

الجزء الثاني

مِلَّةُ الْمَدِينَةِ الْكَبِيرَةِ

للامام مالك بن انس الاصبحي

رواية الامام سحنون بن سعيد التنوخي عن
الامام عبد الرحمن بن القاسم عنه
رضوان الله عليهم أجمعين

ومعها كتاب المقدمات الممهدة لبيان ما اقتضته رسوم المدونة
من الاحكام الشرعية والتحصيلات المحكمات لامهات مسائلها
المشكلات تأليف الفقيه الامام الاجل الحافظ قاضي الجماعة
بقرطبة الاعدل أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد المتوفى سنة ٥٢٠ هـ
مفصولا بينهما بجدول خطين

الطبعة الاولى

بالمطبعة الحسبية

لما لكها ومديرها السيد عمر حسين الحشاب

سنة ١٣٢٤

١٣٢٤

فهرست الجزء الثانى من مقدمات
ابن رشد المطبوعة مع
المدونة الكبرى

فصل ٢٦١	فصل واختلاف أيضا فيما يسقط من حضائنه بذلك الخ
فصل ٢٧٣	فصل وهذه الثلاثة الاقوال انما تأتي على مذهب من يرى ان الحضانة من حق الخاضن الخ
فصل ٢٦٣	فصل فيما اذا قلنا ان الحضانة من حق الخاضن الخ
فصل ٢٦٣	كتاب الايمان بالطلاق
فصل ٢٦٣	ما جاء في الايمان بالطلاق
فصل ٢٦٣	فصل في اليمين بالله الخ
فصل ٢٦٣	فصل في سقوط الكفارة عن من حلف بهذه اليمين الخ
فصل ٢٦٣	فصل وأما اليمين المكروهة الخ
فصل ٢٦٤	فصل ولا يكون لغوفي اليمين بالطلاق الخ
فصل ٢٦٤	فصل وأما اذا كان استثناءه بمشيئة مخلوق الخ
فصل ٢٦٤	فصل . أما ما لا يلزمه باتفاق الخ
فصل ٢٦٤	فصل في الوجه الثالث المختلف فيه الخ
فصل ٢٦٤	فصل فيما اذا استثنى بمشيئة مخلوق الخ
فصل ٢٦٤	فصل وأما المحظورة فهو ان يحلف بالطواغيت الخ
فصل ٢٦٥	فصل فيما ينقسم اليه الطلاق من الوجوه
فصل ٢٦٥	فصل فيما تنقسم اليه اليمين بالطلاق من الوجوه
فصل ٢٦٨	فصل فيما جاء في التخيير والتعليك
فصل ٢٦٩	فصل في التخيير الذي أمر الله به تعالى نبيه الخ
فصل ٢٧٠	فصل في اختلاف الصحابة والتابعين وفقهاء المسلمين فيما من ملك امرأته أو خيرها الخ
فصل ٢٧١	فصل وذهب مالك الى أن التعليك يفتقر من التخيير الخ
فصل ٢٧٣	فصل في بيان ان الرجل اذا ملك امرأته أمرها أو خيرها فليس له أن يرجع عن ذلك عند مالك
فصل ٢١٣	فصل في اختلاف قول مالك في هذا الخ
فصل ٢٧٤	فصل في انقسام التعليك على ثلاثة أقسام
فصل ٢١٥	فصل في انقسام التعليك المتعبد بصحة على
فصل ٢٥٥	فصل في حكم الحكمين بين الزوجين الخ
فصل ٢٥٥	فصل والخلع معاوضة عن البضع الخ
فصل ٢٥٦	فصل في الفرق بين العمد الذي فيه القصاص والعمد الذي لا قصاص فيه الخ
فصل ٢٥٦	فصل في اختلافهم في خلع المريضة والحامل المتقل الخ
فصل ٢٥٦	فصل والخلع مأخوذ من الاختلاع الخ
فصل ٢٥٦	فصل في جواز الخلع على جميع أعداد الطلاق
فصل ٢٥٧	فصل وان وقع الخلع دون تسمية طلاق فهي واحدة بآئنه الخ
فصل ٢٥٧	فصل ويجوز الخلع على ما أعطاها أو على أكثر من ذلك الخ
فصل ٢٥٧	فصل ويجوز الخلع بالغر الخ
فصل ٢٥٨	فصل في الحضانة
فصل ٢٥٨	فصل في بيان السنة
فصل ٢٥٨	فصل في الاجماع
فصل ٢٥٩	فصل في الاختلاف في الاولى من الاولياء الخ
فصل ٢٥٩	فصل في ان قرابته من النساء تستوجب الحضانة بوجهين الخ
فصل ٢٥٩	فصل في ان الحضانة مرتبة الخ
فصل ٢٥٩	فصل وكما تكون الام أحق من الاب فان قرابتها أحق من قرابات الاب الخ
فصل ٢٦٠	فصل فان انقطعت قرابات الام فقبل ان الاب أحق الخ
فصل ٢٦٠	فصل في ترتيب قرابات الاب من النساء في الحضانة الخ
فصل ٢٦٠	فصل في أحق الناس بالحضانة من العصبه الخ
فصل ٢٦١	فصل في أحق الناس بالحضانة على مذهب ابن القاسم الخ
فصل ٢٦١	فصل في الحضانة اذا كان لها زوج أجنبي الخ
فصل ٢٦١	فصل واختلاف بماذا يسقط الزوج الأجنبي حضانه زوجته الخ

صحيفة	صحيفة
فصل فان وقف على المشهود عنه الخ ٣٢٧	وجيهين
فصل في معنى قوله تعالى فان الله غفور رحيم ٣٢٨	فصل واما اذا كان مشترطا في عقد النكاح الخ ٣٧٦
فصل في اليمين على ترك الوطء ٣٣٠	فصل فيما اذا اخبر الرجل امرأته أو ملكها الخ ٣٧٧
فصل فيما اذا حلف بطلاق المولى منها الخ ٣٣٠	فصل فيما اذا أفصحت بالطلاق الخ ٣٧٨
فصل فيما اذا حلف بمائة عقد عليه الخ ٣٣١	كتاب الطهار ٣٩٥
فصل ولا يكون الحالف بترك الوطء مولى الخ ٣٣١	فصل وكان الطهار في الجاهلية طلاقا الخ ٣٩٦
فصل فأما الوجه الاول فيمنع فيه من الوطء الخ ٣٣٢	فصل في نزول سورة قد سمع الله قول التي الخ ٣٩٧
فصل ويختلف ما يكون المولى به فائنا ٣٣٣	فصل فالطهار تحريم الخ ٣٠٠
فصل واختلف أهل العلم في حد المدة التي ٣٣٤	فصل اختلفوا في العودة الموجبة على المظاهر ٣٠٠
يكون الحالف بترك الوطء فيها مولى الخ ٣٣٥	الكفارة الخ
كتاب اللعان ٣٣٥	فصل وقد قيل ان الآية فيها تقديم وتأخير الخ ٣٠٥
فصل فيما اذا امتنعت المرأة عن اللعان الخ ٣٣٨	فصل واما الطهار بالاجنية فقد اختلف ٣٠٨
فصل في سبب نزول آية اللعان الخ ٣٤٢	فيه الخ
فصل في أن الحكم باللعان واجب الخ ٣٥٠	فصل والطهار ينقسم على قسمين الخ ٣٠٩
فصل في أن اللعان يكون بين كل زوجين الخ ٣٥١	فصل وقد قلنا ان الطهار تحريم الخ ٣١٠
فصل واللعان على ستة أوجه ٣٥١	فصل والطهار يكون من كل من يحل وطؤها ٣١١
فصل في ان أصل اللعان انما جعل لنفس ٣٦٠	الخ
الولد الخ	فصل فان كان الوطء ممتعا الخ ٣١٢
فصل وقد ذهب طائفة من أهل العلم الى ان ٣٧٣	فصل وقد اختلف فيما اذا أسلم المجوسى وله ٣١٢
الولد المولود على فراش الرجل اذا اتقاء لا ينتفى ٣٧٣	زوجه بجوسية الخ
منه بلعان الخ	فصل واظهر على مذهب ابن القاسم ان ظاهر ٣١٣
فصل في الاختلاف في الاستبراء الخ ٣٨٢	منها بقور اسلامه الخ
فصل ويجب تمام لعان الزوج ثلاثة أحكام ٣٨٥	فصل وقد رأيت لبعض القرويين ان الرجل ٣١٤
الخ	اذا ظاهر من مكاتبة فعجزت الخ
فصل والفرقة في اللعان فسخ الخ ٣٩٣	فصل فاذا وجب عليه الطهار بقول أو فعل ٣١٥
فصل فيما اذا قلنا انه فسخ وليس بطلاق الخ ٣٩٥	لم يسقط عنه زوال العصمة الخ
فصل وتمام اللعان تسع الفرقة بين الزوجين ٣٩١	فصل وأما من خاهر من أمته يمين ثم باعها الخ ٣١٦
فصل في وجوب اللعان في كل نكاح يلحق فيه ٣٩٩	كتاب لا يلاء ٣٢٠
الولد الخ	فصل في معرفة شقاق سم لا يلاء ٣٢٠
فصل ويستحب أن يكون اللعان في دبر ٤٠٠	فصل في معنى قوله تعالى للذين يؤولون الخ ٣٢٢
الصلاة الخ	فصل والفي الرجوع ٣٢٥
فصل وفي صفة اللعان اختلاف كثيرا الخ ٤٠١	فصل ويختلف في قرنه تعالى فان فؤ الخ ٣٢٥

فهرست الجزء الثانى من مدونة الامام مالك الكبرى

صحيفة	صحيفة
وهو جميع ماله	٢ كتاب المأذيا
٢٥ في الرجل يحلف بصدقة ماله أو بشئ بعينه هو	٩ ما جاء في العقيقة بالعصفور
جميع ماله في سبيل الله أو المساكين	٩ كتاب النذور الاول
٢٦ في الرجل يقول مالى فى رتاج الكعبة أو حطيم الكعبة	٩ فى الرجل يحلف بالمشى الى بيت الله ثم يحنث
٢٧ الرجل يحلف أن ينحر ابنه عند مقام ابراهيم أو عند الصفا والمروة	١١ فى الرجل يحلف بالمشى فيحنث من أين يحمر ومن أين يمشى الخ
الرجل يحلف بالله كاذبا	١٢ فى الذى يحلف بالمشى فيعجز عن المشى
٢٨ فى لغو اليمين واليمين التى تكون فيها الكفارة	١٤ فى الرجل يحلف بالمشى حافيا فيحنث
فى الخالف بالله أو اسم من أسماء الله	١٥ فى الرجل يحلف بالمشى فيحنث فيمشى ليحج فيقوته الحج
٢٩ فى الرجل يحلف بعهد الله وميثاقه	١٥ فى الرجل يحلف بالمشى فيحنث فيمشى فى حجة ثم يريد أن يمشى فى حجة الاسلام من مكة أو يجمعهما جميعا عند الاحرام
٣٠ الرجل يحلف يقول أقسم أو أحلف أو أشهد أو أعزم	١٦ فى الرجل يقول أنا أحج بفسلان الى بيت الله ان فعلت كذا وكذا فحنث
الرجل يحلف يقول على نذر أو يمين الذى يحلف بما لا يكون يمين	١٧ الاستثناء فى المشى الى بيت الله
٣١ الاستثناء فى اليمين	١٧ فى الرجل يحلف بالمشى الى بيت الله وينوى مسجدا
٣٢ النذور فى معصية أو طاعة	١٧ فى الرجل يحلف بالمشى الى بيت المقدس أو المدينة أو عسقلان
الرجل يحلف على أمر أن لا يفعله أو ليفعله	١٨ فى الرجل يحلف بالمشى الى الصفا والمروة أو منى أو عرفة أو شئ من الحرم ثم يحنث
الرجل يحلف فى الشئ الواحد يرد فيه الايمان الكفارة قبل الحنث	١٩ فى الرجل يحلف ان فعلت كذا وكذا فعلى أن أسير أو أذهب أو أنطلق الى مكة
الرجل يحلف أن لا يفعل شيأ حينا أو زمانا أو دهر	١٩ فى الرجل يقول للرجل أنا أهديك الى بيت الله
٣٩ كفارة العبد عن يمينه	١٩ فى الرجل يحلف بهدى مال غيره
٣٩ كفارة اليمين أو اطعام كفارة اليمين	٢٠ فى الرجل يحلف بالهدى أو يقرل على بدنة
٤١ اعطاء الذئب والغنى والعبد وذوى القرابة من الطعام	٢١ فى الرجل يحلف بالهدى أو ينحر بدنة أو جزورا
تخيير التكفير فى كفارة اليمين	٢١ فى الرجل يحلف بهدى الشئ من ماله بعينه وهو مما يهدى أو لا يهدى
٤٢ الصيام فى كفارة اليمين	٢٤ فى الرجل يحلف بهدى جميع ماله أو بشئ بعينه
٤٤ كفارة الموسر بالصيام	
٤٤ كفارة اليمين بالكسوة	
٤٥ كفارة اليمين بالعنق	
٤٧ تفريق كفارة اليمين	

صحيفة	صحيفة
الرجل يعطى المساكين قيمة كفارة يمينه ٤٧	الرجل يحلف للرجل ان علم امره يخبره ٥٧
٤٨ بنان المساجد وتكفين الاموات من كفارة اليمين	الرجل يحلف أن لا يتكفل بعال أو برجل ٥٧
٤٨ الرجل يحلف أن لا يأكل طعاما وياكل بعضه ٥٨	الرجل يحلف ليضر بن عبده مائة ٥٨
أو يشتريه أو يحوله عن حاله تلك الى حال آخر ٥٨	الرجل يحلف أن لا يشتري عبدا أو لا يضره ٥٨
فيأكله	أو لا يبيعه سلعة
٤٩ الرجل يحلف أن لا يهدم البئر فيهدم منها حجرا ٥٩	الرجل يحلف أن لا يبيع سلعة رجل فأعطاه ٥٩
أو يحلف أن لا يأكل طعامين فيأكل أحدهما ٥٩	أياها غير الرجل ٥٩
٤٩ الذي يحلف أن لا يأكل طعاما فذاقه أو أكل ما يخرج منه ٥٩	الرجل يحلف لغريمه ليقضيه حقه فيقضيه ٥٩
٥٠ الرجل يحلف أن لا يكلم فلانا فسلم عليه في صلاة أو غير صلاة وهو لا يعلم أو علم ٦٠	الرجل يحلف أن لا يفارق غريمه حتى يقضيه ٦٠
٥٠ الرجل يحلف أن لا يكلم فلانا فيرسل اليه رسولا أو يكتب اليه كتابا ٦٠	الرجل يحلف لغريمه ليقضيه رأس الهلال حقه ٦٠
٥١ الرجل يحلف أن لا يساكن رجلا ٦١	الرجل يحلف ليقضين فلانا فيمبهله أو يتصدق به ٦١
٥١ الرجل يحلف أن يسكن دار رجل ٦١	الرجل يحلف أن لا يهب لرجل شيئا فيعيده أو يتصدق عليه ٦١
٥٢ الرجل يحلف أن لا يدخل بيتا أو لا يسكن بيتا ٦٢	الرجل يحلف أن لا يكسوا امرأته ٦٢
٥٣ الرجل يحلف أن لا يدخل على رجل بيتا ٦٣	الرجل يحلف أن لا يفعل أمرا حتى يأذن له ٦٣
٥٣ الرجل يحلف أن لا يدخل دارا بعينها أو بغير عينها ٦٣	فلان ٦٣
٥٤ الرجل يحلف أن لا يأكل طعام رجل ٦٤	الرجل يحلف للسلطان أن لا يرى أمره الا رفعه ٦٤
٥٤ الرجل يحلف أن لا يخرج امرأته الا بذنه أو لا يأذن لامرأته أن تخرج ٦٤	اليه فيعزل السلطان أو يموت ٦٤
٥٥ الرجل يحلف ليقضين فلانا حقه غدا أو لياكلن طعاما غدا ٦٥	الرجل يحلف ليقضين فلانا حقه الى أجل ٦٥
٥٥ الرجل يحلف أن لا يشتري ثوبا فاشترى ثوبا وثمي ٦٥	فيموت المحلوف له أو الخالف قبل الاجل ٦٥
٥٥ الرجل يحلف أن لا يلبس ثوبا ٦٥	طلاق السنة ٦٦
٥٥ رجل يحلف أن لا يركب دابة رجل فيركب دابة عبده ٦٥	طلاق الحامل ٦٧
٥٥ الرجل يحلف أن لا يلبس ثوبا ٦٥	عدة الصبية والتي قد يشمت من الحيض والمستحاضة ٦٨
٥٥ رجل يحلف أن لا يركب دابة رجل فيركب دابة عبده ٦٥	طلاق الحائض والنفساء ٦٩
٥٥ الرجل يحلف أن لا يلبس ثوبا ٦٥	طلاق النفساء والحائض ورجعتها ٧٠
٥٥ رجل يحلف أن لا يكلم رجلا أياما فيكلمه ٧١	في المطانة واحدة هل تزين لزوجها وتشوف ٧١
فيحنت ثم يكلمه أيضا ٧١	عدة النصرانية والامة والحرة التي قد بلغت ٧١

صحيفة

صحيفة

المحيض ولم تحض	٧٤	قاسدا ثم يقدم أين تعتد	٩١
في الرجل يشتري الامة فترقع حيضتها	٧٤	في عدة الامة تزوج بغير إذن سيدها وعدة	٩١
في المطلقة يخطط عليها الدم	٧٥	النكاح القاسد	٩١
في المطلقة ثلاثا أو أربعة يموت زوجها وهي في	٧٥	المفقود تزوج امرأته ثم يقدم والتي تطلق	٩١
العدة	٧٥	فتعلم الطلاق ثم ترجع فلا تعلم	٩٢
في عدة المتوفى عنها زوجها	٧٦	ضرب أجل المفقود	٩٢
باب الاحداد وأحداد النصرانية	٧٦	النفقة على امرأة المفقود من مال المفقود	٩٣
احداد الامة وما ينبغى لها أن تجتنبه من	٧٦	في العبد يفقد	٩٤
الثياب والطيب	٧٨	القضاء في مال المفقود ووصيته وما يضع بحاله	٩٧
عدة الامة وأم الولد والمكاتبه والمسدرة من	٨٠	إذا كان في يد الورثة	٩٨
الوفاة واحدادهن	٨٠	فيمن استعق شيئا من مال المفقود	٩٨
الاحداد في عدة النصرانية والاماء من الوفاة	٨١	الاسير يفقد والمرأة يتزوجها الرجل في العدة	٩٨
وامرأة الذمي	٨١	فيقبلها أو يباشرها في العدة	٩٩
في عدة الامة	٨١	فيمن لأعدة عليها من الطلاق وعليها العدة	٩٩
في عدة أم الولد	٨٢	من الوفاة	٩٩
في أم الولد يموت عنها سيدها أو وليعتها	٨٣	عدة المرأة تنكح نكاحا قاسدا	١٠٠
في أم الولد هل لها أن تواعد أحدا في العدة أو	٨٣	في عدة المطلقة والمتوفى عنهن أزواجهن في	١٠٠
تبيت عن بيتها	٨٣	بيوتهن والانتقال من بيوتهن إذا خفن على	١٠٠
في الامة يموت عنها سيدها فتأتي بولد يشبه أن	٨٣	أنفسهن	١٠٠
يكون منه فدعي أنه من سيدها أيلزمه ذلك	٨٣	في المطلقة تنتقل من بيت زوجها الذي طلقها	١٠١
أم لا	٨٣	فيه فطلب الكراء من زوجها	١٠١
في الرجل يواعد المرأة في عدتها	٨٤	في عدة الصبية الصغيرة من الطلاق والوفاة في	١٠٣
عدة المطلقة تترقج في عدتها	٨٤	يتنقل الى أهلها	١٠٣
المطلقة تنقض عدتها ثم تأتي بولد بعد العدة	٨٧	في عدة الامة والنصرانية في بيوتهن	١٠٣
وتقول هو من زوجي ما بيننا وبين خمس سنين	٨٨	في خروج المطمعة بالنهار والمتوفى عنها زوجها	١٠٤
في امرأة الصبي الذي لا يولد لمثلها تأتي بالولد	٨٨	وسفرهما	١٠٤
في امرأة الحصى والمحبوب تأتي بالولد	٨٨	في ميتة المطلقة والمتوفى عنها زوجها وهل	١٠٥
في المرأة تزوج في عدتها ثم تأتي بولد والرجلين	٨٨	يجوز لها أن تبيت في الدار	١٠٥
يتزوجان المرأة في طهر واحد	٨٩	في رجوع المطلقة والمتوفى عنهن أزواجهن الى	١٠٦
في اقرار الرجل بالطلاق بعد أشهر	٨٩	بيوتهن يعتدون فيها	١٠٦
امرأة الذمي تسلم ثم يموت الذمي ثم تنتقل الى عدة	٨٩	في نفقة المطلقة وسكنائها	١٠٨
الوفاة وفي تزويجها في العدة	٩٠	في سكنى التي لم يبن بها وسكنى النصرانية	١٠٩
في عدة المرأة ينبي لها زوجها فتزوج تزويجا	٩٠	في عدة الصبية التي لا يجامع مثلها وسكنائها من	١٠٩

صحيفة	الطلاق والوفاة	صحيفة
١٠٩	في سكنى الامة ونفقتها من الطلاق ونفقة	١١٧ فيمن قال لها اذا حلت ووضعنت فانت طالق
١١٠	امرأة العبد حرة كانت أو أمة	١١٧ فيمن قال أنت طالق اذا امت أو مات فلان أو
١١٠	في نفقة المختلعة والمبارثة والملاعنة والمولى	كلما حضت أو كلما جاء يوم أو جاءت سنة
١١٠	منها وسكنها	١١٩ فيمن قال لها أنت طالق اذا حضت أو ظهرت
١١٠	في نفقة المتوفى عنها زوجها وسكنها	١١٩ فيمن قال أنت طالق ان دخلت دار فلان ودار
١١١	سكنى الامة وأم الولد	فلان فدخل احدهما
١١٢	في الرجل يطلق امرأته وهو معسر ثم يوسر قبل	١١٩ الشك في الطلاق
١١٢	أن تقضى عدتها أتبعه بالنفقة والسكنى	١٢٠ فيمن قال لها أنت طالق ان دخلت الدار فقالت
١١٢	سكنى المرتدة	قد دخلتها
١١٣	في سكنى امرأة العنين والذي يتزوج أخته من	١٢٠ في الشك في الطلاق أيضا
١١٣	الرضاعة والمستحاضة	١٢٠ فيمن قال لامرأته قد طلقك من قبل أن
١١٣	استبراء أم الولد والامة يعتقان ثم يريدان	أن تزوجك
١١٣	التزويج	١٢١ فيمن قال لها أنت طالق بعض تطليقة أو قال
١١٣	في المكاتب يشترى امرأته فيموت عنها أو	يتمكن تطليقة
١١٤	يعجز فيصير رفيقا فيموت كم عدتها	١٢١ فيمن قال احدي نسائي طالق أو قال واحدة
١١٤	في العبد المأذون له في التجارة يعتق وله أم ولد	فانسيها
١١٤	قد ولدت منه قبل أن يعتق أو أعتق وفي بطنها	١٢٢ من قال أنت طالق ان شاء الله أو ان شاء فلان
١١٥	ولدها	أو ان شاء هذا الجحر
١١٥	فيمن قال لامرأته أنت طالق ان شئت أو	١٢٢ فيمن قال كل امرأة أنزوجهما فهي طالق
١١٥	لعبد أم ولد حرة اذا قدم فلان	١٢٣ من قال كل امرأة أنزوجهما فهي طالق الا من
١١٥	فيمن قال لها ان فعلت كذا فانت طالق وقال	موضع كذا
١١٥	لها ثانية	١٢٣ من قال كل امرأة أنزوجهما من موضع كذا أو
١١٥	فيمن قال لامرأته أنت طالق ان كنت تحبينني	ما عاشت فلانة فهي طالق
١١٦	أو كنت قلت كذا	١٢٤ فيمن شرط أن لا يتزوج عليها فان فعل فأمرها
١١٦	فيمن قال لامرأته أنت طالق اذا حضت أو اذا	يدها
١١٦	حاضت فلانة	١٢٦ من قال كل امرأة أنزوجهما من القسطاط طالق
١١٦	فيمن قال أنت طالق ان لم صدقت أو ان أسكت	١٢٧ طلاق السكران والاخرس والمبرسم والمكره
١١٦	هد زعيف دنت عاتق	والسفيه والصبي والمعتوه
١١٦	فيمن قال أنت طالق ان قدم فلان أو ان كان	١٢٧ من حلف بطلاق على شيء فوجده خلافاً أو ان
١١٦	كلم فلان فلا ثم شئت في كلامه اياه	لا يكلم فلانا فكلمه ناسيا
١١٦	فيمن قال لها دجبت طالق أو بعد قدوم	١٢٨ من حلف لامرأته بالطلاق
١١٦	فلان شهر	١٢٩ طلاق المكره والسكران
		١٣٠ في الامة تحت المملوك تعتق

صفحة	صفحة
١٧٠ كتاب النكاح الثاني	١٣٣ طلاق المريض
١٧٠ في النكاح بصدائق لا يحل	١٣٣ في طلاق المريض أيضا
١٧٠ في النكاح بصدائق مجهول	١٣٥ في الشهادات
١٧١ في الصداق بوجوده عيب أو يؤخذ به رهن	١٣٧ في السيد يشهد على عبده بطلاق امرأته
فيها	١٣٩ كتاب النكاح الاول
١٧١ في صداق السر	١٣٩ نكاح الشغار
١٧١ في صداق الفرر	١٤٠ انكاح الاب ابنته بغير رضاها
١٧٢ في الصداق بالعبدي وجده عيب	١٤١ في رضا البكر والثيب
١٧٢ في الرجل يزوج ابنته ويضمن صداقها	١٤٢ في وضع الاب بعض الصداق ودفع الصداق
١٧٣ في الرجل يزوج ابنته صخيلا في مرضه ويضمن	من الاب
عنه الصداق	١٤٣ في انكاح الاولياء
١٧٣ في النكاح بصدائق أقل من ربع دينار	١٤٥ في انكاح المولى
١٧٤ باب نصف الصداق	١٤٩ انكاح الرجل ابنته الكبير والصغير وفي انكاح
١٧٩ في صداق النصرانية واليهودية والمجوسية	الرجل الحاضر الرجل العائب
يسلمن ويأبى أزواجهن الاسلام	١٥٠ العبد والنصراني والمرتب يعقدون نكاح بناتهم
١٧٩ صداق الامة والمرتدة والعارة	١٥١ في التزويج غيرولى
١٨٠ في التفويض	١٥٣ النكاح الذي يفسخ بطلاق وغيره
١٨٣ الدعوى في الصداق	١٥٧ توكيل المرأة رجلا يزوجه
١٨٣ في النكاح الذي لا يجوز صداقه وطلاقه	١٥٨ النكاح بغير بينة
وميراثه	١٥٩ النكاح بالخيار
١٨٥ في صداق امرأة المكاتب والعبدي تزوجان بغير	١٥٩ النكاح الى أجل
أذن سيدهم	١٦٠ في شروط النكاح
١٨٦ في نكاح المريض والمريضة	١٦١ جد النكاح وهزله
١٨٦ في الرجل يريد نكاح المرأة فيقول له أبوه قد	١٦١ شروط النكاح أيضا
وطتها فلا تطأها	١٦١ نكاح الحصى والعبد
١٨٦ في الرجل ينكح المرأة فتدخل عليه غير امرأته	١٦٣ في نكاح الحر الامة
١٨٧ الامة ينكحها الرجل فيريد أن يبوئها سيدها	١٦٣ انكاح الرجل أمه عبده
معه والرجل يزني بالمرأة وبقدفها ثم يزوجه	١٦٤ نكاح الامة على الحرية ونكاح الحرية على الامة
١٨٨ في الدعوى في النكاح	١٦٥ استسرا العبد والمكاتب في أموالهما
١٨٨ في ملك الرجل امرأته وملك المرأة زوجها	ونكاحهما بغير إذن سيدهما
١٨٩ في الذي لا يقدر على مهر امرأته	١٦٥ الامة والحررة يفران من أنفسهما والعبد يفر
١٩١ في نفقة العبد على نساءهم	من نفسه
١٩٢ في فرض السلطان النفقة للمرأة على زوجها	١٦٧ في عيوب النساء والرجال

صحيفة	صحيفة
٢٢٠ الارتداد	١٩٤ في العنين
٢٢١ حدود المرتد والمرتدة وقراءتهما	١٩٦ في ضرب الاجل لامرأة المجنون والمجنون
٢٢٢ كتاب ارجاء الستور	١٩٦ في اختلاف الزوجين في متاع البيت
٢٢٤ في الرجعة	١٩٧ في القسم بين الزوجات
٢٢٧ في دعوى المرأة انقضاء عدتها	١٩٩ كتاب النكاح الثالث
٢٢٩ المتعة	١٩٩ الرجل ينكح النسوة في عقدة واحدة
٢٣١ ما جاء في الخلع	٢٠٠ نكاح الام وابنتها في عقدة واحدة
٢٣٢ في نفقة المختلعة الحامل وغير الحامل والمبتوتة الحامل وغير الحامل	٢٠٠ الرجل يتزوج المرأة ثم يتزوج ابنتها قبل أن يدخل بها
٢٣٣ ما جاء في خلع غير مدخول بها	٢٠٣ في الرجل يزني بأم امرأته أو يتزوجها عمدا
٢٣٩ خلع الاب عن ابنه وابنته	٢٠٣ في نكاح الاختين
٢٤٠ في خلع الامة وأم الولد والمكاتبة	٢٠٣ في الاختين من ملك اليمين
٢٤١ خلع المريض	٢٠٤ في وطء الاختين من الرضاة بملك اليمين
٢٤١ ما جاء في الصلح	٢٠٤ نكاح الاخت على الاخت في عدتها
٢٤٢ في مصالحة الأب على ابنه الصغير	٢٠٥ في الجمع بين النساء
٢٤٢ في اتباع الصلح بالطلاق	٢٠٥ وطء المرأة وانتها من ملك اليمين
٢٤٣ جامع الصلح	٢٠٦ احصان النكاح بغير ولي
٢٤٤ ما جاء في حضانة الام	٢٠٦ احصان الصغيرة
٢٤٧ في نفقة الوالد على ولده المالك امرأة	٢٠٦ احصان الصبي والخصي
٢٤٨ في نفقة الولد على والديه وعيالهما	٢٠٧ احصان الامة واليهودية والنصرانية
٢٥٠ في نفقة المسلم على ولده الكافر	٢٠٧ الدعوى في الاحصان
٢٥٠ في نفقة الوالد على ولده الا صغر وليست الام عنده	٢٠٨ احصان المرتدة
٢٥١ فيمن تلزم النفقة	٢٠٨ في الاحلال
٢٥٤ ما جاء في الحكمين	٢١١ في نكاح امشركين وأهل الكتاب واسلام أحد الزوجين والسي والارتداد
٢٦٨ كتاب التخيير والتكليف	٢١٥ نكاح ساء أهل الكتاب وامائهن
٢٧٨ في التكليف اذا شاءت المرأة أو كلما شاءت	٢١٨ المجوسى وسلم وتحنه امرأة أو بنتها أو تحتة عشر نسوة
٢٧٩ جامع التكليف	٢١١ نكاح أهل الشر وأهل الذمة رطلاقهم
٢٨١ باب الحرام	٢٢٠ في وطء لمسية في د ر لحرب
٢٨٢ في البائنة والبتة والخلية والبرية والميثة والدم ولحم الخنزير والموهوبة والمردودة	٢٢٠ في وطء لمسية والاستبراء
٢٨٨ كتاب الرضاع	٢٢٠ في عبد المسلم وأمه النصرانيين زوج أحدهما صاحبه
٢٨٩ ما جاء في حرمة الرضاع	

صحيفة	صحيفة
٣٠٦ فيمن ظاهر وهو معسر ثم أيسر أو دخل في الصيام أو الطعام ثم أيسر	٢٨٩ ما جاء في رضاع الفحل
٣٠٧ في كفارة العبد في الطهار	٢٨٩ ما جاء في رضاع الكبير
٣٠٧ فيمن تظاهر من امرأته ثم طلقها ثم كف قبل أن يتزوجها	٢٩٠ في تحريم الرضاغة
٣٠٨ فيمن آكل أو جامع في صيام الطهار ناسيا أو عامدا	٢٩١ في حرمة لبن البكر والمرأة الميعة
٣٠٩ فيمن أخذ في الصيام ثم مرض	٢٩١ في الشهادة على الرضاغة
٣٠٩ فيمن تظاهر وليس له الا خادم أو عرض قيمته قيمة رقبة	٢٩٢ في الرجل يتزوج الصبية فترضعها امرأته أخرى أو أجنبية أو أمه أو أخته
٣٠٩ فيمن أطمع بعض المساكين وصام أو أعتق بعض رقبة وأطعم	٢٩٣ ما لا يحرم من الرضاغة
٣٠٩ في الاطعام في الطهار	٢٩٤ في رضاع النصرانية واليهودية والمجوسية والزانية
٣١٢ الكفارة بالعق في الطهار	٢٩٤ في رضاع المرأة ذات الزوج ولدها
٣١٦ فيمن صام شهرا قبل رمضان وشهر رمضان	٢٩٥ كتاب الطهار
٣١٦ في أكل المتظاهر ناسيا أو وطئه امرأته	٢٩٥ ما جاء في الطهار
٣١١ في القيء في صيام الطهار	٢٩٧ تظاهر الرجل من أمته وأم ولده ومدبرته
٣١١ في مرض المتظاهر من امرأته وهو صائم	٢٩٧ ما لا يجب عليه الطهار
٣١٨ في كفارة المتظاهر	٢٩١ تظاهر السكران
٣١٩ جامع الطهار	٢٩٨ تحليل الرجل الطهار امرأته
٣٢٠ كتاب الايلاء	٢٩٨ في الطهار الى أجل
٣٣٥ كتاب اللعان	٢٩٩ فيمن تظاهر من سائته في كلمة واحدة أو مرة بعد أخرى أو تظاهر من امرأته حرارا
٣٤٢ في لعان الاعمى	٣٠٠ فيمن قال ان تزوجت فلانة أو كل امرأة أنزوجهما
٣٤٣ في لعان الاخرس	٣٠١ الحلف بالطهار
٣٤٣ ترك رفع اللعان الى السلطان	٣٠٢ فيمن تظاهر من امرأته ثم اشتراها وفي الكفارة من اليهودية والنصرانية
٣٤٣ لعان امرأته نكر لم يدخل بها جاءت بولد	٣٠٣ في الطهار من النصرانية والصبية والمجوسية
٣٤٤ نفقة الملاعنة وسكناها	٣٠٣ فيمن قال ان تزوجتك فأنت على طهر رأيي وأنت طالق
٣٤٤ ملاعنة الحائض	٣٠٤ في الرجل يظهر ويولى من امرأة وفي ادخال الايلاء على الطهار ومن أراد الوطء قبل الكفارة
٣٤٤ متعة الملاعنة	٣٠٦ في المتظاهر يطأ قبل الكفارة ثم تموت لمراة أو يطلها
٣٤٥ كتاب الاستبراء	
٣٤٥ استبراء الامه والمستحاضة	
٣٤٥ استبراء المعتصبة والمكاتبة	
٣٤٦ استبراء الامه بسببها العدو	

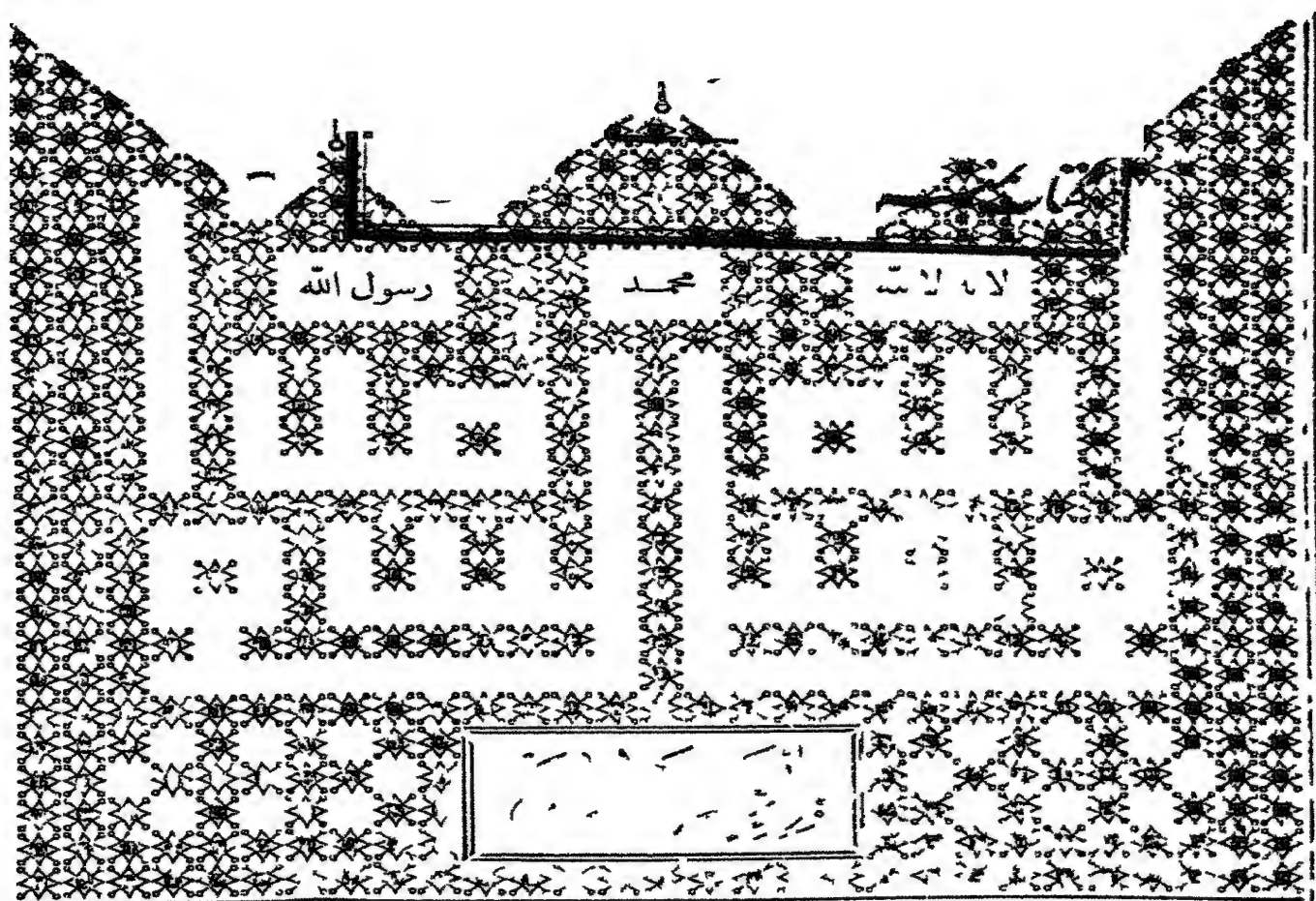
صحيفة	صحيفة
٣٥٧ استبراء في الاستبراء	٣٤٦ استبراء الموهوبة والمرهونة
٣٥٨ استبراء الصغيرة والكبيرة التي تحيض والتي لا تحيض من صغراً أو كبراً	٣٤٦ استبراء الامة تباع فتحيض عند البائع قبل ان يقبضها المبتاع
٣٥٨ في استبراء المريضة	٣٤٧ في استبراء الجارية تباع ثم يستقبلها البائع
٣٥٩ في وطء الجارية أيام الاستبراء	٣٤٨ استبراء الجارية ببيع شقص منها
٣٥٩ في وطء الجارية في أيام الاستبراء ثم تأتي بولد	٣٤٩ استبراء أم الولد والمدبرة اذا بيعتا
٣٦٠ في العتق	٣٤٩ استبراء الجارية بشترها الرجل من عبده
٣٦٠ في الرجل يقول للعبدان اشتريتك فأنت حر ثم يشتري بعضه أو يشتريه شراء فاسداً	٣٤٩ في استبراء الامة تباع بالخيار ثم ترد
٣٦٠ في الرجل يقول للعبدان بعثتك فأنت حر ثم يبيعه	٣٤٩ في استبراء الجارية ترد من العيب
٣٦١ الذي يقول لعبده ان بعثتك فأنت حر في الرجل يتول كل مملوك لى حر وله مكاتبون ومدبرون وانصاف ممالك	٣٤٩ ما يتقضى به الاستبراء
٣٦١ في الرجل يقول للمملوك غيره أنت حر من مالي أو لجارية غيره أنت حرة ان وطئتك	٣٤٩ مواضعه الحامل
٣٦١ في الرجل يقول كل مملوك أملكه فهو حر	٣٥٠ مواضعه الامة على يدى المشتري
٣٦٢ في الرجل يحلف بعق كل مملوك يملكه من جنس من الاجناس أو يسميه الى أجل الا آجال	٣٥١ في الامة تموت أو تعطب في المواضع
٣٦٣ في الرجل يحلف بعق عبده ان كلم رجلاً فبيعه أو يكاتبه ثم يكلمه ثم يتشاع به بعد ذلك	٣٥١ في الرجل يتزوج الامة ثم يشترىها قبل أن يدخل بها ثم يبيعها قبل أن يطأها
٣٦٤ في الرجل يحلف بحرية شقص له في عبداً لا يدخل الدار	٣٥٢ في استبراء الامة تتزوج غير اذن سيدها فيفسخ لسيدها كاحها
٣٦٤ في رجل يحلف بعق كل مملوك ان لا يكلم فلا وله يوم حلف ممالك ثم أفاد ممالك بعد ذلك ثم كله	٣٥٢ في الاب يعأ جارية ابنه أعليه الاستبراء
٣٦٤ في رجل يحلف بحرية عبده ان لا يدخل الدار	٣٥٢ في رجل يطأ جاريته فيريد أن يزوجهما متى تزوجها
٣٦٤ في رجل يحلف بحرية عبده ان لا يدخل الدار	٣٥٣ في رجل يشتري جارية وطأه ورجل لم يدخل بها فيطلقها
٣٦٦ في رجل يحلف بحرية عبده ان لم يفعل كذا وكذا الى أجل سماه	٣٥٣ في الرجل يبيع جارية لرجل غير أمره فيجيز سيده لبيع
	٣٥٣ في رجل خلع امرأته على جارية أعليه استبراء
	٣٥٤ في لامة تشتري وهي في عدا
	٣٥٤ في رجل يطأ جارية ثم يشترى أحبتها متى تزوجها
	٣٥٦ في استبراء لامة يبيعها سيدها وقد وصفتها
	٣٥٦ في استبراء لامة يبيعها سيدها وقد شترها
	٣٥٦ في استبراء لامة تشتري من امرأة أو صبي

صحيفة	صحيفة
٣٧٦ في الرجل يعتق في مرضه رقيقا فيقتل عتقهم أو بعد موته وعليه دين	٣٦٦ في الرجل يحلف بحرية عبده ان لم يفعل كذا وكذا فيموت قبل أن يفعل
٣٧٧ في الرجل يعتق رقيقه وعليه دين فيقوم عليه الغرماء أن يكون لهم أن يبيعوه دون السلطان	٣٦٧ في الرجل يحلف بحرية عبده أن لا يفعل كذا وكذا فيبيع عبده ذلك ثم يشتريه
٣٧٧ في الرجل يعتق رقيقه في الصحة وعليه دين لا يحيط بهم أو يغرقهم ثم أفادهم لا ثم ذهب	٣٦٨ في الرجل يحلف بحرية كل مملوك يملكه الى أجل ثم يعتق ويملك مالا
٣٧٧ في الرجل يشتري من يعتق عليه وعليه دين في الرجل يعتق مافي بطن أمته ثم يلحقه دين	٣٦٨ في الرجل يقول لامته أنت حرة ان دخلت هاتين الدارين فتدخل احدهما
٣٨١ في الرجل يعتق نصف عبده أو أم ولده	٣٦٨ في الرجل يقول لعيده أنت حر ان دخلت هذه الدارين يقول العبد قد دخلتها
٣٨١ في الرجل يعتق نصف عبده ثم فقد المعتق	٣٦٨ في الرجل يقول لامته أنت حرة ان كنت تبغضيني فتقول أنا أحبك
٣٨١ في الرجل يعتق شقصا من عبده بتلا في مرضه أو غير بتل وله مال مأمون أو غير مأمون	٣٦٩ في الرجل يجعل عتق عبده في يده في مجلسهما
٣٨٣ في الرجل يعتق شقصا ثم يموت العبد قبل أن يقوم على مال	٣٧٠ ما يلزم من القول في العتق
٣٨٣ في العبد بين الرجلين يعتق أحدهما نصيبه الى أجل	٣٧٠ ما لا يلزم من القول في العتق
٣٨٣ في الامة بين الرجلين يعتق أحدهما مافي بطنها	٣٧١ في الرجل يقول لعيده قد وهبت لك عتقك أو نصفك
٣٨٣ في الرجل يشتري نصف ابنة أيقوم عليه ما بقي منه أم لا	٣٧٢ الاستثناء في العتق
٣٨٤ الصغير يرث شقصا من يعتق عليه أو يوهب له فيقبله وليه	٣٧٢ في الرجل يأمر رجلين يعتقان عليه عبده فيعتقه أحدهما
٣٨٤ في العبد المأذون له في التجارة يملك ذاقرا بته	٣٧٢ في الرجل يدعو عبدا له باسمه ليعتقه فيجيبه غيره فيقول له أنت حر
٣٨٥ في المأذون له في التجارة يشتري أقارب سيده الذين يعتقون عليه	٣٧٣ في العبد بين رجلين يقول أحدهما ان لم يكن دخل المسجد أمس فهو حر ويقول الآخر ان كان دخل فهو حر ولا يوقنان أدخل أم لا
٣٨٥ في الرجل يملك ذاقرا بته الذين يعتقون عليه	٣٧٣ في عتق السهام
٣٨٦ في العبد المأذون له وغير المأذون يشتريان ابن سيدهما	٣٧٤ في الرجل يعتق أثلاث عبده وانصافهم
٣٨٦ في الاب يشتري على ولده من يعتق عليه	٣٧٤ في الرجل يحلف بعنق رقيقه فيحنث في مرضه
٣٨٦ في الرجل يدفع الى الرجل المال ليشتري به أباه يعينه به	٣٧٥ في الرجل يعتق العبد ثم يداين السيد بعد عتقه
٣٨٦ في الرجل يقول لعيده أنت حر أو مدبر اذا قدم فلان	٣٧٥ في المديان يعتق عبده وعنده من العروض كفاف دينه أو نصفه
٣٨٧ في الرجل يقول لعيده ان جئتني بكذا وكذا فأنت حر	٣٧٦ في عتق المديان ورد الغرماء ذلك

صحيفة

صحيفة

- ٣٨٨ في الرجل يقول لامته أول ولد تلديه فهو حر
قتل ولدين الأول منهما ميت
- ٣٨٨ في الرجل يقول لامته كل ولد تلديه فهو حر
- ٣٨٩ في الرجل يعتق ما في بطن أمته ثم يريد أن يبيعها
قبل أن تضع
- ٣٩٠ في الرجل يهب عبده لرجل ثم يعتقه قبل أن
يقبضه الموهوب له أو تصدق به
- ٣٩٠ في الرجل يهب العبد للرجل فيقتل العبد لمن
قيمه
- ٣٩١ في الرجل يعتق أمته على أن تنكحه أو غيره
- ٣٩١ في عتق الصبي والسكران والمعصرة
- ٣٩١ في عتق المكره
- ٣٩١ في العبد يוכל من يشتريه ويدس إليه مالا
فيشتريه ويعتقه بغير علم السيد ثم يعلم بذلك سيده
- ٣٩٢ في العبد يشتري نفسه من سيده شراء فاسدا
أو الرجل يشتري العبد شراء فاسدا ثم يعتقه
- ٣٩٣ في الرجل يعتق عبده على مال يرضى العبد به
- ٣٩٣ في الرجل يعتق عبده على مال ويأبى ذلك العبد
- ٣٩٣ في الرجل يعتق عبده ثم يحججه فيستخدمه
ويستغله
- ٣٩٤ في الرجل يعتق العبد من الغنيمه قبل أن تقسم
الغنائم
- ٣٩٤ في النصراني والحر بي يعتق عبده لمسلم ثم
يريد أن يسترقه
- ٣٩٤ في النصراني يحلف بحرية عبده ثم يحنث بعد
سلامه
- ٣٩٥ في الرجل يخدم الرجل عبده سنين ويجعل عتقه
بعد الخدمة ولا يحوزه المخدم حتى يستدين
المخدم
- ٣٩٥ في العبد يعتق وله على سيده دين
- ٣٩٦ في العبد بين الرجلين أو المعتق بعرضه يكون ماله
موقوفاً في يده
- ٣٩٦ في عتق العبد الممثل به على سيده
- ٣٩٧ في الرجل يؤجر عبده سنة ثم يعتقه قبل السنة
- ٣٩٧ في الرجل يدعي الصبي الصغير في يديه أنه عبده
وينكر الصبي ويدعي الحرية
- ٣٩٨ في الرجل يدعي العبد في يدي غيره أنه عبده
- ٣٩٨ في اللقيط يقربا لبيده أو الرجل يدعي اللقيط
عبد له
- ٣٩٩ في العبد يدعي أن سيده أعتقه
- ٣٩٩ في اقرار بعض الورثة أن الميت أعتق عبدا
وينكر بقية الورثة
- ٤٠٠ في الرجل يقر أنه أعتق عبده على مال ويدعي
العبد أنه أعتقه على غير مال
- ٤٠٠ في الرجل يقر في مرضه بعتق عبده
- ٤٠١ في الرجلين يشهدان على الرجل بعتق عبده ثم
يرجعان عن شهادتهما
- ٤٠١ في الرجلين يشهدان على الرجل بعتق عبده
فترد شهادتهما ثم يشتريه أحدهما
- ٤٠١ في الرجل الواحد يشهد للعبد أن سيده أعتقه
- ٤٠٢ في لامة يشهد لها زوجها ورجل أجنبي بالعتق
في اختلاف الشهادة في العتق

[illegible]

— 7 —

[illegible]

رآه مرضا من الامراض (قلت) ارايت الامام اينبغي له ان يخرج اخيخته الى المصلى فان اصيلي ذبحها مكانه
 كما تذبح الناس (قال) قال مالك هذا الوجه الشأن ان يخرج اخيخته الى المصلى فيذبحها في المصلى (قلت)
 ارايت الجرباء هل تجزئ (قال) نعم قال مالك في المريضة البين مرضها انها لا تجزئ (قال) وقال مالك في
 الحرة انها لا تجزئ (قلت) لابن القاسم وما الحرة قال البشمة (قال) لان ذلك قد صار مرضا فالجرب
 ان كان مرضا من الامراض لم تجز (قلت) ارايت الهدى التطوق ايجزئ ان اسوقه عن اهل بيتي في قول
 مالك (قال) قال مالك لا يشترك في الهدى وان كان تطرعا (قلت) ارايت الرجل يشتري الاخيخته فيريد
 ان يبدلها ا يكون له ذلك في قول مالك (قال) قال مالك لا يبدلها الا بخير منها (قلت) فان باعها فاشترى
 دونها ما يصنع بها وما يصنع بفضلة الثمن (قال) قال مالك لا يجوز ان يستفضل من ثمنها شيئا وذكروا له
 الحديث الذي جاء في مثل هذا فانكروه وقال يشتري بجميع الثمن شاة واحدة (قلت) فان لم يجد بالثمن
 شاة مثلها كيف يصنع (قال) ارى ان يريها من عنده حتى يشتري مثلها قال ولم اسمعه من مالك
 (قلت) هل سألت مالكا عن الرجل يتصدق بثمن اخيخته احب اليه ام يشتري اخيخته (قال) قال مالك
 لا احب لمن كان يتدبر على ان يضحى ان يترك ذلك (قال) فقلت لمالك افتجزئ الشاة الواحدة عن اهل
 البيت قال نعم (قال) مالك ولكن اذا كان يقدر فاحب الى ان يذبح عن كل نفس شاة وان ذبح شاة واحدة
 عن جميعهم اجزاه (قال) وسألته عن حديث أبي أيوب الانصاري وحديث ابن عمر (فقال) حديث ابن
 عمر احب الي من كان يقدر (قلت) هل على الرجل ان يضحى عن امرائه في قول مالك (قال) قال مالك
 ليس ذلك عليه (قال) ابن القاسم وسمعت مالكا يقول ليس الاخيخته بمنزلة النفقة (قلت) ارايت
 الاخيخته اذا ولدت ما يصنع ايلدها في قول مالك (قال) كان امرئ يقول ان ذبحه فحسن وان تركه لم أر ذلك عليه
 واجبا لان عليه بدل أمه ان هلكت فلما عمر ضته على مالك قال امح واترك منها ان ذبحه معها فحسن (قال)
 ابن القاسم ولا ارى ذلك عليه بواجب (قلت) ارايت البدنة اذا اشعرت ثم تبعت ايدبح سخلها معها (قال)
 نعم وانما فرق بين البدنة والضحية ان البدنة لو أصابها عوار أو نقص لم يكن عليه بدلها وأن الشاة لو أصابها
 عوار أو نقص لم يحزها أن يضحى بها ومع ذلك أيضا أن الشاة هو يبيعها ويبدلها ويذبح سيرها وأن البدنة لم
 يحزله أن يبيعها ولا أن يحبسها ولا أن يبدلها فهذا فرق ما بينهما (قلت) ارايت الاخيخته ا يصلح له أن يحز صوفها

فقبل أن يذبحها (قال) قال مالك لا (قلت) أرايت جلد الضحية أو صوفها أو شعرها هل يشتري به متاعا للبيت أو يبيعه في قول مالك (قال) قال مالك لا يشتري به شيئا ولا يبيعه ولكن يتصدق به أو يتنفع به ولقد سألت عن الرجل يبدل جلد أخيه بجلد آخر أجود منه (قال) مالك لا خير فيه (قال) ولو أجزت له هذا لأجزت له أن يبدله بمنسية أو ما أشبهها (قلت) أرايت ابن الأخية ما يصنع به (قال) سمعت من مالك فيه شيئا إلا أن مالك قد ذكره ابن البدنة وقد جاء في الحديث ما علمت أنه لا بأس أن يشرب منها بعدرى فصياها (قال) ابن القاسم وأرى أن كانت الضحية ليس لها ولد أن لا يأكله إلا أن يكون ذلك مضرا بها فليحلبه وليتصدق به ولو أكله لم أر عليه بأسا وإنما رأيت أن يتصدق به لأن مالك قال لا يجوز صرفها وصوفها أو يجرز أن يتنفع به بعد ذبحها فهو لا يجوز له جزؤه قبل ذبحها ويتنفع به فكذلك لبنها عندى ما لم يذبحها لا ينبغي له أن يتنفع به (قلت) أرايت العين إذا كان فيها نقص هل يجوز في الضحايا والهدايا (قال) قال مالك إذا كان البياض أو الشئ اليسير ليس على الناظر وإنما هو على غيره فلا بأس بذلك (قلت) أرايت الأذن إذا قطع منها (قال) قال مالك إذا كان إنما قطع منها الشئ اليسير أو أثر ميسر أو شق في الأذن يكون يسيرا فلا بأس به وإن كان قد جزعها أو قطع جل أدنها فلا أرى ذلك (قلت) ولم يوقت لكم في الأذن نصفان من ثلث قال ما سمعته (قلت) أرايت العرجاء التي لا تجوز صفها لي في قول مالك (قال) العرجاء البين عرجها هذا الذي سمعت من مالك وكذلك جاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا ما يدل على ما يجوز منها (قال) قال مالك إلا أن يكون الشئ الخفيف الذي لا ينقص مشيها ولا تعب عليها فيه وهي تسير سيرا الغنم من غير تعب فأرى ذلك خفيفا كذلك بلغني عن مالك (قلت) أرايت أن اشتريت أخية وهي سميئة فعجفت عندى أو أصابها عي أو عور أو أجزتني أن أخفي بها في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز ذلك (وقال) مالك إذا اشتريت أخية فأصابها عنده عيب أو اشتراها بذلك العيب لم يجزه فهي لا تجزئه إذا كان أصابها ذلك بعد الشراء (قلت) لم قال مالك هذا في الضحايا وقال في الهدى أنه يجزئه إذا اشتراها صحيحة ثم عيبت أن ينحرها ولا شئ عليه في الهدى الواجب والتطوع (قلت) فأفرق ما بين الضحايا والهدى (قال) لأن الأخية لم تجب عليه كما وجب عليه الهدى ألا ترى أن الهدى إذا ضل منه ثم أبدله بغيره ثم جده عد ذلك نحره ولم يكن ما أبدل مكانه يضع عنه نحره (قال) وإن الضحية لو ضلت منه

فأخذ الكبش وحل ابنه وأقبل عليه قبله ويقول أيوم وهبت لي يا بني وروى أنه أرسل ابنه ثم اتبع الكبش ليأخذه فأحرجه عند الجرة الأولى فرماه بسبع حصيات فأفلت عندها فجاء الجرة الوسطى فأحرجه عندها فرماه بسبع حصيات فأفلت فجاء الجرة الكبرى فجاءه العقبه فرماه بسبع حصيات وأحرجه عندها وأخذه فجاءه لمنحرف فذبحه روى ذلك عن ابن عباس وأنه قال والذي نفس ابن عباس بيده لقد كان أول الإسلام وإن رأس تكش لمعلق بقربه عندهم ميزب الكعبة فكان ذلك سبب ما شرعه الله تعالى من رمي الجمار بمنى والنحر في أيام النحر لأن الله تبارك وتعالى أمر نبي عليه السلام أن يتبع ملة إبراهيم فقال تعالى ثم أوحينا إليك أن تتبع ملة إبراهيم خفيقا وما كان من المشركين وقال تعالى ملة أيكم إبراهيم أي الزموا ملة أيكم إبراهيم وقال تعالى ن أولى الناس بإبراهيم تدين تبعوه وهذا نبي ولذين آمنوا والله ولي المؤمنين وقد استدل برواية ابن عباس هذه من ذهب عن أن النبي صلى الله عليه وسلم عيى وقال الله حين فرغ من قصة المذبوح من ابن إبراهيم وبشرناه بإسحاق نبيا من الصالحين يقول بشره بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب يقول باين وابن ابن فلم يكن ليأمره بذبحه وله من الله هذين الموعدتين أو جعفر الطبري والذي ذهب إليه أكثر أهل العلم بالتأويل أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يظهر لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان هو العلامة الحليم الذي بشره الله به لمسلته به نبي من الصالحين نفس الكتب فهو إسحاق وبدأ أعلم لأنه لم يكن له ولد إلا من الصالحين فيبعد

ثم أبدلها بغيرها ثم أصابها لم يكن عليه ذبحها وكانت مالا من ماله فهذا فرق ما بينهما (قلت) أرايت ان لم يبدل
 أضحيته هذه التي ضاعت حتى مضت أيام النحر ثم أصابها بعد أيام النحر كيف يصنع بما في قول مالك (قال) لم
 أسمع من مالك فيها شيئا ولكن أرى أن لا شيء عليه فيها لأن مالكاً قال اذا وجدها وقد ضحى ببسوطها انه لا شيء
 عليه فيها فلو كانت واجبة عليه لكان عليه أن يذبحها اذا أصابها وان كان قد أبدلها وقد مضت أيام النحر
 فليس على أحد أن يضحي بعد أيام النحر وهو بمنزلة رجل ترك الأضحية (قلت) وكذلك لو اشتراها فلم يضح بها
 حتى مضت أيام النحر ولم تضل منه (قال) هذا هو الأول سواء وهذا رجل قد أتم حين لم يضح بها (قلت) أرايت
 ان سرقت أضحيته أو ماتت أعليه البدل (قال) قال مالك اذا ضلت أو ماتت أو سرقت فعليه أن يشتري أضحية
 أخرى (قلت) أرايت ان أراد ذبح أضحيته فاضطر بت فانكسرت رجلها أو اضطر بت فاصاب السكين عينها
 فذهب عينها أيجزئه أن يذبحها وانما أصابها ذلك بحضرة الذبح (قال) لم أسمع من مالك في هذا الا ما أخبرتك
 وأرى أن لا يجزئ عنه (قلت) أرايت الشاة تخلق خلقا ناقصا (قال) قال مالك لا يجزئ الا أن تكون جلحاء
 أو سكاء والسكاء التي لها أذنان صغيران (قال) ابن القاسم ونحن نسميها الصمعاء (قال) وأما ان خلقت
 بغير أذنين خلقا ناقصا فلا خير في ذلك (قلت) أرايت ان ذبح رجل أضحيته عنى بغير اذني أيجزئ ذلك أم لا
 (قال) ما سمعت من مالك في هذا شيئا الا أنى أرى ان كان مثل الولد وعياله الذين انما ذبحوها له ليكفوه مؤنتها
 فأرى ذلك مجزئاً عنه وان كان على غير ذلك لم يجز (قلت) أرايت ان غلطنا فذبح صاحبى أضحيته وذهبت
 أنا أضحيته أيجزئ عنى في قول مالك أم لا (قال) بلغنى ان ما لك لا يجزئ ويكون كل واحد منهم ماضيا منا
 لأضحية صاحبه (قلت) أرايت المسافر هل عليه أن يضحي في قول مالك (قال) قال مالك المسافر والحاضر
 في الضحايا واحد (قلت) أفعلى أهل منى أن يضحوا في قول مالك (قال) قال لي مالك ليس على الحاج أضحية
 وان كان من ساكن منى بعد أن يكون حاجا (قلت) قالنا سلكهم عليهم الاضاحى في قول مالك الا الحاج
 قال نعم (قلت) فهل على العبيد أضاحى في قول مالك (قال) سئل مالك عن الأضحية عن أمهات الاولاد
 فقال ليس ذلك عليهم فالعبيد أخرى أن لا يكون ذلك عليهم والعبيد مما لا اختلاف فيه انه ليس عليهم أضحية
 (قلت) أرايت ما في البطن هل يضحي عنه في قول مالك قال لا (قلت) أرايت أيام النحر كم هي (قال) ثلاثة
 أيام يوم النحر ويومان بعده وليس اليوم الرابع من أيام الذبح وان كان الناس بمعنى فانه ليس من أيام الذبح
 (قلت) أفيضحي ليلا (قال) قال مالك لا يضحي ليلا ومن ضحى ليلا في ليالى أيام النحر أعاد أضحيته
 (قلت) فان نحرها ليلا لا يعيدها أم لا (قال) قال مالك من نحره ليلة النحر أعادها ولم تجزه (قلت)
 فان نحرها في ليالى أيام النحر أيجزئه ذلك (قال) أرى عليه الاعادة وذلك ان مالكاً قال لي واحتج بهذه الآية
 ليدكر واسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من هبة الانعام فاتماد كرا لله الايام ولم يذكرا ليالى (قال)

أن يسأل الله أن يهبه ما قد وهبه اياه وقد بين في كتابه ان الذى بشر به اسحاق فهو الذبيح والله أعلم وقدرى أن
 ابراهيم انما أمر بذبح ابنه اسحاق بالشام وبها أراد ذبحه وغير مستحيل أن يكون حمل رأس الكباش من الشام
 الى مكة ولا جهة لمن ذهب الى أن الذبيح اسماعيل في قوله وبشرناذ باسحاق نبيا عقب الفراغ من قصة الذبيح
 لانه انما بشر بنبوته خزا على صبره ورضاه لا ضرر به واستسلامه له وكذلك لا جهة في وعد الله أن يكون له ولد
 من اسحاق لانه انما أمر بذبحه بعد ان باع معه السعى وتلك حال لا تنكر أن يكون له فيها أولاد فكيف بولدائه
 أعلم وقال المفضل الصحيح لذى بدل عليه التران انه اسماعيل وذلك أنه قص قصة الذبيح فلما قل في آخر
 القصة وفديناه بذبح عظيم ثم قال سلام على ابراهيم كذلك نجزي المحسنين انه من عبادنا المؤمنين وبشرناه
 باسحاق زيارا من الصالحين وباركنا عليه أى على اسماعيل وعلى اسحاق كنى عنه لانه قد تقدم ذكره ثم قال

ابن القاسم وانما ذكر الله هذا في كتابه في الهدايا في أيام منى (قلت) أرايت كل من تجب عليهم الجمعة أعلمهم
أن يحجموا في صلاة العيد بن في قول مالك قال نعم (قلت) فأهل منى لاجعة عليهم ولا صلاة عيد (قال) نعم
لا جعة عليهم وليس عليهم صلاة العيد عند مالك (قلت) أرايت الأبرجة هل يصاد حجامها أو ينصب لها
أو يرى (قال) سئل مالك عن حمام الأبرجة إذا دخلت حمام هذا البرج في حمام هذا البرج أو حمام هذا
في حمام هذا (قال) مالك أن كان يستطيع أن يرد حمام كل واحد منهما إلى ربه وروان كان لا يستطيع لم أر
عليهم شيئا فإني أن لا يصاد منها شيء ومن صاده فعليه أن يرده أو يعرفه ولا يأكله (قلت) أرايت الأجباح
إذا صبت في الجبال فيدخلها النحل لمن يكون النحل (قال) قال مالك هي لمن وضع الأجباح (قلت) أرايت
أن صاد طير في رجليه سباقان باز أو عصفورا أو غير ذلك أو صاد ظبيا في أذنه قرط أو في عنقه قلادة (قال)
يعرفه ويظهر أن كان انما كان هروبه من صاحبه ليس هو بقاتل ولا تروحش فعليه أن يرده إلى صاحبه
وان كان هروبا قد نذرت وحش فليس لصاحبه الأول عليه سيال وهو لمن أخذه وكذلك قال مالك غيرة مرة ولا
مرتين (قلت) لابن القاسم فإن اختلفا فقال الذي صاده لا أدري متى ذهب منك وقال الذي هو له انما ذهب
منذ يوم أو يومين فإن القول قول الذي صاده وعلى الذي هو له اليقينة (قلت) أرايت أن قتلت بازا معلما ماعلى
في الحرم أصاحبه أو في الكفارة فيما بيني وبين خاتني إذا كنت محرما (قال) يكون عليك لصاحبه قيمته معلما
ويكون عليك في الأمانة قيمته غير معلمة ولكن عدله في كثرة لحمه كما يقوم غيره من الوحشية ولا يكون عليك
قيمته مقطعا (قلت) وهذا قول مالك قال نعم (قلت) أرايت الكلاب هل يحجز مالك بيعها (قال) مالك لا يجوز
بيعها (قلت) ولا لسلانقه قال نعم لا يجوز بيعها سلوقية ولا غيرها (قلت) أفيجوز مالك بيع الهر قال نعم
قلت أفيجوز بيع أسباع أحياء ثم يروى لثور وبقرة وحمير والأسود والذئاب وما أشبهها (قال) ما سمعت من مالك فيها شيئا
ولكن كنت تشتري وتدكي خلدها ذأرى بأسا لاسالك مالك قال إذا ذكيت السباع فلا أرى بالصلاة على
جلودها ولا ببيعها بأسا (قال) ابن القاسم وإذا ذكيت جلودها لم يكن يبيع جلودها بأس (قلت) أرايت
كلب الدار ذقتة رجل يكون عليه قيمته (قال) قال مالك كلاب الدار تقتل ولا تترك فكيف يكون
على هذا قيمة (قلت) فكلب أزرع يركب من شية وكلب الصيدان قتلها أحدا يكرن عليه القيمة قال نعم
(قال) ابن القاسم سمعت مسكيقون في مصر في باع خرايد ينارانه كره للمسلم أن يتسلف ذلك الدينار منه
وكره أن يبيعه بذلك دينار شيئا ويعطيه فيه دراهمه ويأخذ ذلك الدينار منه قال مالك ولا يأكل من طعام
ومن ذرية جافد على أنهم ذرية سم عيل وسحار ريس تختف لروية في أن سم عيل كان أكبر من
اسحق عايه اسلام ثلاث عشرة سنة رأيت سدرى عن نبي عليه السلام أن أعرابيا قال له يا ابن
نبي محمد يعني سم عيل وبارع به أنه لأن عبد المطلب كان نيرانا لم يولد عشرة أن ينحرم منهم واحد أقلاما
بـ عشرة في سم عيل بيت ودرج عيل بالقدح على أن يذبح من خرج قدحه وقد كتب اسم كل واحد في
قدح خرج قدح عيل ثم ندم من لا أن ثم ضرب عليه وعلى الأبل فخرج قدحه ففداه بعشرة إلى أن
تمت مائة فخرج قدح عيل ثم ندم من ندم مائة قال ابن اسحاق وأما من قال أنه اسحاق فقال كانت
في سحان شارين لاوي قريه دشرية ببلاد حمير ولم تسلم للذبح واستسلم إبراهيم للذبح بشر به نبيا من
أصحاب النبي فذبحه فمفصل من أنه سم عيل هو لا يظهر وقد اختلف في ذلك اختلافا كثيرا والله
أعلم بما سئل به وبجعفر بن عمر بن مذهب إليه من أنه اسحاق أنه بعد أن يسأل إبراهيم ربه هبة ما قد وهبه
به عبيته على أن يكون أكبر من سم عيل فان كان اسم عيل أكبر من اسحاق على ما ذكره المفضل
من أنه يفتخر في ذلك ردة فمفصل في أن يبيع اسم عيل والله أعلم ورررى ان هذا الكلب

(قال) وقال ابن القاسم سئل مالك عن العقيقة بالعصفور (فقال) ما يعجبني ذلك وما تكون الذبائح الا من الانعام (قال) والعقيقة مستحبة لم تزل من عمل المسلمين وليست بواجبة ولا سنة لازمة ولكن يستحب العمل بها وقد عرق عن حسن وحسين ابني فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس يجزئ فيها من الذبائح الا ما يجزئ في الضحية فيها عوراء ولا عرجاء ولا جرباء ولا مكسورة ولا ناقصة ولا يجزئ صوفها ولا يبيع جلدها ولا شياً من لحها ويتصدق منها وسبيل العقيقة في جميع وجوهها وقت ذبحها وقت ذبح الضحية تخفى في اليوم السابع من مولد الصبي الذكر والاشئ فيه سواء يعق عن كل واحد بشاة شاة (وقد سئل) مالك عن الرجل يولد له ولدان في بطن واحد أي يعق عنهما بشاة واحدة (فقال) بل شاة شاة عن كل واحد منهما

﴿ كل كتاب العقيقة من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه ﴾

﴿ ويليهِ كتاب النذور الاول ﴾

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ﴾
 ﴿ كِتَابُ التَّذْوِيرِ الْأَوَّلِ ﴾
 ﴿ فِي الرَّجُلِ يَحْلِفُ بِالْمَشْيِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ ثُمَّ يَحْنُثُ ﴾

(قلت) لابن القاسم أ رأيت الرجل يقول على المشي الى بيت الله ان كلمت فلا بنا فكلمه ما عليه في قول مالك (قال) قال مالك اذا كلمه فقد وجب عليه أن يمشي الى مكة (قلت) ويجعلها في قول مالك ان شاء حجة وان شاء عمرة قال نعم (قلت) فان جعلها عمرة فحتى متى يمشي (قال) حتى يسبي بين الصفا والمروة (قلت) فان ركب قبل أن يحلق بعد ما سعى في عمرته التي حلق فيها أو يكون عليه شيء في قول مالك (قال) لا وأما عليه المشي حتى يفرغ من السعي بين الصفا والمروة عند مالك (قلت) فان جعلها حجة فالى أى المواضع يمشي في قول مالك (قال) حتى يطوف طواف الافاضة كذلك قال مالك (قلت) فاذا قضى طواف الافاضة أ يركب راجعا الى منى في قول مالك قال نعم (قلت) أ رأيت ان فعل المشي الذي وجب عليه في حجة فشي حتى لم يبق عليه الا طواف الافاضة

طعام وقيل أن السكر ماسد الجوع فن ذهب إلى أن السكر الطعام أو ماسد الجوع فالآية على مذهبه بيته في المعنى غيره فقرة إلى تأويل وتفسير وأما الذين ذهبوا إلى أن السكر ما أسكر من كل شيء أو مما عدا العنب فانهم اختلفوا في معناها فمنهم من ذهب إلى أنها الخبائر عما يصنعون ويتخذون من ذلك وهي تقتضي الإباحة وإن الله قد نسخ ذلك بما أزل من تحريم الخمر في المائدة وغيرها ومنهم من ذهب إلى أن الآية لا تقتضي الإباحة لأن الله لم يأمر فيها بتخاذ السكر ولا إباحة وإنما أخبر فيها بما يتخذون من الخمر المحرمة عليهم في سورة المائدة وغيرها ولأول أظهر لأن الله إنما ذكر ذلك تعديدا للنعمه على عباده وتنبيها على الاعتبار بأنه فيبعد أن ينسب الله على عباده بحرم عليهم زأمرهم بإجتنابه في غير ما آية من كتابه وإضافة سورة النحل لمكية وتحريم الخمر عما أزل بالمدينة في سورة المائدة وأجعت الأمة على أن الخمر محرمة في كتاب الله إلا أنهم اختلفوا أن كانت محرمة في الكتاب بنص أو بدليل والصحيح أنها محرمة فيه بالنص لأن المحرم هو المنهى عنه الذي توعد الله عباده على استباحته وقد نهى الله عن الخمر في كتابه وأمر بإجتنابها وتوعد على استباحتها فقال إنما الخمر والميسر والانصاب والارلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون وقال أنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر وصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم متبهون وهذا

من سعيه بين الصفا والمروة خرج الى عرفات راكبا وشهد المناسك وافاض راكبا (قال) مالك أرى أن
يصح الثانية راكبا حتى اذا دخل مكة وطاف وسعى خرج ماشيا حتى يفيض فيكون قد ركب ماشيا ومشى
ما ركب قيل لمالك أقرى عليه أن يهدي (قال) اني أحب ذلك من غير أن أوجه عليه ولم أره مثل الذي
ركب في الطريق الا ميال من مرض (قال) ابن وهب وأخبرني يعقوب بن عبد الرحمن الزهري وحفص
ابن ميسرة عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال اذا قال الانسان على المشى الى الكعبة فهذا نذر
فليمش الى الكعبة (قال) وقال الليث مثله قال وأخبرني مالك عن عبد الله بن أبي حبيبة قال قلت لرجل
وانا يومئذ حديث السن ليس على الرجل يقول على المشى الى بيت الله ولا يسمى نذرا شي فقال لي رجل هل
لك أن أعطيك هذا الجرو لجرو قناه هو في يده وتقول على مشى الى بيت الله فقلت فقلت حينئذ حتى عقلت فقلت
لي ان عليك مشيا فحنت سعيد بن المسيب فسألته عن ذلك فقال عليك مشى فحنت (قال) ابن وهب قال
وأخبرني ابن طه عن أبي الاسود ان أهل المدينة يقولون ذلك (قال) ابن وهب عن يونس عن ربيعة
مثله (قال) ابن مهدي عن عبد الله بن المبارك عن اسماعيل بن أبي خالد عن ابراهيم (قال) وسألت عن
رجل قال ان دخلت على أبي كذا وكذا فاشهر ارفلي المشى الى الكعبة فاحتمله أصحابه فادخلوه على أبيه فقال
احتملني أصحابي قال ليمش الى الكعبة (قال) سعدون وانما ذكرت لك هذا حجة على من زعم أن من
حلف على شيء بالمشى أن لا يفعله من طاعة أو معصية ففعله أنه لا شيء عليه واني لا قول ان فعل المكروه
ليس بشئ وانه ليس بحانت (قال) سعدون وقد ذكر سفيان بن عيينة عن اسماعيل بن أبي خالد قال سئل
ابراهيم عن رجل حلف بالمشى أن لا يدخل على رجل فاحتمل فادخل عليه قال عليه يعني المشى (قال)
سعدون وانما كتبت هذا أيضا حجة ولا تأخذ به

وفي الرجل يحلف بالمشى فيحنت من أين يحرم ومن أين يمشى أو يقول ان كلمته فأنما يحرم بحجة أو بعمره

(قال) وقال مالك في الرجل يحلف بالمشى الى بيت الله فيحنت (قال) مالك يمشى من حيث حلف الا ان
تكون له نية فيمشى من حيث نوى (قال) ابن مهدي عن عبد الرحمن بن اسحاق قال سألت سالم بن عبد
الله عن امرأة نذرت أن تمشى الى بيت الله ومنزلها بمران فحولت الى المدينة قال لترجع فلتمش من حيث
حلفت (قال) ابن وهب عن الليث عن يحيى بن سعيد كتب اليه يقول ما نرى الاحرام على من نذر أن يمشى
من بلد اذا مشى من ذلك البلد حتى يبلغ المنزل لذي وقت له (قالت) أرايت رجلا قال ان كلمت فلانا فأنما
محرم بحجة أو بعمره (قال) قال مالك أما الحجة فان حنت قبل أشهر الحج لم تنزهه حتى تأتي أشهر الحج فيحرم

فيهما اثم كبير ثم خص على بحر يم الاثم فقال قل انما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم ولو لم يرد في
القرآن في الجرا لا مجرد اثمى لكانت السن الواردة عن النبي عليه السلام بتحريم التحريم مبينة لمعنى نهى الله
عنها وان مراده التحريم لا الكراهية لانه انما بعثه ليبين للناس ما نزل اليهم وقد قال صلى الله عليه وسلم ان الله
حرم ما اوجعت الامة على تحريمها فحرم بها ما علمها الصلاة والسنن والقراءات ذلوا يا رسول الله اننا شر با صنعنا من
بحرام فهو وكفر باجتماع يستتاب كما يستتاب المرتد فان تاب ولا يقتل روى ان ناسا من أهل انجب قدموا على
رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلمهم بالصلاة والسنن والقراءات ذلوا يا رسول الله اننا شر با صنعنا من
القمح والشعير فقال العبير عتالوا نعم قال لا طعموه ثم سألو عنه عدوه من فقد لا تضعوه ثم ذرأوا ان
ينظروا وسألو عنه فقال لا طعموه ثم سألوهم لا يدعونهم قل من لم يدعه فاسروا وعنه يريد مكذبا تحريمه
والله أعلم ومن شربها وهو مقر به حرمها جازا لثمة شربها من أكبر الكبائر والاثم الواردة

بها اذا دخلت أشهر الحج الا أن يكون نوى في نفسه أن يحرم من حين أحث فأرى ذلك عليه حين يحث وان كان ذلك في غير أشهر الحج (قال) مالك وأما العمرة فأتى أرى الاحرام يجب عليه فيها حين يحث الا أن لا يجد من يخرج معه ويخاف على نفسه ولا يجد من يصحبه فلا أرى عليه شيأ حتى يجد أنسا وصحابة في طريقه فاذا وجدهم فعليه أن يحرم بعمرة (قلت) فمن أين يحرم أمن الميقات أم من موضعه الذي حلف فيه في قول مالك (قال) من موضعه ولا يؤخر الى الميقات عند مالك ولو كان له أن يؤخر الى الميقات في الحج لكان له أن يؤخر ذلك في العمرة ولقد قال مالك يحرم بالعمرة اذا حث الا أن لا يجد من يخرج معه ولا من يستأسر به فان لم يجد آخر حتى يجد فهذا ادلك في الحج أنه من حيث حلف اذا جعله مالك في العمرة غير مرة من حيث حلف الا أن يكون نوى من الميقات أو غير ذلك فهو على نيته (قلت) أرايت ان قال رجل حين اكلم فلانا فاما يحرم يوم اكلمه فلكمه (قال) أرى أن يكون محرما يوم يكلمه (قلت) أرايت ان قال يوم أفعل كذا وكذا فانا أحرم بحجة أهو مثل الذي قال يوم أفعل كذا وكذا فاما يحرم بحجة (قال) نعم هو سواء عند مالك (قلت) أرايت ان قال ن فعلت كذا وكذا فانا أحج الى بيت الله قال أرى قوله فانا أحج الى بيت الله أنه اذا حث فقد وجب عليه الحج وهو بمنزلة قوله فعلى حجة ان فعلت كذا وكذا وهو مثل قوله ان فعلت كذا وكذا فانا أمشي الى مكة أو فعلى المشي الى مكة فهما سواء وكذلك قوله فانا أحج أو فعلى الحج هو مثل فانا أمشي أو فعلى المشي الى مكة (قال) وقال مالك من قال على المشي الى بيت الله ان فعلت أو أنا أمشي الى بيت الله ان فعلت فحث ان عليه المشي وهما سواء (قال) وكذلك قوله فانا أحج أو فعلى الحج (قلت) أرايت قوله على حجة أو لله على حجة أهما سواء وتلزمه الحجة قال نعم (قال) ابن مهدي عن يزيد بن عطاء عن مطرف عن فضيل عن ابراهيم قال اذا قال ان فعلت كذا وكذا فهو محرم (قال) ابن غث فاذا دخل شوال فهو محرم واذا قال يوم أفعل كذا وكذا فهو محرم في يوم يفعله فهو محرم (قال) ابن مهدي عن لمعة عن ابراهيم قال اذا قال ن فعل كذا وكذا فهو محرم بحجة فليحرم ان شاء من عامه وان شاء متى تسرع عليه ون قال يوم أفعل ففعل ذلك فهو يومئذ محرم (قال) ابن مهدي عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي مثله

في ذي بحلف بالمشي فيعجز عن المشي

(قلت) أرايت ن مشى هـ ذي حلف بالمشي فغث فعجز عن المشي كيف يصنع في قول مالك (قال) يركب ذا عجز فاذا سترح زل فشي فاذا عجز عن المشي وركب أيضا حتى اذا استراح نزل ويحفظ الموضع التي مشى فيها ولم ينسح حتى يركب فيها فاذا كان قابلا خرج أيضا فشي ماركب وركب ما مشى واهراق لما ركب وما في التردد في شرب حجر كثيرة قد كثرت من ذكروها فلا معنى لحاها بالجر ما سكر وخامر العقل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مسكر خمر وكل خمر حرام فما سكر من جميع الاثربة فقليله وكثيره حرام هذا قول من ترجمه الله وجهه وأهل نعوذ نف في ذلك أهل لعراق فمنهم من ذهب الى أن الجر المحرمة العين هي حجر من عصير عنب ذ شروقي نزيد وشروان لم يلق الزبد على اختلاف بين هؤلاء في ذلك وما سوى ذلك عندهم من الاثربة ولا نبتة لمسكرة نبتة ولمطبوخة فالسكر منها حرام وما دونه حلال على ما روى عن عبد الله بن عباس أنه قال حرمت حجر عيونا ولسكر من كل شراب وهذا لا حجة فيه لان بعض الرواة يقول فيه ولسكر من كل شراب ومنهم من ذهب الى أن الجر المحرمة العين هي الخمر خاصة على ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال خمر من الكرمه ونسحطة ومنهم من ذهب الى أن الجر المحرمة العين هي الجر التي من عصير عنب ون جميع ثمرات يرب حجر من غير طبخ بمنزلة الجر في تحريم العين بخلاف سائر الاثربة

(قلت) فان كان قد قضى ما ركب من الطريق ماشيا أو يكون عليه الدم في قول مالك (قال) قل مالك هم عليه الدم لانه فرق مشيه (قلت) فان لم يتم المشي في المرة الثانية أعليه أن يعود في الثالثة في قول مالك (قال) ليس عليه أن يعود في المرة الثالثة وليهرق دما ولا شيء عليه (قلت) فان كان حين مضى في مرته الاولى الى مكة مشى وركب فعلم أنه ان عاد في الثانية لم يقدر على أن يتم ما ركب ماشيا (قال) اذا علم أنه لا يقدر أن يمشي في المواضع التي ركب فيها في المرة الاولى فليس عليه أن يعود ويجزئه الذهاب في الاولى ان كانت حجة خيفة وان كانت عمرة فعمرة ويهرق لما ركب دما وليس عليه أن يعود (قلت) فان كان حين حلف بالمشي تخنت يعلم أنه لا يقدر على أن يمشي الطريق كله الى مكة في ترداده الى مكة مرتين أو ركب في أول مرة ويهدي ولا يكون عليه شيء غير ذلك في قول مالك (قال) نعم (قال) وقال مالك يمشي ما أطاق ولو شيا ثم يركب ويهدي ويكون بمنزلة الشيخ الكبير والمرأة الضعيفة (قلت) أرايت ان حلف بالمشي تخنت وهو رضيع كبير قد نُس من المشي ما قول مالك فيه (قال) قال مالك يمشي ما أطاق ولو نصف ميل ثم يركب ويهدي ولا شيء عليه بعد ذلك (قلت) فان كان هذا الخالف مريضاً تخنت كيف يصنع في قول مالك (قال) أرى ان كان مريضاً قد نُس من البرء فسيبيله سبيل الشيخ الكبير وان كان مرضه مرضاً يطمع بالبرء منه وهو ممن لو صح كان يجب عليه المشي ليس بشيخ كبير ولا امرأة ضعيفة فليتنظر حتى اذا صح وبرأ مشى الا أن يكون يعلم أنه ان برأ وصح لا يقدر على أن يمشي أصلاً الطريق كله فليمش ما أطاق ثم يركب ويهدي ولا شيء عليه وهذا رأيي (قلت) أرايت ان يحجز عن المشي فركب كيف يحصى ما ركب في قول مالك أعدد الايام أم يحصى ذلك في ساعات النهار والليل أم يحفظ المواضع التي ركب فيها من الارض فاذا رجع ثانية مشى ما ركب وما مشى (قال) انما يأمره مالك بان يحفظ المواضع التي ركب فيها من الارض ولا ياتفت الى الايام والليالي فان عاد الثانية مشى تلك المواضع التي ركب فيها من الارض (قلت) ولا يجزئه عند مالك أن يركب يوماً ويمشي يوماً أو يمشي أياماً ويركب أياماً فاذا عاد الثانية قضى عدد الايام التي ركب فيها (قال) لا يجزئه عند مالك لان هذا اذا كان هكذا بوشش أن يمشي في المكان الواحد مرتين جميعاً ويركب في المكان الواحد مرتين جميعاً فلا يتم المشي الى مكة فليس معنى قول مالك على عدد الايام وانما هو على عدد المواضع من الارض (قلت) والرجال والنساء في المشي سواء في قول مالك (قال) نعم (قلت) أرايت ان هو مشى حين تخنت فحجز عن المشي فركب ثم رجع من قابل ليقضى ما ركب فيه ماشياً فقوى على مشي الطريق كله أوجب عليه أن يمشي الطريق كله أم يمشي ما ركب وما مشى (قال) ليس عليه أن يمشي الطريق كله ولكن عليه أن يمشي ما ركب ويركب ما مشى (قال) وهذا قول مالك (قلت) أرايت ان تخنت فلزمه المشي فخرج مشى فحجز ثم ركب وجعلها عمرة ثم خرج قابلاً ليمشي ما ركب

والابدية لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم انجر من الكرمه والنخلة وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد فكل مسكر مطرب من أي نوع كان من الابدية والاشربة محرم العيب نجس الذات لان الله تعالى سمى جمر رجساً كما سمى النجاسات من الميتة والدم المفسوح ولحم الخنزير رجساً فقال تعالى قل لا يجدفوا وحى الى محرماً على طاعة مطعمه الا أن يكون ميتة أو دماً مفسوحاً أو لحم خنزير فإنه رجس وليس معنى قولنا ان جمر نجسة الذات ان ذاتها نجسة ادلوك ذاتها التي هي جسمها نجاسة لما قلنا تبديل صفة تها في طهارة وانما معنى قولنا انها نجسة الذات ان ذاتها نجست بحلول صفات نجس فيها كحرمته بل لا ترى انها قد كانت طاهرة حلالاً حين كوها عصيراً قبل حلول صفات نجس فيها فاما حيث فيها صفات جمر نجست بدت وحرمته به فلما كان حلول صفات النجس في العصير علة في تحريمه وتنجيسه وجب ذارعت منها تلك الصفات التي هي العلة في تحريمه وتنجيسه ان يزول الحكم يزول لعله وهذا ما لا خلاف فيه بين أحد من المتأخرين ان

عن أبيه ان امرأة من اسلم نذرت أن تحج حافية ناضرة شعر رأسها فلما رأها رسول الله صلى الله عليه وسلم استتر يده منها وقال ما شأنها قالوا نذرت أن تحج حافية ناضرة رأسها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مروها فلتختمر ولتنتعل ولتمش (قال) ونظر النبي عليه الصلاة والسلام في جهة الوداع الى رجلين نذرا أن يعشيا في قرآن فقال لهما حلا قرا نكبا وامشيا الى الكعبة وأوفيا نذركما (قال) ونظر النبي عليه الصلاة والسلام الى رجل يعشى القهقري الى الكعبة فقال مروه فليمش لوجهه (وقال) ربيعة لو أن رجلا قال على المشي الى الكعبة حافيا لقييل له البس نعلين وامش فليس لله حاجة بحفائك وإذا مشيت منتعلا فقد وفيت نذرک وقاله يحيى بن سعيد

﴿في الرجل يحلف بالمشي فيحنت فيمشي ليعج فيقوته الحج﴾

(قال) وقال مالك في رجل حلف بالمشي الى بيت الله فحنت فشئ في حج فقاته الحج (قال) مالك يجوز المشي الذي مشى ويجعلها عمرة ويمشي حتى يسعى بين الصفا والمروة وعليه قضاء الحج عما قابلا راكبا والهدى لقوات الحج ولا شيء عليه غير ذلك

﴿في الرجل يحلف بالمشي فيحنت فيمشي في حج ثم يريد أن يعشى في جهة الاسلام من مكة أو يجمعهما جميعا عند الاحرام﴾

(قلت) هل يجوز لهذا الذي حلف بالمشي فحنت فشئ فجعلها عمرة أن يحج جهة الاسلام من مكة (قال) مالك هم يحج من مكة ويجزئهم من جهة الاسلام (قلت) ويكون متمتعان كان اعتمر في أشهر الحج (قال) نعم (قلت) أرايت ان قرن الحج والعمرة يريد بالعمرة عن المشي الذي وجب عليه وبالحج جهة القريضة

عنه أم لا يقتضيه وعلى القول بان المنع من تخليلها العله يجوز تخليلها اذا ارتفعت العلة فن رأى العلة في ذلك التعدي والعصيان في اقتنائها أجاز لمن تخمر له عصير لم يرد به الخمر أن يخله وقال انه ان خلل ما عصى في اقتنائها لم يأكله عقوبة ومن رأى العلة في ذلك التهمة لمقتنيها في أن لا يخلها اذا غاب عليها أجاز للرجل في خاصة نفسه أن يخلل ما عنده من الخمر على أي وجه كان ويأكله وان كان الاختيار له أن لا يفعل وان يبادر الى اراقها كما فعل الصحابة رضي الله عنهم في حديث أسس فيتمحصل في جواز تخليل الخمر ثلاثة أقوال أحدها ان ذلك لا يجوز دون تفصيل والثاني أن ذلك جائز دون تفصيل على كراهية والثالث الفرق بين أن يقتني الخمر أو يتخمر عنده عصير لم يرد به الخمر وفي جوارا كلها ان خللها على مذهب من لا يميز له تخليلها في حال ثلاثة أقوال الجواز والمنع والفرق بين أن يخلل من الخمر ما قني أو ما يتخمر عنده مما لم يرد به الخمر وهذا قول سحنون والقولان الأولان لمالك وقد عمل بعض البغداديين وهو عبد الوهاب المنع من أكلها اذا خللت على مذهب اشاعه يبقائها على النجاسة وهو تعليل فاسد ذوو بقيت على النجاسة اذا خللت لكان أخرى أن تبقى عليها اذا خللت الا أن يرب يبقائها على النجاسة بقاءها على النجاسة في المنع من الاكل كل مع زوال النجاسة فيكون لذلك وجه وهو أنه جعل ارتفاع صفات الخمر من اجزائها بالتخليل كارتفاع النجاسة عن الثوب بالغسل مما سوى الماء من المائعات فتكون الخمر اذا خللت طاهرة ان وقع شيء منها بعد التخليل في ماء أو ثوب لم ينجسه كما يكون الثوب النجس اذا غسل بماء سوى الماء من المائعات حتى زالت النجاسة عنه طاهرا ان حل في ماء صاهر لم ينجسه ويكره حكم نجاسة الخمر اذا خللت باقيا على الحل في المنع من الاكل كما يكون حكم نجاسة ثوب اذا غسل بماء سوى الماء من المائعات باقيا على الثوب في المنع من الصلاة فيه وهذا كله بين والحمد لله

أيجزئ ذلك عنهما جميعا (قال) لا يجزئ ذلك من حجة الاسلام (قلت) ويكون عليه دم القران (قال) نعم
 (قلت) ولم لا يجزئ من حجة الاسلام (قال) لان عمل العمرة والحج في هذا واحد فلا يجزئ من فريضة
 ولا من مشى أو جبه على نفسه (قال) ولقد سئل مالك عن رجل كان عليه مشى فشى في حجة وهو
 ضرورة يريد بذلك وفاء نذريه واداء الفريضة عنه (فقال) لنا مالك لا يجزئ من الفريضة وهو
 لنذر الذي كان عليه من المشى وعليه حجة الفريضة قابلا وقاطعا غير مرة (قال) سحنون قال المخزومي
 يجزئ من الفريضة وعليه نذر

وفي الرجل يقول أنا حج بفلان الى بيت الله ان فعلت كذا وكذا خنث

قلت ما قول مالك في رجل يقول أنا حج بفلان الى بيت الله ان فعلت كذا أو كذا خنث (قال) قال مالك اذا قال
 ارجل أنا حج فلا الى بيت الله فاني أرى أن ينوي فان كان أراد تعب نفسه وحمله على عنقه فأرى أن يحج
 ما يشاء ويهدي ولا شيء عليه في الرجل ولا يحججه وان لم ينو ذلك فليحج راكبا وليحج بالرجل معه ولا يهدي
 عليه فان أبي رجل أن يحج فلا شيء عليه في الرجل وليحج هرا كبا (قال) سحنون وروى علي بن زياد
 عن مالك بن أنس أن نوي أن يحمله في مكة يحججه من ماله فهو مانوي ولا شيء عليه هو الا احجاج الرجل الا أن يأبى
 (قال) ابن أبي عمير وقونه أنا حج بفلان الى بيت الله عندي أوجب عليه من الذي يقول أنا حج فلا الى بيت
 الله لا يريد بذات على عنقه لان احجاجه الرجل الى بيت الله من طاعة الله فأرى ذلك عليه الا أن يأبى الرجل
 فلا يكون عليه في الرجل شيء (قال) قال ان مالك في الرجل يقول أنا حج هذا للعمود الى بيت الله أو هذه
 الطنقة أو ما شابه هذا من الاشياء انه يحج ما يشاء ويهدي لموضع ما جعل على نفسه من حمل تلك الاشياء وطلب
 مشقة نفسه فليضع المشقة عن نفسه ولا يحمل تلك الاشياء ويهدي (قال) ابن وهب عن الليث بن سعد عن
 يحيى بن سعيد قال في مرة ذات في جارية ابنتها وطئها فأنا أجعلها الى بيت الله فوطئها ابنتها قال تحج وتحج بها
 وتدع ذبحا لاسها لا تستطيع حملها (قال) بن مهدي خلاف قول مالك عن أبي عوانة عن المعيرة عن
 ربهيم قول ذ قال أنا هدى فلا على أشفار عيسى (قال) يحججه ويهدي بدنة

ون قال ذلك ان كانت النجاسة فكيف طهر اذا تخلفت عند مالك ومن قال بقرله ان المنجوسات لا يطهرها
 من النجاسات لان الطاهر قبل له يفرق بينهما ان النجاسات أعيان قائمة بانفسها لا يستقل بقاؤها فاذا
 حلت لاحسام طاهرة لم تنفصل عنها عند مالك الا بالماء لقول الله عز وجل وأز لنا من السماء ماء طهورا
 وصهور من آية كثيرة فوجب أن يختص الماء بان طهر دون ما سواه من المائعات وأما صفات النجس فليست
 ببيان فاعلم بانفسها لان الله خلقها خيالا لا يبقى فلا تنصف بطهارة ولا نجاسة ومحلها تنصف بالنجاسة بهام
 حجة شرع ودرات سنة تنصف بالنجاسة ولا حكم له بحكمها وحكمها تنصف بالنجاسة بهام من المائعات
 طهارة وبسته تنويع

في سنة ربح الرحمة

كتب حقيقة

حقيقة في سنة ربح الرحمة ومسا مع وقد ختاف في وجه تسميته حقيقة فحكي أبو عبيد عن
 التسمي وعينه من حقيقة شعره يكون على رأس المولود وانما سميت الشاة التي تذبح عنه حقيقة لانه
 حلقه عنه مذبحه ربح الرحمة التي جاء الحديث بما طه عنه ويشهد لقول بيت امرء القيس
 غنلا لا سكحي وده عليه عقيقته احسبا

﴿الاستثناء في المشي الى بيت الله﴾

(قلت) أرايت من قال على المشي الى بيت الله الا أن يبدو الى - أو الا أن أرى خيرا من ذلك ما عليه (قال) عليه المشي وليس استثناء هذا بشئ لان مالك قال لا استثناء في المشي الى بيت الله وهو قول أشهب (قلت) أرايت ان قال على المشي الى بيت الله ان شاء فلان (قال) هذا لا يكون عليه المشي الا أن يشاء فلان وليس هذا باستثناء وانما مثل ذلك مثل الطلاق أن يقول الرجل امرأتى طالق ان شاء فلان أو غلامى حر ان شاء فلان فلا يكون عليه شئ حتى يشاء فلان ولا استثناء في طلاق ولا في عتاق ولا في مشي ولا صدقة

﴿في الرجل يحلف بالمشي الى بيت الله وينوى مسجدا﴾

(قلت) أرايت ان قال على المشي الى بيت الله ونوى مسجدا من المساجد أتكون له نيته في قول مالك (قال) نعم (قلت) أرايت ان قال على المشي الى بيت الله وليست له نية ما عليه في قول مالك (قال) عليه المشي الى مكة اذا لم يكن له نية (قلت) أرايت ان قال على المشي ولم يقل الى بيت الله (قال) ان كان نوى مكة مشي وان كان لم ينو ذلك فلا شئ عليه (قلت) أرايت ان قال على المشي الى بيت الله ونوى مسجدا من المساجد كان له ذلك في قول مالك قال نعم (قال) ابن وهب عن يونس عن يزيد وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن في الذي يحلف بالمشي الى بيت الله وينوى مسجدا من المساجد أن له نيته وروى ابن وهب عن مالك مثل قول ربيعة وقال الليث مثله

﴿في الرجل يحلف بالمشي الى بيت المقدس أو المدينة أو عسقلان﴾

(قال) ابن القاسم وقال مالك من قال على المشي الى مسجد الرسول أو مسجد بيت المقدس (قال) فليأتها راكبا ولا مشي عليه ومن قال على المشي الى بيت الله فهذا الذي يمشي (قال) ومن قال على المشي الى غير هذه الثلاثة مساجد فليس عليه أن يأتيه مثل قوله على المشي الى مسجد البصرة أو مسجد الكوفة فأصلى فيها أربع ركعات (قال) فليس عليه ان يأتيهما وليصل في موضعه حيث هو أربع ركعات (قال) ابن القاسم (قال) مالك فيمن قال على المشي الى مسجد بيت المقدس فعليه ان يأتي مسجد بيت المقدس راكبا فليصل فيه (قال) ابن القاسم ومن قال على المشي الى بيت المقدس أو الى المدينة فلا يأتيهما أصلا الا أن يكون أراد

فالعقيقة والعقة الشعر الذي يولده الطفل وقيل في معنى البيت أي انه لم يعق عنه في صغره حتى كبر طابه بذلك وقال أحمد بن حنبل انما العقيقة الذبح نفسه وهو قطع الوداج واللقوم ومنه قيل للقاطع رحمه في أيه وأمه عاق وهو كلام غير محصل والتحقيق فيه على ما ذهب اليه ان العقيقة الذبيحة نفسها لانها هي التي تقطع أوداجها وحلقومها فهي فعيلة من العق الذي هو القطع بمعنى مفعولة مثل قبيلة ورهينة وما أشبه ذلك والعقيقة من الاشياء التي كانت في الجاهلية فأقرت في الاسلام روى عن عبد الله بن بريدة عن أبيه أنه قال كنا في الجاهلية اذا ولد لنا غلام ذبحناه شاة ولطخنا رأسه بدمها ثم كنا في الاسلام اذا ولد لنا غلام ذبحناه شاة ولطخنا رأسه بازعفران فهي سنة من سن الاسلام وشرع من شرائعه الا ما ليست بواجبه عندما لك رحمه الله وجميع أصحابه وهي عندهم من السنن التي لاخذ بها فضيلة وتركها غير خطيئة والدليل على ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن العقيقة فقال لا أحب العقوق وكانه انما كره الاسم وقال من ولده ولد فأحب أن ينسب عن ولده فليفعل وما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العلام مرتين بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه ويحلق رأسه ويسمى يدل على وجوبها وتأويل ذلك عندنا على ان ذلك كان في أول الاسلام ثم نسخ ذلك بد قوله من أحب أن ينسب عن ولده فليفعل فسقط الوجوب ومن أهل

الصلاة في مسجديهما فلما راكبا ومن قال من أهل المدينة أو من أهل مكة ومن أهل بيت المقدس لله على أن أصوم بعسقلان أو الاسكندرية شهرا فاعليه أن يأتي عسقلان أو الاسكندرية فيصوم بها شهرا كما نذر (قال) وكل موضع يتقرب فيه إلى الله بالصيام فأتى أن يأتيه وإن كان من أهل المدينة أو مكة (قال) ابن القاسم ومن نذر أن يربط فذلك عليه وإن كان من أهل المدينة ومكة (قال) وهو قول مالك (قال) وقال مالك من قال لله على أن آتي المدينة أو بيت المقدس أو المشى إلى المدينة أو المشى إلى بيت المقدس فلا شيء عليه إلا أن يكون بوى بقوله ذلك أن يصلي في مسجد المدينة أو مسجد بيت المقدس فإن كانت تلك بيته وجب عليه الذهاب إلى المدينة أو إلى بيت المقدس راكبا ولا يجب عليه أن عشي وإن كان حلف بالمشى ولا دم عليه (قال) وقال مالك وإن قال لله على المشى إلى مسجد بيت المقدس أو مسجد المدينة وجب عليه الذهاب إليهما وأن يصلي فيهما (قال) وإذا قال على المشى إلى مسجد المدينة ومسجد بيت المقدس فهذا مخالف لقوله على المشى إلى المدينة أو على المشى إلى بيت المقدس هذا إذا قال على المشى إلى بيت المقدس لا يجب عليه الذهاب إلا أن ينوي الصلاة فيه (و د) قال على المشى إلى مسجد المدينة أو إلى مسجد بيت المقدس وجب عليه الذهاب راكبا والصلاة فيهما وإن لم ينوا الصلاة وهو إذا قال على المشى إلى هذين المسجدين فكانه قال لله على أن أصلي في هذين المسجدين

في الرجل يحلف بالمشى في الصفا والمروة أو منى أو عرفه أو شيء من الحرم ثم يحنت

(قلت) رأيت أن قل على المشى إلى الصفا والمروة (قال) لا أحفظ عن مالك فيه شيئا ولا يلزمه المشى (قلت) رأيت أن قال على المشى إلى منى أو إلى عرفات أو إلى ذي طوى (قال) إن قال على المشى إلى ذي طوى أو إلى منى أو إلى عرفات وغير ذلك من مواضع مكة رأيت أن لا يكون عليه شيء (قلت) رأيت الرجل يقول على المشى إلى بيت الله أو إلى الكعبة أو إلى الحرم أو إلى الصفا أو إلى المروة أو إلى الحطيم أو إلى الحجر أو إلى المسجد أو إلى قبة عيسى أو إلى جبال الحرم أو إلى حصص مواضع مكة فحنت أبيجب ذلك عليه أم لا (قال) لا أدري ما هذا كله إنما سمعت من من يقول من قال على المشى إلى بيت الله أو على المشى إلى مكة أو المشى إلى الكعبة أن هذا يجب عليه وإن رأى أن من حلف بمشى في غير مكة أو الكعبة أو المسجد أو البيت أن ذلك لا يلزمه مثل قوله على المشى إلى الصفا أو إلى مروة أو غير ذلك من جبال مكة أو إلى الحرم ونحو هذا أو إلى منى أو إلى المزدلفة أو إلى عرفات فإن ذلك لا يلزمه (قلت) رأيت أن قال على المشى إلى الحرم (قال) ما سمعت من مالك في

أعلم من تلقى بما يدل عليه الحديث المذكور وغيره من الوجوب فأوجب العقيقة وقال إن من لم يعق عنه وهو صغير يرمه أن يعق عن نفسه وهو كبير على ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عاق عن نفسه بعد ما جئته نبوة ولم يحج ذلك عند من رجه لله فأنكره وقال آيت صحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين لم يعق عنهم في الدنيا هلكوا عن أنفسهم في الإسلام هذه لا باطل وأما ما تضمنه الحديث من تسمية المولود ومعه ذب عنه ذب عنه وهو في ذب وسع روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حين ولد له ابنه إبراهيم وسماه إبراهيم وذم تسميته باسم أبي إبراهيم وأنه أتى بحمد الله بن أبي طاحه صبيحة اليلة التي ولد فيها فحذكه تمر غرة وودعه يوم عشرين من شهر ربيع الثاني فاشتهر عن مالك أنه لا يعق عن المولود إلا يوم سابعه وقد روى شهاب عنه في ذلك لا يترتب عليه يعق به عنه يوم سابعه أنه لا يعق عنه بعده إلا أن يكون قريبا وروى بن وهب عنه أنه من يعق عنه يوم سابعه يعق عنه يوم سابع ثلثي فان لم يفعل عاق عنه في الثالث فان جاوز ذلك فقد هلك مريض عقيقة فحين يحسب سابع من غروب الشمس وقيل من طلوع الفجر وقيل من زوال شمس وقيل يحسب ذلك من غروب الشمس بقتية قبس لغروب على ما سنده كره بدهذا إن شاء الله وحكم

هذا شيئاً ولا أرى فيه عليه شيئاً. (قلت) أرايت ان قال علي المشي الى المسجد الحرام (قال) قال مالك عليه المشي الى بيت الله (قال) ابن القاسم ولا يكون المشي الاعلى من قال مكة أو بيت الله أو المسجد الحرام أو الكعبة فاعدا أن يقول الكعبة أو البيت أو المسجد أو مكة أو الحجر أو الركن أو الحجر فذلك كله لا شيء عليه فان سمي بعض ما سميت لك من هذا لزمه المشي

﴿في الرجل يحلف ان فعلت كذا او كذا فعلى ان أسير أو أذهب أو أطلق الى مكة﴾

(قلت) أرايت ان قال ان كلمتك فعلى ان أسير الى مكة أو قال على الذهاب الى مكة أو على الاطلاق الى مكة أو على ان آتي مكة أو على الركوب الى مكة (قال) أرى ان لا شيء عليه الا أن يكون أراد بذلك أن يأتيها حاجاً أو معتمراً فيأتيها راكباً الا أن يكون زوى أن يأتيها مشياً والافلاشي عليه أصلاً (قال) وقد كان ابن شهاب لا يرى بأساً أن يدخل مكة بغير حرج ولا عمرة ويذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخلها غير محرم (قلت) أرايت ان قال على الركوب الى مكة (قال) أرى ذلك عليه (قال) سحنون وقد اختلف في هذا القول وكان أشهب يرى عليه في هذا كله اتيان مكة حاجاً أو معتمراً (قال) ابن القاسم في كتاب الحج في الذي قال على الركوب الى مكة خلاف هذا انه لا شيء عليه وهذا أحسن من ذلك

﴿في الرجل يقول للرجل أنا أهديك الى بيت الله﴾

(قال) وقال مالك من قال لرجل أنا أهديك الى بيت الله ان فعلت كذا او كذا فحنت فعليه أن يهدي عنه هدياً (قال) وقال مالك ان قال لرجل أنا أهديك الى بيت الله ان فعلت كذا او كذا فحنت فانه يهدي عنه هدياً ولم يجعله مالك مثلاً لغيره اذا حلف بالهدى في مال غيره (قال) ابن القاسم فأخبرني بعض من أتق عن ابن شهاب أنه قال فيها مثل قول مالك (قال) ابن وهب عن سفيان الثوري عن منصور عن الحكم بن عيينة عن علي بن أبي طالب قال في رجل قال لرجل أنا أهديك الى بيت الله قال علي بن أبي طالب يهدي (قال) ابن وهب عن سفيان عن عبد الكريم الجزري عن عطاء قال يهدي شاة

﴿في الرجل يحلف بهدي مال غيره﴾

(قلت) أرايت الرجل يحلف بمال غيره فيقول دار فلان هذه هدي أو عبد فلان هدي أو يحلف بشيء من مال غيره من الاشياء أنه هدي فيحنت (قال) قال مالك لا شيء عليه (قال) ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال اذا قال لرجل لعبد أو لامة أو داره أنت هدي ثم حنت أنه يشتري بثمنه هدياً ثم يهديه ولا يراه فيما سوى ذلك فما لا يملك يبعه ولا يصلح أن يقول فيه ذلك القول (قال) ابن مهدي عن شربن منصور عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء قال سرق ابل للنبي صلى الله عليه وسلم وطردت وفيها امرأة

العقيقة حكم الضحايا لانه سئل فلا يباع جلدها ولا نخها ولا يعطى الجزاء على جزائها شيء من لحمها ويتقى فيها من العيوب ما يتقى في الضحايا وأكل منها ويتصدق وتكسر عظامها ولا عس الصبي شيء من دمها لان ترك كسر عظامها وان يلطخ الصبي شيء من دمها من أفعال الجاهلية وقد روى عن النبي عليه السلام أنه قال في العلام عقيقة فاهرقوا عنه دماً وأميطوا عنه الاذى فقيل ان اماطة الاذى عنه المأمور به في الحديث ترك ما كان أهل الجاهلية يفعلونه من طح رأسه بدمها وقيل بل ذلح خلق شعر رأسه وهو لا يهرق الله عز وجل فمن كن منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو سبأ فأوجب الفدية على المحرم لا ما طه الاذى عن نفسه بحاق شعر رأسه فكان الحقيقة فيها أيضاً مع السب مع الفدية عن المؤنود لا ما طه الاذى عنه

فتجت على ناقة منها حتى أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني جعلت على نفسي نذرا ان الله
أنجاني على ناقة منها حتى أتيتك ان أنحرها قال بس ما جزيتها لا نذري معصية ولا فيا لا يملك ابن آدم (قول)
ابن مهدي عن حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن الحصين عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال لا وفاء لنذري معصية ولا فيا لا يملك ابن آدم

في الرجل يحلف بالهدى أو يقول على بدنة

(قلت) أ رأيت ان قال على الهدى ان فصأت كذا وكذا فحنت (قال) قال مالك عليه الهدى (قلت) أمن الابل
أم من البقر أم من الغنم (قال) قال لي مالك ان نوى شيئا فهو مانوى والافبدنة فان لم يجبد بدنة فيقرة فان لم
يجد وقصرت نفقته فارجو أن يجزئه شاة (قلت) لم أليس الشاة بهدي (قال) كان مالك يزحف بالشاة كرها
(قال) مالك والبقرة أقرب شيء الى الابل (قال) ابن مهدي عن حماد عن قتادة عن حلاس بن عمرو عن
ابن عباس قال بدنة أو بقرة أو كبش (قال) ابن مهدي عن حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء
عن ابن عباس قال لا أقل من شاة (قال) وقال سعيد بن جبيرة البقر والغنم من الهدى (قلت) أ رأيت ان
حلف فقال على بدنة فحنت (قال) قال مالك البدن من الابل فان لم يجبد فيقرة فان لم يجبد فسيبع من الغنم
(قال) وقال مالك من قال لله على أن أهدي بدنة فعليه أن يشتري بعيرا فينحره فان لم يجبد بعيرا فيقرة فان لم
يجد بقرة فسيبع من الغنم (قلت) أ رأيت ان كان يجبد الابل فاشتري بقرة فنحرها وقد كانت وجبت عليه
بدنة أ يجزئه في قول مالك (قال) قال لنا مالك فان لم يجبد الابل اشترى البقر (قال) مالك والبقرة أقرب شيء
الى الابل (قال) ابن القاسم وانما ذلك عندي ان لم يجبد بدنة أي اذا قصرت النفقة فان لم يبلغ نفقته بدنة
وسعه له أن يهدي من البقر فان لم تبلغ نفقته البقر اشترى الغنم قال ولا يجزئه عند مالك أن يشتري البقر اذا كانت
عليه بدنة الا أن لا تبلغ نفقته بدنة لانه قال فان لم يجبد فهو اذا بلغت نفقته فهو يجبد (قال) ابن القاسم وكذلك
قال سعيد بن المسيب وخارجة بن زيد وطبيع من العلماء منهم أيضا سالم بن عبد الله (قال) وقالوا فان لم يجبد
بدنة فيقرة (قلت) فان لم يجبد الغنم أ يجزئه الصيام قال لا أعرف الصيام فيما نذر على نفسه الا أن يحب أن
يصوم فان أيسر يوم ما كان عليه من نذر على نفسه فان أحب الصيام فعشرة أيام (قال) ولقد سألت مالكا
عن ارجل ينذر عتق رقبة ان فعل الله به كذا وكذا فأراد أن يصوم ان لم يجبد رقبة (قال) لي مالك ما الصيام

بحلق شعر رأسه ولهذا المعنى والله أعلم قال عطاء يبدأ بالخلق قبل الذبح وستنها أن تذبح ضحوة الى زوال الشمس
ويكره أن تذبح بالعشي بعد زوال الشمس أو بالسحر قبل طلوع الشمس وأما ان ذبحها بالليل فلا يجزئها
وأفضل ما يعق به أضأن ثم لمعز ثم البقر ثم الابل وقد روى عن مالك أنه لا يعق الا بالغنم والعقيقة عند مالك
رحمته لله عن جريرة وعلام وسودة عن كل واحد منهم ما قد روى عن النبي عليه السلام أنه قال من أحب
أن ياتى عن وسه فينسب عن علة شاتين مكافتين وعن الجارية شاة والمكافئتان المائتان المشتهتان
وذهب وهذا جمعة من نعم الله بن عمرو عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فن أخذ به فما أخطأ
وقد أصاب وهو يختلف من شيء رقت يحسب سبع المولود اذا ولد على أربعة أقرال أحدها أنه يحسب له
سبعة أيام بياضها من غروب شمس ويعق ما قبل ذلك ان ولد في نهار أو في الليل بعد الغروب ويعق عنه في
نحو يوم اسبع وهو قول ابن ماجة في ذبوه والثاني أنه ان ولد في النهار بعد الفجر الغنى ذلك اليوم
وحسب له سبعة أيام من يوم هدى عدوه وان ود قبل لفجروا كان ذلك في الليل حسب له ذلك اليوم وهو
قول ابن قاسم ورويه عن مالك والثاني أنه ان ولد في شباب النهار قبل الزوال حسب له ذلك اليوم وان لم يولد
لا هدى زون هي ذبث يوم وهذا تحكي ابن الماجشون أنه كان قول مالك أو لا ثم رجع عنه والرابع

عندي بجزئ إلا أن يشاء أن يصوم فإن أسير يوماً ما أعتق فهذا عندي مثله (قال) ابن وهب عن سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال ليست البدن إلا من الأبل (وقال) طاوس والشعبي وعطاء ومالك بن أنس وخارجة بن زيد بن ثابت وسالم بن عبد الله وعبد الله بن محمد البدنة تعدل سبعة من الغنم

﴿في الرجل يحلف بالهدى أو ينحر بدنة أو جزوراً﴾

(قلت) أ رأيت من قال لله على أن أنحر بدنة إن ينحرها قال بمكة (قلت) وكذلك إذا قال لله على هدى قال ينحره أيضاً بمكة (قلت) وهذا قول مالك قال نعم (قلت) فإن قال لله على أن أنحر جزوراً إن ينحرها أو قال لله على جزوراً إن ينحرها (قال) ينحرها في موضعه الذي هو فيه قال مالك ولو أوى موضعاً لم يكن عليه أن يخرجها إليه ولينحرها بموضعه ذلك (قال) ابن القاسم كانت الجزور بعينها أو بغير عينها فذلك سواء (قال) فقلنا لما لك وإن نذرهما مساكين أهل البصرة أو أهل مصر فلينحرها بموضعه وليتصدق بها على المساكين من عنده إذا كانت بعينها أو بغير عينها أو نذر أن يشتريها من موضعه فيسوقها إلى مصر (قال) وسوق البدن إلى غير مكة من الضلال (قال) ابن وهب عن مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال من نذر بدنة فليقلدها وليشعرها ولا يحلل له دون مكة (قال) ابن مهدي عن قيس بن الربيع عن جابر الجعفي عن عطاء عن ابن عباس في رجل جعل عليه بدنة (قال) لا أعلم مهرق الدماء إلا بمكة أو منى قال وقال الحسن والشعبي وعطاء مكة وقال سعيد بن المسيب البدن من الأبل ومحلهما إلى البيت العتيق

﴿في الرجل يحلف بهدي الشيء من ماله بعينه وهو مما يهدي أولاً يهدي﴾

(قال) وقال مالك من حلف فقال داري هذه هدي أو بعيري هذا أو دابتي هذه هدي فإن كان ذلك الذي حلف عليه مما يهدي أهده بعينه أن كان يبلغ وإن كان مما لا يهدي باعه واشترى شمنه هدياً (قال) وقال مالك وإن قال لأبل له هي هدي أن فعلت كذا وكذا فغث أهداها كلها وإن كانت ماله كله (قال) مالك وإن قال شيء مما يملك من عبادة أو فرس أو ثوب أو عرض من العروض هو يهديه فانه يبيعه ويشترى شمنه هدياً فبيعه وإن قال لمسا يملك من عبادة أو مال غيره أو دار غيره فلا شيء عليه ولا هدي عليه فيه (قال) ابن القاسم وأخبرني من أتق به عن ابن شهاب أنه كان يقول في هذه الأشياء مثل قول مالك سواء (قلت) أ رأيت من قال على أن أهدي هذا الثوب أي شيء عليه في قل مالك (قال) يبيعه ويشترى شمنه هدياً يهديه (قلت) له فاقول مالك في هذا الثوب إذا كان لا يبلغ أن يكون في ثمنه هدي (قال) بلغني عن مالك ولم

أنه يحسب ذلك اليوم وإن ولد في بقية منه قبل الغروب وهو قول عبد العزيز بن أبي سلمة واختار أصبغ أن يبلغ ذلك ليوم فإن حسب سبعة أيام من تلك الساعة التي ولد فيها اجتزى بذلك وبالله التوفيق

﴿سم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿في بيان حكم لنكاح في الشرع هل هو واجب أو مندوب إليه أو مباح﴾

قال الله عز وجل وهو الذي خلق من الماء بشراً فجعله نسباً وصهراً وكان ربك بآياتك عليم خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة وقال تعالى يا أيها الناس - خلقناكم من ذكروا نثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم لا ية وقال تعالى يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها رجلاً واثناً وخلق منها رجلاً كثيراً وقال تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها أزواجاً وسكن اليها فلما تغشاها الآية فالتكاح لذى هو العيشان جبل الله الخلق عليه بماركب فيهم من الشهوات ليكون به نسل حتى يكمل مقدوره من الخلق وأباه في الشرع

أسبغ منه أنه قال يبعث بثمانه فيدفع إلى خزان مكة يتفقونه على الكعبة (قال) ابن القاسم وأحب إلى أن يتصدق بثمانه ويتصدق به حيث شاء ألا ترى أن ابن عمر كان يكسو بجلال بدنه الكعبة فلما كسيت الكعبة هذه الكسوة تصدق بها (قلت) فإن لم يبيعوه وبعثوا بالتوب بعينه (قال) لا يعجبني ذلك لهم وبيع هناك ويشترى بثمانه هدى قال ألا ترى أن مالكاً قال يباع الثوب والحجار والعبد والقرس وكل ما جعل من العروض هكذا (قال) وقال مالك إذا قال ثوبى هذا هدى فباعه واشترى بثمانه هدياً وبعثه ففضل من ثمنه شيء بعث بالفضل إلى خزان مكة إذا لم يبلغ الفضل أن يكون فيه هدى (قال) ابن القاسم وأحب إلى أن يتصدق به (قلت) أرايت ما بعث به إلى البيت من الهدايا من الثياب والدراهم والدنانير والعروض أيدفع إلى الحجبة في قول مالك (قال) بلغني عن مالك فيمن قال لشيء من ماله هو هدى قال يبيعه ويشترى بثمانه هدياً فإن فضل شيء لا يكون في مثله هدى ولا شاة رأيت أن يدفع إلى خزان الكعبة يحملونه فيما تحتاج إليه الكعبة (قال) ولقد سمعت ما نكاوذكره واليه أنهم أرادوا أن يشركوا مع الحجبة في الخزنة فاعظم ذلك (قال) وبلغني أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي دفع المفاتيح إلى عثمان بن طلحة رجل من بني عبد الدار فكانه رأى هذه ولاية من النبي صلى الله عليه وسلم فأدغم أن يشرك معهم (قلت) أرايت لو أن رجلاً قال ان فعلت كذا أو كذا فعلي أن أهدي دورى أو رقبتي أو دوابي أو غنمي أو أرضي أو بقري أو ابلي أو دراهمي أو دنائيري أو ثيابي أو عروضي لعروض هذه أو قحى أو شعيري فغنت كيف يصنع في قول مالك وهل هذا عند مالك كله سواء إذا حلف أم لا قال هذا عند مالك كله سواء إذا حلف فغنت أخرج عن ذلك كله فبعث به فاشترى له به هدياً إلا الدراهم والدنانير فإنها بمنزلة الثمن يبعث بذلك فيشتري به بدن كما وصفت لك والابل والبقر والغنم إن كانت من موضع تبلغ والا فهي عندى تباع (قال) ابن مهدي عن سلام بن مسكين قال سألت جابر بن زيد عن امرأة عجماء كانت تعولها امرأة تحسن إليها فآذنها بلسانها فجعلت على نفسها هدياً ونذراً أن لا تنفعها بخير ما عاشت فقدمت المرأة فقال مرها فاتهدم مكان الهدى بقرة ون كانت المرأة معسرة فلتهد عن شاة ومرها فلتصم مكان النذر (قال) ابن

علي وجهين أحدهما عقد النكاح والثاني ملك اليمين فلا يحل استباحة الفرج بما عدا هذين الوجهين قال الله عز وجل والذين هم أقر وجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون فالنكاح فأنه في الجملة مرغ فيه ومندوب إليه خلافاً لأهل الظاهر في قولهم أنه واجب والدليل على ذلك من كتاب الله عز وجل أنه خير فيه بين النكاح وملك اليمين فقال فان خفتن أن لا تعدوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم وملك اليمين ليس بواجب باجماع ولا يصح التخيير بين واجب وما ليس بواجب لأن ذلك يخرج للواجب عن الوجوب وقال تعالى والذين هم لفر وجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فدل ذلك من قوله على أن النكاح غير واجب لأن من حفظ فرجه عن الزنا بملك يمينه أو باستغناء عن نكاح توجهت مندحة ليه من الله عز وجل فإذا ثبت بهذه الأدلة أن النكاح غير واجب علم أن الأمر لو أورد في القرآن بالنكاح في قوله فانكحوا ما طاب لكم من النساء وقوله وأنكحوا الإيما منكم وأصحاب من عبادكم وما نكحتم يستلزم وجوب فحسب على التنبه لا على الإباحة والدليل على ذلك حض رسول الله صلى الله عليه وسلم على نكاح ونهيه عن التبتل وهو ترك النكاح فقال صلى الله عليه وسلم تزوجوا فانى مكانكم بكم لأمم يوم القيامة وقول من أحب فطرتي فليست بسنتي وقال من تزوج فقد استكمل نصف الدين فليتق الله تعالى في النصف الثاني ومعنى ذلك والله أعلم أن بالنكاح يعف المرء عن الزنا والعفاف إحدى خصائص النبي صلى الله عليه وسلم عليهما الجنة فقال من وقاه الله شر اثنتين ولج الجنة ما بين أخيه وبين رحله وقال صلى الله عليه وسلم ما أحل الله شيئاً أحب إلى من نكاح وقال عليكم بالباة فإنه أغض

مهدى عن حماد بن سلمة عن ابراهيم بن رجل نذر ان يهدى داره (قال) يهدى بثمانها بدنا وقال عطاء يشترى به ذبايح فيذبحها بمكة فيتصدق بها (وقال) ابن جبير يهدى بدنا من حديث عبد الله بن المبارك (وقال) ابن العباس في امرأة جعلت دارها هديا تهدي ثمنها من حديث عبد الله بن المبارك عن مسعر عن ابن هبيرة (قال) ابن وهب قال اخبرني يونس بن يزيد وغيره عن ابن شهاب انه قال اذا قال الرجل لعبدته اولامته او داره انت هدى ثم خنت انه يشترى بثمانه هديا ثم يهديه ولا يراه فيا سوي ذلك فيا لا يملك بيعه ولا يصلح فيه ذلك القول (قلت) لابن القاسم ارايت ان قال انا اهدى هذه الشاة ان فعلت كذا وكذا خنت ا يكون عليه ان يهديها في قول مالك (قال) نعم عليه ان يهديها عند مالك اذا خنت الا ان يكون بموضع بعيد فيبيعها ويشترى بثمانها بمكة شاة يخرجها الى الحل ثم يسوقها الى الحرم عند مالك اذا خنت (قلت) فان قال الله على ان اهدى بعيرى هذا وهو باقر يقيه ا يبيعه ويبعث بثمانه يشترى به هديا من المدينة او من مكة في قول مالك (قال) قال مالك الا بل يبعث بها اذا جعلها الرجل هديا يقلدها ويشعرها ولم يقل لنا من بلد من البلدان بعد ولا قرب ولكنه اذا قال بعيرى او ابلى هدى اشعرها وقلدتها وبعث بها (قال) ابن القاسم فانا ارى ذلك له لازما من كل بلد الا من بلد يخاف بعده وطول السفر والتلف في ذلك فاذا كان هذا هكذا رجوت ان يجزئه ان يبيعها ويبعث باثمانها فيشترى له بها هدى من المدينة او من مكة او من حيث احب (قلت) فان لم يخلف على ابل باعيانها ولكن قال الله على ان اهدى بدنة ان فعلت كذا وكذا خنت (قال) يجزئه عند مالك ان يبعث بالثمن فيشترى له البدنة من المدينة او من مكة فتوقف بعرفة ثم ينحرها بعني وان لم توقف بعرفة اخرجت الى الحل ان كنت اشترت بمكة ونحرت بمكة اذا ردت من الحل الى الحرم (قال) مالك وذلك دين عليه وان كان لا يملك ثمنها (قلت) فلو قال الله على ان اهدى بقري هذه خنت وهو بمصر او باقر يقيه ما عليه في قول مالك (قال) البقر لا تبلغ من هذا الموضع فعليه ان يبيع بقره هذه ويبعث بالثمن فيشترى بثمانها هدى من حيث يبلغ ويجزئه عند مالك ان يشترى له من المدينة او من مكة او من حيث احب من البلدان اذا كان الهدى الذي يشترى يبلغ من حيث اشترى (قلت) ارايت ان قال الله على ان اهدى بقري هذه وهو باقر يقيه فباعها وبعث بثمانها ا يجزئه ان يشترى بثمانها بعير في قول مالك (قال) نعم يجزئه ان يشترى بها ابلا فيهدىها قال لاني

للبصر واحصن للفرج ومن لم يكن له طول فعليه بالصوم فانه له وجاء وقال صلى الله عليه وسلم مسكين مسكين رجل لازوجه له ومسكينة مسكينة امرأة لازوجه لها قيل وان كان ذامال بارسل الله قال وان كان ذامال وقال صلى الله عليه وسلم لارهبانية في الاسلام ولعن الله المتبتلين والمتبتلات ومعناه التاركين للنكاح استنانا وتشرعا فالنكاح للقادر عليه اذا لم تكن له حاجة اليه مستحب عند اهل العلم وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه كان يقول اني لا تزوج المرأة وما لي فيها حاجة واظوها وما اشتبهها قيل له وما يحملك على ذلك قال حبي في ان يخرج الله مني من يكاتبه النبي صلى الله عليه وسلم النبيين يوم القيامة فاني سمعته يقول عليكم بالابكار فانهم اعذب اقواها واحسن اخلاقا واتق ارحاما واني مكاتبكم الاحم يوم القيامة يعني بقوله اتق ارحاما قبل للولد فان كان حصورا او عتيقا او عقيبا يعلم من نفسه انه لا يولد له فان النكاح له مباح وامان احتاج الى النكاح ولم يقدر على الصبر دون النساء ولا كان عنده مال يفسد ربه وحتي على نفسه لعنت ان لم يتزوج فالتكاح عليه واجب ومن لم يحتج اليه وخشى ان لا يقوم بما اوجبه الله عليه فيه فهو له مكروه فمن الناس من يجب عليه النكاح ومنهم من يستحب له ومنهم من هو جائز له ومباح من غير استحباب ومنهم من يكره له على ما بيناه فالقول انه واجب على الاطلاق او مندوب اليه على الاطلاق ليس بصحيح وكذلك المرأة قد يكون عليها النكاح واجبا وقد يكون لها مستحبا وقد يكون لها مباحا وقد يكون لها مكروها واما الوطء

(قال) ابن مهدي عن اسرائيل عن ابراهيم بن المهاجر عن ابراهيم قال اذا قال أقسمت عليك فليس شيء
واذا قال الرجل أقسمت بالله فهي بمن يكفرها (قال) ابن وهب عن عبد الله بن عمر عن نافع أن عبد الله
ابن عمر كان يرى القسم يمينا يكفرها اذا خنت (قال) ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن القاسم بن
محمد مثله (قال) ابن وهب عن سفيان بن عيينة عن أبي صالح عن مجاهد في قول الله وأقسموا بالله جهد
أيمانهم (قال) هي يمين (قال) ابن مهدي عن يزيد بن ابراهيم قال سمعت الحسن بن سئل عن رجل قال
أشهد أن لا أفعل كذا وكذا قال ليس بيمين (قال) ابن مهدي عن همام عن قتادة أنه قال في أشهد
قال أرجو أن لا تكون يمينا

﴿ لرجل يحلف يقول على نذر أو يمين ﴾

(قلت) أ رأيت ان قال علي بدر (قال) هي عن عند مالك (قلت) وسواء في قول مالك ان قال الله علي بدر
أو قول علي بدر هو سواء عند مالك قال هم (قلت) أ رأيت ان قال علي بدر ان فعلت كذا وكذا خنت وهو ينوي
نذره ذلك صوما أو صلاة أو حجة أو عمرة أو غير ذلك أ رعتما (قال) قال مالك ما روي نذره مما يتقرب به الى الله
فذلك له لازم وله يمينه (قال) وقال مالك وان لم تكن له يمين فكفارته كفارة يمين (قلت) أ رأيت ان قال علي
بدر ولم يسل كفارة يمين أ يجعلها كفارة يمين في قول مالك (قال) هم كذلك قال مالك (قلت) أ رأيت ان قال علي
يمين ان فعلت كذا وكذا ولم يرد يمين حين حلف ولا يبرئ لم يكرهه في شيء (قال) أرى عليه يمين
وما سمعت من مالك فيه شيء أو عاقبه علي يمين كسوله على عهد الله أو علي بدر (قال) ابن وهب عن يحيى بن
عبد الله بن سالم عن اسماعيل بن رافع عن خالد بن سعد أو بن عبد بن يزيد عن عطاء بن عامر الحنظلي أنه قال أشهد
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من نذر أو يمين فكفارته كفارة يمين وقول مالك واليمين
ان كفارته كفارة يمين اذ لم يسم لسنده محررا من صوره أو ح أو صلاة (قال) سحنون وقاله ابن عباس
وجابر بن عبد الله ومحمد بن علي ولقاسم بن محمد وعطاء بن الشيباني ومجاهد وطاوس والحسن (وقال) ابن
مسعود يعتق رقبة أو أبو سعيد الخدري والنخعي كفارة عن

﴿ الذي يحلف بما لا يكون عينا ﴾

(قلت) أ رأيت ان قال هويم دي أو مجوسي أو صري أو كثر بالله أو يرى من لاسه ان فعل كذا وكذا
أ تكون هذه أيماني قول مالك (قال) لا يمين به أيماني عند مالك واستعصر الله مما قول (قلت) أ رأيت ان
قال علي حرام ان فعلت كذا وكذا ترى هدي عينا قول (قال) لا تكون في الحرم عن قول (قال) لا يكون الحرم
تينا في شيء من الاشياء لا في صعاء ولا في شراب ولا في أم ولد حرمها على نفسه ولا بدمه ولا عده ولا فرسه
لم يكن لو حدة منهم ميراث أو ناس شرع دس دس أو دس دس ما يرمع روبة فادعت كل وحدة
منهم ما هي اتي دخلها فاقول لا لروح مع عييه في حين تشر به دخله وجرم لها صديا يحجب
على كل واحدة منهم لاسه من ذلك حصون من دس دس من دس دس من دس دس من دس دس من دس دس من دس دس
يماني ما ركلك الحكي في لدى روق لا خير في عتد روق لا خير في عتد روق لا خير في عتد روق لا خير في عتد روق
حصان ان كان قد دخل سما رأه من روق لا خير في عتد روق لا خير في عتد روق لا خير في عتد روق لا خير في عتد روق
يثرعي دس قبل يدس روق لا خير في عتد روق لا خير في عتد روق لا خير في عتد روق لا خير في عتد روق لا خير في عتد روق
روق لا خير في عتد روق لا خير في عتد روق لا خير في عتد روق لا خير في عتد روق لا خير في عتد روق لا خير في عتد روق
وحدة همة معرفة ولا يعلم نكهي لا خير في عتد روق لا خير في عتد روق لا خير في عتد روق لا خير في عتد روق لا خير في عتد روق

ولا في شيء من الأشياء إلا أن يحرم امرأته فيلزمه الطلاق انما ذلك في امرأته وحدها (قلت) أرايت قوله
 اعمرى أتكون هذه عينا (قال) قال مالك لا تكون عينا (قلت) أرايت ان حلف الرجل بحد من حدود
 الله كقوله هو زان هو سارق ان فعل كذا وكذا (قال) ليس عليه في هذا شيء عند مالك (قلت) أرايت ان
 حلف شيء من ثمرائع الاسلام كقوله والصيام والصلاة والحج لا أفعل كذا وكذا فإله أتكون هذه عينا
 في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيها شيء ولا أحيد كرهه منه ولا أرى في شيء من هذه عينا (قلت)
 أرايت ان قول الرجل أنا كافر بالله ان فحمت كذا وكذا أتكون هذه عينا في قول مالك (قال) قاله لك لا تكون
 هاهنا عينا ولا يكون كافر حتى يكون قابله ضمرا على الكفر وبسما قال (قلت) أرايت ان قال هو يا كل
 الخنزير أو طعم الميتة أو يشرب الدم أو الخمر ان فعل كذا وكذا أي يكون شيء من هذا عينا عند مالك أم لا (قال)
 لا يكون ذلك عينا لان ما كانا قال من قول أنا أكفر بالله فلا يكون عينا فكذلك هذا (قال) ان وهب بن
 سفيان بن عيينة عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن مسروق قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فحوت
 في التحريم فأمر بالسكافرة في ليمين (قال) مالك بن زيد بن أسلم قال حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم أم
 ابراهيم فقال أنت على حرام ووالله ما أمسك فأزل الله في ذلك ما أنزل (قال) ابن أبي عمير عن عبد الله بن
 سعيد عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم وحلف فأمره الله أن يكفر عن
 عينه (قال) ابن مهدي عن عبد الواحد بن زياد عن عبيد المكي عن سالت ابراهيم النخعي عن رجل قال
 اغتسل على حرام أن أكل من لحم هذه البقرة قال أنه امرأة قال قالت له نعم (قال) لولا امرأته لا كل من لحمها
 (قلت) أرايت لو أن رجلا قال عليه لعنة الله أو عليه غضب الله ان فعل كذا وكذا أي يكون هذا عينا في قول
 مالك أم لا (قال) مالك لا يكون عينا (قلت) أرايت ان قال أحرمه الله الجنة رأذله النار ان فعل كذا
 وكذا يكون هذا عينا في قول مالك قال لا يكون عينا (قلت) أرايت الرجل يقول للرجل وأى وأى
 وحياتي وحياتك ودينك ودينك (قال) مالك هذا من كلام النساء وأهل الضعف من الرجال فلا يجزي
 هذا وكان يكره ليمان غير ليمانه (قلت) قال كان يكره ليمانه أن يحلف بهذا أن يقول والله لا
 لا أفعل كذا وكذا أو شيئا مما ذكرتك (قال) كان يكره ذلك لانه كان يقول من حلف فليحلف بالله ولا فلا
 يحلف وكان يكره ليمين غير ليمانه (قال) وقد سألت أبا عبد الله عن الرجل يقول رغبم أنفى لله (فقال) ما يعجبني ذلك
 (قال) ابن القاسم قال مات ولقد رغبم أنفى لله من عبد العزيز قال رغبم أنفى لله الحمد لله الذي لم يعنى حتى قطع
 مدة لحاج بن يوسف (قال) ما ندع وما يعجبني أن يقول أحذر غم أنفى لله قال مالك من كان حالفا في حلف
 بالله (قال) ابن أبي عمير عن داود بن أبي هند عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في رجل قال عليه لعنة الله ان لم يفعل
 مهما يجهوت فلما توجه لآل ولهم عثر على ذلك قبل ان يدخل واحدة منهما بالحكم فيه ان يفرق بينه
 وبين ثمانية ويطبق مع ثلثين كانت بيت الاختلاف وان كانت لاه فاعلى اختلاف فان لم يعلم الاولى منهما
 فترت منه وبنفسه وبنفسه ان رشع يكون - منه حتى حلتين يكون لكل واحدة منهما نصف صداقتها
 وفي رشع صدقها راقية من رشع يكون وحده - سارح لاق من احد قين وذلك ان لم تدع كل واحدة
 منها نهاه لاقى راقية عليه معروفة فان دعيت كل واحدة منهما انه علم انها هي الاولى قيل له
 احلف ثم نعم نهاه لاقى راقية حلف على ذلك وحلفت كل واحدة منهما انها هي الاولى كان لهما نصف
 لا أكثر من احد قين قسمت بينهما على قدر صدق كل واحدة منهما وان نكلتا عن اليمين بعد حلفه كان
 لهما نصف لاق من صدق قين وقسمت بينهما على قدر صدق كل واحدة منهما وان نكلت احدهما
 وحلفت الاخرى بعد حلفه كان لهما نصف صدقها وان نكلت عن اليمين وحلفتها جميعا كان لهما

كذا وكذا قال لا أرى عليه يمينا (قال) مالك وقال طافى رجل قال أنزاه الله أن فعل كذا وكذا ثم فعله قال ليس عليه شيء (قال) الشعبي في رجل قال قطع الله يده أو رجليه أو صلبه يحلف بالشئ يدعو به على نفسه فحنت قول ليس عليه كفارة (قال) ابن مهدي عن يزيد بن أبي عطاء عن أبي اسحاق عن مصعب بن سعد عن أبيه قال حلفت باللات والعزى فأيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت أني حديث عهد بالجاهلية خلعت باللات والعزى (قال) قل لا إله إلا الله وحده لا شريك له لا تأتوا الله ولا تعبدوا (قال) ابن مهدي عن عبد الله بن المبارك عن ابن أبي ذئب عن سمعان بن المسيب جاءه رجل فقال أني حلفت بيمين قال ماهي قال قلت لله لا إله إلا هو قلت لا قال قلت على نذرة قلت لا قال قلت أكرمت بالله قال نعم قال فقل آمنت بالله فانها كفارة لما قلت (قال) ابن مهدي عن عبد الله بن أبي جعفر الزهري عن أم بكر بنت المسور بن مخرمة الزهري أن المسور دخل فألزمه جعفر يقول كفرت بالله أو أشركت بالله فقال المسور بن مخرمة سبحان الله لا أكرمت بالله ولا أشركت بالله وضر به قال استغفر الله قل آمنت بالله ثلاث مرات (قال) ابن مهدي عن أبي عوانة عن ليث عن عطاء وطاوس ومجاهد في الرجل يقول على غضب الله قال لم يكونوا يرون عليه كفارة يرون أنه أشد من ذلك (قال) رجال من أهل العلم أن نافعاً حدثهم عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع عمر يقول لا وأبي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأيمانكم فمن كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت (قال) وقال ابن عباس لرجل حلف بالله والله لا أن أحلف بالله مائة ثم آثم أحب إلى من أن أحلف بغيره مرة ثم أبر (قال) ابن وهب عن سفيان بن عيينة عن مسعر بن كرام عن وبرة عن همام بن الحارث أن عبد الله بن مسعود كان يقول لا أن أحلف بالله كاذبا أب إلى من أن أحلف بغيره صادقا

الاستثناء في اليمين

(قلت) أ رأيت أن قال رجل على نذر أن فلانا شاء الله (قال) مالك في هذا لا شيء عليه وهذا مثل الحلف بالله عند مالك (قال) ابن القاسم الاستثناء في اليمين بالله جائز وهي بين كفارتها كفارة ليمين بالله فأراها بمنزلة ليمين بالله والاستثناء فيها جائز وأغوا اليمين يكرن ضايعها وكذلك هو في دوليثاق بني لاشت فيه (قلت) أ رأيت أن دل لله لا أفعل كذا وكذا أن شاء الله ثم فعله (قال) مالك أن كان أراد بذلك الاستثناء فلا كفارة عليه وإن كان أراد دل الله في كتابه ولا تقولن شيء في فعل ذلك عدا لأن يشاء الله ولم يرد الاستثناء فانه يحنت (قلت) أ رأيت أن حلف على يمين ثم سكنت ثم استأنى حد سكوت (قال) لا ينفعه وكذلك قال مالك إلا أن يكون الاستثناء سقامتا عا فقل مالك فأنه لم يدكر الاستثناء حينئذ ليمين فيما فرغ من يمين ذكره سنة واهبها وتذكر اليمين بالاستثناء هو تقصده بيمينه لأنه قد وصل الاستثناء بيمين قل مالك

واحدة منها صنف صدقيا وان حلفت احد هب زككت الثانية عد كبريه كان للحد الفقة نصف صدقها ولم يكن لنا كلمة شيء وان زككتا جميعا عد كبريه فيكون لهما لا نصف لاقين من ايمانين بينهما على قدر صدق كل واحدة منهما وان أقر لا حد لهما فها هي لأدلى حلف على ذلك أعطى عا نصف صدقها لم يكن لنا كلمة شيء ولو دل كل هب عن ليمين واحدة جميعا غرم لكل واحدة منهما نصف صدقها من حلفات واحدة ونكبت الأخرى عد كبريه حتى حلفت نصف صدقها ولا يكون باقي نكبت من لال الحلف قد استحققت نصف الصدق بيمينها وثمان من نكبت نكبت ليمينها هي الأولى المبرت بينهما يمينها قال مالك ولكل واحدة منهما نصف صدقها تفق وتختلف وليس أن يكون لاقين من ايمانين بينهما على قدر مهورهما عد بيمينهما وتعد كل واحدة منهما بأربعين وعشرين ألفا في يمينها الأولى وثم لوجه

الخمر أو أن لم أقتل فلانا أو أن لم أزن بقلانة أو ما كان من معاصي الله فانه يكفر نذره في ذلك اذا قال ان لم أفعل
فالكفارة كفارة ليمين ان لم يعمل انذاره مخرجاً باسمه ولا يركب معاصي الله وان كان جعل انذاره مخرج شيء
مسمى من مشي الى بيت الله أو صيام أو ما شابه ذلك فانه يؤمر ان يفعل ما سمي من ذلك ولا يركب معاصي الله
فان اجترأ على الله عز وجل وفعل ما قول من المعصية فان النذر يسقط عنه كان له مخرج أو لم يكن وقد ظلم نفسه
والله حسيبه (قال) وقوله لا نذري في معصية مثل أن يقول على نذر أن أشرب الخمر أو قال على نذر شرب
الخمر فهما بمنزلة واحدة فلا يشربها ولا كفارة عليه لانه لا نذري في معصية وقد كذب ليس شرب الخمر مما ينذر
الله ولا يتقرب به الى الله (قال) فان قال على نذر أن أشرب الخمر فلا يشربها ولا كفارة عليه وهو على بر إلا أن
يجترأ على الله فيشربها فيكفر عينه بكفارة عين إلا أن يكون جعل له مخرجاً باسمه وأوجه على نفسه من عتق
أو صدقة أو صيام أو ما أشبه ذلك فيكون ذلك عليه مع ما سمي من ذلك ان كان شربها (قال) وان قال على
نذر أن أفعل كذا أو كذا بشيء ليس لله بطاعة ولا معصية مثل أن يقول لله على أن أمشي الى السوق أو الى بيت
فلان أو أن أدخل الدار أو ما أشبه ذلك من الاعمال التي ليست لله بطاعة ولا لله في فعلها معصية فانه ان شاء
فعل وان شاء ترك فان فعل فلا وفاء فيه وان لم يفعل فلا نذريه عليه ولا شيء لان الذي ترك من ذلك ليس لله فيه
طاعة فيكون ما ترك من ذلك حقاً لله تركه فهذا كله قول مالك (قال) ابن وهب عن مالك عن طلحة بن
عبد الملك عن القاسم عن عائشة عن النبي عليه السلام أنه قال من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن
يعصيه فلا يعصه (قال) ابن وهب قال وأخبرني رجال من أهل العلم وابن عمرو بن العاصي وطاوس وزيد بن
أسلم ومصعب بن عبد الله الكناني وعمر بن الوليد بن عتبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد
يوم الجمعة فخطب فجاءت منه التفاتة فاذا هو بأبي اسرائيل رجل من بني عامر بن لؤي قائم في الشمس فقال
ما شأن أبي اسرائيل فأخبروه فقال استظل وتكلم واقعد وصل وأتم صومك (وقال) طاوس في الحديث
فنهاه عن البدع وأمره بالصيام والصلاة (قال) ابن وهب عن مالك بن أنس عن جابر بن قيس وثور بن زيد
الدلمي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً قائماً في الشمس فقال ما بال هذا قالوا نذر أن لا يتكلم ولا
يستظل ولا يجلس وان يصوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مروه فليتكلم وليجلس وايتكلم ولا يتم
صيامه (قال) مالك ولم يبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بكفارة وقد أمره أن يتم ما كان لله طاعة
وأن يترك ما كان لله معصية (قلت) أرايت الرجل يقول والله لا ضرب بن فلانا أو لا قتل فلانا قال (يكفر)

الاستبراء ثلاث حيض ويكون للتي دخل بها منهما صداقها بالميسر وان مات لزوج فيكون على المدخول بها
منهما من العدة أقصى الاجلين ويكون لها جميع صداقها قال ابن حبيب وصف الميراث وقال ابن ماز
لا شيء لها من الميراث وهو الصواب وأما التي لم يدخل بها منهما فلا عدة عليها ولا شيء لها من صداق ولها ميراث
وأما الوجه السادس وهو ان لا يعثر على ذلك حتى يدخل بواحدة منهما غير معروفة فالحكم فيه ان يقررت بينهما
ولا تحلل له واحدة منهما أبداً ويكون القول قوله مع عينته في التي يقرها دخل بها منهما ويعطيهما صدقتهما
ولا يكون ثلثاً أخرى شيء فان نكح عن اليمين خلعت كل واحدة منهما نهاه التي دخل بها وتحتقت عليه
جميع صداقتهما وان خلعت احدهما ونكحت الأخرى عن يمين ستحتقت لها ثلثها وثانيها من صداقها
ان مات الزوج فقال سعدون يكون لكل واحدة منهما نصف صدقتهما وانقياس أن يزن لأقل من
الصدقين بينهما على قدر مهرهما عدايمانهما وتعد كل واحدة منهما أقصى الاجل ويكون صدق
الميراث بينهما على مذهب ابن حبيب وماعلى مذهب له محمد بن نويرة لا شيء لهما من مهر الزوج
لان المدخول بها ان كانت عتي لا تحرقه يمكن لو حدة منهما ميراث ولا يجب ميراث لا يدين وبنته توفيق

لأنه أتى بحنث حين عصى الإحل وان لدى لم وقت الاجل اعماه على حنث من يوم يحلف ولذلك قيل له كفر
(قلت) أرايت ان قال الله لا أضرب فلانا (قال) هذا لا يحنث حتى يضرب فلانا وأصل هذا كله في قول مالك
أن من حلف على شيء لا يفعله فهو على حنث حتى يفعله لا بالادري أي فعله أم لا (قال) ألا ترى أنه لو قال
لامرأته أت عاتق ان لم أدخل دار فلان أو ان لم أضرب فلانا فإله يحال بينه وبين امرأته ويقال له أقبل
ما حلفت عليه والادخل عاتقك لا يلاء فهذا يدل على حنث حتى يبرأ لا بالادري أي فعل ما حلف عليه أم لا
(قال) ومن حلف على شيء أن لا يفعله فهو على بر حتى يفعله ألا ترى أنه لو حلف بالطلاق أن لا يدخل دار فلان
أنه لا يحال بينه وبين امرأته وكذلك قال مالك فهذا يدل على أنه على بر حتى يحنث وهذا كله قول مالك

والرجل يحلف في الشيء الواحد بر وفيه الإيمان

(قلت) أرايت لو أنه قال لا رب سؤلة والله لا أجاء معك فإما مع واحدة من أن يكون حاتفا في قول مالك قال
نعم (قلت) له فله أن يجامع البواقي قبل أن يكفر (قال) قد كان له أن يجامعهن كلهن قبل أن يكفر وإنما يجب
عليه كفارة واحدة عند مالك في جماعهن كلهن أو في جماع واحدة منهن (قلت) أرايت ان قال والله لا أدخل
دار فلان والله لا أكلم فلانا والله لا أضرب فلانا فإله يحال بينه وبين امرأته ويقال له أقبل
ثلاثة أيمان في كل واحدة كفارة عین (قلت) فان قل وأنت لا تدخل دار فلان ولا أكلم فلانا ولا أضرب
فلانا ففعلها كلها (قال) عليه كفارة واحدة عند مالك (قلت) فان فعل واحدة من هذه الحصال (قال) اذا
فعل واحدة من هذه الحصال الثلاث فقد حنث وأيس عليه فيما فعل منها عدد ذلك شيء (قلت) لم أحنثته في الشيء
الواحد من هذه الاشياء في قول مالك (قال) لا به كنه قال والله لا أقرب شيئا من هذه الاشياء (قلت) أرايت ان
قال والله لا أجامعك والله لا أجامعك أن يكون عليه كفارة عین واحدة في قول مالك قال نعم (قلت) أرايت الرجل
يحلف أن لا يدخل دار فلان ثم يحلف عدد ذلك في محاسن آخر أن لا يدخل دار فلان لتلك الدار عينها التي حلف
عليها أول مرة (قال) قال مالك اعماه عليه كفارة واحدة (قلت) فان وى عینين أو لم تكن له بية (قال) اذا لم تكن
له بية فهي عین واحدة وان كانا عینين فكفارتان مثل ما يندبرهما الله عليه فأرى ذلك عليه ولم أسمع هذا هكذا
من مالك (قلت) أرايت الرجل يحلف بالله أن لا يفعل كذا وكذا ثم يحلف على ذلك شيء بعينه أيضا فيجوز
أو عمرة أن لا يفعله ثم يفعله (قال) يحنث في ذلك ويلزمه ذلك كله (قلت) وهذا قول مالك قال نعم (قلت)
أرايت ان قال والله لا أكلم فلانا والله لا أكلم فلانا والله لا أكلم فلانا فإله يحال بينه وبين امرأته ويقال له أقبل
واحد ثم قال اعما أردت ثلاثة أيمان أن يكون عليه كفارات ثلاث أم كفارة واحدة في قول مالك (قال) نعم قال
مالك من حلف مر رابته وليس عليه لا كفارة واحدة (قلت) من قاسم فان قل أردت بإيماني هذه ثلاث
أيمان لله على كالدور رأيت ذلك عليه لان ما كفال من قل لله على بدور ثلاثة أو أربعة فله ثلاثة أيمان
أو أربعة فكذلك اذا قال أردت ثلاثة أيمان لله على كالدور يكون ذلك عليه (قلت) أرايت ان قل

من قال والله لا أكلم فلانا والله لا أكلم فلانا والله لا أكلم فلانا فإله يحال بينه وبين امرأته ويقال له أقبل
واحد ثم قال اعما أردت ثلاثة أيمان أن يكون عليه كفارات ثلاث أم كفارة واحدة في قول مالك (قال) نعم قال
مالك من حلف مر رابته وليس عليه لا كفارة واحدة (قلت) من قاسم فان قل أردت بإيماني هذه ثلاث
أيمان لله على كالدور رأيت ذلك عليه لان ما كفال من قل لله على بدور ثلاثة أو أربعة فله ثلاثة أيمان
أو أربعة فكذلك اذا قال أردت ثلاثة أيمان لله على كالدور يكون ذلك عليه (قلت) أرايت ان قل

﴿الرجل يحلف أن لا يفعل شيئاً حيناً أو زماناً أو دهرًا﴾

(قلت) أ رأيت أن قال والله لا قضيتك حقاً إلى حين كم الحين عند مالك (قال) قال مالك الحين سنة (قلت) وكم الزمان قال سنة (قلت) وكم الدهر (قال) بلغني عنه في الدهر ولم أسمع منه أنه قال أيضاً سنة (وقال) ربيعة الحين سنة والزمان سنة (قال) وذ كرا بن وهب عن مالك أنه شئت في الدهر أن يكون سنة فأما الحين والزمان فقال سنة (وقال) ربيعة بن أبي عبد الرحمن ومالك قال الله تبارك وتعالى تؤتى أكلها كل حين بإذن ربها ويضرب الله الأمثال للناس فهو سنة (قال) ابن مهدي عن أبي الأحوص عن عطاء بن السائب عن رجل منهم قال قلت لابن عباس أني حلفت أن لا أكلهم رجلاً حيناً فقال ابن عباس تؤتى أكلها كل حين بإذن ربها الحين سنة

﴿كفارة العبد عن عيبه﴾

(قلت) أ رأيت العبد إذا حنث في عيبه بالله أن يجزئه أن يكسو عنه السيد أو يطعم (قال) قال مالك الصوم أحب إلى وإن أذن له سيده فأطعم أو كسا أجزاءه وما هو عندى بالبين وفي قلبي منه شيء والصيام أحب إلى (قال) ابن القاسم ورجو أن يجزى عنه أن فعل وما هو عندى بالبين وأما العتق فإنه لا يجزئه (قلت) كم يصوم العبد في كفارة اليمين (قال) مثل صيام الحر (قلت) والعبد في جميع الكفارات مثل الحر في قول مالك قال نعم (قلت) أ رأيت من حلف فحنث في اليمين بالله وهو عبد فأعتق فأيسر فأراد أن يعتق عن يمينه أن يجزئه أم لا (قال) هو مجزئ عنه ولم أسمع من مالك وإنما منع العبد أن يعتق وهو عبد لأن الولاء كان غيره (قال) ابن مهدي عن سفیان الثوري عن ليث بن أبي أسلم عن مجاهد قال ليس على العبد إلا الصوم والصلاة

﴿كفارة ليمين أو اطعام كفارة اليمين﴾

(قال) ابن القاسم وسئل مالك عن الخنطة في كفارة ليمين أن تغربل (قال) إذا كنت تقيمة من التراب والطين فأراها تجزئ وإن كانت مغلوثة بالطين فأنها لا تجزئ حتى يخرج ما فيها من التين والثراب (قلت) أ رأيت كم اطعام المساكين في كفارة اليمين (قال) قال مالك مدم لكل مسكين (قال) مالك وأما عندنا ههنا فليكفر عد النبي عليه الصلاة والسلام في اليمين بالله مدمد وأما أهل البلدان فإن لهم عيشاً غير عيشنا فأرى أن يكفروا بالوسط من عيشهم يقول الله من أوسط ما تطعمون أهليكم (قات) ولا ينظر فيه في البلدان إلى مد النبي صلى الله عليه وسلم فيجعله مثل ما جعله في المدينة (قال) هكذا أفسرنا مالك كما أخبرت وأما أرى أن كفر بالمد

وسحنون وخمساً صدقها على قول ابن المواز وإن كانت أكثر من واحدة فعلى قول ابن حبيب يكون أكل واحدة منهم ربع صدقها وعلى قول ابن المواز يكون أكل واحدة خمساً صدقها وعلى قول سحنون إن كانتا لندان لم يدخل بهما ثنتين كان لهما ثلاثة أرباع صدق بينهما وإن كن لانا كان لهن صدق وربع صدق بينهما وإن كن أربعاً كان لهن صدق وثلاثة أرباع صدق بينهما على السو وأما إن كن تزوجهن في عقد واحد فيفروق بينهما وبينهن ولا يكون لواحدة منهن ميراث ولا صدق ولا عليها عدة لأن يدخل واحدة منهن فيكون لمن دخل بها منهن صدقها ويكون عليها العدة ثلاث حيض وأما المجوسى يسلم وعنده عترة سريرة فيسمن كل من فله أن يختار منهن أربعاً ويأرق سائرهن قبل طلاق وقيل غير طلاق فرب كانة دخل بهن كل واحد واحدة منهن صدقها وأما إن كان لم يدخل واحدة منهن فعلى قول بأنه يفارق سائر الأربع غير طلاق لا يكون لمن فارق منهن صدق وهو معنى في المدونة وعلى القول بأنه يفارقهن طلاق يكون لكل واحدة منهن نصف صدقها

مد النبي صلى الله عليه وسلم فانه يجزئ منه حيثما كفر به (قلت) وما يظن أن مالكا أراد به هذا في الكفارة
(قال) أراد به القمع (قلت) ولا يجزئ أن يعطى العروض مكان هذا الطعام وان كان مثل ثمنه (قال) نعم
لا يجزئ عند مالك (قلت) أي يجزئ أن يغذيهم ويهشيمهم في كفارة اليمين بالله (قال) قال مالك ان غدي وعشي
أجره ذلك (قال) وسأنا مالكا عن الكفارة أغداء وعشاء أم غداء بلا عشاء وعشاء بلا غداء (قال) بل غداء
وعشاء (قلت) كيف يطعم أطعمهم قفارا أو يطعمهم الحنظل والملح أو الحنظل والادام (قال) بلغني عن مالك أنه
قال الحنظل والزيت (قلت) أرايت ان غدي الفطيم من الكفارة أي جزي عنه (قال) سألت ابن وهب عن
مالك هل يطى الفطيم من الكفارة قال نعم (قال) مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يكفر عن يمينه
باطعام عشرة مساكين لكل مسكين منهم مد من خنطة (قال) وكان يعتق المرار اذا وكدا اليمين (قال) ابن
وهب وأخبرني رجال من أهل العلم عن عبد الله بن عباس وعبد الله بن عياش بن أبي ربيعة وزيد بن ثابت
وبحجي بن سعيد وغيرهم من أهل العلم في اطعام المساكين مد من خنطة لكل مسكين (قال) وقال ذلك ابو
هريرة وابن المسيب وابن شهاب (قال) ابن وهب وقال مالك بن انس سمعت أن اطعام الكفارات في الايمان
مد بعد النبي صلى الله عليه وسلم اكل انسان فان اطام الظهار لا يكون الا شبع لان اطعام الايمان فيه شرط
ولا شرط في اطعام الظهار (قال) مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار انه قال ادركت الناس وهم اذا
اعطوا المساكين في كفارة اليمين بالمد لا مدرا أو أن ذلك مجزئ عنهم (وقال) ابن القاسم وسالم مد (قال)
ابن مهدي عن حماد بن زيد عن ابي حنيفة عن ابن عباس قال مد من خنطة فان في ربعه
ما أتدمه (قال) ابن مهدي عن ابن المبارك عن عبد الله بن طاعة عن خالد بن ابي عمران انه سأل القاسم
وسألت فقال لا غداء وعشاء (قال) ابن مهدي عن زمعة بن صالح عن ابن طار عن ابيه قال قدر ما يملك أهل
بته غداء وعشاء (قال) ابن مهدي عن ابي حنيفة عن الحسن قال اذا اجتمع عشرة مساكين فاصعدهم
حنظلا ما أدوم بلعده او من او دان (وقال) الحسن وابن سيرين وان شاء اطعمهم خبز او لحما او خبزا وابنا
أو خبز وزيتا (قال) ابن وهب عن مالك بن ابي عمران انه سأل القاسم فقال غداء وعشاء (قلت) ارايت

لأنه كان مخير فيها بين أن يسكها أو يضرها وهو اختيار من حبيب رقيق ان اكل واحدة منهم خمس صدقاتها
وكذا تفارقه ياهن بالطلاق قولوا - وكذلك ان دخل بعضهم فلا صداق ان فارق من لم يدخل بها على
معنى من لم تزني فاحس أن ماوطأ نصف صدقها على ما ذهب إليه من حبيب وخمس صدقاتها على ما ذهب
إليه من الماوراء وأما من يترجى رجوعه منعتهم امرأة واحدة واحدة فله أن يختار منهن واحدة
ويشارك سائرهن قبل طلاق وقيل حيرة بطلاق فاعلى قول به يفارقهن غير صداق فلا شيء لهن من صدقاتهن
وما على المتولم يفارقهن شيء من فارق منهن نصف صدقاتها والى هذا ذهب من
حبيب وقيل ان يكون عليه كحل واحد من صدقاتها و - فله و - صد ذهب من الماوراء لو فارقهن جميعا كان اكل
واحدة منهن ثمن صدقها قولوا - و - صدقة مردق

پوری تفسیر قرآن مجید حصہ اول من النساء لامام ملک ابن ابی انعم

وقوله تعالى ومحمدات هن ذوات الارواح رقيقه الامم مذكات ايم حكمهن النساء ذوات الارواح اهلهن الله
لنعمت نعيمين ذنوبين دون روجين "معهم عى ما ذهب من يرى أن نسباهم دم نكاح وقد خالف في
ذلك على رجه "قول أحمد ها قول من نسبه أشهر في المرأة أن نسباهم دم نكاح الزوجين نسبا معا
ومتفرقين وكذا من عى منه بنين - جى - ذهب قبله جيه ما أتى لا آخر بامان وأما ذأتى أحد هم أولا

الرجل يخلف باليمين بالله في أشياء شتى فيحدث أيجزته أن يطعم عشرة مساكين عن هذه الأيمان كلها في قول مالك (قال) سئل مالك وأنا أسمع عن رجل كان عليه كفارة يمينين فيطعم عشرة مساكين عن يمين واحدة ثم أراد من الغد أن يطعم عن الأخرى فلم يجد غيرهم أيطعمهم عن اليمين الأخرى (قال) ما يعجبني ذلك وليتمس غيرهم (قلت) فإن لم يجد غيرهم حتى مضت أيام (قال) وإن مضت لهم أيام فهو الذي سألتنا مالكا عنه فلا يفعل (قال) ابن مهدي عن سفيان الثوري عن جابر قال سألت الشعبي عن الرجل يرد على المسكينين أو الثلاثة فذكره (ابن) مهدي عن محمد بن عبد الله عن يعقوب بن قيس الشعبي في رجل ظاهر من امرأته فسئل هل يعطى أهل البيت فقراء هم عشرة أطعام ستين مسكينا (قال) لا أطعام ستين مسكينا كما أمركم الله الله أعلم بهم وأرحم

في إطعام لذي والعنى والعبد وذوى القرابة من الطعام

(قلت) أرأيت أهل الذمة أيطعمهم من الكفارة (قال) لا يطعمهم منها ولا من شيء من الكفارات ولا العييد وإن أطعمهم لم يجز عنه (قلت) أرأيت إن أكرسى أو أطعم عبدا رجلا محتاج أيجزى عنه أم لا في قول مالك (قال) لا يجزى عنه لأن مالكا قال لا يجزى أن يطعم عبدا (قلت) ويجزى أن يطعم في الكفارات أم ولد رجلا فقير فقال لا يجزى لأنها بمنزلة العبد (قلت) أرأيت إن أطعم غنيا وهو لا يعلم ثم علم (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا يجزئه لأن الله تبارك وتعالى قال في كتابه عشرة مساكين وهذا الغنى ليس بمسكين فقد تبين له أنه أعطاه غير أهله الذين فرض الله لهم الكفارة فهو لا يجزئه (قلت) أرأيت من له المسكن والخادم أيعطى من كفارة يمين أم لا (فقال) سألت مالكا عن الرجل يعطى منها من له المسكن والخادم فقال أم من له المسكن الذي لا فضل في ثمنه والخادم التي تكف وجه أهل البيت التي لا فضل في ثمنها فأرى أن يعطى من الزكاة بآمان ثم سبي الثاني فلا يهدم النكاح وتخيران كان هو الذي سبي عدا أن قدمت هي بآمان من أجل الرق الذي أصابه بالسب أو يعرض عليها الإسلام إن كانت هي التي سبيت بعد أن قدم هو بآمان فأسلم الآن يعتق إذا لا يجوز أن تكون زوجة لمسلم وهي أمة كافرة والثاني أن السب يبيح فسخ نكاحهما سيما معا ومتفرقين الآن يقدم أحدهما قبل صاحبه بآمان وإلى هذا ذهب ابن حبيب في الواحدة لأنه قال يفسخ النكاح بالسب لا أن يسلم أو يسلم أحدهما أو يقر على نكاحهما وعليه تأني رواية عيسى عن ابن القاسم في كتاب التجارة إلى أرض الحرب في الإمام يبيع السبيين على أن هذا زوج هذه وهذه امرأة هذا أنه ليس للمشتري أن يفرق بينهما والثالث قول ابن المواز أن السب لا يهدم نكاحهما ولا يبيعه سيما معا ومتفرقين وإن سبيت لامة على مذهبه ثم سبي زوجها أو قدم بآمان قبل أن توطأ بالملك فهو أحق بها ولزعم الفرق بين أن سبي هي قبله أو يسبي هو قبلها أو معاه أو بعدهما وهو قول ابن بكير في الأحكام وهو قول جماعة من المفسرين أن لخصاص في هذه الآية جميع النساء فهي حرم لا يحلان إلا بالترويح أو ملك النجس وإلى هذا ذهب سعيد بن المسيب في قوله ويرجع ذلك إلى أن الله حرم الزنا وقد قيل إن قوله في الآية إلا ما ملكت أيمانكم هن الاماء ذوات الأزواج من أهل الحرب وغيرهن فيحلن بملك نعيم بالسبي وبالشراف في غير لسيان قل بذلك من ذهب إلى أن يبيع لامة طلاقها وانها تحل له - تريها ملك يمينه ويحرم لوط بملك يمين أو التلذذ به ما يحرم لوط بالسكاح ويحرم من وطئ نملوا كت بالقرابة ورضاعة ما يحرم سكاحه من الحر ثربا قرابة ورضاعة ولا يحل وده نحو سيات بنكاح ولا ملك يمين أقول الله عز وجل ولا تسكحو المشركين حتى يؤمنوا ولا نكاح الامة من أهل الكتاب أقول الله عز وجل من قبلكم ويحل ووطء الاماء من أهل الكتاب ثلاث نعيم لقونه عروجل لامة ملكت أيمانكم

وأرى كفارة اليمين بهذه المنزلة لأن الله تبارك اسمه قال في الاطعام في الكفارة عشرة مساكين فالأمر فيها واحد في هذا وقال في الزكاة عما صدقات للفقراء والمساكين فهم ههنا مساكين وههنا مساكين (قلت) أرايت ان أطعم ذارحاً محروماً أيجزئ في الكفارة في قول مالك (قال) سألتنا مالكا عن الرجل تجب عليه الكفارة أيعطيهما إذا قربته اليه من لا ينزله فقتلهم (قال) ما يعجبني ذلك (قلت) فان أعطاهم أيجزئ ذلك أم لا (قال) أرى ان كان فقيراً أجراً (قلت) وجميع الكفارات في هذا سواء (قال) الذي سألت مالكا عما هو عن كفارة اليمين وأراها كلها هي وزكاة سواء لانه يحمل واحد (قال) وأخبرني من طيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن نافع أنه قال لا يطعم نصراني في كفارة يمين (قل) وقال ربيعة وغيره من أهل العلم انه لا يعطى منها يهودى ولا نصراني ولا عبد شياً وقال ثلث مثله (قل) ابن مهدي عن اسرائيل عن مهدي عن ليث عن مجاهد قال لا يتصدق الا على أهل دينه (دل) ابن مهدي عن اسرائيل عن جابر عن الحكم قال لا يتصدق عليهم وقال الحكم لا يجزئ الا مساكين مسلمين (قل) ابن مهدي عن حماد بن زيد قال سألت أيوب عن لاخ أيعطيه من كفارة اليمين (قال) أمن عياله قال لا قال هم (قلت) ما تعلم أحدا من القرابة لا يعطى قال الغني (قلت) فلا بد أن لا يعطى (قال) سعد بن وقرة ابن المسيب ومالك 'عطاء القريب من الزكاة

﴿تجسير التكفير في كفارة اليمين﴾

(قلت) أريت من حنث في تخمين بالله أهـ مخير في أن يكسوا أو يطعموا ويعتق في قول مالك قال نعم (قلت) فان لم يقدر على شيء صام قال هم (قلت) وهل يجوز له أن يصوم وهو يقدر على أن يطعم أو يكسوا ويعتق (قال) لا يجوز له أن يصوم وهو يقدر على شيء (قول) راجع إلى ابن وهب عن عثمان بن الحكم الجداحي عن يحيى بن سعيد

توفي نكاح الحرة الامية المسلمية ❀

[illegible]

أنه قال في كفارة الايمان ان شاء طعم وان شاء اعتق وان شاء كسا فان لم يجد شيئا من هذه الثلاث صام ثلاثة أيام وقال ابن شهاب مثله وقال ابن المسيب مثله وغيره من أهل العلم وقالوا كل شيء في القرآن أو أفصاحبه مخير أي ذلك شاء فعل (قال) ابن مهدي عن سفيان عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس قال كل شيء في القرآن أو أفوهو مخيروما كان فن لم يجد يدا بالاول فالاول وقاله عطاء بن أبي رباح وقال أبو هريرة أنما لصيام لمن لم يجد في كفارة اليمين

﴿الصيام في كفارة اليمين﴾

(قلت) أ رأيت الصيام في كفارة اليمين أم تتابع في قول مالك أم لا (قال) ان تابع فحسن وان لم يتابع أجزا عنه عند مالك (قلت) أ رأيت ان أكل في صيام كفارة اليمين أو شرب ناسيا (قال) قال مالك يقضى يومامكاه (قلت) أ رأيت ان صامت امرأة في كفارة حنجر حاضت قال نبي عند مالك (قلت) أ رأيت ان صامت امرأة في كفارة اليمين في أيام التشريق قال لا يحري عنه الا ان يصوم آخر يوم منها فعسى ان يحرقه وما يحبني ان يصومه فان صامه اجزا عنه لاني سمعت مالكا يقول فيمن نذر صيام آخر يوم من أيام التشريق فليصمه ومن نذر صيام أيام النحر فلا يصمها (قال) مالك ولا أحب لاحد ان يتدى صياما وان كان واجبا عليه في آخر أيام التشريق (قال) مالك عن جريد عن مجاهد عن أبي بن كعب انه كان يقرأ فصيام ثلاثة أيام متتابعات (قال) سفيان عن ليث عن مجاهد قال كل صيام في القرآن متتابع الا قضاء رمضان (قال) ابن مهدي عن أبي عوانة عن المغيرة عن ابراهيم قال في قراءة عبد الله فصيام ثلاثة أيام متتابعات (قال) بن وهب عن سفيان بن عيينة عن ابن ابي نجيح قال سئل طاوس عن صيام كفارة يمين قال تفرق فقال مجاهد يا أبا عبد نرجس في قراءة ابن مسعود فصيام ثلاثة أيام متتابعات قال فهي متتابعات (قال) ابن مهدي عن الحجاج عن عطاء انه كان لا يرى بتفريقهن بأسا (وقال) ابراهيم النخعي اذا كان على امرأة شهران متتابعان فأفطرت من حيض فلا بد من الحيض فاماها تقضى ما أفطرت

ذكرهما الله في كتابه ففي ذلك خمسة أقول أحدها ان الحرة بالخيار في نفسها كانت هي المتروجة على لامة أو كانت الامة هي المتروجة عن نفسها والثاني انها ان كانت هي المتروجة على لامة كانت بالخيار في نفسها وان كانت الامة هي المتروجة عليها كانت بالخيار في لامة والثالث انه ان كانت الامة هي المتروجة عليها كانت هي المتروجة على لامة والخامس ان كانت الامة هي المتروجة على لامة كانت الامة هي المتروجة على لامة والسادس ان كانت الامة هي المتروجة على لامة كانت الامة هي المتروجة على لامة والسابع ان كانت الامة هي المتروجة على لامة كانت الامة هي المتروجة على لامة والسادس ان كانت الامة هي المتروجة على لامة كانت الامة هي المتروجة على لامة والسابع ان كانت الامة هي المتروجة على لامة كانت الامة هي المتروجة على لامة

﴿في ان السكاح لا يكون لا صدق﴾

ولا يكون السكاح الا صدق قال الله تعالى و انما صدقتم بحجة وقال تعالى يا أيها النبي انما أحللت لك زوجات لاتي تيت تجوزهن وذل عوف سبعة عشر من فآر عن جرهم من فريضة وذل وآياتهم حداهن تنظار وذل لرجال قوم من على لساء عفاض شعضه يعني حصو وذل أنقو من أمره وذل رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سكاح لا رضى وذل قوسه رضى عذل وذل لا يستبيح فرج لا صدق وقال الله تعالى فيه نكحة و نكحة ماله عتص عنه نهى بحجة من لست عسى مرصو بر رجات على أروجهن الا عن عرس الاستناع به ماله تمتع به كرت مع بهار ينفتح من ذل مثنى رضى حقه لان ماصعة فيما بها و ين زوجها وحده ولهذا معنى لم تفرقة سكاح في تسمية صلواته لو كان صدق ثمانية ماصع حقيقة

﴿ كفارة اليمين بالعتق ﴾

(قلت) أرايت المولود والرضيع هل يجزيان في عتق كفارة اليمين (قال) وقال مالك من صلى وصام أحب الي وان لم يجده غيره وكان ذلك من قصر النفقة رأيت أن يجزئ (قال) مالك والاعمى الذي قد أجاب الاسلام عندي كذلك وغيره أحب الي فان لم يجده غيره أجزأ عنه (قلت) وما وصفت لي من الرقاب في كفارة الظهار هو يجزئ في اليمين بالله (قال) سألت مالك عن العتق في الرقاب الواجبة وما أشبهها فحملها كلها عندي سواء كفارة اليمين وكفارة الظهار وغيرهما سواء يجزئ في هذا ما يجزئ في هذا (قلت) أرايت أقطع اليد والرجل أيجزئه عند مالك (قال) سئل مالك عن الأعرج فكروه مرة وأجازه مرة وآخر قوله انه قال اذا كان عرجا خفيفا فانه جائز وان كان عرجا شديدا فلا يجزئ ولا قطع اليد لاشك فيه انه لا يجزئه (قلت) أرايت المدبر والمكاتب وأم الولد والمعتك الى ستين هل تجزئ في الكفارة (قال) لا يجزئ عند مالك في الكفارة شيء من هؤلاء (قلت) فان اشترى أباه أو ولده أو ولد ولده أو أحدا من أجداده أيجزئ أحد من هؤلاء في الكفارة (قال) سألت مالك عنه فقال لا يجزئ في الكفارة أحد من يعتق عليه اذا ملكه من ذوى القرابة لانه اذا اشتراه لا يقع له عليه ملك انما يعتق باشرائه اباه (قال) مالك ولا أحب له أن يعتق في عتق واجب الا ما كان يملكه بعد ابتاع ولا يعتق عليه (قلت) أرايت الرجل يقول نذر رجل اعتق عني عبدا في كفارة اليمين أو كفر عني فيعتق عنه أو يطعم عنه أو يكسر قال ذلك يجزئه عند مالك (قلت) فان هو كفر عنه من غير أن يأمره (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا وأراه يجزئ الا ترى ان لرجل يموت وعليه كفارة من ظهار أو غير ذلك فيكفر عنه أهله أو غيرهم فيجوز ذلك (قلت) وهذا قول مالك ان هذا يجزئه في الميت قال نعم في الميت هو قوله (قلت) أرايت ان اشترى الرجل امرأته وهي حامل منه أتجزي عنه في شيء من الكفارات اذا اعتقها قبل أن تضع حملها في قول مالك (قال) لا تجزي عنه لان مالكا جعلها أم ولد بنت الحبل

والدائق والقبضة من الشعر لماعدمه أحد ومعلوم ان الطل هو المال في هذه الآية ولا يقع اسم مال على أقل من ثلاثة دراهم فوجب أن يمنع من استباحة اقترج بما لا يكون طولا وليس هذا بينا وسقدمته ولي فاما أكثر الصداق فلا حرج انما يكون على حسب ما يرضى عليه الا زواج ونزوات وعلى لا قدر والحالات قال الله عز وجل وآتيتهم اعداهن قنطارا فلان أخذوا منه شيئا والقنطار ألف دينار ومئتا دينار الا أن المياسرة في الصداق عند أهل العلم أحب اليهم من المغالة فيه روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تياسروا في الصداق وكانت صدقات أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم على عظمهن مرتبة على قدره وأقاربهن ثني عشر أوقية وثمانون أوقية أربعون درهما وثمانون وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزوج بناته على مثل ذلك مع عظم مراتبهن وعلو أقدارهن لمياسرته في صدقاتهن روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه سأل رجلا من الانصار عن امرأة تزوجها فقال كم أصدقها قل ثني درهما فقال صلى الله عليه وسلم لو كنتم تعرفون من البضعاء ما زدتهم وروى ان عبدا لله بن أبي تزوج امرأة باربع أرقيات فأخبر بدنت نبي صلى الله عليه وسلم فقال له كنتم تتعنتون من حبل ما زدتهم وقل عمر بن الخطاب لا تألوا في مهور نساء فنذت وكنه كربة ثم نهى تقوى عند الله عز وجل كان وذكها النبي عليه الصلاة والسلام في امرأة من نسائه ثم أصدقته من بناته أكثر من اثني عشر أوقية لأن أحدكم كاي على صدق مراتبه حتى يبيت في سدة في نفسه يتردد به كلفته نذت حتى حلق لمرته وروى عنه رضي الله عنه أنه رد أربع صدقات امرأة في قدر لا رد من سبعة فقط امرأة ان الله تبارك وتعالى يقول لا يتعد احد منكم في قدر لا رد من سبعة حتى امرأة وروى شعبي عنه رضي الله عنه أنه خطب الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال لا تعرفون في صدقات نسائه

أبجزئته في كفارة الدم قال نعم (قال) ابن وهب عن عبد الجبار عن ربيعة أنه قال لا يبجزئ عنه الا مؤمنة
(وقال) عطا لا يبجزئ الا مؤمنة صحيحة (وقال) يحيى بن سعيد لا يبجزئ أشل ولا أعمى (وقال) ابن شهاب
لا يبجزئ أعمى ولا أبرص ولا مجنون

﴿تفرق بكفارة اليمين﴾

(قلت) أ رأيت ان كسا أو اعتق وأطعم عن ثلاثة أيمان ولم ينو الا طعام عن احدة من الايمان ولا الكسوة
ولا الاعتق الا أنه نوى بذلك الايمان كلها (قال) يبجزئ عندهم مالك لان هذه الكفارات كلها انما هي عن الايمان
التي كانت بالله فذلك يبجزئ (قلت) وكذلك اذا اعتق رقبة ولم ينو به عن أى أيمانه يعتقها الا أنه نوى بعقها
عن احدى هذه الايمان وليست بعينها وقد كانت أيمانه تلك كلها بأشياء مختلفة الا أنها كلها بالله أبجزئته في
قول مالك قال نعم (قلت) أ رأيت ان أطعم خمسة مساكين وكسا خمسة أبجزئته (قال) ما سمعت من مالك فيه
شيأ ولا يبجزئ لان الله تبارك وتعالى قال في كتابه اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم
أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام فلا يبجزئ أن يكون بعض من هذا وبعض من هذا لا يبجزئ الا
أن يكون نوعا واحدا

﴿الرجل يعطى المساكين قيمة كفارة يمينه﴾

(قلت) أ رأيت ان أعطى المساكين قيمة الثياب أبجزئ أم لا قال لا يبجزئ عندهم مالك (قول) ابن مهدي
عن سفيان عن جابر قال سألت عامر الشعبي عن رجل حلف على غير حث هل يبجزئ عنه أن يعطى ثلاثة
مساكين أربعة دراهم (قال) لا يبجزئ عنه الا أن يطعم عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم

وقال لا نكاح الا بولي وصدوق وشهيدى عدل وقال عمر بن الخطاب لا تنكح المرأة الا باذن وليها أو ذى الرأى
من أهلها أو السلطان فعقد النكاح يفتقر الى ولي ورضاء المروجة الا أن تكون بكر أو ثأب أو أمه لسيدها
اكرهاها على النكاح فلا يصح عقد النكاح الا بهذين الوجهين والولاية في النكاح تنقسم الى قسمين خاصة
وعامة فالأولى العامة فهي ولاية الاسلام قال الله عز وجل والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض وأما الخاصة
فانها تنقسم على خمسة أقسام أحدها ولاية نسب وهو على مراتب أعلاها الاب وأدناها الرجل من العشرة
على مذهب بن القاسم فيدخل فيه المولى الأسفل وقيل الرجل من التالين وقيل الرجل من العصبه فلا يدخل
فيه على هذين القولين المولى الأسفل والتالى من الولاية لعامة والتالى ولاية تقديم وهي على وجهين تقديم من
قبل أب وتقديم من قبل سلطان والثالث ولاية عامة وهي على وجهين مولى أعلى ومولى أسفل والرابع
ولاية سلطان والخامس ولاية حضنة فاذا روج على مذهب ابن القاسم المولى من الولاية الخاصة فباعتبار الاب
في انه بكر ولوصى في يمينته البكر أيضا وثم أولى منه حاضر وقت النكاح لم يبجزئ ذلك له أن يزوج
ابتداء على مذهبه وهو الاقرب على مذهبه في المدونة وان روج المولى من الولاية العامة مع عدم الولاية
لخاصه أو وجودها جارى لندنية ورد في العلية ان شاء المولى الا أن يكون بعد تدخل فيمضى على مذهب ابن
القاسم مراعاة للاختلاف فلم يخرج العقد من أن يكون وليه مولى على خلاف أو يل بعض هذه الوجوه في
المدونة وتلوى ثم يشترط ستة منها متفق عليها في صحة الولاية وهي البعل والعقل والخرية والاسلام
وذلك كورية وأن يكون ما نكح أمر نفسه ولائتان مختلف فيهما وهما بعدة ولرسد ولا يبجزئ أن يزوج
وليته لا بعد أن تذن له في ذلك فن أدت له أن يزوجها فزوجها ولم يسم لها زوج كان لها أن ترد أو تنجب برمان
كل الامر وقيل يرمها النكاح وعلى هذا القول تأتى مسألة المرأة تأذن لوليها أن يزوجها فزوجها كل واحد
من رجل ولا يعلم الاول مهما دلم يقلن لها أن تجيرى نكاحا بين شأته وترد الا نزع على قياس القول الاول

النخلة بسراً وقال والله لا أكلت بسر هذه النخلة فأكل من بلعها أي بحث أم لا قال لا يبحث (قلت)
أرأيت أن قال والله لا أكل لحماً ولا نية له فأكل حيتانا (قال) بلغني عن مالك أنه قال هو حائث لأن الله تبارك
وعالى يقول في كتابه وهو الذي سخر لكم البحر ثأكلوا منه لحماً طرياً (قال) مالك إلا أن يكون له نية فله
ما نوى (قلت) أرأيت أن حلف أن لا يأكل رؤساً فأكل رؤس السمك أو حلف أن لا يأكل بيضاً فأكل
بيض السمك أو يرض الطير سوى اندجاج أي بحث أم لا في قول مالك (قال) ابن القاسم إنما ينظر إلى الذي
جرت يمينه ما هو فيه عليه لأن الإيمان بساطاً فيحمل الناس على ذلك فإن لم يكن ليمينه كلام يستدل به على
ما أراد يمينه ولم تكن له نية لزمه في كل ما يقع عليه ذلك الاسم الحنث وقد أخبرتك في اللحم أنه إن أكل الحيتان
حنث إن لم تكن له نية وإنما اللحم عند الناس ما قد علمت (قلت) أرأيت أن حلف أن لا يأكل لحماً فأكل
شحمًا أي بحث أم لا في قول مالك (قال) بلغني عن مالك أنه قال من حلف أن لا يأكل لحماً فأكل شحمًا فله بحث
(قلت) فشحم الثروب وغيرها من الشحوم سواء في هذا قال الشحم كله عند مالك من اللحم إلا أن يكون له نية
أن يتناول اللحم بعينه (قال) مالك ومن حلف أن لا يأكل شحمًا فأكل لحماً فلا شيء عليه ومن
حلف أن لا يأكل اللحم فأكل الشحم حنث فلا يأكل الشحم لأن الشحم من اللحم (قال) ابن مهدي عن
أبي عوانة عن أميرة عن إبراهيم قال من حلف أن لا يأكل الشحم فليأكل اللحم ومن حلف أن لا يأكل اللحم
فلا يأكل الشحم لأن الشحم من اللحم

﴿ لرجل يحلف ان لا يكلم فلانا فسلم عليه في صلاة او غير صلاة وهو لا يعلم او علم ﴾

(قلت) ارايت لو ان رجلا حائف ان لا يكلمه فلا نافض لي الحائف بقوم والمخوف عليه فيهم فسلم من صلاته عليهم
ايبحث ام لا (قال) لا يبحث قال وقد بلغني ذلك عن مالك (قلت) ارايت لو صلى الحائف خلف المخوف عليه وقد
علم انه امامهم فرد عليه السلام لام حين سلم من صلاته (قال) قال مالك وهذا لا بحث عليه وايست مثل هذا
كلام (قلت) ارايت ان حلف ان لا يكلمه فلا ناخر بقوم وهو فيهم فسلم عليهم وقد علم انه فيهم ولم يعلم (قال)
قال مالك هو حائث الا نبحث فيه (قلت) علم اولم يعلم قال نعم (قلت) ارايت لو ان رجلا حائف ان لا يكلمه
فلا فسلم على قوم وهو فيهم (قال) قال مالك يبحث الا ان يكون حاشاه (قال) مالك وان حرق في جوف
النبل فلم عليه وهو لا يعرف حث

﴿ لرجل يخلف ان لا يكلم فلا يرسل اليه رسولا او يكتب اليه كتابا ﴾

قلت اريت لو ان ربنا لا يحلف ن لا يكلمه فلانا فأرسل اليه رسولا او كتب اليه كتابا (قال) قال ملك ان
كتب اليه كتابا اخذت وارسل اليه رسولا لانه يكون لديه على مشافهته (قلت) اريت ان كان في
كتاب به على مشافهته اقول قال من في هذه مرة ان كان نوى فله نيته ثم رجع بعد ذلك فقال لا اري ان
نويه في كتاب ورسول في كتاب (قلت) من ورسول اليه فأخذ الكتاب قبل ان يصل الى المحلوف
فيه فلا يري عليه حثاري هو تحريم

[illegible]

الرجل يحلف ان لا يساكن رجلا

(قلت) ارايت الرجل يحلف ان لا يساكن فلانا فسكننا في دار فيها مقاصير فسكن هذا في مقصورة وهذا في مقصورة أبحاث ام لا (قال) ان كانا في دار واحدة وكل واحد منهما في منزله والدار تجمعهم فأراهما حاتتا في مسئلتك وكذلك سمعت مالكا يقول وان كانا في بيت واحد رقية بن خلف ان لا يساكنه فانتقل عنه الى منزل في الدار يكون مدخله ومخرجه ومرافقه في حوائجه ومنافعه على حدة فلا حنت عليه الا ان يكون نوى الخروج من الدار لاني سمعت مالكا يقول وسأله رجل عن امرأة له واخت له كانتا كنتين في منزل واحد وحجرة واحدة فوق بينهما ما يقع بين النساء من الشر فخلف الرجل بطلاق امرأته ان لا يساكن احداهما صاحبتهما فكأرى منزلا سفلا وعلا وكل منزل منهما مرافقه على حدة ومرحاضه ومغسله وطبخه ومدخله ومخرجه على حدة الا أن سلم العلوي في الدار يجمعهما باب الدار يدخلان منه ويخرجان منه (قال) مالك لا يرى عليه حنا اذا كانا كذامة تزلين هكذا (قلت) ارايت ان قال والله لا اسكنك فسكننا في قرية أبحاث ام لا (قال) ما سمعت من مالك فيه شيأ ولا اراي أبحاث الا ان كان معه في دار (قلت) وكذلك لو ساكنه في مدينة من المداين (قال) نعم لا حنت عليه الا ان يساكنه في دار (قلت) ارايت ان حلف ان لا يساكنه فزاره (قال) قال مالك ليست الزيارة سكنى قال مالك وينظر في ذلك الى ما كنت عليه اول عينه فان كان انما ذلك لما يدخل بين العيال والصبيان والنساء فذلك عندى اخف وان كان انما اراد التنجى عنه فهو عندى اشد

الرجل يحلف أن لا يسكن دار رجل

(قلت) ارايت ان حلف أن لا يسكن هذه الدار وهو فيها ساكن متى يؤمر بالخروج في قول مالك (قال) قال مالك يخرج ساعة يحلف فان كنت عينه في جوف الليل (قال) قال مالك فأرى أن يخرج تلك الساعة فراجع ابن كنانة فيما فقال له ألا ترى له أن يمكث حتى يصبح قال مالك ان كان نوى ذلك والا انتقل تلك الساعة فرأيت حيز راجعه ابن كنانة راجعه فيها امرأته فلم يجبه على هذا ولم يسأله ان أقام حتى يصبح فرأيت راجعا حاتتا ان أقام حتى يصبح ان لم يكن له نية أنه حانت وذلك رأيي (فقلت) لمالك فان كانت له نية حتى يصبح أقيم بتمس مسكنا بعد ما أصبح (قال) قال مالك يتعجل ما استطاع قيل له انه لا يجده مسكنا قال هو يجده ولكنه اعلمه أن لا يجده الا بالغلاء أو الموضع الذي لا يوافقه فلينتقل ولا يقيم وان كان الى مثل هذه المواضع فلينتقل اليه حتى يجد على ولي فاما ذات الاب فلا بان يزوجه بغير امرها صغيرة كانت او كبيرة ما لم آتس باقل من صدق متلها وان يراضى زوجها على أقل من صدق متلها اذا انكحها نكاح نفوس فيجوز ذلك عليها ويلزمها ويكون ذلك صداقها فان فرض لها الزوج صدق متلها فأكثر ما يولي لو لدان يرضى بذلك حكم له عليه السلطان بذلك وكان هو صدقها الذي يجب لها نصفه بالطلاق وجميعه بالمرت والداخل واختلف اذا عنست فقيل يعتبر تخيسها وقيل انها تخرج بالتعديس من ولاية أبيها فعلى هذا القول لا يزوها الا برضاها ويكون انزعا قبل لصداق أو بكثيره اليها دون أبيها ويكون اذنها سكوتها في النكاح خاصة بمنزلة ما اذا رشتها أو أدات الوصى فلا يجوز للوصى أن يزوها قبل بلوغها بحال ولا بعد بلوغها بأقل من صدق متلها وان رضيت وله أن يزوها بعد بلوغها عنست أو لم تعنس برضاها ولا يكون اذنها سكوتها بما رضى به من صدق متلها أو أكثر من ترضى ذلك ليس لها مع الوصى من لرضا بالمهر شيء وله أن يراضى الزوج في نكاح لتفرض عن صدق متلها فأكثر فيجوز ذلك عليها ويلزمها ويكون هو صدقها الذي يجب لها نصفه بالطلاق وجميعه بالموت أو بالخلول رشت أو لم ترض فان لم يرض هو بذلك ورضيت حتى به لم يكن ذلك صدقها لا يحكم سلطان وليس له أن يرضى لنكاح على أقل من صدق متلها عند مالك خلاف مذهب بن لقاسم في أن ذلك جازنه عن وجه النص لانه شرط

الرجل يحلف أن لا يأكل طعام رجل

(قلت) رأيت أن قال والله لا آكل من طعام فلان فباع فلان طعامه ثم أكل من ذلك الطعام (قال) فانه لا يحنث
 لان يحلف لا آكل من هذا الطعام بعينه فانه لا يأكل منه وان خرج من ملك فلان ذلك الرجل فان أكل
 منه حنث وان انتقل من ملك رجل الى ملك آخر الا أن يكون نوى مادام في يده (قلت) رأيت أن قال والله
 لا آكل من طعام فلان ولا ألبس من ثياب فلان ولا أدخل دار فلان فاشتري هذا الخائف هذه الاشياء من
 فلان فأكلها أو لبسها أو دخلها بعد الاشتراء (قال) ليس عليه شيء الا أن يكون نواه بعينه أن لا يأكل كله (قلت)
 فان وهب هذا الخائف عليه هذه الاشياء للخائف أو تصدق بها عليه فقبلها أو أكلها أو لبسها أو دخل الدار
 أي حنث أم لا في قول مالك (قال) ما يعجبني وما سمعت من مالك فيه شيء ولكني انما كرهته لك لان هذا انما يكره
 لوجه لمن (قال) ابن القاسم الا ترى انه اذا وهب له الهبة من الواهب عليه وان اشترى منه فلامنه للبائع
 عليه ولا يعجبني هذا واره حاتان كان نكاحه منه ان فعل (قال) ابن القاسم وبلغني عن مالك انه سئل
 عن رجل حلف أن لا يأكل كل لرجل طعاما فدخل ابن الخائف على الخائف عليه فأطاه خبزاً ثم خرج به الصبي
 الى منزل أبيه فتناوله أبوه منه فأكل منه وهو لا يعلم فسئل مالك عن ذلك فقال أراه حاتان (قلت) رأيت أن
 حلف أن لا يأكل من طعام يشتره فلان فأكل من طعام اشتراه فلان وآخر معه أي حنث أم لا في قول مالك
 قال أراه حاتان (قلت) رأيت أن حلف أن لا يأكل هذا الرغيف فأكره عليه فأكله (قال) لا يحنث في
 رأيي (قلت) فان أكره خلف أن لا يأكل كذا وكذا فأكله أي حنث أم لا (قال) لا يحنث عند مالك
 والمكره عند مالك على اليمين ليس بعينه يمين

الرجل يحلف أن لا يخرج امرأته الا بأذنه أو لا يأذن لامرأته أن تخرج

(قلت) رأيت أن حلف أن لا يخرج امرأته من لدار الا بأذنه فاذن لها حيث لا تسمع فخرجت بعد الاذن
 أي حنث أم لا (قال) بلغني من مالك سئل عن رجل حلف أن لا يخرج امرأته الا بأذنه فسا فرغ فخرج
 بعده فقال شهدوا في قد أذنت لها فخرجت فهي على اذني فخرجت قبل ان يأتها الخبر (قال) مالك ما أراه
 الا قد حنث (وقال) منذ ليس لذي أر دونم أسمة أنا من مالك ولكن بلغني ذلك عنه وهو رأيي وكذلك
 مسئلتك (قلت) رأيت أن حلف رجل أن لا يأذن امرأته أن تخرج لافي عيادة مريض فاذن لها فخرجت
 في عيادة مريض ثم عرضت لها حاجة فغدا في العيادة وهي عند المريض فذهبت فيها أي حنث الزوج أم لا قال
 لا يحنث (قلت) رأيت أن حلف لامرأته أن لا تخرج الا في عيادة مريض فخرجت من غير أن يأذن لها
 أن تخرج لآب و لم تكن له في دنت ولاية ومرة ن يحلف البكر وان كان الآب هو الذي ولي ذلك في المسئلة
 على هذا ثلاثة أقوال صحها في نصر مذهب نيه ابن انوار و ليس في يمين البكر فيما وليه الآب منها لها نص
 جلي وهو بعيد في خبر مذهب الآب منها فيما لم يملكها فقد روي ذلك عن ابن كنانة وابن نافع وأنكره
 بن قدامة وفي أن يكون مذهب نيه نوباته لتفريق

فصل في التسمية نص في فليس من ثم و صحه عقد النكاح لان الله تعالى أباح نكاح التفويض
 وهو نكاح بترسمية صرفة فقال لا نكاح بكم من عتقتم النساء لم يسهو هن أو ترضوا لمن فريضه
 و عتجب تسمية صرفة عند من خول ولا خلاف بين أهل العلم فيما علمت أن نكاح التفويض جائز وانما
 ختفرو في نكاح بكم على بركة قول الله تعالى في ذلك نكاح التفويض والثاني أن ذلك
 لا يجوز ويصح قبل من خول و يثبت عند من يكون فيه صدق لمثل الثالث أن ذلك جائز أن الزوج هو
 حاكم ولا يجوز أن يكون حكمه غير زوجة أو غيره فذكرنا أن نكاح جائز فان كان الزوج هو

لى الحجام اوالى غير ذلك انحث أم لا (قال) لا انحث فى رأى لان الزوج لم يأذن لها الى حيث خرجت الا ان يعلم بذلك فيتركها فان هو حين يعلم بذلك لم يتركها فانه لا انحث (قلت) وان لم يعلم حتى فرغت من ذلك ورجعت قال لا انحث عليه فى رأى (قال) سحنون وقد ذكر عن ربيعة شيئا مثل هذا انه حاث فى العيادة اذا اقرها لانه قد كان يقدر على ردها فلما تركها كانه آذن لها فى خروجها

الرجل يحلف ليقضين فلا محقه غدا اولياً كلن طعاما غدا

(قلت) ارايت لو ان رجلا قال لرجل والله لا قضيتك حقك غدا فمجل له حقه اليوم انحث أم لا فى قول مالك (قال) قال مالك لا انحث ان مجل له حقه قبل الاجل وانما انحث اذا اخرقه بعد الاجل (قلت) فان قال والله لا كلن هذا الطعام غدا فأكله اليوم انحث أم لا قال نعم هو يحنث (قلت) أنحفظه عن مالك قال لا (قلت) لم انحثه فى هذا ولم تحنثه فى الاول (قال) لان هذا حلف على الفعل فى ذلك اليوم والاول انما اراد القضاء ولم يرد ذلك اليوم بعينه انما اراد ان لا يتأخر ذلك اليوم وكذلك قال مالك فيه

الرجل يحلف ان لا يشتري ثوبا فاشترى ثوبا وشى

(قلت) ارايت لو ان رجلا حلف ان لا يشتري ثوبا فاشترى ثوبا وشى او غيره قال ان كانت له زمة فله نيته فيما بينه وبين الله وان كانت عليه زمة واشترى ثوبا حنث ان كان حلف بالطلاق او بالعناق او بشى مما يقضى عليه لقاضيه (قال) ابن القاسم لو ان رجلا حلف ان لا يدخل دارا سماها فدخلها بعد ذلك وقال انما اويت ثم اراقال ان كانت عليه زمة لم يقبل قوله وان كان فيما بينه وبين الله وجاء مستفتيا فله نيته فسلئت مثل هذه

الرجل يحلف ان لا يلبس ثوبا

(قلت) ارايت ان حلف ان لا يلبس هذا الثوب وهو لا يلبسه فتركه عليه بعد اليمين (قال) بلغنى عن مالك ولم اسمعه منه انه قال فى رجل حلف ان لا يركب هذه الدابة وهو عليها (قال) ارى ان كان نزل عنها مكانه والافهو حاث فسلئتك مثل هذا (قلت) ارايت لو ان رجلا حلف ان لا يلبس غزل فلانة فلبس ثوبا غزله فلانة واخرى معها قال اراه حاثا فى رأى (قلت) ارايت ان حلف ان لا يلبس هذا الثوب فطعمه قبا او قيصا او سراويل او جبة (قال) هو حاث الا ان يكون انما حلف اضيق فيه كره ان يلبسه على ذلك الحال او لسوء عمله فكره لبعده لذلك فخر له فهداه زمة فان لم تكن له زمة حنث (قلت) ارايت لو ان رجلا حلف ان لا يلبس هذا الثوب وهو قيص او قبا او ملحفة فآزر به اوف بمرأسه او طرحه على منكبيه يكون حاثا فى قول مالك وهل يكون هذا ابسا عند مالك (قال) سأل رجل مالكا عن رجل حلف بطلاق امرأته البتة ان لا يلبس ثوبا فافصا بته

المحكم فلا خلاف ان الحكم فى ذلك حكم نكاح التفويض ان فرض الزوج فيه لزوجة صدق المثل نكاحها النكاح وان أبان من ذلك فرق بينهما الا ان يدخل بها فيجب عليه طلاق المثل وأما ان كانت الزوجة هي المحكمة وحدها أو مع سواها أو الزوج مع غيره فاختلف فى ذلك على ثلاثة أقوال أحدها ان الحكم فى ذلك حكم نكاح التفويض ان فرض الزوج لها صدق مثلها نكاحها لنكاح ولم يكن حكمه من كان فى ذلك كلام وان رضى المحكمة صدق المثل أو قال لم يلزم ذلك الزوج الا ان يشاء هو - ذياتى على ما حكى ابن حبيب فى لوضحة عن ابن القاسم وان عبد الحكم وأصبغ والثانى ان نكاح لا يلزم لا يراضى الزوج والمحكم كانت زوجة أو غيرها على القريضة ان فرض الزوج صدق المثل فكثرهم ترض بذلك زوجة ان كانت هي المحكمة أو الحكم ان كان غيرها لم يلزمها النكاح بذلك لان شاء وان فرضت هي ان كانت المحكمة أو الحكم ان كان غيرها صدق المثل فأقول رضى هالم يلزم ذلك الزوج لان يشاء هو - ذياتى على ما فى المدونة والثالث ان الحكم فى

هراقه الماء فقام من الليل فتناول ثوباً بعثد رأسه فاذا هو ثوب امرأته وهو لا يعلم فوضعه يديه على مقدم فرجه فقال مالك لا أرى هذا بساً (فتميل) لما لك فلو أدركه عليه (فقال) مالك لو أدركه عليه لرأيت له بساً فاماماً سألتك فأراه لباساً وأراه حاتناً وما سمعت من مالك فيه شيئاً (قلت) أرايت ان حلف ان لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوباً سزله فلانة واخرى معها قال أراه حاتناً في رأيي

❦ الرجل يحلف أن لا يركب دابة رجل فركب دابة عبده ❦

(قلت) أرايت لو أن رجلاً حلف أن لا يركب دابة رجل فركب دابة لعبده أي حثت أم لا (قال) سمعت مالكا يقول في العبد يشتري أرقاءً ثوباً اشتريهم سيده لعتقوا عليه قال مالك يعتقون على سيدهم فان كان العبد هو الذي اشتراه لنفسه فانهم أحرار على السيد اذا كانوا ممن يعتقون على السيد فساكت مثل هذا عندى أنه حاث الا أن يكون للحالف نية لان ما في يدي العبد ليس له الا ترى أن ما في يديه من الارقاء الذين يعتقون على السيد أنهم أحرار قبل أن يأخذهم منه السيد وقال أشهب لا حث عليه في دابة عبده الا ترى أنه لو ركب دابة لابنه كان يجوز له اعتصامه لم يحث فكذا ذلك هذا

❦ الرجل يحلف ماله مال وله دين وعروض ❦

(قلت) أرايت رجلاً حلف ماله مال وله دين على الناس وعروض وغير ذلك ولا شيء له غير ذلك الدين أي حثت أم لا في قول مالك (قال) يحث عند مالك لاني سمعت مالكا وسئل عن رجل أعاده رجل ثوباً فخلف بطلاق امرأته أنه لا يملك الا ثوبه وله ثوبان مرهونان أترى عليه حثاً (قال) ان كان في ثوبه المرهونين كفاف لدينه فلا أرى عليه حثاً وكانت تلك نيته مثل أن يقول ما أملك ما أقدر عليه يريد بقوله ما أملك ما أقدر الا على ثوبتي هذين فان لم تكن له نية هكذا أو كان في الثوبين فضل رأيت أن يحث فساكت مثل هذا (قال) ابن القاسم وان لم تكن له نية وابس في الثوبين وفاء فأرى أنه يحث (قلت) أرايت ان حلف بالله ماله مال ولا يست له دابر ولا درهم ولا شيء من الاموال التي تجب فيها الصدقة وله شوارب يته وخادم وقرس أي حثت أم لا في قول مالك (قال) سمعت من مالك في هذا شيئاً وما أشد أنه حاث لاني لا أحصى ما سمعت من مالك يقول من قال مالى مال وله عروض ولا قرض له أنه يحث فهد يدك على أنه قد جعل العروض كلها أموالاً الا أن يكون للحالف نية فتكون له نيته الا ترى أن في الحديث نذير ذكرنا عن النبي عليه السلام يوم خيبر أن فيه لم غنم ذهباً ولا ورقاً الا لاموال المتع والخرق

التحكيم عكس حكم في تنقيض ينزل فحكم في التحكيم منزلة لزوج في التفويض ان فرضت الزوجة صدق منسب فقل ان كنت هي فحكمه أو فرض ذلك المحكم برضاها لزم ذلك لزوج ولم يكن له في ذلك كلام وان فرض زوج صدق منسب فحكمه أو فرض ذلك الزوج لان رضى به كانت هي المحكمة أو غيرها وهكذا تقول ذهب يدها الحسن بن الحسن ورواه أبو داود على ما في المدونة وهو ثوبان بعبد ونمط طاهر المدونة مذكور وان ذهب ثوبان من ثوبه يدرجه ثوباً وحسن ذلك لاسيما ان لا يشهد عند الدخول ليس من شروط صحة العقد فزوج بغيره فحكمه صحيح ويشهد ان فيما يستتبعه بلان الا ان يكره ان تصد الى الاستسار به العقد لا يصح ان يشهد به لى رسول صلى الله عليه وسلم عن كاح السرو ومروان يطلقها حقيقة ثم يستأنف العقد لا يصح ان يشهد به لى رسول صلى الله عليه وسلم عن كاح السرو ومروان يطلقها كاح واحد من قريش لا يكون من دخل فشيئاً يكون على انعقد شاهد واحد فدرأ الحد بالشبهة يختلف ذلك على كاح اثنين وامر بكتمان فقبل ذلك من كاح اسرو ويقض قبض الدخول هذه الا يكون من كاح واحد من كاح اسرو ويقض قبض الدخول

﴿الرجل يحلف أن لا يكلم رجلاً أباً ما في كلمه فيحنت ثم يكلمه أيضاً﴾

(قلت) أرايت لو أن رجلاً حلف لرجل والله لا أكلم عشرة أيام فكلمه في هذه العشرة فأخشته ثم كلمه بعد ذلك مرة أخرى (قال) لا حنت عليه عند مالك بعد الحنت الاول وان كلمه في العشرة الايام (قال) وكذلك ان كان كلمه في هذه العشرة أيام قبل أن يكفر من الرالم يكن عليه الا كفارة واحدة في قول مالك قال نعم

﴿الرجل يحلف للرجل ان علم أمراً ليخبرنه فعلماه جميعاً﴾

(قلت) أرايت لو أن رجلاً حلف لرجل ان علم أمراً كذا وكذا ليخبرنه أو يعلمنه ذلك فعلماه جميعاً أترى الحالف ان لم يعلم المحلوف له أو يعلمه حاشا في قول مالك أو يقول اذا علم المحلوف له فلا شيء على الحالف (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً بعينه وأنا أرى ان علمهما لا يخرج من عينه حتى يخبره أو يعلمه واقد سئل مالك عن رجل أسر إليه رجلاً سرّاً فاستحلفه على ذلك ليكتمنه ولا يخبر به أحداً فأخبر المحلوف له رجلاً بذلك السرراً فاطلق ذلك الرجل فأخبر الحالف فقال ان فلاناً أخبرني بكذا وكذا فقال الحالف ما كنت أدق أجبر بهذا غيري ولتد أخبرني به قطن الحالف أن يمينه لاشئ عليه فيما أن أخبر بهذا لأن هذا قد علم (قول) قال مالك أراه حاشا (قلت) أرايت ان حلف ان علم كذا وكذا يعلمن فلاناً وليخبرنه فعلم بذلك فكتب اليه بذلك أو أرسل اليه رسولا أبرأه لا (قال) لم أسمع من مالك شيئاً وأراه باراً

﴿الرجل يحلف أن لا يتكفل بمال أو برءل﴾

(قلت) أرايت ان - لى أن لا يتكفل بمال - أحد أبداً فتكفل بنفس رجل آخشته أم لا (قال) الكفالة عند مالك بالنفس هي الكفالة بالمال الا أن يكون قد اشتترط وجهه بالمال فلا يحنت (قلت) أرايت ان حلفت أن لا أتكفل لرجل بكفالة أبداً فتكفلت وكيل له بكفالة عن رجل ولم أعلم أنه وكيل لاني حلفت له صحيح لافساد فيه ويشت قبل الدخول وبعده ويؤمر الشهود باعلان النكاح وينهوا عن كتمانهم والى هذا ذهب يحيى بن يحيى والنكاح من العقود اللازمة التي تنزم بالعقد ولا خيار لأحد المتناكحين في حله بعد العقد بمنزلة البيع وما أشبهه من العقود اللازمة الا أن النكاح طريقة المكارمة فيجوز فيه من المجهول ما لا يجوز في البيع ذلك النكاح على عبد غير موصوف وما أشبه ذلك مما لا يجوز في بيع ويحور في النكاح وهذا المعنى جاز لتفويض فيه ألا ترى ن هبة ثوابك كدت على سبيل المكارمة وصريق معروفه فتكن على وجه المكايمة جرت من غير تسمية عوض وقد تقدم لجواز التفويض في النكاح معى صحيح غير هذا رد لأحمد من تق - لم قبل - وقول مالك رحمه الله تعالى شبهة شيء بالبيع النكاح در - سهه في - ص لوجوه ويفارقه في - أثر الحائز فهو في باب الصدق وأوسع من ابيوع وفي باب العقد أضيق من بيع ألا ترى ان هذا حديث في المشهور في - هب - وقد روي عن من رجه - متعاني ان عرله هزل ولا يزم لا بالجد وهي رواية في زياد بن القاسم فان من قال نرجس رتجني وايتت بكذا وكذا فقال قد فأت فقد خص لا أرضي ان النكاح يزمه قول واحد لا خلاف - اذ في ابيوع ون - نجي رتجني فيه كيجوز في ابيوع وما شبه ذلك كثير وأما - ح - ينعقد بلفظ النكاح ولفظ ترويع ولا ينعقد بتأسي ذلك من عقود حاشا هبة فيه قد شتف هبة في عقد النكاح - أم لا على قولين أحدهم - لا ينعقد به وهو قول الشافعي والثاني نه ينعقد به وهو مذهب أبي - نيفة - ويرد ويكره فيه صدق - بل - كح - تفويض سوء رقد روى عن - ح - يرب نحو - ومالك رحمه الله - ففص - في ذلك - لا - لاف - صل فيه - هل - فيه - وبالله الترفيق

(قال) اذالم تعلم بذلك ولم يكن هذا الذي تكذبت له من سبب الذي حلفت له مثل ما وصفت لك قبل في صدر الكتاب فلا حنت عليك

﴿ الرجل يحلف ليضرب بن عبده مائة ﴾

(قلت) أرايت لو أن رجلا حلف ليضرب بن عبده مائة سوط فجمعها فضربه بها ضربة واحدة (قال) مالك لا يجزئ ذلك ولا يخرج منه من يمينه (قلت) أرايت ان قال والله ليضرب بن عبده مائة ضربة فضربه ضربة واحدة خفيفا قال ايس الضرب الا ما هو الضرب الذي يؤلم (قلت) أرايت هذا الذي حلف ليضرب بن عبده مائة - لمدة ان اخذ سوطا له رأسا أو اخذ سوطين فجعل يضربه بهما فضربه خمسين بهذا السوط الذي له رأسا أو بهذين السوطين أيجزئ من يمينه (قل) رأيت ما تكاد من الرجل الذي يجمع سوطين فيضرب بهما (قال) قال مالك لا يجزئ ذلك

﴿ الرجل يحلف أن لا يشتري عبدا الا يضربه أو لا يبيعه سلعة ﴾

(قلت) أرايت ان حلف ان لا يشتري عبدا فأمره غير فاشترى له عبدا أبحث أم لا في قول مالك قال نعم يبحث عند مالك (قلت) أرايت ان حلف أن لا يضرب عبده فأمره غير فضربه أبحث أم لا (قال) هذا حانت لأن يكون له نية حين حلف أن لا يضربه هو نفسه (قلت) وهذا قول مالك قال هذا رأيي (قلت) أرايت ان حلف ليضرب بن عبده فأمره غير فضربه قال هذا بارأ الا أن يكون يمينه أن يضربه هو نفسه (قلت) وكذلك لو حلف أن لا يبيع سلعة فأمره غير فباعها أبحث أم لا في قول مالك قال نعم (قلت) ولا تدينه في شيء من هذا في قول مالك (قال) ما سمعت ما لكايدينه ولا أرى ذلك له

﴿ الرجل يحلف أن لا يبيع سلعة رجل فأعطاه اياها غير الرجل ﴾

(قلت) أرايت لو أن رجلا حلف أن لا يبيع لفلان شيئا وأن المحلوف عليه دفع الى رجل سلعة ليبيعهها فرفعها هدا رجل الى الخائف ليبيعهها له ولم يعلم الخائف أنها للمحلوف عليه فباعها أبحث أم لا في قول مالك (قال) ان كان لدى دفع السلعة الى الخائف من سبب المحلوف عليه أو من ناحيته فاني أرى أنه قد حنت لاني سمعت ما تكايقر في الرجل يحلف أن لا يبيع سلعة من رجل فباعها من غيره فاذا هذا المشتري انما اشتراها للمحلوف عليه (قال) قال مالك ان كان المشتري من سبب المحلوف عليه أو من ناحيته فأراه حانتا والا فلا حنت عليه (قل) فقيل لمالك انه قد قدم اليه وقال له الخائف ان علي يميننا أن لا أبيع من فلان فقال

﴿ فيما يستحب في النكاح ويكره فيه ﴾

ويستحب إعلان نكاح وشهاره وصوم الطعام - ما به قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف أو غيره ش - ويجب على من دعي اليه نكاح قال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن لم يأت دعوة فقد رضى منه تعالى ورسوله وذات ذكركم دعي يدعوا لصواب ومن فارق الصواب في وليمة فلا دعوة به ولا معصية في تركه ووقته وهريرة شر طعام ضعام الوليمة يدعي لها الحديث وانما يستحب الطعام في نكاحه لا في نكاحه ومعرفة وذكوره لان شهوته لا يكون قل ذلك ربيعة وغيره ولهذا المعنى أجبر فيه بعض أهل العلم من رف وكبر وشبهه ويستحب خفاء خطبة النكاح وان يبدأ الخاطب قبل الخطبة بحمد الله تعالى والصلاة والسلام على نبيه عليه السلام ويحبه مخطوب اليه بمثل ذلك قبل الاجابة وان هنا كما عند نكاحه ويدعي به بكنتيه ويكره ان يحضب لرجل امرأة على خطبة أخيه النبي الوارد في ذلك عن النبي عليه الصلاة والسلام وذات نبي ذكركم وتداره ونهيفقا على صدق سمي وقيل ذلك جائز ما لم يسميا الصداق

المشتري انما اشترى لنفسه فباعه على ذلك فلما وجب البيع قال المشتري ادفع السلعة الى فلان المحلوف عليه فاني انما اشتريتها له (قال) قال مالك لزمه البيع (قلت) فان الحالف يقول فاني قد تقدمت اليه في ذلك قال لا ينقضه ذلك (قال) فقبل للمالك اترى عليه الخنث (قال) قال مالك ان كان المشتري من سبب المحلوف عليه او من ناحيته فقد سنث ولم ير ما يقدم اليه ينفعه (قال) فقلت لابن القاسم ما معنى قوله من سبب المحلوف عليه او من ناحيته (قال) الصديق الملاطف او من هو في عياله او هو من ناحيته ولم يغسره انا هكذا ولكننا علمنا انه هو كذا

الرجل يحلف لغريمه ليقضيه حقه فيقضيه نقصا

(قلت) ارايت الرجل يحلف ليدفعن الى فلان حقه وهو دراهم فقضاه نقصا (قال) قال مالك لو كان فيها درهم واحد ناقص لكان حاثا (قال) وان كان فيها شيء بار لا يجز فانه حاث (قلت) ارايت ان حلف رجل لغريم له ان لا يفارقه حتى يستوفي منه حقه فاخذ منه حقه فلما افترقا صاب بعضها انحاسا او رصاصا او نقصا بين نقصانها ابخث في قول مالك ام لا (قال) هو حاث لا في سأت ما لك عن الرجل يحلف بطلاق امرأته ليقضيه حقه الى اجل فيقضيه حقه ثم يذهب صاحب الحق بالذهب فيجوز فيها زنا او ناقصا بين نقصانها فيأتى به بعد ذلك وقد ذهب الاجل (قال) مالك اراه حاثا لانه لم يقضه حقه حين وجد فيها قضى نقصانا او زنا (قلت) وكذلك ان استحقها مستحق قل ثم ابخث في رأيي (قلت) ارايت ان اخذ بحقه عرضا من المروض (قال) مالك اذا كان عرضه ذلك يساوى ما اطاه به وهو قيمته لو اراد ان يبعه بباعه لم ارعاه شيئا ثم استقله وقوله الاول اعجب الى اذا كان يساوى

والاول اصح واكثر لان النكاح ينقد ويتم له دون صداق فان فعل لم يفسخ نكاحه ووجب عليه ان يستعفر الله تعالى ويتحلل صاحبه فيا فعل فان لم يحلله فليخل سبيلها ان كان افسدها عليه بعد ان كانت رزيت به فان تزوجها الاول والا راجعها وان شاء وبدا له بنكاح جديد وايسر يضي بذلك عليه ونما هو على وجه التنزه والبر والخوف لله تعالى وقيل ان النكاح يفسخ قبل الدخول وبعده اذا علم ذلك وثبت وهو قول نافع ورواه عنه عن مالك واما قبل ان يرضيا ويتقارب الامر بينهما فلا بأس بالخطبة ولا بأس ان يجتمع لاثنتان والثلاثة واكثر على خطبة المرأة وقد روى ان جرير بن عبد الله البجلي سأل عمر بن الخطاب رضى الله عنه ان يخطب عليه امرأة من دوس ثم سأل مروان بن الحكم بعد ذلك ان يخطبها عليه ثم سألته بعد ذلك ابنه عبد الله ان يخطبها عليه فدخل على أهلها والمرأة حادثة في بيتها فاسترها فلم عمر فردوا السلام وهشروا له وأجلوه فحمد الله تعالى وأثنى عليه وصلى على نبيه عليه الصلاة والسلام ثم قال ان جرير بن عبد الله البجلي يخطب فلانة وهو سيد المشرق ومروان بن عبد الحكم يخطبها وهو سيد شباب ويسر وعبد الله بن عمر يخطبها وهو من قدامهم وعمر بن الخطاب يخطبها فكشفت المرأة عن سترها وقالت آجاء أمير المؤمنين قال نعم قالت قد زوجت يا أمير المؤمنين بزوجه فزوجوه فزوجوها فولدت له ولدين ومما يستحب في نكاح التسمية في الصداق ولا يكون فيه أجل وروى عن النبي عليه الصلاة والسلام انه كان يستحب النكاح في رضاء رجاء وبركة فيه وفيه تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة وكان جماعة من أهل العلم يستحبون نكاح في يوم الجمعة

في حكم اشترط في نكاح

وتكره الشرط في النكاح وقد قول مالك رحمه الله تعالى اشترط في نكاح من جهر ان ينسأ ان يتزوجوا الى الشرط وان لا تزوجوا على دين الرجل وماله وقد كنت تب بذلك كتابا وصح به في الأسواق وعابها عبا شديدا وهي تقسم على قسمين شر وفسد النكاح ولا حد له وشر وفسد لا تقضه وهي تقسم

الشاة بقليل ولا كثير لأن يمينه انما وقعت جوابا لما قال صاحبه فصارت على جميع الشاة ولم يرد اللبن وحده لأن يمينه على أن لا ينتفع منها بشئ لأن يمينه انما سحرها من صاحبه عليه (قلت) فان أعطاء شاة أخرى أو عرضا من العروض من غير ثمن تلك الشاة (قال) لا بأس به اذا لم يكن ثمنها لها يد لها به فلا بأس بذلك الا أن يكون نوى أن لا ينتفع منه بشئ أبدا (قلت) فان حلف أن لا يكسوفلانا ثوبا فأعطاء دينارا أيجت أم لا (قال) قد أخبرتك عن مالك أنه اذا حلف أن لا يطى فلانا ديناراً فكساه أنه حانت فالذي سلف أن لا يكسوفلانا ثوبا فأعطاء دينارا أبين أنه حانت وأقرب في الحنث وقد بلغني ذلك عن مالك

﴿ الرجل يحلف أن لا يفعل أمرا حتى يأذن له فلان ﴾

(قلت) أرايت لو أن رجلا حلف بأنه أن لا يدخل دار فلان لرجل سماه الا أن يأذن له فلان لرجل سماه آخر أو حلف بالعتق أو بالاطلاق فيموت فلان المحلوف عليه فيدخل الخائف دار فلان المحلوف عليه بأذن أيجت أم لا قال أيجت (قلت) أينفع بأذن الورثة اذا أذنوا له (قال) لا لأن هذا ليس بحق يورث (قلت) أرايت لو أن رجلا حلف أن لا يعطى فلانا مائة الا أن يأذن له فلان فأت الذي شرط اذنه المحلوف عليه أي يورث هذا الاذن أم لا قال لا يورث (قلت) أفترام حاشا (قال) ان قضاءه فهو حانت (قلت) أتحمظه عن مالك (قال) لا انما الذي سمعت من مالك أنه يورث ما كان حقا للميت وخلفا له فهذا يورث لانه كان حقا للميت

﴿ الرجل يحلف للسلطان أن لا يرى أمرا الا رفعه اليه فيعزل السلطان أو يموت ﴾

(قلت) أرايت لو أن رجلا حلف لا يرى من الامراء أنه لا يرى كذا وكذا الا رفعه اليه تطوع باليمين فعزل ذلك الامير أو مات كيف يصنع في يمينه (قال) سئل مالك عن الوالي يأخذ على القوم الايمان أن لا يخرجوا الا باذنه فيعزل (قال) أرى لهم أن لا يخرجوا حتى يستأذنوا هذا الذي عدم فما كان من هذه الوجوه من الوالي على وجه النظر ولم يكن من الوالي على وجه الظلم فذلك عليهم أن يرفعوه الى من بعده اذا عزل

﴿ فصل في شتقاق لفظ الشغار ﴾

والشغار مأخوذة من شغل الكلب اذا رفع احدى رجله ليبول لان ذلك لا يكون كإرمو الا عند مفارقة حال الصغر الى حال يمكنه فيها طلب الوثوب على الاتى للنسل وهو عندهم علامة على ارادته لذئ فقل منه للمرأة شغرت المرأة تشغل شغلها اذا رفعت رجلها للنكاح فذلك قيل نكاح الشغار لان كل واحد من المتناكحين يشغل اذا نكح وكان الرجل في الجاهلية يقول للرجل شاعرني أي زوحنى ابتك على أن أزوجك بنتي بلا مهر لهذا المعنى وقيل انما قيل له شغار لان كل واحد منهم ما رفع الصداق عن صاحبه وأصل الشغل للكلب وهو ان يرفع احدى رجله ليبول فكأن هذا عن النكاح اذا كان على هذا الوجه وجعل له علما كما قيل للزنا سفاح لان الزانيين يتسافحان يسفح هذا الماء أي يصبه وسفح هي النطقة والماء الذي ينتسلان به فكأن بذلك عن الزنا وجعل له علما وكان الرجل يلقى المرأة في الجاهلية فيقول لها سافحنى ويرى ذلك أحسن من أن يقول زائني وقيل الشغار خلاء النكاح من الطلاق أخذ ذلك من قولهم بلد شاعر أي خال من الناس وبالله التوفيق

﴿ كتاب ارضاع ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

قال الله عز وجل حرمت عليكم أمهاتكم والآية في قوله تعالى وأمهاتكم الذي أَرْضَكنكم وأخواتكم من ارضاعة وقال النبي عليه السلام يحرم من ارضاعة ما يحرم من الولادة فكان ذئب من قوله صلى الله عليه وسلم يا أيها الناس كتب الله عز وجل وريادة في معناه رد ليلاعلى ان جميع اقرباءات المحرمات بالنسب محرمات

ليوفين فلا تاحقه فيموت أنه يعطى ذلك وورثته (قلت) ولم لا يكون هذا على رويان. ضى الاجل ولم يرف الورثة فلم لا يكون على تركه. قلت عن مالك في لذي يحلف بالاطلاق ليضر من عبده الى أجل يسميه فيموت العبد قبل الاجل (قلت) هو على رويان. عليه من يمينه فلم لا يكون هذا الذي حلف ليوفين فلا تاحقه بهذا المنزلة (قل) لان هذا أصل يمينه على لوفاء والورثة هو نافي الوفاء مقام الميت ألا ترى أنه اذا وكل وكسلا بتمبض المال أو غاب عنه الذي له الحق قد دفع ذلك الى السلطان أن ذلك محجج له والذي حلف ليضر من غلامه لا يحرز له أن يضرب غيره عبده (قال) ابن القاسم وأخبرني ابن ديار أن رجلا كن له يتيما وكان يلعب بالحمامات وان وليه حلف بالاطلاق ليدبحن حماماته وهو في المسجد أو في موضع من المواضع مقام مكانه حين حلف ومعه جماعة الى موضع الحمامات ليدبحها فوجد حماميته كلها كان العلامة قد سجنها فماتت وظن وليه حين حلف أنها حيّة فأخبرني أنه لم يبق عالم بالمدينة الا رأى أنه لا حث عليه لانه لم يفرط وانما حلف على وجهه ان ادركها حيّة ورأى أهل المدينة أن ذلك وجه ما حلف عليه (قال) ابن القاسم وهو رأي (قلت) أرايت ان حلف ليضر من فلانا محقق رقيقه فحسب عليه الرقيق ومنعته من البيع لير او يحنث فمات المحلوف عليه والحالف صحيح قل ان لم يضرب لذلك أجلا فالرقيق أحرار في قول مالك حين مات المحلوف عليه من رأس المال ان كان المحلوف عليه قد حبي قدر ماله أو أراد أن يضرب به ضربه (قلت) فان مات المحلوف عليه وقد كن حيا قدر ماله أو أراد أن يضرب به ضربه فمات المحلوف عليه والحالف مريض فمات الحالف من مرضه ذلك (قال) أرى أنهم يعتقدون من لثنت لان الحنث وقع والحالف مريض وكل حنث وقع في مرض فهو من اللثنت ان مات الحالف من ذلك المرض وكل حنث وقع في الصحة عند مالك فهو من رأس المال (وقال) مالك اذا مات الحالف قبل الاجل فلا حنث عليه لانه كان على بر (قال) لي مالك وان حلف رجل بعق رقيقه أو طلاق امرأته ليعتصن فلا تاحقه الى رمضان فمات في رحب أو في شعبان الحالف (قال) مالك فلا حنث عليه في رقيقه ولا في نسائه لانه مات على بر (قل)

كان مالك يكره أن يطلق الرجل امرأته في طهر قد جامعها فيه أم لا (قال) نعم كان يكرهه ويقول ان طلقها فيه فقد لزمه (قلت) وتعتد بذلك الطهر الذي طلقها فيه قال نعم (قلت) وان لم يبق منه الا يوم واحد (قال) نعم اذا بقي من ذلك الطهر شيء ثم طلقها فيه وقد جامعها فيه اعتدت به في اقراءتها في العدة كذلك قال مالك يعتد به ولا يؤمر برجعها كما يؤمر الذي يطلق امرأته وهي حائض (قال) ربيعة ويحيى بن سعيد في امرأة طلقت ثم حاضت قال لا يعتد بذلك الطهر وان لم تمكث الا ساعة او يوماً حتى تحيض (قال) يونس وقال ابن شهاب نحوه (أشهب) عن بعض أهل العلم عن الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن أبي الاحرص عن عبد الله بن مسعود انه قال من أراد ان يطلق للسنة فليطلق امرأته طاهراً في غير جاع طليقة ثم ليدعها فان أراد أن يرجعها فذلك له فان حاضت ثلاث حيض كانت بائناً وكان خاطباً من الخطاب فان الله تبارك وتعالى يقول لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً وقال ابن مسعود وان أراد أن يطلقها ثلاثاً فليطلقها طاهراً طليقة في غير جاع ثم ليدعها حتى اذا حاضت وطهرت طليقة أخرى ثم ليدعها حتى اذا حاضت وطهرت طليقة أخرى فهدية ثلاث طليقات وحيضتان وتحيض أخرى فتتقضى عدتها (أشهب) عن القاسم بن عبد الله أن يحيى بن سعيد حدثه عن ابن شهاب انه قال اذا أراد الرجل أن يطلق امرأته للعدة كما أمر الله تعالى فليطلقها اذا طهرت من حيضها طليقة واحدة قبل ان يجامعها ثم لتعتد حتى تقضى عدتها تحيض ثلاث حيض فاذا هو فعل ذلك فقد طلقها كما أمر الله فانه لا يدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً وهو يملك الرجعة ما لم تحض ثلاث حيض (أشهب) عن مالك بن أنس أن عبد الله بن دينار حدثه أنه سمع بن عمر قرأ آية النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن اقبل عدتهن

﴿ طلاق الحامل ﴾

(قلت) أرايت الحامل اذا أراد زوجها أن يطلقها ثلاث كيف يطلقها (قال) قال مالك لا يطلقها ثلاثاً ولكن يطلقها واحدة متى شاء ويعملها حتى ترضى جميع ما في بطنها (قال) مالك وان وضعت واحداً

﴿ فصل في تحريم ابن لفحل ﴾

وقد اختلف العلماء في ابن لفحل فطائفة أزلته منزل الام فأوجبته التحريم وهو قول مالك وأصحابه والشافعي وأبي حنيفة وصحابهم ما والثوري وأحمد بن حنبل وأبو ثور وأهل العلم وصانقه كرهته في تمام ابن محمد وعروة بن الزبير ومجاهد والشافعي وطائفة رخصت فيه وهو سعيد بن المسيب وسليم بن يسار ووطاء بن يسار والشافعي وعلي بن حنبل في تحريمه لعمل واما اختلفوا فيه والله أعلم لا هم جعلوا محظوظة في الحديث الذي روت في ذلك فله فيه روى عنها رضى الله عنها أنها كانت لا ترى التحريم من قبل الفحل فكان يدخل عليها من أرضعت بنات أخيها وبنات أختها ولا يدخل عليها من أرضعت سائر أخواتها وهي التي روت عن النبي عليه السلام التحريم بابن الفحل وقالت به بعد ان وقفت على ذلك اني عليه السلام فقلت يا رسول الله انما أرضعتني المرأة ولم يرعني الرجل والحجة في السنة لا في خلافها ونحوها فروي في قوله قيل نكحنا فقه طائفة في الحمل بها فلا يمكن ان يروي في الحديث ثم يترتب الحمل في الاول فله فيه فله في ذلك تركه وهو لا يعلم انه موقوف كان ذلك حرجاً فيه وليس كذلك في صحيح لا حرج في كون كونه أو لا أو يلزم فيه فلا يزم غيره من العلماء تبعه على ما وصح به بتأديده معن عشة توت في ذلك في سنة ثمان ثمان أدم خاصة كما تأول بذلك أرواح النبي عليه السلام في رصاعة ثم فرج عن لي خضر في قرية تسمى وأمهاتكم لا نأى أرضعنكم وخواتكم من نرساعة ولما في خاتم العلماء في تحريم من نرساعة في ماذكرناه والله أعلم وأحكم

﴿ طلاق النفساء والحائض ورجعتها ﴾

(قلت) رأيت الرجل يطلق امرأته وهي حائض أو نفساء أو يجبره مالك قبل أن يراجعها (قال) قال مالك من طلق امرأته وهي نفساء أو حائض أجبر على رجعتها إلا أن تكون غيره. دخول بها فلا بأس بطلاقها وإن كانت حائضا أو نفساء (ابن وهب) وأشهب بن ابن طليعة عن بكير عن سليمان بن يسار أنه قال إذا طلقت المرأة وهي نفساء لم يعتد بدم نفاسها واستقبلت ثلاثة قراء وقاله ابن شهاب وعبد الرحمن بن القاسم بن محمد وابن قسيط وأبو بكر بن خزم وبافع مولى ابن عمر (قلت) متى يطلقها إن أراد أن يطلقها بعدما أجبرته على رجعتها (قال) يعملهما حتى تمضي حيضتها التي طلقها فيها ثم تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم يطلقها إن أراد وكذلك قال النبي عليه الصلاة والسلام (قلت) والنفساء (قال) يجبر على رجعتها فإن أراد أن يطلقها فإذا طهرت من دم نفاسها أمهلها حتى تحيض أيضا ثم تطهر ثم يطلقها إن أراد ويحسب عليها ما طلقها في دم النفاس أو في دم الحيض (قلت) وهذا قول مالك قولهم (قلت) فإن طلقها في دم النفاس أو في دم الحيض فلم يرتجها حتى انقضت العدة (قال) لا سبيل له عاينها وقد حلت للدرواج (قلت) رأيت أن يطلقها في طهر قد جامعها فيه هل يأمره مالك بمراجعتها كأيامه بمراجعتها في الحيض (قال) لا يؤمر بمراجعتها وهو قراء واحد وإنما كان الصواب أن يطلق في طهر لم يجامع فيه (قال) ولو أن رجلا طلق امرأته في دم حيضتها فاجبر على رجعتها فارتجعتها فلما طهرت جهل فطلقها الثانية في طهرها من بعد ما طهرت قبل أن تحيض الثانية لم يجبر على رجعتها ولو طلقها وهي حائض فلم يعلم بها حتى حاضت حيضتين وطهرت أجبر على رجعتها على ما أحب أو كره كما كان يجبر إن لو كنت في دم حيضتها يجبر على ذلك ما لم تنقض عدتها وهذا قول مالك (قلت) رأيت المرأة إذا هي طهرت من حيضتها ولم تغتسل بعد أزواجها أن يطهرها قبل أن تغتسل أم حتى تغتسل في قول مالك (قال) لا يطلقها حتى تغتسل وإن رأت القصة البيضاء (قال) وسأله عن تفسير قول ابن عمر فطلقوهن قبل عدتهن قال يطلقها في طهر لم عساه فيه (قال) ابن القاسم ولا ينبغي أن يطلقها إلا وهو يقدر على جماعها نهى وإن رأت القصة البيضاء قبل أن تغتسل فهو لا يقدر على جماعها بعد ولو طلقها بعد ما رأت القصة قبل أن تغتسل لم يجبر على رجعتها (قلت) رأيت أن كانت سافرة ورأت القصة البيضاء ولم تجد الماء فجمعت الزوجها أن يطلقها إلا أن في قول مالك قال نعم (قلت) ولم وهو لا يقدر على جماعها (قال) لأن الصلاة قد حلت لها وهي قبل أن تغتسل بعد ما رأت القصة البيضاء لم تحل لها الصلاة فهي إذا حلت لها لصلاة جازلزوجها أن يطلقها أيضا

نسخن بحمس رضعات معلومت فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مما يقرأ في القرآن لا تصح به حجة لأهل أحوال على القرآن في خمس رضعات فلم يوجد فيه ولذلك قال مالك رحمه الله تعالى وليس العمل على هذا وقال من ذهب إلى أن الاثني عشر رضعات من هذا مما نسخ خطه وفي حكمه كآية لرجم وهذا لا يصح لأن نسخ القرآن لا يكون إلا بأمر الله تعالى ولا يصح إلا في حياة النبي عليه السلام وأما بعد موته فلا يجوز أن يذهب من صدور الناس حافطين من القرآن لأن الله تعالى قد أخبر برأيه فقط كتابه العزيز فقال أنا نحن ربنا الذي ذكرنا له الحافظون وقد أخبرت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي والخمس رضعات تقرأ في القرآن ولو كان ذلك لما سقط من القرآن فلعلها أردت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي وهو مما يقرأ في القرآن المنسوخ أي يعلم أن ذلك قرآن نسخ خطه وبقي حكمه كآية لرجم وكما أثر ما نسخ خطه وحكمه وذهب من الصدر حفظه وهذا محتمل إذ لم تقل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي وهو قرآن وإنما قالت أنه توفي وهي مما يقرأ في القرآن فاحتمل أن يكون أردت أنه كان يذكر في القرآن المنسوخ خطه والله أعلم ورضاع يحرّم بن المسلمات والمسنن الحرث والاماء الاحياء والاموات من قبل الام ومن قبل الفضل

في المطلقة واحدة هل تزين لزوجها وتشوف

(قلت) أرايت من طلق امرأته تملققة يملك الرجعة هل تزين له وتشوف له (قال) كان قوله الاول لا بأس أن يدخل عليها ويأكل معها اذا كان معها من يتحقق بها ثم يرجع عن ذلك فقال لا يدخل عليها ولا يرى شعرها ولا يأكل معها حتى راجعها (قلت) هل يسعه أن ينظر اليها أو الى شيء من محاسنها تلذذ أو هو يرى رجعها في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وليس له أن يلمس ذنباً منها وان كان يرى رجعها حتى راجعها وهذا على الذي أخبرتنا به كره له أن يخلو معها أو يرى شعرها أو يدخل عليها حتى راجعها (ابن وهب) عن عبد الله بن عمرو ومالك بن أنس عن نافع أن ابن عمر طلق امرأته في مسكن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وكان طريقه في حجرتها فكان يسلك الطريق الأخرى من أدبار البيوت الى المسجد كراهية أن يستأذن عليها حتى راجعها قال مالك وان كان معها فليتنقل عنها قال مالك قد انتقل عبد الله بن عمرو وعروة بن الزبير وقال عبد العزيز بن الرجل اذا طلق امرأته واحدة فقد حرم عليه فرجها ورأسها أن يراها حاضرة أو يتلذذ بشيء منها حتى راجعها

عدة النصرية والامة والحرة التي قد بلغت المحيض ولم تحض

(قلت) أرايت المرأة من أهل الكتاب اذا كنت تحت رجل مسلم فطلقها بعد ما ينفي بها كم عدتها عند مالك وكيف يطلقها (قال) عدتها عند مالك مثل عدة الحرة المسلمة وطلاقها عند مالك كطلاق الحرة المسلمة وتجبر على العدة عند مالك (قلت) أرايت لو أن نصرانية تحت نصراني أسلمت المرأة ثم مات الزوج قبل أن يسلم وهي في عدتها آتتقل الى عدة الوفاة في قول مالك (قال) لا تنتقل الى عدة الوفاة وهي على عدتها التي كانت عليها ثلاث حيض (قلت) كم عدة الامة المطلقة اذا كانت ممن لا تحيض من صغراً أو كبراً ومثلها يوطأ وقد دخل بها في قول مالك قال ثلاثة أشهر (ابن وهب) وأشهب عن سفيان ابن عيينة أن صدقة بن أن كان لوطاً حلالاً أو بوجه شبهة يلحق به الولد واختلف ان كان الوطء حراماً لا شبهة فيه كوطء الزنا ومن تزوج من لا تحل له وهو عالم هل تقع الحرمة به من قبل الفحل أم لا على قولين فكان مالك رحمه الله يرى ان كل ووطء لا يلحق به الولد فلا يحرم بلبنه بريد من قبل فحله ثم رجع الى انه يحرم والى هذا ذهب سحنون وقال ما علمت من قال من أصحابه انه لا يحرم الا عبد الملك وهو خطأ صراح وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم لم سودة ان تحتجب من ولد الحقة بأبيها لما رأى من شبهة بعثته قال ابن المواز اذا أرضعت بلبن الزنا صبياً فهو لها ابن ولا يكون ابناً للذي زناها ولو كانت صبية فترزقها الذي كان زناها لم أقض بنفسه نكاحه وأحب الى ان يتجنبه من غير تحرير وأما ابنته من الزنا فلا تزين زوجها وان كان ابن المباحشون قد أجازوه وكرهته بينه لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لسودة في الولد الذي الحقه بأبيها احتجبي منه لما رأى من شبهة بعثته فكيف يتزوجها عتبه لو كانت جارية وتقع الحرمة بابن البكر والعجو زالت لا تلد وان كان من غير ووطء اذا كان ابناً ولم يكن ماء أصفر لا يشبه اللبن وأما الرجل فلا تقع الحرمة برضاعه وان كان له لبن وما أظنه يكون وقد ذكر ذلك مالك وقال انما يتحدث بهذا قوم نقاق ويستحب للام ان ترضع ولدها فانه روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس ابن يرضع به الصبي أعظم بركة عليه من لبن أمه ولذلك كانت المطلقة أحق برضاع ولدها مما ترضعه غيرها وتكره طؤرة مثل اليهوديات والنصرانيات لما يخشى من ان تطعمهم الحرام وتسقيهم الخمر وقال ابن حبيب عن مالك فاذا آمن ذلك فلا بأس به ويتقى رضاع الحقيق وذوات الطباع المكرهه لما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الرضاع يغير الطباع قال عبد الملك ولذلك كانت العرب تسترضع أولادها في أهل بيت السخاء أو بيت الوفاء أو بيت الشجاعة أو ما أشبه ذلك من الاخلاق الكريمة وبالله التوفيق

سأحدثه ان عمر بن عبد العزيز سأل في امرته على المدينة في كم يقين الولد في البطن فاجتمع له على انه لا يقين حتى يأتي عليه ثلاثة أشهر فقال عمر لا يرى لامة اذ لم تحض ان كانت قد يشت من الحيض لا ثلاثة أشهر (الليث) بن سعد أن أيوب بن موسى حدثه عن ربيعة أنه قال تستبرأ الامة اذا طأقت وقد قعدت عن الحيض بثلاثة أشهر والتي تطلق ولم تحض تستبرأ بثلاثة أشهر والامة التي تباع ولم تحض تستبرأ منه بثلاثة أشهر اذا خشى منه الحمل أو كان مثله يحمل (ابن وهب) قال الليث حدثني يحيى بن سعيد ان التي لم تحض من الامة اذا طأقت تعتد بثلاثة أشهر الا ان تعزل عركتين يعلم الناس ان قد استبرأت رجها قبل ذلك فان اعتدت اثلاثة الا شهر الا يسيرا ثم حاضت حيضة اعتدت بحيضة أخرى والتي تباع منهن تعتد ثلاثة أشهر الا ان تحيض حيضة قبل ذلك والمتوفى عنها زوجها من الامة الا في لم يحضن تعتد أربعة أشهر وعشرا الا ان تحيض حيضة قبل شهرين وخمسة أيام فذلك يكفيها (قال) أشهب عن رشد بن الاوزاعي حدثه عن ابن شهاب انه قال عدة الامة البكر التي لم تحض ثلاثة أشهر وقال سليمان بن بلال سمعت ربيعة ويحيى بن سعيد يقولان عدة الحرة والامة اللتين لم يبلغا الحيض والتي قد يشت من الحيض ثلاثة أشهر اذا طلقها زوجها أو باعها رجل كان أصيبها (قول) ابن وهب وقال عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب وبكير بن الأشج في عدة لامة التي يشت من الحيض والتي لم تبلغ الحيض ثلاثة أشهر وقال مالك مثله (قلت) أرايت المرأة اذا بلغت ثلاثين سنة ولم تحض قط أو عشرين سنة ولم تحض قط فطلقها زوجها اعتد بالشهور أم لا وكم عدتها في قول مالك (قال) سألت مالك عنها فقال تعتد بالشهور وهي ممن دخل في كتاب الله في هذه الآية واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر وان بلغت ثلاثين سنة اذا كانت لم تحض قط (قلت) أرايت ان بلغت عشرين سنة ولم تحض اعتد بالشهور قال نعم (قال) وكل من لم تحض قط فطلقها زوجها وهي بنت عشرين سنة أو أقل من ذلك أو أكثر فانما تعتد بالشهور وهي ممن دخل في كتاب الله في هذه الآية لم يخرج منها بعد قول الله تبارك وتعالى واللائي لم يحضن فهي اذا كانت لم تحض قط فهي في هذه الآية حتى اذا حاضت خرجت من هذه الآية فان ارتفع عنها الدم وقد حاضت مرة أو أكثر من ذلك وهي في سن من تحيض فعليها ان تعتد سنة كما ذكرت لك وهذا قول مالك (قلت) أرايت لو كانت صغيرة لا تحيض فطلقها زوجها اعتدت شهرين ثم حاضت كيف تصنع في قول

﴿ كتاب طلاق السنة ﴾

﴿ اسم الله الرحمن الرحيم ﴾

في اشتقاق لفظ الطلاق ما خرد من قوله أطلق الناقة فطلقت اذا أرسلتها من عقال وقيد فكأن ذات الزوج موثقة عندها فاذا فارقتها أطلقها من وثاق وكذلك على ذلك قول الناس هي في حبالك اذا كانت تحت يرا داتها مرتبطة عنده كارتباط الناقة في حباليها ثم فرقوا بين الحركات من فعل الناقة وفعل المرأة ولاصل واحد فقالوا طلقت الناقة بفتح اللام وقالوا طلقت المرأة ضم اللام وقالوا طلقت الناقة وطأقت المرأة والطلاق حل لعصمة المنعقدة بين الزوجين وهو امر جبه الله بيد الأزواج وملاكهم اياه دون الزوجات فقال واذا طلقت النساء قبلن أجلهن فلا يضاوهن أن يسكنن أزواجهن وقال وار طلقتوهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لمن فرضة فنصف مفرضته وهذا يلزم باللفظ مع التبعة في الحكم اظ هر والباطن لان الطلاق يقتصر الى لفظ ونة وقد اختلف اذ انفرد أحد هما دون الآخر فاما اذا تفردت التبعة دون اللفظ فالصحيح أن الطلاق يلزم بذلك لان اللفظ باطلاق عبارة عما نزل النفس منه فاذا أجمع الرجل في نفسه على انه قد طلق امرأته لزمه الطلاق فيما بينه وبين الله وهو نص قول مالك في سماع أشهب من كتاب الايمان بالطلاق وان أظهر انظمة أجزم عليه من اطلاق في نفسه حكم عليه وقد قيل ان الطلاق لا يلزم بالنية

مالك (قال) ترجع الى الحيض وتلغى الشهور (قلت) أرايت ان كانت قديست من الحيض فطلقها زوجها فاعتدت بالشهور فلما اعتدت شهرين حاضت (قال) مالك يسئل عنها النساء وينظر فان كان مثلها تحيض رجعت الى الحيض وان كان مثلها لا تحيض لانها قد دخلت في سن من لا تحيض من النساء فرأت الدم (قال) مالك ليس هذا بحيض ولتحض على الشهور ألا ترى ان بنت سبعين سنة وبنت ثمانين سنة وتسعين اذا رأت الدم لم يكن ذلك حيضا (قلت) أرايت الرجل اذا طلق امرأته ولم تحض قط وهي بنت ثلاثين سنة فكانت عدتها عند مالك بالشهور كما وصفت لك (قلت) أرايت ان حاضت بعد ما اعتدت شهرين (قال) تنتقل الى عدة الحيض (قلت) فان ارتفع الحيض عنها (قال) تنتقل الى عدة السنة كما وصفت لك تسعة أشهر من يوم انقطع الدم عنها ثم ثلاثة أشهر وعدتها من الطلاق انما هي الاثني عشر الثلاثة التي بعد التسعة والتسعة انما هي استبراء (قلت) وهذا قول مالك قال نعم (قلت) أرايت اذا طلق الرجل امرأته ومثلها تحيض فارفع حيضتها (قال) قال مالك تجلس سنة من يوم طلقها زوجها فاذا مضت سنة فقد حلت (قلت) فان جلست سنة فلما قعدت عشرة أشهر رأت الدم (قال) ترجع الى الحيض (قلت) فان انقطع الحيض عنها أيضا (قال) ترجع اذا انقطع الدم عنها فتعد أيضا سنة من يوم انقطع الدم عنها من الحيضة التي قطعت عليها عدة السنة (قلت) فان اعتدت أيضا بالسنة ثم رأت الدم (فقال) تنتقل الى عدة الدم (قلت) فان انقطع عنها الدم (قال) تنتقل الى السنة (قلت) فان رأت الدم (قال) اذا رأت الدم المرة الثالثة فقد انقطعت عدتها لانها قد حاضت ثلاث حيض وان لم تراهيضة الثالثة رقت السنة فقد انقضت عدتها بالسنة وهو قول مالك (قلت) لم قال مالك عدة المرأة التي طلقها زوجها وهي من تحيض فرفعتها حيضتها قال تعتد سنة (قال) قال مالك تسعة أشهر للريية والثلاثة الاشهر هي بعد الريية فالثلاثة لاشهر هي العدة التي تعتد بعد التسعة التي كانت للريية (قال) قال مالك وكل عدة في طلاق فانما العدة بعد الريية وكل عدة في وفاة فهي قبل الريية والريية بعد العدة وذلك ان المرأة اذا هلك عنها زوجها فاستدت أربعة أشهر وعشر فان استرابت نفسها انها تظن حتى تذهب الريية عنها فاذا ذهبت الريية فقد حلت والعدة هي الشهر والاربعة الاول وعشرة أيام (قال) مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد ويزيد بن قسيط حدثاه عن ابن المسيب انه قال قال عمر بن الخطاب أيعا امرأة طلقت فحاضت حيضه أو حيضتين ثم رفعتها

حتى يافظ به وهو ظاهر قول مالك في رواية أشهب عنه من كتاب التخيير والتعليق لما يسئل عن رجل يطلق امرأته بقلبه ولا ينكح بقلبه وأما اذا انفرد اللفظ دون النية فالصحيح ان الطلاق لا يلزم بذلك الا في الحكم الظاهري اذ لا يصدق اذ اللفظ بالباطل لاق أنه لم يرد ولا نواه وقد وقع في كتاب التخيير والتعليق من المدونة ما ظاهره أن الطلاق يلزم باللفظ دون النية وهو خلاف المنصوص فيه وفي غيره وبعيد في المعنى لقول النبي عليه السلام انما الاعمال بالنيات فهو على وجهين مباح ومحظور فالمباح منه ما كان على الصفة التي أمر الله بها والمحظور منه ما وقع بخلافها والصفة التي أمر الله بها هي ما ذكر في كتابه حيث يولية بالأيام النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصر العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا أن يأتين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا فاذا بلغن أجلهن فاهن سكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وقرأ ابن عمر فطلقوهن لعدتهن معناه في موضع يعتدون فيه وهو ان يطلق في طهر لم يس فيه كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث عبد الله بن عمر اذا طلق امرأته وهي حائض فاخبر عمر بن الخطاب بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مرة فليراجعها ثم يسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء طلقها قبل أن يس قلاك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء مطلق السنة التي أمر الله به وعلمه عباده هو أن يطلق لرجل امرأته طاهر من غير جماع طليقة واحدة ثم

حيضتها فانها تنتظر تسعة أشهر فان بان بها حمل فذلك والا اعتدت بعد التسعة ثلاثة أشهر ثم حلت (ابن وهب)
عن عمرو بن الحارث أن يحيى بن سعيد حدثه أنه سمع سعيد بن المسيب يقول قضى عمر بن الخطاب بذلك قال
عمرو فقلت لي يحيى أتخسب في تلك السنة ما حل من حيضتها قال لا ولكنها تأتف السنة حتى توفي الحيضة (ابن
وهب) عن ابن طيبة أن ابن هبيرة أخبره عن أبي تميم الجيثاني أن عمر بن الخطاب قضى في المرأة تطلق
فتحيض حيضة أو حيضتين ثم ترتفع حيضتها أن تتر بص سنة تسعة أشهر استبراء للرحم وثلاثة أشهر كما قال
الله تبارك وتعالى

﴿ في الرجل يشتري الامة فترتفع حيضتها ﴾

(قلت) أرأيت لو أن رجلا اشترى جارية وهي ممن تحيض فرفعتها حيضتها (قال) تعتد ثلاثة أشهر من يوم
اشترىها فان استرابت (قال) ينظر بها تسعة أشهر فان حاضت فيها والا فقد حلت (قلت) ولا يكون على سيدها أن
يستبرئها بثلاثة أشهر بعد التسعة الأشهر التي جعلها استبراء من الرية (قال) ليس عليه أن يستبرئ بثلاثة أشهر
بعد تسعة أشهر الرية لأن الثلاثة الأشهر قد دخلت في هذه التسعة ولا تشبه هذه الحرة لأن هذه لا عدة عليها
وانما عليها الاستبراء فاذا مضت التسعة فقد استبرأت ألا ترى انه انما على سيدها اذا كانت ممن تحيض حيضة
واحدة فهذا انما هو استبراء ليعلم به ما في رجها ليس هذه عدة فالتسعة الأشهر اذا مضت فقد استبرئ رجها فلا
شيء عليه بعد ذلك (قلت) وهذا قول مالك قال نعم

﴿ في المطلقة يختلط عليها الدم ﴾

(قلت) أرأيت المطلقة اذا طلقها زوجها فرأت الدم يوما أو يومين أو ثلاثا ورات الطهر يومين أو ثلاثا أو
خمساً ثم رأت لدم بعد ذلك يوماً أو يومين فصار الدم والطهر يختلط عليها بحال ما وصفت لك (قال) قال مالك اذا
اختلط عليها بحال ما وصفت كانت هذه مستحاضة الا ان يقع ما بين الدمين من الطهر ما في مثله يكون طهراً فاذا
وقع بين الدمين ما في مثله يكون طهراً اعتدت به قرأ وان اختلط عليها الدم بحال ما وصفت ولم يقع بين الدمين ما في
مثله طهر فانها تعتد عدة المستحاضة سنة كاملة ثم قد حلت للزواج (قال) فقلت وما عدة الايام التي لا تكون
بين الدمين طهراً (فقال) سألت مالكا فقال الاربع الايام والخمسة وما قرب فلا أرى ذلك طهراً وان الدم بعضه
من بعض اذا لم يكن بينهما من الطهر الا الايام اليسيرة الخمسة ونحوها (ابن وهب) عن ابن طيبة عن يزيد بن
أبي حبيب أن عمر بن الخطاب قال عدة المستحاضة سنة كاملة ثم قد حلت للزواج (قال) ابن طيبة وقال لي
يزيد بن أبي حبيب عدة المستحاضة سنة (وحدثني) ابن المسيب انه قال عدة المستحاضة سنة

لا يبيها طلاقاً فيكون أحق رجعتا سمات أو أبت ما لم تنقض عدتها العول الله عز وجل فاذا لمع أجلهن
فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وبلوغ الأجل في هذه الآية المقاربة لا البلوغ حقيقة بخلاف
الآية التي في سورة البقرة قوله تعالى فإلمعن أجلهن فلاجناح عليكم فيما قلن في أنفسهن بالمعروف فالبلوغ
في هذه الآية على وجهه وأما في الآية التي قد مناذ كرها فلما راد بك البلوغ فيها لمقاربة بدليل اجاءهم على
أنها تبين من رجها بانقضاء عدتها ولا يكون له اليها سبيل وذلك كثير مو جرد في اسان العرب أن يسمى الشيء
باسم مقرب منه قال الله عز وجل فاذا قرأت لقرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم معناه اذا أردت قراءة
القرآن وقال ذنا جئتم الرسول فقلوه وابين بدي نجواكم صدقة وقال النبي عليه السلام اذا جاء أحدكم الجمعة
فيمسك في الحديث صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح بالحديبية على أثر سماء كانت من الليل فسمى
المظير باسم الماسا كنزوله منه ومنه قول الله عز وجل أو جاء أحد منكم من العائط فكنى بالحنى ومن السائط
عن حدث ثم كثر استعمال ذلك حتى سمي الحارث بعينه غائطاً القرب ما بينهما وانما هي المطلق أن يطلق في

﴿في المطلقه ثلاثا أو أربعة يموت زوجها وهي في العدة﴾

(قلت) أرأيت ان طلق امرأته ثلاثا وهي في مرضه ثم ماتت وهي في العدة اعتد عدة لوفاته تستكمل في ذلك ثلاث حيض أم لا (قال) قال مالك ليس عليها ان تعتد عدة الوفاة وانما عليها ان تعتد عدة الطلاق ولها الميراث (قلت) فان طلقها واحدة أو اثنتين وهو صحيح أو مريض ثم ماتت وهي في العدة أتنتقل الى عدة الوفاة قال نعم ولها الميراث (ابن وهب) عن الليث بن سعدان بكير بن عبد الله حدثه عن سليمان بن يسار انه قال يقال انما آخر الاجلين ان يطلق الرجل المرأة تطليقة أو تطليقتين ثم يموت قبل ان تنقضي عدتها من طلاق فتعتمد من وفاته فأما الرجل يطلق امرأته البتة ثم يموت وهي في عدتها فاعلمها على عدة الطلاق (ابن وهب) عن عمرو ابن الحرث عن يحيى بن سعيد بذلك قال عمرو وقال يحيى على ذلك أمر الناس وهذه المطلقة واحدة أو اثنتين (ابن وهب) عن يزيد بن عياض عن عمر بن عبد العزيز مثله وقال ترثه ما لم تحرم عليه بثلاث تطليقات أو فدية فان كانت حرمت عليه فلا ميراث لها وهذا في طلاق الصحيح (ابن وهب) قال عمر بن عبد العزيز لعدة عليها الاعدة الطلاق أو عدة الفدية قال بكير وقال مثل قول سليمان بن يسار في آخر الاجلين عبد الله ابن عباس وابن شهاب

﴿في عدة المتوفى عنها زوجها﴾

(قلت) أرأيت المرأة اذا بلغها وفاة زوجها من أين تعتد أم من يوم يبلغها أم من يوم مات الزوج (قال) قال مالك من يوم مات الزوج (قلت) فان لم يبلغها حتى انقضت عدتها أي يكون عليها من الاحاد شيء أم لا (قال) قال مالك لا احاد عليها اذا لم يبلغها الا من بعد ما تنقضي عدتها (وقال) مالك فيمن طلق امرأته وهو غائب فلم يبلغها طلاقه حتى انقضت عدتها انه ان ثبت على طلاقه اياها بينه كانت عدتها من يوم طلق وان لم يكن الا قوله لم يصدق واستقبلت عدتها ولا رجعة عليها وما أنفقت من ماله بعد ما طلقها قبل أن تعلم فلا غرم عليها لانه فرط (ابن وهب) عن عبد الله بن عمر عن نافع أن عبد الله بن عمر قال تعد المطلقة والمتوفى عنها زوجها من يوم طلق ومن يوم توفي عنها زوجها (ابن وهب) عن رجال من أهل العلم عن سعيد بن المسيب وسليمان ابن يسار وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب وابن قسيط وأبي الزناد وعطاء بن أبي رباح ويحيى بن سعيد مثله قال يحيى وعلى ذلك عظم أمر الناس (ابن وهب) عن ابن طبيعة عن عبد الله بن أبي جعفر عن بكير عن سليمان بن يسار انه قال اذا قال الرجل لامرأته قد طلقك منذ كذا وكذا لم يقبل قوله واعتدت من يوم يعلمها بالطلاق الا أن يقيم على ذلك بينة فان أقام بينة كان من يوم طلقها وقاله ابن شهاب

الحيض لانه اذا طلق فيه طول عليها العدة وأضر بها لان ما في من تلك الحيضة لا تتد به في اقراءها فتكون في تلك المدة كالمعلقة لا معتدة ولا ذات زوج ولا فارغة من زوج وقد نهى الله عن اضرار المرأة بطويل العدة عليها بقوله واذا طلقتم النساء فباغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف ولا تمسكوهن صرارا لتعتدوا ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه ولا تتحدوا آيات الله هزوا وذلك ان الرجل في الجاهلية كان يطلق المرأة ثم يعملها فاذا اشارت انقضت عدتها راجعها ولا حاجة له بها ثم طلقها فأما ما احتج اذا اشارت انقضت عدتها راجعها لتطول العدة عليها فنهى الله عن ذلك بهذه الآية وانما نهى أن يطلق في طهر قدم مسها فيه لانه اذا فعل ذلك لبس عليها العدة فلم تدر بما تعتد ان كنت تعتد بالوضع أو بالاقرار لا - قال أن تكون قد دخلت من ثنت الوطء فكره أن يدخل عليها اللبس في العدة وأمر أن لا يطلقها الا في موضع تعرف عدتها ما هي اتست تقبله لقول الله عز وجل فطلة وهن لعدتهن أي قبل عدتهن وقيل انه انما نهى عن ذلك لانه يكون مستبرا فتكون على يمين من نفس الحمل ان أتمت جوفه فأراد أن ينفيه كما كره له أن يبيع الامه اذا وطئها قبل الاستبراء

باب الاحداد واحداد النصرانية

(قلت) هل على المطلقة احداد (قال) قال مالك لا احداد - على مطلقة مبتوتة كانت أو غير مبتوتة وانما الاحداد على المتوفى عنها زوجها وليس على المطلقة شيء من الاحداد (سحنون) عن ابن وهب عن يونس أنه سأل ربيعة عن المطلقة المبتوتة ما تجتنب من الحلى والطيب قال لا تجتنب شيئا من ذلك (ابن وهب) عن رجال من أهل العلم عن عبد الله بن عمر وأبي الزنا وعطاء بن أبي رباح مثله وقال عبد الله بن عمر تكتحل وتطيب وتزين تغيط بذلك زوجها (قلت) هل على النصرانية احداد في الوفاة اذا كانت تحت مسلم في قول مالك (قال) نعم عليها الاحداد كذلك قال مالك (قلت) ولم جعل مالك عليها الاحداد وهي مشركة (قال) قال مالك انما رأيت عليها الاحداد لانها من أزواج المسلمين فقد وجبت عليها العدة (سحنون) عن ابن نافع عن مالك لا احداد عليها لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحدد على ميت نوق ثلاث والنصرانية ليست مؤمنة

احداد الامة وما ينبغى لها أن تجتنب من الثياب والطيب

(قلت) وكذلك أمة قوم مات عنها زوجها أي يكون عليها الاحداد في قول مالك (قال) هم عليها الاحداد وتعتد حيث كانت تبيت عند زوجها أو تكون الهار عند أهلها اعتدت في ذلك المسكن الذي كانت تبيت فيه مع زوجها وان كانت في غير مسكن مع زوجها ولا تبيت معه انما كانت في بيت موالها وفيه تبيت الا أن زوجها يغشاها حيث أحب ولم تكن معه في مسكن فعليها أن تعتد في بيت موالها حيث كانت تبيت وتكون وليس لموالها أن يمنعوها تعتد فيه قال وهذا من الاحداد ولا من المبيت في الموضع الذي تعتد فيه وان باعوها فلا يبيعوها الا بمن لا يخرجها من الموضع الذي قول مالك (قال) يونس قال ابن شهاب تعتد في بيتها الذي طلقت فيه (قلت) فهل يكون لهم أن يخرجوها الى السوق للبيع في العدة بالنهار قال هم (قلت) سمعته من مالك (قال) ابن القاسم قال مالك هي تخرج في حوائج أهلها بالنهار فكيف لا تخرج للبيع (قلت) فان أرادوا أن يزنيوها للبيع قال ابن القاسم (قال) مالك وان كانت ربيعه تواضع لهذه العلة وهذا أظهر والله أعلم واعلموا أن طلاق امرأته حائضا فارجعها وأمر أن يطلقها في الطهر الاوّل من أجل أن ذلك يطول عليها العدة وقد نهى الله عن ذلك لقوله ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا فلا يجوز له أن يرجع ليطلقا وانما يجوز له أن يرجع ليطلقا أو يمسها فادأوطئ في ذلك الطهر لم يصح له أن يطلق فيه فالطهر الاوّل مذهبنا للوطء بلا يصح فيه الطلاق والطهر الثاني هو مخير فيه بين الوطء والطلاق وقد قيل انه منع من الطلاق في الطهر الاوّل عقوبة لانه لم يزوجها على ما ينهى ولا يجوز عند مالك أن يطلق عند كل طهر يطلقه لانه عنده طلاق بدعة على غير سنة لان اطلاقه الثانية والثالثة لا عدة لها ولم يبيح الله تعالى الطلاق الا للعدة فقال يطلقوهن لعدتهن وأجاز ذلك أشهب على ما روى عن ابن مسعود ما لم يرتجعها في خلال ذلك وهو يريد أن يطلقها ثانية فلا يسهه ذلك لانه يطول عليها العدة ويضربها وقد نهى الله تبارك وتعالى عن ذلك فقال ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا اني هدادهن أبو خنيفة والصواب ما ذهب اليه مالك رحمه الله وهو الصحيح عن ابن مسعود ان طالق السنة أن يطلق طليقة في أوّل الطهر الى انقضاء العدة وقد أنكر أحمد ابن حنبل رحمه الله على سحنون ادخال الحديث الذي أدخله عن ابن مسعود في المدونة وقال أخلق الله اشنع من هذا يدخل خلاف مذهبه وماتدأ نكره ملك قال لم يدرك أحد يشهد به من أهل بلده يرى ذلك يروى ذلك عن الحسن بن عرفة بن ميمون فيكون فيه وكذلك لا يجوز عند مالك أن يطلقها الا في كلمة واحدة فان دخل نكحها فذلك قول مالك عز وجل تلك حدة الله فلا تعتدوها ومن تعدوا ذلك فقد ظلم نفسه لا تدرى لعل الله يحبس مردك من ربه في الدنيا فيقاع الثلاث في كلمة واحدة اذ لم يقع ولم يزوجها لم تقته الزوجه

لا يلبسوها من الثياب المصبغة ولا من الخلى شيئا ولا يطبونها شيئا من الطيب وأما الزيت فلا بأس به ولا يصنعوا
 بهما الايجوز لاجل احاد ان تنعله بنفسها (قلت) فلو ان رجلا باع أمة وهي في عدة من وفاة زوجها أو طلاقه ولم
 يبين أتراه عيبا فيها قل نعم هو عيب يجب به الزد (قال) ولا بأس أن يلبسوها من الثياب ما أحبوا رقيقه
 وغليظه فقلنا لما لك في الحاد هل تلبس الثياب المصبغة من هذه لداكن والصفر والمصبغات بغير لورس
 والزعفران والعصفر (قال) لا تلبس شيئا منه لا صوفا ولا قطن ولا كتانا صبغ شيئا من هذا الا أن تضطر إلى
 ذلك من بردا ولا تجد غيره وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن تنق الامه المتوفى عنها زوجها من الطيب متى
 الحرة (سحنون) عن ابن وهب عن الليث بن سعد وأسماء بن زيد عن نافع أن عبد الله بن عمر قال اذا ترفى
 عن المرأة زوجها لم تكن حل ولم تطيب ولم تختضب ولم تلبس المعصفر ولم تلبس ثوبا مصبوغا الا بردا ولا تنزين بحلى
 ولا تلبس شيئا تريد به الزينة حتى تحل وبعضهم يزيد على بعض رجال من أهل العلم عن ابن المسيب وعروة بن
 الزبير وعمر بن عبد الرحمن وابن شهاب وربيعة وعطاء بن أبي رباح ويحيى بن سعيدان المتوفى عنها زوجها
 لا تلبس حليا ولا ثوبا صبغ شيئا من الصباغ وقال عروة لا أن تصبغه سواد وقال عطاء لا تمس يدها طيبا
 . سبسا وقال ربيعة تنق الطيب كله وتحذر من اللباس ما فيه طيب وتنق شهرة الثياب ولا تختبض بالطيب ميتا قال
 ربيعة ولا أعلم الا أن على الصبية المتوفى عنها زوجها ان تختب ذلك (قلت) فهل كان مالك يرى عيبا لئمن بمنزلة
 هذا المصبوغ . لداكنة والحرة والخضرة والصفرة أم يجعل عصب الئمن مخالفا لهذا (قال) رقيق عصب
 الئمن بمنزلة هذه الثياب المصبغة وأما غليظ عصب الئمن فان مالك كاسع فيه ولم يره بمنزلة المصبوغ (سحنون)
 عن ابن وهب عن ابن طيبة عن محمد بن عبد الرحمن عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي عليه الصلاة
 والسلام أنها قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم لم لا يحل لمؤمنة تحذ على ميت فوق ثلاثة أيام الا على زوج فانها
 تعتذر بة أشهر وعشر الا تلبس . مصفرا ولا تقرب طيبا ولا تكحل ولا تلبس حليا وتلبس ان شاء الله ثياب
 العصب (قلت) أرايت الصبية الصغيرة هل عليها احداث في قول مالك قال هم

ولا كان ظالم لنفسه ولما أُرْمِ رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن عمر الطلقة التي طلقها في الحيض
 فقال مره فليراجعها ذلك أيضا . لي ان انطلق لسنة واغير سنة وهو مذهب جميع الفقهاء وعامة العلماء
 ولا يشذ في ذلك عنهم الا من لا يعتد بخلافه منهم وقد جاز الشافعي رحمه الله أن يطلق لرجل امرأته ثلاثا في كلمة
 واحدة واحتج لذلك بطلاق الملا عن زوجته بعد اللعان ثلاثا بخضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوم كذبت
 عليه بارسول الله ان أسكنها فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله قال فلو كان ذلك مسكرا لا نكره رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولا حجة فيه لانه ما يطلق أجنبية قد حرمت عليه باللعان ولعل النبي صلى الله عليه وسلم
 قد أنكر ذلك كما نكره أن ينكر طلاق الأجنبية وليس كل شيء كنز ولا احتج أيضا بأشياء لا تقوم له بها حجة منها
 طلاق عبد الرحمن بن عوف زوجته ثمانية مرة وطلاق أبي عمر وبن حفص زوجته فاطمة بنت قيس
 ثلاثا ولا حجة له في شيء من ذلك لانه لا يملك طلاقا لثاني كلمة واحدة وانما طلاقهما واحدة وكانت آخر ما بقي لهما
 من الثلاث ومن حجة الأصابع وقرئ رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عمر مره فليراجعها ثم
 ليس كراحتي أو لم تحيض ثم طهر ثم راسا أمسك . ان شاء الله من غير أن يمس واحدة من ثلاث ولا
 يكرن رأسهم براد رسول الله صلى الله عليه وسلم . لي الله عليه وسلم . ان شاء الله من غير أن يمس واحدة من ثلاث ولا
 عبد الله بن عمر . فقد قال لاجتماع من حكي الاثنا عشر من الصحابة في حجة ربه من حجة أن تزوج ثوى ايفاع ما اليه ايفاعه
 من الطلاق الرجعي وأوقع طلاقا ليه . فاعه . يدعه على من ان يجبر طلاق امرأة فضا اذا باحت له امراته

﴿ عدة الامة وام الولد والمكاتبه والمدبرة من الوفاة واحدا دهن ﴾

(قيل) والامة وام الولد والمكاتبه والمدبرة من الوفاة ادامات عنهن أزواجهن في الاحداد في العدة والحرة سواء (قال) نعم في قول مالك الا أن أسد عدة الحرة ما علمت وأمد عدة الامة ما قد علمت على النصف من عدة الحرائر وام الولد والمكاتبه بمنزلة الامة في أمر عدها في قول مالك (قلت) أرأيت الحاد هل تلبس الحلي في قول مالك (قال) قال مالك لا ولا خاتما ولا خلع خالين ولا سوارا ولا قرطا قال مالك ولا تلبس خزا ولا حريرا مصبوغا ولا ثوبا مصبوغا بزعفران ولا عصفر ولا خضرة ولا غير ذلك (قال) فقلنا لما لك فلهذه الجباب التي يلبسها الناس للشتاء التي تصبغ بالذك والخنصر والصفر والجر وغير ذلك هل تلبسها الحاد (قال) ما يعجبني أن تلبس الحاد شيئا من هذه الا أن لا تجد غير ذلك فتضطر اليه قال مالك ولا خير في العصب الا الغليظ منه فلا بأس بذلك قال مالك ولا بأس أن تلبس من الحرير الايض (قات) فهل تدهن الحاد رأسها بالزيت أو بالحب أو بالبنفسج (قال) قال مالك لا تدهن الحاد الا بالحل الشيرج أو بالزيت ولا تدهن بشئ من الادهان المزينة قال مالك ولا تمتشط بشئ من الحناء ولا الكتم ولا شئ مما يختمر في رأسها مالك ان أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقول تجمع الحاد رأسها بالسدر (قال) وسئلت أم سلمة أتمشط بالحناء فقالت لا ونهت عنه قال مالك ولا بأس أن تمتشط بالسدر وما أشبهه مما لا يختمر في رأسها (قلت) فهل تلبس الحاد الياض الجيد الرقيق منه فقال نعم (قال) فقلنا لما لك فهل تلبس الحاد الك طوى والقصى والفرقي والرقيق من الثياب فلم يرب ذلك بأسا ووسع في الياض كله للحاد رقيقه وغليظه (قلت) أرأيت الحاد أن تكتحل في قول مالك لغير زينة (قال) قال مالك لا تكتحل الحاد الا أن تضطر الى ذلك فان اضطرت فلا بأس بذلك وان كان فيه طيب ودين الله يسر (قلت) أرأيت الحاد اذا لم تجد الا ثوبا مصبوغا تلبسه ولا تنوي به الزينة أم لا تلبسه (قال) اذا كانت في موضع تقدر على بيعه والاستبدال به لم أر لها أن تلبسه وان كانت في موضع لا تجد البديل فلا بأس أن تلبسه اذا اضطرت اليه لعمري يصيبها وهذا رأي لان مالكا قال في المصبة غ كلة الجباب والكنان والصوف الاخضر والاحمر والاصفر انها لا تلبسه الا أن تضطر له فعني الضرورة الى ذلك اذا لم تجد البديل فان كانت في موضع تجد البديل فليست مضطرة اليه (سحنون) عن ابن وهب عن عبد الله بن عمر ومالك بن أنس والليث ان نافعا

ذلك لانهما منع اثلا يطول عليها العدة وهذا ما لا يقوله أحد فن طلق ثلاثا في كلمة واحدة فقد عصي ربه وتعدى حدوده وظلم نفسه وأطاع الشيطان فلم يجعل له مخرجا وقد روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر عن رجل طلق امرأته ثلاثا جميعا فقال ذنبان أتلعب بكتاب الله وأبأ بين أظهركم وكان علي بن أبي طالب وعمر بن الخطاب يعاتبان الذي يطلق امرأته ثلاثا في كلمة واحدة وهو قول مالك وكذلك طلاق البراءة نجري عندما يطلق الناس به نساءهم طلاق بدعة لا ينبغي لآل الله أن يفعلوه وانما يجوز منه اما كان على وجه الخلع بشئ تعطيه من مالها أو تركه له من حقه أو لمزجه من مؤنة جل أو رضاع أو ما أشبه ذلك مما يجوز انخاله به في الموضع الذي أجاز به الله تبارك وتعالى فيه وهو اذا كان الشوز من قبل المرأة ولم يكن منه في ذلك ضرر اليها قال الله عز وجل فان خفتم أن لا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به وقال فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا فلا يجزى لرجل اذا شرت عليه امرأته أو احدثت من زنا أو غيره ان يضارها حتى تقتدي منه ولا تعلق له في جواز ذلك بقول الله عز وجل ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن الا أن يأتين بفاحشة مبينة لان الاستثناء فيها منفصل غير متصل ومعنى الآية ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن لكن ان آتين بفاحشة حل لكم أن تقبلوا منهن في القداء ما طابت به أنفسهن والفاحشة المبينة ههنا ان تشتم عرضه أو تبدوا عليه بلسانها أو بخاف أمره لان كل فاحشة نعتت في القرآن

حدثهم عن صفية بنت أبي عبيد حدثته عن حفصة أو عائشة أو عن كليهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله ورسوله أو تؤمن بالله واليوم الآخر تتحد على ميت فوق ثلاثة أيام الأعلى زوجها (سمعون) عن ابن القاسم عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن خرم عن محمد بن نافع أن زينب بنت أبي سلمة أخبرته هذه الأحاديث الثلاثة أخبرته أنها دخلت على أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي أبو سفيان أبوها فدعت أم حبيبة بطيب فيه صفرة خلوق أو غيره فدهنت منه جارية ثم مست بعارضها ثم قالت والله مالي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تتحد على ميت فوق ثلاث ليال الأعلى زوجها أربعة أشهر وعشرا (قال) حيد قالت زينب ثم دخلت على زينب بنت جحش - بن توفي أخوها فدعت بالطيب فمست منه ثم قالت أما والله مالي حاجة بالطيب غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تتحد على ميت فوق ثلاث ليال الأعلى زوجها أربعة أشهر وعشرا قال حيد قالت زينب سمعت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت يا رسول الله إن ابنتي توفي زوجها وقد اشتكت عيناها أفككحلها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا قالت يا رسول الله أنها قد اشتكت عيناها أفككحلها قال لا امرأتين أو ثلاثا كل ذلك يقول لا قال رسول الله أنما هي أربعة أشهر وعشرا وقد كانت احدا كن في الجاهلية ترمي بالبعرة على رأس الحول قال حيد فقلت لزينب وما ترمي بالبعرة على رأس الحول فقالت كانت المرأة في الجاهلية إذا مات زوجها دخلت حفت أو لبست شريفا بها ولم تغسل طيبا ولا شيئا حتى تمر بها سنة ثم تؤتى بدابة حمار أو شاة أو طائر فتفتض به فقل ما تفتض بشئ الامات ثم تخرج قطعى بعرة فترمي بها من وراء ظهرها ثم تراجع حيد ماشاء من الطيب وغيره

مبينة فهي من باب النطق وكل فاحشة أنت فيه مطابقة لم تنعت بمبينة فالمراد بها الزنا ومن أهل العلم من رأى الاستثناء متصلا فأباح للرجل إذا نشرت عليه امرأته أن يضيق عليها حتى تقتدى منه ومنهم من حمل الفاحشة المبينة ههنا على الزنا وجعل الاستثناء متصلا فأباح للرجل إذا اطلع على زوجته برئ أن يسكها ويضيق عليها حتى تقتدى منه لقول الله عز وجل ولا تعضلوهن لتذهبن بعض ما يتنصرون الا يأتين بفاحشة مبينة وكذلك الحلف بالطلاق مكرره روى عن النبي عليه السلام أنه قال لا تحلفوا بالطلاق ولا بالعاق فانهما من أيمان الفساق وقال من كان حالفه حلف بالله أو ليصمت وروى زياد عن مالك أنه يؤدب من حلف بالطلاق وقال مطرف وابن الماجشون من اعتاد الحلف بالطلاق فذلك جرحة فيه وإن لم يعلم له حث ومكرره لوجهين أحدهما نهى النبي عليه السلام عن الحلف به وعن الحلف بغير الله والثاني أنه قد يقع حثه في حال الحيض أو دم النفاس أو في طهر قد مس وهذه أحوال لا يجوز إيقاع الطلاق فيها فان كانت الزوجة ممن لا تحيض أو يائسة من الحيض كره لمخالفة السنة ومن حلف بالطلاق فحث في عيئه وامراته حائض أو تنساء في دم تناسها فانه يجبر على رجعتها كما يجبر المطلق في الحيض على الرجعة ما لم تنقض العدة في مذهب مالك وأصحابه حاشا أشهب فانه يرى أن يجبر على الرجعة ما لم تطهر ثم تحيض ثم تظهر الى الموضع الذي أبيع له فيه الطلاق ومن أهل العلم من يرى أنه انما يجبر على الرجعة ما لم تطهر من حيضتها التي طلقها فيها وإيس ذلك في المذهب فان أي الارتجاع هدد فان أبي سجن فان أبي ضرب ويكون ذلك كله قريبا في موضع واحد كانه على معصية فان عمادى ألزم الرجعة وكانت له زوجة حتى ذلك ابن المواز عن ابن القاسم وأشب وقال أصبغ عن ابن القاسم في العتية أنه أن أبي حكم عليه بالرجعة وألزم إياها ولم يذكر سجننا ولا ضربا وذهب الشافعي وأبو حنيفة الى أنه يؤمر بالرجعة ولا يضرب عليها والصحيح ما ذهب اليه مالك رحمه الله لأن الاوامر محمولة على الوجوب حتى يقتدر بها ما يدل أنها على

في الاحداد في عدة النصرية والاماء من الوفاة وامرأة لدى

(قلت) أرايت النصرية تكون تحت المسلم فيموت عنها زوجها يكون عليها الاحداد كليكون على المسلمة قال سألنا مالكا عنها فقال نعم عليها الاحداد لان عليها العدة قال مالك وهي من الازواج وهي تجبر على العدة (قلت) وكذلك المدبرة والامة وام الولد والصبية الصغيرة ذامات عنهن أزواجهن هل عليهن الاحداد مثل ما على الحرة الكبيرة المسلمة البالغة (قال) قال مالك عليهن الاحداد مثل ما على المسلمة الحرة البالغة (قلت) أرايت امرأة لذى اذامات عنها زوجها وقد دخل بها ولم يدخلها عليها عدة أم لا (قال) قال مالك ان اراد المسلم أن يتزوجها فان لم يكن دخل بها الذي فلا عدة عليها وليتزوجها ان أحب مكانه قال ولم ير مالك ان لها عدة في الوفاة ولا في الطلاق ان كان قد دخل عليها زوجها الا ان عليها الاستبراء ثلاث حيض ثم تنكح (ابن وهب) عن ابن طيبة عن محمد بن عبد الرحمن انه سمع القاسم بن محمد يخبر عن زينب بنت أبي سلمة اخبرته بأن أمها أم سلمة زوج النبي أخبرتها ان ابنة نعيم بن عبد الله العدوي أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان ابنتي توفي عنها زوجها وكانت تحت المغيرة المخزومي وهي محدوهي تشتكي عينيها أفكتكحل (قال) لانهم صحت ساءة ثم قالت ذلك أيضا وقالت انها تشتكي عينيها فرق ما تظن أفكتكحل قال لانهم قال لا يحل اسلمة أن تحذف فوق ثلاثة أيام الا على زوج ثم قال أو استنكتن في الجاهلية تحذف المرأة سنة تجعل في بيت وحدها على دينها ليس معها أحد لا تطعم وتسقي حتى اذا كن رأس السنة أخرجت ثم أتيت بكلب أو دابة فاذا أمسكتها ماتت الدابة تخفف الله ذلك عنك وحل أربعه أشهر وعشر قال سمعون قالما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل لمسلمة فالا مة من المسلمات وهي ذات زوج

المدب هذا قول المحققين من أسأل العلم واختلف اذا أجبر على الرجعة وألزم اياها لم ينزل ذلك ولا كذب له فيه في حرامها هل له الوطء أم لا على قولين أحدهما أن ذلك له وهو الصحيح لا ما ترجع ال عصمته بالحكم شاء أو أب فيجوز له الوطء كالذي يجبر على النكاح ممن له الجبر عليه من أب أو وصى أو سيد فيجوز له الوطء فان النكاح قد غلب عليه بغير رضاه والى هذا ذهب ابن عمرو بن القطان واحتج له بمن ذكرهم هازلا فالزم النكاح بالحكم أن الوطء يجوز له وقال بعض البغداديين ليس له الاستمتاع بها الا أن ينوي رجعتها اذا أجبر على ذلك والصحيح ما تقدم وهذا في التي دخل بها أو ما التي لم يدخل بها فطلاقها جائز وان كانت حائضا أو نفسا وكره ذلك أشهب وليس لكراهيته وجه لان العلة في منع ايقاع الطلاق في الحيض تطويل العدة على المرأة لان الحيضة التي طلقها في ما لا تعتد بها من أقراءها والله تعالى يقول فطلقوهن اعدتهن والتي لم يدخل بها لا عدة عليها فيطلقها متى شاء واختلف في الحائض اذا حاضت على حملها هل يجوز للزوج ان يطلقها في ذلك الحيض أم لا فذكر عن أبي عمران ان القياس ان طلاقها فيه جائز لان طلاقها في الحيض انما كره من أجل أنها لا تعتد بتلك الحيضة فتطول عليها العدة وعدة هذه وضع الحمل فارتفعت العلة وبجري لابن القفال في كتاب عون الادلة لما عورض بقول المخالف لو كانت الحائض لم تحيض لحرم الطلاق فيه فقال فكذلك نقول ان الطلاق فيه حرام وجه هذا القول أنه طلاق وقع في حال نهى عن ايقاعه فيه فلم يحز وان لم يوجد فيه علة الاضرار بالتطويل أصلا كما اذا أباحت له المرأة ذلك فيعتبر توجيه قول أشهب في كراهيته اطلاق التي لم يدخل بها في الحيض بهذا والله أعلم وانما يجبر على الرجعة من طاق طلاقا رجعيًا أو ما من طلق طلاقا بائنا بخلع أو بغير خلع فلا يجبر على الارتجاع وكان أبو المطرف بن جريح يفتي بالاجبار على الرجعة في طلاق البراءة وكان غيره من شيوخ وقته يخالفونه في ذلك ويخطونه فيه وقوله مخرج على قول مطرف ورواية ابن وهب عن مالك فيمن خالع واعطى أنها طلقه رجعية وطلاق المدخول بها وان كان بائنا بخلع أو غيره فإنه لا يصح له ايقاعه في الحيض ولا في دم النفاس للعلة التي

﴿ في عدة لاماء ﴾

(قلت) أرايت الامة تكون تحت الرجل فطلقةها تطليقة يملكها الرجعة أو طلاقاً بانسا فاعتدت حيضة واحدة ثم اعتقت أو اعتدت بشهر ثم اعتقت أنتقل الى عدة الحرائر في قول مالك أم تبنى على عدتها (قال) قال مالك تبنى على عدتها لا تنقل الى عدة الحرائر (قلت) وسواء كان الطلاق يملك فيه الرجعة أم لا (قال) نعم ذلك سواء عند مالك تبنى ولا تنتقل الى عدة الحرائر (قالت) أرايت الامة اذا مات عنها زوجها فلما اعتدت شهراً أو شهرين استقها سيدها أنتقل الى عدة الحرائر أم تبنى على عدة الاماء وكيف هذا في قول مالك (قال) قال مالك تبنى على عدتها ولا ترجع الى عدة الحرائر

﴿ في عدة أم الولد ﴾

(قالت) ما قول مالك في عدة أم لولدا اذا مات عنها زوجها أو طلقها قال مالك عدتها اذا توفي عنها زوجها أو طلقها بمنزلة عدة الامة (قلت) أرايت ان كانت أم ولد لرجل زوجها من رجل فهلك الزوج والسيد ولا يعلم أيهما هلك أو لا (قل) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأرى ان تعد بأكثر المدة أربع أشهر وعشراً مع - بيضة في ذلك لا بد منها (سحنون) وهذا اذا كان بين الموتين أكثر من شهرين وخمس ليال وان كان بين الموتين أقل من شهرين وخمس ليال اعتدت أربعة أشهر وعشراً (قالت) أرايت ان جهل ذلك فلم يعلم أيها مات أولاً الزوج أم السيد أو تورثها من زوجها أم لا (قال) قال مالك لا ميراث لها من زوجها حتى يعلم ان سيدها مات قبل زوجها (ابن وهب) عن ابن طهية عن عبيد الله بن أبي جعفر عن ابن شهاب بن عثمان بن عبد الله بن عمر وزيد بن ثابت قالوا طلاق العبد تطليقتان ان كانت امرأة حرة أو أمه وعدة الامة حيضتان نكح زوجها عبد أو حراً وقال ابن شهاب وابن المسيب وعطاء بن أبي رباح ويحيى بن سعيد عدة الامة حيضتان وقال سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعطاء بن أبي رباح وابن قسيط والسنن البصري عدة الامة اذا توفي عنها زوجها شهران وخمس ليال (قلت) أرايت عدة أم الولد والمكاتبة والمدبرة اذا طلقهن أزواجهن أرموا أو اعنن كم عدتهن في قول مالك (قل) بمنزلة عدة الامة في جميع ذلك

قد منها وهي الطويل في العدة ولا يطق السطون على من به جنون أو برص أو عتسه أو عجز عن النفقة أو ما أشبه ذلك مما يحكم فيه بالفرق في الحيض ولا في دم النفاس وكذلك الايلاء من الزوج لا في الحيض ولا في دم النفاس فان فعل ذلك فقد أخطأ ولا يجبر في شيء من ذلك على الرجعة لا به طلاقاً بانس الا في الذي يطلق عليه لعدم الاتفاق فانه يجبر على الرجعة ان أسرى في العدة هذا الذي يلزم على أصولهم ولا أعرف فيها رواية أو ما المولى فاختف فيه قول مالك هل يطلق عليه في الحيض أم لا على قولين فاذا طلق عليه في الحيض على أحد قوليه فانه يجبر على الرجعة يطلق عليه بالقرآن ويجبر على الرجعة بالسنة وذهب أبو اسحق التوماني الى أن تطليق الامام على المجنون والمجدوم والمبرص انما هي طلاق رجعية وان الموارثة بينهم ما دامت العدة لم تنقض ولو شقوا في العدة من ادوئهم لكانت لهم الرجعة وهو خلاف المعلوم من المذهب أن كل طلاق يحكم به الامام في وبائين الا المولى والمطلق عليه لعدم الاتفاق فعلى قوله لو أخطأ الامام فطلق على واحد منهم في الحيض يجبر على الرجعة ان صح فيها من دائه وأما العنين فلا لأن تطليق الامام عليه طلاقاً بانه طلاق قبل الدخول لثبوت رهما على عدم المسيس وأما كل نكاح يفسخ بعد البناء انفساده وان نسخ طلاق فانه يفسخ متى ما عثر عليه وان كان ذلك في الحيض أو دم النفاس بخلاف ما كان في فسخه واجازته خياراً لا حيد وكذلك الامة متى فسخت العقد لا تخار في الحيض فان فعلت لم تجبر على الرجعة لاها طلاقاً بانه وقدرى عيسى عن ابن القاسم في المستخرجة ما يدل على أنها طلاق رجعية وهي رواية ابن باقر عن مالك فيلى هذا يجبر على الرجعة ان اعتق في العدة ولا يملك

﴿ في أم الولد يموت عنها سيدها أو يعتقها ﴾

(قلت) أرايت أم الولد اذا مات عنها سيدها كم عدتها (قال) قال مالك عدتها حيضة (قال) فقلت لما لك فان هلك وهي في دم حيضتها (قال) لا يجزئها ذلك الا بحيضة أخرى (قال) فقلت لما لك فلو كان غاب عنها زمانا أو حاضت حيضا كثيرة ثم هلك في غيبته (قال) لا يجزئها حتى تحيض حيضة بعد وفاته ولو كان يجزئ ذلك أم الولد لا يجزئ المرأة اذا حاضت حيضا كثيرة وزوجها غائب فطلقها وانما جاء الحديث عدة أم الولد حيضة اذا هلك عنها سيدها فانما تكون هذه الحيضة بعد الوفاة كان غائبا أو اعترضا أو هي عنده أو مات وهي حائض فذلك كله لا يجزئها الا ان تحيض حيضة بعد موته (قلت) ما فرق بين أم الولد في الاستبراء وبين الامة وقد قال مالك في الامة اذا اشترى الرجل في أول الدهن آخراتها تلك الحيضة فبالاستبراء أمهات الاولاد اذا مات عنهم ساداتهن وهن كذلك لا يجزئن مثل ما تجزئ هذه الامة التي اشترت (قال) لان أم الولد قد اختلفوا فيها فقال بعض العلماء عليها أربعة أشهر وعشرون وقال بعضهم ثلاث حيض وليست الامة بهذه المنزلة لان أم الولد ههنا عليها العدة وعدتها هذه الحيضة بمنزلة ما تكون عدة الحرائر ثلاث حيض وكذلك هذا ايضا (قلت) أرايت أم الولد اذا كانت لا تحيض فاعتقها سيدها أو مات عنها قال مالك عدتها ثلاثة أشهر (قلت) أرايت أم الولد اذا زوجها سيدها فماتت عنها سيدها أو يكون دلي زوجها ان يستبرئ أو يصنع بهما ما شاء في قول مالك قول لا (قلت) أيكون للسيد ان يزوج أم ولده أو جارية كان يطؤها قبل ان يستبرئها (قال) قال مالك لا يجوز له ان يزوجها حتى يستبرئها قال مالك ولا يجوز النكاح الا نكاح يجوز فيه الوطء الا في الحيض أو ما أشبهه فان الحيض يجوز النكاح فيه واپس له ان يطأها وكذلك دم النفاس (قلت) أرايت ان زوج أم ولده ثم مات الزوج عنها (قال) قال مالك تعد عدة لوفاة من زوجها شهرين وخمسة أيام ولا شيء عليها غير ذلك (قلت) فان انقضت عدتها من زوجها فلم يصحبها سيدها حتى مات السيد هل عليها حيضة أم لا وهل هي بمنزلة أمهات الاولاد اذا هلك عنهم ساداتهن أم لا في قول مالك (قال) لم أسمع في هذا من قول مالك شيئا الا في أرى ان عليها العدة بحيضة وان كان سيدها ببلد غائب يعلم انه لا يقدم البلد الذي هي فيه فأرى العدة بحيضة عليها ومما يبين ذلك عندي ان لو ان زوجها هلك عنها ثم انقضت عدتها ثم أتت بعد ذلك بولد ثم زعمت انه من سيدها رأت أن يلحق به الا أن يكون يدعي السيد انه لم يطأها بعد الزوج فيرد ذلك بمنزلة ما لو كانت عنده فجاءت بولدها فاتفق منه وادعى الاستبراء ولو ان أم ولد رجل هلك عنها زوجها فاستدت وانقضت عدتها واتت الى سيدها ثم ماتت سيدها عنها فجاءت بولد بعد ذلك لما يشبه أن يكون الولد من سيدها (قال) اذا ادعت انه منه لحق به لانها أم ولده ووقد اخلق عليها بابه وخلا بها الا أن يتول السيد أمها بعد موت زوجها فلا يلحق به الولد

أحد زوجته في الحيض فان فعل فلا تخارفيه وذلك يدها حتى تطهر من حيضتها وان انقضت المجلس ولا يدخل في ذلك اختلاف قول مالك في مراعاة المجلس وان سبقت الى الخمار في الحيض أجبر زوجها على الرجعة فيما دون الثلاث والعدة أو غيرها لله وأمر بها حفظا لانساب وهي تنقسم على قسمين عدة وفاة وعدة طلاق فان كانت المرأة حاملة فعدتها وضع الحمل في الوفاة والطلاق جميعا لا اختلاف في ذلك بين أهل العلم لقول الله عز وجل وأولات الاحمال أجلهن ان يضعن حملهن عموما الا ما روى عن بعض السلف أن المتوفى عنها زوجها هي حامل تعتد أقصى الاجلين فان لم تكن حاملا فإنها تنقضي عدة لوفاة من عدة الطلاق فاما عدة لوفاة فأربعة أشهر وعشرون وهي لازمة في المدخول بها والتي لم يدخل بها العموم قوله عز وجل والذين يترفون منكم ويذرون أزواجهن من أنفسهن أربعة أشهر وعشرون فقيل انها في التي لم يدخل بها عبادة لامة وقيل انها العلة والعلة في ذلك الاحتياط للزوج اذ قد زوج وانطوى بحجته فلعلمه لو كان حيا لبين أنه قد دخل بها فذلك ان من

﴿ في أم الولد هل لها أن تواعد أحد في العدة أو تبني بيتها ﴾

(قلت) أ رأيت أم الولد إذا مات عنها سيدها ماذا عليها (قال) قال مالك حيضة (فقلت) لمالك فهل عليها أحد في وفاة سيدها (قال) مالك ليس عليها حد إذا قال مالك ولا أحب لها أن تواعد أحد إنك معها حتى تحيض حيضتها (فقلت) فهل تبني بيتها قال بلغني عن مالك أنه قال لا تبني إلا في بيتها (قلت) أ رأيت أم الولد إذا مات عنها سيدها فجاءت بولد بعد موته لمثل ما تلده النساء أ يلزم ذلك الولد سيدها أم لا (قال) قل مالك يلزم ذلك الولد سيدها

﴿ في الامة يموت عنها سيدها فتأني بولد يشبه أن يكون منه فتدعي أنه من سيدها أ يلزمه ذلك أم لا ﴾

(قلت) وكل ولد جاء به أم ولد لرجل أو أمة لرجل أقر بوطنها وهو حي لم يمت فالولد لازم وليس له أن ينتفي منه إلا أن يدعي الاستبراء فينتفي منه (قلت) ولا يكون عليه اللعان في قول مالك قال نعم كذلك قال مالك (قلت) وكذلك لو أقر بوطء أمة ثم مات فجاءت بولد لمثل ما تلده النساء جعلته ابن الميت وجعلته به أم ولد (قال) نعم وهو قول مالك (قلت) وكذلك إن اعتق جارية قد كان وطئها أو اعتق أم ولده فجاءت بولد لمثل ما تلده النساء من يوم استقها أ يلزمه ذلك لولد أم لا في قول مالك (قال) يلزمه الولد عند مالك إذا ولدت لمثل ما تلده النساء إلا أن يدعي أنه استبرأ قبل أن تعتق فلا يلزمه الولد ولا يكرن بينهما اللعان وهو قول مالك (قلت) ولم دفع مالك اللعان فيما بينها وبين والد الصبي وهذه حرة (فقال) لأن هذا الحمل ليس من نكاح انما هذا حمل ملك يمين وليس في حمل ملك اليمين لعان في قول مالك انما يلزمه أن ينتفي منه بل لعان وذلك إذا ادعى الاستبراء (مالك) عن يافع حدثه عن ابن عمر أنه قال عدة أم الولد إذا هلك عنها سيدها حيضة (قال) مالك قال يحيى بن سعيد وقال القاسم بن محمد عدتها حيضة إذا توفي عنها سيدها (أشوب) عن يحيى بن سليم أن هشام بن حسان حدثه أنه سمع الحسن البصري يقول عدة السرية حيضة إذا مات عنها سيدها وإن زيد بن ثابت قال تستبرئ الامة رجها إذا مات عنها سيدها بحيضة واحدة ولدت منه أو لم تلد (الليث) بن سعد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال في عدة أمهات الاولاد من وفاة ساداتهن ما كن نعلم لهن عدة إلا الاستبراء وقد بلغنا ما بلغك ولا نعلم الجماعة إلا على الاستبراء (أشوب) عن ابن طهعة عن أبي الاسود قال نافع وقد أعتق ابن عمر أم ولد فلما حاضت حيضة زوجها قال سليمان بن يسار عدة أم الولد من سيدها إذا مات عنها حيضة إلا أن تكون حاملا فحتى تضع وإن أعتقها فحيضة

أثبت ديناً على ميت لا يحكم له لا بعد اليمين وإن لم تدع الورثة عليه أنه قد قبض أو وهب بل لو أقر له الورثة بالدين ولم يريدوا أن يدفعوه إلا يحكم لم يحكم له القاضي به إلا بعد اليمين مخافة أن يطرأ وارث أو يطرأ عليه دين هذه عدة صحيحة في التي بوطء أمثلها ولمالم يكن في قدر ذلك حد يرجع اليه في الكتاب والسنة حمل الباب محملاً واحداً أو أوجب عليها العدة وإن كانت ممهورة ولم يختلف في التي قد دخل بها أنها العدة وهي حفظ الانساب لكن تحديد الأربعة الأشهر وعشر دون الإقصار على ما يحصل به الاستبراء أو يعلم براءة الرحم عبادة ولداً إلى ذلك اختلاف قول مالك في الكتابة إذا مات عنها زوجها المسلم هل تعتد بأربعة أشهر وعشر أو ثلاث حيض لأنه مبني على الاختلاف في الكفار هل هم مخاطبون بالشرائع الإسلامية فإذا قلنا أنها غير مخاطبة بشرائع الإسلام فأنما عليها الاستبراء بثلاث حيض هذا أيضاً في مذهب من يرى أن الثلاث أخير كلها الاستبراء وأما من ذهب إلى أن الحيضة الواحدة استبراء والاثنين عبادة فلا يوجب عليها في الوفاة ولا في الطلاق إلا استبراء بحيضة واحدة إن كنت مدخولاً بها وإن كنت غير مدخول بها فلا شيء عليها في الوفاة ولا في الطلاق فأما سقاط العدة عنها في الوفاة إذا لم يدخل بها فقد صح في الرواية عن مالك ابن الجلاب وأما

﴿ في الرجل يواعد المرأة في عدتها ﴾

(قال) وسمعت مالكاً يقول أكره أن يواعد الرجل الرجل في وليته أو في أمته أن يزوجهما منه وهما في عدة من طلاق أو وفاة (وحدثني) سحنون عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال لا يواعدها تسكحه ولا يعطيها شيئاً ولا يعطيها حتى يبلغ الكتاب أجله فهو انقضاء عدتها والقول المعروف التعريض والتعريض أنك لنا ذقة وإنك لآتي خير وإنك لمعجب وإنك للحب وإن يقدر أمر يكن قال فهذا التعريض لا بأس به (قاله) ابن شهاب وابن قسيط وعطاء ومجاهد وغيرهم وقال بعضهم لا بأس أن يهدي لها (سحنون) عن ابن وهب عن محمد بن عمرو عن ابن جريج قال قلت لعطاء أيواعدوا بها بغير علمها فإنها مالكة لأمرها قال أكرهه (قال) ابن جريج وقال عبد الله بن عباس في المرأة المتوفى عنها زوجها التي يواعدها الرجل في عدتها تم له قال خير له أن يفارقها (قال) ابن وهب قال مالك في الرجل يخطب المرأة في عدتها جاءه بذلك ويسمى الصداق ويواعدها (قال) فراقها أحب إلى دخل بها أولم يدخل بها وتكون تطليقة واحدة من غير أن يستثنى فيما بينهما ثم يدعها حتى تحل ثم يخطبها مع الخطاب وقال أشهب عن مالك في الذي يواعد في العدة ثم تزوج بعد العدة أنه يغرق بينهما دخل بها أم لم يدخل بها

﴿ عدة المطلقة تزوج في عدتها ﴾

(قلت) رأيت المرأة يطلقها زوجها طلاقاً قابلاً بخلع فتزوج في عدتها فعلم بذلك ففارق بينهما (قال) كان مالك يقول الثلاث حيض تجري من الزوجين جميعاً من يوم دخل بها الآخر ويقول قد جاء عن عمره قد جاء يريد أن عمر قال تعتد بقية عدتها من الأول ثم تعتد عدتها من الآخر قال وأما في الحمل فإن مالكاً قال إذا كانت حاملاً أجزأ عنها الحمل من عدة لزوجين جميعاً (قلت) هل يكون لزوجة لاول أن يتزوجها في عدتها من الآخر في قول مالك أن كانت قد انقضت عدتها من الأول قال لا (قلت) رأيت المرأة يطلقها زوجها طلاقاً يملك الرجعة فتزوج في عدتها فبإرجعها زوجها الأول في العدة من قبل أن يفارق بينهما وبين الآخر وبعد ما فارق بينهما وبين الآخر (قال) قال مالك الرجعة الزوج إذا راجعها وهي في العدة رجعة وتزوج لا آخر باطل ليس بشئ إذا كنت لم تنقض عدتها منه إلا أن الزوج إذا راجعها لم يكن له أن يطأها حتى يستبرئها من الماء الفاسد ثلاث حيض أن كان قد دخل بها لا آخر (قال) سحنون قلت لعيره فهل يكون هذا متزوجاً في العدة

استبرأؤها بحبضة واحدة في الطلاق من المسلم فلا أعرف لذلك نص رواية إلا أن مالكاً قد قاله في الطلاق من الدمين ولا فرق بين الموضعين فإن كانت المتوفى عنها زوجها لم يدخل بها أو كانت في سن من لا تحيض من صغر أو كبر ويؤمن الحمل منها حلت تمام الأربعة أشهر والعشرون أما أن كان قد دخل بها زوجها وهي من ذوات الأقراء فحاضت فيها حلت بتمامها وأما أن لم تحض فيها فلا يخبروا بالأمر من وجهين أحدهما أن يكون صبرها فيها أعين في العدة وقت يحضها فارتفعت عنها من دبر عدد والثاني أن لا يمر بها فيها وقت حيضتها مثل أن تكون لا تحيض إلا من خمسة أشهر إلى مثلها أو من ستة أشهر إلى مثلها أو كان ارتفاعها من عدد فأما أن لم تحض فيها ولم يكن لارتفاع حيضتها عدد فترى مالكاً أكثر أصحابه بن ثقة سمعوا غيره أنها ربيبة فلا تحل حتى تحيض أو يمر بها تسعة أشهر أمد الحمل في الأعباء فإذا أمر بها تسعة أشهر حلت لأن تكون بها ربيبة لا ارتفاع في البطن فلا تحل حتى تذهب الربيبة أو يبلغ أقصى أمد الحمل قال أشهب وابن الماجشون وسحنون أنها تحل بانقضاء العدة وإن لم تحض إذا لم يكن لها من الربيبة أو تمر من ارتفاع الحيض وكذلك المستحاضة تجري هذا المجري وقد روي عن مالك أن عدة المستحاضة في الوفاة أربعة أشهر وعشرون لا حرة ولا نكاح ولا نكاح في المسألة على هذا ثلاثة أقول أحدها أن المرأة أو المستحاضة في الوفاة تمر إلى تمام تسعة أشهر والساني أنهم لا يحل أن تمام أربعة

(قال) نعم ألا ترى أنه يسبب في العدة وإن كان لزوجهما فيها الرجعة أن لم يستحدث زوجها لها ربحا عاها لم به العدة بنت وكانت يوم تبين قد حلت لعيره من الرجال كما يحل المبتنة سواء بعير طلاق استحدثه بعد ما بان استحدث له عدة فهي مطلقة وهي زوجته تجري في عدة فن أصابها في العدة أو تزوجها كان متزوجا في عدة تبين وتحال للرجال وذلك الذي يتم من المتزوج في عدة (قلت) لابن القاسم أرايت إذا تزوجت المرأة في عدتها من وفاة زوجها ففرق بينها وبين زوجها (قال) أراي أن تعتد أربعة أشهر وعشرا من يوم توفي زوجها تستكمل فيه ثلاث حيض إذا كان الذي تزوجها قد دخل بها فإن لم تستكمل ثلاث حيض انتظرت حتى تستكمل الثلاث حيض (قلت) فإن كنت مستحاضة أو مرتابة قل تعتد أربعة أشهر وعشرا من يوم مات الزوج الأول وتعتد سنة من يوم فسخ النكاح بينها وبين الزوج الآخر (قلت) لابن القاسم أرايت من تزوج في العدة فأصاب في غير العدة (قال) قال مالك وعبد العزيز هو بمنزلة من تزوج في العدة ومس في العدة ألا ترى أن الوطاء بعد العدة إنما حبسه له النكاح لذي نكحها ياه حيث نرى عنه (قال) سمعون وقد كان المحزومي وذخيره يقولون لا يكون أبدا ممنوعا إلا بالوطاء في العدة (قلت) لابن القاسم فإن كان زوجها قد غاب عنها سنتين ثم نهي لها فزوجت فقد تم زوجها الأول وقد دخل بها زوجها الآخر (قال) قال مالك ترد إلى زوجها الأول ولا يقر بها زوجها الأول حتى تنقضي عدتها من زوجها الآخر (قلت) فإن كانت حاملا من زوجها الآخر قال فلا يقر بها زوجها الأول حتى تضع ما في بطنها (قلت) فإن مات زوجها الأول قبل أن تضع (قال) إن وضعت ما في بطنها بعد مضي الأربعة أشهر وعشرا من يوم مات الزوج الأول فقد حلت للأزواج وانهضت عدتها وإن وضعت قبل أن تستكمل أربعة أشهر وعشرا من يوم مات زوجها الأول فلا تنقضي عدتها من زوجها الأول إذا وضعت ما في بطنها من زوجها الآخر إلا أن تكون قد استكملت أربعة أشهر وعشرا من يوم مات زوجها الأول قال وكذلك قال مالك في هذه المسائل كلها وكذلك قضى عمر بن عبد العزيز (أخبرناه) الليث بن سعد في التي ردت إلى زوجها وهاك زوجها الأول وهي حامل من زوجها الآخر (قال) ابن القاسم وهو قول مالك في أمر هذا الزوج العائب وأمر الزوج لذي تزوجها في العدة في الوفاة عنها وفي حملها على ما وصفت لك (قلت) لعيره فرجل توفي عن أم ولده ورجل أعنتق أم ولده ورجل أعنتق جارية كان يصيها فقتلها من قبل أن تنقضي الحيضة

أشهر وعشرا والثالث التفرقة بين المرتابة والمستحاضة فتحل المستحاضة بتمام أربعة أشهر وعشرا وترى المرتابة إلى تمام تسعة أشهر وأما إن لم يمر بها فيها وقت حيضتها أركان لا ارتفاعا عذر فذهب مالك وأصحابه أهل التحال بانقضاء العدة إذا لم يظهر بها حمل وروى ابن كنانة عن مالك في سماع أشهب أهل التحال حتى تحيض أو يمر بها تسعة أشهر وحكى ابن الموار أن مالك أجمع عن هذا القول والعذر الذي لا يكرن ارتفاع الحيض منه ريبه الرضاع باتفاق والمرض باختلاف قال أشهب إن المرض كالرضاع لا يكون ارتفاع الحيض معه ريبه لا في الوفاة ولا في الطلاق فتحل في الوفاة بأربعة أشهر وعشرا وتعتد في الطلاق بالأقراء وإن تباعدت وروى ابن القاسم عن مالك وقائل به ابن القاسم وابن عبد الحكم رأيت أن ارتفاع الحيض مع المرض ريبه كالصحيحة خلاف المرض فترى في الوفاة تسعة أشهر وفي الطلاق سنة تسعة أشهر استبرأ وثلاثة عدة والفرق بين المرض والرضاع عذرهم أن الرضاع قد رعى زلاته يدفع لولده عن المرض لا يصنع لها فيه وضما فإن لرضاع له أمد معلوم وحد محدود والمرض لا حمله قديم ولا عوام الكثيرة نبي لا يلحق في مذهبها لولد فإذا بعثت عدتها لأقراء وإن تباعدت قد تكون عدتها أكثر من ما يفتى به الولد ذلك قاله وأما مدة الطلاق فلا تحجب قبل الدخول قال الأئمة عز وجل يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن

في المصلحة فتقضى عدتها ثم تأتي بولد بعد العدة وتقول هو من زواجي ما بيننا وبين خمس سنين

(قلت) أرايت اذا طلق الرجل امرأته ثلاثا أو طلاقا عكلا الرجعة فجاءت بولد لا أكثر من سنين أربعين
 الزوج الولد أم لا (قال) يلزمه الولد في قول مالك اذا جاءت بالولد في ثلاث سنين أو أربع سنين أو خمس سنين
 (قال) ابن القاسم وهو رأي في الخمس سنين قال وكان مالك يقول ما يشبهه أن تدله النساء اذا جاءت به يلزم
 الزوج (قلت) أرايت ان طلقها فحاضت ثلاث حيض وقالت قد انقضت عدتي فجاءت بالولد بعد ذلك لتام
 أربع سنين من يوم طلقها فقالت المرأة قد طلقني فحضت ثلاث حيض وأنا حامل ولا أعلم لي بالحمل وقد تهراق
 المرأة الدم على الحمل فتدأ أصابني ذلك وقال الزوج قد انقضت عدتك وانما هذا الحمل حادث ليس مني أيلزم الولد
 الاب أم لا (قال) يلزمه الولد الا أن ينفيه بلان (قلت) أرايت ان جاءت به بعد الطلاق لا أكثر من أربع
 سنين جاءت بالولد است سنين وانما كان طلاقا عكلا الرجعة أيلزم الولد الاب أم لا (قال) لا يلزم الولد الاب
 ههنا على حال لانا لم نعلم أن عدتها قد انقضت وانما هذا حمل حادث (قلت) ولم جعلته حلا حادثا أرايت ان
 كانت مستراة كم عدتها (قال) وقد قال مالك عدتها تسعة أشهر ثم تعد ثلاثة أشهر ثم قد حلت الا أن تستراب
 بعد ذلك فتتظن حتى تذهب ريتها (قلت) أرايت ان استرايت بعد السنة فانتظرت ولم تذهب ريتها (قال)
 تنتظر الى ما يتوال ان النساء لا يلدن لا بعد من ذلك الا أن تنقطع ريتها قبل ذلك (قلت) فان قدمت الى
 أقصى ما تدله النساء ثم جاءت بالولد بعد ذلك تسعة أشهر فصاعد افقالت المرأة هو ولد الزوج وقال الزوج ليس
 هذا بابني (قال) القول قول الزوج وليس هو له يابن لانا قد علمنا ان عدتها قد انقضت وهذا الولد انما هو حمل
 حادث (قلت) ويقيم على المرأة الحد قال نعم (قلت) أتحنظ هذا كله عن مالك قال لا (قلت) أرايت ان
 جاءت بالولد بعد انقطاع هذه الرتبة لا قبل من ستة أشهر أيلزم الولد الاب أم لا قال لا يلزمه (قلت) فان
 جاءت به بعد الرتبة التي ذكرت بثلاثة أشهر أرايت ربعة (قال) نعم لا يلزمه ذلك (قلت) وهذا قول مالك
 (قال) قال مالك اذا جاءت بالولد لا أكثر مما تدله النساء لم يلحق الاب (قلت) أرايت اذا خلا رجل عن
 امرأته فاحدثت أربعة أشهر وعشرا ثم جاءت بالولد لا أكثر من ستة أشهر فجا بينها وبين ما تدله النساء من
 يوم هلك زوجها (قال) الولد الزوج ويلزمه (قلت) ولم قد أقرت بانقضائه قال هذا او الطلاق سواء يلزم الاب
 الولد وان أقرت بانقضائه العدة الا أن للاب في الطلاق أن يلاعن اذا ادعى الاستبراء قبل الطلاق (قلت) وهذا
 قول مالك قال نعم (قلت) أرايت ان طلق امرأته طليقة عكلا الرجعة فجاءت بولد لا أكثر مما تدله النساء
 ولم تكن أقرت بانقضائه العدة أيلزم الزوج هذا الولد أم لا (قال) لا يلزمه الولد وهو قول مالك (قال) ابن القاسم
 والمطبعة الواحدة التي عكلك فيها الرجعة ههنا والثلاث في قول مالك سواء في هذا الولد اذا جاءت به لا أكثر مما تدله
 مثلها النساء (سعدون) عن أشهب عن الليث بن سعد عن ابن جابر أن امرأة نه وضعت له ولدا في أربع
 سنين وانها وضعت مرة أخرى في سبع سنين

فحاضت حيضه أربعين ثم رفعتها حيضها فانتظرت تسعة أشهر فان بها حمل والاعتدت بعد التسعة
 الاشهر بثلاثة أشهر ثم ولدت ولها من الصحابة ومن ذلك ان الرتبة لو كانت في الحكم لكانت ماضية
 ولكان حقها أن تكون أن ارتبتم في فتح الالف من أن فاز قلت ان اليائسة التي أرجب الله عليها العدة ثلاثة
 أشهر هي التي ترتب فلا تدري لم لم تحض فدايل هذا أن لا يجب عدة على من يعلم أنها لا تحيض من صغر أو كبير
 ولا ترتب في أمرها الا أنها لا يمكن في ذلك يرجع اليه حمل الباب في ذلك محملا واحدا وقد ذهب ابن لبابة
 في كتابه الى أن الصغيرة التي يئس في سن من تحيض ويؤمن الحمل عليها أنها لا عدة عليها وان كان يوطأ
 مثلها وكذلك الكبيرة التي انتطع عنها المحيض ويؤمن الحمل منها وقال انه مذهب داود وأنه القياس لان العدة

﴿ في امرأة الصبي الذي لا يرلد مثله تأتي بالولد ﴾

(قلت) أ رأيت امرأة الصبي إذا كان مثله يجامع ولا يرلد مثله فظهر بإمرأته حمل أ يلزمه أم لا (قل) لا يلزمه إذا كان لا يحمل مثله وعرف ذلك (قلت) فإن مات هذا الصبي عنها فولدت بعد مرتته بيوم أو بشهر هل تنتضي - لمدة أب هذا الولد (قال) لا تنتضي عدتها إلا بعد أربعة أشهر وعشر من يوم مات زوجها ولا ينظر في هذا إلى أولادة لأن الولد ليس ولد الزوج (قلت) ويقيم عليها الحد قال نعم إذا كان لا يرلد مثل هذا الزوج (قل) فأما الحمل الذي تنتضي به عدة الحمل الذي يثبت نسبه من أيه إلا أن حمل الملاءنة تنتضي به عدة الملاءنة وإن مات زوجها في العدة ولا تنتقل إلى عدة الوفاة وكذلك كل حامل طلقها زوجها في العدة فإنها لا تنتقل إلى عدة الوفاة إذا كان طلاقها بائناً وقال في الصبي الذي لا يحمل من مثله ومثله يقوى على الجماع فيدخل بإمرأته ثم يصالح عنه أبوه أو وصيه أنه لا عدة على المرأة ولا يكرن لها نصف الصداق ولا يكرن عليها في وطئه - ل إلا أن تلتذ بذلك يريد تنزل

﴿ في امرأة الحصى والمحبوب تأتي بالولد ﴾

(قلت) هل يلزم الحصى والمحبوب الولد إذا جاءت به امرأته قال سئل مالك عن الحصى هل يلزمه الولد (قال) قال مالك أرى أن يسئل أهل المعرفة بذلك ما كان يرلد مثله لزمه الولد ولا لم يلزمه

﴿ في المرأة تزوج في عدتها ثم تأتي برلد والرحلين يتزوجان المرأة في طأها في طهر واحد ﴾

(قلت) أ رأيت امرأة طلقها زوجها طلاقاً بائناً أو طلاقاً يملك الرجعة فلم تقر بأقضاء عدتها حتى مضى لها ما تدل عليه النساء إلا خمسة أشهر فتزوجت ولم تقر بأقضاء العدة أ يجوز النكاح لها أم لا (قال) إن قالت نعم تزوجت بعد أقضاء عدتي فالقول قرنها وانكحان كنت مستراية فلا تسكح حتى تذهب الريبة عنها أو يعفى لها من الأجل أقصى ما تدل عليه النساء (قلت) فإن مضى لها من الأجل أقصى ما تدل عليه النساء إلا أربعة أشهر فتزوجت فخافت برلد بعد ما تزوجت لزوج الثاني بخمسة أشهر أ يلزمه الأول أم لا آخر قال أرى أن لا يلزم الولد أحداً من الزوجين من قبل أنها وضعت لا أكثر مما يلد لمثله النساء من يوم طلقها الأول ووضعته خمسة أشهر من يوم تزوجها الآخر فلا يلزم الولد أحداً منهما ويفرق بينهما وبين زوجها الآخر لأنه تزوجها حاملاً ويقام عليها الحد وهذا رأيي (قلت) أ رأيت لو أن رجلاً وطئ امرأة يملك الخمين في طهر واحد أو تزوج رجلان امرأة في طهر واحد وطئها أحدهما بعد صاحبه ثم تزوجها الثاني وهو يجهل أن لها زوجاً فخاف أن يولد انما هي لحفظ الانساب فإذا أمن الحمل فلا معنى للعدة وهو شذوذ من القول وهو الذي ذهب إليه مالك في رواية أشهب عنه فالتى ترتفع حيضتها بعد أن حاضت وهي في سن من تحيض محمولة على ما بيناه من الاختلاف في لمرض لأنها بمعنى اليأسه ولأنه الثابت في ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فلا تحل المرأة المطلقة ولا حمل بها إذا كانت في سن من تحيض أو قد حاضت مرة أو مرتين لا ثلاثة قروء أو سنة يضاء تسعة أشهر لادم فيها استبراء دون أن ترى فيها ما بمنزلة اليأسه ثم ثلاثة أشهر عدة كقول الله = زوجها فإذا ارتفع عن المرأة الحيض واعتدت بالسنة ثم تزوجت فطلقها زوجها اعتدت بثلاثة أشهر كليا سنة عن الحيض وهذا كان شأنها لم تعدد بالأقراء فإن اعتدت بالأقراء ثم طلقت ثانية فارتفع عنها الحيض اعتدت بتسعة أشهر استبراء وثلاثة أشهر عدة فأما ان كانت ممن لا تحيض إلا من سنة إلى سنة أو إلى أكثر من ذلك فإنها تترص في عدتها سنة فإن جاء فيها وقت حيضتها فلم تحض حلت بتمامها وإن لم يأتها فيها وقت حيضتها انتظرت إلى أن يأتي وقتها فإن أتى وقتها ولم تحض فيها حلت مكانها وإن حاضت على عدتها ترصت سنة أخرى فإن جاء فيها وقت حيضتها انتظرت

قال أما إذا كان ذلك في ملك اليمين فإن مالكا قال يدعي لها القافسه قال وإما في النكاح فإذا اجتمع عليها في طهر واحد فالولد للاول لأنه بلغني عن مالك أنه سئل عن امرأة طلقها زوجها فترجعت في عدتها قبل أن تحيض فدخل بها زوجها الثاني فوطئها واستمر بها الحمل فوضعت (قال) قال مالك الولد للاول ولم أسمعه من مالك ولكنني قد أخذته عنه ممن اتفق به قال مالك وإن كان تزوجها بعد حيضه أو حيضتين من عدتها فالولد للآخر إن كانت ولدته لتمام ستة أشهر من يوم دخل بها الآخر فإن كانت ولدته لأقل من ستة أشهر فهو للاول وكذلك قال مالك

في إقرار الرجل بالطلاق بعد أشهر

(قال) عبد الرحمن بن القاسم قال مالك في الرجل يكون في سفر فيقدم فيدعي أنه طلق امرأته واحدة أو اثنتين منذ سنة (قال) مالك لا يقبل قوله في العدة إلا أن يكون على أصل قوله عدول فإن لم يكن الاقوله لم يقبل قوله واستأنعت العدة من يوم أقروا مات ورثته وإن مات لم يرثها إذا كانت قد حاضت في ذلك ثلاث حيض من يوم أقر على نفسه ولا رجعة له عليها وإن أقر بالبتة لم يصدق في العدة ولم يتوارثا وقد بينا قول سليمان بن يسار في مثل هذا

في امرأة الذمي تسلم ثم يموت الذمي ثم تنتقل إلى عدة الوفاة في تزويجها في العدة

(قلت) أ رأيت لو أن ذميه أسلمت نحت ذمي فمات الذمي وهي في عدتها أنتقل إلى عدة الوفاة في قول مالك (قال) قال مالك لو طلقها ابنته لم يلزمها من ذلك شيء فهذا يدل على أنها لا تنتقل إلى عدة الوفاة (قلت) ولا يكون لها من المهر شيء إن لم يكن دخل بها حتى مات في عدتها أو لم يمت (قال) نعم لا شيء لها من مهرها وهو قول مالك و قد قال الله تبارك وتعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا فاعلموا أن هذا المسلمون ولم يرد بهذا من علي غير الاسلام (قلت) أ رأيت أن توفي عنها زوجها فكانت في عدة الوفاة فترجعت زوجها في عدتها وظاهرها حل (قال) قال مالك إن كان دخل زوجها بها قبل أن تحيض فالولد للاول وإن كان بعد حيضه أو حيضتين فالولد للآخر إذا ولدته لتمام ستة أشهر من يوم دخل بها زوجها (قال) ابن القاسم وأرى أنه إن كان دخل بها قبل أن تحيض فالعدة وضع الحمل كان أقل من أربعة أشهر وعشر أو أكثر وكان الولد للاول وإن كان بعد حيضه أو حيضتين لعدة ستة أشهر من يوم دخل بها الآخر فالعدة وضع الحمل وهو آخر الاجلين إن أرى أي فـ فإن أي وقتها ولم تحض فيها مات مكانها وإن لم يمر فيها وقت حيضتها تربصت حتى يأتي وقت حيضتها فإن آتاه وقت حيضتها ولم تحض حلت مكانها وإن حاضت كانت عدتها قد انقضت بالاقراء الثلاث هذا قول محمد بن الزاقي كتابه ولا يخالف له من أصحابنا

فيما تفرق فيه العدة من الأحكام

فعدة الوفاة وأربعة العدة المذوق وتفرق أيضا عدة الطلاق البائن من عدة الطلاق الرجعي في كثير من الأحكام فتحصيل القول في هذا أن العدة تنقسم على ثلاثة أقسام عدة وفاة وعدة طلاق رجعي وعدة طلاق بائن أما عدة الوفاة فأمددها أربعة أشهر وعشر إن لم تكن حاملا ووضع حملها إن كانت حاملا قال الله عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا ترصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشر فكان ظاهر هذا العموم في إحصاء رخص من ذلك المذوق لقوله عز وجل وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن وبقيت لأبتهن بحكمة فبأسوى العدل ومن أهل العلم من قال إن قوله عز وجل وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن من أجل أن لا يخرج لهن عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا ترصن بأنفسهن أربعة أشهر

والولود الاخر (وقال) ابن القاسم قال مالك في امرأة تزوجت في عدتها (قال) ان كان دخل بها قبل ان تحيض حيضة أو حيضتين فالولد الاول وان كان بعد ما حاضت حيضة أو حيضتين فالولد الثاني - خرا اذا أتت به لتمام ستة أشهر من يوم دخل بها (قال) ابن القاسم وان جاءت به لاقبل من ستة أشهر من يوم دخل بها الا - خرا كان الاول (سحنون) وقال غيره كان من تزوجها في العدة اذا فرق بينهما وقد دخل بها لم يتناكح ابدا الا ترى انه لو أسلم وهي في العدة كانت زوجه له واذالم يسلم حتى تنقضي عدتها بانته منه ولم يكن له اليها سبيل مثل الذي يطلق وله الرجعة فتزوج امرأته قبل ان ترجع فهي متزوجة في عدة

في عدة المرأة ينعي لها زوجها فتزوج تزويجا فاسدا ثم يقدم أين تعتد

(قلت) أرايت لو أن امرأة ينعي لها زوجها فتزوجت ودخل بها زوجها الا - خرا ثم قدم زوجها الاول (قال) قال مالك ترد الى زوجها الاول ولا يكون للزوج الا - خرا خيار ولا غير ذلك ولا تترك مع زوجها الا - خرا (قال) مالك ولا يقر بها زوجها الاول حتى تحيض ثلاث حيض الا ان تكون حاملا حتى تضع حملها وان كانت قد يشمت من المحيض ثلاثة أشهر (وقال) مالك وليست هذه بمنزلة امرأة المفقود وذلك انها كذبت وعجلت ولم يكن اعدا من تربص ولا تفريق من امام (قلت) فهل يكون على هذه في البيوتة عن بينهما مثل ما يكون على المطلقة (قال) سألت مالكا عن الرجل ينكح أخته من الرضاة أو أمه أو ذات محرم من الرضاة والنسب وجهل ذلك ولم يكن يعلمه ثم علم بذلك بعد ما دخل بها ففسخ ذلك النكاح أين تعتد (قال) فقال لي مالك تعتد في بيتها التي كانت تسكن فيه كما تعتد المطلقة لان أصله كان نكاحا يدبر أعينها به بالحدو يلحق الولد فيه (قال) مالك فأرى ان يسلك بها سبيل النكاح الحلال (قال) مالك وهو أحب ما فيه الي (قال) ابن القاسم فاسألت عنه من هذه التي تزوجت وقدم زوجها انها تعتد في بيتها الذي كانت تسكن فيه مع زوجها الا - خرا ويحال بينهما وبين زوجها الا - خرا وبين الدخول عليها حتى تنقضي عدتها فتدلى زوجها الاول (قال) ابن القاسم فان قائل هذه لها زوج ترد اليه وتلك لا زوج لها واذا فسخ نكاحها فسخ بغير طلاق فهي لا تعتد من طلاق زوج وانما تعتد من ميسر يلحق فيه الولد وكذلك هذه أيضا انها تعتد من ميسر يلحق فيه الولد وان كانت ذات زوج ولا يلحق فيه الطلاق

لها وانما هي مبيتة لها ومخصصة لعمومها وذهب ابن عباس الى أن حل الآية على عمومها في الحامل وغير الحامل ولم يرف في ذلك نسخا ولا تخصيصا فأوجب على الحامل في العدة أقصى الاجلين باعتبار الايتين وأما قول الله عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لآزواجهم متاعا الى الحول غير اخراج فانها آية منسوخة باجماع نسخها قول الله عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا وان كانت قبلها في التلاوة وهذا من الغريب لان حق النسخ أن يكون بعد المنسوخ فلا شك أنها نزلت بعدها وان كانت التلاوة قبلها ولا يجب للمرأة فيها نفقة ويجب لها فيها نفقة السكنى ان كانت الدار للميت أو كانت بكرا وقد تقدم الكراء فيجب عليها المكث فيها أو في غيرها ان لم تكن الدار للميت فأخرجت عنها حق الله عز وجل لحفظ الانساب فليس لها أن تبيت في غيرها ولا أن تنتقل عنها الا من أمر لا يستطيع القرار عليه وكذلك الاحداد لا يجوز لها أن تفعل ما ليس للمحاد أن تفعله الا من ضرورة وقد اختلف فيما زاد على الاربعة الأشهر والعشر للاستبراء اذا حست من نفسها باتفاق أو تأخر عنها الحيض أو لم يأتها فيها وقت حيضتها على اختلاف وقد قيل تبرأ بالاربعة الأشهر والعشر في الوجهين وقد قيل انها تترتب الى تسعة أشهر في الوجهين جميعا وقيل انها تترتب بالاربعة الأشهر والعشر اذا لم يأتها وقت حيضتها بخلاف التي تأخر عنها هل يجب عليها فيها الاحداد أم لا على قولين وهذا الاختلاف داخل في وجوب المقام عليها في بيتها ومن أهل العلم من جعل

﴿ في عدة الامة تزوج بغير اذن سيدها وعدة النكاح الفاسد ﴾

(قلت) كم عدة الامة اذا تزوجت بغير اذن مولاهما اذا فرقت بينهما (قال) لم اسمع من مالك فيه شيئا الا ان مالك قال كل نكاح فاسد لا يترك أهله عليه على حال فانه اذا فرق بينهما اعتدت عدة المطلقة فأرى هذه بهذه المنزلة تعتد عدة المطلقة ولما جاء فيها بما قد أجاز به بعض الناس اذا أجازها السيد (قلت) قال نكاح الفاسد اذا دخل بها زوجها الا أنه لم يطأها أو تصادقا على ذلك ثم فرقت بينهما كم تعتد المرأة (قال) كما تعتد المطلقة من النكاح الصحيح ولا يصدق على العدة للخلوة لانه لو كان ولد ثبت نسبها الا أن ينفيه بلعان وأرى أن لا صداق لها لانها لم تطبه ولم تعده وكذلك قال مالك وتعاض من تلذذ بهما ان كان تلذذ منها بشئ قال مالك ولا يكون في هذا صداق ولا نصف صداق

﴿ المفقود تزوج امرأته ثم يقدم والتي تطلق فتعلم الطلاق ثم ترتجع فلا تعلم ﴾

(قلت) أرايت المرأة ينهى لها زوجها فتعده منه ثم تزوج والمرأة يطلقها زوجها فتعلم بالطلاق ثم راجعها في العدة وقد غاب عنها فلم تعلم بالرجعة حتى تنقضي العدة فتزوج وامرأة المفقود تعتد أربع سنين بأمر السلطان ثم أربعة أشهر وعشر اقنكح أهولا عند مالك محملون محمل واحد (قال) لا أما التي ينهى لها فهذا يفرق بينها وبين زوجها الثاني وترد الى زوجها الاول بعد الاستبراء وان ولدت منه أولادا وأما امرأة المفقود والتي طلقت ولم تعلم بالرجعة فانه قد كان مالك يقول مرة اذا تزوجتا ولم يدخل بهما زوجها فلا سبيل اليهما ثم ان مالك وقف قبل موته بعام أو نحوه في امرأة المطلق اذا أتى زوجها فقال مالك زوجها الاول أحق بها قال وسمعت أنا منه في المفقود أنه قال هو أحق بها ما لم يدخل بها زوجها الثاني وأرى أنا فيه ما جيعا ان زوجها اذا أدركاها قبل أن يدخل بهما زوجها هو الأول الا تخران فالاولان أحق وان دخلا فالآخران أحق (قال) سحنون وقال أشهب مثل قوله واختار مثل ما اختار هو وقال المغيرة وغيره بقول مالك زوجها الاول وقالوا لا توارث امرأة زوجين توارث زوجها ثم ترجع الى زوج غيره وقال مالك وليس استحلال الفرج بعد الاعذار من السلطان بمنزلة عقد النكاح وقد جاء زوجها ولم يمت ولم يطلق (قلت) أرايت ان قدم زوجها الاول بعد الاربع سنين وبعد الاربع أشهر والعشر أتردها اليه في قول مالك ويكون أحق بها قال نعم (قلت) أفتكون عنده على تطليقتين (قال) لا ولكنها عنده عنده على ثلاث تطليقات عند مالك وانما تكون عنده على تطليقتين اذا هي رجعت اليه بعد زوج (قلت)

السكنى حقها فأجاز لها الانتقال من غير ضرورة والمبيت في غيرها وأما العدة من الطلاق الرجعي فأمدتها ثلاثة أقراء ان كانت ممن تحيض أو ثلاثة أشهر ان كانت يائسة من الحيض أو وضع حملها ان كانت حاملا ولها النفقة فيها والسكنى حق الله عز وجل لحفظ النسب فليس لها أن تنتقل عن بيتها ولا أن تخرج عنه الا لضرورة قال الله عز وجل لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا أن يأتين بفاحشة مبينة واختلف في الفاحشة المبينة ما هي فقيل هي الخروج من بيتها قبل انقضائها وقيل هي البذاء على زوجها وأجائها وقيل انما هي أن تأتي بفاحشة مبينة فتخرج لاقامة الحد عليها ولا احدا عليها فيها وأما العدة من الطلاق البائن فأمدتها أمد العدة من الطلاق الرجعي وقد اختلف في وجوب النفقة لها فيها على ثلاثة أقوال أحدها أن لها السكنى ولا نفقة لها وهو قول مالك وجميع أصحابه والثاني أن لها النفقة والسكنى والثالث أن لا نفقة لها ولا سكنى والصحيح ما ذهب اليه مالك وأصحابه من أن لها سكنى ولا نفقة لها وودليلهم على سقوط النفقة لها قول الله عز وجل وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يوضعن حملهن لان في ذلك دليلا على أن غير الحامل لا نفقة لها وهو نص النبي عليه الصلاة والسلام في حديث فاطمة بنت قيس ليس لها عليه نفقة اذا طلقها ثلاثا فأرسل

أرأيت المفقود اذا ضرب السلطان لامرأته أربع سنين ثم اعتدت أربع أشهر وعشراً أ يكون هذا العراق
تطبيقاً أم لا (قال) ان تزوجت ودخل بها فهي تطليقة (قلت) فان جاء زوجها حياً قبل أن تنكح بعد الاربعه
أشهر وعشراً تمنعها من النكاح (قال) نعم وهي امرأته على حالها وبعد ما تنكحت قبل أن يدخل بها يفرق بينها
وبين زوجها الثاني وتقيم على زوجها الاول (قال) سحنون فان تزوجت بعد الاربعه أشهر وعشراً ثم جاء
موته أنه قد مات بعد أربع أشهر وعشراً أثره أم لا (قال) ان انكشف ان موته بعد نكاحها وقبل دخوله بها
ورثت زوجها الاول لانه مات وهو أحق بها فهو كجتيه أن لو جاء أو علم أنه حي وفرق بينهما وبين الآخر واعتدت
من الاول من يوم مات لان عصمة الاول لم تسقط وانما تسقط بدخول الآخر بها وكذلك لو مات الزوج
الآخر قبل دخوله بها فورثته ثم انكشف ان الزوج الاول مات بعده أو قبله بعد نكاحه أو جاء ان الزوج الاول
حي بطل ميراثها مع هذا الزوج وردت الى الاول ان كان حياً وأخذت ميراثه ان كان ميتاً فان انكشف ان
موته بعد ما دخل بها الآخر فهي زوجة الآخر ولا يفرق بينهما لانه استحل الفرج بعد الاعذار من السلطان
وضرب المدد والمفقود حين فقدت عصمة المفقود وانما موته في تلك الحال كجتيه لو جاء ولا ميراث لها
من الاول وان انكشف انها تزوجت بعد ضرب الاجل وبعد الاربعه الأشهر والعشر بعد موت المفقود في
عدة وفاته ودخل بها الآخر في تلك العدة فرق بينهما وبين الآخر ولم يتناكحا أبداً وورث الاول وان لم يكن دخل بها
فرق بينهما وورث الاول وكان خاطباً من الخطاب ان كانت عدتها من الاول قد انقضت لان عمر بن الخطاب
فرق بين المتزوجين في العدة في العمد والجهل وقال لا يتناكحان أبداً وهذا المسلك يأخذ بالذي طابق وارتجع
فلم تعلم بالرجعة حتى انقضت العدة وتزوجت زوجاً في موتها وفي ميراثها وفي فسخ النكاح وان انكشف ان
موت المفقود وانقضاء عدة موته قبل تزويج الآخر ورثت المفقود وهي زوجة الاخ بركاهي (قال) وقال
مالك في امرأة المفقود اذا ضرب لها أجل أربع سنين ثم تزوجت بعد أربع أشهر وعشراً ودخل بها ثم مات
زوجها هذا الذي تزوجها ودخل بها ثم قدم المفقود فأراد أن يتزوجها بعد ذلك أنها عنده على تطليقتين الا
أن يكون طلقها قبل ذلك

✽ ضرب أجل المفقود ✽

(قلت) أرأيت امرأة المفقود أن تعتد الاربع سنين في قول مالك بغير أمر السلطان (قال) قال مالك لا قال
مالك وان أقامت عشرين سنة ثم رفعت أمرها الى السلطان ظفر فيها وكتب الى موضعه الذي خرج اليه فاذا ريس
منه ضرب لها من تلك الساعة أربع سنين (فقيل) لمالك هل تعتد بعد الاربع سنين عدة الوفاة أربع أشهر
اليها شعير افسخ خطته فشكت ذلك الى النبي عليه السلام ودليلهم على وجوب السكنى لما قول الله عز وجل اسكنوهن
من حيث سكنتم من وجدكم لان المراد بذلك الاثني قد بين من أزواجهن بدليل قوله عز وجل وان كن أولات
حل فأنقوا عليهن حتى يضعن حملهن لان غير البائن لها النفقة حاء لا كانت أو غير حاء لاذ لم يخرج من
العصمة باتفاق فان قيل كيف يصح أن يكون المراد بذلك اللواتي قد بين عن أزواجهن وهن لم يتقدم لهن في
السورة ذكر اللواتي لم بين عن أزواجهن بدليل قوله عز وجل لا تدري لعل الله يبدل بينهما
ذلك امر اقبل عن ذلك جوابان أحدهما انه وان لم يتقدم لهن ذكر في السورة فقد تقدم لهن ذكر في سورة
البقرة وهو قوله عز وجل فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره فيعاده قوله أسكنوهن من حيث سكنتم من
وجدكم اليه لان القرآن كله كسورة واحدة في رد بعضها الى بعض وتفسير بعضها ببعض والى أن قوله لا تدري
تقدم لهن في السورة ذكر لان قوله عز وجل يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لهن ما هن منكم من
بعد وفيمن طلقه وفيمن طلقته وبقيت فيها طلقة لانها تبين بالطلقة الواحدة سنة فبرحمته

وعشرا من غير أن يأمرها السلطان بذلك (قال) نعم ما لها وما للسلطان في الأربعة أشهر وعشر التي هي العدة (وحدثنا) سحنون عن ابن القاسم عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال أيعا امرأه فقدت زوجها فلم تدركه فأنها تنتظر أربع سنين ثم تعدد أربعة أشهر وعشر ثم تحل (سحنون) عن ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب ضرب للمفقود من يوم جاءت امرأته أربع سنين ثم أمرها أن تعد عدة المتوفى عنها زوجها ثم تصنع في نفسها ما شاءت إذا انقضت عدتها وقال ربيعة ابن أبي عبد الرحمن المفقود الذي لا يبلغه السلطان ولا كتاب سلطان فيه قد أضل أهله وامامه في الأرض فلا يدري أين هو وقد تلو موافى طلبه والمسألة عنه فلم يوجد فذلك الذي يضرب الامام فيما بلغنا لامرأته الاجل ثم تعتد بعد عدة الوفاة يقولون ان جاء زوجها في عدتها أو بعد العدة ما لم تنكح فهو أحق بها وان نكحت بعد العدة ودخل بها فلا سبيل له عليها (حدثني) سحنون عن ابن القاسم عن مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب قال في المرأة يطلقها زوجها وهو غائب ثم يراجعها فلا تبأخها رجعت أياها وقد بلغها طلاقها فترجى انه ان دخل زوجها الا آخر قبل أن يدركها زوجها الاول فلا سبيل لزوجها الاول الذي طلقها اليها (قال) مالك وعلى هذا الامر عندنا في هذا وفي المفقود (قال) مالك وقد بلغني أن عمر بن الخطاب قال فان تزوجت ولم يدخل بها الا آخر فلا سبيل لزوجها الاول اليها (قال) مالك وهذا أحب ما سمعت الى في هذا وفي المفقود ومع هذا ان جل الاثر عن عمر انما قوت التي طلق في المدخول بها

في النفقة على امرأة المفقود من مال المفقود

(قلت) أرايت المفقود أينفق على امرأته من ماله في الأربع سنين (قال) قال مالك ينفق على امرأة المفقود في أربع سنين (قلت) في الأربع أشهر وعشر بعد الأربع سنين (قال) لا لأنها معتدة (قالت) أينفق على ولده انصارو بناته في الأربع سنين في قول مالك (قال) قال مالك نعم (قلت) أينفق على ولده الصغير بناته في الأربع أشهر وعشر التي جعلتها عدة لامرأته قال نعم (قالت) أرايت المفقود ان كان له ولد صغير ولم ينفق عليهم من مال أبيهم (قال) لا ينفق عليهم من مال أبيهم لأن مال كفاف اذا كان للصغير مال لم يجبر الاب على نفقته (قالت) أرايت ان أنفقت على ولد المفقود وعلى امرأته من مال المفقود أربع سنين أياخذ منهم كفيلا في ذلك في قول مالك قال لا (قالت) فان علم أنه قدم قبل ذلك وقد أنفق على أهله وولده في الأربع سنين (قال) قال مالك في امرأة المفقود اذا أنفقت من ماله في الأربع سنين التي ضرب لها

أسكنهن من حيث سكنتم من وجدكم ابها دون من سواها من عمه وعموم اللفظ واستدل من ذهب الى أنه لا نفقة لها ولا سكنى بما روى عن فاطمة بنت قيس أنها قالت لم يجعل لي رسول الله نفقة ولا سكنى وهذا الوجه فيه لأنها قالت ذات قايلا على النبي عليه السلام اذا امرها أن تعتد عند ابن أم مكتوم وفي أمر النبي عليه السلام أياها أن تعتد عند ابن أم مكتوم دليل على انه نقلها عن العدة الواجبة عاها في بيت زوجها الى حيث أمرها أن تعتد فيه بما ذكر من استطاعتها بلسانها على أممها فقد اوجب النبي عليه السلام لها السكنى وجعل حتم عليها لله تعالى من حيث لم تشعرا ولم يوجب عليها لها امرها في موضع ما والالقال لها اعتدى حيث شئت فلا سكنى ثم استدلل من ذهب الى أن لها السكنى والنفقة بما روى من ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا بدع بين كتابي وبيننا قول امرأة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقول لها السكنى والنفقة قول الله لا بدع بين النبي عليه السلام اذا قال لها لا نفقة لك من اجل انها سخطت ما ارسل اليها انما هي امرأته فواجب لها السكنى لقول الله عز وجل من قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله شيئا من العسير ما روي أيضا أن النفقة التي أمر الله بها للعمران لم يقوله وان كن أولات حل فأنفقوا عليهن

السلطان اجماله اسم آتى العلم بأنه قد مات قبل ذلك غرمت ما أنفقت من يوم مات لانها قد صارت وارثا ولم يكن فيه تقريظ ونفقتها من مالها (قلت) فان مات قبل السنين التي ضرب السلطان أجلا للمفقود أترد ما أنفقت من يوم مات (قال) نعم وكذلك المتوفى عنها زوجها تردها ما أنفقت بعد الوفاة (قلت) أرايت ما أنفق على ولد المفقود ثم جاء علمه أنه مات قبل ذلك (قال) هو مثل ما قال مالك في المرأة أنهم يردون ما أنفقوا بعد موته (سحنون) ومعناه اذا كان لهم أموال

﴿ في ميراث المفقود ﴾

(قال) وقال مالك لا يقسم ميراث المفقود حتى يأتي موته أو يبلغ من الزمان ما لا يحيا الى مثله فيقسم ميراثه من يوم يموت وذلك اليوم يقسم ميراثه (قلت) أرايت ان جاء موته بعد الاربعه أشهر وعشر من قبل أن تنكح أذورثها منه في قول مالك أم لا قال نعم ترثه عند مالك (قلت) فان تزوجت بعد أربعه أشهر وعشر ثم جاء موته انه مات بعد الاربعه أشهر وعشر (قال) ان جاء ان موته بعد نكاح الآخر وقبل أن يدخل بها هذا الثاني ورثته و فرق بينهما واستقبلت عدتها من يوم مات وان جاء ان موته بعد ما دخل بها زوجها الثاني لم يفرق بينهما ولا ميراث لها منه الا أن يكون يعلم أنها قد تزوجت بعد موته في عدة منه فانها ترثه ويفرق بينهما وان كان قد دخل بها لم تحل له أبدا وان تزوجت بعد انقضاء عدتها من موته لم يفرق بينهما وبين زوجها الثاني وورثت زوجها المفقود وهذا كله الذي سمعت من مالك (قلت) أرايت المفقود اذا هلك ابن له في السنين التي هو فيها مفقود أيورث المفقود من ابنه هذا في قول مالك (قال) لا يرثه عند مالك (قلت) فاذا بلغ هذا المفقود من السنين ما لا يعيش الى مثلها فجعلته ميتا تورث ابنه الذي مات في تلك السنين من هذا المفقود في قول مالك (قال) لا يرثه عند مالك وانما يرث المفقود ورثته الاحياء يوم جعلته ميتا (قال) وهذا قول مالك (قلت)

حتى يضعن حملهن ليست من أجل الحمل انما هي من أجل العدة اذ لو كانت من أجل الحمل لوجب له الرجوع بها عليه اذا ولد حيا وقد مات أخ لامه فورثه كما لو أنفق عليه في حياته ثم انكشف أن له مالا واختلف الذين أوجبوا لها السكنى فيما يجب عليها فيه على ثلاثة أقوال أحدها ان لا يجب عليها المقام فيه وانما هو حق لها ان شاءت أخذته وان شئت تركته والثاني أنه حق لله تعالى فيلزمها انها لا تبيت الا فيه ولها ان تخرج في نهارها فتصرف في حوائجها وهو قول مالك وأصحابه والثالث انها ليس لها ان تبيت عنه ولا ان تخرج بالنهار منه قال ذلك من ذهب الى ان النفقة لها فرائى انه لا حاجة بها الى الخروج وان المتوفى عنها زوجها انما كان لها الخروج بالنهار لتبتي من فضل الله اذ لا نفقة لها وهذا كله فيه نظر والصحيح ما ذهب اليه مالك وأصحابه وكذلك اختلفوا أيضا في المبتوتة هل عليها احدا في عدتها أم لا على قولين أحدهما قل مالك انه لا احدا عليها وهو الصحيح والثاني أن عليها الاحدا تيمنا على عدة الوفاة وفي استبرائها وفي وجوب المبيت عليها في بيتها طول عدتها وبالله التوفيق

﴿ في بيان الاقراء ما هي ﴾

والاقراء هي الاطهار على مذهب أهل الخجاز وهو مذهب مالك وأصحابه لا خلاف بينهم في ذلك وذهب أهل العراق الى انها الحيض والدايل على صحة قول مالك قول الله عز وجل يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن أي في مكان يعتسدن فيه كما قرأ ابن عمر فطلقوهن لقبول عدتهن وهي قراءة تساق على سبيل التفسير وبين النبي عليه السلام ان ذلك أن يطلقها في طهر لم يمسه فيه فدل ذلك ان الطهر الذي طلقها فيه تعتبه وأنه من اقراءها ولو كانت لاقراء الحيض كما قال أهل العراق لكان المطلق في الطهر مطلقا لغير العدة ومن جهة المعنى أن المقر ما خوذ من قرب الماء في الحوض أي جمعه فيه والرحم يجمعه في مدة الطهر ثم يحججه في مدة الحيض وموضع الخلاف انما هو هل تحل المرأة بدخولها في الدم الثالث أو بانقضاء آخره فن قال ان الاقراء هي الاطهار يقول

أرأيت أن مات ابن المفقود أيقسم ماله بين ورثته ساعتئذ ولا يورث المفقود منه ويوقف حظ الأب منه خوفاً من أن يكون المفقود حياً وما قول مالك في هذا (قال) يرقب نصيب المفقود فإن أتى كان آحق به وإن بلغ من السنين ما لا يحيا إلى مثلها ردت إلى الذين ورثوا ابنه الميت يوم مات ويقسم بينهم على موارثهم قال مالك لا يرث أحد أحد أباً لثالث

﴿في العبد يفقد﴾

(قلت) أرأيت لو أن عبداً فقد وله أولاد أحرار فأعتقته بعد ما فقد العبد أيجر ولا وله الأحرار من امرأة حرة أم لا (قال) لا يجر ولا وله الأحرار من امرأة حرة لا نالنا ندرى أن كان يوم أعتقه حياً أم لا لأنرى أن مالكا قال في المفقود إذا مات بعض ولده أنه لا يرث المفقود من مال ولده هذا الميت شيئاً إذا لم يعلم حياة المفقود يوم يموت ولده هذا لا نالنا ندرى لعل المفقود يوم يموت ولده هذا كان ميتاً ولكن يوقف قدر ميراثه فكذلك الولاء على ما قال في مالك في الميراث أن سيد العبد لا يجر الولاء حتى يعلم أن العبد يوم أعتقه السيد حتى (قلت) أرأيت العبد الذي فقد فأعتقه سيده إذا مات ابن له حر من امرأة حرة أوقف ميراثه أم لا في قول مالك (قال) أحسن ما جاء فيه وما سمعت من مالك أنه يؤخذ من الورية جيل بالمال أن جاء أبوهم دفعوا حظهم من هذا المال بعد ما يتلوم للأب ويطلب (قلت) فإذا فقد الرجل الحى فوات بعض ولده أيعطى ورتة الميت

أها تحل بدخولها في الدم ومن قال أنها الحيض يقول أنها لا تحل حتى يتم الحيض والطلاق للرجال والعدة للنساء والعبد في الحدود على النصف من الأحرار لقول الله عز وجل فإن أتيت بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب والطلاق والعدة من الحدود لا من الحقوق فوجب بذلك أن يكون العبد فيه على النصف من الأحرار فكان طلاق العبد طلقتين أذ لم تنقسم الطلقة الثانية كانت زوجته حرة أو أمة وكانت عدة الأمة حيضتين أذ لم تنقسم الطهر الثاني حراً كان زوجها أو عبداً أماً كان ممن لم تحض من صغراً أو كبراً فعدتها ثلاثة أشهر كالحرة سواء أذ لا يتبين الحمل في أقل من ثلاثة أشهر وأما في الوفاة فعدتها شهران وخمس ليال إلا أن تكون قد دخل بها وهي في سن من تحيض ويمكن أن تحمل فتدبر بص حتى يمر بها ثلاثة أشهر مخافة أن يكون بها حمل والحمل لا يتبين في أقل من ثلاثة أشهر وقال مالك حرة في المرأة المتوفى عنها زوجها وهي ممن قد شئ من الحيض أنها تعد بشهرين وخمسة أيام وقال حرة أنها تعد بثلاثة أشهر لأن الحمل لا يتبين في أقل من ثلاثة أشهر ولا ينبغي أن يحمل ذلك على أنه اختلاف من قوله لأنه إنما تكلم في الرواية الأولى على أنها ممن يؤمن الحمل منها وفي الثانية عن أن الحمل لا يؤمن منها لأنرى أنه علل قوله أن الحمل لا يتبين في أقل من ثلاثة أشهر وينبغي أن نعتد الأمة في الطلاق إذا كانت في سن من لا تحيض وأمن منها الحمل بشهر ونصف نصف عدة الحرة ولا أعرف لأحد من أصحابنا في ذلك نصاً وإنما اختلف أصحاب مالك باختلاف من قبلهم في استبراء الأمة في البيع إذا كانت ممن لا تحيض من صغراً أو كبراً فقيل استبراءها شهر ونصف وقيل شهران وقيل ثلاثة أشهر وهو الأصح إلا قال لا يل لأن الحمل لا يتبين في أقل من ثلاثة أشهر وهو مذهب مالك وبالله التوفيق

﴿في التزويج في العدة﴾

أوجب الله تعالى العدة حفظاً للأنساب وتحصيناً للفرج ونهى عن عقد النكاح فيها نهى تحريم لأن العقد لا يراد إلا للوطء فكان ذلك ذريعة إلى حفظ الأنساب فقال تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله وهو انقضاء العدة ونهى الله تبارك وتعالى عن المواءمة فيها فقال: لم الله أنكم ستذكرونهن وإن لا تنوعدوهن سرا إلا أن تقولوا قولا معروفاً والقول المعروف هو التحريض بالمواءمة دون الإفصاح بها وذلك مثل أن يقول إن على الكريمة وإنى فيك لأغيب وإن يقدر امرئ يكن وما شبه ذلك فالفرق من جهة المعنى بين المواءمة والقول

المال بحميل بنصيب المفقود وأنصباهم (قال) لا ولكن يوقف نصيب المفقود (قلت) ما فرق ما بينهما (قال) لأن مالكا قال لا يورث أحد بالشأن والحر إذا فقد فهو وارث هذا الابن الميت إلا أن يعلم أن الابن المفقود قد مات قبل هذا الابن وأما العبد الذي أعتق فأعورته هذا الابن الحر من الحرمة وأخته وأمه دون الابن لأنه عبد حتى يعلم أن العبد قد مسه العتق قبل موت الابن والعبد لما فقد لا يدري أمسه العتق أم لا لا نألا ندري لعله كان ميتا من يوم أعتقه سيده فلذلك رأيت أن يدفع المال إلى ورثته ابن العبد ويؤخذ بذلك منهم حيل ورأيت في ولد الحر أن يوقف نصيب المفقود ولا يعطى ورثة ابنه الميت نصيب المفقود بحمالة فهو ما يفرق ما بينهما وهو قول مالك أنه لا يورث أحد بالشأن فلذلك رأيت أن يدفع المال إلى ورثة ابن العبد ويؤخذ منهم بذلك حيل ورأيت في ولد الحر أن يوقف نصيب المفقود ألا ترى في مسئلتك في ابن العبدان ورثته الأحرار كانوا ورثته إذا كان أبوه في الرق فهم ورثته على حالتهم حتى يعلم أن الابن قد مسه العتق (قلت) أرأيت قول مالك لا يرث أحد بالشأن أليس ينبغي أن يكون معناه أنه من جاء يأخذ المال به رائة يدعيها فإن شككت في وراثته وخفت أن يكون غيره وارثا ودونه لم أعطه المال حتى لا أشك أنه ليس للميت من يدفع هذا عن الميراث الذي يريد أخذه (قال) نعم معنى قول مالك لا يورث أحد بالشأن أنما هو في الرجلين لمكان جيعا ولا يدري أيهما مات أولا وكل واحد منهما وارث صاحبه أنه لا يرث واحد منهما صاحبه وإنما يرث كل واحد منهما ورثته من

المعروف أن العدة يستحب الوفاء بها ويكره الخلف فيها فإذا لم يصرح بالعدة وإنما عرض به أفلما يتبعها تحب له فعله ولا يكره له تركه والكلام في هذا الباب من فصول ثلاثة أحدها ما يجوز في العدة من معنى الخطبة والثاني ما يكره له فيها والحكم فيمن أتاه والثالث ما يحرم عليه فيها والحكم فيمن أتاه فأما الذي يجوز له فالتعريض بالعدة والمواعدة وهو القول المعروف الذي ذكره الله تعالى في كتابه وصنفته أن يتحول لها أويته وكل واحد منهما لصاحبه إن يقدر أمر يكن وإن لا يرجو أن تزوج وإن فيك لمحب وما أشبه ذلك وأما الذي يكره له فيها فوجز أن أحدهما العدة والثاني المواعدة فأما العدة فهي أن يعد أحدهما صاحبه بالتزويج دون أن يشده الآخر بذلك وهي تكره ابتداء باتفاق مخافة أن يبدل للمواعدة ما فيكون قد أخلف العدة فإن وقع وتزوجها بعد العدة مضى النكاح ولم يفسخ ولا وقع به تحرير باجتماع وأما المواعدة فهي التي نهى الله عنها بقوله ولكن لا نؤاخذوهن سرا إلا أن تقولوا قولا معروفا وهو أن يعد كل واحد منهما صاحبه لأنها مفاعلة فلا تكون إلا من اتين وهي تكره ابتداء باجتماع واختلف إذا وقع ثم تزوجها بعد العدة هل يفسخ النكاح أم لا على قولين أحدهما رواية أشهب عن مالك في المدونة أنه يفسخ الثاني رواية ابن وهب عنه فيها أنه لا يفسخ لأنه استحب الفسخ فيها ولم يوجب فاعدة في العدة لا تؤثر في صحة العقد بعدها والمواعدة تؤثر فيها لأنها تشبه العدة على ما ينه من كراهة الخلف في العدة واختلف أيضا على القول الذي يرى أن العقد يفسخ إن لم يعتز عليه حتى وطئ هل تحرر عليه للابن أم لا على قولين فروى أشهب عن مالك أنه لا تحرر عليه وروى عيسى عن ابن القاسم أنه لا تحرر عليه إذا كان الوعد شيئا بالاجاب فان وعد وليها بغير علمها وهي مالكة أمر ففسخها فهو وعد وليس به إعدة فلا يفسخ النكاح ولا يقع به تحرير باجتماع وأما الذي يحرم عليه فيها فالعقد والوطء فان عقد النكاح فيها ففسخ ما عتد عليه دخل أولم يدخل وكان لها أن دخل الصداق المسمى وأجزأتها عدة واحدة عن الزوجين جيعا خذلف ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنها تعتد بنية عسرتها من الأول ثم تدر من الأخير راخنام إذا فسخ النكاح هل تحرر عليه للابن أم لا على أربعة أقوال أحدها أنها لا تحرر عليه وطئ أم لا وطئ وروى قول ابن نافع عن عبد العزيز بن أبي سلمة خلافا ظاهرا ما حكى عنه سحنون في المدونة من قوله قال مالك عبد العزيز هو بمنزلة من عقد في العدة ووطئ في العدة وقد تزلزل قول في المدونة

الاحياء (قلت) فأنت تورث ورثته كل واحد منهما بالشك لأنك لا تدري لعل الميت هو الوارث دون هذا الحي (قال) الميتان في هذا كأنهما ليسا بوارثين وهما اللذان لا يورث مالك بالشك وأما هؤلاء الاحياء فأما ورثتهم حيث طرحنا الميتين فلم يورث بعضهم من بعض فلم يكن بد من أن يرث كل واحد منهما ورثته من الاحياء فالعبد عنده اذا لم يكن يدري أمسه العتق أولا فهو بمنزلة الميتين لا وأورثته حتى آستيقن ان العتق قدمه

القضاء في مال المفقود ووصيته وما يصنع بحاله اذا كان في يد الورثة

(قلت) أرايت ديون المفقود الى من يدفعونها (قال) يدفعونها الى السلطان (قلت) ولا يجوز لهم ان يدفعوها الى ورثته قال لا لان الورثة لم يرثوه بعد (قلت) أرايت المفقود اذا فقد وماله في يدي ورثته أينزعه السلطان منهم ويوقفه (قال) مالك يوقف مال المفقود اذا فقد فالسلطان ينظر في ذلك ويوقفه ولا يدع أحدا يفسده ولا يبدله (قلت) أرايت المفقود اذا كان ماله في يد رجل قد كان المفقود دابته أو استودعه اياه أو قارضه به أو أعاره متاعا أو أسكنه في داره أو أجره اياها أو ما أشبه هذا أينزع السلطان هذه الاشياء من يده من هي في يده أم لا يعرض لهم السلطان (قال) أما ما كان من اجارة فلا يعرض لها حتى تتم الاجارة وأما ما كان من عارية فان كان لها أجل فلا يعرض لها حتى يتم الاجل وما كان من دار سكنها فلا يعرض لمن هي في يده حتى تتم سكناه وما استودعه أو دابته أو قارضه فان السلطان ينظر في ذلك ويستوثق من مال المفقود ويجمعه له ويجعله حيث يرى لانه ناظر لكل غائب ويوقفه وكذلك الاجارات والسكنى وغيرها اذا انقضت آجالها صنع فيها السلطان مثل ما وصفت لك ويوقفها ويحجزها على الغائب (قلت) وان كان قد قارض رجلا الى أجل ثم فقد (قال) القراض لا يصلح فيه الاجل عند مالك وهذا قراض فاسد لا يصلح فالسلطان يفسخ هذا القراض ولا يقره ويصنع في ماله كله مثل ما وصفت لك ويوكل رجلا بالقيام في ذلك أو يكون في أهل المفقود رجل يرضاه فيوكله فينظر في ذلك القاضي للغائب (قلت) ولم قلت في العارية اذا كان لها أجل ان السلطان يدفعها الى أجلها في يد المستعير (قال) لان المفقود نفسه لو كان حاضرا فأراد ان يأخذ عاريته قبل محل الاجل لم يكن له ذلك عند مالك لانه أمر أو جبهه على نفسه فليس له ان يرجع فيه فلذلك لا يعرض فيه السلطان لان المفقود نفسه لم يكن يستطيع رده ولانه لو مات لم يكن للورثة أن يأخذوها منه

خلاف قول مالك فيها مثل رواية ابن نافع عنه وهذا تأويل محتمل والاول أظهر والثاني أنها تحرم عليه اذا وطئ في العدة وهو قول المغيرة وغيره في المدونة والثاني أنها تحرم عليه ان وطئ كان وطؤه في العدة أو بعد العدة وهو قول مالك في المدونة وظاهر قول عبد العزيز فيها على ما بيناه والرابع أنها تحرم عليه بالعقد وان لم يطأ حتى هذا القول عبد الوهاب ولم يسمع قائله واختلاف في القبلة والمباشرة في العدة هل تكون كالوطء فيها أم لا على قولين في المدونة انها كالوطء يقع التحريم المؤبد بها وروى عيسى عن ابن القاسم أنها لا تحرم لذلك قال لان الوطء نفسه فيه من الاختلاف ما فيه فكيف بالقبلة والمباشرة والعدة من الطلاق والوفاء في ذلك سواء ان كان الطلاق بائنا بخلع أو بتات واختلاف اذا كان الطلاق رجعا ففي المدونة لغير ابن القاسم ان المتروج فيها متروج في عدة وقبل ان مذهب ابن القاسم أن المتروج فيها كالمتروج في العصمة لكون أسباب العصمة قائمة بينهما من الموارنة والنفقة وما أشبه ذلك وأراه في أصل الاسدية ويحتمل أن يقال في المسألة قول ثالث أنه ان راجعها لم يكن متروجا في عدة وان لم يرجعها حتى تنقضي العدة كان متروجا في عدة قياسا على قول أحمد بن ميسر في النصرية تسلم تحت النصرية في عدة أن النصرية ان لم يسلم حتى تنقضي العدة كان متروجا في عدة وان أسلم لم يكن متروجا في عدة ولا يكون هو ان راجعها في بقية من عدتها بعد أن فرق بينها وبين الذي يتزوجها وقبل الاستبراء بنكاحها في عدة والاستبراء بمنزلة العدة سواء في أن الوطء

﴿فمن استحق شيئا من مال المفقود﴾

(قلت) أرأيت لو أن رجلا باع خادما له ثم فقد فاعترفت الخادم في يد المشتري والمفقود عروضا أي عدى على العروضا فبأخذ الثمن الذي دفعه إلى المفقود من هذه العروضا (قال) نعم عندما لك لأن مالك لا يكرى القضاء على الغائب (قلت) أرأيت المفقود إذا اعترف متاعه رجل فأراد أن يقيم اليانة أي يجعل القاضي للمفقود وكلا (قال) لا أعرفها من قول مالك إنما يقال لهذا الذي اعترف هذه الأشياء أقم اليانة عند القاضي فإن استحققت أخذت والأذهبت (قلت) أرأيت لو أن رجلا أقام اليانة أن المفقود أوصى له بوصية أن قبل بينته (قال) نعم عندما لك فإن جاء موت المفقود وهذا حتى أجرت له الوصية إذا جعلها الثلث وإن بلغ المفقود من السنين ما لا يحيا إلى مثلها وهذا حتى أجرت له الوصية (قلت) وكذلك أن أقام رجل اليانة أن المفقود أوصى إليه قبل أن يقدر (قال) أقبل بينته وإذا جعلت المفقود ميتا جعلت هذا وصيا (قلت) فكيف تقبل بينته وهذا وهذا لم يجب له شيء بعد وإنما يجب لها ذلك بعد الموت (قال) يقبلها القاضي لأن هذا الرجل يقول أخاف أن تموت بينتي (قلت) فإن قبل بينته ثم جاء موت المفقود بعد ذلك أتأمرها بأن يعيدا اليانة أن قد أجرت لها تلك اليانة قال قد أجرت لها تلك اليانة (قلت) أرأيت إذا ادعت امرأة أن هذا المفقود كان زوجها أن تقبل بينتها أم لا (قال) نعم تقبل منها اليانة لأن مالك لا يكرى القضاء على الغائب

﴿الأسير يفقد والمرأة يتزوجها الرجل في العدة فيقبلها أو يباشرها في العدة﴾

(قلت) أرأيت الأسير يفقد في أرض العدو أو هو بمنزلة المفقود في قول مالك (قال) لا والأسير لا يتزوج امرأته إلا أن ينهي أو يموت قال فليل للمالك وإن لم يعرفوا موضعه ولا موقفه بعدما أسر (قال) ليس هو بمنزلة المفقود ولا يتزوج امرأته حتى يعلم موته أو ينهي (قلت) ولم قال مالك في الأسير إذا لم يعرفوا أين هو أنه ليس بمنزلة المفقود (قال) لأنه في أرض العدو وقد عرف أنه قد أسر ولا يستطيع الولي أن يستخبر عنه في أرض العدو فليس هو بمنزلة من فقد في أرض الإسلام (قلت) أرأيت الأسير يكرهه بعض ملوك أهل الحرب أو يكرهه أهل الحرب على النصرانية أتبين منه امرأته أم لا (قال) قال لي مالك إذا تنصرا الأسير فإن عرف أنه تنصر طائعا

لا يجوز فيهما بالملك ولا بالنكاح لما يلزم من حفظ الأسباب وأيضا يفتقر ذلك في وجوب التحريم المؤبد وافتراقه على ثلاثة أوجه أحدها يقع به التحريم باتفاق أعني بين من رآه في حال من الأحوال والثاني لا يقع به التحريم باتفاق والثالث يختلف فيه على قولين فأما الذي يقع به التحريم باتفاق فالوطء بشكاح أو شبهة نكاح أو بملك أو شبهة ملك في استبراء الأماء خاصة أو في عدة من غير نكاح كعدة أم الولد يموت عنها سيدها أو يعتقها كان استبراءهن من اغتصاب أو زنا أو بيع في الأماء أو هبة أو عتق أعني وقد وطئ البائع أو الواهب أو الميت أو المعتق وأما أن لم يطأ واحد منهم فلا اختلاف أن متزوجها قبل الاستبراء متزوج في عدة إلا أن بعض هذه المواضع أخف من بعض والاختلاف فيها أقل فأخفها متزوج الأمه في استبراءهن من الزنا ثم في استبراءهن من الاغتصاب ثم في استبراءهن من البيع أو الهبة أو المرت ثم في استبراءهن من العتق لخروجها فيه إلى الحرية ثم في استبراء أم الولد من العتق ثم في استبراءهن من الموت لأنه لا عدة على مذهب مالك ثم في استبراء الحرة من الزنا ثم في استبراءهن من الاغتصاب وينبغي أن يكون تزويج الأمه حاملة من الزنا أخف من تزويجها في الاستبراء منه لأن في تزويجها في الاستبراء منه اختلاط الأنساب وليس ذلك في تزويجها حاملة لا ترى أنه بعد أجاز بعض أهل العلم لمن زنت زوجته وهي حامل منه ظاهرة الحمل أن يطأها قبل الوضع لأنه من خلط الأنساب وقد جعل ابن القاسم في رواية أصبغ عنه تزويجها حاملة أشد من تزويجها في الاستبراء لرواية يرويه ابن وهب عن مالك مجردة في الحمل أنه لا يتزوجها أبدا وكذلك متزوج النصرانية في عدة وفاة أو طلاق من النصرانية

فرق بينه وبين امرأته وان أكره لم يفرق بينه وبين امرأته وان لم يعلم انه تنصر مكرها أو طائعا فرق بينه وبين امرأته وماله في ذلك كله يوقف عليه حتى يموت فيكون في بيت مال المسلمين أو يرجع الاسلام وقال ربيعة وابن شهاب ان تنصر ولا يعلم أمكره أو غيره فرق بينه وبين امرأته وأوقف ماله وان أكره على النصرانية لم يفرق بينه وبين امرأته وأوقف ماله وينفق على امرأته من ماله (قلت) أرايت لو ان رجلا تزوج امرأة في عدتها فلم يجامعها ولكنه قبل وبأشرو وجس ثم فرق بينهما أيحل له أن ينكحها بعد ذلك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا إلا اني أرى ان النكاح في الاشياء كلها مما يحرم بالوطء كان نكاحا حلالا أو على وجه شبهة فانه اذا قبل فيه أو بأشرو وتلد لم تحل لابنه ولا لآلئيه والتلد ذنبا في التي تنكح في عدتها بمنزلة الوطء لانه هو نفسه لو وطئها وقدرت زوجه في عدتها لم تحل له أبدا فهو في تحريم الوطء ههنا بمنزلة الذي يتزوج امرأة حراما بوجه شبهة فالوطء فيه والجس والقبلة تحرم على آباءه وعلى أبنائه فكذلك هذا لان وطءه تحريم على نفسه فالقبلة والجس والمباشرة تحمل محمل التحريم أيضا لانه حين كان يطؤها فيحرم عليه وطؤها في المستقبل أبدا فكذلك اذا قبلها فيما نهاه الله عنه من نكاحها في العدة تحرم عليه قبلتها فيما يستقبل فأمرهما واحد وانما هي الله تبارك وتعالى حيث حرم نكاحها في العدة لثلاث طو أو لا تقبل ولا يتلد ذنب شي منها حتى تنقضي عدتها فنكح شيئا من ذلك فقد واقع التحريم (قال) ولقد سألتنا مالكا عن الرجل يتزوج المرأة في عدتها فلا يمسها في العدة ولا يقربها في العدة ولكنه دخل بها بعد العدة (قال) وقال مالك يفسخ هذا النكاح وما هو بالتحريم البين وقد بينا آثار هذا وما أشبهه

❦ فيمن لا عدة عليها من الطلاق وعليها العدة من الوفاة ❦

(قلت) هل تعتد امرأة الحصى أو المحبوب اذا طلقها زوجه (قال) أما امرأة الحصى فأرى عليها العدة في قول مالك قال أشهب لانه يصيب ببقية ما بقي من ذكره وأراه يحصن امرأته ويحصن هو بذلك الوطء قال ابن القاسم وأما المحبوب فلا أحفظ الساعة عن مالك في عدة الطلاق شيئا إلا انه ان كان ممن لا يمس امرأة فلا عدة عليها في الطلاق وأما في الوفاة فعليها أربعة أشهر وعشر على كل حال (قلت) أرايت الصغيرة اذا كان مثلها

يختلف في ايجاب التحريم به لانه استبراء وليس بعدة ألا ترى أنه لا عدة عليها في الوفاة قبل الدخول وعليها فيه بعد الدخول ثلاث حيض كالطلاق سواء وقد كان مالك رحمه الله يقول قد يمتزجها حيضة واحدة وأما متزوج النصرانية في عدة وفاة أو طلاق من زوجها المسلم فهو متزوج في عدة ألا ترى أنها تجب عليها في الوفاة قبل الدخول وقد روى عن مالك أنه لا عدة عليها في الوفاة قبل الدخول وعليها بعده ثلاث حيض فعلى هذه الرواية لم يرها عدة وجعلها استبراء قيدخل الاختلاف في التحريم على خلاف هذه الرواية والله أعلم واختلاف أيضا اذا كانت العدة منه فالذي يتزوج المرأة تزويجا حراما لا يقرب عليه فيفسخ نكاحه بعد الدخول في تزويجها قبل الاستبراء وكذلك يطلق المرأة ثلاثا في تزويجها في عدتها منه قبل زوج فن علل بالتعجيل قبل بلوغ الاجل مع اختلاط الانساب لم يوجب التحريم عليه ومن علل بالتعجيل من غير أن يضم الى ذلك اختلاط الانساب أوجب التحريم ولا يكون من وطئ زانيا بغير شبهة نكاح ولا ملك في عدة أو استبراء واطنا في عدة يحرّم به عليه نكاحها فيما يستقبل باتفاق والله أعلم

❦ فصل ❦ ومن زوج أمته من رجل وهو بطؤها قبل أن يستبرئها أو أم ولده قبل أن يستبرئها فلا يكون متزوجا في عدة وهو كمن تزوج زوجة رجل في عصمته فان أتت الزوجة في العدة بولد لا قل من ستة أشهر فهو للاول وتحل بالوضع منها جميعا وكذلك ان أتت به لا أكثر من ستة أشهر ما بينهما وبين ما تلد لمثله النساء وكان تزويجها قبل حيضة وأما ان كانت أتت به لا أكثر من ستة أشهر وكان قد تزوجها بعد حيضة فالولد للآخر واختلف هل

لا يوطأ فدخل بها زوجها فطلقها هل عليها عدة من الطلاق وعليها في الوفاة العدة (قال) مالك لا عدة عليها من الطلاق قال مالك وعليها في الوفاة العدة لأنها من الأزواج وقد قال الله والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا

عدة المرأة تنكح نكاحا فاسدا

(قلت) أرأيت المرأة يموت عنها زوجها ثم يعلم أن نكاحها كان فاسدا هل عليها الاحداد (قال) قال مالك لا احداد عليها ولا عدة وفاة وعليها ثلاث حيض استبراء لرحها ولا ميراث لها ويلحق ولدها بأبيه ولها الصداق كله الذي سمي لها الزوج ما قدم اليها وما كان منه مؤخر اجمعيه لها

في عدة المطلقة والمتوفى عنهن أزواجهن في بيوتهن والانتقال من بيوتهن اذا خفن على أنفسهن (قلت) أرأيت المطلقة والمتوفى عنها زوجها ان خافت على نفسها أن يكون لها ان تتحول في عدتها في قول مالك (قال) قال مالك اذا خافت سقوط البيت فلها ان تتحول وان كانت في قرية ليس فيها مسلمون وهي تخاف عليها للصوم وأشياء ذلك ممن لا يؤمن عليها في نفسها فلها ان تتحول أيضا وأما غير ذلك فليس لها ان تتحول (قلت) أرأيت ان كانت في مصر من الامصار فخافت من جارها على نفسها ولها جارسوء أن يكون لها ان تتحول أم لا في قول مالك (قال) الذي قال لنا مالك ان المبتوتة والمتوفى عنها زوجها لا تنتقل الا من أمر لا تستطيع القرار عليه (قلت) فالمدينة والقرية عند مالك يفترقان (قال) المدينة ترفع ذلك الى السلطان وأما سمعت من مالك ما أخبرتك قال وقال لي مالك لا تنتقل المتوفى عنها زوجها ولا المبتوتة الا من شيء لا تستطيع القرار عليه (قلت) أفيمكن عليها ان تعتد في الموضع الذي تحولت اليه من الخوف في قول مالك قال نعم (قلت) أرأيت امرأة طلقها زوجها فكانت تعتد في منزله الذي طلقها فيه فأنه لم ذلك المسكن فقالت المرأة أنا انتقل الى موضع كذا وكذا أعتد فيه وقال الزوج لا بل انتقل الى موضع كذا وكذا فاعتد فيه القول قول من (قال) ينظر في ذلك فان كان الذي قالت المرأة لا ضرر على الزوج فيه في كثرة كراء ولا سكنى كان القول قولها وان كان

تحل من الاول بوضع الحمل أم لا ان كانت من أهل الاقراء وكانت العدة من طلاق والصواب أنها لا تحل من الاول بوضع الحمل ولا بد لها من استئناف ثلاث حيض بعد الوضع كما لو حبسها عن الحيض مرض أو رضاع وهو اختيار محمد بن المواز وفي المدونة دليل على القولين جميعا قال في المدونة اذا تزوجها في عدة الطلاق فأتت بولد أن الوضع يجزئها من الزوجين ولم يفرق بين أن يكون الولد من الاول أو الثاني فاذا حلت الكلام على ظاهره من العموم استفتت منه أن الوضع يبرئها من الزوج الاول وان كان الولد من الثاني وقال في موضع آخر اذا تزوجها في عدة الوفاة بعد حيضه أو حبستين فأتت بولد لسته أشهر فصاعدا ان عدتها وضع الحمل وهو آخر الاجلين في قوله وهو آخر الاجلين دليل على أنه اعتبار قضاء العدة من الزوج الاول كما كان الحمل من الزوج الثاني فاذا اعتبر ذلك في عدة الوفاة وجب أن يعتبر في عدة الطلاق واذا اعتبره في عدة الطلاق لم يبرأ بوضع الحمل ووجب أن يستأنف ثلاث حيض بعد الوضع اذا الوضع ليس بآخر الاجلين لكون الاقراء غير داخلة في مدة الحمل والله أعلم قال في كتاب ابن المواز بعد أن ذكر الاختلاف المذكور ولو كان الحمل من زنا لم يبرئها ذلك بحال من عدة لزمها ومعنى ذلك اذا تقارر الزوجان بالزنا وتبين الولد للعان أو أقرت المرأة بالزنا بعد اللعان أو كان الزوج خصيا قائم الذكر تجب العدة على زوجته ولا يلحقه الولد على الاختلاف في ذلك وانما قلنا ذلك لان الزوج ان نفي الولد والتعن انقضت العدة بوضع الحمل فان لم ينقه لحق به وانقضت العدة بوضعها أيضا لان فراشه قائم

فصل في المفقود

فقد الشيء تلقه بعد حضوره وعدمه بعد وجوده قال الله عز وجل وأقبلوا عليهم ماذا تفقدون قالوا تفقد

على غير ذلك كان القول قول الزوج (قال) ابن وهب قال مالك وسعيد بن عبد الرحمن ويحيى بن عبد الله بن سالم ان سعيد بن اسحق بن كعب بن عجرة حدثهم عن عمته زينب ابنة كعب بن عجرة ان القريصة بنت مالك ابن سنان وهي أخت أبي سعيد الخدري أخبرتها انها أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم تسأله أن ترجع إلى أهلها في بني خديرة فان زوجها خرج في طلب أعبد له ابقوا حتى اذا كان طرف القدوم أدركهم فقتلوه قالت سألته أن يأذن لي أن أرجع إلى أهلي فان زوجي لم يتركني في مسكن يملكه ولا نفقة قالت فقامت يارسول الله ائذن لي أن أنتقل إلى أهلي قالت قال نعم فخرجت حتى اذا كنت في الحجرة أو في المسجد دعاني أو أمرني فددت له قال كيف قلت قالت فرددت عليه القصة التي ذكرت من شأن زوجي فقال امكني في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت القريصة فاعتددت أربعة أشهر وعشرا قالت فلما كان عثمان بن عفان أرسل إلى فسألني فآخبرته فاتبع ذلك وقضى به (قلت) رأيته ان انهدم المسكن فقال الزوج أنا أسكنك في موضع كذا وكذا وليس ذلك بضرر وقالت المرأة أنا أسكن في موضع آخر ولا أريد منك الكراء (قال) ذلك لها (قلت) أتخفظه عن مالك قال لا وهو مثل الاول (قلت) رأيته ان انهدم المنزل الذي كنت تعتد فيه فانتقلت منه إلى منزل آخر اياكون لها أن تخرج من هذا المنزل الثاني قبل ان تستكمل بقية عدتها (قال) ابن القاسم ليس لها أن تخرج من المنزل الثاني حتى تستكمل عدتها الا من علة

﴿ في المطلقة تنتقل من بيت زوجها الذي طلقها فيه فطلب الكراء من زوجها ﴾

(قلت) رأيته امرأة طلقها زوجها البتة فغلبت زوجها فخرجت فسكنت موضعا غير بيتها الذي طلقها فيه ثم طلبت من زوجها كراء بيتها الذي سكنته وهي في حال عدتها (قال) لا كراء لها على الزوج لانها لم تعتد في بيتها الذي كانت تكون فيه (قلت) وهذا قول مالك (قال) لم أسمع من مالك (قلت) رأيته ان أخرجهما أهل الدار في عدتها أي يكون ذلك لأهل الدار أم لا (قال) نعم ذلك لأهل الدار اذا انقضى أجل الكراء (قلت) فاذا أخرجهما أهل الدار أي يكون على الزوج أن يتكاري لها موضعا تسكن فيه حتى تنقضي عدتها (قال) وقال مالك وليس لها أن تبني الا في الموضع الذي يتكاريها لها زوجها (قلت) فان قالت المرأة حين أخرجت أما أذهب أسكن حيث أريد ولا أسكن حيث يكره لي زوجي أي يكون ذلك لها أم لا (قال) ابن القاسم نعم ذلك لها وانما كانت تلزم السكنى في منزلها الذي كانت صواع الملك ولمن جاء به جل يعيروا نابه زعيم فالمفود هو الذي يغيب فينه طع أثره ولا يعلم خبره وهو على أربعة أوجه مفقود في بلاد المسلمين ومفقود في بلاد العدو ومفقود في صف المسلمين في قتال العدو ومفقود في حرب المسلمين في الفتن التي تكون بينهم فأما المفقود في بلاد المسلمين فالحكم فيه اذا رفعت امرأة أمرها إلى الامام ان يكلفها اثبات الزوجية والمغيب فاذا أثبت ذلك عنده كتب إلى والي البلد الذي يظن انه فيه أو إلى البلد الجامع ان لم يظن به في بلده يبعثه مستبجعا عنه ويعرفه في كتابه إليه باسمه ونسبه وصفته ومتجره ويكتب هو بذلك إلى قواحي بلده فاذا ورد على الامام جواب كتابه بأنه لم يعلم له خبر ولا وجد له أثر ضرب لامرأته أجلا أربعة أعوام ان كان حرا أو عامين ان كان عبدا ينفق عليها في مالها وفي مختصر ابن عبد الحكم ان الاجل يضرب من يوم الرفع وقال أبو بكر الابهري انما ضرب لامرأة المفقود أجل أربعة أعوام لانه أقصى أمد الحمل وهو تعديل ضعيف لان العلة لو كانت في ذلك هذا لوجب ان يستوى فيه الحرة والعبد لاستوائهما في مدة لحوق النسب ولو جوب أن يسقط جملته في الصغيرة التي لا يوطأ مثلها اذا فقد عنها زوجها فقام عنها أبوها في ذلك فقد قال انها لو أقامت عشرين سنة ثم رفعت أمرها لضرب لها أجل أربعة أعوام وهذا يظن تعليله ابطالا ظاهرا وقيل انما ضرب لها أجل أربعة أعوام لانها المدة التي تبلغها المكاتبه في بلد الاسلام مسيرا ورجوعا وهذا يبطل

تسكن فاذا أخرجت منه فاعلمها بحق لها على زوجها فادارت ذلك فليس لزوجها حجة أن يبلغها الى منزل لم يكن لها سكنى وانما عدتها في المنزل الذي تريد أن تسكن فيه والمنزل الذي يريد أن يسكنها فيه زوجها في السنة سواء (ابن وهب) عن مالك عن نافع ان ابنة لسعيد بن زيد كانت تحت عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان فطلقها البتة فانطلقت فانكر ذلك عليها عبد الله بن عمر بن الخطاب (ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة ان مروان سمع بذلك في امرأة فارسل اليها فردها الى بيتها وقال سنأخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها وقال يونس قال ابن شهاب كان ابن عمرو عائشة يشددان فيها وينهيان أن تخرج أو تبقي في غير بيتها (قال) ابن شهاب وكان ابن المسيب يشدد فيها (مالك) قال عبد الله بن عمرو وسعيد بن المسيب وسليمان ابن يسار لا تبقي المبتوتة الا في بيتها (قلت) أرايت كل من خرجت من بيتها في عدتها الذي تعتد فيه وغلبت زوجها أيجبرها السلطان على الرجوع الى بيتها حتى تتم عدتها فيه في قول مالك قال نعم (قلت) أرايت الامير اذا هلك عن امرأته أو طلقها وهي في دار الامارة أن يخرج أم لا (قال) مادار الامارة في هذا أو غير دار الامارة الاسواء ينبغي للامير القادم أن لا يخرجها من بيتها حتى تنقضي عدتها (قلت) أتخفظ هذا عن مالك (قال) قال مالك في رجل حبس داره على رجل ماعاش فاذا انقضى فهي حبس على غيره فبات في الدار هذا المحبس عليه أولا والمرأة في الدار فاراد الذي صارت الدار اليه المحبس عليه من بعد هذا الهالك أن يخرج المرأة من الدار (قال) قال مالك لا أرى أن يخرجها حتى تنقضي عدتها فالتى سألت عنه من دار الامارة أليس من هذا (ابن وهب) عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه قال دخلت على مروان فقلت ان امرأة من أهلك طلقت فحرت عليها آتفا وهي تنقل فعبت ذلك عليها فقالوا امرتنا فاطمة بنت قيس بذلك وأنخبرت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها أن تنقل حين طلقها زوجها الى ابن أم مكتوم فقال مروان أجل هي أمرتهم بذلك فقال عروة قلت أما والله لقد عابت ذلك عائشة أشد العيب فقالت ان فاطمة كانت في مكان وحش خفيف على ناحيتها فلذلك أرخص لها رسول الله صلى الله عليه وسلم (ابن وهب) عن ابن طيعة عن محمد بن عبد الرحمن انه سمع القاسم بن محمد يقول خرجت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم بام كلثوم

على أن القول بالاجل انما يضرب بعد الكشف والبحث انما يشبه أن يقال على مذهب من يرى ضرب الاجل من يوم الرق وفيه أيضا نظروا انما أخذت بالاربعة الأعوام بالاجتهاد لان الغالب أن من كان حيا لا تخفى حياته مع البحث عنه أكثر من هذه العدة فوجب الاقتصار عليها لان الزيادة فيها والنقصان منها خرق الاجماع لان الامة في المفقود على قولين أحدهما أن زوجته لا تزوج حتى يعلم موته أو يأتي عليه من الزمان ما لا يجبي الى مثله والثاني أنه يباح لها التزوج اذا اعتدت بعد تربص أربعة أعوام فلا يجوز أحداث قول ثالث والذي ذكر أبو بكر الابهري من أن أكثر الجمل أربعة أعوام هو ظاهر ما في كتاب العتق الثاني من المدونة ومذهب الشافعي ومذهب ابن القاسم الى ان أكثر خمسة أعوام وروى أشهب عن مالك سبعة أعوام على ما روى أن امرأته ابن مجلان ولدت ولدا مرة اسبعة أعوام ومذهب أبو حنيفة وأصحابه والثوري الى أن أقصاه عامان واختاره الطحاوي استدلاله بقول الله عز وجل وحده وفصالة ثلاثون شهرا لانه جمع الجمل والفصال في ثلاثين شهرا فلا يصح أن يخرج منه ولا واحدا منها فلم يخرج عنها سائر الاقوال لم يبق الا القول الذي لم يخرج قائلوه عنها فكان هو أولى هذا هو الصواب فان قال قائل اذا كان الجمل والفصال لا يخرجان عن الثلاثين شهرا وكان أكثر مدة الجمل عامين أو يكون الفصال ستة أشهر وأبدان الصبيان لا تقوم بها ويحتاجون في الرضاع الى أكثر منها فالجواب عن ذلك أنه قد يحتمل أن تكون الستة الاشهر من مدة الفصال وأن يكون المولود اذا الطف له في الغذاء استغنى عن الرضاع بعد الستة الاشهر وهو الظاهر فاروى عن ابن عباس من

من المدينة إلى مكة في عدتها وقتل زوجها بالعراق فقيل لعائشة في ذلك فقالت اني خفت عليها أهل الفتنة وذلك ليالى فتنة أهل المدينة بعد ما قتل عثمان بن عفان (قال) محمد وكانت عائشة تنكر خروج المطلقة في عدتها حتى تحل (ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن القاسم ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اتقلت بام كلثوم حين قتل طلحة وكانت تحته من المدينة إلى مكة قال وذلك انها كانت فتنة

في عدة الصبية الصغيرة من الطلاق والوفاة في بيتها والبدوية تنتقل إلى أهلها

(قلت) أرايت الصبية الصغيرة اذا كانت معها يجمع فني بها زوجها فجامعها ثم طلقها البتة فاراد أبواها أن ينقلها لتعتد عندهما وقال الزوج لا بل تعتد في بيتها (قال) تعتد في بيتها في قول مالك ولا ينظر إلى قول الأيوين ولا إلى قول الزوج وقد لزمتها العدة في بيتها حيث كانت تكون يوم طلقها زوجها (قلت) فان كانت صبية صغيرة مات عنها زوجها فاراد أبواها الحج والنقلة إلى غير تلك البلاد ألهم أن يخرجوها (قال) ليس لهم أن يخرجوها لان مالك قال لا تنتقل المتوفى عنها زوجها وتعتد في بيتها إلا البدوية فان مالك قال فيها وحدها انها تتوى مع أهلها حيث اتوى أهلها (وحدثني) سحنون عن ابن وهب عن مالك وسعيد بن المسيب والليث عن هشام بن عروة عن أبيه انه كان يقول في المرأة البدوية يتوفى عنها زوجها انها تتوى مع أهلها حيث اتوى أهلها (عبد الجبار) عن ربيعة مثله (قال) ربيعة واذا كانت في موضع خوف انها لا تقيم فيه (قال) مالك اذا كانت في قرار فاتوى أهلها لم تنتو معهم فان كانوا في بادية فاتوى أهلها اتوت معهم قبل أن تنقض عدتها وان تسدى زوجها فتوفى فانها ترجع ولا تقيم تعتد في البادية (قلت) وقال مالك في البدوية يموت ان امرأته تتوى مع أهلها وليس تتوى مع أهل زوجها (قلت) أرايت المرأة التي لم يدخل بها زوجها ومات عنها وهي بكر بيت أبيها أو ثيب مالكة أمرها أين تعتد (قال) حيث كانت تكون يوم مات زوجها (قلت) وهذا قول مالك قال نعم

في عدة الامه والنصرانية في بيوتهم

(قلت) أرايت الامه التي مات عنها زوجها التي ذكرت ان مالك قال تعتد حيث كانت تبيت ان اراد أهلها الخروج من تلك البلاد والنقلة منها إلى غيرها ألهم أن ينقلوها أو يخرجوها (قال) ابن القاسم نعم ذلك لهم قوله اذا وضعت المرأة أشهر كفاها من الرضاع أحد وعشرون شهرا واذا وضعت لسبعة أشهر كفاها من الرضاع ثلاث وعشرون شهرا واذا وضعت لسته أشهر فحولان كاملان لان الله يقول وحمله وفصاله ثلاثون شهرا فعلى قياس قوله اذا وضعت لعامين فرضاعه ستة أشهر ويحتمل أن يكون الله تعالى قد جعل مدة الفصال والحمل ثلاثين شهرا إلا أكثر منها على ما في الآية التي تلونها مما قد يحتمل أن تكون مدة الفصال قد ترجع إلى ستة أشهر ثم زاد الله تعالى في مدة الرضاع تمام الحولين بقوله تعالى وفصاله في عامين وبقوله تعالى والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين ولغا مدة الحمل على ما في الآية الأولى فلم يخرج به عن الثلاثين شهرا وأخرج منه مدة الفصال اذا كان الحمل أكثر من ستة أشهر والجواب الأول عندى أظهر لانه يعضده ما روى عن ابن عباس فنقول على قياسه ان أقل مدة الفصال ستة أشهر وأكثرها عامان كما أن أقل مدة الحمل ستة أشهر وأكثرها عامان وان للمرأة أن تنقص من الحولين في رضاع ولدها ما بينها وبين ستة أشهر اذا لم تنقص من الثلاثين شهرا بين الحمل والرضاع شيئا وقد قيل انه ضرب له أربعة أعوام لانه جهل إلى أي جهة سار من الأربع جهات هذا لا معنى له فان لم يأت حتى انقضت اعتدت عدة الوفاة قيل باحداد وقيل بغير احداد ثم تزوجت ان شاءت على ما روى في ذلك عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن عباس ولا يخالف لهم من الصحابة الرواية الأخرى جاءت عن علي بن أبي طالب انها لا تزوج حتى يعلم موته أو يأتي عليه من الزمان ما لا يجيء إلى مثله تعلق بها أهل المشرق والشافعي في أحد قوايه والصحيح عن علي

ونستكمل بقية عدتها في الموضع الذي ينتقلون اليه وهي بمنزلة البدوية إذا اتسجع أهلها (قال) وهذا قول مالك قال يونس قال ابن شهاب في أمة طلقت قال تعتد في بيتها الذي طلقت فيه (وقال) أبو الزناد إن تحمل أسلحها تحملت معهم (قلت) أرايت المشركة اليهودية والنصرانية إذا كان زوجها مسلما فجات عنها فأرادت أن تنتقل في عدتها يكون ذلك لها في قول مالك أم لا (قال) قال لنا مالك تجبر على العدة فإن أرادت أن تتكح قبل انقضاء عدتها منعت من ذلك وأجبرت على العدة (قال) قال مالك وعليها الاحداد أيضا فإرى أن تجبر على أن لا تنتقل حتى تنقضي عدتها لأنه قد أجبرها على العدة وعلى الاحداد (قال) ابن القاسم سبيلها في كل شيء من أمرها في العدة مثل الحرية المسلمة تجبر على ذلك (وحدثني) سحنون عن ابن وهب عن يونس ابن يزيد عن ابن شهاب أنه قال في رجل طلق امرأته فأراد أن يعزلها في بيت من داره أو يطلقها عند أهلها (قال) ترجع إلى بيتها فتعتد فيه (وحدثني) سحنون عن ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال ترجع إلى بيتها فتعتد فيه وتلك السنة (وقال) وبلغني عن عثمان بن عفان مثله

❦ في خروج المطلقة بالنهار والمتوفى عنها زوجها وسفرهما ❦

(قلت) هل كان مالك يوقت لهم في المتوفى عنها زوجها إلى أي حين من الليل لا يسعها أن تقيم خارجا من حجرتها أو بيتها بعد ما تغيب الشمس أم ذلك واسع لها في قول مالك حتى تريد النوم أن تتخذ عند جيرانها أو تكون في حوائجها وهل ذكر لكم مالك متى تخرج في حاجتها أي يسعها أن تدلج في حاجتها أو تخرج في السحر أو في نصف الليل إلى حاجتها (قال) قول مالك والذي بلغني عنه أنها تخرج بسحر قرب الفجر وتأتي بعد المغرب ما بينها وبين العشاء (وحدثني) سحنون عن ابن القاسم عن مالك عن يحيى بن سعيد قال بلغني أن السائب بن يزيد ابن خباب توفي وأن امرأته أم مسلم أتت ابن عمر فذكرت له حرثا لها بقناة وذكر له وفاة زوجها أي صلح لها أن تبيت فيه فقامها فكانت تخرج من بيتها بسحر فتصيح في حرثها وتظل فيه يومها ثم ترجع إذا أمست (حدثني) سحنون عن ابن وهب عن أسامة بن زيد والليث عن نافع أن ابنة عبد الله بن عباس حين توفي عنها واقد ابن عبد الله بن عمر كانت تخرج بالليل قترورا بابها وتمر على عبد الله بن عمر وهي معه في الدار فلا ينكر مالك

ابن أبي طالب مثل ما روى عن عمر بن الخطاب ومن ذكرنا معه وهو الصواب الذي ذهب إليه مالك لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار ولقوله عليكم سنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى عضوا عليها بالنواجذ فهذا هو الأصل في الحكم بقطع العصمة بين المرأة وزوجها إذا فقد وأباحه النكاح لها مع جواز حياته من طريق الأثر وأما من طريق النظر فإذا وجب أن يفرق بين الزوج وامرأته من أجل العنة والأيلاء وهي لم تفقد إلا الوطء فهي في المفقود أو وجب لفقدها اللوطء والعشرة والنفقة فإذا ضرب الإمام لامرأة المفقود الأجل بعد البحث عن خبره وانقضى فاعتدت فقد بان منه في الحكم الطاهر وكان لها أن تترجع إن شاءت ما لم ينكشف خلاف ذلك الحكم بمجيئه أو علم حياته وليس لها أن تبقى على عصمة الزوج لأنها أصبحت للأجل واج ووجب الفساق بينها وبين زوجها في الحكم فهو ماض لا ينتقض إلا بانكشاف خطئه ألا ترى أنها لو ماتت بعد العدة لم يوقف له ميراث منها وإن كان لو أتى في هذه الحالة كان أحق بها ولو بلغ هو من الأجل ما لا يجيئ إلى مثله من السنين وهي حية لم نورث منه وأما يكون لها الرضا بالمقام على العصمة ما لم يقض الأجل المفروض وأما إذا انقضى واعتدت فليس ذلك لها وكذلك إن مضت بعد العدة فإن رضيت بالمقام على العصمة قبل تمام الأجل ثم بدا لها فرفعت أمرها واستوفت لها الأجل من أول وحكى ابن حبيب في الواحصة أنه إذا اعتدت بعد ضرب الأجل ثم لم تترجع حتى بلغ من السنين ما لا يجيئ إلى مثلها فماتت أنها ترثه وهو بعيد فإن انكشف أمر المفقود بانياته أو علم حياته أو موته قبل انقضاء الأجل والعدة انتقض ذلك الحكم

عليها ولا تبيت الا في بيتها (قلت) أرايت المطلقة تطليقة يملك زوجها فيها الرجعة او مبتوتة أ يكون لها ان تخرج بالنهار (قال) قال مالك نعم تخرج بالنهار وتذهب وتجيء ولا تبيت الا بيتها الذي كانت تسكنه حين طلقت (قلت) فالمطلقات المبتوتات وغير المبتوتات والمتوفى عنهن أزواجهن في الخروج بالنهار والمبيت بالليل عند مالك سواء قال نعم (وحدثني) سحنون عن ابن وهب عن الليث بن سعد وأسماء عن نافع عن ابن عمر انه كان يقول اذا طلقت المرأة البتة فانها تاتي المسجد والحلق هو لها ولا تبيت الا بيتها حتى تنقضي عدتها (حدثني) سحنون عن ابن وهب عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله ان خالته أخبرته انها طلقت فأرادت أن تجدها فخرجها رجال عن أن تخرج فأنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال فلا تجدي نخلك فانك عسى أن تصدق وتفعلي معروفا (وقالت عائشة) تخرج ولا تبيت الا بيتها (وقال) القاسم تخرج الى المسجد (قلت) أرايت الرجل يطلق امرأته تطليقة يملك الرجعة أ يكون له أن يسافر بها (قال) قال مالك لا اذن له في خروجها حتى يراجعها فاذا لم يكن له اذن في خروجها فلا يكون له أن يسافر بها الا أن يراجعها (قلت) أرايت المتوفى عنها وهي ضرورة او المطلقة وهي ضرورة فأرادت أن تنجس في عدتها مع ذي محرم (قال) قال مالك ليس لها أن تنجس الفريصة في عدتها من طلاق أو وفاة (حدثني) سحنون عن ابن وهب عن عمر بن الحرث بن بكير بن عبد الله الأشج حدثه ان ابنة هبار بن الاسود توفى عنها زوجها فأرادت أن تنجس وهي في عدتها فسألت سعيد بن المسيب عنها هاتم أمرها غيره بالحل فخرجت فلما كانت على البيداء صرعت فأنكسرت

في مبيت المطلقة والمتوفى عنها زوجها وهل يجوز لها أن تبيت في الدار

(قلت) أرايت اذا طلقت المرأة تطليقة يملك الرجعة هل تبيت عن بيتها (قال) قال مالك لا تبيت عن بيتها (قال) فقلت لمالك فان استأذنت زوجها في ذلك (قال) لا اذن لزوجها في ذلك حتى يراجعها ولا تبيت الا في بيتها (حدثني) سحنون عن ابن وهب عن ابن طبيعة عن خالد بن أبي عمران انه سأل القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله عن المطلقة واحدة أو اثنتين أو تعود مريضاً أو تبيت في زيارة فكرها لها المبيت وقال لا نرى عليها بأساً ان تعود كما كانت تصنع قبل تطليقه أياها (قلت) أرايت المطلقة واحدة يملك الزوج الرجعة أو المبتوتة هل تبيت واحدة منهما في عدة من طلاق أو وفاة في الدار في الصيف من الحر (قال) قول مالك والذي يعرف من قوله ان لها ان تبيت في بيتها وفي اسطوانتها في الصيف من الحر وفي حجرتها وما كان من حوزها الذي يغلق عليه باب حجرتها (قلت) فان كان في حجرتها بيوت وانما كانت تسكن معه بيتاً منها ومتاعها في بيت من ذلك البيوت وفيه كانت تسكن أ يكون لها أن تبيت في غير ذلك البيت الذي كانت تسكن فيه (قال) لا تبيت الا في بيتها واسطوانتها وحجرتها الذي كانت تصيف فيه في صيفها وتبيت فيه في شتائها ولم يعن بهذا القول تبيت في بيتها المتوفى عنها والمطلقة انها لا تبيت الا في بيتها الذي فيه متاعها انما هو وجه قول مالك ان جميع المسكن الذي هي فيه من حجرتها واسطوانتها وبيتها التي تكون فيه لها ان تبيت حيث شاءت في ذلك (قلت) فلو كانت مقصورة هي فيها في الدار وفي الدار مقاصير لقوم آخرين والدار تجمعهم كلهم أ يكون لها أن تبيت في حجر هؤلاء تترك حجرتها والدار تجمع جميعهم في قول مالك (قال) ليس لها ذلك ولا تبيت الا في حجرتها وفي الذي في يدها من الذي وصفت لك وليس لها ان تبيت في حجر هؤلاء لانها لم تكن ساكنة في هذه الجرة يوم طلقتها زوجها وهذه الجرة في يد غيرها وايسر في يدها (حدثني) سحنون عن ابن وهب عن محمد بن عمرو وعن ابن جريج عن اسامعيل بن كثير عن مجاهد قال استشهد رجال يوم أحد فأيم منهم نسأؤهم وهن متجاورات في دار فجن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقلن انا نستوحش بالليل فنبيت عند احدنا حتى اذا أصبحنا تبادرنا الى بيوتنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم باتفاق وطف على ما ينكشف من أمره فاعتدت من يوم وفاته ان علم مرتة وبقيت على عصمته ان علمت

عليه وسلم تحدثن عند احدا كن ما بدالك حتى اذا اردت ان التوم فلتؤب كل امرأة الى بيتها (قلت) ارايت المطلقة ثلاثا أو واحدة باثنا أو واحدة يملك الرجعة وليس لها الرجعة الا بيت واحد البيت الذي كانا يكونان فيه (قال) قال مالك يخرج عنها ولا يكون معها في حجرها تغلق الحجر عليه وعليها والمبتوتة والتي يملك الرجعة في هذا سواء (قال) وقال مالك واذا كانت دار جامعة فلا بأس ان يكون معها في الدار تكون هي في بيت وهو في بيت آخر (قال) مالك وقد اتفق عبد الله بن عمرو وعروة بن الزبير (سحنون) عن ابن وهب عن ابن طيبة ان يزيد ابن أبي حبيب حدثه ان عمر بن الخطاب كان يبعث الى المرأة بطلاقها ثم لا يدخل عليها حتى يراجعها وقال ربيعة يخرج عنها ويقرها في بيتها لا ينبغي ان يأخذها معا غلق ولا يدخل عليها الا باذن في حاجة ان كان له فالمكث له عليها في العدة واستبرأه اياها فهو أحق بالخرج عنها

في رجوع المطلقة والمتوفى عنهن أزواجهن الى بيوتهن يستمدن فيها

(قلت) ما قول مالك في المرأة يخرج بها زوجها اثرا الى مسيرة يوم أو يومين أو ثلاثة فهلك زوجها أترجع الى منزلها فتعتد فيه أم تعتد في موضعها الذي مات فيه زوجها (قال) قال مالك ترجع الى موضعها فتعتد فيه (قلت) فان كان سافر بها مسيرة أكثر من ذلك (قال) سألت مالكا غير مرة عن المرأة يخرج بها زوجها الى السواحل من القسطاط يربط بها ومن يته ان يقيم بها خمسة أشهر أو ستة ثم يريد أن يرجع أو يخرج الى الريف أيام الحصاد وهو يريد الرجوع اذا فرغ ولم يكن خروجه الى الموضع خروج انقطاع للسكنى أو يكون مسكنه بالريف فيدخل بالقسطاط بأهله في حاجة يقيم بها أشهر ثم يريد أن يرجع الى مسكنه بالريف (قال) قال مالك ان مات رجعت الى مسكنها حيث كانت تسكن في هذا كله ولا تقيم حيث توفي (فقيل) لما لك قالوا ان رجلا انتقل الى بلد فخرج بأهله ثم هلك (قال) هذه تنفذان شاءت الى الموضع الذي انتقلت اليه فتعتد فيه وان شاءت رجعت فقيل له فالرجل يخرج الى الحج فيموت في الطريق (قال) ان كان موته قريبا من بلده ليس عليها في الرجوع كبير مؤنة رجعت وان كان قد بعدت وتباعد فلتنفذ فاذا رجعت الى منزلها فلتعتد بقية عدتها فيه (قلت) ارايت ان خرج بها الى موضع من المواضع انتقل بها اليه فهلك زوجها في بعض الطريق وهي الى الموضع الذي خرجت اليه أقرب أو الى الموضع الذي خرجت منه أقرب فات زوجها تكون مخيرة في ان ترجع الى الموضع الذي انتقلت منه أو في ان تمضي الى الموضع الذي انتقلت اليه أم لا في قول مالك (قال) نعم اري ان تكون بالخيار ان أحببت أن تمضي مضت وان أحببت ان ترجع رجعت وسكنت وكذلك بلغني عن مالك (قلت) ارايت ان خرج بها الى منزله في بعض القرى والقرية منزله فهلك هناك (قال) ان كان خرج بها على ما وصفت لك من جداد يجهده أو حصاد يحصده أو لحاجة فانها ترجع الى بيتها الذي خرج بها الزوج منه فتعتد فيه ولا تمكث في هذا الموضع فان كان منزلها زوجها فلا تقيم فيه الا أن يكون خرج بها حين خرج بها يريد سكناه والمقام فيه فتعتد فيه ولا ترجع وقال ربيعة ان كان بمنزلة السفر أو بمنزلة النطعن فالرجوع الى مسكنها أمثل (سحنون) عن ابن وهب عن حيرة بن شريح ان أبا أمية حسان حدثه ان سهل بن عبد العزيز توفي وهو عند عمر بن عبد العزيز بالشام ومعه امرأته فأمر عمر بن عبد العزيز امرأته سهل أن ترحل الى مصر قبل أن يحل أجلها فتعتد في داره بمصر (ابن وهب) عن عمر بن الحارث عن كبير بن الاشج قال سألت سالم بن عبد الله عن المرأة يخرج بها زوجها الى بلد فتوفي عنها أترجع الى بيتها أو الى بيت أهلها فقال سالم تعتد حيث ترفى عنها زوجها أو ترجع الى بيت زوجها حتى تنقضي عدتها (ابن وهب) عن ابن طيبة عن يزيد بن أبي حبيب عن يزيد بن محمد عن القاسم بن محمد بهذا قال يونس وقال ربيعة ترجع الى منزلها حياته وكذلك ان انكشف بعد انقضاء الاجل والعدة انه مات قبل ذلك ينتقض ذلك الحكم وتعتد من يوم وفاته

إلا أن يكون المنزل الذي توفي فيه زوجها منزل نقلة أو منزل ضيعة لا تصلح ضيعتها إلا مكانها (قلت) فإن سافر
 بها فطلقها واحدة أو اثنتين أو ثلاثا وقد سافر بها أو انتقل بها إلى موضع سوى موضعه فطلقها في الطريق
 (قال) الطلاق لا أقوم على أني سمعته من مالك ولكنه مثل قوله في الموت وكذلك أقول لأن الطلاق فيه العدة
 مثل ما في الموت (قلت) والثلاث والواحدة في ذلك سواء قال نعم (قلت) أرأيت أن سافر فطلقها تطليقة
 يملك الرجعة أو صالحها أو طلقها ثلاثا أو كان انتقل بها من موضع إلى موضع وقد بلغت الموضع الذي أراد
 الأمسية اليوم أو اليومين أو أقل من ذلك فأرادت المرأة أن ترجع إلى الموضع الذي خرجت منه وبينها وبين
 الموضع الذي خرجت منه شهر وليس معها ولي ولا ذو محرم أي يكون ذلك لها في قول مالك أم لا (قال) إن كان
 الموضع الذي خرج إليه موضعا لا يريد سكناه مثل الحج أو المواجير وما وصفت لك من خروجها إلى منزله في
 الريف إن كانت قريبة من موضعها الذي خرجت منه رجعت إلى موضعها وإن كانت قد تباعدت لم ترجع إلا
 مع ثقة وإن كانت إنما انتقل بها فكان الموضع الذي خرجت إليه على وجه السكنى والاقاءة فإن أحببت أن تنفذ
 إلى الموضع الذي خرجت إليه فذلك لها وإن أحببت أن ترجع فذلك لها إن أصابت ثقة ترجع معه لأن الموضع
 الذي انتقلت إليه مات قبل أن يتخذ مسكنا (قلت) فإن كان مات قبل أن يتخذ مسكنا فلم يجعل المرأة
 بالخيار في أن تمضي إليه فتعده فيه وأنت تجعله حين مات الميت قبل أن يسكنه غير مسكن فلم تأمرها أن ترجع
 إلى موضعها الذي خرجت منه وتجعلها بمنزلة المسافرة (قال) لا تكون بمنزلة التي خرج بها مسافرا لأنه لما خرج
 بها منتقلا فقد رفض سكناه في الموضع الذي خرج منه وصار الموضع الذي خرج منه ليس بمسكن ولم يبلغ الموضع
 الذي خرج إليه فيكون مسكناه فصارت المرأة ليس وراءها لها مسكن ولم تبلغ أمامها المسكن الذي أرادت فهذه
 امرأة مات زوجها وليس في مسكن فلها أن ترجع إن أرادت إذا أصابت ثقة أو تمضي إلى الموضع الذي أرادت
 إن كان قريباً وإن كان بعيداً فلا تمضي إلا مع ثقة (قلت) أرأيت أن قالت المرأة لا أقدم ولا أرجع ولكن
 اعتدت في موضعي الذي أنا فيه أو أنصرف إلى بعض المدائن أو القرى فأعتد فيها أي يكون ذلك لها (قال) ما سمعت
 من مالك فيه شيء ويكون ذلك لها فيه لأنها امرأة ليس لها منزل فهي بمنزلة امرأة مات زوجها أو طلقها ولا مال له
 وهي في منزل قوم فأخرجوها فنها أن تعتد حيث أحببت أو بمنزلة رجل خرج من منزل كان فيه فنقل المرأة إلى
 أهلها فتكاري منزل لا يسكنه فلم يسكنه حتى مات فلها أن تعتد حيث شاءت لأنها لا منزل لها إلا أن تريد أن تتجمع
 من ذلك اتجاعاً بعيداً فلا يرى ذلك لها (قلت) أرأيت المرأة تخرج مع زوجها حاجة من مصر فلما بلغت
 المدينة طلقها زوجها أو مات عنها أتخذت زوجها أو ترجع إلى مصر وهذا كله قبل أن تحرم أو بعدما أحرمت
 (قال) سئل مالك عن المرأة تخرج من الأندلس تريد الحج فلما بلغت أقرية توفي زوجها (قال) قال مالك
 إذا كان مثل هذا فأرى أن تنفذ لحجها لأنها قد تباعدت من بلادها فالذي سألت عنه هو مثل هذا (قلت) له
 فالطلاق والموت في مثل هذا سواء (قال) نعم سواء عتدي (سحنون) عن ابن أبي ليبة عن عمران بن سليم
 قال حجت مع امرأة توفي عنها زوجها قبل أن توفي عتدتها فلما بلغت المدينة أنطلقت إلى عبد الله بن عمر فقالت
 أني حججت قبل أن أقضي عتدي فقال لها لو أنك قد بلغت هذا المكان لأمرتك أن ترجعي (قلت) أرأيت أن
 لم تكن تمضي في المسير في حجها إلا مسيرة يوم أو يومين أو ثلاثة فهل زوجها أو طلقها أن ترى أن ترجع عن
 حجها وتعتد في بيتها أم لا (قال) قال مالك إذا كان امرأة أقرى ييا وهي تجددت فترجع معهم رأيت أن ترجع إلى
 منزلها وتعتد فيه فإن تباعد ذلك وسارت مضت على حجها (سحنون) عن ابن وهب عن يونس بن يزيد عن
 ابن شهاب أنه قال في امرأة طلقته وهي حابة (قال) تعتد وهي في سفرها (قال) ابن القاسم في تفسير
 وإن كانت قد تزوجت فيها كان متزوجاً من زوجها في عدة وأما إن انكشف أنه مات بعد انقضاء الاجل والعدة

قول مالك في الثلاثين من عمر بن الخطاب من البيداء انما هن من أهل المدينة وما قرب منها (قال) فقلت لما لك فكيف ترى في ردهن (قال) مالك ما لم يحرم فأرى أن يردن فإذا أحرم فأرى أن يعضين لوجههن وبش ما صنعن وأما التي يخرج من مصر فهلك زوجها بالمدينة ولم يحرم (قال) قال مالك هذه تنفذ لجهها وإن كانت لم تحرم (قلت) أرايت أن سافر باهر أنه والحاجة لا امرأته إلى الموضع الذي تريد إليه المرأة والزوج لخصومة طافي تلك البلدة أو دعوى قبل رجل أو مورث لها أرادت قبضه فلما كان بينها وبين الموضع الذي تريد إليه مسيرة يوم أو يومين أو ثلاثة هلك زوجها عنها ومعها ثقة أترجع معه إلى بلدتها أم تخشى للحاجة لوجهها التي خرجت إليها أو ترجع إلى بلادها وترك حاجتها (قال) قال مالك إن هي وجدت ثقة ترجع إلى بيتها وإن لم تجد ثقة تنفذ إلى موضعها حتى تجد ثقة فترجع معه إلى موضعها فتعدي فيه بقية عدتها إن كان موضعها الذي تخرج إليه تدركه قبل انقضاء عدتها (قلت) فإن خرج باهر أنه من موضع إلى موضع بعيد فساقر بها مسيرة الأربعة الأشهر والخمسة الأشهر ثم انه هلك وبينها وبين بلادها الأربعة الأشهر والخمسة الأشهر (قال) انه إذا كان بينها وبين بلادها التي خرجت منها ما إن هي رجعت انقضت عدتها قبل أن تبلغ بلادها فانها تعتد حديث هي أو حينما أحبت ولا ترجع إلى بلادها (قلت) أرايت المرأة من أهل المدينة إذا كثرت إلى مكة تريد الحج مع زوجها فلما كانت بذى الحليفة أو بجلل أو الروحاء لم تحرم بعد هلك زوجها أو طلقها ثلاثاً فأرادت الرجوع كيف يصنع الكرى بكرائها أيلزم المرأة جميع الكراء ويكون لها أن تكري الأبل في مثل ما أكثرتها أم يكون لها أن تقاسم الجمل ويلزمها من الكراء قدر ما ركبت في قول مالك أم ماذا يكون عليها (قال) قال مالك أرى الكراء قد لزمها فإن كانت قد أحرمت نفذت وإن كانت لم تحرم وكانت قريبة رجعت واكثر ما كثرت في مثل ما أكثرته وترجع (قلت) أرايت أن هلك زوجها بذى الحليفة وقد أحرمت وهي من أهل المدينة أترجع أم لا (قال) قال مالك إذا أحرمت لم ترجع

في نفقة المطلقة وسكناها

(قلت) أرايت المطلقة واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً أيلزمها السكنى والنفقة في قول مالك أم لا (قال) قال مالك السكنى تلزمه لمن كلهن فأما النفقة فلا تلزم الزوج في المبتوتة ثلاثاً كان طلاقه أياها أو صلحاً إلا أن تكون حاملاً فتلزمه النفقة والنفقة لازمة للزوج في كل طلاق علك فيه الزوج الرجعة حاملاً كانت امرأته أو غير حامل لأنها تعد امرأته على حالها حتى تنقضي عدتها وكذلك قال مالك وقال مالك وكل نكاح كان حراماً نكح بوجه شبهة مثل اخته من الرضاة أو غيرها مما حرم الله عليه إذا كان على وجه شبهة ففرق بينهما فإن عليه نفقتها إذا كانت حاملاً فإن لم تكن حاملاً فلا نفقة عليه وتعتد حديث كانت تسكن (قلت) فهل يكون لها إلى الزوج السكنى وإن أبى الزوج ذلك (قال) قال مالك تعتد حديث كانت تسكن في قول مالك هذا إن لها على زوجها السكنى لأن مالها قال تعتد حديث كانت تسكن لأنه نكاح يلحق فيه الولد فسيلها في العدة سبيل النكاح الصحيح وهذا قول مالك (قلت) ولم جعلتم السكنى للمبتوتة وأبطلتم النفقة في العدة (قال) كذلك جاء الأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرنا ذلك مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال المبتوتة لا نفقة لها (سحنون) عن ابن القاسم عن مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب فأرسل إليها وكيله بشعر فسخطته فقال والله مالك علينا من شيء فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال ليس لك عليه نفقة

أو أنه سعى في ذلك ثلاثة أقوال أحدها أن الحكم ماض لا يتقضى فلا يكرن له سبيل ولا يكون لها منه ميراث حكى هذا القول في مختصره ابن عيشوم (١) عن ابن نافع وهو بعيد لأن الحاكم إذا حكم باجتهاده ثم بان له أو غيره

﴿ في سكنى التي لم يبن بها وسكنى النصرانية ﴾

(قلت) أرايت النصرانية تحت المسلم هل لها على زوجها اذا طلقها السكنى مثل ما يكون عليه في المسلمة الحرة (قال) نعم وهذا قول مالك (قلت) أرايت الصبية التي قد دخل بها ومثلها يجمع بجامعها أو لم يجمعها حتى طلقها فابت طلاقها أيلزمه السكنى لها في قول مالك أم لا (قال) اذا ألزمت الجارية العدة لمكان الخلوة بها فعلى الزوج السكنى عند مالك (قلت) فان خلاها في بيت أهلها ولم يبن بها الا أنهم أدخلوه واباهام طلقها قبل البناء بها وقال لم أجامعها وقالت الجارية ما جامعني أتجعل عليها العدة أم لا (قال) عليها العدة لهذه الخلوة (قلت) فهل على الزوج سكنى (قال) لا (قلت) وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي انه لا سكنى عليه لان الجارية قد أقرت بأنه لا سكنى لها على الزوج (قلت) أرايت ان خلاها هذه الخلوة في بيت أهلها فادعت الجارية انه قد جامعها وأسكر الزوج ذلك (قال) القول قول الزوج ولا سكنى عليه وانما عليه نصف الصداق فلذلك لا يكون عليه السكنى وانما تكون عليه السكنى اذا وجب عليه الصداق كاملا فحينما وجب الصداق كاملا وجب السكنى (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم (قلت) فان أقر الزوج بوطئها وبحدث الجارية ولم يخل بها أو خلا (قال) قد أقر الزوج بالوطء فعليه الصداق كاملا ان أحببت أن تأخذه أخذته وان أحببت أن تدع النصف فهي أعلم (قال) وان كان لم يخل بها وادعى انه غشيها أو نكرت ذلك ولم يعرف دخوله لم يكن عليها عدة (قال ابن القاسم) وانما طرحت عنها العدة لانه اتهم حيث لم يعرف لها دخول وطلقها أن يكون مضارا ير يد حبسها فلا عدة عليها ولا تكون العدة الا بخلوة تعرف أو اهتداء في البناء بها (قال) وهذا قول مالك

﴿ في عدة الصبية التي لا يجمع مثلها وهي صغيرة ودخل بها زوجها فطلقها البتة أن تكون لها السكنى في قول مالك (قال) قال مالك لا عدة عليها ولذلك لا سكنى لها (قلت) فان مات عنها زوجها وقد دخل بها وهي صبية صغيرة (قال) لها السكنى لانه قد دخل بها وان كان لم يكن مثلها يجمع لان عليها العدة فلا بد ان تعتد في موضعها حيث مات عنها فان كان لم يدخل بها وهي في بيت أهلها ومات عنها فلا سكنى لها على زوجها الا أن يكون الزوج أكثرى لها منزلا تكون فيه وادى الكراءات وهي في ذلك الموضع فهي أحق بذلك السكنى وكذلك الكبيرة اذا مات عنها قبل أن يبنى بها زوجها ولم يسكنها الزوج مسكنا ولم يكثر لها مسكنا سكن فيه فأدى الكراء ثم مات عنها فلا سكنى لها على الزوج تعتد في موضعها عدة الوفاة وان كان قد فعل ما وصفت لك فهي أحق بذلك السكنى حتى تنقضي عدتها وان كانت في مسكنها حين مات عنها ولم يكن دخل بها فعليها أن تعتد في بيتها عدة الوفاة ولا سكنى لها على الزوج وكذلك الصغيرة عليها أن تعتد في موضعها ولا سكنى لها على الزوج اذا لم يكن الزوج قد فعل مثل ما وصفت لك (قال) وهذا قول مالك (قلت) أرايت الصبية الصغيرة التي لا يجمع مثلها اذا دخل بها ثم طلقها أي يكون لها السكنى على الزوج أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا عدة عليها فاذا قال مالك لا عدة عليها فلا سكنى لها (قال) مالك ليس لها الا نصف الصداق

﴿ في سكنى الامه ونفقتهما من الطلاق ونفقة امرأة العبد حرة كانت أو أمة ﴾

(قلت) أرايت الامه اذا طلقها زوجها فابت طلاقها أي يكون لها السكنى على زوجها أم لا (قال) قال مالك تعتد في بيت زوجها اذا كانت تبيت عنده فان كنت انما كانت لا تبيت عنده قبل ذلك فعليه السكنى أنه أخطأ في حكمه خطأ متفقا عليه نقض ذلك الحكم باجماع فلو قيل على قياس أن المفقود أحق برز وجهه أبدا

(قلت) أ رأيت ان كانت تبت عند أهلها قبل أن يطلقها البتة أ يكون لها عليه السكنى (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً إلا أنه قال تعتد عند أهلها حيث كانت تبت ولم أسمع به يذكر السكنى ان على الزوج في هذه شيئاً بعينها ولا أرى أنا على زوج هذه السكنى لأنها اذا كانت تحت زوجها لم يسكنوها معه ولم يورثها معه بيتاً فتكون فيه مع الزوج فلا سكنى لها على الزوج ولا سكنى على الزوج في هذه لأنها اذا كانت تحتها ثم لو أرادوا أن يغرموه السكنى لم يكن ذلك لهم إلا ان يورثها معه مسكناً يخلوها معه فيه وانما حالها اليوم بعد ما طلقها سكاها قبل أن يطلقها في ذلك ولم اسمع هذا من مالك (قال) وسئل مالك عن العبد يطلق زوجته وهي حرة أو أمة وهي حامل أعليه لها نفقة أم لا (قال) قال مالك لا نفقة لها عليه إلا أن يعتق وهي حامل فينفق على الحرة ولا ينفق على الأمة إلا أن تعتق الأمة بعدما أعتق وهي حامل فينفق عليها في حملها لان الولد له (وقال) ربيعة في الحر تحتها الأمة او الحرة تحت العبد فيطلقها وهي حامل (قال) ليس لها عليه نفقة (وقال) يحيى بن سعيد ان الأمة اذا طلقت وهي حامل انها وما في بطنها السيدها وانما تكون النفقة على الذي يكون له الولد وهي من المطلقات ولها متاع بالمعروف على قدر هبة زوجها (سحنون) عن ابن القاسم عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه سأل عن المرأة يطلقها زوجها وهي في بيت بكراء على من الكراء (قال) سعيد على زوجها قال فان لم يكن عنده قال فعليها (قال) فان لم يكن عندها (قال) فعلى الامير

❦ في نفقة المختلعة والمبارثة والملاعنة والمولى منها وسكاها ❦

(قلت) أ رأيت الملاعنة أو المولى منها اذا طلق السلطان على المولى أو لاه عن يمينه وبين امرأته فوقع الطلاق بينهما أ يكون على الزوج السكنى والنفقة ان كانت المرأة حاملاً في قول مالك أم لا (قال) قال مالك عليه السكنى فيهما جميعاً وقال في النفقة ان كانت هاته التي آلى منها ففرق بينهما السلطان حاملاً كانت أو غير حامل كانت لها النفقة على الزوج ما كانت حاملاً أو حتى تنقضي عدتها ان لم تكن حاملاً لان فرقة الامام فيها غير بائن وهما يتوارثان ما لم تنقض العدة وأما الملاعنة فلا نفقة لها على الزوج وان كانت حاملاً لان ما في بطنها ليس يلحق الزوج ولهما جميعاً السكنى (قلت) أ رأيت المختلعة والمبارثة أ يكون لهما السكنى أم لا في قول مالك (قال) نعم لهما السكنى في قول مالك ولا نفقة لهما إلا أن يكونا حاملين (سحنون) عن ابن وهب عن ابن لبيعة عن ابن بكير عن سليمان بن يسار انه قال ان المفتدية من زوجها لا تخرج من بيتها حتى تنقضي عدتها ولا نفقة لها إلا أن تكون حاملاً (قال) مالك الامر عندنا انها مثل المبتوتة لا نفقة لها (سحنون) عن ابن وهب عن موسى بن علي انه قال قال ابن شهاب عن المختلعة والمبارثة والموهوبة لاهلها أين يعتدن قال يعتدن في بيوتهن حتى يحللن (قال) خالد بن أبي عمران وقال القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار (قلت) أ رأيت المختلعة والمبارثة أ يكون لهما السكنى والنفقة في قول مالك (قال) ان كانتا حاملين فلهما النفقة والسكنى في قول مالك وان كانتا غير حاملين فلهما السكنى ولا نفقة لهما (ابن وهب) عن يونس عن ربيعة انه قال المبارثة مثل المطلقة في المسكن لها ما لها وعليها ما عليها

❦ في نفقة المتوفى عنها زوجها وسكاها ❦

(قلت) أ رأيت المتوفى عنها زوجها أ يكون لها النفقة والسكنى في العدة في قول مالك في مال الميت أم لا (قال) قال مالك لا نفقة لها في مال الميت ولها السكنى ان كانت الدار للميت وان كان عليه دين والدار دار الميت كانت أحق بالسكنى من الغرماء وتباع للغرماء واشترط السكنى على المشتري وهذا قول مالك وان كانت دار ابكراء فنقد الزوج الكراء فهي أحق بالسكنى وان كان لم ينقد الكراء وان كان موسراً فلا سكنى لها في مال الميت اذا كانت في وان تزوجت ودخل بها زوجها كالمعنى لها لكان له وجه في القياس ولكنهم لم يقولوا بذلك فأين هذا من قول

دار بكراء على حال إلا أن يكون الزوج قد نقد الكراء (قلت) أرأيت أن كان الزوج قد نقد الكراء فأت
وعليه دين من أولى بالسكنى المرأة أو الغرماء (قال) إذا نقد الكراء فالمرأة أولى بالسكنى من الغرماء (ال)
هذا قول مالك (قلت) أرأيت هذه المتوفى عنها زوجها إذا لم تجعل لها السكنى على الزوج إذا كان موسراً وكانت
في دار بكراء ولم يكن نقد الكراء أي يكون للمرأة أن تخرج حيث أحببت أم تعتد في ذلك البيت وتؤدي كراءه
(قال) لا يكون لها أن تخرج منه (قال) مالك تعتد في ذلك البيت ويكون عليها الكراء وليس لها أن تخرج إذا
رضي أهل الدار بالكراء إلا أن يكروها كراء لا يشبه كراء ذلك المسكن فلها أن تخرج إذا أخرجها أهل ذلك المسكن
(قال) قال مالك إذا خرجت فلتكثر مسكناً ولا تبني بيت إلا في هذا المسكن الذي أكثرته حتى تنقضي عدتها (قال
سحنون) ألا ترى أن سعداً قال فإن لم تكن عند الزوج في الطلاق فعليها (قلت) فإذا خرجت من المسكن الثاني
فاكثرت مسكناً كما لا يكون عليها أيضاً أن لا تبني عنده وأن تعتد فيه (قال) لم أسمع هذا من مالك وأرى أن
يكون ذلك عليها (قلت) أرأيت أن طلقها تطليقة بائة أو ثلاث تطليقات فكانت في سكنى الزوج ثم توفي الزوج
(قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً إلا أن حالها عندي مخالف لحال المتوفى عنها زوجها لأنه حق قد وجب لها على
الزوج في حياته وليس موته بالذي يضع عنه حقا قد كان وجب عليه وإن المتوفى عنها انما وجب لها الحق في مال
زوجها بعد وفاته وهي وارث والمطلقة البتة ليست بوارث (قال) ابن القاسم وهذا الذي بلغني ممن أتق به عن
مالك أنه قاله (قال سحنون) وقد قال ابن نافع عن مالك أنهم ما سوا إذا طلق ثم مات أو مات ولم يطلق وهي أعدل
(قال) ابن القاسم والمتوفى عنها لم يجب لها على الميت سكنى إلا بعد موته فوجب السكنى لها ووجب الميراث لها
معاقبطل سكناها (قال) ابن القاسم وهذه التي طلقها زوجها ثم توفي وهي في عدتها قد لزم الزوج سكناً في
حال حياته فصار ذلك ديناً في ماله قال ألا ترى أن المتوفى عنها زوجها إذا كانت في منزل الميت أو كانت في دار بكراء
وقد نقد الميت كراء تلك الدار كانت أولى بذلك من ورثة الميت ومن الغرماء عند مالك فهذا يدل على أن مالكاً لم
يبطل سكناها الذي وجب لها من الميراث مع سكناها مع ما عاوى بذلك على أنه ليس يدين على الميت ولا مال له تركه
الميت ولو كان ما لا تركه الميت لكان الورثة يدخلون معها في السكنى ولكان أهل الدين يحاصونها به ومما يدل على
على ذلك لو أن رجلاً طلق امرأته البتة وهي في بيت بكراء فأفلس قبل أن تنقضي عدتها كان أهل ذلك الدار
أحق بمسكنهم وأخرجت المرأة منه ولم يكن سكناً حوزاً على أهل الدار فليس السكنى مالا (ابن لهيعة) عن أبي
الزبير عن جابر بن عبد الله أنه سئل عن المرأة الحامل يتوفى عنها زوجها هل لها من نفقة (قال) جابر لا حسبها
ميراثها (سحنون) عن ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف وسليمان بن يسار
وابن المسيب وعمر بن عبد الرحمن وعبد الله بن أبي سلمة وربيعة مثله (قال) ابن وهب قال ابن المسيب إلا
أن تكون مرضعاً فإن أرضعت أُنفق عليها بذلك مضت السنة (وقال) ربيعة يكون في حيضها من مالها (وقال)
ابن شهاب مثله نفقة على نفسها في ميراثها كانت حاملاً أو غير حامل (قلت) أرأيت المطلقة والمتوفى عنها
زوجها حتام تنقطع السكنى عنها إذا قلت لم تنقض عدتي (قال) حتى تنقضي الرية وتنقضي العدة وهذا قول
مالك (ابن وهب) عن صالح بن أبي حسان عن ابن المسيب أنه كان يقول في المرأة الحامل يطلقها زوجها
واحدة أو اثنتين ثم تمكث أربعة أشهر أو خمسة أو أدنى أو أكثر ما لم تضع ثم عوت زوجها فكان يقول قد
انقطع عنها النفقة حين مات وهي وارث معتدة

سكنى الامة وأم الولد

(قلت) أرأيت الامة إذا اعتقت تحت العبد فاختارت فراقه أي كرن لها السكنى على زوجها أم لا في قول مالك
ابن نافع إلا أنه يشبه ما روى عن مالك فيمن حرص عليه الخارص من نخلة أو ربعة أو سوق فجاء منها خمسة أو سوق

(قال) ان كانت قد بؤنت مع زوجها موضعاً فالسكنى على الزوج لازم مادامت في عدتها وان كانت غير مبوءة معه وكانت في بيت ساداتها اعتدت هنالك ولا شيء لها على الزوج من السكنى (قلت) أرايت ان أخرجها ساداتها فسكنت موضعاً أنرى لها السكنى مع زوجها أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن مالك قال لي تعتد حيث كانت تسكن اذا طلقت فهذا اطلاق ولا يلزم العبد شيء عند مالك اذا لم تكن تبيت عنده وان أخرجها أهلها بعد ذلك فهو اعن ذلك وأمرها أن يقروها حتى تنقضى عدتها (قلت) فهل يجبرون على أن لا يخرجوها قال نعم (قلت) فان انهدم المسكن فتحولت فسكنت في موضع آخر بكراء أ يكون على زوجها شيء من السكنى أم لا (قال) قال مالك اذا كانت لا تبيت عند زوجها فانها تعتد حيث كانت تبيت ولا شيء عليه من سكناها وانما يلزم الزوج ما كان يلزمه حين طلقها فاحدث بعد ذلك لم يلزم الزوج منه شيء (قلت) وان أعتق الزوج وهي في العدة (قال) اذا أعتق وهي في العدة لم أرا السكنى عليه (قال) قال لي مالك في العبد تكون تحته المرأة فيطلقها وهي حامل قال لا نفقة لها عليه (قلت) فان أعتق قبل أن تضع حملها (قال) عليه نفقتها لانه ولده (قال) مالك ولو أن عبداً طلق امرأته وهي حامل وقد كانت تسكن معه كان لها السكنى ولا نفقة لها للحمل الذي بها (سحنون) وهذا في الطلاق البائن (قلت) أرايت ان كانت في مسكن بكراء هي أكثرته فطلقها زوجها فلم تطلب زوجها بالكراء حتى انقضت عدتها ثم طلبته بالكراء بعد انقضاء العدة قال ذلك لها (قلت) وكذلك ان كانت تحت زوجها لم يفارقها فطلبت منه كراء المسكن الذي أكثرته بعد انقضاء الكراء أو السكنى (قال) نعم ذلك لها تتبعه بذلك ان كان موسراً أيام سكنته وان كان في تلك الايام عديماً فلا شيء لها عليه

❦ في الرجل يطلق امرأته وهو معسر ثم يوسر قبل أن تنقضى عدتها اتبعه بالنفقة والسكنى ❦

(قلت) أرايت ان طلقها وكان عديماً أ يكون لها أن تلزمه بكراء السكنى (قال) لا يكون ذلك لها لان مالك أسئل عن المرأة يطلقها زوجها وهي حامل وهو معسر أ عليه نفقتها قال لا الا أن يوسر في حملها فتأخذ به بما بقي وان وضعت قبل أن يوسر فلا نفقة لها في شيء من حملها (قلت) أرايت السكنى ان أيسر شيء من بقية السكنى (قال) هو مثل الحمل ان أيسر في بقية منه أخذ بكراء السكنى فيما يستقبل (قلت) أرايت أم الولد اذا أعتقها سيدها أو مات عنها سيدها قال عدتها حيضة (قلت) وهل يكون لها في هذه الحيضة السكنى أم لا (قال) نعم وهو قول مالك (قال) قال مالك اذا أعتق الرجل أم ولد له وهي حامل منه فعليه نفقتها وكل شيء كانت فيه تحبس له فعليه سكناها اذا كان من العدد والاستبراء والريية وليس شبه السكنى النفقة لان المبسوطة والمصالحة لهما السكنى ولا نفقة لهما فكذلك أم الولد لها السكنى ولا نفقة لها الا أن تكون حاملاً (قلت) أرايت أم الولد اذا أعتقها سيدها وهي حامل أ يكون لها النفقة في قول مالك (قال) قال مالك نعم قال لي مالك وكذلك الحر تكون تحته الامه فيطلقها البتة وهي حامل فلا يكون عليه نفقتها ثم نعتق قبل أن تضع فعليه أن ينفق عليها بعد ما عتقت حتى تضع حملها لانه انما ينفق على ولده منها

❦ سكنى المرتدة ❦

(قلت) أرايت المرتدة أ تكون لها النفقة والسكنى ان كانت حاملاً مادامت حاملاً (قال) نعم لان الولد يلحق بأبيه فن هنالك لزمته النفقة وان كانت غير حامل يعرف ذلك لم تؤخر واستيتبت فان تابت والا ضرب عنقه فلا أرى لها عليه نفقة بهذه الاستتابة لانها قد بان منه فان رجعت الى الاسلام كانت تطليقة بآثته ولها السكنى

أنه يعمل على ما حرص عليه لا على ما وجد والصحيح أن عليه الزكاة لانه قد انكشف خطأ الخارص فوجه الرجوع الى الحق القول الثاني ان الحكم ينقض ما لم يتزوج فيكون أحق بها ما لم يتزوج ان انكشف أنه

﴿ في سكتي امرأة العنين والذي يتزوج أخته من الرضاة والمستحاضة ﴾

(قلت) أ رأيت الذي لم استطع أن يطأ امرأته ففرق السلطان بينهما أي يكون لها على زوجها السكتي ما دامت في عدتها قال نعم (قلت) أ رأيت من تزوج أخته من الرضاة ففرقت بينهما أي يكون لها السكتي أم لا (قال) قال مالك تعتد حيث كانت تسكن فلما قال لي مالك ذلك علمت أن لها النفقة على زوجها ولها السكتي لأنها محبوسة عليه لأجل مائه وان كان ولد لحق به (قلت) أ رأيت المستحاضة إذا طلقها لزوجها لأثنا أو خالعها أي يكون لها السكتي في قول مالك في التسعة الأشهر الاستبراء وانما عدتها ثلاثة أشهر بعد التسعة (قال) قال مالك لها السكتي في الاستبراء وفي العدة وهذا أيضا مما يدل على تقوية ما أخبرتك أن على الزوجين إذا أسلم أحدهما ففرق ما بينهما أن لها السكتي (سحنون) ولقد قال عبد الملك انما عدة المستحاضة سنة سنة وليست مثل المرتابة لأن عدة المستحاضة سنة سنة

﴿ استبراء أم الولد والامة يعتقان ثم يريدان التزويج ﴾

(قلت) أ رأيت أمة كان يطؤها سيدها فلم تلد منه فأتى عنها أو أعتقها هل عليها في قول مالك شيء أم لا (قال) قال مالك نعم عليها حيضة إلا أن يكون أعتقها وقد استبرأها فلا يكون عليها حيضة في ذلك فتسكن مكانها إن أحببت وهذا قول مالك لأنها لو كانت أمة كان لسيدها أن يزوجه بعد أن يستبرئها وهي أمة له ويجوز للزوج أن يطأها مكانه ويجوز للزوج أن يطأها باستبراء السيد وهذا قول مالك (قال) ابن القاسم والعق عند مالك بمنزلة هذا والبيع ليس كذلك إن باعها وقد استبرأها فلا بد للمشتري من الاستبراء لأنها خرجت من ملك إلى ملك وكذلك لو مات عنها وهي أمة وقد استبرأها قبل أن يموت لم تجزها تلك الحيضة لأنها تخرج من ملك إلى ملك (وقال) لي مالك وأم الولد لو استبرأها سيدها ثم أعتقها لم يجز لها أن تنكح حتى تحيض حيضة وليست كالامة يكون السيد يطؤها ثم يستبرئها ويعتقها بعد الاستبراء أنه يجوز لها أن تتزوج بغير حيضة والعق انما يخرج من ملك إلى حرية فلا يكون عليها الاستبراء لأنها قد استبرئت بمنزلة السيد حين استبرأ فتزوجها بعد ما استبرأ فانما جاز للزوج أن يطأها بالاستبراء وأجزأ ما استبرأ السيد لأنها لم تصر للزوج ملكا فإذا أعتق بعد الاستبراء جاز لها أن تتزوج وإن كانت حرة كما كان يجوز للسيد أن يزوجه وهي أمة قبل أن يعتقها إلا أنها حين استبرأها السيد كان له أن يزوجه فإذا أعتقها لم يمنعها العقق من التزويج ويجزئها ذلك الاستبراء

﴿ في المكاتب يشترى امرأته فيموت عنها أو يعجز فيصير رقيقا فيموت كم عدتها ﴾

(قلت) أ رأيت مكاتباً اشترى امرأته وقد كانت ولدت منه أو لم تلد فعجز فرجع رقيقاً أو مات عنها ماذا عليها من العدة أو من الاستبراء (قال) إن كان لم يطأها بعد اشتراؤه أياها فإن مالكا قال في حرة بعد حرة عدتها حيضة ثم رجع فقال أحب إلى أن تكون حيزتين وتفسير ما قال لي مالك في ذلك أن كل فسخ يكون في النكاح فعلى المرأة عدتها التي تكون في الطلاق إلا أن يطأها بعد الاشتراء فإن وطئها بعد ما اشتراها فقد انهدمت عدة النكاح وصارت إلى الاستبراء استبراء الاماء لأنها وطئت بمالك الميم (قال) ابن القاسم وقوله لا تخراج ما فيه إلى أنها تعتد حيزتين إذا لم يطأها حتى أعتقها أو توفي عنها فإن وطئها فعليها الاستبراء بحيضة (قلت) من أي وقت يكون عليها حيزتان إذا هو لم يطأها من يوم استبرأها أم من يوم مات عنها أو أعتق قال لأبل من يوم اشتراها (قلت) اعتد وهي في ملكه (قال) نعم ألا ترى أن هذه العدة انما جعلت مثل العدة في الطلاق وقد تعتد الامة ويكون لها منه ميراثها إن انكشف أنه مات واعتد من يوم وفاته والقول الثالث أن الحكم ينتقض وإن

من زوجها وهي في ملك سيدها (قلت) أرايت اذ مات عنها هذا المكاتب أو عجز بعد ما اشتراها وحاضرت عنده
حيضتين فصارت الامة لسيد المكاتب أيكون عليه أن يستبرئ في هذه الامة وقد قال المكاتب انه لم يطأها من
بعد الشراء (قال) نعم على سيدها أن يستبرئها بحيضة وان هي خرجت حرة ولم يطأها المكاتب بعد الشراء فلا
استبراء عليها ولا بأس أن تزكج مكاتبها لانها خرجت من ملك الى حرة ولم تخرج من ملك الى ملك وقد قال مالك
في رجل تزوج أمة فلم يدخل بها حتى اشتراها انه يطؤها بملك يمينه ولا استبراء عليها

❦ في العبد المأذون له في التجارة يعتق وله أم ولد قد ولدت منه قبل أن يعتق أو أعتق وفي بطنها ولد منه ❦

(قلت) أرايت العبد المأذون له في التجارة اذا اشترى جارية فوطئها بملك اليمين باذن السيد أو بغير اذن السيد
فولدت منه ثم أعتق العبد بعد ذلك فتبعته كما يتبعه ماله أو تكون بذلك المولود أم ولد (قال) قال مالك
لا تكون به أم ولد وله أن يبيعها وكل ولد ولدت له قبل أن يعتق أو أعتقه سيده وأمه حامل منه لم تضعه فان ما ولدت
قبل أن يعتقه سيده وما في بطن أمته رقيق كلهم للسيد ولا تكون بشيء منهم أم ولد لانهم عبيد وانما هم بمنزلة
ماله لانه اذا اعتقد سيده تبعه ماله (قال) ابن القاسم الا أن يملك العبد ذلك الحمل الذي في بطن جاريته منه بعد
حرته قبل أن تضعه فتكون به أم ولد (قال) فقلت لمالك فلو أن العبد حيث أعتقه سيده أعتق جاريته وهي
حامل منه (قال) قال لي مالك لا تعتق له في جاريته وحدودها وحرمتها وجرأها جراح أمة حتى تضع ما في
بطنها فيأخذ سيده وتعتق الامة اذا وضعت ما في بطنها بالعتق الذي أعتقها به العبد المعتق ولا تحتاج الجارية
ههنا الى أن يجدد لها عتقا (قال) مالك ونزل هذا بيلدناو حكم به (قال) ابن القاسم وسأله بعض أصحابه
ابن كنانة بعد ما قال لي هذا القول بأعوام أرايت المدبر اذا اشترى جارية فوطئها ثم حملت ثم عجل سيده عتقه
وقد علم ان ماله يتبعه أنرى ولده يتبع المدبر (قال) لا ولكنهما اذا وضعته كان مدبرا على حال ما كان عليه
الاب قبل ان يعتقه السيد والجارية للعبد تبع لانها ماله (قلت) وتصير ملكا له ولا تكون به أم ولد أم
ولد (قال) قد اختلف قول مالك في هذا بمنزلة ما اختلف في المكاتب وجعله في هذه الجارية بمنزلة المكاتب
في جاريته (قال ابن القاسم) والذي سمعت من مالك انه قال تكون أم ولد اذا ولدت في التسديرا وفي الكتابة
(فقلت) لمالك وان لم يكن لها يوم تعتق ولدحى (قال) وان لم يكن لها يوم تعتق ولدحى (قلت) ما حجة
مالك في التي في بطنها ولد من هذا العبد الذي أعتقه سيده فقال المعتق هي حرة لم يجعلها في جراحها وحدودها
بمنزلة الامة وانما في بطنها ولد للسيد وهي اذا وضعت ما في بطنها كانت حرة باللفظ الذي أعتقها به العبد المعتق
(قال) لان ما في بطنها ملك للسيد فلا يصلح ان تكون حرة وما في بطنها رقيق فلما لم يجز هذا وقفت ولم تنفذ
لما حررتها حتى تضع ما في بطنها ومما يبين لك ان العبد اذا كاتبه سيده وله أمة حامل منه ان ما في بطنها رقيق
ولا يدخل في كتابة المكاتب الا ان يشترطه المكاتب

❦ ثم وكمل كتاب طلاق السنة من المدونة الكبرى ويليه كتاب الايمان بالطلاق وطلاق المريض ❦

❦ كتاب الايمان بالطلاق ❦

❦ بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد نبيه الكريم ❦

(قلت لابن القاسم) أرايت ان طلق رجل امرأته فقال له رجل ما صنعت قال هي طالق هل ينوى ان قال
انما أردت ان أخبره انها طالق بالتطبيق التي كنت طلقنها قال نعم ينوى ويكون القول قرله (قلت) أرايت
ان قال رجل لامرأته ان دخلت الدار فأنت طالق أو ان أكلت أو شربت أو لبست أو ركبت أو وقت أو عدت
تزوجت ما لم يدخل عليها لزوج فترد الى الزوج الاول ان كان حيا وينفسخ النكاح ويكون لها ميراثها ان كان

فأنت طالق ونحو هذه الأشياء أن تكون هذه أيماناً كلها قال نعم (قلت) أرايت ان قال لها اذا حضت أو ان حضت فأنت طالق قال ليس هذه يمينا لان هذا يلزم الطلاق الزوج مكانه حين تكلم به من ذلك وكذلك قال مالك

﴿ فيمن قال لامرأته أنت طالق ان شئت أو لعبدك أنت حر اذا قدم فلان ﴾

(قلت) أرايت لو قال رجل لامرأته أنت طالق اذا شئت (قال) قال مالك ان المشيئة لها وان قامت من مجلسها ذلك توقف فتقضي أو تترك فان هي تركته فجاء معها قبل ان توقف أو تقضي فلا شيء لها وقد بطل ما كان في يديها من ذلك (قال ابن القاسم) وانما قلت لك في الرجل الذي يقول لامرأته أنت طالق ان شئت ان ذلك بيدها حتى توقف وان تفرقا من مجلسهما لان مالكا قد ترك قوله الاول في التملك يرجع الى ان قال ذلك بيدها حتى توقف فهو أشكل من التملك لان مالكا كان يقول مرة اذا قال الرجل لامرأته أنت حر اذا قدم أبي أو أنت حر ان قدم أبي كان يقول هما مفترقان قوله اذا قدم أبي أشد وأقرب عندي من قوله ان قدم أبي ثم رجع وقال هما سواء اذا وان فعلى هذا أرايت قوله اذا شئت فأنت طالق أو ان شئت فأنت طالق على قوله اذا قدم أبي فانت حر وان قدم أبي فأنت حر (قلت) أرايت ان قبلته أي كبرن هذا تركه كان جعل لها من ذلك قال نعم وهو رأيي ولم أسمع من مالك (قلت) وكذلك ان قال أمرك بيديك فهو مثل هذا قال نعم وانما الذي سمعت من مالك في أمرك بيديك

﴿ فيمن قال لها ان فعلت كذا فأنت طالق وقال لها ثانية ﴾

(قلت) أرايت لو ان رجلا قال لامرأته اذا دخلت الدار فأنت طالق ثم قال لها بعد ذلك اذا دخلت الدار فانت طالق والدار التي حلف عليها هي دار واحدة فدخلت الدار ثم وقع عليها (قال) يقع عليها تطليقتان الا ان يكون نوى بقوله في المرة الثانية اذا دخلت الدار فأنت طالق يريد بذلك الكلام الاول ولم يرد به تطليقة ثانية لان مالكا قال لو ان رجلا قال لامرأته ان كلفت فلانا فأنت طالق ثم قال لها بعد ذلك ان كلفت فلانا فأنت طالق انه ان اراد بالكلام الثاني اليمين الاولى فكلمة فانما تلزمه تطليقة وان كان لم يرد بالكلام الثاني اليمين الاولى فكلمة فهما تطليقتان ولا يشبه هذا عند مالك الايمان بالله مثل الذي يقول والله لا أفعل كذا وكذا ثم يقل بعد ذلك والله لا أفعل كذا وكذا كذلك الشيء بعينه انه انما تجب عليه كفارة واحدة ولا يشبه هذا الطلاق في قول مالك (قال) ابن القاسم وفرق ما بين ذلك لو ان رجلا قال والله والله والله لا أكلم فلانا فكلمة انما تجب عليه كفارة واحدة واذا قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق ان كلفت فلانا انها طالق ثلاثا ان كلفه الا ان يكون نوى بقوله أنت طالق أنت طالق أنت طالق واحدة وانما اراد بالبقية ان يسمعها فهذا فرق ما بينهما

﴿ فيمن قال لامرأته أنت طالق ان كنت تحبينني أو ان كنت قلت كذا ﴾

(قلت) أرايت ان قال الرجل لامرأته أنت طالق ان كنت تحبينني أو قال أنت طالق ان كنت تبغضيني (قال) قال مالك وسأله رجل عن امرأة وقع بينهما وبين زوجها كلام فقالت فارقني فقال الزوج ان كنت تحبين فراقني فأنت طالق ثلاثا فقالت المرأة فاني أحب فراقك فقالت بعد ذلك ما كنت الا لاعبة وما أحب فراقك (قال) قال مالك أرى أن يفارقها ويعزلها ولا يقيم عليها بصدقة امرأة ويكذبها مرة وهذا لا يكون ولا يقيم عليها (قلت) ليس هذه مسئلتى انما مسئلتى انه قال ان كنت تبغضيني فأنت طالق فقالت لا أبغضك وأنا أجبك (قال) ابن القاسم انه لا يجبر على فراقها ويؤمر فيما بينه وبين الله أن يفارقها لانه لا يدري أصدقه أم كذبه فاحسن ذلك ميتا ثم يظن في النكاح فان كان قد وقع بعد موته وانقضاء عدها منه ثبت ولم يفسخ وان كان وقع في العدة أو

أن لا يقيم على امرأه لا يدري كيف هي تحته أحلال أم حرام (قلت) أرايت الرجلين يقول أحدهما لصاحبه امرأته طالق ان لم تكن قلت لي كذا وكذا يقول الآخر امرأته طالق ان كنت قلت لك كذا وكذا (قال) قال مالك يدينان جميعا

❦ فيمن قال لامرأته أنت طالق اذا حاضت أو اذا حاضت فلانة ❦

(قلت) أرايت ان قال رجل لامرأته أنت طالق اذا حاضت فلانة لامرأته أخرى أو أجنبية اذا كانت ممن تحيض (قال) أرى انها طالق ساعة تكلم بذلك لان هذا أجل من الآجال في قول مالك (قلت) فان قال أنت طالق اذا حاضت فأوقعت عليه الطلاق في قول مالك مكانه فاعتدت المرأة فلم تر حيضاً في عدتها فاعتدت اثني عشر شهراً ثم تزوجها بعد انقضاء عدتها زوجها الخالف فحاضت عنده أيقع عليها بهذه الحيضة طلاق أم لا في قول مالك (قال) لا يوقع عليها في قول مالك بهذه الحيضة طلاق لان الطلاق الذي أوقعه مالك عليها حين حلف انما هو بهذه الحيضة وقد أحنثته في عيبه بهذه الحيضة ولا تحنث به امرأة أخرى

❦ فيمن قال أنت طالق ان لم أطلقك أو ان أكلت هذا الرغيف فأنت طالق ❦

(قلت) فان قال لها أنت طالق ان لم أطلقك (قال) يقع الطلاق عليها مكانه حين تكلم بذلك وقد قال مالك لا تطلق الا ان ترفعه الى السلطان وتوقفه (قلت) أرايت لو ان رجلاً قال لامرأته ان أكلت هذا الرغيف فأنت طالق فطلقها واحدة فتزوجت زوجها غيره فأكلت نصف الرغيف في ملك الزوج الثاني ثم طلقها الزوج الثاني فتزوجها الزوج الاول الخالف فأكلت نصف الرغيف الباقي عنده أيقع عليها الطلاق في قول مالك (قال) يقع عليه الطلاق في قول مالك اذا أكلت من ذلك الرغيف ما بقي من طلاق ذلك الملك الذي حلف فيه شيء فاذا انقضت طلاق ذلك الملك الذي حلف فيه لم يقع عليه ان أكلت الرغيف في ملك الخالف أو بعض الرغيف طلاق لانه انما كان حالفاً بطلاق ذلك الملك فاذا ذهب طلاقه فقد ذهب ما قد كان به حالفاً وصار بمنزلة من لا عين عليه (قال) وسئل مالك عن رجل كان بينه وبين رجل شر وكن لاحد الرجلين أخ فلقى أخوه الرجل الذي نازع أخاه (فقال) قد بلغني الذي كان بينك وبين أخي أمس وامرأته طالق البتة ان لم يكن لو كنت حاضر الفقات عينك (قال) مالك أراه حاثاً لانه حلف على شيء لا يبر فيه ولا في مثله

❦ فيمن قال أنت طالق ان قدم فلان أو ان كان كلم فلان فلاناً ثم شك في كلامه اياه ❦

(قلت) أرايت ان قال لها أنت طالق ان قدم فلان أو اذا قدم فلان (قال) لا تطلق عليه حتى يقدم فلان فيما أخبرتك من قول مالك (قلت) ولم لا تطلقه ون عليه وأتم لا تدرون لعل فلاناً يقدم فيكون هذا قد طلق امرأته وقد وطئها بعد الطلاق وأتم تطلقون بالشك (قال) ليس هذا من الشك وليس هذا وقت هوأت على كل حال وانما تطلق المرأة على الرجل الذي يشك في عيبه فلا يدري أبر فيها أم حنث وهذا لم يحنث بعد انما يحنث بقدم فلان وانما ذلك لو ان رجلاً قال لامرأته طالق ان كان كلم فلاناً ثم شك بعد ذلك فلا يدري أكلمه أم لا فهذا الذي تطلق عليه امرأته عند مالك لما شك في عيبه الذي حلف بها فلا يدري لعله في عيبه حانث فلما وقع الشك طلقت عليه امرأته لان عيبه قد خرجت منه وهو لا يتيقن انه فيها بار فكل عيّن لا يعلم صاحبها انه فيها بار وعيبه بالطلاق فهو حانث وهذا الاخر لا يشبه الذي قال أنت طالق ان قدم فلان لانه على بر وهو يستيقن انه لم يحنث بعد وانما يكون حنثه بقدم فلان ولم يطلق الى أجل من الآجال

قبل الوفاة فسخ وهذا القولان للمالك ومرويان عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد روى عنه أيضاً أن زوجها ان جاء وقد تزوجت خيراً في زوجته أو في صداقها وذلك والله أعلم ما لم يدخل بها الزوج كمن استحق

﴿ فيمن قال لها اذا حبلت فأنت طالق أو بعد قدوم فلان شهر ﴾

(قلت) أرايت ان قال لامرأته اذا حبلت فأنت طالق قل لا يمنع من وطئها فاذا وطئها مرة واحدة فأرى ان الطلاق قد وقع عليها لانه بعد وطئه أول مرة قد صارت بمنزلة امرأة قال لها زوجها ان كنت حاملا فأنت طالق ولا يدري أبها جل أم لا وقد قال مالك في هذه هي طالق لانه لا يدري أبها جل أم لا وكذلك قال مالك في امرأة قال لها زوجها ان لم تكن حاملا فأنت طالق ثلاثا انها تطلق مكانها لانه لا يدري أحامل هي أم لا فأرى مسئلتك على مثل هذا من قول مالك (قلت) أرايت ان قال لها أنت طالق بعد قدوم فلان بشهر (قال) مالك اذا قدم فلان وقع الطلاق عليها مكانه ولا ينتظر بها الاجل الذي قال

﴿ فيمن قال لها اذا حبلى ووضعت فأنت طالق ﴾

(قلت) أرايت ان قال لامرأته وهي غير حامل اذا حبلى فوضعت فأنت طالق (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأنا أرى ان كان وطئها في ذلك الطهر انها طالق مكانها ولا ينتظر بها ان تضع ولا ان تحمل (قال) وقال مالك لا تحبس ألف امرأة لامرأة واحدة ويكون أمرها في الحمل غير أمرهن ولا في سمعت مالك يقول في الرجل يقول لامرأته ان لم يكن بك حمل فأنت طالق (قال) قال مالك هي طالق حين تكلم ولا يستأني بها للنظر والذي يقول لامرأته اذا وضعت فأنت طالق بمنزلة ما ولا يستأني بها للنظر والذي يستبين ان بها جل أو ليس بها جل لم ينبغ له أن يرثها وكذلك كانت حجة مالك في الذي يقول لامرأته ان لم يكن بك حمل فأنت طالق فقال ابن أبي حزم يا أبا عبد الله لم يستأني حتى يعلم أحامل هي أم لا فقال أرايت ان استؤني بها فماتت قبل ان يتبين حملها يرثها أم لا قال لا قال فكيف أوقف امرأة على زوج لو ماتت لم يرثها فالذي سألت عنه عندي مثل هذا

﴿ فيمن قال أنت طالق اذا مات أو مات فلان أو كلما جاء يوم أو جاءت سنة ﴾

(قلت) أرايت رجلا قال لامرأته أنت طالق اذا مات (قال) مالك لا تطلق عليه لانه انما يطلقها بعده وانه (قلت) فان قال اذا مات فلان فأنت طالق (قال) مالك تطلق عليه حين تكلم بذلك (قلت) أرايت ان قال لامرأته أنت طالق كلما حضت حيضة (قال) قال مالك في الذي يقول لامرأته كلما حضت حيضة فأنت طالق انها طالق الساعة فأرى مسئلتك انها طالق الساعة ثلاث تطبيقات (قلت) أرايت ان قال لها أنت طالق كلما جاء يوم أو كلما جاء شهر أو كلما جاء سنة (قال) أرى انها طالق ثلاثا حين تكلم بذلك لان مالك قال من طلق امرأته الى أجل هو آت انما هو طلاق حين تكلم بذلك (قلت) أرايت ان طلقها عليه ثلاثا بهذا القول ثم تزوجها بعد زوج أيقع عليه من يمينه تلك شيء أم لا (قال) لا شيء عليه من يمينه تلك عند مالك لان يمينه التي كانت بالطلاق في ذلك الملك وذهب ذلك الملك فذهب طلاقه كله وانما كان حالف بالطلاق ذلك الملك الذي قد ذهب وذهب طلاقه (قلت) أرايت ان قال لها أنت طالق قبل موتك بشهر متى يقع الطلاق (قال) يقع الطلاق مكانه حين تكلم بذلك (قلت) فان قال لامرأته وهي حامل اذا وضعت فأنت طالق (قال) قال مالك أراها طاقا حين تكلم به (قلت) أرايت ان قال لامرأة أجنبية أنت طالق غدا ثم تزوجها قبل غدا يقع الطلاق عليها أم لا (قال) لا يقع الطلاق عليها الا ان يكون أراد بقوله ذلك ان تزوجتك فأنت طالق غدا فان أراد بقوله ذلك ان تزوجها فتزوجها فهي طالق مكانها (قال ابن القاسم) فقلت لمالك فربما قال لا مرأته ونزوات هذه المسئلة بالمدينة وكان بين رجل وامرأته منازعة فسأته لطلاق فقال لم يكن لك حمل فأنت طالق أفترى ن يستأني سلعة وهي قائمة بيد المشتري انه مخير ان شاء أن يأخذ سلعته وان شاء أن يأسد ثمنها وهو لقياس بعيد لان

بها حتى يتبين انها حامل أم لا (قال) مالك بل أراها طالقا حين تكلم بذلك ولا يستأني بها (قال ابن القاسم)
 أخبرني بعض جلساء مالك انه قيل له لم طلقت عليه حين تكلم قبل ان يعلم انها حامل (قال) أرايت لو استأنت
 بها حتى اعلم انها حامل فانت أكان الزوج يرثها فقيل له لا قال فكيف أتزل رجل مع امرأة لو ماتت لم يرثها
 (واخبرني) محمد بن دينار ان مالك سئل عن رجل قال لامرأته وكانت تلد منه جوارى فحملت فقال لها ان لم
 يكن في بطنك غلام فأنت طالق البتة فانك قد أكثرت من ولادة الجوارى (قال) أراها طالقا الساعة ولا ينتظر
 بها ان تضع (قلت) لابن القاسم فان ولدت غلاما هل ترد اليه (قال) لا لان الطلاق قد وقع وانما ذلك عند مالك
 بمنزلة قوله ان لم يحضر السماء في شهر كذا وكذا في يوم كذا وكذا فأنت طالق البتة (قال) مالك تطلق عليه
 الساعة لان هذا من الغيب فان مطر في ذلك اليوم الذي سمى لم ترد اليه (قال) مالك ولا يضرب له في ذلك
 أجل الى ذلك اليوم لينظر أ يكون فيه المطر أم لا (قال ابن القاسم) وأخبرني بعض جلسائه انه قيل لمالك
 ما تقول في رجل يقول ان لم يقدم أبي الى يوم كذا وكذا فأمر آتى طالق البتة (قال) مالك لا يشبه هذا المطر لان
 هذا يدعي ان الخبر قد جاءه أو الكتاب بان والده سيقدم وليس هذا كمن حلف على الغيب ولم أسمع من مالك
 ولكن قد أخبرني به من أتق به من أصحابه والذين بالمدينة (قلت) أرايت ان قال لها أنت طالق ان لم أدخل
 هذه الدار وان لم أعتق عبدي فلا نأ يقع الطلاق عليه ساعة تكلم بذلك (قال) لا يقع عليها في قول مالك الطلاق
 حين تكلم بذلك ولكن يحال بينه وبين وطئها ويقال له أفعل ما حلفت عليه فان لم يفعل ورفع أمرها الى
 السلطان ضرب لها السلطان أجل الايلاء أربعة أشهر من يوم رفع أمرها الى السلطان ولا ينتظر الى ما مضى
 من الشهر والسنين من يوم حلف ما لم ترفعه الى السلطان وليس يضرب السلطان لها أجل الايلاء في قول
 مالك الا في هذا الوجه وحده لان كل ايلاء وقع في غير هذا الوجه من غير ان يقول ان لم أفعل كذا وكذا حلف
 بالله أن لا يوطأها أو بعشي أو بنذر صيام أو عتاقة أو طلاق امرأته أو أخرى أو بعث رقبة عبده أو حلف لغريم
 له أن لا يوطأ امرأته حتى يقضيه (قال) مالك فهذا كله وما أشبهه هو مول منها من يوم حلف وليس من يرم
 ترفعه الى السلطان وليس يحتاج في هذا الى ان ترفعه الى السلطان لان هذا اذا وطئ قبل ان ترفعه الى السلطان
 ولا ايلاء عليه فقد بر والوجه الا سخره وان وطئ فيه قبل ان ترفعه الى السلطان فان ذلك لا تسقط عنه اليمين
 الا التي حلف عليها اذا كان لم يفعلها فهذا فرق ما بينها (قلت) وما جئت حين قلت في الرجل الذي قال لامرأته
 ان لم أطلقك فأنت طالق انها طالق سأعتد وقد قلت عن مالك في الذي يقول لامرأته ان لم أدخل هذه الدار
 فأنت طالق أن يحال بينه وبينها ويضرب له أجل الايلاء من يوم ترفعه الى السلطان فلم لا تجعل الذي قال ان لم
 أطلقك فأنت طالق مثل هذا الذي قال ان لم أدخل الدار فأنت طالق وما فرق بينهما (قال) لان الذي حلف على
 دخول الدار ان دخل سقط عنه الطلاق ولان الذي حلف بالطلاق ليطلقن ليس بره الا في ان يطلق في كل وجه
 يصرفه اليه ولا بد بان يطلق عليه مكانه حين تكلم بذلك (قلت) أرايت ان قال ان كلمت فلانا فأنت طالق ثم
 قال ان كلمت فلانا لا سخر فأنت طالق فكلمهما جميعا كم يقع عليه من الطلاق أو واحدة أو اثنتان قال يقع عليه
 اثنتان ولا ينوي وانما ينوي في قول مالك لو انه قال ان كلمت فلانا فأنت طالق ثم قال ان كلمت فلانا فأنت طالق
 لقيل ذلك بعينه ومثلك لا تشبه هذه (قلت) أرايت جوابك هذا هو قول مالك قال نعم هو قول مالك (قال)
 مالك ولو ان رجلا حلف بعق عبده ان لا يكلم رجلا فباعه فكلم الرجل ثم اشتراه أو وهب له أو تصدق به
 عليه فقبله انه ان كلم الرجل حنث لان اليمين لازمة له لم تسقط عنه حين كلم الرجل والعبد في غير ملكه (قال)
 مالك ولو ورثه هذا الخالف ثم كلم الرجل الذي حلف بعق هذا العبد أن لا يكلمه لم أر عليه حنثا لانه
 أسلعة له ان يبيعها فكان له ان يجيز بيعها أو يأخذ الثمن والزوجه ليس له أن يزوجه فلا يجوز له أن يجيزه ويأخذ

لم يدخله على نفسه وانما جره اليه الميراث (قال) فقلت لمالك فلو فليس هذا الخالف فباعه السلطان عليه
ثم كلم فلانا ثم ايسر يوما فاشتراه (قال) مالك ان كلمه خنت وأرى بيع السلطان العبد في التفليس بمنزلة
بيع السيد اياه طائعا (وسئل) مالك عن امرأة من آل الزبير حلفت بعنق جارية لها أن لا تكلم فلانا ثم
ان الجارية وقعت الى أيها ثم مات أبوها فورثتها ابنته الخالفة واخوة لها فباعوا الجارية فاشتريتها في حصتها
أترى ان تكلم فلانا ولا تحنت (قال) أرى ان كانت الجارية هي قدر ميراثها من أيها أو الجارية أقل من ذلك
فلا أرى عليها حنثا واشترأوها اياها عندي في هذا الموضع بمنزلة مقاسمتها اخوتها وان كانت الجارية
أكثر من ميراثها فانها ان كلمته خنت (قلت) أرايت ان قال رجل لامرأته أنت طالق ان دخلت
هذه الدار فطلقها تطليقتين ثم تزوجت زوجها ثم مات عنها فرجعت الى زوجها الخالف فدخلت الدار كم تطلق
أو واحدة أم ثلاثا في قول مالك (قال) قال مالك تطلق واحدة ولا تحل له الا بعد زوج لانها رجعت اليه على
بقية طلاق ذلك المالك وانما كان خالفا بالتطليقتين اللتين طلق وبهذه التي بقيت له فيها يحنت ولا يحنت بغيرها
وليس عليه شيء مما يحنت به في عيئنه الا هذه التطليقة الباقية

❦ فيمن قال لها أنت طالق اذا حضت أو طهرت ❦

(قلت) أرايت ان قال لامرأته أنت طالق اذا حضت (قال) هي طالق الساعة وتعد بطهرها الذي هي فيه من
عدتها وهذا قول مالك (قلت) فان قال لها وهي حائض اذا طهرت فأنت طالق (قال) قال مالك هي طالق
ساعة ويجبر على رجعتها (قال) مالك واذا قال لها وهي حامل اذا وضعت فأنت طالق فهي طالق الساعة
(قلت) أرايت ان قال لامرأته أنت طالق يوم ادخل دار فلان فدخلها ليلا يقع عليها الطلاق في قول مالك
(قال) أرى ان الطلاق واقع عليه ان دخلها ليلا أو نهارا الا أن يكون أراد بقوله يوم ادخل النهار دون الليل فان
كان أراد النهار دون الليل فالقول قوله وينوي في ذلك لان النهار من الليل والليل من النهار في هذا النحو من
قول مالك اذا لم تكن له نية (قال) وكذلك ان قال ليلة ادخل دار فلان فأنت طالق فدخلها نهارا (قال) هو مثل
ما وصفت لك الا أن يكون أراد الليل دون النهار قال مالك وقد قال الله تبارك وتعالى في كتابه والفجر وليال
عشر فقد جعل الله الايام مع الليالي

❦ فيمن قال أنت طالق ان دخلت دار فلان ودار فلان فدخل احدهما ❦

(قلت) أرايت لو ان رجلا قال امرأتي طالق ان دخلت دار فلان ودار فلان فدخل احدهما انطلق عليه
امرأته في قول مالك (قال) تطلق عليه امرأته اذا دخل في احدي الدارين (قلت) فان دخل الدار الاخرى
بعد ذلك انطلق عليه في قول مالك أم لا (قال) لا تطلق عليه في قول مالك لانه قد خنت في عيئنه بالذي حلف به
فلا يقع عليه شيء بعد ذلك

❦ الشك في الطلاق ❦

(قلت) أرايت لو ان رجلا طلق امرأته فلم يدركم طلقها أطلقة واحدة أم اثنتين أم ثلاثا كم يكون هذا في قول
مالك (قال) قال مالك لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره (قال ابن القاسم) وأرى ان ذكر وهي في العدة انه لم
يطلق الا واحدة أو اثنتين انه يكون أملاك بها فان انقضت العدة قبل ان يذكر فلا سبيل له اليها وان ذكر بعد
انقضاء العدة انه انما كانت تطليقة أو تطليقتين فهو خاطب من الخطاب وهو مصدق في ذلك (قلت) اتحفظه
عن مالك (قال) لا (قلت) أرايت ان لم يذكر كم طلقها ففرقت بينهما ثم تزوج جهازا وج بعد انقضاء عدتها
الصداق وقد ذكر مالك في موطنه أنه أدرك الناس ينكرون الذي روى عن عمر بن الخطاب في ذلك ولم

ثم طلقها هذا الزوج الثاني أو مات عنها أو تحلل للزوج الذي لم يدركم طلقها (قال) تحلل له بعد هذا الزوج لأنه ن
كان أنما طلقها واحدة رجعت عنده على اثنتين وإن كان أنما طلقها هذا الزوج اثنتين رجعت إليه على واحدة
وإن كان أنما طلقها ثلاثا فمداحلها هذا الزوج فإن طلقها هذا الزوج أيضا تطليقة فاقضت عدتها أو لم تنقض
عدتها لم يحل له أن ينكحها إلا بعد زوج لأنه لا يدري لعل طلاقه إياها كان تطليقتين فمداحل أخرى فهذا
لا يدري لعل الثلاث أنما وقعت بهذه التطليقة التي طلق فإن تزوجت بعد ذلك زوجا آخر فأتى أو طلقها
فاقضت عدتها فزوجها الزوج الأول فطلقها أيضا تطليقة أنه لا يحل له أن ينكحها إلا بعد زوج أيضا لأنه
لا يدري لعل الطلاق الأول أنما كان تطليقة واحدة والطلاق الثاني أنما كان تطليقة ثانية وإن هذه الثالثة
فهي ولا يدري لعل هذه هي التطليقة الثالثة فلا يصلح له أن ينكحها حتى تنكح زوجا غيره (قلت) فإن نكحت
زوجا غيره ثم طلقها أو مات عنها هذا الزوج الثالث ثم تزوجها الزوج الأول أيضا قال فإنها ترجع إليه أيضا
على تطليقه أيضا بعد الثلاثة إلا رواج إلا أن يبت طلاقها وهي تحت في أي النكاح كان فان بت طلاقها فيه ثم
تزوجت بعد زوجا ثم رجعت إليه رجعت على طلاق مبتدا

﴿ فيمن قال لها أنت طالق إن دخلت الدار فمالت قد دخلتها ﴾

(قالت) أريت إذا قال الرجل لامرأته إن دخلت الدار فمالت طالق ثلاثا فقالت المرأة قد دخلت الدار وكذبها
الزوج قال أما في القضاء فلا يقضى عليه بطلاقها ويستحب للزوج أن لا يقيم عليها لأنه لا يدري لعلها قد
دخلت (قال) وكذلك قال لي مالك في رجل قال لامرأته وسأطاعن شيء فمالت طالق لم تصدقني أو أن كنتني
فمالت طالق فأخبرته (فقال) مالك أرى أن يفارقها ولا يقيم عليها قال مالك وما يدريه أصدقت أم لا (قال ابن
القاسم) وسمعت الليث يقول مثل قول مالك فيها (قلت) أريت أن قالت قد دخلت الدار فصدقها الزوج
ثم قالت المرأة بعد ذلك كنت كاذبة (قال) إذا صدقها الزوج فقد لزمه ذلك في رأيي (قلت) أريت أن لم يصدقها
وقالت قد دخلت ثم قالت بعد ذلك كنت كاذبة (قال) أرى أنه ينبغي له أن يجتنبها فيما بينه وبين الله ولا يقيم عليها
وأما في القضاء فلا يلزمه ذلك

﴿ في الشك في الطلاق أيضا ﴾

(قلت) أريت إذا شك الرجل في عيने فلا يدري بطلاق حلق أم بعق أم بصدقة (قال) كان يبلغنا عن مالك
أنه قال في رجل حلق بعق فلا يدري بأي ذلك كانت عيने بصدقة أم بطلاق أم بعق أم بعشى (قال) مالك
أنه يطلق امرأته ويعتق عبيده ويتصدق بثلث ماله ويمشي إلى بيت الله (قلت) ويجبر على الطلاق والعق
والصدقة في قول مالك (قال) لا يجبر على شيء من هذا إلا على الطلاق ولا على العق ولا على الصدقة ولا على
المشي ولا في شيء من هذا أنما يؤمر فيها بينه وبين الله في الفتيا (قلت) وكذلك لو حلق بطلاق امرأته فلا
يدري أحنت أم لم يحنت أم كان مالك أمره أن يفارقها قال نعم (قلت) أريت أن كان هذا الرجل موسوسا
بهذا الوجه (قال) ابن القاسم فلا أرى عليه شيئا

﴿ فيمن قال لامرأته قد طلقك من قبل أن تزوجك ﴾

(قلت) أريت لو أن رجلا قال لامرأته قد طلقك من قبل أن تزوجك أيقع عليه شيء من الطلاق أم لا
(قال) أرى أنه لا شيء عليه (قلت) وكذلك لو قال قد طلقك وأما يجنون أو أو أناسي (قال) أن كان يعرف
بالجنون فلا شيء عليه وكذلك قر له قد طلقك أناسي أنه لا يقيم عليه به الطلاق (قلت) أريت أن طلق
يحتقروا أهله أو أنها وقد دخل بها لزوج فلا سبيل له إليها وإن كشف أنه مات بعد دخول الزوج بها أنها

من قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق الا من موضع كذا

(قلت) رأيت ان قال كل امرأة أتزوجها الا من القسطاط فهي طالق قال يلزمه في قول مالك أن لا يتزوج من غير القسطاط (قلت) رأيت ان قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق الا من قرية كذا وكذا ويذكر قرية صغيرة (قال) أرى ان ذلك لا يلزمه اذا كانت تلك القرية ليس فيها من يتزوج (قلت) رأيت ان قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق الا فلانة وسمى امرأة بعينها ذات زوج أو لا زوج لها (قال) بلغني انه قال لا أرى عليه شيئا قال وهو بمنزلة رجل قال ان لم أتزوج فلانة فكل امرأة أتزوجها فهي طالق وهو رأيي (قلت) رأيت ان قال ان لم أتزوج من القسطاط فكل امرأة أتزوجها فهي طالق (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى أن لا يتزوج الا من القسطاط والا يلزمه الحنف (قلت) رأيت ان قال كل امرأة أتزوجها الى أربعين سنة أو ثلاثين سنة فهي طالق (قال) سألت مالكا عن غلام ابن عشرين سنة أو نحو ذلك حلف في سنة ستين ومائة ان كل امرأة ينكحها الى سنة مائتين فهي طالق (قال) مالك ذلك عليه ان تزوج طامقت عليه (قال) ابن القاسم وهذا قد حلف على أقل من أربعين سنة ورأيي والذي بلغني عن مالك انه لا يتزوج الا ان يخاف على نفسه العنت وذلك أن يكون لا يقدر على مال فيتسرر منه فيخاف على نفسه العنت فيتزوج (قلت) رأيت ان قال وهو شيخ كبير ان تزوجت الى خمسين سنة فكل امرأة أتزوجها فهي طالق وقد علم انه لا يعش الى ذلك الاجل (قال) ما سمعت من مالك ولكن سمعت من أنق به يحكي عن مالك انه قال اذا ضرب من الاجال أجلا يعلم انه لا يعش الى ذلك الاجل فهو كمن عم النساء فقال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ونم يضرب أجلا فلا يكون يمينه شيئا ولا يلزمه من يمينه طلاق بهذا القول ان تزوج (وقال) في الذي يحلف فيقول كل امرأة أتزوجها الى مائتي سنة فيمينه باطل وله أن يتزوج متى ما شاء

من قال كل امرأة أتزوجها من موضع كذا أو ما عاشت فلانة فهي طالق

(قلت) رأيت ان قال كل امرأة أتزوجها من القسطاط أو قال كل امرأة أتزوجها من همدان أو من مراد أو من بنى زهرة أو من الموالي فهي طالق فتزوج امرأة من القسطاط أو من مراد (قال) تطلق عايه في قول مالك (قلت) رأيت ان تزوجها بعد ما طلقت عليه قال ترجع اليمين عليه ويقع عليه الطلاق ان تزوجها ثانية (قلت) فان تزوجها ثلاث مرات فبانت منه ثلاث تطليقات ثم تزوجها بعد زوج أيقع عليه الطلاق أيضا في قول مالك (قال) نعم يقع الطلاق عليها كلما تزوجها وان بعد ثلاث تطليقات كذلك قال مالك (قال) واة دسئل مالك عن رجل من العرب كانت تحته امرأة من الموالي فعاتبه بنوعه في تزويجه الموالي (فقال) كل امرأة أتزوجها من المولى فهي طالق ثلاثا فقصي انه طلق المرأة التي كانت تحته ثم أراد أن يتزوجها فسأل عن ذلك ما كان فقال مالك لا يتزوجها وأراها قد دخلت في اليمين وان كانت تحته يوم حلف لانها من الموالي فلا يتزوجها (قلت) رأيت ان قال عليه ما لم يطلقها في قول مالك قال نعم لا شيء عليه ما لم يطلقها (قلت) رأيت لو أن رجلا ذل كل امرأة أتزوجها ما عاشت فلانة فهي طالق (قال) قال مالك كل امرأة يتزوجها ما عاشت فلانة فهي طالق وهذا أتى حلف عايتها في حياتها هي امرأته (قال) قال مالك ان كانت نيته أنه انما أراد بها ما عاشت فلانة أي ما كانت عنده فكل امرأة أتزوجها فهي طالق أنه يدين ذلك وتكون له نيته راس له أن يتزوج ما كانت تحته فذ عايتها أن يتزوج وان لم تكن له نيته فلا يتزوج حتى تموت امرأته التي حلف أن لا يتزوج ما عاشت صقيا أو كذا بحه رعاها من وجهه ما فسرت لك أنه ليس له أن يتزوج الا أن يخاف العنت فان خاف العنت تزوج (قلت) رأيت لو أن وعلم من حياته واما اذا لم ترد اليه بقواتها وامضاء الحكم الظاهر ما باقتضاء اعدة وامبا ان يرجع وما لم يدخل على

أو تمام الطلاق (قال) إذا طلقت نفسها واحدة بعد ما تزوج عليها وإن لم توقف على حقها فليس لها أن تطلق بعد ذلك غيرها لأنها قد تركت ما بعد الواحدة وقضت هي بالذي كان لها بالطلاق الذي طلقت نفسها به وأعد توقف حتى تنقضي أو ترد إذا هي لم تنقض شيئاً فاما إذا فعلت وطلقت نفسها واحدة فهي بمنزلة من وقفت فطلعت نفسها فليس لها أن تطلق بعد ذلك (قالت) أرايت ان تزوج عليها امرأة فلم تنقض ثم تزوج عليها بعد ذلك أخرى أي يكون لها أن تطلق نفسها أم لا (قال) قال مالك لها أن تطلق نفسها ثلاثاً إن أحببت أو واحدة أو اثنتين وتحلف بالله ما كانت تركت الذي كان من ذلك حين تزوج عليها وإنها انما رضىت بنكاح تلك الواحدة ولم ترض أن يتزوج عليها أخرى قال مالك ويكون لها أن تقول انما تركته أن يتزوج هذه الواحدة ولم أقض لعله يعتب فيها بقي فلذلك لم أقض (قال) فيكون لها إذا حلفت على ذلك أن تنقض إذا هو تزوج عليها ثانية (قلت) أرايت ان تزوج عليها فلم تنقض ثم طلق التي تزوج عليها ثم تزوجها بعينها فقضت امرأتها بالطلاق على نفسها أي يكون ذلك لها والزوج يقول انما تزوجت عليك من قدر رضىت بها مرة (قال) بلغني عن مالك أنه قال لها أن تطلق نفسها لأنها وإن كانت رضىت بها مرة فلم ترض بها بعد ذلك (قلت) أرايت لو أن رجلاً قال لامرأة ان لم أتزوج عليك اليوم فأنت طالق ثلاثاً فتزوج عليها نكاحاً فاسداً (قال) أرى أن تطلق عليه امرأته لأن مالكا قال في جارية قال لها سيدها ان لم أبعك فأنت حرة لوجه الله فباعها فاذا هي حامل منه (قال) مالك تعتق عليه لأنه لا يبيع له فيها حين كانت حاملاً فهذا يشبهه مسئلتك في النكاح (قلت) فان تزوج عليها أمة (قال) آخر ما فرقنا عليه مالكا أنه قال نكاح الامة على الحرية جائز الا أن للحرية الخيار اذا تزوج عليها الامة ان شاءت أن تقيم أقامت وان شاءت أن تفارق فارقته ونزلت هذه بالمدينة فقال مالك فيها مثل ما وصفت لك (قلت) وتكون الفرقة تطليقة (قال) نعم قال مالك وان رضىت أن تقيم فالمبيت بينهما بالسوية يساوي بينهما في القسم ولا يكون للحرية الثلاثان والامة الثلث

من قال كل امرأة أن تزوجها من القسطاط طالق

(قلت) أرايت ان قال كل امرأة أن تزوجها من أهل القسطاط فهي طالق ثلاثاً فتزوج امرأة من أهل القسطاط فبني بها أي يكون عليه مهر ونصف مهر واحد قال عليه مهر واحد في قول مالك (قلت) فهاججة مالك حين لم يجعل لها المهر واحداً (قال) قال مالك هي عندي بمنزلة رجل حلف بالطلاق فحنت فلم يعلم فوطئ أهلها بعد حنته ثم علم أنه لا شيء عليه الا المهر الاول الذي سمي لها (قلت) أي يكون عليها عدة الوفاة ان دخل بها ثم مات عنها في قول مالك قال لا وانما عليها ثلاث حيض (قلت) أرايت لو أن رجلاً قال كل امرأة أن تزوجها من القسطاط طالق فوكل رجلاً يزوجه فزوجه امرأة من القسطاط أي طلق عليه أم لا قال نعم (قلت) فان وكله فزوجه بعد عيانه ولم يسم له موضعاً فزوجه من القسطاط فتال الزوج اني قد حلفت في كل امرأة أن تزوجها من القسطاط بالطلاق وانما وكلتك أن تزوجني من لا تطلق علي (قال) ينظر في ذلك الى قول الزوج والنكاح له لازم الا أن يكون قد نهاه عن نساء أهل القسطاط (قال) وقال مالك في الرجل يحلف أن لا يبيع سبعة كذا وكذا فيؤكل غيره يبيعها انه حانث (قال) ابن القاسم وهذا عندي مثله (قلت) أرايت رجلاً قال لرجل اخبر امرأتى بطلاقها متى يقع عليه الطلاق أي يوم أخبرها أم يوم قال له أخبرها (قال) يقع الطلاق في قول مالك يوم قال له أخبرها في قول مالك (قلت) فان لم يخبرها (قال) فالطلاق واقع في قول مالك وان لم يخبرها لان مالكا قال في رجل أرسل رسولا الى امرأته يعلمها انه قد طلقها فكتمها الرسول ذلك قال لا ينفعه وقد لزمه الطلاق (قال) وسمعت مالكا وسئل عن رجل يكتب الى امرأته بطلاقها فيبذوله فيحبس الكتاب بعد في ذلك وقيل بل انها انما تقع عليه يوم ايحى للزوج ويكشف بذلك العهد أو الدخول الاحلال وفائدة هذا

ما كتب (قال) مالك ان كان كتب حين كتب يستشير وينظر ويختار فذلك له والطلاق ساقط عنه ولو كان حين كتب مجمعا على الطلاق فقد لزمه الخنث وان لم يبعث بالكتاب فكذلك الرسول حين يبعثه بالطلاق (قلت) رأيته ان كان حين كتب الكتاب غير عازم على طلاقها فخرج الكتاب من يده أتبعه عازم على الطلاق لخروج الكتاب من يده أم لا (قال) لا أحفظ من مالك في هذا شيئا وأرى حين أخرج الكتاب من يده أنها طالق الآن يكون انما أخرج الكتاب من يده الى الرسول وهو غير عازم فذلك له يردده ان أحب ما لم يبلغها الكتاب

✽ طلاق السكران والآخرس والمبرسم والمكره والسفيه والصبي والمعتوه ✽

(قلت) رأيته الآخرس هل يجوز طلاقه وذكاحه وشرأه وبيعه وتحدده اذا قذف وتحد قاذفه وتقتص له في الجراحات وتقتص منه (قال) نعم هذا جائز فيما سمعت من مالك وبلغني عنه اذا كان هذا كله يعرف من الآخرس بالاشارة وبالكتاب يستيقن ذلك منه فان ذلك لازم للآخرس (قلت) رأيته الآخرس اذا اعتق أو طلق أيجوز ذلك في قول مالك (قال) أرى ان ما أوقف على ذلك وأشير اليه به فعرفه ان ذلك لازم له يقضى به عليه (قلت) وكذلك ان كتب يده الطلاق والحرية (قال) قد أخبرتك ان مالك قال يلزمه ذلك في الاشارة فكيف لا يلزمه في الكتاب (قلت) رأيته المبرسم أو المحجوم الذي يهذي اذا طلق أيجوز طلاقه (قال) سمعت مالكا وسئل عن رجل مبرسم طلق امرأته بالمدينة فقال مالك ان لم يكن معه عقله حين طلق فلا يلزمه من ذلك شيء (قلت) أيجوز طلاق السكران قال نعم طلاق السكران جائز (قلت) لابن القاسم ومخالفة السكران جائزة (قال) نعم ومخالفته (قلت) رأيته طلاق المكره ومخالفته (قال) مالك لا يجوز طلاق المكره فخالفته مثل ذلك عندي (قلت) وكذلك نكاح المكره وعتق المكره لا يجوز في قول مالك قال نعم كذلك قال مالك (قلت) رأيته المجنون هل يجوز طلاقه (قال) اذا طلق في حال يحنق فيه فطلاقه غير جائز واذا طلق اذا انكشف عنه فطلاقه جائز وهو قول مالك (قلت) رأيته المعتوه هل يجوز طلاقه (قال) لا يجوز طلاقه في قول مالك على حال لان المعتوه انما هو مطبق عليه ذاهب العقل (قلت) والمجنون عند مالك الذي يحنق أحيانا ويفيق أحيانا ويحنق مرة وينكشف عنه مرة قال نعم (قلت) والمعتوه والمجنون والمطبق في قول مالك واحد قال نعم (قلت) والسفيه الضعيف العقل في مصلحة نفسه المطال في دينه فهذا السفيه (قلت) فهل يجوز طلاق السفيه في قول مالك قال نعم (قلت) أيجوز طلاق الصبي في قول مالك (قال) قال لي مالك لا يجوز طلاق الصبي حتى يحتلم (قلت) رأيته لو أن نصرانية تحت نصراني أسلمت المرأة فطلقها زوجها بعدما أسامت وهي في عدتها وزوجها على نصرانية أيقع طلاقه عليها في قول مالك (قال) لا يقع طلاقه عليها في قول مالك ولا يقع طلاق المشرك على امرأته في قول مالك (قال) مالك وطلاق المشرك ليس شيء (قلت) رأيته طلاق المشركين هل يكون طلاقا اذا أسلموا في قول مالك (قال) مالك ليس بطلاق

✽ من حلف بطلاق على شيء فوجده خلافا أو أن لا يكلم فلانا فكلمه ناسيا ✽

(سحنون) عن عبد الله عن ابن وهب عن يونس بن يزيد انه سأل ابن شهاب عن رجل قال هذا فلان فقال رجل ليس به قال امرأته طالق ثلاثا ان لم يكن فلانا أو قال ان كلم فلانا فامرأته طالق ثلاثا فكلمه ناسيا قال نرى أن يقع عليه الطلاق (ابن وهب) عن يونس انه سأل ربيعة عن رجل ابتاع سلعة فقال له رجل بكم أخذتها فآخبره فقال لم تصدقني فطلق امرأته ان لم يخبره فقال بكم فقال بدينار ودرهمين ثم انه ذكر فقال أخذتها

الخلاف اذا كان الزوج قد طلق قبل ان يقعد طليقتين ثم فقد فأجل واعتدت ثم تزوجت وقد تزوجها الاول بعد ان دخل بها هل يخلعها هذا الزوج لزوجها القادم فن قال ان الطلقة الثالثة وقعت عليه بدخول الزوج الثاني

بدينار وثلاثة دراهم قال ربيعة أرى أن خطأه بما نتمص أو زاد سواء وطلق امرأته البتة (قال) سحنون وحديث عمر بن عبد العزيز في البدوي الذي حلف على ناقة له فاقبلت أخرى وله امرأتان أن عمر قال إن لم يكن نوى واحدة منهما فهما طالقان وقال جابر بن زيد في رجل قال إن كان هذا الشيء كذا وكذا وهو علمه أنه كذلك فكان على غير ما قال يلزمه ذلك في الطلاق إن كان حلف بالطلاق (ابن وهب) عن يونس بن يزيد أنه سأل ابن شهاب عن رجل اتهم امرأته على مال ثم سأها المال فحدثته فقال إن لم أكن دفعت إليك المال فأنت طالق البتة قال نرى هذا حلف على سريرة لم يطلع عليها أحد من الناس غيره وغيرها فأرى أن يوكلا إلى الله ويحملان ما تحملا وقال ربيعة ويحيى بن سعيد على ذلك (واخبرني) محمد بن عمرو عن ابن جريح عن عطاء أنه قال إذا قال الرجل لامرأته أنت طالق إن شاء الله فذلك عليه وقال سعيد بن المسيب مثله وقال الليث لا استثناء في الطلاق (ابن طيبة) عن عبد ربه بن سعيد عن إياس بن معاوية المزني أنه قال في الرجل يقول لامرأته أنت طالق أو لعبسده أنت حران فعلت كذا وكذا فبدا بالطلاق أو العتق فقال هي عينا أن برقيها بر وان لم يفعل فلا شيء عليه ولا نرى ذلك على ما أضممر (ابن وهب) عن السري بن يحيى عن الحسن البصري بذلك (ابن وهب) عن يحيى بن أيوب أنه سأل ربيعة عن رجل قال لجارية امرأته أن ضربيها فأنت طالق البتة ثم رماها بحجر فشجها فقال ربيعة أما أنا فأراها قد طلقت وقال يحيى بن سعيد مثله (ابن وهب) عن يونس أنه سأل ربيعة عن الذي يقول إن لم أضرب فلان فاعلى كذا وكذا وأنت طالق البتة قال ربيعة ينزل بمنزلة الإيلاء إلا أن يكون حلف بطلاقها البتة ليضرب من مسلما وليس له على ذلك الرجل وتر ولا أدب وإن ضربه إياه لو ضربه خديعة من ظلم فإن حلف على ضرب رجل بهذه المنزلة فرق بينه وبين امرأته لا ينتظر به ولا نعمة عين (قال) ربيعة وإن حلف بالبتة ليشربن خيرا أو بعض ما حرم الله عليه ثم رفع ذلك إلى الإمام رأيت أن يفرق بينهما (ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب أنه قال في رجل قال إن لم أفعل كذا وكذا فامرأته طالق ثلاثا قال ابن شهاب إن سمى أجلا أراد أو عدا عليه قلبه جل ذلك في دينه وأما أنه واستحلف إن اتهم وإن لم يجمل ليمينه أجلا ضرب له أجل الإيلاء فإن أنفذ ما حلف عليه فسييل ذلك وإن لم ينفذ ما حلف عليه فرق بينه وبين امرأته صاغرا قبا فإنه فتح ذلك على نفسه في اليمين الخاطئة التي كانت من نزغ الشيطان (ابن وهب) عن الليث عن ربيعة أنه قال في رجل قال لامرأته أن تخرج إلى أفر يفة فأنت طالق ثلاثا قال ربيعة ليكف عن امرأته ولا يكون منها سبيل فإن حرت به أربعة أشهر نزل بمنزلة المولى وعسى أن لا يزال مولى حتى يأتي أفر يفة ويبقى في أربعة أشهر

من حلف لامرأته بالطلاق

وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن في الذي يحلف بطلاق امرأته البتة ليتزوجن عليها أنه يرفع عنها حتى لا يطأها ويضرب له أجل المولى أربعة أشهر قال الليث نحن نرى ذلك أيضا (ابن وهب) وأخبرني من أئمتنا به أن عطاء بن أبي رباح قال في رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا إن لم أفعل كذا وكذا عليك قال إن لم ينكح عليها حتى يموت أو تموت توارثا قال وأحب إلى أن يبر في يمينه قبل ذلك (ابن وهب) عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد أنه قال إن مات لم ينقطع عنه ميراثه (ابن وهب) عن يحيى بن عبد الله بن سالم عن عمر بن الخطاب قال من طلق امرأته أن هو نكحها أو سمى قبيلة أو نفخذا أو قرية أو امرأة بهين فنهى طلقها إذا نكحها (ابن وهب) عن مالك بن أنس قال كان ابن عمر يرى أن الرجل إذا حلف بطلاق امرأته قبل أن ينكحها ثم أتم أن ذلك عليه إذا نكحها (قال) مالك وبلغني أن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمرو بن مسعود هما من أن يحلها للأول الأزوج ثان وإلى هذا ذهب ابن جبيب ومن قال إن الطلقة الثالثة وقت عليها يوم

والقاسم وابن شهاب وسليمان بن يسار كانوا يقولون اذا حلف الرجل بطلاق امرأة قبل أن ينكحها ثم انهم فان ذلك لازم له (ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن عمر بن عبد العزيز وسليمان بن حبيب المحاربي وربيعة بن أبي عبد الرحمن ومكحول وزيد بن أسلم ويحيى بن سعيد وعطاء بن أبي رباح وأبي بكر بن خزم مشله وان ابن خزافرق بين رجل وامرأة قال لها مثل ذلك قال مالك وبلغني أن عبد الله بن مسعود كان يقول اذا نص القليلة بعينها أو المرأة بعينها فذلك عليه واذا عم فليس عليه شيء وأخبرني عيسى بن أبي عيسى الخنطاط أنه سمع عامراً الشعبي يقول ليس بشيء هذه عين لا يخرج فيها الا أن يسمى امرأة بعينها أو يضرب أجلاً (ابن وهب) وأخبرني يونس بن يزيد عن ربيعة بنحو ذلك في الطلاق والعاقبة (قال) ربيعة وان ناساً يرون ذلك بمنزلة التعريم اذا جمع تحريم النساء والارقاء ولم يجعل الله الطلاق الراجعة والعتاقة إلا أجراف كان في هذا اهلكة لمن أخذ به (قال) ابن وهب وأخبرني رجال من أهل العلم عن عروة بن الزبير وعبد الله بن خارجة بن يزيد وربيعة انه لا بأس أن ينكح اذا قال كل امرأة أنكحها فهي طالق قال ربيعة أنما ذلك تحريم لما أحل الله (ابن وهب) وأخبرني الليث بن سعد وغيره عن يحيى بن سعيد أن رجلاً من آل عمر بن الخطاب كانت عنده امرأة فترج عليها وشرط للمرأة التي تزوج على امرأته أن امرأته طالق الى أجل سماء لها وانهم استفتوا سعيد بن المسيب فقال لهم هي طالق حين تكلم به وتعتد من يومها ذلك ولا تنتظر الاجل الذي سمي طلاقها عنده (ابن وهب) وأخبرني رجال من أهل العلم عن ابن شهاب ويحيى بن سعيد وربيعة بذلك (وقال) ابن شهاب وليس بينهما ميراث وليس لها نفقة الا أن تكون حاملاً ولا تخرج من بيتها حتى تنقضي عذبتها (ابن وهب) وأخبرني عبد الجبار بن عمر عن ابن شهاب وربيعة عن ابن المسيب بنحو ذلك (ابن وهب) وحدثني عطاء بن خالد المخرومي عن أبيه أنه سأل ابن المسيب عن ذلك فقال له هذا القول وقال لو مس امرأته بعد أن تزوج ثم أتيت به وكان لي من الامر شيء لرجته بالجماعة (ابن وهب) عن مسلمة بن علي عن زيد بن واقد عن مكحول أنه قال في رجل قال لامرأته ان نكحت عليك امرأته فهي طالق قال فكلمتا تزوج عليها فهي طالق قبل أن يدخل بها فان ماتت امرأته أو طلقها فانه يخاطب من طلق متبناً مع الخطاب (وأخبرني) شبيب بن سعيد التميمي عن يحيى بن أبي أنيسة الجزري يحدث عن عبد الله بن محمد بن عقال بن أبي طالب عن عبد الرحمن بن جابر عن جابر بن عبد الله عن عمر بن الخطاب وجاءه رجل من بني جعثم بن معاوية فقال يا أمير المؤمنين اني المقت امرأتى في الجاهلية فنتيتن ثم طلقتهما منذ أسامت تطليقة فماذا ترى فقال عمر ما سمعت في ذلك شيئاً وسيدخل عليك رجلان فاسألهم ما فدخل عبد الرحمن بن عوف فقال عمر قصص عليه قصصك فقص عليه فقال عبد الرحمن هدم الاسلام ما كان قبله في الجاهلية هي عندك على طلقين فميتا ثم دخل على بن أبي طالب فقال له عمر قصص عليه قصصك فقل قتال على بن أبي طالب هدم الاسلام ما كان قبله في الجاهلية وهي عندك على تطليقتين فميتا وبلغني عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه سئل عن نصرة طالق امرأته وفي حكمهم أن الطلاق بات سم أساماً فأراد أن ينكحها قال ربيعة ثم فذلك لهما ويرجع على دلاق ثلاث بنكاح الاسلام مبتدئاً (ابن وهب) وقال لي مالك في طلاق المشركين نساءهم تحتها تكون بدم اسلامه يقول لا يعد طلاقهم شيئاً

في طلاق المكروه والمسكران

(قال) وأخبرني ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن علي بن أبي طالب وعمر بن الخطاب وان عباس وعطاء بن أبي رباح وعبد الله بن ديب بن عمير ومجاهد وطاوس وغيرهم من أهل العلم انهم كانوا لا يرون طلاق المكروه شيئاً وقال ذلك عبد الرحمن بن القاسم وزيد بن قسيط (قال عطاء) قال الله تبارك وتعالى ايحيت للدرواج وكشف ذلك دخول عدل الزوج به فوقفه عليهم رأيك أنه يصلوا من بعد ذهب أنهب ووقع

الآن تتقوا منهم تقاة وقال ابن عبيد الليثي انهم قوم فتانون (ابن وهب) عن حيوة عن محمد بن العجلان
 أن عبد الله بن مسعود قال ما من كلام يدرأ عني سوطين من سلطان الا كنت متكلمابه (وقال) عمرو
 ابن عبد الله بن الزبير وعمر بن عبد العزيز في طلاق المكره انه لا يجوز قال مالك وبلغني عن سعيد بن المسيب
 وسلمان بن يسار أنهم سئلوا عن طلاق السكران اذا طلق امرأته أو قتل فقالوا ان طلق جاز طلاقه وان قتل قتل
 (ابن وهب) عن مخزومة بن كبر عن أبيه قال عبد الله بن مقسم سمعت سايان بن يسار يقول طلق رجل
 من آل البحتري امرأته قال حسبت أنه قال عبد الرحمن وقد قيل لي انه هو المطلب بن أبي البحتري
 طلق امرأته وهو سكران فجاده عمر بن الخطاب الحد وأجاز طلاقه (ابن وهب) عن رجال من أهل العلم
 عن القاسم بن محمد وسالم وابن شهاب ووطاء بن أبي رباح ومكحول ونافع وغير واحد من التابعين مثل ذلك
 يجوزون طلاق السكران وقال بعضهم وعنته (ابن وهب) عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال لا نرى
 طلاق الصبي يجوز قبل أن يحتلم قال وان طلق امرأته قبل أن يدخل بها فانه قد بلغنا أن في السنة أن لا تنقام
 الحدود الأعلى من احتلم أو بلغ الحلم والطلاق حد من حدود الله قال الله تبارك وتعالى فلا تعتدوها فلا نرى
 أمرا أوثق من الاعتصام بالسنة (ابن وهب) عن رجال من أهل العلم عن عبد الله بن عباس وربيعة
 مثله وأن عقبة بن عامر الجهني كان يقول لا يجوز طلاق الموسوس (ابن وهب) عن رجال من أهل العلم
 عن علي بن أبي طالب وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وابن شهاب وربيعة ومكحول أنه لا يجوز طلاق
 المجنون ولا عتاقه قال ابن شهاب اذا كان لا يعقل فلا يجوز طلاق المجنون ولا المعتوه وقال ربيعة المجنون
 لما تبس بعقله لذي لا سكرن له اتفاقية يعمل فيها برأى وقال يحيى بن سعيد ما نعلم على مجنون طلاقا في جنونه
 ولا يرضى معه ولا يعقل الا أن المجنون اذا كان يصح من ذلك ويرد إليه عتقه له فانه اذا عتق وصح جاز عليه
 أمره كله كما يجوز على الصحيح وقال ذلك مكحول في المجنون

في الامه تحت المملوك تعتق

(قلت) اجبدا الرحمن بن القاسم أرأيت لو أن أمه أعتقت وهي تحت مملوك أحر (قال) قال مالك اذا
 عتقت تحت حرف لا خيار لها اذا كنت تحت عبد فاما الخيار (ابن طيبة) عن محمد بن عبد الرحمن عن
 القاسم بن محمد أن عائشة أخبرته أن بريرة كانت تحت مملوك قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت أم مالك
 بنفسك ان شئت أنت مع زوجك وان شئت فارقتك لم يمسك (ابن طيبة) عن عبيد الله بن أبي جعفر عن
 الفضل بن يسار الضمري قال سمعت رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحدثون عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا عتقت الامه وهي تحت السيد فأمرها يدها فان هي قرت حتى يطأها فهي
 حرة لا تطيع نرقه وقار ية ويحيى بن سعيد وان سها ولم تعلم يعتقها فانها بالخيار حتى يبلغها (قلت)
 فان اختارت نفسها بكرت نفسها طلاقا (قال) قال مالك يكون صلافا وقال مالك ان طلق نفسها واحدة
 فهي واحدة بغير تزواج وتنفك (ابن طيبة) عن عبيد الله بن يسار قال سمعت رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يخبره لان ذلك جميع طلاق السيد (قال) وذو كرم مالك عن ابن شهاب أن زبارة طلق نفسها ثلاثا (قلت)
 ولم جعل مالك خيرا رجلا حقيقة بائة (قال) لان كل فرقة من قبل السلطان فهي طليقة بائة عندما لا وان لم
 يأخذ عليه امالا ترى أن تزيج اذا لم يستطع مرأته فصر ب له أجل سنة ففرق بينهما أمها طليقة بائة يرنس
 عن ابن شهاب أنه قال ان خيرت ذات قد فارقت أو طلقته فهي أملاك باعها وقد بات منه وأخبرني رجال من
 أهل العلم عن ربيعة بن ربيعة بن سعيد وعطاء بن أبي رباح مثله (وقال) يحيى ووطاء وان عتق زوجها قبل
 تربيته في السامية وهو صواب أن يطلق اماله لو وقعت عليها بدخل الزوجها أو بعته عليها لوجب

أن يحل أجلها لم تكن له عليها رجعة إلا أن نشاء المرأة ويخطبها مع الخطاب (قلت) أرايت اذا قالت
 هذه الامة حين اعتقت قد اخترت نفسي أتجعل هذا الخيار واحدة أم اثنتين أم ثلاثا اذا لم تكن لها نية (قال)
 أما اذا لم تكن لها نية فهي واحدة بآئنه لان مالك كان مرة يقول ليس لها ان تطلق نفسها أكثر من واحدة وكان
 يقول خيارها واحدة ثم رجع الى القول الذي قد أخبرتك فأرى اذا لم يكن لها نية انها واحدة بآئنه الا أن تتوى
 اثنتين أو ثلاثا فيكون لها ذلك (قال) ابن القاسم وقد سألت مالك عن الامة يطلتها العبد تطليقة ثم تعق
 فتختار نفسها قال هما تطليقتان ولا يحل له حتى تنكح زوجا غيره (قلت) أرايت الامة اذا اعتقت وهي تحت
 عبد فاخترت فراقه عند غير السلطان أيجوز ذلك في قول مالك (قال) حم (قلت) ويكون فراقها تطليقة (قال)
 ذلك الى الجارية ان فارقه بالبتات فذلك لها وان فارقه تطليقة فذلك لها (قلت) لم قال مالك لها ان تفارقه بالبتات
 (قال) لحديث زبراء حين عتقت وهي تحت عبد فقالت لها حفصة ان لك الخيار ففارقه ثلاثا (قلت) أرايت
 اذا اعتقت الامة وهي تحت عبد فلم تخبر حتى أعتق زوجها أي يكون لها الخيار في قول مالك (قال) قال مالك
 لا خيار لها اذا أعتق زوجها قبل ان يختار (يونس) بن يزيد عن ربيعة انه قال في الامة تكون تحت العبد
 فيعتقان جميعا (قال) لا نرى لها شيئا من أظرفها وقاله مجاهد وقاله ابن شهاب في المكاتب والمكاتبه يعتقان جميعا
 بكلمة واحدة قال ليس لها خيار ان أعتقها بكلمة واحدة معا (بن وهب) عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن
 سعيد انه قال ما تعلم الامة تخير وهي تحت الحر انما تخير الامة فيما للمنا اذا كانت تحت عبد ما لم يحسبها (وأخبرني)
 رجال من أهل العلم عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وسعيد بن المسيب وسايان بن يسار وعطاء بن أبي
 رباح والاوزاعي وغيرهم من أهل العلم ماله (قلت) أرايت الامة اذا أعتقت وهي حائض فاخترت نفسها
 أيكبر لها ذلك أم لا (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك فيها وأكره ذلك لها الا أن تختار نفسها فيجوز ذلك لها
 (قلت) أرايت الامة تكون تحت العبد فأعتقت فلم يبايعها لا بعد زمان ولا قبل كان العبد يطؤها بعد العتق ولم
 تعلم بالعتق أ يكون لها الخيار في قول مالك (قال) حم كذلك قال مالك (قلت) والخيار لها نكاحا في مجلس الذي
 علمت فيه بالعتق في قول مالك قال نعم لها الخيار ما لم يطأها من بعد ما عتقت (قلت) وان مضى يوم أو يومان أو
 شهر أو شهران فلها الخيار في هذا كله اذا لم يطأها من بعد العلم في قول مالك (قال) حم ذ و نمت في هذا الذي
 ذكرت لك وقول الخبر فيه ومنعته نفسها وكذلك قال مالك (قال) ابن القاسم وان كان وقفا بذلك وقوف رخص
 بالزوج كانت قدر نيت به فلا خيار لها بعد ان تقرل رضيت بالزوج (قلت) أرايت ان وقفت سنة فلم تقل قد
 رضيت ولم تقل اعما وقفت للخيار ولم يطأها الزوج في هذا كله أ يكون لها أن تختار (قال) يسئل عن وقوفها
 لما داو قفت فان قالت وقفت لا اختار كان القرل قولها وان كانت وقفت وقرف ربه بالزوج لا خيار لها (قلت)
 وتحلف انها لم تقفل رضاها لزوجها قال لا لان مالك قال لي في النساء لا يحضن في التملك (قلت) أرايت
 ان كانت أمة جاهلة لم تعلم ان لها خيارا اذا أعتقت فأعتقت وهي تحت عبد فكان الطرم وقد أعامت بالعتق الا
 انها تجهل ان لها الخيار اذا أعتقت أ يكون لها ان تختار في قول مالك (قال) قال مالك لا خيار لها اذا عتقت فوصفها
 بعد علمها بالعتق جاهلة كانت أو عالمة وقال مالك في الامة تحت السيد متى بقى بضمها (وأخبرني) أبو
 الزناد في الامة تكون تحت العبد فيعتق به ضمها قل لا خيار لها (محرقة) بن بكير عن به بن ع - وحم بن
 القاسم وابن قسيط انهما قالوا ان أمة أعتقت تحت عبد لم يشره حتى يعتق السيد ثم يهرقه ثم يهرقه
 وأخبرني يونس انه سأل ابن شهاب عن لامة تمتعت تحت عبد تبلى بن يرخس - رقة رخرة تحت رقة
 (قال) لا أرى لها الصداق والله أعلم من أجل ام تركته ولم يتركها أو تمتعت به من قبل ان
 علمها ان تعتد من حينئذ وهذا ما لا يقوله أحد وما من ذهب في نه لا رد في زوج لأول دنه صدم حتى

ان تمسوهن فليس هو مقار قالمها ولكن هي فارقه بحق لحق فاختلفت نفسها عليه فليست عليها عدة ولا نرى لها شيئاً ولا نرى لها متاعاً وكان الامر اليها في السمة وقال ربيعة ويحيى بن سعيد مثله

طلاق المريض

(قلت) أ رأيت اذا طلق رجل امرأته وهو مريض قبل البناء بها (قال) قال مالك لها نصف الصداق ولها الميراث ان مات من مرضه ذلك (قلت) فهل يكرن على هذه عدة الوفاة أو عدة الطلاق (قال) قال مالك لا عدة عليها لا عدة وفاة ولا عدة طلاق (قال) مالك وان طلقها طلاقاً بائناً وهو مريض وقد دخل بها كان عليها عدة الطلاق ولها الميراث وان كان طلاقاً عيلاً رجعتها فماتت وهي في عدتها من الطلاق انتقلت الى عدة الوفاة وان انقضت عدتها من الطلاق قبل أن يملك فذلك بعد ذلك فلها الميراث ولا عدة عليها من الوفاة (قلت) هل ترث امرأة أزواجاً كلهم بطلقها في مرضه ثم تزوج زوجها والذين طلقوها كلهم أحياء ثم ماتوا من قبل أن يصحوا من مرضهم ذلك وهي تحت زوج آتورتها من جميعهم أم لا في قول مالك (قال) لها الميراث من جميعهم (قال) مالك وكذلك لو طلقها واحدة البتة وهو مريض وتزوجت أزواجاً بذلك كلهم بطلقها وورثت الأول اذا مات من مرضه ذلك (قلت) أ رأيت لو ان رجلاً طلق امرأته وهو مريض ثلاثاً أو واحدة يملك الرجعة فيها ثم برأ وصح من مرضه ذلك ثم مرض بعد ذلك فمات من مرضه الثاني (قال) قال مالك ان كان طلقها واحدة ورثته ان مات وهي في عدتها وان كان طلاقها اباحاً البتة لم ترثه وان مات في عدتها اذا صح فيما بين ذلك صحة بينة معروفة (قال) وان طلقها واحدة وهو مريض ثم صح ثم مرض ثم طلقها وهو مريض في مرضه الثاني طلاقاً أخرى أو البتة لم ترثه الا أن يموت وهي في عدتها من الطلاق الأول (قال) قال مالك لانه في الطلاق ايس انفار (قال) مالك الا أن يرتجعها ثم يطلقها وهو مريض فترثه وان انقضت عدتها لانه قد صار بالطلاق الاخر فاراً من الميراث لانه حين ارتجعها صارت بمنزلة سائر أزواجه اللاتي لم يطلق (قلت) أ رأيت ان طلقها في مرضه ثلاثاً ثم ماتت المرأة والزوج مريض بحاله سمى مات الزوج بعد موت المرأة من مرضه ذلك أي يكون للمرأة من الميراث شيء أم لا في قول مالك (قال) لا شيء للمرأة من الميراث في قول مالك لانها هلكت قبله فلا ميراث للموات من الاحياء ولا يرثها ان كان طلقها البتة أو واحدة فانه ضمت عدتها (قلت) أ رأيت اذا قال لامرأته وهو صحيح أنت طالق اذا قدم فلان فقدم فلان والزوج مريض فمات من مرضه ذلك أترثه أم لا (قال) ترثه لاني سألت مالكا عن الرجل يخلف بطلاق امرأته ان دخلت بيتاً فدخله هي وهو مريض فطلق سمع موت من مرضه ذلك أترثه (قال) مالك نعم ترثه (قال) فقالت لمالك انما هي التي دخلت قال وان لان كل طلاق يقع والزوج مريض فموت من مرضه ذلك انما ترثه (قلت) أ رأيت ان مرض رجل (فقال) قد كنت طلق امرأتى في صحتي (قال) قال مالك نهاريه وهو فار وعليها العدة عدة الطلاق من يوم أقر بالطلاق اذا أقر بطلاق بائن وان أقر بطلاق عيلاً فيه الرجعة فماتت قبل فضاء العدة انتقلت الى عدة الوفاة وورثت وان انقضت عدتها من يوم أقرب أو بعدة عيلاً (قلت) أ رأيت اذا قرب الرجل لضرب الحدود أو لقطع يد أو رجل أو لجلد القرية أو بجلد حدى الزنا فطلق امرأته فمضرب أو دطعت يده فماتت من ذلك أترثه في قول مالك (قول) لم أسمع من ملته فيه شيئاً الا أن مكالاً في الرجل يحضر الزنا بنفسه أو يحبس للقتل ان ما صنع في تلك احوال في ملته بمنزلة مريض (قول) ابن القاسم فاما ما سألت عنه من قطع اليد والرجل وضرب الحدود فم أسمع من ملته فيه شيئاً لا في أرى انه ما كن من ذلك يخاف منه الموت في الرجل كما يخيف على الذي حضر يقتل فار بمنزلة المريض (قلت) أ رأيت ان صدق رجل امرأته وهو في سفينة تنحى اليه وان لم تترق فيري ان هذا الزوج يحكم له لانها تترقب عنده بخد وجوب الطلاق الثالث عليه

ابن عوف وكان أعلمهم بذلك وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ان عبد الرحمن طلق امرأته وهو مريض فرثها عثمان بعداؤه تضاء عدتها (مالك) عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن انهما كانتا آخر ما بقي له من الطلاق (عمر) بن الحرث عن يحيى بن سعيد بذلك قال قيل لعثمان أنتهم أبا محمد قال لا ولكن أخاف ان يستن به (رحال) من أهل العلم عن علي بن أبي طالب وأبي بن كعب وربيعة وابن شهاب بذلك قال ربيعة وان تكلمت بعده عشرة أزواج وورثتهم جميعا وورثته أيضا (سفيان) بن سعيد عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم بن يزيد ان عمر بن الخطاب قال في الرجل يطلق امرأته وهو مريض قال ترثه ولا يرثها وقال ربيعة مثله والليث أيضا مثله (يزيد) بن عياض عن عبد الكريم بن أبي المخارق عن مجاهد بن جبر انه كان يقول اذا طلق الرجل امرأته وهو مريض قبل ان يدخل بها فلها ميراثها منه وليس لها الا نصف الصداق (مخرمة) بن بكير عن أبيه قال يقال اذا طلق الرجل امرأته ثلاث تطليقات قبل ان يمسه او قد فرض لها فطلقها وهو وجع انها تأخذ نصف صداقها وترثه (قال) قال ربيعة اذا طلق وهو مريض ثم صح صحته بشك فيها قال ان صح صحته حتى يملك ماله انقطع ميراثها وان تمائل ونكس من مرضه ورثته امرأته (يونس) بن يزيد انه سأل ابن شهاب عن رجل يكون به مرض لا يعاد منه رمد أو جرب أو ريج أو لوة أو فتق أو يجوز طلاقه (قال) ابن شهاب ان بت الطلاق فيما ذكرت من الوجع فانها لا ترثه قال يونس ثم قال ربيعة انهما ما يتوارثان اذا كان مرض مخوف (يونس) عن ربيعة انه قال في رجل امرأته ان تعتد وهو صحيح ثم مرض وهى في عدتها ثم مات قبل ان صح وقد انقضت عدتها قبل ان يموت وكيف ان أحدث لها طلاقا في مرضه أو لم يحدث أثره وتعتد منه (قال) لا ميراث لها الا ان يكون راجعها ثم طلقها فان راجعها ثم طلقها في مرضه فلها الميراث وان انة قضت عدتها اذا مات من ذلك المرض وليس عليها عدة الا ما حلت منه من الطلاق وقال عبد الرحمن بن القاسم بلغني عن بعض أهل العلم في رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم تزوج أخرى فلم يدخل بها فطلق احداهما تطليقة ثم هلك الرجل قبل ان تنقضي عدتها ولم يعلم أيتهما المطلقة المدخول بها أم التي لم يدخل بها (قال) اما التي قد دخل بها فصداقها لها كاملا ولها ثلاثة أرباع الميراث واما التي لم يدخل بها فلها ثلاثة أرباع الصداق وربع الميراث لانها ان كانت التي لم يدخل بها هي المطلقة فلها نصف الصداق ثم تقاسم الورثة النصف الصداق الاخر بالشك لانها تقول صاحبتي المطلقة ويقول الورثة بل أنت المطلقة فتنازع النصف الباقي فلا بد من ان يفتسما بينهما واما الميراث فان التي قد دخل بها تقول لصاحبتي أرايت لو كنت أنا المطلقة حقا واحدة ألم يكن لي نصف الميراث فاسلمه الى فيسلم اليها ثم يكون النصف الباقي بينهما نصفين لانه لا يدري أيتهما طالق ولا منهما يتنازعانه بينهما فلا بد من ان يقسم بينهما وان كان طلقها البتة فانه يكرن للتي قد دخل بها الصداق كاملا ونصف الميراث ويكون للآخرى التي لم يدخل بها ثلاثة أرباع الصداق ونصف الميراث لان الميراث انما وقع بطلاق البتة وقالت كل واحدة منهما هولى وأنت المطلقة ولم تكن للورثة الحجة عليها لان الميراث أتيهما حلت به فهو لها كله وكانت أحق به من الورثة فلا بد من ان يقسم بينهما واما الصداق فان التي قد دخل بها قد استوجبت صداقها كله واما التي لم يدخل بها فلها النصف ان كانت هي المطلقة لاشك فيه وتقاسم الورثة الباقي بالشك فكلما يرد عليك من هذا الوجه فقهه على هذا وهو كله رأيي وان طلقها واحدة فاقضت عدتها التي دخل بها قبل ان يموت فهو مثل ما وصفت لك في البتة (قلت) أرايت ان تزوج امرأة وأمها في عقدة مفترقة ولا يعلم أيتهما أول وقد دخل بها ولم يدخل بها حتى مات ولا يعلم أيتهما أول (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولكن ان كان قد دخل بها فلا بد من الصداق الذي سمي لكل واحدة منهما ولا ميراث لهما وان كان لم يدخل بها فلا بد من صداق واحدة فيما بينهما يتوارثانه فاقدر لزوج انه لم يطأ لم تحل لواحد منهما ما لانها قد حرمت على الاول بما ظهر من دخولها وعلى الثاني باقراره

بينهما والميراث فيما بينهما وان كان صداقهما الذي سمي مختلفا صداق واحدة أكثر من صداق أخرى لم يعط النساء أقل من الصداقين ولا أكثر الصداقين ولكن النصف من صداق كل واحدة الذي سمي لها لان المنازعة في الأقل من الصداقين أو الأكثر من الصداقين صار بين النساء وبين الورثة (قلت) وكذلك ان مات وترك خمس نسوة ولا يعلم أيتهن الخامسة قال نعم

في الشهادات

(قلت) لابن القاسم أرأيت لو أن رجلين شهدا على رجل انه طلق إحدى نسائه هؤلاء الأربع وقالوا نسيناها (قال) أرى شهادتهما لا تجوز إذا كان منكرا ويحلف بالله ما طلق واحدة منهم (قلت) أرأيت ان قالوا نشهد انه قال إحدى نسائي طالق (قال) يقال للزوج ان كنت نويت واحدة بعينها فذلك لك والاطلاق عليك كلهن (قال) ولم أسمع هذا من مالك ولكنه رأيي (قلت) أرأيت أن شهد شاهد على رجل بتطبيقه وشهد آخر على ثلاث (قال) قال مالك يحلف على البتات فان حلف لزمته بتطبيقه وان لم يحلف سجن حتى يحلف وكان مرة يقول اذا لم يحلف طلقت عليه البتة وسمعت منه ثم رجع الى ان قال يسجن حتى يحلف (قلت) واحدة لازمة في قول مالك ان حلف وان لم يحلف (قال) نعم (قلت) أرأيت أن شهد أحدهما على رجل انه قال لامرأته أنت طالق ان دخلت الدار وانه قد دخل الدار وشهد الاخر انه قال لامرأته أنت طالق ان كملت فلانا وانه قد كمله أطلق عليه أم لا (قال) قال مالك لا تطلق عليه وفي قول مالك يلزم الزوج اليمين انه لم يطلق ويكفي بحال ما وصفت لك ان أبي اليمين سجن وفي قوله الاول ان أبي اليمين طلقت عليه (قال) مالك وكذلك هذا في الحرية مثل ما وصفت لك في الطلاق وإيمانه اليمين في الحرية وفي الطلاق سواء يسجن (قال) مالك وان شهد عليه واحد انه طلقها يوم الخميس بمصر في رمضان وشهد الاخر انه طلقها يوم الجمعة بمكة في ذي الحجة انها طالق وكذلك هذا في الحرية قال واذا شهد عليه أحدهما انه قال في رمضان ان دخلت دار عمرو بن العاص فامرأتى طالق وشهد الاخر انه قال في ذي الحجة ان دخلت دار عمرو بن العاص فامرأتى طالق وشهدا عليه انه قد دخلها من بعد ذي الحجة فهي طالق ولا تبطل شهادتهما لاختلاف المواضع التي شهدا فيها على يمينه وتطلق عليه امرأته اذا شهدا عليه بالدخول أو شهدا عليه بالدخول غيرهما اذا كان دخوله بعد ذي الحجة لان اليمين انما يلزمه بشهادتهما جميعا (قلت) فان شهدا عليه جميعا في مجلس واحد أنه قال ان دخلت دار عمرو بن العاص فامرأتى طالق وشهد أحدهما انه دخلها في رمضان وشهد الاخر انه دخلها في ذي الحجة (قال) لم أسمع في هذا من مالك شيئا وأرى ان تطلق عليه لانهما قد شهدا على دخوله وانما احتج به بدخوله فقد شهدا على الدخول فهو حائض وانما مثل ذلك عندي مثل ما لو أن رجلا حلف بطلاق امرأته ان لا يكلم انسا نا فاستأدت عليه امرأته فزعمت انه كلم ذلك الرجل فقامت عليه شاهدتين فشهدا أحدهما انه رآه يكلمه في السوق وشهد الاخر انه رآه يكلمه في المسجد فشهدا جائرة عليه وكذلك هذا في العتاقة وانما الطلاق حق من الحقوق وليس هو حيدا من الحدود (قلت) أرأيت أن شهدا عليه أحدهما انه قال لامرأته أنت طالق البتة وشهد الاخر انه قال لامرأته أنت على حرام (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا وأرى شهادتهما جائزة وأراها طالقا لانهما جميعا شهدا على الزوج كلام هو طلاق كله وانما مثل ذلك مثل رجل شهد فقال اشهد أنه قال لامرأته أنت طالق ثلاثا وقال الشاهد الاخر اشهد انه قال لامرأته أنت طالق البتة فذلك لازم للزوج وشهادتهما جائزة (قلت) أرأيت أن شهدا أحدهما بخفية وشهد الاخر بريئة أو بائن قال ذلك جائز على الزوج وتطلق عليه (قال) وقول مالك وقد تختلف الشهادة في اللفظ ويكون المعنى واحدا فاذا كان المعنى واحدا رأتها شهادة جائزة (قلت) ان الاول أحق بها وانهار وجته وأما ماله فموقوف لا يرث عنه حتى يعلم موته أو يأتي عليه من الزمان

أرأيت لو أن شاهدًا شهد فقال أشهد أنه طلق ثلاثًا البتة وقال إلا نخرأشهد أنه قال ان دخلت الدار فهى طالق وأنه قد دخلها وشهد معه على الدخول رجل آخر (فقال) لا تطلق هذه عليه هذا شاهد على فعل وهذا شاهد على اقرار (ابن هبة) عن خالد بن أبي عمران أنه سأل سليمان بن يسار عن رجل شهد عليه رجل أنه طلق امرأته بافريقية ثلاثًا وشهد آخر أنه طلقها بمصر ثلاثًا وشهد آخر أنه طلقها بالمدينة ثلاثًا لا يشهد رجل منهم على شهادة صاحبه هل يفعل بهم شيئًا قال لا (قلت) فويل تتزع منه امرأته قال نعم (يونس) عن ربيعة أنه قال في نفر ثلاثة شهدوا على رجل بثلاث تطليقات يشهد كل رجل منهم على واحدة ليس معه صاحبه فأمر الرجل أن يحلف أو يهارق فان أبي أن يحلف وقال ان كنت على شهادة تقطع حقًا فانقذها (قال) أرى ان يفرق بينه وبينها وان تعدت عدتها من يوم يفرق بينهما وذلك لا يلى لأدري عن أى شهادات النفر نكل فعدها من اليوم الذى نكل فيه (يونس) عن أبي الزناد وابن شهاب في رجل شهد عليه رجال مفترقون على طلاق واحد بثلاث وآخرين وآخرين واحدة (قالا) ذهبت منه بتطليقتين (قلت) أتجوز الشهادة على الشهادة في الطلاق في قول مالك (قال) نعم (قلت) وتجوز شهادة الشاهد على الشاهد في قول مالك (قال) لا تجوز الا شاهدان على شاهد (قلت) ولا يجوز أن يشهد شاهد على شاهد ويحلف المدعى مع الشاهد على شهادة ذلك الشاهد الذى أشهده (قال) لا يحلف في قول مالك لانها ليست بشهادة رجل تامة انما هى بعض شهادة فلا يحلف معها المدعى (قلت) وتجوز الشهادة على الشهادة في قول مالك في الحدود والقرية (قال) قال لى مالك الشهادة على الشهادة جائزة في الحدود والطلاق والقرية وفي كل شئ من الاشياء الشهادة على الشهادة فيه جائزة في قول مالك وكذلك قال لى مالك (قلت) فهل تجوز شهادة الاعمى في الطلاق (قال) نعم اذا عرف الصوت (قال) ابن القاسم قال رجل يسمع جاره من وراء حائط ولا يراه يسمعه يطلق امرأته فيشهد عليه وقد عرف صوته (قال) قال مالك شهادته جائزة وقال ذلك على بن أبي طالب والقاسم بن محمد وشريح الكندي والشعبي وعطاء بن أبي رباح ويحيى بن سعيد وربيعه وابراهيم النخعي ومالك والليث (قلت) أرأيت المحذور في القذف أتجوز شهادته في الطلاق (قال) قال مالك نعم تجوز شهادته اذا ظهرت توبته وحسنت حاله قال وأخبرني بعض اخواننا انه قيل لمالك في الرجل الصالح الذى هو من أهل الخير يقذف في جلد فيا يقذف أتجوز شهادته بعد ذلك وعدائه وقد كان من أهل الخير قبل ذلك (قال) اذا ازداد درجة الى درجته التي كان فيها قال ولقد كان عمر بن عبد العزيز عندنا ههنا رجلا صالحا عذلا فاماولى الخلافة ازداد ارتفع وزده في الدنيا وارتفع الى فوق ما كان فيه فكذلك هذا (يونس) بن يزيد عن ابن شهاب قال أجاز عمر بن الخطاب شهادة من تاب من الذين جلدوا في المنيرة بن شعبة وأجازها عبد الله بن عبيد وعمر بن عبد العزيز والشعبي وسليمان بن يسار وابن قسيط وابن شهاب وربيعه ويحيى بن سعيد وسعيد بن المسيب وشريح وعطاء بن أبي رباح (قلت) أرأيت أهل الذمة هل تجوز شهادة بعضهم على بعض في شئ من الاشياء في قول مالك (قال) لا وقال عبد الله بن عمرو ابن العاص وعطاء بن أبي رباح والشعبي لا تجوز شهادة ملة على ملة وقال عبد الله بن عمرو لا تجوز شهادة أهل الملل بعضهم على بعض وتجوز شهادة المسلمين عليهم (قلت) أتجوز شهادة نساء أهل الذمة في الولادة في قول مالك قال لا (قلت) أرأيت لو أن رجلين شهدا على رجل انه امرأهما ان يزوجاه فلانة وانهما قد زوجاه وهو يحسد (قال) قال مالك لا تجوز شهادتهما عليه لانهما خصمان في قول مالك (قلت) وكذلك ان شهدا انه امرأهما ان يبيعهما يبيعا وانهما قد فعلا والرجل يشكر ذلك (قال) نعم لا تجوز شهادتهما عليه في قول مالك لانهم ما خصمان (قلت) أرأيت ان قال قد أمرتهما ان يتناحيا على عبد فلان وانهما لم يفعا وقال قد فعلنا قد ابتغنا لك (قال) ما لا يجيء الى مثله واختلف في حد ذلك فروى عن ابن القاسم سبعون سنة وقاله مالك واليه ذهب عبد

لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن القول قولهما أنه ما قد ابتاع العبد لانه قد اقرانه أمرهما بذلك فالتقول قولهما (قلت) أرايت ان شهد أحدهما انه قالت له امرأته طلقني على ألف درهم وانه قد طلقها وشهد الآخر انها قالت له طلقني على عبدى فلان وانه قد طلقها (قال) قد اختلفا فلا تجوز شهادتهما في قول مالك (قلت) أرايت شهادة النساء في الطلاق (قال) قال مالك لا تجوز شهادة النساء في شيء من الاشياء الا في حقوق الناس الديون والاموال كلها حيث كانت وفي القسامة اذا كانت خطأ لانها مال وفي الوصايا اذا كان انما يشهدن على وصية مال (قال) ولا تجوز على العتق ولا على شيء الا ما ذكرت لك مما هو مال مما يغيب عليه النساء من الولادة والاستملال والعيوب وآثار هذا مكتوب في كتاب الشهادات (قلت) أرايت الاستملال أن تجوز فيه شهادة النساء أم لا في قول مالك (قال) قال مالك شهادة امرأتين في الاستملال جائزة (قلت) كم يقبل في الشهادة على الولادة من النساء (قال) قال مالك شهادة امرأتين (قلت) ولا تقبل شهادة المرأة الواحدة على الولادة (قال) قال مالك لا تقبل امرأة واحدة في شيء من الاشياء مما تجوز فيه شهادة النساء وحدهن (قلت) أرايت لو أن قوماً شهدوا على رجل انه أعنت عبده هذا والعبد ينكر والسيد ينكر (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك وأراه حراً لانه ليس له ان يرق نفسه

في السيد يشهد على عبده بطلاق امرأته

(قال) عبد الرحمن بن القاسم في الرجل يشهد على عبده انه طلق امرأته أي تجوز شهادة سيده والعبد ينكر (قال) لا تجوز شهادته لانه يفرغ عبده ويريد في غنه وهو متهم ولم اسمه من مالك (قلت) وسواء ان كانت الامة للسيد أو لغير السيد (قال) نعم سواء (قال) وقال مالك في رجل يشهد على عبده انه طلق امرأته هو ورجل آخر والعبد ينكر ان شهادته لا تجوز لانه يزيد في غنه فهو متهم فلا تجوز شهادتهما ولم اسمه من مالك (قلت) وسواء كانت الامة له أو لغيره أو كانت حرة (قلت) أرايت رجلاً قال لامرأته أنت طالق ان كنت دخلت دار فلان ثم أقر بعد ذلك عند شهر دانه قد دخل دار فلان ثم قال قد كنت كاذباً فشهد عند القاضي عليه به الشهود قال يطلقها عليه بذلك السلطان (قلت) ولا ينفعه انكاره بعد الاقرار (قال) نعم لا ينفعه انكاره بعد الاقرار (قال) وقال لي مالك لو أن رجلاً أقر بانه قد فعل شيئاً أو فعل به ثم حلف بعد ذلك بطلاق امرأته البتة انه ما فعل ذلك ولا فعل به ثم قال كنت كاذباً وما أقررت بشيء فعلته صدق وحلف ولم يكن عليه شيء ولو أقر بعد ما شهد عليه الشهود بانه فعله لزمه الحنث (قلت) ارايت أن لم يشهد عليه الشهود وكفوا عن الشهادة عليه أيسعه فيما بينه وبين الله ان تقيم معه امرأته وقد كان كاذباً في مقالته قد دخلت دار فلان (قال) نعم يسعه أن يقيم عليها فيما بينه وبين خالقه (قلت) وهذا كله قول مالك (قال) نعم (قلت) أرايت ان لم يسمع هذا الاقرار منه أحد الا امرأته ثم قال لها كنت كاذباً أيسعها ان تقيم معه (قال) لا أرى ان تقيم معه الا ان لا تجدينه ولا سلطاناً يفرق بينهما وهي بمنزلة امرأة قال لها زوجها أنت طالق ثلاثاً وليس لها عليه شاهد فحدها (قلت) أرايت اذا قال لها أنت طالق ثلاثاً فحدها (قال) قال مالك لا تتزين له ولا يرى لها شعراً ولا صدرها ولا وجهها ان قدرت على ذلك ولا يأتيناها الا وهي كارهة ولا تطاوعه (قلت) فهل ترفعه الى السلطان (قال) قال مالك اذا لم يكن لها بينة ما ينفعها ان ترفعه الى السلطان (قلت) لا ينفعها ان ترفعه الى السلطان وليس لها ان تستحلفه (قال) قال مالك لا يستحلف الرجل اذا ادعت المرأة الطلاق عليه الا ان تقيم شاهداً واحداً فاذا أقامت شاهداً حنط الزوج على دعواها وكانت امرأته (وقال) مالك في الرجل يطلق امرأته في السفر ثم يشهد عليه بذلك رجال ثم يقدم قبل قدوم القوم فيدخل على امرأته فيصيدها ثم يقدم الشهود فيسألون عنه فيخبرون بتدومه ودخوله الوهاب واحتج له بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أعمار أمتي من بين الستين الى السبعين اذا لمعنى لقوله

على امرأته فيرفعون ذلك الى الامام ويشهدون عليه فينكر ذلك وهم عدول ويقربوا لوطه بعد قدومه (قال)
قال مالك يفرق بينهما ولا شيء عليه (الليث) عن يحيى بن سعيد مثله قال يحيى ولا ضرب (جرير) بن حازم عن
عيسى بن عاصم الازدي عن شريح الكندي مثله ولم يحددهما (يونس) عن ربيعة مثله (قلت) لابن القاسم
ولم يحدده مالك اذ لم يكن لها شاهد (قال) لان ذلك لو جاز للنساء على أزواجهن لم تشأ امرأة ان تتعلق بزوجه
بشهرة في الناس الا فعلت ذلك (قلت) واذا أقامت شاهدا واحدا لم لا تحلف المرأة مع شاهد هاوي يكون طلاقا
في قول مالك (قال) لا ولا تحلف المرأة في الطلاق مع شاهد هاوي (قال) قال مالك لا يحلف من له شاهد فيستحق
يمينه مع الشاهد في الطلاق ولا في الحدود ولا في النكاح ولا في الحرية ولكن في حقوق الناس يحلف مع شاهده
وكذلك في الجراحات كلها خطؤها وعمدها يحلف مع شاهده يمين واحد فيستحق ذلك ان كان عمدا اقتص
وان كان خطأ أخذ الدية وفي النفس تكون القسامة مع شاهده خطأ كان القتل أو عمدا ويستحق مع ذلك
القتل أو الدية ولا يقسم في العمد الا الاثنان فصاعدا من الرجال (يونس) عن ابن شهاب أنه قال في رجل
طلق امرأته البتة عند رجلين وامرأته حاضرة ثم أقبل فوجداه عندها فأثبأ السلطان فأخبراه وهما عدلان
فأنكر الرجل وامرأته ما قالا قال ابن شهاب نرى ان يفرق بينهما بشهادة الرجلين ثم تعتد حتى تحل ثم لا تحل له
حتى تنكح زوجا غيره (عقبه) بن نافع قال سئل يحيى بن سعيد عن الرجل يطلق امرأته ويشهد على طلاقه
ثم يكتم هو والشهود ذلك حتى تنقضي عدتها ثم تحضره الوفاة فيذكر الشهود طلاقه اياها (قال) يعاقبون
ولا تجوز شهادتهم اذا كانوا حضورا ولا امرأته الميراث (قلت) أرأيت ان ادعى رجل قبل امرأة النكاح
وأنكرت المرأة أيكون له عليها اليمين وان أثبت اليمين جعلته زوجها (قال) لا أرى اباءها اليمين مما يوجب له
النكاح عليها ولا يكون النكاح الا بينة لان مالك قال في المرأة تدعى على زوجها انه قد طلقها قال لا أرى ان
يحلف الا ان تأتي بشاهد واحد (قلت) فان أثبت بشاهد واحد فأبى أن يحلف أنطلق عليه أم لا (قال) لا ولكن
أرى أن يسجن حتى يحلف أو يطلق فقلنا لمالك فان أبى أن يحلف قال فأرى ان يحبس أبدا حتى يحلف أو
يطلق ورددناها عليه في ان يعصى عليه الطلاق فأبى (قال) ابن القاسم وقد بلغني عنه أنه قال اذا طال ذلك من
سجنه خلى بينه وبينها وهو رأيي وان لم يحلف فلما أبى مالك أن يحلف الزوج اذا ادعت المرأة قبله الطلاق
الا ان تأتي المرأة بشاهد واحد فكذلك النكاح عندى اذا ادعى قبلها نكاحا لم أر له عليها اليمين (قلت) أرأيت
أن أقام الزوج على المرأة شاهدا واحدا انها امرأته وأنكرت المرأة ذلك أيستحلفها له مالك ويحبسها كما صنع
بالزوج في الطلاق (قال) لا أحفظها عن مالك ولا أرى ان تحبس ولا أرى اباءها اليمين وان أقام الزوج شاهدا
واحدا انه يوجب له النكاح عليها ولا يوجب له النكاح عليها الا بشاهدين (قلت) أرأيت ان ادعت المرأة على
زوجها أنه طلقها وقالت استحلفه لي (قال) مالك لا تحلفها الا ان تقيم المرأة شاهدا واحدا (قلت) أرأيت
اذ لم يكن لها شاهد أتحلفها اياها في قول مالك (قال) نعم (قلت) أرأيت المرأة تدعى طلاق زوجها فتقيم
عليه امرأتين أتحلف لها أم لا (قال) قال مالك ان كانتا من تجوز شهادتهما عليه أي في الحقوق رأيت أن
يحلف الزوج والام يحلف (قلت) أرأيت ان أقامت شاهدا واحدا على الطلاق (قال) قال مالك يحال
بينه وبينها حتى يحلف (قلت) فالذي وجبت عليه اليمين في الطلاق يحال بينه وبين امرأته حتى يحلف في قول
مالك أم لا (قال) نعم في قول مالك وتم وكمل كتاب الايمان بالطلاق وطلاق المريض من المدونة
الكبرى و وبه كتاب النكاح الاوّل

الاخبار بما يتعلق به الحكم والله أعلم وروى عن مالك ثمانون سنة وتسعون سنة وقال أشهب مائة سنة
وحكى الداودي عن محمد بن عبد الحكم مائة وعشرون سنة وهو مذهب أبي حنيفة فان فقدوه هو ابن سبعين

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

كتاب النكاح الاول

﴿ نكاح الشغار ﴾

(قلت) لعبد الرحمن بن القاسم أ رأيت ان قال زوجي مولاتك وأزوجك مولاتي ولا مهر بينهما أهذا من الشغار عند مالك (قال) نعم (قلت) أ رأيت ان قال زوجي ابنتك بمائة دينار على ان أزوجك ابنتي بمائة دينار (قال) سئل مالك عن رجل قال زوجني ابنتك بخمسين ديناراً على ان أزوجك ابنتي بمائة دينار فكرهه مالك وراه من وجه الشغار (قلت) أ رأيت ان قلت لرجل زوجني أمتك بلامهر وأنا أزوجك أمتي بلامهر (قال) قال مالك الشغار بين العبيد مثل الشغار بين الأحرار وأرى ان يفسخ وان دخل بها فهذا يدلك على أن مسئلتك شغار ألا ترى انه لو قال زوجني أمتك بلامهر على ان أزوجك أمتي بلامهر أو قال زوج عبيدي أمتك بلامهر على ان أزوج عبيدك أمتي بلامهر ان هذا كله سواء وهو شغار كله (قلت) أ رأيت نكاح الشغار اذا وقع فدخل بالنساء وأقاما معهما حتى ولدنا أولاداً أي يكون ذلك جائزاً أم يفسخ (قال) قال مالك يفسخ على كل حال (قلت) وان رضى النساء بذلك فهو شغار عند مالك قال نعم (قلت) أ رأيت نكاح الشغار يقع عليها طلاقه قبل أن يفرق بينهما أم يكون بينهما الميراث أم يكون فسخ السلطان نكاحهما طلاقاً (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وقد أخبرتك أن كل ما اختلف الناس فيه من النكاح حتى أجازوه قوم وكرهه قوم فإن أحب ما فيه إلى أن يلحق فيه الطلاق ويكون فيه الميراث وقد روى القاسم وابن وهب وعلي بن زياد عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار والشغار أن يزوج الرجل ابنته الرجل على ان يزوجه الآخر ابنته وليس بينهما صداق (ابن وهب) عن عبد الله بن عمر بن حفص عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا شغار في الإسلام (ابن وهب) عن ابن أبي الزناد عن أبيه قال كان يكتب في عهد السعاة أن ينهوا أهل عملهم عن الشغار والشغار أن ينكح الرجل امرأة وينكحه الآخر امرأة بضع احدهما بضع الأخرى بغير صداق وما يشبه ذلك (قال) ابن وهب وسمعت مالكا يقول في الرجل ينكح الرجل المرأة على أن ينكحه الآخر امرأة ولا مهر لواحدة منهما ثم يدخلها على ذلك (قال) مالك يفرق بينهما قال وقال مالك وشغار العبد مثل شغار الحرين لا ينبغي ولا يجوز (قال) سحنون والذي عليه أكثر رواة مالك ان كل عقد كانا مغاويرين على فسخه ليس لاحد اجزائه فالفسخ فيه ليس بطلاق ولا ميراث فيه وقد ثبت من نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار ما لا يحتاج فيه إلى حجة (قلت) أ رأيت لو قال زوجني ابنتك بمائة دينار على ان أزوجك ابنتي بمائة دينار ان دخلاً يفرق بينهما (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن لا يفرق بينهما ان دخلاً وأرى أن يفرض لكل واحدة صداق مثلها لان هذين قد فرضا والشغار الذي نهى عنه هو الذي لا صداق فيه (قلت) أ رأيت ان كان صداق كل واحدة أقل مما سميأ قال يكون لهما الصداق الذي سميأ ان كان الصداق أقل مما سميأ (قلت) ولم أجزته حين دخل كل واحد منهما بامرأته (قال) لان كل واحد منهما تزوج امرأته بما سميأ من الدنيا وير بضع الأخرى والبضع لا يكون صداقاً فلما اجتمع في الصداق ما يكون مهر او ما لا يكون مهرأ بطلنا ذلك كله وجعلنا لها صداق مثلها ألا ترى أنه لو تزوجها بمائة دينار وعمر لم يبدو صلاحه ان أدركته قبل أن يدخل بها ففسخت هذا لنكاح فان دخل بها قبل أن يفسخ كان لها مهر مثلها ولم يلتفت إلى ما سميأ من الدنيا ولو لثمة التي لم يبدو صلاحها وجعل لها مهر مثلها لأن يكون مهر مثلها أقل مما ندها فلا ينقص منه شيئاً ألا ترى أنه على مذهب من يرى السبعين صرباً له عشرة أعوام وكذلك ان فقدوه هو ابن ثمانين أو تسعين على مذهب

لو أن رجلا تزوج امرأة بمائة دينار نقد أو بمائة دينار إلى موت أو فراق ثم كان صداق مثلها أقل من المائة لم ينقص من المائة فهذا مثله عندى الأثرى أن الرجل إذا خالع امرأته على حلال وحرام أبطل الحرام وأجيز منه الحلال ولم يكن للزوج غير ذلك فإن كان انما خالعها على حرام كله مثل الحجر والحزير والربا فالخلع جائز ولا يكون للزوج منه ثنى ولا يتبع المرأة منه بشئ وإن كان خالعها على محرم لم يبد صلاحه أو عبد لها أبى أو جنين فى بطن أمه أو البعير الشارد جاز ذلك وكان له أخذ الجنين إذا وضعت أمه وأخذ الثمر وطلب العبد الأبق والبعير الشارد وكذلك بلغنى عن مالك وهو رأى (قلت) أ رأيت أن قال زوجى ابتك بمائة دينار على أن أزوجه ابنتى بلامهر ففعلا ووقع النكاح على هذا ودخل كل واحد منهما بما أمرته (قال) أرى أن يجاز نكاح الذى سمى لها المهر ويكون لها مهر مثلها ويقسخ نكاح التى لم يسم لها صداق دخل بها أولم يدخل بها (قال) وقال مالك والشغار إذا دخل بها فسخ النكاح ولا يقيم على النكاح على حال دخل بها أولم يدخل ويقرض لها صداق مثلها ويفرق بينهما (قال) مالك وشغار العبد كشغار الأحرار (قال) فقلنا لما لك فلو أن رجلا تزوج ابنته رجلا بصداق مائة دينار على أن زوجته إلا خرا بته بصداق خمسين دينارا (قال) مالك لا خير فى ذلك ورآه من وجه الشغار (قال) ابن القاسم ويقسخ هذا النكاح ما لم يدخلها فإن دخل لم يقسخ وكان للمرأة من صداق مثلها (قلت) أ رأيت هاتين المرأتين أن يجعل لهما الصداق الذى سميا أم يجعل لهما صداق مثلها لكل واحدة منهما صداق مثلها (قال) قال لى مالك فى الشغار يفرض لكل واحدة منهما صداق مثلها إذا وطئها فأرى هذا أيضا من الوجه الذى يفرض لهما صداق مثلها ولا يلتفت إلى ماسميا (قال) سحنون إلا أن يكون ماسميا أكثر فلا ينقصا من التسمية

❦ انكاح الابنته بغير رضاها ❦

(قلت) أ رأيت أن ردت الرجال رجلا بعد رجل أن يجبر على النكاح أم لا (قال) لا تجبر على النكاح ولا يجبر أحد أحد على النكاح عند مالك إلا الابنته البكر وفى ابنه الصغير وفى أمته وعبدته والولى فى يتيمة (قال) ولقد سألت رجلا مالكا وأما عنده فقال له إن لى ابنه أخ وهى بكر وهى سفينة وقد أردت أن أزوجهما من يحصنها ويكفلها فأبت (قال) مالك لا تزوجهما إلا برضاها قال أنها سفينة فى حالها قال مالك وإن كانت سفينة فليس لك أن تزوجهما إلا برضاها (قلت) أ رأيت إذا تزوج الصغيرة أبوها أقل من مهر مثلها أ يجوز ذلك عليها فى قول مالك (قال) سمعت مالكا يقول يجوز عليها انكاح الاب فأرى أنه إن تزوجهما إلا بأقل من مهر مثلها أو بأكثر فإن ذلك جائز إذا كان انما تزوجهما على وجه النظر لها (قال) ولقد سألت مالكا امرأة ولها ابنة فى حجرها وقد طلق الأم زوجها عن ابنته له منها فأراد الاب أن يزوجهما من ابن أخ له فأبت فأتت الأم إلى مالك فقالت له إن لى ابنة وهى موسرة مرغوب فيها وقد أصدقت صداقا كثيرا فأراد أبوها أن يزوجهما من ابن أخ له معد ما لى له أفترى أن أتكلم قال نعم أنى لارى لك فى ذلك متكلما (قال) ابن القاسم فأرى أن انكاح الاب بابا جائز عليها إلا أن يأتى من ذلك ضرر فيمنع من ذلك (قلت) أ رأيت لو أن رجلا تزوج ابنته بكر فطلقة زوجها قبل أن يبنى بها أو مات عنها أ يكون للاب أن يزوجهما كما يزوج البكر فى قول مالك قال نعم (قلت) وإن بنى بها فطلقة أو مات عنها (قال) قال مالك إذا بنى بها فهى أحق بنفسها (قال) ابن القاسم ولها أن تسكن حيث شاءت إلا أن يخاف عليها الضيعة والمواضع السوء أو يخاف عليها من نفسها وهوها فيكون للاب أو للولى أن يمنعها من ذلك (قلت) أ رأيت أن زنت فحدث أولم تحدا أ يكون للاب أن يزوجهما كما يزوج البكر فى قول مالك قال نعم فى رأى (قلت) فإن تزوجهما تزويجا حراما فدخل بها زوجها فجمعها من يرى ذلك أو مادونه حد المفقود وأما من فقدوه هو ابن مائة عام على مذهب من يرى ذلك أو مادونه حد

ثم طلقها أو مات عنها ولم يتباعد ذلك أبكون للاب أن يزوجه كما يزوج البكر في قول مالك (قال) أرى أنه ليس له أن يزوجه كما يزوج البكر لأنها انما اقتضها زوج وان كان نكاحا فاسدا ألا ترى أنه نكاح يلحق فيه الولد ويدرب به الحد (قال) مالك وتعتد منه في بيت زوجها الذي كانت تسكن فيه وجعل العدة فيه كالعدة في النكاح الحلال فهذا يدل على خلاف الزنا في تزويج الاب اياها (قلت) أرايت الجارية يزوجه أبوها وهي بكر فيموت عنها زوجها أو يطلقها بعد ما دخل بها فقالت الجارية ما جاء معني وكان الزوج أقرب جماعها أيكون للاب أن يزوجه كما يزوج البكر ثانية أم لا في قول مالك (قال) سألت مالكا عن الرجل يتزوج المرأة ويدخل بها ويقيم معها ثم يفارقها قبل أن يمسه فترجع إلى أبيها أهى في حال البكر في تزويجها اياها ثانية أم لا يزوجه أبوها الابرضاها (قال) قال مالك أما التي قد طالت اقامتها مع زوجها وشهدت مشاهد النساء فان تلك لا يزوجه الابرضاها وان لم يصبر زوجها وأما اذا كان الشيء القريب فاني أرى له أن يزوجه (قال) فقلت لمالك فالسنة (قال) لا أرى له أن يزوجه وأرى أن السنة طول اقامة فسئلتك هكذا اذا أقرت أنه لم يطأها وكان أمرا قريبا جازا نكاح الاب عليها لانها تقول أما بكر وتقر بان صنيع الاب جائز عليها ولا يضرهما ما قال الزوج من وطئها وان كان قد طالت اقامتها فلا يزوجه الا برضاها أقرت بالوطء ولم تقر (قلت) أرايت المرأة التيبة التي قد ملكت أمرها اذا خاف الاب عليها الفضيحة من نفسها أو الولي أيكون له أن يضمها اليه وان أبت أن تنضم اليه (قال) نعم تجبر على ذلك وللولي أو الاب أن يضمها اليهما وهذا رأيي (قلت) أرايت اذا احتلم الغلام أيكون للوالدان يمنعه أن يذهب حيث شاء (قال) قال مالك اذا احتلم الغلام فله أن يذهب حيث شاء وليس للوالدان يمنعه (قال) ابن القاسم الا أن يخاف من ناحيته سفها فله أن يمنعه

في رضا البكر والثيب

(قلت) أرايت البكر ان قال لها انا أزوجه من فلان فسكتت فزوجها وليمأ يكون هذا رضا منها بما صنع الولي (قال) قال مالك نعم هذا من البكر رضا وكذلك سمعت من مالك (قال) سحنون وقال غيره من رواية مالك وذلك اذا كانت تعلم أن سكوتها رضا (قلت) فالثيب أيكون اذنها سكوتها (قال) لا الا أن تسكلم وتستخلف الولي على انكاحها (قلت) أتخفظه عن مالك قال نعم هذا قول مالك (قلت) أرايت الثيب اذا قال لها والدها اني مزوجه من فلان فسكتت فذهب الاب فزوجها من ذلك الرجل أيكون سكوتها ذلك تفويضا منها إلى الاب في انكاحها من ذلك الرجل أم لا (قال) تأويل الحديث الايم أحق بنفسها ان سكوتها لا يكون رضا والبكر تستشار في نفسها واذنها صامتة وان السكوت انما يكون جائزا في البكر ان قال الولي اني مزوجه من فلان فسكتت ثم ذهب فزوجها منه فأكرت أن التزويج لازم لها ولا ينفعها انكارها بعد سكوتها وكذلك قال مالك في البكر على ما أخبرتك (ابن وهب) قال أخبرني السري بن يحيى عن الحسن البصري أنه حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوج عثمان بن عفان ابنته ولم يستشرهما (ابن وهب) وأخبرني يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال لا يكره على النكاح الا لوالده فانه يزوجه ابنته اذا كانت بكرا (قال) ابن القاسم واقعد سمعت أن مالكا كان يقول في الرجل يزوجه أخته اثيب أو البكر ولا يستأمرها ثم تعلم بذلك فترضى فيبلغني أن مالكا مرة كان يقول ان كانت المرأة بعيدة من موضعه فرضيت اذا بلغها لم أر أن يجوز وان كانت معه في البد فبلغها ذلك فرضيت جاز ذلك فساء انما لمكانه نزلت بالمدنية في رجل يزوجه أخته ثم لمعها فأتت ما وكلت ولا أرضى ثم كتبت في ذلك ورضيت قال مالك لا أراه نكاحا جائزا ولا يأم عليه حتى يسه أتف نكاحا جديدا ان أحببت المفقود فقبل انه يضرب له عشرة أعوام وقيل انه يتلوم له العام والعامين فاما ان فقد وهو ابن مائة وعشرين

(قال) وسألت مالكا عن الرجل يزوج ابنته الكبيرة المنقطع عنه أو ابنته الثيب وهي غائبة عنه أو هو غائب عنها فبرضيان بما فعل أبوهما (قال) مالك لا يقيم على ذلك النكاح ولو رضيا لانهم لو ماتا لم يكن بينهما ميراث (قلت) أرايت الجارية البالغة التي حاضت وهي بكر لا أب لها وزوجها وليها بغير أمرها قبلها فبرضيت أو سكنت فيكون سكوتها رضا (قال) لا يكون سكوتها رضا ولا يزوجها حتى يستشيرها فان فعل وزوجها بغير مشورتها وكان حاضرا معها في البلد فاعلمها حين زوجها فبرضيت أرايت ذلك جائزا وان كان على غير ذلك من تأخير اعلامها بما فعل من تزويجها أياها أو بعد الموضع عنه فلا يجوز ذلك وان أجازته (قال) سمحون فهذا قول مالك الذي عليه أصحابه (ابن القاسم) وابن وهب وعلى بن زياد عن مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع ابن جبير عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها واذنهما صحتها قال مالك وذلك الأمر عندنا في البكر اليتيمة وقالوا عن مالك أنه بلغه أن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار كانوا يقولون في البكر يزويجها أبوها بغير إذنها أن ذلك لازم لها وقالوا عن مالك أنه بلغه أن القاسم وسالم كانا ينكحان بناتهما الابكار ولا يستأمران من قال مالك وذلك الأمر عندنا في الابكار (ابن نافع) عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبي الزناد عن السبعة أنهم كانوا يقولون الرجل أحق بالنكاح ابنته البكر بغير أمرها وان كانت ثيبا فلا جواز لا بيها في انكاحها الا باذنها أو هم سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن شهاب وعروة بن الزبير وخارجة بن زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار مع مشيخة سواهم من نظرائهم أهل فقه وفضل (ابن وهب) عن شبيب بن سعيد التيمي عن محمد بن عمرو بن علقمة يحدث عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال اليتيمة تستأمر في نفسها فان سكنت فهو اذنها وان أبت فلا جواز عليها (قال) ابن وهب وأخبرني رجال من أهل العلم عن عمر بن عبد العزيز وابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل يتيمة تستأمر في نفسها فإما أنكرت لم يجز عليها وما صمتت عليه وأقرت جاز عليها وذلك اذنها وقال مالك لا تزوج اليتيمة التي يولي عليها حتى تبلغ ولا يقطع عنها ما جعل لها من الخيار وأمر نفسها انه لا جواز عليها حتى تأذن للعهد الذي جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك وكيع عن الفراري عن الأشعث بن سوار عن ابن سيرين عن شريح قال تستأمر اليتيمة في نفسها فان معصت لم تنكح وان سكنت فهو اذنها (قال) سمحون ويدل على أن اليتيمة اذا شورت في نفسها انها لا تكون الا بالاعلان التي لم تبلغ لا اذن لها فكيف يشاور من ليس له اذن

وفي وضع الاب بعض الصداق ودفع الصداق الى الاب

(قلت) أرايت ان زوج ابنته وهي بكر ثم حط من الصداق أي جوز ذلك على ابنته في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز للاب أن يضع من صداق ابنته البكر شيئا اذا لم يطلقها زوجها (قال) ابن القاسم وأرى أن ينظر في ذلك فان كان ما صنع الاب على وجه النظر مثل أن يكون الزوج معسرا بالمهر فيخفف عنه وينظره فذلك جائز على البنت لانه لو طلقها ثم وضع الاب النصف الذي وجب لابنته من الصداق ان ذلك جائز على البنت فاما أن يضع من غير طلاق ولا وجه النظر لها فلا أرى أن يجوز ذلك له (ابن وهب) عن مالك ويونس وغيرهما عن ربيعة أنه كان يقول الذي يده عقدة النكاح هو السيد في أمته والاب في ابنته البكر (ابن وهب) قال مالك وسمعت يزيد بن أسلم يقول ذلك (ابن وهب) عن مالك ويونس قال ابن شهاب الذي يده عقدة النكاح فهي البكر التي يعفو وليها فيجوز ذلك ولا يجوز عفوها هي (قال) ابن شهاب وقرله تبارك وتعالى الآن سنة فيتلوم له العام ونحوه ولا خلاف في ذلك واختلف ان فقد قبل أن يدخل بزوجه هل لها نفقه الاربعه

يعفون فالعقوا إليها إذا كانت امرأة ثيبا فهي أولى بذلك ولا يملك ذلك عليها أولى لأنها قد ملكت أمرها فان أرادت أن تعفو فتضع له من نصفها الذي وجب لها عليه من حقها جاز ذلك لها وان أرادت أخذته فهي أملك بذلك (ابن وهب) عن رجال من أهل العلم عن ابن عباس ومحمد بن كعب القرظي مثل قول ابن شهاب في المرأة الثيب (قال) ابن وهب وقال ابن عباس مثل قول ابن شهاب في البكر وقال مالك لا أراء جائزا لأبي البكر أن يجوز وضيعته إلا إذا وقع الطلاق وكان لها نصف الصداق في ذلك تكون الوضعية فاما قبل الطلاق فان ذلك لا يجوز ولا يبيها وكذلك فيما يرى موقعه من القرآن (قلت) أرأيت الثيب إذا زوجها أبوها برضاها فدفع الزوج الصداق إلى أبيها أيجوز ذلك أم لا (قال) سئل مالك عن رجل زوج امرأته وهي ثيب فدفع الزوج الصداق إلى أبيها ولم ترض فزعم الأب ان الصداق قد تلف من عنده (قال) قال مالك يضمن الأب الصداق (قلت) أرأيت ان كانت بكر لا أب لها زوجها أخوها أو جدها أو عمها أو وليها برضاها فقبض الصداق أيجوز ذلك على الجارية أم لا (قال) لا يجوز ذلك على الجارية إلا أن يكون وصيا فان كان وصيا فانه يجوز قبضه على الجارية لانه الناظر لها وما لها في يديه ألا ترى انها لا تأخذ ما لها من الوصي وانما هو في يديه وان كانت قد طمشت وبلغت فذلك في يد الوصي عند مالك حتى تزوج ويؤنس منها الرشد والاصلاح لنفسها في مالها (قلت) وما سألتك عنه من أمر الكبرأ هو قول مالك (قال) نعم قال ابن القاسم وأما رأيت مالك يضمن الصداق الأب الذي قبض في ابنته الثيب لانها لم تוכלه بقبض الصداق وانه كان متعديا حسين قبض ولم يدفعه اليها حين قبضه فيبرأ منه بمنزلة مال كان لها على رجل فقبضه الأب بغير أمرها فلا يبرأ الغريم والأب ضامن ولا امرأة أن تتبع الغريم

في انكاح الاولياء

(قلت) أكان مالك يقول اذا اجتمع الاولياء في نكاح المرأة ان بعضهم أولى من بعض (قال) قال مالك ان اختلف الاولياء وهم في القعد سواء نظر السلطان في ذلك قال وان كان بعضهم اقعد من بعض فالاقعد أولى بانكاحها عند مالك (قلت) فالأخ أولى أم الجد قال الأخ أولى من الجد عند مالك (قلت) قال ابن الأخ أولى أم الجد في قول مالك قال ابن الأخ أولى (قلت) فمن أولى بانكاحها الابن أم الأب (قال) قال مالك الابن أولى بانكاحها وبالصلاة عليها (ابن وهب) عن ابن شهاب انه سأله عن المرأة لها أخ وموالم فخطبت فقال أخوها أولى بها من موالمها (قلت) فمن أولى بانكاحها والصلاة عليها ابن ابنها أم الأب قال ابن الابن أولى (قلت) أرأيت ما يذكرون قول مالك في الاولياء ان الاقعد أولى بانكاحها أليس هذا اذا فوضت اليهم فمالت زوجوني أو خطبت فرضيت فاختلف الاولياء في انكاحها وتشاحوا على ذلك (قال) نعم انما هذا اذا خطبت ورضيت وتشاح الاولياء في انكاحها فان لا أقرب فالأقرب أن ينكحها دونهم (قلت) أرأيت المرأة يكون أولياؤها حضورا كلهم وبعضهم اقعد بها من بعض منهم العم والأخ والجد وولد الولد والولد نفسه فزوجها العم فأنكر ولدها وسائر الاولياء تزويجها وقد رضيت المرأة قال ذلك جائز على الاولياء عند مالك (قال) وقال مالك في المرأة الثيب لها الأب والأخ فزوجها الأخ برضاها وأنكر الأب ذلك أذلك له (قال) مالك ليس للأب ههنا قول اذا زوجها الأخ برضاها لانها قد ملكت أمرها (قال) وقال لي مالك أرأيت المرأة لو قال الأب لا أزوجه لا يكون ذلك له (قلت) أرأيت البكر اذا لم يكن لها أب وكان لها من الاولياء من ذكرت لك من الأخوة والأعمام والأجداد وبنو الأخوة فزوجها بعض

الاعوام أم لا على قولين أحدهما أنه لا نفقة لها وهو قول المغيرة في كتابه قال لاني لا أدري ما عنده وما حاله في غيبته إلا أن يكون قد فرض لها قبل ذلك نفقة فيكون سبيلها في النفقة سبيل المدخول بها والصواب أن لها

الاولياء وانكر التزويج سائر الاولياء يجوز هذا النكاح في قول مالك (قال) سألت مالكا عن قول عمر بن الخطاب أو ذى الرأى من أهلها من ذى الرأى من أهلها (قال) مالك الرجل من العشيرة أو ابن العم أو المولى وان كانت المرأة من العرب فان نكاحه اياها جائز (قال) مالك وان كان ثم من هو أقدم منه فانكاحه اياها جائز اذا كان له الصلاح والفضل اذا أصاب وجه النكاح فكذلك مسئلتك (قال) سحنون وقال ابن نافع عن مالك ان ذى الرأى من أهلها الرجل من العصبية (قال) سحنون وأكثروا رواية يقولون لا يزوجه اولى وثم اولى منه حاضر فان فعل وزوج نظر السلطان في ذلك وقال آخرون للقرب ان يرد أو يجيز الا ان يتناول مكنها عند الزوج وتقدم منه أولاد الا انه لم يخرج العقد من أن يكون وليه ولى وهذا في ذات المنصب والقدر والولاية وقال بعض الرواة ويدل على ذلك بن الكتاب ومن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن يتكحن أزواجهن اذا تراضوا بينهم بالمعروف فالعضل من الولي وان النكاح يتم برضا الولي المزوج ولا يتم الا به ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم الايم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها واذنهما صاتها وقال أيضا رسول الله صلى الله عليه وسلم واليتيمة تستأذن في نفسها وقال عليه السلام في الحديث المحفوظ عنه أيها امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فان اشتجره فالسلطان ولى من لا ولى له فكان معناه من لا ولى له ويكون أيضا أن يكون لها ولى فيمنعها اعضالها فاذا منعها فقد أخرج نفسه من الولاية بالعضل وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار فاذا كان ضرر حكم السلطان ان ينفي الضرر ويزوج فكان وليا كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (قلت) أرايت ان كان في أولياء هذه الجارية وهى بكر أخ وجد وابن أخ يجوز تزويج ذى الرأى من أهلها اياها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأراه جائزا اذا أصاب وجه النكاح (قلت) أرايت البكر يجوز لذى الرأى ان يزوجه اذا لم يكن الاب (قال) قال مالك في تأويل حديث عمر ما أخبرت قنأويل حديث عمر يجمع البكر واليتيم ولم يذكر لنا مالك بكر من ثيب ولم نشك ان البكر والثيب اذا لم يكن للبكر والد ولا وصى سواء (قلت) أرايت الرجل يغيب عن ابنته البكر أن يكون للأولياء ان يزوجهها (قال) قال مالك اذا غاب غيبة منقطعة مثل هؤلاء الذين يخرجون في المعازى فيقيمون في البلاد التي خرجوا اليها مثل الاندلس أو إفريقية أو طنجة قال فأرى ان يرفع أمرها الى السلطان فينظر لها ويرزوها (رواه علي بن زياد عن مالك) (قلت) أفكرن للأولياء ان يزوجهها بغير أمر السلطان (قال) هكذا سمعت مالكا يقول يرفع أمرها الى السلطان (قلت) أرايت ان يخرج تاجر الى إفريقية أو الى نحوها من البلدان وخلف بنات أبكارا فأردن النكاح ورفعن ذلك الى السلطان أنظر السلطان في ذلك أم لا (قال) انما سمعت مالكا يقول في الذي يغيب غيبة منقطعة فأما من خرج تاجر وليس يريد المقام بتلك البلاد فلا يهجم السلطان على ابنته البكر فيزوجها وليس لاحد من الاولياء ان يزوجهها قال وهو رأي لان مالكا لم يوسع في انه تزوج ابنة الرجل الا ان يغيب غيبة منقطعة (قلت) أرايت ان كانت ثيبا فخطب الخطيب اليها نفسها فأبى والدها أو وليها ان يزوجهها فرفعت ذلك الى السلطان وهو دونها في الحسب والشرف الا انه كف في الدين فرضيت به وأبى الولي (قال) يزوجه السلطان ولا ينظر الى قول الاب والولي اذا رضيت به وكان كفوا في دينه قال وهذا قول مالك (قلت) أرايت ان كان كفوا في الدين ولم يكن كفوا في المال فرضيت به وأبى الولي أن يرضى أن يزوجهها منه السلطان أم لا (قال) لم أسمع منه في ذلك شيئا لا اى سألت مالكا عن نكاح المسوا الى في العرب فقال لا بأس بذلك الا ترى الى ما في كتاب الله تبارك وتعالى يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم انفعه لانه كالعائف ولم يختلف أنه مدغاب عن زوجته قبل دخوله بها غيبة بعيدة أن النفقة تفرض لها عليه

عند الله أتقاكم (قلت) أرأيت أن رضيت بعدوهى امرأة من العرب وأبى الأب أو الولي أن يزوجهما وهى ثيب
أيزوجهما منه السلطان أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا ما أخبرتك قال ولقد قيل لمالك أن بعض هؤلاء
القوم فرقوا بين عرية ومولى فاعظم ذلك اعظما ما شديدوا قال أهل الاسلام كلهم بعضهم لبعض أكفاء لقول
الله في التنزيل يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله
أتقاكم وقال غيره ليس العبد ومثله اذا دعيت اليه اذا كانت ذات المنصب والموضع والقدر مما يكون الولي
في مخالفتها باعاضالان للناس مناكم قد عرفت لهم وعرفوا بها (قلت) أرأيت البكر اذا خطبت الي أيها فامتنع
الأب من انكاحها أول ما خطبت اليه وقالت الجارية وهى بالغه زوجنى فأنا أحب الرجال ورفعت أمرها الى
السلطان أيكون رد الأب الخاطب الأول اعضالا لها وترى للسلطان أن يزوجهما اذا أبى الأب (قال) لم أسمع
من مالك فيه شيئاً إلا أنى أرى أن عرف عضل الأب اياها وضرورته اياها لذلك ولم يكن منعه ذلك نظر اليها
رأيت للسلطان أن قاهت الجارية بذلك وطلبت نكاحه أن يزوجهما السلطان اذا علم أن الأب اعمام ومضار
في رده وليس بناظر لها لان النبي صلى الله عليه وسلم لم قال لا ضرر ولا ضرار وان لم يعرف فيه ضرر الميهجم
السلطان على ابتسه في انكاحها حتى يتبين له الضرر (قلت) أرأيت البكر اذا رد الأب عنها خطيبا واحداً أو
خطبين وقالت الجارية في أول من خطبها للأب زوجنى فأى أريد الرجال وأبى الأب أيكون الأب في أول
خطب رد عنها معضالا لها (قال) أرى أنه ليس يكره الاماء على انكاح ناتهم الابكار الا أن يكون مضارا أو
معضالا فان عرف ذلك منه وأرادت الجارية انكاح فان السلطان يقول له اما ان تزوج واما زوجتها
عليك (قلت) وايس في هذا عندك حد في قول مالك في رد الأب عنها الخطيب الواحد أو الاثنين قال لا نعرف
من قول مالك في هذا احد الا ان تعرف ضرورته واعضاله

في انكاح المولى

(قلت) أرأيت مولى النعمة أيجوز أن يزوج قال نعم في قول مالك (قال) وقال مالك ويزوجهما من نفسه
ويلى عقد نكاح نفسه اذا رضيت (قلت) فان كان انما لم على يديه والدها أو جدتها أو أسلمت هى على يديه
أيجوز له أن يزوجهما (قال) اما التي أسلمت على يديه فانها تسحل فيما فسرت لك في قول مالك في انكاح الدنيئة
فيجوز انكاحه اياها قال وأما اذا أسلم أوها وتقدم ذلك حتى يكون لها من القدر ولغنى والاتباء والاسلام
وتنافس الناس فيها فلا يزوجهما وهو والاجنبى سواء (قلت) أرأيت رضى النعمة يزوج مولاته لها وذو رحم
أعمام أو بنواخوة أو اخوة لانه لا أب لها فهو كزوجة جدها وهى كزوجة جدها أو جدتها أو أسلمت هى على يديه
الرأى من أهلنا أنه أن يزوجهما اذا كان له اصلاح والحال لان ما كان قال لما روى الذي له مال في الدشرة له
أن يزوج العريضة من قومه اذا كان له الموضع والرأى (قال) مالك وأرى من ذوى الرأى من أهلنا أنه لم يكن
لما أبى ولا وصى (قال) سحنون وقد بينا قول الرواة في مثل هذا قبل عدان قول مالك (ذل) ابن وهب واخبرني
الضحالك بن عثمان عن عبد الجبار عن الحسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل نكاح الرأى الا
بولى وصداق وشامدى عدل (ابن وهب) عن سفيان الثوري عن أبي سحر لهما في عن أبي بردة عن
أبي موسى الأشعري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح لأمرأة حرة ذنوبى (ابن وهب) عن عمرو
ابن قيس عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن امرأة
رهب) عن أبي جريح عن سليمان بن مرثد عن ابنه أبى عن عروة بن زبيرة عن عائشة أم المؤمنين
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح امرأة غير ذنوبى قال مالك في نكاحها باطل إلا بمرثد فان
أصلها فاما مهرها أبى أصاب منها فان شتجر وذا سلطان رضى من لادى له (ابن وهب) عن ابن جريح ان
في مالك ان سألت دلت رانما تنفق في عيها القريب رطهر منى كلام بن ابي اسيد عن كتاب حلاق لسنة

عبد الحميد بن جبير بن شيبه حدثه ان عكرمة بن خالد حدثه قال جمع الطريق ركبافوات امرأة امرها غدير
ول فانتكحها رجليهم ففرق عمر بن الخطاب بينهما وعاقب الناكح والمنكح (ابن وهب) عن عمرو بن
المطهر ان يزيد بن حبيب حدثه ان عمر بن عبد العزيز كتب الى ايوب بن شرحبيل ايعار رجل نكح امرأة
بغير اذن وليها فانتزع منه المرأة وعاقب الذي أنكحه (ابن وهب) عن ابن طيبة عن محمد بن زيد بن المهاجر
اليماني ان رجلا من قريش أنكح امرأة من قومه ووليها عائب فبني بها زوجها ثم قدم عليها فخاصم في ذلك الى
عمر بن عبد العزيز ففرق بينهما ونزعها منه (ابن وهب) عن ابن طيبة وعمر بن الخطاب عن بكير بن
الاشج انه سمع سعيد بن المسيب يقول قال عمر بن الخطاب لا تنكح المرأة الا باذن وليها أو ذي الرأي من
أهلها أو السلطان ويدكر مالك عن حدثه عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب مثله (قال ابن وهب)
قال مالك في المرأة يفرق بينها وبين زوجها دخل بها أو لم يدخل اذا زوجها بغير ولي الا ان يجيز ذلك الولي أو
السلطان ان لم يكن لها ولي فان فرق بينهما فهي طليقة وأما المرأة الوضعية مثل المعتقة والسوداء والمسالة فاذا
كان نكاحها ظاهرا معروفا فذلك أخف عندي من المرأة لها الموضع (قلت) أرايت الوصي أوصى أيجوز
ان يزوج البكر اذا بلغت والاوياء ينكرون والجارية راضية (قال) قال مالك لا نكح للاولياء مع الوصي
والوصي ووصي الوصي أولى من الاولياء (قلت) أرايت ان رضيت الجارية ورضي الاولياء والوصي ينكر
(فقال) قال مالك لا نكح لها ولا لهم الا بالوصي فان اختلفوا في ذلك نظر السلطان فيما بينهم (قلت) أرايت المرأة
التيب ان زوجها الاولياء برضاها والوصي ينكر (قال) ذلك جائز عند مالك ألا ترى ان مالك قال لي في الاخ
يزوج أخته ايب برضاها والاب ينكر ان ذلك جائز على الاب قال مالك ومال الداب وما لها وهي مالكة أمرها
والوصي أيضا في التيب ان أنكح برضاها والاوياء ينكرون جازا نكاحه اياها وليس الوصي أو وصي الوصي
فيها بمنزلة الاجنبى قال لي مالك ووصي الوصي أولى بوضع الابكار ان يزوجهن برضاهن اذا بلغن من الاولياء
(قلت) أرايت ان كان وصي وصي وصي أيجوز فعله بمنزلة الوصي (قال) نعم في رأيي وانما سألنا مالك عن
وصي الوصي ولم نذكر ان الثالث مثلهما والرابع وأكثر من ذلك (قلت) فان زوجها أولى ولها وصي زوجها
أخ أو عم برضاها وقد حاضت ولها وصي أو وصي الوصي (قال) نكاح العم والاخ لا يجوز وليس للاولياء في
انكاحها مع الاوصياء قضاء وان لم يكن لها وصي ولا ولي فخاضت واستخلفت وليها فزوجهها فذلك جائز وهذا كله
قول مالك وما لم تبلغ الحيض فلا يجوز لاجل ان يزوجه الا بالاب وهذا قول مالك (ابن وهب) عن يونس
عن ربيعة انه قال لا ينبغي للسولي ان ينكح دون الوصي فان أنكحها الوصي اذا رضيت دون الوصي جاز وان
أنكحها الوصي دون الوصي ورضيت لم يجز دون الاما وليس للسولي مع الوصي قضاء (ابن وهب) عن معاوية
ابن صالح انه سمع يحيى بن سعيد يقول الوصي أولى من الولى ويشاور الولى في ذلك قال فالوصي العدل مثل الوالد
(ابن وهب) عن أنس بن حاتم عن شعبة عن سماعة بن حرب ان شريحا أجازا نكاح وصي والاوياء ينكرون
وقال الليث بن سعد مثله الوصي أولى من الولى (قلت) أرايت الصغار أنكحهم أحد من الاولياء (قال)
قال مالك اما للعلام فينكحها الاب والوصي ولا يجوز ان يزوجه أحد الا بالاب أو الوصي ولا يجوز ان يزوجه أحد
من الاولياء غير الوصي أيضا قال مالك انكاحه الصغار جائز وأما الجارية فلا يجوز
ان يزوجه الا برضاها ولا يزوجه أحد من الاولياء ولا الاوصياء حتى تبلغ الحيض فاذا بلغت الحيض فزوجهها
الوصي برضاها جاز ذلك وكذلك ان زوجها وصي الوصي برضاها فذلك جائز وهذا قول مالك وقال مالك لا يجوز
لأقضى الا لاجل ان يزوجه صبيحة لم تحص الا بالاب فاما للعلام فالوصي ان يزوجه قبل ان يحتلم (ابن وهب)
ان لها النفقة اذ يفرق فيه بين قرب العيبة من ههنا واختلاف اذا قضى الاجل واعتدت ليقضى لها

عن مخزومة عن أبيه قال سمعت ابن قسيط واستفتى في غلام كان في حجر رجل فانكحه ابنته أيجوز انكاحه
وليته قال نعم وهما يتوارثان (ابن وهب) وقال ذلك مافع مولى ابن عمر انه جائز وهما يتوارثان (ابن وهب) عن
يونس عن ابن شهاب قال أرى هذا جائزا وان كرهه العلامة اذا احتلم (قلت) أرايت الولي أو الوالد اذا استخلف
من يزوج أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم (قلت) هل يجوز لادم ان تستخلف من يزوج ابنتها وقد
حاضت ابنتها ولا أب للبنت (قال) قال مالك لا يجوز الا أن تكون وصية فان كانت وصية جاز لها ان تستخلف
من يزوجها ولا يجوز لها ان تعقد نكاحها (قلت) وكذلك لو أوصى الى امرأة أجنبية كانت بمنزلة الام
في النكاح هذه الجارية في قول مالك قال نعم (قلت) ولا يجوز لادم وان كانت وصية ان تستخلف من يزوج
ابنتها قبل ان تبلغ الابنة المحيض في قول مالك قال نعم لا يجوز ذلك في قول مالك (قلت) أرايت لو ان امرأة
زوجهها الاولياء برضاها فزوجهها هذا الاخ من رجل وزوجهها هذا الاخ من رجل ولم يعلم أيهما أولى (قال) قال
مالك ان كانت وكلت ما فان علم أيهما كان أولى فهو أحق بها وان دخل بها أحدهما فله الذي دخل بها أحق بها وان
كان آخرهما نكاحا أو ما اذا لم يعلم أيهما أولى ولم يدخل بها واحدا منهما لم أسمع من مالك فيه شيئا الا اني أرى ان
يفسخ نكاحهما جميعا ثم يتبدى نكاح من أحبتهما أو من غيرهما (قلت) أرايت ان نالت المرأة هذا هو
الاولى ولم يعلم ذلك الا بقولها (قال) لا أرى أن يثبت النكاح وأرى ان يفسخ (ابن وهب) عن معاوية بن صالح
عن يحيى بن سعيد انه قال ان عمر بن الخطاب قضى في الوايين ينكحان المرأة ولا يعلم أحدهما بصاحبه انها
للذي دخل بها وان لم يكن دخل بها أحدهما فلا دل (ابن وهب) عن يونس انه سأل ابن شهاب عن رجل
أمر أخاه أن ينكح ابنته وسافر فأتى رجل فخطبها اليه فانكحها ثم ان عمها أنكحها بذلك فدخل بها لا آخر
منهما ثم ان الاب قدّم والذي زوج معه قال ابن شهاب نرى انهما ما كان لم يشعر أحدهما بالآخر فزوي أولاهما
بها الذي أفضى اليها حتى استوجبت مهرها تاما واستوجبت ما استوجب المحصنة من نكاح الحلال ولو اختصما
قبل ان يدخل بها كان أحدهما أحق فيما نرى التام الاول ولكنهما اختصما بعدما استحل الا فرج ينكح
حلال لا يعلم قبله نكاح (ابن وهب) عن رجال من أهل العلم عن يحيى بن سعيد بن ربيعة وعطاء ومكحول
بذلك قال يحيى فان لم يعلم أيهما كان قبل فسخ النكاح الا ان يدخل بها فان دخل به لم يفرق بينهما (قلت) أرايت
أمة أعتقها رجلا من ولدها منهن ما في النكاح (قال) قال مالك كلاهما وليان قال فقننا ذلك فان زوجها
أحدهما غير وكلة الا آخر فرضي الا آخر بعد ان زوجهها هذا (قال) قال مالك نكاحها جائز رضي لا آخر أولم
يرض (قلت) أرايت الاخوين اذا زوج أحدهما أخته ورد لا آخر نكاحها يكون له ان رد (قال) لا يكون
ذلك له عند مالك وقد اخبرتك من قول مالك ان الرجل من الفخذين زوج من كنتم من هرا أقرب منه فكيف
بالاخ وهما في القعد سواء قال وسمعت مالكا يقول في الأمة تحتها الرجلان فيزوج بهما معا غير مهر صاحبه
ان النكاح جائز (قلت) أرايت ان لم يرض أحدهما (قال) ذلك جائز عليه على ما أحب أو كره وقال علي بن زياد
قال مالك في الاخ زوج أخته لا يسهو وم أخوها لا مهر أو مهرها ان نكاحه جائز الا ان يكون أوصى به الى
أخيها لا مهر أو مهرها فان كان ذلك فلا نكاح لها الا برضاها وانما الذي لا ينبغي به نص الاولياء ان ينكحوا من هو
أولى منه اذا لم يكونوا اخوة وكان أخ أو عم وابن عم ونحو هذا ذكره راحضور (قلت) أرايت لولي ذا
رضي برجل ليس لها بكفء فصاح ذلك الرجل امرأته ثبات منه ثم رد امرأته فأنكحها بعد ذلك فأتى
الولي وقال است لها بكفء (قال) قال مالك اذا رضيت به مرة فليس له ان يزوجها مرة أخرى ولا يزوجها
ابن القاسم الا ان يأتي منه حدث من فسق طاهر أو لصرية أو ذيرت مما يكون فيه حجة لا يبرأ
بصداقها أم لا على ثلاثة أقول قول ابن الماجشون انه لا يقضى لها بشيء منه حتى ينفق وتوقد لم يكن له

الاول فأرى ذلك للولى (قات) وكذلك ان كان عبدا (قال) نعم ولم أسمع العبد من مالك وهو رأيي (قات)
 أ رأيت الثيب اذا استخلفت على نفسها رجلا فرز وجهها (قال) قال مالك اما المعتقد والمسالمة والمرأة المسكينة
 تكون في القرية التي لا سلطان فيها فانه رب قري ليس فيها سلطان فتفوض أمرها الى رجل لا بأس بحاله أو
 يكون في الموضع الذي يكون فيه السلطان فتكون دنيئة لا تخطب لها كما وصفت لك قال مالك فلا بأس
 ان تستخلف على نفسها من يزوجه ويجوز ذلك (قال) فقلت لمالك فرجال من الموالي يأخذون صبياننا من
 صبيان العرب من الاعراب تصيبهم السنة فيكفلون لهم صبيانهم ويربونهم حتى يكبروا فتكون فيهم الجارية
 فيريدان يزوجه (قال) أرى ان تزوجه عليها جائز قال مالك ومن اظرها منه فاما كل امرأة لها مال وغنى
 وقدر فان تلك لا ينبغي ان يزوجه الا الاولياء أو السلطان (قال) فقيل لمالك فلوان امرأة لها قدر تزوجت بغير
 ولى فوضت أمرها الى رجل فرضى الولي بذلك أ ترى ان يثبت على ذلك النكاح فوقف فيه قال ابن القاسم
 وأنا أراه جائزا اذا كان قريبا (قلت) أ رأيت ان كان دخل بها (قال) ابن القاسم دخوله وغير دخوله سواء اذا
 أجاز ذلك الولي كما أخبرتك وان أراد فسخه وكان بمحدثان دخوله رأيت ذلك له ما لم تطل أقامته معها وتلد
 منه أولادا فاذا كان ذلك وكان ذلك صوابا جاز ذلك ولم يفسخ وكذلك قال مالك قال سحنون وقد قال غير
 عبد الرحمن وان أحازه الولي لم يجز لانه عقدة غير ولى وقد قال غير واحد من الرواة مثل ما قال عبد الرحمن
 ان أجاز له الولي جاز (قلت) أ رأيت ان استخلفت امرأة على نفسها رجلا فرز وجهها ولها ويا ان أحدهما
 أقعد بهما من الآخر فلما علما أجاز النكاح أ بعد هما أو بطله أ بعد هما بها (قال) لا تجوز اجازة الا بعد وانما ينظر
 الى الاقعد والى قوله لانه هو الخصم دون الا بعد (قلت) أ سمعته من مالك قال لا (قات) لم أبطلت هذا
 النكاح وقد أجاز له الولي الا بعد وأنت تذكر ان مالك قال في عقدة النكاح ان عقدها الولي الا بعد وكره ذلك
 الولي الا بعد ان العقدة جائزة (قال) لا ينسب هذا ذلك لان ذلك كان نكاحا عتده الولي فكانت العقدة جائزة
 وهذا نكاح عقده غير ولى فأنما يكره فسخه بيد أقعد الاولياء بها لا ينظر في هذا الى أ بعد الاولياء وانما ينظر
 السلطان الى قول أفعدهما ان أجاز له أو فسخه وهو قول مالك (قلت) أ رأيت ان تزوجت بغير ولى
 استخلفت على نفسها ولها ولى غائب وولى حاضر والغائب أقعد بهما من الحاضر فام يفسخ نكاحها هذا
 الحاضر وهو أ بعد اليها من الغائب (قال) ينظر السلطان في ذلك فان كان غيبه الا بعد قريه انظره ولم يعجل
 وبعث اليه وان كانت غيبته بعيدة نظريا دعى هذا فان كان من الامور التي كان يجيزها الولي ان لو كان ذلك
 الغائب حاضرا أجاز له وان كان من الامور التي لو كان الغائب حاضرا لم يجزه أ بطله السلطان (قات)
 وجعلت السلطان مكان ذلك الغائب وجعلته ولى من هذا الولي الحاضر قال نعم (قلت) وهذه المسائل قول
 مالك قال منها قول مالك وهو رأيي كله (قات) أ رأيت لو أن وليا ذات له وليته زوجتي فقد وكلت ان تزوجني بمن
 أحببت فزوجها من نفسه أ يجوز ذلك في قول مالك (قال) قال مالك لا يزوجه من نفسه ولا من غيره حتى
 يسمى لها من تريد أن يزوجهامنه ران زوجها أو أن يسمي لها امرأة كرت كان ذلك لها وان لم يكن بين لها
 أن يزوجهامن نفسه ولا من غيره لا اسماءات له زوجتي بمن أحببت ولم تذكر له نفسه ولم يذكر لها نفسه فزوجها
 من نفسه أو من غيره فلا يجوز ذلك وهو قول مالك اذا لم تجز ما صنع (قال سحنون) وقد قال ابن القاسم انه
 اذا تزوجهامن غيره ولم يسمه لها فهو جائز (قلت) فان زوجها من نفسه قبله أو فرضيت بذلك (قال) أرى
 ذلك جائزا لانها قد وكلته بتزويجها (قات) أ رأيت المرأة اذا لم يكن لها ولى فزوجها القاضي من نفسه أو ابنه
 رضاها أ يجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم يجوز في رأيي لان القاضي من لا ولى له يجوز أمره كيجوز أمر

الامهات في بيان ما جاء في هذه المسائل من قول مالك في تزويج المرأة من نفسها

الولى (قلت) أرايت اذا كن لها ولى فزوجها القاضى من نفسه أو ابنته ففسخ الولى نكاحه أ يكون ذلك له أم لا (قال) لا يكون ذلك للولى فى رأيي لان الحديث الذى جاء عن عمر بن الخطاب انه قال لا يتكح المرأة الا ولىها أو ذى الرأى من أهلها أو السلطان فهذا السلطان فاذا كان أصاب وجه النكاح ولم يكن ذلك منه جوراً رأته جائزاً (قلت) أفليس الحديث انما يزوجه السلطان اذا لم يكن لها ولى (قال) لا الا ترى فى الحديث ولىها أو ذى الرأى من أهلها أو السلطان فقد جعل اليهم النكاح بينهم فى هذا الحديث (قال) ابن القاسم ولقد سألت مالكا عن المرأة التي يزوجه أخوها وثم أبوها فأنكر أبوها (قال) مالك ما لا يبيها وما لها اذا كانت ثيباً وأرى ان النكاح جائز (ابن وهب) عن أي ذئب قال أرسلت أم قارظ بنت شيبه الى عبد الرحمن بن عوف وقد خطبت فقال لها عبد الرحمن أقد جعلت الى أمرى فقالت نعم فزوجها عبد الرحمن مكانه وكانت ثيباً فخار ذلك (ابن وهب) عن يونس عن ربيعة أنه قال ولى المرأة اذا ولته بضعتها فانكح نفسه وأحضر الشهداء اذا أذنت له فى ذلك فلا بأس به (قال) مالك وذلك جائز من عمل الناس

في انكاح الرجل ابنته الكبير والصغير وفى انكاح الرجل الحاضر الرجل الغائب

(قلت) أرايت ان زوج رجل ابنته رجل والابن ساكت حتى فرغ الاب من النكاح ثم أنكر الابن بعد ذلك وقال لم أمره أن يزوجه ولا أرضى ما صنع وانما صمت لاني علمت ان ذلك لا يلزمني (قال) أرى أن يحلف ويكون القول قوله وقد قال مالك فى الرجل الذى يزوجه ابنته الذى قد بلغ فينكر اذا بلغه (قال) يسقط عنه النكاح ولا يلزمه من الصداق شيء ولا يكون على الاب من الصداق شيء فهذا عندى مثل هذا وان كان حاضراً رأته أو أجزيها من الناس فى هذا سواء اذا كان الابن قد ملك أمره فى هذا (قلت) أرايت الصبي الصغير اذا أعتقه الرجل فرجحه وهو صغير أ يجوز عليه ما عقد عليه مولاه من النكاح وهو صغير أم لا (قال) لا يجوز ذلك رأيي (قلت) وكذلك ان أعتق صبية فزوجها (قال) نعم لا يجوز عند مالك أو الجارية التى لا شئ فيها لان الوصى لا يزوجه ان كنت صغيرة حتى تبلغ وأما الغلام فان الوصى يزوجه وان كان صغيراً قبل أن يبلغ فيجوز ذلك عليه عند مالك على وجه النظر له لانه يبيع له ويشتري له فيجوز ذلك له (قلت) فالصغيرة قد يجوز بيع الوصى وشراؤه عليها فلم لا يجوز ملك انكاحه اياها (قال) لان النبي صلى الله عليه وسلم قال الايم أحق بنفسها بالكر تستأمر فى نفسها واذا نها صامتها فاذا كن لها المشورة لم يجوز للوصى أن يقطع عنها المشورة التى جهلت لها فى نفسها (قال) وكذلك قال لى مالك (قلت) أرايت الوصى أ يجوز له أن ينكح اماء الصبيان وعبيدهم (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى انكاحه اياهم جائز على وجه النظر لليتانى وطلب الفضل لهم (قلت) أرايت الرجل هل يجوز له أن ينكح عبيد صبيانهم وامثهم بعضهم من بعض أو من الاجنبيين فى قول مالك (قال) قال مالك يجوز أن ينكحهم أنفسهم وهم صغار ويكون ذلك جائزاً عليهم فارى انكاحه جائزاً على عبيدهم وامثهم اذا كان ذلك يجوز فى ساداتهم فى عبيدهم وامثهم يجوز اذا كان على ما وصفت لك من طلب الفضل لهم (قلت) هل يكره الرجل عبده على انكاح (قال) قال مالك نعم يكره الرجل عبده على النكاح ويجوز ذلك على العبد وكذلك الامه (قلت) أرايت لو أن رجلاً أى الى امرأه فقال ان فلاناً أرسلانى بخطبك وأمرنى ان أعقد نكاحه ان رضيت فقلت عريضاً ورضى وانيها فأنكحه وضمن له الرسول الصداق ثم قدم فلان فقال ما أمرته (قال) قال مالك لا يثبت انكاح وذا يكون على الرسول شيء من الضمان الذى ضمن وقال غيره يضمن الرسول وهو على بن زياد (قلت) أرايت ان امر رجلاً رجلاً أن يزوجه دلاءة بألف درهم فذهب امماً مؤرراً فوجهه بالثمن درهم فعلم بذلك قبل أن يبيها (قال) قال مالك يقال سرج رضيت بالاف غير مؤرراً ولا نكاح ينكحها لان ترضى بالالف فيثبت النكاح (قلت) فتكون فرقتهما تصدقة أم لا (قال) نعم يكون طلاقاً (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم هو ما لا يبيها او ملها دية قضى لها بجميعه ون كانت قد ترقبت قاله ابن الساجشون وقال ابن وهب لا يقضى لها

قوله الاما سألت عنه من الطلاق فانه رأيي وقال غيره لا يكون طلاقا (قلت) فان لم يعلم الزوج بما زاد المأمو من المهر ولم تعلم المرأة أن الزوج لم يأمره الا بألف وقد دخل بها (قال) بلغني ان مالكا قال لها الا لث على الزوج ولا يلزم المأمو شيء لانها صدقته والنكاح ثابت فيما بينهما وانما جدها الزوج تلك الالف الزائدة (قلت) أرايت ان قال الرسول لا والله ما أمرني الزوج الا بالث وأنا زدت الالف الاخرى (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى ذلك لازما للمأمو والنكاح ثابت فيما بينهما اذا كان قد دخل بها (قلت) لم جعلت الالف الزائدة على المأمو حين قال لم يأمرني بهذه الزيادة الزوج (قال) لانه أثلث بضعها بما لم يأمره به الزوج فإزاد على ما أمره به الزوج فهو ضامن لما زاد (قلت) فلم لا يلزم الزوج الالف الاخرى التي زعم المأمو رانه قد أمره بها وانكرها الزوج (قال) لان المرأة التي هي تركت ان تبين للزوج المهر قبل أن يدخل بها ولو أنه جحد ذلك قبل أن يدخل بها لم يلزمه الالف ان رضيت أقامت على الالف وان سخطت فرق بينهما ولا شيء عليها وكذلك قال مالك (قلت) أرايت ان علم الزوج بان المأمو رزوجه على ألفين فدخل على ذلك وقد علمت المرأة ان الزوج انما أمر المأمو ر على الالف فدخلت عليه وهي تعلم (قال) علم المرأة وغير علمها سواء أرى أن يلزم الزوج في رأيي اذا علم قد دخل بها الا لثان جميعا ألا ترى لو أن رجلا أمر رجلا لا يشتري جارية فلا ينفد بالث درهم فاشترى بها بالث درهم فعلم بذلك فأخرها ووطئها وخطبها ثم أراد أن لا ينقد فيها الا ألفا لم يكن له ذلك وكانت عليه الا لثان جميعا وان كان قد علم سيدها بما زاد المأمو ر أو لم يعلم فهو سواء على الا لثان جميعا (قلت) أرايت الرسول لم لا يلزمه مالك اذا دخل بها الالف الذي يزعم الزوج انه زاد على ما أمره به (قال) لانها أدخلت نفسها عليه ولو شاء تبينت على الزوج قبل أن يدخل بها والرسول ههنا لا يلزمه شيء وانما هو شيء بجده الزوج المأمو ر ورضيت المرأة بأمانه المأمو ر وقوله في ذلك (قلت) وسواء ان قال زوجني فلانة بألف أو قال زوجني ولم يقل زوجني فلانة بألف قال هذا كله سواء في رأيي (قلت) أرايت ان قال الرسول أنا أعطى الالف التي زدت عليك أيها الزوج وقال الزوج لا أرضى انما أمرتك أن تزوجني بألف (قال) لا يلزم الزوج النكاح في رأيي لانه يقول انما أمرتك أن تزوجني بألف درهم فلا أرضى أن يكون نكاحي بألفين

العبد والنصراني والمرتد يعقدون نكاح بناتهم

(قلت) أرايت العبيد والمكاتبين هل يجوز لهم ان يزوجوا بناتهم أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز ذلك لهم قال مالك ولا يجوز للعبيد ولا للمكاتبين ان يعقدوا نكاح بناتهم ولا أخواتهم ولا أمهاتهم قال مالك ولا يجوز ان يعقد النصراني نكاح المسلمة (قال) وسألت مالكا عن النصرانية يكون لها أخ مسلم فخطبها رجل من المسلمين أيعقد نكاحها هذا الاخ (قال) قال مالك أم من نساء أهل الجزية هي قلنا نعم (قال) مالك لا يجوز له أن يعقد نكاحها وماله وما لها قال الله تبارك وتعالى ما لكم من ولايتهم من شيء (قلت) فمن يعقد نكاحها عليها أهل دينها أم غيرهم (قال) ابن القاسم أرى ان يعقد النصراني نكاح وليته النصرانية لمسلم ان شاء (قال) مالك ولا تعقد المرأة النكاح على أحد من الناس ولا تعقد النكاح لانتها ولكن تستخلف رجلا فيزوجه ويحوز ان تستخلف أجنبيا وان كان أولياء الجارية حضورا اذا كانت وصياها (قلت) أرايت العبد والنصراني والمكاتب والمذبر والمعتق بعضه اذا زوج من أحد من هؤلاء الله البكر برضاها وابنة النصراني مسلمة (قال) قال مالك لا يجوز هذا النكاح لان هؤلاء ليسوا ممن يعقدون عقدة النكاح قال مالك وان دخل بها ففسخ النكاح على كل حال وكان المهر بالميسر (قلت) أرايت المرتد هل يعقد النكاح على ناته الا بكاري قول مالك (قال) لا يعقد في رأيي ألا ترى ان ذبيحته لا تؤكل وانه على غير الاسلام ولو كان ان كانت تزوجت الا بنصفه ولكلا القولين وجه من النظر والثاني ان يقضى لها بنصفه فان بلغ من السنين

أبوها ذميا وهي مسلمة لم يجز أن يعقد نكاحها فالمرء لا يجوز أيضا ألا ترى أن المرتد لا يرثه ورثته من المسلمين ولا من غيرهم عند مالك فهذا يدل على أن ولايته قد انقطعت حين قال لا يرثه ورثته من المسلمين ولا يرثهم (قلت) رأيت المكاتب أيجوز أن يأمر من يعقده تزويج أمائه في قول مالك (قال) قال مالك إن كان ذلك منه على ابتغاء الفضل جاز ذلك ولا لم يجز إذا رد ذلك السيد (قال) وقال مالك لا يتزوج المكاتب إلا بأذن سيده (قال سحنون) وقال بعض الرواة عن مالك ألا ترى أن جميع ما سميت لك ليس وليا ولا يجوز عقد إلا بولي ولا نه لمالم يكن عاقده الذي له العقد من الأولياء هو أمه أم لم يجز وإنما يجوز إذا كانت المرأة والعبد مستخلفين على النكاح من يجوز له الاستخلاف على من استخلف عليه مثل الولي بأمر المرأة والعبد بتزويج وليته فيجوز لهما الاستخلاف على من يعقد ذلك بذلك مضى الأمر وجاءت به الآثار والسنة (وذكر) ابن وهب عن ابن لهيعة عن محمد بن عبد الرحمن القرشي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث إلى ميمونة يخطبها فجعلت ذلك إلى أم الفضل فولت أم الفضل عياسا ذلك فأنكحها إياه العباس (ابن وهب) عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن المرأة هل تلي عقدة مولاتها أو أمتها (قال) ليس للمرأة أن تلي عقدة النكاح إلا أن تأمر بذلك رجلا (قال ابن شهاب) يجوز للمرأة ما وليت عليه غير أنه ليس من السنة أن تتكح المرأة المرأة ولكن تأمر رجلا فينكحها فإن أنكحت امرأة امرأة رد ذلك النكاح (ابن وهب) عن مسلمة بن علي أن هشام بن حسان حدثه عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها فإن الزانية هي التي تزوج نفسها (قال) ابن وهب قال مالك في العبد يزوج ابنته الحرة ثم يريد أولياؤها إجازة ذلك (قال) لا يجوز نكاح ولي عقده عبيد وأراه مفسوخا وهو خاطب وذلك أن المرأة أعظم حرمة من أن يلي عقدة نكاحها غيره ولي فإن نكحت ففسخ ورد نكاحها والعبد يستخلفه الحر على البضع فيستخلف العبد من يعقد النكاح والمرأة إذا أمرت رجلا يزوج انتهأ جاز

في التزويج بغير ولي

(قلت) رأيت إذا تزوج الرجل المرأة بغير أمر ولي بشهود أيضرب في قول مالك الزوج والمرأة والشهود والذي زوجها أم لا (قال) سمعت مالكا يستل عنها فقال ادخل بها فقالوا لا وأنكر الشهود أن يكونوا حضروا فقالوا لم يدخل بها فقال لا عقوبة عليهم إلا أني رأيت منه أن لو دخل عليها لعوقبوا المرأة والزوج والذي أنكح (قلت) والشهود قال ابن القاسم نعم والشهود أن علموا (قلت) رأيت رجلا تزوج امرأة بغير ولي أكرهه مالك أن يطأها حتى يعلم الولي بنكاحه فاما أجاز وما رد (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا إلا أن مالكا في هذا يكرهه أن يتقدم على هذا النكاح فكيف لا يكرهه له الوطاء (قلت) رأيت أن كانت امرأة من الموالى ذات شرف تزوجت رجلا من قريش فاشرف وغنى ودين بغير ولي إلا أنها استخلفت على نفسها رجلا فزوجها أفسخ نكاحه أم لا (قال) أرى أن نكاحه يفسخ إن شاء الولي ثم إن أرادته زوجها منه السلطان أن أبي وإياها أن يزوها إياه إذا كان الذي دعت إليه صوابا (قلت) حديث عائشة حين زوجت حفصة بنت عبد الرحمن من المنذر بن الزبير أليس قد عقدت عائشة النكاح (قال) لا يعرف ما تفسره إلا أنا نظن أنها قد وكلت من عقد نكاحها (قلت) أليس وإن هي وكلت ينبغي أن يكون النكاح في قول مالك فاسدا وإن أجازته والد الجارية قال قد جاء هذا وهذا حديث لو كان صحيحه عمل حتى يصل ذلك إلى من عنه حملنا وأدركنا وعن أدركنا والكان الأخذ حقا ولكنه كعبه من الأحاديث مما لا يصحبه عمل فقد روى عن النبي عليه الصلاة والسلام في الطيب في الأحرام وفيما جاء عنه عليه الصلاة والسلام لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق وقد أنزل ما لا يجيئني مثاها تزوجت ولم تزوج على أصل ابن الماجشون أو ثبتت وفاته ما بينه وبين أن تبين منه

الله حده على الايمان وقطعه على الايمان وروى عن غيره من أصحابه أشياء ثم لم يستند ولم يقو وعمل بغيرها وأخذ عامة الناس والصحابة بغيرها فبقى غير مكذب به ولا معمول به وعمل بغيره مما صحبته الاعمال وأخذ به تابعوا النبي صلى الله عليه وسلم من الصحابة وأخذ من التابعين على مثل ذلك من غير تكذيب ولا رد لما جاء وروى في ترك ما ترك العمل به ولا يكذب به ويعمل بما عمل به ويصدق به والعمل الذي ثبت وصحبه الاعمال قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تزوج المرأة الا بولي وقول عمر لا تزوج المرأة الا بولي وان عمر فرق بين رجل وامرأة وزوجها غير بولي (قلت) أرايت اذا تزوجت المرأة بغير بولي ففرق السلطان بينهما فطلبت المرأة من السلطان ان يزوجهامنه مكانها أليس يزوجهامنه مكانها في قول مالك (قال) نعم اذا كان ذلك النكاح صوابا ولا يكون سفيها أو من لا يرضى حاله (سحنون) وهذا اذا لم يكن دخل بها (قلت) فان لم يكن مثلها في الغنى والبسار (قال) يزوجهها ولا ينظر في هذا وهذا قول مالك (قلت) وكذلك ان كان دونها في الحسب (قال) يزوجهها ولا ينظر في هذا اذا كان مرضيا في دينه وحاله وعقله وهذا رأيي (قلت) أرايت ان تزوجت بغير أمر الولي فرفعت أمرها هي نفسها الى السلطان قبل ان يحضر الولي أي يكون لها ما يكون للولي من الفقرة أم لا وقد كانت ولدت رجلا أمرها (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا وأرى ان ينظر السلطان في ذلك فان كان ممن لو شاء الولي ان يفرق بينهما ففرق وان شاء أن يتركه تركه وبعث اليه ان كان قريبا فيفرق أو يترك وان كان بعيدا تنظر السلطان في ذلك على قدر ما يرى من اجتهاد أهل العلم في ذلك فان رأى الترك خيرا لهما تركها وان رأى الفقرة خيرا لهما فرق بينهما وبينه (سحنون) وقد قيل ان الولي ان كان بعيدا لا ينظر في المرأة بالنكاح اذا ارادت النكاح قدومه فالسلطان المولى وينبغي للسلطان ان يفرق بينهما ويعقد نكاحها اذا ارادت عدا مبتدأ ولا ينبغي ان يثبت على نكاح عقده غير بولي في ذات التدروا الحال (قلت) أرايت التي تزوج غير أمر بولي فابى الولي ففرق بينهما تكون الفقرة بينهما عند غير السلطان أم لا (قال) أرى ان الفقرة في مثل هذا لا تكون الا عند السلطان الا ان يرضى الزوج بالفرقة (قلت) أرايت لو ان امرأة تزوجت نفسها ولم تستخلف عليها من يزوجهها فزوجت نفسها بغير أمر الاولياء وهي ممن لا يخطب لها أو هي ممن الخطب لها (قال) قال مالك لا يقر هذا النكاح أبدا على حال وان تطاول ولدت منه أولادا لانها هي عقدت النكاح فلا يجوز ذلك على حال (قال) ابن القاسم ويدرأ الحد عنهما (قلت) أرايت لو ان امرأة تزوجهها وليها من رجل فطلقها ذلك الرجل ثم خطبها بعد ان طلقها فتزوجته بغير أمر الولي أتستخلف على نفسها رجلا يزوجهها (قال) لا يجوز الا بأمر الولي والنكاح الاول والاخر سواء (قلت) أرايت أم الولد اذا أعتقها سيدها ولها منه أولاد رجال فاستخلفت على نفسها مولى لها يزوجهها فاراد أولادها منه ان يفرقوا بينهما وبينه وقالوا لا يجوز النكاح (قال) ليس لهم ذلك في رأيي لان المولى ههنا ولي ولان مالك قد أجاز نكاح الرجل يزوج المرأة وهو من نكحها من العرب وان كان ثم من هو أقرب اليها واقربها منه والمولى الذي له الصلاح تزليه أمرها وان كانت من العرب ولها أولياء من العرب (قال) مالك وهؤلاء عندي تفسير قول عمر بن الخطاب أروذو الرأي من أهلها وهم هؤلاء فالمولى يزوجهها وان كان لها ولد فيجوز على الاولاد وان أنكر وافهوا وزوجهامنه نفسه أو من غيره فذلك جائز فيما أخبرتك من قول مالك (قال سحنون) وقد بينا من قوله وقول الرواة ما دل على أصل مذهب مالك (قلت) أرايت الامة اذا تزوجت بغير اذن مولاها (قال) قال مالك لا يترك هذا النكاح على حال دخل بها أو لم يدخل بها وان رضى السيد بذلك لم يجز أيضا الا ان يتدنى نكاحا من ذى الولاء بعد انقضاء العدة ان كان قد وطئها وزوجها

بالدخول أو التزويج على الاختلاف المعلوم قضى لها ببقية حكمي هذا القول ابن الجلاب في كتاب التنويع وحكاها ابن سحنون أيضا في كتابه والثالث انه يقضى لها بجميعه وهو قول مالك في سماع عيسى واختلف

﴿ النكاح الذي يفسخ طلاق وغيره ﴾

(قلت) أرأيت كل نكاح يكون لواحد من الزوجين أو الولي أن يفرق بينهما وإن رضى ثبت النكاح ففرق بينهما الذي له الفرقة في ذلك أي يكون فسخاً أو طلاقاً في قول مالك (قال) هذا يكون طلاقاً وكذلك قال مالك إذا كان إلى أحد من الناس أن يقر النكاح أن أحب فيثبت أو يفرق فتقع الفرقة أنه إن فرق كانت طلاقه بآثمة (قلت) وكل نكاح لا يقر عليه أهله على حال أي يكون فسخاً بغير طلاق في قول مالك (قال) نعم قال سحنون وهو قول أكثر الرواة أن كل نكاح كان مغلوباً بين علي فسخه مثل نكاح الشغار ونكاح المحرم ونكاح المريض وما كان صداقه فاسداً فأدرى قبل الدخول والذي عقد بغير صداق فكأنما مغلوباً بين علي فسخه فالفسخ في جميع ما وصفنا بغير طلاق وهو قول عبد الرحمن غير مرة ثم رأى غير ذلك لرواية بلغته والذي كان يتول به عليه أكثر الرواة وما كان فسخه بغير طلاق فلا ميراث فيه وأما ما عقدته المرأة على نفسها وعلى غيرها وما عقد العبد على غيره فإن هذا يفسخ دحل أو لم يدخل بغير طلاق ولا ميراث فيه (قلت) أرأيت النكاح الذي لا يقر عليه صاحبه على حال لأنه فاسد فدخل بها أي يكون لها المهر الذي سمي أم يكون لها مهر مثلها (قال) لها المهر الذي سمي إذا كان مثل نكاح الاخت والام من الرضاغة أو النسب فإن لها ما سمي من الصداق ولا يلتفت إلى مهر مثلها (قلت) وهذا قول مالك قال نعم (قلت) أرأيت الذي تزوجها بغير ولي أيقع طلاقه عليها قبل أن يجيز الولي النكاح دخل بها أو لم يدخل بها (قال) نعم قال وبهذا يستدل على الميراث في هذا النكاح لأن مالكاً قال كل نكاح إذا أراد الأولياء وغيرهم أن يجيزوه جاز فالفسخ فيه تطليقة فإذا طلق هو جاز الطلاق والميراث بينهما في ذلك (قلت) أرأيت هذه التي تزوجت بغير ولي أن هي اختلعت منه قبل أن يجيز الولي النكاح على مال دفعته إلى الزوج أيجوز للزوج هذا المال الذي أخذ منها أن أي الولي أن يجيزه عنه (فقال) نعم أراه جائزاً لأن طلاقه وقع عليها بما أعطته فالمال جائز (قلت) أرأيت المرأة أن تزوجت بغير ولي فطلقها بعد الدخول أو قبل الدخول أيقع طلاقه عليها في قول مالك أم لا (قال) ابن القاسم أرى أن يقع عليها الطلاق ما طلقها لأن مالكاً قال كل نكاح كان لو أجازته الأولياء أو غيرهم جاز فإن ذلك يكون إذا فسخ طلاقاً ورأى مالك في هذا بعينه أنها تطليقة فكذلك أرى أن يلزمه كمال طلق قبل أن يفسخ (قلت) لم جعل مالك الفسخ ههنا تطليقة وهو لا يدهما على هذا النكاح أن أراد الولي رده إلا أن يتناول ذلك وتلذذه أولاداً (قال) ابن القاسم فسخ هذا النكاح عند مالك لم يكن على وجه يحريم النكاح ولم يكن عنده بالامرايين قال ولقد سمعت مالكا يقول ما فسخه بالبين ولكنه أحب إلى (قال) فقلت لمالك أفترى أن يفسخ وإن أجازته الولي فوقف عنه ولم يعض عنه فعرفت أنه عنده ضعيف (قال) ابن القاسم وأرى فيه أنه جائز إذا أجازته الولي قال وأصل هذا هو الذي سمعته من قول من أَرْضَى من أهل العلم أن كل نكاح اختلف الناس فيه ليس بحرام من الله ولا من رسوله أجازته قوم وكرهه قوم أن ما طلق فيه يلزمه مثل المرأة تزوج بغير ولي أو المرأة تزوج نفسها أو الأمة تزوج غيرها من سيدها أنه إن طاق في ذلك البتة لزمه الطلاق ولم تحل له إلا بعد زوج وكل نكاح كان حراماً من الله ورسوله فإن ما طلق فيه ليس بطلاق وفسخه ليس فيه طلاق ألا ترى أن مما بين ذلك أن لو أن امرأة زوجت نفسها فوقع ذلك إلى قاض يجيز ذلك وهو رأي بعض أهل المشرق فقصي به رأياً فذه حين أجازته الولي ثم أي قاض ممن لا يجيزه أكان يفسخه ولو فسخه لا خطأ في قضاءه فكذلك يكون الطلاق يلزمه فيه وهذا الذي سمعت ممن أثق به من أهل العلم وهو رأي (قال سحنون) وهو الذي قاله لرواية بلغته عن مالك قال فقلنا لمالك فاعبدت زوج بغير إذن سيده أن أجاز سيده النكاح أيجوز (قال) قال مالك نعم (قال) فقلنا لمالك فإن فسخه سيده بالبتة أي يكون على هذا القول أن قدم بعد أن تزوجت ودخل بها الزوج هل ترد صفه أم لا في سماع عيسى أنها لا ترد شيئاً

ذلك لسيدته أم يكون واحدة ولا يكون بئنا (قال) قال مالك بل هي على ما طلقها السيد على البتات ولا تحل له حتى تزوج زوجا غيره (قلت) ولم جعل مالك بيد السيد جميع طلاق العبد اذا تزوج بغير اذن السيد والسيد لو شاء ان يفرق بينهما بتطبيقه وتكون بائنة في قول مالك (قال) لانه لما نكح نكح بغير اذن الولي السيد صار الطلاق بيد السيد فلذلك جاز للسيد ان يدينها منه بجميع الطلاق وكذلك الامة اذا اعتقت وهي تحت العبد قال مالك قلها ان تختار نفسها بالبتات (قلت) لم جعل مالك لها ايضا ان تختار نفسها بالبتات (قال) لانه ذكر عن ابن شهاب في زبراء انها قالت فقارقه ثلاثا فهذا الاثر اخذ مالك فكان مالك مرة يقول ليس لها ان تختار نفسها اذا اعتقت وهي تحت العبد الا واحدة وتكون تلك الواحدة بائنة (قال سحنون) وهو قول أكثر الرواة انه ليس لها ان تطلق نفسها الا واحدة والعبد اذا تزوج بغير اذن سيده فذلك النكاح مثل الامة ليس يطلق عليه الا واحدة لان الواحدة تبينها وتفرغ له عبده (قلت) ارايت في قوله هذا الا واحدة ان يكون للامة ان تطلق نفسها واحدة ان شاءت وان شاءت بالبتات قال نعم (قلت) فان طلقت نفسها واحدة اتكون بائنة في قول مالك قال نعم (قال) وقال مالك فكل نكاح يفسخ على كل حال لا يقر على حال ان فسخ فان ذلك لا يكون طلاقا (قلت) فان طلق قبل ان يفسخ نكاحه أيقع طلاقه عليها وهو انما هو نكاح لا يقر على حال (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى انه لا يقع طلاقه لان الفسخ فيه لا يكون طلاقا قال وذلك ان كان ذلك النكاح حراما ليس مما اختلف الناس فيه فاما ما اختلف الناس فيه حتى يأخذ به قوم ويكرهه قوم فان المطلق يلزمه ما طلق فيه وقد فسرت هذا قبل ذلك ويكون الفسخ فيه عندي بتطبيقه (قلت) ارايت ان قذف امرأته هذا الذي يزوجهات تزويجا لا يقر على حال أيلعن أم لا (قال) نعم يلتن في رأيي لانه يخاف الحمل لان النسب يثبت فيه (قلت) فان كان تظاهرها منه فانه لا يكون تظاهرها الا ان يريد بقوله اني ان تزوجتك من ذي قبل فهذا يكون مظاهرا ان تزوجهات تزويجا صحيحا وهذا رأيي (قلت) ارايت ان آلى منها أن يكون موليا منها عند مالك (قال) هو لو قال لا جنية والله لا أجتمع ثم تزوجهات يكون كان موليا منها عند مالك لان مالك قال كل من لم يستطع أن يجامع الا بكفارة فهو مول وامام سئل فلما يكون فيها ايلاء لانه أمر يفسخ فلا يقر عليه ولكن ان تزوجهات بعد هذا النكاح المفسوخ لزمه اليمين بالايلاء وكان موليا منها لقول مالك كل عمن منعه من جاع فهو بها مول قال وانما الظاهر بمنزلة الطلاق ولو ان رجلا قال لامرأة أجنبية أنت طالق فلا يكون طلاقا الا ان يريد بقوله اني ان تزوجتك فأنت طالق ينوي ذلك فهذا اذا تزوجهات فهي طالق وكذلك الظاهر (قلت) ارايت العبد اذا تزوج بغير اذن مولاه أو الامة التي اعتقت تحت العبد فطلقة قبل أن تختار أو تطلق امرأته قبل ان يجيز السيد نكاحه أيقع الطلاق أم لا في قول مالك (قال) نعم يقع الطلاق عليهما جميعا في رأيي واحدة طلق أو البتات (قلت) فان تزوجت أمة بغير اذن سيدها فطلقة تزوجهات (قال) لا يكون هذا طلاقا في رأيي قال ابن القاسم وأنا أرى ان الطلاق جائز يلزمه لان كل ما اختلف الناس فيه من نكاح أجاز به بعض العلماء وكرهه بعضهم فان الطلاق يلزمه فيه مثل الامة تزوج بغير اذن سيدها أو المرأة تزوج نفسها فهذا قد قال خلق كثير انه ان أجاز له الولي جاز فلذلك أرى ان يلزمه فيه الطلاق اذا طلق قبل ان يفرق بينهما وما يبين لك ذلك نكاح المحرم انه قد اختلف فيه فاحب ما فيه الى ان يكون الفسخ فيه بتطبيقه وكذلك هو لا يكون الفسخ فيه بتطبيقه وأما الذي لا يكون فسخه طلاقا ولا يلحق فيه طلاق ان طلق قبل الفسخ انما ذلك النكاح الحرام الذي لا اختلاف فيه مثل المرأة تزوج في عدتها أو المرأة تزوج على عمتها أو على خالتها وفي سماع سحنون انها ترد نصفه وأما ان لم يقدم ولا علمت حياته ولا موته حتى بلغ من السنين ما لا يجيء الى مثله فلا ترد من الصداق شيئا وان كانت قد تزوجت ودخل بها الزوج وهذا ما لا اختلاف فيه أعلمه واجاعهم

أو على أمها قبل أن يدخل بها فهذا وما أشبهه لأنه نكاح لا اختلاف في تحريره ولا تحريم به المرأة إذا لم يكن فيه
 مسيس على ولد ولا والد ولا يتوارثان فيه إذا هلك أحدهما ولا يكونان به إذا مسها فيه محصنين وأما ما اختلف
 الناس فيه فالفسخ فيه تطليقة وإن طلق الزوج فيه فهو طلاق لازم على ما طلق ومما يبين ذلك أنه لو رفع إلى قاض
 غيره لم يكن له أن يعرض له فيه وأنعمه لأن قاضيا قبله أجاز به وهو مما اختلف فيه ومما يبين ذلك أيضا
 أن لو تزوج رجل شيئا مما اختلف فيه ثم فسخ قبل أن يدخل بها لم تحل لابنه ولا لأبيه أن يتزوجها فهذا يدل
 على أن الطلاق يلزمه فيها (قلت) أرايت أن تزوج امرأة في عدتها ففرق بينهما قبل أن يبنى بها يصلح
 لابنه أو لأبيه أن يتزوجها في قول مالك (قال) قال مالك نعم (قلت) أرايت العبد يتزوج الأمة بغير إذن
 سيده ففرق السيد بينهما قبل أن يدخل العبد بها أيحل له أن يتزوج ابنتها أو أمها (قال) كل نكاح لم يكن حراما
 في كتاب الله ولا حرمه رسول الله وقد اختلف الناس فيه فهو عندى يحرم كما يحرم النكاح الصحيح الذى
 لا اختلاف فيه والطلاق فيه جائز وما طلق عليه فيه ثبت عليه والميراث بينهما حتى يفسخ وهذا الذى سمعت عن
 أروى (قال) سحنون وقد أعلمتك بقوله في مثل هذا قبل هذا ويقول غيره من الرواة وقد روى عن مالك في
 الرجل يزوج ابنته البالغ المالك لأمره وهو غائب بغير أمره ثم يأتي الابن فيكره ما صنع الأب (قال) مالك
 لا ينبغي للأب أن يتزوج تلك المرأة وقد قال بعض أصحاب مالك في الرجل يتزوج المرأة ولم يدخل بها حتى تزوج
 ابنتها فعلم بذلك ففسخ نكاح الابنة أنه لا يجوز لابنه أن يتزوج الابنة المفسوخ نكاحها لموضع شبهة عقدة
 النكاح لأن أباء نكحها فهو يمنع لأن الله نهى أن ينكح ما نكح أبوه من الحلال فلما كانت الشبهة من الحلال
 منع من النكاح أن يتسدها ابنة لموضع ما أعلمتك من الشبهة ولما أعلمتك من قول مالك في الأب الذى زوج
 ابنة أنه يكره للأب أن يتزوجها ابتداء ولم يحزه له وليس هو مثل أن يتزوج المرأة ثم يتزوج ابنتها ولم يكن دخل
 بالأم ولا بالابنة فإنه يفسخ نكاح الابنة ولا تحرم بذلك الأم لأن نكاح الأم كان صحيحا فلا يفسده ما وقع بعده
 من نكاح شبهة الحرام إذا لم تصب الابنة فلا يفسخ العقد الحلال القوي المستقيم (قلت) أرايت مالكا كاهل
 كان يجيز نكاح أمهات الأولاد (قال) كان مالك يكره نكاح أمهات الأولاد (قلت) فإن نزل أفسخه أو يجيزه
 (قال) كان يمرضه وقوله أنه كان يكرهه (قلت) فهل كان يفسخه إن نزل (قال) ابن القاسم أرى أنه إن
 نزل أن لا يفسخ ولم أسمع أن مالكا يقول في الفسخ شيئا (قلت) أرايت أن تزوج رجل أمة رجل بغير أمره
 فأجاز مولاها النكاح (قال) قال مالك نكاحه باطل وإن أجازها المولى (قلت) أرايت أن أعتقها المولى قبل
 أن يعلم بالنكاح (قال) فلا يصلح أن يثبت على ذلك النكاح وإن أعتقت في رأي حتى يستأنف نكاحا جديدا
 (قلت) أرايت أن فرقت بينهما فأراد أن ينكحها قبل أن تنقضى عدتها أيجوز له ذلك أم لا في قول مالك
 (قال) إذا دخل بها ففرق بينهما لم يكن له أن ينكحها كذلك قال مالك حتى تنقضى عدتها (قلت) ولم وهذا
 الماء الذى يخاف منه النسب ثابت من هذا الرجل (قال) قال مالك كل وطء كان فاسدا يلحق فيه الولد
 ففرق بين المرأة وبين الرجل فلا يتزوجها حتى تنقضى عدتها وإن كان يثبت نسبة منه فلا يطؤها في تلك العدة
 (قال) ابن القاسم وأرى في هذا الذى يتزوج الأمة بغير إذن سيدها أنه إن اشتراها في عدتها فلا يطؤها حتى
 تنقضى عدتها لا يطؤها بملك ولا بنكاح حتى يستبرئ رجليها إن كان نسب ما في بطنها يثبت منه فلا يطؤها في
 رأيي على حال في تلك الحال (قلت) أرايت نكاح الأمة إذا تزوجت بغير إذن سيدها لم لا يجيزه إذا أجاز السيد
 (أرايت) لو باع رجل أمتي بغير أمرى قبل غنى وأجزت ذلك قال يجوز (قلت) فإن قال المشتري لا أتبل
 البيع إذا كان الذى باع متعديا (قال) ليس ذلك له ويجوز البيع (قلت) فإن باع الأمة نفسها
 على هذا يقضى بصحة قول ابن الماجشون المتقدم وهذا إذا كان الصداق حالا وما إن كان مؤجلا فاختلف في

بغير إذن سيدها فأجاز سيدها قال وهذا وما قبله من مسئلتك سواء في رأيي (قلت) فقد أجزته في البيع إذا
 باعت نفسها فأجاز السيد فلم لا تجيزه في النكاح (قال) لا يشبه النكاح ههنا البيع لأن النكاح انما يجيز العقد التي
 وقعت فاسدة فلا يجوز على حال والشراء في العقد لم يكن فاسدا انما كانت عقدة بيع بغير امر اربابها فاذا رضى
 الارباب جاز قال والنكاح انما يجيزون العقد التي كانت فاسدة فلا يجوز حتى يفسخ (قلت) أرايت الامة
 بين الرجلين أيجوز أن ينكحها أحدهما بغير إذن صاحبه في قول مالك قال لا (قلت) فان أنكحها بغير إذن
 شريكه بمهر قد سماه ودخل بها زوجها فقد دم شريكه فأجاز النكاح (قال) لا يجوز في رأيي لأن مالك قال في
 الرجل لو أنكح أمة رجل بغير أمره فأجاز ذلك السيد لم يجز ذلك النكاح وان أجازها وانما يجوز نكاحها اذا
 أنكحها جميعا (قلت) أرايت ان كان قد أنكحها أحدهما بغير إذن صاحبه بصداق سمى ودخل بها الزوج
 ثم قدم الغائب أيكون له نصف الصداق المسمى أم يكون للغائب مثل صداق مثلها والذي زوجها نصف
 الصداق المسمى (قال) أرى الصداق المسمى بينهما الا أن يكون نصف الصداق المسمى أقل من نصف
 صداق مثلها (قلت) أرايت لو أن أمة بين رجلين زوجها أحدهما بغير إذن صاحبه يجوز هذا في قول مالك قال
 لا يجوز (قلت) فان أجازها صاحبه حين بلغه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا أرى أن يجوز (قلت) أرايت
 العبد اذا تزوج بغير إذن مولاه فان أجاز ذلك المولى أيجوز ذلك أم لا (قال) ذلك جائز كذلك قال مالك (قلت)
 يافرق بين الامة والعبد في قول مالك (قال) لأن العبد يعقد نكاح نفسه وهو رجل والعاقدة في امرأته مولى فالامة
 لا يجوز ان تعقد نكاح نفسها فعقد نكاح نكحها باطل لا يجوز وان أجازها السيد (قلت) أرايت ان طلق
 العبد امرأته قبل احازة المولى أيجوز طلاقه فقال نعم في رأيي (قلت) ان فسخ السيد نكاحه أيكون طلاقا
 (قال) مالك ان طلق عليه السبا واحدة أو ثنتين أو ثلاثا فذلك جائز (قلت) انما طلاق العبد اثنتين فما
 يصنع مالك بقوله اثنا (قال) كذلك قال انها تلزم الاثنان ألا ترى ان في حديث زبراء قالت ففارقت ثلاثا وانما
 كان طلاقه اثنتين (قلت) أرايت ان تزوج عبده من غير إذنه فقال السيد لا أجزئ ثم قال قد أجزت أيجوز
 أم لا (قال) قال مالك ان كان قوله ذلك لا أجزئ مثل قوله لا أرضى انى لست أفعل ثم كلم في ذلك فأجاز فذلك
 جائز اذا كان ذلك قريبا وان كان أراد بذلك فسخ النكاح مثل ما يقرل الرجل قدر ددت ذلك وقد فسخته فلا
 يجوز وان أجازها الابن نكاح مستقبل (قلت) أرايت اذا تزوج العبد بغير إذن مولاه فاعتقه المولى أيكون
 النكاح صحيحا (قال) نعم في رأيي ولا يكون للسيد أن يؤدبه بعد عتقه اياه (قلت) أرايت العبد ينكح بغير إذن
 سيده فيبيعه سيده قبل أن يعلم أيكون للمشتري من الاجازة والرذشئ أم لا (قال) قد سمعت عن مالك شيئا
 ولست أحقه وأرى أن هذا السيد الذي اشترى ليس له أن يفرق فان كره المشتري العبد رد العبد وكان للبائع اذا
 رجع اليه العبد أن يجيز أو يفرق وهو رأيي (قلت) أرايت ان لم يبيعه سيده ولم يعلم بنكاحه حتى مات السيد
 أيكون لمن ورث العبد أن يرد النكاح أو يجيز (قال) نعم له أن يرد أو يجيز في رأيي قال ومما بين ذلك انى سالت
 مالك عن الرجل يحلف بطلاق امرأته لئنه لغريمه ايقضينه حقه الى أجل الا أن يشاء أن يؤخره فيموت
 لذى له الحق ويرثه ورثته فيريدون أن يؤخروه أيكون ذلك للورثة بحال ما كن للميت لذى استخذه (قال)
 قال مالك نعم هم بمنزلة لهم أن يؤخروه كما كان لصاحبهم أن يؤخره (قال) ابن القاسم وزلت بالمدينة فأقضى
 بها مالك وقها غير مرة (قلت) أرايت رجلا تزوج أخته وهي بكرى حجرأياها بغير أمر الاب فأجاز
 لاب أيجوز لنكاح أم لا (قال) بلغنى أن ما نكحها قال لا يجوز ذلك الا أن يكون ابنا قد فوض اليه أبوه أمره
 فهو الناظر له والقائم بأمره في ماله ومصلحته وتدير شأنه فلماذا كن هكذا ورضى الاب بنكاحه اذا بلغ
 ذلك كالاختلاف في قضاء ما لم يحل من ديونه وأما المفقود في بلاد الحرب حكمه حكم الاسير لا تترجح امرأته

الاب ذلك فذلك جائز وان كان على غير ذلك لم يجوز وان أجازة الاب وكذلك هذا في أمه الاب (قلت) فالأخ قال لا أعرف من قول مالك ان فعل الأخ في هذا كفعل الولد وأرى اننا ان كان هذا الأخ من أخيه مثل ما وصفت لك من الولد جاز نكاحه اذا أجازة الأخ ان كان الناظر لأخيه في ماله مدبراً بماله القائم له في أمره (قلت) أرايت ان كان الجد هو الناظر لابنه فزوج ابنة ابنه على وجه النظر له أيجوز هذا في قول مالك (قال) أراه مثل قول مالك في الولدان هذا جائز (قلت) أرايت الصغيرة اذا تزوج بغير إذن الاب فأجاز الاب نكاحه أيجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) لم أسمع ذلك من مالك وأرى ذلك جائز وهو عندي كيبه وشراؤه اذا أجاز ذلك له من يملكه على وجه النظر له والرغبة فيما يرى له في ذلك (قلت) أرايت الصبي اذا تزوج بغير أمر الاب ومثله يقوى على الجماع فدخل بها وجامعها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى ان أجازة الاب جاز وهو عندي بمنزلة العبد والعبد لا يده قد نكحاً على أحد وهو اذا عقد نكاح نفسه فأجازة السيد جاز فكذلك الصبي هو لا يعقد نكاح أحد وهو اذا عقد نكاح نفسه فأجازة الولي على وجه النظر له والاصابة والرغبة جاز (قلت) فان جامعها ففرق الولي بينهما أ يكون عليه من الصداق شيء أم لا قال لا شيء عليه من الصداق (قال) ولقد سئل مالك عن رجل بعث يتيماً في طلب عياله أبقى الى المدينة فأخذ من المدينة فياخذ فقصد صاحب العبد فأصاب العبد وأصاب الغلام قبل أن تلف المال (قال) قال مالك يأخذ العبد صاحبه ولا شيء على الغلام من المال الذي أتلف ولا يكون ذلك عليه ديناً فكذلك مسئلتك فقيل لمالك أذا يكون هذا مثل ما أفسد أو كسر قال لا (قلت) أرايت لو أن رجلاً تزوج رجلاً بغير أمره فبلغ ذلك الرجل فأجاز (قال) قال مالك لا يجوز هذا النكاح وان رضى اذا طال ذلك (قلت) أفيتزوجها به أو أبوه (قال) قال مالك لا يتزوجها ابنة ولا أبوه (قلت) أفيتزوج الذي كان تزوجها وهو غائب انتها أمها (قال) ما ينتها فلا بأس أن يتزوجها اذا لم يكن دخل بالأم وأما الأم فلا يتزوجها لان مالكا كره لانيه ولا بنة أن يتزوجها (قلت) وكذلك أبداه وولد ولده (قال) نعم الاجداد وولد الولد هم آباء وأبناء فلا يصلح ذلك عند مالك

توكيل المرأة رجلاً يزوجه

(قلت) أرايت امرأة وكلت ولياً يزوجه من رجل فقال الوكيل قد زوجتك وادعى الزوج أيضاً ان الوكيل قد زوجوه وأنكرت المرأة ما زوجتني وهي مقرة بالوكالة (قال) اذا أقرت بالوكالة لزمها النكاح (قلت) فان أمرت رجلاً أن يبيع عبداً الى فذهب فأنت في قولك قد بعته كاذب (قال) القول قول الوكيل وينزى الأمر فقال سيد العبد قد أمرت بك بيعه ولم تبعه وأنت في قولك قد بعته كاذب (قال) القول قول الوكيل وينزى الأمر البيع لانه قد أقرب بالوكالة (قلت) فلو أنه قال لرجل قد وكلتك على أن تقبض حتى الذي على فلان فأني الوكيل فقال قد قبضته وضاع مني وقال الأمر قد أمرت بك ووكلتك قبض ذلك ولكنك لم تقبضه أيبصدق الوكيل أم لا (قال) قال مالك يقال للغريم أقم البينة أنك قد دفعت الى الوكيل والا فاعزم فان أقام البينة أنه قد دفع ذلك الى الوكيل كان القول قول الوكيل على التلف فان لم يقم الغريم لبينة عزم ولم يكن له على الوكيل غرم لانه أقر أنه قبض ما أمر به به (قلت) ولم لا يصدق الوكيل في هذا الموضوع وقد أقره إلا أمر بالوكالة وقد صدقته في المسائل الاولى (قال) لانه ههنا انما وكله بقبض ماله ولا يصدق الوكيل على قوله انه قد قبض المال الابينة لانه انما وكله بقبض ماله على التوثيق ابينة ونحوه بقبض المال عن أن يشهد على قبض المال فان لم يشهد فإني أسمع قبض لم يصدق الا ان يصدق لا يصدق وهو محض نفي أمر رجلاً ولا يقسم ماله حتى يعلم موته أو يأبى عليه من الزمان لا يجزى في مثله قول أصحابنا كرهتم حاشا أسهب فيه

أن يبيع عبده لأن هذا لم يتلف لأمراً شياً (قلت) فإن كانت المرأة قد وكلته أن يزوجه أو يبيع صدقها فقال قد زوجتك وقبضت صداقك وقد ضاع الصداق مني (قال) هذا مصدق على التزويج ولا يصدق على قبض الصداق ولا يشبه هذا البيع ألا ترى لو أن رجلاً يبيع سلعته كان له أن يقبض الثمن وإن لم يقبل أقبض الثمن وليس للمشتري أن يأبى ذلك عليه وإن الذي وكل بالتزويج وكلته امرأة بانكاحها أو رجلاً وكلته في وليته أن يزوجه فزوج ثم أراد قبض الصداق لم يكن ذلك له ولا يلزم الزوج دفع ذلك إليه كان ضامناً فهذا فرق ما بين الوكالة بقبض الصداق وبين البيع إنما الوكالة في قبض الصداق كالوكالة بقبض الديون فلا أرى أن يخرجها إذا ادعى تلفاً لا بينة تقوم له على قبض الصداق (قلت) أرايت لو أن رجلاً هلك وترك أولاداً أو وصى إلى امرأته واستخلفها على بضع بناته أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم يجوز وتكون أحق من الأولياء ولكن لا تعقد النكاح وتستخلف هي من الرجال من يعقد النكاح

النكاح بغير بينة

(قلت) أرايت أن تزوج رجل بغير بينة وأقر المزوج بذلك أنه زوجه بغير بينة أيجوز أن يشهد في المستقبل وتكون العقدة صحيحة في قول مالك قال نعم كذلك قال مالك (قال) وقال مالك في رجل تزوج امرأة فلما أراد أبوها أن يقبض الصداق قالت زوجتي بغير شهود فالتكاح فاسد قال مالك إذا أقر أنه تزوج فالتكاح له لازم ويشهدان فيما يستقبلان (قلت) وسواء أقر أجمعاً أنه زوجه بغير بينة أو أقر أحدهما (قال) نعم ذلك سواء عند مالك إذا تزوج بغير بينة فالتكاح جائز ويشهدان فيما يستقبلان وإنما الذي أخبرتك مما سمعت من مالك أنهم اتفقوا ولا بينة بينهما (قلت) أرايت الرجل إذا تزوج عبده أمته بغير شهود ولا مهر (قال) قال مالك لا يزوج الرجل عبده أمته إلا بشهود وصداق (قلت) فإن زوجه بغير شهود (قال) أخبرتك أن مالكاً قال في رجل تزوج بغير شهود فقال الرجل بعد ذلك أنكحتني بغير شهود فهو نكاح مفسوخ فقال مالك إذا أقر أنه زوجه قال فليشهدان فيما يستقبل وهذا إذا لم يكن دخل بها (قلت) فإن زوجه بغير صداق قال إن زوجه على أنه لا صداق عليه فهذا النكاح مفسوخ ما لم يدخل بها فإن دخل بها كان لها صداق مثلها ويتبينان على نكاحهما (قلت) فإن زوجه ولم يذكر الصداق ولم يقل أنه لا صداق عليه قال هذا التفويض وهذا النكاح جائز يفرض للامة صداق مثلها وهذا رأي لأن مالكاً قال في النساء والنساء يجتمع في الحرائر والاماء (قلت) أرايت الرجل ينكح بينة ويأمرهم أن يكتبوا ذلك أيجوز هذا النكاح في قول مالك قال لا (قلت) فإن تزوج بغير بينة على غير استسرار (قال) ذلك جائز عند مالك ويشهدان فيما يستقبلان (قلت) لم أبطأت الاول (قال) لأن أصل هذا الاستسرار فهو وإن كثرت البينة إذا أمر بكتان ذلك أو كان ذلك على الكتمان فالتكاح فاسد (قلت) أرايت أن تزوج الرجل ابنته وهي ثيب فأنكرت البنت ذلك فشهد عليها الاب ورجل آخر أنها قد فوضت ذلك إلى أبيها فزوجهما من هذا الرجل (قال) لا يجوز نكاحه لأنه إنما شهد على فعل نفسه وهو خصم ولقد سمعت أن مالكاً سئل عن رجل وجد مع امرأة في بيت فشهد أبوها وأخوها إن الاب زوجها إياه فقال لا يقبل قولهما ولا يجوز نكاحه وأرى أن يعاقب (قلت) أرايت أن تزوج رجل مسلم نصرانية بشهادة نصارى أيجوز نكاحه (قال) لا أرى أن يجوز نكاحه بشهادة النصارى فإن كان لم يدخل أشهد على النكاح ولزم الزوج النكاح (ابن وهب) عن يزيد بن عياض عن اسماعيل بن إبراهيم عن عباد بن سنان عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا أنكحن أميمة بنت ربيعة بن الحارث (قال) بلى قال قد أنكحناها ولم نشهد (ابن وهب) عن أبي ذئب أن حمزة بن عبد الله خطب على ابنه حكيم له بحكم المفقود في المال والزوجة جميعاً واختلف فيمن ذهب إلى البحر إلى بلاد الحرب سم فقد قيل أنه

الى سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ابنته فلما أراد أن يزوجه قال له حزة أرسل الى أهلك (قال) سالم
 فزوجه وليس معه ما غيرهما (ابن وهب) عن الليث عن يحيى بن سعيد أنه قال يجوز شهادة الابداد
 في النكاح والعقافة (يونس) أنه سأل ابن شهاب عن رجل نكح سرا وأشهد رجلين قال ان مسها فرق بينهما
 واعتدت حتى تنقضي عدتها وعقب الشاهدان بما كتبا من ذلك والمرأة مهرها ثم ان شاءت نكحته
 حين تنقضي عدتها نكاح علانية (قال) يونس وقال ابن وهب مثله (قال) يونس قال ابن شهاب وان
 لم يكن مسها فرق بينهما ولا صداق لها ونرى أن ينكحها الإمام بعقوبة والشاهدان بعقوبة فإنه لا يصلح
 نكاح السر (وقال) يحيى بن عبد الله بن سالم مثله (ابن طيبة) عن يعقوب بن إبراهيم المدني عن
 الضحاك بن عثمان أن أبا بكر الصديق قال لا يجوز نكاح السر حتى يعلن به ويشهد عليه (ابن وهب)
 عن شمر بن غير الأموي عن حسين بن عبد الله عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم مر هو وأصحابه ببني زريق فسمعوا غناء ولعبا فقالوا ما هذا فقالوا نكح فلان يا رسول الله فقال
 كمل دينه هذا النكاح لا السفاح ولا نكاح السر حتى يسمع دف أو يرى دخان قال حسين وحدثني
 عمرو بن يحيى المازني عن جده أبي حسين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كره نكاح السر حتى يضرب
 بالدف (ابن) طيبة عن يزيد بن أبي حبيب أن عمر بن عبد العزيز كتب الى أيوب بن شرحبيل
 ان من قبلك ان يظهر واعقده النكاح بالدف حتى يفرق بين النكاح والسفاح وامنع الذين يضربون
 بالبراط والبراط الاعواد

﴿ النكاح بالخيار ﴾

(قلت) أرأيت ان تزوج رجل امرأة باذن الولي وشرطوا الخيار للمرأة أو للزوج أو لهما كلهم يوما أو
 يومين أيجوز هذا النكاح عند مالك وهل يكون في النكاح خيار (قال) أرى انه لا خيار فيه وأرى اذا وقع في
 النكاح الخيار فسخ النكاح ما لم يدخل بها لانهم لما قبل الخيار لم يتوارثا (قلت) أرأيت ان ينيها قبل أن
 يفسخ هذا النكاح أيفسخ أم لا (قال) لا يفسخ ويكون لها الصداق الذي سمى لها ولا ترد الى صداق مثلها
 (قلت) أرأيت الرجل يتزوج المرأة على أنه بالخيار يوما أو يومين أو ثلاثا أو على ان المرأة بالخيار مثل ذلك
 أيجوز هذا النكاح في قول مالك (قال) قال مالك في الذي يتزوج المرأة بصداق كذا وكذا على انه ان لم يأتها
 بصداقها الى أجل كذا وكذا فلا نكاح بينهما (قال) مالك هذا نكاح فاسد ويفرق بينهما (قلت) دخل أولم
 يدخل (قال) لم يقل لي مالك دخل بها أولم يدخل وان دخل لم أفسخه وجاز النكاح وكذا ما سألتك في تزويج الخيار
 (قلت) أرأيت ان قال أن تزوج علي أحد عبدي هذين أيهما شئت أنت أو أيهما شئت أنا (قال) أما اذا قال
 أيهما شئت المرأة فذلك جائز وأما ان قال أيهما شاء الرجل فلا خير فيه ألا ترى ان لو باع أحدهما من رجل بعشرة
 دنانير يختار المشتري أيهما شاء لم يكن بذلك بأس ولو قال أعطيتك أنا أيهما شئت لم يكن في ذلك خير وهو قول مالك
 والنكاح عندي مثله (قال) ابن القاسم وقال الليث قال ربيعة الصداق ما وقع به النكاح وكذلك قال مالك

﴿ النكاح الى أجل ﴾

(قلت) أرأيت اذا تزوج امرأة باذن ولي بصداق قد سماه تزويجها الى أشهر أو سنة أو سنتين يصلح هذا النكاح
 (قال) قال مالك هذا النكاح باطل اذا تزويجها الى أجل من الآجال فهذا النكاح باطل (قال) وقال مالك
 وان تزويجها بصداق قد سماه فشرطوا على الزوج ان أتى بصداقها الى أجل كذا وكذا من الآجال والا فلا نكاح
 كالمفقود في بلاد المسلمين لا مكان أن تكون الرمح قد ردت الى بلاد المسلمين الا أن يعلم انه جاز في بعض جهات

بينهما (قال) مالك هذا النكاح باطل (قلت) دخل بها أو لم يدخل (قال) قال مالك هو مفسوخ على كل حال دخل بها أو لم يدخل بها (قال) مالك وانما رأيت فسخه لاني رأيتك كاحالا يتوارثون عليه أهله (قال) سحنون هذه المسئلة قوله كانت له في تزويج الخيار انه يفسخ دخل بها أو لم يدخل وكان يقول لان فسادا من قبل عقده ثم رجع فقال اذا دخل جاز ويفسخ قبل الدخول (قلت) أرايت ان قال أنزوجه شهر ايبطل النكاح أم يجعل النكاح صحيحا ويبطل الشرط (قال) قال مالك النكاح باطل يفسخ وهذه المتعة وقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تحريمها (قلت) أرايت ان قال لها ان مضى هذا الشهر فأنا أنزوجه ورضي بذلك وليها ورضيت (قال) هذا النكاح باطل ولا يقام عليه (قلت) أرايت لو أن رجلا تزوج امرأة بثلاثين دينارا ثم ادته او ثلاثين نسيئة الى سنة (قال) قال مالك لا يعجبني هذا النكاح ولم يقل لنا فيه أكثر من هذا (قال) مالك ايس هذا من نكاح من أدركت (قلت) فإي عجبك من هذا النكاح ان نزل (قال) أجيزه وأجعل للزوج اذا أتى بالمعجل ان يدخل عليها وليس لها ان تمنعه نفسها تكون الثلاثون المؤخرة الى أجلها (قلت) فان طال الاجل أو قال في الثلاثين المؤخرة انها الى موت أو فراق (قال) أما اذا كان الى موت أو فراق فهو مفسوخ ما لم يدخل بها وكذلك قال مالك وأما اذا كان الى أجل بعيد فأراه جائزا ما لم يتفاحش بعد ذلك

❦ في شروط النكاح ❦

(قلت) أرايت ان تزوج امرأة على ان لا يتزوج عليها ولا يتسرأ يفسخ هذا النكاح وفيه هذا الشرط ان أدرك قبل البناء في قول مالك (قال) قال مالك السكاح جائز والشرط باطل (قلت) لم أجاز مالك هذا النكاح وفيه هذا الشرط (قال) قال مالك قد أجاز سعيد بن المسيب وغير واحد من أهل العلم وليس هذا من الشروط التي يفسد بها النكاح (الليث) بن سعد وعمر بن الخطاب عن كثير بن فرقد عن سعيد بن عبيد الله بن السباق أن رجلا تزوج امرأة الى عهد عمر بن الخطاب فشرط لها ان لا يخرجها من أرضها فوضع عنه عمر الشرط وقال المرأة مع زوجها (رجال) من أهل العلم وليس هذا من الشروط التي يفسد بها النكاح عن ابن المسيب وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب وابن ربيعة وأبي الزناد وعطاء بن أبي رباح ويحيى بن سعيد مثله (ابن وهب) عن ابن أبي الزناد عن أبيه قال قد نزل ذلك في زمان عبد الملك بن مروان مع شروط سوى ذلك فقصي بذلك فرأى الفقهاء يومئذ ان قد أصاب القضاء في ذلك ما لم يكن فيه طلاق (قلت) فأى شئ الشروط التي يفسد بها النكاح في قول مالك (قال) ليس لها حد قال ابن القاسم وقال مالك من تزوج امرأة على شروط تلزمه ثم انه صالحها أو طلقها تطليقة فاته قضت عدتها ثم تزوجها بعد ذلك بنكاح جديد (قال) قال مالك يلزمه تلك الشروط ما بقي من طلاق ذلك الملك شئ (قال) وان شرط في نكاحه الثاني انه انما ينكح على ان لا يلزمه من تلك الشروط شئ (قال) وان شرط في نكاحه الثاني فان ذلك لا ينفعه وتلك الشروط لا يلزمه ما بقي من طلاق ذلك الملك شئ (فات) أرايت ان قال أنزوجه بمائة دينار على ان انقلدك خمسين وخمسون على ظهري (قال) ان كان هذا الذي على ظهره يحل بدخول الزوج عندهم فأراه جائزا وان كانت لا تحصل الا الى الموت أو فراق فأراه غير جائز فان أدرك النكاح فسخ وان دخل بها ثبت النكاح وكان لها صداق مثلها (قلت) أرايت هذا الذي تزوج على مهر معجل ومنه مؤجل الى موت أو طلاق قد دخل بها أي فسخ هذا النكاح أم يقره اذا دخل بها (قال) قال مالك اذا دخل بها أجزت النكاح وجعلت لها صداق مثلها ولم أنظر الى الذي سمي من الصداق الا أن يكون صداق مثلها أقل مما جعل لها فلا ينقص منه شئ

الروم ثم فقد بعد ذلك وقيل انه كالمفقود في بلاد الحرب وأما المفقود في صف المسلمين في قتال العدو ففي

﴿ جَدَّ النِّكَاحِ وَهَزَلَهُ ﴾

(قلت) أَرَأَيْتَ إِنْ خُطِبَ رَجُلٌ امْرَأَةً وَوَلِيَّهَا حَاضِرٌ فَقَالَ زَوْجُنِي هَإِنَّمَا تَدِينَارُ فَقَالَ الْوَلِيُّ قَدْ فَعَلْتُ وَقَدْ كَانَتْ فَوُضِعَتْ إِلَى الْوَلِيِّ فِي ذَلِكَ الرَّجُلِ الْخَاطِبُ وَهِيَ بِكَرْوِ الْمَخْطُوبِ إِلَيْهِ وَالِدُهَا فَقَالَ الْخَاطِبُ لَا أَرْضَى بَعْدَ قَوْلِ الْآبِ أَوْ الْوَلِيِّ قَدْ زَوَّجْتُكَ (قَالَ) أَرَى ذَلِكَ يُلْزِمُهُ وَلَا يَشْبَهُ هَذَا الْبَيْعَ لِأَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيْبِ قَالَ ثَلَاثٌ لَيْسَ فِيهِنَّ لَعِبٌ هَزَلُنَّ جَدَّ النِّكَاحِ وَالطَّلَاقُ وَالْعَتَاقُ فَأَرَى ذَلِكَ يُلْزِمُهُ

﴿ شُرُوطُ النِّكَاحِ أَيْضًا ﴾

(قلت) أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَشَرَطَ عَلَيْهِ شُرُوطًا وَحَطَّ مِنْ مَهْرِهَا لَتِلْكَ الشُّرُوطُ أَنْ يَكُونَ لَهَا مَا حَطَّ مِنْ ذَلِكَ أَمْ لَا (قَالَ) مَا حَطَّ مِنْ ذَلِكَ فِي عَقْدَةِ النِّكَاحِ فَلَا يَكُونُ لَهَا عَلَى الزَّوْجِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ وَمَا شَرَطَ عَلَى الزَّوْجِ فَهُوَ بَاطِلٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ عَتَقٌ أَوْ طَلَقٌ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ (قلت) أَرَأَيْتَ إِنْ كُنْتَ أَنْمَا حَطَّ عَنْهُ بَعْدَ عَقْدَةِ النِّكَاحِ عَلَى أَنْ شَرَطْتَ عَلَيْهِ هَذِهِ الشُّرُوطَ (قَالَ) يُلْزِمُهُ ذَلِكَ وَيَكُونُ لَهُ الْمَالُ قَالَ فَإِنْ أَتَى شَيْئًا مِمَّا شَرَطْتَ عَلَيْهِ رَجَعْتَ فِي الْمَالِ فَأَخَذْتَهُ مِثْلَ مَا يَشْتَرِطُ أَنْ لَا يُخْرِجَهَا مِنْ مَصْرِهَا وَلَا يَتَسَرَّرَ عَلَيْهَا وَلَا يَتَزَوَّجَ (قلت) فَإِنْ كَانَتْ أَعْطَتْهُ الْمَالُ عَلَى أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا فَإِنْ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا فَهِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا (قَالَ) فَإِنْ فَعَلَ وَقَعَ الطَّلَاقُ وَلَمْ يَرْجِعْ فِي الْمَالِ لِأَنَّهَا اشْتَرَتْ طَلَقَهَا بِمَا وَضَعَتْ عَنْهُ

﴿ نِكَاحُ الْخَصِيِّ وَالْعَبْدِ ﴾

(قلت) يَجُوزُ نِكَاحُ الْخَصِيِّ وَطَلَاقُهُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ (قَالَ) قَالَ مَالِكٌ نِكَاحُهُ جَائِزٌ وَطَلَاقُهُ جَائِزٌ قَالَ وَلَقَدْ كَانَ فِي زَمَنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ خَصِيٌّ كَانَ جَارَ الْعُمَرِ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ فَبَكَانَ عُمَرُ يَسْمَعُ صَوْتَ امْرَأَتِهِ وَضَعَاءُهَا مِنْ زَوْجِهَا هَذَا الْخَصِي (ابن وهب) عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَارِثِ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ ابْنَ سِنْدَرٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَكَانَ خَصِيًّا وَلَمْ تَعْلَمْ فَتَزَعَّهَا مِنْهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ (قلت) فَالْمُخَنُّونَ أَيْ جُوزُ نِكَاحِهِ أَيْضًا فِي قَوْلِ مَالِكٍ (قَالَ) قَالَ مَالِكٌ نَعَمْ نِكَاحُهُ جَائِزٌ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى أَشْيَاءَ مِنْ أَمْرِ النِّسَاءِ (ابن أبي عمير) عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ أَنَّهُ قَالَ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ وَهِيَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَأْتِي النِّسَاءَ فَلَا خَصْمَةَ هَذَا بَعْدَ ذَلِكَ (قلت) فَالْعَبْدُ كَمِ تَزَوُّجٍ فِي قَوْلِ مَالِكٍ (قَالَ) قَالَ مَالِكٌ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ أَنَّ الْعَبْدَ يَتَزَوَّجُ أَرْبَعًا وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ أَنَّ الْعَبْدَ يَتَزَوَّجُ أَرْبَعًا (قلت) كَمِ نِكَاحِ الْعَبْدِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ قَالَ أَرْبَعًا (قلت) أَنْ شَاءَ أَمَّا وَأَنْ شَاءَ حُرٌّ (قَالَ) كَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ (قَالَ) أَرَأَيْتَ الْعَبْدَ إِذَا تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ فَقَدْ مَهَّرَ أَيْ كَرْنُ السَّيِّدِ أَنْ يَأْخُذَ بِجَمِيعِ ذَلِكَ فِي قَوْلِ مَالِكٍ قَالَ نَعَمْ (قلت) أَرَأَيْتَ الْعَبْدَ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ يَنْكَحُ بَاذِنَ أَحَدِهِمَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ (قَالَ) قَالَ مَالِكٌ نَعَمْ لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَأْذِنَ جَمِيعًا (ابن وهب) عَنْ مَخْرَمَةَ بْنِ كَبِيرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ قَسِيطٍ وَاسْتَفْتَى فِي عَبْدٍ اسْتَطَاعَ طَرْلًا أَنْ يَنْكَحَ حُرًّا فَلَمْ يَرَأْسًا أَنْ يَنْكَحَ أُمَةً وَلَمْ يَرِ عَلَيْهِ مَا عَلَى الْحُرِّ فِي ذَلِكَ قَالَ بَكِيرٌ وَسَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ شُعَيْبٍ يَقُولُ ذَلِكَ (ابن وهب) عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدٍ وَغَيْرِهِ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ لَوْ كَانَ لَهُ رِغَابٌ فِي الْأَمْوَالِ ثُمَّ يَنْكَحُ الْأَمَاءَ وَتَرَكَ الْحُرَّ الْجَائِزَ لَكَ ذَلِكَ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ يَصْلَحُ لَهُ نِكَاحُ الْحُرِّ فِي السَّنَةِ قَالَ فَبِذَلِكَ يَرَى أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ عَلَى الْمَمْلُوكِ أَنْ يَنْكَحَ الْأُمَةَ عَلَى الْحُرَّةِ قَالَ يُونُسُ وَقَالَ رِيعَةُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَنْكَحَ أُمَةً عَلَى حُرَّةٍ (رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ) عَنْ الْقَاسِمِ وَسَامُو بْنِ شِهَابٍ وَرِيعَةَ وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَمُجَاهِدٍ وَابْنِ جَبْرِ وَكَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُمْ قَالُوا يَنْكَحُ الْعَبْدُ أَرْبَعًا (ابن أبي ذئب) عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ يَنْكَحُ الْعَبْدُ أَرْبَعَ عَمْرَاتٍ (جَرَرٌ) أَنَّ حَازِمَ بْنَ سَعِيدٍ عِنْدَنَا فِي مَدِينَتِهِ فِي الْعَبْدِ يَتَزَوَّجُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ أَنَّ ذَلِكَ أَرْبَعَةٌ أَقْرَبُ أَحَدُهَا رِيعَةُ بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ فِي سَمَاعٍ عَيْسَى بْنُ يَحْيَى بِحُكْمِهِ بِحُكْمِ الْأَسِيرِ طَلَا تَزَوُّجَ امْرَأَتِهِ

سيده بالخيار ان شاء أمضاه وان شاء رده فان أمضاه فلا بأس به (قلت) لابن القاسم أي شيء يكون الحرفيه والعبد سواء في هذه الاشياء الكفارات والحدود (قال) اما الكفارات كلها فان العبد والحرفيه سواء. واما الحد الفرية فان على العبد فيه أربعين جلدة واما الطلاق فهو ما قد علمت واما الظهار فكفارته في الظهار مثل كفارة الحر لان هذا كفارة وكذلك اليمين بالله وإيلاؤه مثل إيلاء الحر وكفارته في الإيلاء نصف مثل كفارة الحر الا انه لا يقدر على ان يعتق قال مالك الصيام في كفارة اليمين للعبد أحب الى فان أطعم فأرجو أن يجزئه وكذلك الكسوة ويضرب للعبد اذا فقد عن امرأته سنتين نصف أجل الحر واذا اعترض عن امرأته فلم يقدر على أن يطأها نصف أجل الحر ستة أشهر (قلت) أرايت المكاتب يتزوج ابنة مولاة أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك قال ابن القاسم وأرى انه جائز (قلت) وكذلك العبد يتزوج ابنة مولاة برضا مولاة ورضاها (قال) هو بمنزلة المكاتب أيضا وقد كان مالك يستقله واستأرى به بأسا (قلت) أرايت المكاتب يشتري امرأته هل يفسد عليه النكاح في قول مالك (قال) نعم ويطؤها بملك اليمين ويفسد النكاح في قول مالك قال نعم (قلت) أرايت اذا زوج الرجل عبده على من المهر (قال) على العبد الا ان يشترطه السيد على نفسه (ابن وهب) عن يونس عن ربيعة انه قال في العبد ينكح (قال) اما الذي خطب عليه سيده وأنكحه وسمى صداقا فالصداق على سيده واما رجل أذن في نكاح عبده لقوم خطب اليهم العبد مولاتهم أو جارياتهم فان الصداق على العبد بمنزلة لدين عليه ان كانت وليدة فلا يجوز صداقها الا فيما بلغ ثلث ثمنها وان كانت حرة فاسمى لها لان السيد فرط حين أذن في النكاح فخرمتها أعظم مما عسى أن يصدق العبد (قلت) أرايت ان أذن السيد لعبده في النكاح أن يكون المهر في ذمته أو في رقبة (قال) قال مالك المهر في ذمته (قلت) أرايت ان تزوج العبد بغير اذن سيده أن يكون المهر في رقبة العبد أم لا (قال) لا يكون في رقبته وبأخذ السيد المهر الذي دفعه العبد اليها كذلك قال مالك الا انه قد يترك لها قدر ربع دينار (قلت) أرايت ان أعتق هذا العبد وما من لادهر هل تتبعه هذه المرأة بالمهر الذي سمى لها (قال) نعم في رأيي ان كان دخل الا ان يكون السلطان أبطله عنه وان أبطله العبد أيضا فهو باطل (قلت) ولم قلت اذا أبطله السلطان عنه ثم عتق بعد ذلك انه لا يلزمه في رأيي وعلى ما قلته (قال) بلغني عن مالك انه قال في العبد اذا ادان بغير اذن سيده ان ذلك دين عليه الا ان يفسخه السلطان (قلت) فاذا فسخه السلطان ثم عتق العبد بعد ذلك أي بطل الدين عنه يفسخ السلطان ذاك الدين عنه قال كذلك بلغني عن مالك (قلت) أرايت كلما لزم ذمة العبد أن يكون للغرماء ان يأخذوا ذلك من العبد بعد ان يأخذ السيد خراجه من العبد ان كان عليه خراج (قال) قال مالك ليس لهم من خراج العبد شيء (قال ابن القاسم) ولا من الذي يبقى في يد العبد بعد خراجه قليل ولا كثير قال مالك وانما يكون ذلك لهم في مال ان وعب للعبد أو تصدق به عليه أو وصى له به فليس له العبد فأما عمله فليس لهم منه قليل ولا كثير وانما يكون دينهم الذي صار في ذمة العبد في مال العبد ان طرأ للعبد مال برما بما حال ما وصفت لك وان أعتق العبد يوما ما كان ذلك الدين عليه يتبع به وهذا قول مالك وكل دين لحق العبد وهو مأذون له في التجارة فهذا الذي يكرن في المال الذي في يديه أو كسبه من تجارة بما وصف لك وليس لهم من عمل يديه وخراجه قليل ولا كثير وان كان للسيد عليه دين ضرب بدينه مع الغرماء (قلت) أرايت العبد اذا اشترته امرأته وقد بنى بها كيف بعمرها وعلى من يكون مهرها قال على العبد (قلت) ولا يبطل قال لا يبطل وهذا رأي لان مالكا قال في امرأة داينت عبدا أو رجلا دين عيضا ثم اشتراه وعليه دينه ذلك ان دينه لا يبطل فكذلك مهر تلك المرأة اذا اشترت زوجها لم يبطل دينها وان كان لم يدخل بها فلا مهر لها ولا يقسم ماله حتى يعلم مرته أو يأنى عليه من الزمان ما لا يجي الى مثله والثاني رواية أشهب عن مالك انه يحكم

الأتري أنها وسيدة اغتزا ففسخ النكاح فلا يجوز ذلك لأن الطلاق يبيد العبد فلا يجوز له إخراج ما في يديه ولا ما هو أملك به من سيده بالأضرار (قلت) أرايت المرأة تكتاتب عبدها أي يجوز أن يكتحها في قول مالك (قال) لا يجوز لأن المكتاتب عبدها الأتري أنه ان عجز رجع رقيقا أو لا ترى أنه في حال الاداء فلا بأس ان يرى شعرها اذا كان وغدا نثا لا خطب له فان كان له منظر وخطب فلا يرى شعرها وكذلك عبدها (قال) قتلنا مالك أرايت المرأة يكون لها في العبد شرك أي يصلح أن يرى شعرها (قال) لا يصلح له ان يرى شعرها وغدا كان أو غير وغدا (قلت) وما الوغد قال الذي لا منظر له ولا خطب فذلك الوغد

❦ في نكاح الحر لامة ❦

(قلت) أرايت كم يتزوج الحر من الاماء في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا وأرى أنه ان خشي على نفسه العنت فانه يتزوج ما بينه وبين أربع (قلت) والعبد يتزوج من الاماء ما بينه وبين الاربع في قول مالك وان لم يخف العنت على نفسه قال نعم (قلت) أفيجوز ان يتزوج الرجل أمة والده قال نعم في رأيي ان ذلك جائز (قلت) فان كان والده عبدا وهو حر فيزوج والده أمة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا أرى ذلك (قلت) أرايت الرجل أيجوز له أن يكتح أمة ابنه (قال) لا يجوز له ذلك (قلت) ولم لا يجوز ان يتزوج الرجل أمة ابنه (قال) لانها كأنها له فنحن هنا كره ذلك ولا حد عليه فيها (قلت) أرايت الرجل أيجوز له ان يتزوج أمة امرأته (قال) نعم في رأيي لان مالك قال من زنى بأمة امرأته رجم (قلت) ويجوز ان يتزوج أمة أخيه قال نعم (قلت) وهذا قول مالك قال هذا رأيي (قلت) أرايت ان تزوج الرجل أمة ولده فولدت ثم اشتراها أتكون أم ولده بذلك الولد أم لا في قول مالك (قال) قال مالك كل من تزوج أمة ثم اشتراها وقد كانت ولدت قبل ان يشتريها انها لا تكون أم ولده بذلك الولد الا أن يشتريها وهي حامل فتكون بذلك الولد أم ولد الأتري ان الولد الذي ولدته قبل ان يشتريها انه لسيده الذي باعها فالذي اشتراها وهي حامل به فتصير بهذا أم ولده ولا تصير بالذي ولد قبل الشراء أم ولده لانه رقيق وامام سألته عنه من اشتراء الوالد امرأته ابنه وهي حامل فاني لا أراها أم ولده وان اشتراها وهي منه لان الولد قد عتق على جده وهو في بطنها ولا تنكرن أم ولده اذا اشتراها وهي حامل منه بمن يعتق عليه وهو في بطنها فاما ما ثبت فيه الحرية فعتق على من ملكه فاشتراها وهي حامل به فلا تنكرن به أم ولد الأتري ان سيدها لو أراد بيعها لم يكن ذلك له لانه قد عتق عليه ما في بطنها وقال غيره لا يجوز له شراؤها لان ما في بطنها قد عتق على ابيه فهو والاجنيون سواء وان الاخرى التي لغير ابيه لو أراد بيعها وهي تحت زوجها باعها وكان ما في بطنها رقيقا فهذا فرق ما بينهما (قلت) أرايت الحر أيصلح له ان يتزوج مكاتبته (قال) لا يصلح له ذلك لان مالك قال لا يصلح ان يتزوج الرجل أمة ومكاتبته بمنزلة أمة والله أعلم

❦ انكاح الرجل عبده أمة ❦

(قلت) أرايت الأذن له في التجارة أو الحج أو رعيه اذا كانت له أمة فزوجها سيدها من عبده وذلك والعبد هو لسيده الامة أيجوز هذا التزوج في قول مالك (قال) وجهه ان يزوجها ثم يزوجها ياه صديق (قلت) فان زوجها ياه قبل ان يزوجها (قال) اراه ان تراها وأرى ان يزوجها جائزا ولكن أحب اني أن يزوجها ثم يزوجها ولذا قلت ان أراد أن يطأ أمة عبده فانه ينبغي له ان يزوجها منه ثم يطأها فان وطئها قبل ان يزوجها قال هذا شرع ولكن يزوجها قبل ان يطأها أحب اني (قلت) اتخفظ هذا عن من قال م لو صدق أن يزوجها فانه رقيق له بحكم المقتول بعد أن يتلوم له سنة من يوم رفع أمره الى السلطان ثم اعتدت امرأته وتزوج ويقيم منه وان كان

(ابن وهب) عن محمد بن عمر عن ابن جريج عن عطاء انه قال لا يزوج الرجل عبده أمته بغير مهر (قال ابن وهب) وقال ذلك مالك

نكاح الامة على الحرية ونكاح الحرية على الامة

(قلت) هل تنكح الامة على الحرية في قول مالك (قال) قال مالك لا تنكح الامة على الحرية فان فعل ذلك جاز النكاح وكانت الحرية بالخيار ان أحببت أن تقيم معه أقامت وان أحببت أن تختار لنفسها اختارت (قال) مالك فان أقامت كان القسم من نفسه بينهما بالسواء (قلت) فلها ان تختار فراقه بالثلاث (قلت) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى ان تختار الا تطليقة وتكون أملاك بنفسها ولا أرى ان تشبه هذه الامة تعتق تحت العبد فتختار الطلاق لان الامة انما جاء فيها الاثر والناس على غير ذلك (قال) مالك والحرية تزوج الحرية على الامة لا بأس بذلك الا أن تكون لم تعلم ان تحتها أمة فتختار اذا تزوجها على أمة ولم تعلم كذلك قال مالك (ابن طيعة) والليث عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله انه قال لا تنكح الامة على الحرية وتنكح الحرية على الامة (ابن أبي ذئب) عن ابن شهاب عن ابن المسيب انه قال اذا تزوج الرجل الحرية على الامة ولم يعلم الحرية ان تحتها أمة كانت الحرية بالخيار ان شاءت فارقته وان شاءت قبرت معها وكان لها ان قبرت معها اللسان قال يونس وقال ذلك ابن شهاب (قلت) أرايت ان كان تحتها أمة علمت الحرية بواحدة ولم تعلم الاخرى أيكون لها الخيار أم لا في قول مالك (قال ابن القاسم) نعم لها الخيار الا ترى لو ان حرة تزوج عليها أمة فرضيت ثم تزوج عليها أخرى فأنكرت كان ذلك لها وكذلك هذا اذا لم تعلم بالاثنتين وعلمت بالواحدة (قات) لم جعل مالك الخيار للحرية في هذه المسائل (قال) قال مالك انما جعلنا لها الخيار لما قالت العلماء قبلي يريد سعيد بن المسيب وغيره ولو لا ما قالوا آيته حلالا لانه حلال في كتاب الله تعالى (ابن وهب) عن ابن أبي الزناد عن أبيه قال أخبرني سليمان ابن يسار ان السنة اذا تزوج الرجل الامة وعنده حرة قبلها ان الحرية بالخيار ان شاءت فارقت زوجها وان شاءت أقبرت على صرامه فلها يومان وللأمة يوم (قلت) لم جعلنا الخيار للحرية اذا تزوج الحر الامة عليها أو تزوجها على الامة والحرية لا تعلم (قال) لان الحر ليس من نكاحه الامة الا ان يخشى العنت فان خشي العنت وتزوج الامة كانت الحرية بالخيار ولذي جاء فيه من الاحاديث (ابن وهب) قال مالك يجوز للحر ان ينكح أربعاً مملوكات اذا كان على ما ذكر الله في كتاب الله ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما مَلَكَت أيمانكم من قياتكم المؤمنات قال والطول عندنا المال فمن لم يستطع الطول وخشى العنت فقد أرخص الله له في نكاح الامة المؤمنة (وقال) ابن القاسم وابن وهب وعلى قال لا ينبغي للرجل الحر أن يتزوج الامة وهو يجحد طول الحرية ولا يتزوج أمة اذا لم يجحد طول الحرية الا ان يخشى العنت وكذلك قال الله تبارك وتعالى (وقال ابن نافع) عن مالك لا تنكح الامة على الحرية الا أن شاء الحرية وهو لا ينكحها على حرة ولا على أمة وليس عنده شيء ولا على حال الا أن يكون ممن لا يجحد طولاً وخشى العنت (قال سحنون) وعلى هذا جميع الرواة وهو أحسن (قال) مالك والحرية تذكر عنده ليست بطول يمنع به من نكاح أمة اذا خشى العنت لانها لا تصرف تصرف المال فينكحها (مالك) ان عبد الله بن عباس وابن عمر سئلا عن رجل كانت تحتها امرأة حرة فأراد أن ينكح عليها أمة ففكرها أن يجتمع بينهما (مالك) عن يحيى بن سعيد بن المسيب انه كان يقول لا تنكح الحرية على الامة الا أن شاء الحرية فان شاءت فلها اللذان (قلت) أرايت اذا لم يخش على نفسه العنت وتزوج أمة فقال كان مالك حرة يقرل أيس له ان يتزوجها اذا لم يخش العنت وكان يقول اذا كانت تحتها حرة فليس له ان يتزوج أمة فان تزوجها على حرة فرق بينهما وبين الامة ثم رجع فقال ان تزوجها خیرت الحرية ينكحكم في الرواية على قسم مائة فهو لمعنى فيها والله أعلم وسواء كانت المعركة في بلاد الحرب أو في بلاد المسلمين

(قال) مالك ولولا ما جاء فيه من الاحاديث لرأيت حلالا (قلت) رأيت العبد اذا تزوج الحرة على الامة وهي لانعم لم أ يكون لها الخيار اذا علمت (قال) قال مالك لا خيار لها اذا تزوج أمة على حرة فلا خيار للحرة وكذلك قال مالك في هذه لان الامة من نسائه (قال) يونس وقال ربيعة يجوز له أن ينكح أمة على حرة قال يونس كذلك وقال ذلك ابن شهاب (قلت) رأيت العبد كيف يقسم من نفسه بين الحرة وبين الامة (قال) يعدل بينهما في القسم من نفسه (قال) وهو قول مالك

﴿ استسار العبد والمكاتب في أموالهما ونكاحهما بغير إذن سيدهما ﴾

(قلت) رأيت المكاتب أيتسر في ماله في قول مالك (قال) نعم ولقد سألتنا مالك عن العبد يتسر في ماله ولا يستأذن سيده (قال) نعم ذلك له واخبرني عبد الله بن عمر عن نافع ان عبيد العبد الله بن عمر كانوا يتسرون في أموالهم ولا يستأذنون فسألت مالك عن ذلك فقال لا بأس به (قلت) رأيت المكاتب والمكاتبة أيجوز لهما أن ينكحاهما بغير إذن السيد في قول مالك قال لا (قلت) ولم قال لان له فيهما الرق بعد ولا يجوز لمن عليه رق لغيره أن ينكح الاباذن من له الرق فيه فان نكح فلا سيد أن يفسخ ذلك (قلت) رأيت ان تزوج المكاتب امرأة بغير إذن سيده رجاء الفضل أترى النكاح جائزا (قال) لا يجوز لانه ان عجز رجوع الى السيد معييا لان تزويج العبد عيب (قال) وقال لي مالك لا يتزوج المكاتب الاباذن سيده (ابن وهب) عن رجال من أهل العلم عن ابن شهاب ويحيى بن سعيد وغير واحد من أهل العلم من التابعين انه لا بأس ان يتسر المملوك في ماله وان لم يذكر ذلك السيد

﴿ الامة والحرة يغران من أنفسهما والعبد يغرم من نفسه ﴾

(قلت) رأيت الرجل يتزوج المرأة وتخرجه انها حرة فاذا هي أمة قد كان سيدها أدن لها في ان تستخلف على نفسها رجلا يزوجهأ يكون له الخيار في قول مالك (قال) ان لم يكن دخل بها كن له أن يفارقها ولا يكون عليه من الصداق شيء وان هو دخل بها أخذ منها الصداق الذي دفعه اليها وكن لها صداق مثلها وان شاء ثبت على نكاحه وكان الصداق الذي سمى (قلت) رأيت لو ان أمة غرت من نفسها رجلا وزعمت انها حرة فظهر انها أمة (قال) قال مالك لا يؤخذ منها المهر (قال) ابن القاسم وأنا أرى ان كان ذلك أكثر من صداق مثلها ترك لها صداق مثلها وأخذ منها الفضل (قلت) رأيت الاولاد ان كانوا اقربا وأخذوا الابديتهم ثم استحققت الام (قال) قال مالك على الاب قيمتهم يوم قتلوا والدية للاب (قال ابن القاسم) واعلى الاب قيمتهم اذا كان قيمة كل واحد منهم مثل الدية فأدى وان كانت قيمة كل واحد منهم أكثر من الدية لم يكن على الاب الا الدية التي أخذ ليس على الاب أن يعطي أكثر مما أخذ (قلت) رأيت ان استحق السيد هذه الامة وفي بطنها جنين (قال) الجنين حر وعلى الاب قيمته يوم تلده (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم لان مالك قال عليه قيمتهم يوم يستحقهم سيد الامة ومن مات منهم قبل ذلك فلا شيء على الاب من قيمتهم (قلت) فان ضرب رجل بطنها بعد ما استحقها سيدها أو قبل ان يستحقها فألقت جنينها ميتا (قال) قال مالك يأخذ الاب فيه غرة عبدا أو وليدة من الضارب عندما لا يكون على الاب اسيد لامة عشر قيمة أمة يوم ضربت الا أن يكون أكثر من قيمة الغرة فلا يكون على الاب الا قيمة الغرة أي أخذ لانه لا يعرم أكثر مما أخذ ولا يجعل فيه على الضارب أكثر من الغرة لانه حر ولا يكون على ضاربه أكثر من غرة وكذلك ولدها مقل منهم وانما فيه دية حران كانت قيمة أضعاف لدية ويقتل من قتلهم من لا حرار عدا وتحمل العاقلة لخطا فيهم وعلى العاقلة ما جئوا به بينهم اذا أمكن ان يؤسر فيخفي أمره فحمل ابن ناسم في رواية تبس عن علي أنه أسير ووجهه مذكور في رواية أشهرهم

قيمة الولد لانهم ان عتقت أمهم عتقوا بعتقها لانهم في كتابتها ألا ترى ان مالك قال في ولد أم الولد التي غرت من نفسها اذ مات سيدها قبل أن يقوموا فلا شيء على أيهم من قيمتهم فكذلك ولد المكاتبه اذا عتقت (قال) وأرى أن تؤخذ منه قيمتهم فيوضع على يد رجل فان عجزت دفع الى سيدها وان أدت كتابتها رد المال الى أيهم (قلت) أرايت ان غرت من نفسها عبدا فزعمت انها حرة فاستخلفت أيكون أولادها أحرارا أم رقيقا (قال) الولد رقيق (قلت) أسمعت من مالك (قال) لا (قلت) ولم جعلتهم رقيقا وانما عتقت أولاد الحر منها اذا غرت وهى أمه بطن الحر انها حرة فلم لا يعتق الأولاد أيضا بطن العبد انها حرة (قال) لاني لا بدنى من أن أجعلها الأولاد تبعاً لاحد الابوين فانما قد جعلتهم تبعاً للام لان العبد لا يغرم قيمتهم وهذا رأيي (قلت) أرايت لو أن رجلاً أخبرني ان فلانة حرة ثم خطبها فزوجها غيره فولدت لى أولاداً ثم استدعت أمه أيكون لى على الذى أخبرني انها حرة شيء أم لا في قول مالك (قال) لا شيء لك عليه الا أن يكون علم انها أمه فقال لك هى حرة وزوجكها فاذا علم انها أمه وقال لك هى حرة وزوجكها فرددت لك أولاداً فاستحق رجل رقبته فانه ياخذ جاريته وياخذ منك قيمة الأولاد ولا ترجع أنت بقيمة الأولاد على الذى غرك وزوجك وأخبرك انها حرة وهو يعلم انها أمه لانه لم يغرك من الأولاد قال وأما الصداق فيكون على الزوج ويرجع به الزوج على الذى غره (قلت) أقتحفظ عن مالك انه لا يرجع عليها بقيمة الأولاد (قال) لا أقوم على حفظه الساعة (قلت) والمهر الذى قلت يرجع به على الذى غره أتحفظه عن مالك قال لا وهو رأيي (قلت) ولا يكون الرجل غاراً منها الا بعد ما يعلم انها أمه وزوجها اياه هو نفسه فهو الذى يكون قد غر منها وأما ان أخبره انها حرة وقد علم انها أمه فزوجها غيره فان هذا لا يكون غاراً ولا يكون عليه شيء (قال) نعم (قلت) أرايت ان زوجني وقال هى حرة وقد علم انها أمه وأخبرني انه ليس بوليها أهو غار (قال) اذا علمه انه ليس بوليها ثم وجدها على غيره ما أخبره فلا شيء عليه من غرم الصداق في رأيي (قلت) أرايت الرجل يتزوج المرأة ويخبرها انه حرة فيظهر انه عبداً ويخبر سيده نكاحه أيكون لها أن تختار فراقه ما لم تتركه بطؤها بعد معرفتها بانه عبداً (ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب انه قال في عبداً نطلق الى حى من المسلمين فحدثهم انه حرة فزوجوه امرأة حرة وهو عبداً ولم تعلم المرأة بذلك (قال) السنة في ذلك أن يفرق بينهما حين تعلم بذلك ثم تعتد عدة الحرة المسلمة ويجلد العبد نكالا لما كذبها وخلبها وأحدث في الدين (قلت) أيكون فراق هذه عند غير السلطان (قال) ان رضى بذلك الزوج وهى فقيم والافرق السلطان بينهما ان أبى الزوج اذا اختارت فراقه (ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب انه قال قضى عمر بن الخطاب في فداء الرجل ولده من أمه قوم وذلك ان رجلاً من بني عذرة نكح وليدة أتت له الى بعض العرب فجاء سيدها ليأخذها وقد ولدت العذراء أولاداً فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب فقضى له في ذلك بالغرم مكان كل انسان من ولده جارية تجارية وغلاماً بغلام (قال) مالك وبلغنى ذلك عن عمر بن الخطاب أو عن عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنهما

❦ في عيوب النساء والرجال ❦

(قلت) أرايت لو أن رجلاً زوج ابنته وبه اداء قد علمه الاب مما يرد منه الحرائر فدخل بها زوجها فرجع لزوج على الاب أيكون للاب أن يرجع على الابنة بشيء مما رجع به الزوج عليه اذا ردها الزوج وقد مسها (قال) لم أسمع من مالك ذلك ولا أرى ذلك له (قلت) أرايت ان تزوج رجل امرأة فأصابها معيبة من أى العيوب يردّها في قول مالك (قال) قال مالك ردها من الخنثى والجذام والبرص والعيب الذى في الفرج (قلت) أرايت ان تزوجها وهو لا يعرفها فاذا هى عيياء أو عوراء أو قطعاء أو شلاء أو مقعدة أو ولدت من الزنا اتي تكون بينهم فيحتمل ان يحمل قول ابن القاسم على ان المعركة كانت بموضع يخفى فيه أسرهم ان أسروا وقول

(قال) قال مالك لا ترد ولا ترد من عيوب النساء في النكاح الا من الذي أخبرتك به (قلت) أرايت ان كان العيب الذي بفرجها انما هو قرن أو حرق نار أو عيب خفيف يقدر معه على الجماع أو عقل يقدر معه على الجماع أو يكون هذا من عيوب الفرج الذي يرد منه في النكاح في قول مالك أم انما ذلك العيب عند مالك اذا كانت قد خلطت أو نحو ذلك العيوب من عيوب الفرج الذي لا يستطيع الزوج معه الجماع مثل العفل الكثير ونحوه من العيوب التي تكون في الفرج (قال) قال مالك قال عمر بن الخطاب ترد المرأة في النكاح من الجنون والجذام والبرص (قال) قال مالك وأنا أرى ان داء الفرج بمنزلة ذلك فما كان مما هو عند أهل المعرفة من داء الفرج ردت به في رأيي وقد يكون من داء الفرج ما يجامع معه الرجل ولكنها ترد منه وكذلك عيوب الفرج (قلت) أرايت الرجل يتزوج المرأة ويشترط أنها صحيحة فيجد لها عيباً أو يكون له أن يزوجه بشرطه الذي شرطه أو شلاء أو مقعدة (قال) نعم ان كان اشترط ذلك على من أنكحها فله أن يرد ولا شيء لها عليه من صداقها اذا لم يبن بها وان بنى بها فلها مهر مثلها بالميسر ويتبع هو الولي الذي أنكحها اذا كان قد اشترط ذلك عليه انه ليست هي عيباً ولا قطعاً ولا ما أشبه ذلك فزوجه على ذلك الشرط لان مالك سئل عن رجل تزوج امرأة فاذا هي بغية (قال) مالك ان كانوا زوجوه على نسب فله أن يرد وان كانوا لم يزوجه على نسب فالنكاح لازم له ورواه ابن وهب أيضاً عن مالك (قال) مالك ومن تزوج سوداء أو عمية أو عوراء لم يردوها ولا يرد من النساء في النكاح الا من العيوب الاربع الجنون والجذام والبرص والعيب الذي في الفرج وانما كان على الزوج أن يستخير لنفسه فان اطمأن الى رجل وكذبه فليس على الذي كذبه شيء الا أن يكون ضمن ذلك له ان كانت الجارية على خلاف ما أنكحه عليه وآراء حينئذ مثل النسب الذي زوجوه عليه وآراء ضامنان كانت على خلاف ما ضمن اذا فارقه الزوج فلم يرضها (قلت) أرايت ان تزوجت امرأة رجلاً في عدتها غرته ولم تعلم انها في عدتها (قال) بلغني ان مالك قال في رجل غرم من وليته فزوجها في عدتها ودخل بها زوجها ثم علم بذلك الزوج (قال) قال مالك أرى النكاح مفسوخاً ويكون المهر على من غره فكذلك هذه اذا غرت من نفسها الا انه يترك لها قدر ما استحل به (قلت) أرايت لو أن رجلاً تزوج امرأة فأنسب لهم الى غير أبيه وتسمى لهم بغير اسم (قال) أخبرني من أتق به ان مالك سئل عن رجل تزوج امرأة فأصابها بغية (قال) قال مالك ان كانوا زوجوها منه على نسب فأرى له الخيار وان كانوا لم يزوجهامنه على نسب فلا خيار له (قال) ابن القاسم وأرى لها المهر عليه ان دخل بها ويكون ذلك له على من غره الا أن لا يكون غره منها أحد وهي التي غرت من نفسها فيكون ذلك عليها وكذلك التي تزوجت على نسب فعرفها فهي بالخيار (قلت) أرايت ان كان الرجل لقيه وتزوجها على نسب ثم علمت بعد انه لقيه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيء ولكني أرى في المرأة ان لها ان ترد ولا تقبله اذا كان انما تزوجه على نسب فكان لقيه مثل ما قال مالك في المرأة (قلت) أرايت ان تزوجه وهو محبوب أو خصي وهي لا تعلم بذلك ثم علمت به أو يكون لها الخيار (قال) قال مالك ان تزوجه وهو خصي ولم تعلم بذلك كانت بالخيار اذا علمت ان شاءت أقامت معه وان شاءت فارقته فالمحبوب أشد (قلت) أرايت المحبوب اذا تزوجه والخصي وهي لا تعلم فعلمت فاختارت الفراق أن يكون عليها العدة أم لا (قال) ان كان يطأ عليها العدة وان كان لا يطأ فلا عدة عليها (قلت) أرايت ان اختارت ثلاثاً (قال) ليس ذلك لها وانما الخيار لها في واحدة وتكون بائنة (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم (قلت) أرايت ان تزوجت محبوباً الذي كرقاهم الخصي فاختارت فراقه وقد دخل بها أتجعل عليها العدة (قال) ان كان مثله يولد له فعليها العدة (قال) ابن القاسم ويسئل عن ذلك فان كان يحمل مثله لرأيت الولد لازم له وان كان يعلم انه لا يحمل مثله لم أر أن يلزمه

مالك على أنها كانت بموضع لا يخفى فيه أسره أن أسره فلا تكون على هذا التأويل رواية عيسى مخالفة لرواية أشهب

ولا يلحق به الولد (قلت) أرايت ان تزوجت مجبوا أو خصيا وهي تعلم (قال) فلا خيار لها كذلك قال مالك (قال) قال مالك اذا تزوجت خصيا وهي لا تعلم فلها الخيار اذا علمت فقول مالك انها اذا علمت فلا خيار لها (قال) ولم أسمع من مالك فيه شيئا (قال) ولم أسمع من مالك في العنين اذا تزوجها وهي تعلم انه عنين شيئا ولكن هذا رأي ان كانت علمت انه عنين لا يقدر على الجماع رأسا وأخبرها بذلك فتزوجها على ذلك على انه لا بيا فلا خيار لها (قلت) أرايت امرأة العنين والخصي والمحبوب اذا علمت به ثم تركته فلم ترفعه الى السلطان وأمكنته من نفسها ثم بدا لها فرفعه الى السلطان (قال) أما امرأة الخصي والمحبوب فلا خيار لها اذا أقامت معه ورضيت بذلك فلا خيار لها عند مالك وأما العنين فان لها أن تقول اضر بواله أجلسه لان الرجل ربما تزوج المرأة فاعترض له دونها ثم يفرق بينهما ثم يتزوج أخرى فيصيدها قتله منه فنقول هذه تركته وانا أرجو لان الرجال بحال ما وصفت لك فذلك لها الا أن يكون قد أخبرها انه لا يجامع وتقدمت على ذلك فلا قول لها بعد ذلك (قلت) ويكون فراقه تطليقة (قال) نعم (ابن وهب) عن مالك والليث أن يحيى بن سعيد حدثهما أن ابن المسيب قال قال عمر بن الخطاب أيعارجل نكح امرأة أو بهاجنون أو جذام أو برص فسمها فلها صداقها بما استحل منها من فرجها وكان ذلك لزوجها غرم على وليها (قال) مالك وانما يكون ذلك لزوجها غرم على وليها اذا كان وليها أنكحها أبوها أو أخوها أو من يرى انه يعلم ذلك منها فاما ان كان الذي أنكحها ابن عم أو مولى أو من العشيرة أو السلطان ممن يرى انه لا يعلم ذلك منها فليس عليه فيها غرم وترد المرأة ما أخذت من صداقها ويترك لها قدر ما يستحل به (قال) الليث قال يحيى وأشك في الجنون والعقل غير انه ذكر أحدهما (ابن وهب) عن عامر بن مرة عن ربيعة انه قال اما هو اذا علم بدائها ثم وطئها بعد ذلك فقد وجبت له وأما ما ترد به المرأة على الزوج فما قطع عن الزوج منها اللذة مما يكون من داء النساء في ارحامهن والوجع المعضل من الجنون والجذام والبرص وكل ذلك جائز عليه اذا بلغته المسألة وبلغ عنه الخبر وكان ظاهرا الا أن يرد من ذلك الا الشيء الخفي الذي لا يعلمه الا المرأة وأولياؤها وترد على المغرور الذي تزوجها صداقها الا ان تعاض المرأة من ذلك بشئ (قال ابن وهب) وأخبرني الثقة ان علي بن أبي طالب قال يرد من النكاح الجنون والجذام والبرص والقرن (قال) ابن وهب وقال عمر بن دينار عن عبد الله بن عباس مثله (ابن وهب) عن عبد الاعلى بن سعيد الجيشاني أن محمد بن عكرمة المهدي حدثه انه تزوج امرأة فدخل بها يوما وعليها ملحفة فزعمها عنها فاذا هو يرى بياطن نخذها وضحا من ياض فقال خذي عليك ملحفتك ثم كلم عبد الله بن يزيد بن حرام فكتب له الى عمر بن عبد العزيز فكتب عمر أن استعطفه بالله في المسجد انه ما قلذ منها شيئا منذ رأى ذلك بها وأحلف اخوتها انهم لا يعلمون الذي كان بها قبل أن يزوجه فان حلفوا فاعط المرأة من صداقها ربعة (مالك) بن أنس قال بلغني عن ابن المسيب انه قال أيعارجل تزوج امرأة أو بهاجنون أو ضرر فانها تخير فان شاءت قرت وان شاءت فارقت (ابن وهب) عن مخزومة عن أبيه عن ابن المسيب وابن شهاب مثله (قال) مالك فاري الضرر الذي أراد ابن المسيب هذه الاشياء التي ترد المرأة منها (ابن وهب) عن عميرة ابن أبي ناجية ويحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد مثل قول ابن المسيب وابن شهاب انها تخير ان شاءت والله تعالى أعلم بالحال واليه المرجع والمآل

﴿ تم كتاب النكاح الاول من المدونة الكبرى ﴾

﴿ ويليه كتاب النكاح الثاني ﴾

والقول الثالث انه يحكم له بحكم المفقود في جميع الاحوال فيضرب له أجل أربعة أعوام ثم تعتد امرأته وتزوج

﴿ كتاب النكاح الثاني ﴾
 ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾
 ﴿ في النكاح بصداق لايجل ﴾

(قلت) لابن القاسم أ رأيت لو أن رجلا تزوج امرأة وجعل مهرها عبد الله على أن زادت المرأة دارها أو زادت مائة درهم (قال) لا يجوز هذا النكاح عند مالك وهو مقسوخ (قال) وسمعت مالكا يقول في رجل تزوج امرأة على أن أعطته خادمها بكذا وكذا درهم (قال) مالك لا يجوز هذا النكاح (وقال) مالك لا يجتمع في صفقة واحدة نكاح وبيع (قال) سحنون وقال بعض الرواة في هذه المسئلة إذا كان يبقى مما يعطى الزوج ربع دينار فصاعدا فالنكاح جائز (قلت) أ رأيت أن كان هذا الذي تزوج هذه المرأة في صفقة واحدة مع البيع أن كان قد دخل بها أي بطل نكاحه أيضا في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك في هذا بعينه شيئا إلا أن مالكا قال في الرجل يتزوج المرأة على الصداق المجهول على ثمرة نخل قبل أن يبدو صلاحها أو على بعير شارد أو على عبد آبق أو على ما في بطن أمته أنه لم يدخل بها ففرق بينهما وان دخل بها لم يفسخ نكاحهما وثبت وكان لها صداق مثلها وكان الذي سمى لها من الغرر لزوجها إلا أن تقبض الجنين بعد ما ولد أو العبد إلا آبق بعد ما رجع أو البعير الشارد بعد ما أخذ ويحول في يديها باختلاف أسواق أو نعاء أو نقصان فيكون لها وتغرم قيمته يوم قبضته لزوجها وأما الثمرة فعليها مكيلة ما جدت من الثمرة أو حصدت من الحب ومهمات من هذا كله قبل أن تقبضه فهو من الزوج ومهمات من هذا بعد ما قبضته وان لم يجز باختلاف أسواق ولا نعاء ولا نقصان فهو من المرأة أبد حتى ترده لأنه في ضمانها يوم قبضته ألا ترى أن زيارته لها وتقصانه عليها وهذا في غير الثمرة التي لم يبدأ صلاحها (قلت) أ رأيت لو أن رجلا من المسلمين تزوج امرأة على خرف دخل بها أو لم يدخل بها أو تطاول زمانه معها حتى ولدت له أولادا أتجزئ هذا النكاح وتجعل للمرأة صداق مثلها أم لا تجزئه (قال) إذا دخل بها كان لها صداق مثلها وهو بمنزلة الجنين في بطن أمه أو البعير الشارد أو الثمرة التي لم يبدو صلاحها وان لم يدخل بها فسخ نكاحها ولم يثبتنا عليه (قلت) أ رأيت أن تزوجها على ما تلد غنمه (قال) قال مالك في المرأة تزوج على الجنين أنه ان دخل بها كان لها صداق مثلها وان لم يدخل بها فسخ نكاحها فأرى ما تلد غنمه بمنزلة الثمرة (قلت) أ رأيت أن تزوج رجل امرأة على عبد على أن زادت المرأة ألف درهم (قال) مالك لا يجوز هذا النكاح (قلت) ما يقول مالك في رجل نكح امرأة على دراهم باعياها (فقال) قال لي مالك من باع سلعة بدراهم باعياها غائبة لم يصلح ذلك إلا أن يشترط عليه أنها ان تلفت فعليه بدنها وان لم يشترط ذلك عليه فلا خير في هذا البيع (قال) والنكاح مثل هذا في رأيي إلا أن يقول أتزوجك بهذه الدنانير باعياها وهي في يده ويدفعها إليها فلا بأس بذلك وكذلك البيع (قلت) فان وجب النكاح والبيع بهما ثم استحق رجل تلك الدنانير في يد المرأة أو البائع (قال) البيع والنكاح جائز ويكون على المشتري والزوج دنانير مثلها

﴿ في النكاح بصداق مجهول ﴾

(قلت) أ رأيت رجلا تزوج امرأة على شوار بيت وخادم أي جوز في قول مالك قال نعم (قال) مالك ولها خادم وسط والبيت الناس فيه مختلفون ان كانت من الاعراب فيبوت قد عرفوها ولهم شورة قد عرفوها وشورة الحضر لا تشبه شورة البادية (قلت) فان تزوجها على بيت من بيوت الحضر (قال) ذلك جائز إذا كان معروفا مثل ما وصفت لك في البادية وكذلك قال مالك (قلت) افيجوز أن يتزوجها على شوار بيت (قال) نعم إذا كان ولا يقسم ماله حتى يأتي عليه من الزمان ما لا يجي إلى مثله حكى هذا القول ابن المواز وعابه والقول الرابع

الشوارأمرامعروفاعندأهلالبادية(قلت)أتحفظهعنمالك(قال)نعمولكلقدرهمنالشورة(قلت)أرأيتأنتزوجهاعلىعشرةمنالابلومائةمنالغنمأومائةمنالبقرأىالاسنانيجعللهافيقولمالك(قال)وسطمنذلكلانمالكقالذلكفيالريق(قلت)أرأيتأنتزوجهاعلىعبدولميصفهوليسبعينهفأرادأنيدفعاليهاالزوجقيمةذلكدنانيرأودراهم(قال)قالمالكعليهعبدوسطفأرىعلىالزوجعبداوسطاوليسلهأنيدفعدنانيرولادراهمالانأشاهالمرأةذلك(قلت)فأنتزوجهاعلىعرضمنالعروضموصوفليسبعينهولميضربلذلكأجلاأيجوزفيقولمالكهذاالنكاحأملا(قال)نعمهو جائزألا ترىأنهيتزوجعلىعبدولاميصفهولاميضربلهأجلاوليسبعينهفيكونعليهعبدوسطحالفكذلكهذااذاوصفهفذلكجائزوهذاهنالايحملهالبيوعوهوعلىالنقدألا ترىأنهيتزوجالمرأةبمائةدينارفلايسمىأجلافتكوننقدا(قلت)أرأيتأنتزوجرجلعلىعبدولميصفهأيجوزهذاالنكاح(قال)قالمالكنعمالنكاحجائزويكونعليهعبدوسط(قلت)وكذلكاذااختلعتمنهأمرأتهعلىعبدولمئسمهولميصفهأ يكونعليهعبدوسط(قال)نعم

﴿ في الصداق يؤخذ به عيب أو يؤخذ به رهن فيهلك ﴾

(قلت)أرأيتأنتزوجهاعلىقلالمنخلبايعانها فأصابتهاخرا(قال)أراها بمنزلةالتي تزوجت على مهر فأصابت بمهرها عيبا أنها تردّه وتأخذ مثله ان كان مما يؤخذ مثله أو قيمته ان كان مما لا يؤخذ مثله (قلت)أرأيتأنتزوجهأمرأةعلىصداق مسمى وأخذت به رهنا وقيمة الرهن الذي أخذت مثل صداقها الذي سمواسواءفهلكالرهنعندها(قال)قالمالكانكانحيوانافلاشيءعليهاوالمصيبةمنزوجهاوانكانمما تعيبعليهالمرأةفهلكعندهافهو منها(قلت)أرأيتأنتزوجهاولميفرضلهاصداقا فأخذت منه رهنا بصداق مثلها فهلك عندها(قال)إذاأخذت منه رهنا بمثل صداقها فضايعفهذاوالذي سألت عنه سواء(قلت)أرأيتأنتزوجهاعلىغيرمهر مسمى ففرض لها نصف دار له ورضيت بذلك أ يكون فيه الشفعة في قول مالك(قال)نعم

﴿ في صداق السر ﴾

(قلت)أرأيتأنسمىفيالسر مهرأوأعلنفيالعلانيةمهرأ(قال)قالمالك يؤخذبالسرانكانوا قد أشهدوا على ذلك عدولا

﴿ في صداق الغرر ﴾

(قلت)أرأيتأنتزوجرجلأمرأةبألف درهمفانكانتلهأمرأةفصداقهاألفان(قال)هذا من الغرر وهو مثل البعير الشارد فمفسرت لك لان هذا لا يجزى في البيوع عند مالك(قلت)أرأيتأنتزوجهاعلىألف درهمفانأخرجها من الفسطاط فمهرها ألفان(قال)قالمالكفيالرجل يتزوج المرأة بألفين فتضع له ألفا على أن لا يخرجها من بلد ها ولا يتزوج عليها فيريد أن يخرج بها أو يتزوج عليها(قال)ذلكله ولا شيء عليه أن يخرج بها أو تزوج عليها وسمعت منه غير عام(قال)ابن القاسم وأخبرني الليث بن سعد أن ربيعة قال الصداق ما وقع به النكاح ولم ير لها شيئا ومسئلتك عندي مثله ولأنه إنما فرض لها صداقها ألف درهم ثم قال لها ان خرجت بك من الفسطاط زدتك ألفا أخرى فله أن يخرجها ولا شيء عليه ألا ترى لو أن رجلا قال لأمرأته ان أخرجتك من هذه الدار فلك ألف درهم فله أن يخرجها ولا شيء عليه(قال)لى مالك ولو فعل ذلك بعد وجوب العقد ولها أن يحكم له بحكم المقتول في الزوجه فتعتد بعد التلوم وتزوج وبحكم المفقود في ماله فلا يقسم حتى يعلم بعوته أو يأتي

عليه ألف درهم من صداقها فوضعت ذلك له على أن لا يخرج بها ولا يتزوج عليها أو لا يتسرر قبل ذلك (قال) مالك له أن يتزوج وأن يخرجها وأن يتسرر عليها فان فعل شيئاً من ذلك فلها أن ترجع عليه بما وضعت من ذلك (قال) لي مالك ولا يشبه هذا الأول وإنما ذلك شيء زادوه في الصداق وليس بشيء وإنما وجب النكاح بما سمي لها من الصداق (سحنون) وقال علي بن زياد إذا سمت صداق مثلها ثم حطت منه في عقدة نكاحها على ما شرطت عليه فان ذلك إذا فعله الزوج لا يسقط ما وضعت عنه وأما إذا زادت على صداق مثلها فوضعت الزيادة على ما شرطت عليه فذلك الزيادة التي وضعت للشرط باطل (قال سحنون) وكذلك أخبرنا ابن نافع عن مالك بمثل ما قال علي بن زياد ورواه أشهب عن مالك

﴿ في الصداق بالعبد وجد به عيب ﴾

(قلت) أرأيت أن تزوج رجل امرأة على عبد بعينه فدفعه اليها ثم أصابت المرأة بالعبد عيباً (قال) قال مالك ترددها قيمته وهذا مثل البيوع سواء فان كان قد فات العبد عندها بعثاقة أو بشيء يكون فوتاً فلها على الزوج قيمة العيب وإن كان قد دخله عيب مفسد فالمرأة بالخيار أن شاءت حبست العبد ورجعت بقيمة العيب وإن أحببت ردت العبد وما نقصه العيب عندها ورجعت بالقيمة والخلع عندي به مثل التزويج سواء للزوج أن يرجع بقيمة العيب وإن كان قد دخله استهلاكاً عنده أو يردده إن كان بحاله وإن كان دخله عيب مفسد كان بالخيار أن شاء رده وردد ما نقصه العيب وإن شاء حبسه ورجع بقيمة العيب (قلت) أرأيت أن تزوجها على أمة لها زوج ولم يخبرها بذلك أيكون لها أن ترددها وتأخذ قيمتها (قال) نعم لأن مالكاً قال في هذا ترد بالعيب فالأمة إذا كان لها زوج فذلك عيب من العيوب فالنكاح في هذا والبيوع سواء وكذلك الخلع في هذا سواء

﴿ في الرجل يزوج ابنته ويضمن صداقها لها ﴾

(قلت) أرأيت لو أن رجلاً تزوج ابنته وضمن الصداق لها أيكون للبنت أن تأخذ الأب بذلك الصداق في قول مالك (قال) نعم (قلت) ويرجع به الأب على الزوج (قال) لا يرجع به الأب على الزوج لأن ضمانه الصداق عنه في هذا الموضع صلة منه له وإنما التزويج في هذا على وجه الصلة والصدقة فلا يرجع عليه بشيء مما ضمن عنه (قلت) أرأيت أن مات الأب قبل أن تقبض البنت صداقها (قال) مالك تستوفيه من مال أبيها إذا كانت عقدة النكاح إنما وقعت بالظمان وإنما مثل ذلك مثل الرجل يقول للرجل بع فلان أفرسك أو دابةً والتمن لك على فباعه فهو إن هلك الضامن ولم يقبض البائع الثمن فان ذلك الثمن مضمون في مال الضامن يستوفيه منه إن كان له مال (قلت) فان لم يكن له مال أيرجع على مشتري الدابة بشيء أم لا (قال) لا يرجع عليه بشيء عند مالك (قال) وقال مالك وكذلك المرأة لو دخل بها ثم مات الضامن للصداق وليس له مال ولم تقبض شيئاً من صداقها أنه لا شيء لها على الزوج (قلت) فان لم يكن دخل بالمرأة ولم يدع الميتم مالا (قال) فلا سبيل للزوج إلى الدخول حتى يعطيها مهرها (قال) ولقد سألت مالكاً عن الرجل يزوج ابنته الصغيرة في حجره ولا مال للابن فيموت الأب ولم تقبض المرأة صداقها فيقول الورثة للابن لم تقبض عطيتك فنحن نقاصك بما تقبض المرأة بمورثك مما ضمن أبوك عنك (قال) مالك تأخذ المرأة صداقها من مال الأب ويدفع إلى الابن ميراثه كاملاً مما بقي ولا يقاصه أخوته بشيء مما تقبض المرأة (قلت) ونحاص الغرماء (قال) نعم تحاص الغرماء عند مالك (قال) ابن القاسم وليس هذه الوجوه فيما حملنا عن مالك وسمعنا منه على وجه جمالة الدين مما يتحمل به ويرجع المتحمل على الذي يحمل عنه (قال) وقال لي مالك وكذلك الرجل الذي له الشرف يزوج الرجل ويضمن الصداق عنه فهذا لا يتبعه شيء عليه من الزمان ما لا يجيء إلى مثله ذهب إلى هذا أحمد بن خالد وحكي أنه قول الأوزاعي وتأول رواية أشهب عن

(قال) فقلنا لما لك فالرجل بزواج ابنه ويضمن عنه الصداق والابن قد باع فيسدد الاب الصداق الى المرأة فطلقها الابن قبل أن يدخل بها لمن ترى نصف الصداق (قال) مالك للاب أن يأخذه وليس للابن منه شيء (قال) مالك ولو لم يتقدما شيئا أخذت المرأة نصف الصداق من الاب ولم يتبع الاب الابن بشيء مما أدى عنه (قال) ابن القاسم وانما هذا مثل الذي زوج ابنه وضمن عنه أو زوج أجنبيا وضمن عنه مثل مالو أن رجلا وهب لرجل ذهباً ثم قال لرجل به فرسل بالذي وهبت له من الذهب وذلك قبل أن يقبض الموهوب له هبته وهو ضامن لك على حتى أدفعها اليك فيقبض الرجل القرس وأشهد على الواهب بالذهب فان هذا الوجه يثبت للبائع على الواهب وان هلك الواهب قبل أن يقبض البائع الذهب ولم يجد له مالا فلا يرجع على الموهوب له شيء من ثمن القرس وانما وجب ثمن القرس للبائع على الواهب فكذلك الصداق على هذا بنى وهذا محمله (ابن وهب) عن يونس انه سأل ربيعة عن صداق الولد اذا زوج أبوه (قال) ان كان ابنه غنياً فعلى ابنه وان لم يكن له مال فعلى أبيه (قال) ابن وهب قال أبو الزناد حيث وضعه الاب فهو جائز ان يجعله على ابنه لزمه فانما هو وليه (ابن وهب) عن الليث عن يحيى بن سعيد انه قال اذا نكح الرجل ابنه صغيراً أو كبيراً وليس له مال فالصداق على الاب ان عاش أو مات وان كان لواحد منهما مال فالصداق عليه في ماله الا أن يكون الوالد شرط على نفسه الصداق في ماله (قال) مالك ان زوج ابنه صغيراً لا مال له فالصداق على الاب في ماله ثابت لا يكون على ابنه وان أيسر فلا يكون لابيّه أن يأخذ من ماله شيئاً بعد ان ينكحه فانما ذلك بمنزلة مال أنفق عليه (قال) مالك وان زوجته بنقد أو أجل وهو صغير لا مال له فدفع التقديم يحدث لابنه مال فيريد أبوه أن يجعل بقية الصداق المؤجل على ابنه فقال لا يكون ذلك له وهو عليه كله

❦ في الرجل يزوج ابنه صغيراً في مرضه ويضمن عنه الصداق ❦

(قلت) أرايت لو أن رجلاً زوج ابنه صغيراً في مرضه وضمن الصداق أيجوز هذا أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز أن يضمن عن ابنه وهو مريض لأن ذلك وصية لو ارث فلا يجوز (قلت) أف يكون نكاح الابن جائزاً أم لا في قول مالك (قال) ذلك جائز عن مالك ويصحب الصداق على الابن ان أحب أن يدفع الصداق ويدخل على امرأته والام يلزمه الصداق ويفسخ النكاح (قلت) أرايت ان كان صغيراً لا يعرب عن نفسه فأبطلت ما ضمن الاب عنه فقامت المرأة تطليه بحقتها وقالت قد أبطلت مهرى الذي ضمن لي الاب فأين تجعل مهرى (قال) ابن القاسم ان كان له ولي أو وصى نظري في ذلك للصبي بعد موت الاب ان كان للصبي مال فان رأى أن يجيز ذلك ورأى ذلك وجه غبطة فرأى أن يدفع من ماله دفع وتب النكاح وان رأى غير ذلك فسخه (قلت) فان طلبت المرأة ما ذكرت لك في مرض الاب قبل موته (قال) ليس لها في مال الاب شيء وقد قال مالك فيما يضمن الاب عن ابنه في مرضه لا يعجبني هذا النكاح اذا صح (قلت) أرايت ان صح الاب الذي زوج ابنه في مرضه وضمن عنه الصداق أيجوز ما ضمن عنه اذا صح في قول مالك (قال) اذا صح فذلك جائز وذلك الضمان عليه لازم له وان مرض بعد ما صح فان الضمان قد ثبت عليه

❦ في النكاح صداق أقل من ربع دينار ❦

(قلت) أرايت ان تزوجها على عرض قيمته أقل من ثلاثة دراهم أو على درهمين (قال) أرى النكاح جائزاً ويبلغ به ربع دينار ان رضى بذلك الزوج وان أبي فسح النكاح ان لم يكن دخل بها وان دخل بها أكمل لها ربع دينار وليس هذا النكاح عندي من نكاح التفريض (قلت) لم أجزته قال لاختلاف الناس في هذا مالك على ذلك وهو بعيد وأما المفقود في حرب المسلمين في الفتن التي تكون بينهم في ذلك قولان أحدهما انه

الصدّاق لان منهم من قال ذلك الصدّاق جائز ومنهم من قال لا يجوز وقد قال بعض الرواة لا يجوز قبل الدخول بدرهمين وان آتم الزوج ربع دينار (قلت) فان فاتت بالدخول (قال) فلها صدّاق مثلها لان الصدّاق الاول لم يكن يصلح العقد به (قلت) لابن القاسم أرايت ان طلقها قبل البناء بها أتجعل لها نصف الدرهمين أم المتعة أم نصف ربع دينار (قال) لها نصف الدرهمين (قلت) لم (قال) لانه صدّاق قد اختلف فيه وان الزوج لو لم يرض أن يبلغها ربع دينار لم أجبره على ذلك الا أن يكون قد دخل بها فهو اذا طلق فليس لها الا نصف الدرهمين لاختلاف الناس في أنه صدّاق قال ولا أرى لاحد أن يتزوج باقل من ربع دينار (قلت) أرايت ان تزوجها على درهمين ولم يبين بها أي نسخ هذا النكاح أم يقرو برفعها الى صدّاق مثلها أو يرفع بها الى أدنى مما يستحل به النساء في قول مالك وكيف ان كان قد بنى بها ما اذا يكون لها من الصدّاق وهل يترك هذا النكاح بينهما لا يفسخ اذا كان قد بنى بها (قال) بلغني عن مالك أنه قال ان أمهر ثلاثة دراهم قبل أن يدخل بها أقر النكاح ولم يفسخ (قال) ابن القاسم ورأي ان كان قد دخل بها أن يجبر على ثلاثة دراهم ولا يفرق بينهما (قلت) أرايت ان تزوجها ولم يقرض لها ولم يبين بها حتى طلقها زوجها ونصف مهر مثلها أقل من المتعة أي يكون لها نصف مهر مثلها أم المتعة (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً الا أن مالك قال كل طلقة لم يقرض لها ولم يبين بها زوجها حتى طلقها فلها المتاع ولا شيء لها من الصدّاق وكذلك السنة

باب نصف الصدّاق

(قلت) أرايت الرجل اذا تزوج المرأة ولم يسم لها صداقاً سمى لها بعد ذلك برمان الصدّاق وذلك قبل البناء بها فرضيت بما سمى لها أو رضى به الولي فطلقها قبل البناء بها وبعد ما سمى لها الا أن التسمية لم تكن في أصل النكاح أي يكون لها نصف هذه التسمية أم يكون لها المتعة ولا يكون لها من هذه التسمية شيء لانها لم تكن في أصل النكاح (قال) قال مالك يكون لها نصف هذه التسمية اذا رضيت بذلك أو رضى به الولي اذا كانت بكرًا والولي ممن يجوز أمره عليها وهو الاب في ابنته البكر (قلت) فان كانت بكرًا فقالت قدرضيت وقال الولي لا أرضى والقرض أقل من صدّاق مثلها (قال) الرضا الى الولي وليس اليها لان أمرها ليس يجوز في نفسها (قال) ابن القاسم ولو كان الذي فرض الزوج لها هو صدّاق مثلها فقالت قدرضيت وقال الولي لا أرضى كان القول قولها ولم يكن للولي ههنا قول ومما يدل على ذلك ان الرجل اذا نكح على تفويض ففرض للمرأة صدّاق مثلها لزم ذلك المرأة والولي ولم يكن للمرأة ولا للولي أن يأبى ذلك (قلت) فان قالت لا أرضى وقال الولي قدرضيت (قال) القول قول الولي اذا كان ذلك صدّاق مثلها (قلت) وان كانت ايمًا (قال) الرضا رضاها ولا يلتفت الى رضا الولي معها وان كانت بكرًا وكان وليا لا يجوز أمره عليها لم يجز ما فرض لها الزوج وان رضيت بذلك الجارية الا أن يكون أمر اسداً يعلم أنه يكون مهر مثلها ولا يجوز ما وضعت له اذا طلقها من النصف الذي وجب لها لان الوضعية لا تجوز الا للاب ولا يجوز لها في نفسها ما وضعت له اذا طلقها من النصف الذي وجب لها لان الوضعية لا تجوز الا للاب وحده (قال سحنون) وقد قيل انها اذا رضيت باقل من صدّاق مثلها انه جائز ألا ترى أن وليها لا يزوجه الا برضاها فاذا رضيت بصدّاق وان كان أقل من صدّاق مثلها فعلى الولي أن يزوجها وهي اذا طلقت فوضعت ما وجب لها جاز أيضا لانها لا يولى عليها وانما التي لا يجوز لها أن ترضى بأقل من صدّاق مثلها التي يولى عليها بوصى ولا تجوز وضعتها اذا طلقت (قلت) أرايت ان تزوج الرجل المرأة فوهبت له صدّاقها قبل البناء بها ثم طلقها الزوج أي يكون له عليها من الصدّاق شيء أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا شيء للزوج عليها من قبل انها قد ردت عليه ابدى كان له ولها (قلت) فان كانت ايمًا وهبت له نصف صدّاقها ثم طلقها قبل البناء وقد قبضت النصف الا آخر يحكم له بحكم المقتول في روجه وماله فتعده امرأته ويقسم ماله قبل من يوم المعركة قريبه كانت أو بعيدة وهو

أولم تقبضه (قال) قال مالك يكون له أن يرجع عليها ان كانت قبضت منه هذا النصف بنصف ذلك النصف وان كانت لم تقبض اذلك من الزوج رجعت على الزوج بنصف ذلك النصف (قلت) أرايت ان كانت قبضت منه المهر كله فوهبت ذلك للزوج بعدما قبضته أو وهبته قبل القبض ثم طلقها الزوج قبل البناء بها أو يكون للزوج عليها شيء أم لا (قال) قال مالك ذلك سواء ولا شيء للزوج عليها قبضته ثم وهبته أو وهبته للزوج قبل أن تقبضه لان ذلك قد يرجع الى الزوج (قلت) أرايت ان كان مهرها مائة دينار فقبضت منه أربعين دينارا ووهبت له ستين دينارا قبل أن تقبض الستين أو بعدما قبضت الستين أو قبضت ستين ووهبت أربعين بحال ما وصفت لك ثم طلقها قبل البناء بها (قال) قال مالك يرجع عليها الزوج بنصف ما قبضت منه فيأخذ منها ولا يكون له عليها في الذي وهبت له قليل ولا كثير قبضته أو لم تقبضه (قلت) أرايت رجلا تزوج امرأة على مائة دينار ووهب من يجوز قضاؤها في مالها فوهبت مهرها للرجل أجنبي قبل أن تقبضه من الزوج وقبل أن يبنى بها الزوج أيجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) قال مالك في هبة المرأة ذات الزوج انه يجوز ما صنعت في ثلث مالها ان كان ثلث مالها يحمل ذلك جازت هبتها هذه وان كان ثلث مالها لا يحمل ذلك لم يجز من ذلك قليل ولا كثير كذلك قال لي مالك في كل شيء صنعتته المرأة ذات الزوج في مالها (قلت) فان كان ثلث مالها يحمل ذلك (قال) ذلك جائز عند مالك اذا كانت ممن يجوز أمرها (قلت) فان طلقها قبل البناء بها ولم يكن دفع الهبة زوجها الى هذا الاجنبي أيكون للزوج أن يحبس نصف ذلك الصداق ان كانت المرأة معسرة يوم طلقها وان كنت موسرة يوم طلقها لم يكن للزوج أن يحبس من الصداق شيئا عن الموهوب له ولكن يدفع جميع الصداق الى الموهوب له ويرجع بنصف ذلك على المرأة لانها ميسرة يوم طلقها وانما كان أولى بنصف الصداق من الموهوب له اذا كانت المرأة معسرة لانه لم يخرج ذلك من يده (قلت) أرايت لو أن رجلا تزوج امرأة فوهبت المرأة مهرها للرجل أجنبي قد دفعه الزوج الى ذلك الاجنبي والمرأة ممن تجوز هبتها وثلثها يحمل ذلك فطلقها الزوج قبل البناء بها يرجع على الموهوب له شيء أم لا في قول مالك (قال) لا يرجع على الموهوب له في رأيي بشئ ولكن يرجع على المرأة لانه قد دفع ذلك الى الاجنبي وكان ذلك جائزا للاجنبي يوم دفعه اليه لان الزوج في هذه الهبة حين دفعها الى الموهوب له على أحد امرين اما أن تكون المرأة ميسرة يوم وهبت هذا الصداق فذلك جائز على الزوج على ما أحب أو كره أو تكون معسرة فانفذ ذلك الزوج حين دفعه الى هذا الموهوب له ولو شاء لم يجزه فليس له على هذا الاجنبي قليل ولا كثير (وانما) اجازته هبتها مهرها اذا كانت معسرة بمنزلة ما لو تصدقت بمالها كله فأجازها لها (وقال) بعض الرواة انها اذا صدقت وهي ميسرة ثبتت الصدقة على الزوج وصارت صدقة مقبوضة لانه لا قول للزوج فيها وان هو طلقها قبل القبض وهي معسرة أو ميسرة فهو سواء والمال على الزوج ويتبعها الزوج بالنصف (وقال سحنون) في العبد اذا أصدقته المرأة لاهدة فيه وقال ربيعة ان فيه العهدة وهل مثل البيوع وقول ربيعة أحب الي وكذا العبد المصالح به من دم عمد والعبد المقرض مثله لاهدة ثلاث ولا سنة فيهم (قلت) فالعبد المقاطع به من كتابة مكاتب أو قطاعة عبد مثل ذلك (قال) ثم وهذا كله على نحو من قول ابن القاسم وكذلك العبد المسلم فيه والعبد العائيب يشتري على صفقة (قلت) لابن القاسم أرايت الذي يتزوج المرأة على الجارية فيدفع اليها الجارية أو لم يدفع اليها الجارية حتى حالت أسواق الجارية أو نمت في بدنها أو تقصت أو ولدت أولادا (قال) قال لي مالك ما أصدق الرجل المرأة من الحيوان بعينه تعرفه المرأة فقبضته أو لم تقبضه خال بأسواق أو مات أو نقص أو نعا أو توالد فاعلم المرأة وان زوج في جميع ذلك قول سحنون وقيل بعد التلوم له على قدر ما يتعرف من هرب أو انهماز فان كانت المعركة على بعد من بلاده

شريكان في النماء والنقصان والولادة وما وهبت المرأة من ذلك أو أعتقت أو تصدقت فأما يلزمها نصف
 قيمته للزوج يوم وهبت أو تصدقت أو أعتقت إذا هوطلقتها قبل البناء بها فإن عت هذه الاشياء في يدي
 الموهوب له أو المتصدق عليه ثم طلقها بعد ما عت هذه الاشياء في يدي المتصدق عليه أو الموهوب له لم يكن
 للزوج عليها الا نصف قيمة هذه الاشياء يوم وهبتها ولا يلتفت الى عتائها ولا الى نقصانها في يدي الموهوب
 له والمتصدق عليه ولا يكون على المرأة من النماء شيء ولا يوضع عنها للنقصان شيء (قال سحنون) وقد
 قال بعض الرواة انما على المرأة قيمتها يوم قبضتها ليس يوم فانت لان العمل يوم القبض ولانها أملك بما
 أخذت من زوجها ألا ترى انها لو ماتت كان للزوج أن يدخل بها ولا يكون عليه شيء لانها ماتت وهي
 ملك لها ليس للزوج فيها ملك يضمن به شيء (قلت) أرايت ان تزوجها على حائط بعينه فأعمر الحائط
 عند الزوج أو عند المرأة ثم طلقها الزوج والثمر قائم أو قد استهلكته المرأة أو الزوج (قال) قال
 مالك ولم أسمع منه ان للزوج نصف ذلك كله وللرأة نصف ذلك كله (قال ابن القاسم) وأنا أرى ان
 ما استهلك أحد هما من الثمرة فذلك عليه هو ضامن لحصة صاحبه من ذلك وما سقى أحد هما في ذلك كان له
 بقدر علاجه وعمله ولم أسمع من مالك هذا وقد قيل ان الغلة للمرأة كانت في يديها أو في يد الزوج لان الملك
 ما كسبها قد استوفته وانه لو تلف كان منها (قلت) أرايت ان تزوجها على عبد بعينه فلم يدفع اليها العبد حتى
 اغتله السيد أتكون الغلة بينهما ان هوطلقتها قبل البناء بحال ما وصفت لي من الثمرة في قول مالك (قال) نعم
 في رأيي (قلت) أرايت ان تزوجها على عبد بعينه أو حيوان باعيانها فهلك ذلك العبد أو الحيوان في يدي
 الزوج قبل ان يدفع ذلك الى المرأة فأراد أن يدخل بها ممن مصيبة العبد والحيوان (قال) قال مالك مصيبة
 الحيوان والعبد من المرأة فاذا كانت المصيبة منها كان له أن يدخل عليها لانها قد استوفت مهرها بما كانت
 المصيبة منها (قلت) أرايت ان تزوجها على عبد بعينه فدفعه اليها فأعتقته ثم طلقها قبل البناء بها (قال)
 قال مالك عليها نصف قيمة العبد يوم أعتقته (قلت) ميسرة كانت أو معسرة فهو عند مالك في عتق هذا العبد
 سواء (قال) لا أدري ما قول مالك فيه الساعة ولكن هو عندى حرا سبيل عليه وللزوج عليها نصف قيمته
 يوم أعتقته لانها ان كانت يوم أعتقته ميسرة لم يكن للزوج ههنا كلام وان كانت معسرة يوم أعتقته وقد علم
 بعقها فلم يغير ذلك فالعتق جائز (قلت) فان علم الزوج فأكره العتق وهي معسرة (قال) يكرن للزوج أن ينكر
 عتقها (قلت) أيجوز من العبد ثلثه أم لا (قال) لا يجوز زه ن عتقها العبد قليل ولا كثير لان مالك قال أيما
 امرأة أعتقت عبيدا وثلاث ما لا يحمله ان زوجها ان يرد ذلك ولا يعتق منه قليل ولا كثير (قال) ابن لقاسم
 وأنا أرى ان رد الزوج عتقها ثم طلقها قبل البناء بها فأخذت نصف العبد انه يعتق عليها نصف العبد الذي
 صار لها (قلت) وكذلك لو ان امرأة تزوجت ولها عبد وليس لها مال سواه فأعتقته فرد الزوج عتقها ثم
 مات عنها أو طلقها أيعتق عليها في قول مالك حين مات الزوج أو طلقها (قال) سمعت مالك يقول في المفلس اذا
 رد الغرماء عتقه ثم أقاد ما لان العبد يعتق عليه فأرى هذا العبد الذي أعتقته هذه المرأة فرد الزوج عتقها ثم
 مات عنها أو طلقها بمنزلة المفلس في عتق عبده الذي وصفت لك وقد بلغني ممن أثق به ان مالك كان يرى ان
 يعتق ذلك عليها ان مات أو طلقها ولا أدري ان كان يرى ان تجبر على ذلك ولو كنه رأي ان لا تستخدمه ولا
 تجبسه وذلك كله رأيي ان يعتق بغير قضاء ولا تجبسه (قلت) أرايت ان تزوجها على عبد بعينه فلم تقبضه
 المرأة حتى مات العبد (قال) المصيبة من المرأة هو كذلك قال لي مالك في البيوع ان المصيبة في الحيوان قبل
 القبض من المشتري اذا كان حاضرا (قلت) فان كان تزوجته على عروض باعيانها ولم تقبضها من الزوج
 مثل أفرقية من طلقته ضرب لاهر أنه أجل سنه ثم تعد وتزوج ويقسم ماله وقيل ان العدة داخلة في

حتى ضاعت عند الزوج قال المصيبة من الزوج (قلت) وهو قول مالك (قال) هذا رأيي لان مالك قال
ذلك في البيوع الا ان يعلم هلاك بين فيكون من المرأة (قلت) ارايت لو ان رجلا تزوج امرأة على خادم
بعينها فولدت عند الزوج اولاد قبل ان تقبضها المرأة أو قبضتها المرأة فولدت عندها اولاد أو وهب للخادم
مالا أو تصدق عليها بصدقات أو اكتسبت الخادم مالا أو أغلت على المرأة غلة فاستهلكتم المرأة أو أغلت على
الزوج قبل ان تقبضها المرأة غلة فألتفها الزوج ثم طلقها الزوج قبل البناء بها أو يكون للزوج نصف جميع
ذلك أم لا (قال) نعم للزوج نصف جميع ذلك قال وما ألتفت المرأة من غلة الخادم فعليها نصف ذلك وما ألتفت
الزوج من غلة الخادم أو ما أخذ من مال وهب لها أو تصدق به عليها فكل من أخذ شيئا مما كان للخادم قبل
البناء بها فهو ضامن وانما ضمنت المرأة ذلك لان الزوج كان ضامنا لنصف الخادم ان لو هلك في يديها ان لو
طلقة قبل البناء بها فكما تكون المصيبة منه اذا طلقها فكذلك تكون نصف العلة له وكذلك هو ايضا اذا أخذ
من ذلك شيئا آداه اليها لان نصفها في ضمان المرأة أن لو هلك في يديها أو طلقها لان مالك قال لو هلك
الخادم في يديها قبل ان يطلقها ثم طلقها لم يتبعها بشيء وما ولدت من شيء فله نصفه ولها نصفه اذا طلقها (قلت)
وهذا كله قول مالك (قال) هم كله قول مالك الا ما فسرت لك من الغلة فانه رأيي لان مالك قال المصيبة منهما فلما
قال مالك المصيبة منهما جعلت العلة لهما بضمانهما فلما جعلهما مالك شريكين في الجارية في النماء والنقصان
فكذلك هم في الغلة (قلت) ارايت الابل والبقر والغنم وجميع الحيوان والنخل والشجر والكروم وجميع
الاشجار اذا تزوجها عليها فاستهلك العلة المرأة أو الزوج ثم طلقها قبل البناء بها أو بمنزلة ما ذكرت لي في
الخادم في قول مالك (قال) هم في رأيي الا انه يقضى لمن أنفق منهم ما بنفقتة التي أنفقها فيه ثم يكون له نصف
ما بقي (قلت) ارايت ان تزوجها على عبد بنى العبد جناية أو بنى على العبد ثم طلقها قبل البناء بها (قال)
اما ما بنى على العبد فذلك بينهما نصفان واما ما بنى العبد فان كان في يد المرأة فدفعته بالجناية ثم طلقها بعد
ذلك فليس للزوج في العبد شيء ولا له على المرأة شيء (قلت) فان كانت قد حابت في الدفع (قال) لا ارى محاباتها
تجوز على الزوج في نصفه الا ان يرضى وانما يجوز اذا دفعته على وجه النظر فيه (قال) واذا بنى العبد وهو
عند الزوج فليس للزوج الدفع وانما الدفع الى المرأة فان طلقها قبل ان تدفعه وهو في يديها أو في يد الزوج
فالزوج في نصفه بمنزلتها (قال) فان كانت المرأة قد دفعته ولم تدفعه قال فلا يكون للزوج على العبد سبيل
الا ان يدفع اليها نصف ما دفعت المرأة في الجناية (قلت) وهذه المسائل كلها قول مالك (قال) الذي سمعت من
مالك فيه ان كل ما تصدق الرجل المرأة من عرو أو حيوان أو خادم أو دار أو غير ذلك فمأونة نقص ثم طلقها
قبل البناء فله نصف نعمائه وعليه نصف نقصانه فمسائل في العلات والجنايات مثل هذا (قلت) ارايت ان
تزوجها على خادم فطلقها قبل البناء أيكون له نصف الخادم حين طلقها أم حين يردها عليه القاضي في قول
مالك (قال) قال مالك انما له نصف ما أدرك منها (قال ابن القاسم) ولا ينظر في هذا الى قضاء قاض لانه كان
شريكها الا ترى انه كان ضامنا لنصفها (قلت) ارايت ان تزوجها ألف درهم فاشتريت منه بالالف درهم
داره أو عبده ثم طلقها قبل البناء بها بم يرجع عليها في قول مالك (قال) قال مالك يرجع عليها بنصف الدار
أو العبد (قلت) فلو أخذت منه الف فاشتريت به دارا من غيره أو عبدا من غيره ثم طلقها قبل البناء بها
(قال) قال مالك يرجع عليها نصف الف (قلت) وشراؤها من الزوج بالالف عبدا أو دارا بخالف
لشراؤها من غير الزوج اذا طلقها قبل البناء (قال) نعم كذلك قال مالك الا أن يكون ما اشترت من غير
الزوج شيئا مما يصلحها في جهازها أو عطر أو ثيابا أو فرشا أو أسرة أو وسائد فاما ما اشترت لغير جهازها

التلوم يختلف في ذلك قول ابن القاسم والصواب ان العدة داخلة في التلوم لانه انما له مخافة أن يكون حيا

فلها نكاحه وعليها نقصانها ومنها مصيبتها وهذا قول مالك وما أخذت من زوجها من دار أو عرض من غير ما يصلحه أو يصلحها في جهازها فلا مصيبة عليها في تلقه وهو بمنزلة ما أصدقها إياه له نصف نكاحه وعليه نصف نقصانها وكذلك قال مالك (قال ابن وهب) وقال ربيعة في رجل تزوج امرأة بمائتي دينار فصدقته عليه بمائة دينار ثم طلقها قبل أن يبنى بها (قال) لها نصف ما بقي (ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب أنه قال في الرجل ينكح المرأة أو يصدقها ثم يطلقها قبل أن يبنى بها (قال) لها نصف صداقها ويأخذ نصف ما أعطها وما أدرك من متاع ابتاعوا لها بعينه فله نصفه ولا غرم على المرأة فيه (ابن وهب) قال يونس قال ابن موهب يأخذ منها نصف ما دفع إليها إلا أن تكون صرقت ذلك في متاع أو حلي فأخذ نصفه وإن لبسته (وقال) مالك في المرأة تريد أن تحبس الطيب والحلي قد صاغته والخادم قد وافقها إذا طلقها قبل أن يدخل بها وتعطيه عدة ما عقدها (قال) مالك ليس ذلك لها لأنه كان ضامنا وإنما يصير من فعل ذلك به أن يباع عليه ماله وهو كاره (قلت) رأيته أن تزوجها على عبد بعينه أو على دار بعينها فاستحق نصف العبد أو نصف الدار يكون للمرأة أن ترد النصف الذي بقي في يديها وتأخذ من الزوج قيمة الدار وقيمة العبد أم يكون لها النصف الذي بقي في يدها أو قيمة النصف الذي استحق من يديها (قال) قال مالك في البيوع إذا كان أعمى استحق من الدار البيت أو الشيء التافه الذي لا ضرر فيه على مشتريه أنه يرجع بقيمة ذلك على بائعه وإن كان استحق أكثر من ذلك مما يكون ضررا كان المشتري بالخيار أن شاء أن يحبس ما بقي في يده ويرجع بقيمة ما استحق منها فذلك له وإن أحب أن يرد جميع ذلك ويأخذ الثمن فذلك له وأما العبد فهو مخير إذا استحق منه قليل أو كثير أن يرد ما بقي ويأخذ ثمنه ذلك إن أحب فإن أحب أن يحبس ما بقي ويأخذ ثمن ما استحق منه فذلك له فالمرأة عندى بمنزلة ما وصفت لك من قول مالك في البيوع في الدار والعبد (قال) ابن القاسم قال مالك في العبد والجارية ليسا بمنزلة الدار لأنه يحتاج إلى العبد أن يظعن به في سفره ويرسله في حوائجه ويطأ الجارية والدار والنخل والارضون ليست كذلك إذا استحق منها الشيء التافه الذي لا ضرر عليه فيه لزمه البيع ويرجع بما استحق بقدر ذلك من الثمن (قال ابن القاسم) والمرأة عندى بمنزلة الذي فسر لي مالك من الدور والرقيق (قلت) وكذلك العروس كلها (قال) نعم إن كانت عروضا لها عدد أو رقيقا لها عدد فاستحق منها شيء فحمله محمل البيوع لأن مالك قال أشبه شيء بالبيوع النكاح (قلت) رأيته أن تزوجها على صداق مسمى ثم زادها بعد ذلك من قبل نفسه في صداقها ثم طلقها قبل البناء أو مات عنها (قال) ابن القاسم فله نصف ما زادها وهو بمنزلة ماله وهبه لها تقوم به عليه وإن مات عنها قبل أن تقبضه فلا شيء لها منه لأنها عطية لم تقبض (قلت) رأيته أن تزوج رجل امرأة على أبيها أو على ذي رحم محرم منها أن يعتق عليها ساعة وقع النكاح في قول مالك (قال) قال مالك يعتق عليها (قلت) فإن طلقها قبل البناء (قال) فلا زوج نصف قيمته (قلت) فإن كانت المرأة معسرة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى أن لا يرجع الزوج على العبد بشيء ولا يرد في الرق من قبل أنه بمنزلة رجل كان له على رجل دين ولا مل للغريم إلا عبد عنده فأعتق الغريم عبده ذلك فعلم الرجل الذي له الدين فسكت فأراد أن يرجع بعد ذلك في العبد يرد في الرق لمكان دينه فليس ذلك له وهذا في الدين هو قول مالك وهو حين أصدقها إياه قد علم أنه يعتق عليها فذلك لم يرد على العبد بشيء وليس هذا بمنزلة رجل أعتق عبدا له وعليه دين ولم يعلم بذلك الذي له الدين فيرد عتق العبد فإن هذا له أن يرد عتق العبد وكذلك قال مالك وقد أخبرني بعض جلساء مالك أن مالك استحسن أن لا يرجع الزوج على المرأة بشيء وأحب قوله إلى الأول أنه يرجع عليها بنصف قيمته

فأذا لم يوجد له خبر رجل أمره على أنه قتل في المعركة فاعتدت امرأته من ذلك اليوم وقسم ماله على ورثته يومئذ

﴿ في صداق النصرانية واليهودية والمجوسية يسلمن ويأبى أزواجهن الاسلام ﴾

(قال) وقال مالك في اليهودية والنصرانية والمجوسية تسلم ويأبى زوجها الاسلام وقد أصدقها صداقاً بعضه مقدم وبعضه مؤخر وقد دخل بها ان صداقها يدفع اليها جميعه مقدمه ومؤخره وان لم يكن دخل بها فلا صداق لها لا مقدم ولا مؤخر وان كانت أخذته منه رده اليه لان الفرقه جاءت من قبلها (قال) مالك وهو فسخ بغير طلاق (قال) وكذلك الامه تعتق تحت العبد وقد أصدقها صداقاً مقدماً ومؤخراً فتختار نفسها انما كانت قد دخل بها دفع اليها جميع الصداق مقدمه ومؤخره وان كان لم يدخل بها فلا شيء لها من الصداق وان كانت أخذت شيئاً رده اليه وفرقه هذه تطليقة (قال) فقلت لمالك فلوان رجلاً تزوج أمة بمملوكة ثم ابتاعها من سيدها قبل ان يدخل بها من ترى الصداق (قال) لا أرى لسيدها الذي باعها من صداقها الذي سمي لها قليلاً ولا كثيراً اذ لم يكن دخل بها وهي في ملك البائع لان البائع فسخ نكاحها يبعه اياها فلا صداق للبائع على زوجها المبتاع لان البائع هو الذي رضى بفسخ النكاح حين رضى بالبيع الا ان يكون زوجها قد دخل بها في ملك البائع فيكون ذلك الصداق لسيدها الذي باعها الا ان يشترطه المبتاع بمنزلة ما لها (قال) فقلت لمالك فلوان جارية نصفها حر ونصفها مملوك زوجها من له الرق فيها باذنها كيف ترى في صداقها (قال) يوقف بيدها وليس لسيدها ان يأخذ منها وهو بمنزلة ما لها (ابن وهب) عن يونس انه سأل ابن شهاب عن الامه تعتق تحت العبد قبل ان يدخل بها وقد فرض لها فتختار نفسها (قال) لا ترى لها صداقاً والله أعلم من أجل انها تركته ولم يتركها وانما قال الله وان طلقتموهن من قبل من ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضته فنصف ما فرضتم فليس هو فارقه اولكن هي فارقه بحق لحق فاختارت نفسها عليه فلا أرى لها من الصداق شيئاً ولا ترى لها متاعاً وكان الامر اليها في السنة (ابن وهب) وأخبرني يونس عن ربيعة مثله (ابن وهب) عن الليث عن يحيى بن سعيد مثله (ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب أنه سئل عن النصرانية تسلم ولم يدخل بها زوجها وقد فرض لها (قال) نرى والله أعلم ان الايمان برأها منه ولا ترى لها صداقاً ولها أشباه في سنن الدين لا يكون للمرأة فيه صداق منهن الاخت من الرضاة ونكاح المرأة على المرأة لا يحل أن يجمع بينهما (قال) ابن وهب قال يونس وقال ربيعة لا صداق لها في الامه والنصرانية

﴿ صداق الامه والمتردة والغارة ﴾

(قلت) أرايت العبد يتزوج الامه باذن سيدها ثم يعتقها سيدها قبل ان يبنى بها وقد فرض لها الزوج (قال) قال مالك اذا اعتقها بعد البناء فهرها للامه مثل ما لها الا ان يشترطه السيد فيكون له وان اعتقها قبل البناء بها فهو كذلك أيضاً الا ان تختار نفسها فلا يكون لها من الصداق شيء وان كان السيد قد كان قد أخذ من مهرها شيئاً رده لان فسخ النكاح جاء من قبل السيد حين اعتقها فلا شيء للسيد مما قبض من الصداق اذا اختارت هي الفرقه وعلى السيد ان يرده وهذا قول مالك (قال) وقال مالك ولو تزوجها حر فباعها منه سيدها قبل ان يدخل بها لم يكن للسيد الذي باعها من الصداق شيء لانه فسخ النكاح فأرى ان كان قد قبض من صداقها شيئاً رده (قال) مالك وان كان باعها من غير زوجها فهرها لسيدها حتى يهاز زوجها أو لم يبن بها بمنزلة ما لها الا ان يشترطه المبتاع (ابن وهب) عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد انه قال في العبد يتزوج الامه فيسبى لها صداقاً ثم يدخل عليها ويمسها ثم تعتق فتختار نفسها فلها ما في من صداقها عليه (ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب انه قال ان كان دخل بها فليس لها المتاع ولها صداقها كاهل (قلت) أرايت الامه اذا زوجها وان كانت بموضعه حيث لا يظن أن له بقاء لقر به وایضاح أمره اعتدت امرأته من ذلك اليوم وقيل ان

سيد ها ولم يفرض لها زوجها مهر فاعتقها سيد ها أهى في مهرها والتي قد فرض لها قبل العتق سواء في قول مالك
 (قال) لا لان التي فرض لها قبل العتق لو ان السيد أخذ ذلك قبل العتق كان له وان اشترطه كان له وان لم يأخذ
 فهو مال من ما لها يتبها اذا اعتقت وأما التي لم يفرض لها حتى اعتقت فهذه كل شيء يفرض لها فانما هو لها لا سبيل
 للسيد على شيء منه لانه لم يكن ديناً للسيد على الزوج لو هلك أو طلق قبل البناء ولم يكن مالا للجارية على أحد
 لو طلقها أو مات عنها وانما يجب بعد الفريضة والدخول فانما هو شيء تطوع به الزوج لم يكن يلزمه ألا ترى انه لو
 طلق لم يجب عليه شيء ولو مات كذلك أيضاً فلما رضى بالدخول وبالفريضة قبل الدخول كان هذا شيئاً تطوع
 به الزوج لم يكن وجب عليه في أصل النكاح (قلت) أرايت ان أعتق السيد أمته وهي تحت عبد وقد كان
 السيد قبض صداقها أو اشترطه فاختارت الامة نفسها (قال) يرد السيد ما قبض من المهر وان كان اشترطه
 بطل شرطه في رأيي لان الامة اذا اختارت نفسها قبل البناء اذا هي عتقت وهي تحت عبد فلا شيء لها من
 الصداق كذلك قال مالك لان فسخ هذا النكاح جاء من قبل السيد حين أعتقها فأرى ان يرد السيد الى
 زوجها ما قبض منه (ابن وهب) عن مخزومة عن أبيه انه قال يقال لو ان رجلاً أنكح وليدته ثم أصدقت صداقاً
 كان له صداقها الا ما يستحل به فرجها فان أحب أن يضع لزوجها بغير أمرها من صداقها كان له ذلك جائزاً (يحيى
 ابن ايوب) عن يحيى بن سعيد قال ليس بذلك بأس (موسى) بن علي عن ابن شهاب انه قال نرى والله أعلم انه
 مهرها وانما أحق به الا ان يحتاج اليه ساداتها فنحتاج الى مال مملوك سيدة بعد الذي بلغنا في ذلك من قضاء رسول الله صلى
 وفي غير ظلم وليس أحد بقائل ان مملوك حرام على سيده بعد الذي بلغنا في ذلك من قضاء رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فانه بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من باع عبداً وله مال فحاله للذي باعه الا
 ان يشترطه المبتاع (قلت) أرايت السيد ان يمنع الزوج أن يبنى بأمرته حتى يقبض صداقها (قال) نعم
 وهو قول مالك (قلت) أرايت المرتدة عن الاسلام اذا كان قد دخل بها زوجها قبل أن تستتاب أي يكون
 لها الصداق الذي سمي كاملاً (قال) سمعت مالكا يقول في المجوسى اذا أسلم أحد الزوجين ففرق بينهما
 أو النصراني اذا أسلمت المرأة ولم يسلم الزوج وقد كان دخل المجوسى أو النصراني بأمرته ان لها الصداق
 الذي سمي لها كاملاً وكذلك المرتدة (قال) مالك والمرأة تزوج في عتبتها والامة تغرم من نفسها فتنزع
 والرجل يزوج أمرته بشرط ان ما ولدت فهو حر (قال) مالك فهذا النكاح لا يقر على حال وان دخل
 الزوج بالمرأة ويكون لها المهر الذي سمي لها الا في الامة التي غرت من نفسها (قال) ابن القاسم فأرى أن
 يكون لها صداق مثلها وترد ما فضل ويؤخذ منها (قال) ابن القاسم والحجة في الامة التي تغرم من نفسها ان لها
 صداق مثلها وذلك ان المال لسيد ها فليس الذي صنعت بالذي يبطل ما وجب على الزوج للسيد سيد الامة من
 حقه في وطئها وان الحرة التي تغرم من نفسها انما قلنا ان لها قدر ما يستحل به فرجها لانها غرت من نفسها
 فليس لها أن تجزى الى نفسها هذا الصداق لما غرت من نفسها وكذلك سمعت من مالك

✽ في التفريض ✽

(قلت) أرايت ان تزوج امرأة ولم يفرض لها ودخل بها فأرادت أن يفرض لها مهر مثلها من مثلها من النساء
 أمهاتها أو أخواتها أو عماتها أو خالاتها أو جداتها (قال) ربما كنت الاختان مختلفتي الصداق (قال)
 وقال مالك لا ينظر في هذا الى نساء قومها ولكن ينظر في هذا الى نساء في قدرها ووجاهتها ومرضعها وغناها
 (قال) ابن القاسم والاختان تفرقان ههنا في الصداق قد تكون الاخت لها المال والجمال والشطاط والآخرى
 لا غنى لها ولا جمال فليس هما عند الناس في صداقهما وتشاح الناس فيهما سواء (قال) مالك وقد ينظر في هذا الى
 الانداس كلها كبدة واحدة فلا يتألم له وتعتد امرأته من ذلك اليوم وتزوج ان شاءت ويقسم ماله وانما

الرجال أيضا أليس الرجل يزوج لقرايته ويغفر قلة ذات يده والآخر أجنيبي ميسر يعلم انه انما رغب فيه لماله فلا يكون صداقها عندهذين سواء (قلت) أرايت ان تزوج امرأة فلم يفرض لها فاردت المرأة أن يفرض لها قبل البناء وقال الزوج لا أفرض لك الا بعد البناء (قال) قال مالك ليس له أن يفتي بها حتى يفرض لها صداق مثلها الا ان ترضى منه بدون ذلك فان لم ترض الا بصداق مثلها كان ذلك لها عليه (قلت) أرايت ان يفرض لها بعد العدة فريضه تراضيها عليها فطلقة قبل البناء بها وتلك الفريضة أقل من صداق مثلها أو أكثر أيكون لها نصف ذلك أو نصف صداق مثلها (قال) قال مالك اذا رضيت فليس لها الا نصف ما سمي اذا كانت قد رضيت به وان مات كان الذي سمي لها من الصداق جميعه لها وان ماتت كان ذلك عليه (قال) فقلنا للمالك فالرجل المقوض اليه يمرض فيفرض وهو مريض (فقال) لا فريضة لها ان مات من مرضه لانه لا وصيه توارث الا أن يصيبها في مرضه فان أصابها في مرضه فلها صداقها الذي سمي لها من رأس ماله الا أن يكون أكثر من صداق مثلها فتدالي صداق مثلها (قلت) وأبي مالك أن يجيز فريضة الزوج في المرض اذا كان قد تزوجها بغير فريضة (قال) نعم أبي أن يجيزه الا أن يدخل بها (قلت) أرايت الشيب الذي زوجها لولي ولم يفرض لها ان رضيت باقل من صداق مثلها أيجز هذا والولي لا يرضى (قال) قال مالك ذلك جائز وان لم يرض الولي (قلت) والبكر اذا زوجها أبوها أو وليها فرضيت باقل من صداق مثلها (قال) قال مالك لا يكون ذلك لها الا أن يرضى الاب بذلك فان رضى بذلك جاز عليها ولا ينظر الى رضاها مع الاب وان كان زوجها غير الاب فرضيت باقل من صداق مثلها فلا أرى ذلك يجوز لها ولا للزوج لانه لا قضاء لها في ما لها حتى تدخل بيتها ويعرف من حالها انها مصلحة في ما لها ولا يجوز لاحد أن يعفو عن شيء من صداقها الا الاب وحده لا رضى ولا غيره (قال) ابن القاسم الا أن يكون ذلك منه على وجه النظر لها ويكون ذلك خيرا لها فيجزز اذا رضيت مثل ما يعسر بالمهر ويسأل لتخفيف ويخاف الولي الفراق ويرى ان مثله رغبة لها فاذا كان ذلك جازوا ما كان على غير هذا ولم يكن على وجه النظر لها فلا يجوز وان أجازها الولي (قلت) أرايت اذا عقد النكاح ولم يفرض لها هل وجب لها في قول مالك حين عقد النكاح صداق مثلها أم لا (قال) قال مالك انما يجب لها صداق مثلها اذا بنى بها فاما قبل البناء فلم يجب لها صداق مثلها لانها لو مات زوجها قبل أن يفرض لها وقبل البناء بها لم يكن لها عليه صداق وكذلك ان طلقها قبل البناء بها أو مات لم يكن لها عليه من الصداق قليل ولا كثير فهذا يدل على انه ليس لها صداق مثلها الا بعد المسيس اذا هو لم يفرض لها (قلت) فان تراضيها قبل البناء بها أو بعد ما بنى بها على صداق مسمى (قال) اذا كان الولي ممن يجوز أمره أو المرأة ممن يجوز أمرها بحال ما وصفت لك فتراضيها على صداق بعد عقد النكاح قبل المسيس أو بعد المسيس وذلك جائز عند مالك ويكون صداقها هذا الذي تراضيها عليه ولا يكون صداقها صداق مثلها وقال غيره الا أن يدخل بها فلا تنقص المولى عما بها بأب أو وصى من صداق مثلها (قلت) أرايت لو أن رجلا تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقا (قال) النكاح جائز عند مالك ويفرض لها صداق مثلها ان دخل بها وان طلقها قبل أن يتراضيها على صداق فلها المتعة وان مات قبل أن يتراضيها على صداق فلا متعة لها ولا صداق ولها الميراث (قلت) ولم جوزت هذا ولم تجز الهبة ذالم يكونوا سموها الهبة صداقا (قال) أما الهبة عندنا كأنه قال قد زوجتكها فلا صداق ولها الميراث فهذا لا يصح ولا يفرض هذا النكاح ما لم يدخل بها فان دخل بها فلها صداق مثلها وثبت النكاح (سمعون) وقد كان قار يفسخ وان دخل (بن وهب) عن يونس انه سأل ابن شهاب عن امرأة وهبت نفسها لرجل (قال) لا تحل هذه الهبة فان الله خص بها نبيه دون المؤمنين فان أصابها فعليها الحقوبة وأراها قد أصابها ما لا يحل لهما فدرى لها الصداق من أجل ما يرى بهما من الجهالة يفرق بينهما يضرب له أجل سنة اذا كانت المعركة بعيدة مل فريقيه من مصر ومصر من مدينته فانه عيسى بن دينار

(ابن وهب) قال يونس وقال ربيعة يفرق بينهما وتعاوض وهبت نفسها أو وهبها أهلها نفسها (قلت) فان قالوا قد أنكحناك فلانة بغير صداق فدخل بها أو لم يدخل بها (قال) ان دخل بها ثبت النكاح وكان لها صداق مثلها وان لم يدخل بها ففرق بينهما فهدا رأيت والذي استحسنه وقد بلغني ذلك أيضا عن مالك وقد قيل أنه مفسوخ قبل الدخول وبعد الدخول (ابن وهب) عن عبد الله بن عمرو ومالك بن أنس وغير واحد ان نافعا حدثهم عن ابن عمرو بن زيد بن ثابت انه لما قال في الذي يموت ولم يفرض لاهلها ان لها الميراث من زوجها ولا صداق لها وأخبرني ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن عبد الله بن عباس وعمر بن عبد العزيز والقاسم وسالم وابن شهاب وسليمان بن يسار وزيد بن قسيط وربيعة وعطاء بن ثعلبة وغيرهم قال عن زيد بن ثابت وابن شهاب وربيعة وغيرهم وعليها العدة أربعة أشهر وعشر (ابن وهب) ذكر حديث القاسم وسالم عن ابن طيبة عن خالد بن أبي عمران (ابن وهب) عن مخزومة بن بكير عن أبيه قال سمعت سليمان بن يسار واستفتي في رجل تزوج امرأة ففوض اليه ولم يشترط عليه شيئا فدخل بها ومساها (قال) لها الصداق مثل المرأة من نساءها (ابن وهب) عن يونس عن ربيعة قال ان دخل بها فلها مثل صداق بعض نساءها وعليها العدة ولها الميراث (ابن وهب) عن يونس عن ربيعة انه قال اذا دخل بها فقد وجبت عليه الفريضة (قال) فان طلقها وقد بنى بها (قال) يجتهد عليه الامام بقدر منزلته وحالته فيما فوض اليه

الدعوى في الصداق

(قلت) أرأيت لو أن رجلا تزوج امرأة فطلقها قبل البناء بها واختلفا في الصداق فقال الزوج تزوجتك بألف درهم وقالت المرأة بل تزوجتني بعشرة آلاف (قال) القول قول الزوج ويحلف فان حلف المرأة وكان القول قولها لان مالك سئل عن الزوج يتزوج المرأة فهلك قبل أن يدخل بها فجاءه أولياؤها يطالبون الزوج بالصداق وقال الزوج لم أصدقها شيئا ولم تثبت البينة ما تزوجها عليه لا يدرون تزوجها بصداق أو بتفويض (قال) يحلف الزوج ويكون القول قوله وله الميراث وعلى أهل المرأة البينة على ما ادعوا من الصداق فأرى في مسائلنا ان القول قول الزوج فيما ادعى ويحلفه فان نكل عن البينة حلفت وكان القول قولها (قلت) أرأيت ان اختلفا ولم يطلعا وذلك قبل البناء بها فقالت تزوجتني على ألفين وقال الزوج تزوجتك على ألف (قال) القول قول المرأة والزوج بالخيار ان شاء أن يعطى ما قالت المرأة والاتحافا وفسخ النكاح ولا شيء على الزوج من الصداق (قال) وهذا قول مالك (قلت) فان اختلفا بعدما دخل عليها ولم يطلعا فادعت ألفين وقال الزوج تزوجتك على ألف (قال) قال مالك القول قول الزوج (قال) ابن القاسم لانه قد أمكته من نفسها (قلت) أرأيت اذا تزوج الرجل المرأة فدخل بها فادعت انها لم تقبض من المهر شيئا وقال الزوج قد دفعت اليك جميع الصداق (قال) قال مالك القول قول الزوج (قال) مالك وليس يكتب الناس في الصداق البراوات (قلت) أرأيت ان كانوا شرطوا على الزوج في الصداق بعضه معجلا وبعضه مؤجلا فدخل بها الزوج فادعى انه قد دفع اليها المعجل والمؤجل وقالت المرأة قبضت المعجل ولم أقبض المؤجل (قال) سئل مالك عن رجل تزوج امرأة بنقد مائة دينار وخادم اى سنة فنقدتها المائة فشغنت في جهازها وأبطأ الزوج عن دخولها فدخل بها بعد السنة من يوم تزوجها ثم ادعت المرأة بعد ذلك ان الزوج لم يعطها خادما وقال الزوج قد أعطيتها الخادم (قال) مالك ان كان قد دخل بها بعد مضي السنة فالقول قول الزوج وان كان قد دخل بها قبل مضي السنة فالقول قول المرأة فكذلك مسائلنا في الصداق المعجل والمؤجل (قلت) أرأيت ان مات الزوج فادعت المرأة بعد موته انها لم تقبض الصداق (قال) مالك لا شيء لها اذا كان قد دخل بها (قلت) فان لم يكن قد دخل بها (قال) والثاني رواية أشهب عن مالك انه يضرب له أجل سنة ثم تعد امرأته وتزوج ولا يقسم ماله حتى يأتي عليه من

فالصداق لها والقول قولها (قلت) وهذا قول مالك قال نعم (قلت) أرايت ان ماتا جميعا الزوج والمرأة ولم يدخل الزوج بالمرأة فادعى ورثة الزوج ان الزوج قد دفع الصداق وقال ورثة المرأة ان أمانتم تقبض شيئا (قال) أرى أن القول قول ورثة المرأة ان لم يكن دخل بها وان كان قد دخل بها فالقول قول ورثة الزوج (قلت) فان قال ورثة الزوج قد دفع صداقها أو قالوا لا علم لنا وقد كان الزوج دخل بالمرأة وقال ورثة المرأة لم تقبض صداقها (قال) لاشئ على ورثة الزوج فان ادعى ورثة المرأة ان ورثة الزوج قد علموا أن الزوج لم يدفع الصداق أحلفوا على أنهم لا يعلمون أن الزوج لم يدفع الصداق وليس عليهم اليمين الا في هذا الوجه الذي أخبرتك ومن كان منهم غائب أو أحد يعلم أنه لا يعلم ذلك لم يكن عليه يمين وهذا رأيي (قلت) أرايت ان طلق الرجل امرأته قبل أن يبنى بها فاختلفا في الصداق فقال الزوج فرضت لك ألقا وقالت المرأة بل فرضت ألفي درهم (قال) القول قول الزوج وعليه اليمين لان مالك قال اذا اختلف الزوج والمرأة في الصداق قبل أن يدخل بها ونسي الشهود تسمية الصداق قبل أن يدخل بها كان القول قول المرأة فان أحب الزوج أن يدفع اليها ما قالت والاحلف وسقط عنه ما قالت وفسخ النكاح وان كان قد بنى فاختلفا بعد البناء لم يكن لها الا ما أقربه الزوج ويحلف الزوج على ما دعت المرأة من ذلك (قال) ابن القاسم وأما قبل البناء وبعد البناء اذا اختلفا في الصداق فقول مالك هو الذي فسرت لك (سحنون) وأصل هذا كله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا اختلف البيعان والسلعة قائمة (فالقول) قول البائع والمبتاع بالخيار (وقال) أيضا اذا اختلف البائع والمبتاع والسلعة قائمة (فالقول) قول البائع ويتحالفان ويتقاسخان فهكذا المرأة وزوجها اذا اختلفا قبل الدخول (فالقول) قول المرأة لانها بائعة لنفسها والزوج المبتاع وان فات امرها بالدخول (فالقول) قول الزوج لانه فات امرها بقبضه لها فهي مدعية وهو مقر لها بدين (فالقول) قوله وان طلقها قبل الدخول فاختلفا فهي الطالبة له فعليها البينة وهو المدعى عليه (فالقول) قوله فيما يقربه ويحلف

في النكاح الذي لا يجوز صداقه وطلاقه وميراثه

(قلت) أرايت ان تزوجها على أن يشتري لها دار فلان أو تزوجها على دار فلان (قال) لا يعجبني هذا النكاح ولا أراه جائزا وأرى أن يفسخ النكاح ان لم يكن دخل بها وان كان دخل بها فرض لها صداق مثلها و جاز النكاح وذلك اني سمعت مالكا وسئل عن المرأة تتزوج بالدار أو الارض الغائبة أو العبد الغائب (قال) ان كان وصف لها ذلك فالنكاح جائز وان كان لم يوصف لها ذلك ففسخ النكاح ان كان لم يدخل بها فان كان دخل بها أعطيت صداق مثلها ولم يفسخ النكاح فستلتك عندي مثل هذا وأرى أيضا هذا بمنزلة من تزوج على بعير شارد وكذلك قال مالك في البعير الشارد أو الثمرة قبل أن يبدو صلاحها ان تزوج عليها فان لم يكن دخل بها فالنكاح مفسوخ وان كان قد دخل بها فالنكاح جائز ولها صداق مثلها فالدار التي سألت عنها من الغرر لا يدري ما يبلغ ثمنها ولا يدري ما تباع منه أم لا فقد وقعت العقدة على الغرر فتحمل حمل ما وصفت لك من قول مالك في البعير والثمره وقد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر وعن بيع ما ليس عندك (قلت) أرايت ان وهب رجل ابنته لرجل وهي صغيرة أتجعله نكاحا في قول مالك (قال) قال مالك الهبة لا تحل لاحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم وان كانت هبته اياها ليس على نكاح انما وهبها له ليحضنها أو ليكفلها فلا أرى بذلك بأسا قال مالك ولا أرى لامها في ذلك قر لا اذا كان انما فعل ذلك على وجه النظر مثل الرجل الفقير المحتاج (قلت) أرايت ان وهب ابنته لرجل صداق كذا وكذا أتبطل هذا أم تجعله نكاحا في قول مالك (قال) الزمان ما لا يجيء الى مثله وهو قول الاوزاعي تأويل أحمد بن خالد على رواية أشهب والتأويل الصحيح فيها أن

ما سمعت من مالك في هذا شيئاً ولكنه اذا كان بصدق فهذا نكاح اذا كان انما اراد بالهبة وجه النكاح وسموا
 الصداق (ابن وهب) عن الليث ان عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان حدثه انه سأل ابن المسيب عن
 رجل بشر بجارية ففكرها فقال رجل من القوم هبها لي فوهبها له قال سعيد لم تحل الهبة لاحد بعد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فلو اصدقها حات له قال وقد قال مالك في الذي يهب السلعة للرجل على أن يعطيه كذا وكذا
 (قال) مالك فهذا بيع فأرى الهبة بالصدق مثل البيع وانما كره من ذلك الهبة بالصدق (قلت) أرايت
 ان تزوجها على حكمه أو على حكمها أو على حكم فلان (قال) أرى ان يثبت النكاح فان رضى بما حكمت أو
 رضى بما حكمت أو رضى بما حكمت فلان جاز النكاح والافرق بينهما ولم يكن لها عليه شيء بمنزلة التفويض اذا
 لم يفرض لها صداق منها وأبى ان يقبله فرق بينهما ولم يكن لها عليه شيء (قال) ابن القاسم وقد كنت أكرهه
 حتى سمعت من أنق به يذكره عن مالك فأخذت به وتركته رأيت فيه (قلت) أي شيء التفويض أو أي شيء الحكم
 قال التفويض ما ذكرته في كتابه لاجتراح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوهن فريضة فهد
 نكاح غير صداق وهذا التفويض فيما قال لنا مالك (قلت) واذا تزوجها بغير صداق أي يكون للزوج أن يفرض
 لها أدنى من داق مثله اقل لا (قلت) فلا أرى هذا اذا تفويضاً (قال) انما التفويض عند مالك أن يقولوا
 قد انكحناك ولا يسمر الصداق فيكون لها صداق منها ان بنى بها الا ان يتراضوا على غير ذلك فيكون
 صداقها ما تراضوا عليه بحال ما وصفت لك وأما على حكمه أو على حكمها أو حكم فلان فقد أخبرتك فيه برأي وما
 بلغني عن مالك واستأرى به أساساً (قال) سمعته يقول وقال غيره ما قال عبد الرحمن أول قوله لا يجوز ويفسخ ما لم
 يفت بدخل لانها خرجا من حد التفويض والرضا من المرأة بما فوضت الى الزوج وهو الذي جوزه القرآن
 لان الزوج هو المالك المفروض فاذا زال عن الوجهه لذي أجيز به صار الى انه عقد النكاح بالصدق الغرر
 فيفسخ قبل لدخول فان فاتت بالدخول اعطيت صداق مثلها (قلت) أرايت ان تزوجها على حكمها فدخل
 بها اتقهما على نكاحهما وتعمل لها صداق مثلها في قول مالك (قال) نعم أقرهما على نكاحهما ويكون لها
 صداق مثلها اذا بنى بها وان كان لم يكن دخل بها فقد أخبرتك فيها برأي وما بلغني عن مالك (قلت) أرايت ان
 تزوجها على حكم فلان أو على حكمها أو بمن رضى حكمه أو على حكم أبيها (قال) ما سمعت فيه من مالك شيئاً
 وأرى هذا يجوز ويثبت النكاح وتوقف المرأة فيما حكمت أو بمن رضى حكمه فان رضى بذلك الزوج جاز
 النكاح وان لم يرض فرق بينهما ولم يلزمه شيء من الصداق وهو بمنزلة المفوض اليه ألا ترى أن المفوض اليه ان لم
 يعط صداق مثلها لم يلزمه النكاح فهو مكره يلزمها ان أعطاها صداق مثلها ومكره لا يلزمها ان قصر عنه وهذا
 ما له عندي وقد سمعت بعض من أنق به يأمره عن مالك انه أجاز له على ما فسرت لك (قال) سمعته وهذا مما
 وصفت لك في أول الكتاب (قلت) أرايت كل نكاح كان المهر فيه غرراً لا يصلح ان أدرك قبل ان يبنى بها
 فرقت بينهما ولم يكن على الزوج من صداق لذي سمى ولا من المنفعة شيء وان دخل بها جعلت النكاح ثابتاً
 وجعلت لها مهر منما (قال) هم اذا كان انما جاء الفساد من قبل الصداق الذي سموا (قلت) أرايت ان
 تزوجها على ما لا يحل مثل البعير الشارد ونحوه فطلقه قبل البناء بها يقع الطلاق عليها في قول مالك (قال) قال
 منذ ذلك قبل ان يدخل بها فدخل النكاح (قال) ابن القاسم وأرى أن يقع الطلاق عاينها دخل أو لم يدخل
 لانه نكاح قد خلت فيه الناس (قال سمعته) وهذا قد رويته في الكتاب الأول ان كل نكاح يفسخ بالغلبة فهو
 فسخ غير طلاق فلا يبرأ فيه (قلت) فان طلقها قبل البناء بها تكون عليه المنفعة (قال) لا تمتعه عليه في رأيي
 (قلت) أرايت ان من تزوج غداً يراد ان يولي فبات أحدهما قبل ان يعلم الولي بذلك النكاح
 يفسخ منه فهو قول ثالث في المسألة وهذا كله قد شهدت البيعة العادلة أنه شهد المعركة وأمان كان

أيتوارثان في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظه المأعنة إلا ان مالكة قد كان يستحب ان لا يقام عليه حتى يتدانا كما جديدا ولم يكن يحقق فساد فأرى الميراث بينهما (قلت) وكذلك الذي تزوج بشمر لم يبد صلاحه ان ماتا قبل أن يدخل بها أيتوارثان قال نعم كذلك قال مالك لانه اذا دخل بها ثبت نكاحها بعقد النكاح التي تزوج بها لانه نكاح حتى يفسخ ان أدرك قبل البناء وكذلك بلغني عن أنق به من أهل العلم وكذلك أيضا لو طلقها ثلاثا قبل أن يفسخ نكاحه لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره (قال) ابن الناسم وأحسن ما سمعت من مالك وبلغني عنه من أنق ان انظر الى كل نكاح اذا دخل بها فيه لم يفسخ فان الميراث والطلاق يكون بينهما وان لم يكن دخل بها وكل نكاح لا يقروا ان دخل بها التحريم فانه لا طلاق فيه ولا ميراث بينهما ما دخل بها أو لم يدخل وكذلك سمعت (قال) وقال مالك في التي تزوج بشمرة لم يبد صلاحها ان دخل بها أعطيت صداق مثلها وان لم يفسخ النكاح والتي تزوج بغير ولي كان مالك يغمره وان دخل بها ويحب أن يتدأ فيه النكاح فاذا قيل له أتري ان يفرق بينهما اذا رضى الولي فيه وقف عن ذلك ويحب عنه ولا يعرض في فراقه (فإن هنالك) رأيت لها الميراث ألا ترى ان التي لم يدخل بها ان أجازه الولي جاز النكاح وان التي تزوجت بشمرة لم يبد صلاحها انما رأيت لها الميراث من قبل انه نكاح ان دخل بها ثبت وهو أمر قد اختلف فيه أهل العلم في الفسخ والثبات فأراه نكاحا أبدا يتوارثان حتى يفسخ لما جاء فيه من الاختلاف وكل ما كان فيه اختلاف من هذه الوجوه مما اختلف الناس فيه فان الميراث فيه حتى يفسخه من رأى فسخه ألا ترى لو أن قاضيا من يرى رأى أهل الشرق أجازه قبل ان يدخل بها وفرض عليه صداق مثلها ثم جاء قاض من يرى فسخه ولم يكن دخل بها لم يفسخه لما حكم فيه من رأى خلافه فلو كان حراما لجاز لمن جاء بعده فسخه فإني هنالك رأيت الميراث بينهما وكذلك بلغني عن مالك (قلت) رأيت التي تزوجت بشمر لم يبد صلاحه ان اختلفت منه قبل البناء على مال أيجز للزوج ما أخذ منها أم يكون مردودا (قال) أرى ذلك جائزا له ولا أرى أن برد ما أخذ ذو قد أخبرتك ان كل ما اختلف الناس فيه اذا كان الميراث بينهما فيه والطلاق يلزمه فيه فأرى فيه الخلع جائزا ولو رأيت الخلع فيه جائزا ما أجزت الطلاق فيه (قال سعيد بن جبير) وقد كان نال لي ابن القاسم كل نكاح كان مغلو بين علي فسخه فخلع فيه مردود ويرد عليها ما أخذ منها لانه لا يأخذ ما لها الا بما يجوز له ارساله من يده وهو لم يرسل من يده الا ما هي أملاك به منه

في صداق امرأة المكاتب والعبد تزوجان غير اذن سيدها

(قلت) أرايت لو أن مكاتب تزوج بعبد سيده فدخل بها رآته أيؤخذ المهر منها (قال) قال مالك في لعبد يترك لامرأته قدر ما تستحل به اذا تزوجها غير اذن سيده فكذلك المكاتب عندى (قلت) ويكون لسيده ان يفسخ نكاح المكاتب اذا تزوج بغير ذن سيده في قول مالك (قال) نعم (قلت) فان اعتق المكاتب يرد ما أخرج المرأة عليه بذلك المهر أم لا (قال) لا أحفظ عن مالك فيه شيئا ورأى ان كان غيرها ان تبعه اذا اعتق وان كان لم يغيرها وأخبرها نه عبد فلا أرى لها شيئا وقد قيل اذا أبطله السيد عنه ثم عتق فلا تتبعه به (قلت) فان لم يسلم السيد تزويجه حتى أدى كتابته (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولكنى أرى نه ليس له أن يفسخ نكاحه ونكاحه بمنزلة صدقة وهبته والعبد يرد منه الميراث في النكاح وبلغني عن مالك أنه سئل عن المكاتب تزوج أمته فقيل اذا كان ذلك نه على وجه ابتداء فحضرت رأيت ذلك له وان كره السيد وانما يجزى للمكاتب في زواجه ماؤه ما كان على وجه النظر والخص من نفسه ويمنع من ذلك اذا كان ضررا له ويكره عاقبة نكاح غيره ويعقد له رجل أمره

نصارأوه خارجا في ليلة الحسرة لم يرو في المعركة حكمه حكمه لم يقدروا في زيجته رسله بتناق وسته

﴿ في نكاح المريض والمريضة ﴾

(قلت) أ رأيت المرأة تزوج وهي مريضة أي يجوز تزويجها أم لا (قال) لا يجوز تزويجها عند مالك قال فان تزوجها ودخل بها الزوج وهي مريضة (قال) ان ماتت كان لها الصداق ان كان مسها ولا ميراث له منها وان مات هو وقدم مسها فلها الصداق ولا ميراث لها وان كان لم يمسها فلا صداق لها ولا ميراث (قلت) فان صحت أثبت النكاح (قال) قد اختلف فيه وأحب قوله الى ان يقيم على نكاحه وان قد كان مالك مرة يقول يفسخ ثم عرضته عليه فقال امحه والذي آخذ به في نكاح المريض والمريضة انهما اذا احصا أقرا على نكاحهما (قلت) أ رأيت ان تزوج في مرضه ودخل بها ففرقت بينهما فجعل صداقها في جميع ماله أم في ثلثه في قول مالك (قال) قال مالك يكون صداقها في ثلثه مبدأ على الوصايا والعقوبات ولا ميراث لها وان لم يدخل بها فلا صداق لها ولا ميراث (قلت) فان صح قبل أن يدخل أي فرق بينهما (قال) لا يفرق بينهما دخل أو لم يدخل ويكون عليه الصداق الذي سمي لها وان كانت المرأة مريضة فترجعت في مرضها فانه لا يجوز هذا النكاح (قلت) وان صحت فانه جائز دخل بها أو لم يدخل ولها الصداق الذي سمي (قال) وان ماتت من مرضها لم يرثها (ابن وهب) عن ابن أبي ذئب وغيره عن ابن شهاب أنه قال في الرجل يتزوج المرأة قد ريس له من الحياة ان صداقها في الثلث ولا ميراث لها (ابن وهب) عن يونس عن أبي شهاب أنه قال لا نرى لنكاحه جوازا من أجل أنه أدخل الصداق في حق الورثة وليس له الا الثلث يوصى فيه ولا يدخل ميراث المرأة التي تزوج في ميراث ورثته (وقال) ربيعة في صداقها اذا نكحها في مرضه انه في ثلثه وليس لها ميراث لانه قد وقف عن ماله فليس له من ماله الا ما أخذ من ثلثه ولا يبع الميراث الا بعد وفاته (ابن وهب) عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد أنه قال نرى ان لا يجوز لمن تزوج في مرضه صداق الا في ثلث المال

﴿ في الرجل يريد نكاح المرأة فيقول له أبوه قد وطئها فلا تطأها ﴾

(قلت) أ رأيت لو أن رجلا خطب امرأته فقال له والده اني قد كنت تزوجتها أو كانت عندنا انه جارية اشتراها فقال له والده لا تطأها اني قد كنت وطئتها شراء أو أراد الابن شراءها فقال له الاب اني قد وطئتها بشراء فان اشتريتها فلا تطأها أو لم يرد الابن شيأ من هذا الا انه قد سمع ذلك من أبيه وكذب الولد الوالد في جميع ذلك (وقال) لم تفعل شيأ من هذا وانما أردت بقولك ان تحررها على فأراد تزويجها أو شراءها أو وطئها أتحويل بينه وبين النكاح وبين ان يطأها في قول مالك اذا اشتراها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيأ الا أن مالك قال لي في الرضاعة في شهادة المرأة لو احدة ان ذلك لا يجوز ولا تقطع شيأ الا أن يكون قد فشا وعرف (قال) مالك وأحب الى ان لا ينكح وان يترعرع وشهادة المرأة في الرضاع لا تجزأ أيضا الا أن يكون شيأ قد فشا وعرف في الاهلين والمعارف والجيران فاذا كان كذلك رأيتها جائزة شهادة الوالد في مسائل التي ذكرت بمنزلة شهادة المرأة في الرضاع لا أراها جائزة على تولد اذا تزوج أو اشترى جارية الا أن يكون شيأ قد فشا من قوله قبل ذلك وعرف وسمع وأرى أنه يتورع عن ذلك لو فعل ثم قص به عليه (قلت) وكذلك أي اذا لم تزل يسمعونها تقول قد أرضعت فلانة وما كبرت ردت رويجه (قال) قال مالك لا يتزوجها

﴿ في رجل ينكح المرأة فتدخل عليه غير امرأته ﴾

(قلت) أ رأيت لو أن رجلا تزوج امرأة فدخلت عليه غير امرأته فوطئها (قال) لمعنى عن مالك انه قال في ثنتين توجهما خزان فأخذتني بهما فأدخل علي هذا امرأة مد وعلي هذا امرأة هذا (قال) قال مالك ترد المرأة تزويجها هذه امرأته ولا يصح اعادة منهما زوجها حتى يرضى الاستبراء والاستبراء ثلاث حيض ويكرن كل واحدة منهما صدقها على مدى وطئها فكذا ذلك مسألتك (قلت) أ رأيت المرأة اذا

تفحمت وقد علمت انه ليس بزوجه (قال) هذه يقام عليها الحد ولا صدق لها اذا علمت (قلت) أرايت اذا قالت لم أعلم وظننت انكم قد زوجتموني منه (قال) لها الصدق على الرجل ويكون ذلك لاذى وطنها على الذى أدخلها عليه ان كان غره منها أحد

الامة ينكحها الرجل فيريد أن يبرئها سيدها معه والرجل يزني بالمرأة ويقذفها ثم يزوجها

(قلت) أرايت اذا تزوج الرجل الامة فقال الزوج بوئها معي يتاوخل بيني وبينها وقال السيد لا أخليها ولا أبوئها معك بيتا أو جاء زوجها فقال أنا أريد الساعة فجاها وقال السيد هي مشغولة في عملها أ يكون للزوج أن يمنعها من عملها ويخلي بينه وبين جاءها ساعة أو يحال بين الزوج وبين جاءها وترك في عمل سيدها (قال) لم أسمع من مالك يحدث في هذا حدا إلا أن مالك قال ليس لسيدها أن يمنعها من زوجها إذا أراد أن يصيبها وليس لهم أن يضروا به فيما يحتاج إليه من جاءها فأرى في هذا أنها تكون عند أهلها وإذا احتاج إليها زوجها خلوا بينه وبين حاجته إليها وان أراد الزوج الضرر بهم دفع عن الضرر بهم (قلت) أرايت ان باها السيد في موضع لا يقدر الزوج على جاءها أ يكون للسيد الذى باعها من المهر شئ أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شئ وأرى المهر للسيد على الزوج إلا أن يطلق فيكون عليه صف المهر (قلت) ولا ترى السيد قد منعه بضعها حين باعها في موضع لا يقدر الزوج على أخذ بضعها (قال) لا من قبل أن السيد لم يكن يمنع من بيعها فإذا باعها في موضع قلنا للزوج اطلبها في موضعها وان منعوك فخصم فيها ولم أسمع من مالك فيها شئ (ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب أنه قال في رجل تزوج أمة قوم فأراد أن يضمها إلى يته فمالوا لاندعها وهي خادمنا (قال) هم أحق بامتهم إلا أن يكون اشترط ذنبت عليهم (قلت) أرايت اخنى ما قول مالك فيها أ ينكح أم تنكح أم تصلى حاسرة عن رأسها أم تحجر بانتباية أم ما حلها (قال) لم أسمع من مالك فيه شئ وما اجترأنا على شئ من هذا (قلت) فهل سمعته يقول في ميراثه شئاً (قال) لا ما سمعناه يقول في ميراثه شئاً وأحب إلى أن ينظر في مباله فان كان يقول من ذكره فهو علام وان كان يقول من فرجه فهي جارية لان النسل انما يكون من موضع المبال وفيه الوطء فيكون ميراثه وشهادته وكل امرء على ذنبت (قلت) أرايت الرجل اذا زنى بالمرأة أ يصلح له أن يتزوجها (قال) قال مالك هم يتزوجها ولا يتزوجها حتى يستبرى رجها من مائه الفاسد (قلت) أرايت ان قد ف رجل امرأة فضرته حد لفرية أم لم يضره أ يصلح له أن يتزوجها في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك هذا ولا أرى به بأساً أن يتزوجها (ابن وهب) عن ابن أبي ذئب عن شعبة مولى ابن عباس أنه سمع رجلاً يسأل ابن عباس قال أنت أتبع امرأة فأصببت منها ما حرم الله على ثم ررق الله منها تربة فأردت أن أتزوجها فقال الناس ان لى لا ينكح الا راية فقال ابن عباس ايس هذا موضع هذه الآية انكحها فما كان فيه من اثم فعلى (قال) بن وهب وأخبرني رجال من أهل الحجاز عن معاذ بن جبل وجابر بن عبد الله وابن المسيب ونافع وعبد الله بن مسعود وعمر بن عبد العزيز بن حسين بن محمد بن علي أنهم قالوا لا بأس أن يتزوجها (قال) ابن عباس كان وهو سفاكاً وحراً من تبت ب الله عليه وقال جابر وابن المسيب كان أول أمرهم حرموا وآخره حلال (ابن) بن المسيب ومن يبت ب الله عليه (قال) ابن المسيب لا بأس به دهم تبا وأصحا وكرهما كعب بن مسعود وبن مسعود وهو بنى يقبل اتوبة عن عباد ويعفو عن سيئات ويحكم متفقون رتوتهم وبتعتى الله من يجهول سوء بجهلهم ثم يتوبون من قريب فأولئك يتوب الله عليهم ولهم به بأساً قال ذئب بن قيس

مخرمة عن أبيه عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر ونافع أنهم قالوا لا تنكح المرأة العبد ولها فيه شرك (قلت) أرايت لو أن امرأة اشترت زوجها أفسد النكاح (قال) قال مالك يفسد النكاح (قلت) ويكون مهرها ديناً على العبد (قال) نعم إذا كان دخلها (قلت) أرايت إن كانت هذه الامة غير مأذون لها في التجارة فاشترت زوجها غير إذن سيدها فأبى سيدها أن يجير شراءها ورد العبد أ بكرنان على نكاحهما أم يبطل نكاحهما في قول مالك (قال) لا أرى ذلك وأراها امرأته وذلك أن الجارية إنما اشترت طلاق زوجها فلمالم يطلقها لزوج كان ذلك صلحاً منها للسيد على فراق الزوج فلا يجوز للسيد أن يطلق على عبده ولا للامة أن تشتريه الا برضا سيدها (قال) ابن نافع وسئل مالك عن الرجل يزوج عبده أمة ثم يهبها له ليفسخ نكاحه (قال) لا يجوز ذلك له فان تبين أنه صنع ذلك لينزعها منه وليحلها بذلك لنفسه أو لغير زوجها أو لغيره مما بذلك على زوجها فلا أرى ذلك له جائز ولا أرى أن يحرمها ذلك على زوجها ولا تنزع منه (قلت) أرايت إن ملك من امرأته شقة صا ثم آلى منها أو ظاهراً يكون عليه لذلك شيء أم لا (قال) لا شيء عليه من الظهار ولا يلزمه ذلك ولا إيلاء له لازم أن نكحها يومها (قلت) لم (قال) لاها ليست له بوجه ولا هي له بملك عين كلها فيقع عليه الظهار ألا ترى أنه إنما ملك منها شقة صا إلا أن يتزوجها يومها فيرجع عليه الإيلاء ولا يرجع عليه الظهار (قلت) أرايت العبد يتزوج المرأة باذن سيده على صداق يضمه سيده ثم يدفعه سيده العبد إلى المرأة فيما ضمن من الصداق برضاها قبل أن يدخل بها قال مالك النكاح مفسوخ ويرد العبد إلى سيده (سحنون) لان الفساد دخل من قبلها لانها أخذت العبد على أن يعسها فلم يتم لها رجوع العبد إلى سيده ولو كان دخلها كان لها عبداً من سماع عيسى (قات) لان القاسم فلوجرحها فأسلمه سيده بجرحها أتحرّم عليه (قال) لا وهو على نكاحه لانه ليس مالا من مالها هو لسيدها مال من ماله وهذا اذا كانت زوجته مملوكة

في الذي لا يقدر على مهر امرأته

(قلت) أرايت لتعديمتي يجب للمرأة أن تأخذ لزوج به كله ويلزم الزوج أن يدفع ذلك كله اليها (قال) سألت مالك عنه فقال يتلوم للزوج ان كان لا يقدر لئولم بعد تلوم على قدر ما يرى السلطان وليس الناس كلهم في التلوم سواء منهم من يرجي له مال ومنهم من لا يرجي له مال فاذا استصى التلوم لم يقدر على تعديها فرق بينهما قال (قلنا) لمالك وان كان يقدر على النفقة (قال) نعم وان كان يقدر على النفقة ثم سألناه مرة بعد مرة فقال مثل قوله لذي أجبرتك (قلت) قبل البناء وبعد البناء سواء في قول مالك (قال) هم لأن ملكا قال هذا قبل البناء وأما اذا دخل بها فلا يفرق بينهما وإنما يكرن ديناً على الزوج تتبعه به بعد البناء كذلك قول مالك اذا أجرى النفقة وأما ما ذكرنا من انما ذلك قبل البناء (قلت) أرايت المرأة أليس يكرن لها أن تلزم الزوج بجميع المهر قبل البناء في قول مالك اذا عقد نكاحها (قال) هم ان كن مثل نكاح الناس على النقد فأما كان من مهر اى مرت أو فراق فان هذا يفسخ عند مالك ان لم يدخل بها وان دخل بها كان النكاح جائزاً (وقول) مالك مرة يقرم لمهر مؤخر قيمة ما يساوى اذا بيع قدأ ويعطاه وقال مرة تدنى مهر مثاهما لا تأخير فيه وهو أحب قوله في أن تعطى مهرها لها ويحسب عليها فيه ما أحضرت من تعجز و يسقط عنه لا قبل (قلت) أرايت لو أن رجلاً تزوج امرأة وليقدر على مهرها أبغرت بينهما (قال) قال مالك يتلوم به لسلطان يضرب به أجلاً على رجل ذرعه على نفسه ولا فرق بينهما (قال) قلت انك وان كن يجري هذا فتبها (قال) مالك وان كن يجري لها نفقة تفاهيه يفرق بينهما (قلت) أرايت ذ تزوج متى يؤخذ بالنفقة على امرأته أحسن حقاً أم حتى ينكح أم حتى ينكح (قال) قال مالك ذادعره في دخول فلم يدخل

لزمته النفقة (قلت) أ رأيت ان كانت صغيرة لا تجامع مثلها الصغر ها فقالوا له ادخل على أهلك أو انفق عليها
(قال) قال مالك لا ينفق عليها ولا يلزمه ان يدفع الصداق حتى تبلغ حد الجماع (قال) مالك وكذلك الصبي اذا
تزوج المرأة البالغة فدعته الى ان يدخل بها فلا نفقة لها عليه وليس لها ان تقبض الصداق حتى يبلغ الغلام
حد الجماع (قلت) أ رأيت ان كانت لا يسقط جاعها وهي رتداء وكان زوجها رجلا قد بلغ أ يكون
لها النفقة اذا دعت الى الدخول ويكون لها ان تقبض المهر أم لا (قال) لا وزوجها بالخيار ان شاء ففرق بينهما
ولا مهر لها الا ان تعالج نفسها أمر يصل الزوج الى وطئها ولا يجبر على ذلك قال فان فعلت فهو زوجها
ويلزمه الصداق والنفقة اذا دعت الى الدخول فان أبت أن تعالج نفسها لم تكره على ذلك وكان زوجها بالخيار
ان شاء ففرق بينهما ولا مهر لها وان شاء أقام عليها (قال) وقال مالك في المريضة اذا دعوها الى الدخول بها
وكان مرضها مرضا يقدر على الجماع فيه فان النفقة له لازمة (قلت) أ رأيت التي لم يدخل بها أ يكون لها
النفقة على زوجها (قال) قال مالك ما منعته الدخول فلا نفقة لها واذا دعي الى الدخول فكان المنع منه
أنفق على ما أحب أو كره (قلت) أ رأيت ان مرضت مرضا لا يقدر الزوج فيه على جاعها فدعته الى البناء
بها وطلبت النفقة (قال) ذلك لها ولم أسمع من مالك الا انه بلغني ذلك عن مالك ممن أثق به انه قال ذلك لها
اذا كانت مريضة فلا بد له من ان يضجها وينفق عليها وهو رأيي (قلت) أ رأيت ان كانت صغيرة
لا يجامع مثلها فدعته الى الدخول بها (قال) قال مالك لا تلزمه النفقة ولا يلزمه ان يدفع الصداق حتى تبلغ
حد الدخول بها وكذلك الصبي لا تلزمه النفقة على امرأته اذا كانت كبيرة ولا يلزمه دفع المهر اليها حتى يبلغ
حد الجماع وهو الاحتلام وكذلك قال مالك (قلت) أ رأيت ان كانت صغيرة لا يجامع مثلها فأراد الزوج
ان يبنى بها وقال أولياء الصبية لا يمكنك منها الا انك لا تقدر على جاعها (قال) قال مالك في رجل تزوج
امرأة وشرطوا عليه ان لا يبنى بها سنة (قال) ان كان انما شرطوا له ذلك من صغرا وكان الزوج غريبا فهو
يريد أن يطلعن بها وهم يريدون ان يستمتعوا منها فذلك لهم والشرط لازم والا فالشرط باطل فهذا يدل على
مسئلتك ان ذلك لهم ان يمنعه حتى تبلغ (ابن وهب) عن مخزومة بن كبر عن أبيه قال يقال أ يمارج رجل تزوج
جارية صغيرة فليس عليه من نفقتها شيء حتى تدرك وتطبق الرجل فاذا أدركت فعليه نفقتها ان شاء أهلها حتى
يبنى بها (ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب قال ليس للمرأة النكاح عند أبو يها نفقة الا أن يكون
وليها خاصم زوجها في الابتاء بها فأمره بذلك السلطان وفرض لها نفقة فتكون من حينئذ ولا شيء لها قبل ذلك
(قال) يونس وقال ابن وهب لا نفقة لها الا ان يطلبوا ذلك (ابن وهب) عن ابن أبي الزناد عن أبيه انه
قال اذا تزوج الرجل المرأة فتركها عشرين أو أكثر لم يدعه أهلها الى البناء بها أو النفقة عليها فلا نفقة لها
حتى يدخل بها أ يدعي الى النفقة عليها ولبناء بها (قلت) أ رأيت ان تزوج صبي امرأة بالغة زوجها أبره
فلما بلغ حد الجماع وذلك قبل ان يحتلم دعت المرأة الى الدخول بها والنفقة عليها (قال) لا شيء لها حتى يحتلم
كذلك قال مالك حتى يبلغ الدخول والبلوغ عنده الاحتلام (قلت) رأيت عروضا الزوج هل يباع
ذلك في النفقة على المرأة في قول مالك (قال) قال مالك يلزم الزوج النفقة فاذا كان ذلك يلزمه فلا بد من ان
يباع فيه ماله (قلت) أ رأيت العبد اذا لم يقدر على نفقة امرأته حرة كانت أو أمة (قال) قال مالك تلزمه نفقة
مرأته حرة كانت أو أمة (قال) فقلنا له وان كانت تبيت عند أهلها (قال) نعم هي من الأزواج ولها الصداق
وعليها العدة ولها النفقة وقول لنا مالك وكل من لم يقو على نفقة امرأته ففرق بينهما ولم يقل لنا مالك حرة ولا أمة
(قال) وقال مالك في رجل تزوج امرأة وهو صحيح ثم مرض بعد ذلك فقالت المرأة أعطني نفقتي أو ادخل على
وازوج لا يقدر على الجماع لمرضه (قال) مالك ذلك للمرأة ان تأخذ نفقتها ويدخل بها ولا يشبه هذا الصبي

ولا الصبية (قلت) وكذلك ان تزوجها وهي صحيحة ثم مرضت مرضا لا يستطيع الجماع معه فقالت المرأة ادخل علي أو أعطني نفقتي (قَالَ) الزوج لا أقدر على الجماع (قال) مالك ذلك لها ويلزم الزوج أن يعطيها نفقتها أو يدخل عليها في رأيي وانما ينظر في هذا الى الصحة اذا وقع النكاح وهما جميعا يقدران على الوطء حين وقع النكاح فليست ألغيت الى ما أصابها بعد ذلك الا أن يكون مرضا قد وقعت المرأة منه في السياق فهذا الذي لا يدخل عليها ان دعت له لان دخول هذا وغيره له سواء (قلت) والصداق في هذا مثل النفقة لها ان تأخذ صدقا من زوجها في هذه المسائل التي سألتك عنها في قول مالك (قال) الصداق أو جيب من النفقة فلها ان تأخذه بالصداق اذا كانا بالغين في قول مالك (قال) والصداق يلزمه حين تزوجها دخل بها أو لم يدخل ولها ان تمنعه نفسها حتى تأخذ الصداق منه ومرضها هذا الذي مرضته ليس بعانع بعد الصحة في رأيي ألا ترى انها لو جذمت بعد تزويجه ثم دعت الى الدخول وجذاها ذلك لا يستطيع منه الجماع انه يقال له ادفع الصداق وانفق وادخل أو طلق

﴿ في نفقة العبد على سائهم ﴾

(قلت) أرايت العبد الذي تكون نفقة امرأته عليه أن يجعل نفقتها في ذمته في قول مالك (قال) نعم (قلت) فيبدأ بنفقة المرأة أم بخراج سيده (قال) ليس للمرأة من نفقتها في خراج السيد قليل ولا كثير وعمل العبد للسيد وانما ينفق عليها العبد من ماله ان كان له والافرق بينهما الا ان يرضى السيد ان ينفق عبده على امرأته من مال السيد أو من كسبه الذي يكسبه للسيد أو من عمله الذي يعمل له السيد وهذا رأيي (قلت) ولا يباع العبد في نفقة امرأته ان وجب لها عليه نفقة في قول مالك قال لا (قلت) أرايت العبد والمكاتب والمدير وأم الولد هل يجبرون على نفقة أولادهم الاحرار في قول مالك (قال) قال مالك لا يجبر العبد على نفقة ولده حر ولا عبداً وأم الولد فلا يجبر على نفقة ولدها لان الحرية أيضا لا تجبر على نفقة ولدها (قلت) أرايت المكاتب اذا كان زوجه ابدا هل يجبر على نفقة ولدها الصغار الذين ولدتهم في الكتابة أم لا (قال) أما اذا أحدثوا في كتابتها فنفقة عليهم على أمهم لانهم كانوا عبيدا لها ألا ترى ان الرجل يجبر على نفقة عبيده فاذا كانت هي لا يلزم سيدها نفقتها فهم عندي بمنزلة امهاتهم ولم أسمع فيها شيئا (قلت) ولا تشبه هذه الحرية قال لا (قلت) أرايت المكاتب اذا كانت كتابته على حدة وكتابة امرأته على حدة فحدث بينهما أولاد على من نفقة الولد قال على الام (قلت) فنفقة الام على من (قال) على الزوج (قلت) لم جعلت نفقة الام على الزوج وجعلت نفقة الولد على الام ولم تجعل نفقة الولد مثل نفقة الام (قال) لان الولد في كتابة الام فليس على المكاتب ان ينفق على ولده العبيد وهم لا يرقون برقه ولا يعتقون بعتقه وانما اعتقهم في عتق أمهم ورقهم في رقها فنفقة عليهم او اما أمهم فزوجه فلا بد للعبد والمكاتب من ان ينفقا على أزواجهما والافرق بينهما (قلت) أفجعل نفقة هؤلاء الصغار على الام (قال) نعم (قلت) أرايت ان كنت كتابة الاب والام واحدة فحدث بينهما ولد على من نفقة (قال) على الاب ماداموا في كتابتهم (قلت) لم (قال) لانهم تبع لا يهيم في الكتابة ونفقة أمهم عليه و برقه و برق أمهم يرقون و بعتق ما يعتقون وانه لا عتق لواحد من الولد الا بعتق الوالدين جميعا (قلت) أنسعت هذه المسائل من مالك قال لا (قلت) أرايت ان عجز هذا المكاتب عن النفقة على ولده الصغار اذا لم يجد شيئا يشبه عجزه عن الكتابة والجنانية قال لا (قلت) أرايت المكاتب اذا كان له ولد صغير حدثوا في الكتابة أو كاتب عليهم أيجبر المكاتب على نفقة (قال) نعم في قول مالك (قال ابن وهب) قال الليث كتب ابني يحيى بن سعيد يقول ان الامة اذا طلقت وهي حامل انها وما في بطنها السيدا وانما تكون النفقة على الذي له الولد وهي من المطلقات ولها المتاع المعروف على قدر هيئته وزوجها (قال ابن وهب) وقال ربيعة في الحرية تحت

العبدوا لحر تحته الامة فطلقها وهي حامل قال ايس لها عليه نفقة (قال) مالك وليس علي عبدان ينفق من ماله علي من لا يملك سيده الا باذن سيده وذلك الامر عندنا

في فرض السلطان النفقة للمرأة على زوجها

(قلت) أ رأيت المرأة إذا خاضعت زوجها في النفقة كم يفرض لها نفقة سنة أو نفقة شهر بشهر (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكني أرى ذلك على اجتهد الوالي في عسر الرجل ويسره وليس كل الناس في ذلك سواء (قلت) أ رأيت النفقة على الموسر وعلى المعسر كيف هي في قول مالك (قال) أرى أن يفرض لها على الرجل على قدر يساره وقدر شأن المرأة وعلى المعسر أيضاً ينظر السلطان في ذلك على قدر حاله وعلى قدر حالها (قلت) فإن كان لا يقدر على نفقتها (قال) يتلوم له السلطان فإن قدر على نفقتها والافرق بينهما (قال) مالك والناس في هذا يختلفون منهم من يطعم له قوة ومنهم من لا يطعم له بقوة (قلت) أ رأيت أن يفرق السلطان بينهما ثم أيسر في العدة (قال) مالك هو أملك برجعتهما أن أيسر في العدة وإن هو لم يسر في العدة فلا رجعته له ورجعته باطلاً إذا هو لم يسر في العدة (قلت) هل يؤخذ من الرجل كفيلاً بنفقة المرأة في قول مالك (قال) لا يؤخذ منه كفيلاً لأن مالكاً قال في رجل طلق امرأته وأراد الخروج إلى سفر فالت أنا أخاف الرجل فأقيم لي جيلاً بنفقتي إن كنت حاملاً (قال) مالك لا يكون على الرجل أن يعطيها جيلاً وإنما لها أن كان الرجل ظاهراً أن تأخذه بالنفقة وإن كان الرجل غير ظاهر فلا جيل لها عليه فإن خرج زوجها وأظهر رجلاً بعده فأنفقت على نفسها فلها أن تطلبه بالنفقة إذا قدم إن كان موسراً في حال حملها وإنما ينظر إلى يساره في حال ما كان يجب عليه النفقة وإن كان غير غائب فأنفقت على نفسها ولم تطلبه بذلك حتى وضعت حملها فلها أن تتبعه بما أنفقت (قلت) أ رأيت أن أراد الزوج سفر فأطلبته امرأته بالنفقة كم يفرض لها أشهراً وأكثر من ذلك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكني أرى أن ينظر إلى سفره الذي يريد فيفرض لها على قدر ذلك (قلت) ويؤخذ منه في هذا جيل أو لا (قال) يدفع النفقة إليها ويأتمها بحميل يجر بهاها (قلت) فإن كان الزوج حاضراً ففرض عليه السلطان نفقة شهر أشهر فأرادت منه جيلاً (قال) لا يكون لها أن تأخذ منه جيلاً (قلت) لم قال لأنه حاضر يقول ما وجب لك علي فأنا أعطيك ولا أعطيك جيلاً (قلت) وهذا قول مالك قال هذا رأيي (قلت) أ رأيت امرأة رجل هو معها مقيم فأقامت معه سنين وقد بنى بها فادعت أنه لم ينفق عليها وقال الزوج قد أنفقت عليها (قال) قال مالك القول قول الزوج وبجلف (قلت) عديماً كان الزوج أو موسراً (قال) نعم إذا كان مقيماً معها وكان موسراً (قلت) أ رأيت أن كان غائباً فأقام سنين ثم قدم فقال قد كنت أبعث إليها بالنفقة وأجرها عليها (قال) القول قول الزوج إلا أن تكون المرأة رفعت ذلك إلى السلطان فاستعدت في مغيبه فإن ذلك يلزم الزوج من يوم رفعت ولا يبرئه إلا أن يأتي بمخرج من ذلك وإن قال عشت إليك لم ينفعه ذلك وهذا قول مالك (قلت) أ رأيت أن كانت موسرة وكان الزوج موسراً معسراً فكانت تنفق من مالها على نفسها وعلى زوجها ثم جاءت تطلب النفقة (قال) لا شيء لها في رأيي فيما أنفقت على نفسها إذا كان زوجها في حال ما أنفقت معسراً وإن كان الزوج موسراً فذلك دين عليه وأسما أنفقت على زوجها فذلك دين عليه من مسركان أو معسراً إلا أن يرى أنه كان منها زوجها على وجه الصلة (قلت) وكذلك لو أن أجنبياً أتفق على سنة ثم طلب ما أتفق أيكون ذلك له (قال) نعم في رأيي إلا أن يكون رجلاً يعرف أنه إنما أراد به ناحية الصلة والضيافة فلا يكون ذلك له (قلت) فإن كان أعماً كان ينفق الخرفان ولحم الدجاج والحمام فكنت آكله وأنا لو كنت أتفق من مالي لم أتفق هذا (قال) لا ينظر في هذا لاهراً إلى لاهراً ويرجع عليه غير السرف إلا أن يكون الذي أتفق عليه صغيراً فجعل ينفق عليه فانه

لا يرجع عليه بشئ إلا أن يكون له مال يوم كان ينفق عليه فانه يرجع عليه في ماله ذلك (قلت) فان تلف
المال وكبر الصبي فأفاد ما لا (قال) لا يكون له أن يرجع عليه في شئ في رأيي لان ما الكاسئل عن رجل هلك
وترك صبي صغير أو وصى الى رجل فأخذ ماله وأنفق عليه سنة أو سنتين ثم أتى على الميت دين استغرق ماله كله
افترى على الوصى شياً فيما أنفق على الصبي وهو لا يعلم بالدين أو هل يكون على الصبي ان كبر (قال) مالك
في الصبي لاشئ عليه وان كبر وأفاد ما لا فيما أنفق عليه لانه لم يل ذلك (وقال) في الوصى كذلك لاضمان عليه
فهذا مثله عندي (قال سحنون) وكان المخزومي يقول ذلك على الصبي دين لان صاحب الدين لم ينفقه على
اليتيم فيرى ان ذلك منه حصة (قلت) أرايت ان أنفقت المرأة وزوجها عائب وهو معسر في حال ما أنفقته
أ يكون ذلك ديناً لها أم لا في قول مالك (قال) لا يكون ذلك ديناً عليه كذلك (قال) مالك (قلت) ولم (قال) لان
الرجل اذا كان معسراً لا يقدر على النفقة فليس لها عليه النفقة انما لها أن تيم معه أو يطلقها كذلك الحكم
فيها (قلت) أرايت ان أنفقت وهو عائب مرسراً تضرب بنفقتها مع العرماء (قال) نعم (قلت) أرايت
ان أنفقت على نفسها وعلى ولدها وعلى زوج عائب ثم طلبت النفقة (قال) ذلك لها ان كان مرسراً يوم أنفقت
على نفسها وعلى ولدها ان كانوا صغاراً أو جوارى أنكاراً حضن أو لم يحضن وهذا رأيي (قلت) فهل تضرب
بما أنفقت على الولد مع العرماء (قال) لا (قلت) أرايت الرجل اذا قوى على نفقة امرأته ولم يتزوج على نفقة
ولدها منه الا صغراً يكون هذا عاجزاً عن نفقة امرأته ويضرب بينها وبينه في قول مالك أم لا (قال) لا يكون
عاجزاً اذا قوى على نفقة امرأته وان لم يقو على نفقة ولدها منه لان ما نكحاً قال في لو ولدته نكحاً لم ينفقه على
الولد اذا كان الاب يقدر على غنى أو سعة والافهون من فقراء المسلمين لا يترمه من ذلك شئ وأما المرأة فليست
كذلك ان لم يجد ما ينفق فرق بينهما وهو اذا وجد نفقتها ولم يجد نفقة ولده لم يترمه نفقتها كانت المرأة أمهم أو
لم يكن أمهم (قلت) أرايت ان كان لي على امرأتى دين وهي معسرة فخاصمتني في نفقتها فقضى على نفقتها
فقلت احسب الي نفقتها في ديني الذي لي عليها (قال) ما سمعت في هذا شياً وأرى ان كنت عديعة ان ينفق عليها
و يتبعها بدينه ولا يحسب نفقتها من الدين لانها لا تقدر على شئ (قلت) أرايت ان كنت غنية (قال) ان
كانت غنية قبل الزوج خذ دينك وادفع اليها نفقتها وان شئت فخاصمها بنفقتها (قلت) أرايت ان اختلف
الزوج والمرأة في فريضة القاضى في نفقتها وقدمات القاضى أو عزل فقال لزوج فرض لك كل شهر عشرة
دراهم وقالت المرأة بل فرض لي كل شهر عشرين درهما (قال) اقول فيه قول الزوج ان كان يشبه
نفقة مثلها والا كان القول قولها اذا كان يشبه نفقة مثلها فان كان لا يشبه نفقة مثلها لم يقل قول واحد منهما
وأعطيت نفقة مثلها فيما تستقبل يفرض لها القاضى نفقة مثلها وما سمعت من مالك في هذا شياً (قلت) أرايت
ان دفع الزوج الى المرأة ثوباً كساه اياه فقالت المرأة أهديته الي وقال لزوج ل هو مما فرض القاضى
علي (قال) اقول قول الزوج في رأيي إلا أن يكون الثوب من الثياب التي يفرضها القاضى لئلا يكون القول
قولها (قلت) أرايت ان فرض لها القاضى نفقة شهر فمكثت تأخذ نفقة شهر فستفقه قبل الشهر
أ يكون لها على الزوج شئ أم لا (قال) لا شئ لها على الزوج لان ما سكا قول كل من دفعت اليه نفقته
كانت لازمة له على غيره مثل الابن يدفع عنه وانه نفقته الي أمه ركان طرية أو امرأة يتبعه نفقتها في دفع
ليها نفقة سنة فهلك الابن أو المرأة قبل ذلك (قال) قال مالك يحاسب لامرأته من آخرات النفقة بما أغلق
من الاشهر و رد فضل ذلك وذلك ضامن على من قبضه فانه ينفق بها ان كانت أرضاع من افلا شئ عليه
(قلت) أرايت ان كساه نفقته قبل اوقت لذي فرضه لسلطان (قال) لا شئ عليه ان كنت وركنت
من سرقة كسوتها (قال) نعم في رأيي لاشئ لها لامرأته نفقة (قلت) أرايت امرأة ذكّن زوجها

غائبا وله مال حاضر عرض أو قرض فطلبت المرأة نفقتها أي فرض لها نفقتها في مال زوجها وهل تكسر عروضه في ذلك في قول مالك فقال نعم (قلت) فهل يأخذ السلطان من المرأة حيلابا يدفع إليها حذرا من أن يدعي الزوج عليها حجة (قال) لا يؤخذ منها كقيل لأنه كل من أثبت ديناً على غائب بينة وله مال حاضر عدى على ماله الحاضر ولم يؤخذ بمادفع إليه من ذلك حيلاب وهو قول مالك وكذلك المرأة إذا قدم الزوج وله حجة طلبها بحجته فكذلك اعريم (قلت) ويكون الزوج وهذا العريم إذا قدم على حجة ما في قول مالك قال نعم في رأيي (قلت) أرايت أركان للزوج ودائع وديون على الناس أي فرض للمرأة في ذلك نفقتها أم لا (قال) قال مالك نعم يفرض لها نفقة في ذلك ولم أسمعه من مالك ولكنه رأيي (قلت) أرايت أن يجحد الذي عليه الدين فتألت المرأة أباقيم البينة ن زوجي على هذا ديناً أتمكن من ذلك (قال) نعم تمكن من ذلك وكذلك لو كان رجل له على رجل دين وعاب المديان فقال لذي له لدين أنا أقيم البينة ن اعريمي هذا لعائب على هذا الرجل ديناً فاقضوني منه حتى أنه يمكن من ذلك وهو رأيي (قلت) أرايت أن أت الزوج غائب ولا مال له في مروضها الذي هي فيه فتألت افرض لي نفقتي على زوجي حتى إذا قدم اتبعته بما فرضت لي (قال) لا يفرض لها ويترك الزوج حتى يقدم وإن كان في معييه منها عديا لم يكن عليه شيء من نفقتها وإن كان موسراً فرض عليه نفقة مثله لملأها وهو رأيي (قلت) أرايت المجوسية إذا أسلم زوجها أيكون لها النفقة قبل أن يعرض عليها السلطان الاسلام (قال) ليس لها عليه نفقة لأنها لا تترك انما يعرض عليها الاسلام فان أسلمت كانت امرأته والافرق بينهما (ابن وهب) عن عبد الرحمن بن أبي الزناد وعبد الجبار عن أبي الزناد قال خاصمت امرأة زوجها إلى عمر بن عبد العزيز أنا حاضر في امرته على المدينة فذكرت له أنه لا ينفق عليها فدعاها عمر فقال أففق عليها ولا فرقت بينهما قال أبو الزناد وقال عمر اضر برأيه أجد أشهر أو شهرين فان لم ينفق عليها إلى ذلك فرقت بينهما قال أبو الزناد قال لي عمر سألني سعيد بن المسيب عن امرأها قال فسأله فقال يضرب له أجل فوق من لأجل نحوهم ما رقت! عمر قال سعيد فان لم ينفق عليها إلى ذلك لأجل فرق بينهما قال فأحييت أن أرجع إلى عمر من ذلك بانه فقلت يا أباهم سنة فزال سعيد وأقبل بوجهه كالمغضب سنة سنة نعم سنة قال فاخبرت عمر بالذي قال فوجع عمر الزوج المرأة فأقام لها من ماله دينارا في كل شهر وأقرها عند زوجها واحدهما ابن يدعى صاحب (مالك) رعبيره عن سعيد بن المسيب أنه قال يقول إذا لم ينفق الرجل على امرأته فرق بينهما ما سمعت ما الكافي كل من أدركت يقولون إذا لم ينفق الرجل على امرأته فرق بينهما (ابن وهب) عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد أنه قال إذا تزوج الرجل المرأة وهو عني فاحتاج حتى لا يجد ما ينفق فرق بينهما وإن وجد ما بينهما من الحر والزيت وغليظ الثياب لم يفرق بينهما (قال) الليث وقار ربيعة اما العبد والشمار فعمى أن لا يؤمر كسرتها وما غليظ الثياب من الخنثى والاثريبي وشبابة ذلك فذلك جائز للمعسر ولا يتمس منه سيرة ورسالة فمعه ما يرفع الحوج عنها فليس لها غيره وأما الخادم فان لم تكن عنده قوة على أن يجرد معها فانهما يتعارف على خدمة عماحق المرأة على زوجها ما كفاها من الثياب والمطعم فلم تجرد في كنفه عندا عندا يسر وتبين قورا عند العسر (قال) سحنون يحجزه عن الخدمة كعجزه عن النفقة والفرقة تحب ذلك بينهما إذا عجز عنها

في الحنين

(قلت) أرايت حنين متى يصر به لأجر من وم زوجها أم من يوم ترفعه إلى السلطان (قال) من يوم ترفعه إلى السلطان وكذلك قال مالك (قلت) أرايت الحنين إذا فرق السلطان بينهما أيكون أساك بها في العدة (قال) قال مالك لا يكون أساك بها في العدة وإنما رجة نه عليها (قلت) أرايت أن قال الزوج العتير قد جامعها

وقالت المرأة ما جاء معنى (قال) سألت مالكا عنها فقال قد زلت هذه بلدنا وأرسل إلى فيها لأمير فادري ما أقول له الناس يقولون يجعل معها النساء وناس يقولون يجعل في قبائها الصقرة فما أدري ما أقول (قال) ابن القاسم إلا أنني رأيت وجهه قوله أن يدين الزوج ذلك ويختلف وسمعت منه غير مرة وهو رأي (قلت) أرايت العنين إذ لم يجامع امرأته في السنة وافرقت بينهما بعد السنة أو يكون لها الصداق كاملا أم يكون لها نصف الصداق (قال) قال لي مالك لها الصداق كله كاملا إذا أقام معها سنة لأنه قد تزول له وقد خلى بها فطال زمانه معها وتغير صبغها ووخا في ثيابها وتعير بها أزهارها عن حاله فلا أرى له عليها شيئا وإن كان فرقه إياها قريبا من دخوله رأيت عليه نصف الصداق (قل) قال مالك وإن ناسا يقولون ليس لها إلا نصف الصداق (قال) مالك ولكن الذي أرى أن كان قد رطل ذلك وتباعدوا وتولد ذرية بينهما والصداق لها كاملا (ابن وهب) عن عمر بن قيس عن عطاء بن أبي رباح عن ابن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى في الرجل يتنكح بالمرأة فلا يستطيع أن يعسها أنه يضرب له أجل سنة من يوم يأتى أن السلطان قال فإن استقرت فهي أولى بنفسها قال عطاء إذا ذكر أنه يصيبها وتدعى أنه لا يأتىها فليس عليه إلا عينة بالله الذي لا اله الا هو وقد وطئتها ثم لا شيء عليه (ابن وهب) عن محمد بن عمر وعن ابن جريح قال أخبرني أبو أمية عبد الكريم عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود أنهم ما قالوا ينتظر به من يوم تخصمه سنة فإذا مضت سنة اعتدت عدة لمطلق وكانت في العدة أملاك بأمرها (ابن وهب) قال ابن جريح وسألت عطاء فقال لها الصداق حين أعلق عليها وينظر به من يوم تخصمه سنة فاما ما قبل ذلك فلا هو عقوبته ولكن ينظر به من يوم تخصمه فإذا مضت سنة اعتدت وكانت طليقة وإن لم يطلقها وكانت في العدة أملاك بأمرها (ابن وهب) عن عبد الجبار بن عمر عن عمر بن خديعة عن ابن المسيب بذلك قال يضرب له السلطان أجل سنة من يوم ترفع ذلك إلى السلطان فإن استطاعها أو لا فرق بينهما قال عبد الجبار وقال ذلك ربيعة (ابن وهب) قال مالك وبلغني عن سليمان بن يسار أنه قال أجل المعتز على أهله سنة (مالك) عن ابن شهاب عن ابن المسيب أنه قال إذا دخل لرجل بأمر أنه فاعترض عنها فإنه يضرب له أجل سنة فإن استطاع أن يعسها أو لا فرق بينهما (ابن وهب) قال موسى بن علي قال ابن شهاب إن اقضاه يتضمنون في الذي لا يستطيع امرأته بتر بص سنة يتنكح فيها لنفسه فإن ألم في ذلك بأدله فهي امرأته وإن مضت سنة ولم يعسها فرق بينه وبينها وتقضى القضية بذلك من حين تناكره امرأته أو ينأى عنها أهلها (قال) ابن شهاب وإن كانت تحت امرأته فولدت له ثم اترصر عنها فلم يستطع لها فلم أسمع بأحد عرق بين رجل وبين امرأته بعد أن يعسها فهذا الأمر عندنا (قلت) أرايت العنين إذا نكل عن الميكن (قال) ية للممرأة الحلفي فإن حلفت ففرق بينهما وإن أبت كانت امرأته وهذا رأي (قلت) أرايت أن فرق لسلطان بين عنين وهرأته بعد مضى السنة أيكون عليها المدة لطلاق في قول مالك قال نعم (قلت) أرايت أن كنت عنده جوار وحرائر وهو يصل إليهن ولا يصل إلى هذه التي تزوج أيضرب له أجل سنة في قول مالك (قل) نعم يضرب له في أجل سنة وإن كان يومه له من غيرها كذلك قال مالك (قلت) أرايت أن وطئها مرة ثم أمسك عنها أيضرب له أجل سنة في قول مالك (قال) لا يضرب له أجل سنة إذا وطئها ثم اعترض عنها عند مالك (قلت) أرايت عنين بعد سنة ذفرق بينهما أيكون طليقة أو يكون فسخا غير صلاق (قال) قال مالك تكرر طليقة (قلت) رخصي أيضا إذ سترت فرقه أن تكون طليقة في قول مالك قل نعم (قلت) لم يقل لا ماله لو كانت أن ممرجه أقدمت ركن سكك حكيمة فمما اختارت فراقه كانت طليقة ألا ترى أنهما كما يتوارثان قبل أن تحتزروا فقه سنة (قلت) أرايت امرأة العنين والحصى إذا علمت به ثم تزوجه ثم رفعه من السلطان وأهله من نفسه ثم تزوجه من نفسه ثم رفعه من السلطان (قال) أما امرأة نحصى والمحبوب فلا خيار لها إذ أقدمت ممره ورضيت به من رضاء له من وأما

امرأة العنين فها أن تقول اضربوا له أجل سنة لأن الرجل ربما تزوج المرأة فيعرض له دونها ثم يضرب بينهما
ثم يتزوج أخرى فيصيبها وتلد منه أولاداً فتقول هذه تركته وأنا أرحو لأن الرجال بحال ما وصفت لك فذلك
لها إلا أن يكون قد أخبرها أنه لا يجامع وتقدمت على ذلك فلا تقول لها بعد ذلك (قالت) ويكون فراقه تطليقة
قال نعم (قالت) أرايت العنين أيكون له أن يؤجله صاحب الشرط أو لا يكون ذلك إلا عند قاض أو أمير بولي
القضاة (قال) قال مالك أرى أن يجاز قضاة أهل هذه المياه (قال) ابن القاسم وأما هم امرأه على تلك المياه
وليسوا بقضاة فأرى أن صاحب الشرط أن يضرب للعنين أجلاً جاز وكان ذلك جائزاً قال ولقد بلغني عن مالك
في امرأة فندز وجهها فضرب لها صاحب المياه الأجل فأخطأ في ضربها الأجل (قال) ابن القاسم أظنه ضرب لها
الأجل من يوم فقده أربعة سنين (قال) مالك تستكمل ذلك من يوم يش من خبره أربعة سنين ولم يطعن
في أنه لا يجوز له ما صنع فهو ذاك أيضاً على مسئلتك (قلت) أرايت أن تزوج امرأة فوصل إليها ثم
طلقها ثم تزوجها بعد ذلك فلم يصل إليها أيضاً ضرب له أجل سنة في قول مالك قال نعم

في ضرب الأجل لامرأة المجنون والمجنوم

(قلت) فالمجنون المطبق (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً قال وقال لي مالك في المجنون إذا أصابه الجنون بعد
تزوج المرأة أنه يعزل عنها ويضرب له أجل سنة في علاجه فان برأ أو لا فرق بينهما (قال) ابن القاسم وبلغني
عن مالك أنه قال يضرب له أجل سنة (قال) ولم أسمع من مالك (قال) وقال لي مالك والمجنوم البين الجذام
يفرق بينه وبين امرأته إذا طلبت ذلك (قلت) فهل يضرب لهذا الأجل مثل أجل المجنون للعلاج
(قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أني أرى أن كان ممن يرجي برؤه في العلاج وقد رعى العلاج فأرى أن
يضرب له الأجل ولم أسمع هذا من مالك (ابن وهب) عن مسلمة عن حدثه عن عمرو بن شعيب عن أبيه
عن جده قال كتب عمرو بن العاص لي عمر بن الخطاب في رجل مسلسل بقيود يخافه على امرأته فقال
أجلوه سنة يتداوى فان برأ أو لا فرق بينه وبين امرأته (ابن وهب) عن يونس عن ربيعة أنه قال إن كانت
امرأته يؤذيها ولا يعفيها من نفسه لم ترق عليه ولم تجبس عنده وإن كان يعفيها من نفسه ولا يرهقها بسوء
حجة تم بحزب طلاقه أياها

في اختلاف الزوجين في متاع البيت

(قلت) أرايت إذا تنازع في متاع بيت لرجل والمرأة جميعاً وقد طلعا أو لم يطلعا أو ماتت أو مات هر (قال)
قال مالك ما كان يعرف أنه من متاع الرجال فهو للرجل وما كان يعرف أنه من متاع النساء فهو للنساء وما كان
يعرف أنه من متاع الرجال والنساء فهو للرجل لأن البيت هو للرجل وما كان من متاع النساء ولو شراها
رجل وله بنت بنته فهو له ولا يملك بنته الذي لا اله الا هو ما شراها وما اشترى الا لنفسه ويكون أحق به الا
أن تكون لها بنت أو ولدها نه شراها (قلت) أرايت ما كان في البيت من متاع الرجال فأقامت المرأة
البيتة شترته (قال) قال مالك هو (قلت) وورثتها في البيتة واليمين بمنزلتها (قال) نعم الا أنهم إنما
يختلفون على علمهم منه لا يعلمون أن تزوج شترى هذا المتاع الذي يدعى من متاع النساء ولو كانت المرأة
حية حلفت على بسب (قلت) وورثة لرجل بهذه الميزة قال نعم (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم
(قلت) صف متاع النساء من متاع الرجال في قول مالك (قال) سألت ما كان عن شيء يدلك على ما بعده
(قلت) لما كنت بضت وتور وشاره (قال) هذا من متاع المرأة وأما القباب والحبال والاسرة والفرش
والمسائل والمرقوق والسفد منه من متاع امرأة عندما لك (قلت) أرايت الخلى هل تعلم للرجل فيه شيئاً (قال)
الا لا لمنطقة والسيف والخنجر (قلت) أرايت نخدم والعلمان (قال) في رأي أن لا شيء للمرأة من الرقيق

ذ كورا كانوا أو أمانا لان الذكور مما يكون للرجال وان الاناث مما يكون للرجال والنساء فالرجال أولى بالريق ولا شيء لامرأة فيهم لان البيت يت الرجل (قلت) أ رأيت الابل والغنم والبقر والدواب (قال) ابن القاسم هذا مما لم يتكلم الناس فيه لان هذا ليس في البيت وليس من متاع البيت لان هذا انما هو لمن يحوزة لان الناس انما اختلفوا في متاع البيت وفيما يكون عندهم في بيوتهم ودورهم فاما ما كان مما هو في الرعي فهذه لمن حازه (قلت) والدواب التي في المرباط والبراذين والبغال والخيول (قال) هذا أيضا لمن حازه لان هذا ليس من متاع البيت (قلت) والعبد والخدم من متاع البيت (قال) أما الخادم فنعم لانها من متاع البيت لانها تخدم في البيت والعبد للرجل الا أن تذكر للمرأة بينة على حيازة تعرف لها فيكون لها (قلت) أ رأيت ان كان أحد الزوجين عبدا والاخر حرا فاختلغا في متاع البيت أو كان أحدهما مكاتباً والاخر عبداً أو أحدهما مكاتباً والاخر حراً (قال) هؤلاء كلهم والحرا ن سواهما اذا اختلفوا صنع فيما بينهم كما يصنع فيما بين الزوجين (قلت) وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي (قلت) وكذلك الزوجان اذا كان أحدهما مسلماً والاخر كافراً فاختلغا في متاع البيت أهما والحرا ن المسلمان سواء في قول مالك (قال) نعم في رأيي وما سألتنا مالكا عن حرو ولا عبيد ولا حرة ولكن سمعته منه غير عام كما فسرت لك (قلت) أ رأيت المختلعة والمبارثة والملاعنة والتي تبين من زوجها بالايلاء أهن والمطلقة في المتاع في اختلافها والزواج في قول مالك سواء قال هم (قلت) أ رأيت ان كان ملك رقبه الدار للمرأة فاختلغا في المتاع لمن يجعل ملك ما يكون للرجال والنساء من ذلك (قال) لا ينظر في هذا إلى ملك المرأة الدار وانما يظفر في هذا إلى الرجل لان البيت يته وان كان ملك البيت لغيره (قلت) أ رأيت ان اختلفا في الدار بعينها (قال) الدار دار الرجل لان على الرجل أن يسكن المرأة فالدار داره (قلت) أ رأيت ان كان الزوجان عبيدين فاختلغا في المتاع قال محملهما عند محمل الحرين اذا اختلفا (قلت) أ رأيت المرأة هل عليها من خدمة نفسها أو خدمة بيتها شيء أم لا في قول مالك (قال) ليس عليها من خدمتها ولا من خدمة بيتها شيء

في القسم بين الزوجات

(قلت) أ رأيت المرأتين اذا كانتا تحت الرجل أبص لحن أن يقسم يومين لهذه ويومين لهذه أو شهر لهذه وشهرا لهذه (قال) لم أسمع مالكا يقول الا يوما لهذه ويوما لهذه (قال) ابن القاسم ويكفيك ما مضى من رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا وأصحابه ولم يبلغنا عن أحد منهم انه قسم الا يوما ههنا ويوما ههنا (قال) ابن القاسم وقد أخبرني مالك ان عمر بن عبد العزيز كان رجلا عاضب بعض نسائه فيأتيها في يومها فينام في حجرها فلو كان ذلك يجوز أن يقسم يومين ههنا ويومين ههنا أو أكثر من ذلك لا قام عمر عند التي هو عنها راض حتى اذا رضى عن الاخرى وفاها أيامها فهذا يدل على ما أخبرتك (قلت) أ رأيت الرجل يتزوج البكر كم يكون لها من الحق أن بقيم عندها ولا يحسبه عليها في القسم بين نسائه (قال) قال مالك سبعة أيام (قلت) وذلك يدها أو يبد الزوج ان شاء فعل وان شاء لم يفعل (قال) ذلك لها حق لازم ولا يس ذلك يد الزوج (قال) ولقد كان بعض أصحابنا ذكر عن مالك انه قال انما ذلك يد الزوج فكشفت عن ذلك فلم أجده الا حق المرأة ومما يدل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لا مسلمة رقول أنس بن مالك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وثيب ثلاث فأخبروا في حديث أنس بن مالك ان هذا لنساء ليس لرجال وهم صنع النبي صلى الله عليه وسلم حين خير أم سلمة فهذا يدل على الحق ها ولولا ذلك ما خيرها (قلت) أ رأيت لثيب كم يكون لها (قال) ثلاث (قلت) وهو هامثل ما رصفت في قول مالك قال نعم (سحنون) عن أنس بن عياض ان عبد الرحمن بن عبيد بن عبد الرحمن بن عوف حدثه عن عبد الله بن الحارث بن هشام (قال) من تزوج رسول الله صلى الله عليه

وسلم أم سلمة بنت أبي أمية أقام عندها ثلاثاً ثم أراد أن يدور فأخذت بثوبه فقال ما شئت أن شئت زدك ثم قاصصتك به بعد اليوم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث للثيب وسبع للبكر (مالك) عن حميد الطويل عن أس بن مالك بذلك (ابن وهب) عن رجال من أهل العلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص وعطاء وزبان ابن عبد العزيز مثله وقال عطاء وزبان هي السنة (قلت) أرايت أن سافر باحداهن في ضيعته وحاجته أوج باحداهن أو اعتمر بها أو غزا بها ثم قدم على الأخرى فطلبت منه أن يقيم عندها عدد الأيام التي سافر مع صاحبها (قال) قال مالك ليس ذلك لها ولكن يتدنى القسم بينهما ويغني الأيام التي كان فيها مسافرا مع امرأته الأفي الغزو (قال) لم أسمع ما كايقول فيه شيئاً إلا أنه قد ذكر مالك وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسهم بينهم في الغزو أن يكون عليه أن يسهم بينهم وبينهم وأما رأيي فذلك كله عندى سواء الغزو وغيره يخرج بايهم شاء إلا أن يكون خروجه باحداهن على وجه ليس لها على من معها من نسائه ألا ترى أن الرجل قد تكون له المرأة ذات الولد وذات الشرف وهي صاحبة ماله ومدبرة ضيعته فان خرج بها فأصام السهم ضاع ذلك من ماله وولده ودخل عليه في ذلك ضرر ولعل معها من ليس لها ذلك القدر ولا تلك الثقلة وانما يسافر بها لحفة مؤتمها ولقلة منفعتها فيما يخلقها له من ضيعته وأمره وحاجته إليها في قيامها عليه فما كان من ذلك على غير ضرر ولا ميل فلا أرى بذلك بأساً (قلت) أرايت أن سافرت هي إلى حج أو عمرة أو ضيعة لها وأقام زوجها مع صاحبها ثم قدمت فابتعت أن يقسم لها عدد الأيام التي أقام مع صاحبها (قال) قال مالك لا شيء لها (قلت) أرايت أن جار متعمدا أقام عند احدهما شهر أفرغته الأخرى إلى السلطان وطلبت منه أن يقيم عندها بقدر ما جاري به عند صاحبها أن يكون ذلك لها أم لا وهل يجزبه السلطان على أن يقيم عندها عدد الأيام التي جاريها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أني أرى أن يزجر عن ذلك ويستقبل العدل فيما يدينها فان عاد نكل (ولقد سألت مالكا عن العبد يكون نصفه حراً ونصفه مملوكاً فأقضى عن سيده إلى بلاد فينقطع عنه عمله لذي كان للسيد فيه ثم يقدر عليه فيريد السيد أن يحاسبه في أيام التي غيب نفسه فيها واستأثر بها لنفسه (قال) مالك ليس ذلك عليه وانما يستقبل الخدمة بينه وبين سيده من يوم يجده فهذا بين لك أمر المراتين وهذا كن أخرى أن يؤخذ منه تلك الأيام التي غيب نفسه فيها لأنه حق للسيد (قلت) وماعلة مالك ههنا حين لم يحسب ذلك على العبد (قال) قال مالك هو اذا عبد كله (قلت) أرايت لو أن رجلاً كانت عنده امرأة ففكرها فأراد فراقها فقالت لا تفارقني واجعل أيامي كلها لصاحبتي ولا تقسم لي شيئاً أو تزوج علي واجعل أيامي كلها التي تنزوج (قال) قال مالك لا بأس بذلك ولا يقسم لها شيئاً (قلت) أرايت أن أعطته هذا ثم شحت عليه بعد ذلك فقالت افرض لي (قال) ذلك لها متى ما شئت عليه قسم لها أو يفارقها لم يكن لها حاجة وهذا رأيي (قال) فقلنا لمالك فالمرأة تزوجها لرجل ويشترط عليها أنه يؤثر من عنده عليها يقر لها على هذا تزوجك ولا شرط لك على في مبيتك (قال) لا خير في هذا "نكاح" وما يكون هذا الشرط بعد وجوب النكاح في أن يؤثر عليها فيخيرها في أن تقبل أو يفارقها فيجوز ههنا فلما من شرط ذلك في عقدة نكاح فلا خير في ذلك (قلت) أرايت أن وقع النكاح على هذا (قال) أفسخه قبل البناء يباؤن في بها أجزت النكاح وأبطلت الشرط وجعلت لها ليتها (قلت) أرايت أن كنت عنده زوجتان فكان ينشط في يرم هذه الجماع ولا ينشط في يرم هذه أيكون عليه في هذا شيء أم لا في قول مالك (قال) أرى ما ترك من جماع احدهما وجامع الأخرى على وجه الضرر والميل أن يكف عن هذه لمكان مباح من لذته في الأخرى فهذا الذي لا ينبغي له ولا يحل فاما ما كان من ذلك فيما لا ينشط لرجل ولا يتعمده الميل إلى احدهما ولا لضرر فلا بأس بذلك (تمت) ففي قول مالك هذا أن الرجل لا يلزمه أن يعدل بينهما في الجماع قال نعم (قلت) أرايت لقسم بين لحرار المسلمين والاماء المسلمين وأهل الكتاب

سواء في قول مالك قال نعم (قلت) ويقسم العبد بين الامة والحرة والذمية من نفسه بالسوية في قول مالك قال نعم (قلت) أرايت رجلا صائم النهار وقائم الليل سرمد العباداة تفاصته امرأته في ذلك أي يكون لها عليه شيء أم لا في قول مالك (قال) أرى انه لا يحال بين الرجل وبين ما أراد من العباداة ويتأهل له ليس لك أن تدع امرأتك بغير جاع فاما ان جامعته وامافر قباينك وبينها (قال) ابن القاسم الا أني سألت مالكا عن الرجل يكف عن جاع امرأته من غير ضرورة ولا علة (قال) مالك لا يترك ذلك حتى يجمع أو يفارق على ما أحب أو كره لانه مضار فهذا الذي يدل على الذي سرمد العباداة اذا طلبت المرأة منه ذلك ان عبادته لا يقطع عنها حقها الذي تزوجها عليه من حقها في الجماع (قلت) أرايت الصغيرة التي قد جومت والكبيرة البالغة أي يكون القسم بينهما سواء في قول مالك قال نعم (قلت) أرايت من كانت تحت رتقاء أو من لها داء لا يقدر على جاعها مع ذلك الداء وعنده أخرى صحيحة أي يكون القسم بينهما سواء في قول مالك (قال) قال مالك في الخائض والمريضة التي لا يقدر على جاعها انه يقسم لها ولا يدع يومها وكذلك مسألة (قلت) أرايت ان كان الرجل هو المريض أي قسم في مرضه بينهما بالسوية (قال) سألت مالكا عن المريض بعرض وله امرأتان فقلت له أي بيت عند هذه ابلة وعند هذه ابلة (قال) مالك ان كان مرضه مرضا يقوى على أن يختلف فيما بينهما أرايت ذلك عليه وان كان مرضه مرضا قد شل به أو يشق عليه ذلك فلا أرى بأسا أن يقيم حيث شاء ما لم يكن ذلك منه ميلا (قال) فقلنا لما لك فان صح أبعدل (قال) يعدل فيما بينهما القسم يثبته ولا يحسب للتي لم يقيم عندها ما أقام عند صاحبها (قال) نعم (قلت) أرايت المجنونة والصحيحة في قول مالك في القسم بينهما سواء (قال) نعم سواء (قال) ابن القاسم وقال مالك ليس للحرائر مع أمهات الاولاد من القسم شيء من الاشياء (قال) ولا بأس أن يقيم الرجل عند أم ولده اليومين والثلاثة ولا يقيم عند الحرة الا يوما من غير أن يكون مضارا (قال) مالك ولقد كان ههنا رجل ببلدنا وكان قاضيا وكان فقيرا وكان له أمهات اولاد وحره فكان رجا أقام عند أمهات اولاده الايام (قال) مالك ولقد أصابه مرض فانتقل الى أمهات اولاده وترك حرته فلم ير أحد من أهل بلاده بما صنع بأسا (قلت) أرايت المحبوب ومن لا يقدر على الجماع تكون تحت الحرائر أي قسم من نفسه بينهما بالسوية في قول مالك (قال) نعم في رأيي لان مالكا قال له أن يتزوج فاذا كان له أن يتزوج فمليه أن يقسم بالسوية

﴿ كل كتاب النكاح الثاني من المدونة الكبرى ﴾

﴿ ويليه كتاب النكاح الثالث ﴾

﴿ كتاب النكاح الثالث ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ الرجل يشك النسوة في عقدة واحدة ﴾

(قلت) لعبد لرجل بن القاسم أيجوز في قول مالك أن يتزوج الرجل امرأتين في عقدة واحدة (قال) لا أحفظ عن مالك في هذا شيئا ولا يعجبني ذلك الا أن يكون سمي لكل واحدة منهما صدقها على حدة (قلت) أرايت ان طلق احدهما أو مات عنها قبل الدخول كما يكون صدقها أي يقوم المهر الذي سمي أم يقسم بينهما على قدر مهرهما (قال) لا أرى أن يجوز الا أن يكون سمي لكل واحدة صدقها (قلت) أرايت ان تزوج أربع نسوة في عقدة واحدة وسمى مهر كل واحدة منهن أي كرن نكاح جزئي في قول مالك أم لا (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك فيه الساعة وأراه جائزا لان الذي أحبرت به انه لمعني من قول مالك نكاحا كرهه لانه لا يدري صدق هذه من صدق هذه (قلت) أرايت ان تزوج حرة وأمة في عقدة واحدة وسمى لكل واحدة صدقها

(قال) كان مالك مرة يقول يفسخ نكاح الامة ويثبت نكاح الحرّة ثم رجع فقال ان كانت الحرّة علمت بالاما فالنكاح ثابت نكاحها ونكاح الامة ولا خيار لها وان كانت لم تعلم فلها الخيار ان شاءت آقامت وان شاءت فارقت (قال) سحنون وقد بينا هذا الاصل في الكتاب الاول .

﴿ نكاح الا - وابنتها في عقدة واحدة ﴾

(قلت) أرايت الرجل يتزوج المرأة وابنتها في عقدة واحدة ويسمى الكل واحدة . منهما صداقها ولم يدخل بواحدة منهما (قال) قال مالك ولم أسمع أنا منه ولكن لمعني انه قال يفسخ هذا النكاح ولا يقر لي واحدة منهما فان قال أنا فأارق واحدة وأمسك الاخرى قال ايس ذلك له لانه لم يعقد نكاح كل واحدة منهما قبل صاحبها (قلت) فاذا فرقت بينهما أيكون له أن يتزوج الام منهما (قال) نعم (قلت) أتخفظه عن مالك (قال) أسمع من مالك ولكن هذا رأي ان له أن يتزوج الام (قلت) ويتزوج البنت (قال) لا بأس بذلك (قال) سحنون وقد قيل لا يتزوج الا للشبهة التي في البنت (قلت) أرايت ان تزوج امرأة وابنتها في عقدة واحدة ولا دم زوجا يعلم بذلك فعلم بذلك أيكون نكاح البنت جائزا أم لا في قول مالك (قال) ذلك لا يجوز لان من قول مالك كل صفقة وقعت بحلال وحرام فلا يجوز ذلك عنده في البيوع (قال) وقال مالك وأشبهه شيء بالبيوع النكاح (ابن وهب) عن يحيى بن أيوب عن المثني بن الصباح عن عمر بن شعيب عن أبيه رفع الحديث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال أعمار رجل نكح امرأة فدخل بها فلا يحل له نكاح ابنتها وان لم يدخل فليتكحها (رجال من أهل العلم عن زيد بن ثابت وابن شهاب والقاسم وسالم وربيعة مثله الا ان زيدا قال الام مبهمه ليس فيها شرط وانما الشرط في الربائب

﴿ الرجل يتزوج المرأة ثم يتزوج ابنتها قبل أن يدخل بها ﴾

(قلت) أرايت ان تزوج رجل امرأة فلم يدخل بها ثم تزوج ابنتها بعد ذلك وهو لا يعلم قد دخل بالبنت (قال) يحرم عليه الام والبنت جميعا (قال) وقال مالك ولا يكون للام صداق ويغرق بينهما ثم يخطب البنت ان أحب فاما الام فقد حرمت عليه أبدا لانها قد صارت من أمهات نسائه وان كان نكاح البنت حراما فانه يحمل النكاح الصحيح ألا ترى ان النسب يثبت فيه وان الصداق يجب فيه وان الحد ودفع فيه فلا بد للحرمة ان تقع كما تقع في النكاح الصحيح (قلت) أرايت ان تزوج بنتا وتزوج أمها بعد فبني بالام ولم يبن بالابنة (قال) يفرق بينه وبينهما عند مالك ولا تحل له واحدة منهما أبدا لان الام قد دخل بها فصارت الربيبة محرمة عليه أبدا اذا لام هي من أمهات نسائه ولا تحل له أبدا (ابن وهب) عن يونس انه سأل ابن شهاب عن رجل تزوج امرأة فلم يدخل بها ثم تزوج أخرى فاذا هي ابنتها (قال) نرى ان يفرق بينه وبين ابنتها فانه نكحها على أمها فان لم يكن مس ابنتها أقرت عنده أمها فان كان مسها ففرق بينه وبين أمها لجمعه بينهما وقد نهى الله عن ذلك ولها مهرها بما استحل منها (قال) يونس وقال ربيعة يمسك الاولى فان دخل بابنتها فارقهما جميعا لان هاتين لا تصلح احدهما مع الاخرى (قلت) ويحمل الجدات وبنات البنات وبنات البنين هذا المحمل في قول مالك (قال) نعم (قال) وقال مالك كل امرأتين لا يحل لرجل أن يتزوج واحدة بعد واحدة في النكاح الصحيح اذا دخل بالاولى فانظر اذا تزوج واحدة بعد واحدة فاجتمع في ملكه فوطئ الاولى منهما ففرق بينه وبين الاخرى جميعا وان وطئ الاخرى منهما ففرق بينه وبين الاولى والاخرى جميعا ثم ان أراد أن يخطب احدهما فانظر الى ما وصفت لك من امر الام والبنت فاحلهم على ذلك المحمل فان كان وطئ الام حرمت البنت أبدا وان كان وطئ البنت ولم يوطأ الام لم تحرم عليه الام فان كان نكاح البنت أولائت معها وفرق بينه وبين الام فان كان نكاح البنت آخر ففرق بينه وبينهما جميعا ثم يخطبها بعد ثلاث حيض أو بعد ان تضع حملها كان بها حل (قلت) أرايت الرجل يتزوج المرأة فينظر الى شعرها أو الى صدرها أو الى شيء من محاسنها أو يظن انها تاذن أو قبل أو

بأشهر ثم طلق أو ماتت إلا أنه لم يجامعها لتحل له ابنتها وقد قال الله عز وجل وربائبكم اللاتي في حجوركم من
 نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم (قال) قال مالك إذا نظر إلى شيء منها تلذذا
 لم يصلح له أن يتزوج ابنتها (قال) مالك وكذلك الخادم إذا نظر إلى ساقها أو معصمها تلذذا لم تحل له بنت الخادم
 أبدا ولا تحل الخادم لآبيه ولا لابنته أبدا (ابن وهب) عن يحيى بن أيوب عن ابن جريح برفع الحديث إلى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال في الذي يتزوج المرأة فيغمرها ولا يزيد على ذلك لا يتزوج ابنتها قال
 وكان ابن مسعود يقول إذا قبلها فلا تحل له الابنة أبدا (قال ابن وهب) وكان عطاء يقول إذا جلس بين
 نخلتها فلا يتزوج ابنتها (مخرمة) عن أبيه عن عبد الله بن أبي سلمة ويزيد بن قسيط وابن شهاب في رجل
 تزوج امرأة فوضع يده عليها فكشفها ولم عساه أن لا يحل له ابنتها (قلت) أرايت أن تزوج الأم فدخل بها
 ثم تزوج البنت ودخل بها (قال) قال مالك يحرم أن عليه جميعا وكذلك الجدات وبنات بناتها وبنات
 بناتها هذه المنزلة بمنزلة الأم والابنة في الحرمة (قلت) فإن تزوج الأم ودخل بها أو لم يدخل بها ثم تزوج
 البنت بعد ذلك ولم يدخل بالبنت (قال) قال مالك يفرق بينه وبين البنت ويثبت على الأم لأن نكاح الأم
 لا يفسد إلا بوطء الابنة إذا كان وطئ الابنة بنكاح فاسد وكذلك ان كان نكاح الأم لا يفسد إلا بوطئها
 أو لم يطأها ثم تزوج الأم بعد ذلك لم يفسد نكاح البنت إلا أن يطأ الأم (قلت) أرايت أن تزوج امرأة في
 عدتها فلم يبين بها حتى تزوج أمها أو أختها أيقران على النكاح الثاني في قول مالك (قال) لا يثبت على
 النكاح الثاني في رأيي لأن العقد الأولي كانت باطلا لأنها لا تحل لابنه وأبيه أن ينكحها (قلت) أرايت
 أن تزوج امرأة في عدتها فلم يبين بها حتى تزوج أمها أو أختها أيقران على النكاح الثاني في قول مالك (قال)
 يثبت على النكاح الثاني في رأيي لأن العقد الأولي عقد المرأة التي تزوجها في عدتها ليست بعقد وليس
 ذلك بنكاح ألا ترى أنه إذا لم يبين بها أو يتلذذ منها بشيء حتى يفرق بينهما أن مالك قال لا بأس أن يتزوجها
 والده أو ابنته فهذا يدل على مسئلتك وعلى قول مالك فيها (قلت) أرايت أن تزوج الأم وابنتها في عقد
 واحدة فدخل بهما جميعا (قال) يفرق بينهما ولا ينكح واحدة منهما أبدا وهذا قول مالك (قلت) فإن كان
 انما دخل بالأم أو بالابنة أو لم يدخل بهما جميعا (قال) سمعت من مالك أنه قال ان كانت عقدتهما واحدة
 فدخل بالبنت حرمت عليه الأم ولم يتزوجها أبدا وفتح نكاح البنت أيضا حتى يستبرئ رجها ثم يتزوجها بعد
 ذلك ان أحب بعد ذلك نكاحا مستقبلا قال وان كان دخل بالأم ولم يدخل بالبنت فرق بينهما ويستبرئ رحم
 الأم ثم ينكحها بعد ذلك ولا ينكح البنت أبدا وان كان لم يدخل بأحدتهما وكانت عقدتهما واحدة فرق
 بينهما ويتزوج بعد ذلك أيتهما شاء وهو رأيي لأن عقدتهما كانت حراما فلا يحرم أن بعد ذلك حين لم يصيبهما
 ألا ترى أنه لا يرث واحدة منهما ان ماتت ولو طلق واحدة منهما لم يكن ذلك طلاقا (قال) سحنون وقد بينا هذا
 الأصل في أول الكتاب (قلت) أرايت لو أن رجلا تزوج امرأة فلم يبين بها حتى تزوج أمها وهو لا يعلم فبني
 بالأم أي فرق بينه وبين الابنة في قول مالك قال نعم (قلت) ويكون عليه للابنة نصف الصداق في قول مالك
 أم لا (قال) لا يكون لها عليه من الصداق قليل ولا كثير (قلت) لم وانما جاءت هذه الفرقة والتحريم من قبل
 الزوج (قال) لان هذا التحريم لم يتعمده الزوج وصار نكاح البنت لا يقر على حال فلما فسخ قبل البناء صارت
 لامهرها النصف ولا غيره (ابن وهب) عن مخرمة عن أبيه قال سمعت سعيد بن عمار يقول سألت سعيد
 ابن المسيب وعروة بن عثمان عن رجل كانت له وليدة يطؤها ثم انه باعها من رجل فرددت له أولاد فأراد سيد
 الجارية الأولى أن ينكح انتها من هذا الرجل قال فكلهم نهاه عن ذلك ورأوا أنه لا يصلح وقاله مالك ان

بلغه ذلك الا انه قال فأراد الذي باعها أن يشتري ابنتها فبسطها فأسأل عن ذلك أبان وابن المسيب وسليمان بن يسار فتهوه عن ذلك قال وأخبرني الليث عن يحيى بن سعيد مثله

﴿ في الرجل يزني بأم امرأته أو يتزوجها عمدا ﴾

(قلت) أ رأيت ان زنى بأم امرأته أو ابنتها أتحرّم عليه امرأته في قول مالك (قال) قال لنا مالك يفارقها ولا يقيم عليها وهذا خلاف ما قال لنا مالك في موطنه وأصحابه على ما في الموطأ ليس بينهم فيه اختلاف وهو الاخر عندهم (ابن أبي ذئب) عن الحارث بن عبد الرحمن انه سأل بن المسيب عن رجل كان يبيع امرأته حراما فأراد أن ينكح ابنتها أو أمها قال فسئل ابن المسيب فقال لا يحرم الحرام الحلال قال ثم سألت عروة بن الزبير فقال نعم مثل ما قال ابن المسيب قال ابن أبي ذئب وقال ذلك ابن شهاب وأخبرني رجال من أهل العلم عن معاذ بن جبل وربيعة وابن شهاب قالوا ليس لحرام حرمة في الحلال (قلت) فان تزوج أم امرأته عمدا وهو يعلم انها أمها أتحرّم عليه الابنة في قول مالك (قال) أخبرتك انه كره أن يقيم عليها بعد الزنا فكيف بهذه التي انما تزوجها والتزوج في هذا والزنا في أم امرأته التي تحته سواء لان الذي يزوج ان عذر بالجهالة فلا حد عليه وهو أحرّم من الذي زنا لانه نكاح ويدرأ عنه فيه الحد ويلحق به النسب (قلت) أ رأيت الصبي اذا تزوج المرأة ولم يجامعها أو جامعها وهو صبي هل يحل لأبائه أو لأجداده أو لولاد أو لولاده في قول مالك (قال) لالان الله يقول في كتابه وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم فلا تحل زوجه الابن على حال من الحالات تدخل بها ابن أولم يدخل بها وانما تقع الحرمة عند عقد الابن نكاحها قال وكذلك امرأه الاب اذا عقد الاب نكاحها حرمت على أولاده وان لم يدخل بها العقد لنكاح تقع الحرمة ههنا ليس بالجماع انما تلك الربيصة التي لا تقع الحرمة الا بجماع أمها ولا تقع الحرمة بعقد نكاح أمها (قلت) أ رأيت الرجل يفسق بامرأة يزني بها لتحل لابنه أو لآبيه (قال) سمعت مالكا غير مرة وسئل عن الرجل الذي يزني بأم امرأته أو يتلذذ بها فيأدون الفرج فقال أرى ان يفارق امرأته فكذلك الرجل عندي اذا زنى بأم امرأته لم ينبغ لابنه ولا لآبيه أن يتزوجها أبدا وهو رأي الذي أخذ به (قلت) أفيتزوج الرجل المرأة التي قد زنى بها هو نفسه في قول مالك (قال) نعم بعد الاستبراء من الماء الفاسد (قلت) ويحل للذي فسق بهذه المرأة أن يتزوج أمهاتها وبناتها (قال) سمعت مالكا وسئل عن الذي يزني بختنته أو يعبت عليها فيما فوق فرجها فرأى أن يفارق امرأته فكيف يتزوج من ليس تحته فالذي أمره مالك أن يفارق امرأته من أجلها أيسر من الذي قد زنى بها أن يتزوج أمها أو ابنتها وهو رأي الذي أخذ به (قلت) أ رأيت مالكا هل كان يكره أن يتزوج الرجل المرأة قد قبلها أبوه لشهوة أو انه أولا مسها أو باشرها حراما (قال) سمعت منه في الذي يعبت على خنته فيأدون الفرج أمالكا أمره أن يفارق امرأته فهذا مثله وهذا رأي الذي أخذ به ان لا يتزوجها وان ما تلذذ به الرجل من امرأة على وجه الحرم فلا يحب لآبيه ولا لابنه أن يتزوجها ولا أحب له أن يتزوج أمها ولا ابنتها وقد أمره مالك أن يفارق من عنده لما أحدث في أمه فكيف يكون لمن ليست عنده أن يتزوجها (قلت) فان جامعها أو كان مالك يكره لابنه أو لآبيه أن ينكحها قال نعم (قلت) أ رأيت ان زنى الرجل بامرأة ابنة أو بامرأة أبيه أتحرّم على ابنه أو أبيه في قول مالك (قال) ندى أخذ به أنه لا ينبغي لرجل أو ابنة أن ينكح امرأة واحدة كما كره مالك أن ينكح الرجل الواحدة المرأة وابنتها (قال) وسمعت وسألت عن رجل زنى بأم امرأته (قال) أرى أن يفارقها والذي سأله عنها سأله سؤال رجل زنى بأم امرأته نزلت به وأنا أرى اذا زنى الرجل بامرأة ابنة أن يفارقها الابن ولا يقيم عليها (مخرمة) بن بكير عن أبيه قال سمعت سليمان بن يسار واستفتي في رجل نكح امرأة ثم توفي ولم يمسه هل تصلح لآبيه (قال) لا تصلح لآبيه قال بكير وقال ذلك ابن قسيط وابن طبيعة عن أبي الزبير عن جابر بن

عبد الله بذلك (يونس) قال ابن شهاب لا تحل لايه وان طلقها (قال) يونس وقال ربيعة لا تحل امرأة ملك بضعها رجل لوالد ولولد دخل بها أو لم يدخل بها

﴿في نكاح الاختين﴾

(قلت) أ رأيت ان تزوج امرأة فلم بين بها حتى تزوج أختها فبني بها أيتم ما امرأته في قول مالك (قال) الأولى ويفرق بينهما وبين الثانية (قلت) ويكون للأخت المدخول بها مهر مثلها أو المهر الذي سمي (قال) قال مالك المهر الذي سمي لها قال مالك وكذلك ان تزوج أخته من الرضاعة ففارق بينهما بعد البناء فان لها المهر الذي سمي (قلت) أ رأيت لو أن رجلا تزوج في عقة واحدة أختين لم يعلم بذلك ولاهما علمتا بذلك فعلم قبل البناء بهما أو بعد البناء بهما أن يكون للزوج الخيار في أن يحبس أيتم ما شاء في قول مالك (قال) لا خيار للزوج في أن يحبس واحدة منهما ولكن يفارق بينهما قال وكل امرأتين يجوز له أن ينكح أحدهما بعد صاحبتها ولا يجوز له أن يجمعهما جميعا تحت واحدة وأنه ان كان تزوجهما في عقة واحدة فبني سمي ما أولم بين بهما فسخ نكاحه منهما جميعا ولا خيار له في أن يحبس واحدة منهما وينكح أيتم ما شاء بعد ذلك بعد أن تستبرأ ان كان قد دخل بهما أو بواحدة منهما وهذا قول مالك (ابن) وهب عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها ثم تزوج أخرى بالشام فدخل بها فاذا هي أختها ثم قال لها أنت طالق ثلاثا (قال) ابن شهاب لا نرى عليه بأسا أن يمسك الأولى منهما فان نكاحها كان أول نكاح ولتي طلق مهرها كاملا وعليها العدة فان كانت حاملا فعليه نفقتها حتى تضع حملها (قال) يونس قال ربيعة أما هو تكون الأولى بيده فهي امرأته وقد فارق الأولى خرة وأما هو طلق الأولى فالأخرة مفارقة على كل حال (قلت) أ رأيت ان تزوج أختين واحدة بعد واحدة وقد دخل بهما جميعا (قال) قال مالك يفارق بينهما الأولى خرة ويثبت مع الأولى وكذلك العمة والحالة مما يحل للزوج أن يتزوج واحدة بعد هلاك الأخرى أو طلاقها

﴿في الاختين من ملك العيين﴾

(قلت) أ رأيت الرجل يتزوج المرأة وعنده أختها ملك عينة وقد كان يطؤها يصلح له هذا النكاح (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا إلا أن مالكا قال لا ينبغي لرجل أن يتزوج امرأة إلا امرأة يجوز له أن يطأها إذا نكحها فأرى هذه عندي لا يتطبع اذا تزوجها أن يطأها ولا يقبلها ولا يباشرها حتى يحرم عليه فرج أختها فلا يعجبني أن ينكح الرجل امرأة ينهي عن وطئها وقبلتها التحريم أخرى على نفسه ولا يجوز له أن ينكح الأفي الموضع الذي يجوز له فيه الوطء ولو نكح لم أفرق بينه وبين امرأته ووقفته عنها حتى يحرم أيتم ما شاء ولم أسمع مسئلتك هذه من مالك ولكنه رأيي (قال) سمعته وقد قال عبد الرحمن ان النكاح لا ينعقد وهو أحسن قوله وقد بينا هذا الأصل في كتاب الاستبراء (قلت) أ رأيت لو أن رجلا كان يطأ أمه له فباعها من رجل ثم تزوج أختها ولم بين بها حتى استبرأ أختها التي كان يطأ أمه له أن يكون له أن يطأ امرأته وقد عادت إليه الأمة التي كان يطأ أمه لا يكون له ان يطأ امرأته حتى يحرم عليه فرج الأمة (قال) نعم نه ان يطأ امرأته وليس عليه ان يحرم فرج أمته (قال ابن القاسم) وقد قال مالك في الرجل تكون له الاختان من ملك العيين فوطئ أحدهما (قال) قال مالك لا يطأ الأخرى حتى يحرم عليه فرج التي وطئ فان هو باع التي وطئ ثم وطئ التي عنده ثم اشترى التي باع (قال) قال مالك لا بأس ان يقسم على التي وطئ لانه حين باع التي كان وطئها حل له ان يطأ أختها فلما وطئ أختها بعد البيع ثم اشترى أختها شترها واتي عنده حلال له فلا يضره شراء أختها في وضوء التي عنده (قلت) لابن القاسم ان هذا حين باع أختها وطئ هذه التي بقيت في ملكه وليس هكذا مسئلتك

انما مسئلتى انه عقد نكاح اختها التى باعها فلم يوطأ اختها التى نكح حتى اشترى اختها التى كان يوطأ
وقول مالك انه وطئ التى كانت فى ملكه بعد بيع الاخرى (قال) الوطاء ههنا والعقد سواء لان التحريم قد وقع
بالبيع (قلت) أوقع التحريم بالبيع فى التى باع وأوقع التحليل فى التى بقيت عنده فى ملكه فلا يضره وطئها
أو لم يوطأها ان هو اشترى التى باع فله ان يوطأ التى بقيت فى ملكه ويمسك عن التى اشترى (قال) نعم (قلت)
ويجعلها كأنهما اشترىا بعد ما وطئهما جميعا (قال) نعم (قلت) ولو ان رجلا كان يوطأ جارية فباعها
وعنده اختها لم يكن وطئها ثم اشترى التى كان باع قبل ان يوطأ انى عنده كان مخيرا أن يوطأ أيتهما شاء لان التحليل
وقع فيهما قبل ان يوطأ التى عنده فله ان يوطأ أيتهما شاء (قال) نعم هاتان قد اجتمع له التحليل فى أيتهما شاء فاذا
وطئ واحدة أمسك عن الاخرى حتى يحرم عليه فرج التى كان وطئ وهذا رأى ولو ان رجلا كانت عنده
اختان فوطئ احدهما ثم وثب على الاخرى فوطئها قبل ان يحرم عليه فرج التى وطئ أولا وقف عنهما جميعا
حتى يحرم عليه أيتهما شاء (قلت) أرايت ان تزوج امرأة فلم يوطأها حتى اشترى اختها أ يكون له أن يوطأ
امرأته قبل ان يحرم عليه فرج التى اشترى (قال) نعم لا بأس بذلك الا ترى لو ان رجلا اشترى أختا بعد
أنكح كان له ان يوطأ الاولى منهما وان شاء الاخرة الا ان هذا فى النكاح لا يجوز له ان يوطأ اختها التى اشترى
الا أن يفارق امرأته فهذا فى هذه المسئلة مخالف للشرع فكذلك النكاح (قلت) أرايت ان تزوج امرأة
فاشترى أختها قبل ان يوطأ امرأته فوطئ أختها أمغنه من امرأته حتى يحرم عليه فرج أمته أم لا (قال) ابن
القاسم) يقال له كف عن امرأتك حتى يحرم عليك فرج أمتك (قلت) ولا يفسد هذا نكاحه قال لا (قلت)
لم (قال) لان العقد وقعت صحيحة فلا يفسده ما وقع بعد هذا من امرأته الا ترى لو انه تزوج امرأة ثم تزوج
أختها فدخل بالثانية انه يفرق بينه وبين الثانية عند مالك ويثبت على نكاح الاولى فكذلك مسئلتك وان تزوج
أختين فى عقد واحد وان سمى لكل واحدة مهورا كان نكاحه فاسدا عند مالك فكذلك الذى كانت عنده
أمة يوطؤها فتزوج أختها بعد ذلك فأرى ان يوقف عنها حتى يحرم عليه فرج أختها التى وطئ ولا أرى ان
يفسخ النكاح (قلت) أرايت الرجل يكون عنده أم ولد ثم يزوجه ثم يشتري أختها فيوطأها ثم يرجع اليه
أم ولده أ يكف عن أختها التى وطئها أم يقيم على وطئها ويمسك عن أم ولده قال بل يقيم على وطئ هذه التى
عنده ويمسك عن أم ولده (قلت) فان ولدت منه الثانية فزوجها ثم رجعت اليه جميعا أ يكون له أن يوطأ أيتهما
شاء ويمسك عن الاخرى (قال) نعم ما لم يوطأ التى رجعت اليه أولا قبل ان يرجع اليه الاخرى

❦ فى وطء الاختين من الرضاة بملك اليين ❦

(قلت) أرايت الرجل يملك الاختين من الرضاة أ يصلح له أن يوطأهما فى قول مالك (قال) قال مالك اذا وطئ
احدهما فلم يمسك عن الاخرى حتى يحرم عليه فرج التى وطئ ثم ان شاء وطئ الاخرى وان شاء أمسك عنها
(قلت) والرضاع فى هذا والنسب فى قول مالك سواء قال هم

❦ نكاح الاخت على الاخت فى عدتها ❦

(قلت) أ يصلح للرجل ان يزوجه امرأة فى عدة أختها منه من طلاق بائن فى قول مالك (قال) نعم وكذلك
لو كن تحتة أربع نسوة فطلق احدهن طلاقا بائنا فتزوج أخرى فى عدتها (قال) مالك ذلك جائز (قلت)
أرايت ان يطلق امرأته تطليقة (فقال) الزوج قد أخبرتني ان عدتها قد انقضت وذلك فى مثل ما تنقض فيه
العدة أ يصدق الرجل على ابطال السكنى ان كان أبت طلاقها وان كان لم يبت طلاقها أ يصدق على قطع النفقة
والسكنى عن نفسه وعلى تزويج أختها فقال لا يصدق لان مالكا قال فى العدة القول قول المرأة (قلت)
أرايت ان كان قد تزوج أختها فقالت المرأة لم تنقض عدتي وقال الزوج قد أخبرتني ان عدتك قد انقضت

(قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وقد أخبرتك قول مالك ان القول قول المرأة في انضاء عدتها وأرى ان يفرق بينهما ولا يصدق الا ان يشهد على قولها أو يأتي بأمر يرف ان عدتها قد انقضت (مخرمة) بن بكير عن أبيه قال سمعت يزيد بن عبد الله بن قسيط واستفتي في رجل طلق امرأته فبنتها هل يصلح له ان يتزوج أختها وهذه في عدتها منه لم تنقض بعد (قال) نعم وقال ذلك عبد الله بن أبي سلمة وأخبرني غير واحد عن ابن شهاب مثله وقال من أجل انه لا رجعة له عليها وانه لا ميراث بينهما (وقال) عبد العزيز بن أبي سلمة مثله (مالك) عن ربيعة عن القاسم بن محمد وعروة بن الزبير انهما سئلا عن رجل تحت أربع نسوة فطلق واحدة البتة أينكح ان أراد قبل ان تنقض عدتها (فقالا) نعم فليئنكح ان أحب (وأخبرني) رجال من أهل العلم عن عثمان ابن عفان وزيد بن ثابت وسالم بن عبد الله وابن شهاب وربيعة وعطاء ويحيى بن سعيد وسعيد بن المسيب مثله وقال عثمان اذا طلقت ثلاثاً فانها لا تترك ولا ترضأ انكح ان شئت وقال عطاء لينكح قبل ان تنقض العدة وهو أبعد الناس منها

❦ في الجمع بين النساء ❦

(قال) ابن القاسم وقال مالك فيمن يحل من النساء أن ينكح واحدة بعد واحدة فلا يحل له أن يجمع في ملك واحد مثل العمه وبنت الاخ والخالة وبنت الاخت والاختين فهو اذا تزوج واحدة بعد واحدة وهو لا يعلم ردخل بالآخره منهما قبل ان يدخل بالاولى أو دخل بهما جميعاً فانه في هذا كله يفرق بينه وبين الآخره ويثبت مع الاولى لان نكاحها كان صحيحاً فلا يفسد نكاحها مادخل ههنا من نكاح عمتها ولا أختها وان كان قد دخل بالآخره فعليه صداقها الذي سمي لها وان لم يكن سمي لها صداقاً فعليه صداق مثاتها والفرقة بينهما بغير طلاق لانه لا يقر معها على حال وهذا قول مالك كله (قال) ابن القاسم العمة وبنت أخيها وبنت أختها وبنت بناتها وبنت بنيتها وان سفلن بنات الذكور ومنهن وبنت الاناث فلا يصلح لرجل ان يجمع بينهما بين يمين منهن لانهن ذوات محارم وقد نهى أن يجمع بين ذوات المحارم وكذلك هذا في الرضاع سواء يحمل هذا الحمل وكذلك هذا في الملك عند مالك لان مالكاً قال يحرم من الرضاع في الملك ما يحرم من النسب (قلت) أ رأيت الخالة وبنت الاخت من الرضاة أ يجمع بينهما الرجل في نكاح أو ملك يمين يطوهن في قول مالك (قال) قال مالك الولادة والرضاة والمالك سواء التحريم فيها سواء في النكاح وفي ملك اليمين سواء لا يصلح له ان يتزوج الخالة وبنت أختها من الرضاة ولا بأس ان يجمعهم ما في الملك ولا يجمعهم في الوطء ان وطئ واحدة لم يطأ الاخرى حتى يحرم عليه فرج التي وطئ (ابن لهيعة) عن الاعرج عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن جمع الرجل بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها (ابن لهيعة) عن ابن هبيرة عبد الله ابن زيد عن علي بن أبي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله (يونس) عن ابن شهاب قال نرى خالة أبيها وعمه أمها تلك المنزلة وان كان ذلك من الرضاع (يونس) عن ابن شهاب قال لا يجمع بين المرأة وخالة أبيها ولا خالة أمها ولا عمه أبيها ولا عمه أمها

❦ وطء المرأة وابنتها من ملك اليمين ❦

(قلت) أ رأيت لو ان رجلاً وطئ جاريته أو جارية ابنه وعنده أمها امرأة له وولدت الامه اتحرم عليه امرأته وهل تكون الامه أم ولد له في قول مالك (قال) أرى أن يفارق امرأته وأرى ان يعتق الجارية لانه لا ينبغي له وطؤها بوجه من الوجوه وليس له ان يتبعها في الخدمة وانما كان له فيها المتاع بالوصف لاني سمعت مالكاً يقول فيمن زنى بأمرأة انه يفارق امرأته فكيف بمن وطئ بذلك وهو لا حد له عليه فيها فن لا حد عليه فيها أشد في التحريم ممن عليه فيها الحد والحجة في انها تعتق لان مالكاً سئل عن الذي يطأ أخته من الرضاع وهو ملكها (قال)

لاحد عليه وأرى ان تعتق عليه ان حملت لانه لا يصل الى وطنها ولا منفعة له فيها من خدمة وكل من وطن من ذوات المحارم فحملت فانها تعتق عليه ولا يؤخر فالذي وطن ابنه امرأته مما يملكه بمنزلة أخته من الرضاة ممن يملك سواء ولولم تحمل حرمته عليه امرأته لانه من لا حد عليه فيها وهذا مما لا اختلاف فيه ولقد سمعت مالكاً غير مرة يقول يقارق امرأته اذا زنى بأمرها أو بابتها فكيف بهذا (الليث) عن يحيى بن سعيد انه قال لا يصلح لرجل أن ينكح ابنة ابن امرأته ولا ابنة ابنتها ولا شيء من أولادهما وان بعدن منه قال وبلغني عن عمر ابن عبد العزيز انه كتب الى أبي بكر بن حازم يقول تسألني عن الرجل يجتمع بين المرأة وابنتها من ملك اليمين فلا تقرن ذلك لاحد فعمله فقد نزل في القرآن النهي يعني عنه وانما استحل من ذلك من استحل لقول الله تبارك وتعالى الا ما ملكت أيما نكح وقد كان بلغنا ان رجلاً من أسلم سأل عثمان عن ذلك فقال لا يحل لك ودخل عليه علي بن أبي طالب وعبد الرحمن بن عوف في رجال من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهوه عن ذلك وقالوا إنما أحل الله لك ما سمى لك سوى هؤلاء ما ملكت أيما نكح

﴿ احصان النكاح بغير ولي ﴾

قلت لابن القاسم أرايت ان تزوج امرأة بغير ولي استخلفت على نفسها رجلاً فرز وجهها ودخل بها أ يكون هذا نكاح احصان في قول مالك قال لا يكون احصاناً

﴿ احصان الصغيرة ﴾

قلت أرايت الصبية الصغيرة التي لم تحصن ومثلها يجامع اذا تزوجها فدخل بها واجامعها أ يكون ذلك احصاناً في قول مالك أم لا (قال) نعم تحصنه ولا يحصنها (قلت) أرايت المجنونة والمغلوقة على عقلها اذا تزوجها فدخل بها واجامعها هل تحصنه في قول مالك (قال) نعم في رأيي ولا يحصنها هو وقال بعض الرواة يحصنها لانها بالغ وهي من الحرائر المسلمات ولان نكاحها حلال

﴿ احصان الصبي والخصي ﴾

قلت أرايت الصبي اذا لم يحتلم تزوج المرأة فيدخل بها ويجامعها ومنه يجامع أي يحصنها (قال) لا (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم (قلت) أرايت هذا الصبي اذا زنى بامرأة واجامعها هل يجب بجماعها المهر أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى ذلك لها ولا عدة عليها ان صالحتها أبوه أو وصيه (قلت) أرايت الخصي القائم الذكرو هل يحصن (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن قال مالك هو نكاح وهو يغتسل منه ويقام فيه الحدوا اذا تزوج واجامع فذلك احصان (قلت) أرايت المجبوب والخصي هل يحصنان المرأة (قال) نعم في رأيي لان المرأة اذا رضيت بان تزوج مجبوبة أو خصية قائم الذكرو فهو وطء يجب فيه الصداق ويجب بوطء المجبوب والخصي الحد فاذا كان هكذا فجماعه في النكاح احصان وهو نكاح صحيح الا ان لها ان تختار ان لم تعلم وان علمت فرضيت فوطئها بعد علمها فهو نكاح (قلت) أرايت المجبوب هل يحصنها (قال) لا يحصنها الا الوطء عند مالك والمجبوب لا يطأ (قلت) أرايت العبد هل يحصن المرأة الحرة قال نعم (قلت) أرايت امرأة تزوجت خصياً وهي لا تعلم انه خصي فكان يطؤها ثم علمت انه خصي فاختارت فراقه أ يكون وطؤه ذلك احصاناً في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أراه احصاناً له ولا لها ولا يكون الاحصان عند مالك الا ما يقام عليه ولا خيار فيه (قال) ابن القاسم وان أصابها بعد علمها ابنة خصي انقطع خيارها ووجب عليها الاحصان بذلك الوطء (يونس) بن يزيد عن ابن شهاب انه سمع عبد الملك بن مروان يسأل عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ابن مسعود هل يحصن الأمة الحر (فقال) نعم (فقال) له عبد الملك عن تروى هذا (فقال) أدرنا أصحاب

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون ذلك (يونس) عن ربيعة انه قال يحصن الحر بالملوكة وتحصن الحررة بالعبد لان الله تبارك وتعالى جعل ذلك تزويجا تجري فيه العدة والردة والصداق وعدة ما أحل الله من النساء (يونس) عن ابن شهاب قال ان الامة تحصن الحر لان الله قال وأنكحوا الايامي منكم والصالحين من عبادكم وامائكم ان يكونوا فقراء يغنهم الله فبذلك كان يرى أهل العلم انه احصان (ابن طيعة) عن محمد بن عبد الرحمن وبكير بن الاشج عن سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار مثله (ابن طيعة) عن محمد بن عبد الرحمن عن القاسم بن محمد وعبد الرحمن بن الحدير وكان شيخا قديما صريحا وابي سلمة بن عبد الرحمن ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان وابن قسيط انهم كانوا يقولون الحر يحصنه نكاح الامة والعبد يحصن بنكاحه الحررة (مخرمة) عن أبيه عن القاسم بن محمد وسالم وسليمان بن يسار مثله (ابن وهب) عن شمر ابن غير عن حصين بن عبد الله عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب بذلك (مالك) قال بلغني عن القاسم ابن محمد انه كان يقول اذا نكح الحر الامة فأصابها فعدأ حصنته (قال) مالك وقال ذلك ابن شهاب (قال ابن وهب) وقال مالك والامر عندنا ان الحررة يحصنها العبد اذا ماسها

﴿ احصان الامة واليهودية والنصرانية ﴾

(قلت) هل تحصن الامة واليهودية والنصرانية الحر في قول مالك (قال) نعم اذا كان نكاحهن صحيحا (قلت) فان كان النكاح فاسداً يكونان به محصنين اذا كانا حريين مسلمين أو حرم مسلماً على نصرانية أو أمة والنكاح فاسد (قال) لا يحصن هذا النكاح وانما يحصن من النكاح عند مالك ما كان منه يقام عليه (قال) أرايت المسلم يتزوج النصرانية فيطوؤها ثم يطلقها أو يموت عنها ثم تزني قبل ان تسلم وهي تحت زوج فيجتمعها من بعد الاسلام (قال) فان جامعها من بعد الاسلام أحصنها والا لم يحصنها (قال) مالك وكذلك الامة لا يحصنها زوجها بجماع كان منه وهي في رقها وانما يحصنها اذا جامعها بعد ما عتقت (يونس عن ربيعة) انه قال لا تحصن نصرانية بمسلم ان جازله نكاحها ولا يحصن من كان على غير الاسلام بنكاحه وان كانوا من أهل الذمة بين ظهرا في المسلمين حتى يخرجوا من دينهم الى الاسلام ثم يحصنون في الاسلام قد أقروا بالذمة على ما هو أعظم من نكاح الامهات والبنات على قري البهتان وعبادة غير الرحمن (يونس) عن ربيعة انه قال لا يحصن العبد ولا الامة بنكاح كان في رق فاذا أعتقهما فكاكتهما لم يتزوجا قبل ذلك فاذا تزوجا بعد العتاقة وابتنيا فقد حصنا (يونس) عن ابن شهاب انه قال في مملوك تحت أمة فعتقا ثم زنيا بعد ذلك (قال) يجلد كل واحد منهما مائة جلدة فانهما عتقا وهما متناكحان بنكاح الرق (يونس) عن ابن شهاب انه قال لم أسمع أحدا من علمائنا يشك في انه قد أحصن وانه قد وجب عليه الرجم اذا نكح المسلم الحر النصرانية (مخرمة) عن أبيه قال سمعت عبد الله بن أبي سلمة يقول في رجل تزوج نصرانية ثم زني عليه من رجم قال نعم رجم (يونس) عن ربيعة انه قال ان جاز للمسلم الحر ان ينكح النصرانية أحصن بها

﴿ الدعوى في الاحصان ﴾

(قلت) أرايت الرجل يتزوج المرأة فيدخل بها ثم يطلقها فيقول ما جامعها وتقول المرأة قد جامعني (قال) القول قول المرأة في ذلك (قلت) فان طلقها واحدة قال القول قول المرأة في الصداق وعليها العدة ولا يملك الرجعة وهذا قول مالك قال وبلغني ان مالا قيل له أفتنكح بهذا زوجها كان طلقها البتة اذا طلقها زوجها فقال الزوج لم أطأها وقالت المرأة قد وطئتني (قال) قال مالك لا أرى ذلك الا باجتماع من هما على الوطء (قال ابن اسم) وأرى ان تدين في ذلك ونحلي بينهما وبين نكاحه وأخاف أن يكون هذا من الذي طلقها

ضرر رامنه في نكاحها (قلت) فهل يكون الرجل محصناً أم لا (قال) لا يكون محصناً ولا تصدق عليه المرأة في الاحصان (سحنون) وقال بعض الرواة وان أخذ منه الصداق لانه انما أخذ منه الصداق لما مضى من الحكم ظاهر وهو لم يقر بأنه أصابها (قلت) أرايت المرأة أن تكون محصنة في قول مالك وقد أقرت بالجماع قال لا تكون محصنة وكذلك بلغني عن مالك وقال بعض الرواة لها ان تسقط ما أقرت به من الاحصان قبل ان تؤخذ في زنا وبعد ما أخذت لادعائها الصداق وانها لو لم تدعه اذ لم يقر به الزوج لم يكن لها فلما كن اقرارها بالوطء الذي تزعم انها أقرت به للصداق كان لها أن تلحق بالاحصان الذي أقرت به (قلت) لابن القاسم أرايت العنين أو الرجل الذي ليس بعننين يدخل بامرأة فيدعي انه قد جامعها وأنكرت هي الجماع وقالت ما جامعني ثم طلقها البتة (قال) قد أقر لها بالصداق فيقال لها خذي ان شئت وان شئت فدعي (قلت) فان زنت المرأة بعد ذلك أن تكون محصنة (قال) لا تكون محصنة الا بأمر يعرف به الميسر بعد النكاح (قلت) أرايت المرأة تقيم مع زوجها عشرين سنة ثم وجدوا تزني فقال الزوج قد كنت أجامعها وقالت المرأة ما جامعني أن تكون محصنة أم لا في قول مالك (قال) ان القاسم أراها محصنة (قال) سحنون وكذلك يقول غيره انها محصنة وليس لها انكار لانها انما تدفع حدا واجب عليها لم يكن منها فيه قبل ذلك دعوى (قلت) أرايت لو أن امرأة طلقها زوجها البتة قبل البناء بها فتزوجت غيره فلم يدخل بها حتى مات فادعت المرأة انه قد جامعها ولم يبين بها قالت طرقتي ليلا فجامعني أيحلها الزوج الاول أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى ان تصدق في الجماع ان أرادت الرجوع الى زوجها الا بدخول يعرف (قلت) فان زنت أن تكون عنده محصنة بقوله ذلك أم لا قال لا تكون محصنة (قال) سحنون وهذا مثل الاولى لها طرح ما دعت

✽ احصان المرتدة ✽

(قلت) أرايت المسلم يتزوج المرأة ويدخل بها ثم ترتد عن الاسلام ثم ترجع الى الاسلام فتزني قبل أن تزوج من بعد الردة أن ترجم أم لا ترجم (قال) لا أرى ان ترجم ولم أسمع من مالك الا ان مالكا سئل عنها اذا ارتدت وقد حجت ثم رجعت الى الاسلام أيجزئها ذلك الحج (قال) لا حتى تحج حجة مستأففة فاذا كان عليها حجة الاسلام حتى يكون اسلامها ذلك كأنه مبتدأ مثل من أسلم كان ما كان من زنا قبله موضوعاً وما كان لله وانما تؤخذ في ذلك بما كان للناس من الفرقة والسرقه مما لو عملته وهي كافرة كان ذلك عليها وكل ما كان لله مما تركته قبل ارتدادها من صلاة تركتها أو صيام أفطرته في رمضان أو زكاة تركتها أو زنا رتبته فذلك كله عنها موضوع ولتستأنف بعد ان رجعت الى الاسلام ما كان يستأنف الكافر اذا أسلم (قال) ابن القاسم وهو رآني (قال) ابن القاسم والمرتدة اذا ارتدت وعليه ايمان بالعق أو عليه ظهار أو عليه ايمان بالله قد حلف بها ان الردة تسقط ذلك عنه (سحنون) وقد قال بعض الرواة ان ردت لا تطرح احسانه في الاسلام ولا ايمانه بالطلاق الا ترى انه لو طلق امرأته ثلاثاً في الاسلام ثم ارتدت ثم رجعت الى الاسلام أكان يكون له تزويجها بغير زوج ولو نكح امرأته قد طلقها زوجها ثلاثاً ثم ارتدت ثم رجعت الى الاسلام ما كانت الزوجة تحل لزوجها الذي طلقها ثلاثاً بنكاحه قبل أن يرتد ووطئه اياها (قلت) أرايت العبد اذا اعتقا وهما زوجان فلم يجامعها بعد العتق حتى زنياً أكونان محصنين أم لا يكونان محصنين (قال) لا يكونان محصنين الا بجماع من بعد العتق وكذلك قال ابن شهاب وربيعة

✽ في الاحلال ✽

(قلت) أرايت أن تزوج رجل امرأة غير ولي استخلفت على نفسها رجلاً فزوجهها ودخل بها أكون هذا

النكاح احصانا في قول مالك أم لا قال لا يكون احصانا (قلت) فهل يحلها وطء هذا الزوج لزوج كان قبله
 طلقها ثلاثا في قول مالك (قال) لا اذا فرق بينهما ولا يكون الاحصان الا في نكاح لا يفرق فيه الولي مع وطء يحل
 الا ان يجيزه الولي أو السلطان في طؤها بعد اجازته فيكون احصانا بمنزلة العبد اذا وطئ قبل اجازة السيد فليس
 ذلك باحصان ولا تحل لزوج كان قبله الا ان يجيز السيد في طؤها بعد ذلك فيكون احصانا وتحل بذلك لزوج كان
 قبله فكذلك التي تنكح نير ولي وهو مالو أو اراد السلطان أن يفسخه ففسخه أو الولي لم يكن احصانا ولم تحل
 لزوج كان قبله بهذا النكاح وهذا الذي سمعت من قول مالك بمن أنق به (قلت) فهل يحلها وطء الصبي
 لزوج كان قبله اذا جامعها (قال) قال مالك لا يحلها وطء الصبي لزوج كان قبله اذا جامعها لان وطء الصبي
 ليس بوطء ولان مالكا قال لي أيضا لو أن كسيرة زنت صبي لم يكن عليها الحد ولا يكون وطؤها احصانا وانما
 يحصن من الوطء ما يجب فيه الحد (قلت) أرايت المجنون والخصي القائم الذكرك هل تحل المرأة بجماعهما
 لزوج كان طلقها قبلهما ثلاثا في قول مالك قال نعم في رأيي لان هذا وطء كبير (قلت) أرايت المحبوب هل
 يحلها لزوج كان طلقها ثلاثا قال لا لانه لا يجمع (قلت) أرايت الصبية اذا تزوجها رجل فطلقها ثلاثا ثم
 تزوجت آخر من بعده ومثلها بوطأ وذلك قبل أن تحيض فوطئها الثاني فطلقها أيضا ومات عنها أتحل لزوجها
 الاول الذي طلقها ثلاثا بوطء هذا الثاني وانما وطئها قبل أن تحيض قال نعم وهذا قول مالك (قلت) أرايت
 ما لا تجعلها به محصنة هل تحلها بذلك الوطء وذلك النكاح لزوج كان قد طلقها ثلاثا في قول مالك (قال) لا
 وكذلك بلغني عن مالك في الاحصان (قال) ان القاسم وقال لي مالك في نكاح العبد وكل نكاح كان حراما يفسخ
 ولا يترك عليه أهله مثل المرأة تزوج نفسها والامة تزوج نفسها ولرجل يتزوج اخته من الرضاة
 أو من ذوات المحارم وهو لا يعلم أو يتزوج أخت امرأته وهو لا يعلم فيدخل بها وعمتها أو خالتها أو ما شبه
 ذلك فانه لا يحلها بذلك الوطء لزوج كان قد طلقها قبله ثلاثا ولا يكرن ذلك الوطء لذلك النكاح احصانا وهو
 رأيي (قلت) أرايت كل نكاح يكون لادولياء ان شاء أو ابتكره وان شاء أو ادوه والى المرأة ان شاءت رضيت
 وان شاءت فسخت النكاح مثل المرأة تزوج لرجل وهو عبد لا تعلم لم به والرجل يتزوج للمرأة وهي جندماء
 أو برصاء لا يعلم بذلك حتى وطئها فاخترت المرأة فراق العبد واختار الرجل فرق هذه المرأة أيكون هذا
 النكاح والوطء مما يحلها لزوج كان قبله (قال) قال لي ماتت في المرأة مكح الرجل وهو عبد لا تعلم به ثم
 علمت به بعد ما وطئها فاخترت فراقه ان دلت لوطء لا يحلها لزوج كان قبله فكذلك مسائل كلها (قلت)
 وهل تكون بذلك لوطء محصنة هذه المرأة (قال) لا تذكر محصنة به في رأيي وقد أخبرت ان مالكا كان يقول
 لا تكون محصنة الا بالنكاح الذي ليس الى أحد ففسخه فهذا يجوز لك لان مالكا قال لو تزوج رجل امرأة قد كان
 طلقها زوجها ثلاثا فرطها وهي حائض ثم فارقها لم تحل لزوجها الاول (قال) ان قاسم ولا تكون بمثل
 هذا محصنة وكذلك لزوج امرأة في رمضان في طؤها نهارا أو ليلا وبها رهي محرمة أو هو محرم في طؤها
 فهذا كله لا يحل لزوج كان طلقها ولا يكرن به محصنين وكذلك كل رطء نهى الله مل وطء لمعكفة رذير ذناب
 (قال) سحنون وقد قول بعض الرواة وهو لمحزومي قال الله زوجي لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وقد نهى الله
 عن وطء الحائض فلا يكون ما نهى الله عنه يحرم ما أمر به (يونس) بن يبرق عن ربيعة نهى عن نكاح
 احصان حتى يتزوج ويدخل بامرء ولا على المرأة حتى يدخل بها زوجها (قال) ربيعة لا حصان لاسلام شعرة
 والامة لان الاسلام احصنن الائمة احصنن به ولا حصان من خيرة نكح مهرها وضعها لا تحل لابه
 والاحصان ان يملك يضعها عليه او زوجها ان اتخذ مهرها ذلك لم يمتحل ذلك من باب ان كانت عند زوج أو
 تأبعت منه وذلك أن تنكح وترضا (رس) عن زهوب بن عبد الله بن مسعود عن ربيعة عن ربيعة عن ربيعة عن ربيعة

الرجم ولكن عليه جلد مائة وتعريب عام (يونس) عن ابن شهاب انه قال ترى الاحصان اذا تزوج الرجل المرأة
ثم سها ان عليه لرجم ان زنى (قلت) لابن القاسم ارايت لو ان نصرانية تحت مسلم طلقها البتة ثم تزوجها
نصراني ثم مات عنها او طلقها النصراني البتة هل تحل لزوجها الاول ام لا في قول مالك (قال) قال مالك لا تحل
لزوجها الاول بهذا النكاح (قلت) فان كان هذا النصراني الذي تزوجها بعد هذا المسلم اسلم ثبت على نكاحه
(قال) قال مالك نعم ثبت على نكاحه (قلت) فهذا اذا اسلم ثبت على نكاحه وهو ان طلقها قبل ان يسلم
لم يجعله مالك نكاحا يحلها به لزوجها الاول (قال) نعم لانه كان نكاحا في الشرك لا يحلها لزوجها الاول المسلم الذي
طلقها البتة وهو ان اسلم وهي نصرانية ثبت على نكاحه الذي كان في الشرك وان اسلمها جيعا ثبتا على
نكاحهما الذي كان في الشرك وبهذا مضت السنة (قلت) ارايت ان اسلم وهي نصرانية فوطئها بعدما اسلم
وقد كان زوجها المسلم طلقها البتة ايجلها هذا الوطء بعد اسلامه ان هو مات عنها او طلقها زوجها الاول
في قول مالك قال نعم (قلت) ارايت ان تزوجها بعد ما طلقها زوجها البتة بغير امر سيده فوطئها
سمطها ايجلها رطه هذا العبد لزوجها الاول (قال) قال مالك لا يحلها ذلك لزوجها الاول الا ان يجيز السيد
نكاحه ثم يطؤها بعدما اجار السيد نكاحه او يكون السيد كان امره بالنكاح فنكح ثم وطئ فلهذه يحلها نكاح
العبد ووطؤه لزوج كان قبله طلقها البتة (قال) مالك واما اذا تزوج بغير اذن سيده فوطئ فان وطأها هذا
لا يحلها لزوج كان قبله طلقها البتة (قلت) ارايت العبد اذا تزوج بغير اذن سيده فطلقها البتة قبل ان يجيز
سيده نكاحه وقبل ان يعلم ذلك ايقع طلاقه عليها في قول مالك قال نعم (قلت) وكيف يقع الطلاق عليها (قال)
لان مالك قال في الرجل اذا تزوج فكان الى احد من الناس ان يجيز ذلك النكاح ان احب وان احب ان
يفسخه ففسخه فلم يبلغ ذلك الولي ادى كان ذلك في يده حتى طلق الزوج ان طلاق الزوج واقع لان الولي لو فسخ
ذلك النكاح كان طلاقا فكدن الزوج اذا طلق وقع طلاقه ولا يحلها ووطؤه اياها لزوج كان طلقها قبله ثلاثا
وكذلك العبد وقال غيره ولا يحلها له نكاح انتام لذي لا وصم فيه ولا قول مع الوطء الحلال (قلت) ارايت
ان تزوج رجل امرأة بغير اذن اولي فدخل بها وقد كانت تحت زوج قبله طلقها البتة ففرق الولي بينها وبين
زوجها هذا الا سحر بعدما كان وطئها او مات عنها او طلقها البتة او طلقها واحدة فانقضت عدتها ايجلها
هذا النكاح للزوج الذي طلقها البتة في قول مالك (قال) قال مالك لا يحلها هذا النكاح وان وطئ فيه لزوج
كان قبله طلقها البتة الا ان يصاحبها جارية لا وليا فان وصفتها بعد اجارة الاولياء فان ذلك يحلها لزوجها الذي
كان قبله (قلت) ارايت كمن سحر فاسد لا يقر على حال فان دخل بها زوجها وكان ذلك باذن الاولياء يحلها
ذلك النكاح اذا دخل بها ففرق بينهما الزوج كان قبله طلقها البتة في قول مالك (قال) لا يحلها بذلك لزوجها الذي
كان قبله في قول مالك (قلت) ارايت ان صبي تزوج امرأة باذن آية قد كان طلقها زوجها قبل ذلك البتة
ودخل بها هذا الصبي بمشورة جارية لا يحلها هذا الصبي ايجلها جاعه اياها زوجها
الذي كان صديقها البتة في قول مالك (قال) قال مالك لا يحلها ذلك لزوجها لان وطء هذا الصبي ليس بوطء وانما
الوطء يجب فيه الحدود (قلت) اتمتع بذلك الحرمة فيما بين آياته وأولاده هذا الصبي وبين هذه المرأة (قال) نعم
بالمقابلة تتم حرمة في قول مالك قبل الجماع قال وسعت ما تكايقول في المسلم يطلق النصرانية ثم يتزوجها
النصراني ويدخل بها ان ذلك ليس بنكاح لزوجها (قال) قال مالك لان نكاحهم ليس بنكاح المسلمين (قلت)
ولم وهم يثبتون على هذا النكاح ان اسلموا (قال) قال مالك هو نكاح ان اسلموا (قال) ابن القاسم وابن
وهب وعلى عن ميثاق بن مسروق بن رفاعة انهم قالوا عن زبير بن عبد الرحمن بن الزبير عن آية بن رفاعة
ان سموا طلق امرأة فقيمته ذهب على عبد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا فذهب عبد الرحمن

ضربت عنقه (قلت) أرايت لو أن مجوسيين أسلم الزوج أئنة طع العصمة فيما بينه وبين امرأته أم لا تنقطع
العصمة حتى توقف المرأة فاما أن تسلم واما أن تأتي فتقطع العصمة بابائهما الاسلام في قول مالك أم كيف
يصنع في أمرها (قال) قال مالك إذا أسلم الزوج قبل المرأة وهما مجوسيان وقعت الفرقة بينهما وذلك إذا
عرض عليها الاسلام فلم تسلم (قال) ابن القاسم وأرى إذا طال ذلك فلا تكون امرأته وان أسلمت وتنقطع
فما بينهما إذا تناول ذلك (قلت) كم يجعل ذلك (قال) لا أدري (قلت) أشهرين (قال) قال لا أحذفه حدا
وأرى الشهر وأكثر من ذلك قليلا وليس بكثير (قلت) أرايت الزوجين المجوسيين إذا أسلمت المرأة أو
النصراني أو اليهوديين إذا أسلمت المرأة أههم سواء (قال) نعم سواء عند مالك (قال) وقال مالك والزوج أم لك
بالمرأة إذا أسلم وهي في عدتها فإذا انقضت عدتها فلا سبيل له عليها وان أسلم بعد ذلك (قلت) وهل يكون اسلام
أحد الزوجين طلاقا إذا بان منه في قول مالك (قال) قال لا يكون اسلام أحد الزوجين طلاقا نعم افسح بلا
طلاق (ابن وهب) عن مالك وعبد الجبار ويونس عن ابن شهاب قال بلغنا أن نساء في عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم كن يسلمن بارضهن غير مهاجرات وأزواجهن حين يسلمن كفار منهن ابنة الوليد بن المغيرة
وكانت تحت صفوان بن أمية فأسلمت يوم الفتح بمكة وهرب صفوان من الاسلام فركب البحر فبعث اليه
رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن عمه وهب بن عمير بن خلف برداء رسول الله صلى الله عليه وسلم أمانا
لصفوان فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أن يقدم عليه فان أحب أن يسلم أسلم والاسيرة شهرين قال
عبد الجبار في الحديث فادركه وقد ركب في البحر فصاح به أباه وهب فقال ما عندك وماذا تريد فقال هذا رداء
رسول الله صلى الله عليه وسلم أما نالك فتأتي فتقيم شهرين فان رضيت أمر اقبلته والا رجعت الى ما سنك قالوا في
الحديث فلما قدم صفوان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بردائه وهرب بالابطح بمكة فاداه على رؤس الناس
وهرب على فرسه راكب فسلم عليه ثم قال يا محمد ان هذا وهب بن عمير أتاني بردائك فزعم أنك تدعوني الى
القدم عليك ان رضيت أمر اقبلته والاسيرتين شهرين فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انزل أباه وهب
(قال) والله لا أنزل حتى تبين لي فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بل لك تسير أربعة أشهر فخرج
رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل هوازن بجحين وسار صفوان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يفرق بينه
وبين امرأته حتى أسلم صفوان فاستقرت امرأته عنده بذلك النكاح (قال) مالك قال ابن شهاب وكان بين اسلام
امرأة صفوان وبين اسلام صفوان نحو من شهر قالوا عن ابن شهاب وأسلمت أم حكيم بنت الحارث بن هشام
يوم الفتح بمكة وهرب زوجها عكرمة بن أبي جهل من الاسلام حتى قدم اليمن فارتحلت أم حكيم بنت الحارث
ابن هشام وهي مسامة حتى قدمت عليه ثمين فدعته الى الاسلام فأسلم فقدمت به على رسول الله صلى الله
عليه وسلم فلما رآه سرى له صلى الله عليه وسلم وثب اليه فرحا وما عليه رداء حتى يابعه قال فلم يبلغنا ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يفرق بينه وبينها واستقرت عنده بذلك النكاح (ابن طيعة) عن يزيد بن أبي
حبيب عن عطاء بن أبي رباح أن زيب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت تحت أبي العاصي بن الربيع
فأسلمت وهاجرت وكثر زوجها لاسلام ثم أن أباه العاصي خرج الى الشام تاجرا فأسرته رجال من الانصار
فقدموه بالمدينة فقالت زيب أنه يجير على مسلمين أدانهم (قال) ومن ذلك قالت أبو العاصي قال قد
أجرنا من أجارت زيب فأسلمت وهي في عدتها ثم كان علي نكاحه (مالك) ويونس وقرة بن ابن شهاب أنه قال لم
يبلغنا أن امرأة تهاجرت الى الله ورسوله وزوجها كافر متيم بارض الكفر الا فرقت هجرتها بينهما وبين
زوجها الكافر الا أن يقدم زوجها مهاجرا قبل أن تنقضي العدة وأنه لم يبلغنا أن حدا فرق بينهما وبين زوجته بعد
أن قدم عيبا مهاجرا وهي في عدتها (قال) يونس قال ابن شهاب ولكن السنة قدمت في المهاجرات

اللاتي قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن
 فإن علمتوهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار لأنهن حل لهن ولا هم يحلون لهن قال فكانت السنة إذا
 هاجرت المرأة أن يبرأ من عصمتها لكافروته فتدقها فتقضت عدتها فكلمت من بداهتها من المسلمين (قلت)
 أرايت لو أن رجلاً تزوج امرأة في دار الحرب وهو من أهل الحرب ثم خرج إليها بامان فأسلم أتقطع العصمة
 فيما بينه وبين امرأته أم لا (قال) أرى أنهم على نكاحهما ولا يكون افتراقهما في الدارين قطعاً للنكاح
 (قلت) أرايت لو أن نصرانيين في دار الحرب زوجين أسلم لزوج ولم تسلم المرأة (قال) هما على نكاحهما
 في رأيي إلا أني قد أخبرتك أن مالكاً كره نكاح نساء أهل الحرب للولد وهذا أكره له أن يطأها بعد
 الإسلام في دار الحرب خوفاً من أن تلد ولداً فيكون على دين الأم (قلت) أرايت أن يخرجها إلى بامان
 الرجل والمرأة فأسلم أحدهما عندنا (قال) سيبلهما في الفرقة والاجتماع كسبل لذيمين إذا أسلم أحد
 الذميين (قلت) أرايت الحربى يخرج إليها بامان فيسلم وقد خلفت زوجة له نصرانية في دار الحرب فطلقها
 أيقع الطلاق عليها في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن الطلاق واقع عليها لأن افتراق
 الدارين ليس بشئ وهي زوجة فلما كانت زوجة وقع الطلاق عليها (قلت) أرايت النصراني يكون على
 النصرانية فيسلم الزوج أن يكون امرأته على حالها (قال) نعم (قال) قال مالك هو بمنزلة مسلم تزوج
 نصرانية أو يهودية (قلت) أرايت إذا كان نصراني تحت مجوسية أسلم الزوج أيعرض على المجوسية
 الإسلام في قول مالك أم لا (قال) أرى أنه يعرض على المرأة للإسلام إذا أسلم زوجها فأرى قبل أن يتناول
 (قلت) ولم تعرض عليها الإسلام وأنت لا تجيز نكاح المجوسية على حال (قال) ألا ترى أن المسلمة لا يجوز أن
 ينكحها النصراني ولا اليهودي على حال وهي إذا كانت نصرانية تحت نصراني فأسلمت أن الزوج أمك بها
 مادامت في عدتها ولو أن نصرانياً ابتدأ نكاح مسلمة كان النكاح باطلاً فهذا يدل على أن المجوسية يعرض عليها
 الإسلام أيضاً إذا أسلم الزوج ما لم يتناول ذلك (قلت) وهذا أيضاً لم يمتنعوه أن النصراني إذا أسلمت امرأته أنه
 أمك بها مادامت في عدتها وهو لا يحل له نكاح مسلمة ابتداءً وقد قال الله عز وجل ولا تمسكوا بعصم الكوافر
 قال جاءت الأتارانه أمك بها مادامت في عدتها أن هرأسلم وقامت به السن عن النبي عليه السلام فليس لما
 قامت به السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم قياس ولا نظر (قلت) أرايت لو أن نصرانياً تزوج صبية نصرانية
 زوجها أبوها فأسلم الزوج (قال) هما على النكاح في رأيي (قلت) فإن بلغت الصبية أن يكون لها الخيار أم لا
 في قول مالك (قال) لا خيار لها في قول مالك لأن الأب هو زوجها (قلت) أرايت الصبي الذي يرزقه أبوه
 ذمية أو مجوسية فيسلم الصبي أيكون إسلام الصبي سلاماً تقع فيه الفرقة بينه وبين امرأته في قول مالك (قال)
 لم أسمع من قول مالك فيه شيئاً ولا أرى الفرقة تقع بينهما لأن ثبت على إسلامه حتى يحتلم وهو مسلم فتقع
 الفرقة بينهما إلا أن تسلم عند ذلك لأنه لو ارتد عن الإسلام قبل أن يحتلم لم يقتله بارتداده ذلك (قلت) أرايت
 المجوسيين إذا أسلم الزوج قبل البناء ففرقت بينهما أيكون نصف الصداق على الزوج أم لا (قال) قال مالك
 لا يكون عليه شيء ألا ترى أن هذا فسخ وإيسر بطلاق (قلت) أرايت إذا وقعت الفرقة بين الزوجين بإسلام
 أحدهما وذلك قبل البناء بامرأته أنه لا شيء لها من الصداق وإن كان قد سمى لها صداقها ولا متعة لها قل نعم
 لا صداق لها ولا متعة لها وهذا قول مالك (قلت) أرايت أن كان قد دخل بها وهما ذميان فأسلمت المرأة
 ووقعت الفرقة وقد دخل بها أو كما يجوسيين فأسلم لزوج ووقعت الفرقة ثم رفعتها حيضتها أيكون لها السكنى في
 قول مالك (قال) نعم لأن المرأة حين أسلمت كان زوجها عليها لرجعة أن أسلم في عدتها ولو أن المجوسى إذا أسلم
 تبعه ولده منها فأرى السكنى عليه لأنها إن كانت جاهلاً بالانجاس ما في غيرها وإنما حبست من أجله فأرى ذلك

شهاب قال قد أحل الله نساء أهل الكتاب وطعامهم غير أنه لا يحل للمسلم أن يقدم على أهل الحرب من
 المشركين لكي يتزوج فيهم أو يلبث بين أظهرهم (قلت) أفكان مالك يكره نكاح نساء أهل الذمة (قال) قال
 مالك أكره نكاح نساء أهل الكتاب اليهودية والنصرانية قال وما أكرهه وذلك أنها تأكل الخنزير وتشرب
 الخمر ويضاجعها ويقبلها وذلك في فيها وتلد منه أولاد افتعدي ولدها على دينها وتطعمه الحرام وتسقيه الخمر
 (قلت) وكان مالك يحرم نكاح إماء أهل الكتاب نصرانية أو يهودية وإن كان ملكها للمسلم أن يتزوجها حر
 أو عبد (قال) نعم كان مالك يقول إذا كانت أمة يهودية أو نصرانية وملكها المسلم أو نصراني فلا يحل للمسلم أن
 يتزوجها حراً كان هذا المسلم أو عبداً (قال) وقال مالك ولا يزوجه أسيدها من غلام له مسلم لأن هذه الأمة
 اليهودية والنصرانية لا يحل للمسلم أن يطأها إلا بالملك حراً كان أو عبداً (ابن وهب) عن الليث عن يحيى بن سعيد
 أنه قال لا ينبغي لأحد من المسلمين أن يتزوج أمة مملوكة من أهل الكتاب لأن الله قال من قاتلكم المؤمنين
 وقال والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وليست الأمة بمحصنة (ابن وهب) وقال مالك لا يحل
 نكاح أمة يهودية أو نصرانية لأن الله تبارك وتعالى يقول والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وهي
 الحرة من أهل الكتاب وقال فن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم
 من قياتكم المؤمنات فهن الإماء المؤمنات فإن الله أحل نكاح الإماء المؤمنات ولم يحل نكاح الإماء من أهل
 الكتاب والأمة اليهودية والنصرانية تحل لسيدها بملك يمينه (قلت) أرايت الإماء من أهل الكتاب هل
 يحل وطئن في قول مالك أم لا (قال) لا يحل وطئن في قول مالك بنكاح ولا بملك اليمين (قال) وقال مالك ليس
 للرجل أن يمنع امرأته النصرانية من أكل الخنزير وشرب الخمر والذهاب إلى الكنائس إذا كانت نصرانية
 (قلت) لابن القاسم أكان مالك يكره نكاح النصرانيات واليهوديات (قال) نعم لهذا الذي ذكرت لك (ابن
 وهب) عن ابن طيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن عمر بن عبد العزيز كتب أن لا يطأ الرجل مشرك ولا مجوسية
 وإن كانت أمة ولكن لا يطأ اليهودية والنصرانية (ابن وهب) عن رجال من أهل العلم عن عبد الله بن مسعود
 وابن المسيب وسليمان بن يسار وابن شهاب وعطاء الخراساني وغير واحد من الأسياف أهل مصر أنهم كانوا
 يقولون لا يصلح لرجل مسلم أن يطأ المجوسية حتى تسلم (ابن وهب) عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب مثله وقال
 ابن شهاب ولا يباشرها ولا يقبلها (قال ابن وهب) وقال مالك لا يطأ الرجل الأمة المجوسية لأنه لا ينكح الحرة
 المجوسية قال الله تبارك وتعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن ولا أمة مؤمنة خير من مشركة فأحرم الله
 بالنكاح حرم بالملك (قال ابن وهب) ولمعني من أثق به أن عمار بن ياسر صاحب النبي صلى الله عليه وسلم
 قال ما حرم الله من الحرائر شيئا إلا حرم مثله من الإماء (قلت) أرايت لو أن مجوسيا تزوج نصرانية أكان مالك
 يكره هذا المكان الأولاد لأن الله أحل لنا نكاح نساء أهل الكتاب (قال) ابن القاسم لا أرى له أسا ولا أرى
 أن يمنع من ذلك (قلت) فإن تزوج هذا المجوسي نصرانية لمن يكون الولد الأب أم اللأم ويكون عليه جزية
 النصراني أم جزية المجوس (قال) يكون لولد الأب في رأيي لأن مالك قال ولد الأحرار من حرة تبع للأب
 (قلت) أرايت نصرانيا تحت نصرانية فأسلمت لأم ولها أولاد أصغار لمن يكون الأولاد وعلى دين من هم
 (قال) قال مالك هم على دين أبيهم ويتركون مع الأم ما داموا صغاراً تحضنهم (وقال) مالك وكذلك المرأة إن
 كانت حاملا فأسلمت ثم ولدت بعد ما أسلمت أن لولد الأب وهم على دين الأب ويترك في حضانه الأم (قلت)
 أرايت لمرأة تسلم ولها أولاد صغار والزوج كذرت أبي الزوج أن يسلم أي يكون لولد كافرا أو مسلما في قول مالك
 (قال) ول مالك لو دعى دين لأب (ابن وهب) عن أبي حنيفة عن جابر بن عبد الله عن نكاح يهودية
 والنصرانية فتسأل جابر تزوجها من نكح سارتهم من نكح أبي وتاس ونحو ذلك

كثيرا فلم ارجعنا طلقناهن وقال جابر نساؤهم لنا حلال ونساؤنا عليهم حرام (ابن لهيعة) عن رجل من أهل العلم ان طلحة بن عبيد الله تزوج يهودية بالشام وان عثمان بن عفان تزوج في خلافته نائلة بنت الفرافصة الكلبية وهي نصرانية قال وأقام عليها حتى قتل عنها (يونس) عن ابن شهاب قال بلغنا ان حذيفة بن اليمان تزوج في خلافة عمر بن الخطاب امرأة من أهل الكتاب فولدت له وتزوج بن قارظ امرأة من أهل الكتاب فولدت له خالد بن عبد الله بن قارظ (قال) ابن شهاب فنكاح كل مشركة سوى نساء أهل الكتاب حرام ونكاح المسلمين للمشركين حرام (قلت) أ رأيت لو ان صبية بين أبيها نصرانيين وزوجها نصرانيا ثم أسلم الابوان والصبية صغيرة أيكون هذا فسخ لنكاح الصبية ويجعل اسلام ابويها اسلاما لها في قول مالك قال نعم في رأيي (قلت) وكذلك لو ان صبا صغيرا بين أبيه مجوسيين وزوجاه مجوسية فأسلم الابوان والصبى صغير (قال) نعم هذا يعرض على امرأته الاسلام فان أسلمت والافرق بينهما ما لم يتطاول في ذلك (قلت) فان كان الغلام مرأهاها والجارية مرأهقة ثم أسلم ابواهما والزوج نصراني (قال) اذا كانت مرأهقة كما وصفت لم يعرض لها وتركت حتى تحيض فان اختارت دينها كانت عليه وكان النكاح جائزا كذلك قال مالك واذا أسلم ابواها وقدر اهتكت لم تجبر على الاسلام اذا حاضت ان اختارت دينها التي كانت عليه (قلت) وكذلك الغلام (قال) نعم اذا كان مرأهقا أو عقل دينه ابن ثلاث عشرة سنة اذا أسلم أبوه فلا يعرض له فاذا احتلم كان على دينه الذي كان عليه الا أن يسلم (قال) ولقد سئل مالك عن الرجل يسلم وله ولد قد ناهز والطم لم يحتلموا وثلاث عشرة سنة وما أشبههم ثم هلك كيف ترى في ولده كتب الى مالك بهذا عامل من الاجناد فكتب اليه مالك أن أرجى ماله فان احتلم الاولاد فأسلموا فأعطهم الميراث وان أبوا أن يسلموا اذا احتلموا وثبتوا على دينهم فلا تعرض لهم ودعهم على دينهم واجعل ميراث أيهم للمسلمين وكتب الى مالك أيضا وأنا عنده قاعد من المدائني فكتب اليه مالك أن يسلم وله ولد صغير فأقرهم أبوه ثم حتى لمغوا اثني عشر سنة أو شبه ذلك فأبوا أن يسلموا أن ترى ان يجبروا على الاسلام فكتب اليه مالك لا تجبرهم وقد قال بعض الرواة يجبروا وهم مسامون وهو أكثر مذهب المدائني (قلت) أ رأيت هؤلاء الذين هلك والدهم وقد أسلم وقد علقوا دينهم أو راهقوا فقالوا حين مات أبوه هم مسلمون لا توقفوا علينا هذا المال الى احتلامنا ولكن نسلم الساعة وادفعوا اثينا أموالنا وورثونا (قال) اذا أسلموا وكان ذلك قبل أن يحتلموا فلا يقبل قولهم حتى يحتلموا وان أسلموا أو أجابوا كان لهم الميراث وان أبوا تركوا ألا ترى أن مالكاً قال في لذي مات وترك نسيباً حرة يوقف المال ولم يقبل يعرض عليهم الاسلام ولو كان يرى لهم الميراث بذلك الاسلام لعرضه عليهم ويعجل الميراث لهم ولم يؤخر المال ويوقفه عليهم ولكنه لم ير ذلك اسلاما ألا ترى أنه قال لو أنهم أسلموا ثم رجعوا الى النصرانية فرأى أنهم يستكروا على الاسلام ولم ير أن يقبلوا فان كان ذلك اسلاما قبلهم (قلت) فان قالوا وقد علقوا دينهم وراهقوا وقالوا حين مات أبوه هم مسلمون لا نسلم ونحن على النصرانية أيكونوا نصارى أو يكون المال فينا لاهل الاسلام (قال) لا ينظر في قولهم ان قالوا هدد قبل أن يحتلموا فانه لا يقطع ميراثهم اذا احتلموا أو أسلموا ولا بد أن يوقف المال حتى يحتلموا وان قالوا هذا القول لمن مالكو رأى ان ترهقه قبل أن يحتلموا نحن نصارى لا نطعمهم لم يوقف المال عليهم حتى يحتلموا وقال يعرض عليهم الاسلام فكانهم قبل أن يحتلموا (قال) ابن لقاسم وكل من طهره النصرانية أسلم بولاه صغار من خمس سنين أو نحو ذلك لم يعلقوا دينهم النصرانية فهم مسامون وهم ميراث وكذلك يقول أكثر لرواة فهم مسلمون باسلام أيهم

﴿ المجوسى يسلم وتحتة امرأة وابنتها أو تحتة عشر نسوة ﴾

(قلت) أرأيت الحربى يتزوج عشر نسوة فى عقدة واحدة أو فى عقد متفرقة فى سلم وهن عنده (قال) قال مالك يحبس أربعاً أى ذلك شاء منهن ويفارق سائرهن ولا يأتى جنس الاواخر منهن أو الاوائل فنكاحهن ههنا فى عقدة واحدة أو فى عقد متفرقة سواء (قلت) أرأيت الحربى أو الذى يسلم وقد تزوج الام والبنت فى عقدة واحدة أو فى عقد متفرقة ولم يبين بهما أنه ان يحبس أيتهما شاء ويفارق الاخرى (قال) نعم (قلت) وهذا قول مالك (قال) رأى (قال) وقال مالك الا أن يكون مسهما فان مسهما جميعاً فارقهما جميعاً (قال) ابن القاسم وان مس الواحدة ولم عس الاخرى لم يكن له أن يختار التى لم يس و امرأته ههنا التى مس (قال) ابن القاسم وأخبرنى من أثق به أن ابن شهاب قال فى المجوسى يسلم وتحتة الام وابنتها انه ان لم يكن أصاب واحدة منهما اختار أيتهما شاء وان وطئ احدهما أقام على التى وطئ وفارق الاخرى وان مسهما جميعاً فارقهما جميعاً ولا يحلان له أبداً وهو رأى (قلت) أرأيت النصرانى اذا تزوج المرأة فانت قبل أن يبنى بها فتزوج أمهاتهما أسلماً جميعاً أيفرقهما على هذا النكاح أم لا وكيف ان كان هذا رجل من أهل الحرب ثم أسلم (قال) سمعت مالكاً سئل عن المجوسى يسلم وعند امرأته ابنة واحدة وأسلمت جميعاً (قال) ان كان قد دخل بها جميعاً فارقهما ولم يحل له واحدة منهما أبداً (قال) وان كان قد دخل باحدهما فإنه يقيم على التى دخل بها ويفارق التى لم يدخل بها (قلت) فان كان لم يدخل بواحدة منهما (قال) ابن القاسم يحبس أيتهما شاء ويرسل الاخرى (قال) ابن القاسم وبلغنى عن ابن شهاب أنه قال ان دخل بهما جميعاً فارقهما جميعاً وان دخل بواحدة ولم يدخل بالآخرى فارق التى لم يدخل بها وان لم يدخل بواحدة منهما اختار أيتهما شاء وذلك رأى (قلت) فان حبس الام وأرسل الابنة فأراد ابن الزوج ان يتزوج الابنة التى أرسلها أبوه أيتزوجها أم لا (قال) لا يعجبني ذلك (سحنون) وقـ قال بعض الرواة اذا أسلم وعندة أم وابنتها ولم يدخل بهما لم يحل له أن يحبس واحدة منهما (ابن) وهب عن يونس عن ابن شهاب عن عثمان بن محمد بن سويد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) لقتلان بن سلمة الثقفى حين أسلم وتحتة عشر نسوة خدمنه أربعاً وفارق سائرهن (مالك) أن ابن شهاب أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك لرجل من ثقيف (أشهب) عن ابن أبي عمير أن أباهب الجبشائى حدثه أنه سمع الضمكالى بن فيروز الديلمى يحدث عن أبيه أنه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انى أسامت وتحتى أختان فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم طلق أيتهما شئت

﴿ نكاح أهل الشرك وأهل الذمة وطلاقهم ﴾

(قلت) أرأيت نكاح أهل الشرك وطلاقهم اذا أسلموا أتعجزه فيما بينهم فى قول مالك (قال) كل نكاح يكون فى الشرك جائزاً فيما بينهم فهو جائز اذا أسلموا وعليه وكان قد دخل به ولا يفرق بينهما لان نكاح أهل الشرك ليس كنكاح أهل الاسلام (قلت) فان كانا أسلموا قبل أن يدخل بها أتحملاهما على سنة المسلمين فى الصداق فان كان ذلك مما لا يحل له أخذه مثل الخنزير ونحوه رأيت النكاح ثابتاً وكان ذلك كما أسلمت تزوجت بالتفويض وكانهما فى نصرانيتها لم يسما من الصداق فى أصل النكاح شيئاً (قال) يقال للزوج أعطها صداق مثلها ان أحببت والافرق بينهما ولم يكن عليه أن يلزم ذلك وما كان فى شروطهما من أمر مكروه فإنه يثبت من ذلك ما كان يثبت فى الاسلام فيفسخ من ذلك ما كان يفسخ فى الاسلام وما كان من شروطهما من طلاق ان تزوج عليها أو شرط فى عتق فان ذلك لا يلزمه كان ذلك فى طلاق فيها أو فى غيرها وما كان من شروطها أيضاً مثل ان يخرجها أو يمنعها من أهلها أو يخرجها الى بلد فهى ضالقة فهذا كله يسقط عنه ولا يثبت عليه ومثل ما نواشرط أن لا نفقة عليه أو عليه من قوتها كذا وكذا أو فساد فى صداق فان هذا وما أشبهه يردان فيه الى ما يثبت فى الاسلام وليست تشبه

المسلمة اذا لم ين بها لان المسلمة اذا لم ين بها فرق بينهم اشروطهم التي لا تحل لان العدة وقعت بما لا يحل
فنكاح أهل الشرك اذا وقع بما لا يحل من الشروط ثم أسلموا لم يكن ذلك فسادا لنكاحهم (قلت) أرأيت لو
أن ذميا تزوج امرأة ذمى ولم يفارقها الزوج الاقل عندهم فرفعها ورفعه زوجها الاقل الى حكم المسلمين أترى
أن ينظر فيما بينهما ما في قول مالك (قال) قال مالك اذا انظلم أهل الذمة فيما بينهم منعهم من ذلك حكم
المسلمين وهذا من النظم فيما بينهم فأرى أن يحكم بينهم ويدفع الظلم عن ظلم منهم ذمى ظلمه أو غير ذمى
(قلت) أرأيت الذميين الصغيرين اذا تزوجا بغير إذن الآباء أو زوجها ما غير الآباء فأسلموا بعد ما كبرا أي فرق
بينهما أم يقرهما على نكاحهما (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى نكاحهما جائزا ولا ينبغي أن يعرض
لأهل الذمة اذا أسلموا في نكاحهم لان في نكاح أهل الشرك أشد من هذا نكاحهم ليس كنكاح أهل الاسلام
فاذا أسلموا لم يعرض لهم في نكاحهم الا أن يكون تزوج من لا تحل له فيفرق بينهما (قلت) أرأيت ان طلق
الذمى امرأته ثلاثا وأبى أن يفارقها وأمسكها فرفعت أمرها الى السلطان أترى أن ينظر فيما بينهما أم لا (قال)
قال مالك لا يعرض لها في شيء من ذلك (قال) وقال مالك ولا يحكم بينهما الا أن يرضيا جميعا (قال) مالك فاذا رخصا
فالقاضي مخير ان شاء حكم وان شاء ترك فان حكم حكم يحكم أهل الاسلام قال مالك وأحب الى أن لا يحكم بينهم
(قال) مالك وطلاق أهل الشرك ليس بطلاق وقال مالك في النصارى يطلق امرأته ثلاثا ثم يتزوجها ثم يسلمان انه
يقيم عليها على نكاحهما (قال) مالك ليس طلاقه بطلاق (قلت) أرأيت أهل الذمة اذا كانوا يستحلون في
دينهم نكاح الامهات والاخوات وبنات الاخ أتخليهم وذلك (قال) أرى انه لا يعرض لهم في دينهم وهم على
ما عودوا عليه فلا يمنعوا من ذلك اذا كان ذلك مما يستحلون في دينهم (قلت) ومنعوا من الزنا في قول مالك
(قال) قال مالك يؤدبوا عليه ان أعلنوا به (يونس) عن ربيعة انه قال لا تحصن نصرانية بمسلم وان جازله
نكاحها ولا تحصن من كان على غير الاسلام بنكاحه وان كانوا من أهل الذمة بين ظهراني المسلمين حتى
يخرجوا من دينهم الى الاسلام ثم يحصنون في الاسلام قد أقروا بالذمة على ما هو أعظم من نكاح الامهات
والبنات على قول البهتان وعبادة غير الرحمن (قلت) أرأيت السباء هل يهدم نكاح الزوجين في قول مالك
(قال) سمعت مالكا يقول في هذه الآية والمحصنات من النساء الا ما ملكت أيما نكحهن النساء والسبايا اللاتي
لهن أزواج بارض الشرك فقد أحلهن الله لنا (قال ابن القاسم) فالسبي قد هدم النكاح ألا ترى ان السبي لو لم
يهدم النكاح لم يحل لسيدها أن يطأها بعد الاستبراء اذا لم تسلم وكانت من أهل الكتاب وكذلك قال أشهب أيضا
ان السبي يهدم النكاح (قلت) أرأيت لو قدم زوجها بأمان أو سبي وهي في استبرائها تكون زوجة الاول أم
قد انقطعت العدة بالسبي (قال) قد انقطعت العدة بالسبي وايس الاستبراء ههنا بعد انما الاستبراء ههنا من
الماء الفاسد الذي في رجها بمنزلة رجل ابتاع جارية فهو يستبرئها بحيضة ولو كانت عدة لكانت ثلاث حيض
فليس لزوجه عليها سبيل (قلت) له سمعت هذا من مالك قال لا وهو رأيي (قلت) فلو كانت خرجت الينا
مسلمة ثم أسلم زوجها بعد ما وهى في عدتها كنت تردّها اليه على النكاح (قال) نعم هذا الذي بلغنا عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم في الذمى ردهن على أزواجهن وهو قول مالك وذلك لان هذه في عدة ولم تبين من زوجها
وانما تبين منه باقضاء عدتها ولم تصرفيا فيكون فرجها حلالا لسيدها وهذه حرة وفرجها لم يحل لاحد وانما
تنقطع عدة زوجها باقضاء العدة (قلت) أرأيت لو أن حرة خرجت الينا مسلمة أتكنم مكانها (قال) لا
(قلت) فيصنع ماذا (قال) تنتظر ثلاث حيض فان أسلم زوجها في الحيض الثالث كان أميك والافقديان منه
وكذلك جاءت الآثار والسنة في أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام وكذلك ذكر مالك ان من أسلم منهم قبل
أن تنقضي عدة امرأته وقد أسلمت فهاجرت فأسلم زوجها في عدتها كان أحق بها

﴿ في وطء المسبية في دار الحرب ﴾

(قلت) أ رأيت إذا قسم المغنم في بلاد الحرب فصار لرجل في سهامه جارية فاستبرأها في بلاد الحرب بحيضة أبطؤها أم لا في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ قوله ولا أرى به بأسا وفي حديث أبي سعيد الخدري ما يدل حين استأذنوا النبي عليه السلام في سبي العروب (قلت) أ رأيت الرجل يكون عنده ثلاث نسوة في دار الاسلام فخرج الى دار الحرب تابحا فزوج امرأة من أهل الحرب فخرج وتركها في دار الحرب فاراد أن يتزوج في دار الاسلام الخامسة (قال) لا يتزوج الخامسة لانه وان خرج وتركها لم تنقطع العصمة فيما بينهما

﴿ في وطء السبية والاستبراء ﴾

(قلت) أ رأيت السبي إذا كان من غير أهل الكتاب أي يكون لرجل أن يطاء الجارية منهم إذا استبرأها قبل أن تجيب الى الاسلام إذا صارت في سهامه (قال) قال مالك لا يوطؤها الا بعد الاستبراء وبعد أن تجيب الى الاسلام (قلت) أ رأيت ان حاضت ثم أجابت الى الاسلام بعد الحيضة أي جزئ السيد تلك الحيضة من الاستبراء في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك وذلك يجوز لأن مالك قال لو أن رجلا ابتاع جارية وهو فيها بالخيار واستبرئت فوضعت على يديه فخاضت عنده حيضة قبل أن يختار أو حاضت عند هذا الذي وضعت على يديه فبتولاها من اشتراها أو استبرأها منه بغير تولية وهي في يديه وقد حاضت قبل ذلك ان تلك الحيضة تجزئه من الاستبراء فهذا يدل على ما أخبرتك تلك الابنة في الاستبراء لانها قد حاضت في ملكه الا انه يمنعها من الوطء دينها الذي هي عليه (قلت) أ رأيت ان اشترى صبية مثلها بجامع أو لا بجامع مثلها وهي في هذا كله لم تحض وهي من غير أهل الكتاب أو صارت في سهامه أبطؤها قبل أن تجيب الى الاسلام (قال) أم من عرفت الاسلام منهم فاني أرى أن لا يطاءها حتى يجبرها على الاسلام وتدخل فيه اذا كانت قد عقلت ما يقال لها (قلت) وكيف اسلامها الذي اذا أجابت اليه حل وطؤها والصلاة عليها (قال) قال مالك اذا شهدت أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله أو صلت فقد أجابت أو أجابت أمر يعرف انها قد دخلت في الاسلام

﴿ في عبد المسلم وأمه النصرانية يزوج أحدهما صاحبه ﴾

(قلت) أ رأيت العبد والامه يكونان للرجل المسلم وهما نصرانيان أو يهوديان فزوج السيد الامه من العبد أيجوز هذا النكاح في قول مالك أم لا (قال) قال مالك يجوز (قلت) فان أسلم العبد وامرأته نصرانية أو يهودية أو هي أمه للسيد أو لغير السيد (قال) يحرم على العبد في رأي كنت يهودية أو نصرانية الا أن تسلم مكانهما مثل المجوسية يسلم زوجها انها اذا أسلمت مكانها كانت على النكاح لانه لا ينبغي للعبد المسلم أن ينكح أمه يهودية ولا نصرانية وكذلك الحر المسلم انه لا ينبغي له أن ينكح أمه يهودية أو نصرانية (قلت) فان أسلمت الامه وزوجها عبد كافر (قال) هو أحق بها ان أسلم وهي في عدتها

﴿ الارتداد ﴾

(قلت) أ رأيت المرتد اذا ارتد تنقطع العصمة فيما بينهما اذا ارتد مكانه أم لا (قال) قال مالك تنقطع العصمة فيما بينهما ساعة ارتد (قلت) فان ارتدت المرأة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا أني أرى اذا ارتدت المرأة أيضا أن تنقطع العصمة فيما بينهما ساعة ارتدت (قلت) أ رأيت اذا ارتد أيجعله مالك طلاقا أم لا (قال) قال مالك اذا ارتد الزوج كانت طلقه بائنة لا يكون للزوج رجعة ان أسلم في عدتها (قلت) لم قال مالك في هذا انها بائنة وهو لا يعرف البائنة (قال) لانه قد تركها حين ارتد ولم يكن يقدح في ارتداده على رجعتها (ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب انه قال في الاسير ان بلغهم انه تنصر ولم تقم بنة على انه أكره فيرى أن تعتد امرأته ولا

نرى له عليها رجعة ونرى أن يربحاً ماله وسريته مالم يتبين فإن أسلم قبل أن يموت كان المال ماله وإن مات قبل أن يسلم كان في ماله حكم الامام المجتهد وإن أقامت يئنه على يانه أكره فلا نرى أن يفرق بينه وبين امرأته ولا نرى أن يحدث به حدث وهو بتلك المنزلة إلا أن يورث وارثه الاسلام فإن الله قال الامن أكره وقلبه مطمئن بالايمان وقال إلا أن تتقوا منهم تقاة (ابن وهب) قال يونس وقال ربيعة في رجل أسرف فنصر (قال) ماله موقوف على أهله إذا بلغتهم انه تنصرو يقارق امرأته (قلت) أرايت المرتد إذا تزوج يهودية أو نصرانية وهو مرتد ثم رجع الى الاسلام أقيم على هذا النكاح أم لا (قال) قال مالك إذا ارتد وقعت الفرقة بينه وبين أزواجه إذا كن مسلمات (قال) ابن لقاسم وتقع الفرقة بينه وبين أزواجه إذا كن من غير أهل الكتاب فهذا يدل على أن نكاحه أياهن في حال ارتداده لا يجوز رجع الى الاسلام أو لم يرجع ألا ترى انه لا يقر على امرأته اليهودية أو النصرانية حين ارتد وكذلك لا يجوز نكاحه أياهن في حال ارتداده (قلت) أرايت المسلم يكون تحته اليهودية فيرتد المسلم الى اليهودية أفسد نكاحه أم لا (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً إلا أنه قال في المرتد تحرم عليه امرأته وأنا أرى في هذا أن تحرم عليه امرأته يهودية كانت أو نصرانية أو ما كانت

حدود المرتد والمرتدة وفرائضهما

(قلت) أرايت من ارتد عن الاسلام أيسقط عنه ما كان قد وجب عليه من النذور وما كان ضيع من الفرائض الواجبة التي وجبت عليه قضاؤها والحدود التي هي لله وللناس إذا رجع الى الاسلام أو مرض في رمضان فوجب عليه قضاؤه أيسقط عنه شيء من هذه الاشياء (فقال) نعم يسقط عنه كل ما وجب لله عليه الا الحدود والقرية والسرقه وحقوق الناس وما كان عمله كافر في حال كفره ثم أسلم لم يوضع عنه ومما ييسر لك ذلك انه يوضع عنه ما ضيع من الفرائض التي هي لله انه لو حج حجة الاسلام قبل ارتداده ثم ارتد ثم رجع الى الاسلام ان عليه أن يحج بعد رجوعه الى الاسلام حجة أخرى حجة الاسلام (قال) مالك لان الله يقول في كتابه ان اشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين فحجه من عمله وعليه حجة أخرى فهذا يخبرك ان ما فعل من الفرائض قبل ارتداده لم ينفعه فكذلك ما صنع قبل ارتداده لا يكون عليه وهو ساقط عنه (قلت) فان ثبت على ارتداده أي أتى القتل على جميع الحدود التي عليه الا القرية فانه يجلد ثم يقتل قال نعم (قلت) ويأتى القتل على القصاص الذي هو للناس قال نعم (قلت) أتخفظ هذا عن مالك قال نعم (قلت) أرايت الرجل المسلم يتزوج المرأة ويدخل بها ثم يرتد عن الاسلام ثم يرجع الى الاسلام فيزني قبل أن يتزوج من بعد الردة أيرجم أم لا يرحم (قال) لا أرى أن يرحم ولم أسمعه من مالك ولكن مالك أسئل عنه إذا ارتد وقد حج ثم رجع الى الاسلام أيجزئه ذلك الحج (قال) لا حتى يحج حجة مستأنفة فإذا كان عليه حجة الاسلام حتى يكون اسلامه ذلك كانه مبتدأ مثل من أسلم كان ما كان من زنا قبله موضوعاً عنه وأما ما كان لله وانما يؤخذ في ذلك بما كان للناس من القرية والسرقه مما لو عملوه هو كافر كان ذلك عليه وكل ما كن لله مما تركه قبل ارتداده من صلاة تركها أو صيام أنظره من رمضان أو زكاة تركها أو زبازياه فذلك كله عنه موضوع ويستأنف بعد أن يرجع الى الاسلام ما كان يستأنفه الكافر إذا أسلم (قال) ابن القاسم وهذا ما سمعت وهو رأيي (قال) ابن القاسم والمرتد إذا ارتد وعليه نذر بالعق أو عليه ظهار أو عليه أيمان بالله قد حلف بها ان الردة تسقط عنه (قلت) أرايت الرجل المرتد يوصى بوصايا فيقتل على الكفر أ يكون على الأهل الوصايا أم لا (قال) قال لي مائث لا يرثه ورثته فأرى انه لا شيء لأهل الوصايا ولا تجوز وصية رجل الا في ماله وهذا المال ليس هو لامرئ قد صار رجاءه المسلمين ووصاياه قبل الردة بمنزلة وصيته بعد الردة ألا ترى انه لو أوصى بعد الردة بوصية لم تجز وصيته وماله محجوب عنه إذا ارتد (قلت) أرايت ان مرض فارتد فقتل على رده فقامت امرأته فقالت فرج عيرائه مني (قال) بلعني

عن مالك انه قال لا يثم ههنا أن يرتد عن الاسلام في مرضه لثلاثيته وورثته قال ميراثه للمسلمين (قلت
أرأيت المرتد اذا مات ابن له على الاسلام وهو على حال ارتد داه ثم أسلم أي يكون له في ميراث ابنه شيء) قال
سمعت مالكا يقول والنصراني والعبد اذا مات ابنهما حرامسلما انهما لا يرثانه ولا يحجبان فان أسلم النصراني
بعد موت ابنه أو عتق العبد بعد مامات ابنه فان كان ذلك قبل أن يقسم ميراث الابن فلا شيء لهما من الميراث
وانما الميراث لمن وجب له يوم مات الميت وكذا المرتد عندي

(وقد تم بحمد الله وعونه وحسن توفيقه كتاب النكاح الثالث من المدونة الكبرى)

ويليه كتاب ارشاء الستور

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب ارشاء الستور

(قلت) لعبد الرحمن بن القاسم أرأيت ان تزوج امرأة وخلا بها وأرعى المستور ثم طلقها فقال لم أمس
وصدقه المرأة (قال) قال مالك لها نصف الصداق لانها صدقه على أنه لم يمسها وعليها العدة كاملة
ولا يملك زوجها رجعتها لانه قد أقرا أنه لم يمسها (قلت) فان قال قد جردتها وقبلتها ولم أجامعها وصدقه
المرأة (قال) قال مالك لا يكون عليه الا نصف الصداق الا أن يكون قد طال مكثه معها يتلذذ بها فيكون
عليه الصداق كاملا قال مالك وهذا رأيي وقد خالفني ناس فقالوا وان تطاول فليس لها الا نصف
الصداق (قال) مالك وكذلك الذي لا يقدر على أهله فيضرب له أجل سنة أن عليه الصداق كاملا
اذا فرق بينهما (قلت) أرأيت ان قال قد جامعتهما بين نخذيها ولم أجامعها في الفرج وصدقه المرأة (قال)
لا يكون عليه الا نصف الصداق الا أن يكون مكثه معها كما قال مالك في الوطء الا ترى أن مالكا قال
الا أن تطول أقامته معها فالذي لم تطل أقامته معها قد ضاع وتلذذ معها وطلب ذلك منها (قلت) أرأيت
ان قال الزوج بعد ما دخل بها وأرعى الستور لم أجامعها وقالت المرأة قد جامعني أيكون عليه المهر كاملا
أو نصف المهر في قول مالك (قال) مالك عليه المهر كاملا والقول قولها (قلت) فان كان أخلاها في
بيت أهلها وخلابها فطلقها قبل البناء فقال الزوج لم أمسها وقالت المرأة قد مسني (قال) مالك القول قول
الزوج انه لم يمسها الا أن يكون دخل بها في بيت أهلها ودخل اهتداء والاهتداء هو البناء بها (قلت) فان كان
دخل عليها في بيت أهلها غير دخول البناء فطلقها وقال لم أمسها وقالت المرأة قد مسني فجعلت القول قوله في
قول مالك أيكون على المرأة العدة في قول مالك أم لا (قال) عليها العدة ان كان قد دخل بها وليس معها
أحد (قلت) أرأيت ان دخل بها في بيت أهلها غير دخول البناء فقال الزوج قد جامعتهما وقالت المرأة
ما جامعني (قال) ان كان خلابها أو أمكن منها وان لم تكن الخلوة خلوة بناء رأيت العدة عليها وعليه الصداق
كاملا فان شاءت المرأة أخذته كله وان شاءت أخذت نصف الصداق وأما اذا دخل عليها ومعها النساء فيقع

كتاب ارشاء الستور

بسم الله الرحمن الرحيم

ما جاء في ارشاء الستور

ارشاء الستور كناية عن تخليع الرجل مع امرأته وخلوته بها وان لم يكن ثم غلق باب ولا ارشاء سترو أصل هذا
الباب قول الله عز وجل الا أن يعفون أو يعفو الذي يده عقدة النكاح فاذا طلق الرجل امرأته قبل أن

فيقبل ثم ينصرف فانه لا عدة عليها ولها نصف الصداق (قلت) أرايت ان وجبت عليها العدة بهذه الخلوة
 وهي تكذب الزوج في الجماع وهو يدعي الجماع تجعل له عليها العدة الرجعية أم لا (قال) لا رجعة له عليها
 عند مالك وان جاعت عليه العدة لانه لم يبين بها انما خلاها في بيت أهلها وهي أيضا ان خلاها في بيت أهلها
 بهذه الخلوة التي وصفت لك اذا لم يكن معها أحد من النساء فتنا كرا الجماع الزوج والمرأة جعلت عليه العدة ولم
 أصدقها على ابطال العدة وكان لها نصف الصداق اذا أمكن منها وخالها (قلت) أرايت ان عقد
 نكاحها فلم يحل بها ولم يحتلها حتى طلقها فقال الزوج قد وطئتها من بعد عقدة النكاح وقالت المرأة ما وطئني
 أكون عليها العدة أم لا (قال) لا عدة عليها (قلت) ويكون عليه الصداق كاملا (قال) قد أقرها
 بالصداق فان شاءت أخذت وان شاءت تركت (قلت) أرايت ان خلاها ومعها نسوة فطلقها وقال قد
 جامعته وقالت المرأة كذب ما جاء معني (قال) القول قولها ولا عدة عليها (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم
 (قلت) فما قول مالك في الرجل يترجى المرأة وهي صائمة في رمضان أو صيام تطوع أو صيام نذر أو وجبت له على
 نفسها أو صيام كفارة فبني بها زوجها نهارا ثم طلقها من يومه أو خلاها وهي محرمة أو وهي حائض فطلقها قبل
 أن تحل من أحرامها وقبل أن تغتسل من حیضها فادعت المرأة في هذا كله أنه قد مسها وانكر الزوج ذلك
 وطلبت المرأة الصداق كله (وقال) الزوج انها على نصف الصداق (قال) سئل مالك عن الرجل
 يدخل بامرأته وهي حائض فتدعي المرأة أنه قد مسها أو أنكر الزوج ذلك أن القول قولها ويغرم الزوج الصداق
 اذا أرغبت عليها السور فكل من خلا بامرأته لا ينبغي له أن يجامعها في تلك الحال فادعت أنه قد مسها فيه كان
 القول قولها اذا كانت خلوة بناء (قلت) ولم قال مالك القول قول المرأة (قال) لانه قد خلا بها أو أمكن منها
 وخلى بينهما وبينها فالقول في الجماع قولها (قلت) وكذلك قال مالك في الرجل يغتصب امرأة نفسها
 فيحتملها فيدخل بها بيتا والشهود ينظرون اليه ثم خرجت المرأة فقالت قد غصبني نفسي وأنكر الزوج ذلك
 ان الصداق لازم للرجل (فقلت) ويكون عليه الحد (قال) لا يكون عليه الحد (قلت) وهذا قول مالك (قال)
 نعم (قلت) أرايت الرجل يترجى المرأة فيدخلها ثم يطلقها فيقوم ما جاء معني وتقول المرأة قد جاء معني
 (قال) القول قول المرأة في ذلك (قلت) فان طلقها واحدة (قال) القول قول المرأة في الصداق وعليها العدة
 ولا تلك الرجعة وهذا قول مالك (قال) وقد بلغني أن مالكا قيل له أفتنكح بهذا زوجا كان قد طلقها البتة اذا
 طلقها زوجها فقال ان زوج لم أطأها وقالت المرأة قد وطئني (قال) قال مالك لا أرى ذلك الا باجتماع منعهما على
 الوطاء (قال) ابن القاسم وأرى أن يدين في ذلك ويحلى بينها وبين نكاحه وأخاف أن يكون هذا من الذي
 طلقها ضررا منه في نكاحها (قلت) أرايت الرجل يترجى المرأة المطلقة ثلاثا فيدخل بها فيبيت معها ثم
 يموت من الغد فتقول المرأة قد جاء معني أيحل للزوج الاقول أن يترجىها ويصدقها في قول مالك أم لا (قال)
 أرى أن المرأة تدين في ذلك فان أحب أن يترجىها فهو أعلم ولا يحال بينه وبين ذلك واليوم في ذلك وما زاد على
 اليوم سواء اذا كان رجل بطأ فالقول قول المرأة اذا مات الزوج ولا يعلم منه انكار لو طئها ولقد استحسن مالك
 الذي أخبرتك اذا قال لم أطأها وقالت قد وطئني أن ذلك لا يحلها الزوجها الا باجتماع منعهما على الوطاء وهذا لا يشبه
 يدخل بها وقد سمى لها صداقا فادس لها الا صفة نصف العاجل ونصف الآجل ان كان فيه آجل
 ولا تستوي جميعه الا بالموت أو الدخول أو ما يقوم مقام الدخول بها عند مالك من طول لمقام معها أو
 الالتذاذ بها فالصداق لمسمى يجب للمرأة به مقد لنكاح وجوبا غير مستقرو يستقر لها نصفه بالطلاق وجميعه
 بالموت أو لدخول هذا الذي يصح أن يعبر به عن وجوب الصداق وأما من قال ان الصداق يجب جميعه
 بالعقد ويسقط عنه صفة بالطلاق قبل الدخول فلا يستقيم لان الحقوق اذا تقررت لا رباها لا تسقط

مسئلتك لان الزوج ههنا قد أنكر الوطء وفي مسئلتك لم ينكر الوطء حتى مات والذي استحسن من ذلك مالك ليس بحمل القياس ولولا أن مالك قاله لكان غيره أعجب إلى ورأي على ما أخبرتك قبل هذا (ابن أبي حنيفة) عن يزيد بن أبي حبيب أن شريح الكندي قضى في امرأة بنى بها زوجها ثم أصحح فطلقها فقالت مامسني وقال مامسستها فقضى عليه شريح بنصف الصداق وقال هو حقل وأمرها أن تعتد منه (يونس) بن يزيد وغيره عن ربيعة مثله (قال) ربيعة والستر بينهما شاهد على ما يدعيان وله عليها الرجعة أن قال قد وطئها وذكروا يونس عن ربيعة أنه كان يقول ان دخل عليها عند أهلها فقال لم أمسها وقالت المرأة مثل ذلك لم يكن لها الانصف الصداق ولم يكن له عليها رجعة وان قال لم أدخلها وقالت قد دخل بي صدقت عليه وكان لها الصداق كاملا واعتدت عا. المطلق (محمد بن عمرو) عن ابن جريح عن عمرو بن دينار عن سليمان ابن يسار أن امرأة في إمارة مروان ابن الحكم أو أمير قبله أغتصق عليها زوجها قال ولا أراه الا قال في بيت أهلها ثم طلقها وقال لم أمسها وقالت لي قد وطئني ثلاث مرات فلم يصدق عليها (ابن أبي الزناد) عن أبيه قال أخبرني سليمان بن يسار بن الحارث بن الحكم تزوج امرأة أعرا بية قد دخل عليها فاذا هي حصرية سوداء فكرهها فلم يكشفها واستحيا أن يخرج مكانه فقال عندها مجلياتها ثم خرج فطلقها فقال لها انصف الصداق ولم أكشفها وهي ترد ذلك عليه فرفع ذلك إلى مروان فأرسل إلى يزيد بن ثابت فقال يا أبا سعيد رجل كان من شأنه كذا وكذا وهو عدل هل عليه الانصف الصداق فقال له يزيد بن ثابت رأيت لو أن المرأة الآن جلت فقالت هو منه أكنت مقبلا عليها الحد فقل مروان لا فقال زيد لها صداقها كاملا (رجال من أهل العلم) عن علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وأنس بن مالك وسعيد بن المسيب وربيعة وابن شهاب أن لها الصداق وعليها العدة ولا رجعة له عليها (قال) مالك كان ابن المسيب يقول اذا دخل الرجل على امرأة في بيتها صدق عليها واذا دخلت عليه في بيته صدقت عليه (قال) مالك وذلك في المسيس

❦ في الرجعة ❦

(قلت) رأيت ان طلق رجل امرأته تطليقة يملك الرجعة ثم قبلها في عدتها الشهوة أو لامسها الشهوة أو جامعها في الفرج أو في ما دون الفرج أو جردها فجعل ينظر إليها وإلى فرجها هل يكون ذلك رجعة أم لا في قول مالك (قال) قال مالك اذا وطئها في العدة وهو يريد بذلك الرجعة وجعل ان يشهد فهي رجعة والا فليست برجعة له (عبد العزيز) بن أبي سلمة (قلت) رأيت من قال لامرأته قد راجعتك ولم يشهد الا انه قد نكحك بالرجعة (قال) فهي رجعة وليشهد وهذا قول مالك وقد قال مالك في امرأة طلقها زوجها ثم راجعها ولم يشهد فأراد أن يدخل بها فقالت المرأة لا تدخل بي - حتى تشهد على رجعتي (قال) قال مالك قد أحسنت وأصابت حين منعتك نسها حتى تشهد على رجعتي (قلت) رأيت ان قال قد راجعتك ثم قال بعد ذلك لم أرد رجعتك بذلك القول انما كنت لاعبا فولي قد راجعتك وعليه بذلك ينسب قوله قد راجعتك أولا ينسب عليه والمرأة والزوجة يتصادقان على قوله قد راجعتك فادعى الزوج انه لم يرد راجعتها بذلك القول (قال) الرجعة عليه ثابتة اذا كان قبل انقضائها وان انقضت العدة فلا يكون قوله رجعة الا ان تقوم على ذلك بينة لا بما يصح به اسقاطها من بيع أو عبة أو صدقة أو ما شبه ذلك فلو وجب للمرأة الصداق بعقد النكاح لماسقط جميعه بالتسخير والارتداد ولا نصفه بالطلاق أو الفسخ أو الارتداد بعد الدخول وكذلك قول من قال ان الصداق يجب نصفه بالعدو ونصفه الثاني بالدخول والاستمتاع لا يصح لانه لو وجب نصفه بالعدو لما بطل بالفسخ أو الارتداد ولو لم يجب النصف الثاني الا بالدخول والاستمتاع لما وجب اذا مات أحدهما قبل الدخول لان الموت لا يوجب في الذمة حقالم يكن واجبا

(قلت) أرايت اذا قال قد كنت راجعتك أمس وهي في العدة بعد اصدق الزوج أم لا (قال) نعم هو مصدق (قلت) أرايت اذا قال قد كنت راجعتك أمس وقد انقضت عدتها اصدق أم لا قال لا يصدق (قلت) أرايت اذا قال قد كنت راجعتك في عدتها وهذا بعدما انقضت العدة وأكذبت المرأة فقالت ما راجعتني أ يكون له عليها اليمين في قول مالك (قول) قال مالك انه لا يصدق عليها الا بينة (قال ابن القاسم) ولو أبت اليمين أو أقرت لم تصدق ولم يكن للرجل عليها الرجعة الا أن يكرن كان يبيت عندها ويدخل عليها في العدة فيصدق على قوله انه راجعها وان كان ذلك بعد انقضاء العدة وان كذبت فالفعل قوله على كل حال اذا كان هو معها في البيت فالقول قوله عدم مضي العدة نه قدر راجعها في العدة وقال غيره اذا قل الرجل لامرأته وهي في عدة منه اذا كان غدا قد راجعتك لم تكن هذه رجعة (وقال) مالك ولكن لو قال قد كنت راجعتك أمس كان مصدقاً كانت في عدة منه وان أكذبت المرأة لان ذلك بعد منه مراجعة الساعة واذا قال الرجل لامرأته بعد انقضاء العدة قد كنت راجعتك في العدة فليس ذلك له وان صدقته المرأة لانه قد بان من في انطاهر وادعى عليها ما لا يثبت له الا بينة وتتهم في قرارها انه بالمراجعة على تزويجه بلا صدق ولا ولي وذلك ما لا يجوز لها ولا له ان يتزوجها بلا ولي ولا صدق (قلت) فان أقام بينة على اقراره قبل انقضاء العدة ان قد جاء معها قبل انقضاء العدة وكان بحجته بالشهود بعد انقضاء العدة (قال) كنت هذه رجعة وكان مثل قوله قد راجعتها اذا ادعى ان وطأها اياها أو رده الرجعة (قلت) أرايت رجلاً طلق امرأته وهي أمة لقوم فقال الزوج قد راجعتك في العدة وصدقه السيد أكذبتة الأمة (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولا يقبل قول السيد في هذا ولا قوله قد راجعتك الا بشاهدين سوى السيد لان ما تكافال لا يجوز شهادته السيد على انكاح أمة فكذلك رجعتها عندي (قلت) أرايت ان ارتجع ولم يشهد أن تكون رجعة رجعة ويشهد فيما يستقبل في قول مالك (قال) نعم (قال) مالك اذا كان إنما ارتجع في العدة وأشهد في العدة (قلت) أرايت ان ارتجع في العدة وأشهد بعد انقضاء العدة وصدقه المرأة (قال) لا يقبل قوله الا أن يكون يتخولها وببيت عندها (القاسم بن عبد الله) عن عبد الله بن دينار حدثه ن بن عمر لما طلق صفية ابنة أبي عبيد أن شهد رجلين فلما أراد أن يرتجعها أشهد رجلين قبل ان يدخل عليها (وقال) ربيعة من طلق فليشهد على الطلاق وعلى الرجعة (أشهب) عن يحيى بن سليم ان شام بن حسان حدثه ن ابن سيرين أخبره عن عمران بن الحصين انه سئل عن رجل طلق ولم يشهد (فتال) طلق في غير عدة وارتجع في غير عدة بشما صنع لي شهد على ما فعل (القاسم) بن عبد الله عن يحيى بن سعيد عن ابن شهاب عن ن المسيب انه قال من طلق فليشهد على الطلاق وعلى الرجعة (قلت) أرايت الحامل ان وضعت ولد أو ابني في بطنها آخرها يكون الزوج أحق برجعته (قال) قال مالك الزوج أحق برجعته حتى تضع تحملاً وتنفق عنها وقه بن شهاب وربيعة وعبد الله بن عباس وسعيد بن المسيب وأبو الزناد وابن قسيط وقال غيره وذا طلق الرجل امرأته واحدة أو اثنين فالرجعة له عليها لم تحض الحيضة الثالثة فقدمت ثلاث لاقرن حتى قال الله لان لاقرأه في الاطهار وايسر بالحيض قال الله والمنطقات يترصن بانتمسهن ثلاثة قروا في حال الحيض فذا طلقها وهي طاهر

فصل في ما كان من رسم لها من قواصمها قبل البناء ليس لها من ذلك شيء لا يكون لها الميراث ولا صدق لها في من ذهب مالك وأصحابه اذا ماتت من قبل المهر أو مرضت لم ير لها من ذلك شيء لها
فصل في وحد المسيس الذي يوجب نكاحاً في جميعه من نكاحين وهو ربيبة بنت كاه رجب اصدق ويوجب لفصل ويوجب الحد ويخصن تزوجين رجل لمخلدة من نكاحين فيهما وفيه حج ودية وصوم
فصل وان طلقها قبل البناء فأقر بالمسيس وجب للمرأة صدق كمن وزنت بعدة من عرفت لها خوة

ثم أنكرت بعد فلا تصدق على الزوج لأن الرجعة قد ثبتت للزوج بسكوتها لأن مالك قال لي في المرأة تطلق وترغم أنها قد حاضت ثلاث حيض في شهر أو تزعم أنها قد أسقطت (قال) أما الحيض فتسأل النساء فإن كن يحضن لذلك ويظهرن صدقته وأما السقط فإن الشأن فيه أنهن فيه مأمونات على ذلك ولا تكاد تسقط المرأة إلا علم بذلك الجيران ولكن الشأن في ذلك أن يصدقن ويكون القول قولها وكذلك قال مالك

في دعوى المرأة انقضائها

(قلت لأشهب) أرايت رجلا تطلق امرأته طلقه أو طلقته ثم دل لها وهي في العدة قد راجعتك فقالت بحجة له قد انقضت عدتي (قال) هي مصدقة فيما قالت قد انقضت إذا كان ذلك من كلامها نسق الكلامه وكان قد مضى من عدة الأيام من يوم طلقها إلى اليوم الذي قالت فيه قد انقضت عدتي ما تنقضي في مثله عدة بعض النساء إذا كان ادعائها ذلك من حيض وأما أن كان من سقط فقوله جائز وإن كان من عد طلاقه يوم أو أقل أو أكثر (قال أشهب) وذلك على ذلك أن ذلك اليهن أقول الله والمطلقات يتر بصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن ففسر أهل العلم أن الذي خلق الله في أرحامهن لا يحل لهن أن يكتمنه الحيضة والحبل فيجعل العدة اليهن بما حرم الله عليهن من كتمانها (يونس بن يزيد) عن ابن شهاب أنه قال في قول الله ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن قال بلغنا أنه الحبل والمغناها الحيضة ولا يحل لهن أن يكتمن ذلك لتنقضي العدة ولا يملك الزوج الرجعة إذا كانت له وقالة محمد بن كعب القرظي وعطاء ومجاهد (ابن وهب) عن قباث بن رزين الأحمسي عن علي بن رباح (قال) كان تحت عمر بن الخطاب امرأة من قريش فطلعتها تطايقه أو طلقته وكانت حاملا فلما أحست بالولد أخلفت لأواب حتى وضعت فآخبر بذلك عمر فأقبل معصبا حتى دخل المسجد فاذا هو شيخ كبير فجلس إليه فقال اقرأ على ما بعد المائتين من البقرة فذهب به رأفاذا في قراءته ضعف فقال يا أمير المؤمنين ها غلام حسن التراءة فان شئت دعوته لك قال نعم فدعاه فقروا أو المطلقات يتر بصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن (فقال) عمران فلانة من اللاتي يكتمن ما خلق الله في أرحامهن وإن الأزواج عليها أحرام ما بقيت (أشهب) عن فضيل بن عياض أن إيا بن أبي سليم حدثه أن الأعمش عن مسلم بن صالح عن مسروق عن أبي بن كعب أنه قال إن من الامانة أن اتهمت المرأة على فرجها (سفيان) بن عيينة بن عمرو بن دينار حدثه أنه سمع عبيد بن عمير يقول إن المرأة اتهمت على فرجها قال لسفيان في الحيضة والحبل إن قات حضت أروأت لم أحض أنا حامل صدقت ما لم تأت بما يعرف فيها أنها كاذبة (قلت) أرايت أن تطلق لرجل امرأته فادعت أن عدتها قد انقضت وذلك في أيام يسيرة لا تحيض النساء فيه ثلاث حيض في مقدار تلك الأيام (قال) لا تصدق (قلت) وهذا قول مالك (قال) قال لي مالك إذا ادعت أن عدتها قد انقضت في مقدار ما تنقضي فيه العدة صدقت فهذا يدلني على أنه لا يصدقها إذ دعت ذلك في أيام يسيرة لا تنقضي العدة في عدد تلك الأيام (قلت) أرايت أن تطلق الرجل امرأته ثم قالت في مقدار ما تحيض فيه ثلاث حيض قد دخلت في ندم من الحيضة ثمانية والزوج سمعها تحمقات عد ذلك مكانها ثمانية وما دخلت في ندم من الحيضة ثمانية أي كبرن الزوج أن

أعين حلفت على وستوجب جيبه رومر مدة ويكون مروح رومر دعه زوج وذكركته هي لم تصدق عليها في العدة ولا في الرجعة وكذا في الرجعة مع الصدقات فإن شئت فذكرت جميعه وإن شئت أخذت نصفه وقال سحنون ليس لها أن تخذ جميعه إلا بعد تكذيب ندمه الرجوع لا تصدق في زوج قال كذا تنفسها ورجعت إلى أبيك الزوج ندمها ندمه رومر سحر بخلاف ما في مدونة لابن نفع في كتاب الروم ومثله لأشهب في هذا الكتاب

يراجعها وقد نظر النساء اليها فوجدنها غير حائض فقال لا ينظر الى نظرات النساء اليها وقد بان منه حين قالت
قد دخلت في الحيضة الثالثة اذا كان في مقداري ما تحيض له النساء ولا أرى أن يراجعها الا بشكاح جديد
(أشهب) عن ابن طيبة أن أبا الاسود حدثه أن جدي بن نافع أن علي بن حسين طلق امرأته من أهل العراق
فركبها خمسة وأربعين ليلة ثم أراد أن يجاعها فقالت قد حضت ثلاث حيض وأنا اليوم حائض لم أظهر من
الثالثة فاختصم الى أبيان بن عثمان ولم يرجعها اليه وليس العمل على أن تستحلف اذا كان ما ادعت تحيض في
مثله (قلت) أرايت أن طلق رجل امرأته فلما كان بعد يوم أو يومين أو شهراً أو شهرين قالت المرأة قد
أسقطت وقد انقضت عدتي ما قول مالك في ذلك (قال) قال مالك في وجه ذلك أن يصدق النساء في ذلك
(قال) مالك وقل من امرأة تسقط الا وجب إيمانها يعلمون ذلك ولكن لا ينظر في ذلك الى قول الجيران وهي
مصدقة فيما قالت من ذلك (قلت) أرايت أن أ كذب الزوج أي يكون عليها اليمين في أنها قد أسقطت أم لا
(قال) ليس في مثل ذلك للزوج عليها عین وهي مصدقة فيما قالت من ذلك لأنهن أموات على فرجهن ولو
رجعت وصدقت الزوج بما قال لم تصدق لم يكن له عليها رجعة لانه قد ظهر أنها قد بان منه فهايدعيان
ما يردها اليه بلا صداق ولا عقد جديد من ولي فيكون ذلك داعية الى أن تزوج المرأة نفسها غير صداق ولا ولي
(قلت) أرايت أن أسقطت سقط لم يتبين شيء من خلته أسقطته علقه أو مضغه أو عظمها أو دماً تنقض به العدة
أم لا في قول مالك (قال) قال مالك ما أتت به النساء من مضغه أو علقه أو شيء يستيقن أنه ولد فانه تنقض به
العدة وتكرن به الامة أم ولد (قلت) أرايت أن طلقها فقالت قد أسقطت وقال الزوج لم تسقطي ولي عليك
الرجعة قال مالك القرل قول المرأة وهذا السقط لا يكاد يخفى على النساء ولا جيرانها ولكن قد جعل مالك
في هذا القرل قولها (قال) وسألت ما نكاح من المرأة يطأها زوجها فترغم أنها قد حاضت ثلاث حيض في شهر
واحد قال بسئل النساء عن ذلك فإن كن يحضن لذلك ويظهرن له كانت فيه مصدقة (قلت) لغيره أرايت
أن طلق الرجل امرأته فتألت قد انقضت عدتي وحضت ثلاث حيض في شهرين وقال الزوج قد أخبرتني
أمس بانك لم تحيض شيأ فصدقه المرأة هل يقرها معه ويصدقها بالقول الثاني قال لا وهو مما وصفت لك أنه
داعية الى أن تزوج نفسها بغير ولي ولا صداق للذي ظهر أنها قد بان منه ولكن لو أقام الزوج بينة على
ما ادعى من أنها قالت بالامس أو قبل ذلك من الايام بمثل ما لا تحيض فيه ثلاث حيض الى هذا اليوم لم تصدق
المرأة بما ادعت من أن حبضها قد انقضت عنها وكان لزوجه عليها الرجعة ما بينها وبين أن يحض بها من
الايام من اليوم الذي قالت اني لم أحض شيأ فقامت لزوجه عليها بذلك البينة فان لم يرتجع الى ان يحض من ذلك
اليوم عدداً أيام يحاض في مائة أو مائة واربعة فلا رجعة له عليها وإن رجعت عن قرلها في قد حضت ثلاث حيض
(قلت) لا شهب أرايت أن لم يعلم أنه علق عليها ببار لا أرخى عليها ستر حتى فارقتها ثم أراد أن يجاعها فأنكرت
ذلك وكذبه بما ادعى من صام يام فقام بينة على أنه قد كان يذكر قبل فراقه اياها أنه قد أصابها فقال
لا ينفع بذلك ولا رجعة له عليها لانه يتهم عني بتقديم مثل هذا نقول اعداد المايخاف من أن يفوته بطلانها
قبل البناء بها لئلا بدت رجعتها فلا يتبل في ذلك قرنه ولا رجعة له عليها وان صدقه لانها تهم في ذلك على مثل
فصل في ونعطف أن ترجع في صدقة مادام باقيا على قرله ولو أنه رجع الى تصديقها قبل أن ترجع الى
تصديقها لم يكن لها شيء ونرجعت الى قرله بدرجته الى قولها لم يجب عليه عین وكذلك لا يمين عليها أن ترجع
الى قولها بدرجتها في قرله وتأخذ جميع اصدق منه دون عین فتحصيل هذا أن السابق بالرجوع الى قول
صاحبه صادق ونادت هي اني سبت بالرجوع الى قرله وجب لها الصداق دون عین أقام على قوله أو نزع
عنه وان كان هو الذي سبق بالرجوع الى قرله أسقط عنه نصف الصداق ولم يجب عليه عین أقامت الى قولها

ما تهم عليه ولها عليه النفقة والكسوة وطا العدة اذا صدقته ولو لم تصدقه لم يكن لها عليه كسوة ولا نفقة ولا عليها عدة فلما اقام اليينة بعد طلاقه اياها على انه قد كان يقول وتزول هي انه قد خلاها واصلها (فتال) الى لا يصد قان بذلك ولا يقبل قروها في العدة ولا في الرجعة وعليها العدة ولا رجعة عليهم اليه وعليه لها النفقة والكسوة حتى تنتضي عدتها ولا يتوارثان الا ترى ان رجعة قال ارجاء الاستورثاها عليهم ما فيها بدعيان فليس من ارجى الستر ثم ادعى كمن لا يرخي ولا يعلم ذلك

﴿ المتعة ﴾

(قلت) ارايت المطلقة اذا كان زوجها قد دخل بها وكان قد سمى طامهرا في اصل النكاح أي يكون لها عليه المتعة في قول مالك (قال) نعم عليه المتعة (قلت) فهل يجبر على المتعة أم لا (قال) لا يجبر على المتعة في قول مالك (قال) وقال لي مالك ايسر للتي طلقت ولم يدخل بها اذا كان قد سمى لها صداقها متعة ولا امباوثة ولا للمفتدية ولا للمصالح ولا للملاعة متعة قد دخل بها أم لا (قال) مالك وأرى على العبد اذا طلق امرأته المتاع ولا نفقة عليه لها ولا يجبر على المتاع في قول مالك أحد (قلت) ارايت المطلقة المدخول بها قد سمى لها صداقها لم يجعل لها مالك المتاع (قال) لان الله تبارك وتعالى قال وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين فجعل المتاع للمطلقات كلهن المدخول بهن وغير المدخول بهن في هذه الآية ثم استثنى في موضع آخر فقال تبارك وتعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ولم يجعل لهن المتاع وزعم زيد بن اسلم انه منسوخة رآى أهل العلم في المفتدية والمصالح والمبارثة حينئذ طبقها الا على ان أعطته شيئا ارا برأته فكأنها اشترت منه الطلاق وخرجت منه بالذي أعطته فلا يكون لها عليه متاع بينهما تعطيها وتغرم له فكيف ترجع وتأخذ منه ولقد سئل مالك عن رجل تزوج امرأة وأصدقها صداق ففرق بينهما اختلاف قبل ابناءها فاقدا عيا الى الصلح فاقدت منه بمال دفعته اليه على ان لا يسبيل له عليها ففعلت ثم قامت عليه بعد ذلك فطلبه بنصف الصداق فقال مالك لا شيء لها هي لم تخرج من حباله لا بأس غرمت له فكيف يطلبه بنصف الصداق وكأنه رأى وجه ما دعت اليه ان يتركها من الكساح على ان تعطيها شيئا فتتدى به منه ثم في قدمت المدينة فسألت عنها الليث بن سعد فقال لي مثل قول مالك فيها كان أحدهما يسمع صاحبه (قال ابن القاسم) وأما أراه حسنا (قلت) ارايت المتعة في قول مالك أعنى لكل مطلقة (قال) نعم الا اني سمى لها صداقا فطلعت بها قبل ان يدخل بها فلا متعة لها وكذلك قال لي مالك وهذه التي استقيت في القرآن كما ذكرت لك (قلت) ارايت هذه التي طلقها زوجها قبل ان يدخل بها ولم يفرض لها صداقا لم لا يعبره مالك على المتعة وقول الله تبارك وتعالى في هذه بعينها وجعل لها المدة فقال ومتوهن على المربع قد رده وعنى لمقتدره (قال) قال مالك انما خفت عندى في المتعة ولم يجبر عليهم المطلق في القضاء في رأي لاى أسمع الله يقول حقا على المحسنين وحقا على المتقين فان ذلك خفت ولم يقض بها وقيل غيره لان لزوج اذا كن غيرة متق فليس عليا شيء ولا محسن فلما قبل على المتق وعلى المحسن متاع به معروف حقا بالمعروف وفيه عاين غير محسن ربه غير متق علم انه مخفف وقال ابن أبي سلمة متاع امرئ رغب الله فيه رأسه ويهزل بعد ربه فمريض من نفقة

ونزعت عنه رقد قيل ان لها أن تأخذ ما قرنت به من كسوة نفقة متاعه كسوة نفقة قرنته في رله من كتاب الاستحقاق رقد قيل لا يحكم به عندنا أقرب من ربه رقد ربه رقد لا أن يشاء أن يدفع ذلك ليهاتمه بن قاسم في سماع عيسى من كتاب المسك ح ربه عاين سماع عيسى من كتاب لدعى في لورثة لافرق

والكسوة وليس تعدى عليه الاثمة كما تعدى على الحقوق وهي على الموسع قدره وعلى المقر قدره (قال) ابن القاسم والتي سألت عنها في كتاب الله فلم يقض بها هي بمنزلة هذه الاخرى المدخول بها التي قد سمي لها الا ترى انهما جميعا في كتاب الله كما لا يقضى عليه في المدخول بها بالمتاع فكذلك لا يقضى عليه في التي لم يدخل بها وكيف يكرن احدهما لأوجب من الاخرى وانما للفظ فيهما واحد قال الله حتماء على المتقين وقال حقا على المحسنين (قلت) أرايت المرأة التي لم يسم لها زوجها صداقها في أصل النكاح فدخل بها ثم فارقها بعد البناء بها (قال) قال مالك لها صداق مثلها ولها المتعة (قلت) أرايت ان أغلق بابه عليها وأرخى ستره عليها وخلصها وقد سمي لها صداقها قبل النكاح فطلقها وقال لم أمسها وقالت المرأة قد مسمى (قال) اما الصداق فالقول قول المرأة في قول مالك لانه قد دخل واما المتاع فالقول قوله لانه يقول لم أدخل بها ولان المتاع لا يقضى عليه به فالقول فيه قوله لانه يقول أنا ممن طلق قبل ان يمس وقد فرضت فليس على الانصف الصداق ولا تصدق هي على في الصداق وتصدق في المتاع (قلت) أرايت الامة اذا عتقت فاختارت نفسها وقد دخل بها أو لم يدخل بها وقد سمي لها الصداق أو لم يسم لها صداق فلم يدخل بها حتى أعتقت واختارت نفسها أ يكرن لها المتاع في قول مالك (قال) لا (قلت) أرايت الصغيرة اذا طلقت واليهودية والنصرانية والامة والمذبذبة والمكاتبه وأمهات الاولاد اذا طلقن أ يكون لهن من المتاع مثل مال الحرة المسلمة البالغة (قال) قال مالك سبيلهن في الطلاق والمتعة ان طلقت واحدة منهن قبل أن يدخل بها وقد فرض لها فرض كسبيل الحرة المسلمة وان لم يفرض لها فكذلك ان دخل بها وكذلك في أمرهن كلهن سبيلهن كسبيل الحرة المسلمة البالغة في المتاع والطلاق (قلت) أرايت المختلعة أ يكون لها المتعة اذا اختلعت قبل البناء بها وقد فرض لها أو لم يفرض لها اذا اختلعت قبل البناء بها أ يكون لها المتعة في قول مالك (قال) قال مالك لا متعة للمختلعة ولا للمبارثة (قال) ابن القاسم ولم يختلف هذا عندنا دخل بها أو لم يدخل بها سمي لها صداقا أو لم يسم لها صداقا (ابن وهب) عن عبد الله بن عمرو ومالك بن أنس والليث بن سعد وغيرهم ان نافعاً حدثهم أن عبد الله بن عمر كان يقول لكل مطلقة متعة التي تطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً الا أن تكون امرأة طلقها زوجها قبل أن يمسها وقد فرض لها فحسبها نصف ما فرض لها وان لم يكن فرض فليس لها الا متعة وقاله ابن شهاب والقاسم بن محمد وعبد الله بن أبي سلمة مثله (ابن وهب) عن يونس بن يزيد عن ربيعة انه قال انما يؤمر بالمتاع لمن لارده له عليها قال ولا تحاص الغرماء ليست على من ليس له شيء (ابن وهب) عن ابن طيبة عن بكير بن الاشج ان عبد الله بن عمر قال ليس من النساء شيء الا ولها متعة الا الملاءنة والمختلعة والمبارثة والتي تطلق ولم يبن بها وقد فرض لها فحسبها فرضها قال عمرو بن الحارث قال كبير أدركت الناس وهم لا يرون للمختلعة متعة وقال يحيى بن سعيد ما علم للمختلعة متعة (يونس بن يزيد) أنه سأل ابن شهاب عن الامة تحت الحر والعبد يطبقها لها المتاع (فقال) لكل مطلقة في الارض لها متاع قال الله تبارك وتعالى وللمطلقات متاع بالمعروف وحقة على المتقين وقد قال ابن عباس في المتعة أعلاها خادم أو نفقة وأدناها كسوة وقال ابن المسيب مثله وقال ابن يسار وعمر بن عبد العزيز ويحيى بن سعيد وابن شهاب وقد تمتع

فصل في اختلاف المسيس ولم يبن بها الا أنه قد دخل بها وأرخيت الستر ر عليهما فاختلف قول مالك في ذلك مرة قال القرطبي قولها في المسيس حينما أخذ الزوجان الغلق كان في يدها أو يده على ظاهر قول عمر ابن الخطاب اذا أرخيت الستور فقد وجب الصداق وبذلك قال مطرف وابن الماجشون وابن وهب وابن عبد الحكم وأصبح وحره قال ان كان دخوله عليها او خلوه بها في بيته صدقت عليه وان كان في يدها صدق عليها على قول سعيد بن المسيب وبذلك قال ابن القاسم وفي المسألة قول ثالث لعيسى بن دينار ان القول قول الزوج اذا

والكسوة وليس تعدى عليه الاثمة كما تعدى على الحقوق وهى على الموسع قدره وعلى المقتر قدره (قال ابن القاسم) والى سألت عنها فى كتاب الله فلم يقض بها هى بمنزلة هذه الاخرى المدخول بها التى قد سمي لها ألا ترى انهما جميعا فى كتاب الله كما لا يقضى عليه فى المدخول بها بالمتاع فكذلك لا يقضى عليه فى التى لم يدخل بها وكيف يكون احدهما أوجب من الاخرى وانما للفظ فيهما واحد قال الله تعالى المتقين وقال حقا على المحسنين (قلت) أرايت المرأة التى لم يسم لها زوجها صداقها فى أصل النكاح فدخل بها ثم فارقها بعد البناء بها (قال) قال مالك لها صداق مثلها ولها المتعة (قلت) أرايت ان أغلق بابه عليها وأرخصي ستره عليها واخلابها وقد سمي لها صداقها قبل النكاح فطلقها وقال لم أمسها وقالت المرأة قدمسنى (قال) اما الصداق فالقول قول المرأة فى قول مالك لانه قد دخل واما المتاع فالقول قوله لانه يقر لم أدخل بها ولان المتاع لا يقضى عليه به فالقول فيه قوله لانه يقول أنا بمن طلق قبل ان يمس وقد فرضت فليس على الانصف الصداق ولا تصدق هى على فى الصداق وتصدق فى المتاع (قلت) أرايت الامة اذا عتقت فاخترت نفسها وقد دخل بها أو لم يدخل بها وقد سمي لها الصداق أو لم يسم لها صداقا فلم يدخل بها حتى أعتقت واخترت نفسها أ يكون لها المتاع فى قول مالك (قال) لا (قلت) أرايت الصغيرة اذا طلقت واليهودية والنصرانية والامة والمديرة والمكاتبه وأمهات الاولاد اذا طلقن أ يكون لهن من المتاع مثل مال الحرة المسلمة البالغة (قال) قال مالك سيبلهن فى الطلاق والمتعة ان طلقت واحدة منهن قبل أن يدخل بها وقد فرض لها فرض كسبل الحرة المسلمة وان لم يفرض لها فكذلك ان دخل بها وكذلك فى أمرهن كلهن سيبلهن كسبل الحرة المسلمة البالغة فى المتاع والطلاق (قلت) أرايت المختلعة أ يكون لها المتعة اذا اختلعت قبل البناء بها وقد فرض لها أو لم يفرض لها اذا اختلعت قبل البناء بها أ يكون لها المتعة فى قول مالك (قال) قال مالك لا متعة للمختلعة ولا للمبارئة (قال) ابن القاسم ولم يختلف هذا عندنا دخل بها أو لم يدخل بها سمي لها صداقا أو لم يسم لها صداقا (ابن وهب) عن عبيد الله بن عمرو ومالك بن أنس والليث بن سعد وغيرهم ان نافعا حدثهم أن عبد الله بن عمرو كان يقول لكل مطلقة متعة التى تطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثا الا أن تكون امرأه تطلق زوجها قبل أن يمسا وقد فرض لها فحسبها نصف ما فرض لها وان لم يكن فرض فليس لها الا متعة وقال ابن شهاب والقاسم بن محمد وعبيد الله بن أبي سلمة مثله (ابن وهب) عن يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال انما يؤمر بالمتاع لمن لارده له عليها قال ولا تحاص الغرماء ليست على من ليس له شئ (ابن وهب) عن ابن طه عن عن بكير بن الاشج ان عبد الله بن عمر قال ليس من النساء شئ الا ولها متعة الا الملائعة والمختلعة والمبارئة والى تطلق ولم ين بها وقد فرض لها فحسبها فرضها قال عمرو بن الحارث قال بكير أدركت الناس وهم لا يرون للمختلعة متعة وقال يحيى بن سعيد ما علم للمختلعة متعة (يونس بن يزيد) أنه سأل ابن شهاب عن الامة تحت الحر والعبد يطلقها لها المتاع (فقال) لكل مطلقة فى الارض لها متاع قال الله تبارك وتعالى وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين وقد قال ابن عباس فى المتعة أعلاها خادم أو نفقة وأدناها كسوة وقال ابن المسيب مثله وقال ابن يسار وعمر بن عبد العزيز ويحيى بن سعيد وابن شهاب وقد منع

فصل وأما اذا اختلفا فى المسيس ولم ين بها الا أنه قد دخل بها وأرخصت السرر عليهم ما اختلف قول مالك فى ذلك مرة قال القول قولها فى المسيس حيثما أخذ الزوجان الغلق كان فى بيتها أو بيته على ظاهر قول عمر ابن الخطاب اذا أرخصت السرر فقد وجب الصداق وبذلك قال مطرف وابن الماجشون وابن وهب وابن عبد الحكم وأصبغ ومرة قال ان كان دخوله عليهم او خلوه بها فى بيته صدقت عليه وان كان فى بيتها صدق عليها على قول سعيد بن المسيب وبذلك قال ابن القاسم وفى المسألة قول ثالث لعيسى بن دينار ان القول قول الزوج اذا

ابن عمر امر أنه خادما حين طلقها وعبد الرحمن بن عوف متع امرأته حين طلقها خادما سودا ووقع ذلك عروة بن الزبير وكان حجارة يقول على صاحب الديوان متعة ثلاثة دنائير (وقال) مالك ليس لها حد لافي قليل ولا في كثير ولا أرى أن يقضى بها وهي من الحق عليه ولا يعدى فيها السلطان وانما هو شيء إن طاع به أداء فان أبي لم يجبر على ذلك

ما جاء في الخلع

(قلت) أ رأيت النشوز اذا كان من قبل المرأة أيحل للزوج أن يأخذ منها ما أعطته على الخلع (قال) نعم اذا رضيت بذلك ولم يكن منه في ذلك ضرر لها (قلت) ويكون الخلع ههنا تطليقة بائنة في قول مالك (قال) نعم (قلت) أ رأيت اذا كان الخلع على ما تخاف المرأة من نشوز الزوج (قال) لا يجوز الزوج أن يأخذ منها شيئا على طلاقها وانما يجوز له الاخذ على حبسها أو تعطيها هو صلحا من عنده من ماله ما ترضى به وتقيم معه على تلك الاثرة في القسم من نفسه وماله وذلك الصلح الذي قال الله تعالى ولا جناح عليهما أن يصالحا بينهما صلحا والصلح خير وأحضرت الانفس الشح (سحنتون) ألا ترى أن يونس بن يزيد ذكر عن ابن شهاب عن سعيد ابن المسيب وسليمان بن يسار ان السنة في الآية التي ذكر الله فيها نشوز المرأة وأعراضه عن المرأة ان المرأة اذا نشز عن امرأته أو أعرض عنها فان عليه من الحق أن يعرض عليها أن يطلقها أو تستقر عنده على ما رأت من الاثرة في القسم من نفسه وماله فان استقرت عنده على ذلك وكرهت أن يطلقها فلا جناح عليه فيما أتر عليها به من ذلك وان لم يعرض عليها الطلاق فصالحها على أن يعطيها من ماله ما ترضى به وتقر عنده على تلك الاثرة في القسم من ماله ونفسه صلح ذلك وجاز صلحهما عليه وذلك الصلح الذي قال الله ولا جناح عليهما أن يصالحا بينهما صلحا والصلح خير وأحضرت الانفس الشح قال ابن شهاب وذكر لي أن رافع بن خديج تزوج بنت محمد بن سلمة فكانت عنده حتى اذا كبرت تزوج عليها فتاة شابة فآثر الشاب عليها فتناشده الطلاق فطلقها واحدة ثم أمهلها حتى اذا كادت تحل راجعها ثم عاد فآثر الشاب عليها فتناشده الطلاق فطلقها آخر ثم راجعها ثم عاد فآثر الشاب أيضا عليها ثم سأله الطلاق فقال ما شئت انما بقيت لك تطليقة واحدة فان شئت استقررت على ما ترين من الاثرة وان شئت فارقك (قالت) لا بل استقر على الاثرة فأمسكها على ذلك فكان صلحهما ذلك ولم ير رافع عليه انها حين رضيت بان تستقر عنده على الاثرة فيما آثر به عليها (ابن وهب) عن عبد الجبار بن عمر عن ابن شهاب ان رافع بن خديج تزوج جاريته شابة وعنده بنت محمد بن سلمة وكانت خلت فآثر الشاب فأشارت عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يارافع اعدل بينهما والافقار قها فقال لها رافع في آخر ذلك ان أحببت ان تقرى على ما أنت عليه من الاثرة قررت وان أحببت ان أفارقك فارقك قال فقل القرآن وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو أعراضا قال فريضت بذلك الصلح وقرت معه (ابن وهب) عن يونس عن أبي الزناد قال بلغنا أن أم المؤمنين سوداء بنت زمعة كانت امرأة قد أسنت وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يستكثر منها فعرفت ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلمت من جبه من عائشة فتخوفت أن يفارقها به كأنها عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فتأملت يارسول الله أ رأيت يومى الذى يمسى بيني وبينه فهو

أنكر أن يمسى حية من الزوجة انما هي من بيتي يترى ما كانت المرأة في دعوى عليه ما لا يمكن دخوله عليها ويخوفه بها خرفا احتسارها وهو يترى ما كانت من روية بين ودهب عنه انها كذبت بيا فالقول ترضى ان كانت بكر انظر انيها السند فان رأين بها فتضا صدقت عليه ون لم يرين بها نيبا من ذلك لم يكن لها الا الصلح الصلح في حكمي هذه روية عن بنت عبد رب

لعائشة وأنت منى في حل قبل ذلك (ابن وهب) وقد كره يحيى بن عبد الله بن سالم بن هشام بن عروة عن عروة عن عائشة بذلك (يونس) أنه سأل ربيعة عن التي تخاف من بعلها نشوزاً ما يحل لها من صلحها إن رضيت بغير نفقة ولا كسوة ولا قسم قال ربيعة ما رضيت به من ذلك جاز عليها (قال) ابن القاسم وأخبرني الليث بن سعد عن عبيد الله بن أبي جعفر عن عثمان بن عفان أنه قال الخلع مخرج الطلاق تطليقتان إلا أن يكون لم يطلق قبله شيئاً فالخلع تطليقة (قلت) أرايت أن كان لها عبد فسمته ولم تصفه للزوج ولم يره الزوج قبل ذلك فخالعه على ذلك العبد أو تزوج رجل امرأة على مثل هذا أيجوز هذا (قال) سمعت مالكاً يقول في النكاح إن النكاح مفسوخ إن لم يكن دخل بها وإن كان دخل بها فلهما صداق مثلهما ويقران على نكاحهما (قلت) فالخلع كيف يكون في هذا (قال) الخلع جائز ويأخذ ما خالعهما عليه من العبد مثل الثمر الذي لم يبد صلاحه والعبد إلا بقي والبعر الشارد إذا صالحها على ذلك كله إن ذلك له ويثبت الخلع بينهما (قال) ابن نافع وقد قاله مالك فيمن خالعه بشمر لم يبد صلاحه أو بعد آبق أو بعبر شارد وقال غيره لأنه فسخ طلاق يخرج به من يده ليس يؤخذ به شيئاً ولا يستعمل به فربما فهو يرسل من يده بانعرو ولا يؤخذ بالعرو وذلك النكاح لا ينكح بما خالعه به (قلت) أرايت أن قالت الخاتني في ما شمر بخي العام أو على ما تلد غنمي العام ففعل (فقال) أرى ذلك جائزاً لأن مالكاً أجاز للرجل أن يخالعه زوجته على ثمر لم يبد صلاحه من ذلك جائز ويكون له الثمرة (قلت) أرايت أن اختلعت منه بثوب هروى ولم تصفه أيجوز (قال) ذلك جائز ويكون له ثوب وسط مثل ما قلت لك في العبد (قلت) أرايت أن اختلعت امرأة من زوجها بدنانير أو بدراهم أو عروض موصوفة إلى أجل من الأجل مجهر ل أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم (قالت) أرايت أن خالعهما على مال إلى أجل مجهول أ يكون ذلك حلالاً في قول مالك (قال) أرى أن ذلك حلال لأن مالكاً قال في البيوع من يبيع إلى أجل مجهول فالقيمة فيه حالة إن كانت قات (قالت) أرايت أن خالعهما على أن اعطته عبداً على أن زادها هذا الزوج ألف درهم (قال) لم أسمع من مالك في الخلع شيئاً ولكني أرى ذلك جائز ولا يشبه الخلع في هذا النكاح لأنه إن كان في العبد فضل على قيمته ألف درهم فقد أعطته شيئاً من ما طاع على أن أخذت منه بضعة ما وإن كان كفاف فهي مبارئة لأن مالكاً قال لا بأس أن يتبارأ على أن لا يطعها شيئاً ولا يطعها شيء (وقال) مالك هي تطليقة بآئنة وإن كانت ألفاً أكثر من قيمة العبد فإن مالكاً سأل عن الرجل يصاح امرأته على أن يعطيها من ماله عشرة دنانير (قال) أراه صليحاً باتفاق بل بعض أصحابنا فاشترى لقي دفع اليمين أ يرجع بها على امرأته (قال) مالك لا يرجع بها وهي للمرأة والصالحات (قلت) أرايت أن اختلعت منه على دراهم أدتها إليه فوجد هازي بوقاً يكون له أن يردعها ليهاء لا قال لأنه يردعها عابداً في قول مالك وهذا مثل البيوع (قالت) أرايت أن خالعهما على عبد اعطته ياء ثم سحقي بعبداً (قال) ذلك جائز لأن الزوج لرجل المرأة على عبد فاستحق العبدان للمرأة على زوج قيمة العبد وكونت منه منى خلع ش هذا

في نفقة محتاجة له من غيره من المبتوتة الحامل وغير الحامل

(قالت) أرايت للمرأة تحتج من زوجها ردي حائل أو غير حائل علم بحملها أو لم يعلم هل عليه نفقة (قال) إن فصل في. وأما إن دخل بها فدخلت وهو أيسر فلم يحتج بقول مالك ولا أحد من أصحابه أن القول قول المرأة في دعوى المسيس إن ذكر الزوج ولا توجب الخلوة وإن كانت خلوة بناء على مذهب مالك وجب أصحابه الصدق لا مع دعوى المسيس وإنما هي شبهة توجب أن يكون القول قولها كقولها وإيدومعرفة العفاص والوكاء وشبه ذلك وعلى ذلك حال من حبيب قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه إذا أرخت الستور فعدو يجب صدق وظاهره خلاف ذلك من رضاء يستوزر ويوجب الصدق أن لم يكن ثم مسيس وهو قول أبي حنيفة

كانت غير حامل فلا نفقة لها وان كانت حاملا فلم يشتر أن نفقة حملها فعليه نفقة الحمل (قلت) فان كانت ميتة وهى حامل فعليه نفقتها (قال) ابن نافع قال مالك في قول الله تبارك وتعالى أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضييقنا عليهن قال يعنى المطلقات اللاتي قد بن من أزواجهن فلا رجعة لهن عليهن فكل بائن من زوجها وليست حاملا فلها السكنى ولا نفقة لها ولا كسوة لانها بائن منه ولا يتوارثان ولا رجعة له عليها قال وان كانت حاملا فلها النفقة والكسوة والمسكن حتى تنقضي عدتها (قال) مالك فأما من لم يبن منهن فانهن نساؤهم يتوارثون ولا يخرجن ما كن في عدتهن ولم يؤمروا بالسكنى لهن لان ذلك لازم لأزواجهن مع نفقتهن وكسوتهن كن حوامل أو غير حوامل وانما أمر الله للحوامل اللاتي قد بن من أزواجهن بالسكنى والنفقة ألا ترى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للميتة التي لا حمل بها لفاطمة بنت قيس لا نفقة لك (قال) مالك ليس عندنا في نفقة الحامل المطلقة شيء معلوم على غنى ولا مسكين في الأفاق ولا في القرى ولا في المدائن لغلاء سعر ولا لرخصه انما ذلك على قدر يسره وعسره (قال) مالك وان كان زوجها يتسع بخدمة أحد مهمل (قال) مالك النفقة على كل من طلق امرأته أو اختلعت منه وهى حامل ولم تبارأ منه حتى تضع حملها فان مات زوجها قبل أن تضع حملها انقضت النفقة عنها وقد قال سليمان بن يسار في المقتدية لا نفقة لها الا أن تكون حاملا وقد قال جابر بن عبد الله وأبو امامة بن سهل بن حنيف وسليمان بن يسار وابن المسيب وعروة بنت عبد الرحمن وعبد الله بن أبي سلمة وربيعة وغيرهم من أهل العلم في المرأة الحامل يتوفى عنها زوجها لا نفقة لها حسب ما يراها وقال عبد الرحمن بن القاسم سمعت مالكا وسئل عن رجل تزوج بجمعة ثم خرج منها فكل وكيلان يصالح عنه امرأته فصالحها الوكيل ثم قدم الزوج (قال) قال مالك الصلح جائز عليه (قلت) أرايت ان وكل رجلين على ان يخلعا امرأته فخلعا احدهما (قال) لا يجوز ذلك لانه لو وكلهما جميعا يشتريان له سلعة من السلع أو يبيعان له سلعة من السلع ففعل ذلك احدهما دون صاحبه ان ذلك غير جائز

ما جاء في خلع غير مدخول

(قلت) أرايت لو ان رجلا تزوج امرأة على مهر مائة دينار فدفق اليها المائة فخلعته قبل الباء بها على ان دفعت اليه غلامها هل يرجع اليها بنصف المائة أم لا (قال) ابن القاسم أرى ان ترد المائة كلها وذلك اني سمعت مالكا وسئل عن رجل تزوج امرأة بمهر مسمى فاقدت منه بعشرة دنانير تدفعها اليه قبل ان يدخل بها على ان يخلى سبيلها ففعل ثم أرادت ان تتبعه بنصف المهر قال ذلك ليس لها (قال) مالك هو لم يوص ان يخلى سبيلها حتى يأخذ منها فكيف تتبعه (قال) وسمعت الليث يقول ذلك (قال) ابن القاسم ولم يسأل ان كان ينقدها أو لم ينقدها (قال) ابن القاسم وسواء عندي نقدها أو لم ينقدها ومما يبين ان لو كان نقدها ثم دعت الى متاركتها ومباراتها ففعل لوجب عليها ان كانت أخذت الصداق ان تردده كله فهى حين زادت آخرا لا يسكن من المهر شيئا ان كانت قبضته ولو كان يكون لها ان تتبعه اذا أعطته لكان يكون لها ان تتبعه اذا لم تعطه وهما اذا اصطلاحا قبل ان يدخل بها أو يقرقا على وجه المباراة من احدهما لصاحبه مما لاشك فيه انها لا تحبس وأصحابه ان الخلوة الصحيحة توجب الصداق وطئ أو لم يطأ أدعت المرأة أو لم تدعه اذا لم يكن ثم مانع يمنع من الوطء حيض أو أحرام أو صوم أو ما أشبه ذلك واذا وجب أن يكرن القول قول المرأة في دعوى المسيس قبل تحلف أو تصدق دون بعين واختلف في ذلك في كتاب ابن المواز ان لقول قولها مع عينها وكذلك في كتاب ابن الجهم وهى رواية عيسى عن ابن القاسم في كتاب الخرد وفي الذى بنى على المرأة غصبا وبنت ذلك عليه وهو يقدر على المسيس وذهب بعض المتأخرين الى أنه لا عين عليها قياسا على رواية أشهب عن مالك في كتاب الغصب في

شيئاً مما كان نقدها ولم تتبعه بشيء إن كان لم ينقد لها فهو حينئذ لم يرض أن يشاركها أو يبارئها حتى أخذ منها
 أخرى إن لا تتبعه في الوجهين جميعاً ولكن لو أن رجلاً قد تزوج امرأة وسمى لها صداقها فسالته قبل أن يدخل
 أن يطلقها على أن تعطيه شيئاً من صداقها كان له ما أعطته من صداقها ورجعت عليه فيما بقي بنصف ما بقي من
 صداقها إن كان لم ينقد لها وإن كان قد نقدها رجع عليها بنصف ما بقي في يديها بعد الذي أعطته من صداقها
 وإن كانت انما قالت طلقني تطليقة ولك عشرة دنانير فإنه إن كان لم يستثن ذلك من صداقها فإنها تتبعه بنصف
 المهر إن كان لم ينقد لها إياه ويتبعها بنصف المهر إن كان قد نقدها إياه سواء الذي أخذ منها أو أخذته منه وانما
 اشترت منه طلاقاً ومما يبين ذلك لك أن لو قالت له طلقني قبل أن يدخل بها ولم تأخذ منه شيئاً تتبعه بنصف
 الصداق إن كان لم ينقد لها إياها وتتبعها بنصف الصداق وإن كان نقدها إياها وانما اشترت منه طلاقاً بالذي
 أعطته فكما كان في الخلع إن لم تعطه شيئاً وأصل طلقها على أن يتفرقا وعلى أن يتناركا فلم يكن لها شيء من صداقها
 أعطته أو لم تعطه فكذلك إذا أعطته شيئاً سوى ذلك أجزأ إلا أن يكون لها من صداقها شيء لأنه لم يكن يرض أن
 يخالفها إلا بالذي زادته من ذلك وكما كان يكون لو طلقها كان له نصف الصداق قبضته أو لم تقبضه فكذلك
 يكون لها نصف الصداق عليه إذا اشترت منه طلاقاً فهم ما وجهان بيننا والله أعلم (قلت) هل يحل للزوج
 أن يأخذ من امرأته أكثر مما أعطاه في الخلع (قال) قال مالك نعم (قال) وقال مالك لم أزل أسمع من أهل
 العلم وهو الأمر المجمع عليه عندنا أن الرجل إذا لم يصل للمرأة ولم يأت إليها ولم تؤت المرأة من قبله وجبت
 فراقه فإنه يحل له أن يقبل منها ما اقتدت به وقد فعل ذلك النبي بأمرأة ثابت بن قيس بن شماس حين جاءت
 فقالت لا أبوا ولا ثابت لزوجها وقالت يا رسول الله كلما أعطاني عندي وافر فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذ
 منها فأخذ منها وترك وفي حديث آخر ذكره ابن نهران حين تحاكم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 أتدين إلي حديثه قالت نعم وأزیده فأعاد ذلك ثلاث مرات فقال عند الرابعة ردني عليه حديثه وزيدته
 وذكر أشهل بن حاتم عن عبد الله بن عون عن محمد بن سيرين قال جاءت امرأة إلى عمر بن الخطاب تشتكي
 زوجها فخبست في بيت فيه زبل فباتت فلما أصبحت بعث إليها فقال كيف بت الليلة فقالت مات ليلة أكون فيها
 أقرعينا من الليلة فسالها عن زوجها فأنت عليه خير أو قالت أنه وإنه ولكنه لا أملك غير هذا فأذن لها عمر
 في الفداء (سفيان) الثوري والحارث عن أيوب بن أبي تيممة عن كثير مولى سمرة نحو هذا الحديث
 وقال قال عمر لزوجها اخذها ولو من قرطها (قال) مالك ولم أر أحداً ممن يقتدي به يكره أن تقتدي المرأة
 بأكثر من صداقها وقد قال الله ولا جناح عليهما فيما اقتدت به (قال) مالك وإن مولاة لصفية اختلعت من
 زوجها بكل شيء لها فلم ينكر ذلك عبد الله بن عمر (وقال) ربيعة وأبو الزناد لا جناح عليه أن يأخذ منها
 أكثر مما أعطاه (وقال) مالك في التي تقتدي من زوجها أنه إذا علم أن زوجها أضربها أو ضيق عليها وأنه
 لها ظالم مضى عليه الطلاق ورد عليها ما لها وهذا الذي كنت أسمع والذي عليه الأمر عندنا (يونس) عن ابن
 شهاب أنه قال إن كانت الإساءة من قبلها فله شرطه وإن كانت من قبله فقد فارقها ولا شرط له (مالك) عن
 هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول إذا لم تؤت المرأة من قبل زوجها حل له أن يقبل منها الفداء (عمرو)

الأمة القارضة تتعلق برجل وهي تدعى تدعى أنه غصبها نفسها إن القول قولها دون يمين وذلك بعيد لأنه انما
 جعل القول قولها دون يمين لما لغته من فضيحة نفسها مع كونها تدعى ووجه ذلك أنه أقام الشبهتين مقام
 شاهدين فأسقط عنها اليمين إذ لو انفردت واحدة منهما كانت كالشاهد توجب لها اليمين والصحيح ما حكى ابن
 حبيب في الواضحة أن عليها اليمين فالزوجة أخرى أن يجب عليها اليمين إذا لعار عليها في دعوى المسيس على زوجها
 سواء كانت المرأة بكرًا أو ثيبًا يتيمة أو ذات آب حرة أو مملوكة مسلمة أو نصرانية كبيرة أو صغيرة إذا كانت قد

ابن الحارث عن ابن شهاب انه قال نرى ان من الحدود التي قال الله ان يكون في العشرة بين المرأة وزوجها اذا استخفت بحق زوجها فنشزت عليه وآساءت عشرته وأخنت قسمه أو خرجت بغير إذنه أو أذنت في بيته لمن يكرهه أو أظهرت له البغض فنرى ان ذلك مما يحل به الخلع ولا يصلح لزوجه خلعها حتى يتوفى من قبلها فاذا كانت هي توفى من قبله فلا نرى خلعها يجوز (ابن لهيعة) عن ابن الأشج أنه قال لا بأس بما صالحت عليه المرأة اذا كانت ناشزا (قال) بكبر ولا أرى امرأة أبت ان تخرج مع زوجها الى بلد الا ناشزة (قلت) أرايت ان قال لها أنت طالق على عبدك هذا فقامت من مجلسها ذلك قبل ان تقبل ثم قالت بعد ذلك خذ العبد وأنا طالق (قال) هذا في قول مالك لاشئ لها الا ان تقول قد قبلت قبل ان يتفرقا (قلت) أرايت ان قال لها اذا اعطيتني ألف درهم فانت طالق ثلاثا أيكون ذلك لها متى ما أعطته ألف درهم فهي طالق ثلاثا (قال) قال مالك من قال لامرأته امرئ يسدك متى ما شئت أو الى شهر فأمرها يسدها الى ذلك الاجل الا ان توقف قبل ذلك فتقضى أو ترد أو يبطأها قبل ذلك فيبطل الذي كان في يدها من ذلك بالوطء اذا أمكنته ولا يكون لها أن تقضى بعد ذلك (قلت) أرايت لو أنها أعطته شيئا على أن يطلق ويشتري رجعتة (قال) اذا عصى عليه الخلع وتكون الرجعة باطلا لان شروطه لا تحل لان سنه الخلع ان كل من طلق بشئ ولم يشترط شيئا ولم يسمه من الطلاق كان خلعاً والخلع واحدة بانه لا رجعة له فيها وهي تعد عدة المطلقه فان أرادوارادت نكاحه ان لم تكن مضت منه قبل ذلك ان كان عبداً تطليقه أو حراً تطليقتان وهي في عدة منه فعلا لان الماء مؤه بوجه الماء المستقيم بالوطء الحلال ليس بوطء الشبهة (قلت) فان لم يسميا طلاقاً وقد أخذ منها القداء وانقلبت الى أهلها وقالوا ذلك بذلك فقال هو طلاق الخلع (قلت) فاذا سمي طلاقاً قال اذا عصى ماسمياً من الطلاق (قلت) فان اشترط أنها ان طلبت شيئا رجعت زوجها (قال) لا مردودة لطلاقه اياها ولا يرجع الا بطلاق جديد كما ينبغي النكاح من الولي والصدائق والامر المبتدأ وقد قال مالك شروطه باطلة والطلاق لازم وقد قال مالك أيضاً فيما يشترط عليها في الخلع ان خالعه واشترط رجعتها أيكون له أن الخلع ماض ولا رجعة له عليها (قال) الليث قال يحيى بن سعيد كان عثمان بن عفان يقول كل فرقة كانت بين زوج وامرأة بخلع فارقه ولم يسم لها صداقاً فان فرقتهما واحدة بانه يخطبها ان شاء فان أخذ منها شيئاً على أن يسمى فسمى فهو على ماسمى ان سمي واحدة فواحدة وان سمي اثنتين فاثنتين وان سمي أكثر من ذلك فهو على ماسمى (قال) ابن شهاب ولا ميراث بينهما وقال ذلك عثمان بن عفان وسليمان بن يسار وربيعة وابن شهاب وابن قسيط (قال) ابن المسيب ودعا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثابت بن قيس وذكر له شأن حبيبة وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لها تردين اليه حديثه فقالت نعم فقال ثابت ويطيب ذلك لي فقال نعم (قال) قد فعلت فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتدي ثم التفت اليه فقال هي واحدة (قلت) أرايت ان خالعه الزوج وهو ينوي بالخلع ثلاثا (قال) يلزمه الثلاث في قول مالك (قلت) أرايت ان قالت أخالعتك على أن أكون طالقا تطليقتين وفعل أتأزمه التطليقتان في قول مالك قال نعم (قلت) أرايت لو لم يكن للمرأة على الزوج دين ولا مهر فقال الزوج أخالعتك على أن أعطيتك مائة بلغت مبلغاً يوطأ مثلها لا يوجب لها الصداق الا بدعواها في دعواها المسيس فان أقرت انه لم يصحبها جاز عليها قولها ولم يكن لها الا نصف الصداق الا أن يقر الزوج بالمصايب ونكحها هي وهي أمه أو مولى عليها فان مطرفاً وسحقون قالوا لا يقبل قولها في طرح نصف الصداق وللولي أو السيد أن يأخذ ذلك منه لا قراره به فان كانت صغيرة لم تبلغ المحيض على تأمل شهادة الشاهد الواحد الصغير الذي لم يبلغ سنه على الصحيح من الأقوال أنها لا تستحق الصداق دون عین فان ادعت المسيس حلف الزوج وأدى نصف الصداق الى أن تبلغ فاذا بلغت

درهم فقبلت أيكون هذا خلعاً وتكون تطليقة بآئته لا يملك رجعتها (قال) قال مالك نعم تكون تطليقة بآئته لا يملك رجعتها (قال) قال مالك لو لم يعطها الزوج شيئاً خالعتها فهي بذلك أيضاً بان (وقال) غيره فقيل له فالملق طلاق الخلع أو واحدة بآئته هي أم واحدة وله عليها الرجعة أو البتة (قال) بل البتة لأنه لا تكون واحدة بآئته أبداً لا بخلع ولا بقصد طلقها طلاق البتة لأنه ليس له دون البتة طلاق عيني لا بخلع وصار كمن قال لزوجته التي دخل بها أنت طالق طلاق الخلع ومن قال ذلك فقد أدخل نفسه في الطلاق البائن ولا تنفع في الطلاق البائن إلا بخلع أو يبلغ به القرض الاقضاء وهي البتة وقد روى ابن وهب عن مالك وابن القاسم في رجل طلق امرأته وأعطاه وهو أبو ضمرة أنه قال إنها طلقة تملك الرجعة وليس بخلع وروى غيره عنه أنه قال تبين بواحدة وأكثر الروايات على أنه غير بائن لأنه إنما يخلع بما يأخذ منها فيلزمه بذلك سنة الخلع فأما من لم يأخذ منها فليس بخلع وإنما هو رجل طلق وأعطى فليس بخلع (قلت) رأيت الخلع والمباراة عند السلطان أو غير السلطان في قول مالك جائز أم لا (قال) لا يعرف مالك السلطان (قال) فقلنا لما لا يجوز الخلع عند غير السلطان قال نعم جائز (قلت) رأيت أن اختلعت المرأة من زوجها على أن يكون الولد عند أبيهم أيكون ذلك للاب أم لا يجوز هذا الشرط في قول مالك (قال) قال مالك ذلك للاب والشرط جائز إلا أن يكون ذلك بضر بالصبي مثل أن يكون يرضع وقد علق أمه فيخاف عليه أن نزع منها أن يكون ذلك مضراً به فليس ذلك له (قال) ابن القاسم وأرى له أخذه أياه منها بشرطه إذا خرج من حدا الأضرار به والخوف عليه (قلت) رأيت أن اختلعت من زوجها على أنه لا سكنى لها على الزوج (قال) أن كان إنما شرط عليها أن عليها كراء المسكن الذي تعتد فيه وهي في مسكن بكراء فذلك جائز وإن كان شرط عليها أن كانت في مسكن الزوج أن عليها كراء المسكن وهو كذا وكذا درهم كل شهر فذلك جائز وإن كان إنما شرط عليها حين قال ذلك على أنه لا سكنى لك على أن تخرج من منزله الذي تعتد فيه وهو مسكنه فهذا لا يجوز ولا يصلح في قول مالك وتسكن بغير شيء والخلع ماض (قات) رأيت أن وقع الشرط نخلها أن لا سكنى لها عليه على أن تخرج من منزله (قال) قال مالك كل خلع وقع بصفقة حلال وحرام كان الخلع جائزاً ورد منه الحرام (قلت) فهل يكون للزوج على المرأة شيء فيأردت من ذلك في قول مالك (قال) لا قال ابن القاسم قال مالك في الرجل يكون له على امرأته دين إلى أجل أو يكون للمرأة على الزوج دين إلى أجل نخلها على أن يجعل الذي عليه الدين للدين دينه قبل محل أجل الدين (قال) مالك الخلع جائز والدين إلى أجله ولا يعجل وقد قيل إن الدين إذا كان عليه إلى أجل فليس بخلع وإنما هو رجل أعطى وطلق فالطلاق فيه واحدة وهو يملك الرجعة وهذا إذا كان الدين عينا وهو ما يجوز للزوج أن يعجله قبل محله وأما إن كان الدين عرضاً أو طعاماً أو مما لا يجوز للزوج أن يعجله إلا برضا المرأة ولا تستطيع المرأة قبضه إلا برضا الزوج فهذا الذي يكون بتعجيله خلعاً ويرد إلى أجله وإنما طلاقه أياها على أن يعجل ذلك لها كهو لو زادها درهماً أو عرضاً سواء على أن يعجل ذلك لها لم يحل وكان ذلك حراماً ويرد الدين إلى أجله وأخذ منها ما أعطاه لأنه يقدر على رده وأن الطلاق قد مضى فلا يقدر على رده ويرد الدين إلى أجله لأنه إنما طلق على أن يحيط عنه الضمان الذي كان حلفت وأخذت النصف الثاني فإن نكلت عن اليمين لم يخلف الزوج ثانية وإن نكل الزوج أولاً عن اليمين أدى جميع الصداق ولم يكن له أن يخلفها إذا بلغت حكم الصغير يقوم له بحقه شاهد وقد قيل أنه لا يمين عليها إذا كانت صغيرة بخلاف الكبيرة وهو بعيد لافرق بين الكبيرة والصغيرة لا فيأذ كرناه من أن الصغيرة تؤخذ باليمين حتى تبلغ والله التوفيق

فصل في إيجاب اليمين عليها أظهر لما قدمناه من أن الحلوة دليل على صداقها كالشاهد واليد ومعرفة

عليه الى أجل فأعطاها الطلاق لاخذما لا يجوز له أخذه فألزم الطلاق ومنع الحرام ألا ترى لو أنه طلقها على أن تسلفه سلفاً ففعل أن الطلاق يلزم ويرد السلف لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن سلف بحر منفعة (قلت) أرأيت ان خالع رجل امرأته على أن أعطته خيراً (قال) الخلع جائز ولا شيء له من الخمر عليها فان كان قد اخذ الخمر منها كسرت في يده ولا شيء له عليها (قال) وسمعت مالكا يقول في رجل خالع امرأته على أن أسلفته مائة دينار سنة فقال مالك يرد السلف اليها وقد ثبت الخلع ولا شيء له عليها (قلت) أرأيت ان اختلعت امرأته من زوجها على أن نفقة الزوج عليها أو نفقة الولد (قال) سمعت مالكا يقول اذا ختلعت امرأته من زوجها على أن ترضع ولدها منه سنين وتنفق عليه الى فطامه فذلك جائز وان ماتت كان الرضاع في مالها والنفقة عليها في مالها وان اشترط عليها نفقة الولد بعد الحولين وضرب لذلك أجلاً أربع سنين أو ثلاث سنين فذلك باطل وانما النفقة على الام والرضاع في الحمل وفي الحولين فأما ما بعد الحول والحولين فذلك موضوع عن المرأة وان اشترطه عليها الزوج (قال) وأفتى مالك بذلك وقضى به وقد قال المخزومي وغيره ان الرجل يخالع بالغرر ويجوز له أخذه وأما بعد الحولين غرر ونفقة الزوج غرر فالطلاق يلزم والغرر له يأخذها به ألا ترى أنه يخالع على الأبق والجنين والثمر الذي لم يبد صلاحه (قلت) فهل يكون للزوج عليها فيما شرط عليها من نفقة ولده سنين بعد الرضاع شيء اذا أبطلت شرطه (قال) ما رأيت مالكا يجعل له عليها لذلك شيئاً (قال) وقلت لمالك فان مات الولد قبل الحولين أي يكون للزوج على المرأة شيء (قال) قال مالك ما رأيت أحداً طلب ذلك فرددناها عليه فقال ما رأيت أحداً طلب ذلك (قال) ورأيت مالكا يذهب الى أنها انما أبرأته من مؤنة ابنه في الرضاع حتى تقطعه فاذا هلك قبل ذلك فلا شيء للزوج عليها قال فسمعتك التي سألت عنها حين خالعها على شرط أن تنفق على زوجها سنة أو سنتين أرى أن لا شيء نه (قلت) ما الخلع وما المبرأة وما المقدية (قال) قال مالك المبرأة التي تبارى زوجها قبل أن يدخل بها فتقرل خذ الذي لك فتاركني ففعل فهي طليقة وقد قال ربيعة يشكحها ن لم يكن زاد على المبرأة ولم يسم طلاقاً ولا البتة في المبرأة قال مالك والخلع لغة التي تختلع من كل الذي لها والمقدية التي تعطيه بعض الذي لها وتعتك بعضه قال مالك وهذا كله سواء (قلت) أرأيت ان قالت المرأة للزوج اخلعني على ألف درهم أو بارثني على ألف درهم أو طلقني على ألف درهم أو بالف درهم (فقال) أما قول على ألف أو بالف فهو عندنا سواء ولم يسئل عن ذلك مالك ولكنك سمعنا مالكا يقول في رجل خالع رجل امرأته على أن تعطيه ألف درهم فأصابها غريمه مقلسة (قال) مالك الخلع جائز والدرهم دين على المرأة يتبعها بها الزوج وانما ذلك اذا صالحتها بكذا وكذا ويثبت الصلح (قال) ابن القاسم والذي سمعت من قول مالك في الرجل يخالع امرأته أنه اذا ثبت الخلع ورضى بالذي تعطيه له يتبعها به فذلك الذي يلزمه الخلع فيكون ذلك ديناً عليها فأما من قال لا امرأته انما أصالحتك على أن أعطيتني كذا وكذا ثم الصلح بيني وبينك فلم تعطه فلا يلزمه الصلح (قلت) لابن القاسم أرأيت لو أن رجلاً قال لرجل طلق امرأتك ولك على ألف درهم فطلقها أتجب له الألف درهم على الرجل في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا لئلا يوجب له الزوج على الرجل (قلت) أرأيت ان قالت بعني طلاقاً بألف درهم ففعل أي جرز ذلك في قول مالك قال

العفاص والوكاء وليس كالبينة التامة ومن صدقها في دعواها لميسر جعل الخلوة كلبينة ثالثة وهو قول أحمد بن المعدل فيما حكى عنه عبيد الحق في كتابه الكبير وهو قول عبيد بن رمله عندي وجه لا مراءة قول من قال يوجب لها جميع الصداق بالخلوة وان تمار على عدم لميسر

فصل في العدة تجب على الزوجة بأحد وجهين ما بخلوته تعرف وأما بقرارهما على أنفسهما بالميسر ونه تعرف له خلوة بها ويحب للزوج الرجعة بأحد وجهين ما بتقاررها على لوطه مع خلوته تعرف أو بإدعاء لوطه

نعم (قلت) أرايت لو أن امرأة قالت لزوجها اخلعني ولك ألف درهم فقال قد خالعتك أ يكون له الألف عليها
وان لم تقل المرأة بعد قولها الأول شيئاً قال نعم (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم (قلت) إذا اتبع الخلع
طلاقا فقال لها بعد فراغها من الصلح أنت طالق (قال) قال مالك إذا اتبع الخلع بالطلاق ولم يكن بين
ذلك سكوت أو كلام يكون قطعاً بين الصلح وبين الطلاق الذي تكلم به فالطلاق لازم للزوج فان كان
بينهما سكوت أو كلام يكون قطعاً كذلك فطلة فافلا يقع طلاقه عليها وقد قال عثمان الخلع مع الطلاق اثنتين
وقد قال ابن أبي سلمة إذا لم يكن بينهما صامت ومن فعل ذلك فقد أخطأ السنة وإنما الخلع واحدة إذا لم يسم
طلاقا (وقال) عبد الرحمن بن القاسم وابن قسيط وأبو الزناد في رجل خالع امرأته ثم طلقها في مجلسه
ذلك تطليقتين فقالوا تطليقتاه باطل قال ابن قسيط طلق ما لا يملك (قال) ابن بكير وقاله ابن عبد الله بن أبي
سلمة وقال ابن عباس وابن عبد الله بن الزبير والقاسم وسالم وربيعة ويحيى بن سعيد طلق ما لا يملك (قال)
ربيعة طلاق امرأة أخرى فليس له طلاق بعد الخلع ولا بعد عليه (وقال) يحيى وليس يرى الناس ذلك
شيئاً (قلت) أرايت لو أن امرأة اختلعت من زوجها بألف درهم دفعته اليه ثم ان المرأة أقامت البينة أن
زوجها قد كان طلقها قبل ذلك ثلاثاً البتة أترجع عليه فتأخذ الألف منه أم لا في قول مالك (قال) ترجع عليه
فتأخذ منه الألف وذلك أن مالكاً سئل فيما بلغني عن امرأة دعت زوجها إلى أن يصالحها فخلع بطلاقها البتة
أن يصالحها فصالحها بعد ذلك (قال) قد بان منه ويرد إليها ما أخذ منها وكذلك لو خالعه بما عمل أخذه منها ثم
انكشف أنه تزوجها وهو محرم أو أخته من الرضاة أو مثل ذلك مما لا يثبت فان هذا كله لا شيء فيه لأنه لم
يرسل من يده شيئاً بما أخذ ألا ترى أنه لم يكن يقدر على أن يثبت على حال (قلت) فلما انكشف أن بها
جنونا أوجدنا ما أوردنا (قال) هذا إن شاء أن يقيم على النكاح أقام عليه ألا ترى أنه إذا كان ان شاء
أن يقيم على النكاح أقام كان خلعه ماضياً ألا ترى أنه تركه من المقام على أنها زوجته ما لو شاء أقام عليه
ألا ترى أنه إذا تركها بغير الخلع لما أغمرته كان فسبحاً بالطلاق (قلت) فان انكشف أن بالزوج جنونا
أوجدنا ما أوردنا (قال) قال لا يكون له من الخلع شيء (قلت) ومن أين وهو فسخ بطلاق قال ألا ترى
أنها أعطته شيئاً على نحو وجهها من يده وطأن تخرج من يده بغير شيء ألا ترى أنه لم يرسل من يده شيئاً بما
أخذ إلا وهي أملك بما في يده منه (قلت) أرايت لو أن رجلاً قال له امرأته قد كنت طلقته أمس
على ألف درهم وقد كنت قبلت قبل ذلك وقال الزوج قد كنت طلقته على ألف درهم ولم تقبلي (قال)
القول قول المرأة لأن مالكاً قال في رجل ملك امرأته مخلياً في بيته وذلك في المدينة فخرج الرجل عنها ثم أتى
ليدخل عليها فأغلقت الباب دونه وقالت قد ملكتني واخترت نفسي وقال الزوج ملكتني ولم تختاري
فاختلفت فيها بالمدينة فسأل الرجل مالكاً عن ذلك فقال أرى أن القول قولها لأنك قد أقررت بالتملك وأنت
ترعهم أنها لم تنقض فأرى القول قولها قلت إنما جعل مالك القول قولها لأنه يرى أن لها أن تنقض وإن
يفرق في مجلسهما قال لا ليس لها إذا قال وقد أفتى مالك هذا الرجل بما أخبرتك من فتياه قبل أن يقول في
التمليك بقوله إلا تحروا إنما أقامه وهو يقول في التملك بقوله الأول إذا كان يقول أن لها أن تنقض ما قامت

إذا أنكرت في كل موضع تصدق فيه المرأة عليه في دعوى الوطء إذا أنكروا هذا أصل حينما كان القول قول
المرأة في دعوى الوطء كان القول قول الزوج في الرجعة وفي دعواه دفع الصداق إليها فهذا تلخيص هذا الباب
فصل في الرجعة الأصل في الرجعة قول الله عز وجل لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً أي يحدث
في النفوس التدم على الفرقة وإرادة الرجعة فإذا بلغن أجهلن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف
وبلوغ الأجل ههنا المقاربة لا البلوغ على الحقيقة وكذا قوله تعالى فإذا طلقتم النساء فبلغن أجهلن فأمسكوهن

في مجلسها قال وانما رجع الى هذا القول ان لما ان تقضى وان اقامت من مجلسها في آخر عام فارقناه وكان قوله قبل ذلك اذا تفرقا فلا قضاء لها اذا كان قد أمكنها القضاء في ذلك قبل قيام زوجها (قلت) أرايت ان تصادقا في الخلع واختلفا في الجعل الذي كان به الخلع فقالت المرأة خلعتني بهذه الجارية وقال الزوج بل خلعتك بهذه الدار وهذه الجارية وهذا العبد (قال) اما في قول مالك الخلع جائز ولا يكون للزوج الا ما اقربت به المرأة من ذلك وتختلف الا ان يكون له ينسب على ما ادعى من ذلك لان مالك قال في رجل صالحته امرأته فيما بينهما وبينه ووجب ذلك بينهما على شيء اعطته ثم انه خرج لياقي بالشهود فيشهدوا فيما بينهما ما فجدت المرأة الصلح وان تكون اعطته على ذلك شيئا (قال) مالك تختلف المرأة ويثبت الخلع ولا يكون له من المال الذي ادعى شيء ويفرق بينهما لانه قد اقرب فراقها (قلت) أرايت لو ان رجلا ادعى على انه خلعت امرأته على ألف درهم والمرأة تنكر الخلع فأقام الرجل شاهدا واحدا انه خلعتا على ألف درهم أيختلف مع شاهده ويستحق هذه الألف (قال) قول مالك ان ذلك له

﴿ خلع الاب عن ابنه وابنته ﴾

(قلت) أرايت ما حجة مالك حين قال يجوز خلع الاب والوصى على الصبي ويكون ذلك تطليقة قال جواز ذلك مالك من وجه النظر للصبي ألا ترى ان انكاحهما اياه عليه جائز فكذلك خلعهما (قال ابن القاسم) وانه ممن لو طلقها لم يحز طلاقه فلما لم يحز طلاقه كان النظر في ذلك بيد غيره وانما أدخل جواز طلاق الاب والوصى بالخلع على الصبي حين صار عليه مطلقين وهو لا يقع على الصبي انه يكون ممن نكره لشيء ولا يجب له ما رأى الاب له أو الوصى من الحظ في أخذ المال له كما يعقدان عليه وهو ممن لم يرغب ولم يكره لما يرى ان له فيه من الحظ من النكاح في المال من المرأة الموسرة والذي له فيها من نكاحها من الرغبة في نكاحه وهو كاره لما دخل ذلك من سبب المال فكذلك يطلقان عليه بالمال وسببه (قلت) فان كبر اليتيم واحتلم وهو سفيه أو كان عبدا زوجته سيده بغير أمره وذلك جائز عليه أو بلغ الابن المزقج وهو صغير بلغ الحلم وهو سفيه أو زوج الوصى اليتيم وهو بالغ سفيه أمره (قال) ان بالغ عبدا أو يتيما أو آتيا بالطلاق ويكرهه ويكون ممن لو طلق ووليه أو سيده أو أبوه كارهها لمضى طلاقه ويلزمه فعله منه لم يكن للسيد في العبد ولا للاب في الابن ولا للوصى في اليتيم ان يخالف عنه لان الخلع انما يكون بطلاق وهو ليس اليه طلاق (ابن وهب) وقد قال مالك في الرجل يزوج يتيمة وهو في حجره انه يجوز له ان يباذ عليه ما لم يبلغ الحلم ان رأى ذلك خيرا لان الوصى ينظر لبيته ويحوز أمره عليه وانما ذلك ضيعة لليتيم ونظر له ألا ترى ان مالك قال لما صار الطلاق بيد اليتيم لم يحز له صلحه عليه كما ان الطلاق بيد العبد ليس بيد السيد وان كان قد كان جائزا للسيد ان يزوجه بلا مبارأة فكل من ليس بيده طلاق فنظر وليه له نظر ويجوز فعله عليه لما يرى له من الغبطة في المال (قلت) فعبد الصغير هل يزوجه قال ليس ممن له اذن وله ان يزوجه واذا زوجته لم يكن له ان يطلق عليه الا بشئ خلعت يأخذه ألا ترى ان مالك يقول لا يجوز للاب ان يطلق على ابنه الصغير وانما يجوز له ان يصالح عنه ويكون تطليقة بآثته وانما لم يحز طلاقه لانه ليس بموضع نظره في أخذ شيء وقد تزوج الابن بالتفويض فلا يكون عليه شيء فانما يدخل الطلاق بالمعنى الذي منه دل النكاح للغبطة فيما يصير اليه ويصير له وان كان قد روى عن مالك في الرجل يزوج وصيفة وصيفته بمعروف أو سرحوهن بمعروف بخلاف قوله تعالى ولا تعزوا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله وبخلاف قوله تعالى فاذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن اذا تراضوا بينهم بالمعروف نهى الاولياء اذا انقضت العدة وأرادت الرجوع الى زوجها ان لا يعضلوهن عن الرجوع اليه لان بلوغ الاجل هو انقضاء العدة فاذا انقضت العدة لم يكن للزوج رجعة باجتماع قسمي المقاربة بلوغا على عادة العرب في تسمية

ولم يبلعاً جميعاً ان ذلك جائز وان فرق السيد بينهما على وجه النظر والاجتهاد ما لم يبلغا فذلك جائز لان الفرقه والاجتماع اليه ما كانا صغيرين (وقال ابن نافع) ولا يجوز زمن ذلك الا ما كان على وجه الخلع (قات) أي يجوز للاب أن يخالع عن ابنته الصغيرة في قول مالك (قال) قال مالك ذلك جائز ولا يجوز لاحد ان يزوج صبيه صغيرة أو يخلعها من زوجها ولا يجوز له أن ينكحها اذا كانت صغيرة فان بلغت فانكحها الوصي من الرجل برضاها فذلك جائز قال مالك والوصي أولى باسكا حها اذا هي بلغت من الاولياء اذا رضيت وليس له ان يجبرها على النكاح كما يجبرها الاب وليس لاحد من الاولياء ان يجبرها على النكاح الا الاب وحده اذا كانت بكر (قال) مالك وقد فرق ما بين مبارأة الوصي عن يتيمة و يتيمة أن الوصي لا يزوج يتيمة الا باذنها بعد بلوغها فذلك يبارئ عن يتيمة ولا يبارئ عن يتيمة الا برضاها (وقال ابن نافع) قال مالك لا أرى بأساً أن يبارئ الخليفة عن الصبية زوجها اذا كان أبوها هو الذي أنكحها اذا كان ذلك منه على وجه الاجتهاد والنظر لها على وجه المبارأة فيمضي ذلك و ليس للصغيرة اذا كبرت ان ينزع عن ذلك وكذلك يتيمة ما لم يبلغ يتيمة الحلم (قات) أ رأيت ان خالعها الأب وهي صبية صغيرة على ان يترك لزوجها مهرها كله أ يكون ذلك جائزاً على الصبية في قول مالك (قال) نعم (وقال ابن القاسم) قال مالك اذا زوج الرجل ابنته وهي ثيب من رجل فخلعها الاب من زوجها على ان ضمن الصداق للزوج وذلك بعد البناء فلم ترض الثيب ان تتبع الاب (قال) مالك لها ان تتبع الزوج وتأخذ صداقها من الزوج ويكون ذلك للزوج على الاب ديناً يأخذه من الاب (قال) مالك وكذلك الاخ في هذا هو بمنزلة الاب (قات) لابن القاسم وكذلك الاجنبي (قال) نعم (ابن وهب) عن يونس بن يزيد انه سأل ربيعة عن بنت الرجل تكون عذراء أو ثيباً أ يبارئ أبوها عنها وهي كارهة (قال) اما هي تكون في حجر أبيها فعم واما هي تكون ثيباً فلا (وقال أبو الزناد) ان كانت بكر في حجر أبيها فيكون أمره فيها جائزاً يأخذها ويعطي عليها وقاله يحيى بن سعيد وعطاء بن أبي رباح قال يحيى بن سعيد ولا يجوز لأمر الاخ على أخته البكر الا برضاها قال يحيى وتلك السنة (ابن وهب) عن مخزومه بن بكير عن أبيه عن ابن قسيط وعبد الله بن أبي سلمة وعمر و بن شعيب بنحو ذلك

❦ في خلع الامة وأم الولد والمكاتبة ❦

(قلت) أ رأيت ان اختلعت الامة من زوجها على مل (قال) قال مالك الخلع جائز والمال مردود اذا لم يرض السيد (قلت) أ رأيت ان أعتقت الامة بعد ذلك هل يلزمها ذلك المال قال لا يلزمها شيء من ذلك (قلت) أ رأيت أم الولد اذا اختلعت من زوجها بمال من غير اذن سيدها أ يجوز ذلك في قول مالك (قال ابن القاسم) لا يجوز ذلك قال وهي عندى بمنزلة الامة التي قال مالك فيها انه لا يجوز خلعها اذا رد ذلك سيدها لا يجوز (قال) وقال مالك أكره أن ينكح الرجل أم ولده (قال) مالك وسمعت ربيعة يقول ذلك (قلت) أ رأيت ان أنكحها وهو جاهل أ يفسد نكاحه قال لم أوقف مالاً على هذا الحد (قال ابن القاسم) ولا أرى ان يفسح نكاحهما لان يكون من ذلك أمر يبين ضررها بما فأرى ان يفسخ (قات) أ رأيت المكاتبة اذا أذن لها سيدها ان تختلع من زوجها بمال تعطيه اياه أ يجوز هذا أ و أذن لها ان تتصدق بشئ من مالها أ يجوز هذا (قال) لشيء باسم ما قرب منه قال الله عز وجل فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم أي اذا أردت أن تتقرأ القرآن وقال صلى الله عليه وسلم ان لا ينادى لميل فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن أم مكتوم كان بن أم مكتوم رجلاً أعمى لا ينادى حتى يقال له أصبحت أصبحت أي قاربت الصبح وفي الحديث صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح على أثر ساء كانت من الليل فسمى المطر ساء لما كان نزوله من السماء وهذا كثير في لسان العرب

قول مالك انه جائز اذا اذن لها وقال ربيعة تختلع الحرمة من العبد ولا تختلع الامة من العبد الا باذن أهلها (ابن وهب) عن معاوية بن صالح انه سمع يحيى بن سعيد يقول اذا اقتدت الامة من زوجها بخير اذن سيدها رد الفداء ومضى الصلح

﴿ خلع المريض ﴾

(قلت) أرأيت ان اختلعت منه في مرضه فمات من مرضه ذلك أثرته في قول مالك أم لا (قال) قال مالك نعم أثرته (قلت) وكذلك ان جعل أمرها يدها أو خيرها فطلعت نفسها وهو مريض أثرته في قول مالك (قال) قال مالك نعم أثرته (قلت) ولم وهو لم يفر منها انما جعل ذلك اليها ففرت بنفسها (قال) قال مالك كل طلاق وقع في مرض فالمبارأة للمرأة اذا مات من ذلك المرض وبسببه كان ذلك لها (قلت) أرأيت ان اختلعت المريضة من زوجها في مرضها من جميع ما لها أيجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا يجوز ذلك (قلت) أيرثها (قال) قال مالك لا يرثها (قال ابن القاسم) وابن نافع وأنا أرى ان كان صلحها على أكثر من ميراثه منها ان ذلك غير جائز وان كان صلحها على أكثر من ميراثها أو مثله أو أقل من ميراثه منها فان ذلك جائز (قلت) ولا يتوارثان (قال لا) (قلت) أرأيت ان اختلعت المرأة بما لها من زوجها والزوج مريض أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم ذلك جائز ولها الميراث ان مات ولا ميراث له منها ان ماتت هي (قلت) لم (قال) لان من طلق امرأته في مرضه فهو فاروان ماتت المرأة لم يرثها الزوج وان مات الزوج ورثته المرأة فلذلك كان ذلك في الصلح أيضا وما اختلعت به منه فهو له وهو مل من ماله لا ترجع شيء منه (ابن وهب) عن يونس انه سأل ربيعة عن المرأة هل يجوز لها ان تختلع من زوجها وهي مريضة (قال) لا يجوز خلعهما ولو جاز ذلك لم تنزل امرأة توصى لزوجها حين تستيقن بالموت الا فعات (قال ابن نافع) ان الطلاق عصى عليه ولا يجوز له من ذلك لا قدر ميراثه مثل ما فسر ابن القاسم (قال) وقال ابن نافع قال مالك ويكون المال موقوفاً حتى يصح أو يموت (قلت) أرأيت ان جعل أمرها يدها في مرضه فاختارت نفسها فماتت أيرثها في قول مالك (قال) قال مالك لا يرثها (قلت) فان مات هو أثرته (قال) قال مالك أثرته (قال) مالك وكل طلاق كان في المرض بأي وجه ما كان فان الزوج لا يرث فيه امرأته ان ماتت وهي أثرته لان مات (قال) مالك لان الطلاق جاء من قبله (قلت) فاذا خالعهما برضاها لم يجعل مالك لها الميراث (قال) لان ما يملكها قال واذا جعل أمرها يدها فاختارت نفسها فماتت الميراث (قلت) لم يجعل مالك لها الميراث (قال) لان ما يملكها اذا كان السبب من قبل الزوج فلها الميراث

﴿ ما جاء في الصلح ﴾

(قلت) أرأيت ان صلحها على ان آخرت الزوج بدين لها عليه الى أجل من الاجل (قال) قال مالك الصلح جائز وان تأخذ به المال حالا ولا تؤخره الى الاجل لذى آخرته اليه عند الصلح (قلت) أرأيت ان صلحها على محرم يبدل صلاحه (قال) لم سمع من مالك فيه نياً لا ما أخبرت من السامع ولذى آخرته ان لم يكن قال

﴿ فصل ﴾ فلرجعة بملكها لزوج في كل طلاق نص عدده عن ثلاث من يمكن معه فداء لم يكن على وجه مبارأة واخذية ولم يكن معه فداء على مذهب ابن القاسم فذكرت لزوجته مسدس ولا بهامد مت في عدتها واعددة ثلاثة اقراء ولا قراء لا ضار على مذهب من أهل المدينة فاذا رأت المرأة قول قطرة من دم الحيضة لثالثه فقد انقضت عدتها وبانت من زوجها وحلت لزوجها قال أشهب لا تأتي استحب ان لا يجعل حتى تعلم بها حيضة مستقيمة تدعى بها فداء لانه ربحا رأت المرأة ادم الساعة والساعتين واليوم ثم ينقطع فيجب

كل صفقة وقعت بصلح حرام فالصلح جائز ويرد الحرام فأرى إذا أعطته ثم راقب ان يبدو وصلاحه على ان خالعه فانحلل جائز والتمر للزوج (قال ابن القاسم) وقد بلغني ان مالكاً أجاز له وان صالحها بشر لم يبدو صلاحه أو بعد آق أو بيمينين في بطن أمه فأجازه مالك وجعل له الجنين يأخذه بعد الوضع والا ببق يتبعه والتمرة يأخذها أو أراه جائزاً (قال ابن القاسم) ولا يكون للزوج لي المرأة إذا راد إليها ما لها الذي آخرته على الزوج حين صالحته أو أسلفته إلى أجل على ان صالحها فرد ذلك عليها كأنه لم يترك إلى أجله (قال ابن القاسم) ولا يكون للزوج عليها صداق مثاها ولا غير ذلك (قال ابن القاسم) فكذلك عندي أنه لا يكون للزوج على المرأة صداق مثاها في شيء من ذلك مما لا يجوز في الصلح مما يرد على المرأة ويمضي عليه الحل

في مصالحة الأب على ابنه الصغير

قلت رأيت الصبي أيجوز عليه طلاق الأب (قال) قال مالك لا يجوز وعليه طلاق الأب ويجوز صلح الأب عنه ويكرن طليقة (قال) مالك وكذلك الوصي إذا زوج يتيمة عنده صغيراً جاز نكاحه ويجوز أن يصالح امرأته عنه ويكمن هذا الصلح من الأب والصلح طليقة على الصبي وان طلق الوصي امرأة يتيمة لم يجز (قلت) أيجوز أن ينكح الصبي أو يطبق عليه أحد من الأولياء سوى الأب قال لم يقل لي مالك أنه يجوز على صبي في النكاح والصلح عنه إلا الأب أو الوصي (قال) ابن القاسم وأنا أرى ان كان هذا اليتيم لا وصي له يجعل الفاضل له خليفه يقوم بأمره فزوجه أو صالح عليه أرى ان يجوز كما يجوز لو وصى الأب (قلت) فان كان الأب هو الذي زوج الابن فمات وانته صغيره ثم صالح عنه الوصي امرأة الصبي أيجوز هذا الصلح على الصبي ويكون طليقة (قال) نعم (قلت) وهذا قول مالك ان الأب اذا صالح على الصبي امرأة الصبي أو الوصي فذلك طليقة ثابتة على الصبي ان أبر بعد اليوم فزوجه أو هو وصيه غير ثم كبر فطلقتها تطليقتين لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره (قال) نعم (قلت) رأيت لجارية تزوجه أو زوجها أبوها ولم تحض ومثلها يجامع فجامعها زوجها ثم صالح الأب زوج على ان ترد صداقها للزوج أي يكون ذلك جائزاً على الجارية أم لا في قول مالك (قال) سمعت ما يكاي يقول في ابنته الصغيرة التي لم تحض وقد دخل بها زوجها ان لا يبيها ان يزوجه كما يزوجه انه ليكره مسئلتك في الأب ان صالح عنده زوجها ولم تحض وهي بنت صغيرة بعد ان ذلك جائز عليها وان كانت قد سجدت له لا يجوز له ان ينكحها ويجوز زواجه ما يراها فكذلك مسئلتك أرى ان يجوز صلحه عليها وهو رأيي

في اتباع الصلح بالطلاق

قلت رأيت - صالحه ثم طلقها في مجلسه من بعد الصلح أيقع الطلاق عليها في قول مالك أم لا (قال) قال مالك ان كان طلاق مع يناع صح فذلك جائز لا رد للزوج وان كان انقطع الكلام الذي كان به الصلح ثم طلق بعد ذلك لم يزمه (أقمت) وكنت نكاحاً ثم طلقها في عدتها أو آلى منها (قال) يلزمه ذلك في الأيلاء ولا يلزمه في غيرها لأن يقرن ان تزوجه بنتاً فانت على كضهر أي فهل لا يلزمه عند مالك ان تزوجه الطاهر عليها الرجوع لي يتناهى يكون تزوجه - لها ثم ردة ومثل ذلك في سماعه عن مالك من كتاب طلاق السنة وكان يفتي لأعنه من شتفتنا به من الشيوخ ان قول أشهب تفسير لقرا ابن القاسم والصحيح أنه خلاف له لأن أقل الحيض لاحد له عند ابن القاسم وقد يكرن يوماً وساعة ولحمة اذا كان قبله طهر فاصل فأذارت المرأة أول قطرة من الحيضة - ثمة فتسد قنصت عدتها وحملت للزوج ولم يكن للزوج عليها رجعة ولا معنى لاستحباب ترصها على مذهبه حتى يتأدى به لئلا يأبى ذواته تطعم بعد ساعة أو ساعتين لما كان للزوج

وان كان الكلام قبل ذلك يستدل به على انه أراد ان تزوجها فهو ظاهر فهذا يكون ان تزوجها ظاهر الان
مالكا قال في رجل له امرأتان صالح احداهما فقالت له الثانية انك ستراجع فلانة قال هي طالق أبدا فردده مالك
مرارا فقال له ما نويت قال له الرجل لم يكن لي نية وانما خرجت مني مسجدة (قال) أرى ان تزوجتها فهي
طالق منك مرة واحدة وتكون خاطبا من الخطاب لان مالك جاعله حين كان جوابا للكلام امرأته على انه ان
تزوجها فهي طالق فكذلك ما أخبرتك به من الظهار اذا كان قبله كلام يدل على انه أراد ذلك بمنزلة ما ذكرت
لك في مسألة الرجل (قلت) أرايت الرجل اذا قال لامرأته اذا دخلت الدار فأنت طالق فصالحها ثم دخلت
الدار بعد الصلح مكانها أيقع الطلاق عليها أم لا (قال) اذا وقع الصلح ثم دخلت بعد ذلك فلا يقع الطلاق بدخولها
ذلك (قلت) أرايت ان قال ان لم أقض فلانا حقته الى يوم كذا وكذا فامرأته طالق فلم يدخل ذلك الوقت
وخاف ان يقع عليه الطلاق دعاها الى ان يصلحها فرار من ان يقع الطلاق فصالحته بذلك وهو يريد رجعتها
بعد مضي الوقت أيجوز له هذا الصلح ولا يكون حائثا ان لم يقض فلانا حقته قال نعم لا يكون حائثا ويبين ما صنع
كذلك قال مالك (قلت) لم يكون بشا ما صنع من فسر من الخنث قال سمعت مالكا يقول بشا ما صنع
وقال مالك ولا يعجبني ان يفعل ذلك قال فان فعل لم أره حائثا لانه مضي الوقت وليست له بامرأة (قلت)
أرايت ان تزوجها بعد مضي الوقت فلم يقض فلانا حقته أيقع عليه الطلاق ويحنث أم لا قال لا يكون عليه
شيء ولا يقع عليها الطلاق

جامع الصلح

(قلت) أرايت ان صالحها على طعام أو دراهم أو عرض من الغرض موصوف الى أجل من الآجال
أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم (قلت) ويجوز ان يأخذ منها بذنك رهنا أو كفلا قال نعم (قلت)
ويجوز ان يبيع ذلك الطعام قبل ان يقبضه قال أكره لانه عندى محمل ابيوع (قلت) أرايت ان يصلح على
دين فباعه منها بعرض الى أجل من الآجال أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك لان دين بدين
فلا يجوز وهذا البيع سواء ويرجع فيكون له الدين (قلت) أرايت ان صالحها على ان أعطته عبدا بعينه
فأعطته ذلك العبد الى أجل من الآجال أيجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) مالك ذاصالحها على دين له
عليها الى أجل من الآجال على ان أعطت له ذلك الدين قبل الاجل (قال) مالك فدين الى أجله والخلع
جائز فكذلك العبد الذي صالحها عليه الى أجل من الآجال على ان لا تدفع اليه العبد الا الى أجل من الآجال
فهو حال والخلع جائز والاجل فيه باطل لان مالكا قال في كل صفقة وقعت باصلح فيها لال وحرام ان نخلع
جائز والخلال منها يثبت والحرام باطل والشرط في مستأنف في تأخير العبد لا يصلح وانصلح على العبد جائز
فطرحنا من هذا ما لا يصلح وجوزنا منه ما يصلح (قلت) أرايت ان صالحها على عرض موصوف الى أجل
من الآجال أ يصلح له ان يتبعها منها بدين الى أجل (قال) لا يجوز ذلك في قول مالك لان هذا مثل البيرع
وهذا يصير دينا بدين

عليها الرجعية ولا وجب عليها الرجوع الى بيتها الذي لا يجوز فيه تنقض نكاحه الى قرب أو بعد عددي
قرب قبل أن يمضي من الايام ما يكون صهرا فاصلا كان مضافا الى دم لاول من يتردد من الايام ما وعده
أن الدم الاول هو أول الحيضة الثالثة وأن عددة تنقض به وون عددي بعد عدان يمضي من الايام ما يكون
طهرا فاصلا كان هذا لدم حيضة رابعة ثم ن هذا لدم لاول من خبضة وأن عددة قد نضت بها ونما
يزمها لترص عن النكاح على مذهب من يوقت لاقول خبضت ولا يرى من ذلك حيضة تعتبر به امرأة
في قرائها كان لما جشون الندي يقول أثنى حيض خمسة أيام ويحتمل من مسامة الندي ثلث حيض ثلاثة

من أولى بالصبيان أهؤلاء الذي ذكرت لك أم الاولياء الجد والعم وابن العم والعصبة وما أشبههم في قول مالك
(قال) الذي سمعت من قول مالك الجدة والعمة والاخت اذا كانوا في كفاية كانوا أحق من الاولياء والجدة
للأب أولى من الاخت والاخت أولى من العمة وانعمة أولى من الاولياء اذا كانوا يأخذونهم إلى كفاية وإلى
حضنة (قلت) أرايت ان يطلقها والولد صغيرا فكانوا في حجر الام فأراد الأب أن يرتحل إلى بعض البلدان
فأراد أن يأخذ أولاده ويخرجهم معهم وانما كان يزوج المرأة في الموضع الذي يطلقها فيه جميعا من أهل تلك
البلدة التي تزوجها فيها وطلقها فيها (قال) قال مالك للأب أن يخرج ولده معه إلى أي بلد ارتحل اليه اذا أراد
السكنى (قال) مالك وكذلك الاولياء هم في وليائهم بمنزلة الأب لهم أن يرتحلوا بالصبيان حيثما ارتحلوا وترقت الام
أو لم تترج إذا كانت رحلة الأب والاولياء رحلة واحدة وكان الولد مع الاولياء أو مع الوالد في كفاية ويقال للام
ان شئت فاتبعي ولدك وان آيت وأنت أعلم (قال) مالك وان كان انما يسافر ويذهب ويحيى فليس بهذا أن
يخرجهم معه عن أمهم لانه لم ينتقل (قال) مالك وليس للام أن تتقاهم عن الذي فيه والدهم وأولياؤهم الا أن
يكون ذلك إلى موضع قريب البريد ونحوه حيث يبلغ الأب والاولياء خبرهم (قلت) وتقيم في ذلك الموضع الذي
خرجت اليه اذا كان بينهم وبين الأب البريد ونحوه (قال) نعم (قلت) حتى متى تكون الام أولى بولدها اذا
فارقتها زوجها (قال) أما الجوارى في قول مالك فحتى ينكحن ويدخل بهن أو راجهن وان حضن فالام أحق
بهن وأما العلمان فهي أحق بهن حتى يحتلما (قال) مالك فاذا بلغوا الأدب أدبهم عند أمهم (قلت) أرايت
الام اذا طلقها زوجها ومعها صبيان صغار فترتج من أحق بولدها الجدة أو الأب (قال) قال مالك الجدة
أم الام أولى من الأب (قلت) فان لم تكن أم الام وكانت أم الأب (قال) هي أولى من الأب ان لم تكن خالة
(قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم (قلت) وأم الام جدة الام أولى بالصبي من الأب اذا لم يكن فيما بينهما
وبين الصبي أم أو جد بالصبي منها (قال) نعم (قلت) فمن أولى بهؤلاء لصبيان اذا ترتجت الام أو مات الأب
واخوتهم لا بهم وأمه (قال) أبوه (قلت) هذا قول مالك (قال) نعم هو قوله (قلت) فمن أولى
بهؤلاء الصبيان الأب أم الخالة (قال) قال مالك الخالة أولى بهم من الأب اذا كانوا عندها في كفاية (قلت)
فما معنى الكفاية (قال) أن يكون في حرز وكفاية (قلت) والنفقة على الأب (قال) نعم والنفقة على الأب
عند مالك (قلت) فمن أولى الأب أم العمة في قول مالك (قول) لأب قال وايس بعد الخالة والجدة للام
والجدة للأب أحد أحق من الأب (قلت) فمن أولى العمة أم الجدة للأب (قال) الذي سمعت ان الجدة أم الأب
أولى من العمة وأرى الاخت والعمة و بنت لاخ أولى من العمة (قلت) ويجعل الجد والعم والاخ وابن
الاخ مع هؤلاء نساء مع الاخت والعمة و بنت الاخ بمنزلة لعمة أم لا (قول) خبر ينزلون مع من ذكرت من
النساء بمنزلة لعمة (قلت) اتحفظه عن مالك (قال) لا أقوم على حفظه (قلت) أرايت ان يطلقها
زوجها وهو مسلم وهي صراية أو يهودية ومعها أولاد صغيرا من أحق بولدها (قال) هي أحق بولدها
وهي كالمسلمة في ولدها لأن يخاف عليها أن بلغت منها جارية ان لا يكونوا في حرز (قلت) هذه تسقيم الخبر
وتغذيهم لمجرد الخوارق حدث في ولدها بمنزلة لمسلمة (قلت) قلت عندك أن في رواية عن علي بن

[illegible]

أحببت لمحوهم الخنازير وبالجمهر ولكن ان أرادت أن تفعل نياماً من ذلك منعت من ذلك ولا ينزع الولد منها وان
خافوا أن تفعل ضمت لى ناس من المسالمين لا تفعل (قلت) أرأيت ان كانت مجوسية أسلم زوجها ومعها ولد
صغاراً وأبت أن تسلم فغرقت بينهما من أسق بالولد (قال) الام أحق (قال) واليهودية والصراية والمجوسية
في هذا سواء مثل المسامة (قلت) أرأيت ان كانت أموم أمومة وقد عتق الولد وزوجها حرة فطلقة هازوجها من أسق
بالولد (قال) الام أحق به الا أن تباع فظعن الى بلد غير بلد الاب فيكون الاب أحق به أو يربد أبوه الا تنقل
لبلد سواء فيكون أحق به وهذا قول مالك والعبد في ولده ليس بمنزلة الحر لا يفرق بين الولد وبين أمه كانت أمومة
أو حرة لان العبد ليس له مسكن ولا قرار ورعيها سافر به ويظعن ويباع فهذا الذي سمعت ممن ائثق به عن
مالك أنه قال (قلت) أرأيت العصبية اذا تزوجت أمهم أي يكون لهم أن يأخذوا منها الاولاد (قال) قال
مالك اذا تزوجت الام فالأولياء أولى بالصبيان منها قال مالك وكذلك الوصي (قال) وقال مالك الاولياء هم
العصبية (قال) مالك وهذا كله الذي يكون فيه بعضهم أحق بذلك من بعض اذا كان ذلك الى غير كفاية أولم
يكن ذلك مأموناً في حله أو كان في وضع يحاف يخلى الاولاد للعودة التي هو فيها مثل البنت قد بلغت تكون عند
الام أو الجدة وتكون غير ثقة في نفسها أو تكون البنت معها في غير حرز ولا تحصين فالاولياء أولى بذلك اذا كانوا
يكونون الى كفاية وحرز وحصين والوالد كذلك ان كان غير مأمون فرب والدسقيه يخرج النهار فيكون في
سفهه يضيعها ويحاف عليها عنده ويدخل عليها رجال يشربون فهذا لا يمكن منها (قلت) أرأيت اذا
اجتمع النساء في هؤلاء الصبيان وتزوجت لام ولا جدة لهم من قبل الام أو لهم جدة من قبل الام لها زوج
أجنبي من أحق هؤلاء الصبيان وقد ابنته من الاخوات مختلفات والجدة للاب والجدة مختلفات والعمات
مختلفات وبنات الاخوة مختلفات من أولى بهم للصبيان (قال) ابن القاسم اقعدهن بالام اذا كانت محرماً
من الصبيان فهي أولى بالصبيان بعد الجدة للام لان الجدة للام ولدة وانما ينظر في هذا الى الاقعد بالام منهم
اذا كانت محرماً ما جعلتها أولى بالصبيان (قلت) أرأيت متى انعمت أمهم أي يكون من الاولياء اذا تزوجت الام (قال)
هو من الاولياء لانه وارث ومولى العتاقة وابن اسم عند مالك من الاولياء (قلت) أرأيت من أسلم على يديه
اذا تزوجت الام أي يكون أولى ولده هذا الذي أسلم على يديه أم لا (قال) قال مالك ليس هو مولاه ولا ينبغي
أن ينتسب اليه (قلت) وان والاه (قال) هم وولاه فلا يجوز ذلك (قلت) أرأيت ان كان ولده من
هذه المطلقة لا بد لهم من الخدمة لتضعفهم عن أنفسهم وصله يتقوى على الخدمة أي يجبر على أن يخدمهم (قال)
نعم عند مالك الخدمة بمنزلة نفقة ذقوى على ذلك لاب أخذه (قلت) وما حدم ما يفرق بين الامهات
والاولاد في قول مالك في العبد (قال) قال مالك لا يفرق بينهما حتى يشعروا الا أن يعجل ذلك بالصبي (قال)
وذلك عندي حتى يستغنى لصبي عن أمه أو كاه وحده وشربه راسه وقيامه وقعوده ومنامه (قال) قال
مالك اذا تعرفت له حتى تعرفت له لا تستغنى عن أمه أو كاه وحده وشربه راسه وقيامه وقعوده ومنامه (قال) قال
والولد هل يفرق بين اب ولده (قال) قال مالك لا يفرق بينهما حتى يشعروا الا أن يعجل ذلك بالصبي (قال)
أن يفرق بين اب ولده (قال) قال مالك لا يفرق بينهما حتى يشعروا الا أن يعجل ذلك بالصبي (قال)
أبفرق بينهما وبينه (قال) قال مالك لا يفرق بينهما حتى يشعروا الا أن يعجل ذلك بالصبي (قال)
ان الرجعة لا تكون نكاحاً ولا زناً ولا يبرأ من نكاحه او نكاحه بالكلية فيجري على اختلاف قول مالك
في جواز ذلك قبل الرجعة فيكرن فسل ذلك رجعة دائرية رجعة على القول الذي منع منه ولا يكون
رجعة على القول بانك أجاره وجره عليه ان رجعت قبل الرجعة
في فصل في فاد ففردت نية في ذلك دون عرف أمومة تقوم مقامه من الوطء وما ضارعه لم تكن رجعة قاله
في كتاب من الأمور الصحيحة ان رجعة صحيح تامة لا رجعة في جرد نية لان لفظ نكاح وعهارة عهدة في النفس فاذا نوى

وان كانوا صغارا في التملك (قال) مالك وانما ذلك في الام وحدها (ابن وهب) عن يحيى بن ايوب عن ابن الصباح عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن عبد الله بن عمرو بن العاصي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءته امرأة فالت له ان ابني هذا قد كان طئي له وعاء وحجرى له حواء وندي له سقاء فزعم ابو له أنه ينتزعه مني فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم انت احق به مالم تسكحي قال عمرو بن شعيب وقضى ابو بكر الصديق في عاصم على عمر بن الخطاب ان امه احق به مالم تسكح (ابن وهب) واخبرني ابن لهيعة عن غير واحد من الانصار وغيرهم من اهل المدينة ان عمر بن الخطاب طلق امرأته الانصارية وله منها ابن يقال له عاصم فتزوجت من بعد عمر يزيد بن جميع الانصاري فولدت له عبد الرحمن بن يزيد وكان لها أم فقبطت عاصما اليها وهي جدته أم أمه وكان صغيرا فخاصها عمر الى أبي بكر الصديق فقضى لجدته أم أمه بحضاته لانه كان صغيرا (ابن لهيعة) عن محمد بن عبد الرحمن عن القاسم بن محمد نحوه ذلك وقالت الجدة اني حضته وعندي خير له وأرفق به من امرأة غيري (قال) صدقت حسنك خير من فقضى لها به (قال) عمر سمعت وأطعت (مالك) وعمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد بنحو ذلك الا ان مالكا قال كان لعلام عند جدته قباء واخبرني من سمع عطاء الخرساني يذكر مثل ذلك وقال ابو بكر ويحك او فراشها خير له منك حتى يكبر (قال) عمر بن الحارث في الحديث ركان وصيفا (ابن وهب) عن الليث بن سعد ان يحيى بن سعيد حدثه (قال) المرأة اذا طلقت أولى بالولد لذكروا لا نثى مالم تزوج فان خرج الوالد الى أرض سرى أرضه يسكنها كان أولى بالولد وان كان صغيرا وان هو خرج غاريا ارتاجر كانت المرأة أولى بولدها الا ان يكون غري غرة انقطاع (قال) يحيى والولى بمنزلة لولد (قلت) أرايت أم الولد اذا اعتقت ولها أولاد صغار هي في ولدها بمنزلة المرأة الحرة التي تطلق ولها أم ولد صغار في قول مالك قال نعم (قلت) أرايت ان تزوجت الام فأخذتهم الجدة أو الخالة أو تكون النفقة والكسوة والسكنى على الاب في قول مالك قال نعم (قلت) أرايت ان لم يكن عند الاب ما ينفق عليهم (قال) فهو في قول مالك من فقراء المسلمين ولا يجبر أحد على نفقتهم الا الاب وحده اذا كان يقدر على ذلك (قلت) أرايت الاب اذا كان معسرا والام موسرة تجبر الام على نفقة ولدها وهي صغار (قال) ما لا تجبر الام على نفقة ولدها (قلت) أرايت ان طلقها وولدها صغارا يكرن على الاب حرن رضاع في قول مالك (قال) نعم

في نفقة الوالد على واده لمالك أمره

(قلت) أرايت المرأة ان طلقها زوجها أو مبعوث عنها وهي لا تسد على شيء وهي عديمه تجبر الوالد على نفقتها في قول مالك قال لا (قلت) أرايت الزماني رلحا من ولده لذكور المختار بين الذين قد لمعوا الحلم وصاروا رجالا هل يلزم الاب نفقتهم (قال) لم أسمع من مالك فيه شيء أو ترى أن يلزم الاب ذلك لان ولدها انما أسقط عن الاب فيه النفقة حين احتلم وبلغ الكسب وقوى على ذلك ألا ترى أنه قبل الاحتلام انما ألزم الاب نفقته اضعفه وضعفه عقله وضعفه عمله فهو لا الذي ذكرت عندي اضعف من الصبيان ألا ترى أن من الصبيان من هو قبل الاحتلام يرى على الكسب لانه على كل حال على الاب نفقته من حيث لم يحتلم الا أن

في نفسه أنه قد راجع واعتقد ذلك في ضميره فقد صحت رجوعه فيما بينه وبينه تعالى فان أصررتنا بمظنه ما قد أضمر من ذلك في قلبه حكمنا بما عليه به ويجري هذا في الاختلاف في لزوم الطلاق بمجرد النية دون اللفظ ولو انقضى اللفظ دون النية صححت فيه ينسب رين سته عرو ون حكمنا عليه بما صهر من قوله ولم صدقه فيما دعاه من عدم نية لاعلى مذهب من رأى أن العلق لا يلزم لمستغنى بمجرد التل دون نية وهو قائم من المدونة لانه عي في المعنى

يكون للصبي كسب يستغنى به عن الآباء أو يكون له مال ينفق عليه من ماله فكذلك الزمني والمجانين بمنزلة الصبيان في ذلك كله أو لا ترى النساء قد تحضن المرأة وتكبروه في بيت أبيها فنفقتهما على الأب وهي في هذه الحال أقوى من هذا الزمن أو المحتون وإنما ألزم الأب نفقتها الحال ضعفها في ذلك فن كان أشد منها ضعفاً فذلك أحرى أن يلزم الأب نفقته إذا كانت زمانيه تلك قد منعت من أن يعود على نفسه مثل الملعوب على عقله والأعمى والزمن الضعيف الذي لا حراك له (قلت) أرأيت أن كانوا قد لغوا أصحابهم ثم أزموا أو جنوا بعد ذلك وقد كانوا حراً من ولاية الأب (قال) فلا شيء لهم على الأب ولم أسمع من مالك فيه شيئاً وإنما قلته على البنت التي

﴿ في نفقة الولد على والديه وعيالهما ﴾

(قلت) أرأيت الصبي الصغير إذا كان له مال وأبواه معسران أينفق عليهما من مال هذا الابن في قول مالك (قال) قال مالك نعم ينفق عليهما من مال الولد صغير كان أو كبيراً إذا كان له مال وأبواه معسران ذكر كان أو أنثى متزوجة كانت البكر أو غير متزوجة (قلت) وكذلك إن لم تكن أمهات تحت أبيها ولكنه تزوج غيرها فما أينفق على أبيها وعلى امرأة أبيها من مالها (قال) نعم (قلت) أرأيت أن كان تحت أبيها حرائر أربع ليس فيهن أمهات أينفق على أمهاتهن وعلى نسائهن من مالها (قال) نعم سمعت مالكاً يقول ينفق على الأب من مال الولد ذكر كان أو أنثى متزوجة أو غير متزوجة وينفق على أهل الأب أيضاً ولم أسأله عن أربع حرائر (قال) ابن القاسم ولست أرى أن ينفق على أربع حرائر ولا على ثلاث حرائر ولا على أكثر من واحدة (قلت) أرأيت أن كان لي والد معسر وأنا موسر ولد الذي أولاد صغاراً نفق عليه وعلى أخوتي الصغار الذين في حجره من مالي وعلى كل جارية من ولد أبي في حجره بكر (قال) قال لي مالك ينفق على الأب من مال الولد وعلى امرأة أبيه ولا أرى أن تلزمه النفقة على أخوته إلا أن يشاء (قال) فقلت لمالك فالمرأة يكون لها الزوج وهو معسر ولها ابن موسر أيلزم الابن النفقة على أمه وهو يقرل لا تنفق عليها لأن لها زوجاً (قال) مالك ينفق عليها ولا حجة له في أن يقول إنها تحت زوج ولا حجة له في أن قال فليفارقه هذا الزوج حتى أشفق عليها فلها أن تقيم مع زوجها ويلزم ولدها نفقتها (قلت) هل يلزم الولد مع النفقة على أبيه والنفقة على زوجته أبيه والنفقة على خادم امرأة أبيه في قول مالك (قال) يلزم الولد النفقة على خادم يكون لأبيه إذا كان الأب معسراً والولد موسراً لذلك فأرى خادم امرأة أبيه أيضاً يلزم الولد نفقته لأن خادم امرأة أبيه يخدم الأب ولا له لو لم يكن لها خادم كنت الخدمة من النفقة التي تلزمه (قلت) وكلما أشفق على الوالدين من مال الولد إذا أيسر الولدان من بعد ذلك لم يكن ما أنفق من مال الولد ديناً عليهما في قول مالك (قال) نعم لا يكون ديناً عليهما (قلت) أرأيت الولد هل يجبر على نفقة الوالدين إذا كان معسراً في قول مالك (قال) قال مالك لا يجبر والد على نفقة ولده ولا ولد على نفقة ولدين إذا كانا معسرين (قلت) أرأيت من كان له من الآباء خادم ومسكن أي فرض نفقته على الولد أم لا في قول مالك (قال) قال لي مالك يفرض عليه نفقة أبيه وورجته (قال) ابن القاسم وخادمته تدخل في نفقة أبيه فيكون ذلك على الولد فاما لدار فلم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أني أرى أن كانت دار ليس فيها فضل في قيمتها على مسكن بعينه

﴿ فصل ﴾ وقد اختلف هل يجوز له الوطء إذا ألزم الرجعة على القول الذي يرى أهل الأصح لها فيما بينه وبين الله وكذلك اختلف أيضاً في جواز الوطء لمن طلق في الحيض فأبى الارتجاع فيكم عليه بالرجعة وألزم أباها وقد ذكرنا ذلك في موضعه

﴿ فصل ﴾ وأما الوطء دون النية فلا يكون رجعة في الباطن ولا في الحكم الظاهر وقال الليث بن سعد الوطء رجعة وإن لم ينوبه الرجعة يريد والله أعلم في الحكم الظاهر ولا يصدق أنه لم يرد بذلك لرجعة وهو لا يظهر

يكون في عن هذه الدار ما يتباع فيه مسكن يسكنه وفضلة يعيش فيها رأيت ان يعطى نفقته ولا يباع لان مالكا قال لنا وان رجلا كانت له دار ايس في عنهما فضل عن اشتراء مسكن يغنيه ان لو باعها فابتاع غيرها أعطى من الزكاة فصاحب الدار في الزكاة ابعده من الزكاة من الوالد من مال الولد (قلت) رأيت الوالدين اذا كانوا معسرين والولد غائب وله مال حاضر عرض أو قرض أعدها على ماله (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى ان يفرض لهما نفقتهما في ذلك (قلت) فان كانت الام عديعة لاشئ لها وللد الولد قد تصدق بها عليهم أو وهبت لهم أي يفرض للام نفقتها في مال الولد (قال) نعم (ابن وهب) عن يونس بن يزيد أنه سأل ربيعة عن الولد هل يعون أباه في عسره ويسره اذا اضطر الى ذلك (قال) ايس عليه ضمان وهو رأي رأياه المسلمون ان ينفق عليهم (ابن وهب) عن ابن طهينة ان أباه المدي قال كان يحيى بن سعيد اذا كان قاضيا فرض على الرجل نفقة أبيه ان شاء وان أبي (ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب انه قال في غلام ورث من أمه أو من أبيه ما لا قال ابن شهاب لا يصلح لامه ولا لأبيه ان يأكل من ماله ما استغنيا عنه الا ان يحتاج الاب أو الام فتضع يدها مع يده وقاله

قياسا على مبتاع الامة بالخيار فان وطأه في أيام الخيار اختيار وان زعم انه لم يختار لم يصدق لانه خير في ارتجاع زوجته في العدة كما هو مخير في ابتاع الجارية الذي ابتاعها بالخيار وقد يفرق بينهما ما بالابتاع لو حبس الجارية حتى مضت أيام الخيار وتباعدت عدتها بذلك مختارا والزواج لو تم ادعى على امساكها حتى انقضت عدتها لبانت منه بخلاف انقضت أيام الخيار فدل أن وطأه أضعف من وطء المختار وهو تفريق لا يسلم من الاعتراض

فصل فان ادعى بعد العدة انه راجعها في العدة بقول أو غيره لم يصدق في ذلك الا أن يعلم أنه كان يخلو بها في العدة أو يبيت معها فيصدق ان خلوته بها وميئته معها نعم كان لمراجعته اياها وكذلك اذا وصفت في العدة وقال انه أراد بوطئها الرجعة فيصدق في ذلك وهذا هو معنى قولهم ان لو طء رجعة اذا أراد به الرجعة أي أنه يصدق في ان ارادة الرجعة بها أظهر من الوطء

فصل ومن وطئ ولم يرد بوطئه الرجعة فقد وطئ وطأه ما خلا فالأبى خيفة لانها جارية الى البينونة أصلها الكنية اذا أسلمت بعد الدخول فان أرادها راجعها فبأبى من العدة راجعها بالقول والشهاد دون الوطء اذا أصبح وطأه لا بعد الاستبراء من الماء الفاسد فان لم يراجعها حتى انقضت عدتها بآبانت منه ولم يحل له ولغيره كما حها حتى ينقضي استبرأؤها من ذلك الماء الفاسد بثلاث حيض

فصل واختلف ان تزوجها بعد ودخل بها قبل تمام الاستبراء هل يكون نكاحا في عدة وتحرم عليه أبدا أم لا على قولين فن علل التحريم تعجيل النكاح قبل بلوغ أجله خاصة من غير أن يضم الى ذلك اختلاط الأسباب أو يجب التحريم بوجود العلة ومن علل التحريم تعجيل النكاح قبل أو نه في موضع تختلط فيه الأسباب لم يوجب التحريم لان الماء ماؤه فليس فيه اختلاط الأسباب وعلى هذا المعنى اختلفوا فيمن طلق امرأه الا نافتا تزوجها قبل زوج في عدتها

فصل واختلف في لا شهاد على الرجعة هل هو واجب أو مستحب فذهب عديد لوهاب الى أنه مستحب قياسا على لا شهاد في البيع وذهب ابن كثير وغيره الى أنه واجب بقول الله عز وجل وشهدوا ذوى عدل منكم والامر على لوجب حتى يقرن به ما يدل على أنه ايس على الوجوب ولم يقرن به ما يدل على ذلك كما اقترن في الامر بالشهاد على البيع وذلك قوله فان آمن عضكم مضاف ليلود بنى ائتمن أمته

فصل وما يجب لاشبه عند من وجبه ويستحب عند من لم يوجبه تحصى من خروج وما يتعلق بالرجعة من أحكام النكاح كدونه وطئه ونسب وغير ذلك ليس مشركا في صحة الرجعة عند من أوجبه ونما هو فرض على حياته أيام تاركه وتركه صحيح ان شاء الله نه مندوب إليه وايس لو اوجب ذل ووجب

عطاء بن أبي رباح (ابن وهب) عن ابن أبي ليثة عن ابن الزبير عن جابر بن عبد الله أنه قال لا يأخذ الابن ولا الابنة من مال أبيهما إلا بأذنهما وقال عطاء بن أبي رباح مثله

﴿ في نفقة المسلم على ولده الكافر ﴾

(قلت) أ رأيت أن أسلم الابوان وفي حجرهما جوارى أو أولادهما قد حصن فاخترن الكفر على الاسلام أيحبر الاب على نفقتهن أم لا (قال) نعم (قلت) ويحبر الكافر على نفقة المسلم والمسلم على نفقة الكافر (قال) إذا كانوا آباء أو أولاداً فانا نجبرهم (قلت) أن تحفظه عن مالك (قال) بلغني عن مالك ولم أسمعه منه أنه سئل عن الاب الكافر إذا كان محتاجاً أو الام وهما بنون مسلمون هل يلزم الولد نفقة الابوين وهما كافران قال نعم

﴿ في نفقة الولد على ولده الاصغر وليست الام عنده ﴾

(قلت) أ رأيت نفقة الاب على ولده الاصغر أيحبر الاب ان يدفع ذلك الى أمهم (قال) لم أسمع من مالك يحدد لا فتقرت الرجعة اليه ولما صحت دونه وبالله التوفيق

﴿ فصل في المتعة ﴾ المتعة نعم أمر المطلق بها تطيبا لنفس المرأة عما يرد عليها من ألم الطلاق وتسليتها عن الفراق

﴿ فصل ﴾ والمطلقات في المتاع ينقسمن على ثلاثة أقسام مطلقه قبل الدخول وقبل التسمية ومطلقه قبل الدخول وبعد التسمية ومطلقه بعد الدخول وقبل التسمية أو بعد التسمية فاما المطلقه قبل الدخول وقبل التسمية فان الله تبارك وتعالى قد نص في كتابه على امتناعها فقال لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا هن فريضة معناه ولم تفرضوا هن فريضة ومتعهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف حقاً على المحسنين فقوله تعالى ومتعهن أمر بالمتاع والامر على الوجوب ما لم يقترن به فريضة تصرفه عن الوجوب الى التنبه وقد اقترن بهذا الامر فرائض تدل على ان المراد به التنبه من ذلك تخصيصه بها المحسنين من غير المحسنين بقوله تعالى حقاً على المحسنين ولا يعلم المحسنين من غير المحسنين غير الله تعالى لان الاحسان فيما بين العبد وخالفه فلما علق تعالى المتعة بصفة لا يعلمها غيره دل أن الله لم يوجب الحكم بها على الحكم اذ لم يجعل لهم طريقاً الى تمييز المأمور بها وقيل لله طاق متع ان كنت من المحسنين فكان حقاً عليه أن يمتع ولا يخرج نفسه من جملة المحسنين وأيضاً فانها غير مقدرة ولا معلومة والفرائض لا بد أن تكون مقدرة ومعلومة وأيضاً فان الله تبارك وتعالى لما خص المطلق قبل الدخول وقبل التسمية برفع الحرج عنه دون غيره ممن طلق بعد الدخول أو قبل الدخول وبعد التسمية لقوله لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا هن فريضة دل ذلك على أنها إنما خصها بالذكور من أجل أنها تطلق ولا يجب لها بالطلاق شيء فتشبهت من نخرج عن الطلاق في هذا الحال بهذا الوجه والله أعلم

فلو وجب لها المتاع اذا طلقت في هذا الحال كما يجب للمطلقه قبل الدخول وبعد التسمية نصف الصداق وكما يجب للمطلقه بعد الدخول جميعه لما تخرج أحد عن طلاقها في هذه الحالة كما لم يتخرج عن طلاقها في سائر الاحوال ولما كان اختصاصها برفع الحرج عن المطلق لها في هذه الحال دون غيرها من الاحوال فائدة والله أعلم فان قيل يحتمل أن يكون تخرج من طلاقها في هذه الحال ما لم يعلم وجوب المتعة لها قبل له لو كان الامر على ذلك لكانت التلاوة ولا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا هن فريضة وهن المتاع كما قال في الآية التي بعدها وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ومن أهل العلم من أوجب المتاع لها وقال الآية عامة في أمثالها وآخرها لان كل مؤمن محسن فكما أنه قال متاعا بالمعروف

في هذا إذا كان المرأة إذا كان معها ولدا أعطيت نفقة ولدا إذا كانت مطلقة مصلحة بولدها عندها وتأخذ نفقتهم (قلت) أرايت أن دعاها إلى أن تتحول معه من بلد إلى بلد وهي عنده غير مطلقة ومن موضع إلى موضع فأبت أيكون لها عليه النفقة في قول مالك (قال) نعم وتخرج معه (قلت) فإن كان لها عليه مهر فقالت لا أتبعك حتى تعطى مهرى (قال) مالك أن كان قد دخل بها خرج بها على ما أحببت أو كرهت وتبعه بعهرها ديناً وليس لها أن تمتنع منه من الخروج من أجل دينها

﴿ فيمن تلزم النفقة ﴾

(قلت) أرايت فيمن تلزم نفقته في قول مالك فقال الولد ولدا الصلابة تلزمه نفقته في الذكور حتى يحتلموا فإذا احتلموا لم تلزم نفقتهم والنساء حتى يتزوجن ويدخل بهن أزواجهن فإذا دخل بها زوجها فلا نفقة لها عليه فإن طلقها بعد البناء أو مات عنها فلا نفقة لها على أبيها (قلت) فإن طلقها قبل البناء (قال) فهي على نفقتها ألا ترى أن النفقة واجبة على الأب حتى يدخل بها لأن نكاحها في يد الأب ما لم يدخل بها زوجها (ابن

حقا على المحسنين المطلقين لأن الإيمان الأحسان قال الله عز وجل ومن أحسن قولاً من دعا إلى الله وعمل صالحاً وقال اتقوا من المسلمين وهذا بعيد لأن الأحسان التفضل وفعل المعروف فلا ينطلق اسم الأحسان على كل مؤمن لأن منهم المسيء في أفعاله وإن كان محسناً في إيمانه وأما المطلقة قبل الدخول وبعد التسمية فإن الله تبارك وتعالى ذكرها عقب المطلقة قبل الدخول وقبل التسمية فأوجب لها نصف الفريضة ولم يأمر لها بالمتاع فدل على أنه لم يجعل لها متاعاً واجباً ولا مندوباً إليه وهو مذهب مالك وجيع أصحابه ومن أهل العلم من أوجب لها المتاع لعموم قول الله عز وجل بأيتها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها فتنعهن وسرحوهن سراح جيلاً لا لم يفرق بين أن يكون سمي لها صداقاً أو لم يسم وله عموم قوله عز وجل وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين وقال هي من المطلقات فلها المتاع مع نصف الصداق كما للمدخل بها المتاع مع جميع الصداق ولو لم يكن لها المتاع من أجل أن لها نصف الصداق لوجب أن لا يكون للمدخل بها متاع من أجل أن لها جميع الصداق لأن نصف الصداق يلقى لم يدخل بها بجميعه التي دخل بها وهذا غير صحيح لأن المدخول بها قد وجب لها الصداق بالوطء وجوباً مستقراً لا يسقطه فسخ ولا ارتداد والتي لم يدخل بها لم يجب لها شيء من الصداق وجوباً مستقراً ولو وجب لها نصفه وجوباً مستقراً لما سقط بالفسخ أو الارتداد فلما أوجب الله تعالى بالعقد لها ولم يكن واجباً قبل ولم يأمر لها بالمتاع دل على أن لا شيء لها سواه وهذا بين والحمد لله ومن أهل العلم من استحسّن للزوج المتاع في هذه الآية ولم يوجه له احتمال فهذه ثلاثة أقوال وأما المطلقة بعد الدخول وقد سمي لها صداق أو لم يسم لها فلا هل العلم فيها قولان أحدهما أن المتعة لها واجبة على الزوج يؤاخذ بها ويحبر عليها قوله تعالى وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين وقيل كل مؤمن متق ولا تخصيص في الآية والثاني أنه يؤمر بها ويندب إليها ولا يجبر عليها فيقال له متع إن كنت من المتقين على ما بيناه من قبل في قوله إن كنت من المحسنين وهو قول مالك وجيع أصحابه وقد اختلف في متعة هذه وفي التي طلقت قبل الدخول ولم يسم لها صداقاً أيهما أوجب على أربعة أقوال أحدها أنهما سواء في إسقاط الوجوب وهو مذهب مالك وجيع أصحابه والثاني أنهما سواء في ثبوت الوجوب لهما ووجوب الحكم بها والثالث أن المتعة للمدخل بها أوجب من التي لم تدخل بها لأن الله أوجب لها المتاع بغير لفظ الأمر المحتمل للوجوب والندب فدل وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على متقين واستدل أيضاً من ذهب إلى هذا بقول الله عز وجل بأيتها النبي قد لا رواج بينكم من كذا ترردن حياة لديننا وزيتم فاعانين أمتعن وأسرحكن سراحاً جيلاً فنص على متاعهن وهن مدخول بهن ونزيج نمتعهن التي لم يدخل بها ولم يسم لها

(وهب) عن يونس بن يزيد أنه سأل ربيعة عن والده هل يضمن مؤنة ولده والى متى يضمنهم قال يضمن نفقة أبيه حتى يحتلم وابنته حتى تنكح (قالت) فولد الولد (قال) لا نفقة لهم على جدهم وكذلك لا تلزم نفقةهم على جدهم ولا يلزم المرأة النفقة على ولدها وتلزم النفقة على أبويها وان كانت ذات زوج وان كره ذلك زوجها كذلك قال مالك قال والزوج يلزمه نفقة امرأته وخادم واحدة لامرأته ولا يلزمه من نفقة خدامها أكثر من نفقة خادم واحد ولا يلزم نفقة أخ ولا أخت ولا ذى قرابة ولا ذى رحم محرم منه (قال) مالك وعلى الوارث مثل ذلك ان لا يضار (قلت) أرايت الجارية التي لا بد لها من خادم للخدمة وعندها خادم قد دورتها من أمها أيلزم الاب نفقة خادمها وهي بكر في حجر أبيها (فقال) لا أرى ان يلزم الاب نفقة خادمها ويلزمه نفقتها في نفسها (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم وهو رأي ويقال للاب أما أنفقت على الخادم وأما بعتها ولا يترك بغير نفقة (وقال) ربيعة في امرأة توفي عنها زوجها ولها ولد صغير فأرادت ان تزوج وترحم به على عمه أو وصي أبيه وليس للعلام مال (قال) فقال ربيعة يـكـوـن ذلك لها ولدها من أيتام المسلمين يحمله ما يحمله ويسعه

أوجب لان الله تعالى نص على المتعة لها بالامر فيها ولم ينص على المتعة للمدخل بها الا في تخيير النبي عليه السلام أزواجه وذلك حكم خص النبي به دون المؤمنين بدليل اجماعهم على انه لا يجب على أحدانه تخيير زوجته وانما جعل الله المتعة بظاهر عموم اللفظ في قوله والمطلقات وليس ماوجب بالظاهر والعموم كائن عليه بالامر الذي يقتضي لها الوجوب ولكل قول منها حظ من النظر وأبينها وأصحها ما ذهب اليه مالك رحمه الله وجميع أصحابه فان قلنا ان المتعة تسليية للمرأة عن فراق زوجها فلا متعة في كل فراق تختاره المرأة من غير سبب يكون للزوج في ذلك كامرأة العنين والمجنوم والمجنون تختار فراق زوجها وكالامة تعتف تحت العبد فتختار نفسه او لا في كل نكاح مفسوخ قاله ابن القاسم وقال ابن المواز اذا فسخ بغير طلاق وظاهر قول ابن القاسم انه لا متعة فيه فسخ قبل الدخول بطلاق أو بغير طلاق أو طلق هو قبل الفسخ وقد اختلف في المملوكة والمحيرة فقال ابن خزيمة منداد لا متعة لها في الطلاق ومعلوم أن من اختارت فراق زوجها فلم تشغف لذلك ولا حزن له فلا يحتاج الزوج الى تسليتها وتطبيب نفسها وروى ابن وهب عن مالك ان لها المتعة ووجه ذلك أن الطلاق فيهما انما هو من الزوج الذي جعل ذلك اليها ولعلها تحتشم من اختياره وهو قد عرضها للفراق فتختار نفسها وهي كارهة لذلك مريدة للبقاء مع زوجها وأما المختلعة والمطلقة والمبارئة فلا متعة لهن باتفاق لانهن قد رغبن في فراق أزواجهن واشترينه بما بذان عليه فلا يحتاج الى تسليتهن وكذلك المملوكة لا متعة لها والمتعة سواء في الطلاق البائن والرجعي ان لم يرجع حتى تبين منه بانقضاء العدة فلا يجب عليه المتاع حتى تنقضي العدة وقد اختلف اذا لم يمتع حتى ماتت المرأة هل يجب عليه لورثتها على قولين أحدهما انه لا يجب ذلك عليه لورثتها لان المراد بذلك عينها تسليية لها عن الفراق وأما ان مات الزوج قبل أن يمتع فالتناع ساقط عنه ولا يؤخذ ذلك لها من ماله لانه ليس بدين ثابت عليه وللعبد أن يمتع امرأته وليس لسيدته ان يمنعه من ذلك لانه من حقوق النكاح الذي اذن له فيه ولا حد للمتعة وانما هي على قدر حال الزوجين وقد قال ابن عمر اعلاها رقية وادناها كسوة أو نفقة

فصل في الخلع اباح الله تبارك وتعالى لعباده المؤمنين النكاح فقال فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع وقال وأسكنوا الايامي منكم والصالحين من عبادكم وامائكم وأمر عز وجل بحسن العشرة فيه فقال وعاسرهن بالمعروف وقال رطن ل نذى عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة وملك الأزواج امر الزوجات بما جعل لهن من الطلاق ونهاهم ان لا يعتدوا فيما جعل اليهن من ذلك فقال ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا وقال فامسكن بمعروف أو تسريح باحسن فان أحب الرجل المرأة أمسكها وان كرهها فارقها ولا يحل

ما يسعهم وولي الأرحام أولى من الأم بالولد إلا أن تحب الأم الحضنة فيقتضى لها حضنة ولدها لأن حجرها خير
 له من حجر غيرها ولا يضمن أحد نفقة اليتيم إلا أن يطول متطول فيصل ما بداله لا ما قسم الله لا يتم المسلمين
 من الحق في الصدقة والنفقة قال وقال ربيعة في قول الله تبارك وتعالى وعلى الوارث مثل ذلك قال الوارث
 الولي لليتيم ولما له مثل ذلك من المعروف يقول في حجة الوالدة لا تضار والدة ولدها ولا مولود له بولده يقول
 وعلى الوارث مثل ذلك يقول فيما ولي الولي أن أقره عند أمه أقره بالمعروف فيما ولي من اليتيم وماله وإن تعاسرا
 وتراضيا على أن يترك ذلك يسترضعه حيث أراه الله ليس على الولي في ماله شيء مفروض إلا من احتسب (الليتيم)
 عن خالد بن يزيد بن أسلم أنه قال في قول الله تبارك وتعالى والوالدان يرزعا أولادهن حولين
 كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة أنها تطلق أو يموت عنها زوجهما قال وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن
 بالمعروف لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك يقول ليس لها أن تلقى ولدها عليه

له إذا كرهها أن يمسكها ويضيق عليها حتى تقتدى منه وإن آتت بفاحشه من ربا أو نشورا أو بذاء لقول الله
 عز وجل وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم أحداهن قطارا فلا تأخذوا منه شيئا أما أخذونه
 بهتاناً واعمالاً مينا وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقا غليظا هـ ما ذهب مالك
 رحمه الله وجميع أصحابه لا اختلاف بينهم فيه ومن أهل العلم من أباح للرجل إذا أطلع على زوجته بربا أن يمسكها
 ويضيق عليها حتى تقتدى منه لقول الله عز وجل ولا تعضلوهن أن ينصبن ما يتنصبن لأن يأتيه
 بفاحشه مبينة وتأول أن الفاحشة المبينة هو الزنا هـ ما جعل الاستثناء متصلا ومنهم من تأول أن الفاحشة
 المبينة البغض والنشوز والبذاء باللسان فأباح للزوج إذا أغضته زوجته وشرت عنه وبنت بلسانها
 عليه أن يمسكها ويضيق عليها حتى تقتدى منه ومنهم من حمل الفاحشة على العموم فأباح ذلك للزوج كانت
 الفاحشة التي آتت بهازنا أو نشورا أو بذاء باللسان أو ما كانت والصحيح ما ذهب إليه مالك رحمه الله لأنه إذا
 ضيق عليها حتى تقتدى منه فقد أخذ ما لها بغير طيب نفس ولم يبح به ذلك إلا عن طيب نفسها فقال فإن طبن لكم
 عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا والآية التي احتجوا بها الآية لهم فيها لأن الفاحشة مبينة من جهة
 النطق أن تبذروا عليه وتشتتم عرضه وتحالف أمره لأن كل فاحشه آتت في القرآن منعوتة بمبينة فهي من
 جهة النطق وكل فاحشه آتت فيه مطلقه فهي الزنا والاستثناء المذكور فيها منفصل بمعنى الآية لكن
 إن نشرت عليكم وحالفتم أمركم حمل لكم ما ذهبتم به من أموالهن معاها إذا كان ذلك عن طيب أنفسهن
 ولا يكون ذلك عن طيب أنفسهن إلا إذا لم يكن منهن ألين ضرر ولا تضيق فعلى هذا التأويل تنفق آي
 القرآن ولا تعارض وقد قيل في تأويل الآية غير هذا وهذا أحسن وذهب ابن عجل لقاضي إلى أن
 الخلع يجوز ويسوغ للزوج ما أخذ منه على الطلاق إذا كانت نشزوا الكراهة منها وإذا كان لا يقي
 حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به وليس قرله مخالف لما حكيناه عن مالك وأصحابه من أن الخلع لا يجوز
 للزوج وإن كرهته المرأة ونشزت عليه وأضررت به إذا قارضاها على بعض ذلك لأنه ثم جعل محبة على يمينها
 فأباح الفدية قبل وقوع ما فاه مخافة أن يقع ما إذا كر كل واحد منهما صاحبه وخاف هو أن أمسكه أن لا يقيم
 حدود الله فيها من أجل كراهته إياها وخفت هي أن لا تقرب بميزمها من حقها فاعتد مخافة لا تخرج
 فقد أعطته ما لها على خلاف طيبة بنفسها فليضطرها ذلك بأمر ركان منه به وأبو بكر بن عبد
 حميد الخوف المذكور في الآية على نعم الله تعالى أن خطاب فينا ثم هـ ولما لا يتيه تحكيم
 سواء فقال تقدير الكلام من ختمه ولاه أن لا يقيم زوجين حدوده من غير أن يزوجهم
 أخذتم من ما لها وفرقتم بينهم ما فاختلاف بينه وبين بن كبير ثم عرفت في الآية في موضع الذي

ولا يجرد من يرضعه وليس له ان يضارها فيزج منها ولدها وهي تحب ان ترضعه وعلى الوارث مثل ذلك فهو ولي اليتيم

﴿ ما جاء في الحكمين ﴾

(قلت) أرايت الحكمين اذا حكما من هما وهل يجوز أن يكون في الحكمين المرأة والعبد والصبي والرجل المحدود ومن هو على غير الاسلام (قال) قال مالك ليست المرأة من الحكماء فالصبي والعبد ومن هو على غير الاسلام أبعدان لا يجوز تحكمهم الا بالرضا من الرجل والمرأة والا بالبعثة من السلطان (قلت) فالحكماء هل يكونان من غير أهل المرأة وأهل الرجل وكيف ان لم يكن لهما أهل وكيف ان كانا لهما أهل وكانوا لا موضع فيهم لا يهيم ليسوا من أهل النظر والعدل (قال) قال مالك الامر الذي يكون فيه الحكماء انما ذلك اذا قبح ما بين الرجل وامرأته حتى لا يثبت بينهما بينة ولا استطاع ان يتخلص الى أمرهما فاذا بلغا ذلك بعث الوالي رجلا من أهلها ورجلا من أهلها عدلين فنظر في أمرهما واجتهدا فان استطاعا الصلح أصلحا بينهما والا فرقا بينهما ثم يجوز

يجوز فيه الخلع من الذي لا يجوز فيه لا اختلاف في المذهب ان الزوج يجوز له أن يأخذ من زوجته شيئا على طلاقها اذا كان النشوز من قبلها ولم يكن منه في ذلك ضرر اليها اذ ليس له أن يقارضاها على نشوزها عليه بالاضرار لها والتضييق عليها حتى تقتدي منه لقول الله عز وجل ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتينكموهن وانما له أن يعظها فان تعظت ولاهجرها في المضاجع فان تعظت ولاضر بها ضرر باغير مبرح فان اطاعته فلا يسيئ عليها سبيلا لقول الله عز وجل واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فان اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا فان هي اذلت على الفحل له أن يقبله اذ لم يتعد أمر فيها الله

﴿فصل﴾ ولما كان النشوز من قبله ولم ترض ذلك من فعله فالواجب عليه أن يفارقها الا أن يصطلحا على الرضا بالعشرة والبقاء معه عليها أو بعطية على ان لا يطلقها وتبقى معه على الاثرة أو على ترك الاثرة وذلك الصلح الذي قال الله عز وجل فيه وان امرءة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضا فلا جناح عليهما أن يصالحا بينهما صلحا والصلح خير وأحضرت الانفس الشح

﴿فصل﴾ وأما اذا كان النشوز من قبلهما جميعا وأخذ كل واحد منهما بصاحبه فلا يجوز للزوج أن يأخذ منها شيئا على الطلاق على ما بيناه

﴿فصل﴾ وان تداعيا في ذلك وتقاوم الامر بينهما وارتفعا الى الخاكم حكم بينهما حكمين حكما من أهلها وحكما من أهلها قال الله عز وجل في كتابه حيث يقول وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهلها وحكما من أهلها الاية معناه عند أهل العلم علمتم ذلك وخفتم ترايداه فان تبين لهما أن الضرر من قبل الزوج فرقا بينهما بغير غرم تغرمه المرأة ويكون لهما نصف صداقها ان كان ذلك قبل الدخول وجميعه ان كان بعد الدخول لان حكم نصف الصداق قبل الدخول بجميعه بعد الدخول وان تبين لهما أن الضرر من قبل المرأة أقرها تحتها وأتمناه على غيبتهما وأذنا له في تأديبها كما أمر الله تعالى وان تبين لهما أن كل واحد منهما مضر بصاحبه فرقا بينهما بغير غرم بعض الصداق نصفه ان كان اضرار كل واحد منهما بصاحبه متكافئا أو أكثر ان كان الاضرار منه أكثر وأقل من النصف ان كان الاضرار منها أقل هذا قول ربيعة في المدونة ومنه في كتاب ابن الموار وهذا مذهب مالك وأصحها به وقال ابن زيد وابن المباحشون في المبسوط ظاهره اذا أحببت أو كرهت اذا أحب هو الفراق ومعنى ذلك عندى على ما في المدونة أن اطاعت به والله أعلم

﴿فصل﴾ فان قال قائل ان الزوج لا يجوز له أن يأخذ من زوجته شيئا على فراقه اياها اذا أضر كل واحد منهما

فراقهم بدون الامام وان رأيا ان يأخذ من مالها حتى يكون خلعا فعلا قال فاذا كان في الاهل موضع كانوا هم أولى لعلمهم بالامر وتعيينهم به وانهم لم يزدتهم قربتهم منهم اذا كان فيهم من الحال التي وصفت لك من النظر والعدالة الاقوة على ذلك وعلمابه وأما اذا لم يكن في الاهل أحد يوصف بما يستحق به التحكيم أو كانا من لاهل لهما فافانما معنى ذلك الذي هو عدل من المسلمين (قلت) فالاهلون اذا اجتمعوا على رجل واحد هل يحكم وهل يكون الاهلون في ولاية العصبية أو ولاية المال أو الى اليتيم اذا كان من غير عصبية أو الى اليتيمة اذا كان كذلك وهل يكون الى غير من يلي نفسه من الازواج والزوجات أو هل يكون لاحد مع الذي يلي نفسه من الازواج شرك (فقال) لا شرك للذين أمرهما اليهما من أحد في أمرهما الا شرك المشورة التي المرء فيها مخير في قبولها وردّها فأما شرك يمنع به صاحبه شيأ أو يعطيه شيأ قال فلا وكذلك الاموال من يلي اليتامى من الرجال والمرأة وهو لا يكون اليهم من ذلك الا ما اليهم من الطلاق والمخالعة (قلت) فان كان ممن يلي نفسه من الرجال والمرأة أو من الولاية الذين يجوز أمورهم على من يلوا جعلا وذلك الى من لا يجوز أن يكون حكما (قال) لا يجوز

صاحبه فكيف يأخذ ما حكم به الحكمان من صداقها اذا تبين لهما أن كل واحد منهما مضر صاحبه وقد نص الله تعالى في كتابه على أن حكم الحاكم لا يحل مال أحد لا حد فقال ولا تأكلوا أموالكم يتسكنم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتأكلوا فروقها من أموال الناس بالاثم وأتم تعلمون وسأل عن الفرق بين الموضوعين فالجواب عن ذلك أن الزوج في الخلع قد اختار الطلاق وخير الزوجة على أخذ مالها بما كان ضرره اليها وذلك لا يجوز له القول الله عز وجل ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن وفي حكم الحكمين لم يختار الطلاق بل جبره عليه الحكمان كما جبر الزوجة على اعطاء المال فساغ له أخذ عودا عن اخراج الزوجة عن ملكه حكما من الله عز وجل

﴿فصل﴾ وحكم الحكمين بين الزوجين لا عذاريه الى أحد هما لانهما لا يحكمان بالشهادة القاطعة وانما يحكمان بما خلص اليهما من علم أحوالهما بعد النظر والكشف

﴿فصل﴾ والخلع معاوضة عن البضع تملك به المرأة نفسها وملك الزوج به العوض عليها ملكا تاما لا يفتقر الى حيازة لانه خرج على عوض بخلاف الهبة والصدقة وما أشبه ذلك مما خرج على غير عوض هدا هو المشهور في المذهب وقد وقع في كتاب محمد بن المواز ما يدل على خلافه وذلك أنه قال اذا كان على الزوج دين فاحال به على الزوجة فيما خالعهما به فبات قبل أن يقبض المحال دينه أن له أن يرجع على الزوج بدينه فلم يحكم به بحكم الديون الثابتة في الذمة اذا جعل له الرجوع على الزوج ولم يجعلها حوالة ثابتة كالحوالة على الديون الا أن العوض الذي تأخذه المرأة به ليس بمال وانما هو راحة في نفسها وتخليصها من ملك الزوج فلا يحكم له الا مع سلامة الحال فان كان في ذلك حق لا تخرب في ذلك بحسب قوته وضعفه فنه ما يقدم على الخلع فحق السيد في مال أمته المأذون لها في التجارة وفي مال المكاتبه لا اختلاف في المذهب أن الامة المأذون لها في التجارة أو المكاتبه اذا اختلعت من زوجها أن خلعهما لا يجوز الا باذن السيد لقوة حقها واختلاف في المديانة اذا اختلعت هل يجوز خلعهما دون اذن امرء أم لا على قوانين أحد هما أن ذلك لا يجوز لانها أعطته مالها فيما لاحظ له فيه بخلاف النكاح والثاني أن ذلك جائز كالنكاح وجه القول الاول في الفرق بين الخلع والنكاح أن النكاح مما تمس الحاجة اليه كالضعام والشراب فقد دخل الغرماء معه على ذلك والخلع ليس مما تمس الحاجة اليه وانما يقع ذلك لعارض يعرض فتريد المرأة أن تخلص نفسها من الزوج بسببه فلم يدخل الغرماء معه على ذلك كما لو جنت جنابة فيها قصاص فصالحته على نفسها بمثل أعطته وعليها دين فقد قال في كتاب الصلح من المدونة ليس لمن أحاط لدين بماله دجني جنابة فيها لقصاص أن يصالح فيسقط القصاص

(قلت) ولم وانما جعل ذلك اليهم ولادة الامر أو الزوج والزوجة المالكين لامرهما (قال) لان ذلك يجري اذا حكم غير أهل الحكومة والرأى من وصفت لك وغيرهم ممن يخالف الاسلام كان على غيره وجه الاصلاح وانما أراد الله بالحكمين واردة ولادة العلم الاصلاح بين الزوج وزوجته وبين الزوجة وزوجها وان ذلك يأتي بخاطر أمنها بما لا ينبغي أن يكون فيه الغرر (قلت) فاذا كان ذلك منهم الى رجل واحد اجتمعوا عليه هل يكون بمنزلة الحكمين لهما جميعا (قال) نعم انما هي من أمورهما التي لو أخذها دون من يحكم فيها كان ذلك لهما جميعا فكذلك هي الى من جعلها اليه اذا كان يستأهل أن يكون ممن يجعل ذلك اليه ليس بنصراني ولا بعيد ولا صبي ولا امرأة ولا سفيه فهو لاء لا يجوز منهم اثنان فكيف واحد (قلت) فلوان بعض من لا يكون ذلك اليه جعل عن ملائمتها ورضى ففرق بينهما لم يعض ذلك أو يكون مردودا (قال) اذا لا يعض ولا يكون ذلك طلاقا لانهم ليسوا من أهل الحكم واجتهاد الرأى ولان ذلك لم يكن على وجه التملك تملك الطلاق ويدلك على ذلك دخول الزوجة فيه بتحكيها ولا مدخل للزوجة في تملك الطلاق (قلت) فلو قضى الحكمان بغرم على

عن نفسه بأموال غرمائه وقد قيل ان معنى قوله ليس له ذلك ابتداء فاذا وقع نفذ ومضى فعلى هذا التأويل اذا خالعت المدية نفذ فعلها ومضى الا أنه تأويل بعيد والصواب أنه لا يجوز الا أن يجيز الغرماء وانما وقع في هذا التأويل من تأوله لان ظاهره معارض لما وقع في كتاب الرهون لان المرتهن أحق بما رتبه في جناية العمد والخطأ من الغرماء ومعنى ما وقع فيه من ذلك أن العمد الذي لا قصاص فيه والخطأ الذي لا يحمله العاقلة فاذا جعل على هذا صحت المسائل وسلمت من التعارض ولم تحتاج الى التأويل البعيد

فصل والفرق بين العمد الذي فيه القصاص والعمد الذي لا قصاص فيه هو ان العمد الذي لا قصاص فيه دين أو جبه الحق عليه لم يدخله هو على نفسه باختياره فكان للمجروح محاسبة الغرماء كسائر الديون العمد الذي فيه القصاص ليس بمال وانما للمجروح القصاص فان بذل له فيه مالا كان قد استهلك أموال غرمائه باستنقاذ نفسه من القصاص وذلك لا يجوز له الا باذن غرمائه

فصل وكذلك اختلف في خلع المريضة والحامل المتقل قيل ان خلعها جائز على ورثتها اذا خالعت بخلع مثلها روى ذلك ابن وهب عن مالك فعلى هذه الرواية غلب الخلع على حق الورثة وقيل ان خلعها لا يجوز من غير تفصيل وهذا ظاهر قول مالك في المدونة وكتاب ابن المواز وقيل ان ذلك لا يجوز ان كانت حائضا أكثر من ميراثه منها ويجوز ان كانت خالعت بمثل ميراثه منها فأقل وهو قول ابن القاسم واختلف ايضا متى ينظر فيه ان كان يوم الخلع أو يوم الموت فقال ابن القاسم يوم الخلع وقال ابن بافع واصبغ يوم الموت على ما يأتي في مسائلهم فعلى هذين القولين غلب حق الورثة على الخلع

فصل والخلع مأخوذ من الاختلاع وهو نزع الشيء عن الشيء من ذلك الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وآله لم يزد غرماء معاذ على أن خلع لهم في ماله يريد اخراجه عن جميعه وله عبارات هي الخلع والصلح والبارأة والقضية وكلها يراد الى معنى واحد وهو بذل العوض على الطلاق الا أن اختلافها يرجع الى اختلاف فئات رقوقها فالخلع بذل جميع المال على الطلاق والصلح بذل بعضه والافتداء بذل جميع الصداق الذي أعطاها والمبارأة ترك ما لها من الحق على الطلاق أو ترك كل واحد منهما ماله على صاحبه على الطلاق حكمها كما ساء في انها طلقة واحدة بآئنه اذا لم يسميا شيئا من الطلاق

فصل ويجوز الخلع على جميع اعداد لطلاق الا أن يكون فيما زاد على الواحدة فان وقع نفذ ومضى وان ساء على ان يطلق بلا اطلاق واحدة لم يكن طائفة لانها دلالت بالواحدة ما كانت تمال بالثلاث من ساءها أمر نفسها

الزوج مع الفرقة أو على المرأة كيف يكون ذلك وهل يكون ذلك بغير التخليص من المرأة والزوج في
تحكيمهما حين يحكم (قال) إذا حكم الزوج والمرأة الحكمين في الفرقة والامساك فقد حكما ما فيا يصلح ذلك
نوجه السداد منهما ولا جهاد قال قال مالك إن رأى ابن يأخذ من المرأة ويغرمها ما هو مصلح لها ومخرجها
من ملك من أضر به أو لا ينفق أن يأخذ من الزوج شيئا أو يطلقها عليه (قلت) فهل يكون لهما أن يحكما من
الفراق بأكثر مما يخرجانهما من يده وهل يكون إذا أخرجاها بواحدة تكون له فيها رجعة (قال) مالك لا يكون
لها أن يخرجها من يده بغير طلاق السنة وهي واحدة لاربعة له فيها حكما عليه ما فيه بحال أولم يحكما فيه لأن
ما فوق واحدة خطأ وليس بالصواب وليس بمصلح لهما أمر أو الحكم أنهما يدخلان من أمر الزوج والزوجة
فيما يصلح لهما وله جعل (قلت) فلوانهما اختلفا فطابق أحدهما ولم يطلق الآخر (قال) إذا لا يكون ذلك
هنا فراق لأن كل واحد منهما ما إلى صاحبه باجتماعها عليه (قلت) فلوا أخرجا أحدهما بغير غرم المرأة

فصل وان وقع الخلع دون تسمية طلاق فهي واحدة بآئنة خلاف الشافعي في قوله ان الخلع فسخ بغير طلاق
وحجه ان الله ذكر الخلع بعد قوله الطلاق مرتان ثم قال فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره قدل
ذلك على أن الخلع ملغى غير صحيح وهذا لا حجة فيه لأن ذكر القدية حكم على حياله فلا فرق بين ان يذكر بين
ذكر الطلقتين والطلقة الثالثة أو في غير ذلك الموضع وقد بين ذلك النبي عليه الصلاة والسلام بقوله ثابت بن قيس
ابن شماس هي واحدة وهذا نص في موضع الخلاف وذهب أبو ثور إلى انها طلقة رجعية وذلك بعيد لانها إنما
بذات المال على إزالة الضرر ولا يزول الضرر عنها لاجل ملكها نفسها وقد اختلف ذابا رأها على ان يعطيها أو
على ان تعطيه ولا يعطيها فقيل هي طلقة رجعية وهو قول مطرف وقيل هي طائفة بآئنة وهو قول ابن المقاسم
وقيل هي ثلاث تطليقات وهو قول ابن الماجشون

فصل ويجوز الخلع على ما أعطاهما أو على أكثر من ذلك وأقل منه لقرل الله عز وجل فلا جناح عليهما
فيما اقتدت به ولو كان كما يقول بعض الناس انه لا يجوز للزوج أن يأخذ منهما في الخلع أكثر مما أعطاهما لكان
فلا جناح عليهما فيما اقتدت به منه لأن القائل لو قال لا تشتم فلانا لأن يشتمك فان شتمك فلا جناح عليك فيما
فعلت به لم يقل منه أو من ذلك لكان قد أباح له ان يشتمه وان يفعل به ما شاء من ضرب وغيره

فصل ويجوز الخلع بالغر والمجهول لانه الظاهر من عموم قول الله عز وجل فلا جناح عليهما فيما اقتدت
به وإذا ليس طريقه طريق المبايعات التي تبغى فيها الايمان وانما المبتغى فيه تخليص الزوجة من ملك الزوج
فلا يضر الجهل بالعوض ألا ترى ان النكاح لما لم يكن طريقه طريق المبايعات المحضه وكان المبتغى فيه المكارمة
والاتصال جاز على عبد غير مرصوف وعلى شوارب غير مرصوف وما أشبه ذلك من الغرر اليسير الذي
لا يزل جلة فيبقى البضع الا صدق لان الصدق حق لله تعالى فلا يجوز سقاطه والخلع لاحق لله فيه بخلاف الغرر
الكثير من جميع جهاته ومن ذهب جلة فيبقى الخلع غير عوض وقيل ان الخلع بالغرر والمجهول لا يجوز وقد
قبل المشهور وما قدمناه راجاه ابن المقاسم في مدونة يابعد لا يقر بغير لشاردوم أشبه ذلك يمنع منه
بالتزام نفسه الولد أكثر من حوى لرضاعه وما أشبه ذلك فقيل انه فرق بين نسأتين وقيل نه خلاف من
قوله ولم يجز الصلح من دم العمد على غرر فتبلى ان ذلك على قرل نسأتين من الخلع بالغرر وقيل نه فرق
بين خلع واصلح عن دم العمد صاهر في له يتو فرق بين نسأتين ودم العمد قد قيل ان
لوى لدم أن يحفر على أخذية قد كزل نسأتين فرقة ما كبر ويثبت له في صرح عنه لا يعلم
في لزم على حد ان لا يجوز عليه الا بدع هـ نسأتين أصل مختلف فيه هل يكون من ملك من يعتق
كـ نسأتين في الحكم رتبة نسأتين في الرتبة توفيق

وأخرجها إلا بغير غرم (قال) إذا لا يكون ذلك منهما اجتماعا لأنه ليس عليهما أن يخرج شيئا بغير اجتماعهما ولا أنه ليس عليه أن يفارق عليه بغير الذي لم يجتمعا عليه من المال فإن شأت أن تعضى له من المال طوعا منها لا بحكمهما ما سمى عليها أحد الحكمين فقد اجتمعا إذا مضت المال للزوج على الطلاق لا اجتماعهما على الفسقة إذا أبت إعطاء المال انما هو تبع في رد ذلك على الزوج بأن يقول لم يجتمعا على المال فليزنها لي ولم يصل إلى ما حكم به منه أحد كما قنن قطع مقالتي فإذا أمضت هي ذلك فليس مما يشك أحدان مما اجتماعا عليه الفراق فقد سقط مقال الزوج إذا قبض الذي حكم به أحد الحكمين بطوعها (قلت) فلو حكم واحد بواحدة وحكم الآخر بثلثين (قال) إذا يكرنان مجتمعين من ذلك على الواحدة (قلت) فلو طلق واحد ثنتين والآخر ثلاثا (قال) قد اجتماعا على الواحدة فإزاد فهو خطأ لأنهما لم يدخلوا على الواحدة أمر أبدا لأن به صلاح المرأة وزوجها الأول والواحدة تجزئ من ذلك وكذلك لو حكم واحد بواحدة والآخر بالثبته لأنهما مجتمعان على الواحدة واظهر كل واحد حكمه به أحدهما هو الآخر مما حكم به صاحبه

فصل في الحضنة

الأصل في الحضنة كتاب الله تعالى وسنة نبيه عليه السلام واجماع الأمة فأما الكتاب فغير ما آية نها قوله تعالى وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا وفي الأمهات قوله تعالى والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة فالأم أحق برضاعة ابنه وكفالاته إلى أن يستغنى عنها بنفسه وقال تعالى حاكيا عن أخت موسى صلى الله عليه وسلم إنها قالت لا تسية امرأة فرعون هل أدلكم على أهل بيت يكفلونه لكم وهم له ناصحون فرددناه إلى أمه حتى ترضعها ولا تحزن وقال في مريم بنت عمران وكفلها زكريا بكفلها زكريا بتشديد لفاء فنقرأ وكفلها زكريا فقال معناه كفلها الله أي أو جب له كفالتها بالقرعة التي أخرجها له والآية التي أظهرها لخصومه فيها وذلك أن زكريا وخصومه فيها لما تنازعوا أيهم يكفلها تساهموا بقداحهم فرموا بها في نهر فقام قدح زكريا تافى الماء لم يجر كما أنه في طين وجرت قدح الآخر ففعل الله بذلك علما بأنه أحق المتنازعين فيها وقيل جرى قدح زكريا في النهر مصعدا وانحدرت قدح الآخر فخرين وكانت قداحهم التي استهموا بها أقلامهم التي كانوا يكتبون بها التول له فذلك قوله وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أي يكفل مريم وما كنت لديهم إذ يختصمون وكان زكريا قد قال له أنا أحق منكم لأن عندي أختها أو خالتها على اختلاف في ذلك لأنه قيل أن زوجته أم يحيى كانت خالة مريم وقيل بل كانت أختها حكم الله بها زكريا بالرضع أختها أو خالتها وعلى هذا ما في شرعنا لأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بأبنة حمزة بن عبد المطلب لجعفر بن أبي طالب إذ قد تنازع فيها علي بن أبي طالب وجعفر وزيد بن حارثة فقال علي هي أخته عمي وعندى رسول الله صلى الله عليه وسلم فانا أحق بها وقال جعفر هي أخته عمي وعندى خالتها فانا أحق بها وقال زيد هي أخته أخي وتجهت لها السمع وكان قد خرج عنها حين أصيب حمزة فاقدمها وعلى هذا مذهبنا أن الحضنة إذا كان زوجها أو أيا من أولياء المحضونة فهي أحق بها من سائر الأولياء وإن كان زوجها أبعد منها وإنما كفلها زكريا لأنها كانت يتيمة تربت أمها بعد موت أبيها وهي صغيرة

فصل في وأما السنة فتمها قوله صلى الله عليه وسلم للمرأة المطلقة من أبي الطفيل حين قالت له إن ابني هذا كان بطني له وعاء وتدي له ورواى جري له حرا وأما له نساء وزعم أنه يترده متى فقال أبى أحق به ما لم تنكحني وقضاؤه لأنه حرة لجعفر لموضع خالتها أسماء بنت عميس

فصل في وأما لاجماع فلا خلاف من أحدهم لامة في إيجاب كنفالة لاطفال الصغار لأن الإنسان خلق ضعيفا مفتقرا إلى ما يكفونه ويريه حتى ينشأ نفسه ويستغنى بذاته فمن فروض الكفاية لايجل أن لا يصغير

خلعاً فعلاً (قلت) فإن قال أحدهما حين حكم برئت منك وقال الآخر هي خلية (قَالَ) أما المدخول بها فكأنهما قالاً البتة أو ثلاثاً لأن هذين الأسمين وإن اختلفا ثلاث وهما إذا حكم ثلاث كانت واحدة لما أعلمتكم من أنه ليس للزوج ولا للزوجة صلاح في أن يكون الطلاق أكثر مما يخرجانه من يده لقول مالك فإزاد فهو خطأ وأنها إذا دخلت مضرة بما زاد على الواحدة والواحدة بينهما (قال) مالك وأما التي لم يدخل بها فهي

وان سفل الاقرب فالاقرب ثم جد الجد ثم والده ثم والد الجد الجد ثم والده على هذا الترتيب أبدا فترتيب الحضنة في العصبية لا يجري على ميراث المال ولا على ميراث الولاء ولا الصلاة على الجنائز لان الجد وان علا أرفع مرتبة في الميراث من الاخ اذ لا ينقص منهم من الثلث شيئا ولان بنى الاخوة والاعمام وبنهم لاشئ لهم مع الجد وان علا في ميراث المال وابن الاخ في ميراث الولاء أحق من الجد

﴿فصل﴾ فأحق الناس بالحضانة على مذهب ابن القاسم في المدونة بعد الام الجدة للام وان علت فان اجتمع الجدات فعلى الترتيب الذي وضعناه ثم الحالة فان اجتمع الحالات فعلى الترتيب الذي وضعناه ثم خالة الام فان اجتمعن فعلى الترتيب الذي وضعناه ثم عمه الام فان اجتمع عماتها فعلى الترتيب الذي وضعناه ثم الجدة للاب وان علت فان اجتمع الجدات فعلى الترتيب الذي وضعناه ثم الاخت فان اجتمع الاخوات فعلى الترتيب الذي وضعناه ثم العمه ثم عمه الاب ثم خالة لاب ثم بنات الاخوة ثم بنات الاخوات وقيل لاحضانة لبنات الاخوات وقيل انهن أحق من بنات الاخوة وقيل انهن بمنزلة سراء ينظر الامام في أحرزهن وأكفلهن

فصل ١٠ قد تقدم أن الحاضنة إذا كان لها زوج أجنبي سقطت حضانتها فان كان زوجها ذارحم من المحضونة فلا يخلو من وجهين أحدهما أن يكون محرما عليه والثاني أن لا يكون محرما عليه فان كان محرما عليه فسواء كان ممن له الحضانة كالعم والجدة لأب أو ممن لا حضانة له كخال والجد للأم لا تأثير له في إسقاط الحضانة وأما ان كان غير محرّم عليه فلا يخلو إما أن يكون ممن له الحضانة كابن العم أو ممن لا حضانة له كابن الخال فان كان ممن له الحضانة فهي أحق ما لم يكن للمحضون حاضنة أقرب إليه منها فارعة من زوج وان كان زوجها أبعد من الولي الآخر وان كان ممن لا حضانة له فانه يسقط حضانتها بكل حال كالأجنبي سواء وذهب ابن وهب إلى أن الزوج يسقط حضانة الحاضنة وان كان ذارحم من المحضون

﴿فصل﴾ واختلف بماذا يسقط لزوج الاجنبي حضنة زوجته فقيل بالدخول وقيل بالحكم عليه بأخذ ولده منه وعلى هذا يأتي اختلافهم فيمن طلق امرأته وله منها ولد فترجعت ولم يعلم تزويجها حتى طلقها الزوج ومات عنها أو علم بذلك ولم تطل المدة - ل له أن يأخذ ولده منها بعد دخولها من الزوج أم لا فاما من علم بتزويجها ولم يعلم بأخذ الولد منها حتى طالت المدة ثم طلقها الزوج أو مات ولده عنها فليس له أن يأخذ ولده منها لانه بعد بذلك تاركه لحقه فيه على الاختلاف في السكوت هل هو بمنزلة الاقرار أم لا

[illegible]

واحدة لان الواحدة تخليها وتبين بها وان هما تو يابدلك البتة فهي أيضا واحدة أو لا ترى ان مالك يقول في الامه تعتق تحت العبد وهي مدخول بها فتختار نفسها أكثر من واحدة ان ذلك ليس لها لان الواحدة تبين بها فليس لها ان تدخل مضره اذا كنت الواحدة تملك نفسها دونه وانته حل قوله الذي كان يتمد عليه وهو موطن في كنه (وقال) ربيعة بن عبد الرحمن في المرأة والرجل يتبارآن وكل واحد منهما مؤد لحق صاحبه (قال) هو

الاول أن تزويجها رضاها باسقاط حقها فيه ووجه القول الثاني أن تزويجها رضاها باسلام الولد الى الذي يحضنه في حال تزويجها وليس رضاها باسقاط حقها فيه جلة ووجه القول الثالث أن تزويجها ليس رضاها بترك الولد لان النكاح مما عس الحاجة اليه كالطعام والشراب فأشبهه اذا مرضت وضعفت عن الحضانه أن الولد يؤخذ منها لهذه العلة فاذا ارتفعت العلة عادت الحضانه اليها وأخذت ولدها

﴿فصل﴾ وهذه الثلاثة الاقوال انما تأتي على مذهب من يرى أن الحضانه من حق الحاضن وأما على مذهب من يرى انها من حق المحضون وهو مذهب ابن الماجشون فلها أن تأخذ الولد متى ما خلت من الزوج وعلى هذا الاختلاف يأتي اختلافهم في السكنى وأجر الحضانه فهن رأي أن الحضانه من حق الحاضن لم ير له أجره ولا كراه في سكنائه معه لانه لا يستقيم أن يكون من حقه أن يكفله ويؤويه الى نفسه ويحب له بذلك حق ومن رأي أن الحضانه من حق للمحضون أو يجب للحاضن أجره على حضائه اياه وكراهه كنهه معه وهذا بين ولا اختلاف في أنه على الاب النفقة والكسوة وأجر الرضاع ان كان رضيعا واختلف قول مالك اذا وجد الاب من يرضعه باطلا أو بدون ما يساوي رضاعه فله في المدونة أن من حق الام أن ترضعه باجرة مثلها فليل ان ذلك من أجل حقها في حضائه وقيل ان ذلك من أجل رفقها به في الرضاعة وان لبنها أنفع له على ما روي أن ما من لبن يرضع به الصبي أعظم بركة عليه من لبن أمه فن علل ذلك بحقها في الحضانه يقول ان الاب ان وجد من يرضعه له عند أمه باطلا لم يكن لها حجة ومن علل بالعله الاخرى فحجتها باقية وروي ابن وهب عن مالك أن الام ان لم ترد ان ترضعه باطلا أو بما وجد كان له أن يدفعه الى من يرضعه باطلا أو بما وجد ومعنى ذلك اذا أرضعته عند أمه ولم يخرجها من الحضانه وهذا لقول أشبه بظاهر قوله تعالى وان تعاسرتم فسترضع له أخرى وأما ان أبت الام أن ترضعه فيستأجر له الاب من يرضعه وليس عليه أن يكون في ذلك عند أمه فعلى هذا تحمل الرواية العالیه في هذا ان شاء الله

﴿فصل﴾ واذ قلنا ان الحضانه من حق الحاضن فهل يملك الحاضن اسلامه الى من شاء من الاولياء أم لا في ذلك اختلاف قيل ان للحاضن ان يسلم الولد الى من شاء من الاولياء وان كان غيره أحق به منه وهو ظاهر ما في المدونة لانه قال ان للمرأة اذا صحت زوجها على أن يكون الولد عنده جاز ذلك وكان أحق بالولد قطا هره وان كان له جدة أو خالة ذلم بشرط ذلك وقيل انه لا يملك ذلك وانما هو حقه فان شاء أخذه وان شاء تركه فان تركه كان لمن يجب له بعده كشفعا في النفقة يس لمن كان منهم أقرب بها أن يسلمها لمن شاء وانما هو حقه ان شاء أخذه وان شاء تركه فان تركه كان لمن يجب له بعده واختلف في حد الحضانه فليل الى البلوغ وقيل الى الانغار وهي رواية ابن وهب عن مالك وبالله التوفيق

﴿كتاب الايمان بالطلاق﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿ما جاء في الايمان بالطلاق﴾

الاصل في وجوب الايمان بالطلاق قول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود أحلت لكم أن ينزع اليمين وعقد النذور وسائر العتود الا لزمه في الشرع والایمان تنقسم على ثلاثة أقسام مباحة ومكروهة

كلاهما منكر الحق صاحبه بسى الدعة فيما أمره الله من صحبتهم فربما ينهم ما على ناحية من بعض ما كان أصدقها يعطيانه إياه وان كرهت ولكنه يقال لا يؤمن أحدكما على صاحبه وليس تعطى إياها الزوج الصدق وقبلك ناحية من الظلم وقد استمعت بها وليس لك يا امرأه أن يفرق بينك وبينه قد ذهبت بنفسك وماله وعندك من الظلم مثل الذى عنده فيعمل الحكماز في الفداء برأيهم ما و مشاورتهم أقال الله تبارك وتعالى قال: خفتم أن لا يتيمم - مدود الله وجدت الصفة التى علق بها طلاق امرأته لزمه ذلك الا ما روى عن أشهب فى الحائض - على امرأته طلاقها أن لا تفعل فعلا ففعله قاصدة لتحنيته أنه لا شئ عليه وهو شذوذ وانما الاختلاف المعالوم فيمن قال أعبدته أنت حران فعلت كذا وكذا ففعله

﴿فصل﴾ ولا يكون لغوى اليمين بالطلاق لان الله تعالى لم يذكره الا فى اليمين بالله عز وجل فأما الاستثناء فيه بمشئته الله فان رده الى الطلاق لم ينفع وان رده الى الفعل نفع عند ابن الماجشون وأشهب ولم ينفعه عند ابن القاسم وقول ابن الماجشون وأشهب أظهر قياسا على الاستثناء فى اليمين بالله انه ان رده الى اسم الله تعالى لم ينفعه وان رده الى الفعل الذى حلف عليه نفعه

﴿فصل﴾ وأما ان كان استثناءؤه بمشئته مخلاق فله استثناءؤه باتفاق لان ذلك من تمام الصفة التى علق عليها الطلاق

﴿فصل﴾ وأما ما لا يلزمه باتفاق فما يوجب على نفسه يشترط أن يفعل فعلا أو أن لا يفعله مما ليس لله بطاعة ولا يتقرب به اليه كان مباحا أو معصية كقوله فى المعصية على ضرب فلان ان لم أفعل كذا وكذا وفى المباح على المشى الى السوق ان لم أفعل كذا وكذا وما أشبه ذلك ما عدا الطلاق فان اليمين به تلزمه كأن كان من المباح الذى ليس لله فيه طاعة ولا معصية للمعنى الذى قدمت ذكره وهو أن الحالف به مطلق على صفة ما

﴿فصل﴾ وأما الوجه الثالث المختلف فيه فهو يمينه بكل ما فيه طاعة وقرينة أن يفعل فعلا وان لا يفعله من صلاة أو صيام أو مشى الى بيت الله أو نذر أو حرم أو ما أشبه ذلك فقد ذهب مالك وأصحابه الى ان اليمين تلزم اذا حثت فيها كما يلزمه النذر هذا أصل مذهب مالك رحمه الله تعالى وقد شدت له مسائل يسيرة عنه وخالفه فى هذا الأصل جماعة من العلماء على اختلاف كثير فى ذلك منهم

﴿فصل﴾ فاذا استثنى فى ذلك بمشئته مخلاق نفعه الاستثناء وان استثنى فيه بمشئته الخالق جاز ذلك على الاختلاف المذكور ولا لغوى في ذلك أيضا وأما الوجه الثانى من وجوه اليمين بغير الله وهو ان يحلف بحق شئ من الاشياء أن يفعل فعلا أو أن لا يفعله كقوله والله لا أفعلن كذا وكذا أو والنبي ومكة والصلوة والزكاة والطلاق لا أفعله وما أشبه ذلك فهذا كله ليس بيمين ولا كفارة فيه على من حلف بشئ من الاشياء فحث فيه الا انه يكره ذلك لنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اليمين بغير الله ولان الحالف بالشئ قاصد الى تعظيم المخوف به والله أحق من قصد الى تعظيمه وقد اختلف فى قول الله عز وجل والطور والسماء والطارق والنجم والتين والزيتون وما أشبه ذلك من الايمان الواردة فى القرآن فقل ان ذلك من المجاز وان المعنى فيه ورب الطور ورب السماء والطارق ورب النجم وما أشبه ذلك فحذف المضاف وأتى المضاف اليه مقامه كقوله تعالى واسأل القرية وقيل ان ذلك على الحقيقة لا مجاز فيه وهو أصح ان شاء الله لان الله تعالى هو المقسم بهذه الاشياء وله ان يقسم بما شاء من مخلوقاته ترفيعا لها على ما سواها وتوبيها على آثار الصنعة فيها فلاحجة لمخلاق بهذا فى اجازة الحلف بغير الله تعالى

﴿فصل﴾ وأما المحظورة فهو أن يحلف بالطراغيت باللات والعزى ووثن من الارثان التى يعبدون من

والمسحوط (قال) ابن شهاب ان أراد ابعاد ان يبعث الحكمين الخلع فتقاضيا عليه دون الحكمين فانه يجوز ذلك اذا أتى ذلك من قبل المرأة (قال ابن وهب) قال ربيعة وقد بعث عثمان بن عفان عبد الله بن عباس ومعاوية ابن أبي سفيان يحكمان بين عقيل بن أبي طالب وبين امرأته فاطمة بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس وكان قد تفاقم الذي بينهما فلما اقتربا من مسكن عقيل بن أبي طالب اذ ارائحة طيب وهو من الصوت فقال معاوية ارجع تفصيلا وفيها اختلاف هو مذكور في الامهات وسيأتي تحصيل القول عليه في كتاب الايلاء. وأما اذا كان مما لا يمكنه تركه ففيل انه يعجل عليه الطلاق وهو قول سحنون وقيل انه لا طلاق عليه حتى يفعل ذلك الفعل كلوجه الاول وهو ظاهر قول ابن القاسم في المدونة مثال ذلك ان يقول امرأتى طالق ان أكلت أو شربت أو صمت أو صليت وما أشبه ذلك اليقين بالطلاق مما لا بد من فعله. وأما اذا كان مما لا يمكنه فعله ففيل انه لا شيء عليه وهو قول ابن القاسم في المدونة وقيل ان الطلاق يعجل عليه لانه بعد ادما وهو قول سحنون وروى مثله عن ابن القاسم مثال ذلك ان يقول امرأتى طالق ان مسست السماء أو ولبت في سم الحياط وما أشبه ذلك. وأما الوجه الثاني وهو ان يحلف بالطلاق أن يفعل فعلا فلا يخلو من ثلاثة أوجه أحدها أن يكون ذلك لفعل مما يمكنه فعله وتركه. والثاني أن يكون مما لا يمكنه فعله في الحال. والثالث أن يكون مما لا يمكنه فعله على حال فاما اذا كان مما يمكنه فعله وتركه مثل قوله أنت طالق ان لم أدخل لدار أو ان لم أضرب عبدي وما أشبه ذلك فانه يمنع من الوطء لانه على حث ولا يبرأ الا بفعل ذلك الشيء فان رفعت امرأته أمرها ضرب له أجل المولى وطلق عليه عند انقضائه الا أن يبرأ بفعل ذلك الفعل الذي حلف عليه ليفعله أو تحب البقاء معه بغير وطء فان اجترأ أو وطئ سقط أجل الايلاء واستؤنف لها ضرب به ان رفعت ذلك ولا يقع عليه طلاق تولى ذلك الفعل الذي حلف عليه ليفعله لانه طلاق لا يكشفه الا المرات وان أراد أن يحث نفسه بالطلاق دون أن يطلق عليه الامام بالايلاء كان ذلك له الا أن يضرب أجله فيقول امرأتى طالق ان لم أفعل كذا وكذا فلا يكون له أن يحث نفسه بالطلاق ويطلب إلى الاجل على اختلاف من قول ابن القاسم ويضرب له أجل الايلاء على القول أنه لا يطاق اذا كان الاجل أكثر من أربعة أشهر فهذا حكم هذا القسم الا في مسألتين احدهما ان يقول امرأتى طالق ان لم أطلقها والثانية ان يقول امرأتى طالق ان لم أجعلها فاما اذا قال امرأتى طالق ان لم أطلقها ففي ذلك ثلاثة أقوال أحدها أن الطلاق يعجل عليه ساعة حلف ووجه ذلك أنه حثه على التعجيل والغرفة كما أنه قال أنت طالق ان لم أطلقك اساعة. والثاني ان الطلاق لا يعجل عليه الا أن نروعه أمرأته الى السلطان ووقفه على لوطء. والثالث أنه لا يطاق عليه ان رفعت امرأته ويضرب له أجل الايلاء فان طلق والاطلق عليه بالايلاء عند انقضاء أجله ولم يمكن من الوطء لانه لا يجوز له من أجل أنه على حث وان اجترأ فوطئ سقط عنه الايلاء واستؤنف ضرب به لانه ان رفعت امرأته أمرها الى السلطان وفائدة ضرب أجل الايلاء على هذا لقول وان لم يمكن من الفء بالوطء رجاء أن ترضى في خلال الاجل بالبقاء معه على عصمة دون رصه وأما اذا قال امرأتى طالق ان لم أجعلها فانه يطاق أبدأ حتى يجعلها وان بره في اجالها وكذلك ان قل لرجل لامرأته أنت طالق ان لم أطلقك له أن يطالبها في وطئها فان وقف عن وطئها كان مرييا عند سنان واليث فيار يرى عنهما وقال ابن القاسم لا يلاء عليه وهو الصواب. وأما اذا كان ذلك العمل مما لا يمكنه فعله في الحال مثل أن يقول امرأتى طالق ان لم أتج وهو في أول العام ففي ذلك أربعة أقوال أحدها انه يمنع من لوطء لأن وهو صاهر قول ابن القاسم في كتاب الايلاء من المدونة ورواية عيسى عنه في الايمان بالطلاق من ائتمية. والثاني أنه لا يمنع من الوطء حتى يمكنه فعل ذلك الفعل. والثالث انه لا يمنع من الوطء حتى يخشى فوات ذلك الفعل والرابع انه لا يمنع منه حتى يغترب فعل ذلك لفعل فاذا قلنا انه يطاق حتى يمكنه فعل

بنا فاني أرجو أن يكونا قد اصطلحا قال ابن عباس أفلا تمضي فتنتظر في أمرهما فقال ما أؤيد ففعل ما ذاق قال
ابن عباس أقسم بالله لن تدخلت عليهما ف رأيتهما الذي أخاف عليهما منهما لا حكم عليهما بالخلع ثم لا فرق
بينهما (قال) ملك بلغني أن علي بن أبي طالب قال في الحكمين الاثنين قال الله حكما من أهله وحكما من أهلها
انه قال لهما ان يقرقا بينهما وان يجمعا (قال) ملك وأحسن ما سمعت من أهل العلم انه يجوز أمر الحكمين
عليهما والله أعلم

﴿ تم وكل كتاب أرخاء الستور من المدونة الكبرى ﴾

و يليه كتاب التخيير والتخلف

ذلك الفعل فامسك عن الوطء بامكان ذلك الفعل له ثم فاق الوقت في ذلك ثلاثة أقوال أحدها أنه لا يرجع إلى
الوطء أبدا والثاني أنها تطلق عليه والثالث أنه يرجع إلى الوطء حتى يمكنه الفعل مرة أخرى وقد زدنا هذه
الأوجه يانافي كتاب الأيلاء وأما إذا كان الفعل مما لا يمكنه فعله على حال أحد الطرفين القدرة عليه مثل أن يقول
أمرأتى طالق ان لم أمس السماء وان لم ألج في سم الحياض وما أشبه ذلك أو منع الشرع منه مثل أن يقول أمرأتى
طالق ان لم أقتل فلانا وان لم أشرب الخمر وما أشبه ذلك فانه يجعل عليه الطلاق الآن بحيث يرى على الفعل الذي
منعه منه الشرع فيفعله قبل أن يجعل عليه الطلاق فانه يبرئ يمينه ويقيم في فعله ولا اختلاف في هذا الوجه
وأما القسم الثاني وهو أن يحلف بالطلاق على غيره فانه ينقسم أيضا على وجهين أحدهما أن يحلف عليه أن
لا يفعل فعلا والثاني أن يحلف عاياه ليفعله فاما إذا حلف عليه أن لا يفعل فعلا مثل أن يقول أمرأتى طالق
ان فعل فلان كذا وكذا فهو كالحالف على فعل نفسه سواء في جميع أحواله وقد تقدم تفسير ذلك وأما إذا
حلف أن يفعل فعلا مثل أن يقول أمرأتى طالق ان لم يفعل فلان كذا وكذا ففي ذلك لابن القاسم ثلاثة أقوال
أحدها أنه كالحالف على فعل نفسه أن يفعل فعلا لا يمنع من نومه ويدخل عليه ليل لا عجة من غير تفصيل
والثاني أنه يلزم له على قدر ما يرى أنه أراد يمينه واختاف هل يطأ في هذا التلوم أم لا على قولين جريين على
الاختلاف اذا ضرب أجل لان التلوم كضرب الأجل فان منع التلوم على مذهب من يمنعه من نومه أكثر من
أربعة أشهر دخل عليه الأيلاء والثالث ان الفرق بين أن يحلف على حاضر أو عاين أو لذي أنى على متى
سماع عيسى من كتاب الإيمان بالطلاق وأما القسم الثالث وهو أن يحلف بالطلاق على معيب من لا مودف
كان ممن له طريق إلى معرفته لم يجعل عليه بالطلاق حتى يعلم صدقه من كذبه كقوله أمرأتى طالق ان لا ينجني
فلان غدا فان مضى الأجل ولم يعلم صدقه من كذبه جعل من ذلك ما يحول وان كان ممن لا سريق له في معرفته
جعل عليه الطلاق ولم يستأنف به واختاف من غفل عن الطلاق عليه حتى جاء لأمر عليه فيخرج ذلك على
ثلاثة أقوال أحدها انه يطلق عليه والثاني أنه لا يطلق عليه وثالث أنه نكح حلف على غائب عنه لأمر
توسمه مما يجوز له في الشرع لم تطلق عليه وان كان حلف على ما ظهر عليه من كونه وتنجيم وعلى شذو
على تعدد لكذب يطلق عليه وأما الوجه الثاني رهران في صدقه بالصفة فقط فوجب وهو أن يقول
أمرأتى طالق ان كان كذا وكذا فانه يسمعه على أربعة أقوال أحدها أن يكون حلفا على كذب
والثاني أن تكون الصفة غير آية على كذب وثالث أن تكون متروكة بين يدي وبين أن لا تكون من غير
أن يغلب أحد الوجهين على الآخر أو يكون لأغلب منهما لا يفي برح أن تكون متروكة بين يدي
تأني وبين أن لا تأني والغالب أنها تأني فاء من يجعل عليه حلفا في شيء يخرج على توهم
وثالث لا يجعل عليه الطلاق بانفاق ولو لم يجمع يختلف فيه على قولين منه رخصت بينهما ترفيق

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله أجمعين ﴾
 ﴿ كتاب التخيير والتعليك ﴾

(قلت) لعبد الرحمن بن القاسم أ رأيت إذا قال الرجل لامرأته وهي مدخول بها اختارى نفسك فقالت اخترت نفسي فناكرها الزوج (قال) قال مالك لا تنفعه المناكرة وهي ثلاث تطليقات (قلت) أ رأيت أن قال لها اختارى نفسك فقالت قد قبلت أمري (قال) تسئل عما أرادت بقولها قد قبلت أمري فان قالت قد قبلت أمري أردت بذلك أني قد قبلت ما جعل لي من الخيار وانني لم أطلق بعد قيل لها فطلقى أردت أو رددي فان طلقت لا تألم يكن للزوج أن يناكرها وان طلقت نفسها واحدة أو اثنتين لم يكن ذا لها ولم يلزم الزوج من ذلك شيء وانما يلزم الزوج اذا طلقت نفسها ثلاثا لان الزوج انما خيرها فاذا خير فاعملها أن تطلق نفسها ثلاثا أو ترد ذلك وليس لها أن تطلق واحدة ولا اثنتين وهذا قول مالك (قلت) فان قال لها اختارى فقالت قد قبلت أمري وقالت أردت بذلك الطلاق (قال) تسئل عما أرادت من الطلاق فان قالت انما أردت تطليقة واحدة فليس ذلك الطلاق لازم للزوج وان كانت أرادت اثنتين فليس ذلك أيضا لازم للزوج وان كانت أرادت بذلك لا تألم للزوج ولم يكن للزوج أن يناكرها وانما ينظر في الخيار وفي التعليك الى ما قال الزوج فان قال اختارى فهذا خيار وان قال أمرك بيدك فهذا تعليق وتسئل المرأة عما وصفت لك في التعليك وفي الخيار كما وصفت لك أيضا ولا يكون في الخيار للزوج أن يناكرها ويكون له في التعليك أن يناكرها (قلت) فما فرق ما بين التعليك والخيار في قول مالك (قال) لا الخيار قد جعل لها أن تقيم عنده أو تبين منه وهي لا تبين منه بالواحدة فلما كانت الواحدة لا تبينها علمنا أن اذا خيرها وأراد أن تبين منه فاعمل ذلك اليها في الثلاث وأما التعليك فهذا لم يجعل لها الخيار في أن تبين منه أو تقيم عنده انما جعل لها أن تطلق نفسها واحدة أو اثنتين أو ثلاثا الا أن يناكرها فيعلم أنه لم يجعل لها الخيار قال مع عيने ويكرن أمك بها ألا ترى انه لو ملكها فطلقت نفسها واحدة وقال الزوج كذلك أردت واحدة كان أمك بها فهو في التعليك قد جعل لها أن تطلق نفسها طلاقا علك الزوج فيه الرجعة وفي الخيار لم يجعل لها أن تطلق نفسها طلاقا علك الزوج فيه الرجعة ألا ترى انه اذا ناكرها في الخيار لم يكن ذلك له (قلت) أ رأيت أن قال الرجل لامرأته اختارى في ان أطلق نفسك تطليقة واحدة وفي أن تقيمى فقالت قد اخترت نفسي أ يكون ذلك ثلاثا أم لا (قال) نزلت بالمدينة وسئل مالك عنها فقال لزوجهما تحلف بالله ما أردت بقولك ذلك حين قلت اختارى في واحدة الا واحدة قال الزوج نعم والله ما أردت الا واحدة (قال) مالك أرى

﴿ فصل فيما جاء في التخيير والتعليك ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

قال الله عز وجل ان كنتم تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعنن وأسرحنن سراحا جيلا وان كنتم تردن الله ورسوله فان الله أعد له محسنات مبكنا أجرا عطيما وكان سبب نزول هذه الآية فيما روى أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم سألت شيئا من متاع الدنيا ما زاد في النفقة واما غير ذلك من عرض الدنيا فاعتزل رسول الله صلى الله عليه وسلم نسائه شهرا فأمره الله أن يخبرهن بهذه الآيات بين الصبر عليه والرضا بما قسم لهن والعمل بطاعة الله وبين أن يمنعهن ويغارقهن ان لم يرضين بالذي يقسم لهن وقيل ان ذلك كان من أجل غيرة دفت عائشة رضي الله عنها غارتها فبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم بعائشة وكانت أحبهن اليه فقال لها اني ذا كرل أمور ولا عيل أن لا أجعل حتى تستأمرى أوبك قالت وقد علم ان أبري لم يكونا ليا مرائي بفراقه فخيرها وقرأ عليها آية قرآن فقالت له هل بدأت بأحد من نسائك قبلي قال لا قالت فني أي هذا أستأمر

أرأيت أن قدم فلان ولم تعلم المرأة بقدمه إلا بعد زمان وقد كان زوجها يطؤها بعدة دؤم فلان (قال) لها الخيار
 اذ لم تعلم بقدم فلان حين قدم فلان ولا يكون جاعاً وزوجها أياها قطعاً لما كان لها من الخيار اذ لم تعلم بقدم فلان
 فلان (قلت) أرأيت لو أن رجلاً خيراً امرأته فلما خيراها خاف أن تختار نفسها فقال لها خذي مني ألف
 درهم على أن تختاريني فقالت قد فعلت فاختارت زوجها على تلك الألف درهم أي لزم الزوج تلك الألف
 الدرهم أم لا (قال) يلزم الزوج الألف لأن من تزوج امرأة وشرط لها أن لا يتزوج عليها ولا يتسرر عليها
 فإن فعل فامرأها يدها ففعل فأرادت أن تطلق نفسها فتعال لها زوجها لا تفعل ولك ألف درهم فرضيت بذلك
 أن ذلك لازم للزوج لأنها تركت له شرطها بهذه الألف فكذلك مسئلتك (قلت) أرأيت أن قال لها اختاري
 فقالت اخترت نفسي أن تدخلت على ضارتي أي يكون هذا قطعاً لخيارها أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً
 ولكنها انوقفت فتختار أو تترك (قلت) أرأيت أن قال لها وهي مدخل بها اختاري فقالت قد خليت سبيلك ولا
 نية لها (قال) هي ثلاث البتة وذلك أني جعلتها ههنا بمنزلة الزوج أن لو كان قال لها ابتداء منه قد خليت سبيلك
 ولانية له أنها ثلاث البتة وهذا قول مالك (قلت) أرأيت المرأة التي لم يدخل بها زوجها إذا خيراها زوجها فقال
 لها اختاري فقالت قد اخترت نفسي فقل الزوج لم أرد إلا واحدة وقالت المرأة قد اخترت نفسي فأنا طالق
 ثلاثاً (قال) قال مالك في هذا أنها واحدة والعول فيها في الخيار قول الزوج لأن الزوج لم يبين بها الواحدة
 بينها فلما كنت الواحدة تبينها كان الخيار والتعليق في هذه التي لم يدخل بها سواء إذا ما كرها في الخيار ونوى
 حين خيراها واحدة وإن لم ينو شيئاً حين خيراها فهي ثلاث البتة في التعليق وفي الخيار وكذلك قال مالك في الذي
 يملك امرأته أنها واحدة ولا في اثنين ولا في ثلاثة فطلقت نفسها ثلاثاً فبنا كرهاها أنها طالق ثلاثاً
 ولا تنفعه منا كرتها أياها لأنه لم يكن له نية في واحدة ولا في اثنين حين ملكها (قلت) والمدخول بها وغير
 المدخول بها إذا ملكها أمرها ولا نية له فطلقت نفسها ثلاثاً لم يكن له أن ينا كرها (قال) سمعت مالكاً يقول
 ذلك إذا ملكها أمرها ولا نية له فالتقضاء ما قضت وليس له أن ينا كرها ولم أسأله عن التي دخل بها والتي لم يدخل
 بها وهما اعتدى سواء وليس له أن ينا كرها دخل بها أو لم يدخل (قلت) أرأيت إذا خيراها قبل البناء بها
 ولا نية له في واحدة ولا في اثنين ولا في ثلاث فاختارت نفسها أو طلقت نفسها ثلاثاً لم يكن له أن ينا كرها (قال)
 قال مالك إذا خيراها رجل امرأته ولا نية له حين خيراها وذلك قبل البناء بها أنها انطلقت ثلاثاً أو اختارت نفسها
 فليس للزوج أن ينا كرها فكذلك التعليق عندى في التي لم يدخل بها (قال) وقال مالك ألا ترى إلى حديث
 ابن عمر قال القضاء ما قضت إلا أن بنوى فيحلف على ما نوى ألا ترى أنه إذا كانت له نية كان ذلك له

الطلاق ولا جعل الأمر اليهن في الفراق وأما خيراها بين أن يحترنه والدار لا تسره فيمسكن أو يخترن الحياة
 الدنيا فيمتعن ويسرحهن كمن قال لامرأته ان كنت راضية بالمقام معي على ما أنت عليه فأبقى وإن كنت
 لا ترضين بذلك فاعلمي أني أطلقك إلا أنه من النبي صلى الله عليه وسلم أخبار لا خلف فيه لأن الله تبارك وتعالى
 أمر به فأشبهه التخيير في وجوب الطلاق للمخيرة باختيارها نفسها وأما من غير النبي صلى الله عليه وسلم فليس
 ذلك بتعليق ولا تخيير ولا فيه شبه منه ونما هو عدة بالطلاق أن اختارته

فصل وقد اختلف الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم من التابعين وفتها المسلمون فيمن ملك امرأته
 أو خيراها اختلافاً كثيراً اذ لم يرد في ذلك نص في القرآن يرجع إليه ولا روى عن النبي عليه الصلاة والسلام
 أن في ذلك يعول عليه فهم من جعل قضاء لزوجته من واحدة أو ثلاث ومنهم من جعله على ما أواه الزوج مع
 عينه ومنهم من قال ليس لها من الطلاق شيء وإن خيراها زوجها أو ملكها أو منهم من فرق بين قولها أنا منك طالق
 وأنت مني طالق ومنهم من رأى الخيار فرقا أو اتمليك طلاقاً أو فاقبات أو ردت وروى ذلك عن جماعة من

ويختلف على ذلك في التمليك واذا لم يكن له قيمة كان التمليك والخيار سواهما وليس له أن يناكرها ذاقضت والتي لم يدخل بها له أن يناكرها في الخيار اذا خيرها اذا كانت بته حين خيرها في واحدة أو اثنتين (قلت) أرايت ان قال لها اختارى وهى غير مدخول بها فقالت قد خليت سبيلك (قال) تسئل عن يثما ما أرادت بقولها قد خليت سبيلك فان أرادت الثلاث فهى الثلاث الا أن يناكرها لانها غير مدخول بها لان مالكا قال فى الذى يخير مرآته قبل الدخول بها فتقضى بالبتات ان له أن يناكرها وان خيرها ولا نية له فقالت قد خليت سبيلك وهى غير مدخول بها قال هى ثلاث لان الزوج قد جعل اليها ما كان فى يديه من ذلك حين خيرها ولا نية له فلما قالت قد خليت سبيلك كانت نزلة ان لو اذ ذلك زوجها من غير أن يملكها فتمال لها وهى غير مدخول بها قد خليت سبيلك ولا نية له أنها ثلاث فهذا يدل على مسئلتك (قلت) أرايت ان قال لها أنت طالق ان شئت أو اختارى أو أمرك بيدك أ يكون ذلك لها ان قامت من مجلسها فى قول مالك أم لا (قال) كان مالك مرة يقول ذلك لها مادامت فى مجلسها فان تفرقا فلا شئ لها (قال) فقيل لمالك فلو أن رجلا قال لامرأته أمرك بيدك ثم وثب فار يريد أن يقطع بذلك عنها ما جعل لها من التمليك (قال) لا يقطع ذلك عنها بذي جعل لها من التمليك فقيل لمالك ما حده عندك قال اذا قعد معها قدر ما يرى الناس أنها تختار فى مثله وأن فراره منها لم يرد بذلك فرارا الا أنه قام على وجه ما يقام له فلا خيار للمرأة بذلك فكان هذا قوله قديما ثم رجع فقال أرى ذلك بيدها حتى توقف (قال) فتبيل لمالك كأن رأيت مثل التى تقول قد قبلت وتفرقا ولم تنص شيئا (قال) نعم ذلك فى يديها ان قالت فى مجلسها ذلك قد قبلت أو لم تنل قد قبلت فذلك فى يديها حتى توقف أو ترطأ قبل أن تقضى فلا شئ لها بعد ذلك بقوله اختارى ان ذلك لها فى قول مالك مثل ما يكون له فى قونه لها أمرك بيدك وكذلك قال مالك فى الخيار وأمرك بيدك انه سواء فى لذى يجعل منه الى المرأة وقوله الاول أحب الى اذا تفرقا فلا شئ لها وهو الذى عليه جماعة الناس (قال) ابن الفاسم واذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ان شئت ان ذلك فى يديها وان قامت من مجلسها ولم أسمع من مالك فيه شيئا لأن تمكنه من نفسه اقبل أن تقضى وارى أن توقف فاما أن تقضى واما أن تبطل ما كان فى يديها من ذلك وانما قلت ذلك لانه حين قال لها أنت طالق ان شئت كأنه تفويض فوضه اليها (قلت) أرايت اذا خير الرجل امرأته حتى متى يكون لها أن تقضى فى قول مالك قال يكون لها أن تقضى فى مثل ما أخبرتك فى التمليك أن يفرقا فان تفرقا فلا شئ لها بعد ذلك (قلت) أرايت ان قال لها اختارى فتمالت قد اخترت نفسى فقال فى لم أرد الطلاق وانما أردت أن تختارى أى رب أشترىه لك من لسوق (قال) هل كان كلام قبل ذلك يدل على قول الزوج قالت لا قال فهى طالق ثلاثا لان مالكا قال فى رجل يقول

السلف وعن ربيعة انه قال فى التمليك وهذا القول أضعف الأقاويل لان سنة ترد ذلك ولا جاع على أن أرواج النبي عليه السلام اخترته اذ خيرهن فلم يكن ذلك فرأوا ومنهم من فرق بين التخيير والتمليك فلم ير التخيير شيئا ورأى التمليك واحداً بانه وهو مذهب أبى حنيفة ولا جعة لاحد منهم على مذهبه من جهة الرأى الاول يعارضها مثلها اذا ليس من ذلك فى الكتاب والسنة نص يجب التسليم له

فصل فى ذهب مالك رحمه الله الى أن التمليك يفتقر من التخيير بما رووه عن عبد الله بن عمر فى مرطه وحدث عن نافع بن عبد الله بن عمر قول ذلك لرجل مرآته ذاقضاء رقصت لأن ينكر عليها فيقول لم أرد لار حدة فيحطب على ذلك تركه أن يمدد مت فى عتارها من موفيل فى ذلت لأن لله تبارك وتعالى جعل أمر الزوج جسة الى الزوج ما كدس غمته مت من ذاق ذاق لى لامرأته أمرت بيد فقد جعل يدها ما كان يده من طلاقه عند هر يخطو ويحتمل أن يربى حدة تين وثلاث فان كانت له نية فى ذلك قبلت منه معية وان لم تكن له نية قد قضت له من حدة ثلاث لاه ظاهراً من انظر ذلك

زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته قالت لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتخيير أزواجه بدأبي فقال اني ذاكر لك أمرا فلا عليك أن لا تعجلي حتى تستأذني أبو بك قالت وقد علم ان أوى لم يكونا لبأمراني بضراقة قالت ثم تلي هذه الآية يا أيها النبي قل لاز واجل ان كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعن وأسرحن سراح جيلان وان كنتن تردن الله ورسوله والدار الآخرة الآية (قالت) فقلت فني أي هذا استأمر أرى فاني أريد الله ورسوله والدار الآخرة قالت عائشة ثم فعل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما فعلت فلم يكن ذلك حين قاله لهن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخترنه طلاقا من أجل انهن اخترن (قال) قال مالك قال ابن شهاب قد خير رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه حين أمره الله بذلك فاخترنه فلم يكن تحييره طلاقا (قال) وذكر ابن وهب عن ريد بن ثابت وعمر بن الخطاب وعبد الله بن عباس وابن مسعود وعائشة وابن شهاب وربعة وعمر بن عبد العزيز وسليمان بن يسار وعطاء بن أبي رباح كلهم يقول اذا اختارت نفسها فليس شيء (قال) وأخبرني ابن وهب عن عبيد الجبار بن عمر عن ربعة بن أبي عبد الرحمن انه قال خير رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه فقرررن تحته واخترن الله ورسوله فلم يكن ذلك طلاقا واختارت واحدة منهن نفسها فذهبت قال ربعة فكانت البتة (قلت) أرايت ان قال رجل في المسجد لرجال اشهدوا اني قد خيرت امرأتى ثم مضى الى البيت فرطمها قبل ان تعلم أيكون لها ان تقضى اذا علمت وقد وطئها (قال) نعم لها ان تقضى اذا علمت وبعاقب فيما فعل من وطئها اياها قبل ان يعلمها لان مالك قال في الرجل يتروج المرأة ويشترط لها ان تزوج عليها أو تسرفأمرها يسدها فتزوج أو تسرر وهي لا تعلم قال قال مالك لا ينبغي له أن يطأها حتى يعلمها فتقضى أو تترك (قال) ابن القاسم وأرى ان وطئ قبل ان تعلم كان ذلك يسدها اذا علمت فتقضى أو تترك (قال) وقال مالك وكذلك الامه تحت العبد اذا اعتقت فتوطأ قبل ان تعلم فان لها الخيار اذا علمت ولاية طوع وطؤه خيارها الا ان يطأها بعد علمها (قلت) يحول مالك بين وطء العبد والامه اذا اعتقت وهي تحته حتى تختار أو تترك (قال) نعم (قال) مالك لها ان تمنعه حتى تختار وتستشير فان أمكنته بعد العلم فلا خيار لها (قال سحنون) حدثني ابن وهب عن عبد الجبار عن ابن شهاب ان امرأة منهن اختارت نفسها فذهبت وكانت بدوية (قال) وقال ابن وهب سمعت يحيى بن عبد الله بن سالم يحدث عن ربعة وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خير أزواجه اختارت امرأة منهن نفسها فكانت البتة (قال) وحديثي ابن رهب عن ابن لهيعة عن خالد بن زيد ويزيد بن أبي حبيب وسعيد بن أبي هلال عن عمرو بن شعيب نحو ذلك قال واختارت الرجعة الى أهلها وهي انسه الصالح يقطع خيارها طرل المدة ما منعته نفسها لان امتناعها منه دليل على انها باقية على حقها وروى يحيى عن ابن وهب ان حته يسقط ذالم تنقض فيه ساعة وحب لها لتملك حتى يصح المجلس الذي وجب لها فيه قياسا على التملك الذي واحه به المملكة وهو قول أشهب في سماع عبد الملك بن الحسن في الكتاب المذكور وطاهر ما في سماع عيسى من كتاب النكاح في رسم شاه

فصل وتلمين ينتسم على ثلاثة أسام عيب مطلق وتعين مفقوص وتعين مقيد فأما المطلق وهو أن يقول أمر يسده فله يقسم على وجري أحدهما أو يوجهها لزوج بذلك أو من يملكه ذلك وانثاني أن لا يوجهها به لامن ورض ذلك اليه وانما كتب بذلك اليها كتابا أو أرسل بذلك رسولا ليهما وقد قدم الكلام على هذا وأما التملك لمفوض فهو أن يقول لها أمرك بيدك ان شئت أو اداشئت أو حتى شئت فلا يختلف ان لا يريد هاهنا ويقعرتما ليعتف هن يتطعن ذل لوطء أم لا يقطعه على قرابين ويقطعه على مذهب ابن القاسم ولا يقطعه على مذهب أصح خوفا من ان شئت أرد شئت فيختلف فيه على ثلاثة أقوال أحدها قولنا ان ذلك

العامري (قال) وقال ابن وهب اخبرني رجال من اهل العلم عن زيد بن ثابت وربيعة بن ابي عبد الرحمن
 أنهم ما قالوا ان اختارت نفسها فهي البتة (قال) قال وربيعة لم يبلغنا أثبت من انها لا تقضي الا في البتة أو
 الاقامة على غير طليقة ليس بين أن تفارق أو تقيم غير طلاق شيء (قال) وأخبرني ابن وهب عن يونس
 ابن يزيد عن ابن شهاب ان قال اختاري ثم قال قد رجعت في أمري وقال ذلك قبل ان ثبت طلاقها وقبل ان
 يفترقا وقبل ان يتكلم بشيء فقال ليس ذلك اليه ولا له حتى تبين هي قال فان ملك ذلك غيرها فهي تلك المنزلة
 وقال الليث مثل قول ربيعة ومالك في الخيار (قلت) أرايت اذا قال أمرك بيدك فطلعت نفسها واحدة
 أي ملك الزوج الرجعة في قول مالك (قال) نعم الا أن يكون معه فداء فان كان معه فداء فالطلاق بائن (قلت)
 أرايت اذا قال رجل لامرأته أمرك بيدك فقالت قد اخترت نفسي (قال) فهي ثلاث طليقات الا أن يرد
 عليها مكانه فيحلف انه لم يرد الا ما قال واحدة أو اثنتين (قلت) فأى شيء يجعل هذا تملكاً أو خياراً قال هذا
 تملك (قلت) وهذا قول مالك قال نعم (قلت) وكيف تجعل له تملكاً وأنت تجعلها حين قالت قد اخترت
 نفسي طالقاً ثلاثاً وهي اذا ملكها الزوج فطلعت نفسها واحدة كنت واحدة (قال) ألا ترى اذا ملكها
 الزوج أمرها فطلعت نفسها أو قالت قد قبلت أمري أو قالت قد قبلت ولم نقل أمري قبل طلاقها أردت قولك
 قد قبلت أو قد طلعت نفسي أو واحدة أم ثلاثاً أم اثنتين فان قالت أردت واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً كن القول
 قولها الا أن يناكرها الزوج (قلت) فان جهلوا ان يسألوها في مجسمهم ثبت عن بنها ثم سألوها بعد ذلك
 يوم أو أكثر من ذلك عن نيتها فقالت بويت ثلاثاً أي يكون زوجي بنا كره ذلك عدو لها ذهب ويقول
 ما ملكك لا واحدة (قال) نعم (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم (قلت) أرايت ان ملكها أمرها فقامت قد
 قبلت نفسي (قال) قال لي مالك هي الثلاث البتة لأن يناكرها الزوج (قال) ما لك قطع طليقة واحدة
 ويكون الزوج أملاكها (قلت) أرايت ان قل لها أمرك بيدك في نطق فسلم ثلاثاً فسلمت نفسها طليقة
 قال لا يجوز لها ذلك لان ما لك قال ذا قال لها طلق نفسك ثلاثاً فطلعت نفسها واحدة من ذاب عير جتر (قلت)
 وما فرق بين هذا وبين قوله أمرك بيدك ونوى الزوج ثلاثاً فطلعت نفسها واحدة من ذاب عير جتر (قلت)
 الذي ملك امرأته انما ملكها في واحدة والاثنتين والثلاث فليسا تنص في واحدة وفي اثنتين وفي ثلاث لأن
 يناكرها د كانت له نية حين ملكها فيحلف وليس الذي قال لها طلق نفسك ثلاثاً بمره لأن الذي قال
 لامرأته طلق نفسك ثلاثاً فطلعت واحدة لم يملكها في واحدة وانما ملكها في ثلاث قط فلا يكون لها تنص
 في الواحدة لانها لم تملك في الواحدة وانما ملكك ثلاث (قلت) أرايت ان ملك امرأته في اثنتين فقصت

كالتملك المطلق سواء (والثاني) قول بن القاسم ان لا امر يكون يده مأم وقب بجذبه مذهب في التملك
 المطلق والثالث قول أصبغ أنه ان قال ن شئت كن لامر يدها في المجلس و قول شئت كان لامر
 يدها حتى وقف ولا يقطع ذلك طوطع عنده في ان بخلاف قوله ن واختلف بن قاسم د قال شئت صا ق ن
 شئت فله في المدونة ان ذلك تفويض ولا امر يدها حتى وقف ونه في وضحة نه قصاصها لاي مجلس خلاف
 قوله أمرك يده ان شئت ليس تفويض خلاف قوله أنت صا ق ن شئت ر ح د ب و ج ه ه ز لا و ه ه
 حكى ذلك أبو لنجاشي كتابه

فصل في وأما لتماثل المنة صفة فانه ينعقد على وجهين أحدهما ان لا يكون مشتركة بينهما أصل عند
 انكاح والثاني أن يكون مشتركة بينهما في نفس عقد انكاح فانه يمكن مشترك بينهما في عقد انكاح
 فانه ينقسم على اقسام اثنى عشر منها اطلاق مقيد بصحة تيمم كونه في كتاب التيمم بد زق ويحرم
 الحكم فيه على ذلك في اقسام كلها فكل من في طلاق عينة بطلت فهو في تيمم عينة بطلت وهو لا يمكن

بتطبيقه قال تلزمه تطبيقه الا أن يكون قال لها قد ملكتك في تطبيقه بين يدي بذلك ان طلق تطبيقه أو كفى ولم
ملكها في الواحدة (قلت) أرأيت ان قال لها أمرك بيدك يريد تطبيقه ثم قال لها أمرك بيدك يريد تطبيقه أخرى
ثم قال لها أمرك بيدك يريد تطبيقه أخرى فقالت المرأة قد طلقت نفسي واحدة قال هي واحدة لان مالك قال
في الرجل يملك امرأته وينوي ثلاث تطبيقات أو لا تذكر له نية حين ملكها فتعصت بتطبيقه أنها تطبيقه ولا
تكون ثلاثا ويكون الزوج أملك بها وكذلك مسئلتك (قلت) أرأيت ان ملكها الزوج ولا نية له فقالت
قد حرمت نفسي أو بنت نفسي قال قال مالك هي ثلاث (قلت) أرأيت ان قال لامرأته أمرك بيدك ثم قال لها
أيضا أمرك بيدك قبل ان تقضى شيئا على ألف درهم فقالت المرأة قد ملكتك أمري بنيرشئ فأنا أقضى فيما
ملكته أو لا ولا يكون لك على ان قضيت من الألف شيء (قال) القول قولها وقول الزوج قد ملكتك على ألف
دريم بعد قوله قد ملكتك باطل لان هذا ندم منه لان مالك قال في رجل قال لامرأته ان أذنت لك ان تذهبي
الى أمك فأنت طالق البتة ثم قال بعد ذلك آثرين اني أحنث ان أذنت لك ان تذهبي الى أمك الا أن يقضى به
على سلطان فأنت طالق ثلاثا قال مالك قد لزمته اليمين الاولى وقوله الا أن يقضى به على سلطان في اليمين
الثانية ندم منه واليمين الاولى له لازمة فكذلك مسئلتك في التملك (قلت) أرأيت لو ملكها فطلقت نفسها
ثلاثا فنهاكرها أتكرن طالقا تطبيقه قال نعم كذلك قال مالك (قال) وقال مالك في رجل قال لامرأته قد ملكتك
أمرك فقالت قد اخترت نفسي فناكرها أ يكون قولها قد اخترت نفسي واحدة في قول مالك قال نعم كذلك
قال مالك (قلت) أرأيت اذا ملك الرجل امرأته قبل ان يدخل بها ولا نية له فطلقت نفسها واحدة ثم طلقت
نفسها أخرى ثم طلقت نفسها أخرى أ يكون ذلك لها أو تبين بالاولى ولا يقع عليها من الاثنتين شيء في قول مالك
(قال) اذا كان ذلك نسقامتا بعافان ذلك يلزم الزوج لان مالك قال اذا طلق الرجل امرأته قبل البناء فقال لها
أنت طالق أنت طالق أنت طالق وكل ذلك نسقامتا بعافان كل ذلك يلزمه ثلاث تطبيقات الا أن يقول انما نويت
واحدة فكذلك هي الا أن يقول انما أردت واحدة (قلت) أرأيت ان قال رجل لامرأته قد ملكتك أمرك
وهي غير مدخول بها فتالت قد خليت سبيلك قال أرى ان تسئل عن نيتها فان نوت واحدة بقوله ما قد خليت
سبيلك فهي واحدة وان أرادت بقوله ما قد خليت سبيلك اثنتين أو ثلاثا فالقول قولها الا أن يناكرها اذا كانت له
نية فيحلف لان مالك قال في الذي يقول لامرأته قد خليت سبيلك انه يسئل عما نوى بقوله قد خليت سبيلك
فان لم تكن له نية فهي ثلاث فهي حين قالت اذا ملكها قد خليت سبيلك يصير قولها في ذلك بمنزلة قول الزوج
اذا قال قد خليت سبيلك استداء منه (قلت) أرأيت امرأته مدخول بها قال لها زوجها قد ملكتك أمرك فقالت

منها في الطلاق عينا فلا يكون في التملك عينا وما وجب منها تعجيل الطلاق فيه وجب تعجيل التملك فيه وكان
للمرأة القضاء بما ملكت فيه من ساعتها وما لم يجب فيه تعجيل الطلاق لم يجب فيه تعجيل التملك وما دخل
فيه على الخائف بالطلاق الا يلاء دخل فيه على الخائف بالتملك الا يلاء أيضا حاشا يمينه بالتملك على زوجته
ان يفعل فعلا أو لا يفعله فان الحكم في ذلك أن ترقف من ساعتها فاما ان يفعل ذلك الفعل ان كان قال لها أمرك
بيدك ان فعلت كذا وكذا أو يقول لا أفعله ان كان قال لها أمرك بيدك ان لم يفعل كذا وكذا فيجب لها التملك
أو يخالف ذلك فيسقط ما جعل لها منه قياسا على قوله في الكتاب أمرك بيدك ان أعطيتني كذا وكذا وللزوج
أن يناكر الزوجه في جميع ما يجب لها التملك من ذلك ان قضت بأمر من طلاقه بنية يدعيها

في فصل في ما اذا كان ذلك مشترطاً في عقد النكاح فينقسم ذلك أيضاً الى الاقسام المذكورة ويكون
الحكم فيها اسرر الا في وجهين أحدهما أن تزوج لا ينشأ كوما والثاني أن التملك لا يلزم اذا قيدته بشرط يعلم
انه لا يكون أصلاً باتفاق وذات مثل أن تشترط أن تزوج عايمها فأمرها يسدها أو ان من الماء وما أشبه ذات

قد خليت سبيلك قال قال مالك في الرجل يقول لامرأته قد خليت سبيلك انه ينوي ما أراد فيكون القول قوله قال قلت لمالك فان لم تكن له نية قال فهي البتة لان المدخول بها لا تبين بواحدة وكذلك اذا ملكها امرها فقالت قد خليت سبيلك انها توقفت فان قالت أردت واحدة فذلك لها وان قالت أردت البتة فانا كرها على نية ادعاها كان ذلك له وكان أحق بها وان قالت لم أنوبه قولي قد خليت سبيلك شيئا كان البتة اذ لم تكن للزوج نية حين ملكها فان كان له نية كان قولها قد خليت سبيلك على ما نرى الزوج من الطلاق اذا حلف على نية (قلت) أرايت ان ملك رجل رجلين امرأته فطلق أحدهما ولم يطلق الآخر (قال) لم أسمع هذا من مالك ولكني أرى ان كان انما ملكها فقضى أحدهما فلا يجوز على الزوج قضاء أحدهما وان كانا رسولين فطلق أحدهما فذلك جائز على الزوج (قال) وانما مثل ذلك اذا جعل امرها بيد رجلين مثل مالو أن رجلا امر رجلين يشتريان له سلعة أو يبعانها له فباع أحدهما أو اشترى له أحدهما ان ذلك غير لازم للموكل في قول مالك فكذلك ان ملكهما امرأته (قلت) أرايت ان قال رجل لرجلين امرأتي في أيديكما فطلق أحدهما ولم يطلق الآخر (قال) أرى ان الطلاق لا يقع الا أن يطلقها جميعا (قال) ابن وهب (قال) مالك في الرجل يجعل امرأته بيد رجلين فيطلق أحدهما انه لا طلاق عليه حتى يطلقها جميعا (قال) سحنون قال ابن وهب قال مثل قول مالك عطاء بن أبي رباح (قلت) أرايت لو أن رجلا حرا على أمه ملكها امرها ولا نية له أو ينوي الثلاث فقضت بالثلاث (قال) تطلق ثلاثا لان طلاق الحرة لامة ثلاث ولو كان عبد الزمته تطليقتان لان ذلك جميع طلاقه (قلت) وهذا قول مالك قال نعم (قلت) أرايت لو قال لها حيائنا الله وهو يريد بذلك التملك أو يكون ذلك تملكاً أو قال لها ذمها بغير يد بذكر الأيلاء أو يكون بذلك مولياً أم لا أو أراد به انظاراً أو يكون بذلك مظاهراً أم لا وهل تحفظه عن مالك (قال) قال مالك كل كلام نوى به الطلاق أنها بذلك صائق (قلت) ويكرن هذا وانصاق سواء قال هم (قال) ابن وهب وأخبرني الحارث بن نيهان عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي انه قال ما عسى به لطلاق من لكلام أو سماء فهو طلاق (قال) وأخبرني ابن وهب عن سفيان بن عيينة عن طاوس عن أبيه انه قال كل شيء أريد به لطلاق فهو طلاق (قلت) لابن القاسم أرايت اذا قال الزوج لامرأته طلق نفسي فطلقت نفسها ثلاثا فقال لزوج انما أردت واحدة (قال) سمعت مالكا يقول في المرأة يقول لها روجها اطلاقاً في يدك فطلقت نفسها ثلاثا فيقول لزوج انما أردت واحدة (قال) مالك ذلك بمنزلة التملك لقول لزوج اذ ارد عليها وعليه عيمين (قلت) أرايت ان قال لها طلق نفسي فقالت قد اخترت نفسي أو يكون هذا ببت أم لا (قال) دلمينا كرها فهو البتة (قلت) وكذلك لو قال له

لاها اشترطت ما لا منفعة لها فيه فالمناكرة تجب للزوج بثلاثة اوصاف أحدها أن لا يكرن التملك مشروطا عليه والثاني أن يدعي نية اعتقدها عند التملك والثالث أن يناكرها في الحال فان لم يفعل حتى طال الامر لم يكن له منها كرتها ولا يدخل في ذلك اختلاف قول مالك في المملكة قاله أبو بكر بن عبد الرحمن:

﴿فصل﴾ وان خير الزجر لمرأته أو ملكها فقد جعل اليها ما كان بيده من نطق فان أجابته في المجلس بعده ما لم توقف أو تركه في مؤذنها إلى أحد قرومات ثلاثا أو اجابتها به من عشرة أرجه أحدها أن تنصع بانطلاق واحدة أو ثلاثة أو سبب في تجيب شيء من كتابته وثالث أن تجيب شيء يحتمل أن تريده انصافاً ويحتمل أن لا تريده انصافاً رابع أن تجيب شيء يحتمل أن تريده ثلاثاً رن تريده واحدة ولا تبين والخامس أن تجيب بغير شيء من معنى طلاق في شيء وسدس أن لا تجيب شيء وتفعل فعلا يشبه بلوب والسابع أن يقيد لا حيار بشرط وللمن لا يقيد يقبل ر تسمع أن تفوض لأمري غيرها والعاشر أن تنصع بختيار زوجه

طلق نفسك فقالت قد حرمت نفسي أو أبت نفسي أو برئت نفسي منك أو أنا بآئنة منك إنما ثلاث أن لم ينكرها الزوج في مجلسها وذلك أن مالكاً قال لي في الرجل يقول لامرأته طلاقك في يدك فتقضي بالبتات فيناكرها (قال) مالك هذا عندي مثل التملك له أن ينكرها والافاقضاء ما قضت ويحلف على نيته مثل التملك (ابن وهب) عن مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول إذا ملك الرجل امرأته أمرها بالقضاء ما قضت إلا أن ينكر عليها فيقول لم أرد إلا تطليقة واحدة ويحلف على ذلك فيكون أملاك بها في عديتها (ابن وهب) عن مالك والليث عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن رجلاً من ثقيف ملك امرأته نفسها فقالت قد فارقتك فسكت ثم قالت قد فارقتك فقال بئيك الجرح ثم قالت قد فارقتك فقال بئيك الجرح فاختصم إلى مروان فاستحلفه ما ملكها إلا واحدة وردّها إليه (قال) مالك قال عبد الرحمن فكان القاسم بن محمد يعجبه هذا القضاء ويراه أحسن ما سمع في ذلك وقال مثله عبد الله بن عمرو بن العاص والليث بن سعد

﴿ في التملك إذا شئت المرأة أو كلما شئت ﴾

(قلت) أ رأيت أن قال رجل لامرأته أنت طالق ثلاثاً ان شئت فقالت قد شئت واحدة (فقال) لا يقع عليها شيء من الطلاق عند مالك لأن مالكاً قال في امرأة خيرها زوجها فتالت قد اخترت تطليقة أن ذلك ليس بشيء ولا يتع عليها تطليقة (قلت) أ رأيت أن لو قال لها أنت طالق واحدة ان شئت فقالت قد شئت ثلاثاً (قال) أراها واحدة لأن مالكاً قال في رجل ملك امرأته أمرها فقضت بالثلاث فقال نعماً أردت واحدة أنها واحدة فكذلك مسألتيك هذه (قلت) أ رأيت أن قال لها أنت طالق كلما شئت (قال) قول مالك أن لها أن تقضي مرة بعد مرة ما لم يجامعها أو توقف فإن جاء معها أو وقفت فلا قضاء لها بعد ذلك وإنما يكون لها أن تقضي قبل أن يجامعها (قلت) أ رأيت أن قال لها الزوج أنت طالق كلما شئت فردت ذلك أ يكون لها أن تقضي بعد ما ردت (قال) إذا تركت ذلك فليس لها أن تقضي بعد ذلك في قول مالك لأن مالكاً قال في امرأة نال لها زوجها أمرك يدك إلى سنة فتركت ذلك أنه لا قضاء لها بعد ذلك (قلت) وتركها ذلك عند السلطان أو عند غير السلطان سواء قال نعم (قلت) أ رأيت أن قال لها أنت طالق غدا ان شئت فقالت أنا طالق الساعة أتكون طالق الساعة أم لا في قول مالك (قال) مالك هي طالق الساعة وقال مالك من ملك امرأته إلى أجل فلها أن تقضي مكانها (قلت) فان قال لها أنت طالق الساعة ان شئت فقالت أنا طالق غدا (قال) هي طالق الساعة لأن مالكاً قال من ملك امرأته فقضت بالطلاق إلى أجل فهي طالق مكانها (قلت) أ رأيت أن قال لها ان دخلت الدار فأنت طالق فردت ذلك أ يكون ردّها رداً (قال) لا وهذه بين في قول مالك فتي ما دخلت وقع الطلاق (قلت) وقرله أنت كلما شئت طالق ليست هذه

﴿ فصل ﴾ فأما إذا فصحت بالطلاق فهو على ما أفصحت به فان أفصحت بالثلاث مثل أن تقول قد طلقت نفسي ثلاثاً أو قبلت نفسي أو اخترت نفسي أو حرمت عليك أو برئت منك أو بقت منك أو بنت منك فهذا تكون به مطلقة ثلاثاً في التخيير وفي التملك قبل الدخول وبعده إلا أن ينكرها في الخيار قبل الدخول وفي التملك قبل الدخول وبعده فيكون ذلك له إذا ادعى نية ولا تصدق أن ادعت أنها لم ترد الطلاق وإنما لم ترد بذلك الثلاث وكذلك إذا قامت قد طلقت نفسي واحدة أو اثنتين لا تصدق أنها لم ترد الطلاق ان ادعت ذلك ويكون كما قالت في التملك إلا أن ينكر عليها فيما زادت على الواحدة ولا يكون في التخيير شيء وأما إذا جاءت بشيء من كنايات الطلاق مثل أن تقول قد خليت سبيلك أو سرحتك أو فارقتك أو رددتك إلى أهلك وما أشبه ذلك فيحمل قولها في ذلك على ما يحمل عليه قول الزوج استءاء فيما يكرن من الطلاق وما ينرى فيه مما لا ينرى وأما إذا أجابت بما يحتمل أن تريده الطلاق وأن لا تريده الطلاق مثل أن تقول قد قبلت أمرى أو اخترت أو قد شئت أو قد رضيت فهذه تسئل عما أردت بذلك فما قالت قبل منها أو جرى الحكم في التخيير والتملك على حسب ذلك وأما

عين في قول مالك (قال) نعم ليس هذا بيمين انما هذا من وجه التخليك وليس هذا بيمين في قول مالك

﴿جامع التخليك﴾

(قال) ابن القاسم (قلت) لمالك أرايت امرأة يقول لها زوجها أمرك بيدك فتقول قد قبلت نفسي ثم تقول بعد ذلك انما أردت واحدة أو اثنتين قال لا قبل قولها اذا قالت قد قبلت نفسي فهي البتات اذا لم ينكرها الزوج في ذلك المجلس وتكون به بائة (قلت) أرايت ان قال لها أمرك بيدك ثم قال أنت طالق فقضت هي بتطبيقه أخرى أنلزمه التطلقتان أم واحدة (قال) تلزمه التطلقتان وان قضت بالبتات فله أن ينكرها ان كانت له نية أنه ماملئها الا واحدة وتكون اثنتين (قلت) أرايت ان ملكها أو خيرها ثم طلقها ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج أ يكون لها أن تقضي في قول مالك (قال) لا لان طلاق ذلك الملك الذي خيرها أو ملكها فيه قد ذهب كله (قلت) أرايت ان ملكها أو خيرها فلم تقض شيأ حتى طلقها الزوج تطبيقه فأنقضت عدتها ثم تزوجها بعد ذلك (قال) لا يكون لها أن تقضي لان الملك الذي ملكها فيه قد انقضى وهذا ملك مستأنف (قلت) ولم وقد بقي من طلاق ذلك الملك الذي ملكها فيه أو خيرها تطبيقتان (قال) لا يكون لها أن تقضي لان هذا ملك مستأنف (قلت) أرايت ان خيرها فقاطول المجلس بهما يوما أو أكثر من ذلك أ يكون لها أن تقضي في قول مالك الاول أم لا (قال) قل مالك وسئل عن ذلك عن طرل المجلس اذا ملك امرأته وخيرها ما حد ذلك اذا (قلت) ما دام في مجلسهما فربما قال الرجل لامرأته مثل هذا ثم ينقطع ذلك عنهما أو يسكنان ويخرجان في الحديث الى غير ذلك ويطول ذلك حتى يكون ذلك جل النهار وهما في مجلسهما لم يفترقا (قال) قال مالك أما ما كان هكذا من طول المجلس وذهاب عامة النهار فيه ويعلم انهما قد تر كاذلك وقد خرجا بما كانا فيه الى غيره ثم تريد أن تقضي فلا ترى لها قضاء (قال) ابن القاسم هذا الذي أخذ به وغيره قول مالك الاول (قلت) أرايت لو أن رجلا قال لامرأته أمرك بيدك ثم قال بعد ذلك قد بدد الى أ يكون له ذلك في قول مالك أم لا (قال) ليس ذلك له عند مالك (قلت) أرايت ان قاما من مجلسهما ذلك قبل أن تقضي المرأة شيأ أو تقضي هذا الاجنبى الذي جعل لزوج ذلك له أ يكون له أن يطلق أو لها بعد القيام من مجلسهما (قال) كان قول مالك الذي كان يقضي به انها ذقمت من مجلسهما أو قام الذي جعل الزوج ذنت في يده من محضه فلا شيء له بعد ذنت ثم يرجع صنت عن ذلك فقال أرى ذلك له مالم يوقفه السلطان أو توطأ (قال) بن القاسم وقوله الاول أعجب الى وبه أخذ وعليه جل أهل العلم (قلت) أرايت ان جعل امرأته يدأ جتبي فله يقض شيأ حتى قام من مجلسه أ يحال بين الزوج وبين نوطه في

ذا أجابت بما يحتمل أن تريده الثلاث وأن تريده لو حدة أو لاثنين ففي ذلك ثلاثة نقاط أحدها أن تقول طالق نفسي والثاني أن تقول أنت طالق ولثالث أن تقول قد خذرت طلاق قام ذ قالت قد طلقت نفسي فاختلف في ذلك على خمسة أقوال أحدها أنها تسئل في المجلس وبعد في تخيير ولتميز كم أردت بذنت وإن لم تكن لها نية فهي ثلاث لأننا كررنا في التاميز وهو مذهب بن القاسم في مذوبة ولثاني أنها تسئل أيضا في المجلس ر حدة في تخيير ولتميز ولثالث أن يكون لها نية فهي واحدة تزد في التاميز وتسقط في الخيار ر الثالث أنها لا تسئل لافي تخيير ولاني تميز وهي ر حدة تزد في التاميز وتسقط في خير وذنت قالت في المجلس أردت ثلاث فهي ثلاث لأننا كررنا في التاميز وهو قول بن القاسم في نوطه ووسع أنها لا تسئل في التخيير ولاني التاميز وهي مذ ثلاث لأننا كررنا في التاميز وهو قول بن القاسم في نوطه وتسقط في خير وذنت قال في الوضحة والخامس أنها لا تسئل في تخيير وهي واحدة لأن تريدا كثر من ذنت فيكرن الزوج نينا كررنا تسئل في تخيير فإن قالت أردت مذ واحدة وكانت ثلاثا ذ قالت أردت واحدة واثنتين

قول مالك الا تخرجني بوقف هذا الرجل فيقضى (قال) ان كان هذا الرجل الذي جعل الزوج امرها في يده قد دخل بينه وبينها وخلصها فاذا كان هذا هكذا كان قطعاً لما كان في يده هذا الاجنبي من امرها لانه أمكنه منها (قلت) أرايت الرجل يجعل امر امرأته بيد رجل اذا شاء أن يطلقها أطلقها (قال) ان لم يطلقها حتى يبطأها الزوج فليس له أن يطلق بعد ذلك (قلت) أرايت ان لم يبطأها الزوج حتى مرض فطلقها الرجل من بعد ما مرض الزوج أيلزم الزوج الطلاق أم لا قال نعم (قلت) فهل ترثه (قال) نعم لان مالك قال في الرجل يقول لامرأته وهو صحيح ان دخلت دار فلان فانت طالق البتة قد دخلها وهو مريض (قال) مالك ترثه (قال) فقلت لمالك انما هي التي فعلت ذلك (قال) اذا وقع الطلاق وهو مريض ورثته الا ترى ان التي تفقد من زوجها في مرضه ان لها الميراث فكذلك هذا وهو قول مالك (قلت) أرايت اذا قال لها أمرك بيدك ان تزوجت عليك ولم يشترطوا ذلك عليه انما تبرع به من عند نفسه ولم يكن ذلك في أصل النكاح فتزوج عليها فطلقت نفسها البتة فقال الزوج انما أردت مرة واحدة ولم أرد ثلاثاً (قال) مالك ذلك له ويحلف (قال) ولا يشبه هذا الذي اشترطوا عليه ذلك في أصل النكاح (قلت) وما فرق ما بينهما في قول مالك (قال) لان هذا تبرع به والاخر شرطوا عليه فلا ينفعها اذا ما شرطوا لها لانها ان لم تقدر على أن تطلق نفسها الا واحدة كان له أن يراجعها والذي تبرع بذلك من غير شرط القول فيه قوله (قلت) أرايت ان قال لها أمرك بيدك الى سنة هل توقف حين قال لها أمرك بيدك الى سنة مكانها أم لا يعرض لها (قال) قال مالك نعم توقف متى علم بذلك ولا تترك امرأة وأمرها بيدها حتى توقف فاما أن تمنعني واما أن ترد فكذلك مسألتك التي ذكرت حين قال لها اذا أعطيتني ألف درهم فانت طالق انها توقف فاما أن تقضي واما أن ترد الا أن يكون وطئها فلا توقف ووطؤه اياها رد لما كان في يديها من ذلك وأصل هذا انما بني على ان من طلق الى أجل فهي الساعة طالق فكذلك اذا جعل أمرها بيدها الى أجل انها توقف الساعة فتقضي أو ترد الا أن تمكنه من الوطء فيكون ذلك رد لما جعل اليها من ذلك لانه لا ينبغي للرجل أن يكون تحتها امرأة يكون أمرها بيدها وان ماتا أو اوتارنا (قال) سحنون قال ابن وهب أخبرني الليث وابن طيبة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن رجل من أهل حصن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ملك امرأة أمرها فلم يبل نفسها فليس هو شئ وقاله عبد الله بن عمرو بن عبد الله بن أبي طالب وأبو هريرة وعمر بن عبد العزيز وابن المسيب وعطاء ابن أبي رباح (قال) وقال ابن وهب أخبرني يحيى بن أيوب عن المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن عروة ابن الزبير وسعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب قال أيعا رجل ملك امرأة أو خيرها فقفر قامن قبل أن تحدث اليه شيئاً فأمرها الى زوجها (ابن) وهب عن المثني عن عمرو بن شعيب وان عثمان بن عفان قال ذلك في أم

أولم تكن لي نية أو اقترقا في المجلس قبل أن تسئل سقط خيارها وأما ان قالت أنا طالق فلا تسئل في تخيير ولا تمليك وتكون واحدة تلزم في التمليك وتسقط في الخيار الا أن تقول في المجلس نويت ثلاثاً فيلزم في الخيار ويكون في التمليك للزوج أن يناكرها ولا أحفظ في هذا نص خلاف وأما اذا قالت قد اخترت الطلاق فالذي أرى فيه على أصولهم أنها تسئل في التمليك والتخير لان هذه الالف واللام قد يراد بها الجنس فتكون ثلاثاً ويراد بها العهد وهو الطلاق السني المشروع فتكون واحدة فاذا احتمل اللفظ الوجهين وجب أن تسئل أيهما أرادت فان قالت لم تكن لي نية كانت ثلاثاً على قول أصبغ في الواضحة ومذهب ابن القاسم في المدونة التي تقول قد طلقت نفسي ولا نية لها أنها ثلاث واحدة على قول ابن القاسم في الواضحة في التي تقول قد طلقت نفسي ولا نية لها أنها واحدة ويحتمل أن تكون الالف واللام للعهد وهو الطلاق الذي ملكت اياه فيكون ثلاثاً وقد كان ابن زرب يترقب عن الجواب في هذه المسألة اذ لم يجد منها في المدونة والعتبة شيئاً الى أن وجد في زعمه في العتبة شيئاً دل على أنها تكون واحدة الا أن يريد بذلك ثلاثاً وهذا الاختلاف الواقع بين ابن القاسم

عبد الله بن مطيع وقال مثل ذلك عمر بن عبد العزيز ويحيى بن سعيد وعبد الله بن مسعود وربيعة وعطاء بن أبي رباح (قال) يحيى بن سعيدان من أمر الناس القديم عندنا الذي لم أر أحدا يختلف فيه على هذا

باب الحرام

(قلت) أرأيت الرجل إذا قال لامرأته أنت علي حرام هل نساؤه عن بيته أو عن شيء من الأشياء (قال) لا يستل عن شيء عند مالك وهي ثلاث البتة أن كان دخل بها (قلت) أرأيت أن قال لامرأته أنت علي حرام وقال لم أرد به الطلاق إنما أردت بهذا القول الطهار (قال) سمعت مالكا يقول في الذي يقول لامرأته أنت طالق البتة ثم زعم أنه إنما أراد بذلك واحدة أن ذلك لا يقبل منه (قال) مالك وإنما يؤخذ الناس بما لفظت به ألسنتهم من أمر الطلاق (قال) ابن القاسم والحرام عند مالك طلاق فلا يدين في الحرام كما لا يدين في الطلاق (قال) وسمعت مالكا يقول في الذي يقول لامرأته برئت مني ثم يقول لم أرد بذلك طلاقا فقال إن لم يكن كان سبب أمر كلمته فيه فقال لها ذلك فأراها قد بان منة إذا ابتدأها بهذا الكلام من غير سبب كلام كان قبله يدل على أنه لم يرد بذلك الطلاق والأفهي طالق فهذا يدل على مسائل في الحرام أنه لا ينفك (قلت) ولو قال لامرأته برئت مني ثم قال أردت بذلك الطهار لم ينفعه قوله أو برئت مني أو أنت خلية ثم قال أردت بهذا الطهار لم ينفعه ذلك وكان طلاقا إلا أن يكون كان كلام قبله بحال ما وصفت لك في البرية (قلت) أرأيت أن قال لها أنت علي حرام ينوي بذلك تطبيقه أو تطبيقين أي يكون ذلك له في قول مالك (قال) قال مالك إن كان قد دخل بها أفهي البتة وأيسر بيته بشيء فإن لم يدخل بها فذلك له لأن الواحدة والثنتين تحرم التي لم يدخل بها والمداخل بها لا يحرمها إلا الثلاث (قلت) أرأيت أن قال كل حل علي حرام (قال) قال مالك تدخل امرأته في ذلك إلا أن يحاشيها قلبه فيكون له ذلك وينوي وإن قال لم أنوها ولم أرد بها في التحريم إلا أنني تكلمت بالتحريم غير ذا كراماً في ولا شيء (قال) مالك أراها قد بان منة (قلت) أرأيت أن قال كل حل علي حرام ينوي بذلك أهله وماله وأمهات وأولاده وجواريه (قال) قال مالك لا يكون عليه شيء في أمهات وأولاده وجواريه ولا في ماله قليل ولا كثير ولا كفارة عيني أيضاً ولا تحريم في أمهات وأولاده وجواريه ولا في لبس ثوب ولا طعام ولا غير ذلك من الأشياء إلا في امرأته وحدها وهي حرام عليه إلا أن يحاشيها قلبه أو بلسانه (قلت) أرأيت إذا قال لامرأته قد حرمتك علي أو قد حرمت نفسي عليك أو سواها في قول مالك (قال) نعم لأن مالكاً قال إذا قال قد طلقته أو أماناً في منة أن هذا سواء وهي طالق (قلت) أرأيت أن قال قبل الدخول عليها أنت علي حرام قال هي ثلاث في قول مالك إلا أن يكون نوى واحدة أو اثنتين فيكون ذلك كما نوى (قال) مالك وكذلك الخلية والبرية ولبنته في التي لم يدخل بها هي ثلاث إلا أن يكون نوى واحدة أو اثنتين إلا البتة فإن البتة للتي دخل بها أو التي لم يدخل بها ثلاث ثلاث سواء وابن وهب في الذي يختلف أخريعه بالطلاق يدفعن إليه حقها وأجل فيقول صاحب الحق أردت ثلاثاً ويقرل الغريم أردت واحدة قال فلو كانت هذه اللقطة لا تقع لأعلى ثلاث تطبيقات عند ابن القاسم لما قال القرل قال صاحب الحق وإنما هي ثلاث قال صاحب الحق أنه وهذا وذيق لولو كانت لا تقع أيضاً عند ابن وهب إلا على ثلاث تطبيقات لما قال لقول قول الغريم ولا دليل فيهما يستدل به من ذنب على مذهبه لأن لقطة قد يراد بها الواحدة وقد يراد به ثلاث على ما ينه فيهما بن القاسم ثلاثاً على فيه لمخوفه رجحها ابن وهب واحدة على فيه الخائف ولا شك في المسألة مع رجحانية واحدة ثلاثاً ولا شك عند غيره وأصحح على مذهب ابن القاسم في ما ذكرته من استدلال على مذهبه في ذلك قول من عروجل لطلاق مرتان وبحديث زيد لما قالت فقامت هو طلاق ثم طلاق ثم طلاق فزارقه ثلاثاً فاما في ما يتعلق طاقه وأما الحديث فله فيه رجح من انعمق قول نخمي فنقول لا شيء لا يكون في تخيير ثلاثاً

لا ينوي في واحدة منهما (قال) مالك من قال البتة فقد دوى بالثلاث وان لم يدخل بها (قلت) أرايت ان قال لامرأته أنت على حرام ثم قال لم أرد بذلك الطلاق انما أردت بذلك الكذب أردت أن أخبرها أنها حرام وليست بحرام (قال) قد سئل مالك عما يشبه هذا فلم يجعل له نية ولم أسمع من مالك الا أنه أخبرني بعض من أثق به أن مالك سئل عن رجل لاعب امرأته وأنها أخذت بفرجه على وجه التلذذ فقال لها خل فقالت لا فقال هو عليك حرام وقال الرجل انما أردت بذلك مثل ما يقول الرجل أحرم عليك أن تمسسه وقال لم أرد بذلك تحريم امرأتي فوقف مالك فيها وتخوف أن يكون قد حنث فيما قال لي من أخبرني بهذا عنه وقال هذا عندى أخف من الذي سألت عنه فالذي سألت عنه عندى أشد وأبين أن لا ينوي لأنه ابتداء التحريم من قبل نفسه وهذا الذي سئل مالك عنه قد كان له سبب ينوي به فقد وقف فيه وقد رأى غير مالك من أهل العلم بالمدينة أن التحريم يلزمه بهذا القول ولم أقل لك في صاحب الفرج ان ذلك يلزمه في رأيي ولكن في مسئلتك في التحريم أرى أن يلزمه التحريم ولا ينوي كما قال مالك في برئت مني ان لم يكن لذلك سبب كان هذا التحريم جوابا لذلك الكلام (قلت) أرايت ان قال كل حل على حرام نوى بذلك اليمين (قال) ابن القاسم ايس فيه يمين وان أكل ولبس وشرب لم يكن عليه كفارة يمين (قال) ابن القاسم أخبرني مالك عن زيد بن أسلم في تفسير هذه الآية يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبغى مرضات أزواجك والله غفور رحيم قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في أم ابراهيم جاريته والله لا أطول ثم قال بعد ذلك هي على حرام فأمر الله يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبغى مرضات أزواجك ان الذي حرمت ليس بحرام قال قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم في قوله والله لا أطوها أن كفر عن يمينك وطأ جاريته وليس في التحريم كانت الكفارة (قال) وهذا تفسير هذه الآية (قال) ابن وهب عن أنس بن عياض عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب أنه كان يقول في الحرام ثلاث تطليقات (قال) عبد الجبار عن ربيعة عن علي بن أبي طالب مثله وقال أبو هريرة مثله وقال ربيعة مثله (قال) وقال عمر بن الخطاب انه أتى بامرأة قد فارقها زوجها اثنتين ثم قال لها أنت على حرام فقال عمر لا أردھا اليك وقال ربيعة في رجل قال الحلال على حرام قال هي يمين اذا حلف أنه لم يرد امرأته ولو أفردها كانت طالقا البتة وقال ابن شهاب مثل قول ربيعة الا أنه لم يجعل فيها يميناً وقال يشكل على أيمان اللبس

في البائنة والبتة والحلية والبرية والميتة والدم والحلم والخزير والموهوبة والمردودة

(قلت) أرايت ان قال لامرأته أنت على كليمته أو كالم أو كطعمم الخزير ولم ينويه الطلاق (قال) قال مالك هي البتة وان لم ينويه الطلاق (قلت) أرايت اذا قال حبلك على غاربك (قال) قال مالك قد قال عمر ما قد بلغك أنه قد نواه (قال) مالك ولا أرى أن ينوي أحد في حبلك على غاربك لان هذا لا يقوله أحد وقد أتني من الطلاق شيئاً (قلت) فان كانت له نية أو لم تكن له نية هو عند مالك سواء ثلاث البتة قال نعم (قلت) قالت قد اخترت الطلاق لم تنو شيئاً اذا لا خيار لها لاني الثلاث قيل له يلزمك أن تقول هذا في قولها في التخيير قد طلقت نفس ولا نية لها أنها ثلاث اذا لا خيار لها الا في الثلاث وهذا محال أن يجعل قولها قد طلقت نفس ولا نية لها ثلاثاً قلت ما هو بمحال وأصـ بـغ يرى أنها ثلاث في التملك فكيف في الخيار وهو مذهب ابن القاسم في المدونة وأما اذا أجابته بما ليس من معنى الطلاق مثل أن تقول أنا أشرب الماء وأنا أضرب عبدي وما أشبه ذلك فهذا يسقط خيارها ولا صدق دعواها ان ادعت أنها أردت الطلاق بذلك وأما اذا لم تجب بشئ وفعلت فعلا يشبه الجواب مثل أن تقول ماء أو تخمر أو سها رما أشبه ذلك فانها تسأل عما أردت بذلك فان قالت لم أرد بذلك القراق صدقت وان قالت أردت بذلك الطلاق صدقت فيما قالت منه فان قالت أردت الثلاث كان له في الخيار ثلاث وكان له في التملك أن ينكرها ان ادعى نية وان قالت أردت بذلك القراق ولم تكن لى نية في عدد

أرأيت إذا قال قد وهبتك لاهلك (قال) قال مالك هي ثلاث البتة أن كان قد دخل بها (قلت) قبلها أهلها أو لم يقبلوها فهي ثلاث (قال) نعم قبلوها أو لم يقبلوها فهي ثلاث كذلك قال مالك (قال) وقال مالك في الذي يقول لامرأته قد رددتك إلى أهلك هي ثلاث أن كان دخل بها (قلت) أرأيت أن كان أراد بقوله ادخلي واخرجي والحق واستتري واحدة بائنة وقد دخل بها أن تكون بائنة (قال) هي ثلاث لأن مالكاً قال في الذي يقول لامرأته أنت طالق واحدة بائنة أم ثلاث البتة (قلت) أرأيت أن قال لها أنا منك خلي أو برى أو بائن أو بات أي يكون هذا طلاقاً في قول مالك أم لا أو كما يكون ذلك في قول مالك أو واحدة أم ثلاث (قال) هي ثلاث في التي قد دخل بها وينوي في التي لم يدخل بها فإن أراد واحدة فواحدة وإن أراد ثنتين فثنتان وإن أراد ثلاثاً فثلاث وإن لم يرد شيئاً فثلاث ولا ينوي في التي قال لها أنا منك بات دخل بها أو لم يدخل بها وهي ثلاث (قلت) أرأيت أن قالت لزوجها قد والله ضقت من صحبتك فلو ددت أن الله فرج لي منك فقال لها أنت بائن أو خلية أو برية أو بائنة أو قال أنا منك خلي أو برى أو بائن أو بات ثم قال لم أرد به الطلاق وأردت أنها بائن بيني وبينها فرجة وليس أنا بلا صق بها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً أقوم على حفظه وأراها طالقة في هذا كله ولا ينوي لأنها لما تكلمت كانت في كلامها كمن طلبت الطلاق فقال لها الزوج أنت بائن فلا ينوي (قال) ابن وهب ألا ترى لو أنها قالت له طلقني فقال أنت بائن ثم قال الزوج بعد ذلك لم أرد الطلاق بقولي أنت بائن لم يصدق فكذلك مسئلتك وهذه الحروف عند مالك أنت بائن وبرية وباتة وخلية وأنا منك برى وبات وبائن كلها عند مالك سواء إن قال أنت برية أو قال أنا منك برى كل هذا عند مالك للمدخل بها ثلاث ثلاث وفي التي لم يدخل بها ينوي يعني الإلابة فانه لا ينوي فيها دخل أو لم يدخل بحال ما وصفت (قلت) أرأيت رجلاً قال لامرأته أنت طالق تطليقة بائنة أو تكون بائنة أم يملك الرجعة (قال) قال مالك هي ثلاث البتة بقوله بائنة (قلت) أرأيت إذا قال الرجل لامرأته أنت خلية ولم يقل مني أو قال بائن ولم يقل مني أو قال برية ولم يقل مني وليس هذا جواباً لكلام كان قبله إلا أنه مبتدأ من الزوج أي يكون طلاقاً وإن لم يقل مني في قول مالك قال نعم (قلت) أرأيت إذا قال أنا خلي أو أنا برى أو أنا بائن أو أنا بات ولم يقل منك أو أطلق عليه امرأته أم يجعل له نية (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً إلا أني أرى أن يكون بمنزلة قوله لامرأته أنت خلية أو برية أو بائن ولم يقل مني ولو دنته في قول مالك أنا برى أو أنا خلي لدينه فيما إذا قال أنت خلية أو برية لأن يكون قبل ذلك كلام يستدل به أنه أراد به ويخرج إليه فلا شيء عليه وبدن (قلت) أرأيت أن لم يدخل بها فقال قد وهبتك لاهلك أو قد رددتك إلى أهلك (قال) سألتنا مالكا عن قوله قد رددتك إلى أهلك وذلك قبل البناء فقال ينوي فيكون مرد من طلاق (قال) ابن القاسم فإن لم يكن له نية فهي ثلاث البتة لأن ما كان عند مالك في هذا نية فإنه قبل أن يدخل بها مثل الخلية والبرية والحرام واختارى فهذا كله ثلاث لأنه لا يمكن له نية (قال) كذلك قوله قد رددتك ولو كانت تكون واحدة إلا أن ينوي ما قال مالك في عماوى وثمان هي واحدة إلا أن ينوي ثم من ذلك مثل

الطلاق فعلى قول محمد بن المرحوم في تبيين واحدة رجعية وفي تفسير يحيى عن بن نمام أنها ثلاث فن سكت ولم ينكر عليها دفعها ولا سأل عما أردت حتى دنت من محسن فقامت بعد فترقيهم منه أردت بثنت ثلاثاً فذلك لها لأن تكرارها بعد ذلك يذهب عن نية رجعية في ذلك بل يصح عينيها أنه يعلم أن ما فعلته يزعمه به البتة ولا رضى بثنت وبمبتدأه رضى واحدة وقد بنى من مؤيد جمع ذلك في عين واحدة وفي المدونة ليحيى عن ابن تميم أن تميم رضى بثنت عن ذلك لأن ما في محسن تريد باتت عليها فوجب عليه طلاق لبثات بكون وثلاث ثم أردت البتة ولا تصدق ذلك أردت واحدة وأما ما أقيدت لأجابة بشره فن شرد ينسحب عن شرد فمما لا يكون أن يكره أن يكره أن يكره أن يكره أن يكون وأن

وان أراد الطلاق فأخطأ فتمال أنت حرة لم يكن طلاقاً (قلت) أ رأيت ان قال لامرأته اخرجى ينوى ثلاثاً أو قال
 أقعدى يريد بذلك ثلاث تطليقات (قال) فى قول مالك انها ثلاث تطليقات (قلت) أ رأيت ان قال لها
 كللى أو اشرجى ينوى بذلك الطلاق ثلاثاً أو اثنتين أو واحدة أيقع فى قول مالك قال نعم لان ما لك قال كل كلام
 لفظى نوى بلفظه الطلاق فهو كما نوى (قال ابن القاسم) وذلك اذا أردت أنت بما قلت طالق والذي سمعت
 واستحسنته انه لو أراد أن يقول لها أنت طالق البتة فقال أخزأك الله أو لعنك الله لم يكن عليه شئ لان الطلاق
 قد زل من لسانه وخفى منه بما خرج اليه حتى تكون نيته أنت بما أقول لك من أخزأك الله أو ما أشبهه مما أقول
 لك فأنت به طالق فهذا الذى سمعت انها تطلق به فاما من أراد أن يقول لامرأته أنت طالق فزل لسانه الى غير
 الطلاق ولم يرد به أنت بما أقول طالق فلا شئ عليه (قلت) أ رأيت لو أن رجلاً قال لامرأته يا امرأه أو
 يا أخت أو يا عمة أو يا خاله (قال) قال مالك هذا من كلام السفه ولم يره يحرم عليه شئ (قال) ابن القاسم وسمعت
 مالكا وسئل عن رجل خطب اليه رجل فقال المحطوب اليه للخطيب هي أختك من الرضا ع ثم قال بعد ذلك
 والله ما كنت الا كاذبا (قال) مالك لا أرى أن يترقحها (قلت) أ رأيت لو أن رجلاً قال حكمة طالق وامرأته
 تسمى حكمة وله جارية يقال لها حكمة (قال) لم أرد ما رآنى وانما أردت حاريتى حكمة (قال) سمعت
 مالكا وسألته عن الرجل يحلف للسلطان بطلاق امرأته طائعا فيقول امرأتى طالق ان كان كذا وكذا لا امرأته
 يكذب فيه ثم يأتي مستفتيا ويرغم انه انما أراد بذلك امرأته كانت له قبل ذلك وانما لغز على السلطان فى ذلك
 (قال) مالك لا أرى ان ذلك ينفعه وأرى امرأته طالقا وان جاء مستفتيا فاما مسئلتك ان كان على قوله بنة
 لم ينفعه قوله انما أراد جاريته وان لم تكن عليه بنة وانما جاء مستفتيا لم أرها مثل مسألة مالك ولم أر عليه
 فى امرأته طلاقا لان هذاسمى حكمة وانما أراد جاريته وليس عليه بنة ولم يقل امرأتى (قلت) أ رأيت
 ان قال أنا منك بائن وأنا منك بلى وأنا منك بى وأنا منك بات وقد كان قبل هذا كلام كان هذا من الرجل جوابا
 لذلك الكلام (فقال) الرجل لم أرد الطلاق وقال اذا كان قبل ذلك كلام يعلم ن هذا القول جواب
 للكلام الذى كان أراد كان ذلك الكلام من غير الطلاق فاقول قول الزوج ولا يكون ذلك عند مالك طلاقا
 (قلت) أ رأيت ان كان قبل قوله اعتدى كلام من غير طلبها للطلاق يعلم انه انما قال لها اعتدى جوابا
 لكلامها ذلك أعطاها فلوسا أو دراهم فقالت ما فى هذه عشرون فقال الزوج اعتدى وما أشبه هذا من
 الكلام أتنبوه فى قول مالك (قال) نعم ولا يكون هذا طلاقا لم يرد به الزوج طلاق لان اعتدى ههنا
 جواب لكلامها هذا الذى ذكرت (قلت) أ رأيت ان قال لها أنت طالق وليس عليه بنة ولم يرد طلاق
 بقوله أنت طالق وانما أراد بقوله ذلك طالق من وثق (قال) لم أسمع من مالك فى هذا بعينه شئ ولكن
 سمعت مالكا يقول فى الذى يقول لامرأته أنت برة كلام مبتدأ ولم ينبو به الطلاق انها طالق ولا ينفعه ما أراد

ولهم فى تقاضيه اختلاف كثير على ما هو مذكور فى الامهات فليس هذا موضع ذكره وأما ما ذكرت نقول
 بذلك مثل أن تقول قد شئت ان شاء فلان أو قد فوضت أمرى الى فلان فى ذلك فلان أحدهم أن ذلك جاز
 ن كان فلان حاضرا أو قريب لعيبه قال فى سماع عيسى مثل اليوم يرد ثلاثة رطل فى لوحة سبع عن ن
 القاسم مثل اليوم وما أشبهه وان كان بعيد لعيبه رجوع الامر بها وشفى رطل صبيع نه بس هان تحو
 ل امر لى غيرها وان كان حاضرا ويرجع الامر به شفى رطل صبيع هان يأتى على روية على ن
 زياد عن مالك فى كتاب خيار من لم روية فى ذلك لم يرد به حاشى وشر أن تنصح باختياره روجه و
 كلام فيه ههنا تفسير لمرقة فى لاختياره وتسمي ذلك روجه روجه روجه روجه روجه روجه روجه روجه
 أقسام بص وهاهنا محتمل فالنص نص على عدد طلاق فيسه ر شمس مائة نرى فيه مع ثمة نيمة

من ذلك (وقال) في رجل قال لامرأته أنت طالق البتة فقال والله ما أردت بقولي البتة طلاقها وإنما أردت الواحدة إلا أن لساني زل فقلت البتة (قال) مالك هي ثلاث البتة (قال) مالك واجتمع رأيي فيها ورأي غيري من فقهاء المدينة أنها ثلاث البتة (قلت) لابن القاسم ليس هذا مما يشبه مسئلتني لأن هذا لم تكن له نية في البتة والذي سألتك عنه في الذي قال لها أنت طالق له نية أنها طالق من وثاق (قال) نعم ولكن مسئلتك تشبه البرية التي أخبرتك بها (قلت) وهذا أيضا الذي قال البتة في قتيامالك قد كان عليه الشهود فلهذا لم ينوه مالك والذي سألت عنه من أمر الطلاق ليس على الرجل شهادة وإنما جاء مستفتيا ولم تكن عليه ينة (قلت) وسمعت مالكا قال يؤخذ الناس في الطلاق بلفظهم ولا تنفعهم نياتهم في ذلك إلا أن يكون جوابا للكلام كان قبله فيكون كما وصفتك ومسئلتك في الطلاق وهو هذا بعينه والذي أخبرتك عنه أن مالكا قال يؤخذ الناس في الطلاق بألفاظهم ولا تنفعهم نياتهم وأراها طالقا (قال) وسمعت مالكا سئل عن رجل قال لامرأته أنت طالق تطليقة ينوي لأرجعة لي عليك فيها (قال) مالك أن لم يكن أراد بقوله لأرجعة لي عليك البتان يعني الثلاث فهي واحدة ويملك رجعتها وقوله لأرجعة لي عليك ونيته باطل (قلت) أرايت لو أن رجلا قال لامرأته أنت طالق ينوي ثلاثا تكون واحدة أو ثلاثا في قول مالك قال نعم ثلاث قال كذلك قال لي مالك هي ثلاث إذا نوى بقوله أنت طالق ثلاثا (قلت) أرايت أن أراد أن يطلقها ثلاثا فلما قال لها أنت طالق سكنت عن الثلاث وبدأ له وترك الثلاث أتجعلها ثلاثا أم واحدة (قال) هي واحدة لأن مالكا قال في الرجل يحلف بالطلاق على أمر أن لا يضعه أراد يحلف بالطلاق البتة فقال أنت طالق ثلاثا البتة وترك اليمين لم يحلف بها لأنه بداله أن لا يحلف (قال) مالك لا تكون طالقا ولا يكون عليه من عيئه شيء لأنه لم يرد بقوله الطلاق ثلاثا وإنما أراد اليمين فقطع اليمين عن نفسه فلا تكون طالقا ولا يكون عليه عيئه وكذلك لو قال أنت طالق وكان أراد أن يحلف بالطلاق ثلاثا فقال أنت طالق ان كملت فلا تنا وترك الثلاث فلم يتكلم بها ان عيئه لا تكون الا بطلقة ولا تكون ثلاثا وإنما تكون عيئه بثلاث لو أنه أراد بقوله أنت طالق بلفظة طالق أراد به ثلاثا فتكون اليمين بالثلاث وكذلك مسئلتك في الأول هي مثل هذا (قلت) أرايت أن قال لها أنت طالق ينوي اثنتين أي يكون اثنتين في قول مالك (قال) نعم (قلت) أرايت أن قال لها أنت طالق الطلاق كله (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا وأرى أنها قد بان بالثلاث (قلت) أرايت أن قال لها ما منك طالق أن تكون امرأته طالق في قول مالك (قال) نعم (قلت) أرايت الرجل يقول لامرأته لست لي بامرأة أو ما أنت لي بامرأة أي يكون هذا طلاقا في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا يكون هذا طلاقا إلا أن يكون نوى به الطلاق (قلت) أرايت أن قال له رجل لك امرأة فقال ليس لي امرأة ينوي بذلك الطلاق أو لا ينوي (قال) قال مالك أن نوى بذلك الطلاق فهي طالق وان لم ينو بذلك الطلاق فليست بطالق (قلت) وكذلك لو قال لامرأته لم أتزوجك (قال) لا شيء عليه أن لم يرد بذلك الطلاق (قلت) عليه لادعائه خلاف ظاهر لفظه وذلك ينقسم على قسمين أحدهما أن يأتي بلفظ ظاهره الطلاق فيقول لم أرد به الطلاق والثاني أن يأتي بلفظ ظاهره الثلاث فيقول لم أرد به الثلاث فأما إذا أتى بلفظ ظاهره الطلاق فيقول لم أرد به الطلاق وقد حضرته اليانة فلا يصدق قبل الدخول ولا بعده وذلك مثل أن يقول امرأتني طالق ثم يقول لم أرد به الطلاق وإنما أردت أنها طالق من وثاق وما أشبه ذلك فإنه لا يصدق إلا أن يأتي بأمر يدل على صدقه فيما ادعى من اليانة وذلك مثل أن يكون الكلام خرج على سؤال اطلاقه إياها من وثاق كانت فيه واختلف أن علم أنها كانت في وثاق هل يكون ذلك دليلا على صدقه أم لا على قولين وان أي مستفتيا صدق على كل حال الأعلى مذهب من يريد أن مجرد اللفظ دون النية يوجب الطلاق والقولان قائمان من المدونة فان أتى بلفظ ظاهره الثلاث فيقول لم أرد به الثلاث فإنه يكون على وجهين أحدهما لا يصدق

أرأيت أن قال لامرأته لا نكاح بيني وبينك أو لا ملك لي عليك أو لا سبيل لي عليك (قال) لاشئ عليه إذا كان الكلام عتابا إلا أن يكون نوى بقوله هذا الطلاق (قال) وأخبرني ابن وهب عن يونس بن يزيد أنه سأل ابن شهاب عن رجل قال لامرأته أنت سائبة أو منى عتيقة أو قال ليس بيني وبينك حلال ولا حرام قال أما قوله أنت سائبة أو عتيقة فاني أرى أن يحلف على ذلك ما أراد طلاقا فان حلف وكل إلى الله ودين ذلك وإن أبي أن يحلف وزعم أنه أراد بذلك الطلاق وقف الطلاق عندما أراد واستحلف على ما أراد من ذلك وأما قوله ليس بيني وبينك حلال ولا حرام فتوى فيه نحو ذلك والله أعلم وزى أن ينكل من قال مثل هذا بقوبة موجبة فانه أبس على نفسه وعلى حكام المسلمين (مالك) عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول في الخلية والبرية هي البتة وقال علي بن أبي طالب وربيعة ويحيى بن سعيد وأبو الزناد وعمر بن عبد العزيز بذلك وإن عمر بن عبد العزيز قضى بذلك في الخلية وقال ابن شهاب مثل ذلك في البرية وانهما بمنزلة البتة ثلاث تطبيقات وقال ربيعة في البرية انها البتة أن كان دخل بها وإن كان لم يدخل بها فهي واحدة قال والخلية والبتة بمنزلة البرية قال وحدثني عبد الله بن عمر عن حدثه عن الحسن البصري أنه قال قضى علي بن أبي طالب في البتة انها البتة (قال ابن وهب) حدثني عياض بن عبد الله الفهري عن أبي الزناد أنه قال في الموهوبة هي البتات (الليث) عن يحيى بن سعيد مثله (ابن وهب) عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة أنه قال إذا وهبت المرأة لأهلها فهي ثلاث قبلوها أو ردوها إلى زوجها (وقال) مالك قد وهبتك إلى أهلك وقد ردتك إلى أهلك سواء ثلاث البتة التي دخل بها وقاله عبد العزيز بن أبي سلمة إذا قال قد وهبتك لأبيك فقد بتها وذهب ما كان يملك منها وهبتك لأهلك ورددتك إلى أهلك وأملك فهذا كله شيء واحد فيصير إلى البتة (مالك) عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أن عبدا كانت تحته أمة فكلمه أهلها فيها فقال شأنكم بها فقال القاسم فرأى الناس ذلك طلاقا (وقال) مالك في الذي يقول لامرأته قد خلعت سبيلك هو مثل الذي يقول قد فارقك (قال) وأخبرني ابن وهب عن يونس أنه سأل ربيعة عن قول الرجل لامرأته لا تحلين لي قال ربيعة يدين لأنه إن شاء قال أردت الظاهر أو الخمين (ابن وهب) عن يحيى بن أيوب عن ابن جريج عن عطاء قال إذا قال الرجل لامرأته اعتدي فهي واحدة قال وأخبرني ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن طاوس وابن شهاب وغيرهما مثله وقال ابن شهاب هي واحدة أو ما نوى (ابن وهب) عن الليث عن يزيد بن أبي حبيب أن رجلا سأل سعيد بن المسيب فقال اني قلت لامرأتي أنت طالق ولم أدر ما أردت قال سعيد بن المسيب لكني أدرى ما أردت هي واحدة وقاله يحيى بن سعيد (ابن وهب) وأخبرني الليث عن ابن أبي جعفر عن كبر بن الأشج عن سعيد بن المسيب أنه قال إذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ولم يسم كم الطلاق فهي واحدة إلا أن يكون نوى أكثر من ذلك فهي على ما نوى (قال ابن وهب) قال يونس وربيعة عن قول الرجل لامرأته لا سبيل لي عليك (قال) يدين بذلك وقال عطاء بن أبي رباح في رجل قيل له هل لك من امرأة فقال والله مالي من امرأة فقال هي كذبة (وقال) عمر بن الخطاب وعبد الله ابن عمر وابن شهاب وغيرهم من أهل العلم (ابن وهب) عن الحرث بن شهاب عن منصور عن إبراهيم أنه قال ما عني ه الطلاق من الكلام أرسما فهو طلاق (سفيان) بن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه قال كل شيء أريد به الطلاق فهو طلاق (ابن وهب) أنه سأل ابن شهاب عن قول الرجل لامرأته أنت السراح فهي تطليقة إلا أن يكون أراد بذلك الطلاق (ابن وهب) عن مسامة بن علي عن محمد بن لويد عن أبيه عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من بت امرأته فانه لا نحل له حتى تنكح زوجا غيره قال ابن زيدي قال إن عمر فقه قبل بدخول ولا بعده ودلت على أن يقول أنت بسنة وساني صدق قبل لدخول ولا يصدق بعده وذلك مثل أن يقول أنت خلية أو برية أو حبيبك على غير ذلك أو شبه ذلك وأما لمحتمل فهو ما نوى فيه وإن

والخلفاء مثل ذلك (ابن وهب) عن ابن طيبة والليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن عراك بن مالك أن
 عمر بن الخطاب فرق بين رجل وامرأته قال لها أنت طالق البتة وأخبرني ابن يحيى الخزامي عن عبد الرحمن بن
 زيد بن أسلم عن عمر بن الخطاب قال لشرع يشرع إذا قال لها البتة فقد رعى الغرض الأقصى (مالك) وغيره
 عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن خرم عن عمر بن عبد العزيز قال له لو كان الطلاق ألفاً ما أبقت البتة منه
 شيئاً من قال البتة فقد رعى الغاية القصوى (رجال) من أهل العلم عن عبد الله بن عمرو وعبد الله بن عباس
 والقاسم بن محمد وابن شهاب وربيعة ومكحول أنهم كانوا يقولون من قال لامرأته أنت طالق البتة فقد بان
 منه وهي بمنزلة الثلاث وقال ربيعة وقد خالف السنة وذهبت منه امرأته (ابن وهب) عن حملة بن
 عمران أن كعب بن علقمة حدثه أن علي بن أبي طالب كان يعاقب الذي يطلق امرأته البتة

﴿ تم كتاب التخيير والتعليك من المدونة الكبرى ﴾

ويليه كتاب الرضاع

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وسلم ﴾

﴿ ما جاء في حرمة الرضاع ﴾

(قال) سحنون بن سعيد (قلت) لعبد الرحمن بن القاسم المحرم المصّة والمصتان في قول مالك (قال) نعم (قلت)
 أرايت الوجور والسعوط من اللبن أيحرم في قول مالك (قال) أما الوجور فأراه يحرم وأما السعوط فإني إن
 كان قد وصل إلى جوف الصبي فهو يحرم (قلت) أرايت الرضاع في الشرك والاسلام أهو سواء في قول مالك
 تقع به الحرمة (قال) نعم (قلت) ولبن المشركات والمسلمات يقع به التحريم سواء في قول مالك (قال) نعم (قلت)
 أرايت الصبي إذا حقن لبن امرأته هل تقع الحرمة بينهما بهذا اللبن الذي حقن به في قول مالك (قال) قال مالك
 في الصائم يحقن أن عليه القضاء إذا وصل ذلك إلى جوفه ولم أسمع من مالك في الصبي شيئاً وأرى أن كان له غذاء
 رأيت أن يحرم ولا فلا يحرم إلا أن يكون له غذاء في اللبن (ابن وهب) عن مسلمة بن علي عن رجال من أهل
 العلم عن عبد الرحمن بن الحارث بن نوفل عن أم الفضل بنت الحارث قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما يحرم من الرضاع قال المصّة والمصتان (ابن وهب) وأخبرني رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب وعلي
 ابن أبي طالب وابن عباس والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وطاوس وقيصة بن ذؤيب وسعيد بن
 المسيب وعروة بن الزبير وربيعة وابن شهاب وعطاء بن أبي رباح ومكحول وابن مسعود وجابر بن عبد الله
 صاحب النبي صلى الله عليه وسلم أن قليل الرضاع وكثيره يحرم في المهد قال ابن شهاب انتهى أمر المسلمين
 إلى ذلك (ابن وهب) عن مالك بن أنس عن ثور بن زيد الدؤلي عن ابن عباس أنه سئل كم يحرم من الرضاة
 فقال إذا كان في الحولين فصمة واحدة تحرم وما كان بعد الحولين من الرضاة لا يحرم (مالك) عن إبراهيم بن
 عقبة عن ابن المسيب أنه قال ما كان في الحولين وإن كانت مصّة واحدة فهي تحرم وما كان بعد الحولين فأنما
 هو طعام يأكله قال إبراهيم وسألت عروة بن زبير فقال كما قال ابن المسيب (ابن وهب) عن اسماعيل بن
 عياش عن عطاء الخراساني أنه سئل عن سحوط اللبن للصغير وكله أيحرم قال لا يحرم شيئاً (قال ابن وهب) وكان
 ربيعة يقول في وقت الرضاع في السن ونخروج المرضع من الرضاة كل صبي كان في المهد حتى يخرج منه أوفى
 رضاة حتى يستغنى عنها بغيرها فإذا دخل طئه من اللبن فهو يحرم حتى يلفظه الجهر وتقبضه الولاة
 وأما إذا كان كبيراً قد أغناه ورعى معاه غيره من الطعام والشراب فلا نرى إلا أن حرمة الرضاة قد انقطعت

لم تكن له نية حكمه على أظهر محتملاته وذلك ينقسم على خمسة أقسام أحدها أن يرد به الطلاق
 ويحتمل أن لا يرد به لطلاق ولا دهره لا يرد به لطلاق فيحمل عليه أن لم تكن له نية والثالث أن يرد به

وان حياة اللبن عنه قد وقعت فلا نرى للكبير رضاعاً (قال ابن وهب) وقال لي مالك على هذا جماعة من قبلنا لابن وهب هذه الآثار

﴿ ما جاء في رضاع الفحل ﴾

(قلت) أ رأيت لو أن امرأة رجل ولدت منه فأرضعت ابنه عامين ثم فطمته ثم أرضعت بلبنها بعد الفصال صبياً أ يكون هذا الصبي ابن الزوج وحتى متى يكون اللبن للفحل بعد الفصال (قال) أرى لبنها للفحل الذي دوت لولده (قلت) أ تحفظه عن مالك (قال) قد بلغني ذلك عنه (قلت) أ رأيت أن كانت ترضع ولدها من زوجها فطلقها فانقضت عدتها فترجعت غيره ثم حلت من الثاني فأرضعت صبياً لمن اللبن الزوج الأول أم للثاني الذي حلت منه قال ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى اللبن لهما جميعاً أن كان لم ينقطع من الأول (قال) سحنون وقاله ابن نافع عن مالك (قلت) أ رأيت لو أن امرأة تزوجها رجل فحمت منه فأرضعت وهي حامل صبياً أ يكون اللبن للفحل قال نعم (قلت) ويجعل اللبن للفحل قبل أن تلد قال نعم (قلت) من حين حلت قال نعم (قلت) أ رأيت الرجل يترجج المرأة فترضع صبياً قبل أن تحمل دوت له فأرضعته ولم تلد قط وهي تحت زوج أ يكون اللبن للزوج أم لا في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى أنه للفحل وكذلك سمعت من مالك والماء يغيل اللبن ويكون فيه غذاء وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد هممت أن أهى عن الغيلة والغيلة أن يطأ لرجل امرأته وهي ترضع لأن الماء يغيل اللبن ويكرن فيه غذاء وكذلك بلغني عن مالك وهو رأيي وقد بلغني عن مالك أن لوطاً يدر اللبن ويكرن منه استنزل اللبن فهو يحرم (قال) وقال مالك في العيلة وذلك أنه قيل له وما العيلة قال ذلك أن يطأ لرجل امرأته وهي ترضع وايسر بحامل لأن الناس قالوا انما الغيلة أن يعتال الصبي بلبن قد حلت به أمه عليه فيكون إذا أرضعته بذلك اللبن قد اغتاله (قال) مالك ليس هذا هو انما تفسير حديث النبي عليه السلام أن ترضعه وزوجها يطؤها ولا حبل بها لأن لوطاً يغيل اللبن (قلت) أفكرهه مالك (قال) لا ألتري أن النبي عليه السلام قال لقد هممت أن أهى عنه ثم ذكر الروم وفارس تفعله فلم ينع عنه النبي عليه السلام

﴿ ما جاء في رضاع الكبير ﴾

(قلت) هل يرى مالك رضاع الكبير يحرم شيئاً أم لا قال لا (قلت) أ رأيت الصبي إذا فصل فأرضعته امرأة لبنها به مدة ما فصل أ يكون هذا رضاعاً أم لا في قول مالك (قال) قال مالك رضاع حولان وشهر أو شهران بعد ذلك (قلت) فإن لم تفصله أمه وأرضعته ثلاث سنين فأرضعته امرأة بعد ثلاث سنين والام ترضعه لم تفصله بعد (قال) مالك لا يكون ذلك رضاعاً ولا يفتق في هذا إلى رضاع أمه ثم لا يفتق في هذا إلى الحواين وشهر أو شهرين بعدهما (قال) ابن القاسم ولو أن أمه أرضعته ثلاث سنين أو أربع سنين أ كان يكون ما كان من رضاع غيرها هذا الصبي بعد ثلاث سنين أو أربع سنين رضاعاً ليس هذا بشئ (قال) ولكن لو أرضعته امرأة في الحواين والشهرين لحرم بذلك كالأرضعته أمه (قلت) أ رأيت أن فصته قبل الحواين أرضعته ستة ثم فصلته فأرضعته امرأة أخبية قبل تمام الحواين وهو فقيم أ يكون ذلك رضاعاً أم لا (قال) لا يكون ذلك رضاعاً ذ فصاته قبل الحواين واطع رضاعته واستعنى عن رضاع فلا يكرن ما أرضع بعد ذلك رضاعاً (قلت) أ رأيت إذا فصته أمه بعد تمام الحواين فأرضعته امرأة بعد انفصال يوم أو يومين أ يكون ذلك

أن يراد به ثلاث ويحتمل أن يراد به نحو حديثه ولا يهر منه أن يراد به وحده قبل دخوله وحده فيحمل عليه أن لم تكن نية أمه وتربيع أن يظن يحتمل أن يراد به ثلاث ويحتمل أن يراد به واحدة ولا يهر

رضاعاً أم لا في قول مالك (قال) ابن القاسم ما كان من رضاع بعد الحولين باليوم واليومين وما أشبهه مما لم يستغن فيه بالطعام عن الرضاع حتى جاءت امرأة فارضته فأرأه رضاعاً لأن مالكاً قد رأى الشهر والشهرين بعد الحولين رضاعاً إلا أن يكون قد أقام بعد الحولين أياماً كثيرة مقطوماً واستغنى عن اللبن وعاش بالطعام والشراب فأخذته امرأة فارضته فلا يكون هذا رضاعاً لأن عيشه قد تحول عن اللبن وصار عيشه في الطعام (قلت) أليس قد قال مالك ما كان بعد الحولين بشهر أو شهرين فهو رضاع (قال) إنما قال ذلك في الصبي إذا وصل رضاعه بعد الحولين بالشهر والشهرين ولم يفصل (قال) ابن القاسم وأرى إذا فصل اليوم واليومين ثم أعيد إلى اللبن فهو رضاع (قلت) فإن لم يعد إلى اللبن ولكن امرأة أتت فارضته مصة أو مصتين وهو عند أمه على فصاله لم تعده إلى اللبن (قال) مالك المصصة والمصتان تحرم لأن الصبي لم يشغل عن عيش اللبن بعد وأنت تعلم أنه لو أعيد إلى اللبن كان له قوة في غذائه وعيش له فكل صبي كان بهذه المنزلة إذا شرب اللبن كان ذلك عيشاً له في الحولين وقرب الحولين فهو رضاع وإنما الذي قال مالك الشهر والشهرين ذلك إذا لم ينقطع الرضاع عنه (ابن وهب) عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا رضاع بعد الفطام (وأخبرني) رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وابن مسعود وابن عباس وابن عمرو وأبي هريرة وأم سلمة وابن المسيب وعروة وربيعة مثله (ابن وهب) وأخبرني مالك وغيره أن رجلاً أتى أبا موسى الأشعري فقال اني مصصت من امرأة أتى من نديها فذهب في بطني فقال أبو موسى لا أراها إلا وقد حرمت عليك فقال له ابن مسعود انظر ما تفتي به الرجل فقال أبو موسى ما تقول أنت فقال ابن مسعود لا رضاع إلا ما كان في الحولين فقال أبو موسى لا تسألوني مادام هذا الخبر بين أظهركم (قال) ابن وهب وقال غير مالك أن ابن مسعود قال له إنما أنت رجل مدأوى لا يحرم من الرضاعة إلا ما كان في الحولين ما أثبت اللحم والعظم (وأخبرني) مالك عن ابن دينار قال جاء رجل إلى ابن عمر وأنامعه عند دار القضاء يسأله عن رضاعة الكبير فقال ابن عمر جاء رجل إلى عمر بن الخطاب فقال كانت لي جارية وكنت أطؤها فعمدت امرأة أتت فأرضعتها فدخلت عليها فقالت لي دونك فقد والله أرضعتها (قال) فقال عمر أرجعها وأت جاريته فأنما الرضاع رضاع الصغير

﴿في تحريم الرضاعة﴾

(قلت) أرأيت المرأة وخاتمتها من الرضاعة أيجمع بينهما في قول مالك قال لا (قلت) وهل الملك والرضاع والتزويج سواء الحرمه فيها واحدة قال نعم (قلت) والاحرار والعبيد في حرمة الرضاع سواء في قول مالك قال نعم (قلت) أرأيت امرأة أبيه من الرضاعة أو امرأة ولده من الرضاعة أهما في التحريم بمنزلة امرأة الأب من النسب أو امرأة الابن من النسب في قول مالك قال نعم (ابن وهب) عن مالك بن أنس عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي عليه السلام أخبرته أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة (ابن وهب) عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة عن عائشة أخبرتها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عندها وأنها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة زوج النبي عليه السلام فقالت عائشة فقالت يا رسول الله هذا رجل يستأذن في بيت حفصة (قال) أراه فلا ما به لحفصة من الرضاعة فقالت عائشة يا رسول الله لو كان فلان لعم لها من الرضاعة جبا دخل على (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة (ابن وهب) عن الليث وابن أنه يراد به اللاب قبل لدخول هذه فيحمل عليه أن لم تكن له نية والحامس لفظ يحتمل أن يراد به الثلاث ويحتمل أن يراد به الواحدة والاطهر منه قبل اندخول الواحدة وبعد الدخول الثلاث فيحمل على ذلك أن لم

طبيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عزالدين مالك عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته أن عمها من الرضاعة يسمى أفلح استأذن عليها فحجبتة فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها لا تحتجبي منه فإنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب (ابن وهب) عن رجال من أهل العلم عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن عمرو بن العاصي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله في حرمة الرضاعة

﴿في حرمة لبن البكر والمرأة الميتة﴾

(قلت) أرأيت ابن الجارية البكر التي لم تسكن قط أن أرضعت به صبيا أتقع الحرمة أم لا في قول مالك قال نعم تقع به الحرمة (قال) وقال مالك في المرأة التي قد كبرت وأسنت أنها إن درت فأرضعت فهي أم فكذلك البكر (قال) وبلغني أن مالك سئل عن رجل أرضع صبية ودر عليها (قال) مائث ويكون ذلك قالوا نعم قد كان (قال) مالك لا أراه يحرم وإنما أسمع الله تبارك وتعالى يقول وأمهاتكم للإناث أرضعنكم فلا أرى هذا ما (قلت) أرأيت ابن الجارية البكر التي لأزوج لها أن يكون رضاعها رضاعا إذا أرضعت صبيا في قول مالك أم لا (قال) قال مالك إن ذلك رضاع وتقع به الحرمة لأن ابن النساء يحرم على كل حال (قلت) أرأيت المرأة تحلب من نديها لبنا فتعوت فيؤجر بذلك ابن صبي أتقع به الحرمة في قول مالك (قال) نعم تقع به الحرمة ولم أسمع من مالك لأنه ابن وليها في حياتها وموتها سواء تقع به الحرمة ولم أسمع من مالك والابن لا يعوت (قلت) وكذلك لو ماتت امرأة تحلب من نديها ابن وهي ميتة فأوجر به صبي أتقع به الحرمة (قال) نعم ولم أسمع من مالك وليها في حياتها وموتها سواء تقع به الحرمة والابن لا يعوت (قلت) وكذلك ن د ب صبي امرأة وهي ميتة فوضعها وقمت به الحرمة (قال) نعم إذا علم أن في نديها ابن وأنه قد رضعها (قلت) أرأيت لابن في شروع الميتة أيحل في قول مالك أم لا (قال) لا يحل (قلت) فكيف أوقعت الحرمة لبن هذه المرأة لميتة وابنها لا يحل ألا ترى أنه لو حلب من نديها وهي ميتة لم يصلح الكبير أن يشربه ولا يجعله في دونه فكيف تقع الحرمة بالحرام (قال) الابن يحرم على كل حال ألا ترى أن رجلا حلف أن لا يأكل لبنا فكل لبنا قد وقعت فيه فأرأته أنه حانت أو شرب ابن شاة ميتة أنه حانت عندي الآن يكبرن ويأكلن الحلال (قلت) أرأيت رجلا وطئ امرأة ميتة أيحرم أم لا ونكاح الأموات لا يحل والحد على من فعل ذلك فكذلك اللبن

﴿في الشهادة على رضاعة﴾

(قلت) أرأيت امرأة شهدت أنها أرضعت رجلا وامرأته أي فرق بينهما قول مالك (قال) قال مالك لا (قال) مالك ويقال للزوج تزوجه عنها إن كنت تتق ساجية ولا أرى أن يقيم عليها ولا يفرق القاصي بينهما بشهادتهما وإن كانت عدلة (قلت) أرأيت لو أن امرأتين شهدتا على رضيع رجل وامرأته أي فرق بينهما في قول مالك (قال) قال مالك نعم يفرق بينهما ذلك قد فشا وعرف من قولهما قبل هذا (قلت) أرأيت إن كان لم يفش ذلك من قولهما (قال) قل من لا يرى أن يقبل قولهما ذلك فيغش ذلك من قولهما قبل النكاح عند الأهلين والجيران (قلت) أرأيت إن كانت المرأة من لبن شهدة على نرضع أم زوج وأم المرأة (قال) لا يقبل قولهما لأن يكرن قد عرف ذلك في قولهم وفتر نسكاح (قلت) فتؤلا والاجنبات سرا في قول مالك (قال) نعم في رأيي (قلت) أرأيت إن شورت امرأتين حدة أنهن أرضعتهم جميعا الزوج والمرأة وقد عرف ذلك من قولهم قبل نكاحهم (قال) فلا يفرق ساجيهما فتؤوه في رأيي

تكن نه نية فالاول مل أن يقول لامرأته ستين امرأة ومائة امرأة وشي منهن لا يقرب لامرأته لانكاح بنين وبنك اولام بن عيب وشي منهن أن يقول لامرأته قد صلتك رأيت صاقي وما أشبهه

وانما يفرق بالمرأتين لانهما حيث كانتا امرأتين تمت الشهادة فاما المرأة الواحدة فلا يفرق بشهادتها ولكن يقال للزوج تنزه عنها فيما بينك وبين خالقك (قلت) أرايت لو أن رجلا خطب امرأة فقالت امرأة قد أمرضعتكما أي نهى عنها في قول مالك وان تزوجها ففرق بينهما (قال) قال مالك ينهى عنها على وجه الالتقاء لا على وجه التحريم فان تزوجها لم يفرق القاضي بينهما (قلت) أرايت لو أن رجلا قال في امرأة هذه أختي من الرضاة أو غير ذلك من النساء اللاتي يحرم من عليه ثم قال بعد ذلك أوهمت أو كنت كاذبا أو لا عبا فأراد أن يتزوجها (قال) سئل مالك عما يشبهه من الرضاع اذا أقربه الرجل أو الاب في ابنه الصغير أو في ابنته ثم قال بعد ذلك انما أردت أن أمنعه أو قال كنت كاذبا (قال) مالك لا أرى أن يتزوجها ولا أرى للوالدان تزوجها (قال) ابن القاسم قال مالك ذلك في الاب في ولده (قلت) فان تزوجها أيفرق السلطان بينهما (قال) نعم أرى أن يفرق بينهما ويؤخذ باقراره الاول (قلت) أرايت ان أقرت امرأة ان هذا الرجل أخي من الرضاة وشهد عليها بذلك شهود ثم أنكرت بعد تزوجته والزوج لا يعلم أنها كانت أقرت به (قال) لا أرى أن يقر هذا النكاح بينهما وما سمعت من مالك فيه شيئا الا أن مالك سأله رجل من أصحابنا عن امرأة كانت لها بنت وكان لها ابن عم فطلب بنت عمه أن يتزوجها فقالت أمها قد أرضعته ثم انها بعد ذلك قالت والله ما كنت الا كاذبة وما أرضعته ولكني أردت بابنتي الفرار منه (قال) مالك لا أرى أن يقبل قولها هذا الا تخرولا أحب له أن يتزوجها وليس قول المرأة هذا أخي وقول الزوج هذه أختي كقول الاجنبي فيهما لان اقرارهما على أنفسهما بمنزلة البينة القاطعة والمرأة الواحدة ليس يقطع بشهادتها شيء (ابن وهب) عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه أن رجلا جاء الى عمر بن الخطاب بأمرأة فقال يا أمير المؤمنين ان هذه تزعم أنها أرضعتني وأرضعت امرأتي فأما رضاءها امرأتي فعلاوم وأما رضاءها ابائي فلا يعرف ذلك فقال عمر كيف أرضعته فقالت مرت وهو ملقي يبكي وأمه تعالج خبزها فأخذته الى فأرضعته وسكته فأمر بها عمر فضربت أسواط وأمره أن يرجع الى امرأته (ابن وهب) عن مسلمة بن علي عن حديثه عن عكرمة ابن خالد أن عمر بن الخطاب كان اذا ادعت امرأة مثل هذا سأها البينة (ابن وهب) عن يونس بن يزيد عن ربيعة أنه سأل عن شهادة المرأة في الرضاة أترأها جائزة (فقال) لا لان الرضاة لا تكون فيما يعلم الا باجماع رأى أهل الصبي والمرضة انما هي حرمة من الحرم ينبغي أن يكون لها أصل كاصل المحارم

وفي الرجل يتزوج الصبية فترضعها امرأة له أخرى أو أجنبية أو أمه أو أخته

(قلت) أرايت لو أن رجلا تزوج صبيتين فأرضعتها امرأة أجنبية واحدة بعد واحدة أتقع الفرقة فيما بينه وبينهما جميعا أم لا (قال) يقال للزوج اخترايتهما شئت فاجبهما وخل الاخرى وهذا رأيي (قلت) ولم جعلت له أن يختار أيتهما شاء وقد وقعت الحرمة فيما بينهما ألا ترى أنه لو تزوج أختين في عقدة واحدة فرقت بينهما فها تان حين أرضعتها المرأة واحدة بعد واحدة كاتنا حين أرضعت الاولى من الصبيتين على النكاح لم يفسد على الزوج من نكاحهما شيء فلما أرضعت الثانية صارت أختها فصارتا كأنهما نكحتا في عقدة واحدة ألا ترى أنه لو فارق الاولى بعدما أرضعتها المرأة قبل أن ترضع الثانية ثم أرضعت الثانية كان نكاح الثانية صحيحا ولا ترى أن الحرمة انما تقع بالرضاع اذا كاتنا جميعا في ملكه برضاءها الاخرى بعد الاولى فتصبران في الرضاع اذا وقعت الحرمة كانه تزوجهما في عقدة واحدة فلا يجوز ذلك قال ليس ذلك كما قلت ولكننا نطرن الى عقدتيهما فوجدنا لعقدتين وقعتا صحيحتين في الصبيتين جميعا ثم دخل الفساد في عقدة كانت صحيحة لا يستطيع

ذلك والرابع مثل أن يقول لامرأته أنت طالق أنت طالق أنت طالق والخامس مثل أن يقول لامرأته قد خليت سبيلك أو قد خليت أو قد فارقك وهذا تقسيم صحيح ليس يشذ عنه شيء من ألفاظ الطلاق الارواية

أن يثبت على العقدتين جميعاً فظننا إلى الذي لا يصلح له أن يثبت عليه فقلنا بينه وبين ذلك وظننا إلى الذي يجوز له أن يثبت عليه فقلنا له وقد يجوز له أن يثبت على واحدة ولا يجوز له أن يثبت عليهم جميعاً فقلنا بينه وبين واحدة وأمرنا له أن يحبس واحدة (قلت) أرايت أن كن صبيات ثلاث أو أربع تزوجهن وهن مرضع واحدة بعد واحدة فارضعتن امرأة واحدة بعد واحدة (قال) إذا أرضعت واحدة فهن على نكاحهن فإن أرضعت أخرى بعد ذلك قيل اخترأيتهم ما شئت وفارق الأخرى فإن فارق الأولى ثم أرضعت الثالثة قلنا له أيضاً اخترأيتهم ما شئت وفارق الأخرى فإن فارق الثالثة ثم أرضعت الرابعة قلنا له اخترأيتهم ما شئت وفارق الأخرى فيكون بالخيار في أن يحبس الثالثة أو الرابعة وهذا إذا كان الخيار والفرقة قد وقعت فيما مضى قبلها فإن أرضعت المرأة واحدة بعد واحدة حتى أتت على جميعهن ولم يخترفارق واحدة منهن فإن هذا له أن يختار في أن يحبس واحدة منهن أيتن شاء أن شاء أولاًهن وإن شاء أخراهن وإن شاء أو سطهن يحبس واحدة منهن أي ذلك أحب (قلت) وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي (قلت) أرايت أن تزوج امرأة وصيتين واحدة بعد واحدة أو في عقدة واحدة وسمى لكل واحدة صداقها فارضعت المرأة صبية منها قبل أن يدخل بالكبيرة منهن (قال) تحرم الكبيرة ولا تحرم الصغيرة المرضعة إذا لم يكن دخل بامها التي أوضعها لانهما من ربائبه الثلاثي لم يدخل باماتهن ومما يبين ذلك لو أن رجلاً تزوج امرأة كبيرة فطلقها قبل البناء بها ثم تزوج صبية مرضعة فأرضعتها امرأته تلك المطلقة لم تكن تحرم عليه هذه الصبية لانهما من الربائب الثلاثي لم يدخل باماتهن (قلت) أرايت لو أني تزوجت امرأة كبيرة ودخلت بها ثم تزوجت صبية صغيرة ترضع فأرضعتها امرأتني دخلت بها بليني أو بلينها فحرمت على نفسها وحرمت على الصبية أي يكون لها من مهرها شيء أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى لها مهرها لانه دخل بها ولا أرى للصبية مهر تعمدت امرأته لفساد أولم تعمده (قلت) أرايت لو أن رجلاً تزوج صبية فأرضعها أمه أو أخته أو جدته أو ابنته أو امرأة أخيه أو بنت أخيه أو بنت أخته أتقع الفرقة بينه وبين الصبية في قول مالك (قال) نعم (قلت) ويكون للصبية نصف الصداق على الزوج في قول مالك (قال) لا يس على زوج من الصداق شيء (قلت) ثم لا يكون على الزوج نصف الصداق (قال) لانه لم يطلق ألا ترى أن الحرمة قد وقعت بينهما من قبل أن ينيى بها فتد صارت أخته أو ابنته أو ذات محرم منه (قلت) فلا يكون للصبية على نكاحها نصف الصداق تعمدت الفساد أولم تعمده (قال) نعم لا شيء عليهما من الصداق في رأيي (قلت) أي ودبها السلطان أن علم أنها تعمدت فسادها على زوجها في قول مالك (قال) نعم في رأيي (قلت) أرايت أن رجل يتزوج أخته من الرضاعة أو أمه من الرضاعة وسمى لها صداقاً وبني بها أي يكون لها الصداق الذي سمي أو صداق مثلها في قول مالك (قال) قال مالك لها الصداق الذي سمي ولا يلتفت إلى صداق مثلها

في ما لا يحرم من الرضاعة

(قلت) أرايت لو أن صيتين غديا بلبن بهيمة من البهائم أن تكونا أحنتين في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك في هذا شيئاً ولكن أرى أنه لا تكون الحرمة في رضاع لاني ابن بنت آدم ألا ترى أنه باعني عن مالك أنه (قال) في رجل أرضع صبياً ودرعيه ن الحرمة لا تتبعه زن ابن رجل يس من يحرم (قال) مالك وإنما (قال) الله في كتابه وأما تكلم الذي رضعتمكم فمما يحرم لبن ابن بنت آدم لما سواها (قلت) لو أن لبناً منع فيه طعام حتى غاب لبن في أنعام فكان أضعده لعاب ابن امرأة تمطع على لئلا رحتي عيسى عن ابن القاسم فيمن قال لأهل امرأة منكم أها قبل دخول واحدة من بنيها وبعد الدخول ثلاث ولا ينوي وما وجد من اختلاف في مذهب في بعض أقدام نضال في نحو لا اختلاف في ذلك

عصده وغاب اللبن أو صب في اللبن ماء حتى غاب اللبن وصار الماء الغالب أو جعل في دواء فغاب اللبن في ذلك الدواء فأطعم الصبي ذلك كله أو أسقيه أو اتقع به الحرمة أم لا (قال) لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً وأرى أن لا يحرم هذا لأن اللبن قد ذهب وليس في الذي أكل أو شرب لبن يكون فيه عيش الصبي ولا أراه يحرم شيئاً

❦ في رضاع النصرانية واليهودية والمجوسية والزانية ❦

(قال) وسألت مالك عن المراضع النصرانيات (قال) لا يعجبني اتخاذهن وذلك لأنهن يشربن الخمر ويأكلن لحم الخنزير فأخاف أن يطعمن ولده ممياً كان من ذلك (قال) وهذا من عيب نكاحهن وما يدخلن على أولادهن (قال) ولا أرى نكاحهن حراماً ولكني أكرهه (قلت) هل كان مالك يكره الطهارة من اليهوديات والنصرانيات والمجوسيات (قال) نعم كان يكرههن من غير أن يرى ذلك حراماً ويقول إنما غذاء اللبن مما يأكلن ويشربن وهن يأكلن الخنزير ويشربن الخمر ولا آمنها أن تذهب به إلى بيتها فتطعمه ذلك (قلت) هل كان مالك يكره أن يسترضع بلبن الفاجرة (قال) بلغني أن مالكاً كان يتقيه من غير أن يراه حراماً

❦ في رضاع المرأة ذات الزوج ولدها ❦

(قال) وسألت مالك عن المرأة ذات الزوج أيلزمها رضاع ولدها (فقال) نعم على ما أحبت أو كرهت إلا أن تكون ممن لا تتكلف ذلك (قال) فقلت لمالك ومن التي لا تتكلف ذلك فقال المرأة ذات الشرف واليسار الكثير التي ليس مثلها ترضع وتعالج الصبيان فأرى ذلك على أبيه وإن كان لها لبن (قال) فقلنا له فإن كانت الأم لا تقدر على لبن وهي ممن ترضع لو كان لها لبن لأنها ليست في الموضع الذي ذكرت في الشرف على من ترى رضاع الصبي (فقال) على الأب وكل ما أصابها من مرض يشغلها عن صبيها أو ينقطع به درها فالرضاع على الأب يغرم أجر الرضاع ولا تغرم هي قليلاً ولا كثيراً وإن كان لها لبن وهي من غير ذوات الشرف فإن عليها رضاع ابنها (قلت) أرايت هذه التي ليست من أهل الشرف إذا أرضعت ولدها تأخذ أجر رضاعها من زوجها (قال) لا وعليها أن ترضعه على ما أحبت أو كرهت (قلت) فإن مات الأب وهي ترضعه أسقط عنها ما كان يلزمها للصبي من الرضاع (قال) إن كان له مال ولا أرضعته (قلت) ولها أن تطرحه إن لم يكن له مال (قال) لا وذلك في الرضاع وحده والنفقة مخالفة للرضاع في هذا (قلت) فإن كان ابنها رضيعاً ولا مال للابن أيلزمها رضاع ابنها (قال) نعم يلزمها رضاع ولدها على ما أحبت أو كرهت ولا تلزمها النفقة وإنما الذي يلزمها الرضاع كذلك قال مالك (وقال) مالك ولا أحب لها أن تترك النفقة على ولدها إذا لم يكن له مال ولم يجعل النفقة مثل الرضاع رضاع ابنها وكذلك قال مالك أنه يلزمها رضاعه إذا لم يكن له مال (قلت) فإن كان للصبي مال فلما مات الأب قالت لا أرضعه (فقال) ذلك لها ويستأجر للصبي من ترضعه من ماله إلا أن يخاف على الصبي أن لا يقبل غيرها فتجبر على رضاعه وتعطى أجر رضاعه (قلت) وهذا كله قول مالك (قال) نعم (قلت) أرايت المرأة تأتي على زوجها رضاع ولدها منه (قال) قال مالك عليها رضاع ولدها على ما أحبت أو كرهت إلا أن تكون امرأة ذات شرف وغنى مثلها لا تتكلف مؤنة الصبيان ولا رضاع ولدها ولا القيام على الصبيان في غناها وقد رها فلا أرى أن تتكلف ذلك وأرى رضاعه على أبيه (قلنا) لمالك على أبيه أن يغرم أجر الرضاع (قال) نعم إذا كانت كما وصفت لك وإن مرضت أو انقطع درها فلم تقو على الرضاع وهي ممن ترضع كذلك أيضاً على أبيه يغرم أجر رضاعه (قال) مالك وإن كانت ممن يرضع مثلها فأصابها العلة وضع ذلك عنها وكان رضاعه على أبيه

اللفظ من أي قسم هو من الأقسام التي ذكرناها فقد روى عن أشهب في سرحته أنها واحدة في المدخول بها فهي من القسم الثالث على مذهبه فافهم هذا وتدبره تجده صحيحاً إن شاء الله تعالى وبه التوفيق

(قلت) أ رأيت أن كان طلقها تطليقة يملك الرجعة بها على من رضاع الصبي في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا إلا أنى أرى مادامت نفقة المرأة على الزوج فإن الرضاع عليها إذا كانت ممن ترضع فإذا انقطعت نفقة الزوج عنها كان رضاعه على أبيه (قلت) أ رأيت أن طلقها البتة أي يكون أبا الرضاع على الأب في قول مالك (قال) نعم هو قول مالك (قلت) أ رأيت أن طلقها تطليقة فإذا انقضت عدتها كان رضاع الصبي على الأب في قول مالك (قال) نعم (قلت) أ رأيت أن قالت بعدما طلقها البتة لا أرضع لك ابنك إلا بمائة درهم كل شهر والزوج يصيب من ترضع بخمسين درهما (قال) قال لي مالك الام أحق به بما ترضع غيرها به فإن أبت أن ترضع بذلك فلا حق لها وإن أرادت أن ترضعه بما ترضع الاجنية فذلك للام وليس للأب أن يفرق بينهما إذا رضيت أن ترضعه بما ترضع به غيرها من النساء (قال) مالك فإن كان ذلك ضررا على الصبي يكون قد علق أمه لا صبر له عنها أو كان لا يقبل المراضع أو خيف عليه فأمه أحق به بأجر رضاع مثلها وتجبر الام إذا خيف على الصبي إذا لم يقبل المراضع أو علق أمه حتى يخاف عليه الموت إذا فرق بينهما جبرت الام على رضاع صبيها بأجر رضاع مثلها (قال) فقلنا للمالك فلو كان رجلا معدما لاشئ له وقد طلق امرأته البتة فوجد من ذوى قرابته أخته أو أمه أو ابنته أو عمته أو خاله من ترضع بغير أجر فقال لامه أمان أن ترضعه باطلا فإنه لاشئ عندي وأمان تسليمه إلى هؤلاء الذين يرضعونه لي باطلا (قال) قال مالك إذا عرف أنه لاشئ عنده ولا يقوى على أبا الرضاع كان له ذلك عليها أمان أن ترضعه باطلا وأمان أن تسليمه إلى من ذكرت ولو كان قليل ذات يده لا يقوى من الرضاع إلا على الشئ اليسير الذي لا يشبه أن يكون رضاع مثلها فوجد امرأة ترضع له بدون ذلك كان كذلك أمان أن أرضعته بما وجدوا أمان أن أسلمته إلى من وجدوا أن كان موسرا فوجد من ترضع له باطلا لم يكن له أن يأخذه منها ما وجد من ترضعه له باطلا وعليه إذا أرضعته الام بما ترضع به غيرها أن يجبر الأب على ذلك (قال) سحنون وقدينا آثار هذا في كتاب الطلاق المدون وقد روى أن الأب إذا وجد من يرضعه باطلا وكان الأب موسرا أن ذلك له ويقال للام إن شئت فارضعيه باطلا ولا فلا حق لك فيه

﴿ تم كتاب الرضاع من المدونة الكبرى ﴾

﴿ ويليه كتاب الطهار ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله الكريمة ﴾

﴿ ما جاء في الطهار ﴾

(قلت) لعبد الرحمن بن القاسم أ رأيت أن قال لامرأته أنت على كظهر أمي أي يكون مظاهرا قال نعم (قلت)

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ كتاب الطهار ﴾

لظهار تشبيه الرجل وطء من تحل له من النساء بوطء من تحرم عليه منهن تحريم ما يؤبد بالنسب أو صهر أو رضاع وكانت العرب تكنى عن ذلك بالطهر فتقول امرأتى على كظهر أمي لذلك سمي الطهار لأنه مأخوذ من لظهر وإنما اختص الظهر في التحريم في الطهار دون البطن والفرج وسائر الأعضاء وإن كانت أولى بالتحريم منه لأن الظهر موضع الركوب والمرأة مركوبة عند العشيان فإذا قل رجل لامرأته أنت على كظهر أمي فتم أراد أن ركوبها بالنكاح عايه كركوب أمه للعشيان فأقام ركوب مقام النكاح لأن النكاح ركوب وأقام الظهر مقام الركوب لأنه موضع لركوب وهذا من لطيف الاستعارة بالكناية وهو على أربعة أوجه تشبيه جملة بجملة وبعض بعض بجملة بجملة بعض بعض سوى كلفه في الحكم لأن يكون لبعض مذى شبه من زوجته تشبيه به زوجته مما ينقص من شأنها وعن المشبه بها من ذوات المحارم كالإكلام أو الشعر

أرأيت من قال لامرأته أنت على كظهر فلانة لذات رحم محرم من نسب أو محرم من رضاع (قال) قال مالك من ظاهر بشيء من ذوات المحارم من نسب أو رضاع فهو ظاهر (قال) ابن القاسم وإن ظاهر من صهر فهو مظاهر (قلت) أرأيت أن قال أنت على ك رأس أمي أو كقدم أمي أو كفخذ أمي قال لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأراه مظاهراً لأن مالك قال في الذي يتول لامرأته أنت على مثل أمي أنه مظاهر فكل ما قال به من شيء منها فهو مثله يكون. مظاهر لأن مالك قال في رجل قال لامرأته أنت على حرام مثل أمي (قال) مالك هو مظاهر (قال) سحنون وقد قال بعض كبار أصحاب مالك إذا وجدته قال في التحريم بالطلاق من ذلك شيئاً فكانت امرأته تطلق به وذلك أن يقول الرجل لزوجته رأسك طالق أصبعك طالق يديك حرام فرجك حرام بطنك حرام قدمك حرام فإذا وجب به على هذا النحو طلاق كان قائله لزوجته بذوات المحارم في الظاهر مظاهراً أن يقول رأسك على كظهر أمي وكذلك في العضو والبطن والفرج والظهر وكذلك في ذوات المحارم يلزمه بكل ذلك الظاهر (قلت) لم قال مالك هو مظاهر ولم يجعله البتات ومالك يقول في الحرام أنه البتة (قال) لأنه قد جعل للحرام مخرجاً حيث قال مثل أمي ومن قال مثل أمي فأنما هو مظاهر ولو أنه لم يذكر أمه كانت البتات في قول مالك (قال) سحنون وقال غيره من كبار أصحاب مالك لا تكون حراماً ألا ترى أنه إنما بنى على أن الذي أنزل الله فيه الظاهر لم يكن قبله أحد يقاس بقوله ولم يكن كان قبله من الظاهر شيء يكون هو أراد به ولا نواه وقد حرم بأمه فأُنزل الله فيه الظاهر وقد كانت النية منه على ما أخبرتك من أنه لم يكن مظاهراً حين قال ما قال الله فأُنزل الله في قوله كفارة الظاهر وقد أراد التحريم فلم يكن حراماً إن حرمها وجعلها أظهر أمه (وقد روى) ابن نافع عن مالك تحريم هذا أيضاً (قلت) أرأيت أن قال أنت على كظهر فلانة لجارية ليس بينه وبينها محرم قال سئل مالك عنها فقال أراه مظاهراً (قال) وسأله الذي سأله عنها على وجه أنها زلت به (قال) سحنون وقد قال غيره في الأجنبية أنها طالق ولا يكون مظاهراً (قلت) وسواء إن كانت ذات زوج أو فارغة من زوج قال سواء (قال) ابن القاسم وأخبرني من أتق به أنه قال عليه الظاهر من قبل أن أسمع منه وقاله مرة بعد مرة (قلت) أرأيت أن قال أنت على مثل ظهر فلانة لأجنبية ليس بينه وبينها محرم (قال) قال مالك هو مظاهر من امرأته (قلت) فإن قال لها أنت على كفلانة لأجنبية (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أنه حين قال أنت على كظهر فلانة علمنا أنه أراد الظاهر وإن لم يقل كظهر فهو عندى ولم أسمع من مالك فيه شيئاً أنه طلاق البتات لأن الذي يتول الظاهر فهو بين أنه أراد الظاهر وإن لم يقل كظهر فقد أراد التحريم إذا قال لامرأته أنت على كاجنبية من الناس وإذا قال ذلك في ذوات المحارم فقال أنت على كفلانة فهذا قد علمنا أنه أراد الظاهر لأن

فيجوز ذلك على الاختلاف فيمن طلق ذلك من زوجته وله صريح وكناية فصرح به عند ابن القاسم وأشهب وروايتهم عن مالك أن يذكر الظاهر في ذات المحرم وكناياته عند ابن القاسم أن لا يذكر الظاهر في ذات محرم وإن يذكر الظاهر في غير ذات محرم ومن كناياته عند أشهب أن لا يذكر الظاهر في غير ذات محرم ومن صريحه عند ابن الماجشون أن لا يذكر الظاهر في ذات محرم وليس من كناياته عنده أن يذكر الظاهر في غير ذات محرم فلا كناية عنده للظهار والفرق بين الصريح من الظهار وكناياته فيجابو جبه الحكم أن كنايات الظهار أن ادعى أنه أراد به الطلاق صدق أن أتى مستفتياً أو كذا قد حضرت البينة وإن صريح الظهار لا يصدق أن ادعى أنه أراد به الطلاق إذا حضرت البينة ويؤخذ من الطلاق بما أقر به ومن الظهار بما لفظ به فلا يكون له إليها سبيل وإن تزوجها بعد زوج حتى يكفر كفارة الظهار وقد قيل أنه يكون ظهاراً على كل حال ولا يكون طلاقاً وإن واد وأراد به وهو رواية أشهب عن مالك وأما قول ابن القاسم

فصل وكان الظهار في الجاهلية طلاقاً في أول الإسلام إلى أن أنزل الله عز وجل قد سمع الله قول التي

الظهار هو لذوات المحارم فالظهار في ذوات المحارم وقوله كفلا نه وهي ذات محرم منهظهار كله لان هذا وجه الطهار وان قال أنت علي كفلا نه لذوات محرم منه وهو يريد بذلك التحريم أنها ثلاث البتة ان أراد بذلك التحريم (قلت) أرايت ان قال انت علي حرام كالمحرم ولانيه له قال هو مظاهر كذلك قال لي مالك في قوله حرام مثل امي وقوله حرام كالمحرم مثله وهذا مما لا اختلاف فيه (قال) يونس بن يزيد عن ربيعة انه قال في رجل قال لامرأته أنت علي مثل كل شيء حرمة الكتاب (قال) أرى عليه الطهار لان الكتاب حرمة عليه أمه وغيرها محرم الله (قال) يونس وقال ابن شهاب في رجل قال لامرأته أنت علي كبعض من حرم علي من النساء (قال) نرى أن ذلك تطاهر والله أعلم (قال) يونس وقال ربيعة مثله وقال من حرم عليه من النساء بمنزلة أمه في الطاهر

﴿ظهار الرجل من أمته وأم ولده ومدبرته﴾

(قلت) أرايت ان ظاهر من أمته أو من أم ولده أو من مدبرته أي يكون مظاهرا في قول مالك قال نعم (قال) مالك يكون مظاهرا (قلت) فان ظاهر من معتقته إلى أجل (قال) لا يكون مظاهرا لان وطأها لا يحل له (قال) ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله أنه ما كانا يقولان فيظهار الامة نه مثلظهار الحرة (قال) ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن علي بن أبي طالب وابن شهاب ويحيى بن سعيد وسليمان بن يسار وعبد الله بن أبي سلمة ومكحول ومجاهد أنهم قالوا يقتدى في الامة كما يقتدى في الحرة (قال) ابن شهاب رقد جعل كذلك بيان في كتابه قتال ولا ننكحوا ما نكح آبائكم من النساء الا ما قد سلف فالسريفة من النساء وهي أمة (قال) ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله عن الرجل تظاهر من ولده ولا ينفق عليه ما يعتق غيره أفيجز زعتفه لها قال نعم وينكحها (قال) ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه يجوز له عتقها بظهاره منها (قال) ولو كان له اماء تطاهر منهن جميعا فأعما كفارته كفارة واحدة (قال) يونس بن يزيد عن ربيعة أنه نال من تظاهر من ام ولده فهو مظاهر وقاله ابن شهاب وعطاء بن أبي رباح

﴿ما لا يجب عليه اظهار﴾

(قلت) أرايت ذميا تظاهر من امرأته ثم أسلم (قال) قال من كل عين كانت عليه من دلاق أو دقة أو رصدة أو شيء من الأشياء فهو موضوع عنه إذ أسلم فإظهاره من ناحية الطلاق لا ترى أن دلاقه في الشراء عند من يجد ذلك في وجهه أو شكى لي لله أو يسمع تحاوركم من سمع صير يدين يصره منكم من سائر ما هن أمهاتهم ان أمهاتهم الا لا في ولدتهم وانهم لا يقرن منكر من تقرر رورون نساه فوضغفور فأخبر تعالى أن افظ اظهار الذي كانوا يطلقون به نساء هم منكر من القول زور ومنكر من نول هو الذي لا تعرف حقيقته ولزور لكذب وانما قال تعالى فيه انه كذب لانهم صيروا نساءهم كمهاتهم وهن لا يصرن كمهاتهم لا كذوى محارمهم لان ذوى المحارم لا يحال ان نه أبدا وليس كذلك لاجنبيات فخرج به الله عز وجل من باب الطلاق في باب الكفارة ثم أعلمنا كيف يكون حكمه في ذلك فقلت بانه وتعدى ولذين يظاهر من نساءهم ثم يعودون لمذنبه فتحرير رقية من قبل أن يتماز ذلك كذا يفتنون به ثم يبعثون خبير فن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماز فن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا ذلث يؤمنوا بالله ورسوله وتلك حدود لله ونسكافرين عذاب عليم

﴿فصل﴾ ونزلت سورة قد سمع منه قول اتى تجد ذلك في نوحه في آخر باب طهار في امرأة من الانصار

ليس بشيء قطهاره مثل طلاقه لا يلزمه (قلت) أرايت ان ظاهرت امرأة من زوجها أنكون مظهرة في قول مالك (قال) لا نعم قال الله والذين يظاهرون منكم من نسائهم ولم يقل واللائي يظاهرن منكم من أزواجهن (قلت) أرايت ان ظاهر الصبي من امرأته أيكون مظهرا في قول مالك (قال) قال مالك لا طلاق للصبي فكذلك ظهاره عندي انه لا يلزمه (قلت) وكذلك المعترة الذي لا يضيّق قال نعم (قلت) أرايت ظهارا المكروه أيلزمه في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا يلزم المكروه الطلاق فكذلك الظهار عندي لا يلزمه (قلت) أرايت العتق هل يلزم المكروه في قول مالك قال لا (قال) ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران أنه سأل التميمي وسالم عن الرجل يخطب المرأة فتظاهرها منه ثم أرادت بعد ذلك نكاحه فقال ليس عليها شيء (قال) رجال من أهل العلم عن ربيعة وأبي الزناد ويحيى بن سعيد وغيرهم من أهل العلم أنهم قالوا ليس على النساء ظهار

﴿ تظاهر السكران ﴾

(قلت) أرايت ظهارا السكران من امرأته أيلزمه لظهار في قول مالك (قال) قال مالك يلزم السكران الطلاق فكذلك الظهار عندي هل له لازم لان الظهار انما يجزى الى الطلاق

﴿ تعليق الرجل الظهارا امرأته ﴾

(قلت) أرايت ان قال لامرأته ان شئت الظهار فأت علي كظهر أمي (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولكن أرى أنه مظهر ان شاءت الظهار (قلت) حتى متى يكون هذا اليها مادامت في مجلسها أو حتى توقف قال حتى توقف (وقال) غيره انما هذا على جهة قول مالك في التعليل في الطلاق أنه قال حتى توقف مرة (وقال) أيضا مادام في المجلس فكذلك الظهار انما الخيار لها مادامت في المجلس

﴿ في الظهار الى أجل ﴾

(قلت) أرايت ان قال أنت علي كظهر أمي اليوم أو هذا الشهر أو قال أنت علي كظهر أمي هذه الساعة أ يكون مظهرا منها ان مضى ذلك اليوم أو ذلك الشهر أو تلك الساعة (قال) قال مالك هو مظهر وان مضى ذلك اليوم أو ذلك الشهر أو تلك الساعة (قال) مالك فان قال لها أنت علي كظهر أمي ان دخلت هذه الدار اليوم أو كنت فلانا يلزم أو قال أنت علي كظهر أمي اليوم ان كنت فلانا أو دخلت الدار فهذا اذا مضى ذلك اليوم ولم يفعل فلا يكون مظهرا لان هذا لا يجب عليه الظهار بعد وانما يجب عليه بالحنث والاقل قد وجب عليه الظهار باللفظ ألا ترى أنه لو قال لامرأته أنت طالق اليوم كنت طالقا أبدا فان قال لها ان دخلت هذه الدار اليوم

اختلف في اسمها فتميل خولة وقيل خويلة وفي سبها فقيل انها بنت ثعلبة وقيل انها بنت صامت وقيل انها بنت الدليج وقيل انها بنت خويلد وكانت مجادلة هذه المرأة رسول الله صلى الله عليه وسلم في زوجها أوس بن الصامت مرارعتها اياه في أمره وما كان من قوله لها أنت علي كظهر أمي ومحاورتها اياه في ذلك وذلك أنها أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعائشة تغسل شق رأسه فقالت يا رسول الله طالت صحبتي مع زوجي وأكل شبابي وثرثله بطني حتى اذا كبر سني وانضع وليي ظاهرا مني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حرمت عليه فقالت أشكر الى الله فأتى اليه ثم قالت يا رسول الله طالت صحبتي مع زوجي وثرثله بطني وظاهرا مني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حرمت عليه فكلما قال لها ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم هتفت وصاحت وقالت الى الله أشكر فأتى فتنزل لوحى وقد قامت عائشة تغسل شق رأسه الاخر فأومأت اليها عائشة أن اسكني فلما قضى الوحي قال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ادعنى زوجك فبلا عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قد سمع الله قول التي تجادى في زوجها واشتكى الى الله في قوله والذين يظاهرون من نسائهم ثم يدعون لهما

فأنت طالق أو قال أنت طالق ان دخلت الدار اليوم فضى ذلك اليوم ثم دخلت أنه لا يلزمه من الطلاق شيء
فكذلك الظهار وكذلك قال مالك في هذا كله في الطلاق وفي الظهار (قلت) أرايت ان قال أنت على كظهر
أى اليوم فضى ذلك اليوم أيكون له أن يطأ بغير كفارة (قال) مالك لا يكون له أن يطأ إلا بكفارة (قلت)
أرايت ان قال لامرأته أنت على كظهر أى الى قدوم فلان (قال) لا يكون مظاهرا الا اذا قدوم فلان فان قدوم
فلان كان مظاهرا وان لم يقدم فلان لم يقع الظهار لان مالك قال اذا قال الرجل لامرأته أنت طالق الى قدوم
فلان أنها لا تطلق حتى يقدم فلان فان قدوم فلان طلقت عليه وان لم يقدم لم تطلق عليه وكذلك الظهار
عندى مثل هذا (قلت) أرايت ان قال لها أنت طالق من الساعة الى قدوم فلان قول هى طالق الساعة (قلت)
فان قال لها أنت على كظهر أى من الساعة الى قدوم فلان قال هو مظاهر منها الساعة لان من ظاهر من
امرأته ساعة واحدة لزمه الظهار تلك الساعة فهو مظاهر في المستقبل وليس له أن يطأ إلا بكفارة وكذلك من
طلق امرأته ساعة فقد خرج الطلاق ومضى ففى طلق تلك الساعة و بعد تلك الساعة فكذلك الظهار اذا
خرج وظاهر منها ساعة واحدة فهو مظاهر تلك الساعة و بعد تلك الساعة (قال) ابن وهب عن يحيى بن
ايوب عن يحيى بن سعيد انه قال اذا ظاهر الرجل من امرأته الى شهر أو يوم أى انليل ان ذلك قد وجب عليه
(قال) ابن وهب عن ابن أبي ذئب ويونس عن ابن شهاب انه قال اذا قال الرجل لامرأته أنت على كظهر
أى هذا اليوم الى الليل فان عليه الكفارة بما لفظ من المنكر و تقول لزور (قول) ابن وهب عن مسلمة
ابن على عن الاوزاعي مثله

❦ فيمن ظاهر من نسائه في كلمة واحدة أو مرة بعد أخرى

أو ظاهر من امرأته مرارا

(قلت) أرايت ان ظاهر من أربع نسوة له في كلمة واحدة (قال) قل مالك كفارة واحدة بنجرته (قول)
قال مالك وان تظاهر منهن في مجالس مختلفة ففي كل واحدة كفارة كفارة ان كن في مجلس واحد فقل
لواحدة أنت على كظهر أى ثم قال للآخرى أيضا أنت على كظهر أى حتى أتى على الاربع كن عليه لكل
واحدة كفارة كفارة (قال) مالك وانما مثل ذلك مثل الرجل يقول برئته لا كل هذا طعام ولا ألبس هذا
التوب ولا أدخل هذه الدار فان حثت في شيء واحد أرفق من كل ما ليس عليه لا كفارة واحدة وخوذه ولله
لا آكل هذا الطعام ثم قال والله لا ألبس هذا ثوب ثم قال والله لا أدخل هذه الدار ركعت عليه لكل واحدة
كفارة كفارة فهذا الحجج ملك في الظهار (قلت) أرايت ان قال لامرأته أنت على كظهر أى ثم قال لامرأة
له أخرى أنت على مثلها (قال) لم أسمع من ما فيه سائر دعوى طهر من شيء قال أنت على منها وعية كفارة ن
قالوا فحرير رقة من قبل أن يتما ساقطال له رسول الله صلى الله عليه وسلم تستطيع أن تحرق رقة فقال
قال فن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فقال رسول الله في ذلك كل في نيرهم زنت مرت خشيته أن يعذب
بصرى قال فن لم يستطع فأضام ستين مسكينا فهل يستطيع أن أضخم ستين مسكيت قال لا يرسل الله لأن
تعينى فأعانه رسول الله صلى الله عليه وسلم أضخم ستين مسكينا رجلا و امرأة في هذه قصة كبيرة وفي
بعضها أن أوس بن اصاصم لما ضاهر من امرأته قالت له وسمعتك ما كنت في بيتي فخرجت في رقتي
شبابي وأكلت ما لي حتى ذكبرني ورتعني وحتجت لبذرتني فربك كرمي في ذكبري ورسول
الله صلى الله عليه وسلم فأنظرى هل تجربين عنده شيئا في امرأته قالت نبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك
فقال لها ما أرايت الا قد كنت منه فقالت وسمعتك ما كنت في بيتي فخرجت في رقتي فخرجت في رقتي فخرجت
الاصوات فأتى لرجل رسول الله صلى الله عليه وسلم أسبع بعض كذبه و يحكى في بعضه ذليل لوجه

كفارة كفارة لكل واحدة منهما (قلت) أ رأيت ان قال لامرأته أنت على كظهر أمي أنت على كظهر أمي قال لها ذلك مرارا (قال) قال مالك ان كان ذلك في شيء واحد مثل ما يقول الرجل أنت على كظهر أمي مرارا (قال) مالك ليس عليه الا كفارة ظهار واحد (قال) مالك وان كان ذلك في أشياء مختلفة مثل ما يقول الرجل أنت على كظهر أمي ان دخلت هذه الدار ثم يقول بعد ذلك أنت على كظهر أمي ان لبست هذا الثوب ثم ما يقول بعد ذلك أنت على كظهر أمي ان لبست هذا الثوب ثم يقول بعد ذلك أنت على كظهر أمي ان أكلت هذا الطعام فعليه في كل شيء يفعله من هذا كفارة كفارة لان هذه أشياء مختلفة فصارت إيماننا بالظهار مختلفة (قلت) أ رأيت ان قال لامرأته أنت على كظهر أمي أنت على كظهر أمي أنت على كظهر أمي ثلاث مرات ينوي بقوله هذا الظهار ثلاث مرات أي يكون عليه كفارات ثلاث أو كفارة واحدة في قول مالك (قال) ابن القاسم لا تكون عليه الا كفارة واحدة إلا أن يكون ينوي ثلاث كفارات فيكون عليه ثلاث كفارات مثل ما يخلف بالله ثلاث مرات وينوي بذلك ثلاث كفارات فيكون عليه ان حنث (قال) مالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه قال في رجل تظاهر من أربع نسوة بكلمة واحدة انه ليس عليه الا كفارة واحدة (قال) مالك ويونس وعبد الجبار عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن مثله (قال) رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب وابن المسيب وعبد الله بن هبيرة مثله (قال) ابن أبي ذئب وغيره عن ابن شهاب انه قال من تظاهر من امرأته ثلاث مرات في مجلس واحد فعليه كفارة واحدة (قال ابن وهب) عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد انه قال في رجل تظاهر من امرأته ثلاث مرات في مجلس واحد في أمور مختلفة فحنث ان عليه ثلاث كفارات وقال ربيعة مثله (قال) ربيعة وان تظاهر منها ثلاثا في مجلس واحد في أمر واحد فكفارة واحدة (قلت) لابن القاسم أ رأيت كل كلام تكلم به يدرى به الظهار أو الابلأ أو عليك أو خيارا يكون ذلك كإناوي (قال) نعم اذا أراد ان يعاقبك مخيرة أو مظاهرها أو مطلقة

﴿فَمِنْ قَالِ انْ تَزَوْ جَن فَلَائِهْ اَوْكَلِ امْرَاةَ اَنَزَوْ جَهَا﴾

(قلت) أ رأيت ان قال لاربع نسوة ان تزوجتكن فانتن على ظهر أرمي تزوج واحدة قال قد لزمه الظهار ولا يقربها حتى يكفر فان كفر فتزوج البواقي فلا ظهار عليه فيهن وان تزوج الاولى فلم يكفر حتى ماتت أو فارقتها ثم تزوج البواقي لم يكن له أن يطأ واحدة منهن حتى يكفر لانه لم يحث في عينه بعد ولا يحث الا بالوطء لان من تظاهر من امرأته ثم طلقها أو ماتت عنه قبل ان يطأها فلا كفارة عليه وانما يوجب عليه كفارة الظهار الوطء فاذا وطئ فقد وجبت عليه الكفارة ولا يطأ في المستقبيل حتى يكفر فهذا اذا تزوجها ثم فارقتها أو ماتت

قد سمع الله قول التي تجادلت في زوجها وشتمت ابى الله والله يسمع تحاوركما ان الله سميع بصير الى آخر الآية
فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يعتق رقبة ان آجر الحديث

فصل في ما ظهر تحريم مرفعه الكفارة وهو حرام بالدليل على تحريمه أن الله ساء منكر من القول وزور والزور الكذب والكذب حرام؛ جاع وصف نفسه في آخر الآية بالعمى والعفران ولا يغفرو ويغفرو إلا عن الدينين والكفارة لا تجب بمجرد لفظ الظاهر حتى تنضاف إليه العودة في قول جماعة العلماء حاشا مجاهد فإنه أوجب الكفارة على المظاهر بمجرد لفظه وليس ذلك بصحيح لقول الله عز وجل ثم يعودون لما قالوا

﴿فصل﴾ وقد اختلفوا في العودة للمرجبة حتى اظهر الكفارة على ستة اقوال أحدها ارادة الوطء والاجاع عليه وهو قول من في ووطئه انه شأورد لوطء وأجمع عليه نقد وجبت عليه الكفارة وان مات أمر طلقها وان في نه ارادة الوطء والاجاع عليه مع استدانة العصمة في انفراد أحد عيادون الا لا تجب

عنه فقد سقطت عنه الكفارة فان تزوج واحدة من البواقي فلا يقربها حتى يكفر وان كانت الاولى قد وطئها فماتت أو طلقها أو لم يطلتها ثم تزوج بعض البواقي أو كلهن فلا يقرب واحدة منهن حتى يكفر لان الحنث قد وجب عليه فوطء الاولى كوطء الاواخر ابدأ حتى يكفر بمنع من كلهن حتى يكفر فان لم يوطأ الاولى لم يجز له أيضاً أن يوطأ الاواخر حتى يكفر وانما وجب عليه الطهار بترؤس وجهه من تزوج منهن ولا يجب الحنث الا بالوطء ولا يجوز له أن يوطأ الا بعد الكفارة (قال) مالك عن سعيد بن عمرو بن سليم الزرقي ان القاسم بن محمد حدثه ان رجلاً جعل امرأة عليه كظهر أمه ان تزوجها فتزوجها فأمره عمر بن الخطاب ان تزوجها ان لا يقربها حتى يكفر كفارة المتطاهر (قال سعيد) بن عبد الرحمن عن هشام بن عروة قال كان أبي يقول اذا قال الرجل كل امرأة أتزوجها على كظهر أمي ما عشت يقول حتى رقبة يجزئه من ذلك كله

الحلف بالطهار

(قلت) أرايت ان قال لاربع نسوة له من دخل هذه لدار منكن فهي على كظهر أمي قد دخلها كلهن أيجزئه كفارة واحدة أو أربع كفارات (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً لاني أرى ان عليه في كل واحدة تدخل كفارة كفارة لانه عندى بمنزلة من قال لاربع نسوة له أيتكن كنن فهي على كظهر أمي فكلهم واحدة منهن فوقع عليه الطهار فيها انه لا يقع عليه الطهار فيمن في منهن في الثلاث البواقي وان وطئن ولم يكلمهن فهذا يدل على أنه لا بد لكل من دخلت لدار منهن أن يلزم الزوج فيها الكفارة على حدة ولو كان ذلك طهاراً واحداً كان قد لزمه في الثلاث البواقي وان لم يكلمهن الطهار وان لم يدخلن لدار ذات دخل واحدة كان ينبغي أن يلزمه الطهار في الثلاثي لم يدخلن فهذا ليس بشئ ولو كان ذلك حنثاً لم يكن له سبيل الى وطء واحدة منهن ممن لم يدخل الدار ومن الثلاثي لم يكلمهن لم يكن له سبيل الى وطئ منهن ولا هي وان من أوطئتهن كانت عليه فيهن الكفارة فليس هذا بشئ وانما هذا فعل حلف به فأتتهن دخلت لدار وأتتهن كلم واحدة بعد واحدة فعليه لكل واحدة الطهار (قلت) أرايت اني كلمها فوجب عليه فيها الطهار ثم كلمها الاخرى بعد ذلك أيجب عليه فيها الطهار أيضاً قال نعم وانما ذلك بمنزلة ما لو قال لاربع نسوة ان تزوجت منكن فهي على كظهر أمي فستزوج واحدة كان منها مظاهراً وان تزوج لاخرى كان مظاهراً ولا يبطل طهاره منها يجب انضمار عليه من الاولى وليس هذا بمنزلة من قال ان تزوجت فأتتهن على كظهر أمي (قلت) أرايت ان قال أنت على كظهر أمي ان لم أضرب غلامي اليوم ففعل أيلزمه الطهار أم لا قال لا (قلت) أرايت ان قال ان تزوجت فلانة فهي على كظهر أمي (قال) قال مالك ان تزوجها فعليه الطهار (قلت) أرايت ان قال كل امرأة أتزوجها فهي على الكفارة أن أجمع على الوطء ثم قصص لعصمة به بلاق فلم يستدمها أرطعت بموت سقطت الكفارة وان كان قد عمل بعضها سقط عنه سائرهما وكذلك ان استدام لعصمة ولم يرد نوطء ولا أجمع عليه لم تجب عليه الكفارة بل لا تجزئه ان فعلاً وهو غير عازم على الوطء ولا يجمع عليه هذا قول مالك في المدونة وعليه جماعة أصحابه وهرأصح الاقوال بل وأجرحه على القياس وأتبعها طاهر نقرآن لانه اذا أرد الوطء وجب عليه تقديم الكفارة قبله فتقول الله عز وجل من قبل أن يتماسا منه تنقطع لعصمة أو ترجع منه عن ردة الوطء لأن يوطأ من وطئ نزمته الكفارة وترتبت في ذمته ككفارة يمين بالله نذر الحنث فيها لأن الحلف بالله تعالى مخير بين أن يقدم الكفارة قبل الحنث أو يحنث قبل الكفارة وخيار لا يجزئ أن يطبق قبل الكفارة لقول الله عز وجل من قبل أن يتماسا والتأنيث في العردة نحو قوله تعالى ويؤذي هذا يقول عن ما حكى الثلاثة لا قرآن عنه عبد الوهاب يعني به ان لا يجزئه كفارة بغير الوطء وان أرد نوطء وجمع عليه واستدام لعصمة فله أن يطبق قبل الكفارة فله ووطئ وجب عليه الكفارة ان أرد نوطء بنية واستدام لعصمة فله وبعث يسه

كظهر أمي (قال) قال مالك ان تزوجها فلا يطؤها حتى يكفر كفارة الطهار (قال) مالك وكفارة واحدة تجزئ
 عن ذلك (قلت) أرايت ان قال كل امرأة أن تزوجها فهي طالق (قال) قال مالك لا يكون هذا بشئ ولا يلزمه
 ان تزوج (قلت) ما فرق بين الطهار وبين هذا في قول مالك (قال) لان الطهار يعين لازمه لا يحرم النكاح
 عليه والطلاق يحرم فليس له أن يحرم على نفسه جميع النساء والطهار يعين يكفرها فلا بد من ان يكفرها (قلت)
 والطهار في قول مالك يعين (قال) نعم وقد اخبرتك بقول عروة بن الزبير وما قال في ذلك (قلت) أرايت ان قال
 لامرأته ان دخلت الدار فأنت على كظهر أمي فطلقتها فطلقتها فبانت منه أو البتة فدخلت الدار وهي في غير
 ملكه ثم تزوجها بعد زوج فدخلت الدار وهي تحتة أيلزمه الطهار في قول مالك أم لا (قال) ان كان طلاقه اياها
 واحدة أو اثنتين ثم تزوجها لم يقربها حتى يكفر لانه قد في عليه من الطلاق شئ فاليمين بالطهار ترجع عليه وان
 طلقها البتة سقط عنه الطهار وان تزوجها بعد زوج لانه لم يقع عليه الطهار قبل ان يفارقها فقد سقط عنه
 الطهار بسقوط الطلاق والنكاح الذي كان يملكه وانما يقع عليه الطهار بعد زوج اذا طلقها البتة اذا كان قد
 وجب عليه الطهار قبل أن يطلقها بحث أو قول فيلزمه به الطهار في قول مالك (قلت) لم (قال) لانه لم يحث
 بدخولها وهي في غير ملكه وانما يحث بدخولها وهي في ملكه (قلت) أرايت ان ظاهر من امرأته ثم طلقها
 البتة ثم تزوجها بعد زوج قال هو ظاهر منها وان طلقها البتة ثم تزوجها بعد زوج فلا يقربها حتى يكفر عند
 مالك (قال) ابن وهب عن حيوة بن شريح وابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران انه سأل القاسم بن محمد وسالم
 ابن عبد الله عن الرجل يتظاهر من امرأته ان لم يجلد غلامه مائة جلدة قبل أن يطعم طعاما ففعل ذلك هل عليه
 كفارة (فقالا) لا قد وقت يمينه (وقاله) طاوس وربيع بن أبي عبد الرحمن ويحيى بن سعيد وعطاء بن أبي
 رباح والليث بن سعد مثله

فيمن ظاهر من امرأته ثم اشتراها وفي الكفارة من اليهودية والنصرانية

(قلت) أرايت من ظاهر من امرأته وهي أمة ثم اشتراها أو يكون مظاهرا منها أم لا في قول مالك (قال) هو
 مظاهرها وان اشتراها كذلك قال مالك (قلت) أرايت لو ان رجلا ظاهرا من امرأته وهي أمة أو حرة
 أو كفارته منها سواء في قول مالك قال نعم (قلت) وكذلك لو كانت يهودية أو نصرانية قال نعم (قلت)
 أرايت العبد اذا ظاهرا من امرأته وهي حرة أو أمة أو كفارة منها في قول مالك (قال) نعم وقال مالك سألت ابن شهاب عن ظهار العبد قال أراه نحو ظهار الحر يريد ابن شهاب ان ذلك يقع عليه اذا فله

عن الوطاء وانقطعت العصمة بموت أو فراق سقطت الكفارة لم يطأها نايه وقد حكى هذا القول أصبح في
 العتية عن أهل المشرق ومن يرضى من أهل المدينة والرابع قول الشافعي ومن قال بقوله ان العودة
 استدامة العصمة وترك الفراق وانتهى ظاهرا من زوجته ثم لم يطلقها طلاقا متصلا بالطهار فقد وجبت عليه
 الكفارة وهو قول فاسد يدل على فساده القرآن والحكمة على أن أصحابه يدعون له علم اللغة لان الله تبارك
 وتعالى قال ثم يعودون وثم توجب التراخي عند جميع أهل اللغة لا اختلاف بينهم ان الرجل اذا قال اقيت زيدا ثم
 عمرا أن المفهوم من قوله اقي عمرو بعد زيدا بزمان والعصمة لم تنفصل باظهار فكيف يصح أن يقال ثم يكون
 كذا المالم يزل كائنا هذا محال وقوله هذا خطأ أيضا من وجه آخر لانه انما أوجب عليه الكفارة بترك الطلاق
 فيكون معنى قوله تعالى على مذهبه ثم يعودون بمعنى ثم لم يطلقوا وقوله تعالى ثم يعودون ايجاب ولم يطلقوا
 في ولو صح ذلك لكان الايجاب نقيضا والفي ايجابا وهذا محال وقوله خطأ أيضا من وجه ثالث وهو ان قوله تعالى
 ثم يعودون لما قالوا بوجوب أن يحدثه منهم شئ لم يكن قبل والمظاهر لم يطلق في حال الطهار ولا قبله فاذا ظاهرا

كما يقع على الحر (قال) ابن وهب وقاله يحيى بن سعيد قال يحيى ولا يخرج من قوله إلا ما يخرج المسلم من مثل ذلك (قال) ابن أبي حبيب عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن يزيد عن محمد بن سيرين أنه قال إذا تظاهر العبد ليس عليه إلا الصيام (قلت) أرايت أن تظاهر منها قبل البناء أو بعد البناء وهو رجل بالغ أهو في قول مالك سواء (قال) نعم لأنها زوجته وقد قال الله والذين يظاهرون منكم من نسائهم ألا ترى أنه لو تظاهر من أمة له لم يباحط أنه مظاهر منها في قول مالك فالزوجة أخرى وأشد في الظهار

﴿ في الظهار من النصرانية والصبية والمجوسية ﴾

(قلت) أرايت المسلم أيلزمه الظهار في زوجته النصرانية أو اليهودية كما يلزمه في الحرة المسلمة (قال) نعم ألا ترى أن الطلاق يلزمه فيهن فكذلك الظهار وهن من الأزواج (قلت) أرايت لو أن مجوسية على مجوسية أسلم المجوسي ثم تظاهر منها قبل أن تسلم هي فعرض عليها الإسلام فأسلمت مكانها بعدما صاهر منها أيكون مظاهرا منها أم لا وهي زوجته في قول مالك أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وإن هو تظاهر منها ثم أسلمت قبل أن يتناول امرها فأسلمت بتقرب أسلام الزوج فردت إليه وصارت زوجته كان ضهاره ذلك لأرماله (قال) سحنون وكذلك لو أنه كان طلق ثم أسلمت بتقرب ذلك لزمه الطلاق لأنها لم تكن خرجت من ملك النكاح الذي طلق فيه ألا ترى أنها إنما تكون عنده لو لم يطلق على النكاح لأول بلا تجديد نكاح من ذي قبل (قلت) أرايت لو تظاهر من امرأته وهي صبية ومحرمة أو حائض أو رتماء (قال) هذا مظاهر منهن كلهن لأنهن أزواج وقد قال الله تعالى والذين يظاهرون منكم من نسائهم

﴿ فيمن قال أن تزوجتك فأنت على كظهر أمي وانت طالق ﴾

(قلت) أرايت أن قال رجل لامرأة أن تزوجتك فأنت على كظهر أمي وانت طالق وقال طالق على كظهر أمي وانت طالق أن تزوجتك يكون هذا سرا في قول مالك وما يلزم الزوج من هذا الظهار ومن هذا الطلاق (قال) قال مالك في الرجل يقول في المرأة أن تزوجتك فهي طالق وهي على كظهر أمي أنه أن تزوجها وقع عليه الطلاق والظهار جميعا فإن تزوجها عد ذلك لم يقر بها حتى يكفر بكفارة الظهار لأن الطلاق والظهار وقعا جميعا معافى الوجهين وإنما تكلم مالك في الذي يقول لامرأة أن تزوجتك فأنت طالق وانت على كظهر أمي أنه أن تزوجها وقع عليه الطلاق والظهار جميعا ونذى قدم الظهار ابن عدي (قال) وقال مالك أن رجلا قال لامرأة أنت طالق البتة وانت على كظهر أمي قدم الطلاق فطلقت عليه البتة فإن تزوجها بعد زوج

ثم لم يطلق بعد الظهار فهو كما كان ما تقبل لم يحدث منه شيء عدلا قبل ولا قبل فيستحيل معنى قوله ثم يعودون لأن العائد إنما يعود شيء كن قد فارقته وظاهره يفارق زوجته بإضمار ونحو فارق به منسب فهو المعنى المقصود بالعودة إليه والله أعلم وقد احتج بعض أصحاب الشافعي في أن العودة ترك زوجته لقوله تعالى يريدون أن يخرجوا من النار وما هم بخارجين منها وقال تعالى كب آردو أن يخرجوا منها من غم أعيدوا فيها فسمى تعالى قاءهم في النار وقرارهم فيها عدة وهذا لا حجة فيه لأنه يحتمل أن يكونوا تحملوا نكاحهم في كنف طراب المحلود فتأخذ المدة مع فترده رجلا لا ترى ولو صح ما احتج به أن يكون إبقاء عادة ما كان في ذلك حجة لأن الله تبارك وتعالى لو أوجب لكفارة بالعودة لم يكن ممنوعا منه بالظهار وهو لو عد وأما العصمة فممكن ممنوعا منها بالظهار ولا منفصلا عنها وروى عن ابن عباس أن كفارة صح مع ستة مائة عصمة ولم ينو المصائب ولا أرده وهو شاذ خارج عن قولنا نعلم ولا وجه له لامرأة قول من أوجب عليه الكفارة بمجرد ستة مائة عصمة وهو وجهه ضعيف كيف يصح له كفارة ويحل بها الظهار وهو لم يرد

لم يكن عليه كفارة في الظهار لان الظهار وقع عليها وليست له بامرأة وهي مخالفة للذي يقول ان تزوجتك فانت طالق وانت على كظهر امي لان هذه ليست في ملكه فوقها جميعا مع النكاح كذلك فسر مالك فيها جميعا

وفي الرجل يظاهر ويولي من امرأة وفي ادخال الايلاء على الظهار

ومن اراد الوطء قبل الكفارة

(قلت) ارايت اذا قال الرجل لامرأة ان تزوجتك فانت على كظهر امي والله لا اقر بك ايلازمه الظهار والايلاء جميعا في قول مالك ام لا (قال) قال مالك يلزمه الايلاء والظهار جميعا (قلت) وقوله لامرأة لم تزوجها ان تزوجتك فانت على كظهر امي والله لا اقر بك فتزوجها مثل قوله لامرأة نفسه والله لا اقر بك وانت على كظهر امي في قول مالك قال نعم (قلت) ارايت ان قال لامرأة ان تزوجتك فوالله لا اقر بك وانت على كظهر امي فتزوجها ايلازمه الايلاء والظهار جميعا في قول مالك قال نعم وهو بمنزلة رجل قال لامرأة والله لا اقر بك وانت على كظهر امي فتزوجها ايلازمه الايلاء والظهار جميعا في قول مالك (قلت) ارايت ان ظاهر من امرأته فاراد ان يجامعها قبل الكفارة تمنعه المرأة من ذلك أم لا وكيف ان خاصته الى القاضي يحول بينه وبين جاعها حتى يكفر في قول مالك ام لا قال نعم (قلت) وتري ان يؤدبه السلطان على ذلك ان اراد ان يجامعها قبل الكفارة قال نعم (قلت) اييا شرها قبل ان يكفر او قبلها (قال) قال مالك لا يباشر ولا يقبل ولا يلمس قال مالك ولا ينظر الى صدرها ولا الى شعرها حتى يكفر لان ذلك لا يدعوا الى خير (قلت) ويكون معها في البيت ويدخل عليها بلا اذن قال ما اري بذلك بأسا اذا كان تؤمن ناحيته (قال) ابن وهب قال يونس وقال ابن شهاب وليس له أن يتلذذ بها ولا يقبلها قبل أن يكفر (قال) ابن وهب قال يونس قال ربيعة ليس له أن يتلذذ منها بشئ (قلت) هل يدخل الايلاء على الظهار في قول مالك (قال) نعم يدخل الايلاء على الظهار اذا كان مضارا ومما يعلم ضرره أن يكون يقدر على الكفارة فلا يكفر فانه اذا علم ذلك فضت أربه أشهر أو أكثر وقف مثل المولى فاما كفسر والاطلقت عليه (قلت) ارايت ان قال ان قربت فانت على كظهر امي متى يكون مظاهرا أساعة تكلم بذلك أو حتى يطأ (قال) هو مول في قول مالك ساعة تكلم بذلك فان وطئ سقط الايلاء عنه ولزمه الظهار بالوطء ولا يقربها بعد ذلك حتى يكفر كفارة الظهار فان تركها الايلاء كفارة كفارة الظهار كان سبيله ما وصفت لك في قول مالك في المظاهر المضار (قلت) لم قال مالك اذا ظاهر من امرأته فقال لها أنت على كظهر امي أنه مول ان تركها ولم يكفر كفارة الظهار وعلم أنه مضار وليس هذا بيمين لانه لم يقل ان قربت فانت على كظهر امي وانما قال أنت على كظهر امي فهذا لا يكون يمينا فلم يجعله مالك

التحلل اذ قد فعلها وهو لا يريد المصائب والخامس ان العودة أن يعود فيتكلم بالظهار حرمة أخرى وهو مذهب داود وأهل الظاهر وروى مثله عن بكير بن الاشج وهو قول فاسد بين الفساد لبعده من النظر وخلافه الاثر وحديث التظاهر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رواه بكير بن الاشج وغيره فكلهم ذكر وأنه ظاهر حرمة واحدة فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكفارة فليس معنى قول الله عز وجل ثم يعودون لما قالوا أن يرجعوا الى نفس القول بالظهار لان القول الاول لا يخلو من أن يكون أوجب الظهار أو لم يوجبه فان كان أوجب فالثاني توكله وان كان لم يوجبه فالثاني لا يوجبه أيضا لانه مثله وانما معنى قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا أي يعودون في تحريم ما حرموا على أنفسهم من أزواجهم بظهارهم وهو الوطء فيتحللون بارادة الوطء والاجماع عليه والسادس ما ذهب اليه ابن قتيبة أن المعنى في قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا أن العودة في الاسلام الى نفس القول بالظهار الذي كانوا يظاهرون به في الجاهلية ويعدون طلاقا

في سفر آخر أيضا أوفي سجن أنه يكتب إلى ذلك الموضع حتى يوقف في موضعه ذلك فاما فاما واما مطلق عليه
السلطان وما يعرف به فينته أن يكون يقدر على الكفارة فيكفر عن عيته التي كانت عليه في الايلاء فان قال
أنا آفي في مرضه ذلك وكفر ترك وان آفي من ذلك طلقت عليه (قلت) أرايت ان آفي أن يكفر وقال أنا آفي
(قال) لم أرقل مالك في هذا انه يجزئه قوله أنا آفي دون أن يكفر ولم ير له آفي ههنا دون الكفارة لانه يعلم أنه
لا يطاق وهو مريض أو غائب أو في سجن لا يقدر عليه (قال) ولقد سألتنا مالكا عن الرجل يولي من امر أنه فيكفر
عن عيته قبل أن يطاق أترى ذلك مجزئا عنه قال نعم (قال) مالك وأصوب مما فعل عندى أن لو وطئ قبل أن يكفر
ولكن من كفر قبل أن يطاق فهو مجزئ عنه فهذا مما يوضح لك مسئلتك ويوضح لك ما أخذت من قول مالك
في الذي يريد آفي في السفر إذا كفر أو في السجن إذا كفر أن الايلاء يسقط عنه (قلت) أرايت ان كان هذا
لمولى المظاهر لما وقفته بعد مضي الأربعة أشهر ان كان ممن يقدر على رقبة أو اطعام فقال أخروني حتى
أطعم وحتى أعتق عن ظهاري ثم أجمعها وقالت المرأة لا تؤخره (قال) يتلوم له الساطا ولا يعجل عليه ويأمره
أن يعتق أو يطعم ثم يجمع فان عرف السلطان أنه مضار وانما يريد اللدد والضرر طلق عليه ولم ينتظره
ذا كان قد تلوم له مرة بعد مرة (قلت) وهذا قول مالك (قال) هذا قول مالك في الايلاء والظهار جميعا إلا أنه في
الايلاء ان كفر سقط عنه بحال ما وصفت لك وان كفر عن الظهار سقط عنه الظهار أيضا في قول مالك

في المظاهر يطاق قبل الكفارة ثم تموت المرأة أو يطلقها

(قلت) أرايت ان طاهر فجامع قبل أن يكفر أتجب عليه الكفارة ان طلقها أو ماتت تحتها أو مات عنها (قال)
قال مالك قد وجبت عليه الكفارة بجماعه اياها مات عنها أو طلقها أو ماتت عنده (قال) مسلمة بن علي عن
لازاعي عن حسان بن عطية أن أوس بن صامت طاهر من امرأته ثم أباها قبل أن يكفر فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم ساء ما صنعت وأعطاء خمسة عشر صاعا من شعير فقال تصدق بها على ستين مسكينا حين لم يجد
ما يعتق ولم يستطع الصوم (وقال) سعيد بن المسيب وربيعة ويحيى بن سعيد وطاوس وأبو الزناد وعطاء بن
أبي رباح في المظاهر يطاق قبل أن يكفر انه يس عليه الا كفارة واحدة

فيمن ناهر وهو معسر ثم أيسر أو دخل في الصيام أو اطعام ثم أيسر

(قلت) أرايت ان طاهر رجل وهو معسر ثم أيسر (قال) قال مالك لا يجزئه الصيام إذا أيسر (قلت) أرايت
ان أيسر بعد ما أيسر (قال) أرى أن الصوم يجزئه لانه إنما ينظر إلى حاله يوم يكفر ولا ينظر إلى حاله قبل ذلك
شيء من ذوات المحرم فهو مظاهر يسمى الظهار أو لم يسمه أراد بذلك الظهار أو لم تكن له يسة فان أراد بذلك
الطلاق ولم يرد به الظهار فقول ابن القاسم في رواية عيسى عنه من كتاب الايمان بالطلاق انه يكون طلاقا باتا
ولا ينوي واحدة ولا اثنتين وقال سحنون ينوي فيما أراد من الطلاق وهو الاظهار لانه لفظ بماليس من
التماط الطلاق فوجب أن يرقف الأحرار على ما نوى بذلك هذا نص قول ابن القاسم أنه اذا طاهر بذات محرم
وأراد بذلك الطلاق أنه طلاق يسمى 'ظهارا' أو لم يسمه ومساواته في هذا الوجه بين أن يسمى الظهار أو لا يسميه
انما يصح على مذهبه فيما بينه وبين الله تعالى إذا آفي مستفتيا وأما اذا حضرته البينة وطواب بحكم الظهار فان
كان قد سمى الظهار حكمه عليه بالظهار لان البينة قد حضرته في الإفصاح به ولم يصدق في طرح الكفارة عن
نفسه وقضى عليه بالطلاق لا تراه أنه نراه أو أراد به وكان حق المرأة ان تزوجها بعد زوج أن تمنعه نفسها
حتى يكفر كفارة ظهار وان كان لم يسم الظهار لم يحكم عليه بالظهار وصدق أنه لم يرد الظهار اذا لم يصرح به
وهذا أصل من أصلهم أن من ادعى يسة مختلئة بالظهار لفظه لا يصدق فيها وقول ابن الماجشون انه يكون

(قال) فقلنا لما لثوان دخل في الصيام أو أظعم فأيسر أترى العتق عليه (قال) ان كان انما صام اليوم و...
وما أشبهه فأرى ذلك حسنا أن يرجع الى العتق ولست أرى ذلك بالواجب عليه ولكنه أحب ما فيه الى وأن
كان صام أياما لها عدد فلا أرى ذلك عليه واجب وأرى أن يعفى على صيامه (قال) مالك وكذلك الاطعام
مثل ما فسر لك في الصيام (قلت) فان ذن يوم جامعها معد ما نعامه من أهل الصيام لانه لا يقدر على رقبة
ولا على الاطعام ثم أيسر بعد ذلك قبل أن يكفر (قال) قال مالك عليه العتق لانه انما ينظر الى حاله يوم يكفر
ولا ينظر الى حاله يوم جامع ولا يوم ظاهر

❦ في كفارة العبد في الظهار ❦

(قلت) أرايت العبد اذا طاهر أيجزئه العتق أم الاطعام اذا أذن له سيده أم لا وهل يجزئه الصوم وقد أذن له
سيده في الاطعام أو العتق (قال) قال مالك أما العتق فلا يجزئه وان أذن له سيده (قال) مالك وأحب الى أن
يصوم (قلت) فان كان قد أذن له سيده في الطعام فالصيام أحب اليه منه قال نعم (قال) ابن القاسم والصيام عليه
وهو الذي فرضه الله على من قوى عليه وليس يطعم أحديا تطيع الصيام (قلت) هل يجزئ العبد أن يعتق باذن
سيده في كفارة الابل أو في كفارة شئ من الايمان في قول مالك (قال) قال مالك لا (قلت) أرايت لو أن
عبد احلف بالله أن لا يكلم فلانا فكلمه فاذن له سيده في الطعام أو الكسوة أو الصوم أي ذلك أحب الى مالك
أيطعم أم يكسر أم يصوم وهل يجوز له أن يصوم وهو يدر على الكسوة والاطعام اذا كان في يد العبد مال
فاذن له سيده أن يطعم أو يكسر عن نفسه (قال) قال لي مالك الصيام أين عندي من الاطعام وان أذن له سيده
فأطعم أجزأ عنه وكان يقر لي قلبي منه شئ (وبل) ابن القاسم هر مجزئ عنه اذا أذن له سيده لان سيده
لو فرعه بالطعام أو رجل فرعه عن صاحبه بالطعام باذنه أجزأ ذلك عنه فهذا مما يبين لك أمر العبد (قال) ابن
طبيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن يزيد عن محمد بن سيرين أنه قال اذا طاهر العبد ليس عليه
الا الصيام ولا يعتق (قال) وكيع عن سفیان عن ليث عن مجاهد قال ليس على العبد الا الصيام

❦ فيمن تظاهر من امرأته ثم طلقها ثم كفر قبل أن يترجها ❦

(قلت) أرايت ان تظاهر من امرأته ثم طلقها ثلاثا أو واحدة فبانت منه فلما بانت منه أعتق رقبة عن ظهاره
منها أو صام ان كان لا يقدر على رقبة أو أظعم ان كان من أهل الاطعام هل يجزئه هذا في الكفارات عن ظهاره
منها ان هو تزوجها من ذي قبل قال لا يجزئه (قلت) لم لا يجزئه وان ظهار لم يسقط عنه في قول مالك (قال) اذا
ظهار أو لا يكون طلاقا وان نواه وأراد به حجة ان الذي طاهر على عهد النبي عليه السلام وأنزل الله فيه
الكفارة قد أراد الطلاق على ما كانوا يعرفونه في الجاهلية فلم يكن ذلك طلاقا فالزمه ابن الماجشون الظهار
بمجرد اللفظ دون النية وان أتى مسنفتا فيما بينه وبين الله ويلزمه مثل ذلك في الطلاق وهو قول مالك في المدونة
فيمن قال لا امرأته أنت طالق وقال قد أردت من وثاق ولا اختلاف في هذا ما أقسم من المدونة ولم يلزمه ابن
الماجدشون الطلاق وهو قد أراد به بلفظ أنت على كظهر أمي ذليس هر من ألف ط ط ط ط لان الله قد أخرجه
عن أن يكون من ألفاظه من لفظ على مذهب ببحرف ايس من حروف ط ط ط ط وأراد به الطلاق لم يلزمه
طلاق وهو قول طر في التمازية ورويه عن مالك وقول أشرب عن مالك يكون علان ثم يسم الظهار
وظهار ان سماه وهذا الاختلاف كله ذنوى طلاق وانما لم تكن له نية أو ذنوى ظهار فهو ظهار سمي
الظهار أو لم يسمه وقد فسر بعض الشيوخ في المدونة برواية أشرب عن مالك وكنى أبو اسحق انترنسي انه
مذهب ابن القاسم في كتاب ابن المواز و صواب ان تفسر في المدونة برواية عيسى بن ابن القاسم وعلى

ثم إن المرأة من ملكه فقد سقط عنه الظهار لانه لاظهار عليه لو مات أولم يتزوجها وانما يرجع عليه
الظهار اذا هو تزوجها من ذي قبل فاذا تزوجها من ذي قبل فلزمه الظهار فلا تجزئه تلك الكفارة لان
الكفارة لا تجزئ الا أن يكون الظهار لازما فاما في حال الظهار فيه غير لازم فلا تجزئ في تلك الحال الكفارة
(قلت) أرايت ان قال رجل لامرأة أجنبية ان تزوجتك فأنت علي كظهر أمي فكفر عن ظهاره هذا قبل
أن يتزوجها ثم تزوجها (قال) لا تجزئه ذلك وقد قال الله تبارك وتعالى ثم يعودون لما قالوا فالعودة ارادة الوطء
والاجاع عليه فاذا أركفر بما قال الله واذا سقط موضع الارادة للوطء لما حرم الله عليه من الفرج بالطلاق
أو غيره لم يكن للكفارة موضع وان كفر كان بمنزلة من كفر عن غير شيء وجب عليه فلا تجزئه

❦ فيمن أكل أو جامع في صيام الظهار ناسيا أو عامدا ❦

(قلت) أرايت من صام عن ظهاره فأكل في يوم من صيامه ذلك ناسيا (قال) قال لي مالك يقضي هذا اليوم
ويصله بالشهرين فان لم يفعل استأثف الشهرين (قلت) أرايت ان صام عن ظهاره فغصبه قوم نفسه فصبوا
في حلاته الماء أيجزئه ذلك الصوم عن ظهاره (قال) أرى أن يقضي يوما ويصله الى الشهرين فان لم يفعل
استأثف الشهرين (قلت) أرايت ان جامع امرأته وهو يصوم عن أخرى من ظهاره ناسيا نهارا (قال)
هذا يقضي يوما مكان هذا اليوم ويصله بالشهرين لان مالك قال ذلك في الذي يأكل ناسيا وهو يصوم
عن ظهاره انه يقضي يوما مكان هذا اليوم ويصله بالشهرين فان لم يصله بالشهرين استأثف الشهرين (قلت)
أرايت ان صام عن ظهاره شهر ثم جامع امرأته ناسيا ليلا أو نهارا أيجزئه صومه ذلك في قول مالك قال
يستأثف (قلت) لم (قال) لان الله تبارك وتعالى قال في كتابه من قبل أن يتأسا قال ولا يشبه هذا الا كل
والشرب لان الاكل والشرب يحل له بالليل وهو يصوم والجماع لا يحل له على حال (قال) وسمعت مالكا
يقول في المظاهر ان وطئ ليلا استأثف الصوم ولم يقل لي فيه عامدا ولا ناسيا ورأيت في ذلك كله أنه واحد
(قلت) وكذلك من جامع في الحج ناسيا فعليه أن يستأثف (قال) عليه أن يتم حجه ذلك ويتدى به من قابل
ناسيا كن أو عامدا (قلت) أرايت ان صام تسعة وخمسين يوما ثم جامع ليلا أو نهارا يستأثف الكفارة
أم لا (قال) مالك يستأثف الكفارة ولا تجزئه تلك الكفارة (قلت) ولذلك ان أطمع بعض المساكين
ثم جامع (قال) قال مالك يستأثف وان كان بقي مسكين واحد (قلت) أرايت الطعام اذا أطمع عن
ظهاره بعض المساكين ثم جامع امرأته لم قال مالك هذا يستأثف الطعام ولم يذكر الله سبحانه وتعالى في
التنزيل في اطعام المساكين من قبل أن يتأسا وانما قال ذلك في العتق والصيام قال انما يحمل الطعام عند

روايه أشهب عول أبو بكر لا يهرى فقال ان صرحت بظهار ظهار وان نوى به الصلح ان صرح بالطلاق
طلاق وان نوى به اظهار وهذا لا يصح على مذهب ابن القسيم في رواية عيسى عنه بل يخاف في الطرفين
فيقول ان الرجل إذا قال لامرأته أنت طالق وقال بذلك الظهار لزم الظهار بما أقر به من نيته والطلاق
بما أظهر من لفظه وقد بينا مذهبه في نصهار

❦ فصل ❦ وأما الظهار بالأجنبية فاختلف فيه على ثلاثة أقوال أحدها انه لا يكون مظاهرا بالأجنبية وهو
قول بن الماجشون سمي الظهار أولم يسمه أراد بذلك اظهار أولم يردده وتكون امرأته بظهاره منها بالأجنبية
طائفا لأن يريد بقوله مثل فلا تفي هو انها عليه ونحوه اذا فتنوى في ذلك ولا يلزمه شيء وقد رأيت لبعض
الشيوخ أنه قال معنى قول بن الماجشون انه لا يكون مظاهرا بالأجنبية اذا لم تكن له نية وأرادا الطلاق وأما
ان قال أردت بذلك ظهار فان اظهار ينزعه من تزوجها بعد زوج يؤخذ بالطلاق قوله وبظهار بنيتها
والصحيح من مذهبه ان اظهار لا يلزمه شيء من الأجنبية وان نواه وأراد كمالا يلزمه ان يطلق بذوات المحارم

مالك يحمل العتق والصيام لانها كفارة الطهار كلها فكل كفارة الطهار تحمل محملا واحدا تجعل كلها قبل اجماع (ابن وهب) عن محمد بن عمرو عن ابن جريج قال قلت لعطاء رأيت اطعام سبتين مسكينا قبل أن يتأسا فانه لم يذكر في الطعام من قبل أن يتأسا قال نعم كل ذلك من قبل أن يتأسا (قال) مسلمة وكان الاوزاعي يقول وان أطعم ثلاثين مسكينا ثم وطئ امرأته فانه يستأنف الاطعام وقاله الليث

﴿ فيمن أخذ في الصيام ثم مرض ﴾

(قلت) أرأيت ان صام عن ظهاره شهرا ثم مرض أيكون له أن يطعم وهو ممن لا يجدر رقبته قال لا يكون ذلك له لانه اذا صح صام (قلت) أرأيت ان تمادى به مرضه أربعة أشهر أيكرن موليا أم لا في قول مالك (قال) انما قال مالك في المظاهر انه يقف ويصنع به ما يصنع بالمولى اذا كان مضارا فاما اذا لم يكن مضارا فلا يقف ولا يدخل عليه شيء من ذلك فهذا اذا تمادى به المرض فليس بمضار (قلت) أرأيت اذا تمادى به المرض فطال مرضه فاحتاج الى أهله كيف يصنع (قال) اذا تمادى به المرض انظر حتى اذا صح صام الا أن يصيبه مرض يعلم ان مثل ذلك المرض لا يقوى صاحبه على الصيام بعد ذلك فان هذا قد خرج من أن يكون من أهل الصيام وصار من أهل الاطعام وقال غيره اذا مرض فطال مرضه واحتاج الى أهله فهو ممن لا يستطيع وعليه الاطعام

﴿ فيمن ظاهر وليس له الا خادم أو عرض قيمته قيمة رقبة ﴾

(قلت) أرأيت ان ظاهر من امرأته وليس له الا خادم واحدة أيجزئه الصيام في قول مالك (قال) قال مالك لا يجزئه الصيام لانه يقدر على العتق (قال) مالك وان تظاهر من أمته وهو لا يملك غيره لم يجزه الصيام أيضا وهي تجزئه نفسها ان اعتفها عن ظهاره فان تزوجها جازله وأجزأه عتقها عن الظهار الذي كان تظاهرها منها (قلت) أرأيت ان كان يملك من العروض ما يشتري به رقبته أله دار يسكن به وتغنيها قيمة رقبة أيجزئه الصوم في قول مالك (قال) قال مالك لا يجزئه الصوم لان هذا واحد لرقبة

﴿ فيمن أطعم بعض المساكين وصام أو اعتق بعض رقبته وأطعم ﴾

(قلت) أرأيت ان صام شهرا وأطعم ثلاثين مسكينا عن ظهاره أيجزئه في قول مالك (قال) لا يجزئه عند مالك (قلت) أرأيت ان اعتق نصف عبد وأطعم ثلاثين مسكينا عن ظهاره أو صام شهرا أيجزئه قال لا يجزئه

﴿ في الاطعام في الطهار ﴾

(قلت) أرأيت ان أطعم عن ظهاره كم يطعم في قول مالك (قال) قال مالك يطعم مدامدا بالمداهش أي كل مسكين وان نواه وأراد ان يفرق بين الموضعين والثاني روبة أي زيد عن أشهب أنه يكرن مظاهرا بالاجنية سمي الظهار أو لم يسمه والثالث قول ابن القاسم في المدونة انه سمي اظهارا فهو ظهار الا ان يريد بذلك الطلاق وان لم يسمه فهو طلاق ولا يصدق انه أراد اظهار بذلك الا ان أتى مستفتيا فان لم يأت مستفتيا وحضرته اليه ألزم الطلاق بما شهد به عليه من افظه والظهار بما أقر به عليه على نفسه من نيته وان تزوجها بعد زوج لم يقر بها حتى يأتي بكفارة الطهار وهو الذي يأتي على مذهبه ولا أعرف ذلك له أصا

﴿ فصل ﴾ والظهار ينقسم على قسمين ظهاره طلق غير مقيد وظهار مقيد كالطلاق سواء فأما اظهار المطلق فهو قول الرجل له امرأته أنت علي كظهر أمي وأما اظهار المقيد فانه ينقسم على الاقسام التي قسمنا عليها الطلاق المقيد بصفة فيأذرناه في كتاب الايمان بالطلاق ويجرى الحكم فيه على ذلك في الاقسام كلها فان كان منها في الطلاق يمينا بالطلاق فهو في الظهار يمين بالظهار وما لم يكن في الطلاق يمينا بالطلاق فلا يكون في الظهار

(قلت) حنطة أو شعير قال حنطة (قلت) والشعير كم يطعم (قال) قال مالك في كفارة الايمان ان كان الشعير عيش
أهل البلد أجزأ ذلك عنه كمن تجزئ الحنطة سواء ويطعمهم من الشعير وسطا من شبع الشعير والتمر مثل
الشعير ان كان التمر عيشهم ويطعمهم الوسط منه ايضا في كفارات الايمان وارى ان يطعم في الظهار من
الشعير والتمر عدل شبع مدهشام من الحنطة ولا يطعمهم الوسط من الشبع وانما يكون الوسط من الشبع
في كفارات الايمان (قلت) هل يجزئه ان يغدي ويعشى ستين مسكينا في قول مالك في الظهار او يغديهم
ولا يعشيهم او يعشيهم ولا يغديهم او يغديهم ويعشيهم (قال) بلغني ان مالك يقول في كفارات الايمان ان
غداهم وعشاها أجزأ عنه ولم اسمع في الظهار احدا يحديه غدا وعشاء الا ما جاء فيه عن النبي صلى الله
عليه وسلم مدين مدين (قلت) لم قال مالك مدا بالمشاي (قال) لان الهشام هو عبد النبي صلى الله عليه
وسلم مدان الاثنت وهو الشبع الذي لا يعدله في الغداء والعشاء فذلك جوزه مالك قال ولا اظن من تغدي
وتعشى يبلغ ان يطعم مدين الاثنتا بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولا احب ان يغدي ويعشى في الظهار (قال)
ابن القاسم وكان مالك يقول في الكفارات كلها في كل شيء من الاشياء مدا بعد النبي صلى الله عليه وسلم
في الافطار في رمضان وفي كل شيء مدا بعد النبي صلى الله عليه وسلم الا في كفارة الظهار فانه قال
مدا بالمشاي وهو مدان الاثنت بعد النبي صلى الله عليه وسلم وقال في كفارة الاذى مدين مدين بعد النبي
صلى الله عليه وسلم لكل مسكين (قال) وقال مالك اطعام الكفارات في الايمان مد بعد النبي لكل
اسان وان اطعام الظهار لا يكون الا شبع لان طعام الايمان فيه شرط ولا شرط في طعام الظهار
(قلت) أرايت ما كان من كفارة في الافطار في رمضان لم لا يحمله مالك محمل كفارة الظهار وانما هو مثله
عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو اطعام ستين مسكينا (قال) وقال مالك انما محمل ذلك محمل كفارة
الايمان ولا يحمل محمل كفارة الظهار ولم يكن يرى مالك أن يكفر من أكل في روزه الا باطعام ويقول هو
أحب الي من العتق والصيام (قال) مالك ومال للعتق وماله يقول لله وعلى الذين يطيقونه فدية طحام مسكين
فالاطعام أحب الي (قلت) أرايت ان أعطى المساكين في كفارة الظهار الدقيق والسويق أيجزئه كمن تجزئ
الحنطة والشعير في قول مالك (قال) قال مالك لا يجزئ السويق ولا الدقيق في صدقة لظفر ولا أرى ان يجزئ
الدقيق والسويق في شيء من الكفارات الا أن أرى أن يطعم في الكفارات كلها الطعام ما خلا كفارة الاذى
وكفارة الظهار ان ذلك يجزئه (قلت) أرايت الكفارات كلها اذا أعطى من الذي هو عيشهم عندهم أيجزئ
ذلك في قول مالك (قال) نعم يجزئهم ذلك (قلت) أرايت ان أطعم في كفارات الايمان فيما يجوز له أن يطعم الحبز
وحده أيجزئ في قول مالك (قال) نعم يجزئه ذلك ولم أسمع من مالك فيه شيئا الا انه قال يغدي ويعشى ويكون معه
الادام فاذا أعطى من الحبز ما يكرن عدل ما يخرج في الكفارات من كبل الطعام أجزأ عنه (قلت) ولا يجزئ
في قول مالك أن يعطى في كل شيء من الكفارات لعروض وان كنت تلك العروض قيمة الطعام (قال) نعم
لا يجزئ (قلت) ولا يجزئ أن يعطى دراهم في قول مالك وان كنت الدراهم قيمة الطعام (قال) نعم لا يجزئ
عند مالك (قلت) أرايت ان أظعم في كفارة الظهار نصف مد نصف مد حتى أكمل ستين مدا بالمشاي أظطى
عشرين ومائة مسكين أيجزئه ذلك (قال) لا يجزئه ذلك وعليه أن يعيد على ستين مسكينا منهم نصف مد نصف
عينا بالظهار وما وجب فيها تعجيل الطلاق فيه وجب تعجيل الظهار فيه ولم يكن له الوطء الا بعد الكفارة
وما لم يجب فيه تعجيل الطلاق لم يجب فيه تعجيل الظهار وما دخل فيه على الخائف بالطلاق من اليلاء دخل فيه
على الخائف بالظهار من اليلاء أيضا قد برد ذلك وقس عليه ن شاء الله
(فصل) وقد قلنا ان الظهار تحريم ترفعه كفارة فاذا وجب بالطلاق أو بحصول الصفة التي قيد بها فلا يسقط

مد بالهشام حتى يستكمل ستين مسكينا لكل مسكين مد بالهشام (قلت) ولا يجزئ أن يعطى ثلاثين مسكينا
ستين مدا (قال) نعم لا يجزئ ذلك عنه حتى يعطى ستين مسكينا مدامدا (قلت) وانما ينظر مالك في هذا الى
عدد المساكين ولا يلتفت الى الامداد (قال) نعم انما ينظر في هذا الى عدد المساكين فاذا استكمل عدد
المساكين واكمل لهم ما يجب لكل مسكين اجزأه ذلك وان استكمل عدد المساكين ونقصهم مما يجب لهم في
الكفارة لم يجز ذلك عنه وان اءطاهم ما نقصهم من الذي كان ينبغي له أن يعطيهم في الكفارة غيرهم من
المساكين لم يجزه ذلك وكذلك هذا في جميع الكفارات كلها في فدية الاذى لا يجزئه أن يعطى اثني عشر مسكينا
اثني عشر مدا ولكن يعطى ستة مساكين اثني عشر مدا لكل مسكين مدين مدين بعد النبي عليه الصلاة
والسلام وكذلك في كفارة الافطار في رمضان لا يجزئه أن يعطى عشرين ومائة مسكين نصف مد نصف مد
بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولكن يعطى ستين مسكينا مدامدا بعد النبي ولا يجزئه أن يعطى ثلاثين مسكينا
مدين مدين وقد سئل الشعبي في كفارة الطهارة يعطى أهل بيت فقراء هم عشرة اطعام ستين مسكينا قال
لا طعام ستين مسكينا كما أمركم الله الله أعلم بهم وأرحم (قلت) لابن القاسم رأيت أن أطعم ثلاثين مسكينا
في كفارة الطهارة حنطه ثم ضاق السعروا شدت حال الناس حتى صار عيشهم التمر أو الشعير أيجزئه أن يطعم
ثلاثين مسكينا بعد الثلاثين الذين ذكرت لك من هذا الذي صار عيش الناس (قال) نعم (قلت) وكذلك
لو أطعم ثلاثين مسكينا في بلاد عيشهم فيها الحنطة ثم خرج الى بلد عيشهم فيها الشعير أو التمر فأطعم هناك ما هو
عيش أهل تلك البلاد اجزأ ذلك عن طهاره (قال) نعم (قلت) وكذلك هذا في جميع الكفارات (قال) نعم (قلت)
أرأيت ان لم يجد الا ثلاثين مسكينا أيجزئه أن يطعمهم اليوم نصف الكفارة وغدا نصف الكفارة في قول مالك
(قال) لا يجزئه (سفيان) عن جابر قال سألت الشعبي عن الرجل يردد على مسكينين أو ثلاثة فكرهه (قال)
ابن القاسم فان لم يجد عنده في بلاده فليبحث به انى بلاد أخر وذلك أنى سمعت مالكا وسئل عن رجل كانت
عليه كفارتان أطعم اليوم عن كفارة فلما كان من الغد أراد أن يطعمهم أيضا عن كفارة اليمين الاخرى ولم
يجد غيرهم (قال) لا يعجبني ذلك (قلت) كانت هاتان الكفارتان من شئ واحد أم من شيئين مختلفين (قال)
انما سألت مالكا عن كفارتين في اليمين بالله فقال ما أخبرتك (قلت) وان افرقت الكفارتان فكانت عن طهار
وعن افطار في رمضان (قال) لم أسمع من مالك فيه شئ وقد أخبرتك من قوله في كفارة ليمين بالله أنه كرهه وهذا
مثله عندي (ابن مهدي) عن بشر بن منصور قال سألت يونس بن عبيد عن الرجل تكون عليه يمينان
فيدعو عشرة فيطعمهم ثم يدعوهم من العدة فكره ذلك وقال لا ولكن يدعوهم اليوم فان حدثت عين أخرى
رواى العصمة وتعود عليه بعد الطلاق ثلاثان تزوجها بخلاف اذا طلقها قبل حصول الصفة التي علق الطهار
بها فهذا ان كان الطلاق ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج سقط عنه الطهار وان كان الطلاق أقل من ثلاث واحدة أو
ثنتين رجع عليه الطهار وزقع بحصول الصفة وما لم تزوجها في الوجهين جميعا بعد الطلاق فلا شئ عليه الا أن
يكون قد وطئ بعد ونفى الطهار عليه فتكون الكفارة قد لزمته وترتبت في ذمته

بخلاف فصل في الطهار يكون من كل من يحل وطؤها بملك أو يمين أو بنكاح وان كان الوطء ممتنعاً في الحال لعارض
لا يؤثر في صحة الملك أو النكاح مثل الحيض والنفاس والصغر والصوم والاعتكاف اقول الله عز وجل والذين
نظاهرون منكم من نسائهم فعم جميع النساء اللاتي يحلن بهم بالملك والنكاح لان أمة الرجل من نسائه اللاتي
أحل الله له وطؤها فقال والذين هم اقرب وجهم حافظون الاعلى أزواجهم أو ماما مكنت أيمانهم فانهم غير ملومين
وأجمع أهل العلم أن من وطئ أمة حرمت عليه أمها وانتهى القول الله عز وجل وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي
في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتمهن فان لم تكون ادخلتمهن فلا جناح عليكم

عليهم بالغدان شاء (قلت) أ رأيت أن أطعم في كفارة الظهار أو في شيء من الكفارات أخاً أو اختاً أو والداً أو ولداً أو ذارحم محرماً (فقال) سألت مالكاً عن ذلك فقال لا يطعم في شيء من الكفارات أحد من أقاربه وإن كانت نفقتهم لا تلزمه ولا ينعمهم في شيء من الكفارات التي عليه (قلت) أيجزئ في قول مالك أن يطعم مكاتبه (قال ابن القاسم) لا يطعم مكاتبه ولا مكاتب غيره ولا عبداً ولا أم ولد ولا أحد من أهل الذمة (قال) وقال مالك ولا يجزئ أن يطعم في الكفارات كلها الأحرار مسلماً قال وقد قال ذلك ربيعة ونافع مولى ابن عمر وغيرهم قال نافع نصراني وقال ربيعة وغيره من أهل العلم نصراني ويهودي وعبد (قلت) لابن القاسم أيجزئ أن يطعم الأغنياء قال قال الله تعالى فاطعام ستين مسكيناً فلا يجزئ أن يطعم الأغنياء (قلت) أ رأيت أن أطعم ذمياً أو عبداً في شيء من الكفارات أيعيد (قال) نعم أنه يعيد وكذلك أن أطعم الأغنياء أنه يعيد أيضاً (قلت) أ رأيت أن أطعم بعض من لا تلزمه نفقته من قرابته (قال) مالك لا أحب أن يطعم أحد من قرابته وإن كانت نفقته لا تلزمه (قلت) فإن فعل أيعيد (قال) لا يعيد إذا كانوا مساكين (قال) ابن القاسم قلت لمالك الصبي المروض أيطعم في الكفارات (قال) نعم إذا كان قد أكل الطعام (قلت) ويحسبه له مالك في العدد ويجعله مسكيناً (قال) نعم (قال) ابن القاسم وقال مالك إذا كان قد بلغ أن يأكل الطعام أيطعم في الكفارات فأنا أرى أنه إن كان في يمن بالله أعطى عبد النبي وإن كان في كفارات الظهار أعطى بمده شام وإن كان في فدية أذى أطي مدين عبد النبي صلى الله عليه وسلم

﴿ الكفارة بالعق في الظهار ﴾

(قلت) أ رأيت أن أعتق عن ظهار عليه نصف عبد لا مال له غيره ثم اشتري بعد ذلك النصف الباقي فاعتقه عن ظهاره أيجزئه أم لا (قال) لا أرى أن يجزئه وما سمعت من مالك في هذا بعينه شيئاً إلا أن مالكاً قال في العبد يكون بين لرجلين فيعتق أحدهما نصفه فيقوم عليه ولا يوجد له مال فيرق نصفه لصاحبه ثم ييسر الذي أعتق بعد ذلك فيشتري النصف الباقي أو يرثه أو يوهب له أو يوصى له به فيقبله أنه لا يعتق فلما كان إذا اشتري النصف الباقي لم يعتق عليه لم يجزه عن ظهاره وإن أعتق النصف الذي اشتري عن ظهاره لم يجزه أيضاً لأنه قد كان حين ملكه لا يعتق عليه إلا بعتق من ذى قبل والظهار لا يكون فيه تبعيض العتق ولو كان الشريك المعتق لنصفه عن ظهاره موبر لم يجزه النصف الباقي إن قوم عليه عن ظهاره ألا ترى أنه لما أعتق نصفه لزمه أن يقوم عليه النصف الباقي بما أفسد فيه قبل أن تتم كفارته فصار هذا النصف يعتق عليه بحكم أو لا ترى أن التي تشتري بشرط لا تجزئ ولا يجزئ من جرى فيه عقد عتق من مدبر أو مكاتب أو معتق إلى أجل أو أم ولد أو بعض

﴿ فصل ﴾ فإن كان الوطء ممتنعاً على كل حال كالزنا والشيخ القاني الذي لا يتمد على الجماع أو العنين أو الخصى المقطوع الذكرك في لزوم الظهار في ذلك اختلاف فن ذهب إلى أن الظهار يتعلق بالوطء ومادونه ألزمه الظهار ومن ذهب إلى أنه إنما يتعلق بالوطء خاصة دون مادونه من دواعيه لم يلزمه الظهار هذا على اختلافهم في تأويل قول الله عز وجل من قبل أن يتماسا هل هو محمول على عمومته في الوطء ومادونه أو مخصوص في الوطء خاصة دون مادونه وقد تقدم ذكر ذلك وقد أجرى اللخمي قول الرجل لامرأته قبلت أو ملامستك على كظهر أي على هذا الاختلاف فانظر في ذلك وأما أن امتنع الوطء لعارض يؤثر في صحة الملك كلكابة أو عقد العتق إلى أجل أو في صحة النكاح كالشروط التي تفسد النكاح ويجب فسخه بها لم يلزمه الظهار فيها بقوله هي على كظهر أي إلا أن يريد في المتكررة نكاحاً فاسداً أو المعتقدة إلى أجل أن تزوجها أو في المسكاتبة أن عجزت أو تزوجتها

﴿ فصل ﴾ وقد اختلف من هذا المعنى في مسألة وهي إذا أسلم المجوسي وله زوجة مجوسية فظاهر منها ثم أسلمت بالقرب فنال ابن القاسم أن الظهار يلزمه لأنها لما أسلمت بالقرب وبقيت معه على العصمة دل ذلك على أن

من يعتق عليه اذا ملكه لانه يستطيع أن يملكه ملكاً تاماً فكذلك النصف الذي وجب عليه تقويمه لا يستطيع أن يملكه الا الى عتق لما دخله من العتق وانه يعتق عليه بحكم (قلت) أرأيت ان قال ان اشتريت فلاناً فهو حر فاشتراه عن ظهاره (قال) لا يجزئه لان مالكاً قال من اشترى أحداً ممن يعتق عليه في ظهاره (قال) لا يجزئه ولا أرى أن يجزئه الا رقبته يملكها قبل أن تعتق عليه فكذلك مسائلنا لانه لا يملكها حتى تعتق عليه (قلت) أرأيت ان اشترى اباً نفسه عن ظهاره قال هل يجزئه في قول مالك (قال) قال لي مالك غير مرة لا يجزئه (قلت) وكذلك ان اشترى من ذوى المحارم ممن يعتق عليه فاشتراه عن ظهاره لا يجزئه ذلك في قول مالك قال نعم كذلك قال مالك (قلت) أرأيت ان وهب له أبوه فقبله ونوى به عن ظهاره أيجزئه قال لا يجزئ (قلت) وكذلك ان أوصى له به فقبله ونوى به عن ظهاره قال لا يجزئ (قلت) وكذلك ان ورثه فنوى به عن ظهاره قال ذلك أيضاً لا يجزئ (قلت) هل يجزئ المكاتب والمدبر وأم الولد في كفارة الظهار أو في شيء من الكفارات (قال) قال مالك لا يجزئ (قلت) أرأيت المكاتب الذي لم يؤد شيئاً من نجومه هل يجزئ في قول مالك في شيء من الكفارات (قال) لا يجزئ في قول مالك (قلت) أرأيت ما في بطن الجارية هل يجزئ ان أعتقه في شيء من الكفارات قال لا يجزئ في قول مالك (قلت) ويكون حراً ولا يجزئ (قال) نعم ان ولدته فهو حر ولا يجزئ (قلت) أرأيت ان أعتق عبداً عن ظهاره أو عن شيء من الكفارات على مال يجعله عليه ديناً يؤديه العبد إليه يوم ما قال لا يجزئه ذلك (قلت) أرأيت ان أعتق رجل عبداً من عبيده عن رجل عن ظهاره على جعل جعله له أو يكون الا للذي أعتق عنه ويكون الجعل لازماً للذي جعله له (قال) نعم ولا يجزئه عن ظهاره والجعل له لازم والولاء له وهذا يشبه عندى أن يشترىها بشرط فيعتقها عن ظهاره فلا يجزئه ذلك وهو حر والولاء له اذا أعتقه (قلت) أرأيت ان أعتق عن ظهاره عبداً أقطع اليد الواحدة (قال) قال مالك لا يجزئه (قلت) فان كان مقطوع الاصبع أو الاصبعين (قال) ابن القاسم لا يجزئه (قلت) أرأيت ان كان أجذم أو أبرص أو مجنوناً أيجزئ عنه في قول مالك (قال) أما الاجذم فلا يجزئ في قول مالك وكذلك المجنون لا يجزئ في قوله وأما الابصر فسمعت مالكا يقول في الاصم انه لا يجزئ في الكفارة فالاصم أيسر شأناً من الابصر فالابصر لا يجزئ وقال غيره في الابصر اذا كان خفيفاً ولم يكن مرضاً أجراه (قلت) لابن القاسم أرأيت الخصى المحبوس أيجزئ في الكفارات في قول مالك (قال) لم أسمع فيه شيئاً الا أنى رأيت مالكا يضعف شأن الخصى في غير وجه واحد سمعته يكره أن يكون الخصى اماماً راتباً في مساجد القبائل أو مساجد الجماعات والخصى انما ارتفع ثمنه بما صنع فيه من الاباطيل حين أتوه وقد انتقص بدنه فغير الخصى أحب الى من الخصى في الكفارات ولا يعجبني انا ذلك (قلت) هل يجزئ

ظهاره منها وقع في حال العصمة الا ان كان ممنوعاً منها لعارض لم يؤثر في صحة النكاح فأشبهه الحيض والاعتكاف قال أشهب ان الظهار لا يلزمه قال ابن يونس لانها كانت حينئذ غير زوجة وذلك غير صحيح لانها لو كانت غير زوجة لم ترجع اليه الانكاح جديد بل هي في ذلك الوقت زوجة الا أن لها أن تختار فراقه باختيار دينها وثبوتها عليه فليس كون الفراق يدها مما يمنع وقوع الظهار عليها ألا ترى أن الرجل ان قال لامرأته ان تزوجت عليك فأمرك بيدك ثلاثاً فتزوج عليها ثم ظاهر منها أن الظهار يلزمه

فصل في ما نظروا على مذهب ابن القاسم ان ظاهر منها فور اسلامه حتى لو أسلمت لبقيت معه على النكاح ففرض عليها الاسلام فأبوت فوعدت الفرقه بينهما ثم أسلمت فتزوجها هل يرجع عليها الظهار أم لا فان قلت ان اسلامه لا يقطع العصمة الا أن يطول الامد أو توقف فتأبى الاسلام وهو الظاهر من قول ابن القاسم وقع عليها الظهار ولم يقر بها ان تزوجها بعد اسلامه حتى يكفروا ان قلت ان حالها في ذلك الوقت مترقب لا يقال انها زوجة

الاخرس في شيء من الكفارات قال مالك لا يجزئ (قلت) ولا الاعمى (قال) قال مالك ولا الاعمى لا يجزئ (قلت) أرايت المجنون الذي يحن ويقيق هل يجزئ في شيء من الكفارات (قال) قال مالك لا يجزئ وقال مالك لا يجزئ الا صم (قلت) وهل يجزئ المفلوج اليابس الشق (قال) لا يجزئ (قلت) أرايت ان اعتق عن ظهاره أو في شيء من الكفارات عبدا مقطوع الأذن هل يجزئ ذلك في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا لأنه كره الا صم وقال لا يجزئ فاما مقطوع الأذن فعندي بهذه المنزلة (قلت) أرايت ان اعتق عبدا مقطوع الأبهام أو الأبهامين جميعا أيجزئ في الكفارة في ظهاره أو في شيء من الكفارات في قول مالك قال لا يجزئ لان مالك قد قال فيها هو أخف من هذا لا يجزئ (قلت) أرايت الاشل يجزئ في شيء من الكفارات في قول مالك (قال) لا يجزئ وقد قال غيره في موطع الاصم انه يجزئ (قلت) لابن القاسم أرايت ان اعتق عبدا عن ظهاره من امرأتين ولا ينوي به عن واحدة منهما ثم نوى به عن احدهما بعد ذلك قال لا يجزئ ذلك (قلت) أرايت ان اعتق عبدا عن ظهاره عن امرأته جميعا ثم اعتق بعد ذلك رقبته أخرى أيجزئ ذلك قال لا يجزئ ذلك وان اعتق بعد ذلك رقبته أخرى لم تجز عنهما لان الاولى انما اعتقت عنهما فصارتان اعتق عن كل واحدة نصف رقبته فلا تجزئ ولا تجزئ أخرى بعدها وان جبرها بها وانما يجزئ ان لو اعتق رقبته عن واحدة منهما وان لم ينو هاتم اعتق بعد ذلك رقبته أخرى اجزأت عنه لاننا علمنا انه انما خص بالرقبة واحدة منهما ولم يشركهما فيها فلما اعتق الاخرى لم تبال الاولى لانيهما كانت الاولى ام للآخره الا انه لا يطاق واحدة منهما حتى يعتق الرقبه الاخرى وهذا احسن ما سمعت (قلت) ارايت ما لم يذكر الله في القرآن مؤمنه أيجوز فيه اليهودي والنصراني (قال) قال مالك لا يجوز في شيء من الكفارات في العتق الا مؤمنه (قال) ولا اري يطعم في شيء من الكفارات الا مؤمن ولا يطعم منها غير المؤمنين (قلت) ارايت ان اعتق عن ظهاره عبدا اعورا يجزئ ذلك في قول مالك (قال) قال مالك نعم يجزئ (قلت) هل يجزئ مالك العتق في الكفارات في الظهار وفي الايمان وفي غير ذلك من الكفارات العبد المعيب اذا لم يكن عيبه فاحشا (قال) سألت مالكا عن الاعرج يعتق في الكفارات الواجبة فقال لي ان كان شيئا خفيفا اجزأ ذلك عنه فأحب ما فيه الى انه ان كانت هذه العيوب التي ذكرت شيئا خفيفا مثل العرجة الخفيفة والجدع في الاذن وقطع الانملة وطرف الاصبع وما أشبهه فارجو أن يجزئ في الكفارات كلها اذا كان مؤمنا وما كان من ذلك عيبا مضرا به حتى ينقصه ذلك نقصا فاحشا أو ينقصه فيما يحتاج اليه من غناه وجزاه رأيت أن لا يجوز في الكفارات (قلت) أرايت العبد الصغير والامة الصغيرة هل يجوز في كفارة الظهار (قال) سألت مالكا عن ذلك فقال نعم يجوز وان كان صغيرا اذا كان ذلك من قصر النفقة (قال) مالك وأحب الي أن يعتق من صلي وصام (قال) ابن القاسم فعني قوله من صلي وصام أي من قد عقل ولا يقال انها غير زوجة لم يقع عليها الظهار واما أن يقال انها باسلام الزوج غير زوجة على ما علل به ابن يونس قول أشهب فلا يصح ما قدمناه

فصل وقد رأيت لبعض القرويين أن الرجل اذا ظاهر من مكاتبته فعجزت أن الظهار يلزمه قياسا على ظاهر هذه المسألة وقال أيضا فمن ظاهر من معتقه الى أجل أو من أمة له فيها شرك فترجوها بعد عتقها وهو غلط بين لان المكاتبه والمعتقه الى أجل والتي له فيها شرك لسن من نسائه اذ ليس هن مملكات عينية ولا أزواجه والله يتبرل من نسائهم والظهار ليس بطلاق الا أنه يضارع الطلاق في بعض الوجوه وانما يمين بالله على ترك الوطء في بعض الوجوه فيه يضارع الطلاق في أنه يقع بيمين وبخير يمين وفي أن الاستثناء فيه بعشيرة الله غير عام الا أن يكون يمينه او يرد الاستثناء الى الفعل على أحد النعويين ويضارع اليمين بالله على ترك الوطء في سقوطه بالكفارة قبل الوطء وفي لزوم الكفارة بالحنث بالوطء وان كان ذلك ممنوعا في الظهار على الصحيح من الاقوال بخلاف

الاسلام الصلاة والصيام ثم سمعته بعد ذلك يقول وابتدأ بالقول فقال ان رجلا يختلف الى في ظهار عليه يريد ان يعتق صيافه فنيه عن ذلك وهو يختلف الى لارخص له فلم أر حمل قوله ذلك اليوم الا ان الرجل كان غنيا فلذلك لم يأمره بذلك مالك ولذلك نهاه (قال) ولقد سألت مالكا عن الاعمى يشتره فيعتقه عن ظهاره (قال) نعم ان كان من ضيق الفقة فارجوا ان يجزى عنه (قال) مالك ومن صلى وصام أحب الى من أعمى قد أجاب الى الاسلام (قلت) أرأيت ان أعتق رجل عبدا من عبيده عن رجل عن ظهاره أو عن شيء من الكفارات قبله فرضي بذلك أيجزئه ذلك عن ظهاره ومن الكفارة التي وجبت عليه في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك الساعة ولكن مالكا قال لي اذا مات الرجل وقد جامع امرأته بعد ما ظاهر منها فوجب عليه كفارة الظهار فاعتق عنه رجل رقبة عن ظهاره ان ذلك يجزى عنه وكذلك قال مالك في الكفارات اذا مات رجل وعليه شيء من الكفارات فكفر عنه رجل بعد موته انه يجزى عنه فأرى ان ذلك يجزئ عنه اذا كفر عنه وهو حي فرضي بذلك لان مالكا قال أيضا في الذي يعتق عبدا من عبيده عن رجل من الناس ان الولاء للذي أعتق عنه وليس الولاء للذي أعتق (وقال) غيره لا يجزى وهو أحم وأحسن وقد قال ابن القاسم غير هذا اذا كان بأمره وهو أحسن من قوله هذا ألا ترى أن الذي أعتق عنه بغير أمره ان قال لا أجيز ان ذلك ليس بالذي يرد العتق وان قال قد أجزت فاعما أجاز شيئا قد فاته فيه العتق (أولا ترى) أن الله يقول ثم يعودون لما قالوا فتحرر برقبة فاذا كفر عنه قبل أن يرد العود فقد جعلت الكفارة في غير موضعها ألا ترى انه هولو أعتق رقبة قبل أن يرد العود ثم أراد العود لم يجزه وقد كان كبار أصحاب مالك يقولون اذا كفر المتظاهر بغير نية للجماع كما قال الله تعالى ثم يعودون فعني يعودون يريدون ان ذلك لا يجزئه (قلت) لابن القاسم أرأيت ان أعتق عبدا عن ظهاره وفي يد العبد مال (فقال) له سيده أعتقك عن ظهاري أو عن شيء من الكفارات على أن تعطيني هذا المال الذي عندك فقال اذا كان المال عند العبد قبل أن يعتق ولم يجعل السيد المال عليه للعتق دينا فلا بأس بذلك لان هذا المال قد كان للسيد أن ينتزعه وانما اشترط أخذه من العبد فلا بأس بذلك وقد سمعت مالكا وسأله رجل عن رجل أوصى اليه بعق رقبة فوجد رقبة تباع فابى أهلها أن يبيعوها الا أن يدفع العبد الى سيده مالا (قال) ان كان ينقده العبد فلا بأس بان يبتاعها الوصي ويعتقه عن الذي أوصى اليه فردد عليه الرجل فقال انما يبيعه لمكان ما يأخذ منه وأنا لم أدخل في ذلك بشيء والقاتل أنا لم أدخل في ذلك بشيء هو المشتري فقال مالك أليس يدفع اليه ذلك نقدا قال بلى قال فاشتره واعتقه عن صاحبك ولا شيء عليك وهو يجزى عن صاحبك فسمعتك مثل هذا وأخف لانه انما يأخذ ماله من عبده اليمين بالله على ترك الوطء اذا اختلف أن الحنث في اليمين بالله تعالى مباح قبل الكفارة وانما اختلفوا في جواز الكفارة قبل الحنث

﴿فصل﴾ فاذا وجب عليه الظهار بقول أو فعل لم يسقط عنه زوال العصمة بانقطاع جميع الملك ويرجع عليه ان تزوجها بعد زوج بلا خلاف وأما ان طلقها ثلاثا بعد عيने بالظهار وقبل الحنث ثم تزوجها بعد زوج فلا يعود عليه الظهار واختلف اذا ظاهر من زوجته وهي أمة يمين ثم اشتراها قبل أن يحنث باليمين هل تعود عليه اليمين أم لا فذهب بعض الشيوخ الى أن اليمين لا تعود عليه لانه ملك عيني لا ملك عصمة فهو غير الملك الاول كملك العصمة بعد الطلاق ثلاثا قال الا أن يبيعها ثم تزوجها فانه تعود عليه اليمين لانه بقي له فيها طلقتان واليمين تعود عليه ما بقي من طلاق ذلك الملك شيء وذهب بعضهم الى أن اليمين بالظهار تعود عليه اذا اشتراها كما لو طلقها واحدة وقد كان ظاهر منها يمين أنها تعود عليه ان تزوجها والذي أقول به أنه اذا ورث جميعها أو اشتراها جميعا صفقة واحدة فاليمين باقية عليه لا تسقط عنه اذا لم تحرم عليه بخروجها من عصمة النكاح الى ملك اليمين ولا أقول انها

وهو قد كان يجوز له ان يأخذه فلا بأس ان يشترط أخذه وقد قال ابن عمر ومعاقل بن سنان صاحب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهما من أهل العلم لا تجزئ الرقبة تشتري بشرط في العتق الواجب وقال ربيعة لا تجزئ الامؤمنة وقال عطاء لا تجزئ الامؤمنة صحيحة وقال يحيى بن سعيد وابراهيم النخعي والشعبي في الاعمى لا يجزئ (وقال) ابن شهاب مثله وقال ابن شهاب ولا يجنون ولا أعمى ولا أبرص (قال) يحيى ولا أشل (وقال) عطاء ولا أعرج ولا أشل (وقال) ابراهيم النخعي والحسن يجزئ الاعور وكان ابراهيم يكره المملوك على عقله (وقال) ربيعة لا تجزئ أم الولد ولا المكاتب (وقال) ابراهيم النخعي والشعبي لا تجزئ أم الولد وقال ابن شهاب لا يجزئ المدبر لما عتقه من العتق وان أباه ريرة وفضالة بن عبيد قال يعقوب ولد الزنا فيمن عليه عتق رقبة وقاله عبد الله بن عمر و ربيعة وابن شهاب ويحيى بن سعيد و ربيعة وعطاء وخالد بن أبي عمران يجزئ الصبي الصغير الموضع في الكفارة وقاله الليث وان كان في المهد والاجر على قدر ذلك (قال) وبلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل أي الرقاب أفضل فقال أغلاها ثمنا وأأنفها عند أهلها لابن وهب من موضع اسمه

❦ فيمن صام شهرا قبل رمضان وشهرا رمضان ❦

(قلت) لابن القاسم أ رأيت لو ان رجلا كان عليه صيام شهرين من ظهار فصام شهرا قبل رمضان ورمضان ينوي بذلك شهرى ظهاره جاهلا يظن ان رمضان يجزئه من ظهاره ويريد ان يقضى رمضان في أيام أخر فقال لا يجزئه من رمضان ولا من ظهاره شهر رمضان (قال) ابن القاسم وسألت مالكا عن الرجل يكون عليه صيام شهرين في تظاھر أو قتل نفس خطأ فيصوم ذا القعدة وذا الحجة (فقال لي) لا أرى ذلك يجزئ عنه وليتبدئ الصيام شهرين متتابعين أحب الي (قال) فقلت يا أبا عبد الله انه دخل فيه بجهالة ورجا ان ذلك يجزئه فقال وما حله على ذلك فقلت الجھالة وظن ان ذلك يجزئه فقال عسى أن يجزئه وما هو عندي بالبين (قال) وأحب الي ان يتبدئ قال فقال له بعض أصحابنا أ رأيت من سافر في شهرى صيامه التظاھر فرض فيهما فافطر (فقال) اني أخاف أن يكون انما هيح عليه مرضه السفر من حر أو برد أو صابه ولو استيقن ان ذلك كان من غير حر أو برد أو صابه لرأيت ان ينوي صيامه ولكني أخاف (قال سعدون) وقد روينا غير هذا انه لا شيء عليه لانه فعل ما يجوز له وهو لا يمنع من السفر فاذا سافر فرض فلا شيء عليه وينوي

❦ في أكل المتظاھر ناسيا أو وطئه امرأته ❦

(قلت) أ رأيت من أكل وهو يظن ان الشمس قد غابت وهو صائم في الظهار أو نذرا أو قتل نفس أو فيما كان من الصيام ليس سبيله سبيل من تسحر في الفجر وهو لا يعلم في قول مالك قال نعم هو سبيله عند مالك في جميع ذلك (ابن وهب) عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح وعمرو بن دينار في الرجل يفطر في اليوم المغيم يظن ان الليل قد دخل عليه في الشهرين المتتابعين قال انرى ان يبده ولا يستأنف شهرين آخرين (ابن وهب) وقاله سليمان بن يسار و ربيعة بن أبي عبد الرحمن (قلت) لابن القاسم أ رأيت من صام شهرين متتابعين من ظهار فوطئ امرأته قبل ان يتم الشهرين ليلانا ناسيا أو نهارا (فقال) قال لي مالك من وطئ امرأته وقد نعوذ عليه اذ لا يكون العود الا بعد المفارقة وأما اذا ورث بعضها أو اشتري بعضها فحرمت عليه بذلك ثم شترى نسيها فحلت له بالملك فاليمين لا نعوذ عليه لان ملك اليمين غير ملك العصمة وملك اليمين من ملك العصمة أعدم من ملك العصمة الثانية من ملك العصمة الاولى

❦ فصل ❦ وأما من ظاھر من أمته يمين ثم باعها ثم اشتراها فان اليمين ترجع عليه على مذهب ابن القاسم لانه

ظاهر منها وقد كان صلم بعض الصيام قبل ان يطأ أو تصدق بجعل الصدقة قبل ان يطأ ثم وطئ فقال مالك
يبتدئ الصيام والطعام قال ابن القاسم ولم يقل لم مالك ناسيا لافي ليل ولانهار ولكن أرى ان يكرن ذلك عليه
ولو كان ناسيا لانه لو طلقها البتة وقد وطئها ناسيا لم يضع عنه نسيانه الكفارة التي وجبت عليه ولو طلقها قبل
ان يمسه وقد عمل في الكفارة لم يكن عليه أن يتم ما بقي من الكفارة قال فأرى الكفارة قد وجبت عليه بوطئه
اياها ناسيا كان أو متعمدا لئلا كان أو نهرا (وقد) قال غيره ابن نافع اذا أخذ في الكفارة قبل الطلاق ثم طلق
فأتم ان ذلك يجزئه لانه حين ابتدأ كان ذلك جائزا له ولانه ممن كانت العودة له جائزة قبل ان يطلق (قال) قلت
لابن القاسم وكان مالك يقول اذا ظاهر منها ثم وطئها قبل الكفارة ثم طلقها أو ماتت عنه بعد ان وطئها ان
عليه الكفارة وقد لزمته على كل حال وان طلقها أو ماتت عنه فلا بد من الكفارة لانه وطئ بعد اظهارها لوطئه
لزمته الكفارة وان لم يطأ بعد ان ظاهر حتى طاق فلا كفارة عليه قال نعم هذا قول مالك لي (قال) سحنون
وقد ذكرنا آثار هذا قبل هذا (قلت) أرايت ان هو ظاهر منها ثم طلقها البتة أو غير البتة قبل ان يطأها من
بعد ما ظاهر منها ثم تزوجها بعد زوج أيرجع عليه الطهار ولا يكون له أن يطأها حتى يكفر (قال) قال مالك
نعم لا يطؤها اذا تزوجها من بعد ان يطلقها حتى يكفر كان ذلك الطلاق ثلاثا أو واحدة (قلت) أرايت من
ظاهر من امر أنه أنه ان يطأ جواريه ونساءه وغيرها قبل ان يكفر وفي خلال الكفارة ليلا أضافي قول مالك
(فقال) قال مالك نعم يطأ غيرهما من نسائه وجواريه قبل ان يكفر وفي خلال الكفارة ليلا اذا كانت كفارته
بالصوم

﴿ في التي في صيام الطهار ﴾

(قلت) أرايت من تقياً في صيام الطهار أيسأ نف أم يقضى يوما يصله بالشهرين (فقال) يقضى يوما يصله
بالشهرين

﴿ في مرض المظاهر من امر أنه وهو صائم ﴾

(قال) ابن القاسم قال مالك من مرض في صيام التظاهر أو قتل النفس فأفطر فانه اذا صح وقوى على الصيام
صام وبني على ما كان صام قبل ذلك وان هو صح وقوى على الصيام فأفطر يوما من بعد قوته على الصيام استأنف
الصوم ولم يبين وقال من أفطر يوما من قضاء رمضان متعمدا لم يكن عليه الا قضاء ذلك اليوم (قلت) أرايت لو
ان امرأة كان عليها صيام شهرين متتابعين فخاضت في الشهرين ولم تصل أيام حيضتها بالشهرين أن تستأنف أم لا
(قال) قال مالك تستأنف ان لم تصل أيام الحيض بالشهرين (قلت) أرايت رجلا ظاهر من امر أنه وهو ممن لا يجد
رقبة فرض أيجزله أن يطعم فقال ما سمعت من مالك فيه شيأ الا ان مالكا قال لي اذا ظاهر فصام ثم مرض فانه
ان صح بنى على ما صام فان فرط حين صح استأنف الشهرين (قلت) أرايت قول الله تبارك وتعالى في كتابه فن لم

يتهم في اسقاط اليمين عن نفسه وان بيعت عليه في الدين أو اشتراها ممن بيعت عليه في الدين فانها لا تعود عليه
اليمين اذا رجعت عليه بمرث بمنزلة من حلف بحرية عبده أن لا يفعل فعلا فباعه ثم اشتراه والاختلاف الذي
في ذلك يدخل في هذه فان وطئ المظاهر بعد وجوب الطهار عليه بقول أو فعل أدب جاهلا كان أو عالما وترتيب
الكفارة بعد وجوب الطهار عليه بقول أو فعل في ذمته ولم يسقطها عنه موت ولا فراق على مذهب من رأى
العردة الاجماع على الوطء مع استدامة العصمة وهو المشهور في المذهب وأما على مذهب من رأى العودة
الوطء نفسه فلا تجب عليه الكفارة بأول وطء وله أن يطأ امرأته فاذا وطئ لم يكن له أن يطأ مرة ثانية حتى يكفر

يستطيع فاطعام ستين مسكينا كيف هذا الذي لا يستطيع ومن هو (فقال) ما حفظت من مالك فيه شيئا الا انه عندى الصحيح الذى لا يقوى على صيام من كبر أو ضعف فان من الناس من هو صحيح لا يقوى على الصيام وانى لا يرى ان كل من مرض مثل الامراض التى يصح من مثلها الناس انه ان تظاهروا هو فى ذلك المرض أو ظاهروا مرض ذلك المرض انه ينتظر حتى يصح من ذلك المرض ثم يصوم اذا كان لا يجدر رقية وكل مرض يطول بصاحبه فلا يدري أيرأ منه أم لا يبرأ طول ذلك المرض ولعله ان يحتاج الى أهله فأرى ان يطعم ويلم بأهله وان صح بعد ذلك أجزأ عنه ذلك الطعام لان مرضه كان يائسا وقال غيره الا ان يطول مرضه وان كان ممن يرجى برؤه وقد احتاج الى أهله فانه يكفر بالطعام (ابن وهب) عن يونس قال سمعت رجلا من أهل العلم يقولون فى المرأة التى تقطع صيامها الحيضة لها رخصة فى صيام الشهرين المتتابعين من قبل ان الحيضة تقطع عليها الصيام الذى فرضه الله عليها

﴿ فى كفارة المتظاهر ﴾

(قال) وقال مالك فيمن تظاهروا من أربع نسوة فى غير حرمة واحدة ان عليه فى كل واحدة منهن كفارة كفارة ولا تجزئه كفارة واحدة (قلت) أرايت ان أعتق أربع رقاب فى مرة واحدة عنهن أيجزئ ذلك وان لم يسم لكل واحدة رقية بعينها فقال نعم يجزئ ذلك لانه لم يشرك بينهن فى العتق وانما صارت كل رقية لامرأة وذلك فيما بينه وبين الله ليس لهن من ولائهن شئ (قال) وان أعتق ثلاث رقاب عن ثلاث أجزأه وان لم يسم لكل واحدة منهن رقية وان أعتق الثلاث الرقاب عن النسوة الأربع لم تجزئه الرقاب فى ذلك من ظهاره اذا نوى بهن عن جميعهن لانه انما أعتق عن كل واحدة منهن ثلاثة أربع رقية فليس له ان يعتق رقية أخرى فيجزئ ذلك عنه ولو أعتق ثلاثا عن ثلاث وحاشا من نسائه واحدة لم ينوها بعينها لم يكن له ان يطأ حتى يعتق الرقية الرابعة فطأهن ولومات واحدة منهن أو طلقها لم تجزئه الثلاث حتى يعتق رقية فيجوز الوطء له حين أعتق ثلاثا عن ثلاث ولم يعتقهن عن جميعهن لانا لا ندري أيتهن الباقية فلما أعتق الرقية الرابعة فكان قد استكمل عنهن الكفارات ولم يشرك بينهن فى أصل العتق فلما ماتت واحدة أو طلقها قلنا لا نشك ان اثنتين ممن قد بقى وقعت لهن الكفارة والاخرى التى ماتت أو بقيت فلا يطأ واحدة منهن حتى يعتق رقية احتياطا للتي بقيت فيستكمل الكفارة وأما الذى لا يجزئ عنه ان يعتق رقية اذا ماتت واحدة منهن أو طلقها اذا أعتق ثلاثا عن أربع فحينئذ يكون قد جعل لكل واحدة منهن فى العتق نصيبا فلا يجزئ حتى يعتق أربع رقاب سواهن (قال) وان صام ثمانية أشهر ومتابعات يريد بذلك الكفارة عنهن أشركهن جميعا فى صيام كل يوم كما أشركهن فى العتق لم أر ذلك يجزئ عنه الا ان ينوى بالصيام كفارة كفارة وان لم يقع ذلك على واحدة من نسائه بعينها كما وصفت لك فى العتق فيجزئ ذلك عنه وأما الطعام فأرى ذلك مجزئا عنه وذلك انى رأيت مجزئا لانه لو ماتت واحدة منهن وقد أطمع عنهن عشرين ومائة مسكين سقط من ذلك حظ الميتة وجبر بما كان أطمع عن الثلاث اللاتي بقين عنده ببقية الاطعام وذلك أنه لا بأس أن يفرق الاطعام ولو أطمع اليوم عن هذه عشرين وعن هذه غدا ثلاثين وعن الاخرى بعد ذلك أربعين وعن الاخرى مثل ذلك ثم جبر ما بقى بعد ذلك عنهن أجزأه (فلذلك) رأيت مجزئا وان لم ينو واحدة منهن فن مات منهن فعلى فى وقد روى هذا القول عن مالك وقد ذكر أصبغ فى العتبية أنه قول أهل المشرق وبعض من يرتضى من أهل المدينة وروى عن مجاهد أنه اذا وطئ قبل أن يشرع فى الكفارة لزمته كفارة أخرى اذ من مذهبه ان المظاهر تلزمه الكفارة بمجرد انظر هل يقال مثل هذا على ما روى عن مالك ان الكفارة تلزم المظاهر بمجرد الاجماع على الوطء وقد روى عن غير مجاهد أن المظاهر اذا وطئ قبل الكفارة

أمرها كما فسرت لك يجب ما بقي من الكفارة ويسقط قدر حظها لانه أطعم عنهن كلهن ولم ينو واحدة عن واحدة فهذا الذي أرى والله أعلم بالصواب الا أن يطعم فيشركهن أيضا في الاطعام في كل مسكين ولا يجزئ ذلك عنه الا أن ينوي به مد الكل مسكين في كفارته وان لم ينو امرأة بعينها فذلك يجزئه لانه أطعم عنهن ولم ينو واحدة فهذا الذي أرى والله أعلم (قلت) أرايت رجلا ظاهرا من أربع نسوة له في كلمة واحدة قسام شهرين متتابعين عن واحدة منهم فجامع في شهرى صيامه بالليل واحدة من نسائه ممن لم ينو الصيام عنها أفسد ذلك صومه عن هذه التي نوى الصوم عنها قال نعم (قلت) ولم وانما نوى بالصيام واحدة منهم (قال) لانه لو حلف على ثلاثة أشياء يمين واحدة كقوله والله لا ألبس قيصا ولا آكل خبزاً ولا أشرب ثم فعل واحدة منهم حنث فوجب عليه الكفارة فلا شيء عليه فيما بقي مما كان حلف عليه ان فعله لو فعله (قال) ومما بين ذلك في انه لو كفر في قول من يقول لا بأس بان يكفر قبل الحنث وقد قال مالك أحب الى أن يكفر بعد الحنث (قال) وان كفر قبل الحنث رجوت أن يجزئه في هذه الاشياء الثلاثة قبل أن يفعل واحدة منهم وانما نوى بالكفارة عن شيء واحد من هذه الثلاثة ان أراد أن يفعل ولم تخطر له الاثنتان الباقيتان في كفارته فاعما أراد بكفارته عن ذلك الشيء الواحد ثم فعل بعد الكفارة هذين اللذين لم يرد بالكفارة عنه فما فانه لا تجب عليه كفارة أخرى في فعله وتجزئه الكفارة الاولى عن الثلاثة الاشياء التي حلف عليها (قال) وهذا رأيي ولقد سئل مالك عن رجل حلف بعق رقبة أن لا يطأ امرأته فكان في ذلك موليا فاخبر أن الایلاء عليه فأعتق رقبة في ذلك ارادة اسقاط الایلاء عنه أترى ذلك مجزئ عنه ولا يایلاء عليه فقال نعم وان كان أحب الى أن لا يعتق الا بعد ما يحنث ولكن ان فعل فهو مجزئ عنه فهذا بين لك ما كان قبله (قال) ومما بين ذلك لو أن رجلا ظاهرا من ثلاث نسوة له في كلمة واحدة فوطئ واحدة منهم ثم كفر عنها ونسى الباقيتين أن يدخلهما في كفارته وانما أراد بكفارته لمكان ما وطئ من الاولى لكان ذلك مجزئاً عنه في الاثنتين الباقيتين ولم يكن عليه فيما بقي شيء (قال) وقال مالك من ظاهرا من امرأته فصام شهرا ثم جامعها في الليل قال يستأنف ولا يني (قال) وكذلك الاطعام لو بقي من المساكين شيء

جامع الطهار

(قلت) أرايت المرأة اذا ظاهرها زوجها هل يجب عليها أن تمنعه نفسها (قال) قال مالك نعم تمنعه نفسها قال ولا يصلح له أن ينظر الى شعرها ولا الى صدرها (قال) فقلت لمالك أفينظر الى وجهها فقال نعم وقد ينظر غيره أيضا الى وجهها (قلت) فان خشيت منه على نفسها أن ترفع ذلك الى الامام قال نعم (قلت) ويرى مالك أيضا للامام أن يحول بينها وبينه (قال) بلغني عن مالك ذلك وهو رأيي (قال) وسمعت مالكا وسئل عن امرأة طلقها زوجها فارتبطت به ولم يشهد على رجعتها فامتنعت منه المرأة وقالت لا أمكنك حتى تشهد فقال مالك قد أصابت ونعم ما فعلت (قلت) أرايت الرجل يصوم ثلاثة أيام في الحج ثم يجده عن الهدى في اليوم الثالث هل ينتقض صومه (قال) قال مالك يمضي على صيامه (قلت) فان كان أول يوم صام وجد عن الهدى (فقال) قال مالك ان شاء أهدي وان شاء تمادى في صيامه (قلت) وكذلك صيام الطهار اذا أخذ في الصيام ثم أيسر (فقال) قال مالك اذا صام يوما أو يومين في الطهار ثم أيسر فليعتق أحب الى سقطت عنه الكفارة لانه قد فات موضعها يقول الله عز وجل من قبل أن يتماسا فيما في فيمن وطئ قبل الكفارة أربعة أقوال أحدها أنه لا يجب عليه شيء وتسقط عنه الكفارة والثاني أن الكفارة لا تجب عليه الا مع ارادة العود واستدامة العصمة والثالث أن الكفارة تجب عليه وترتب في ذمته أراد العود أو لم ردها وان مات أو طلقها والرابع أنه يجب عليه كفارتان والله التوفيق

وان كان صام أكثر من ذلك تمادى في صيامه (قال) ابن القاسم وقتل النفس عندي مثل الظهار (قلت) ما قول مالك فيمن أراد الصيام في جزاء الصيد (قال) يصوم مكان كل مديوم في قول مالك (قال) مالك في الأذى من كان به أذى من رأسه فالصيام فيه ثلاثة أيام والطعام فيه ستة مساكين لكل مسكين مدين مدين (قال) وقال مالك وكفارة اليمين اطعام عشرة مساكين مدامد الكل مسكين وكل شيء من الكفارات سوى كفارة الظهار وكفارة الأذى من قتل النفس والطعام في الجزاء فكل شيء من هذا فاعاءه ومدمد لكل مسكين (قال) قال مالك في كفارة الظهار ان لم يجد الا ثلاثين مسكيناً فاطعمهم ثم أراد ان يرد عليهم الثلاثين المسد الباقية لم يجزه ان يرد عليهم ولا يجزئه الا أن يطعم ستم مسكيناً

تم كتاب الظهار من المدونة الكبرى

ويلاه كتاب الأيلاء

بسم الله الرحمن الرحيم

باب الأيلاء

(قلت) لعبد الرحمن بن القاسم رأيت ان حلف أن لا يطاء امرأته أربعة أشهر أو يكون مولياً في قول مالك (قال) قال لا (قلت) فان زاد على الأربعة الأشهر (قال) اذا زاد على الأربعة أشهر يمين عليه فهو مول (قلت) رأيت ان حلف أن لا يعتسل من امرأته من جنبه أو يكون مولياً (قال) نعم يكون مولياً لان هذا لا يقدر على الجماع إلا بكفارة (قلت) رأيت ان آلى منها بعج أو عمرة أو صوم أو طلاق أو عتق أو هدى أو يكون مولياً في قول مالك (قال) قال مالك نعم (قلت) فان قال فان قربت ففعل على ان أصلى مائة ركعة أو يكون مولياً (قال) نعم (قلت) رأيت لو أن رجلاً قال والله لا أقر بك حتى يقدم فلان أو يكون مولياً في قول مالك (قال) قال لي مالك في الرجل يقول لغريم له والله لا أطاء امرأته حتى أوفى حقتك انه مول فكذلك مسئلتك عندي تشبه هذه (قلت) وكل من حلف أن لا يطاء امرأته حتى يفعل كذا أو كذا فهو مول في قول مالك قال نعم (قلت) فان كان ذلك الشيء مما يقدر على فعله أو مما لا يقدر على فعله فهو سواء وهو مول في قول مالك (قال) نعم لان مالكاً قال في الرجل يقول لامرأته ان وطئتك فأنت طالق البتة ففعله وبره فيها لا يكون إلا إيلاء أو رأى مالك أنه مول وكان من حجه أو حجة من احتج عنه وأنا أشك في قوله رأيت ان رضيت بالإقامة أو كنت أطلقها فكذلك عندي كل ما لا يستطيع فعله والى فيه لم يجعل عليه الطلاق لها ان ترضى فلا يكون فيه إيلاء ومما يبين لك ذلك ان لو قال ان وطئتك حتى أمس السماء

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الأيلاء

فصل في معرفة اشتقاق اسم الأيلاء الإيلاء والأيتلاء والتألى هو الامتناع من فعل الشيء أو تركه باليمين على ذلك يقال من ذلك آلى يؤلى إيلاءاً وإيسه وتآلى تألياً وتآلاء وتآلى يأتلى أتلاء قال الله تعالى في الأيتلاء ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة أن يؤثوا وأولى القرى والمساكين والمهاجرين في سبيل الله الى قوله غفور رحيم فزلت هذه الآية في أبي بكر الصديق رضي الله عنه وذلك أن الله تبارك وتعالى لما أنزل عذراً عائشة ببراءة ما دنت قد ذفت به حلف أبو بكر رضي الله عنه ان لا ينفق على مسطح ابن أثانة وكان ابن خاتمه وعلى غيره من أتائه لما كانوا حاضوا فيه وتكلموا به في إيائه عائشة رضي الله عنها فأنزلت هذه الآية فقال أبو بكر لصديقي لما نزلت والله اني لأحب أن يغفر الله لي فرجع اليهم النفقة وقال لا أقطعها عنهم أبداً وقال رسول الله

فعلت كذا وكذا (فقالت) لا أريد أن تطأني وأنا أقسم لم تطلق عليه لأن المرأة ان قامت في الأمرين جميعاً على زوجها قبل مضي الأربعة أشهر أو بعد مضيها فإن الذي حلف بطلاق البتة أن لا يبطأ أبداً يطلقها عليه السلطان ولا يمكنه من وطئها وإيس من يوقف على في واما الآخر فإن أقامت قبل مضي الأربعة أشهر لم يعجل عليه شيء لأن فيه الوطء وبه الحنث وإن أقامت بعد الأربعة وقفت فامافاه فاحثت نفسه والاطلاق عليه السلطان (قلت) أرايت ان قال ان قررتك فملي كفارة أو على عمن أ يكون موليا (قال) نعم (قلت) أرايت ان قال والله لا أتقي أنا وأنت سنة أ يكون هذا موليا في قول مالك أم لا (قال) سمعت مالكا (يقول) كل عمن لا يقدر صاحبا على الجماع لمكاهها فهو مول فان كان هذا لا يقدر على الجماع لمكان يمينه هذه فهو مول (قال) ابن وهب عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد أنه قال أن الأيلاء في المسيس فلو أن رجلا حلف أن لا يكلم امرأته سنة فإن كلمها فهي طالق البتة ثم ترك كلامها ووطئها لم يكن عليه إيلاء ولو أن رجلا حلف أن لا يبطأ امرأته وهو يكلمها كان قد آلى ووقف حتى تراجع أو يطلق وإن مضت الأربعة أشهر لم يكن ذلك طلاقا على ذلك أدركنا الناس فيما مضى ولكنه يوقف حتى يؤبه له حتى يفيء أو يطلق (قال) ابن وهب قال يونس وقال ابن شهاب وإن حلف أن لا يكلم امرأته وهو في ذلك يمسه فلا ترى ذلك يكون من الأيلاء (قال) ابن وهب وقال مالك لا يكون الأيلاء في هجره إلا أن يحلف بترك المسيس (قلت) أرايت ان حلف بالله أن لا يترك امرأته إن شاء الله أ يكون موليا وقد استثنى في يمينه (قال) سألت مالكا عنها فقال هو مول (وقال) غيره لا يكون موليا (قلت) لابن القاسم أرايت هذا الذي استثنى في يمينه هل له أن يبطأ بغير كفارة في قول مالك قال نعم (قلت) فإذا كان له أن يبطأ بغير كفارة فلم جعله مالك موليا وهو يبطأ بغير كفارة (قال) لأنه إذا تركها أربعة أشهر فلم يبطأ فله أن توفقه لأن اليمين التي حلف بها في رقبته إلا أن فيها استثناء فهو مول منها بيمين فيها استثناء فلا بد من التريق إذا مضت الأربعة أشهر إن طلبت امرأته ذلك وإن كان له أن يبطأ بغير كفارة لأن اليمين لازمة له ولم يسقط عنه وانما يسقط عنه بالجماع ألا ترى أنه حالف إلا أنه حالف بيمين فيها استثناء فهو حالف وإن كن في يمينه استثناء (قلت) أرايت ان قال على نذر أن لا أقربك (قال) إذا قال على نذر في قول مالك هي عمن فإذا كانت يميناً فهو مول (قلت) أرايت ان قال على عهد الله أو الميثاق أو قال كفالة الله أ يكون موليا قال هذه كلها عند مالك أيمان فإذا كانت أيماء فهو مول (قلت) أرايت ان قال على ذمة الله قال مالك أراها يميناً (قال) ابن القاسم وأراه موليا (قلت) أرايت ان قال وقدرة الله وعظمة الله وجلال الله تان هـ أيمان كلما (قلت) أرايت ان قال أشهد أن لا أقربك أ يكون موليا (قال) قال لي مالك في أشهد ولعمري ليستا يمينين (قلت) قال أقسم أن لا أطأك (قال) قال لي مالك في أقسم انها ليست بيمينين إلا أن يكون أراد بالله (قال) ابن القاسم فإن كان أراد أقسم بالله فأراه موليا لأنها يمين وإن لم يقل بالله ولم يرد بالله فليس بمول (قلت) أرايت ان قال أنا يهودي أو نصراني إن جامعتك (قال) لا يكون هذا يميناً في قول مالك فإذا لم يكن يميناً لم يكن موليا (قلت) أرايت ان قال أعزم ولم يقل بالله أو قال أعزم على نفسي ولم يقل بالله ان قررتك (قال) قال لي مالك في أقسم بالله ما أخرجتك ففوله عندي أعزم مثل صلى الله عليه وسلم في التالي تأتي أب لا يفعل خيرا في الذي حلف أن لا يصع عن صاحبه ويقتيله في تمر كان باسه منه فوضع فيه وقال الساعري الأيلاء

فأليت لا آتيتك ان كنت مجرما * ولا أتعي جارا سواك مجاورا

فهذا هو الأيلاء في اللغة وهو في الشرع على ما هو عليه في اللغة إلا أنه قد تعرف في الشرع في الحلف على اعتزال الزوجات وترك جماعهن حيث ذكره الله في كتابه ونص على الحكم فيه وأصل ذلك أن الرجل

قوله أقسم (قلت) أرايت ان قال أنا زان ان قر بتك أ يكون موليا أم لا (قال) لا يكون موليا لان مالكا قال
من قال أنا زان ان فعلت كذا وكذا فليس بحالف (قلت) أرايت ان حلف لغيرها أو ليس هو منها فتركتها
أربعة أشهر فوقفته أ يكون موليا أم لا (قال) لا يكون هذا إيلاء (قال) ابن وهب وأخبرني يونس بن
يزيد أنه سأل ابن شهاب عن رجل قال ان قر بت امرأتى سنة فهي طالق أو قال على عتق أو هدى فضت
أربعة أشهر قبل أن يصيب امرأته (قال) أرى قوله بمنزلة الإيلاء والله أعلم من أجل ما عقد على نفسه لله
وان لم يكن حلف (قال) ابن وهب قال يونس وسألت ربيعة عن المولى هل يجب عليه إيلاء بغير عمن حلقها
ولو قال على عتق أو مشى أو هدى أو عهد أو قال مالى في سبيل الله (قال) كلما عقد على نفسه فهو بمنزلة اليمين
(قلت) لابن القاسم أرايت ان قال والله لا أطول فلما مضت الاربعة الأشهر وقفته فقال لم أرد بقولى الإيلاء
وانما أردت أن لا أطأها بقدمي (قال) لا يقبل قوله ويقال له جامعها حتى نعلم أنك لم ترد الإيلاء وأنت في الكفارة
أعلم ان شئت كفر اذا وطئت وان شئت فلا تكفر (قلت) وكذلك اذا قال والله لا أجامعك في هذه الدار
فضت الاربعة الأشهر فوقفته امرأته أنا امره أن يجامعها ولا ينفث الى قوله اني أردت أن لا أجامعها في هذه
الدار (قال) نعم كذلك يقال له اخرجها وجامعها ان كنت صادقا فان كنت صادقا فلا كفارة عليك ولا يترك
من غير أن يجامعها (قلت) أرايت ان قال لا امرأته والله لا أطول في دارى هذه سنة وهو فيها ساكن مع
امرأته فلما مضت أربعة أشهر وقفته فقالت قد آلى منى وقال الزوج لست موليا انما أنا رجل حلفت أن لا
أجامعها في دارى هذه فأنالو شئت جامعته في غير دارى بلا كفارة (قال) لا أراه موليا ولكن أرى أن
يا امره السلطان أن يخرجها فيجامعها لاني أخاف أن يكون مضارا لأن تتركه المرأة فلا تريد ذلك (قلت)
وكذلك ان قال والله لا أطول في هذا المصر أو في هذه البلدة (قال) نعم هو سواء وقال غيره ان قال والله
لا أطول في هذا المصر أو في هذه الدار انه مول لانه كانه قال لا أطول حتى أخرج منها اذا كان خروجه يتكلف
فيه المؤنة والكافة فهو مول ألا ترى أنه اذا قال والله لا أطأ امرأتى ولك على حق كانه قال لا أطأ حتى أقضيك
وأنه مول وقد قال مالك في الذي يقول لا أطأ حتى أقضيك حلفت انه مول (قلت) أرايت ان قال
لا امرأته ان وطئت فكل مملوك أملكه فيما يستقبل فهو حر (قال) لا شيء عليه (وقد قال لي) مالك اذا
حلف الرجل فقال كل مملوك أشتريه فهو حر انه لا يعتق عليه شيء مما اشتري لان هذا مثل من قال كل
امرأة أتزوجها فهي طالق فاذا عم في العتق أو اطلاق لم يلزمه شيء (قلت) أرايت ان قال كل مملوك أشتريه
من الفسطاط فهو حر (قال) هذا يلزمه فيه الحرية (قلت) ويكرن به موليا ان قال لا امرأته ذلك (قال)
لأنه ليس عليه عمن ان وطئها حنث بها الا أن يشتري عبدا بالفسطاط فيقع عليه الإيلاء من يوم يشتريه وكل
عمن حلف بها صاحبا على ترك وطء امرأته كان لو وطئ لم يكن بذلك حائثا في شيء يقع عليه عند حنثه فلا أراه
موليا حتى يفعل ذلك الشيء فيمنعه من الوطء مكانه فيكون به موليا فقد قال غيره يكون بذلك موليا لان
كل من يقع عليه الحنث بالشيء حتى تلزمه ذلك اذا صار اليه فهو مول ألا ترى انه لو وطئ امرأته قبل أن
يشتريه ثم اشتراه بعد عتق عليه (قلت) لابن القاسم أرايت ان قال لا امرأته ان وطئت فكل ما أملكه

في الجاعلية كان اذا كره المرأة وأراد تنقيدها ان لا تنكح زوجها غيره حلف عليها أن لا يقر بها فيتركها لا يما
ولا ذات بعل اضرارها وفعل ذلك في أول الاسلام فحذ الله للمولى من أمر الله حدا لا يتجاوز وخيره بين
أن يفيء فيرجع الى امرأته فيطؤها أو يعزم على طلاقها فقال تعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فان

أشهر فان فاؤا فان الله غفور رحيم وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم

فصل في معنى الكلام للذين يؤلون يحلفون أن يعتزلوا من نسائهم تربص أربعة أشهر والتربص التوقف

من ذى قبل فهو في المساكين صدقة (قال) لاشئ عليه لان مالكا قال لو حلف به لم يكن عليه أن يتصدق
بثلث ما يفيد (قلت) فان قال كل مال أفيد بالفسطاط فهو صدقة ان جامعك أو يكون موليا أم لا في قول
مالك (قال) لا وهو مثل ما فسرت لك في العتق (قلت) أرأيت ان قال ان جامعك فعلى صوم هذا الشهر
الذى أنا فيه بعينه أو يكون موليا أم لا قال لا يكون هذا موليا (قلت) أرأيت ان لم يصم ذلك الشهر حتى مضى
ثم جامعها أو يكون عليه قضاء ذلك الشهر أم لا قال لا يكون عليه قضاء ذلك الشهر (قلت) لم (قال) لان الشهر
قد مضى وانما يكون عليه قضاءه لو انه جامع قبل ان ينسخ الشهر أو جامع وقد بقي من الشهر شئ فهذا الذى
يكون عليه قضاء الايام التى جامع فيها ولا يكون عليه الايلاء الا ترى انه لو حلف بعق عبده ان جامع امرأته
ثم باع عبده ثم جامع امرأته انه لا يكون موليا فكذلك الشهر اذا مضى ثم جامع بعد ذلك فهو بمنزلة العبد
الذى باعه ثم جامع بعد ذلك (قلت) أرأيت ان قال لامرأته والله لا أطول في هذه السنة الا يوما واحدا
أو يكون موليا (قال) قد اختلف فيها أهل المدينة ولم أسمع من مالك فيها شئاً ولست أرى عليه ايلاء الا أن
يطأ فان وطئ وقد بقي عليه من السنة أكثر من أربعة أشهر فهو مول (قلت) أرأيت ان قال والله لا أقربك
حتى تقطمى ولدي (قال) قال مالك لا يكون هذا موليا (قال) ابن القاسم قال مالك لان هذا ليس على وجه
الضرر انما أراد صلاح ولده (قال) ابن القاسم وقال مالك وبلغنى ان علي بن أبي طالب قاله (قال)
يونس انه سأل ابن شهاب عن الرجل يقول والله لا أقرب امرأتى حتى تقطم ولدى قال ابن شهاب ما نعلم
الا يلاء يكون الا الحلف بالله فيما يريد المرء أن يضار به امرأته من اعتزالها وما نعلم الله فرض قرينة الا يلاء الا
على أولئك فيما ترى الا ان الذى يحلف يريد الضرر والاساءة الا ان حلفه ينزل منزلة الايلاء ولا ترى هذا الذى
أقسم الاعتزال لامرأته حتى تقطم ولدها أقسم الا على امرئ يتحرى فيه الخير وليس متحرى الخير كالمضار
فلا نراه وجب على هذا ما وجب على المولى الذى يولى في الغضب (قلت) لا ابن القاسم أرأيت ان قال والله
لا أجامعك سنة ونوى الجماع فضت سنة قبل ان توقفه (قال) قال مالك اذا مضت السنة فلا يلاء عليه
(قال) ولقد سألت مالكا عن رجل آلى ان لا يمسه امرأته ثمانية أشهر فلما مضت الاربعه الا شهر وقف
فأبى ان ينفى فطلعت عليه ثم ارتجعها فانقضت الاربعه الا شهر قبل ان تنقضى عدها لم يمسه أترى
رجعته ثابتة عليها ان انقضت عدها قبل أن يمسه بعد الاربعه الا شهر ان لم يمسه (قال) قال مالك الرجعة
له ثابتة اذا انقضت وقت اليمين وهى فى عدها فلا يمين عليه ورجعته رجعة لانه ليس ههنا عین يمنعه من
الجماع (قلت) أرأيت ان قال لامرأته والله لا أقربك ثم قال لها بعد ذلك شهر على حجة ان قررتك
فلما مضت أربعة أشهر من دم حلف باليمين الاولى وقفته المرأة عند السلطان فلم ينف فطلق عليه السلطان
فارتجعها مكانه فمضى شهر آخر وحل أجل الايلاء الذى بالحج فأرادت ان توقفه أيضا أيكون لها ذلك أم لا في
قول مالك (قال) لا لان اليمين التى زاد انما هى توكيد لا ترى انه لو وقفته فحنت نفسه ان الحنث يجب
عليه باليمينين جميعا فكذلك اذا حلف بالطلاق اذا أبى النفي فذلك لليمينين وقد قال هذا غيره أيضا وقال
في رجل حلف لي بجلدن غلامه جلدا يجوز له بطلاق امرأته فباع العلام قبل ان يجلده (قال) او وقفه عن
والتنظر ونزل ذكر ان يعتزل في التساوة تنقلا بدلالة ما ظهر من الكلام عليه وهذا في القرآن كثير
من ذلك قوله تعالى فن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر معناه فأفطر فعدة من أيام أخر وقوله
فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفلق معناه فضرب فافلق ومن ذلك قوله تعالى ولو أن قرآننا سيرت به الجبال
أو قطعت به الارض أو كلم به الموتى بل لله الامر جيمع لان المعنى في ذلك لكان هذا القرآن أولما آمنوا به
فخذف الجواب لدلالة الكلام عليه وذلك أن الكفار قالوا للنبي عليه السلام باعد لنا بين الجبال فذكره حتى

امراته وأضرب له أجل المولى فإذا مضت الأربعة الأشهر ولم يرجع إليه العبد بشراء أو ميراث أو بخل
فيجلده طلقت عليه امرأته واحدة فإن صار إليه العبد بشيء من الملك وهي في العدة فخلده رأت له
الرجعة ثابتة وإن لم يصير العبد إليه حتى تنقضي عدتها بابت منه فإن تزوجها رجع إليه الوقف إلا أن يملك العبد
فيجلده فيخرج من يمينه (قال سحنون) وقال وكثير من اصحاب مالك وهو ابن دينار ساعة باع عبده وخرج
من ملكه وقع عليه الطلاق (وقال) ابن دينار في رجل حلف بعق غلامه ليضر به فباعه ان البيع
مردود فإذا رددته اعتقت العبد لاني لا انقض شراء مسلم قد ثبت الى رق ولكني انقضه الى حرية (قلت)
أرأت الرجل يقول لامراته أنت طالق ان لم أفعل كذا وكذا ولم يوقت (قال) مالك يحال بينه وبينها ويدخل
عليه الايلاء من يوم ترفع ذلك (وقال) غيره اذا تبين للسلطان ضرره بها قال فاما ان لم يمكنه فعل ما حلف
عليه ليفعله فلا يحال بينه وبين امرأته ولا يضرب له أجل فإذا امكنه فعل ذلك قيل له انت بسبيل الحنث فلا
تغريها فان رفعت امرها الى السلطان ضرب له السلطان أجل المولى مثل الرجل يقول امرأتى طالق ان لم اخرج
ولم يوقت سنة بعينها وهو في اول السنة أو قال لا اخرجن الى بلدة فلم يجد سبيلا الى الخروج من قبل انقطاع
الطريق الا ترى ان الحج لا استطاع في اول السنة ولا يمكنه فعله فيبقى وفيئته فعل ما حلف عليه ليفعله
ولا يمكنه الخروج فيبقى ولان في هذا ليس هو بالوطء انما فيئته فعل الشيء الذي لا يمكنه فعله فمن ههنا
لا يكون بسبيل الحنث ولا يوقف عنها الا ترى ان المولى نفس الايلاء اذا جاء أجله ووقفته امرأته وهو مرض
او مسجون انه يعد له في أجله للعذر الذي هو به لانه لا يقال له طأ وهو مسجون ولا وهو مرض فاذا امكنه
قيل له في والاطلق عليك فكذلك الخائف ليخرجن الى البلد فاذا امكنه الخروج الى البلدة
ووجد السبيل الى النقي فترك المخرج الذي له صار بسبيل الحنث وترك الحج حتى جاء وقت ان يخرج لم يدرك الحج
فن حينئذ يقال له لا تصب امرأتك لانك بسبيل حنث حين تركت ما قدرت عليه من فعلك ما حلفت لتفعلن فان
رفعت امرأته امرها ضرب له السلطان أجل الايلاء فان فعل قبل أجل الايلاء ما هو به ومخرج به من الحج
والخروج الى البلدة برقي يمينه وسقط حلفه ولم يكن عليه ايلاء وان جاء وقت الايلاء ولم يفعل ما امكنه فعله
طلق عليه السلطان بالايلاء فان ارتجع وفعل الحج والخروج قبل انقضاء العدة كانت امرأته وكانت رجعة
ثابتة له لانه قد برقي يمينه وقد فاء لان فيئته فعله كما أن في المولى نفس الايلاء الوطء الا ترى ان المولى اذا طلق عليه
بعد الأربعة الأشهر بترك النقي ثم ارتجع فان صدق رجعة بقيه وهو الوطء قيل انقضاء العدة ثبتت رجعة
وستطت عنه اليمين (قال) يونس عن ربيعة في الذي يقول ان لم اضرب فلانا فامرأته طالق قال ربيعة ينزل
بمنزلة المولى الا ان يكون حلف بطلاقها ألبته ليضر بن رجلا مسلما وليس له على ذلك الرجل وتر ولا ادب وان
ضرب به اياه لوضر به خدعة من ظلم فان حلف على ضرب رجل هو بهذه المنزلة ففرق بينه وبين امرأته لا ينتظر
به ولا نعمة عين (قلت) فان قال يا فلان امرأتى طالق ان لم تهبل دينارا (قال) يحال بينه وبينها ولا يدخل
عليه في هذا الايلاء ولكن يتلوم له السلطان على قدر ما يرى مما يحلف عليه فان وهب له المحلوف عليه ما حلف
له الخائف والافرق السلطان بينهما مكانه (قلت) وهاتان المسئلتان جميعا قول مالك قال نعم (قلت) لا ين
تجعل بينهما عاتنين أو قرب لنا الشام لان متجرنا لهما واحي لنا فلا نأخذ حتى نسا لهم ان كان ما تقول حقا
فانزل الله عز وجل ولو أن قرآنا سيرت به الجبال أو قطعت به الارض أو كلمهم به الموتى فخذف الجواب لدلالة
الكلام عليه وقد قيل ان الجواب مقدم وهو قوله وهم يكفرون بالرحمن ولو أن قرآنا الآية والاول أو أن
الجواب محذوف أولى من أن المعنى في الآية ضمائرنا يعتزلوا أولا لدلالة الكلام عليه مع الآية على سبب
تقتضيه وهو ما كانوا يفعلونه من الحلف على اعتزال نساهم اضرارهم

القاسم أرايت الرجل يقول لامرأته أنت طالق ان لم تسلمى وهى نصرانية (قال) قال مالك فيها ليس فى هذا ايلاء ولكنه يوقف ويتلوم له السلطان فان اسلمت والافرق بينهما وكذلك بلغنى عن مالك فيها (وقال) ابن شهاب ان حلف ليفعلن فعلا ان ضرب لذلك اجلا خلى بينه وبينها وحل ذلك وان لم يجعل ليمينه اجلا ضرب له السلطان اجلا فان انقضا ما حلف عليه فبسييل ذلك وان لم ينقض ما حلف عليه فرق بينه وبين امرأته صاغرا قيسافانه هو الذى قطع ذلك على نفسه فى اليمين الخاطئة من نزع الشيطان (وقال) ربيعة فى الذى حلف ليخرجن الى افر يقية بطلاق امرأته قال ربيعة يكف عن امرأته ولا يكون منها بسبيل فان مرت به اربعة اشهر انزل بمنزلة المولى وعسى ان لا يزال مولىا حتى يأتى افر يقية ويبقى فى اربعة اشهر (قال) الليث وقال ربيعة فى الذى يحلف بطلاق امرأته ليتزوجن عليها انه يوقف عنها حتى لا يطأها ويضرب له اجل المولى (قال) الليث ويحسن نرى ذلك قال ابن نافع قال مالك فى الذى يحلف بطلاق امرأته ليحجن ولم يسم العام الذى يحج فيه ان له ان يمس امرأته قبل أن يحج ما بينه وبين الحج الا قبل فان جاء الحج فى الابان الذى يدرك فيه الحج من بلده فلا يمسها حتى يحج (قلت) لابن القاسم أرايت لو ان رجلا قال لامرأة طرا اليها ليست له بزوجة والله لا أطولك فتزوجها بعد ذلك أيكون مولىا ان تركها اربعة اشهر لم يطأها فى قول مالك قال نعم هو مول عند مالك (قلت) ولم وهو حين حلف أن لا يطأها لم تكن له بزوجة وانما قال الله جل وعز للذين يؤلون من نسائهم (قال) ابن القاسم قال الله والذين يظاهرون منكم من نسائهم وقد قال مالك اذا ظاهر من أمتة فهو مظاهر فهذا يدل على ان الذى آلى من تلك المرأة وليست له بزوجة ثم تزوجها بعد ذلك انه مول منها فى قول مالك وقال الله وأمهات نسائكم فلا يحل له ان يطأ أم جارية له قد وطئها بملك اليمين (قلت) لابن القاسم أرايت لو ان رجلا قال لامرأة ان تزوجتك فأنت طالق والله لا أقربك فتزوجها فوقع الطلاق فى قول مالك أيقع الايلاء أم لا توقعه من قبل ان الطلاق يقع من قبل وقوع الايلاء (قال) نعم هذا يلزمه فى اليمين لانه لو حلف فقال لامرأة أجنبية والله لا أقربك ثم تزوجها انه مول فكذلك مسئلتك ألا ترى ان ما لك قال فى رجل قال لامرأة طرا اليها فقال لها ان تزوجتك فأنت طالق وأنت على كظهر أمى انه ان تزوجها وقع الطلاق عليه وهو مظاهر منها ان تزوجها بعد ذلك وجعل مالك وقوع الطلاق والظهار جميعا يلزمه جميعا ألا ترى لو ان رجلا نظر الى امرأة فقال لها أنت على كظهر أمى ولم يقل ان تزوجتك ولم يرد بقوله ذلك ان تزوجتك فان تزوجها بعد ذلك لم يكن مظاهرا منها الا أن يكون حين قال لها أنت على كظهر أمى أراد بذلك ان تزوجتك فأنت على كظهر أمى فيكون مظاهرا بما نوى فهذا فى الظهار اذا قال لها أنت على كظهر أمى ولم يقل ان تزوجتك ولم ينو ما قلت لك لا يكون مظاهرا ان تزوجها وهو ان قال لها ان تزوجتك فأنت طالق وأنت على كظهر أمى انه ان تزوجها فهي طالق وهو مظاهر منها فى قول مالك ان تزوجها بعد ذلك فهذا يدل على ان الطلاق والظهار وقع معا جميعا فى قول مالك فالايلاء ألزم من هذا وقد وقع الايلاء والطلاق معا وانما أخبرتك أن الايلاء ألزم من الظهار لانه لو نظر الى امرأة عند مالك فقال والله لا أقربك فتزوجها بعد ذلك انه مول ولو نظر الى امرأة فقال لها أنت على كظهر أمى فتزوجها لم يكن مظاهرا ان لم يكن ينرى اذا تزوجتك فهذا كان لا يلاء ألزم من الظهار والايلاء لازم فى

فصل والى الرجوع يقال فاء فلان بنى فباء وفيئة مثل القبة وفاء الظل بنى فيا وفيو أو قيل فى الاصول فيو بمعنى قوله تعالى فان فاؤا أى فان رجعو الى ما كانوا عليه ان لا يفعلوه من وطئ نسائهم ففعلوه

فصل واختلف فى قوله تعالى فان فاؤا اهل المراد بذلك فى الاربعة اشهر أو بعدها وعلى هذين التأويلين يأتى الاختلاف الواقع بين أهل العلم فى حكم المولى بعد انقضاء الاجل فذهب مالك رحمه الله فى المشهور عنه وجميع أصحابه الى أنه لا يقع عليه طلاق وان مرت له سنة حتى يوقف فاماء واما طلق قال سهيل بن أبى صالح

سئلتك (قلت) أرايت ان قال ان تزوجتك فرطتلك فأنت طالق قال ان تزوجها فهو مول اذا تزوجها فان وطئها كانت طالق واسقط الایلاء (قلت) أرايت ان آلى منها وهي صغيرة لا يجامع مثلها (قال) ما سمعت من مالك فيه شيء ولا أرى هذا موليا ولا أرى أن يرقف حتى تبلغ الوطء (قلت) أنوقفه يوم بلغت الوطء ان كان قد مضى أربعة أشهر قبل ذلك أم حتى تمضي أربعة أشهر من يوم بلغت الوطء (قال) بل حتى تمضي أربعة أشهر من يوم بلغت (قلت) أرايت لو ان رجلا قال لامرأته ان وطئتلك فأنت طالق ثلاثا البتة أ يطلقها عليه مالك مكانه أم يجعله موليا ولا يطلقها عليه قال بلغني عن مالك انه قال هو مول (قلت) لم لا يطلقها مالك عليه حين قال ان وطئتلك فأنت طالق البتة وقد علم مالك ان هذا لا يستطيع أن يتيم على امرأة الا أن لا يطأها (قال) لان هذا لا يحنت الا بالفعل وليس هذا أجل طلق اليه وانما هذا قبل طلق به فلا يطلق حتى يحنت بذلك الفعل وهي ان تركته فلم ترفعه الى السلطان لم يقع عليه الطلاق أبدا الا أن يجامعها فهنا وجه لا يقع عليه طلاق أبدا لانها ان تركته لم يقع عليها الطلاق (قال سحنون) وقد قال أكثر الرواة عن مالك انه لا يمكن من النية لان باقي وطئه لا يجزئ له فذلك لا يمكن منه (وقد روى أيضا عن مالك أن السلطان يحنته ولا يضرب له أجل المولى لانه لا يمكن من النية اذا قامت به امرأته اذا كان حلفه على أن لا يطأها أبدا وهو أحسن من هذا الذي فرق (قلت) لابن التماسم أرايت ان طلقها تطليقة يملك فيها الرجعة ثم آلى منها أيكون موليا في قول مالك (قال) قال مالك أراه موليا ان مضت الاربعة الأشهر قبل أن تنقض العدة ووقف فاما فاء واما طلق عليه (قلت) أرايت لو ان رجلا قال لامرأته عدي ميمون حران وطئتك فباع ميمونا أيكون له أن يطأ امرأته في قول مالك (قال) نعم (قلت) فان اشترى ميمونا بعد ذلك أيعتق عليه بما وطئ قبل أن يشتريه قال لا يعتق عليه (قلت) فهل يكون موليا من امرأته حين اشتراه (قال) نعم هو مول لانه لو وطئ امرأته عند مالك بعدما اشترى العبد حنت وكذلك قال لي مالك فلما صار لا يطؤها الا بالحنث صار موليا (قلت) أرايت لو ان رجلا حلف بطلاق امرأته ثلاثا أن لا يطأ امرأته أخرى فطلق التي حلف بطلاقها تطليقة فتركتها حتى انقضت عدتها أيكون له أن يطأ امرأته التي كان موليا منها في قول مالك قال نعم (قلت) فان تزوج التي كان حلف بطلاقها بعد زوج أو قبل زوج أيكون له أن يطأ امرأته التي كان منها موليا بطلاق هذه التي نكح (قال) ان وطئها طلقت عليه هذه ببقية طلاقها وهي تطليقتان قال وان تركها لا يطؤها كان منها موليا لانه لا يستطيع أن يطأ الا بحنث وهذا قول مالك (قلت) أرايت ان طلق التي كان حلف بطلاقها ثلاثا البتة ثم تزوجها بعد زوج أيكون موليا من امرأته التي كان آلى منها بطلاق هذه (قال) لا يكون موليا لان الطلاق الذي حلف فيه قد ذهب كله وهو بمنزلة رجل حلف بعتق عبده أن لا يطأ امرأته فمات العبد فقد سقطت اليمين فكذلك طلاق تلك المرأة قد ذهب كله (قلت) أرايت ان طلق التي آلى منها ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج (قال) هو مول منها مادامت هذه المرأة التي آلى منها بطلاقها من الاخرى تحته على شيء من طلاق ذلك الملك الذي آلى فيه ابن التماسم الا ترى أن مالك قال لو أن رجلا قال لامرأته والله لا أطول فطلقها ثلاثا البتة ثم تزوجها بعد زوج (قال) هو مول منها فكذلك

عن أبيه سألت اثني عشر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يولي من امرأته فكلهم يقولون ليس عليه شيء حتى تمضي أربعة أشهر فيوقف فاما فاء واما طلق وهو مذهب أهل المدينة وقول الشافعي وأبي نور وأبي عبيد وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه لأن المعنى عندهم في قوله تعالى فاذا أي بعد الاربعة الأشهر توسعة ون الا يناف بعد رها وروى عنه أن النية في الاربعة الأشهر توسعة فاذا انقضت طلق عليه ولم يؤمر بالقبضة هذا هو قول ابن شبره وروى عنه عن سعيد بن المسيب وأبي بكر بن عبد

إذا آلى منها بطلاق صاحبها ثم طلق التي آلى منها ثلاثاً ثم تزوجها بعد زوج والتي كان حلف بطلاقها
تحتة على شيء من طلاق الملك الذي حلف عليه أنه مول من امرأته هذه (قلت) أرايت أن قال الأمر أنه
أن وطئتك فقلانة طالق لامرأة له أخرى فطلق التي حلف بطلاقها تطليقة فوطئ هذه الأخرى وتلك في عدتها
أيقع عليه تطليقة أخرى في قول مالك قال نعم (قلت) وكذلك إن كانت عدتها قد انقضت فوطئ هذه التي
تحتة ثم تزوج التي كان طلق ثم وطئ هذه التي تحتة أنه يحنث ويقتع عليه تطليقة أخرى في قول مالك (قال)
نعم كذلك قال مالك (قلت) أرايت أن حلف أن لا يقربها حتى يموت فلان لرجل أجنبي أي يكون مولياً
(قال) نعم ألا ترى أن مالك يقول لو قال أن وطئتك حتى يقدم أبي وأبوه باليمن فأنت طالق قال هرمل (قلت)
لابن القاسم أرايت أن آلى من أربع نسوة له فماتت إحداهن أو طلقها البتة أي يكون مولياً في البواقي أن
وطئ شيئاً منهن حنث في قول مالك (قال) نعم (قلت) أرايت إذا حلف أن لا يطأ نساء إلا أربع في كلمة
واحدة فوطئ واحدة منهن أيقع عليه اليمين في قول مالك (قال) نعم (قلت) فإن وطئ إلا واحداً فوطئهن
بغير يمين (قال) نعم لأنه لما حنث في الأولى ستمت اليمين ووجب عليه الكفارة بوطء الأولى (قلت)
أرايت أن قال والله لا أقرب واحدة ممكن وليست له نية في واحدة دون الأخرى أتجمله على جميعهن
(قال) نعم كذلك قال مالك يكرن على جميعهن (قلت) أرايت المولى إذا مضت له سنة ولم يوقف أو يطلق
عليه امرأته قال لا (قال) ابن وهب عن مالك بن أنس عن جهم بن محمد عن أبيه أن علي بن أبي طالب كان
لا يرى إلا يلاء شيئاً حتى يرقع (قال) ابن وهب عن مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول إذا آلى الرجل
أن لا يمسه امرأته فضمت له أربعة أشهر فأما أن يمسه كما أمره الله وأما أن يطلقها ولا يوجب عليه الذي صنع
طلافاً ولا غيره (قال) ابن وهب عن عبد الله بن عمر عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة
مشه (قال) ابن وهب وأخبرني رجال من أهل العلم عن عمر بن ابن الخطاب وعثمان بن عفان وبضعة عشر
رجلاً من الأنصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي الدرداء وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد
وابن المسيب وسليمان بن يسار وعمر بن عبد العزيز ويحيى بن سعيد وأبي الزناد ومجاهد وسعيد بن جبيرة أنهم
كانوا يقولون ليس عليه شيء حتى يرقع وإن مضت الأربعة أشهر ففني أو يطلق قال سليمان بن يسار
وإن مضت به السنة حتى يوقف ففني أو يطلق (قال) ابن وهب عن ابن لهيعة عن ابن الهاد أن عائشة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقول إذا آلى الرجل من امرأته فلا تحريم عليه وإن مكث سبع سنين
ولكن السلطان بدعوه ففني أو يطلق (قال) ابن الهاد وكان علي بن أبي طالب يقول وإن مكثت سنة
(قلت) لابن القاسم أرايت أن قال لامرأته والله لا أطوئ إلا في بلد كذا وكذا وبين تلك البلد
مسيرة أربعة أشهر أو أقل أو أكثر أي يكون مولياً (قال) نعم والإيلاء لازم ألا ترى أن مالك يقول في الفم
يقول لامرأته والله لا أطوئ حتى أقضي فلان حقه أنه مول (قلت) لابن القاسم فإن وقفته فمال
دعوني أخرج إلى تلك البلدة (قال) أرى أن كان ذلك البلد أمراً قريباً مثل ما يجبر بالقيئة فذلك له وإن
كان بعيداً أرايت أن تطلق عايشه ولا يرد في الإيلاء أكثر مما فرض الله وأما هو عندى بمنزلة ما لو قال أن

الرجل ومكحولاً من شهاب حكى لروايتين عن مالك ابن خزيمة مسنداً في كتاب أحكام القرآن له وروى
أشهب عن مالك في العتبة أنه إذا وقف بعد انقضاء الأربعة أشهر فقال أنا فني أو أهل حتى تنقضي عدتها
فإن لم يفعل بابت منه بائنقضاء عدتها وهي قرلة بين القولين على طريق الاستحسان غير حارطة على قياس
فصل فان وقف على الشهر دعه فم يني أو لم يطلق طلق عليه الإمام طلقه يملك فيها الرجعة وقال غيرهما
ولا يحبس حتى يني أو يطلق وقال أهل العراق جمع على المولى بانقضاء أجل الإيلاء طلقه بآئنه وهو قول ابن

وطئت حتى أكلم فلانا أو أقضى فلانا حقه فأنت طالق فضت أربع أشهر فوقفته فقال أنا أقضى أو أنا
 أفىء والمخوف عليه غائب قال ان كنت غيبته غيبة قريبة مثل ما لو قال أنا أفىء فترك اليه فذلك اليه وان كانت
 غيبته بعيدة لم يقبل قوله وطلقت عليه امرأته وقيل له ارتجع ان أحببت ولقد قال لي مالك في الذي يقول والله
 لا أطولك حتى أقضى فلانا انه مول فهو هذا حين قال لا أطولك حتى أقدم بلدا كذا وكذا فهو مثل ما يقول حتى
 أقضى فلانا (قلت) أرايت ان جامعها بين نغذيتها بعد ما وقفته أو قبل أن توقفه أيكون حاشا ويسقط عنه
 الإيلاء وهل يكون هدا فيئاً أم لا في قول مالك (قال) قال لي مالك اني اجماع اذا لم يكن له عذر فلا أرى فيئ
 الا لجماع ولا يجوز لجماع حيث ذكرت ولا القبيلة ولا المباشرة ولا اللبس (قلت) ويكون عليه الكفارة حين
 جامعها بين نغذيتها في قول مالك (قال) ان كان نوى الفرج فلا كفارة عليه والافعليه الكفارة لاني سمعت
 مالكا يقول في رجل قال لجارية أنت حرة ان وطئت شهر افعبث عليها فيادون الفرج (قال) مالك ان كان لم ينو
 الفرج بعينه فأراه حاشا لاني لا أرى من حلف بمثل هذا الا انه أراد أن يعتزلها فان لم يكن نيته في الفرج بعينه
 فقد حنث فان كانت بعينه بعنق رقبته بعينها أو بطلاق امرأته أخرى فحنث بعنق الغلام أو بطلاق المرأة سقطت
 عنه اليمين ولم يكن مولى وان هو كفر وكانت بعينه بالله حتى يسقط بعينه فلا إيلاء عليه وقد قال غيره اذا كانت
 بعينه بالله فلا إيلاء عليه كما هي حتى يجمع وهو أعلم في كفارته لانه لعنه ان يكفر في أشياء وجبت عليه غير هذه
 وحق المرأة في الوقف ووجوب الإيلاء قد كان عليه فلا يخرجها الا التي وهو اجماع أو تطلق عليه الا أن يكون
 بعينه في شيء بعينه فسقط فيقع اليمين فلا يكون عليه إيلاء مثل أن يكون بعينه بتقريبه بعينها أو بطلاق امرأته
 أخرى (قلت) أرايت ان آلى من امرأته ثم سافر عنها فلما مضت الاربعه الأشهر أتت امرأته الى السلطان
 كيف يصنع هذا السلطان في امرها (قال) قال مالك لا تطلق عليه ويكتب الى الموضع الذي هو فيه فيوقف فيه
 فاما فاء واما تطلق عليه ومما تعرف به فيئته ان يكفر ان كان يقدر على الكفارة والاطلاق عليه (قال) ابن وهب
 قال يونس سألت ربيعة هل يخرجها من الإيلاء ان قال أ كفر وهو مريض أو مسافر (قال) نعم في رأيي (قال)
 ابن أبي ذئب عن ابن شهاب مثل ذلك (قلت) لابن القاسم أرايت ان كان بينه وبينها مسيرة شهر أو شهرين
 فرفعت المرأة امرها الى السلطان بعد الاربعه الأشهر (قال) نعم لا يقع عليها الطلاق عند مالك حتى يكتب الى
 ذلك الموضع كما أخبرتك (قلت) أرايت ان وقف في موضعه ذلك قضاء بلسانه وهو يتدبر على الكفارة قال
 قد أخبرتك ان مالك قال اذا كان يقدر على الكفارة لم تعرف فيئته الا بالكفارة (قلت) أرايت ان وقف في
 موضعه الذي هو فيه مع امرأته قضاء بلسانه وهو يتدبر على الكفارة (قال) قد أخبرتك ان مالك قال ويخير المرأة
 والمرتين فان فاء والاطلاق عليه (قلت) أرايت ان قال أنا أفىء وهي حائض (قال) يمكنه السلطان منها
 ويعمله حتى تطهر في قول مالك (قلت) أرايت المسجون والمريض اذا رفعت المرأة امرها الى السلطان بعد
 الاربعه الأشهر قال تعرف فيئته في قول مالك كما تعرف فيئته العائب الذي وصفت لك والمريض والمسجون
 في هذا بمنزلة الغائب فيئته مثل فيئته العائب الذي وصفت لك (قال) سحنون وقال ابن أبي حازم وابن دينار
 ان عرض له حبس في سجن أو مرض لا يقدر فيه على الاصابة فلما حل أجله قيل له أفىء أو تفارق فان قال لا بل
 مسعود من الصحابة وزيد بن ثابت وروى مثله عن عثمان وعلى فجعل هؤلاء قوله تعالى فان فاءوا على أن المراد
 بذلك قبل تمام الاربعه الأشهر

فصل في قوله فان الله غفور رحيم معناه على قوله غفور لهم فيما اجترعوا من الخلف على ترك وطئ نسائهم
 وتحنيث أنفسهم بالنفي الى ذلك رحيم بهم وبغيرهم من عباده المسلمين وقيل انما معنى غفور فيما بعد الاربعه
 الأشهر لان الله تعالى قد أباح للمولى الترابص أربع أشهر والغفران انما يكون فيما هو محظور لم تتقدم فيه

أنا في. ولكنني في عذر كما ترون قيل له فان مما تعرف به فيئتك أن تعتق غلامك ان كنت حلفت بعق غلام بعينه
 فيسقط عنك اليمين ويكون قد ثبت لنا صدقك وانما فيئتك التي تسألنا ان نترك اليها توجب عليك عتق غلامك
 ولو كانت يمينك بعد العتق مما لا يستطيع أن يحث فيه الا بالفعل قبلنا ذلك منك وجعلنا فيئتك فيه واما أن تجد
 سبيلا الى طرح اليمين عنك فتقرل أنا أحث أو أنا في. ولا يعتق فليست تلك فيئه وهو قول مالك (قلت) لابن
 القاسم أرايت اذا آلى من امر أنه وهو صحيح ثم حل أجل الایلاء وهو مريض فوقفته فلم يبق. فطلق عليه فأت
 من مرضه ذلك أثرته أم لا (قال) ابن القاسم أرى أن ترثه وأجعله فارا (قلت) أرايت ان كان آلى منها وهو
 مريض فحل أجل الایلاء وهو مريض فوقفته أ يطلق عليه السلطان أم لا قال يطلق عليه اذا لم يبق. فان كان
 فاء. وكان لا يقدر على الوطء فان له في ذلك عذرا وما يعلم به فيئه ان كانت عليه يمين يكفرها مثل عتق رقبة بعينها
 أو صدقة بعينها أو حلف بالله فان فيئه تعرف اذا سقطت عنه اليمين (قال) مالك وكذلك لو كان في سجن
 أو في سفر كتب الى ذلك الموضع حتى يوقف على مثل هذا (قال) ابن القاسم فان لم تكن يمينه التي حلف بها أن
 لا يجامع امرأته مما يكفرها فان الفية بالقول فان صح أو خرج من السجن أو قدم من سفر فوطئ والاطلقت
 عليه (قلت) أرايت الرجل اذا آلى من امر أنه وهو مريض فلما حل أجل الایلاء فوقفته ففاء بلسانه
 وانما كان حلف بالله أن لا يأتها ولم يكفر عن يمينه (قال) ذلك له ويؤمر ان يكفر عن يمينه فان لم يفعل ففيئه
 تلك تجزئه حتى يصح فاذا صح فاما وطئ واما طلقت عليه (قال) سحنون وهذه الرواية عليها أكثر الرواة
 وهي أصح من كل ما كان من هذا الصنف على غير هذا (قلت) لابن القاسم أرايت ان كفر عن يمينه قبل
 ان يصح فلما صح أبى أن يجامع أ يطلق عليه امرأته أم لا (قال) لا تطلق عليه لانه ليست عليه يمين لانه حين فاء
 بلسانه وكان له عذر فهو في سعة الا أن يصح ويكفر قبل ذلك (قلت) أي حث اذا فاء بلسانه وهو مريض في قول
 مالك قال لا يحث وانما يحث اذا جامع (قلت) هل تجزئه الكفارة في الایلاء قبل أن يحث وتسقط عنه
 اليمين بالكفارة قال نعم وقد جعل مالك ذلك له اذا كان في المرض (قال) وقال مالك اذا كان صحيحا فاحسن
 ذلك أن يحث ثم يكفر فان كفر قبل أن يحث أجزأه ذلك (قال) ابن القاسم سألت مالكا عن الرجل يكف
 اباحة وهذا التأويل يتدر من منه وورق قول مالك ومن تابعه عليه من أن المولى لا يقع عليه طلاق ما لم يوقف
 وان مكث سنة أو أكثر وقيل ان التي يستط عنه الكفارة لقوله تعالى فان فاؤا فان الله غفور رحيم وهو مذهب
 الحسن والنخعي وغيرهما من يرى أن كل حاث في يمين هو في المقام عليه حرج فلا كفارة عليه في يمينه وان
 كفارتها الحث فيها والذي عليه جمهور الفقهاء وعامة العلماء ايجاب الكفارة على من حث في يمينه برا كان
 الحث فيها أو غير بر وقوله تعالى فان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم عزيمة لطلاق على مذهب مالك
 ومن قال بقوله ان عزيمة الطلاق اياه كما ان عزيمة النكاح في قوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح حتى
 يبايع الكتاب أجله ايقاع عقده والدليل على ذلك قوله وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم وسميع لا يكون
 الا للنطق لان الكلام هو الذي يسمع قال الله تعالى والله يسمع تحاور كما ان الله سميع بصير واما نقضاء أجل
 الایلاء فليس بمسموع انما هو معلوم فلو كان عزم الطلاق في قوله تعالى وان عزموا الطلاق هو وقوعه بانقضاء
 أجل الایلاء كما قال أهل العلم لما كانت الآية محتومة بذكر اخبار الله عن نفسه انه سميع عليم كما لم يختم
 الآية التي ذكر فيها النبي. الى طاعة الله في المراجعة بوطء وجهه بذكر الخبر عن الله انه شديد العقاب ان لم يكن
 موانع وعيد على معصية وانما كان موضع وعده بالرجعة والغفران لمن تاب آداب الى طاعته فكذلك ختم
 الآية التي فيها القول بصفة نفسه انه سميع عليم لانه للكلام سميع وبالفعل عليم فقال تعالى وان عزم
 لمولون على طلاق من آلو امنهن فانه سميع لاطلاقهم اياهن عليم عما آتوا اليهن مما يحل لهم ويحرم عليهم

عن امرأته بغير عمن فلا يطاق فترفع ذلك الى السلطان (قال) لا يترك وذلك اذا لم يكن له عذر حتى يطاق امرأته أو يفرق بينهما (قال) فقلنا ذلك حديث عمر بن عبد العزيز الذي كتب فيه الى رجال كاذبوا بخراسان قد خلفوا أهليهم فكتب الى امرأته امان حملوهن اليهم واما ان قدموا عليهن واما ان فارقوهن قال مالك وذلك رأيي وأرى أن يقضى به (قلت) أرايت الشيخ الكبير الذي لا يدرك على الجماع وقد وطئها قبل ذلك (قال) قال مالك كل من تزوج امرأة بكر كانت أو ثيباً فوطئها وطئة ثم جاءه من الله ما حبسه عنها فلم يطق أن يطاقها وعلم أن الذي ترك من ذلك انما هو لمكان ما أصابه ليس ليمين عليه ولا ترك ذلك وهو برة يدرك على ذلك فانه لا يفرق بينه وبينها أبداً (قلت) أرايت الشيخ الكبير الذي لا يدرك على الجماع اذا آلى من امرأته ايوقف بعد الاربعه الاشهر ام لا في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك في هذا شيئا ولا يوقف اذا لم يستطع الجماع اذا آلى من امرأته وانما الايلاء على من يستطيع الفية بالوطء (قال) ومثل ذلك الخصى الذي لا يطاق يولى من امرأته ايوقف بعد اربعة اشهر او لرجل يولى من امرأته ثم يقطع ذكره فهذا كله واحد ولا يكون على واحد منهم توقف (قلت) ارايت ان آلى من امرأته وهي مستحاضة فوقفته بعد مضي الاربعه اشهر فطاق عليه السلطان فكانت في عدتها وعدتها سنة فارتجحها فمضت اربعة اشهر من بعد ما راجعها قبل ان تمتضي عدتها ايوقف ثانياً ام لا (قال) مالك لا يوقف ولكن ينتظر بهامادامت المرأة في عدتها فان وطئها في العدة فهي رجعة والا فليست برجعة (قلت) ولم لا يوقفها وهي ان ماتت توارثا (قال) ألا ترى انها لم يرتجحها فمضت في العدة اذا كان الطلاق غير بائن أنه يرثها وورثته ولا يوقف لها ان مضت اربعة اشهر من بعد ما طلق عليه السلطان قبل أن تنقضي عدتها فكذلك سئل بل هي هذه بعينها ولا يوقف الرجل في الايلاء مرتين عندما كان في نكاح واحد لانه اذا وقف مرة فطاق عليه السلطان فارتجح في العدة انه ان وطئ حنث وكفر وسقط عنه الايلاء وان لم يطاق حتى تنقضي العدة فليست رجعة برجعة وتصير أحق بنفسها فهذا يدل على انه لا يوقف في الايلاء عندما كان مرتين وانما حبسها العدة (قلت) أرايت لو أن رجلاً آلى من امرأته ثم طلقها تطليقة قضى أجل الايلاء قبل انقضاء عدتها يكون لها أن ترققه في قول مالك أم لا (قال) قال مالك نعم لها ان ترققه (قلت)

فصل في ما لليمين على ترك الوطء فانه ينقسم على ثلاثة أوجه أحدها أن يحلف بالله على ذلك أو بما كان في معنى ليمين بالله مما يوجب على نفسه ان رطئ كالصلاة والصدقة وما أشبه ذلك مما فيه قرينة اطلاق غير المراد منها أو عتق بعينه أو بغير عينه والثاني أن يحلف على ذلك بطلاق المولى منها والثالث أن يحلف على ذلك بما يعتد عليه بالحنث فيه حكم ولا يلزمه بمجرده شيء فأما اذا حلف على ذلك باليمين بالله أو بما كان في معناه مما ذكرناه فانه على وجهين أحدهما أن يقول والله لا أطأ امرأتى والثاني أن يقول والله لا أطؤها حتى أقبل كذا وكذا تأمنا لوجه الاول فانه مؤدى من يرم حلفه ويوقف اذا دخل الاجل فاما فاء بالوطء واما طلق عايه فاء الوجه الثاني فانه لا يخاو من وجهين أحدهما أن يكون ذلك الفاء الذي حلف لا يطاق حتى يفعل مما يمكنه فله والثاني أن يكون مما لا يمكنه فله بمنع الشرع منه أو عدم القدرة عليه فأما اذا كان مما يمكنه فعله فان كان مما لا مؤنة عليه فيه فليس بمول إلا أنه لا يترك وية ال له طأ امرأتك ان كنت صادقا انك لست بمول وان كان انما يتكلف فيه مؤنة فانه مول أيضا من يوم حلفه ويوقف اذا دخل الاجل وبخير بين الفئ بالوطء وبين الفئ الذي حلف ان لا يطاق حتى يفعل فان أبي من ذلك طلق عليه ولم يمكن من البر بما لم يبيحه له الشرع من قول أرشيد بن خير وما أشبه ذلك

فصل في ما اذا حلف على ذلك بطلاق المولى منها فلا يخلو من أن يكون الطلاق ثلاثاً أو مادون الثلاث واحدة أو اثنين فان كان مادون ثلاث واحدة أو اثنين وقف اذا دخل الاجل وقيل له فئ على أن تنوى الرجعة

أرأيت ان انقضت العدة قبل أجل الايلاء فضى أجل الايلاء وليست له باسرة ثم تزوجها بعد ذلك فأرادت ان توقفه (قال) يرجع الايلاء عليه مبتدأ من يوم تزوجها التزوج الثاني فاذا مضت أربعة أشهر من يوم تزوجها التزوج الثاني وقفته ان أحبت (قلت) أرأيت ان آلى منها ثم طلقها فانقضت عدة الطلاق بعدما مضى ثلاثة أشهر من يوم آلى منها فبانت منه ثم خطبها مكابها فترزجها فلما مضى الشهر قالت له المرأة أنا أرققت فاما أن تقيء واما أن تطلق (قال) لا يكون لها أن توقفه الا بعد مضى أربعة أشهر من يوم النكاح الثاني لان الملك الاول قد سقط فقد سقط الاجل الذي مضى من الايلاء الذي كان والا يلاء لازم للزواج ويبتدى فيه المرأة أربعة أشهر من يوم نكحها النكاح الثاني (قال) ابن القاسم قال مالك وان آلى منها فوقفته بعد الاربعه أشهر فطلقها ثم تزوجها فلما مضت أربعة أشهر وقفته أيضا حتى بانت منه بثلاث ثم تزوجها بعد زوج (قال) مالك يرجع عليه اليمين وتوقفه امرأته فان فاء والاطلاق عليه السلطان (قال) مالك وكذلك هذا في الظهار والايلاء لا يبطله طلاق الزوج اياها ثلاثا طلقها بتركه الفاء أو بطلاق غيره ذلك ثم تزوجها بعد ذلك فانه لا يسقط عنه الايلاء ولا

وان لم تكن مدخولا بها بالتقاء الختانين فيخرج من الاختلاف هذا الوجه فان أبى من ذلك طاق عليه بالايلاء فان ارتجع في المدخول بها وصدق رجعت به برطه بنية الرجعة صححت رجوعه وبقيت عنده على طاعتين وان لم يرتجع حتى انقضت العدة فترزجها رجوع عليه ايلاء من يوم تزوجها ما لم تنقض الثلاث بثلاث تطليقات وان كان الطلاق ثلاثا في ذلك اختلاف كثير تحصيله أن في ذلك قولين أحدهما أنه مول والثاني أنه ليس بمول فاذا قلت انه مول فلا يطلق عليه حتى يحل أجل الايلاء واختلاف على هذا القول في حكمه اذا حل الاجل على أربعة أقوال أحدها انه يطلق عليه ولا يمكن من الفى لانها تبين منه بالتقاء الختانين فيصير النزع حراما وهو مذهب ابن الماجشون على أصله فيمن طلع عليه الفجر في رمضان وهو يظأ امرأته أن يفضى ذلك اليوم لان انخراجه الفرج من الفرج وطء والثاني انها لا تطلق عليه الا أن يأبى الفى فان لم يأباه وأراد الفى ممكن من التقاء الختانين لا أكثر روى هذا القول عن مالك ويكون هذا النزع على مذهبه واجبا وليس بمجماع كالموطأ طلق امرأته ثلاثا في تلك الحال والثالث أنه يمكن من جميع لذته حتى يقترب أن ينزل ولا ينزل فيها مخافة أن يكون الولد لذنا وهو قول أصبغ والرابع انه يمكن من الفى بوطء كامل ولا يقع عليه الخنث الا بتامه وهو قول ابن القاسم في الاصل وظاهر قوله في المدونة وما يوجب جده من خلاف ذلك فقد قيل انه اصلاح سمعتهون فاذا قلت انه غير مول ففي ذلك قولان أحدهما انه يعجل عليه الطلاق من يوم خلع وهو قول مطرف والثاني ان الطلاق لا يعجل عليه حتى ترفعه امرأته الى السلطان وتوقفه

فصل في وأما اذا خلع على ذلك بما يعقد عليه الخنث فيه فاختلاف هل يكون به موليا أم لا على قولين قائمين من المدونة أحدهما انه لا يكون به موليا والثاني انه يكون به موليا وذلك كان يقول ان وطئت امرأتي فكل عبد اشتريه من الفسطاط فهو حر والله لا أطأ امرأتي في هذه السنة الا مرة واحدة أو يوما واحدا أو والله لا أطأ احدى امرأتي ولا نية له ومن ذلك أيضا أن يقر ان وطئت امرأتي فهي على كطء رأي أو ان وطئتها فوالله لا أطؤها على مذهب من يترى في الخلف بالطلاق الا بان لا يطأ نه يمكن من الوطء وأما على مذهب من يرى انه لا يمكن من الوطء ويطلق عليه اذا انقضت أجل الايلاء واذا قامت به امرأته على الخلاف الذي ذكرناه فهو مول على كل حال وأما على مذهب من يرى أنه يمكن من التقاء الختانين لا أكثر فخرج ذلك على الاختلاف فيمن حذف أو تزوج امرأته لا يكون مولا أم لا في هذه المسألة من الدرجة الثالثة

فصل في ولا يكون الخلف تزوجا مولا لا بشرط أن يكون حائما في حال انقضت ارادة نضر فان لم يكن على وجه الضرر ركن يمينه على وجه الاصلاح كذا في يخالف أن لا يطأ امرأته حتى يبرأ من مرضه وما أشبه

الظهار لانه لا يقدر على أن يجامع الا بالكفارة فكل جامع لا يقدر عليه صاحبه الا بالكفارة فان طلاقه اياها ثلاثا ثم تزويجه اياها بعد زوج لا يسقط عنه الايلاء ولا الظهار الا ترى أنه لا يقدر على أن يجامع الا بكفارة فهذا يدل على أن ذلك ثابت عليه (قال) مالك واذا آلى منها الى أجل من الا آجال فوقفه بعد الاربعة الاشهر فلم يبق ففارق بينهما السلطان ثم ان تزوجها بعد ذلك وقد بقي من الوقت الذي آلى اليه اربعة أشهر سواء أو أدنى من اربعة أشهر (قال) مالك فلا يلاء عليه الا أن يكون بقي من الوقت الذي آلى فيه أكثر من اربعة أشهر (قلت) واذا آلى ثم طلق فضت الاربعة الاشهر من يوم آلى قبل مضي عدتها فوقفه فطلق عليه السلطان أن تكون تطليقة أخرى في قول مالك (قال) نعم (قلت) ويكون للزوج أن يراجعها اذا طلق عليه السلطان حين أبي النع (قال) قال مالك نعم له أن يرتجعها ما كانت في عدتها اذا كان طلاق السلطان عليه من نكاح قد كان وطئها فيه (قلت) أرايت ان ارتجعها في عدتها فلم يطأها حتى مضت العدة أن تكون رجعت رجعه أم لا (قال) قال مالك لا تكون رجعت رجعه اذا لم يكن يطأها في عدتها (قلت) ويكون الزوج موسعا عليه

ذلك لم يكن موليا عند مالك وجميع أصحابه وقال ذلك علي بن أبي طالب رضي الله عنه وذهب الشافعي وأبو حنيفة ومن تبعهما الى انه مولى بكل حال وجمهورهم عموم قول الله عز وجل في الآية فانه لم يخص فيها عازبا من راض ولا محسنا من مسيء ومن أهل العلم من ذهب الى انه لا يكون موليا الا من حلف بالله تعالى وهذا لا يصح الا على مذهب من يرى ان الايمان كلها بغير الله غير لارمة لقول النبي عليه السلام من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت وهو بعيد والثاني قلنا فيه انه اليمين على ترك الوطء وهو المظاهر الكفارة على من حلف أن لا يطأ ولم تكن واجبة قبل والمث قلنا فيه انه اليمين بالطلاق التي يكون الحالف فيها على حنث وهو ان يقول الرجل امرأتى طالق ان لم أفعل كذا وكذا وهو ينقسم على ثلاثة أقسام أحدها أن يكون ذلك الفعل مما يمكنه فعله مثل أن يقول امرأتى طالق ان لم أدخل الدار وما أشبه ذلك والثاني ان يكون ذلك الفعل مما لا يمكنه فعله لعدم الامكان مثل أن يقول امرأتى طالق ان لم أمس السماء أو ان لم أشرب الخمر أو ألح في سم الحياط وما أشبه ذلك

فصل فاما الوجه الاول فيمنع فيه من الوطء من وقت اليمين فان طالبت امرأته بذلك ضرب له أجل الايلاء ووقف عند تمامه فاما فاء بفعل ذلك واما طلق وليس له أن يبق بالوطء لانه ممنوع منه لكونه على حنث فان اجتراً وطئ سقط ماضى من أجل الايلاء واستؤنف ضربه مرة أخرى فان قامت بذلك المرأة وطالبت فان فاء بفعل ذلك الفعل سقط عنه الايلاء ولم يلزمه طلاق وان طلق لم يلزمه طلاق أخرى بفوات ذلك الفعل المحلوف عليه ان كان مما يقوت في حياته على مذهب ابن القاسم خلافا لابن الموار في قوله انه نفع عليه طلقة أخرى انقرا الفعل لان فواته كانه قضاء الاجل فان أبي من ذلك طلق عليه الامام بالايلاء فن طلق عليه الامام به فارتجع لم تصح رجعتة الا أن يبق بفعل ذلك الفعل قبل انقضاء العدة بخلاف ان طلق هر قبل أن يطلق عليه الامام بالايلاء عليه فان تزوجها بعد انقضاء العدة رجع عليه الايلاء وكان لها أن توقفه لانه ممنوع من الوطء لكونه على حنث ويضرب له أجل الايلاء ثانية ويوقف عند تمامه فاما فاء بفعل ذلك الفعل واما طلق فان طلق انحلت عنه اليمين فان لم يفعل طلق عليه الامام ثانية بالايلاء وبقيت عليه اليمين فان ارتجع لم تصح رجعتة أيضا الا أن يبق بفعل ذلك الفعل وان تزوجها بعد انقضاء العدة رجع عليه الايلاء وكان لها أن توقفه فاما ان وقفه ضرب له أجل الايلاء فاذا قضى وقف أيضا فان أبي أن يبق يطلق عليه الامام ثالثة وانحلت عليه ولم تعد عليه لا بقضاء ذلك الماك فهذا حكم هذا الوجه الا في مسألتين احدهما أن يقول امرأتى طالق ان لم أطلقها وقد ذكرت الحكم فيها في كتاب الايمان بالطلاق وأما الوجه الثاني ففيه اربعة أقوال أحدها انه

يخلى بينه وبينها ما كانت في عدتها اذا هو ارتجعها قال نعم (قلت) فاذا لم يطأها في عدتها حتى دخلت في الدم من الحيضة الثالثة بانت منه وحلت للزوج مكانها في قول مالك (قال) نعم الا أن يكون له عذر من مرض أو سجن أو سفركان رجعت ثابتة عليها (قال) فعلت لمالك فاذا صح أو خرج من السجن أو قدم من السفر فامكن منها فأبى أن يطأها (قال) أرى أن يفرق بينهما أن كانت هذه العدة قد انقضت (قال) فقلت لمالك فهل عليها الا أن عدة (قال) لا وعدتها الاولى تكفيها قال ومحمل ذلك عندي اذا لم يخجل بها في العدة فان خلاها في العدة وأقر بأنه لم يطأها فرقت بينهما وجعلت عليها العدة للزوج من ذي قبل ولا يكون للزوج عليها في هذه العدة الرجعة (قلت) أرايت الزوج ان قال قد وطئت المرأة لم يطأني قال فان القول قول الزوج ويصدق ويحلف (قلت) أرايت الرجل يولي من امرأته ولم يبين بها أو لم يطأها ثم توقفه بعد الاربعه الاشهر فيطلق عليه السلطان أي يكون له رجعة أم لا (قال) قال مالك لا رجعة له عليها قال وكذلك اذا كان قد وطئها ثم طلق عليه السلطان فانه ضمت عدتها ثم تزوجها بعد ذلك ولم يطأها فوقفه بعد الاربعه فلم ينفى فطلق

يمنع من الوطء من يوم حلف وان كان الفعل غير متمكن منه في الحال وهو ذا هو قول ابن القاسم في المدونة ورواية عيسى عنه في العتية انه يقال احرم وانخرج وان كان ذلك في المحرم قال غير ابن القاسم في المدونة اذا تبين ضرره بها ولا ابن القاسم في مراعاة الضرر مثله في الطهار والثاني انه لا يمنع من الوطء حتى يمكنه الفعل بمجيء ابان الخروج الى الحج والثالث انه لا يمنع من الخروج حتى يخشى فواته والرابع انه لا يمنع منه حتى يفوته جلة فان طالبت به امرأته بالوطء اذا منع منه على مذهب من يرى المنع منه في ذلك الموضع ضرب له أجل الايلاء فان ضرب له على النول الاول حين حلف أو على النول الثاني حين أمكنه الخروج فادرك الحج قبل انقضاء أجل الايلاء فحج ووسقط عنه الايلاء وان لم يحج طاق عليه بالايلاء عند انقضاء أجله وان انقضى أجل الايلاء قبل وقت الحج لم تطلق عليه حتى يأتي وقت الحج فان أتى وقت الحج فحج ووسقط عنه الايلاء وان لم يدرك الحج طلق عليه بالايلاء ان كان قد انقضى أجله أو عند انقضائه ان لم ينقض بعد وان ضرب له أجل الايلاء على القرل الرابع بعد فوات الحج فخرج من العام المقبل لم يطلق عليه بانقضاء أجل الايلاء حتى يأتي وقت الحج فأتى وقت الحج طلق عليه به وان لم تطالبه المرأة باليمين وترك هو الحج في ذلك العام ثم قامت عليه في العام الثاني استؤنف لها الحكم فيه كالعام الاول وجرى ذلك على الاختلاف المذكور فيه فينادى في القول الاول على الامتناع من الوطء ويضرب له أجل المولى وان قامت قبل أن يتمكن الخروج ويرجع في القول الثاني الى الوطء حتى يخشى فوات الحج فيضرب له حينئذ أجل الايلاء وقد روى ابن القاسم انه اذا لم يحج ذلك العام خث ووقع عليه الطلاق ووجه هذا القول انه جل يمينه على أن يحج في ذلك العام فعلى هذا القول لا يدخل عليه الايلاء لانه أجل مؤقت يخث بمضيه فله ان يطأ لانه على بر وقد قيل ليس له أن يطأ فيدخل عليه الايلاء على هذا القول ويطلق عليه به ان انقضى قبل أن يفوته الحج وأما الوجه الثالث فيجعل عليه فيه الطلاق ولا يضرب فيه أجل الايلاء لان النفي لا يقدّر عليه فيما لا يمكن فعله ولا يمكن منه فيما لا يجوز له مما ينه عنه الشرع منه غير انه ان بادروا بعمل برقي يمينه وسقط عنه الطلاق والائتم

فصل في مختلف ما يكون المولى به فائتا بخلاف أيمانها فكان منها الاية مدر على اسقاطه عن نفسه قبل الحنث لم يكن له أن يفيء فيه الا بالجماع وما كان منها بقران يسقطه عن نفسه قبل الحنث ظاهر او باطنا قبلاته منه الفية باسقاط اليمين عن نفسه في الطاهر على قرين ناكح للمولى عذر يتنزه به من الجماع من مرض أو سفر أو حيض أو دم نفاس أو شبه ذلك لم تحل يمينه من ثلاثة الوجة انه كورة أحد هذا أن يكون مما لا يقدر على اسقاطه قبل الحنث مثل أن يكون يمينه بعق غير معين أو صدقة ثمن غير معين أو ما أتت به ذلك

عليه السلطان أيضا انه لا رجعة له عليها لانه لم يوطأها في هذا الملك من بعدما عقد نكاحها الثانية (قال) وكذلك كل ملك لم يوطأ فيه فلا رجعة له عليها (قلت) ارايت لو ان رجلا حرائقته بملاوكة آلى منها كم اجل الايلاء من هذه الامة في قول مالك (قال) قال مالك كل حر آلى من ازواجه حرائر كن او اماء مسلمات كن او مشركات من اهل الكتاب حرائر فأجل ايلائه اربعة اشهر ولا ينظر في ذلك الى النساء (قال) وكذلك كل عبيد آلى من نسائه وتحت حرائر واماء مسلمات او مشركات حرائر من اهل الكتاب فأجل ايلائه شهران وانما ينظر في هذا الى آجال الرجال لا الى آجال النساء (قال) قال مالك لان الطلاق على الرجال والعدة على النساء فكذلك اجل الايلاء للرجال (قلت) ارايت اذا آلى منها وهو عبيد وهي امة فوقعته بعد الشهرين فلم ينف فطلقها عليه السلطان ثم اعتقت وهي في عدتها ينتقل الى عدة الحرائر ويملك الزوج الرجعة في قول مالك ام لا (قال) قال مالك في الامة اذا اعتقت وهي في عدتها من طلاق يملك الزوج الرجعة او لا يملك الرجعة قال تبنى على عدتها عدة الامة ولا تنقل الى عدة الحرائر لان العدة قد لزمت الامة حين طلقها

والثاني أن يكون مما يقدر على اسقاطه قبل الحنث ظاهر افعلم بذلك أن اليمين قد انحلت عنه بفعل ما حلف به وذلك مثل أن يحلف بعق عبيد بعينه أو لا يوطأ امرأته أو يطلق امرأته أخرى ثلاثا وما أشبه ذلك والثالث أن يقدر على اسقاط اليمين عن نفسه في الباطن من غير أن يعلم ذلك في الظاهر الا من قبله وذلك مثل أن تكون يمينه بالله تعالى أو ما تكون كفارته كفارة يمين بالله تعالى فاذا كانت يمينه لا يقدر على اسقاطها عن نفسه قبل الحنث كحلفه بعق غير معين أو ما أشبه ذلك من صدقة أو مشى أو صيام أو ما أشبه ذلك فالثانية له بالقول الى أن يزول العذر فيوقف فاما أن يني أو امان أن يطلق اذا تسقط عنه اليمين ولا ينحل عنه الايلاء بما يعتق ويتصدق به قبل الوطء اذا لم يكن ذلك بعينه هذا هو المشهور والذي يوجب به النظر والقياس وقد روى عن مالك فيمن آلى بعق غير معين فاعتق لذلك رقبة قبل الحنث انه لا يجزئه وقوع ذلك في كتاب الظهار من المدونة ومثله في كتاب ابن الموزار وهو بعيد وأما ان كانت يمينه بعق عبيد بعينه أو صدقة شيء بعينه أو ما أشبه ذلك من المعينات فلا يقبل منه فينه بالقول دون أن يعتق العبد الذي حلف بعقه أو يتصدق بالشئ الذي حلف بالصدقة به لانه اذا اعتق ذلك العبد أو تصدق بذلك الشئ سقطت عنه اليمين وانحل عنه ولان فيئته التي يسألنا ان ننظره اليها توجب عليه ذلك هذا قول أصحابنا كلهم حاشا ابن الماجشون فانه يرى الفئته بقرطهم ان الفئته لا تكون الا باسقاط اليمين والاطلاق عليه بالايلاء فارتجع ولا يرى السفر عذرا أو امان ان كانت يمينه بالله تعالى فاختلف هل تقبل فيئته بالقول دون أن يكفر أو لا تقبل منه حتى يكفر فقل انها لا تقبل منه درن أن يكفر بسقوط اليمين عنه بالكفارة قبل الحنث وقيل انها تقبل منه دون أن يكفر لانه لا ندرى ان كفر هل نرى تلك لكفارة اليمين أم لا وقال جماعة من أهل العلم النية الجماع الا أن يكون له عذر يمنعه منه فيكون له النية باللسان اذا شهد على ذلك وقال آخرون الفئته له بالقول على كل حال وهذا ان القولان انما يتصوران عندى على مذهب من يرى ان الطلاق يقع على المولى بانقضاء أجل الايلاء ان لم يمض منه وأما ان لم تكن يمينه على ترك الوطء ففيئته فعل الشئ الذي حلف أن يفعله على مذهب مالك وأصحابه اذا كان قادرا على ذلك الفعل واختلف اذا لم يكن قادرا عليه في الحال على ما تقدم ذكره وتحصيل الاختلاف فيه وأما ان لم يكن قادرا عليه بحال فيعجل عليه الطلاق ولا يضرب له أجل الايلاء حسبما مضى القول فيه

﴿فصل﴾ واختلف أهل العلم في حد المدة الذي يكون الحائث ترك الوطء فيها مولى على أربعة أقوال أحدها أنه لا يكون مولى الا من حلف أن لا يوطأ زوجته على التأبيد أو أطلق اليمين ولم يقيد بامدة مخصوصة مؤقتة فليس بمول حكى هذا القول أهل الاختلاف عن ابن عباس والثاني انه لا يكون مولى الا أن يحلف على أكثر

ولا يلتفت في ذلك الى العتق فكذلك مسئلتك (قلت) رأيت لو ان عبدا على امه او على حرة آلى منها فلما مضى شهر اعتق العبد فضى شهر آخر فأرادت امرأته ان توقفه بعد مضى الشهرين من يوم آلى فقال الزوج أنا حرولى أربعة أشهر (قال) قال مالك في عبد طلق امرأته تطليقة وهى حرة أو أمه ثم أعنتق العبد بعد ذلك انه انما بقى من طلاقه تطليقة واحدة (قال) قال مالك الايلاء للرجال لان الطلاق للرجال فأرى هذا قد لزمه ايلاء وهو عبداً اعتق بعد ذلك فلا يلتفت الى حاله التى تحول اليها بعد العتق لان الايلاء قد لزمه وهو عبداً فأجله في الايلاء أجل عبد ألا ترى أن مالكاً قال انما بقى من طلاقه تطليقة فهذا يدل على قول مالك (قال) ابن القاسم ألا ترى أن مالكاً قال في الامه يطلقها زوجها فتعتد بعض عدتها ثم تعتق أنها لا تنتقل الى عدة الحرائر لان العدة قد لزمها يوم طلقها زوجها وهى أمه فكذلك مسئلتك (قلت) رأيت العبد اذا آلى بالعتق أو بالصدقة أيكون مولياً (قال) قال مالك في عبد حلف بعتق جارية ان اشترها فأقضى مالكاً يستفتيه قال مالك لا أحب أن تشتريها ونهاه عن ذلك (قال) ابن القاسم فقلت لمالك أسيدته أمره أن يحلف بها قال مالك لما قال لي ان سيدة أمره بأن يحلف (قال) مالك ولم أر له أن يشتريها (قال) ابن القاسم فأراه مولياً لانه لو حنث ثم أعنتق لزمته اليمين (قلت) رأيت ايلاء الذمي اذا حلف بعتق أو طلاق أو بالله أو بصدقة ما يملك أو بغير ذلك من الايمان أن لا يقرب امرأته فأسلم أيكون مولياً أم لا (قال) قال مالك لا يكون مولياً اذا أسلم سقط هذا كله عندي ألا ترى أن طلاقه لا يلزمه فكذلك ايلاءه لان الايلاء يجر الى الطلاق

﴿ تم وكل كتاب الايلاء من المدونة الكبرى ﴾
بحمد الله وعونه وبليته كتاب اللعان

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾
﴿ كتاب اللعان ﴾

(قلت) لابن القاسم رأيت الامام اذا لعن بين الزوجين المسلمين الحرين أو الكافرة تحت المسلم أو العبد بين أو العبد تحت الامه أو الامه تحت الحر أو الحر تحت العبد كيف يلاعن بينهم ومن يبدأ (قال) يبدأ من أربعة أشهر ولو بيوم وهو مذهب مالك ومن تبعه وقد تأول على هذا المذهب انه لا يكون مولياً حتى يز يد على الاربعه أشهر أكثر مما يتلوم به عليه اذا قال أنا فى وهو غلط لان التلوم انما يكون اذا وقف فقال أنا فى فلم يفعل وأما اذا وقف فابى ان يفي فان الطلاق يجعل عليه ولا معنى للتلوم عليه فن حق المرأة أن يوقف لها زوجها المولى وان لم يزد على الاربعه الاشهر فصاعداً ولا يكون مولى ان حلف على أقل منها وهو مذهب أبي حنيفة وأهل العراق والرابع أنه يكون مولياً اذا حلف على كثير من الاوقات أو قليل أن لا يجامع فتركها أربعة أشهر من غير جماع وهو قول ابن أبي ايلي وطائفة من أهل الكوفة والا يلاء ينقسم على ثلاثة أقسام قسم يكون مولياً من يوم حلف وقسم لا يكون فيه مولياً الا من يوم ترفعه امرأته الى السلطان وتوقفه وقسم اختلف فيه فقيل انه مول من يوم حلف وقيل من يوم ترفعه الى السلطان فاما الذى يكون فيه مولياً من يوم حلف فهو الذى يحلف على ترك الوطء وأما الذى لا يكون فيه مولياً الا من يوم ترفعه فهو الذى يحلف بطلاق امرأته أن يفعل فعلاً أو ما اختلف فيه فهو الايلاء الذى يدخل الظهار

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾
﴿ كتاب اللعان ﴾

الاصل في اللعان كتاب الله تعالى وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام واجماع الامه فاما كتاب الله فهو قوله عز وجل

بالرجل فيحلف أربع شهادات يقول أشهد بالله لأني ما ترضي أشهد بالله لأني ما ترضي (يقول) ذلك أربع
مرات والخامسة يقول الزوج لعنة الله على من كنت من الكاذبين (قال) وكذلك سمعت مالكا قال لي
وقال لي ويدراً عنها العذاب أن تشهد فتقول أشهد بالله ما رأيته أني أشهد بالله ما رأيته أني قال تقول ذلك
أربع مرات والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين وحدثنا سحنون عن ابن وهب عن
الليث بن سعد عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن زرعة بن إبراهيم أن رجلاً أتى رسول الله صلى الله
عليه وسلم (فقال) يا رسول الله إن امرأتك تزنت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتنوبي بها فلما أتت بها
(قال) ما تقول هذا قالت كذب يا رسول الله فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا فلان اتق الله
وانزع عما قلت فجعل ذلك وتوب إلى الله تعالى يتوب الله عليك (قال) لا والذي بعثك بالحق أربع مرات
رددتها عليه رسول الله فأقبل على المرأة فقال يا فلانة اتق الله وأقري بذنبك ترجك وتترجي إلى الله
ويتوب الله عليك قالت لا والذي بعثك بالحق لقد كذب قالت ذلك أربع مرات فنزل القرآن والذين يرمون
أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم الايات كلها فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا فلان
فهم فشهد قال أقول ماذا يا رسول الله (قال) تقول أشهد الله أني إن الصادقين أربع مرات كلها قال ثلث
وثلاث ورابع ثم قال وخمس فقال يا رسول الله إذا أقول (قال) قل لعنة الله على من كنت من الكاذبين
ثم دعا المرأة فقال اشهدي أو ترجك قالت يا رسول الله بل شهدت قال قومي قالت يا رسول الله ماذا أقول (قال)
قولي أشهد بالله أنه لمن الكاذبين أربع مرات ثم قال خسي قالت يا رسول الله ماذا أقول قال قولي غضب الله
عليها إن كان من الصادقين فضعلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قوم فقد فرقت بينكما ووجب النار
لاحدكما والولد لك يعني المرأة (قال) ان وهب قال مالك في الذي يغيب عن امرأته ثم يقدم وقدم ماتت
امرأته وترك ولداً كان بعده فأكرمه (قال) بلعني يلتنع وبراً من الولد ويكون له الميراث (قال) ابن
وهب قال يونس قال ابن شهاب عن رجل تزوج امرأة فلم يجمعها اليه حتى حلت فقالت هو من زوجي
وكان يأتي في أهلي سرا فيغشاني وأسررت من أهلي فاستل زوجها فقتل لم أغشها وقال أنا من ولدها برىء
(قال) ابن شهاب سئلت سئنة الملا عن نرى أن يتلاعنا ولا تنكح حتى تضع حملها ولا يجتمعان أبداً وولدها
يدعى إلى أمه ومن قد فها جلد الحدد (قال) قال يونس عن ابن شهاب أنه قال في رجل تزوج امرأة فدخل
بها ثم قذفها ثم ارتفعوا إلى السلطان جاء بشهده فشهدوا أنها أخته من الرضاغة (قال) ابن شهاب ان قامت
بينة على أنها أخته فرق بينهما ما ولم يكن بينهما ملاعنة وكان لها مهرها بما استحل منها (قلت) فان تبرأ
من الحمل كيف يلتن (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى أن يقرل أشهد بالله لأني ولم أسمعه
من مالك وتقول المرأة أشهد بالله ما ريت (سعيد) ابن المسيب وسليمان بن يسار كما يقولان يقع اللعان بين
كل زوجين (مالك) أن ربيعة وعبد الله بن يزيد بن هرمرز جميع من أدركت من العلماء كانوا يقولون
يقع اللعان بين كل زوجين (يحيى) بن سعيد ونافع مولى ابن عمر وعطاء بن أبي رباح وأبو الزناد وطريف
قاضي هشام وبكير بن الأشج وعبد الرحمن بن القاسم وابن قسيط بذلك (قال) أبو الزناد ومضت السنة
في المرأة من أهل الكتاب تكرر تحت المسلم انهما يتلاعنان اذا قذفها وقال عبد العزيز الخريلا عن الامة
والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين
والخامسة أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله انه لمن
الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين يقول عز وجل والذين يذفون من الرجال
أزواجهم من النساء فيرمونهم بالزنا ولم يكن لهم شهداء يشهدون لهم بصحة ما رموه من به من القبا حشة

والعبد يلاع عن الحرية وذلك أنهم أزواج وان للولد حرمة تكهنت أمه نكاح الاسلام وهي زوجة فليست له بأمه يصدق عليها قال اذا استبرأها (قلت) هل بين الكافرة والمسلم لعان اذا قذفها في قول مالك (قال) اذا قذفها فلا يكون عليه لعان لانها كافرة (قلت) أرأيت ان ادعى رؤية وتدعى انه لم يجامع بعد الرؤية وهي كافرة (قال) يلاع عن في قول مالك الساعة لانه يدفع عن نفسه ما يكون له منها من الولدان أحب أن يلاع عن وانما جعل مالك للزوج أن يلاع عن حين زعم أنه رآها من قبل أن يظهر الحمل لان الزوج يقول أخاف أن أموت ويكون من هذه ولد فيلحقني فلذلك كان له أن يلاع عن ويدفع عن نفسه الولد اذا جاءت به وانما يلاع عن المسلم النصرانية في دفع الولد ولا يلاع عنها فيما سوى ذلك (قلت) وهل بين الحرية والعبد أو الأمة والحر لعان في قول مالك (قال) نعم والحر من الأمة على ما فسرت لك من الحر والنصرانية لانه لا لعان بينهما الا في نفي الحمل (يحيى) بن سعيد في حرمتها أمة قد قذفها بالزنا قال ان كان يتبرأ من حملها فانه يلاع عنها المسكان ولدها وان كان زناها ولم يتبرأ من حملها زجر عنها وقال في المملوك تحته الأمة مثل ذلك قال يحيى في النصرانية تحت المسلم مثل ذلك (قلت) أين تلاعن النصرانية المسلم في قول مالك (قال) في كنيسة واحدة حيث تهظم قال مالك وتحلف بالله (قلت) لابن القاسم فالمسلم أين يلتعن قال في المسجد وعند الامام (قال) سحنون وقد ينافي كتاب الشهادات أين تحلف النصرانية (قلت) أي الساعات تلتعن في قول مالك (قال) سمعت مالكا يقول في دبر الصلوات (قلت) فهل تحضر النصرانية الموضع الذي يلتعن فيه زوجها أم لا في قول مالك والزوج انما يلتعن في المسجد (قال) لا أعرف من قوله انها تحضر ولا تحضر لانها تمنع من المسجد (قلت) فهل يحضر الرجل موضعهما حيث تلتعن في كنيسة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا أنه قال تلتعن النصرانية في كنيسة النصرانية والمسلم في المسجد والنصرانية تمنع من دخول المسجد عند مالك فهذا يدل على انه لا بأس أن يلتعن كل واحد منهما بما يغير محضر من صاحبه الا أن يشاء الرجل أن يحضرها (قلت) فهل يجمع الامام للعان المسلم ناسا من المسلمين (قال) قال مالك يلتعن في دبر الصلوات وبمحضر من الناس ولا بد للامام فيما سمعنا من مالك أنه يلاع عن بينهما بما يحضر من الناس (قلت) أرأيت اتمام اللعان أهو فرقة بين الزوجين أم حتى يفرق السلطان بينهما (قال) قال مالك اتمام اللعان هي الفرقة بين الزوجين (ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب وغيره أن رسول الله عليه وسلم أمر الزوج والمرأة خلفا بعد العصر عند المنبر (ابن وهب) عن يحيى بن أيوب عن المشني بن الصباح عن عمرو بن شعيب أن المتلاعنين يتلاعنان في دبر الصلاة الظهر والعصر وما كان في دبر العصر أشدهما (قلت) أرأيت المتلاعن اذا أ كذب نفسه بعد اتمام اللعان أيحل له أن يشكحها في قول مالك (قال) لا تحل له أبدا ويضرب الحد ويلحق به الولد (قال) مالك السنة في المتلاعنين أنهما لا يتناكحان أبدا وان كذب نفسه جلد الحد ويلحق به الولد ولم ترجع اليه امرأته قال مالك وتلك السنة عندنا لا شك فيها (قال) ابن وهب وقاله ابن شهاب ويحيى بن سعيد وربيعة بن أبي عبد الرحمن (ابن وهب) عن ابن لهيعة والليث عن عبد الله بن أبي جعفر عن بكير بن الأشج ان التلاعن هي البتة ولا يتارثان ولا يتناكحان أبدا وعليها عدة المطلقة فان كان لها عليه مهر وجب عليه (قلت) فان أ كذب نفسه قبل أن يتم اللعان ولم يبق من اللعان الامرة واحدة من المرأة (قال) اذا اكذب نفسه وقدي من

الا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله أي يحلف أحدهم أربع ايمان بالله انه لمن الصادقين فيأمرى به زوجته من الفاحشة ويدرأ عنها العذاب أي حد الزنا وهو الرجم ان كانت ثيبا والجلد ان كانت بكر الان العذاب معروف بالالف واللام معرفة فالمراد به الحد المعلوم الذي أوجب الله على الزناة في كتابه وعلى لسان

رسوله

لعان المرأة واحدة أو اثنتان جلد الحد وكانت امرأته (ابن وهب) عن يحيى بن أيوب عن المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاصي أنه كان يقول في الملاعن إذا أكذب نفسه بعد ما يشهد أربع شهادات من قبل الخامسة التي يلتعن فيها جلد الحد ولم يفرق بينهما (قلت) أرايت ان ظهر بامرأته جل فاتفى منه ولاعن السلطان بينهما ثم انفض ذلك الحمل أتردها اليه (قال) لا قلت ولم وقد مضى اللعان قال لا (قلت) أفيرزجها من ذى قبل قال لا (قلت) ولم وقد مضى اللعان قال وهل يدري أن ذلك انفض ولعلها أسقطت فكتمته (ابن وهب) عن عبد الله بن عمرو بن نافع عن ابن عمر قال قد دف رجل من الانصار ثم من بني عجلان امرأته فاحلفهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم فرق بينهما بعد ان تلاعنا قال سهل فحضرت هذا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فحضت سنة المتلاعنين بعد أن يفرق بينهما ولا يجتمعان أبدا (ابن وهب) عن رجال من أهل العلم عن ابن شهاب وبكير بن الأشج ويحيى بن سعيد وربيعة وأبي الزبادان المتلاعنين لا يتناكحان أبدا (ابن عيينة) والفضيل عن سليمان الاعمش عن ابراهيم النخعي أن عمر بن الخطاب قال في المتلاعنين لا يجتمعان أبدا (قلت) أرايت المحدث والمحدث في الفذف هل بينهما لعان في قول مالك (قال) قال مالك اللعان بين كل زوجين الا أن يكونا جميعا كافرين فلا يكون بينهما لعان (قال) سحنون وقد بينا هذا قبل هذا وأثاره (قلت) أرايت الصبي اذا قذف امرأته وهى امرأة كبيرة أيلعن أم لا في قول مالك لانه ليس بقاذف ولا يلحقه الولدان جاءت امرأته بالولد فلما كان لا يلحقه الولد وكان ليس بقاذف علمنا أنه يلاعن وقد قال مالك انه ان زنى لم يحسد (قال) مالك وان قذف الصغير لم يحسد فهذا يدل على أنه لا يلاعن (قلت) أرايت المملوكين المسلمين هل بينهما لعان في قول مالك (قال) نعم بينهما اللعان كذلك قال مالك اذا أراد أن ينفي الولد وادعى رؤية فقال أنا التعن خوفا من أن يلحق بى الولد اذا جاء (قلت) أرايت الحر اذا قذف امرأته الحرة فقال رأيتها تزنى فأراد أن يلاعنها وهى ممن لا تحمل من كبر أو لا تحمل من صغر (قال) تلاعن اذا كانت الصغيرة قد جومت وان كان مثلها لا تحمل فلا بد له من اللعان وان كانت ممن لو نكحت لم يكن عليها حد ألا ترى أن النصرانية لو نكحت عن لعان المسلم وصدقته لم يكن عليها حد وكذلك الصغيرة توجب على الرجل اللعان فيما ادعى لانه صار لها قاذفا ولا يسقط عنها الحدان لم يلاعن ولا تلاعن الصغيرة لانهما لو أقرت بما رماها به الزوج لم تحدد ذلك ولو زنت أيضا لم يكن عليها حد (قلت) فان كانت هذه الحرة مثلها لا تلدا الا أن زوجها قال رأيتها تزنى وهو لا يريد يلاعن حدرا من الحمل أيلتن في قول مالك أم لا (قال) يلتعن لان هذا قاذف لهذه الحرة فلا بد من اللعان وهو في الامة والمشرقة لا يكون قاذفا ولا يلتعن اذا قذفها الا أن يدعى رؤية أو ينفي حملها باستبراء يدعيه فيقول أنا أتعن خوفا من أن أمرت فيلحقنى الولد فهذا الذى يلتعن اذا كانت امرأته أمة أو من أهل الكتاب أو ينفي من حملها ان له أن يلتعن وان أراد أن يلتعن ويحقق قوله عليها لم آمنه من ذلك لان الله تبارك وتعالى قال فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله وان لم يرد ذلك لم يكن عليه شيء لانه لا حد عليه في قذفها ياها (قلت) أرايت لو أن رجلا نظر الى امرأته حاملا وهى أمة أو نصرانية أو مسلمة فسكت فلم ينتف من الحمل ولم يدعه حتى اذا هى وضعت الحمل أتتفى منه (قال) قال مالك اذا رأى الحمل فلم ينتف منه حتى تضعه فليس له أن يتتفى وقد

فصل فاما متنت المرأة عن اللعان حدث حد الزنا وكذلك الزوج اذا نفي حمل امرأته أو قذفها برؤية أو بغير رؤية على الاختلاف في ذلك ان نكل عن اللعان حد حد القذف واختلف الفقهاء المتأخرون من القرويين اذا نكحت المرأة عن اللعان بعد لعان الزوج ثم أرادت أن ترجع الى اللعان هل يكون ذلك لها أم لا فمنهم من روى ذلك لها وقال لا يكون نكرانها عن اللعان أقوى من اقرارها بالزنا وهى لو أقرت به ثم رجعت

رآها حاملا ولم ينتف منه فانه يجلد الحدلانها حرة مسلمة قصار قاذوا هذا قول مالك وأما الكافرة والامة فانه
 لا يجلد فيها لانه لا يجلد قاذوها (قلت) فان ظهر الحمل وعلم به ولم يدعه ولم ينتف منه شهرا ثم اتى منه بعد
 ذلك (قال) لا يقبل قوله ذلك منه ويضرب الحدان كانت حرة مسلمة وان كانت كافرة أو أمة لم يضرب الحد
 ولحقه ذلك الولد ويجعل سكوته ههنا اقرارا منه بالحمل قال نعم (قلت) فان رآه يوما أو يومين فسكت ثم اتى
 بعد ذلك (قال) اذا ثبتت البتة انه قد رآه فلم يشكره وأقر ثم جاء بعد ذلك يشكر لم يكن له ذلك (قلت) أرايت
 الصبية التي يجامع مثلها الا أنها لم تحض اذا قذفها زوجها أيا لعن في قول مالك (قال) قال مالك من قذف
 صبية مثلها يجامع وان لم تبلغ الحيض فان قاذفها يحذف كذلك زوجها اذا قذفها فانه يلاعن ليس دفع بذلك عن
 نفسه الحد (قلت) وتلتعن وهي صغيرة اذا كان مثلها يجامع وان لم تبلغ الحيض (قال) لالا لها لو زنت لم يكن عليها
 حد وانما للعان على من عليه الحد لانها لو أقرت بما قال لم يكن عليها حد وقد قال الله تبارك وتعالى ويدرا عنها
 العذاب وهي ممن لا عذاب عليها في اقرارها ولا زناها (قلت) أرايت ان قذف رجل امرأته فقال رأيتها تزني
 الساعة ولم أجامعها بعد ذلك الا أنى قد كنت جامعتها قبل ذلك وقد جامعتها اليوم قبل ان أراها تزني واما منذ
 رأيتها تزني اليوم فلم أجامعها أيلتعن أم لا في قول مالك (قال) قال مالك في هذه المسئلة بعينها انه يلتعن ولا
 يلزمه الولد ان جاءت بولد (قال) مالك وان أقر أنه كان يطؤها حين رآها تزني فلا ينفعها وان الولد لا يلزمه اذا
 التعن باقراره انه كان يطؤها حين رآها تزني (قلت) فان جاءت بالولد من بعدما التعن شهرين أو ثلاثة أو بخمسة
 أيلزم الاب أم لا (قال) نعم لان الابن انما هو من وطئه هو به مقر وان يزعم انه رآها تزني منذ خمسة أشهر والحمل
 قد كان قبل ان يراها تزني (قلت) أفيلحق به الولد في قول مالك (قال) قد اختلف في قول مالك فيما سمعنا منه
 وفيما بلغنا عنه مما لم نسمعه وأحب ما فيه الى أنه اذا رآها تزني وبها الحمل ظاهر لاشك فيه فانه يلحق به الولد اذا
 التعن على الرؤية (قلت) أرايت اختلاف قول مالك في هذه المسئلة ما هو قال ألزمه حرة وحرمة لم يلزمه الولد
 وحرمة يقول ينفيه وان كانت حاملا وكان المخزومي يقول في الذي يقول رأيتها تزني وهو مقر بالحمل قال يلاعنها
 بالرؤية فان ولدت مافي بطنها قبل ستة أشهر من ادعائه بالولد منه وان ولدت له ستة أشهر فصاعدا فالولد للعان
 فاعترافه به ليس بشئ فان اعترف به بعد هذا ضربته الحد والحقت به الولد (قلت) أرايت ان ولدت ولدين في
 بطن واحد فأقر بالاول ونفى الاخر أيلزمه الولدين جميعا ويضرب به الحد أم لا (قال) يضرب الحد ويلزمه
 الولدان جميعا ولم أسمع من مالك (قلت) أرايت لو أن امرأة ولدت ولدا ثم ولدا آخر بعد ذلك بخمسة أشهر
 أيجعله بطن واحد قال نعم (قلت) فان وضعت الثاني لسته أشهر فصاعدا أيجعله بطنين أو بطن واحد قال بل
 بطنين (قلت) أرايت ان قال لم أجامعها بعد ما ولدت الولد الاول (قال) يلاعنها وينفى الثاني اذا كانا بطنين (قلت)
 فان قال لم أجامعها من بعدما ولدت الولد الاول ولكن هذا الولد لثاني ابني (قال) يلزمه الولد الثاني لان هذا الولد
 للفراس (قلت) فهل يجلد الحدحين قال لم أجامعها من بعدما ولدت الولد الاول وهذا الولد لثاني ولدى (قال)
 أرى أن يسئل النساء فان كان الحمل يتأخر عندهن هكذا لم أر أن يجلدوا وان قلن انه لا يتأخر الى مثل هذا جلده
 الحدولا جلده ان كان يتأخر عندهن وكان عندهن بطن واحد قد سمعت غير واحد يقولون ان الحمل يكون

قبل رجوعها ومنهم من لم يرد ذلك لها لما تعلق به من حق الزوج والاول أصح واظهر هل يدخل هذا الاختلاف في
 الزوج اذا نكل عن اللعان ثم أراد أن يرجع اليه هل يكون له ذلك أم لا فقد قيل انه يدخل في ذلك والصحيح أنه
 لا يدخل فيه والفرق بين الرجل والمرأة في ذلك أن نكول المرأة عن اللعان كالاقرار منها على نفسها بالزنا ولها
 أن ترجع عن الاقرار به ونكول الرجل عن اللعان كالاقرار على نفسه منه بالقذف وليس له أن يرجع عن

واحد أو يكون بين وضعهما الأشهر ولا يشبه هذا أن يقول الرجل لأمرأة تزوجها ولم بين بها فجاءت بولد بعد ما
 عده نكاحها بسنة أشهر فقال هذا ابني ولم أطأها من حين عقدت نكاحها فهذا يكون ابنه ويجلد الحد لأنه حين
 قال هو ابني ولم أطأها فكانه إنما قال جلت به من غيري ثم أكذب نفسه بقوله أنه ابني فهذا يدل على أن الحد قد
 وجب عليه (قلت) أرايت إذا قدم رجل من سفر فولدت امرأة ولدا فلا عنها ثم ولدت بعد ذلك بشهر أو أقل
 ولدا آخر أيلعن له أيضا أم لا يلعن (قال) يجزئه اللعان الأول ولم أسمع من مالك (قلت) ولم (قال) لأنه حين
 التعن بالولد الأول فقد التعن وقطع عن نفسه كل ولد يكون لهذا الحمل (قلت) فإن ادعى الولد الثاني (قال)
 يلحق به الولد الأول والثاني ويجلد الحد (قلت) أرايت أن ولدت امرأة ولدا فجاءت ولم يعلم الرجل بذلك أو
 كان غائبا فلما قدم اتى منه أيلاعن والولد ميت أم لا (قال) يلاعن لأنه قاذف (قلت) وكذلك لو ولدت
 ميتا فنضاه فيلعن قال نعم (قلت) أرايت الرجل يقذف امرأة وقد كانت زنت وحدث فقال اني رأيتها زنتي
 فقال إذا قذفها برؤية ولم يقذفها بالزنا الذي حدث فيه لاعن (قلت) أرايت أن أكذب نفسه وقد قذفها
 برؤية ولم يقذفها بالزنا الذي حدث به أتضربه لها الحد أم لا في قول مالك (قال) لا حد عليه وعليه العقوبة
 (قلت) فإن قذفها زوجها وقد غصبت نفسها ألتعن قال نعم (وقال) غيره أن كان قذفه أياها برؤية سوى الذي
 اغتصبت فيه فإنه يلعن ثم يقال لها ادري عن نفسك ما أحق عليك بالتعانه وخذي مخرجك الذي جعله الله لك
 بأن تشهدي أربع شهادات بالله وتحمسي بالغضب فإن لم يقذفها وإنما غصبت ثم استمرت حاملا فنضاه لم يسهط
 نسب الولد إلا باللعان فإن التعن دفع الولد لأنه قد يمكن أن يكون من وطء الفاسق ولم يكن عليها أن تلعن للشبهة
 التي دخلت لها بالاغتصاب لأنها تقول أنا ممن قد تبين لكم أنه ان لم يكن منه فقد كان من الغاصب (قلت)
 أرايت من أبي اللعان من الزوجين أيجلده مالك بأبائه أم حتى يكذب نفسه (قال) إذا أبي اللعان أحد الزوجين
 أقيم عليه الحد أن كان الزوج أقيم عليه حد القذف وأن كانت المرأة أقيم عليها حد الزنا (قلت) أرايت إذا التعن
 الرجل فنكحت المرأة عن اللعان أيجلدها أم يحبسها حتى تلعن أو تقرر على نفسها بالزنا فيقيم عليها الحد (قال)
 قال لي مالك إذا نكحت عن اللعان رجعت لقول الله تبارك وتعالى ويدبر عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات
 بالله قال فإذا تركت المخرج الذي جعل الله لها برد قوله جلدت أن كانت بكرا أو رجعت أن كانت ثيبا لأنه أحق
 عليها الرنا بالتعانه وصدق به قوله حتى صار غير قاذف لها فإن خرجت من صدقه عليها ولا أقيم عليها الحد (قلت)
 أرايت أن نكل الزوج عن اللعان أتحدده في قول مالك مكانه قال نعم (قال) مالك إذا نكل عن اللعان جلده
 الحد (قلت) أرايت أن ادعت المرأة أن الزوج قذفها والزواج منكرا فأقامت البينة (قال) إذا أقامت البينة
 جلد الحد إلا أن يدعى رؤية فيلعن (قلت) ويقبل قوله إذا ادعى رؤية بعد جحوده القذف (قال) نعم لأنه
 يقول كنت أريد أن أكنتم فاما ان أقامت البينة فأنا ألعن (وقال) بعض كبار أصحاب مالك أنه يحسد ولا يلاعن
 لأنه لما جحد ثم أقرأ وقامت عليه بينة أنه قال قد رأيتها زنتي وهو يجحد كان إذا جحد ترك المخرج الذي كان له
 لأنه لما ثبت أنه قاذف فكان مخرجه اللعان كما قال الله جل وعز فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله وكأنه قال
 حين جحد أن يكون قال قد رأيتها زنتي ثم قال لم أرها فكان مكذبا لنفسه وقع عليه الحد با كذابه لنفسه ثم قال أنا
 صادق فلا يقبل منه (قلت) لابن القاسم أرايت لو أن رجلا قذف امرأة ثم طلقها فبانت منه وتزوجت

الأقرار به وزعم العراقيون أن المرأة إذا نكحت عن اللعان لم تحمد وحسبت وكذلك عندهم إذا نكل الزوج
 عن اللعان حبس ولم يحد وتركوا قول الله عز وجل ويدبر عنها العذاب وقد تأول لهم متأول أن العذاب هو
 السجن لقوله عز الله عز وجل إلا أن يسجن أو عذاب أليم ولم يعرف ما احتج به لأن العذاب الذي ذكره الله في
 هذه الآية هو غير السجن وليس بمعين وإنما قالت كذا وكذا وهم يحكمون بالنكول في الحقوق بغير عين من

الأزواج ثم رفعته الى السلطان أي حده أم ماذا يصنع به (قال) ابن القاسم لم أسمع فيه شيئا إلا أني أرى أن يلتعن
 لان القذف إنما كان في موضع اللعان فليس تركها إياه بالذي يوجب عليه الحد ولكنه ان دعي الى اللعان فلم
 يلتعن فقد أ كذب نفسه وانما أمرته أن يلتعن لان اللعان كان حده يوم قذفها وانما دفع عنه العذاب اذا لعن
 (قلت) أ رأيت المرأة هل يلزمها اللعان الزوج وقد انقضت عدتها من النكاح الذي قذفها فيه وترزحت ثم قامت
 عليه بالقذف (قال) نعم يلاعن لاني اذا رأيت عليه اللعان اذا لم تكن تحته فدرأت عنه العذاب لما التعن رجع
 عليها اللعان فاما أبرت نفسها وما حدث (قلت) أ رأيت لو أن رجلا قال لامرأته هذا الولد الذي ولدته ليس هو
 مني فقاتلته المرأة صدقت ليس هو منك (قال) قال مالك والليث لا يلزمه الولد اذا تصادق الزوجان أن الصبي
 ليس بابن له ولا ينتسب اليه (قلت) أ فتحد الام (قال) قال مالك نعم تحد (قلت) وينقطع نسب هذا الصبي
 بغير لعان من الزوجين (قال) نعم كذلك قالوا قاله مالك غير مرة فيما بلغني (قلت) فان كانت تحته قبل أن تلد
 هذا الولد بعشرين سنة أو أدنى من ذلك مما يلحق به الحمل قال فهو عندي واحد (قال) ابن القاسم وسمعت
 الليث بن سعد يقول مثله وقد قال أكثر الرواة عن مالك انه لا ينفيه الا اللعان ولا يخرج منه من الفراش المعروف
 والعصبة والعشيرة الا اللعان (قال) وقد روي ما قال ابن القاسم وأكثر الرواة يرون ما قال مالك انه لا يتنفي الا
 بلعان (قال) ابن القاسم (وقال) مالك لا يكون للرجل أن ينفي ولده اذا ولدته امرأته وهو مقيم معها ببلد يرى
 حملها الا أن يكون غائبا عن الحمل فقدم وقد ولدته فله أن ينفيه فان أقام مقرا به فليس له أن ينفيه بعد ذلك
 (قلت) أ رأيت ان قال وجدت مع امرأتي رجلا في لحافها أو وجدت ما وقد تجردت لرجل أو وجدت ما مضاجعة
 لرجل في لحافها عريانة مع عريان أتلتعن أم لا في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا الا أنه لا لعان بين
 الزوج وبين امرأته الا أن يرميها بالزنا برؤية أو ينفي حملها فان رماها بالزنا ولم يدع رؤيته ولم يرد أن ينفي جلا فليعه
 الحد لان هذا مقتر وقاله المخزومي وابن دينار وقال في الحمل ان نقاه ولم يدع استبراء جلد الحد (قال) ابن
 القاسم فأرى مسئلتك ان لم تكن له بينة على ما ذكر من تجريد هاله ومضاجعتها إياه كما ذكر رأيت عليه
 الادب ولا حد عليه (قال) وجل رواية مالك على أن اللعان لا يكون الا بأحد وجهين اما برؤية لا ميسس بعدها
 أو ينفي جلا يدعي قبله استبراء واما قاذف لا يدعي هذا فانه يحد وقد قاله ابن القاسم (وقال) ابن القاسم أيضا غير
 هذا اذا قذف أو نفي جلا لم يكن به مقرا الا عن ولم يسئل عن شيء وقاله ابن نافع معه (قال) ابن أبي الزناد عن أبيه
 عن القاسم بن محمد عن عبد الله بن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عن بين العجلاني وامرأته وكانت
 حبلى وقال زوجها والله ما قرئ بها منذ عفرنا النخل والعصران يسقي النخل بعد أن يترك من السقي بعد الابار
 بشهرين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم بين فجاءت بغلام أسود وكان الذي رميت به ابن السحماء
 (قال) مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رجلا لا عن امرأته في زمان النبي صلى الله عليه وسلم واتني من
 من ولدها ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وألحق الولد بامه (قال) ابن وهب وأخبرني عبد الله بن عمر
 أنه سأله عبد الرحمن بن القاسم ما يوجب اللعان بين المرأة وزوجها قال لا يجب اللعان الا بين رؤية واستبراء
 (قال) الليث عن يحيى بن سعيد أنه قال التلاعن بين الزوجين لا يكون الا بانكار الولد فانه يقول ان شاء ما وطئتها
 منذ كذوكذا أو يقول رأيت معها رجلا في ذلك التلاعن فان قال هي زانية ولم أر معها رجلا جلد الحد (قال)
 يونس عن ربيعة بذلك (قال) عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه نحو ذلك (قلت) أ رأيت من لا عن امرأته
 الطالب وجعلوه بمنزلة الاقرار والملاعن قد تقدمت أيمانه على ما دعي ثم لا يحكمون على المرأة بنكوطها وقد
 أنزل الله فيها من القرآن ما أنزل فتر كرا فيما ذهبوا اليه في هذا النص والقياس جملة الا أنهم زعموا أن الحدود
 لا تؤخذ قياسا وأما السنة فثبت في الآثار الصحاح من ملاعنه النبي عليه السلام بن عويمر العجلاني

قتني ولدها عنه ثم قذفها رجل أي ضرب الحدها أم لا في قول مالك (قال) قال مالك يضرب قاذفها الحد ومن قذف ابنها فقال له يا ابن الزانية ضرب الحد أيضا كذلك قال مالك (قال) مالك ومن قال لابنها ليس فلان أبوك على وجه المشاعة ضرب الحد أيضا (قال) مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال من دعا ابن ملاءنة لزنية ضرب الحد (قال) يونس وقال ابن شهاب من نفي ولدها جلد الحد (قال) مخزومة بن بكير عن أبيه عن سليمان ابن يسار قال من دعاها زانية ضرب الحد (وقال) علي بن أبي طالب من قذف ابن ملاءنة جلد الحد (قال) يونس عن ربيعة أنه قال في الرجل يلاع امرأته ثم يقذفها بعد ذلك يجلد الحد وقاله نافع مولى ابن عمر والقاسم ابن محمد ذكره مخزومة بن بكير عن أبيه عنهما (قلت) أ رأيت ان شهد الشهود على هذا الذي لا عن أنه قد أقر بانه بعد اللعان وهو يشكر ذلك قال يلحق به الولد ويضرب الحد (قلت) أ رأيت اذا لاعنها بولد فنفاه ثم زنت المرأة بعد ذلك فادعى الملاحن ولده أتضر به الحد أم لا تضر به لانها قد زنت (قال) لم أسمع في هذه المسألة بعينها شيئا ولكنه لا حد عليه اذا ادعاه لانها قد صارت زانية (قال) وقال ربيعة في رجل يزعم أنه رأى على امرأته رجلا يسميه باسمه قال يلاعنها ويجلد الحد في الرجل فأما التلاعن فدفع عن نفسه شيئا لا يعرفه وأما الحد فيكون عليه في تسمية رجل لو لم يسمه لم يضرب به (وقاله) مالك (قلت) أ رأيت المرأة اذا ضرب رجل بطنها فألقت جنينها ميتا فأتى منه الزوج والتعن لمن تكون الغرة (قال) للام ومن ورث الجنين مع الام وهذا مثل ابن الملاعنة اذا مات عن مال وورثته أمه وعصبته (قلت) أ رأيت لو أن رجلا أنكر ولده فنفاه بلعان ثم مات الولد عن مال فادعى الملاعن الولد بعد ما مات (قال) لا أدري أسمعته من مالك سمعا أو بلغني عن مالك أنه قال ان كان لولده ولد ضرب الحد ولحق به لانه له نسب يلحقه (قال) ابن القاسم وان لم يكن له ولد فلا يقبل قوله لانه يتهم بوراثته ويجلد الحد ولا يرثه (قال) ابن وهب وقال مالك من أنكر لولده فانه لا يكون في ذلك لعان وانما هو عرق نزع (قال) يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ان أعرابيا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان امرأتى ولدت غلاما أسود واني أنكرته ثم ذكر الحديث وفي الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له هل لك من ابل قال نعم قال ما ألوانها قال حمرة قال هل فيها من أورك قال ان فيها الورقا قال فاني ترى ذلك جاءها فقال يا رسول الله عرق نزعها قال فلعن هذا عرق نزعها ولم يرخص له في الانتفاء منه (قلت) لابن القاسم أ رأيت ان لاعن السلطان بينهما فلما التعن الرجل ماتت المرأة (قال) قال مالك يرثها (قلت) فان التعن الرجل والتعن المرأة فلما بقي من لعانها امرأة أو امرأتان ماتت المرأة (قال) أرى ان الزوج وارثها ما لم يتم اللعان من المرأة (قال) ابن وهب عن ابن طهية عن خالد بن يزيد عن ربيعة أنه قال يرثها ان ماتت وان مات هو لم يرثه (قلت) أ رأيت ان مات الزوج وبقيت المرأة وقدا التعن الزوج ما يقال للمرأة في قول مالك (قال) قال مالك يقال للمرأة التعن وادري العذاب عن نفسك ولا ميراث لك فان آيت اللعان وأ كذبت نفسك أقيم عليك الحد وكان لك الميراث

﴿ في لعان الاعمى ﴾

(قلت) أ رأيت الاعمى اذا قذف امرأته أيلتعن في قول مالك (قال) نعم (قلت) لم وهو لا يجوز له أن يدعى رؤية (قلت) أ رأيت ان قلت انه يدعى الاستبراء في الحمل فيجوز له أن يلتعن في الحمل فهو يجوز له أن يلتعن اذا ادعى وزوجه وبين هلال بن أمية الواقعي وزوجه أيضا واما الاجماع فلا خلاف بين المسلمين أن اللعان بين الزوجين من شرعنا وأن الاحكام تتعلق به على الاختلاف الحاصل بينهم في بعض وجوه تفصيله

﴿ فصل ﴾ وكان سبب نزول آية اللعان فيما روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه أن الله تبارك وتعالى لما قال والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة قال سعد بن عبادة هكذا أنزلت

الرؤية قال غيره بعلم يده على المسيس وغيره من أسباب العلم وأما رؤية فلا قاله غيره وكذلك ينبغي (قال) ابن القاسم هو من الأزواج وقد قال الله تبارك وتعالى والذين يرمون أزواجهم ولا يحسنون عند مالك هو زوج قلابد من اللعان وهو قول مالك (قال) مالك جعل ذلك اليه ويحمله في دينه

❦ في لعان الآخر ❦

(قلت) أ رأيت الآخر هل يلتعن إذا قذف بالاشارة أو بالكتاب (قال) نعم إن فقه ما يقال له وما يقول وسألته عن الذي يدعي الرؤية في امرأته فإلتعن فتأني بولد لادني من ستة أشهر من يوم ادعى الرؤية قال الولد ولده لا ينبغي بوجه من الوجوه إذا زعم أنه لم يكن استبرأ قبل أن يرى لان اللعان قد مضى ولا ناقد علمنا أنه ابنه لانه رآها يوم رآها وهي حامل منه (قلت) فان ادعى الاستبراء حين ولدته لادني من ستة أشهر قال فالولد لا يلحقه ويكون اللعان إذا قال ذلك الذي كان نفيًا للولد (قلت) فان لم يدع الاستبراء الا أنه قال لم أزل أطؤها وهذا الولد ليس مني وإنما التعن بالرؤية وقد جاءت بالولد لادني من ستة أشهر فألحقته بآبيه ألا يثبت أن يكون قاذفاً ويجلد الحد قال لا (قلت) فان قال حين ولدته بعد الرؤية لخمس أشهر هذا ليس مني قد كنت استبريت فنفيت الولد وتم اللعان أ رأيت ان قال الولد لي ولم أكن استبرأت يومئذ وأنا كاذب في الاستبراء أ يلحق به الولد ولا يكون عليه حد لان اللعان قد كان برؤية (قال) أرى عليه الحد لانه صار قاذفاً لان اللعان الذي كان لما ادعى الاستبراء أنه كان بعد ما وضعته بعد كان نفيًا للولد فلما استلحقه وأكذب نفسه في الاستبراء صار قاذفاً (قلت) أ رأيت المرأة يشهد عليها أربعة بالزنا أحدهم زوجها قال يلاعن الزوج ويجلد الثلاثة (قال) يونس عن أبي الزناد في المرأة يشهد عليها أربعة بالزنا أحدهم زوجها قال أبو الزناد كان القاذف زوجها أو غيره يأتي بأربعة شهداء أو يلاعن الزوج ههنا ويجلد الآخرون (قال) يونس وقال ابن شهاب لا يرحم ولا يرى زوجها تجوز شهادته عليها من أجل أن الله رد شهادته عنها بالملاعنة ونرى ان يجلد الحد إذا ردت شهادة الزوج حدة الضرية ثمنا من جلدته ونرى ان يلاعنها زوجها فان نكص عن ملاعنتها جلد الحد وان لا عنها فرق بينه وبينها (قال) واخبرني رجال من أهل العلم عن ابن عباس وعبد الرحمن بن القاسم وابن قسيط مثله (قال) ابن عباس يلاعن الزوج ويجلد الآخرون وقال ابراهيم النخعي مثله (وقال) ابن شهاب في رجل قذف امرأته وجاء بثلاثة فلا عن الزوج ويجلد الثلاثة ثم جاء برجلين يشهدان قال يجلدان

❦ ترك رفع اللعان الى السلطان ❦

(قلت) أ رأيت ان قذف رجل امرأته فلم ترافعه الى السلطان أ يكون على الزوج شيء أم لا (قال) لا شيء على الزوج قال وكذلك سمعت مالك يقول فيها (وقال) مالك في رجل قذف رجلاً فلم يرفعه المقذوف الى السلطان قال لا شيء على القاذف

❦ لعان امرأة بكر لم يدخل بها جاءت بولد ❦

(قلت) أ رأيت لو أن رجلاً تزوج امرأة فلم يبين بها ولم يخلها حتى جاءت بولد فأنكره الزوج أ يلاعن أم لا في قول مالك (قال) قال مالك يلاعن إذا ادعت أنه منه وأنه كان يغشاها وكان ما قالت يمكن وجاءت بالولد لستة أشهر فأكثرت من يوم تزوجها ولها نصف الصداق ولا سكنى عليه ولا متعة (قلت) وكذلك ان طلقها قبل البناء يارسول الله لو أ رأيت لكاع قد أخذها رجل لم يكن لي أن أهيجها ولا أحرکه حتى آتي بأربعة شهداء فوالله لا آتي بأربعة شهداء حتى يفرغ من حاجته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا تسمعون الى ما يقول سيدكم قالوا لا لا تلحه يارسول الله فإنه رجل غيور ماتزوج فينا قط الاعذار ولا طلق امرأة فاجترأ أحد منا أن يتزوجها

بقاءت بالولد مثل ما تلده النساء يلزم الزوج الولد أم لا وهل له ان يلاعن (قال) قال مالك يلزمه الولد الا ان يلاعن فان لاعنها لم يلزمه الولد وهذا اذا كان ما ادعت من اتيانه اياها يمكن فيما قالت (قال) يونس انه سأل ابن شهاب عن رجل تزوج بكرا فلم يجمعها اليه حتى جلت فقالت هو من زوجي كان يغشاني في اهلي سراسئل زوجها فقال لم اغشها واني من ولدها البريء فقال سنتها سنة الملاعنة يتلاعنان ولا ينكح حتى تضع حملها (قال) يونس وقال ربيعة اذا تكلمت بذلك وعرف منها لاعنها وان مضت سنون وقاله يحيى بن سعيد وابن قسيط انه يلاعنها ان تمت نكرتها

نفقة الملاعنة وسكنها

(قلت) ارأيت هذا الذي لاعن امرأته واتى من حملها فولدت ولدا ثم ادعاه الزوج بعد ما ولده فجلده ته الخلد ته الخلد والحقت به الولد أي جعل لها على الزوج نفقة الحمل اذا طلبت ذلك المرأة أم لا (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيأ وأرى أن ينظر الى حال الزوج يومئذ حين كانت المرأة حاملا فان كان الزوج يومئذ موسرا لزمته النفقة وان كان يومئذ معسرا فلا نفقة لها (قلت) فان كان في بعض الحمل معسرا وفي بعض الحمل عديما (قال) يلزمه من النفقة بقدر ما كان فيه موسرا ويسقط عنه من النفقة بقدر ما كان معسرا وانما قلته عن قول مالك في الرجل يطلق امرأته البتة وهي حامل أن عليه النفقة ان كان موسرا وان كان معسرا فلا نفقة عليه (قلت) ارأيت الملاعنة أن يكون لها السكنى وهي بمنزلة المبتوتة (قال) قال مالك للملاعنة السكنى (قال) مالك ولا متعة لها (قلت) ارأيت ان كانت هذه الملاعنة متعة مدخولا بها أو غير مدخول بها ولم يسم لها صداقا فالتعن أن يكون عليه المتعة والسكنى (قال) قال مالك لا يكون للملاعنة متعة مدخولا بها أو غير مدخول بها سمي لها صداقا أو لم يسم لها صداقا لا تكون المتعة على حال من الحالات (قلت) ارأيت الملاعنة لم جعل لها مالك السكنى وهو لا يلحقه منها الولد (قال) لانها في عدة منه وهي مبتوتة فلا بد من أن يكون لها السكنى ألا ترى أنها لا يحل لها أن تنكح حتى تنقضي عدتها

ملاعنة الحائض

(قلت) ارأيت الرجل يقذف امرأته ويتنق من ولدها ويدعي الاستبراء وهي في دم نقاسها أو حائض (قال) لا أحفظ قول مالك فيه ولا يلاعن السلطان بينهما حتى تطهر الا أنى سمعت منه في الذي لا يجدر ما ينفق يضرب له أجل فيأتي الاجل وهي حائض أنه لا يطلق عليه حتى تطهر وفي الذي لا يقدر على مسيس امرأته في قول مالك كذلك الا المولى وحده فاني سمعت مالكا غير مرة وأخبرني به غير واحد من أصحابنا أنه قال اذا وقفه السلطان وهي حائض فلم ينف طلق عليه وقدرى أشهب عن مالك أنه لا يطلق عليه في الحيض

متعة الملاعنة

(قلت) ولم قلتم في الملاعنة انه لا متعة لها وهي ليست كالمختلعة لانها لانه طلى الزوج شيأ قال لم أسمع من مالك فيه شيأ الا أنه قال لا لا متاع للملاعنة (قال) ابن القاسم الا أن الذي يقع في قلبي لان الفراق جاء من فقال سعد بن رسول الله أبي أنت وأمي والله لا أعرف أنهما من الله وأنهما حق ولكني لو وجدت لكاع قد تفخذهما رجل لم يكن لي أن أهيجنه ولا أحركه حتى آتي بأربعة شهداء والله لا آتي بهم حتى يفرغ من حاجته فالبشوا الا يسيرا حتى جاء هلال بن أمية من حديقه له وقد رأى بعينه وسمع باذنيه فأمسك حتى أصبح فلما أصبح غدا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو جالس مع أصحابه فقال يا رسول الله اني جئت أهلي عشاء العشاء فوجدت رجلا معهارأيت بعيني وسمعت باذني فذكره رسول الله صلى الله عليه وآله ما آتي به وثقل ذلك عليه جدا حتى

قبلها حين أنكرت ما قال فلما وقع اللعان بينهما والتعنت وقعت الفرقة ولم يكن لها متاع لان الفراق لم يكن من قبل الزوج

﴿ تم كتاب اللعان من المدونة الكبرى ﴾
 و يليه كتاب الاستبراء

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ﴾
 ﴿ في استبراء الامه المستحاضه ﴾

(قلت) لابن القاسم أ رأيت لو أن رجلاً اشترى أمة مستحاضة يعلم ذلك بكم يستبرئها في قول مالك (قال) يستبرئها بثلاثة أشهر الا ان لا يبرئها ذلك أو تشك في رفعها الى تسعة أشهر (قال) وقال مالك وهذه والتي رفعتها حيضتها بمنزلة سواء (قال) ابن القاسم لان استبراءها عنده انما كانت حيضة فلما رفعت هذه حيضتها واستحيضت هذه كانت عنده بمنزلة واحدة لا حيضة لها الا أن مالك قال في العدة من طلاق أو موت في المستحاضة اذا جاءها دم لا تشك فيه ولا يشك النساء انه دم حيضة للونه وتغيره ورائحته بمعرفة النساء به رأيت قرأ وتكف عن الصلاة فهذه الامه المشتراة المستحاضة كذلك اذا جاء منها في دمها دم لا تشك ولا يشك النساء انه دم حيضة رأيت ذلك استبراء وتحل اسيدها مثل ما قال مالك في العدة (قال) وانما جعل مالك المستحاضة في الاستبراء بمنزلة التي ترفعها حيضتها اذ لم يعرف النساء ولا هي حيضتها فاذا عرفت كانت كما وصفت لك (يونس) ابن يزيد عن ربيعة أنه قال في الامه العذراء أو غيرها حاضت أو لم تحض أو قعدت قال ربيعة ينتظرها ثلاثة أشهر لا أعلم براءتها الا براءة الحرة ههنا (قال) يحيى فالتى تباع منهن تعد ثلاثة أشهر الا أن تحيض حيضة من الامه اللاتي لم يحضن

﴿ استبراء المغتصبة والمكاتبة ﴾

(قلت) أ رأيت ان كان غصبها منه رجل فردها عليه أعليه أن يستبرئها في قول مالك قال نعم (قلت) فان كانت أمته ثم عجزت أعليه أن يستبرئها (قال) لم أسمع من مالك فيها شيئاً وأحب الى أن يستبرئها لانه قد حرم عليه فرجها وقد أطلقها نذور ولو كانت في يده لم تخرج لم يكن غايها استبراء (قلت) فلو أن رجلاً غصب جارية أجنبية فوطئها ثم اشتراها أو يكون عليه الاستبراء بعد الشراء (قال) نعم (قلت) فان غصبها رجل فردها على أيجب على أن يستبرئها في قول مالك قال اذا غاب عليها الذي غصبها وجب عليه الاستبراء لان مالك قال في الرجل يتباع الجارية الحرة فينقلب بها ويغلق عليها بابها فتستحق انها حرة فقرم على ذلك البينة فيدبر بابها لم يطأها وتقر المرأة بانه لم يمسه قال ما أرى ان تزوج حتى يستبرئ رجلاً بثلاث حيض لانها قد أغلق عليها بابها وخلها بها قال فقيل لمالك فان كان وطئها أنرى عليه في وطئها شيئاً حين خرجت حرة صداقاً أو غيره (قال) لا لانه وطئها وهي عنده ملك له (قال) مالك وان كان وطئها وهو يعلم انها حرة رأيت ان يقام عليها الحد (قلت) أ فيجب عليه الصداق مع الحد في قول مالك قال نعم

عرف ذلك في وجهه فقال هلال والله يا رسول الله انى لارى الكراهية في وجهك مما أتيتك به والله يعلم أنى صادق ما قلت الا حقاً وانى لارجو أن يحبل الله لى فرجاً واجتمعت الانصار فقالوا ابتلينا بما قال سعد بجملد هلال فبطل شهادته في المسلمين فهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بضر به فينما هو كذلك يريد أن يامر بجملده وكان رسول الله مع أصحابه اذ نزل عليه لوحى فأمر من أصحابه عن كلامه حين عرفوا أن الوحى قد أنزل عليه حتى فرغ بأنزل الله عز وجل والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم

﴿ استبراء الامة يسبها العدو ﴾

(قلت) أرايت ان أسرا العدو جارية الى أم أو مدبرة أو أم ولد أو حرة فرجعن الى أن يكون علي الاستبراء في قول مالك أم لا قال نعم عليك الاستبراء (قلت) فيكم تستبرئن فقال الحرة بثلاث حيض والامة والمدبرة وأم الولد بحيضة حيضة (قلت) فان قلن لم نوطأ واحدة منا (قال) لا يصدقن وعليهن الاستبراء لان أهل الحرب قبضوهن على وجه الملك لمن لا على وجه الوديعة فالاستبراء لازم

﴿ استبراء الموهوبة والمرهونة ﴾

(قلت) أرايت ان رهنتم جارية فافتكتكما أ يكون علي استبرائها في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا يكون علي سببها استبراء لانها بمنزلة مال الواسطه استودعها رجلاً (قلت) أرايت ان وهبت لرجل جارية فماب عليها ثم ارتجعتها أ يكون علي ان استبرئها في قول مالك لا نعم (قلت) ولا يكون هذا من البيع (قال) لا لان هذا حين غاب عليها غاب عليها وهو حائز لها فعلى الذي وهب اذا ارتجع أن يستبرئ لنفسه والبيع يتواضعانها فاذا رجعت اليه قبل أن تدخل في الحيضة ويذهب عظم حيضتها فلا استبراء على البائع اذا رجعت اليه وان كان في البيع قد قبضها المشتري وحازها لنفسه ليس على المواضعة عنده ولكن على الحيضة لنفسه فعلى البائع ان استقاله أن يستبرئها وان ذلك بعد يوم اذا غاب عليها فكذاك الهبة (قلت) أرايت ان وهبت لابن لي صغير في حجرى جارية أو لابن لي كبير وهو في عيالي فارتجعت هبتي اعتصرتها أ على أن استبرئها أم لا (قال) الصغير والكبير بمنزلة واحدة ان كان في يد الاب لم يكونا يخرجان فلا استبراء عليه وان كان يخرجان أو قبضها لكبير وغاب عليها فلا استبراء عليه فان وطئها الابن فلا اعتصار للاب فيها وكذلك قال مالك ليس عليه اعتصار (قال) وقال مالك لو أن رجلاً استودع رجلاً جارية فحاضت عند المستودع ثم اشتراها المستودع أجزتها تلك الحيضة من الاستبراء (قلت) أرايت ان اشتريت جارية أو وهبت لي أو نصدقت بها على أو صارت لي من مغنم أو من غيره أ رأوصى لي بها أو ورثتها أو صارت لي وجه من الوجوه أ يجب علي ان استبرئها في قول مالك قال نعم

﴿ استبراء الامة تباع أو تحيض عند البائع قبل أن يقبضها المبتاع ﴾

(قلت) أرايت ان اشتريت جارية فتعنى صاحبها من ان أقبضها حتى أدفع اليه الثمن فخاضت عند البائع بعد استبرائي ياها قبل ان أقبضها ثم دفعت اليه الثمن وقبضت الجارية أتجزئ تلك الحيضة من الاستبراء في قول مالك أم لا فقال ان أخذها في أول حيضتها أجزأه ذلك وان كانت في آخر حيضتها أو بعد ان طهرت لم يجزه ذلك حتى تحيض حيضة مستقبلة وعلى البائع المواضعة (قلت) أرايت ان لم يمنعه القبض فلم يقبضها المشتري حتى حاضت عند البائع أيجزئ المشتري هذه الحيضة من الاستبراء أم لا (قال) ان كان المشتري لم يسأله القبض والبائع لم يمنعه الا ان المشتري ذهب لياثي بالثمن فاطأ عن القبض حتى حاضت الجارية عند البائع ثم جاء ليقبضها فان كانت من وخش الرقيق فأرى ان يستبرئها بحيضة مستقبلية وان كانت من عليه الرقيق رأيت ان يتراضعاها وكذلك ان كان البائع منعها من المشتري حتى يقبض الثمن فخاضت عند البائع فان كانت من عليه الرقيق أو اضاعها وان كانت من وخش الرقيق قبضها المشتري وكان عليه ان يستبرئها بحيضة مستقبلية

فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله الى قوله ان كان من الصادقين فقال رسول الله أشهد يا هلال فان الله قد جعل فرجا فقال قد كنت أرجو ذلك من الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلوا اليها الجفأت فلما اجتمعا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل له فكذبته فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله يعلم أن أحدكما كاذب فهل منكما تائب فقال هلال يا رسول الله أبى أنت وأبى ما ذلت الاحقا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

الآن يكون أمكنه منها وتركها عنده فان حيضتها استبراء باله شترى لان ضمانها كان منه لانه بمنزلة ان لو وضعها عند غيره (قلت) أرايت من اشترى جارية وهى حائض أتجزئ هذه الحيضة في قول مالك من الاستبراء (قال) مالك ان كانت في أول حيضتها أجزأه ذلك من الاستبراء وان كانت في آخر الحيضة لم يجزئ مثل اليوم وما أشبهه وان كانت قد أتت على آخر حيضتها استقبلت حيضة أخرى (قلت) فان كانت هذه الامة المسترأة قد حاضت عند بائعها فلما اشترى أراها رأت الدم منه يوم ما أو يومين بعد خمسة أيام من حيضتها التي حاضتها عند البائع أي يكون هذا استبراء أم لا (قال) لا يكون هذا استبراء (قلت) وتدع الصلاة قال نعم (قلت) ولم لا تجعله استبراء قال لا يكون الدم التي تراه استبراء حتى يكون بين الدمين من الايام ما يعلم ان الدم الثاني حيضه كانت حائضا (قلت) فان لم تر هذا الدم الذي يعلم انه حيض مستقبل الا يوما واحدا ثم انقطع عنها أتجزئ حيضا وبجزئها من الاستبراء قال يسئل النساء عن ذلك فان قلن ان الدم يوم أو بعض يوم يكون حيضا كان هذا استبراء والا فلا أراه استبراء حتى تقيم في الدم ما يعرف ويستيقن انه استبراء لرجعها ولا يكون هذا الدم استبراء اذا لم أجعله حيضة تامة وان كنت أمتنعها من الصلاة (قلت) أرايت ما بين الدمين من الطهر كيف يعرف عدد ما بين الدمين حتى يجعل الدم الثاني حيضا (قال) قال مالك الثلاثة الايام والاربعة الايام والخمسة اذا طهرت فيها ثم رأت الدم بعد ذلك ان ذلك من الحيضة الاولى قال وما قرب من ذلك فهو كذلك قال وسألتنا مالكا عن امرأة طلقت فقلت قد حضت في شهر ثلاث حيض قال يسئل النساء فان كن يحضن كذلك يطهرن صدقت والا فلا ويسئل النساء عن عدد ايام الطهر فان قلن هذه الايام تكون طهرا فيما بين الحيضتين وجاء هذه الامة بعد هذه الايام من الدم ما يقلن النساء انه دم حيضة ولا يشككن انها حيضة أجزأه ذلك من الاستبراء والا فلا

في استبراء الجارية تباع ثم يسئرها البائع

(قلت) أرايت ان اشترى جارية فقبضتها ثم استقالني البائع فأقلته قبل أن نفرقا أي يجب على البائع أن يستبرئ في قول مالك (قال) لا لانهم لم يفترقا ولم يغيب على الجارية (قلت) أرايت ان اقبلت بها ثم استقالني (قال) ان كان لم يكن في مثل ما غاب عليها المشتري أن تحيض فيها لانهم لم يقيم عنده وقد ما يكون في مبلغ الاستبراء فليس على المشتري مواضع لانها لو هلك في مثل ذلك كانت على البائع ولا يبطأ البائع حتى يستبرئ لنفسه وان كانت من وخش الرقيق فيها كها من المشتري ان كان البائع لم يضعها عند المشتري على وجه الاستبراء وانما قبضها على وجه الاشتراء وحازها لنفسه فالمشتري لم يستبرئ فتحل له فهي وان لم تحل له حتى ردها الى البائع فلا يطؤها البائع أيضا حتى يستبرئها لنفسه احتياطا لانه قد ردها الى المشتري وغاب عليها الا ان يكون دفعها الى المشتري وأتمنه البائع على الاستبراء فلا يكرن على البائع استبراء اذا رجعها قبل أن تحيض عظم حيضتها وان كان انما دفعها البائع الى المشتري قبضها لنفسه فقد وصفت لك ذلك ولو وضعها على يدي رجل أو امرأة للاستبراء ما كان على البائع اذا استقاله ورجعت اليه فيها استبراء فان طال مكثها في الموضع الذي توضعها فيه للاستبراء اذا لم تحض فاذا كانت قد حاضت في الموضع الذي جعلها فيه للاستبراء وخرجت من الحيضة فقد حلت للمشتري فان استقال البائع بعد هذا فعليه الاستبراء لانها حلت للمشتري قبل ان يستتبرئ البائع وصارت عليه العهدة

وسلم لا عنوا بينهما قتال لهلل ياهلال اشهد فشهد أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين فقيل له عند الخامسة ياهلال اتق الله ياهلال فان عذاب الله أشد من عذاب الناس وأنها لمرجوبة التي ترجب عليك العذاب فقال هلال والله لا يعذبني عابها الله كما لم يجلدني عليها ورسول الله فشهد الخامسة أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ثم قيل لها اشهدي فشهدت أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين فقيل لها عند الخامسة اتق الله فان

ووجب عليه المواقعة وصار المشتري انما هو تاركها في موضعها لم يكن للمستقبل بد من الاستبراء الا ان يستقبل البائع المشتري في الجارية والجارية في أول دمها أو في عظم دمها فاذا فعل لم يكن عليه استبراء الا ان يستقبل في آخر دمها فيكون عليه الاستبراء (قلت) أرأيت ان استقاله في آخر دمها (قال) فعلى البائع المستقبل أن يستبرئ لنفسه وله المواقعة على المقييل (قلت) ولم وهي لم تحل للمشتري حتى تخرج من دمها (قال) لانها اذا دخلت في الدم من أول ما تدخل في الدم فصينتها من المشتري وقد حل للمشتري أن يقبل وان يصنع بها ما يصنع الرجل بجاريته اذا حاضت وان أقال المشتري البائع في الدم أو في عظمه رأيت بمنزلة رجل اشترى جارية في أول دمها أو في عظمه فان أقاله في آخر دمها كان بمنزلة رجل اشترى جارية في آخر دمها فلا تجزئه تلك الحيضة (قلت) لم أمرت البائع حين استقاله في آخر دمها ان يستبرئ والمشتري لم يحل له وطئها (قال) لان الجارية قد تحمل في آخر الدم اذا وطئت فيه فلا أدري ما أحدثت الجارية وهي لو اشتريت في هذه الحال لم تجز من اشتراها هذه الحيضة فاعلم يحمل هذا حمل الاستبراء الحادث (قال) وقال مالك في الذي يشتري الجارية في آخر دمها انه لا تجزئه من الاستبراء وعليه أن يستبرئ استبراء آخر وله المواقعة وعهده قائمة (ابن وهب) عن عقبة ابن نافع المعافري عن يحيى بن سعيد الاصراري انه قال في الرجل يشتري الجارية وهي حائض هل تبرئها تلك الحيضة (قال) يحيى أدركنا الناس وهو أمرهم الى اليوم ان الوليدة اذا اشتريت فاعلم تبرئها ويسلم للذي اشتراها اذا حاضت حيضة واحدة (قال) ابن وهب وأخبرني مخزومة بن بكير عن أبيه قال قال ابيمارجل ابتاع وابنة تحيض فوضعت على يدي رجل حتى تحيض فماتت فهي من صاحبها حتى تحيض وكل هذه على ذلك قال بكير ويقال ايمارجل ابتاع وابنة فماتت فماتت له أن يطأها وفي نفسه خصومة صاحبها فيها (قال) ابن وهب وأخبرني ابن لهيعة عن أبي جعفر عن زيد بن اسحق الانصاري ان عمر بن الخطاب قضي في جارية وضعت على يدي رجل حتى تحيض فماتت بانها من البائع أخبرني يونس عن ابن شهاب مثله (قال) ابن شهاب وان كانت حاضت فهي من المبتاع (قال) يونس عن ابن شهاب في رجل اشترى جارية من آخر فدعاه الى ثمنها فقال سوف فماتت الوليدة عند البائع (قال) ان كانت الوليدة ماتت في العهدة قبل أن تحيض فهي من البائع وان كانت حاضت فهي من المبتاع وان وضعها على يدي عدل فكذلك أيضا

استبراء الجارية ببيع شقص منها

(قلت) أرأيت ان بعت شقصا من جاريتي أي امرئي مالك أن تنواضعها للاستبراء ان كانت من عليه الرقيق (قال) نعم (قلت) أرأيت ان بعت شقصا منها ثم استقلته فأقائني بعدما تنواضعها فخاضت أو كانت من وخش الرقيق فبعته شقصا منها فاستقلته بعدما أمكنته منها أيجب على الاستبراء (قال) نعم يجب عليك فيها الاستبراء لانها قد حرمت على البائع حين حاضت وله على المقييل المواقعة لان الضمان قد كان وجب عليه وبرئ منه البائع الاول فلما استقال كان بمنزلة ما لو اشتراها من المشتري أجنبى من الناس فله المواقعة فكذلك يكون للمستقبل على المقييل وان كانت من وخش الرقيق فلا يطؤها حتى يستبرئ لان المشتري قد غاب علمها اذا كان قابضا لها وأخذها على القبض وهي لو أصيبت كنته من المشتري فكان المستقبل أجنبى من الناس اشتراها من المشتري الذي قبضها على الايجاب فلذلك صار ضمانها منه وانها اذا كانت من وخش الرقيق يجوز بيعها بالبراءة من الحمل وانه لا يتق فيها من الخطر ما يتق من التي تباع على المواقعة وللسنة فيها

عذاب الله أشد من عذاب الناس وان هذه هي المراجعة التي توجب عليك لعذاب قللك ساعة حتى ظننا انها ترجع ثم قالت والله لا أفصح قومي سائر اليوم فشهدت الخامسة أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وقضى أن الولد لها وأن لا يدعى لاب ولا ترمى ولدها ويرى أن

﴿ استبراء أم الولد والمديرة اذا بيعتا ﴾

(قلت) أ رأيت لو أن رجلا باع أم ولده أو مديرته فقبضها المشتري أيكون على البائع اذا ردت اليه الاستبراء في قول مالك (قال) نعم عليه الاستبراء اذا كان قد دفعها على الحيازة ولم يتراضها حال الاستبراء

﴿ استبراء الجارية يشترىها الرجل من عبده ﴾

(قلت) أ رأيت ان اشترى رجل من عبده تاجرجارية أيحب عليه الاستبراء (قال) لم أسمع من مالك فيه شيأ وعليه الاستبراء (قلت) وكذلك ان اتزعه السيد كان عليه الاستبراء قال نعم ويكون هذا مثل البيع

﴿ في استبراء الامة تباع بالخيار ثم ترد ﴾

(قلت) أ رأيت لو أني بعت جارية على اني بالخيار ثلاثا أو على ان المشتري بالخيار ثلاثا فواضها وهي من عليه الرقيق أو كانت من وخش الرقيق فدفعتها اليه فاختر الراد أو اخترت الراد أيكرن على البائع اذا رجعت اليه الاستبراء أم لا (قال) لا لان ملكه عليها ولان مصيتها منه لان البيع لم يتم فيها وانى أحب أن يستبرئ اذا غاب المشتري عليها وكان الخيار له فهو حسن لان المشتري قد كان لو وطئها وان كان لا يجوز له ذلك كان ذلك منه رضا واختيارا فقد دخل بها وقد كان له ما علمت ان لا ترى ان المغصوبة أيضا أحب لسيدها أن لا يمسها حتى يستبرئ لان الغاصب لا يؤمن اذا غاب عليها

﴿ في استبراء الجارية ترد من العيب ﴾

(قلت) أ رأيت ان اشترى جارية فردها من عيب هل يكرن على البائع استبراء (قال) نعم عليه الاستبراء اذا كانت قد خرجت من الحيضة وضمانها من المشتري وان لم تكن خرجت من الحيضة فلا استبراء عليه يريد ان لا مواضع على الذي رد بالعيب على البائع (قال) ابن القاسم لانها لو هلكت قبل أن تحيض كانت المصيبة فيها من البائع (وقال) أشهب لا يكون على الذي رد بالعيب مواضع خرجت من الحيضة أو لم تخرج لان الرد بالعيب نقض بيع وليس هو بيعا ابتداء

﴿ ما ينقض به الاستبراء ﴾

(قلت) أ رأيت ان اشترى أمة حاملا فأسقطت سة طالم يتم خلقه أينقضى به الاستبراء (قال) قال مالك كل ما ألته المرأة الحرة من دم أو وضغة أو علة أو شيء مما يستيقن النساء انه ولد أو أم ولد ألقت ذلك فان الحرة تنقض به عدتها وتكون الامة به أم ولد فكذلك الاستبراء عندي مثله (قلت) أ رأيت ان قالت الامة قد أسقطت أ يصدقها سيدها أم لا قال السقط لا يحنى دمه وينظر اليه النساء فان كان بهما من ذلك ما يعلم انها قد أسقطت أجزأه ذلك اذا طهرت وان لم يكن بهما من الدم ما يعلم النساء انها قد أسقطت لم تصدق

﴿ مواضع الحامل ﴾

(قلت) أ رأيت ان شترى أمة حاملا أي تواضعانها حتى تلد في قول مالك (قال) قال مالك اذا كانت حاملا فلا رسول الله صلى الله عليه وسلم لما لعن بنى العجلاني وزوجته قال لهما حسبا كما على الله وأحدكما رذب لاسبيل لك عليها قال يا رسول الله مالي قال لا مال لك ان كنت صدقت عليها فهو لما استحل من فرجها وان كنت كذبت عليها فذلك أبعثك منه ثم قال انظروها فان جاءت به أسد حم ديعج العينين عظيم اللتين فلا أراه الا قد صدق عليها وان جاءت به أحمير كانه وحره فلا أراه الا كذبا قال فجاءت به على النعت المكروهة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو لا ما مضى من كتاب الله لكان لها نبي شأن

يتواضعها وليقبضها وليتصدقها ولا يطؤها المشتري حتى تضع مافي بطنها (قلت) أرايت ان قالت الامة قد أسقطت من عشرة أيام أو انقطع الدم عنى قال لا تصدق الامة (قلت) فكيف يصنع بها سيدها قال لا يطؤها حتى تحيض حيضة (قلت) فقد رجعت هذه الامة الى حال ما لا يجوز النكاح فيها ولا بد أن يتواضعها اذا كان استبرأؤها بالحيض قال اذا باعها البائع والحمل بها ظاهر لم يستطع هذا المشتري ارتجاع الثمن ولا يتواضعها لان البائع يقول للمشتري اما أنا فقد بعتك حاملا فلا أدري ما صار اليه الحمل وقد بعتك ما يجوز فيه النكاح وقد اتقدت ويقال للمبتاع استبرئ لنفسك بحيضة مستقبله قال وان كان حين بيعها لم يكن تبين حملها عند الناس رأيت البيع فاسدا ان كانت من الجوارى المرتفعات جوارى الوطء لانه ان كان تبرأ من الحمل فلا يجوز أن يبيعها ويتبرأ من الحمل وان كان باعها على أنها حامل بغيرها لا يستيقن ولا يعرفه النساء فاعلمها رجل باعها على أنها ان كانت حاملا فأنا برى من الحمل فهذا لا يجوز في المرتفعات فأرى أن يفسخ البيع بينهما وهو قول مالك لا يجوز وفي هذا البيع أيضا وجه آخر انه اشترط النكاح ولا يجوز ان يشترط النكاح في الجوارى المرتفعات لانه لا بد من المواضعة فيهن للاستبراء وان كنت من وخش الرقيق جاز ذلك فيما بينهما وما يمال للمشتري استبرئ لنفسك بحيضة مستقبله لان وخش الرقيق يجوز فيهن عند البيع البراءة من الحمل ويستبرئ المشتري لنفسه بحيضة ويجوز أن يشترط البائع فيها النكاح فان كانت حاملا لم يستطع ردها لان البائع قد تبرأ من الحمل قال وان كانت مرتفعة وكانت بينة الحمل جاز النكاح فيها وجاز تبرئ البائع من الحمل ولا تصدق الامة على أنها أسقطت الا أن يكون ذلك معروفا عند النساء كما وصفت لك خوفا من أن يكون كنز يحافافش وليس على البائع في ذلك في بيعه عيب لانه باع حملا ظاهرا يعرفه النساء ويشهدن عليه ولم يرد وجه براءة حمل ان كان حقا ولا مخاطرة ولا استبراء للمشتري على البائع ويستبرئ المشتري لنفسه لان البائع باع على الحمل ويعاصيها (قلت) ما بال الحرائر يصدقن على انصاء العدة ويصدقن في الحيض وفي أنها أسقطت ولا تصدق الامة في الحيض في الاستبراء ولا السقط (قال) لان الحرائر لا ينظر اليهن وشأنهن أن يصدقن على أنفسهن وتؤخذ أماتهن في ذلك والامة لا تصدق في نفسها اذا ادعت الحيضة حتى ترى حيضتها ولمشترئها أن يريها النساء فينظرن اليها اذا زعمت انها حائض لانها هذه نستطعن البائع والضمان لازم على البائع لا يسقط بعول الجارية الا بالينة العدة التي يجوز في مثله أو يبرئه المشتري بماله أو قففت وليس لزوجة المرأة اذا طلقها فزعمت انها قد حاضت ان يريها أحدا فهذا فرق ما بينهما ولان الله تبارك وتعالى جعل ذلك اليهن فيما يذكرا أهل العلم فقال ولا يحل لمن أن يكتم ما خلق الله في أرحامهن وهو الحيض والحمل وقد بينا هذا في غير هذا الموضع

❦ مواضعة الامة على يدى المشتري ❦

(قلت) أرايت لو أنى اشتريت جارية من عليه الرقيق فأمننى البائع على استبرائها ووضعها عندي أيجوز هذا في قول مالك قال) كن مالك يكره ذلك ويرى المواضعة على يدى النساء أحب اليه (قال) ابن القاسم فان فعلا هذا وجه لان يضعها على يدى النساء حتى تحيض رأيت ذلك مجزئا عنهم ما ورأيتهما من البائع حتى تدخل في أول دمها لان البائع ائتمنه على ذلك ورضى بقوله على ذلك (قلت) أ كان مالك يأمر بالجارية اذا أراد أن يتواضعها للاستبراء أن يضعها على يدى امرأة ولا يضعها على يدى رجل (قال) قال مالك

❦ فصل ❦ والحكم بالعان واجب على ما ورد به القرآن وحكم به الرسول عليه السلام أنزله الله في كتابه وجعله شريعة لعباده رجة لهم اذا كان الازواج لا يجرون مجرى غيرهم من سائر الناس الذين أوجب الله عليهم الجلد برمي المحصنات الا أن يأتوا على ذلك بأربعة شهداء اذا كان الاضرار عليهم في أنفسهم فيما عاينوه والزواج يلزمه اظهار ما رأى لا يخاف أن يلحقه نسب ليس منه فجعل له اذا أنكر رجلا ولم يعرف سببا أن ينكره وجعل له اذا

الشأن أن يضعها على يدي امرأة فان وضعها على يدي رجل له أهل ينظرون إليها وتوضع على يديه
لمكانهن أجزأه ذلك ووجه ذلك ما وصفت لك في النساء (قال) مالك ولو أن جارية عند رجل وديعة
حاضت عنده حيضة ثم اشتراها أجزأته تلك الحيضة التي حاضت عنده من الاستبراء إذا كانت لا تخرج
(قلت) أرأيت أن اشتريت جارية فقال البائع أنا أرضى أن تكون عندك أيها المشتري حتى تستبرئها
(قال) مالك غيره أحب إلى منه فان فعلا أجزأها

❦ في الامة تموت أو تعطب في المواضعة ❦

(قلت) أرأيت أن اشتريت جارية من عليه الرقيق فشرطت على البائع أو اشترط على أن أقبضها وأحوزها
لنفسى كما أقبض وخش الرقيق فماتت عندي (قال) المواضعة بينهما ولا يفسخ شرطها ما البيع إذا لم يكن انما
باعها على البراءة من الحمل ويسلك بهما سبيل من لم يشترط استبراء في المواضعة وكذلك سمعت فان هلكت في
أيام الاستبراء قبل أن يمضي من الأيام ما يكون في مثلها استبراء للجارية فصبيتها من البائع وان ضى ما يكون
من الأيام ما يكون في مثلها استبراء للجارية فهلكت فهي من المشتري الآن يشترط في القبض تبرئة من الحمل
ويعتول البائع ليس الحمل مني ان ظهر ولا وطئت الجارية فدفعها على وجه ايجاب البيع والبراءة من الحمل
فيكون ضمان الجارية من المشتري من حين قبضها ويكرن البيع فاسدا وترد الآن بغيره فاما الذي قال
مالك في المشتري اذا هلكت فيما يكون فيه استبراء ففصبيتها من المشتري وان هلكت فيما لا يكون في عدد تلك
الايام استبراء ففصبيتها من البائع لم يكن في المسئلة التي سئل عنها مالك اشترط براءة من الحمل الا أنه قبضها
المشتري من البائع كقبض وخش الرقيق وجه المواضعة (قال) ابن التماس فاذا اشترط القبض على
وجه البراءة للبائع من الحمل والجارية من عاينة الرقيق فالبيع فاسد اذا كان البائع لم يوطأ وهلكت في مثل
ما يكون فيه استبراء لها وفي مثل ما فيه استبراء لها ويكرن على المشتري قيمتها يوم قبضها الا أن يكون البائع
وطئ واشترط هذا الشرط فان كان وطئ ثم هلكت الجارية في مثل ما لا يكون فيه استبراء لها فالمصيبة من
البائع ولا ينفعه شرطه وبراءته لانه لو ظهر رجل كان منه وهو قول مالك اذا وطئ ما لم يخرج من الحيضة
فصبيتها من البائع وان هلكت في مثل ما يكون فيه الاستبراء فالمصيبة من المشتري وعليه قيمتها في الوقت الذي
جعلناها تحيض في مثله لان من ذلك اليوم وجب عليه ضمانها ولا نه مدع ادعى أنها لم تحض وانما مثل ذلك مثل
رجل اشترى جارية مرتفعة بالبراءة من الحمل ولم يوطأ البائع وانما تبرأ من حمل ان كان بها من غيره فهلكت
عند المشتري فالمصيبة من المشتري وان هلكت بعد ذلك بيوم أو يومين لانه شراء فاسد والبائع قد تبرأ من
الحمل لا يلحقه الولد وانما تخاطرا على حمل ان كان من غيره فأراه يعاف فاسدا الا أن يدرك فيرد فان لم يدرك
كان على المشتري في القيمة

❦ في الرجل يتزوج الامة ثم يشترىها قبل أن يدخل بها ثم يبيعها قبل أن يوطأها ❦

(قال) ابن العاسم في الرجل يتزوج الامة ثم يشترىها قبل أن يدخل بها ثم يبيعها قبل أن يوطأها (قال) يستبرئها
بحيضة قال وكذلك اذا وطئها ثم باعها فانها تستبرأ بحيضة وان كان دخل بها ثم اشتراها فباعها قبل أن يوطأها
عاب الزنا وشاهده من روجه أن يخبر به ثم جعل له المخرج من ذلك باللعان لضروته اليه ولم يجعل ذلك لغيره
اذ لا ضرورة به الى ذلك

❦ فصل ❦ واللعان على مذهب مالك وجميع أصحابه وأكثر أهل العلم يكون بين كل زوجين الا أن يكونا كافرين
كناكرين أو عبيدين أو محدودين أو ذمية تحت مسلم على ظاهر قول الله عز وجل والذين يرمون أزواجهم ولم

بعد الاشتراء فان المشتري الاخر يستبرئ بحيضتين لانها عدة في هذا الوجه قال وسواء اذا كان دخل بها ثم طلقها واحدة ثم اشترها قبل أن تقضى عدتها فانه ان كان وطئها بعد الشراء ثم باعها فان المشتري يستبرئ بحيضة وان كان لم يطأها حد الشراء فأرى ان تستبرأ بحيضتين لانه اذا باعها بعد ما اشترها قبل أن يطأها فان الحيضتين ههنا عدة لان شراءه أباها فسخ لـ كما حواه وان طلق واحدة وانقضت عدتها ثم اشترها أو طلقها ثلاثاً فانقضت عدتها ثم اشترها ثم باعها فانها تستبرأ بحيضة لانه اشترها وليس له بامرأة وهو قول مالك (قال) مالك ولو اشترها وقد حاضت بعد طلاقه حيضة ثم باعها فان المشتري يستبرئ بحيضة ثم تحل له

❦ في استبراء الامة تزويج بغير اذن سيدها فيفسخ السيد نكاحها ❦

(قلت) أرأيت أمة تزوجت بغير اذن سيدها فدخل بها ففرق السيد بينهما (قال) على السيد الاستبراء ولا عدة عليها (قلت) كم الاستبراء (قال) حيضتان لانه نكاح يلحق فيه الولد ويدرا عنهما فيه الحد فيسلك بهما فيه سبيل النكاح وقد قال بعض الناس هو نكاح

❦ في الاب يطأ جارية انه أعليه الاستبراء ❦

(قلت) هل يكون على الاب اذا قومت عليه جارية ابنه التي وطئها استبراء بعد التقويم (قال) نعم اذا لم يكن الاب قد عزلها عنده فاستبرأها وقال غيره يستبرئ لانه لا ينبغي له أن يصب ماءه على الماء الذي لزمته له القيمة لانه ماء فاسد وان كان الولد يلحق فيه وان كانت مستبرأة عند الاب لان وطأها اياها كان تعدياً منه لذلك لزمته القيمة فلا ينبغي أن يصب ماءه الصحيح على ماء العداء (قلت) لابن العاسم لم جعلته يستبرئ والولد يلحق الاب (قال) لانه وطء فاسد وكل وطء فاسد فلا يطأ فيه حتى يستبرئ

❦ في الرجل يطأ جاريته فيريد أن يزوجهما متى يزوجهما ❦

(قلت) أرأيت من كان يطأ جاريته فأراد أن يزوجهما متى يزوجهما (قال) حتى تحيض حيضة ثم يزوجهما (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم (قال) فقلت مالك أفلا يزوجهما ويكف عنها زوجها حتى تحيض حيضة (قال) لا ولا ينبغي لنكاح أن يقع في موضع لا يحل فيه المسيس (قلت) فان زوجها قبل ان تحيض (قال) قال مالك ان كان السيد يطؤها فلا يصلح أن يزوجهما حتى تحيض حيضة من يوم وطئها وان كان لم يطأها فلا بأس أن يزوجهما مكانه (قلت) فان زوجها وقد وطئها قبل أن تحيض حيضة (قال) النكاح لا يترك على حال ويفسخ (قال) وقال مالك لا يزوج الرجل أمة الا في موضع يجوز للزوج الوطء (قلت) أرأيت ان اشترت جارية وقد أقر سيدها لبائع أنه قد كان وطئها وتواضعها للابستبراء أو لم يتم السيد البائع بالوطء ولم يجحد أن يجوز لي ان أزوجها في قول مالك (قال) لا أحفظ عن مالك في هذا بعينه شيئاً ولكن لا يجزرك أن تزوجهما حتى تستبرئ لانه لو ظهر حل ادعاه سيدها للبائع جاردعواه (قلت) فان كان البائع قد تبرأ من حملها وقال ليس الحمل مني ولم أطأها وهي من وخش الرقيق (قال) فليرزوجهما من قبل ان يلوظهر بها حل وقد قال البائع لم أطأها كان الحمل عيياً ان شاء المشتري قبلها وان شاء ردها فهي اذا لم يظهر الحمل فزوجهما فلا بأس بذلك وان كان ذلك قبل الاستبراء

بحص حرام من عبد ولا محدود ولا كافراً من مسلم خلا فالأبى حنيفة وأصحابه في قولهم انه لا يلاعن العبد ولا المحار وفي الدنف قالوا لان المراد بالآية من تجوز شهادته من الأزواج لان الله استثناهم من الشهادة أتوله ولم يكن لهم شهادة الا أنفسهم فمأهم شهادة بذلك اذا المستثنى من جنس المستثنى منه وقال فشهادة أحدهم قال على ان اللعان شهادة والعبد والمحدود لا تجوز شهادتهما وليس ذلك بصحيح لان الاستثناء

لان البائع قد قال لم أطأ ألا ترى أنها لو كانت عند البائع جازله أن يزوجهها ولا يستبرئها فكذلك المشتري يجوز له أيضاً أن يزوجهها ولا يستبرئها وأصل هذا أن ينظر إلى كل جارية كان للبائع أن يزوجهها ولا يستبرئها فكذلك للمشتري أيضاً إذا رضى بها بعد الشراء أن يزوجهها ولا يستبرئها وإذا لم يكن للبائع أن يزوجهها حتى يستبرئها فلا يجوز للمشتري أن يزوجهها حتى يستبرئها (قلت) فإن كنت من عليه الرقبة فاشتراها وتوابعها أي يجوز للمشتري أن يزوجهها (قال) إذا قال البائع لم أطأ وباعها على أنه لم يطأ وأنه ان كان حمل فليس مني ولم يتبرأ من الحمل إلى المشتري ويقول إنه ان كان حمل فهو منك فالبيع جائز ولا يشتري أن يزوجهها في أيام الاستبراء إذا احتازها لان المشتري لو قال للبائع أنت قد قلت أنك لم تطأ فالجارية ان ظهر بها حمل فهو من غيرك وهو عيب فيها فأما قبلها بعينها ان ظهر الحمل فذلك له جائز فان قبلها ثم تزوجهها قبل أن يستبرئها جازل الكاح وصلح للزوج أن يطأها قبل الاستبراء لان البائع لو تزوجهها قبل أن يبيعها جازل الكاح (قال) ولان مالك قال لو أن رجلاً باع جارية مثلهما يراضع للاستبراء من عليه الرقبة فظهر بها حمل فأراد المشتري أن يقبلها بذلك الحمل فابى البائع ذلك وقال لا أسلمها إذا وجدتها حاملاً وقل الحمل ليس مني إلا أني لا أسلمها وأليس لك أن تختار على (قال) مالك ان شاء المشتري أن يأخذها أخذها وأيسر للبائع ههنا حجة لانه عيب قبله إلا أن يدعى البائع أن الحمل منه لانه اذا باعها على أن الحمل ليس منه فتوابعها لا يحضة فاعلم البراءة في ذلك للمشتري من الحمل ان كان بها فإذا كان له أن يقبلها اذا طهر الحمل فذلك له قبل أن يظهر الحمل على ما أحب البائع أو كره اذ لم يدع الحمل لنفسه فإذا قبلها جازله تزويجها وهو بمنزلة عيب حدث بها عورت عينها أو قطعت يدها

❦ في الرجل يشتري الجارية وطأ زوجها لم يدخل بها في طاقها ❦

(قلت) أرأيت ان اشتريت جارية طأ زوجها لم يبين زوجها فلما اشتريتها طأها زوجها مكانه وذلك قبل أن يبنى بها زوجها أي يصلح لي أن أطأها (قال) لا يصلح لك أن تطأها حتى تحيض حيضة عند المشتري (قلت) فان اشتراها وهي في عدة من وفاة زوجها ثم انقضت عدتها من بعد ما اشتراها بيوم أو يومين (قال) قال مالك لا يطؤها حتى تحيض حيضة من بعد اشترائها اياها فان حاضت حيضة وبقي عليها بقية من عدتها لم يطأها حتى تنقضي عدتها فإذا انقضت عدتها أجزأها ذلك من العدة ومن الاستبراء جميعاً ويطؤها (قلت) أرأيت أمة رجل زنت أله أن يطأها في قول مالك (قال) قال مالك لا يطؤها حتى تحيض حيضة (قلت) أي يصلح أن يزوجهها بعد ان زنت قبل ان تحيض (قال) لا يجوز ذلك لان مالك قال لا يزوج الرجل أمة إلا أمة يصلح للزوج أن يطأها مكانه

❦ في الرجل يبيع جارية الرجل بعير أمره فيجيز السيد البيع ❦

(قلت) أرأيت لو أبيع جارية رجل بعير أمره فحاضت عند المشتري ثم اجاز سيد الامه البيع أي يكون على المشتري أن يستبرئ (قال) ليس عليه أن يستبرئ لان مالك قال في المستردع اذا حاضت عنده الجارية ثم اشتراها لم يكن عليه أن يستبرئها وأجزأته تلك الحيضة

❦ في الرجل خالع امرأته على جارية أعليه استبراء ❦

(قلت) أرأيت ان خالع امرأته على جارية لها أي يكون على الزوج لاستبراء (قال) ان كانت منقطع والمعنى فيه ولو لم يكن لهم شهادة غير قولهم الذي ليس بشهادة كما قالوا الصبر حيلة من لا حيلة له والجوع زاد من لارادله فاللعان عين وليس من الشهادة سبيل وانما ذلك من باب المشاهدة بالعين واللب فسمى شهادة لهذه العلة ولذلك قال مالك رحمه الله في أحد أقواله ان من قال لامرأته يارانية ولم يزل رأيت ولا نبي جلان يحد ولا يلاعن لان ذلك أخذ من باب المشاهدة فالرجل ينزل في لعانه أشهد بالله لشد رأيتها نزي وأشهد بالله أن

الجارية محبوسة في يته مع أهله لا تخرج لم أر عليه الاستبراء وإن كانت تخرج رأيت عليه الاستبراء (قلت) وكذلك لو وهبت امرأة زوجها جارية (قال) هي بهذه المنزلة وهذه المسئلة التي قالها مالك أنه لا استبراء عليه إذا كانت لا تخرج

في الامة تشتري وهي في العدة

(قلت) أرأيت أن اشتراها وهي في عدة من وفاة زوجها فبقي لها شهران وخمس ليال فلم تحض حيضة أبصلم للمشتري أن يطأها في قول مالك (قال) لا يطؤها حتى تحيض حيضة من بعد الشهرين والخمسة الايام (قال) سحنون أن أحست من نفسها ربيبة (قال) ابن القاسم أن لم تحض حتى مضت تسعة أشهر من بعد ما اشتراها ولم تحض شيئاً فليطأها فإنها قد خرجت من الربيبة الآن تأتي التسعة الأشهر وهي مسترابة فلا يطؤها حتى تنسلخ من الربيبة (قال) أشهب وإن كان قد انقطعت ربيبتها قبل تمام التسعة الأشهر ومسها لموايل فلم يرين شيئاً فليطأها (قال) سحنون وقد روى عن مالك في التي تشتري وهي من تحيض فلما اشترت ارتفعت حيضتها أشهر الاختلاف (فقال) مالك تستبرئ بتسعة أشهر رواد ابن وهب وإن ابن غانم كتب بهذه المسئلة إلى مالك (فقال) مالك إذا مضى لها ثلاثة أشهر وودعي لها القوابل فقلن لاجل بها فأرى أن استبراءها قد انقضى وإن لسيدتها أن يطأها (قال) أشهب وقرله هذا أحبها إلى وأحسنهما عندي لأن رجها يبرأ بثلاثة أشهر كبايرأ بتسعة أشهر لأن الحمل يتبين في ثلاثة أشهر وذلك الذي حل كثيراً من أهل العلم على أن جعل استبراء الامة إذا كانت لا تحيض أو قد نبتت من الحيض ثلاثة أشهر وفي قول الله في عدة الحرائر واللاتي يئسن من الحيض من نسائكم أن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن (قلت) لابن القاسم أرأيت أن اشتراها وهي في عدة من الطلاق وهي ممن تحيض فارتفعت حيضتها فلم تدر لم رفعتها (قال) أما في الطلاق فانه لا يطؤها حتى تنقضي السنة وهو انقضاء عدتها من يوم طلقها ويكون فيما استبرأها استبراء لرجها فيما أقامت عنده وذلك ثلاثة أشهر (قلت) لأن القاسم أرأيت من اشترى امرأته بعد ما دخلها أو قبل أن يدخلها عليه استبراء في قول مالك (قال) لا (قال) سحنون ولا مواضع فيها والمصيبة من المشتري (قال) ابن وهب (قال) مالك من ابتاع أمة وهي في عدتها من وفاة أو طلاق فلا يجرد لها لينظر منها عند البيع ولا يتلذذ منها بشئ إن ابتاعها حتى تنقضي عدتها وهو قول ابن نافع

في الرجل يطأ الجارية ثم يشتري أختها أو يتزوجها

(قلت) أرأيت رجلاً كان يطأ جاريته فاشترى أختها أم لا (قال) مالك لا (قال) مالك لا يطأ التي اشتري ولكن يطأ التي كان يطأ فإن حرم عليه فرج حتى كان يطأ فلا بأس أن يطأ التي اشتري ولا يطأ التي اشتري أبداً حتى يحرم عليه فرج التي كان يطأ (قلت) أرأيت أن اشترت جارية فوطئتها ثم اشترت أختها فوطئتها أصلم لي أن أصأ واحدة منهما في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا يطأ واحدة منهما حتى يحرم عليه فرج واحدة منهما فإذا حرم عليه فرج واحدة منهما وطئ الأخرى إن شاء كذلك بلغني عن مالك لأن مالكا قال لو أن رجلاً اشترى جارية فوطئها ثم باعها ثم اشترى أختها وكان يطؤها فأراد أن يشتري أختها

هذا الولد ليس مني فالقول ما حذر من باب المشاهدة بالنظر والثاني من باب المشاهدة بقلب فشهادة الرجل على ما يدعي مشاهدته ومعرفة وشهادة المرأة أيضاً على ما تدعي علمه ومعرفة وهي عالمة بصدقه أو كذبه فكل واحد منهما موكل إلى عاينه وإن كان أحدهما كاذباً بالاحالة وكيف يصح أن يشبه اللعان بالشهادة ويقاس عليها والعدل لا تقبل شهادته لنفسه ولو حلف مائة يمين لا به خصمه ولا تجوز شهادته أيضاً لغيره عند بعض

التي كان يطاء ويقيم على وطء هذه التي عنده (قال) مالك لا بأس بذلك ولكن لا يرجع الى التي اشترى حتى يحرم عليه فرج هذه (قال) ثم قال مالك اذا وطئها جميعا وكاتا عنده لم يصلح له أن يطاء واحدة منهما حتى يحرم عليه فرج واحدة منهما وقد بلغني ذلك عن مالك (قلت) أرايت ان اشتريت أختين صفقة واحدة ألي أن أطاء أيتهما شئت (قال) مالك نعم (قلت) أرايت ان كنت وطئتهما جميعا ثم بعتهما ثم اشتريتهما صفقة واحدة (قال) يطاء أيتهما شاء لان هذا ملك مبتدأ وقد كاتتا حرمتا عليه حين باعهما (قلت) لعبد الملك فاحدا التحريم للأخت الاولى من ملك اليمين في الوطء اذا أراد ان يصيب أختها قال التزويج والكتابة والعتق الى أجل وكل ما حرم الفرج وهو في ملكه والبيع (قلت) فلو ظاهرهما قال لا يحرمها الا ترى انه يكفر من يومه فيصيب والاحلال اليه (قلت) لعبد الملك فلو حرما بان وهبها لانه الكبير أو الصغير أو المملوك أو لتيمة وهو في حجره هل يكون ذلك محلا له أختها (قال) اذا كان اليه ان يصيبها بشراء هو الحاكم في ذلك ليس له من بدفعه أو باعتصار فان هذا كله يرجع الى انه يملك وطأها متى ما أراد (قال) وان كان لعبد له أن يطاءها لان للسيدة انتزاعها فتحل له بلا مانع له قال عبد الملك وكذلك كل ما يفسخ في البيوع والنكاح مما ليس لهما ان يشتتا عليه اذا شاآ أو أحدهما قبل له فلو كان البيع انما يرد بالعيوب التي لو شاء صاحبها أقام عليها ولم يرد قال اذا عصى على جهة التحريم لان الراد لها كان لو شاء أقام عليها وليس الرد واجب لازم يعلمان عليه جميعا (قلت) لابن القاسم أرايت ان اشترى جارية فوطئها ثم اشترى أختها فوطئها ثم باع احدهما وبقيت الاخرى عنده فاشترى التي باع قبل ان يطاء التي بقيت عنده أيكون له أن يطاء أيتهما شاء (قال) لا يكون له ان يطاء الا التي بقيت عنده لانه كان وطئها قبل ان يبيع أختها وانما منعناه من أن يطاء هذه التي اشترى لان أختها في ملكه وقد وطئها أيضا فلما أخرج أختها من ملكه صارت له حلالا لان يطاءها وقد كان وطئها قبل ذلك وهي عنده على وطئها فلما اشترى أختها لم يكن له ان يطاء المشتراة لان الباقية في ملكه كانت له حلالا قبل ان ترتجع أختها وقد كان وطئها قبل أن يبيع أختها فهي عنده على وطئها ايها (قلت) أرايت ان كانت عندي أختان فوطئتهما ثم تزوجت احدهما فلم أطاء الباقية التي لم أزوجهما حتى طلق الزوج أختها قبل البناء (قال) قال لي مالك يقيم على وطء هذه التي لم يزوجهما وان كان زوج الاخرى قد طلقها قبل البناء لان فرجها قد كان حرم عليه حين تزوجهما وبقيت أختها عنده حلالا (قال) سحنون وانظر أبدا فاذا كانت عنده أختان أو جارية وعمتها أو جارية وخاتم افوطئ واحدة فان الاخرى لا يطؤها حتى يحرم فرج هذه فان وطئ الاخرى قبل ان يحرم الاولى فليمسك عنهما حتى يحرم واحدة منهما فان حرم الاولى فلا يطاء الاخرى حتى يستبرئها بحضه لان فرجها كان حراما عليه لاني كان يطاء قبلها فلما حرم الاولى قيل له لا تصب ماءك الطيب على الماء الفاسد الذي كان الوطء به غير جائز فان حرم الاخرى التي وطئ آخر فليطاء الاولى ولا يستبرئها لانه فيها على وطئه الاول لان ماءه الاول كان صبه بما يجوز له وانما منعناه منه لمكان ما أدخل من الوطء الاخر لما نهى عنه من الجمع بين الاختين بكتاب الله وبين المرأة وعمتها وخالتها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا حرم الاخرى جاز له ان يطاء الاولى مكانه لان ماءه الاول كان جائزا له (قلت) لابن القاسم فان كان وطئهما جميعا ثم باع احدهما ما يباع فاسدا أو زوج احدهما تزويجا فاسدا أي صلح له ان يطاء أختها قال اما في التزويج اذا كان التزويج فاسدا لا يقيم عليه على حال فلا أرى ان يطاء الباقية التي عنده وان كان يبا فاسدا فلا يطاء التي

العلماء ذاهف عليها الاتهامه فيها ومن الدلائل أي صاعلي ان المحدود والعبد لا عنان أن كل من حكم عليه اليمين له حكم له بها فالبر والفاجر والعبد والمسلم والنبي فيها سواء فكذلك يجب في اللعان وهو الطاهر من قول الله عز وجل في القرآن وأيضافا المعنى الذي فرق الله به بين الزوج والاجنبي في القذف وهو ضروره الى نفس الولد الذي ينكره ولا يعرف له سببا يستوى فيه الحر والعبد والمحدود وغير المحدود وقد نقض أبو حنيفة وأصحابه

بقيت عنده حتى تقوت التي باع فأذا فانت ولم يكن للمشتري ان يرد لها فليطأ التي عنده (قلت) أرايت ان أبقت احداهما وقد كنت وطئتهما جميعاً وأسرهما أهل الحرب (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً فان كان اباها اباها قديس منها فيه فليطأ أختها وأما التي أسرها العدو فأراها قد فانت فليطأ أختها (قلت) أرايت ان اشتري جارية فوطئها ثم تزوج أختها (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولا يعجبني هذا النكاح لان مالك قال لا يجوز للرجل ان ينكح الا في موضع يجوز له فيه الوطء (قال) سحنون وقال ابن القاسم أيضاً ان تزوج كان تزويجه جائزاً وأوقفته عن الوطء في النكاح وفي الملك فيختار فاما طلق واما حرم فرج الامة فأى ذلك فعل جازله حبس الباقية وقد اختلف فيها (وقال) أشهب ان كان النكاح قبيل وطء الاخرى لم يضر النكاح وحرم الامة وثبت النكاح وان كن وطء الامة قبل ثم تزوج الاخت بعدها فاعتقد النكاح تحريم للملك فيكون النكاح جائزاً وهو تحريم للامة وقال بعض كبار أصحاب مالك منهم عبد الرحمن وسئل عن الجمع بين الاختين من ملك اليمين أو جمعهما بنكاح وملك (فتال) اذا كان يصيب المملوكة فليس له أن ينكح أختها الا أن يحرمها قبل النكاح لان النكاح لا يكون الا للوطء قيل له فان كان يصيبها فاشتري أختها (قال) اذا له أن يشتريها قبل ان يحرم عليه التي يصيب لان الشراء يكون غير الوطء ولان النكاح لا يكون الا للوطء فهو مثل مالو أراد أن يصيب أمة أو كانت عنده عمتها يصيبها قبل ان يحرمها فكلا لا يصيب الاخرة من ملك اليمين حتى يحرم الاولى فكذلك لا يتزوج الاخرة حتى يحرم الاولى لان النكاح لا يجوز على عمه قد كان يصيبها بملك اليمين كما لا يجوز الوطء لامة على عمتها قد كانت تصاب بملك اليمين فصار النكاح في المنكوحه على أخت مثل الوطء بملك اليمين على عمه وطئت (قيل) له فلو تزوج أمة قد كان يصيب أختها بملك اليمين هل يكون له ان هو حرم أختها الاولى التي كان يصيب بملك اليمين ان يثبت على هذا النكاح الذي نكح قبل التحريم (قال) لا لانه انما يفسخ بالتحريم تحريم نكاح الاخت على أختها لان الجمع بين الاختين في ملك اليمين بالوطء انما يفسخ على ما نهى الله تبارك وتعالى عنه من الاختين في جمع النكاح فكلا لا يفسخ النكاح في أخت على أخت فكذلك لا يفسخ النكاح في أخت على أخت تورطاً بملك اليمين (وقد قال) علي بن أبي طالب في رجل له جارتان أختان وقد ولدت منه احداً هما ثم انه رغب في الاخرى فأراد أن يطأها (قال) علي يمتنع التي كان يطأ ثم يطأ الاخرى ان شاء قال ثم قال علي بن أبي طالب يحرم عليك من الملك ما يحرم عليك في كتاب الله من النساء ويحرم عليك من الرضاة من الاحرار ومن ملك يمينك ما يحرم عليك في كتاب الله من النساء (قال ابن وهب) وقد كره الجمع بينهما في الملك يعني في الاختين عثمان بن عاصم والزبير بن العوام والنعمان بن شير صاحب النبي عليه السلام (وقال ابن وهب) عن ابن شهاب لا يلزم بالاخري حتى يعتنقها أو يزوجه أو يبيعها وقال يحيى بن سعيد وابن قسيط وقال ابن أبي سامة حتى يبيعها أو ينكحها أو يهبه المن لا يجزله ان يعصرها منه (وقال) ابن عمر لا يطؤها حتى يخرج الاخرى من ملكه

عن في استبراء الامة يبيعها سيدها وقد وطئها

(قلت) أرايت ان بعت جارية وقد كنت أطؤها أكان مالك يأمر بآنها ان يستبرئها قبل ان يبيع (قال) لا يبيعها الا ان يستبرئها أو يتواضعها على يدي امرأة لتستبرأ (قلت) فان وضعها على يدي امرأة لتستبرأ أتجزئهما أصلهما في هذا بتروهما ان الفاسق المعلوم بالفسق يلاعن وشهادته لا تجوز وكذلك الاعشى يلاعن وشهادته عندهم لا تجوز فبطل مذهبه وصح مذهب مالك ومن تابعه وانما جعل اللعان حكماً على حياله شرعه الله لرجل لعباده فلا يحمل على الشهادة ولا يباس عليها

﴿فصل﴾ واللعان على ستة أوجه ثلاثة منها متفق عليها وثلاثة مختلف فيها فاما الثلاثة الواجبة التي يتفق على

هذه الحيضة البائع والمشتري جميعا (قال) مالك نعم تجزئها هذه الحيضة (قال) وقال مالك ولو ان رجلا اشترى جارية فوضعاها فكانت على يدي رجل لتستبرأ له فخاضت فسمأه الذي وضعت على يديه أن يوليه أياها ولم يخرج من يديه كان ذلك له استبراء في ثرائه ويطؤها ويجزئها الاستبراء الذي استبرأت عنده (وقال) مالك ولو ان جارية كانت بين رجلين وكانت على رءى أحدهما فخاضت عنده ثم اشترىها من شريكه أجزأه ذلك من الاستبراء ووطنها

❦ في استبراء الامة ببيعها سيدها وقد اشترىها ❦

(قلت) أرايت ان اشترى الرجل جارية وهو ير يد بيعها فاستبرأها قبل ان يبيعها عنده ثم باعها أيجزئ ذلك الاستبراء البائع (قال) قال مالك لا يجزئ ذلك الاستبراء ولا بد لها من ان توضع للاستبراء للمشتري (قال) مالك وان كانت من الجوارى المرتفعات لم يبعها بالبراءة من الحمل وان كان قد استبرأها لنفسه ولم تنفعه البراءة من الحمل وان قال قد استبرأت لنفسى وان كانت من وخش الرقيق فباعها وقد استبرأها أو لم يستبرئها اذا لم يكن يطؤها فباعها بالبراءة من حمل ان كان بها ان ذلك جائز وهو برىء من الحمل ان ظهر بها

❦ في استبراء الامة تشتري من المرأة أو الصبي ❦

(قلت) أرايت الجارية ان كان مثلها يوطأ فكانت لرجل لم يوطأها أو كانت لامرأة أو صبي فباعوها أي توضع عندها الاستبراء أم لا (قال) قال مالك بن أنس يتوضع ما نكح الاستبراء اذا كان مثلها يوطأ ولا يلتفت في ذلك الى سيدها وطئ أو لم يوطأ وان كان صبيا أو كانت امرأة فالاستبراء لازم للجارية على كل حال اذا كان مثلها يوطأ وتستبرأ (قلت) أرايت ان اشتريت جارية من امرأة أو من ابن لي صغيرا في حجرى أي يكون على الاستبراء في قول مالك (قال) قال مالك ان كانت جارية لا تخرج وهي في بيت الرجل فلا أرى عليه استبراء وهي مثل المستودعة عنده (قلت) فان كانت تخرج في حرائجهم الى السوق أي يجب عليه استبراء اذا اشترىها من ابنه أو من امرأته قال عليه الاستبراء (قلت) فان كانت الجارية التي عنده تخرج الى السوق فاشترىها بعد ما خاضت أي يكون عليه الاستبراء (قال) عليه الاستبراء قال لانه سئل مالك عن الرجل يضع مع الرجل في جارية فاشترىها له من بلد فبعث بها اليه فخاضت في الطريق قبل ان تصل اليه قال مالك لا يطؤها حتى يستبرئها لنفسه وقول مالك في الجارية المستودعة ان حيضتها عند الذي استردعها لا تجزئها الا أن تكون جارية لا تخرج وهي محبوسة في بيته

❦ النقدي الاستبراء ❦

(قلت) أرايت اذا اشترى الرجل الجارية وهي ممن يستبرأ أبصيح أن يشترط النقد فيها أم لا (قال) قال مالك ان اشترط النقد فيها فالبيع مفسوخ (قلت) فان اشترط ان يتوضع النقد على يدي رجل أيجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) نعم قال مالك فذلك جائز قال (فقلت) لمالك فان هلك الثمن قبل ان تخرج الجارية من الاستبراء ممن يكون الثمن قال ان خرجت من الحيضة كان الثمن من البائع وان ماتت أو ألفت حاملا كان الثمن من المشتري لانه اذا تم البيع فالبيع قابض للثمن لان الثمن انما وضع له واذ لم يتم البيع فالثمن من مال المشتري لان وجوب اللعان فيها فأحدها أن ينفي جلاله لم يكن مقرا به ويدعى لاستبراء والثاني أن يدعى رؤية لا ميسيس بعدها في غير ظاهرة الحمل والثالث أن ينكر الوطء جلة فيقول له ألم أطأك قط أو منذ مدة كذا وكذا لمسا لا يلحق بمثله الانساب وأما الوجوه الثلاثة التي يختلف في وجوب اللعان فيها فأحدها أن يتدفق زوجته ولم يدع رؤية والثاني أن ينفي جلا ولا يدعى استبراء والثالث أن يدعى رؤية ولا ميسيس بعدها في حامل بينة الحمل لان ابن الجلاب حكى

الجارية لم تجب له فالمال ماله (قلت) فهل يصلح في هذا اذا جعلها على يدي المشتري ان يشترط النقد (قال)
لا يصلح وان اشترط لنقد في هذا كان البيع مفسوخا (قلت) فان لم يشترط النقد ونعده المشتري الثمن في أيام
الاستبراء أيجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا بأس بذلك اذا كان بغير شرط

﴿ استبراء الصغيرة والكبيرة التي تحيض والتي لا تحيض من صغرا وكبرا ﴾

(قلت) رأيت ان كانت لا تحيض من صغرا وكبرا ومثلها يوطأ فاشترها رجل (قال) قال مالك يستبرئها بثلاثة
أشهر (قلت) فان كانت ممن تحيض (قال) قال مالك يستبرئها بحيضة (قلت) فان كانت ممن تحيض فارتفعت
حيضتها أشهر كيف يصنع في قول مالك (قال) قال مالك لا يوطؤها المشتري حتى يمضي لها ثلاثة أشهر الا ان
ترتاب فان ارتابت رفعت ربتها الى تسعة أشهر فان لم يتبين بها حمل ووطئها مكانه وليس عليه بعد التسعة أشهر
شيء الا ان ترتاب بحمل فان ارتابت بحمل لم توطأ حتى تستبرأ من تلك الريبة وان انقطعت عنها الريبة بعد
لثلاثة أشهر فتي ما نقطعت أصابها سيدها ولم ينتظرها تسعة أشهر (ابن وهب) عن عبد الله بن عمر عن
أفع عن ابن عمر كان يقول فيمن اشترى أمة أنه لا يقربها حتى تستبرأ بحيضة (قال ابن وهب) قال وسمعت
سفيان الثوري يحدث عن فراس بن يحيى عن عامر الشعبي عن علقمة بن قيس عن عبد الله بن مسعود انه قال
تستبرئ الأمة اذا بيعت بحيضة (ابن وهب) عن رجال من أهل العلم عن القاسم بن محمد وسالم وفضالة بن
عبيد صاحب النبي صلى الله عليه وسلم وابن شهاب ويحيى بن سعيد وبيعة وعطاء بن أبي رباح مثله (ابن
وهب) قال ابن شهاب وهي السنة (ابن وهب) وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن ان النكاح انما استبرأؤه بعد
الاطء والدخول على المنكوحه أمانة ولأنه اعما يحل نكاحها لانها محصنة فليس مثلها يوقع على الريبة وان
الملوكة التي تستبرأ حيضتها عهدة واستبرأؤها سنة فلا تتفق المنكوحه ولا التي تباع (ابن وهب) وقال لي
مالك لا تستبرأ الأمة في النكاح وقال مالك استبرأ أرحام الاماء اللاتي لم يبلغن الحيض واللاتي قد يئسن من
الحيض في البيع ثلاثة أشهر أمر الناس على ذلك عندنا وهو مع ذلك من أعجب ما سمعت الى فيه
وان كانت تحيض فحيضة (قال ابن وهب) وقاله عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب ويحيى
ابن سعيد وبيعة بن أبي عبد الرحمن وكثير بن الاشج وغيرهم من أهل العلم

﴿ في استبراء المريضة ﴾

(قلت) رأيت ان اشترت جارية فتواضعها للاستبراء فأصابها في الاستبراء مرض فارتفعت حيضتها من
ذلك المرض فرضى المشتري ان يتقبلها بذلك المرض متى يوطؤها (قال) قال مالك ذلك لا يوطؤها اذا رفعت حيضتها
الا بعد ثلاثة أشهر والمرض وغير المرض يدخل في قول مالك (قلت) وكل شيء أصابها في أيام الاستبراء من
مرض أو عيب أو داء يكون ذلك عند الناس عيبا أو نكاحا في الجارية فلا يشتري ان يردوها ولا يقبلها في قول
مالك (قال) نعم الا ان يحب ان يتقبلها بذلك العيب فان رضى أن يتقبلها بذلك العيب وقال البائع لا أدفعها اليك
اذا كان لك لو وجدت بها عيبا ان تردوها على فليس لك ان تختار على قال ذلك الى المشتري ان أحب أن يأخذها
أخذها وليس للبائع في هذا حجة وان أحب أن يترك ترك

عن مالك في هذه المسائل الثلاث ثلاث روايات أحدها إيجاب الحد ولا لعان والثانية إيجاب اللعان وثبتت
النسب والثالثة إيجاب اللعان وسقوط النسب به واختلف في التعريض قول ابن القاسم فرة رآه كالتصريح
بالقذف وأوجب اللعان فيه وهو قوله في كتاب القذف من المدونة وظاهر قوله في اللعان منها ومرة قال بجواز
التعريض ولا يلاعن وهو قول أشهب في كتاب ابن المواز انه يحذف التعريض ولا يلاعن الا أن يكون تعريضا

﴿ في وطء الجارية أيام الاستبراء ﴾

(قلت) أرأيت الرجل يشتري الجارية أيصلح له أن يقبل أو يباشر في حال الاستبراء (قال) قال مالك لا يتأذ منها في حال الاستبراء بقبله ولا يجس ولا ينظر ولا بشئ إلا أن ينظر على غير وجه التلذذ فلا بأس (قلت) أرأيت من اشترى جارية فوطئها في حال الاستبراء ثم حاضت فصارت له أترى أن ينكحها السلطان بمصنع من وطئه إياها في أيام الاستبراء (قال) نعم أن لم يعذر بالجهل (قلت) أرأيت أن اشترى رجل جارية وهي بكر فوطئها في حال الاستبراء فأصابها عيب في حال الاستبراء فذهب عين أو ذهاب يد أو عوى أو داء فأراد المشتري أن يردّها (قال) له أن يردّها ويرد معها ما نقصه الوطء (قلت) ولا يكون عليه الصداق في قول مالك (قال) لا لأنها سلعة من السلع فاعلم عليه ما نقصها الوطء فان لم ينقصها الوطء فلا شيء عليه (قلت) وكذلك في قول مالك إن اغتصب رجل جارية فوطئها كانت بكرًا أو ثيبًا فاعلم عليه ما نقصها قال نعم (قلت) ولا يعرف مالك الصداق قال لا وأخبرني عن ابن وهب عن الليث عن يحيى بن سعيد أنه حدثه قال من اشترى جارية قد بلغت الحيض فلا ينبغي له أن يطأها حتى تحيض ولا يقبلها ولا يتلذذ بشئ من أمرها فإذا اشترى الجارية التي قد عرّكت لم توطأ حتى تعرف فان ماتت قبل ذلك كانت من البائع ليس للمشتري أن يقبلها ولا يغمرها ولا ينظر إليها تلذذا (ابن وهب) عن ابن أبي ليعة عن خالد بن يزيد عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في رجل اشترى جارية حبلى هل يباشرها في ثوب واحد (قال) ما أحب أن يفعل (مسلمة) بن علي عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين قال لا يضع يده عليها حتى تضع وقاله الأوزاعي (قال ابن وهب) وابن نافع عن مالك من ابتاع أمه حاملًا من غيره فلا يحل له وطؤها كان حمله ذلك عنده أو عند غيره من زوج أو زنا ولا ينبغي له أن يباشرها ولا يقبلها ولا يغمرها ولا يجسها ولا يجردّها للذة حتى تضع حملها قال وإن بيعت الجارية بالبراءة حاملًا أو غير حامل فلا تقبل ولا تباشر لا قبل أن يتبين حملها ولا بعد حتى تضع

﴿ في وطء الجارية في أيام الاستبراء ثم تأتي بولد ﴾

(قلت) أرأيت أن وطئتها في حال الاستبراء ثم جاءت بولد وقد كان البائع وطئها أيضًا كيف يصنع بهذا الولد (قال) قال مالك أرى أن يدعى إليه الساقفة إذا ولدت له لا ثم من ستة أشهر من يوم وطئها المشتري فان كان ولدت له لا قل من ستة أشهر من يوم وطئها المشتري فهو من البائع إذا أقرب الوطء وينكح المشتري في حال هذا كله حين وطئ في حال الاستبراء وإن كان البائع أنكر الوطء فالولد ولد الجارية لا أب له إذا جاءت به لا قل من ستة أشهر من يوم وطئها المشتري ويكرن للمشتري أن يردّها ولا يكون عليه للوطء غرم وعليه العقوبة إلا أن يكون نقصها ووطؤه (قلت) فان كانت الجارية بكرًا فافترضها المشتري في حال الاستبراء بخفاء بالولد لا قل من ستة أشهر والبائع منكّر للوطء (قال) لا أب له وهي ولدها لا قل إلا أن يقبلها المشتري فدائ له إلا أن يكرن البائع أقران الولد ولده فينتقض البيع ويكون الولد ولده والجارية أم ولده (قلت) أرأيت أن قال البائع قد كنت أنفختها ولكنني لم أزل الماء فيها وليس الولد ولي أي يكون ذلك له أم لا (قال) ذلك له ولا يلزمه الولد (قلت) أرأيت هذه التي وطئ المشتري في حال الاستبراء بخفاء الجارية بولد لا ثم من ستة أشهر فالحقت القافة الولد بالمشتري أن تصير أم ولد بهذا الولد في قول مالك (قال) نعم (قلت) أرأيت أن باع رجل جارية وأقر بأنه كان يطأ ولا ينزل فيها بخفاء بولد متجسس به النساء من يرم وطئها سبها (قال) قول مالك يلزمه الولد ولا ينفعه أن يقول كنت أعدل عنها (قال)

يشبه التصريح وأما مثل قوله وجدتها مع رجل عربيين في لحاف أو وجدتها تحتها فلا يلاعن في هذا ويؤدب رلو قاله لا جنبي بحمد الإي قوله رأيتهما تقبل رجلا فان رجعت لهما لم يلاعن في التعريض فلو قال رأيتهما تراني لا عن قاله عبد الملك وهو عندى تفسير لافول من ثم يرفى التعريض اللعان

أشهب وقد نزل مثل ذلك على عهد صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رجل انى كنت أعزل عنهم
(فقال له صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الوكاء ينقلت فالحق به الولد وذكركم أشهب عن ابن هبة عن
يزيد بن أبي حبيب عن صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا

﴿ تم كتاب الاستبراء من المدونة الكبرى ﴾
﴿ بحمد الله وعونه ويليه كتاب العتق الاول ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾
﴿ في العتق ﴾

(قلت) أرأيت التدبير والعتق يمين مختلف هو (قال) نعم لان العتق يمين اذا حث عتق عليه الا ان يكون
جعل حنثه بعد موت فلان أو بعد خدمة العبد الى أجل كذا وكذا فيكون كما قال (قلت) والعتق عند مالك
واجب لانه شيء قد أنفذه وتله والتدبير واجب لانه ايجاب أو جبه على نفسه واليمين في العتق لازمة والوصية
بالعتق عدة ان شاء رجع فيها فقال نعم هذا كله كذلك عند مالك (قلت) أرأيت ان قال الله على عتق رقيق
هؤلاء أيجبر على عتقهم أم لا (قال) لا يجبر على عتقهم ان شاء أعتقهم وان شاء حبسهم (قلت) وهذا قول
مالك قال هذا رأيي (قلت) وكان يرى ذلك مالك على سيدهم ان يفي بما وعد ذلك (قال) نعم كان يرى
ذلك عليه (قلت) فان كان يرى ذلك عليه واجبا لم لا يعتقهم عليه (قال) انما هذه عدة جعلها الله من عمل البر
فلا يجبر على ذلك ولكنه يؤمر بذلك وانما الذي يعتقه عليه السلطان عند مالك ان لو كانت يمينه عتقهم فحث
فيها أو أبت عتقهم بغير يمين فاما اذا كان نذرا منه أو موعدا فاعما يؤمر بان يفي ولا يجبر على ذلك

﴿ في الرجل يقول للعبد ان اشتريتك فأنت حر ثم يشتري بعضه أو يشتريه شراء فاسدا ﴾

(قلت) أرأيت ان قال لعبد ان اشتريتك فأنت حر فاشترى بعضه (قال) يعتق عليه كله عند مالك ويقوم عليه
نصيب شركائه لان مالكا قال من قال كل مملوك لى حروله أنصاف مما ليك فانه يعتق ما بقي عليه منهم (قلت)
أرأيت ان قلت ان ملكك فلانا فهو حر فذلك نصفه (قال) هو حر ويقوم عليه ما بقي (قلت) أرأيت
ان قلت ان اشتريت فلانا فهو حر فاشترى به بيا فاسدا (قال) قال مالك من اشترى عبدا بيا فعتقه جازعتقه
فكذلك هذا يعتق عليه ويرد الثمن ويرجع الى القيمة فيكون عليه قيمة العبد (وقال) مالك اذا اشترى
رجل عبدا بثوب فأعتق العبد واستحق الثوب فانه يرجع على بائع الثوب بقيمة العبد (قلت) أرأيت ان
قال لامة اذا اشتريتك فأنت حرة أتعتق عليه في قول مالك اذا اشترىها (قال) نعم

﴿ في الرجل يقول للعبد ان يعتقك فأنت حر ثم يبيعه ﴾

(قلت) أرأيت ان قال الرجل لعبد ان يعتقك فأنت حر فباعه (قال) قال مالك يعتق على البائع ويرد الثمن
(قلت) فان قال رجل لرجل ان اشتريت عبدا فلانا فهو حر وقال سيده ان يعتقه فهو حر فباعه سيده من
الحالف (قال) قال مالك هو حر من الذي قال ان يعتق (قلت) لم (قال) لان الحنث قد وقع والبيع معا وقد
كان مرهونا باليمين قبل البيع ورجع ما عقد فيه قبل ان يبيعه (قال) ابن القاسم وحدثني ابن أبي حازم ان ربيعة
كان يفرل هو ومرتهن في يمينه

﴿ فصل ﴾ وأصل اللعان اعماج غسل لنفس الولد بتسلا عن الرجل بمجرد نفس الرجل دون قدوف في مذهبا
والمخالف في هذا بعض أصحاب الشافعي وهو بعيد اذ قد تكون مغلوقة على نفسها اوله أن يلاعنها وهي حامل
وقد قيل ليس له أن يلاعنها حتى تضع روى ذلك عن مالك وهو قول ابن المباشون ومذهب أبي حنيفة ويرده

﴿الذي يقول لعبده ان بعثك فأنت حر﴾

(سحنون) عن ابن وهب عن سهل بن أبي حاتم عن قرة بن خالد (قال) سئل الحسن البصري عن رجل قال لمملوكه ان بعثك فأنت حر فباعه قال هو حر من مال البائع (أشهب) عن ابن الدراو ردى عن عثمان بن ربيعة انه قال يعتق لانه كان مرتها باليمن قبل البيع (ابن وهب) وقال ابراهيم النخعي وقتادة في الذي يقول ان بعث غلامى فهو حر فباعه فهو حر (سحنون) عن ابن وهب عن سفيان ابن عيينه عن ابن أبي ليلى وابن شبرمة قالوا اذا قال الرجل يوم اشترى هذا الغلام أو أبيعته فهو حر (قال) فان اشتراه أو باعه فهو حر على ما قال قال فقيل لابن شبرمة لم يقل ذلك في البيع فقال اليس يقول اذا امت فغلامى فهو حر ومثله

﴿في الرجل يقول كل مملوك لى حر وله مكاتبون ومدبرون وانصاف ممالك﴾

(قلت) أ رأيت ان قال كل مملوك لى حر لوجه الله وله مكاتبون ومدبرون وأمهات أولاد أ يعتقهم عليه مالك (قال) قال مالك هم أحرار كلهم (قلت) أ رأيت ان قال كل مملوك لى حر البتة وله نصف مملوك أ يعتق عليه أم لا (قال) قال مالك يعتق عليه (قلت) فيقوم بقيمته عليه ان كان موسرا في قول مالك (قال) لى مالك نعم (قلت) فان قال كل مملوك لى حر وله شقص في مملوك أ يعتق عليه ذلك الشقص في قول مالك (قال) نعم يعتق ويقوم عليه شقص صاحبه ان كان له مال (قلت) أ رأيت ان قال كل مملوك لى حر وله ممالك ولمالك ممالك (قال) مالك لا يعتق عليه الا ممالكه ويترك ممالكه في يدي ممالكه الذين أعتقوا يبيعونهم رقيقا لهم (قلت) وكذلك ان كان للممالك أمهات أولاد لم يعتقوا وكانوا تبعاً لهم في قول مالك (قال) نعم (قلت) فان كان للممالك أولاد من أمهات أولادهم فقال يعتقون عند مالك لان الاولاد ليسوا بممالك لا تباعهم انما هم مال للسيد ويعتقون كانوا ولداً قبل خلقه أو بعد خلقه (قلت) أ رأيت ان قال ان كلمت فلانا فكل مملوك لى حر وعنده مكاتبون وأمهات أولاد ومدبرون وأشخاص من عبيد فكلهم فقال مالك يحنث فيهم كلهم ويعتقون عليه ويقوم عليه بقيه العبيد الذين له فيهم الشقوق ان كان موسرا

﴿في الرجل يقول للمملوك غيره أنت حر من مالى أو لجارية غيره أنت حرة ان وطئت﴾

(قلت) أ رأيت الرجل يقول لعبده لا يملكه أنت حر من مالى (قال) لا يعتق عليه (قال) مالك فان قال سيده أنا أرضى أن أبيعك منك فإنه لا يعتق عليه عند مالك وانما يعتق عليه عند مالك اذا قال ان اشتريتك أو مملكتك فأنت حر فهذا الذي ان اشتراه أو مملكه فهو حر عند مالك (قلت) ارايت ان قال لامة لا يملكها ان وطئت فأنت حرة فاشترها فوطئها (قال) هذه لا تعتق عليه الا أن يكون أراد بقوله ان وطئت أى ان اشتريتك فوطئت فأنت حرة فان أراد هذا فهي حرة كما أراد وان لم يرد هذا فلا تعتق عليه (قلت) وكذلك ان قال لها ان ضربتك فأنت حرة وهي فى ملك غيره (قال) هذا والاقل سواء فيما فسر لك (ابن وهب) عن ابن أبي الزناد عن أبيه انه قال فى رجل قال لعبده رجل أنت حر فى مالى ان ذلك باطل وليس ذلك بشئ

﴿في الرجل يقول كل مملوك أملكه فهو حر﴾

(قلت) أ رأيت ان قال كل مملوك أملكه فيما استقبل فهو حر (قال) قال مالك لا شئ عليه (قال) وقال مالك وان قال كل عبد اشترى به فهو حر فلا شئ عليه فيما اشترى من العبيد (قال) وقال مالك ولو قال كل جارية اشترى بها الا تزوهو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عن بين العجلا في وزوجته وقال ان جاءت به على نعت كذا فلا آراه الا قد صدق عليها وان جاءت به على نعت كذا فلا آراه الا قد كذب عليها ولا عن من ادعى رؤيته لما يخاف

فهى حرة فلا شئ عليه فيما اشترى من الجوارى (قال) مالك الا ان يسمى جارية بعينها أو عبدا بعينه أو جنسا من الاجناس (قال) مالك وهذا مثل الطلاق اذا قال كل جارية أو قال كل عبد أو قال كل مملوك فهو بمنزلة من قال كل امرأة أتزوجها فهى طالق (قلت) وكذلك ان كان حلف بهذه وعنده وقيق فان له أن يشتريه ولا يعتقون عليه في قول مالك (قال) نعم (قلت) وهو بمنزلة يمينه في الطلاق اذا حلف بطلاق كل امرأة أتزوجها وعنده أربع نسوة حرائر كان له أن يتزوج ان طلقهن أو طلق واحدة منهن كان له أن يتزوج وكانت يمينه باطلا في قول مالك (قال) نعم (قلت) أرأيت ان قال كل عبد أملكه فهو حر (قال) مالك لا تلزمه هذه اليمين وليس بشئ (قال) وقال مالك أو قال كل عبد أملكه فهو حر أو قال كل جارية أشتريها فهى حرة فلا شئ عليه لانه قد عم الجوارى وعم الغلمان فلا تلزم هذا هذه اليمين (ابن القاسم) وذكر ذلك مالك عن ابن مسعود انه كان يقول من قال كل امرأة أتزوجها فهى طالق أو كل جارية أتباعها فهى حرة أو كل عبد أتباعه فهو حر (وقال) ابن مسعود لا شئ عليه الا أن يسمى امرأة بعينها أو قبيلة أو نخدا أو جنسا من الاجناس أو رأسا بعينه (قلت) أرأيت ان قال ان دخلت هذه الدار أبدا فكل مملوك أملكه فهو حر فدخل الدار (قال) لا يلزمه الحنث اذا حنث الا في كل مملوك كان عنده يوم حلف وهذا قول مالك (قال) فقلنا لما قال فلان رجلا قال كل مملوك أملكه فهو حر لوجه الله ان تزوجت فلانة ولا رقيق له فأقادر قيقا ثم تزوجها بعد ذلك (قال) فلا شئ عليه فيما أقاده بعد يمينه قبل تزويجها ولا بعد تزويجها (وقال) أشهب اذا قال ان دخلت هذه الدار فكل مملوك أملكه أبدا فهو حر فدخل الدار قال لا يلزمه الحنث في كل مملوك عنده لانه لما قال كل مملوك أملكه أبدا علم أنه انما أراد الملك فيما يستقبل ألا ترى انه لو قال كل مملوك أملكه أبدا وكل امرأة أتزوجها أبدا الى طالق وله ممالك وله زوجة أنه لا شئ عليه فيما في يديه فكذلك اذا حلف (قال سمعون) أخبرني ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة أنه قال اذا قال الرجل كل امرأة أنكحها فهى طالق ان ذلك ليس عليه الا أن يسمى امرأة بعينها أو قبيلتها أو قريرتها فان فعل ذلك جاز عليه (ابن وهب) عن يونس عن ربيعة بنحو ذلك في الطلاق والعتاق (قال) ربيعة وأن ناسا يرون ذلك بمنزلة التحريم اذا جع تحريم النساء والارقاء ولم يجعل الله الطلاق الارجح ولا العتاق الا أجزافا كان في هذا هلكة من أخذ به

في الرجل يحلف بعق كل مملوك يملكه من جنس من الاجناس أو يسيه الى أجل من الآجال

(قلت) فلو قال كل مملوك أملكه من الصقالبة أو البربر أو الفرس أو مصر أو من الشام فيما يستقبل فهو حر قال هذا يلزمه لانه قد سمى جنسا أو موضعا ولم يعم فيلزمه هذا عند مالك (قلت) أرأيت ان قال كل مملوك اشتريه من مصر فهو حر فأمر غيره فاشتري له أعتق عليه في قول مالك (قال) نعم يعتق عليه في قول مالك لانه اذا اشتراه بأمره فكان هو الذي اشتراه (قلت) أرأيت ان قال كل مملوك اشتريه من الصقالبة فهو حر فوهب له عبد صقلبي على ثواب أعتق عليه أم لا في قول مالك (قال) قال مالك الهبة للثواب يبع من البيوع فاذا كان يباع عتق عليه (قلت) ومتى يكون حرا اذا قبله للثواب أو اذا دفع الثواب قال اذا قبله للثواب فهو حر ساعد قبل أن يدفع الثواب ويحبر على دفع الثواب اذا كانوا قد سموا الثواب وان كانوا لم يسموا الثواب فهو حر ويكون عليه قيمة العبد الا أن يرضى بدون القيمة من الثواب لان الهبة للثواب عند مالك يبع من البيوع فاذا قبله للثواب عتق عليه فاذا عتق عليه فقد استهلكه فعليه قيمته وهذا رأيي (قلت) أرأيت ان قال كل مملوك اشتريه من الصقالبة فهو حر فوهب له عبد صقلبي لغير الثواب أو تصدق به عليه أو وصى له به أو ورثه

أن يلحق به الولد باجماع اذا لم تكن ظاهرة الحمل وأما من قذف زوجته ولم يدع رؤية ولا نفى حلا فلا يصح من الاقاويل أنه يحد ولا بلا عن ومن أوجب اللعان فيه جعل العلة في ذلك رفع الحد عن نفسه مع أنه ظاهر القرآن

أيعتقد عليه في قول مالك أم لا (قال) قال مالك ان كان أراد أن لا يتناع من الصقالية انما أراد يمينه ان لا يشتري ولم يرد يمينه الملك فانه لا يعتقد عليه وان أراد يمينه الملك حين قال كل مملوك اشتريه من الصقالية أراد أن كل مملوك يملكه من الصقالية فهو حر وورثه أو وصى له به أو وهب له أو تصدق به عليه فهو حر فلا يلتفت الى قوله كل مملوك اشتريه اذا كان أراد بذلك الملك (قلت) فان لم يكن له نية في شيء وكانت يمينه مسجلة (قال) فلا شيء عليه وهو على الاشتراء أبدا كما حلف حتى يريد الملك ويكرن ذلك هو الذي نوى (قلت) أرأيت ان قال أن كملت فلانا أبدا فكل مملوك أم ملكه من الصقالية فهو حر (قال) فذلك عليه عند مالك اذا كتم فلانا فكل مملوك يملكه بعد ذلك من الصقالية فهو حر (قلت) فان اشتري بعد يمينه وقبل أن يكلمه صقالية ثم كلمه بعد الاشتراء قال فهم أحرار الا أن يكون أراد يمينه كل مملوك أم ملكه بعد حتى فهو حر فذلك على ما نوى اذا كان ذلك الذي نوى وأراد (قلت) فان قال كل مملوك أم ملكه الى ثلاثين سنة فهو حر (قال) هذا يلزمه عند مالك لانه قد وقت

في الرجل يحلف بعق عبد له ان كتم رجلا فيبيعه أو يكاتبه ثم يكلمه ثم يتناعه بعد ذلك

(قلت) أرأيت ان قال ان كملت فلانا فعبدى حرقا بعه ثم كتم فلانا ثم اشتراه ثم كتم فلانا (قال) قال مالك يحنث ههنا (قلت) لم (قال) لانه لم يحنث بالكلام الاول حين كلمه وهو في غير ملكه وانما يحنث فيه اذا حنث وهو في ملكه (قال) فقلت للمالك فلو فليس فباعه عليه السلطان ثم أسير يوما فاشتراه فملكه (قال) يحنث وليس بيع السلطان اياه مما يخرج من يمينه (قال) مالك وبيعه وبيع السلطان واحد قال مالك وان كتم فلانا المحلوف عليه بعد ما ورث العبد أنه لا يحنث (قلت) فلو حلفت بعقته أن لا يكلم فلانا فبعته ثم كملت فلانا ثم وهب لي العبد أو تصدق به علي فملكته قال هو حنث (قلت) ما فرق ما بين الميراث في هذا الوجه وبين الشراء والصدقة أو الهبة (قال) قال مالك لان الميراث لم يجزه الى نفسه ولكن الميراث جبر العبد اليه وهذه الاشياء كلها هو جرها الى نفسه ولو شاء أن يتركها تركها (قلت) أرأيت ان قال لعبد ان كملت فلانا فانت حرفكاتبه ثم كتم فلانا (قال) يعتقد عليه لان مالك قال لي من حلف بعق رقيقة فحنث فدخل في ذلك المكاتب والمذبر وأمهات الاولاد والاماء والعبيد فكل هؤلاء يعتقد عليه (قلت) فان كاتبه وعبدا آخر معه كتابة واحدة ثم كتم السيد فلانا يعتقد هذا الذي كان حلف بعقته (قال) لا أرى العتق جائزا الا أن يجيزه صاحبه لانه لو ابتدأ عتق أحدهما الساعة لم يجز الا أن يجيز ذلك صاحبه فيجوز فكذلك مسئلتك لانه انما اعتق بكلام مولا حين كتم المحلوف عليه فهو بمنزلة الابتداء (قال) وقال مالك ولو أن رجلا حلف أن لا يكلم فلانا بعق رقيقة فباعهم فوقع أحد منهم عند والده أو عند أخ له فباع فيبيع في ميراثه فاشترى منهم رأسا ثم كتم صاحبه (قال) مالك ان كان الرأس الذي اشتري هو أكثر من قدر ميراثه عتق عليه كله ان كلمه وان كان أقل من ذلك رجع رقيقا وان فضل عن قيمة هذا الرأس فلا حنث عليه قال مالك لانه عندى بمنزلة المقاسمة (قال) ابن القاسم ولو أن رجلا حلف بعق رقيقة أن لا يكلم فلانا فباعهم ثم ورثهم ولم يكن كتم فلانا حتى ورثهم فملكه فلا حنث عليه وهو قول مالك وقد قال غيره من كبار أصحاب مالك في الذي يحلف أن لا يكلم رجلا بعق غلام له ثم يبيعه عليه السلطان في الدين ثم يشتريه أنه بمنزلة الميراث أن لو باعه ثم ورثه لانه يرى أن يبيع السلطان له في الدين ليس مثل يبعه للذي يثم عليه من يبعه هو من قبل نفسه ثم يبعه اليه ليخرج من يمينه

وهو قوله والذين يرمون أزواجه لم يذكروا في حل ولا رؤية زنا وهذا ليس بين لان الحكم انما هو لمعاني الالفاظ لانظاها فاذ الاعن على الرؤية وادعى الاستبراء لا تنى الولد باجتماع وأما اذا ادعى الاستبراء فاختلف هل

﴿ في الرجل يحلف بحرية شقص له في عبد أن لا يدخل الدار ﴾

فيبيع ذلك الشقص ويشترى الشقص الآخر ثم يدخل الدار (قلت) أ رأيت ان حلفت بحرية شقص لي في عبد ان دخلت هذه الدار فاشتريت الشقص الآخر ثم دخلت الدار (قال) يعتق جميع العبد عند مالك لانه حين دخل الدار حنت في الشقص الذي حلفت به فاذا عتق ذلك الشقص عتق عليه ما بقي من العبد اذا كان يملكه فان كان لا يملكه حنت في شقصه ذلك نظر فان كان له مال عتق عليه جميعه وهذا قول مالك فهذا يدل على أنه اذا كان الجميع له أنه يعتق عليه جميعه (قلت) أ رأيت لو باع شقصه من رجل غير شريكه واشترى بعد ذلك الشقص الآخر من العبد من شريكه قد دخل الدار التي حلف بحرية شقصه الذي باع أن لا يدخلها (قال) لا يعتق عليه لان مالك قال من حلف بعقب عبده ان دخل هذه الدار فباع العبد واشترى عبدا غيره ثم دخل الدار لم يحنت فان عاده فاشترى عبده الذي حلف بحريته ان دخل الدار ثم دخل الدار بعد دخله الاولى والعبد في ملكه فانه يحنت عند مالك لانه لم يحنت بدخوله الاول لانه في دخوله الاول لم يكن العبد في ملكه (قال) وانما يحنت في هذا العبد اذا عاد اليه قد دخل الدار بعد أن عاد اليه العبد اذا كان انما عاد باشتراء أو هبة أو بصدقة أو بوصية أو بوجه من وجوه الملك الآن يعود اليه بالميراث فانه لا يحنت ان دخل الدار والعبد في ملكه اذا كان انما عاد اليه بميراث (قلت) ما فرق بين الوراثه وبين ماسوى ذلك قال لانه لا يتم في الوراثه أن يكون انما باعه ليرثه والهبة والصدقة هو جرحه الى نفسه ولو شاء أن يتركه والوراثه ليس بقدر على دفعها عنه (قال) سمعنا وقال أشهب مثل جميع ما قال عبد الرحمن ابن العباس

﴿ في الرجل يحلف بعقب كل مملوك له أن لا يكلم فلا ناوله يوم - لمف ممالك ثم أفاد ممالك بعد ذلك ثم كلفه ﴾

(قلت) أ رأيت ان قال كل مملوك لي حري يوم أكلم فلا ناوله يوم حلف ممالك ثم أفاد ممالك بعد ذلك ثم كلفه وكيف ان كان يوم حلف لا ممالك له ثم أفاد ممالك ثم كلف فلا ن (قال) لا يعتق عليه الا ما كان في ملكه يوم حلف (قال) مالك واذا قال الرجل ان كلمت فلانا فكل مملوك لي حرا وحلف على ذلك بالطلاق ثم كلف فلا ن فانه يعتق عليه ما كان في ملكه يوم حلف وتطلق عليه كل امرأة كانت عنده يوم حلف اذا كلف فلا ن (قال) قال مالك وان لم يكن عنده يوم حلف عبدا ولم يكن له امرأة يوم حلف فانه لا شيء عليه فلا شيء عليه فيما يتزوج بعد ذلك ولا فيما يشترى بعد ذلك (قلت) أ رأيت ان قال ان كلمت فلانا فكل مملوك لي حرا فاشترى رقيقا بعد اليومين فكلهم فلا نأ يحنت أم لا (قال) قال مالك لا يحنت الا فيما كان عنده ذلك اليوم قال مالك وفي الطلاق كذلك لا يحنت الا في كل امرأة كانت في ملكه ذلك اليوم (قال) مالك والصدقة كذلك

﴿ في الرجل يحلف بحرية عبده أن لا يدخل الدار ﴾

(قلت) لابن القاسم أ رأيت الرجل يقول لامته ان لم أدخل الدار فأنت حرة (قال) هذا يمنع من بيعها ولا يطؤها لانه على حنت ألا ترى أنه اذا قال ان لم أدخل الدار فأنت حرة فبات قبل أن يدخل الدار عتقت الحارية في الثلث بالكلام الذي تكلم به فهذا يدل على أنه كان في حنت واذا قال ان دخلت هذه الدار فأنت حرة فانه لا يمنع من بيعها ولا من وطئها لانه على بر فلا تقع الحرية ههنا الا بالفعل (قال) ومن قال لامته ان لم تدخل الدار فأنت حرة (قال) أرى ان كان أراد بقوله على وجه أنه يريد بذلك يكرهها فذلك له يدخلها مكرهه ويكون القربى قوله ويرى يمينه وان كان انما قال أنت حرة ان لم تدخل الدار ليس على وجه ما ذكرت ية في الولد بذلك اللعان أم لا على ثلاثة أقوال أحدها أن الولد ينفيه اللعان على كل حال وان ولد لاقل من ستة أشهر وهو أحد قولي مالك في المدونة والثاني أنه لا ينفيه بحال وان ولد لأكثر من ستة أشهر ويلحق به وهو

لك من الاكرام انما فوض لها رأيت أن توقف الجارية ويمنع من وطئها ثم يتلوم له السلطان بقدر ما يعلم انه أراد
 يمينه الى ذلك الاجل فان أبت الجارية الدخول وقالت لا أدخلها أعتة ها عليه السلطان ولم ينتظر موته لان
 مالك قال في الرجل يقول لرجل ان لم تفعل كذا وكذا فعبدى حرا وامرأتى طالق (قال) مالك يتلوم له
 السلطان بقدر ما يرى انه أراد يمينه ولا يضرب له في ذلك الاجل الا بقدر ما يرى السلطان ويتلوم له ويحال
 بينه وبين وطء أمته وبينه وبين وطء امرأته ان كان حلف في هذا بطلاق امرأته ثم يقول السلطان للمخوف
 عليه افعل هذا الذي حلف عليه هذا الرجل فان قال لا أفعله طلق عليه السلطان امرأته وأعتق عليه
 أمته ولا ينتظر في هذا في يمينه بالجارية موته ولا يضرب له في يمينه هذه بالطلاق أجل المولى قال مالك وانما يتلوم
 له السلطان في هذا على قدر ما يرى انه أراد يمينه الى ذلك من الاجل (قال) مالك وانما الذي يضرب له
 أجل الايلاء اذا قال لامرأته أنت طالق ان لم أدخل هذه الدار وان لم أفعل كذا وكذا فهذا الذي يضرب له
 أجل الايلاء بعد أن ترفعه الى السلطان (قال) مالك وأما اذا قال أنت طالق ان لم تدخل هذه الدار وقال
 لرجل آخر امرأتى طالق ان لم تفعل كذا وكذا فانه لا يضرب له في هذا في امرأته أجل الايلاء ولكن يتلوم له
 السلطان على ما وصفت لك فان دخلت الدار أو دخل ذلك الاجني الذي حلف عليه والا أو وقفها فان قال
 لا تدخل طلقها عليه السلطان وكذلك ان كانت يمينه على رجل اجني بحرية رقيقه ان لم يدخل فلان هذه
 الدار فهو بحال ما وصفت لك يتلوم به السلطان ولا يكون في هذا مولى اذا حلف بالطلاق ولكن يحال بينه وبينها
 وفي يمينه بالحرية في هذا يوقف المخوف عليه بعد التلوم للحالف فان قال لا أفعل ذلك أعتق عليه السلطان
 وطلق عليه (قلت) أرأيت ان حلف بعق عبده ليضرب به أي حال بين السيد وبين ضربه في قول مالك
 (قال) لا الا أن تكون يمينه وقعت على ضرر يحال بين السيد وبين ذلك الضرب من عبده فيعنت
 مكانه ويعتق عليه عبده وهو قول مالك (قلت) فلو كان ضررا لا يحال بين السيد وبين ذلك
 الضرب لم يكن له أن يبيعه حتى يضربه (قال) نعم (قلت) أرأيت من حلف بعق عبده ليفعلن كذا
 وكذا في حال بينه وبين العبد حتى ينتظر أير أم يحنت أيحول بينه وبين عمل العبد في قول مالك (قال) لا الا
 الوطء فانه لا يطأ فيه ان كانت أمة (ابن وهب) عن يونس عن ربيعة أنه قال في رجل قال ان لم
 أنكح فلانة فغلامي حر وقال أعتق ما أم لك من عبدة أن لم اخاصم فلانا أو قال ان لم أجلد فلانا غلامي مائة سوط
 فغلامي حر (قال) ربيعة لا يترك أن يبيعه وينتظر به ويوقف العبد لذلك (قال) ربيعة وان لم يخاصمه حتى يموت
 الحالف فانه يعتق في الثلث وذلك أنه لم يجب الحنث الا بعد موته وقال في الذي يحلف ليجلدنه مائة سوط يوقف
 العبد فلا يبيعه حتى ينتظر أيجلده أم لا (قال) ابن وهب وأخبرني الليث قال كتبت الى يحيى بن سعيد في رجل
 قال لغلامه ان لم أضربك ألف سوط فأنت حرا وقال الجارية له يطؤها مثل ذلك (قال) يحيى عتقه أحب الى
 من ضربه ومن خلا بغلامه أو بجاريته وحلف بذلك كان متعديا ظالما رآدبه السلطان ورأيت أن لو ابتلى بذلك
 أن يحول بينه وبينه فيعتقه (ابن وهب) قال الليث وقال ربيعة كنت معتقه مالا انتظر بهما أن يضربهما
 ألف سوط وذلك عند الله عظيم وظلم لا ينبغي أن يقرب ذلك وقال مالك مثله (وقال) مالك وان حنق على
 ما يجوز له من الضرب وقف عنها ولم يضرب له أجل ولم يجزله بيعها ولا وطؤها فان باعها فسخ البيع وردت عليه
 وان لم يضربها حتى يموت فهي في ثلثه (وقال) ابن عمر لا يجوز للرجل أن يطأ جارية لا جارية يجوز له بيعها
 أو هبتها (وقال) ابن دينار يمنع من وطئها ويوقف فان باعها رددت البيع وأعتقتها على سيدها لا على لا تضر
 صفقة مسلم الا الى عتق

قول عبد الملك وأشهب والثالث التفرقة بين أن يراد لاقبل من خمسة أشهر أو لا كثر منها وغو الدول
 الثاني لما لك في المدونة فيأتي على هذا في جملة المسألة الاثثة أقوال وفي كل طرف منها قولان اذا ولدت لاقبل من

﴿ في الرجل يحلف بحرية عبده ان لم يفعل كذا وكذا الى أجل سماه ﴾

(قال) وقال مالك ولوان رجلا حلف بطلاق امرأته على رجل ان لم يقضني حتى الى أجل كذا وكذا فامرأته طالق البتة قال مالك فلا أرى أن يحال بينه وبين امرأته الى الأجل وهو مثل ما يحلف هو ليقضينه الى ذلك الأجل (قال) ابن القاسم والعنق عندي مثله اذا حلف ان لم يقض فلا ناحقه وان لم يفعل فلان كذا وكذا الى أجل سماه لم يحل بينه وبين رقيقه في وطئه ولا بيعهن فان بر فلان الى ذلك الأجل في القضاء أو في الفعل الى ذلك الأجل كانوا رقيقا وان لم يبرعتقوا عليه بمنزلة ما لو حلف الا أن يكون عليه دين لا وفاء له فيفعل فيه بمنزلة ما يفعل بمن أعنتق رقيقا له وعليه دين (قلت) أرايت ان قال رجل لامرأته أنت طالق ان لم أدخل هذه الدار هذه السنة أو قال لامته أنت حرة ان لم أدخل الدار هذه السنة (قال) قال مالك يطؤها وليس له الى بيع الجارية سبيل حتى تمضي السنة فان دخل في السنة بر وان لم يدخل في السنة حتى مضت حنت وان كان قد باعها قبل مضى السنة رد البيع وكذلك هذا في الطلاق ان لم يدخل الدار حتى تمضي السنة فانها تطلق فيه ولكن لا يحال بينه وبين وطئها الى السنة وان طلقها واحدة فانقضت عدتها قبل السنة أو صالحها فخلت السنة وليست له بامرأة فحنت وليست تحته فانه ان تزوجها بعد ذلك لم يكن عليه شيء وهذا قول مالك لان مالك قال في رجل قال ان لم أقضك حقك الى سنة فامرأته طالق ورقيقه أحرار انه يطأ امرأته وجواربه في السنة فان مضت السنة ولم يقضه حنت وان طلق امرأته قبل ان تنقضي السنة تطليقة فانقضت عدتها قبل السنة أو صالحها فنقضت السنة ثم تزوجها بعد ذلك فلا شيء عليه (قلت) أرايت ان قال ان لم أقضك حقك الى سنة فامرأته طالق ورقيقه أحرار لم قال مالك لا يمنع من الوطء يمنع من البيع الا ان كانت يمينه على بر فلا ينبغي له ان يحال بينه وبين بيع أمته وان كان على حنت فانه لا ينبغي ان يطأ جاريته ولا امرأته حتى يبرأ ويحنث فلم قال مالك ما قال قال لأن الرجل الحالف على بر فلذلك وطئ الأمة في هذا وهي في البيع مرتنة بيمين وهو حق لها فلا يقدر على بيعها للحق الذي لها في يمينه لقول الجارية لا تبعني حتى تبرأ وتحنت وهو دلي بر بالوطء وهي بالبيع مرتنة بيمينه فيها (قات) فان قالت الأمة لا أريد أن أطالبك في يمينك بشيء قال لا ينظر الى قولها ولا يتابع حتى يبرأ ويحنث (قلت) أرايت لو أعتق الى أجل من الآجال أنه أن يستمتع ممن أعتق بحال ما وصفت لك في قول مالك الى ذلك الأجل (قال) نعم من غير وطء (قال سمعون) وقال بعض الرواة عن مالك ليس له وطؤها كما ليس له بيعها وقد قال ابن عمر لا يجوز للرجل ان يطأ جارية الاجارية ان شاء باعها وان شاء وهبها وذكره ابن القاسم عن مالك

﴿ في الرجل يحلف بحرية عبده ان لم يفعل كذا وكذا فيموت قبل ان يفعل ﴾

(قلت) أرايت ان قال لامرأته أنت طالق ان لم أدخل هذه الدار هذه السنة أو قال لامته أنت حرة ان لم أدخل هذه الدار هذه السنة فقات في السنة قال فلا شيء عليه عند مالك لانه مات على بر (قلت) أرايت ان قال لرجل أمتي حرة ان لم أفعل كذا وكذا وقال لرجل امرأته طالق ان لم تفعل كذا وكذا فقتلوه له السلطان فقات الرجل الحالف في أيام التلوم قال هو حائش في الجارية وتعتق في ثلث ماله وترثه امرأته لان الحنث وقع عليه بعد موته لانه كان لا ينبغي له أن يطأ واحدة منهما في تلومه ولو كان على بر لو طئ فاذا مات قبل ان يفعل فقد حنت وعتقت الجارية في الثلث وترثه امرأته (قال سمعون) وقال أشهب لا يعتق اذا مات الرجل في التلوم (قلت) لابن القاسم فاذا قال لامرأته أنت طالق ان لم تزوج عليك أو أنت طالق ان لم أدخل هذه الدار أو هو على حنت حتى يفعل ما قال (قال) نعم (قلت) فان مات الحالف أو مات المرأة التي حلف عليها هل يتوارثان وفي قول مالك (قال) ستة أشهر قولان واذا ولدت لا أكثر من ستة أشهر قولان وهذا على مذهب من يؤول قوله في المسدونة حرة ألزمه وحرمة لم يلزمه وحرمة ينفيه وان كانت حاملا لرجع الى قولين ويجعل قوله حرة لم يلزمه وحرمة ينفيه وان كانت

نعم يتوارثان (قلت) فهل حنث في عيئه حين مات أو ماتت (قال) قال لي مالك لا حنث بعد الموت (قلت) فكيف كان هذا على حنث وحلت بيته وبين امرأته وضربت له أجل الأيلاء لأنه عندك على حنث وهو إذا مات أو ماتت امرأته قلت لا يحنث فلم كان هذا هكذا (قال) لأنه لا حنث عندنا بعد الموت (قلت) أرايت ان حلف في الصحة على شيء ليفعله يعتق رقيقه فمات ولم يضرب لذلك أجلاً قبل ان يفعله أيعتق رقيقه من الثلث أو من جميع المال (قال) قال مالك يعتقون من الثلث قال مالك ولا يستطيع ان يبيعهم قبل موته وان كانت فيهم جارية لم يقدر على ان يطأها حتى يبرأ ويحنث فتخرج حرة (قلت) فلم جعلهم مالك من الثلث وأصل عيئه انما كانت في الصحة (قال) لان الحنث نزل بعد الموت وكل عتق بعد الموت فهو في الثلث لانه لم يزل على الحنث حتى مات فلما ثبت على الحنث حتى مات علمنا انه انما أراد أن يعتقهم بعد موته وقد علمت ان من أعتق في المرض انه من الثلث فالذي بعد الموت أخرى ان يكون من الثلث (سحزون) لان للرجل أن يوصي بان يعتق عنه بعد موته ولا يجوز أن يوصي رجل بطلاق امرأته بعد موته

﴿ في الرجل يحلف بحرية عبده أن لا يفعل كذا وكذا فيبيع عبده ذلك ثم يشتريه ﴾

(قلت) أرايت ان قال لعبده أنت حر ان دخلت هذه الدار فباعه ثم اشتراه (قال) يرجع عليه الممين عند مالك (قلت) أرايت ان قال كل مملوك لي حرو عليه دين يغترق المالك وليس له مال سواهم وقال هذه المقالة في صحته (قال) قال مالك لا يجوز عتقه لان عليه ديناً يغترق قيمتهم (قلت) فان كان الدين لا يغترق قيمتهم (قال) يباع منهم جميعاً بقدر الدين بالسوية ثم يعتق ماسوى ذلك (قلت) أبا القرعة أم بغير القرعة (قال) يعتق منهم بالخصص بغير قرعة وليست القرعة عند مالك الا في الذي يعتق في وصيته (سحزون) (قال) وقال مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا انه لا يجوز عتاقه الرجل عليه الدين يحيط بماله ولا هبته ولا صدقته وان كانت الديون التي عليه الى أجل وان كان بغيدا الا أن يأذن له في ذلك الغرماء وامايعة وابتياعه ورهنه فذلك جائز وانما الرهن مثل البيع (قال) مالك ولا ينبغي ان يطأ شيأ من ولأئده الا في رد الغرماء عتقهن عليه ان أجاز الغرماء عتقهن مضي عليه وان أيسر قبل ان يحدث فيهن يباعاً عتقهن

﴿ في الرجل يحلف بحرية أحد عبده ثم يحنث ﴾

(قلت) أرايت ان حلف بطلاق إحدى امرأتيه هاتين فحنث (قال) قال مالك ان كانت له نية حين قال إحدى امرأتي هاتين طالق طلقت تلك بعينها وهو مصدق وان لم يكن له نية في واحدة طلقنا عليه جميعاً (قال) ابن القاسم فاذا بحد وشهد عليه كان بمنزلة من لم تكن له نية (قال) وقال مالك وان كان نوى واحدة فانسيها طلقنا عليه جميعاً (قلت) فان قال رأس من رقيق حر ولم ينو شيئاً ولا واحداً بعينه (قال) فهو مخير في ان يعتق من شاء منهم وانما هو بمنزلة من قال رأس من رقيق صدقة على المساكين أو في سبيل الله فهو مخير فيمن شاء منهم (قلت) أرايت ان قال رجل لعبدين له أحد كافر (قال) ان كانت له نية في أحدهما قبلت نيته وصدق ولا يمين عليه وان لم تكن له نية أعتق أيهما شاء والطلاق مخالف لهذا اذا طلق إحدى من امرأتيه ان نوى واحدة والا طلقنا عليه جميعاً (قلت) فان قال ذلك في صحته في العبدين ثم مرض فقال في مرضه نويت هذا العبد أن يكون مصدقاً وبخرج من جميع المال (قال) نعم أراه من جميع المال الا أن يكون قيمة الذي زعم انه نواه أكثر

حامل شيئاً واحداً من الناس من يحملها على ثلاثة أقوال على ظاهرها فيقول معنى قوله ينفيه وان كانت حاملاً أنه ينفيه بلعان ثان وان لم يدع استبراء فيقول في لعانه أشهد بالله ما جعلها هذا مني فيأتي على هذا في الطرف الواحد ثلاثة أقوال وفي الطرف الثاني قولان وسواء كان الزوج عالماً بمقرا به أو لم يكن وهذا بين في كتاب

من قيمة الاخر فأجعل الفضل الذي اتهمته فيه في التلت (قال سحنون) وقال غيره بخروج فارعا من رأس المال

﴿ في العبد يحلف بحرية كل مملوك يملكه الى أجل ثم يعتق ويملك ممالك ﴾

(قلت) أرأيت لو ان عبدا حلف فقال كل مملوك أملكه الى ثلاثين سنة فهو حرافته سيدة فاشتري رقيقا في الثلاثين سنة أيعتقون عليه أم لا (قال) لم أسمع من مالك في شيء الا اني كنت عند مالك فأتاه عبد فقال اني سميت اليوم بخارية فعاسروني في ثمنها قال فقلت هي حرة ان اشتريتها ثم بدلي أن أشتريها (قال) قال مالك لا أرى أن تشتريها ونهاه عن ذلك وعظم الكراهية فيها (قال) فقلت له أسيد أم أمه أن يحلف بذلك فقال لي مالك لم يخبرني أن سيده أم أمه بذلك وقد نهيت أن يشتريها فستلتك أبن من هذا عندى انه يعتق عليه ما يملكه في الثلاثين سنة اذا هو عتق واليمين له لازمة حين حلف بها ولكن ما ملك من العبد وهو عبد في ملك سيده انما منعنا من ان نعتقهم عليه لان العهد ليس يجوز عتقه عبدا له الا باذن سيده وهذا رأيي الا ان يعتق وهم في ملكه فيعتقوا عليه بمنزلة ما أعتق ولم يرد ذلك السيد فكذلك هو فيما حنث اذا لم يرد السيد بمنزلة ما أعتق بجو ذلك عليه بعد عتقه اذا كانوا في يديه ولقد سمعت مالكا وأرسلت اليه أمة مملوكة حلفت بصدقة مالها أن لا تكلم أختها فأرادت أن تكلمها فقال أن كلتها رأيت ذلك يجب عليها في ثلث مالها بعد عتقها (قال) ابن القاسم وذلك عندى فيما قال مالك اذا لم يرد السيد حتى يعتق فالصدقة والعنق بمنزلة واحدة يجب ذلك عليه الا ان يرد ذلك السيد بعد حنثه وقبل عتقه فلا يلزمه فيهم ويلزمه فيما أفاد بعد عتقه الى الاجل الذي حلف اليه وهذا أحسن ما سمعت

﴿ في الرجل يقول لامته أنت حرة ان دخلت هاتين الدارين قد دخل احدهما ﴾

(قلت) أرأيت ان قال لامته ان دخلت هاتين الدارين فأنت حرة فدخلت احدى الدارين قال هي حرة عند مالك وقال اذا قال الرجل لامرأته ان دخلت الدار فأنت طالق فدخلت واحدة منهما أو واحد من العبد قال لا شيء عليه حتى يدخل جميعا (قال) سحنون (وقال) أشهب يعتق الذي دخل ولا يعتق الاخر وليس لمن قال لا يعتقان الا بدخولهما جميعا قول ولا لمن قال يعتقان جميعا اذا دخل واحد منهما قول

﴿ في الرجل يقول لعبده أنت حر ان دخلت هذه الدار فيقول العبد قد دخلتها ﴾

(قلت) أرأيت الرجل يقول لعبده أنت حر ان دخلت هذه الدار أو يقول لامرأته أنت طالق ان دخلت هذه الدار فقالت المرأة والعبد بعد ذلك قد دخلنا قال اما فيما بينه وبين الله فيؤمر بفراق امرأته وبعث غلامه لانه قد صار في حال الشك في الحنث والبر واما في القضاء فلا يجبر على طلاقها ولا على عتفه وكذلك ان قال لهما ان كنتم ادخلتما هذه الدار فأنت حر وأنت طالق فقالا لا ندخلنا هاتين الدارين في قول مالك سواء أقرا أو لم يقرأ لا يعتق العبد ولا تطلق المرأة بقضاء لان الزوج والسيد لا يعلمان تصديق ذلك الا بفؤلهما فلذلك أمر بان يطلق ويعتق فيما بينه وبين الله ولا يجبر في القضاء على ذلك

﴿ في الرجل يقول لامته أنت حرة ان كنت تبغضيني فتقول أنا أحبك ﴾

(قلت) أرأيت ان قال لامته أنت حرة ان كنت تبغضيني فقالت أنا أحبك ولست أخصك أو قال لها أنت حرة من الموارد وظاهر قول المخزومي في المدونة وقد تأول بعض الناس قوله وهو مقر بالجل أي بالوطء وقد تأول بعض الشيوخ أن الاختلاف الواقع من قول مالك في المدونة انما هو اذا لم يعلم الزوج بحملها ولا كان مقرا

ان كنت تحبني فقالت أنا أبغضك أتعق عليه أم لا قال هذا عندى حاش لا لا يدري أصدق في قولها أم كذبت فهو على حش ولا ينبغي ان يحبسها بعد عينه طرفه عين ولكن يعقها ويخيلها (قلت) وكذلك ان قال ان كان فلان يبغضنى فعلى المشى الى بيت الله فقال فلان أنا أحبك قال عليه أن عشى لانه لا يدري أصدق فلان في مقالته أو كذب وهذا قول مالك لأنى سألت مالك والليث عن الرجل يسأل امرأته عن الخبر فيقول لها أنت طالق ان كنتيني وان لم تصدقيني فتخبره الخبر فلا يدري أكتمه ذلك أم صدقه الا انها تقول للزوج قد صدقتك ولم أكتمك فمالا يجعازى ان يفارقها لأنه لا يدري أصدقته أم كذبت فكذاك مسائلك هذه كلها وما كان مما يشبه هذا الوجه فهو على مثل هذا (قلت) ويتضح على ذلك في هذا بالحنث في الحرية والطلاق أم لا (قال) لا يقضى عليه ولكن يؤمر بذلك ولا يجزى على ذلك

✽ في الرجل يجعل عتق عبده في يده في مجلسهما ✽

(قلت) أرايت ان قال عبده اعتق نفسك في مجلسك هذا فوض ذلك اليه قال العبد قد اخترت نفسي ينوى العبد بذلك العتق أيكون حراً أم لا (قال) اذا نوى العبد بذلك الحرية عتق لان قوله هذا قد اخترت نفسي هو من حروف العتق (قلت) ويجعل القول قوله انه انما أراد بذلك العتق (قال) نعم (قلت) فان لم ينو العبد بذلك الحرية فلا حرية له (قال) نعم لا حرية له اذ لم يرد بذلك الحرية (قلت) فان قال أنا أدخل الدار ينوى بذلك العتق (قال) هذا لا يكون بقوله أنا أدخل الدار حر الان هذا ليس من حروف العتق (قلت) فلوان السيد قال لعبده ادخل الدار وهو يريد بلفظه ذلك حرية العبد (قال) هو حر عند مالك اذا أراد بذلك اللفظ عتق العبد (قلت) ما فرق ما بين قول السيد لعبده ادخل ينوى بذلك اللفظ حرية العبد وبين قول العبد أنا أدخل الدار ينوى بذلك اللفظ حرية نفسه في هذا الذي فرض سيده اليه العتق (قال) لان العبد مدع في ذلك فلا يصدق لانه لم يتكلم بالعتق ولا بحروف العتق فالسيد ههنا مصدق على نفسه والعبد لا يصدق في هذا على سيده وانما مثل ذلك مثل رجل قال لامرأته امرأتي بيدك قتالت أنا أدخل بيتي ثم جاءت بعد ذلك تدعي انها أرادت الطلاق لم يقبل قولها (قلت) فان قالت المرأة أو قال العبد أما ذالم تجيز واما كان من قولها ذلك فنحن نطلق ونعتق الآن من ذى قبل (قال) لا يكون ذلك اليهما (قلت) وان كان ذلك المجلس الذي فوض فيه الزوج والسيد اليهما (قال) نعم لا يكون اليهما من ذلك شيء لانهما قد تركا ذلك حين أجابا بغير طلاق ولا عتاق (قلت) فان سكتا حتى تفرقا أليس ذلك في أيديهما في يد المرأة وفي يد العبد (قال) لا الا في قول مالك الاخر وليس عليه جماعة الناس ولا أهل المدينة وليس ذلك رأيي (قلت) فلم لا يكون عند مالك هذا العبد والمرأة ان تطلق وان يعتق في ذلك المجلس اذا بطلت قهرهما الاول (قال) لانهما باقيا قول الاول تاركان لما جعل اليهما حين أجابت وأجاب العبد بجواب لم يلزم السيد فليس لهما بعد ذلك قضاء لافي قوله الاول ولا في الاخر عند مالك وفي السكوت هما على أمرهما عند مالك حتى يجي من ذلك ما يعلم انهما قد تركا ما كان جعل اليهما لان مالك سئل اذا كان يتمرل ذلك لهما ما كانا في مجلسهما فان تفرقا فلا شيء لهما فقل لمالك فان طال المجلس بهما (فتال) اذا طال ذلك حتى يرى انهما قد تركا ذلك أو يخرجان من الذي كانا فيه الى كلام غيره يستدل بذلك على أنهما تركا ما كانا فيه طل ما جعل في أيديهما من ذلك فهي اذا جاءت بجواب لا يلزم الزوج فهي عنزلة من ترك ما كان لهما من ذلك لانها قد قضت بقضاء لا يلزم الزوج فليس لها ان تقضى بذلك الا ترى انها في قول مالك الاخر ان ذلك لها وان قامت من مجلسها الا ان توقفه أو ترك يوطؤها أو يباشرها أو نحو ذلك فيكون ذلك تركا لما في أيديها من ذلك فكذاك اذا قضت بما لا يلزم الزوج في الذي جعل اليها فليس لها بعد ذلك في ذلك الامر قليل ولا كثير به وانما علم أنها كانت حاملا بما انكشف من وصعها قبل ستة أشهر وهو تأويل باطل حكينا من وجود

(قال) ابن القاسم ورأي على قول مالك الا قول وعليه جماعة الناس انهما اذا تفرقا ولم يقض بشئ فليس لها من بعد ذلك قضاء (قال) سحزن وقال غيره اذا قال العبد عتقتك في يديك (فقال) فقد اخترت نفسي أو قال له امرتك في يديك في العتق (فقال) له قد اخترت نفسي انه حر وان زعم انه لم يرد بذلك العتق بمنزلة المرأة تقول قد اخترت نفسي فهي طالق وان قالت لم أرد الطلاق وان قال العبد أنا أدخل الدار أو أنا أذهب أو أخرج لا يكون هذا اعتما لا أن يكون أراد بقوله بذلك العتق فان كان أراد بذلك العتق فهو عتق لان هذا من كلام يشبه أن يكون يريد به العتق

❦ ما يلزم من القول في العتق ❦

(قلت) أرأيت لو ان السيد قال لعبد ادخل الدار وهو يريد بلفظه ذلك حرية العبد (قال) هو حر عند مالك اذا أراد بذلك اللفظ عتق العبد فاما ان كان أراد أن يقول أنت حر فزل لسانه فقال ادخل هذه الدار أو ما أحسنك أو أخزأك الله فانه لا يكون حرا حتى ينوي أن العبد حر بما قال من اللفظ بقوله أخزأك الله وبقوله أدخل الدار وكذلك الطلاق لو ان رجلا أراد أن يقول لامرأته أنت طالق فزل لسانه فقال أخزأك الله أو عليك لعنة الله فزل لسانه عن الطلاق فان هذا لا يطلق عليه امرأته حتى يكرن الزوج ينوي بالكلمة بعينها الطلاق قبل ان يتكلم بها أي أنت بما أقول لك من قولي أخزأك الله وما أحسنك وما أشبه هذا من الكلام أنت بما أقول من هذا اللفظ طالق فهي طالق وان لم يكن ذلك الكلام من حروف الطلاق وهو قول مالك (قلت) أرأيت ان قال رجل لرجل اعتق جاريتي فقال لها ذلك الرجل اذهبي وقال أردت بذلك العتق (قال) تعتق لانه من حروف العتق (قلت) فان قال ذلك الرجل لم أرد بذلك العتق (قال) القول قوله (قلت) أتخفظه عن مالك (قال) لا وبغني ايه قال في الرجل يقول لعبد يدك حرة أو رجلك حرة انه يعتق عليه جميعه (قلت) وان شهد عليه بذلك رهري يحدد (قال) نعم (قلت) أرأيت من قال لجاريته أنت حرة أو بائن أو بانه أو خلية أو قال عزبي أو استتري أو تنعي أو كلي أو اشربي يريد بذلك اللفظ الحرية أن تعتق عليه (قال) نعم اذا أراد بذلك اللفظ الحرية (قال) وكذلك الطلاق وكل لفظ تلفظ به رجل يريد بان امرأته طالق بذلك اللفظ وان لم يكن ذلك اللفظ من حروف الطلاق فهي بذلك اللفظ طالق عند مالك وكذلك الحرية (وقال) مالك من قال لعبد أنت حر اليوم انه حر بذلك أبدا (ابن وهب) عن يونس عن ربيعة في رجل يقول أشهدكم ان ما ولدت هذه الوأيدة فهو حر أو يقول أشهدكم ان رجها حر (قال) ربيعة ان قال رجها حر فهي حرة وان قال كل ما ولدت فهو حر فاولدت وهي له فعسى ان يعتق وان مات أو باعها انقطع ذلك الشرط عنها واسترقت هي وولدها وذلك لان قوله لها لم يحرم بيعها ولا تكرن ميراثا بتداولها من ورثها ولانه لم يعتق شيأ رقه يومئذ بيده ولا بشئ تكون العتاقة في مثله ولا ما يكا هو يومئذ له

❦ ما لا يلزم من القول في العتق ❦

(قلت) أرأيت ان قال رجل لعبد أنت حر اليوم من هذا العمل (قال) اذا قال سيده انما أردت بهذا القول اني قد اعتقته من هذا العمل ولم أرد الحرية فالقول قوله في رأيي ولا يكون حرا ويحلف على ذلك (قلت) أرأيت ان قال لعبده وعجب من عمله أو من شئ رآه منه (فقال) له ما أنت الا حرا أو قال له تعال يا حر ولم يرد بشئ من ذلك الحرية انما أراد أي انك تعصيني فأنت في معصيتك أي مثل الحر (قال) قال مالك ليس على سيده في هذا القول شئ فيما بينه وبين الله (قلت) وفي القضاء أيضا (قال) نعم قال وانما الذي الاختلاف في ذلك لمالك في كتاب ابن الموارفاعة انه فان ادعى الاستبراء بعد أن ولدته وقال ليس الولد مني وقد

سئل مالك عنه في القضاء (قال) وسئل مالك عن رجل سئل كان عند رجل فطبخ
طبخاً فاجاد فقال سيده انه حر (قال) مالك لا يلزمه في هذا حرية وانما معنى قوله انه حر الفعل أو عمل عمل
الاحرار (قلت) ولا يتفق عليه القاضي اذا كانت للعبد بينة (قلت) أرايت رجلاً قال في أمته هي حرة لانه حر
على عاتق أو نحو هذا من الاشياء وهو لا يريد بذلك القول حرية الجارية أنعتق عليه الجارية فيما بينه وبين الله
في قول مالك (قال) لا (قلت) فان أقامت الجارية عليه البينة أنعتق عليه الجارية أم لا (قال) اذا عرف من ذلك
أنه دفع بذلك القول عن نفسه مظلمة لم يعتق عليه الجارية في رأيي وان قامت بذلك البينة (قلت) أرايت الذي
يقول لامته أنت حرة ونوى الكذب فيما بينه وبين الله أو قال لامرأته أنت طالق ونوى الكذب فيما بينه وبين
الله (قال) ذلك لازم له في الطلاق وفي الحرية ولا تنفعه نيته التي نوى ولا ينوى في هذا انما ينوى اذا كان
لذلك وجه انما قال لهذا ذلك لوجه كان فيه بمنزلة ما وصفت لك من أمر العاشرة ونحو ذلك (قال) ولقد سمعت
مالك يقول في المرأة تقول لجليتها أو الرجل يقول لعبدته يا حر انما أنت حر على وجه انك تعصيني (قال) مالك
ليس هذا بشئ قال ولقد سأله رجل عن عبد كان له طبّاخ وأنه صنع له صنعا فطبخ العبد فأحس من الطبخ فدعا
اخوانه فأعجبهم وقالوا المولاه لقد أجاد فلان طبخه قال انه حر (قال) مالك ليس هذا بشئ انما أراد به حر
الفعل فلا يعتق عليه بهذا (قلت) أرايت الرجل يقول لعبدته لا سبيل لي عليك أو لا ملك لي عليك (قال) ان كان
بحر هذا الكلام كلام قبله يستدل بذلك الكلام الذي حر هذا القول انه لا يريد به هذا القول الحرية فالقول
قول السيد وان كان هذا الكلام ابتداء من السيد يعتق عليه العبد ولم أسمع من مالك (قلت) أرايت ان قال
رجل لامته هذه أختي أو لعبدته هذا أخي (قال) اذا لم يرد به الحرية فلا يعتق عليه (ابن وهب) قال وقال
الحسن في الرجل يقول لغلّامه ما أنت الا حر وهو لا يريد الحرية انه ليس بشئ وقال عثمان بن عفان
لا عتاقة الا لله

﴿ في الرجل يقول لعبدته قد وهبت لك عتقك أو نصفك ﴾

(قلت) أرايت لو أن رجلاً قال لعبدته قد وهبت لك عتقك أو قال قد تصدقت عليك بعتقك أي يكون حراً مكانه
(قال) سمعت مالك يقول في الرجل يقول لعبدته قد وهبت لك نفسك انه حر (قلت) قبل أو لم يقبل (قال) نعم
قبل العبد أو لم يقبل هو حر في قول مالك فسلته مثل هذا (قال سمعون) وقال غيره اذا وهبه نفسه فقد وجب
العتق لانه لا ينتظر منه قبول مثل الطلاق اذا وهبها فقد وهب ما كان يملك منها جاءت بذلك الآثار لان الواهب
في مثل هذا لم يهب لان ينظر قبول من وهب له كالأموال التي توهب فان قبل الموهوب له نفذ وان رده
رجع الى الواهب (قال) ابن القاسم وسألت مالك عن رجل وهب لعبدته نصفه (قال) أراه حراً كله (قال) ابن
القاسم لا نه حين وهب له نصفه عتق عليه كله وولأوه للسيد وكذلك اذا أخذ منه دنانير على عتق نصفه أو على
بيع نصفه من نفسه قال العتق في جميع ذلك انما هو من السيد نفسه فيكون مارق منه تبعاً لما أعتق منه ويعتق
جميعه قال ولقد سئل مالك عن عبد بين رجلين أطي العبد أحد هما دنانير على أن يعتقه ففعل قال ينظر
في ذلك فان كان أراد وجه العتاقة عتق عليه كله (قال) مالك ويقوم عليه نصيب صاحبه (قال) ابن القاسم ويرد
المال الى العبد ولا يكون له منه قليل ولا كثير لانه من أعتق عبداً بينه وبين آخر واستثنى من ملكه شيئاً
عتق العبد عليه كله ويرد ما استثنى من المال الى العبد فكذلك اذا أراد وجه العتاقة بما أخذ منه وان علم أنه
لم يرد وجه العتاقة وانما أراد وجه الكتابة ولم يرد العتاقة فسخ ما صنع وكان العبد بينهما وأخذ صاحبه نصف
ما أخذ من العبد (قلت) أرايت ان قال لها أنت حرة ان هو يت أو رضيت أو شئت أو أردت متى يكون ذلك
كنت استبرأت كان ذلك له في الوجوه كلها باتفاق وسقط نسب الولد قيل بذلك اللعان وهو قول أشهب وقيل

للأمة (قال) ذلك لها وان قامت من مجلسها مثل التحليل في المرأة الا ان تمكنه من الوطء امر من مباشرة أو قبله أو ما يشبه هذا وتوقف الجارية فاما أن تختار حريتها واما ان تترك وأما أنا فلا أرى لها بعد ان يفترقا من المجلس شيئا الا أن يكون شيئا فوضه اليها

❦ الاستثناء في العتق ❦

(قلت) أرايت ان قال لعبده أتم أحرارا فلا بنا (قال) ذلك له (قلت) أليس قلت قال لي مالك لا استثناء في العتق أليس ذلك استثناء قال ليس هذا عند مالك والاستثناء الذي قل مالك فيه انه لا استثناء في العتق انما ذلك الاستثناء الذي لا يجوز في العتق اذا قال ان شاء الله فذلك الذي يعتق عليه ولا يكون استثناء شيئا (قلت) وكذلك ان قال لنسائه أنتن طواقي الافلانة (قال) نعم هو كذلك عند مالك وايس هذا عند مالك بمنزلة ما لو قال أنتن طواقي ان شاء الله (قال سحنون) وقاله أشهب (قلت) أرايت ان قال غلامي حر ان كلفت فلانا لا أن يبدولي أو الا أن أرى غير ذلك (قال) ذلك له عند مالك (قال) وسئل مالك وأنا عنده عن رجل قال لامرأته أنت طالق ألبته ان أكلت معي شهرا الا أن أرى غير ذلك فوضع له طعام بعد ذلك فأنت فقعدت معه فرضت يدها لتأكل فنهاها ثم قال كلّي فأتري فيه (قال) ان كان هذا الذي أردت وهو مخرج يمينك ورأيت ذلك فلا أرى عليك شيئا (قلت) فافرق بين هذا وبين قوله غلامي حر ان كلفت فلانا الا ان يشاء الله (قال) ذلك ايس في الحرية استثناء وليس جعل من المشيئة اليه أو الى أحد من العباد من يشاء أو ممن لا يشاء مثل مشيئة الله لان الرجل اذا قال أنت طالق ان شئت أو ان شاء فلان لم تطلق عليه حتى يشاء أو يشاء فلان واذا قال أنت طالق ان شاء الله طلقت عليه مكانها وعلمنا ان الله قد شاء طلاقها حين لزمه الطلاق لانه حين تكلم بالطلاق لزمه الطلاق وهذا رأيي

❦ في الرجل يأمر رجلين يعتقان عليه عبده فيعتقه أحدهما ❦

(قلت) أرايت ان قال لرجلين اعتقاه بدي هذا فأعتقه أحدهما أيجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) قال مالك في رجلين فوض اليهما رجل أمرأته فقال قد جعلت أمرها في يديكما فطلقاها فطلقها أحدهما دون صاحبه (قال) قال مالك لا يلزمه ذلك قال وأما اذا لم يفوض اليهما وكانا رسولين فالطلاق لازم له وان لم يطلقها ولم أسمع هذا من مالك وكذلك العتق عندي اذا كان على التفويض فهو كما وصفت لك وان كانا رسولين عتق عليه وان لم يعتقاه (قلت) أرايت ان جعل عتق جاريته الى رجلين فأعتق أحدهما دون صاحبه أيجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) ان كانا مملوكهما جميعا فاعتقها أحدهما فلا يجزى وان كانا رسولين جاز ذلك عند مالك (قال) سحنون وكذلك قال أشهب وغيره من كبار أصحاب مالك في عتق اذا مملوكها أمرها في العتق والطلاق ورجلا آخر معهما أو مملوك رجلين سواها في العتق فأعتق أحدهما وأبى الآخر أن يعتق فقال لا عتق لهما حتى يجتمعا جميعا على العتق لان الى كل واحد منهما مال صاحبه وكذلك اذا كانت هي منهما فان وطئها أحدهما فقد انتقض الامر الذي جعل لهما

❦ في الرجل يدعو عبده باسمه ليعتقه فيجيبه غيره فيقول له أنت حر ❦

(قلت) أرايت ان دعا عبده اليه بالناصح واجابه مرزوق فقال له أنت حر وهو يظن أنه ناصح وشهد عليه بذلك (قال) يعتق ان عليه جميعا يعتق مرزوق بما شهد له ويعتق ناصح بما أقر له مما بوى وأما فيما بينه وبين الله فانه لا يعتق الا ناصح (قال) ابن القاسم فان لم يكن عليه بينه لم يعتق عليه الا الذي أراد ولا يعتق عليه الذي واجهه بالعتق (قال) سحنون وقال أشهب في رجل دعا عبدا يقال له ناصح فأجابه مرزوق فقال أنت حر فقال بلعان ثان وهو قول أصبغ وعبد الملك وفي المدونة ما يدل على القولين جميعا

أراه حرافيا بينه وبين الله وفيما بينه وبين العباد ولا أرى لنا صحتنا الآن يحدث له العتق لانه دعاه ليعتقه فلم يعتقه وعتق غيره وهو يظنه هو وفرزق هذا وحرم هذا

﴿ في العبد بين رجلين يقول أحدهما ان لم يكن دخل المسجد أمس فهو حر و يقول الآخر ان كان دخل فهو حر ولا يوقنان أدخل أم لا ﴾

(قلت) أرايت لو أن عبدا بين رجلين فقال أحدهما ان لم يكن دخل المسجد أمس فهو حر وهو لا يستيقن دخوله وقال الآخر ان كان دخل المسجد أمس فهو حر ولا يستيقن انه لم يدخله (قال) ان كنا يدعيان علم ما حلفا عليه ديننا لذلك وان كنا لا يدعيان علم ما حلفا عليه ويدعيان انه ما حلفا على الظن فان العبد لا ينبغي ان يملكه وينبغي أن يعتق عليهما لانهما لا ينبغي لهما ان يسترقاه بالشك (قال) ابن القاسم ولا يجبران على العتق بالقضاء عليهما (قال) سحنون وقال غيره يجبران على ذلك وقد قاله ابن عمر يفرق بالشك ولا يجمع بالشك

﴿ في عتق السهام ﴾

(قال) قال مالك فيمن أعتق في مرضه عشرة أعبد له ستون مملوكا (قال) مالك يعتق منهم سدسهم بالسهم (قلت) فان ماتوا كلهم الا عشرة أعبد (قال) اذا ماتوا كلهم الا عشرة أعبد فان مالكا قال ان كان الثلث يحملهم عتقوا كلهم هؤلاء الا عشرة جميعهم (قلت) وان كانت قيمة هؤلاء الا عشرة أكثر من قيمة هؤلاء الخمسين الذين ماتوا (قال) نعم وان كانوا أكثر قيمة (قات) لم (قل) لانه انما ينظر الى عدد ما في منهم فان بقي عشرة عتقوا جميعهم في الثلث ان حملهم الثلث وان لم يحملهم الثلث عتق منهم مبلغ الثلث بالقرعة ورق منهم ما بقي (قلت) فان كان بقي من ستين أحد عشر عبدا (قال) يعتق منهم عشرة أجزاء من أحد عشر جزءا ان حل ذلك الثلث بالقرعة (قلت) فان بقي منهم عشرون عبدا (قال) يعتق منهم النصف بالقرعة ويرق ما بقي ان حل الثلث نصفهم وأصل هذا القول أن ينظر الى عدة من بقي فان كانوا عشرة عتقوا كلهم وان كان الذين بقوا عشرين عتق منهم نصفهم بالقرعة وان كانوا ثلاثين أعتق منهم بالقرعة ورق ما بقي منهم وان لم يمت منهم أحد عتق منهم سدسهم (قال) وهذا كله قول مالك (قال) والقرعة بين العبيد انما هي على قيمتهم (قال) وقال مالك من أعتق رقيقا له بتلاعه عند موته لا يحملهم الثلث فان هؤلاء يترع بينهم (قلت) كيف يترع بينهم في قول مالك (قال) ان كانوا ان قسموا ينقسمون قسموا وأترع بينهم على أي الاثلاث تقع وصية الميت فاذا أصاب ثلثا منها عتق وان كانوا لا ينقسمون فانهم يقومون جميعا ثم يسهم بينهم فمن خرج سهمه عتق وان كان آخر من خرج منهم يكون أكثر من بقية الثلث عتق منه تمام الثلث ورق ما بقي وهذا قول مالك (قال) وقال مالك من قال ثلث رقيقي أحرار اقرع بينهم فأخرج ثلث أو ثلثا الرقيق وهو بمنزلة من قال رقيق كلهم أحرار وان قال نصفهم أو ثلثهم أحرار فكذلك يعمل فيهم بالقرعة اذا قال نصفهم أو ثلثهم يقرع بينهم (قال) وقال مالك من قال رأس من رقيقي أو خمسة أو ستة أحرار ولم يسهم بأعيانهم نظر الى جهة الرقيق يوم يقوموا ثم ينظر الى عدد ما سمى من رقيقه فان كان قال خمسة وهم ثلاثون أعتق سدسهم وان كانوا عشرين أعتق ربعهم يقومون جميعا ثم يسهم بينهم فينظر الى الذي خرج سهمه فان كان هو كفاف الجزء الذي سمى من رقيقه عتق وحده ورقوا جميعا وان كان أكثر عتق منه مبلغ ما سمى سدسهم أو ربعهم ورق منهم ما زاد على ذلك ورق جميعهم وان لم يكن فيه كفاف لما سمى ضرب بالسهم الثانية فان استكملوا ما سمى من

﴿ فصل ﴾ وقد ذهب طائفة من أهل العلم الى أن الولد المولود على فراش الرجل اذا نضاه لا ينتفي منه بلعان

السدس أو الربع والأضرب بالسهم أيضا حتى يستكملوا ماسمى وإن خرج في ذلك أكثر عدد اسمى من العدد باضعاف إذا كان الذين يعتقدون قيمتهم كقفا لماسمى من الجزء وإنما يعتق منهم كفاف ماسمى من الجزء وإن كان ربعاً أو سدساً بالسهم كان واحداً أو عشرين أو ثلاثين لا يلتفت في ذلك إلى العدد إذا كان فيما يبق للورثة ثلاثة أو رباعهم أو خمسة أسداسهم ببقية الأجزاء على ماسمى وذلك إذا لم يترك مالا غيرهم وإن ترك مالا غيرهم استكملوا اعتق جميع ماسمى في ثلث جميع ماله حتى يؤتى على جميع وصيته التي سمى على ما فسرت لك قال (قلت) لما لك رأي أن أوصي رجلاً بالعتق وله خمسون رأساً فقال عشرة من رقيق أحرار ففضل الورثة عن بيع ماله فلم يقوموا حتى هلك منهم عشرون وبقى منهم ثلاثون (فقال) مالك يعتق ثلث الثلاثين ولا يكون لمن مات قيمة يعتقها على الورثة ولا تدخل على الرقيق وإنما يعتق من عددهم يوم يحكم فيهم وليس لمن مات منهم قيمة وتصير التسمية كلها التي سمى فيما بقي من الرقيق (ابن وهب) أن مالكا وغير واحد من أهل العلم حدثه عن الحسن بن أبي الحسن وعن محمد بن سيرين أن رجلاً في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعتق عبيداً له ستة عند موته فأسهم رسول الله بينهم وأعتق ثلث تلك الرقيق (قال) مالك وبلغني أنه لم يكن لذلك الرجل مال غيرهم (قال) ابن وهب وأخبرني جرير بن حازم والحارث بن نبهان عن أيوب بن أبي تميمة عن محمد بن سيرين وأبي قلابة الجرمي عن عمران بن الحصين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله (أشهب) عن الليث بن سعد أن يحيى بن سعيد حدثه عن الحسن أن رجلاً أعتق ستة رؤس على عهد رسول الله عليه الصلاة والسلام ولم يكن له مال غيرهم فأسهم رسول الله عليه الصلاة والسلام بينهم فأخرج ثلثهم (ابن وهب) عن مالك أن ربيعة بن أبي عبد الرحمن حدثه أن رجلاً في زمن أبان بن عثمان أعتق رقيقاً له جميعاً فأمر أبان ابن عثمان بتلك الرقيق فقسّموا أثلاثاً ثم أسهم بينهم على أيهم يخرج سهم الميت فاعتقوا وأخرج السهم على أحد الأثلاث فعتقوا (قال) مالك وذلك أحسن ما سمعت الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد قال أدركت مولى لسعيد بن بكر يدعى دهوراً أعتق ثلث رقيق له هم قريش من العشرين فرفع أمرهم إلى أبان بن عثمان فقسّمهم أثلاثاً ثم أقرع بينهم فأخرج ثلثهم فاعتقهم (ابن وهب) عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد قال كان لرجل غلامان فأعتق أحدهما عند الموت فلم يدرا أيهما هو فأسهم أبان بينهما فصار السهم لأحدهما وغشي على الآخر

✽ في الرجل يعتق أثلاث عبيده وأنصافهم ✽

(قال) وقال مالك من قال عند موته أثلاث عبيدي أو أنصافهم أحراراً أو ثلث كل رأس أو نصف كل رأس أعتق من كل واحد ما ذكر أن جل ذلك الثلث ولم يبرأ بعضهم على بعض (قات) فإن لم يحمل الثلث ذلك (قال) يعتق منهم عند مالك ما جل الثلث يقسم الثلث على قدر ما أعتق منهم يتحصون فيه ولا يتقرع بينهم ولكن يعتق من كل واحد منهم ما أصابه من ثلث مال الميت في الخاصة وقاله أشهب

✽ في الرجل يخلف بعق رقيقه فيعنت في مرضه ✽

(قلت) رأي الرجل يخلف بعق رقيقه أن لا يكلم فلا يفرض فكلمه وهو مريض (قال) هو بمنزلة من أعتق عبداً له وهو مريض أن مات ووسعهم الثلث عتقوا أو أقرع بينهم فأخرج منهم ما جل الثلث ورق منهم ما بقى ولو خلف ليكلم فلانا بعق رقيقه فأت قبل أن يكلمه عتق رقيقه في ثلثه أنوسعهم الثلث والأفاحل الثلث منهم جميعاً ولا يقرع بينهم وهم بمنزلة المدبرين يعتق من كل واحد حصته من الثلث وإن كان قد ولد ولا بما سواه لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لم الولد للفراش وللعاهر الحجر روى عن الشعبي أنه قال خالفني

لرقيقه هؤلاء أولاد بعد عينه هذه كان أولادهم معهم في الوصية يقومون مع آبائهم في الثلث ان كانت أمهاتهم
 اما لا آبائهم وهم بمنزلة المدبرين وكذلك قال مالك أرى أولادهم يدخلون معهم بمنزلة المدبرين (قلت) أرايت
 الرجل يحتلف بعرق رقيقه ليفعلن شيئا فيولد لعبيده أولئك ولد (قال) أراهم في اليمين مع آبائهم (قلت) أرايت
 لو أن رجلا قال لعبيده ان دخلت أنا هذه الدار فأنت حر وقال هذه المقالة في الصحة ثم دخل الدار في المرض فمات
 من مرضه (قال) يعتق العبد من الثلث وسألت مالك عن الرجل يقول لامرأته ان دخلت دار فلان
 فانت طالق البتة وهو صحيح حين قال لها ذلك ثم دخلت الدار وهو مرض ثم مات قال مالك أرى ان ترثه وان
 انتقضت عدتها وهو بمنزلة من طلق في المرض (قلت) ولم يورثها مالك وانما وقع الفراق ههنا من المرأة لا من
 الزوج (قلت) أرايت المقتدية في المرض أليست ترثه في قول مالك وهذه بمنزلة المقتدية في الميراث

❦ في الرجل يعتق العبد ثم يداين السيد بعد عتقه ❦

(قلت) أرايت ان أهرت عبدي أن يبيع لي سلعة من السلع فباع السلعة وأعتقت أنا العبد ثم اعترفت
 السلعة التي باع العبد فأراد المشتري أن يبيع السيد ويرد عتق العبد قال ليس ذلك له ولم أسمعه من مالك
 لان الدين انما لحق السيد بعدما أعتق العبد

❦ في المديان يعتق عبده وعنده من العروض كفاف دينه أو نصفه ❦

(قال) قال مالك اذا كان على الرجل دين وكان عنده كفاف دينه سوى عبده فاعتق عبده جاز عتقه (قلت)
 وكذلك لو دبره أو كاتبه قال نعم (قال) مالك في العتق انه جائز فله في التدبير والكتابة أولى أن يجوز وقال مالك من
 أعتق عبدا له وله من المال والعروض ما لو قامت عليه الغرماء يوم أعتقه كان في ماله سوى العبد وفاء بدينهم فلم
 ية وموا عليه حتى ضاع المال كله فان العتق ماض وليس للغرماء أن يردوا عتقه وكذلك التدبير والكتابة أيضا
 في قوله ولو كان دينه يغترق نصف العبد فلم يقم عليه الغرماء حتى ضاع المال كله لم يبيع من العبد الا ما كان يباع
 لوقام الغرماء عليه حين أعتق والمال غير تالف فينظر فيه يوم أعتق أو دبر الى ما كان في يد السيد من المال يومئذ
 ولا ينظر الى ما تلف من المال بعد ذلك ويعتق منه ما بقى (قلت) فان دبر رجل عبده وله مال وعليه دين
 يغترق ماله أو يغترق نصف عبده هذا الذي دبره (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا اني أرى أن يباع من العبد
 مبلغ الدين بعد مال سيده مثل ما وصفت لك في العتق فاذا يبيع منه ما ذكرت لك كان ما بقى مدبرا لان مالك
 قال لو أن عبدا بين رجلين دبره أحدهما باذن صاحبه لجاز ذلك وما كان به بأس لان الكلام في هذا المدبر
 الذي لم يدبر فاذا اشترى المشتري على هذا فكانه رضى بالتدبير ولا يتقوا ماله ولقد سمعت مالكا وكانت المقاومة
 عنده ضعيفة ولكنها شئ جرت في كتبه ولقد سمعته ونزلت فألزمه التدبير الذي دبره كله ولم يجعل فيه تقويما
 فهذا يدل على انه يباع منه بقدر الدين ويترك ما بقى مدبرا بمنزلة العتق (قلت) فان كان كاتبه وعليه من الدين
 مثل ما وصفت لك مقدار نصف العبد (قال) فلا أرى أن يجوز منه قليل ولا كثير لانه لو كاتب نصف عبده وليس
 عليه دين لم يجوز ذلك ولو كاتبه كله وعليه دين لم يجوز ذلك الا أن يكون لو بيعت كتابته أو بعضها كان فيها ما يؤدي
 دين سيده فان كان كذلك رأيت أن تباع وتقر كتابته لانه ضرر على الغرماء في شئ من دينهم اذا كان فيما يباع من
 كتابته قضاء لدينهم وانما الذي لا يجوز اذا لم يكن فيما يباع منه قضاء للغرماء فيئذ يرد كله ويباع العبد في دينهم ولو
 أن عبدا بين رجلين كاتب أحدهما نصيبه غير اذن شريكه أو ياذنه فالكتابة باطل ولا يتمال لها مثل ما قيل في التدبير

ابراهيم وابن معقل وموسى في ولد الملا عنة فقالوا لحنه به فقلت ألحقه به بعد شهادة أربع شهادات بالله انه
 لمن الصادقين ثم جبر بالخامسة أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فكتبوا فيها الى المدينة فكتبوا أن

﴿ في عتق المان ورد العرماء ذلك ﴾

قال (وقال مالك في الذي يعتق وعليه دين فردا لغيره عتقه فلم يباع راحتي أفاد السيد مالا فانهم أحرار فقال له بعض جلسائه ألم يكن ذلك رد للعتق فقال ليس ذلك رد للعتق حتى يساعوا قال ولو باء بهم السلطان ولم ينقذ ذلك رأفاد السيد مالا (قال) مالك رأيتهم أحرارا (قلت) ما معنى قول مالك ولم ينقذ ذلك قال ان السلطان عندهم بالمدينة يبيع ويشترط في ذلك انه بالخيار ثلاثة أيام فان وجد من يزيد ولا أنفد البيع للذي اشتراه (قلت) ويجوز هذا البيع في قول مالك قال نعم (قال) ابن القاسم وأرى انه قبض المال لم يقسمه العرماء إذ أفاد الثمن المفلس قبل ذلك أعتق الرقيق ويرد المال إلى المشتري ويقضى الغرماء من هذا المال الذي أفادوه ووجه ما سمعت من مالك وكذلك بقول أنس (قال) سحنون ليس هذا بشئ ولا أنظر فيه وإذا وقع البيع من السلطان فقد تم قريبا كان أو غير قريب (قلت) أرايت الرجل يعتق عبده وعليه دين بغترق قيمة العبد وللعبد أولاد أحرار ولم يعلم الغرماء يعتق السيد أياه فبات بعض ولد العبد يرثه العبد وقد أعتق قبل أن يموت ابنه (قال) لا أرى أن يرثه لانه عبد حتى يعلم الغرماء بالعتق فيجيزون ذلك أو يقيد السيد مالا بال ركيك أورث من لو شاء العرماء ان يردوه في الرق ردوه وان شاؤا أن يجيزوا واعتقه أجازوه ولا أورث الا من قد تل عتقه ولا يرجع في الرق على حال من الحالات ولا يكرن لاحد أن يردوه في الرق ولقد قول مالك في الرجل يعتق عبده عند موته وله أموال مفترقة وفيها ما يخرج العبد من الثلث اذا جعت فلم تجمع ولم يقض حتى هلك العبد فقال مالك لا يرثه ورثته الا احرار فهو اذ يدلك على مسئلتك وما أخبرتك فيها لان العتق انما يتم بعد جمعهم المال وتنقيحهم اياه لانه لو ضاع المال كله لم يعتق من العبد الا الثلث ولذلك ان بقي من المال مالا يخرج العبد في ثلث الميت عتق منه ما حل الثلث ولا يلتفت الى ما ضاع من المال فهذا يدلك على مسئلتك

﴿ في الرجل يعتق في مرضه رقيقا فيقتل عتقهم أو بعد موته وعليه دين ﴾

(قلت) أرايت ان أعتق عبده في مرضه فقتل عتقهم أو أعتق بعد موته وعليه دين يغترق العبد (قال) لا يجوز عتقه عند مالك (قلت) فان كان الدين لا يغترق قيمة العبد قال يقرع بينهم للدين فنخرج منهم سهمه ببيع في الدين حتى يخرج مقدار الدين ثم ينظر الى ما بقي فعتق منهم الثلث بالقرعة أيضا وهرق قول مالك وقد وصفت لك كيف القرعة أن يقارعوا فاذا خرجت القرعة على أحدهم وقيمته أكثر من الدين بيع منه مقدار الدين والذي يبقى منه بعد الدين يقرع عليه أيضا في العتق مع من بقي فان خرج ما بقي من هذا العبد في العتق وكان كفا للثلث الميت عتق وان لم يكن فيه وفاء أقرع أيضا بين من بقي منهم فان خرجت القرعة على من بقي وقيمته أكثر مما بقي من الثلث عتق منه مبلغ الثلث ورق منه ما بقي وان كان حين أقرع بينهم في الدين انهم يباعون في الدين خرجت القرعة على أحدهم وليس فيه وفاء بالدين فانه يقرع بينهم أيضا ثانية حتى يستكمل الدين بالقرعة وان خرجت القرعة على الاول على آخره وفاء ببقية الدين وفضل يبيع منه مبلغ الدين وكان ما بقي منه بعد ذلك للميت ويضرب على ما بقي منه بالسهم مع جميع الرقيق الذين بقوا بعد الدين فنخرج سهمه عتق في ثلث الميت حتى يستكملوا ثلث الميت وايست تكون القرعة عند مالك الا في الوصية وهذه وصية (قلت) فالذي أعتق رقيقه في مرضه فقتلهم أو أعتقهم بعد الموت وعليه دين والعبد أكثر من الدين أو هو سواء في قول مالك يقرع بينهم في الدين (قال) نعم هو سواء (قلت) ويقرع بينهم فيما فضل بعد الدين في العتق في قول مالك (قال) نعم (قلت) فان لم يكن عليه دين أقرع بينهم في العتق في قول مالك في الوجهين جميعا في الذين تل عتقهم في مرضه وفي الذين أوصى بعتقهم انما العتق في أي الفريقين كان بالقرعة وان كان لادين عليه (قال) نعم (قلت) فان أعتقهم في مرضه وعليه دين وعنده من المال مقدار الدين فملك المال ثم مات السيد والدين يغترق قيمة العبد قال هو لا رقيق

كلهم يباعون في الدين لان هذه وصية فلا يكون العتق في الوصية عتقا الا بعد اداء الدين (قلت) وسواء بطل عتقهم في مرضه في مسئلتى أو أعتقهم بعد موته (قال) نعم هذا كله سواء لانها وصية فهم رقيق حتى يستوفى الدين فان كان في قيمتهم فضل عن الدين أسهم بينهم فيمن يباع في الدين ثم أقرع بينهم في العتق في الثلث

﴿ في الرجل يعتق رقيقه وعليه دين فقيم عليه الغرماء أن يكون لهم أن يبيعوهم دون السلطان ﴾

(قلت) أرايت من أعتق رقيقه ولا مال له غيرهم وعليه دين يغترقهم فيقوم عليه الغرماء أيكون له أن يبيعهم دون السلطان أو يكون ذلك للغرماء (قال) قال مالك لا يكون له أن يبيعهم ولا لهم دون السلطان (قلت) فان باعهم بغير أمر السلطان ثم أفاد ما لا ثم رفع أمرهم الى السلطان (قال) يرد بعضهم وتغضى حريتهم وانما ينظر السلطان في ذلك يوم يرفع اليه فان كان أعتق وهو مرسر ثم أفلس لم يرد عتقه وان كان أعتق وهو مفلس ثم أسير لم يرد عتقهم أيضا (قلت) فان باعهم السلطان في دينه ثم اشتراهم سيدهم الذي كان أعتقهم بعد ذلك أيعتقون عليه في قول مالك (قال) قال مالك لا يعتقون عليه وهم رقيق

﴿ في الرجل يعتق رقيقه في الصحة وعليه دين لا يحيط بهم أو يغترقهم ثم أفاد ما لا ثم ذهب ﴾

(قلت) أرايت ان أعتق رقيقه في صحته وعليه دين لا يحيط بهم وفيهم فضلة عن دينه وليس له مال سواهم قال هؤلاء يباع منهم جميعا مقدار الدين بالخصص ويعتق جميع ما بقي منهم وما يبيع في الدين منهم فذلك رقيق كذلك قال مالك (قلت) أرايت ان أعتق رقيقه وعليه دين يغترقهم ولا مال له سواهم فلم يغم عليه الغرماء حتى أفاد ما لا فيه وفاء من دينه هل يجوز عتقهم (قال) قال مالك نعم عتقهم جائز (قلت) أرايت ان ذهب المال الذي أفاد قبل أن يقوم الغرماء عليه ثم قامت الغرماء بعد ذلك (قال) الرقيق احرار عند مالك و ليس للغرماء عليهم سبيل لان المال قال في رجل أعتق رقيقه وتاه وعليه دين وعنده من المال سوى الرقيق كفاف الدين ان عتقه جائز فان تلف المال من يديه بعد ذلك فتاقت الغرماء لم يكن لهم على العبيد الذين عتقوا سبيل وكان عتقهم جائزا وان لم يكن الغرماء علموا بعقوبتهم لانه أعتقهم يوم أعتقهم وعنده من المال مقدار الدين فكذلك مسئلتك (قلت) فان لم يكن في ماله هذا مقدار الدين يوم أعتقهم ولكنه مقدار بعض الدين (قال) ينظر الى ما بقي من الدين بعد ماله الذي كان عنده فيرق من العبيد مقدار ذلك يرق منهم مقدار ما بقي من الدين بالخصص من جميعهم وهذا كله اذا كان في الصحة وكذلك يقول أشهب

﴿ في الرجل يشتري من يعتق عليه وعليه دين ﴾

(قال) وقال مالك في الذي يشتري أباه وعليه دين انه لا يعتق عليه قال وقلت لما لك وان اشترى أباه وليس عنده ثمنه كله وعنده بعض الثمن أتري ان يعتق بقدر ما عنده منه ويباع منه ما بقي (قال) مالك لا ولكن أرى أن يرد البيع (قال) ابن القاسم ولا يعجبني ما قال ولكن أرى أن يباع من الاب مقدار قيمة الثمن للبائع ويعتق منه ما بقي بعد ذلك (قال) سحنون وقد قال بعض كبار أصحاب مالك لا يجوز له ملك لا الى عتق فأما اذا كان عليه دين يردده صار خلاف السنة والحق أن يكون الرجل يملك أباه فيباع في دينه ويغضى عن ذمته غمازه ويكرن فيه الرجح والزيادة وذلك خلاف ما أعلمت به من السنة أن يملك أباه كما يملك المسلم فتتموا الساع فيرجح فيها أو تضيع فيخسر فيها

﴿ في الرجل يعتق مافي بطن أمته ثم يلحقه دين ﴾

(قلت) أرايت ان أعتق رجل مافي بطن أمته ثم يلحقه الدين من بعدما أعتق مافي بطنها ثم ولدته قبل أن يقوم يلحق بامه وهو شذوذ من القرل ولا حجة لقائله فيما احتج به من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد للفراس

الغرماء على سيد الامه أ يكون لهم أن يردوا الولد في الرق أم لا في قول مالك قال ليس لهم على الولد سبيل لانه قد
 زایل الام قبل أن يقوم الغرماء على حقهم (قال) وهذا رأيي ولان عتقه اياه قد كان قبل دين الغرماء (قلت)
 رأيت رجلاً أعتق ماني بطن أمته وهو صحيح ثم لحق السيد دين فقامت الغرماء على الامه (قال) قال مالك
 تباع بماني بطن للغرماء ويفسخ عتق السيد في الولد (قلت) فلم جعل مالك الدين يلحق ماني بطنها وجعل عتق
 هذا الولد اذا خرج من بطن أمه والسيد مريض أو مات فارعا من رأس المال ولم يجعله في الثلث اذا كان عتسه اياه
 في الصحة فينبغي أن يكون عتق هذا الجنس اذا لحقته الدين عتقه في الثلث والا فاجعله فارعا من رأس المال ولا
 تجعل الدين يلحقه (قال) انما قال مالك تباع أمه في الدين فاذا بيعت أمه في الدين كان الولد تبعاً لها لانه لا يجوز
 أن تباع أمه ويستثنى ماني بطنها فان ذلك بطل عتق هذا الولد ولو لم تقم الغرماء على هذا السيد حتى يزایل الولد
 أمه أعتق الولد من رأس المال اذا كان عتق السيد اياه في الصحة قبل الدين وبيعت الام وحدها في الدين
 وكذلك قال مالك (قال ابن القاسم) وهو قول عبد العزيز بن أبي سلمة فيما بلغني (قلت) رأيت الرجل
 يشترى عبداً في مرضه فخاف في الشراء ثم أعتق العبد والثلث لا يحمل أكثر من العبد (قال) قال مالك من
 اشترى في مرضه فخاف في شرائه أو باع فخاف في بيعه (قال) مالك ذلك في الثلث وهو وصية وأرى في مسئلتك انه
 ان حابي سيد العبد لا تجوز محاباته اذا اعتق وثلث مال الميت العبد ولا يكون له أكثر من قيمة
 عبده لان قيمته ليست بمحابة فهي دين وما زاد على قيمته فهي محابة وهي وصية في الثلث فادخل العتق
 في ثلث الميت كان أولى من وصيته وكانت قيمة العبد أولى من العتق لان قيمة العبد من رأس المال وقد قال
 ابن القاسم المحابة مبتدأة لان الشراء لا يجوز الا بها فكانه أمر بتبدئة المحابة في الثلث فابقي بعد المحابة في الثلث
 فهو في العبد أم ذلك عتقه أم نص منه (قلت) رأيت لو أن رجلاً أعتق عبده في مرضه بتلا ولا مال له
 سواه وقيمة العبد ثلاثمائة درهم ولا عبده بنت حرة فهلك العبد قبل السيد وترك ألف درهم ثم مات السيد ما حال
 العبد وحال الألف وهل ترث البنت من ذلك شيئاً أم لا (قال) قال مالك لا يدرى قيق لان السيد لم يكن له مال
 مامون فيعتق العبد منه مثل الدور والارضين وما رصفت لك فلما لم يكن ذلك للسيد كان عتقه فيه باطلاً
 لا يجوز (قال) وان كانت له أموال مأونة بآرة عتقه اياه وكانت الألف بين السيد وبين البنت ميراثا وبه
 قال بعض الرواة وفعل المريض بعد الموت ينظر فيه كانت له أم مائة أو لم يكن لا يتعجل بالنظر في شيء
 من أمره الا بعد الموت وبعد التقويم كانت له أموال مائة أو غير مائة (قلت) فان كانت له أموال
 مائة تبلغ نصف قيمة العبد أعتق منه النصف أم لا (قال) لا يعتق منه قليل ولا كثير الا أن يكون له
 أموال كثيرة مأونة بحال ما رصفت لك وتذكر أن أضعاف قيمة العبد مرارا (قلت) رأيت لو أن رجلاً يئنه
 وبين شريك له عبداً أعتق أحدهما حصته وهو مومس فماذا الذي لم يعتق أنا أعتق حصتي الى أجل ولا
 أضمن شريكي (قال) بلغني أن مالكا قال ليس له ذلك انما له يد عتقه أو يضمن شريكه (قلت) فان
 أعتقه الى أجل أ يكون له أن يضمن شريكه (قال) نعم يفسخ ما صنع ويضمن شريكه فيعتق عليه (قلت)
 فان دبر حصته أو كاتبه (قال) لا يجوز ذلك انما له أن يجعل له العتق أو يضمن شريكه ورواه أشهب عن
 مالك ان كان للمعتق مال وقال غيره وان لم يكن للمعتق مال يحمل أن يتوم عليه أو له مال لا يحمل جميع قيمة
 النصف قوم على المعتق بقدر ما في يده وان حله قوم عليه وان حل نصف النصف قوم عليه وعتق على
 لمعتق ما بقي من نصيبه وهو ربح العبد الى أجل وقال بعض رواة مالك أرى ان كان للمعتق مال ان الذي
 أعتق الى أجل أراد اطلاق سنة رسول الله عليه السلام وأرى اذا أن يتمسك من الرق بما ليس له
 وللعاهر الحجر لانه انما ورد في المدعي بالزنا ما ولد على فراش غيره على ما جاء في حديث عتبة وأمانى وأولاد

وقد أعتق عتقا لازما وأخر عتقه إلى سنة وذلك لعدمه في التأخير والتعدي أولى بالطرح من العتق الذي عقده قوى ويلزم العتق الذي ألزم نفسه معجلا (قلت) أرأيت عبدا مسلما بين نصراني ومسلم أعتق النصراني حصته في هذا العبد وهو موسر وتمسك المسلم بالرق أبيض من النصراني حصته المسلم من ذلك (قال) نعم إذا كان العبد مسلما أجزأ النصراني على عتق جميع العبد لأن مال الكافال كل حكم يكون بين المسلم والنصراني أنه يحكم فيه بحكم الإسلام (قلت) وإن كان العبد نصرانيا فاعتق المسلم حصته (قال) يقوم على المسلم وإن أعتق النصراني حصته لم يقوم عليه ما بقي من حصته المسلم لأن العبد لو كان جميعه للنصراني فاعتقه أو أعتق نصفه لم يحكم عليه بعتقه فكذلك إذا كان بينه وبين مسلم فأعتق النصراني حصته منه وهذا قول مالك وقال أشهب يقوم عليه لأن الحكم إنما هو بين السيدين (قلت) أرأيت أن أعتق رجلا شقصاله في عبده وهو موسر فضمن لصاحبه نصفه بأكثر من قيمته إلى أجل قال لا يعجبني ولا يجوز هذا وهو حرام (قلت) أرأيت لو أن عبدا بين رجلين أذن أحدهما لصاحبه في العتق فاعتق أبيض من لشريكه الذي أذن له في العتق أم لا لأنه أذن له (قال) يضمن له عند مالك إذا كان موسرا (قلت) أرأيت أن لم يكن المعتق مرسرا بما في من عن العبد ولكنه موسر بنصف ما بقي من العبد (قال) قال مالك يعتق عليه من العبد ما حل ماله منه ويرق ما سوى ذلك (قلت) أرأيت لو أن عبدا بيني وبين رجل أعتق أحدا نصيبه منه ثم أعتق الآخر نصف نصيبه منه أ يكون له أن يضمن شريكه الذي أعتق أولا نصف نصيبه الباقي (قال) لا (قلت) لم (قال) لأنه إذا أعتق شيئا من شتته عتق عليه جميع ما كان فيه (قلت) ولم يعتق عليه جميع ما كان له فيه وإنما كان حقه مالا على صاحبه إذا كان المعتق الأول موسرا (قال) لأنه لا يجب على المعتق الأول شيء إلا إذا أقيم عليه والعبد غير تالف (قال) ابن القاسم ألا ترى أن العبد لو مات قبل أن يقوم دلي المعتق الأول لم يضمن لشريكه شيئا من قيمته وكذلك إذا أعتقه شريكه بعد عتق الأول لم يكن للثاني أن يضمن الأول لأنه قد أئلف نصيبه فكذلك أن أعتق بعض نصيبه فقد أئلفه ويعتق عليه ما بقي من نصيبه (قلت) وهذا قول مالك (قال) هذا الذي سمعت (قلت) أرأيت لو مات المعتق الذي أعتق نصف نصيبه قبل أن يعتق عليه ما بقي أيقوم على الأول النصف الباقي من نصيبه (قال) نعم يقوم عليه عند مالك (قال) وقال مالك لو أن عبدا بين ثلاثة نفر أعتق أحدهم نصيبه ثم أعتق الآخر نصيبه فأراد المتمسك بالرق أن يضمن المعتق الثاني والمعتقان جميعا موسران (قال) مالك ليس له أن يضمنه وإنما له أن يضمن الأول لأنه هو الذي ابتداء الفساد (قلت) فإن أعتقه الأول وهو معسر ثم أعتق الثاني وهو موسر فأراد المتمسك بالرق أن يضمن المعتق الثاني (قال) مالك ليس ذلك له لأنه لم يبتدئ فسادا أولا وإنما ينظر إلى من ابتداء الفساد أولا (قال) وقال مالك لي ولو أعتق اثنان منهم ما لهما من العبد جميعا وأحدهما موسر والآخر معسر ضمن الموسر جميع قيمة أصيب المتمسك بالرق (قلت) ولم (قال) لأن مال الكافال إذا ضمن شيئا من قيمته ضمن جميع ذلك (قلت) ويجعله كأنه ابتداء فساد هذا العبد (قال) نعم هو وصاحبه ابتداء فسادا إلا أن صاحبه لا يضمن لأنه معسر (أشهب) عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر عن رسول الله عليه الصلاة والسلام أنه قال من أعتق شركه في عبد فكان له مال يبلغ عن العبد يقوم عليه قيمة العدل فأعطى شركاؤه حصصهم وعتق عليه العبد ولا فتدعتق عليه منه ما أعتق وقضى بذلك عمر بن عبد العزيز برأي عمرو بن الزبير في امرأة أعتقت مصابها من عبد وكانت مصابها ثمانية ولا قيمة عندها فجعل له عمر بن عبد العزيز من كل ثمانية أيام يوما ووجهه في يرم الجمعة وللرثة سبعة أيام وهو قول مالك (قلت) أرأيت أن أعتق شقصاله في عبده وهو معسر فلم يقم عليه شريكه حتى أيسر (قال) لمغنى عن مالك أنه كان يقول قديما أنه يقام عليه وأما منذ أدركناه فسادا عنه غير مرة ووقفته عليه فقال لي إن كان يوم أعتق يعلم الناس والعبد وسيد الذي لم يعتق أنه لو قام عليه لم يذم ولم عليه اعسره لم أر أن يعتق عليه وإن أيسر بعد ذلك

لانه كان حين أعتقه لامل له اذا علم الناس انه انما تركه لعسره (قال) فقلت لما لك فان كان العبد غائباً فلم يقدم حتى أيسر الذي أعتق نصيبه (قال) قال مالك أرى أن يعتق عليه ولم يره مثله اذا كان حاضراً معه وهو يعلم والناس يعلمون انه انما تركه لانه لامل له وانه ليس ممن يترجم عليه وان العبد حين كان غائباً لا يشبهه اذا كان حاضراً الان سيده الذي لم يعتق انما منعه من أن يقوم على شريكه الذي أعتق لحال غيبة العبد فهو يقوم عليه اذا قدم العبد وهو موسر وان كان يوم أعتقه معسراً (قلت) فان أعتقه وهو موسر ثم أعسر ثم أيسر ثم قام عليه شريكه أبيض منه (قال) نعم يضمنه لان يوم أعتقه كان ممن يقوم عليه لو قام شريكه فاذا لم يرقم عليه شريكه حتى أعسر ثم أيسر ورجع الى حاله الاولى التي لو قام عليه فيها شريكه ضمن فله أن يضمنه (قلت) فان لم يرقم عليه شريكه حتى أعسر بعد أن كان موسراً يوم أعتق (قال) قال مالك هذا لا شك فيه انه لا يقوم عليه (قال) قال مالك فان أعتقه ثم قيل لشريكه أنعتقه أم تضمنه (قال) بل أضمنه ثم قال بعد ذلك بل أنا أعتقه فان ذلك ليس له بعد أن رد ذلك (قال) مالك ويقوم على الاول ويعتق جميعه على الاول (قلت) أرايت لو أن أمة بنتي وبين رجل وهي حامل فاعتقت نصفها وأعتق صاحبها مافي بطنها (قال) النسيئة لازمة للذي أعتق نصفها واعتق هذا الذي أعتق مافي بطنها بعد ذلك ليس بشيء الا أن يعتق جميعاً (قلت) أرايت أمة بين شريكين وهي حامل دبر أحدهما مافي بطنها قال اذا خرج تناوماه فبأيهما (قلت) فان دبر أحدهما مافي بطنها وأعتقها الاخر (قال) ينسخ التدبير الذي دبر وتقوم على الذي أعتق في قول مالك (أشهب) عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شركاً له في عبد فكان له مال يبلغ ممن العبد قوم عليه قيمة العدل وأعطى شركاؤه حصصهم وأعتق العبد والا فقد عتق منه ما عتق (قلت) لابن القاسم أرايت ان أعتق شقصاله في عبد وله شوارب يت يبلغ نصيب صاحبه أيلزمه عتق جميع العبد (قال) نعم يلزمه ذلك عند مالك (قال) وانما يترك له ولا يباع عليه مثل كسوة ظهره التي لا يستغنى عنها وعيشة الايام وأما فضول الثياب فانها تباع عليه (قال) وقال مالك وان لم يكن له مال يبلغ نصيب صاحبه عتق عليه مبلغ ماله ويرق مابق من العبد قال وسألتنا مالكا عن العبد بين الرجلين يعتق أحدهما حصته وهو موسر ويبيع المتمسك بالرق حصته (قال) مالك يرد البيع ويقوم على شريكه الذي أعتق (قلت) أرايت ان أعتقه وهو معسر والعبد غائب فباع المتمسك بالرق حصته من رجل وتواضعا لثمن فقبضه المشتري وقدم به والمعق موسر أو لم يقدم به الا أن العبد علم بموضعه فخاصم في موضعه وسيده موسر (قال) ينتفض البيع ويعتق على المعق كله (قلت) أرايت ان أعتقت شقصاله في عبد وأما صحيح فلم يترجم على نصيب صاحبه حتى مرضت أي توم على وأما مريض (قال) أرى أن يقوم عليه هذا النصف في الثالث (قال) ابن القاسم والرجل يعتق نصف عبده وهو صحيح فلا يعلم ذلك الا وهو مريض (قال) أرى أن يعتق النصف الباقي في ثلثه وان لم يعلم به الا بعد موته لم يعتق منه الا ما كان أعتق وكذلك سمعت مالكا يقول في الموت والتفليس انه لا يعتق عايه الا النصف الذي كان أعتق منه (قال) مالك فاذا أعتق الرجل شقصاله في عبده وهو معسر قد دفع ذلك الى السلطان فلم يترجم عليه ثم أيسر بعد ذلك المعق فاشترى نصيب صاحبه قال لا يعتق عليه (قلت) فان رفعه الى السلطان فلم يترجم عليه ولم ينظر في أمره حتى أيسر (قال) يعتق عليه لان العتق انما يقع عليه حين ينظر السلطان فيه وليس يوم رفعه الى السلطان ولا يشبه هذا الذي وقف عن طلبه وهو يعلم والناس يعلمون انه انما تركه لانه لو قام عليه ولم يدرك شيئاً ثم أيسر بعد ذلك فان هذا ان قام لم يعتق عليه (قال) وقال مالك في العبد بين الشريكين يعتق أحدهما نصيبه وشريكه غائب أرى أن الزوجات فليس من ذلك في شيء لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قضى في ذلك بالملاعنة وردد الولد للملاعنة به الى أمه دون المولود على فراشه

ينتظر قدوم الشريك (قال) ان كانت غيبته قريبة ولا ضرر فيها على العبد رأيت أن يكتب اليه فان أعتق والا قوم على الاول الذي كان أعتقه فان كانت غيبته بعيدة أعتق على المعتق ان كان موسرا ولم ينتظر الى قدوم الآخر (قال) سحنون وقال بعض الرواة في الذي يعتق شقصا له في عبيد فلم يقوم عليه نصيب صاحبه حتى مرض أو أعتق نصف عبده ليس له فيه شريك فلم يقوم عليه العبد حتى مرض أنه لا يقوم عليه في الثلث نصيب صاحبه ولا ما بقي من عبده ولا يعتق عليه في ثلثه لان عتقه كان في الصحة فلا يدخل حكم الصحة على حكم المرض وكذلك اذا مات المعتق أو أفلس وقد قال أبو بكر لعائشة لو كنت خزينة لكان لك وانما هو اليوم مال وارث قاله وهو مريض فالمرض من أسباب الموت وفيه الجور وقد أخبرني عبد الله بن نافع أن عمر بن قيس حدثه عن عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عباس أنه قال لا يقوم ميت ولا يقوم على ميت

في الرجل يعتق نصف عبده أو أم ولده

(قلت) أ رأيت أم ولد رجل أعتق نصفها سيدها أعتق جميعها - ليه في قول مالك (قال) قال مالك من أعتق نصف أمه له عتقت عليه كلها فكذلك أم الولد وكل من أعتق شقصا له في عبيد عتق عليه كله عند مالك (ابن وهب) عن يونس عن ربيعة أنه قال في الرجل يعتق نصف عبده (قال) ربيعة يعتق عليه كله وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أنه من أعتق شركا له في عبدا قيم عليه ثم عتق كله عليه وذلك أنه لم يكن ليجمع في يدرجل عتاقه ورق كل ذلك من قبله حتى تتبع أخرى الحرمتين صاحبها والرق أحق أن يتبع العتاقه من العتاقه للرق وأخبرني رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب وعبد الرحمن بن القاسم ونافع مولى ابن عمر بذلك وأن عمر بن الخطاب قال ليس لله شريك (ابن نافع) عن سفيان الثوري عن سلمة بن خالد المخزومي أن عمر بن الخطاب جاءه رجل فقال له أنا الذي أعتقت نصف عبدي فقال عمر عتق عليك كله ليس لله فيه شريك والرجل صحيح

في الرجل يعتق نصف عبده ثم فقد المعتق

(قلت) أ رأيت ان أعتق رجل نصف عبده والعبد جميعه له ثم فقد المعتق فلم يدري أين هو (قال) قال مالك مال المفقرد موقوف حتى يبلغ من السنين ما لا يجيئ الى تلك المدة فاذا بلغ تلك المدة جعلنا ماله لو ارثه يومئذ قال مالك وان تبين أنه مات قبل ذلك جعلنا ماله للذين كانوا يرثونه يوم مات فهذا المعتق أرى أن يوقف نصفه لانه لا يدري لمن يكون هذا النصف الذي لم يعتق وانما يكون هذا النصف الذي لم يعتق من العبد لم يرث المال (قلت) ولا يعتقه في ماله (قال) لا في لا أدري أحق هذا المفقود أم ميت فلا يعتق في ماله بالشك

في الرجل يعتق شقصا من عبده بتلا في مرضه أو غير بتل وله مال مأمون أو غير مأمون

(قال) وقال مالك في المريض اذا كان بينه وبين رجل عبد فأعتق نصفه بتلا في مرضه ان عاش عتق عليه وان مات قرم عليه ما بقي في ثلثه قال مالك واذا أعتق الرجل في مرضه عبدا بتلا وله مال مأمون من أرضين ودور بحل عتقه وكان حرا يرث ويورث وتمت حريته وجراحاته وحدوده وقبلت شهادته وان لم يكن له مال مأمون كما وصفت لك وكان يخرج من الثلث لم يجعل له عتقه وكانت حرمة عبده وجراحاته جراحات عبده وشهادته شهادة عبده حتى يعتق في ثلثه بعد موته فاذا اشترى المريض نصفه ثم أعتقه في مرضه بتلا ان عاش وان مات كان حرا كله اذا كان له مال مأمون من دور وأرضين ويقوم عليه نصيب صاحبه ولا ينتظر موته وان لم يكن له مال مأمون لم يقوم عليه نصيب صاحبه الا بعد موته كما أعتق منه ونصيب صاحبه جميعا أيضا انما

يكون في ثلثه بعد موته فان كان الذي اشترى منه والذي كان يملك منه من الشقص انما كان اعتقه المريض بعد الموت في وصيته لم يقوم عليه نصيب صاحبه كانت له اموال مأمونة أو لم تكن له ولم أرا مأمونة عند مالك في الاموال الا الدور والارضين والنخل والعقار وقد باغنى أنه كان يقول قبل ذلك في لذي يعتق بتلافي مرضه أنه في حرمة وحالاته كلها حرمة عبد وحاله حال عبد حتى يخرج من الثلث بعد موته ثم رجوع عن ذلك ووقفناه عليه غير حرمة فقال ما أخبرتك (قلت) أرايت هذا الذي اشترى في مرضه شقصا من عبد فأعتقه وليس له اموال مأمونة الا يقوم عليه نصيب صاحبه في حال مرضه (قال) لا يقوم عليه في مرضه ويوقف العبد في يد المريض فاذا مات اعتق عليه العبد في ثلثه فان حله الثلث عتق جميعه وان لم يحمله الثلث جميعه أعتق منه ما حل الثلث ورق منه ما بقي وذلك أن مالكا قال في المريض اذا اشترى في مرضه عبدا فشرأه جائز فان أعتقه جاز ذلك على ورثته اذا حله الثلث فان لم يحمله عتق منه ما حل الثلث ورق منه ما بقي وجاز فيه الشراء اذا لم يكن في الشراء محاباة على ما أباب الورثة أو كرهوا وذلك أن مالكا قال أيضا اذا أعتق الرجل بتلافي مرضه نصف عبده عتق عليه كله في الثلث فاذا كان يعتق عليه العبد في ثلثه اذا كان جميعه له فانه اذا أعتق في مرضه شقصا له في عبد فبطل فانه يقوم عليه نصيب صاحبه منه كانت له اموال مأمونة أو غير مأمونة (ابن وهب) عن الليث بن سعد عن ربيعة أنه قال في الرجل يعتق شركا له في عبد عند الموت أنه يعتق ما أعتق من نصيبه ولا يكلف حق شريكه (ابن وهب) وأخبرني حيوة بن شريح عن محمد بن عجلان أن عمر بن عبد العزيز أجاز عتق ثلث عبد أعتقه امرأة عند موتها

في الرجل يعتق شقصا ثم يموت العبد قبل أن يقوم على مال

(قلت) أرايت لو أن عبدا بين رجلين أعتق أحدهما نصيبه وهو موسر فلم يقوم عليه حتى مات العبد عن مال وللعبد ورثة أحرار (قال) مالك المال الذي مات عنه العبد للمتمسك بالرق دون ورثته الا احرار ولا يكون للسيد الذي أعتق من ماله شيء ولا لورثة العبد ولا يقوم على الذي أعتق لانه قد مات (قلت) وكذلك لو لم يترك العبد مالا لم يقوم على سيده لذي أعتق حصته وان كان موسرا اذا مات العبد في قول مالك (قال) نعم (قلت) فان أعتق حصته وهو موسر فهل العبد عن مال وله ورثة أحرار (قال) قال مالك المال للسيد المتمسك بالرق وليس لمولاه الذي أعتق ولا لورثته من ذلك شيء (قال) مالك ولا يورث من فيه الرق حتى يخرج جميعه من حال الرق الى حال الحرية فتم فيه الحرية فهذا الذي يرثه ورثته الا احرار هو ما لم يخرج الى هذه الحال التي تم فيها حرته فانما ماله الذي ترك لمن له فيه الرق (قلت) أرايت ان كان الرق الذي في العبد لرجل الثلث ولا آخر السدس ونصف العبد حرك كيف يسمون المال الذي هلك عنه العبد قال على قدر ما لهما فيه من الرق لصاحب السدس سهم ولصاحب الثلث سهمان (ابن وهب) عن ابن لهيعة أن عمر بن عبد العزيز قضى فيمن أعتق نصيبا من مملوك ان مات قبل ان ينظر في أمره كان ميراثا للذي لم يعتق (ابن وهب) وأخبرني يونس عن ابن شهاب أنه قال في عبد بين ثلاث نفر أعتق اثنان وبقي نصيب واحد فمات العبد عن مال قبل ان يرضى بخلاصه السلطان (قال) ربيعة نراه للذي بقي له فيه الرق لان الرق يغلب لنسب والولاء (قال ابن وهب) وأخبرني عقبة بن نافع عن ربيعة أنه قال في عبد كان بين شركاء ثلاثة أعتق أحدهم نصيبه وكتبه الثاني وتمسك الثالث بالرق فمات العبد (قال) ربيعة ميراثه بين كاتبه وبين لذي تمسك بالرق على ان يرد الذي كتب ما أصاب من كتابته قبل موته وقاله مالك (ابن وهب) عن يزيد بن بياض عن عمر بن شعيب عن عمر بن الخطاب أنه قضى في عبد كان بين رجلين من قریش وثقيف

فصل وقد اختلف في الاستبراء فعن مالك فيه روايتان احدهما أنه حيضة وهو قول أكثر أهل المذهب

فأعتق أحدهما نصيبه وبقى الآخر لم يعتق فابتاع العبد ولده فوطئها فولدت منه أولاداً ثم أعتق الآخر نصيبه من العبد من نفسه وماله ولده فتتضى عمر بن الخطاب أن ميراث العبد ولده بين الرجلين .

﴿ في العبد بين الرجلين يعتق أحدهما نصيبه إلى أجل ﴾

(قلت) أ رأيت لو أن عبداً بين رجلين أعتق أحدهما نصيبه منه إلى أجل من الأجل فقتله رجل أو يكون قيمته بين السيدين جميعاً في قول مالك (قال) نعم لأن عتق النصف لم يتم حتى يمضي الأجل فكذلك الجنين لم يتم عتق الذي أعتق حصته فيه إلا من بعد الولادة (قلت) أ رأيت هذا الذي أعتق حصته من هذا العبد إلى أجل من الأجل أيقوم عليه نصيب صاحبه الساعة أم حتى يمضي الأجل وكيف إن لم يقوم عليه الساعة كيف يصنع في نصيب صاحبه وقد عضل نصيبه عليه وأضر به (قال) أحب ما فيه إلى أن يقوم عليه الساعة لأن الناس قد اختلفوا في المدبر وقد سمعت مالكاً أفتى فيمن دبر حصته من عبد بينه وبين شريكه أنه قال يقوم عليه حصته شريكه وقوله في المدبر غير هذا إلا أنه أفتى به إذا ما عنده فالذي أعتق حصته إلى أجل أو كد وأحرى أن يقوم عليه

﴿ في الأمة بين الرجلين يعتق أحدهما ما في بطنها ﴾

(قلت) أ رأيت الأمة تكون بين الرجلين فيعتق أحدهما ما في بطنها متى يقوم هذا الولد على هذا المعتق وهو موسر (قال) إذا وضعت قوم عليه حين تضعه (قلت) وهذا قول مالك (قال) قال مالك عقل الجنين إذا عتق في بطن أمه عقل جنين أمة فإذا لم يجد عقله عقل جنين الحرة علمنا أن عتقه إنما هو في قول مالك بعد خروجه فإذا خرج قوم على شريكه يوم يحكم فيه (قلت) أ رأيت أن ضرب بطنها فآلت هذا الجنين وقد أعتقه أحد الشر يكين (قال) أرى العقل بينهما لأن مالكاً جعل حرته بعد خروجه (قلت) فلم قال مالك إذا أعتق الرجل ما في بطن أمته وهو صحيح ثم مرض فولدته وهو مريض أو ولدته بعد موته فإنه فارغ من رأس المال ولا يكون في شيء من الثلث فأرى مالكاً ههنا قد جعل العتق قبل خروج الولد (قال) إنما جعل مالك عتقه فارغاً من رأس المال في مسئلتك هذه لأن من أعتق عبداً له إلى أجل من الأجل والسيد صحيح ثم مرض فمات من مرضه ذلك أن العبد يعتق من رأس المال فكذلك الجنين في بطن أمه فهو قبل خروجه في حاله كلها في الجنابات عليه وغير ذلك خلاف العبد وهو من رأس المال وليس من الثلث (قلت) أ رأيت أن كان لهذا الجنين الذي أعتقه سيده أخوة أحرار فضر برجل بطنها فألقت جنيناً ميتاً يكون عقله لسيده دون أخوته (قال) نعم

﴿ في الرجل يشتري نصف ابنه أيقوم عليه ما بقي منه أم لا ﴾

(قلت) أ رأيت لو أني اشتريت نصف ابني من سيده أيعتق على جميعه ويقوم على النصف الباقي إذا كنت مرسراً في قول مالك أم لا (قال) مالك لو أن جميع ابنه لرجل فاشتري نصف ابنه أو تصدق بنصفه سيده على والد العبد فقبل والد العبد الصدقة أو وهبه له فقبل الهبة والوالد حر وموسر أنه يقوم على أبيه ما بقي ويعتق جميعه في قول مالك (قال) مالك وكذلك إن أوصى سيده لابن الأب بنصف ابنه فقبله عتق عليه جميعه إن كان موسراً وكان عليه في جميع هذا نصف قيمة ابنه وكذلك إن كان أقل من النصف أو أكثر إذا كان موسراً فمن جميع ذلك بتريمته وكذلك قال مالك لا في الميراث حده فإن ما كان قال إن ورث منه شقصاً لم يعتق عليه ما بقي لأن الميراث أدخل عليه ولم يدخله هو على نفسه فلا يعتق عليه إلا ما أدخل عليه الميراث منه موسراً كان أو محسراً (قلت) أ رأيت أن كان ابني عبداً بين رجلين فوهب لي أحدهما نصيبه أو اشتريته

أو تصدق به على برضا السيد الآخر وبأذنه وبعلمه أيعتق على جميعه وأضمن حصه الشريك الآخر إذا كنت موسرا في قول مالك (قال) نعم (قلت) فإن كنت غير موسر عتق على منه ما ملكت وما بقي منه رقيقا على حاله يخدم بقدر مارق منه ويعمل لنفسه بقدر ما عتق منه في قول مالك (قال) نعم (قلت) ويكون ماله موقوفا في يديه في قول مالك (قال) نعم (قلت) أ رأيت ابني إذا كان عبدا بين رجلين فاشتريت نصيب أحدهما فعتق على أيقوم على ما بقي منه وأنا موسر وإنما اشتريت بأمر الشريك الذي لم يبيع وكيف إن كان بغير أمره أيعتق على في جميع ذلك وأضمن قيمة ما بقي في قول مالك (قال) نعم وأصل ذلك إن كل من ملك شقصا من ذوى قرابته الذين يعتقون عليه بأمر لو شاء أن يدفع ذلك عن نفسه دفعه بشراء أو هبة أو وصية أو صدقة فإن هذا يعتق عليه ما بقي الا في الميراث وحده أو مولى عليه أو صغير يوصى له بشقص فيقبل ذلك وصيه له فإنه لا يقوم عليه ولا يعتق عليه الا ما قبله له وليه ولا يعتق عليه ما سوى ذلك وهذا قول مالك (قلت) أ رأيت إن اشتريت أبا وأخى ابني في صفقة واحدة أيعتق على نصيبى وأضمن له نصيبه في قول مالك (قال) نعم (قال) وقال مالك إذا كان الابن لرجل فاشتري نصفه عتق عليه صفقه وضمن قيمة نصفه لشريكه

❦ الصغير يرث شقصا ممن يعتق عليه أو يوهب له فيقبله وليه ❦

(قلت) أ رأيت الصبي الصغير إذا ورث شقصا من أبيه أيعتق عليه ما بقي من أبيه في قول مالك (قال) الصغير والكبير في هذا عند مالك سواء لا يعتق على واحد منهما إذا ورث شقصا ممن يعتق عليه الا ما ورث ولا يقوم عليه ما بقي انما ذلك في الشراء والهبة والصدقة والوصية وقد وصفت لك ذلك في الصغير والكبير (قلت) أ رأيت لو أن رجلا وهب لابن له صغيرا خاله فقبلت ذلك أيعتق على ابني (قال) نعم يعتق عليك ابنتك عند مالك ويجوز قبولك الهبة لابنتك (قلت) أ رأيت لو أن رجلا وهب لابني شقصا من أخيه فقبلت ذلك الشقص أيعتق على ابني ما بقي من أخيه في ماله أم لا في قول مالك (قال) قال مالك من وهب لصغير شقصا من عبد يعتق على الصغير وقبله وليه لم يعتق عليه الا ما وهب له منه (قلت) ولا يعتق بقتنه على وليه في قول مالك (قال) لا قال ومال للولي ولهذا (قلت) ومن الولي ههنا الذي يجوز قبوله الهبة على الصغير (قال) وصيه وأبوه إذا كان يليه كل من كان يجوز بيعه وشراؤه وعلى الصغير قبوله الهبة جائز (قال) وقال مالك كل من ملك شقصا من ذوى قرابته الذين يعتقون عليه بأمر لو شاء أن يدفع ذلك عن نفسه دفعه من شراء أو هبة أو صدقة أو وصية فإن هذا يعتق عليه ما بقي الا الميراث وحده أو مولى عليه صغير يوصى له بشقص فيقبل ذلك وليه له فإنه لا يقوم عليه ولا يعتق عليه الا ما قبله له وصيه ولا يعتق عليه ما سوى ذلك وهذا كله قول مالك وإن لم يقبل ذلك الوصى فهو حر على الصبي (قال) سمعنا وهذا قول عبد الرحمن بن ونيرة من أصحابنا

❦ في العبد المأذون له في التجارة يملك ذاقرا بته ❦

(قلت) أ رأيت العبد المأذون له في التجارة إذا ملك أباه أو أمه أو ولده أينبغي له أن يبيعهم (قال) قال مالك في أم ولد العبد لا يبيعها الا أن يأذن له سيده فولده أخرى أن لا يبيعهم الا أن يأذن له سيده ألا ترى انهم لو أعتق وهم ملكه عتقوا عليه وإن أم ولد له لو أعتق وهي في ملكه كانت أمه له فتدكره له مالك أن يبيعها الا أن يأذن له سيده في ذلك فولده أخرى أن لا يبيعهم الا باذن سيده لانهم يعتقون عليه أن عتق وإنما الوالدان عندى بمنزلة الولد لا يبيعهم الا باذن السيد (قلت) أ رأيت العبد المأذون له في التجارة أيجوز له إذا اشترى ولده أو أباه أو

والثاني أنه ثلاث حيض وهر مذهب ابن الماجشون وحكاه عبد الوهاب

ذا رحم محرم منه باذن السيد أو بغير اذنه ان يبيعه في قول مالك (قال) سئل مالك عن أم ولد العبد اذا أراد أن يبيعهما أيجوز له أن يبيعهما (قال) اذا اذن له سيده جاز له ذلك فأرى ولده وولد ولده وأباه وأجداده واخوته وأخواته اذا اشتراهم هذا العبد فأرى ان لا يبيعههم حتى يأذن له السيد

﴿ في المأذون له في التجارة يشتري أقارب سيده الذين يعتقون عليه ﴾

(قلت) أرايت العبد المأذون له في التجارة اذا اشتري والد السيد أو ولد السيد أو والد السيد أيعتقون أم لا (قال) قال مالك اذا ملك العبد من قرابة السيد من لو ملكهم السيد عتقوا على السيد فانه اذا ملكهم العبد عتقوا عليه ولم يذكر لنا مالك مأذونا ولا غير مأذون فلما اذن اذا ملك من قرابة السيد من وصفت لك عتقوا (قال) ابن القاسم الا ان يكون عليه دين يحيط بقيمة رقابهم (قال) ابن القاسم ومعنى ذلك اذا اشتراهم وهو لا يعلم

﴿ ثم كتاب العتق الاول من المدونة الكبرى ﴾
﴿ ويلىه كتاب العتق الثانى ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾
﴿ الرجل يملك ذا قرابته الذين يعتقون عليه ﴾

(قلت) لعبد الرحمن بن القاسم أرايت ذوى المحارم من يعتق على منهم اذا ملكتهم في قول مالك (قال) قال مالك يعتق عليك أبواك وأجدادك لا يسكن وأمنك وجدانك لا يسكن وأمنك ولدك وولد ولدك واخوتك دنية واخوتك لا يسكن وأولادك لا يسكن واخوتك لا يسكن وأمنك (قال) مالك وهم أهل الفرائض في كتاب الله وأما من سوى هؤلاء فلا يعتقون عليك ولا يعتق عليك ابن أخ لا ابن أخت ولا خالة ولا عممة ولا عم ولا خال ولا يعتق عليك عند مالك الا من ذكرت لك (قلت) أرايت عمه أمى أم حرمة هي على في قول مالك (قال) نعم هي محرمة الا ترى ان عمه أمى أمى أخت جدك لا أمى جدك لا أمى محرمات عليك فكذلك أخواتهن لان جداتك أمهاتك فكذلك أخواتهن بمنزلة خالاتك وكذلك أجدادك لا أمى ان لو كانوا نساء كانوا بمنزلة الجدات في التحريم وكذلك أخوات أجدادك لا أمى هن بمنزلة أخوات جداتك لا أمى فهن خالاتك انما يقع التحليل في أولاد من ذكرنا فاما من ذكرنا أعيانهم فهن محرمات الجدات وأخواتهن لانهن أمهات وخالات (قلت) أرايت من اشتري والده على انه بالخيار لانا أو ولده أيعتق عليه أم لا (قال) لم أسمع من مالك ولا أرى ان يعتق عليه لانه لم يتم البيع بينهما في قول مالك الا بعد الخيار لان مالكا قال من اشتري سلعة على انه بالخيار فانت السلعة في أيام الخيار كانت السلعة من البائع ولم تكن من المشتري (قال) ابن القاسم واذا كان الخيار للبائع كان أمين عندى وهو سواء (قلت) من يعتق على من ذوى المحارم ومن اذا اشترى منهم عتقوا على (قال) سألت مالكا عن ذلك (فقال) لى يعتق عليه أبوه وأمه وأجداده لا يبه وأمه وان تباعدوا وولده وولد ولده وان تباعدوا واخوته دنية واخوته لا يبه واخوته لا يبه وأمه واخوته لا يبه ولا يعتق عليه أحد اشتراهم من ذوى محارمه سواهم لا بنى أخ ولا بنى أخت ولا عممة ولا عم ولا خالة ولا خال ولا أمه تزوجها فولدت له أولادا فاشترىها بعد ما ولدت فاملا لا يعتق عليه في قول مالك (قال) مالك وان اشتراها وهي حامل فولدت عند المشتري وان كان أصل الحمل كان عند البائع فهي أم ولد بذلك الحمل اذا وضعت عند المشتري وان وضعت بعد الشراء بيوم أو أقل أو أكثر (قلت) وما قول مالك في من اشتري ذوى محارمه من الرضاغة أمهاته ونسائه

﴿ فصل ﴾ ويجب بتمام لعان الزوج ثلاثة أحكام أحدها سقوط نسب لولد والباقي درء الحسد عن الزوج

وأخوانه أو محارمه من قبل الصهر أمهات نسائه أو جداتهم أو ولدتهن أو ولدولدهن أيعتق عليه شيء منهن (قال) مالك لا يعتق عليه شيء منهن ويبيعهن إن شاء (ابن وهب) عن الليث عن يحيى بن سعيد أنه كان يقول أما الذي لا شك فيه فالولد والوالد والاختوة فمن ملكهم فهم أحرار (ابن وهب) عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة أنه قال يعتق عليه فيما ملكت يمينه الولد والوالد وبلغني عن ربيعة أنه قال لا يملك في علمي الأب ولا الابن ولا الاخ ولا الاخت (ابن وهب) عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب أنه قال مضت السنة أن لا يسترق الرجل أباه ولا ولده ولا أخاه (قال ابن شهاب) فإن عجلت منيته من قبل أن يعتقهم فقد عتقوا عليه يوم ابتاعهم من أجل أنه لا يملك رجل أباه ولا ولده (ابن وهب) عن مخبمة عن أبيه عن ابن قسيط بذلك (ابن وهب) عن رجال من أهل العلم عن عطاء ومجاهد ومكحول مثل ذلك (ابن وهب) عن ابن أبي ذئب أنه سأل ابن شهاب هل يسترق الأب والأم من الرضاعة (قال) مضت السنة باسترقاقهما إلا أن يرغب رجل في خير (قال ابن شهاب) ولا يعتق على أحد بنسب رضاعة إلا أن يتطوع رجل وبلغني عن ربيعة أنه قال الرجل يملك من يحرم عليه من النسب من الرضاعة الولد والوالد فيحل له ملك أولئك وهم عليه حرام (سحنون) عن ابن نافع عن ابن أبي الزناد عن أبي الزناد عن السبعة أنهم كانوا يقولون إذا ملك الولد والوالد عتق الوالد وإذا ملك الوالد الولد عتق الولد وما سوى ذلك من القربات فيختلف فيه الناس وهم سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وخارجة بن زيد بن ثابت وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار مع مشيخة سواهم من نظرائهم أهل فقه وفضل

❦ في العبد المأذون له وغير المأذون يشترى ابن سيدهما ❦

(قلت) أرأيت عبدى إذا أذنت له في التجارة فاشتري أنى أيعتق على أم لا (قال) سمعت مالكا يقول يعتق (قلت) أرأيت أن لم أذن لعبدى في التجارة وهو محجور عليه فذهب فاشتري أنى أيعتق أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولكنه لا يجوز شراؤه ولا يبعه وهذا عندي مخالف للذي أذن له في التجارة فلا يجوز شراؤه له بغير إذن سيده

❦ في الأب يشتري على ولده من يعتق عليه ❦

(قلت) أرأيت الأب أيجوز له أن يشتري على ولده من يعتق عليه في قول مالك (قال) لا يجوز للأب أن يشتري على ولده الصبي غير من يعتق عليه ولا يجوز للولد أن يملك مال ولده (وقال) أشهب مثل قول ابن لناسم (قال) سحنون وكذلك لعبد لا يجوز له أن يشتري ما يعتق على سيده

❦ في الرجل يدفع إلى الرجل المال يشتري به أباه يمينه به ❦

وسئل مالك عن الرجل يعطى الرجل المال يشتري به ابنه أو ابنته يمينه به فيفعل الرجل (قال) لا يعتق على المشتري ولا على الذي أعانه وأراهما مملوكين للذي اشتراهما

❦ في الرجل يقول لعبد أنه أنت حر أو مدبر إذا قدم فلان ❦

(قلت) أرأيت إذا قال الرجل لعبد أنه أنت حر إذا قدم فلان أو أنت مدبر إذا قدم فلان أهو في قول مالك مثل قول الرجل لا مرأته أنت طالق إذا قدم فلان (قال) لا قرله أنت طالق إذا قدم فلان لا يقع الطلاق في قول مالك والثالث رجوعه على المرأة لأن تلاعن واختلف في الفرقة بماذا تنجب فالشهور عن مالك أنها تنجب بتام لعان

حتى يقدم فلان وقوله أنت حر اذا قدم فلان (قال) قال مالك لا أرى أن يبيعه ويرقب حتى ينظر هل يقدم فلان أم لا (قال) ابن القاسم ولا أرى بأساً أن يبيعه (قلت) أرايت ان قال لامته أنت حرة اذا حضت (قال) قال مالك من قال لامته أنت حرة الى شهر أو الى سنة أو الى قدوم فلان فانها لا تعتق الا الى الابل الذي جعل وفي القدوم لا تعتق حتى يقدم فلان فهذا الذي قال لامته أنت حرة الى سنة أو الى شهر (قال) مالك فليس له أن يطأها (قال) مالك وكل معتقة الى أجل فليس لسيدها أن يطأها فسلئت في الذي قال أنت حرة اذا حضت أرى ان لا تعتق حتى يحض لانه أجل أعق اليه ولا يحل له وطؤها وأما لذي قال لامته أنت حرة الى قدوم فلان فكان مالك يمرض فيها وأبلا أرى بيعها بأسا وله أن يطأها وانما هي في هذا بمنزلة الحرة ان لو قال لها أنت طالق اذا قدم فلان ان له أن يطأها ولا يطلقها حتى يقدم فلان (قلت) أرايت اذا قال رجل لعبد أنت حر اذا مات فلان أمتنع من بيع عبده هذا (قال) نعم (قلت) لم (قال) لان هذا قد أعق عبده هذا الى أجل هو آت فلا يقدر على بيعه وله أن يستمتع به الى محي ذلك الاجل فاذا حل الاجل عتق العبد فان كانت أمة لم يطأها ولكن ينتفع بها الى ذلك الاجل (قال) وموت فلان أجل من الآجال (قلت) وهذا لا يلحقه الدين (قال) نعم لا يلحقه الدين عند مالك وان مات سيده خدوم ورثته الى موت فلان ليس هذا بمنزلة المدبرة ألا ترى أن المدبرة توطأ ويلحقها الدين وهذه لا توطأ ولا يلحقها الدين وعتقها من رأس المال (قلت) أرايت ان قال رجل لامته وهو يطؤها اذا حبلت فأنت حرة (قال) له أن يطأها في كل طهر مرة (قال) ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب وربيعة أنهم قالوا في رجل قال لبيدة حرة الى شهر (قال) لا يصلح له أن يطأها (قال) ابن وهب وأخبرني رجال من أهل العلم عن سعيد بن المسيب ويحيى بن سعيد وابن قسيط وأبي الزناد وسليمان بن يسار انه لا يصلح وطء أمة عتقت الى أجل أو وهبت خدومتها الى أجل (قال) ابن وهب قال ربيعة وسعيد بن المسيب أولادها بمنزلتها اذا أعتقا قال ربيعة وذلك لان رجها كان موقوفا لا يحل لرجل أن يصيبها الا الزوج

❦ في الرجل يقول لعبده ان جئتني بكذا وكذا فأنت حر ❦

(قلت) أرايت ان قال لعبده ان جئتني ألف درهم فأنت حر أو قال متى ما جئتني بألف درهم فأنت حر متى يكون حراً في قول مالك (قال) اذا جاءه بألف درهم عتق عليه وماله يجئه ألف فهو عبد (قلت) ويكون للسيد أن يبيعه قبل أن يجئه بألف درهم في قول مالك (قال) لا ليس له أن يبيعه حتى يوقفه ويرفعه الى السلطان (قلت) أرايت ان قال لعبده أنت حر متى ما أديت الى ألف درهم أستطيع أن يبيعه (قال) ينظر فيه السلطان ويتلوم له وليس للعبد أن يطول بالسيد ولا يدع السلطان السيد أن يعجل بيعه حتى يتلوم بالعبد (قلت) تحفظه عن مالك (قال) لا أقوم على حفظه عن مالك (قلت) أرايت ان قال لعبده متى ما أديت الى ألف درهم فأنت حر أكون له أن يبيعه أم لا في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن يبيعه حتى يتلوم له السلطان (قلت) فان قال اذا أديت الى ألف درهم فأنت حر أكون له أن يبيعه (قال) هذا يتلوم له السلطان على قدر ما يرى لان من قاطع عبده على مائة دينار يعطيها اياه الى سنة ثم هو حرة فمضت السنة قبل أن يعطيه (قال) مالك يتلوم له السلطان فسلئت مثل هذا (قلت) أرايت ان قال لعبده ان أديت الى ألف درهم فأنت حر فدفعها عن العبد رجل آخر فأبى السيد أن يقبل فقال انما قلت ذلك لعبدي (قال) يجبر السيد على أخذها وينال للعبد اذا ذهب فأنت حر (قلت) أرايت اذا قال لرجل لعبد اذا أديت الى ألف درهم فأنت حر وفي يدى العبد مال فأدى العبد الالف من المال الذي في يديه وقال السيد المال المرأة بعد الزوج فعلى هذا اذا مات الزوج بعد أن التعن وقبل أن تلتن المرأة أنها ترثه التعت أو لم تلتن وهو

مالي (قال) لا ينظر في هذا الى قول السيد لان الرجل لو كاتب عبده تبعه ماله في قول مالك فهو يحمل على وجه الكتابة (قلت) أرايت اذا قال لعبده اذا أديت الى ألف درهم فأنت حر أئتمنع السيد من كسب العبد (قال) كذلك ينبغي مثل المكاتب (قلت) وقوله ان أديت أو اذا أديت فهو سواء في قول مالك (قال) نعم في رأيي

﴿ في الرجل يقول لامته أول ولد تلدينه فهو حر فلد ولد في الأول نهما ميت ﴾

(قلت) أرايت لو أن رجلا قال لامته أول ولد تلدينه فهو حر فولدت ولدين في بطن واحد ولدت الأول ميتا ثم ولدت الآخر حيا بعد ذلك (قال) قال مالك الولد الأول الميت هو الذي كان فيه العتق والولد الباقي رقيق (قلت) أرايت لو أن رجلا قال لامته أول ولد تلدينه فهو حر فولدت ميتا ثم ولدت آخر حيا (قال) مالك اذا ولدت الأول ميتا ثم ولدت الآخر بعده حيا وانا كان في بطن واحد فان الآخر رقيق لان العتق انما كان في الأول الميت (وقال) ابن شهاب الميت لا يقع عليه عتق والاخر حر ذكره الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب (الحرث) بن نيهان قال كان النخعي يقول اذا قال الرجل لامته ان ولدت غلاما فأنت حرة فولدت غلامين فهي حرة والغلام الاخر حر وان ولدت جارية وغلاما فهو ما عبيدان وهي حرة (وقال) ابن شهاب وان قال أول بطن تضعينه فهو حر فولدت توأمين قال عتقنا جميعا

﴿ في الرجل يقول لامته كل ولد تلدينه فهو حر ﴾

(قلت) أرايت اذا قال الرجل لامته كل ولد تلدينه فهو حر أيعتق في قول مالك ما ولدت (قال) نعم (قلت) أرايت لو أن رجلا قال لامته كل ولد تلدينه فهو حر فأراد أن يبيعها (قال) بلغني عن مالك انه سئل عن رجل زوج عبده أمته فقال لها كل ولد تلدينه فهو حر فأراد أن يبيعها فاستنقل مالك يبيعها (وقال) يني لها بما وعدها (قال) ابن القاسم وأنا أرى أن يبيعها (قلت) أرايت ان قال لامته كل ولد تلدينه فهو حر وهي حامل أو حلت بعده هذا القول أئتمنع من بيعها في قول مالك (قال) نعم وفي قول مالك الا أن يرهنه دين فتباع في دينه (قلت) أرايت الرجل يقول لامته كل ولد تلدينه فهو حر فمليت في صحة السيد فولدت له والسيد مريض أو ولدت له بعد موت السيد (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك في هذا الا أن ما ليكا قال في رجل قال لامته ما في بطنها حر وهي حامل وقال هذا القول في صحته وأشهده على ذلك ثم ولدت له بعد موته (قال) ابن القاسم هو حر من رأس المال وما حلت الامه في الصحة في مسئلتك فولدت في مرض السيد أو ولدت له بعد موته فهو حر من رأس المال (قلت) أرايت ان أوصى بمافي بطن أمته لرجل أو ورثه بمافي بطنها لرجل أو تصدق به عليه ثم وهبها لغيره بعد ذلك لرجل آخر أو مات فورثها ورثته فاعتقوها (قال) عتقهم جائز يعتق بمافي بطنها وتسقط وصية الموصي له بمافي بطنها بمنزلة مال الوان السيد وهب بمافي بطنها سمأعتقها السيد بعد ذلك كما ت ومافي بطنها حرة وسقطت الهبة (قلت) أرايت ان وهبت لرجل بمافي بطن جاريته ثم أعتقتها قبل أن تضع مافي بطنها (قال) بلغني عن مالك أنه (قال) قال ربيعة هي حرة ومافي بطنها (قلت) ولم يجعله حرا من رأس المال وهذا انما قال ان ولدت له فهو حر ولم يقل اذا حلت له فهو حر (قال) لانه اذا قال اذا ولدت له فهو حر فهذا معتق الى أجل فانه حر من رأس المال لان ما ليكا قال من أعتق عبدا له الى أجل فهو حر من رأس المال فعلى هذا رأيت مسئلتك (قلت) أرايت هذا الذي حلت به في المرض ووضعته في المرض أو بعد موت السيد (قال) هذا في الثلث لان المريض قول ربيعة ومطرف واختيار ابن حبيب وقد قيل انها تجب بتمام لعان الزوج وان لم تنتعن المرأة وهو مذهب

إذا أعتق عبده إلى أجل فأعماه وحر من الثلث ومما يدلك على مسئلتك الأولى لو أن رجلاً قال لعبده وهو صحيح أنت حر إذا ولدت فلانة فغرض السيد فوضعت فلانة والسيد مريض أو ولدت بعد موت السيد أن العبد حر من رأس المال وقد ينشأ قول ربيعة في مثل بعض هذا

﴿في الرجل يعتق مافي بطن أمته ثم يريد أن يبيعها قبل أن تضع﴾

(قلت) أرايت لو أن رجلاً أعتق مافي بطن أمته وهو صحيح ثم مات السيد فولدت بعد موته أو مرض السيد فولدت وهو مريض ثم مات السيد أ يكون هذا الولد في الثلث أم يكون من رأس المال (قال) بل هو من رأس المال وهو رأيي (قلت) وتباع الأمه في الدين إذا لحق السيد دين وهو صحيح والأمه حامل به أو بعد موت السيد في قول مالك (قال) نعم (قلت) أرايت أن أعتق رجلاً مافي بطن أمته أو دبره فجاءت بالولد لأربع سنين أيلزم العتق السيد أو التدبير (قال) إذا جاءت بالولد لمثل ما يلد له النساء إذا كانت حاملاً يوم عتق أو دبر فذلك لازم للسيد (قلت) أرايت أن أعتق رجلاً مافي بطن أمته أ يكون له أن يبيعها (قال) لا إلا أن يرهبه دين فتباع الأمه بحملها في الدين فيبطل العتق في ولدها الذي في بطنها إذا بيعت ويكون رقيقاً (قلت) فإن وضعت قبل أن يقوم عليه الغرماء فقام عليه الغرماء بعد ذلك (فقال) إذا كان الدين قبل العتق فإن العتق لا يجوز إذا اغترق الدين الأم والولد (قلت) فإن كان الدين انما رهنه بعدما أعتق مافي بطنها وقبل أن تضعه فقامت الغرماء عليه (قال) تباع الأمه ومافي بطنها في الدين قصير رقيقاً في قول مالك إذا قاموا عليه قبل أن تضعه فإن لم يقم عليه الغرماء حتى وضعت فإلذئ كنت أسمع أنه حر من رأس المال وتباع الأمه وانما هو بمنزلة من أعتق إلى أجل وانما أرق مالك الولد إذا رهنه سيدها دين وهي يبدد المعتق حامل أن قال كيف تباع أمه ويستثنى مافي بطنها فذلك أرقه وهي حجة التي كان يحتج بها فاما إذا وضعت فانه يحكم عليه فيه بمنزلة من أعتق إلى أجل فيأرهبه من الدين من بعد عتقه أياه وفيها بعد موته وهذا الذي سمعت وهو رأيي (قال) وقال مالك ولو قال لامته مافي بطنك حر فله حقه دين بعد عتقه مافي بطنها انها تباع في الدين ومافي بطنها ويبطل عتقه (قلت) أرايت أن قال لامته مافي بطنك حر فله حقه دين يغترق ماله وقيمة الأم أكثر من ذلك ولم يقم عليه الغرماء حتى ولدت الولد أيباع لولد أمه في ذلك الدين أم تباع الأم وحدها في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولكني أرى إذا لم يقم عليه الغرماء على دينهم حتى تضع الأم ولدها فانه لا يباع الولد وتباع الأم وحدها وانما كان لهم أن يفسخوا عتقه أن لو قاموا قبل الولادة إذا كان الدين قبل عقد العتق (قلت) أرايت إذا قال رجل لامته مافي بطنك حر فضر ب رجل بطنها فألقت جنيناً ميتاً أي شيء يكرن عقله أعقل جنين أمه أم عقل جنين حرة (قال) بل عقل جنين أمه بلعني ذلك عنه (قلت) أرايت لو أن أم ولد رجل حملت من سيدها فضر ب رجل بطنها فألقت جنيناً ميتاً (قال) قال مالك عقله عقل جنين حرة (قلت) ما فرق بين جنين هذه التي قال لها مافي بطنك حر وبين جنين أم الولد (قال) لأن أم الولد حين حملت به فهو حر والتي قال لها مافي بطنك حر لا يعتق إلا إذا وضعت (قلت) ولم قال مالك فيه أنه إذا قال في الصحة مافي بطنك حر فوضعت بعد موته أنه حر من رأس المال فهذا قد جعله حر قبل الولادة (قال) انما هذا معتق إلى أجل والمعتق إلى أجل الجناية عليه جنابة عبده وكذلك هذا الذي قال لامته مافي بطنك حر (قلت) أرايت لو أن رجلاً قال لامته مافي بطنك حر ولها زوج ولا يعلم انها حامل يومئذ فجاءت بولد لأربع سنين أيعتق أم لا (قال) لا يعتق من هذا إلا ما كان لاقل من ستة أشهر وهو بمنزلة لورائه لو مات رجل وأمته تحت رجل فأت بولد لم يرث لا أكثر من ستة أشهر ويرث لاقل من ستة أشهر فاعتق عندي بمنزلة أنه لم يكن تبين حملها يوم أعتقه فهو حر وإن ردت

الشافعي وظاهر قول مالك في موطنه وقول عبد الله بن عمرو بن العاص في المدونة وهو قول أصبغ في العتبية

لاربعة سنين (وقال) - يره ان كن زوجه امرسل عايبها فان وضعته لاقبل من ستة أشهر فهو حر وان وضعته
لاكثر من ستة أشهر فلا حرية له وان كان زوجه غير امرسل عايبها وهو غائب عنها أو ميت فالولدة تأخذ الحرية
وان وضعته لاكثر من ستة أشهر الى مايلد لثله النساء (قال) أشهب لا يذبني أن يسترق لولد بالشك لانه لا يدري
لعلها كانت حاملا به يوم أعتق مافي بطنها (وقال) ربيعة في رجل تصدق بمافي بطن وليدته وهي حبلى على
بعض ولده ثم أعتقها بعد ذلك ان مافي بطنها يعتق معها ولا تجوز صدقته وذلك لانه منها (قال) ابن وهب قال
يونس وقال ربيعة في امرأة أعتقت خادما لها وهي حبلى وهي مريضة ثم رجعت في ولدها فتالم أعتق مافي
بطنها (قال) ربيعة يعتق معها مافي بطنها ولا يجوز لها أن تستثنى مافي بطنها فيكون جنينها بمنزلة جنين الامة وهي
حرة ان قتلت كانت في هدية الحرة وان قتل الجنين كان فيه مافي جنين الامة وليس هذا كهيئته أن يعتق نصفها
أو ثلثها عند الموت (قال) ابن وهب قال يونس (وقال) ربيعة في الرجل يعتق وليدته وهي حامل ويستثنى ولدها
انه عبد (قال) ليس ذلك له وولدها حر (ابن وهب) وذكر عن الحسن اذا أعتق الرجل المملوك واستثنى مافي
بطنها فهم احران

❦ في الرجل يهب عبده لرجل ثم يعتقه قبل أن يقبضه لموهوب له أو تصدق به ❦

(قلت) أرايت لو أن رجلا وهب عبدا لرجل فأعتقه الواهب قبل أن يقبضه الموهوب له أو تصدق به عليه
فأعتقه المتصدق قبل أن يقبضه المتصدق عليه أيجوز عتقه في قول مالك أم لا (قال) هم يجز العتق من أيهما
كان وكذلك قال لي مالك قال وأتى مالكا قوم وأنا عنده في رجل حبس رقيقا له على ذى قرابة له حياته فأعتق
رأسا منها ولم يكن المحبس عليهم قبضهم فأتوه وأنا عنده فقال مالك أرى عتقه جائزا وما أرى هذا قبض شيئا
فأرى عتقه جائزا والهبة والصدقة بهما المنزلة عندي (وقال) أشهب اذا أعتق المتصدق أو وهب أو تصدق
بعد ما كان تصدق ووهب الاول ولم يكن قبض حتى وهب الآخر أو تصدق وقبض الموهوب له الآخر
والتصدق عليه الآخر قبل الاول بطلت صدقته (قال) سحنون وأباه عبد الرحمن في الصدقة والهبة ورأى
ان هبة الآخر والصدقة عليه وقبضه لا يطل ما عدا الاول وله أن يقوم فيقبض صدقته وهبته إلا أن يموت
المتصدق قبل أن يموت فيبطل حقه ويتم قبض الموهوب له الآخر والمتصدق عليه الآخر فانه جائز (قال)
ابن القاسم فاذا أعتقه لم يرد العتق لان الموهوب له لم يقبضه حتى فات فكل من تصدق بعبده أو وهبه ثم أعتقه
الذي تصدق به أو وهبه قبل أن يقبض المتصدق عليه أو الموهوب له فالعتق جائز ولا يرد كان المتصدق عليه
أو الموهوب له علم بالصدقة أو بالهبة أو لم يعلم به فهو سواء

❦ في الرجل يهب العبد للرجل فيقتل العبد لمن قيمته ❦

(قلت) أرايت ان وهبت عبدي لرجل فقتله رجل قبل أن يقبضه الموهوب له لمن قيمة العبد (قال)
للموهوب له (قلت) وهذا قول مالك (قال) هذا رأي وإنما بطل مالك الصدقة والهبة والجس اذا مات الذي
تصدق بها أو وهبها أو حبسها قبل أن يقبضها الذي جعلت له وان مات الذي وهبت له أو تصدق بها عليه
فورثته بمنزلة يقومون مقامه فموت الصدقة بعينها بمنزلة موت المتصدق عليه والهبة والجس كذلك فان كانت
انما قتلت فعقلها للمتصدق عليه والموهوب له فان كان وهبها بما لها أو تصدق بها بما لها فانت الامة فالمال
للمتصدق عليه وان كان انما تصدق بها ولم يذكر المال فالمال للمتصدق بمنزلة البيع اذا باع عبدا وله مال
فكذلك الهبة والصدقة

في الذي يتزوج المرأة في عتقها فتأني بولدها فلاعن أحد الزوجين أنها تحرم للابد على الذي لا عنها ولم تلاعنه

﴿ في الرجل يعتق أمته على أن تنكحه أو غيره ﴾

(قلت) أرأيت لو أعتق رجل أمته على أن تنكح فلا نفأبت أن تنكحه أي يكون عليها شيء في قول مالك أم لا (قال) قال مالك في رجل أعتق أمته على أن ينكحها فأبت أن تنكحه أن العتق جائز ولا شيء عليها فكذلك مسئلتك (قال) وقال مالك في رجل قال لرجل لك ألف درهم على أن تعتق أمتك وتزوجنيها فأعتقها فأبت الجارية أن تزوجه (قال) قال مالك أرى الألف لازمة للرجل لسيد الأمة وللازمة أن لا تنكحه فلا يلزم الأمة شيء والعتق ماض وسيد الأمة الألف قال ونزلت بالمدينة

﴿ في عتق الصبي والسكران والمعتوه ﴾

(قلت) أرأيت الصبي والسكران والمعتوه أي يجوز عتقهم وتدبيرهم في قول مالك أم لا (قال) أما السكران فذلك جائز عليه عند مالك إذا كان غير مولى عليه وأما المعتوه فلا يجوز عتقه إذا كان معتوها مطبقا لا يعقل وأما الصبي فلا يجوز عتقه وهذا قول مالك (قلت) أرأيت الذي يحلف بعتق عبده إن فعل كذا أو كذا ففعل ثم فعله (قال) لا شيء عليه فإن فعل المجنون ليس بفعل (قلت) أرأيت الصبي إذا قال إذا احتلمت فكل مملوك لي حر (قال) فإذا احتلم لم يلزمه ذلك عند مالك (وقال) أشهب مثل جميع ما قال ابن التماس (قال) ابن وهب وأخبرني رجال من أهل العلم عن العباس بن محمد وسالم بن عبد الله وابن شهاب وعطاء بن أبي رباح ومكحول وناقع وغير واحد من التابعين أنهم يجيزون طلاق السكران قال بعضهم وعته

﴿ في عتق المكروه ﴾

(قلت) أرأيت المستكره أي يجوز عتقه في قول مالك (قال) لا قلت ولا يجوز على المستكره شيء من الأشياء في قول مالك لا عتق ولا بيع ولا شراء ولا نكاح ولا وصية ولا غير ذلك (قال) قال مالك لا يجوز على المستكره شيء من الأشياء لا عتق ولا طلاق ولا نكاح ولا بيع ولا شراء وأما الوصية فلم أسمها من مالك وهي لا تجوز وصية المستكره (قلت) أرأيت من استكره على الصلح أكرهه عليه غير سلطان أي يجوز عليه أم لا (قال) لا يجوز عليه عند مالك وإكرام السلطان عند مالك وغير السلطان سواء إذا كان مكرها (قلت) وكيف الإكرام عند مالك (قال) الضرب والتهديد بالتلويح والتخويف الذي لا شيء فيه (قلت) فالسجن إكرام عند مالك (قال) لم أسمع من مالك وهو عندي إكرام (قلت) وإكرام الزوج امرأته إكرام عند مالك (قال) قال مالك إذا ضربها أو أضر بها فاختلعت منه أنه يرد إليها ما أخذ منها وذلك يدل على أن إكرامها إكرام

﴿ في العبد يוכל من يشتريه ويدس إليه مالا فيشتريه ويعتقه بغير علم السيد ثم يعلم بذلك سيده ﴾

(قلت) أرأيت العبد إذا واكل رجلا أن يشتريه بماله دفعه العبد إلى الرجل فاشتراه (قال) يغرم ثمنه ثانية ويلزمه البيع ويكرن العبد له كذلك (قال) لي مالك وسألت عن العبد يدفع إلى الرجل مالا فيقول اشترني لنفسك فقال لي ما أخبرتك (قلت) فإن دفع إليه العبد مالا على أن يشتريه ويعتقه ففعل وأعتقه أي يكون ضامنا للثمن في قول مالك (قال) قال مالك يلزمه أداء الثمن ثانية والعتق له (قلت) فإن لم يكن للمشتري مال أي يجوز عتقه في قول مالك (قال) بلغني عن مالك أنه قال يرد عتقه ويباع العبد فإن كان في ثمنه وفاء أعطيه السيد وإن كان فيه فضل عتق من العبد ذلك الفضل وإن قصر عن الذي اشتراه به كان دياعا عليه يتبعه به السيد (قلت) أرأيت هذا الذي أعتق يرجع على العبد شيء من الثمن الذي غرمه ثانية (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا أرى على العبد شيئا

فعل هذا ذمات أحد الزوجين بعد تمام لعان الزوج أنهما لا يترارثان وهو قوله في المدونة أن ماتت المرأة

﴿ في العبد يشتري نفسه من سيده شراء فاسدا أو الرجل يشتري العبد شراء فاسدا ثم يعتقه ﴾

(قلت) أرأيت العبد إذا اشتري نفسه اشتراء فاسدا أترأه رقيقا أم يكون حرا (قال) أراه حرا ولا شيء عليه لسيدته وليس شراء العبد نفسه بمنزلة شراء غيره إياه وأرى أن يعتق ولا يرد إلا أن يكون الذي اشتترط حراما مما لا يحل أن يعطيه إياه مثل الخمر والخنزير فيكون عليه قيمة رقبتة (وقال) غيره يكون حرا ولا شيء عليه مثل ما لو طلق امرأته على غرر وما لا يحل فالطلاق جائز وله الغرر وليس له ما لا يحل (قلت) لابن القاسم أرأيت أن كان هذا في أجنبي يعتب عبدا من أجنبي بمائة دينار وقيمته مائتا دينار على أن أسلفني المشتري خمسين دينارا (قال) البيع فاسد ويبلغ به قيمته اذافات مائتا دينار (قلت) أرأيت لو أن مسلما باع عبدا بخمرا وبخنزير فأعتق المشتري العبد أترأه فوتا (قال) نعم ويكون للبائع على المشتري قيمة العبد يوم قبضه (وقال) قال مالك في البيع الحرام أنه إذا أعتقه المشتري فإن العتق جائز ويرجع البائع على المشتري بقيمة العبد يوم قبضه (قلت) أرأيت أن اشتري رجلا عبدا بخمرا وبخنزير أو بشيء لا يحل فاعتته أيجوز عتقه وتكون عليه القيمة في قول مالك (قال) العتق جائز وعليه القيمة في رأيي لأن مالكا قال في البيع الحرام اذافات تعتق مضي وكان على المشتري القيمة

﴿ في الرجل يعتق عبده على مال يرضى العبد به ﴾

(قلت) أرأيت أن قلت لعبدي أنت حر الساعة تلا وعليك ألف دينار تدفعها إلى أجل كذا وكذا (قال) مالك هو حر وذلك عليه على ما أحب العبد أكره (قال) ابن القاسم ولا يعجبني هذا وأراه حرا الساعة ولا شيء عليه (قال) ابن القاسم وكذلك بلغني عن سعيد بن المسيب (وقال) أشهب مثل قول مالك (قلت) أرأيت أن قال لعبده أنت حر على أن تدفع إلي كذا وكذا دينارا (قال) قال مالك لا يعتق حتى يدفع إليه ماسمى من الدنانير لأنه قال له سيده أنت حر على أن تدفع إلي كذا وكذا وليس شبه هذا عند مالك أن يقول أنت حر وعليك كذا وكذا لأنه إذا قال أنت حر وعليك كذا وكذا فهو حر مكانه الساعة وإنما اختلف الناس في هذا في المال منهم من قال يجب عليه المال ومنهم من قال لا يجب عليه المال (قلت) أرأيت أن قال لعبده أنت حر على أن تدفع إلي عشرة دنانير فقبل العبد ذلك أي يكون حرا الساعة أم لا يكون حرا حتى يدفع الدنانير (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولكن إذا لم يقل أنت حر الساعة ولم يرد أنه حر الساعة على أن يدفع إليه ماسمى من المال إلى ذلك الأجل فلا يكون حرا حتى يدفع المال لأنه لم يتل عتقه إلا بعد أخذه المال (قلت) فإن حل الأجل ولم يدفع إليه المال أيرده السيد في الرق أم لا (قال) ينظر السلطان في ذلك ويتلوم له فإن لم ير له وجه أداء وعجز رده رقيقا (قال) وهذا قول مالك (قال) وكذلك قال مالك في القطاعة (قلت) وما القطاعة (قال) الرجل يقول لعبده إن جئتني بعشرة دنانير إلى أجل فأنت حر فاطعه على ذلك فإن جاء بها فهو حر وإن لم يجي بها نظرت في ذلك السلطان بحال ما وصفت لك (قلت) وكذلك المكاتب وإنما يحمل هذا ويحمل المكاتب عند مالك واحد (قال) نعم (قلت) فإن قال لامته إن أدت إلي ألف درهم إلى سنة فانت حرة أي يكون له أن يبيعها (قال) لا (قلت) وهذا قول مالك (قال) هو قوله (قلت) أرأيت أن قال لها إن أدت إلي ألف درهم إلى عشر سنين فانت حرة فولدت ولدا في هذه العشر سنين ثم أدت الألف بعد مضي الأجل أيعتق أولادها معها في قول مالك أم لا (قال) نعم لأن مالكا قال كل شرط كان في أمة فاولدت من ولد بعد الشرط أو كانت به حاملا يوم شرط لها فولدت في ذلك الشرط ورثها الزوج وإن مات الزوج ورثته الزوجة إن لم تلعن فأتى على هذا أن الفرقه تجب بتمام لعان الزوج إن لعنت المرأة فاحفظ أنها مسألة يتحصل فيها ثلاثة أقوال

عنزلها (قال) ولقد سألت مالكاً عن الرجل يحلف بعق أمه له أن لم يفعل كذا وكذا إلى أجل يسميه قتل أولاد قبل أن يتقضى الأجل ثم لم يفعل السيد فخنث هل ترى أن يعتق ولدها (قال) نعم ولدها يعتقون بعقها ولا يستطيع أن يبيعها ولا يبيع ولدها فهذا يدلك على مسئلتك (قلت) وكذلك أن لم يكن ضرب لها أجلاً ولكن قال إن أدبت إلى ألف درهم فأنت حرة فولدت ولداً بعد ذلك ثم أدت الألف (قال) نعم ولدها أيضاً بمنزلها (قلت) أرايت أن قال لها أنت حرة إن أدبت إلى ألف درهم إلى سنة فقضت السنة ولم تؤد شيئاً أتولم لها السلطان بعدمضى السنة (قال) قال مالك نعم تلوم لها السلطان (قلت) أرايت أن قال لها إن أدبت إلى اليوم ألف درهم فأنت حرة قضى اليوم ولم تؤد إليه شيئاً أتولم لها السلطان (قال) نعم كذلك ينبغي (قلت) فإن قال لعبده إذا أدبت إلى ألف درهم فأنت حرة فوضع عنه خمسمائة وأدى إليه العبد خمسمائة أيعتق في قول مالك (قال) نعم (قلت) وكذلك لو قال إذا أدبت إلى ألف درهم فأنت حرة فوضعها عنه (قال) هو حر مكانه مثل المكاتب إذا وضع عنه سيده كتابته

❦ في الرجل يعتق عبده على مال ويأبى ذلك العبد ❦

(قالت) أرايت أن قال لعبده أنت حر على أن تدفع إلى كذا وكذا فقال العبد لا أقبل ذلك أيكون رقيقاً بحاله في قول مالك (قال) نعم لأنه لم يقبل العتق بالمال الذي جعله السيد به حراً فلا يكون حراً إن لم يقبل ذلك ويدفعه إليه (قلت) وسواء إن قال أنت حر على أن تدفع إلى كذا وكذا ديناراً إلى أجل كذا وكذا أو لم يسم الأجل لا يكون حراً إذا لم يقبل ذلك العتق العبد في قول مالك (قال) نعم لأن مالكاً لم يذ كر الأجل من غير الأجل والأجل وغير الأجل في هذا سواء لا يعتق إلا أن يرضى (قلت) أرايت أن قال لأمه له لا مال له غيرها إن أدبت ألف درهم إلى وراثتي فأنت حرة أو قال أدى إلى وراثتي ألف درهم وأنت حرة فمات والثالث يحملها أولاً ولا يحملها ما حلف في قول مالك (قال) إذا حلفها الثالث فهي على ما قال لها إذا أدت الألف فهي حرة وتلوم لها السلطان في ذلك على قدر ما يرى بوزعه عليها لأنى سمعت مالكاً يقول في الرجل يوصى بأن يكاتب عبده ولا يسمي ما يكاتب به (قال) مالك يكاتب على قدر ما يرى من قوته وأدائه وقد ما يرى أنه أراد به من رفقته من كتابة مثله ويوزع ذلك عليه فمسئلتك تشبه هذا (قلت) فإن تلوم ولم تقدر على شيء أتبطل وصيتها أم هي على وصيتها (قال) تلوم لها السلطان على قدر ما يرى فإن يئس منها كأيئس من المكاتب أطل وصيتها (قال) وإذا لم يحملها الثالث خير الورثة في أن يعضوا ما قال الميت وفي أن يعتقوا منها ما حلف الثالث الساعة (قال) وهذا إذا لم يحملها الثالث من قول مالك

❦ في الرجل يعتق عبده ثم يحجده فيستخدمه ويستغله ❦

(قلت) أرايت لو أن رجلاً أعتق عبداً له فيجحد العتق فاستخدمه واستغله أو كانت جارية فوطئها ثم أقر بذلك بعد زمان أو قامت عليه البينة بذلك ما القول في هذا في قول مالك (قال) أما الذي قامت عليه البينة وهو جاحد فليس عليه شيء وهو قول مالك في الذي يحجده (قال) مالك في رجل اشترى جارية وهو يعلم أنها حرة فوطئها أنه إن أقر بذلك على نفسه أنه ووطئها وهو يعلم بحريتها فعليه الحد فمسئلتك مثل هذا إذا أقر وأقام على قوله ذلك لم ينزع منه فإن الحدية أم عليه والغلة مردودة إلى العبد وله عليه قيمة خدمته (قال) وسئل مالك عن رجل حلف بعق عبده في سفر من الأسفار ومعه قوم عدول على شيء أن لا يفعله فقدم المدينة بعبده ذلك وتحلف القوم الذين كانوا معه فخنث في عبده ثم هلك وقد استغل عبده بعد الخنث فكاتبه ورثته بعد موته وهم ❦ فصل ❦ والفرقة في اللعان فسمخ بغير طلاق وهي مؤبدة لا يراجع الزوجان بعده أبداً هذا مذهب مالك

لا يعلمون بحث صاحبهم فأدى نجو ما من كتابته ثم قدم الشهود بعد ذلك فأخبروا بالذي كان من فعل الرجل من
 اليمن وأنه حث فرفعوا ذلك إلى القاضي فسئل مالك عن ذلك عن عتق العبد وعن ما استغله سيده وعن ما أدى
 إلى ورتته من كتابته (فقال) مالك أما عتقه فأمضيه وأما ما استغله سيده فلا شيء على السيد من ذلك وأما
 الكتابة فلا شيء له من ذلك أيضا على ورثة سيده مما أخذوا منه أيضا وانما ثبت عتقه اليوم (قال) ابن
 القاسم وهذا مما يبين لك ما قلت لك في مسئلتك في الذي يطأ جاريته أو يتدف عبده ثم يجرحه ثم
 تقوم على السيد البينة أنه أعتقه قبل ذلك وهو جاحد أنه لا شيء عليه إذا كان السيد هو الجرح أو القاذف
 فلا شيء عليه في الوطء لاحد ولا غير ذلك (سحزن) والرواية بالقوة ويرون الغلة على من أخذها
 وأنه في أحكامه وأنه يجلد قاذفه ويقاد من جرحه سيده كان أو غيره ويقتص منه في الجراحات للحرار
 ويجلد حد الحرق في القرية

❦ في الرجل يعتق العبد من الغنيمة قبل أن تقسم الغنائم ❦

(قلت) أ رأيت الرجل من أهل العسكر ممن له في الغنيمة نصيب يعتق جارية من الغنيمة أي جرز عتقه فيها
 (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا ولا أرى عتقه فيها جائزا وذلك أنه بلغني أو سمعت من مالك أنه قال إذا زني
 رجل من أهل الجيش بجارية من الغنيمة أو سرق من الغنيمة جارية بعد أن تحرر أقيم عليه الحد إذا زنا
 وقطعت يده فهذا يدل على أن عتقه غير جائز (وقال) غيره لا يحدان وطئ جارية وقطع أن سرق ما فوق
 حقه بثلاثة دراهم لأن حقه في الغنيمة واجب يرثه ورثته إن مات ولبس هو كحقه في بيت المال لأنه أنما يجب
 له إذا أخذه وإن مات لم يرث عنه

❦ في النصراني والحرابي يعتق عبده المسلم ثم يردان يسترقه ❦

(قلت) أ رأيت أن أعتق النصراني عبده بعد أن أسلم العبد أ يلزمه العتق أم لا في قول مالك (قال)
 يلزمه العتق ويحكم عليه به لأن الإسلام حرمة دخلت للعبد بالإسلام فلا بد من أن يحكم على النصراني
 بالعتق لأن كل حكم وقع بين نصراني ومسلم حكم بينهما يحكم الإسلام لأن مالك قال في نصراني دبر عبده ثم
 أسلم العبد (قال) مالك يؤجر العبد ولا يباع فالعتق أو كده من التدبير وهذا المدبر الذي يؤجر إذا مات
 سيده نصرانيا فإنه يعتق في ثلثه إن حله الثلث والاقبلع الثلث ويرق منه ما بقي فإن كان ورثته نصراني أجبروا
 على بيع ماصار لهم من هذا العبد وإن كان لا ورثة له كان مارق منه لجميع المسلمين وهذا قول مالك (قلت)
 أ رأيت لو أن حرييا دخل إلينا بأمان فكتب عبيداله أو أعتقهم أو دبرهم ثم أراد أن يبيعهم أ يمكن من ذلك
 (قال) أرى ذلك له وقد قال مالك في النصراني يعتق عبيداله نصرانيا ثم يأبى أنفاذ عتقه ويرده إلى الرق أنه
 لا يعرض له فيه (قلت) فما يقول في النصراني إذا أعتق عبده أ يحكم عليه بالعتق أم لا في قول مالك (قال)
 قال مالك في النصراني أن يكون بينهما العبد النصراني فيعتق أحدهما حصته (قال) قال مالك لا أرى أن يقوم
 عليه وأما إذا كان جيعه لسيده فقد بلغني أن مالك قال لا أعتقه عليه أيضا (قال) ابن القاسم وهو إذا كان
 لواحد أو كان بين نصرانيين سواء لأن مالك إذا جعل تدبير النصراني وكتبته لازمة إذا أسلم العبد ولو أراد أن
 يفسخ كتابته وتدبيره لم أعرض له إذا كان تدبيره ذلك قبل أن يسلم العبد

❦ في النصراني يخلف بحرية عبده ثم يحنث بعد إسلامه ❦

(قلت) أ رأيت لو أن نصرانيا أعتق عبده أو دبره في نصرانيته فحنث بعد إسلامه ثم أراد بيع المدبر واسترقاق
 وجيع أصحابه وأكثر أهل العلم والدليل على ذلك قول النبي عليه السلام للزوج بعد تمام اللعان لا سبيل لك

الذى أعتق أجمع من ذلك وهل يلزم العتق والتدبير وهو نصراني (قال) سئل مالك عن النصراني يحلف في حال نصرانيته بعتق عبده أن لا يضره كذا وكذا ثم أسلم ثم فعله أي حنث أم لا (قال) قال مالك لا حنث عليه بما حلف عليه في الشرك (قال) مالك وكذلك لو حلف بالصدقة وبالطلاق في حال شركه فلم يحنث إلا بعد إسلامه أنه لا شيء عليه في يمينه لأن يمينه كانت في حال الشرك باطلا (قال) ابن القاسم فأرى أنه ان حنث في حال نصرانيته ثم أسلم أنه لا يضره له مثل الذي أخبرتك وما أعتق النصراني أو دبر فأبى أن ينفذه وتمسك به فأراد بيعه فذلك له ولا يحال بينه وبين ذلك ولا يعتق عليه وبيعه جائز كذلك قال مالك (قال) ابن القاسم إلا أن يرضى السيدان بحكم عليه حكم المسلمين فإن رضى بذلك حكم عليه بحريته

﴿ في الرجل يخدم الرجل عبده سنين ويجعل عتقه بعد الخدمة ولا يحرزه المخدم حتى يستدين المخدم ﴾

(قلت) أرأيت أن أخدم عبده رجلا سنين ثم أعتقه وجعل عتقه بعد الخدمة ثم استدان ديناً بعدما أخذته إلا أن العبد يد السيد لم يسلمه إلى من جعل له الخدمة ولم يسلمها له (قال) مالك يكون الغرماء أولى بالخدمة يؤاجرهم وأيس لهم إلى العتق سبيل (قلت) فإن كان قد بتل الخرمه للذي جعلها له فلا سبيل للغرماء على الخدمة في قول مالك (قال) نعم (قلت) وكذلك لو تصدق بصدقة أو وهب هبة أو أعطى عطية ثم لم يسلمها إلى الذي جعلها له حتى لحقه دين (قال) قال مالك الغرماء أولى بذلك لم يبتله إلا في العتق خاصة فإنه إذا أعتق بعد الخدمة وهو صحيح فبتل الخدمة أولم يبتلها فإنه لا شيء للغرماء في العتق عند مالك ولهم الخدمة إن لم يكن بتلها أو حازها الذي جعلت له

﴿ في العبد يعتق وله على سيده دين ﴾

(قلت) أرأيت إذا أعتق الرجل عبده وله على سيده دين أي يكون للعبد أن يرجع بذلك على سيده في قول مالك (قال) نعم يرجع على سيده لأن مالكا قال يبيع العبد له إذا أعتقه سيده فالدين الذي على السيد للعبد يكون للعبد إذا أعتقه السيد لأن السيد لم ينتزع ذلك من العبد (قلت) فإن قال السيد أشهدوا أي قد أقرعت الدين الذي للعبد على أو قال أشهدوا أي أعتقته على أن ماله إلى أي يكون المال للسيد ويكون هذا اتزاعا لما في يد العبد (قال) نعم (قلت) وهذا أقول مالك (قال) هو قوله (ابن وهب) عن ابن طيبة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن بكير بن الأشج عن نافع عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعتق عبدا وله مال فمال العبد له إلا أن يستثنيه السيد (مالك) عن ابن شهاب أنه حدثهم قال مضت السنة إذا أعتق العبد تبعه ماله (قال) ابن وهب وأخبرني رجال من أهل العلم عن عائشة والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله ويحيى بن سعيد وربيعة بن أبي عبد الرحمن وأبي الزناد ومحمد بن عبد القاري ومكحول بذلك (قال) يحيى وعلى ذلك أدركنا الناس (قال) ربيعة وأبو الزناد علم سيده بماله أو جهله (قال) أبو الزناد وإن كانت للعبد سرية فولدت منه علم السيد بذلك أولم يعلم فإن سرية العبد للعبد وإن ولده أرقاء لسيدته (وكيع) وقال الحسن وإبراهيم النخعي وعائشة في المملوك يعتق أن ماله للعبد (وقالت) عائشة والحسن إلا أن يشترطه السيد

إياها لأن ظاهره التأييد إذ لم يقيد ذلك بشرط يحالها به لأن التحريم إذا أطلق من غير تقييد محمول على التأيد ألا ترى أن المطلقة ثلاثا لو أقول الله عز وجل فيها حتى تنكح زوجا غيره لم تحل له أبدا بظاهر قوله تعالى فإن طلقها فلا تحل له من بعد

﴿ فصل ﴾ وإذا قلنا أنه فسخ وليس بطلاق فيلزم على هذا إذا لا عنها قبل ادخول لا يكون لها شيء من

﴿ في العبد بين الرجلين أو المعتقد بعضه يكون ماله موقوفاً في يده ﴾

(قلت) أرايت عبدانصفه رقيق ونصفه حراً باع السيد المتمسك بالرق نصيبه منه أ يكون له أن يأخذ من ماله شيئاً أم لا في قول مالك (قال) قال لي مالك أبيع عبد كان نصفه عبداً ونصفه حراً فأراد سيده الذي له فيه الرق أن يبيع نصيبه منه فإنه يبيعه على حاله ويكون المال موقوفاً في يد العبد ويكون الذي ابتاع العبد في مال العبد بمنزلة سيده الذي باعه وليس للذي اشتراه رلاً الذي باعه أن يأخذ من ماله شيئاً فإن عتق يوماً ما كان جميع ماله له أو يموت فيكون المال للذي له فيه الرق ولا يكون للذي أعتق من ماله الذي مات عنه العبد قليل ولا كثيراً لأنه لا يورث بالحرية حتى تتم فيه الحرية عند مالك (قلت) ولم يجعل مالك المال موقوفاً في يد العبد ولم يجعل المتمسك بالرق ألي يأخذ من ماله شيئاً (قال) لشركة العبد في نفسه وللعق الذي دخله فإله موقوف أن عتق تبعه ماله وإن مات قبل أن تتم حرته كان سيده ما وصفت لك عند مالك

﴿ في عتق العبد الممثل به على سيده ﴾

(قلت) أرايت من مثل بعبد أعتق عليه في قول مالك (قال) نعم (قلت) فإن قطع أئمة من أصابعه أهي مثله في قول مالك (قال) نعم إذا عتق ذلك (قلت) أرايت أن أحرقه بالنار عبداً أو أحرق من جسده أ يكون هذا مثله في قول مالك (قال) نعم إذا كان على وجه العذاب له وإذا كواه بالنار لمرض يكون بالعبد أو يكون أراد بذلك علاج العبد فلا شيء عليه ولا يعتق العبد بهذا (قال) ولقد سمعت مالكا وقال لنا أرسل إلى السلطان يسألني عن امرأة كوت فرج جارتها بالنار فقلت لمالك فما الذي رأيت فقال إن كان ذلك منها على وجه العذاب لها فانتشر وساءت منظرته رأيت أن تعتق عليها (قلت) أرايت أن لم ينتشر وقبح منظرته (قال) فلا أرى أن تعتق عليها (قلت) أرايت أن لم يكن متفاحشا (قال) فلا عتق فيه كذلك قال مالك (قلت) أرايت أن مثل بأم ولده أعتق عليه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن أم ولده ملك له عتقه فيها جائز إذا مثل بها فإنها تعتق عليه (قلت) أرايت أن مثل بمكاتبه (قال) إذا مثل بمكاتبه فإنه يعتق عليه (قلت) فإن مثل به قطع يده عمداً أو جرحه قال ينظر إلى جرحه أن لو جرحه أجنبي فيكون ذلك على السيد فإن كان قيمة الجرح والكفاة سواء أعتق العبد وإن كان قيمة الجرح أكثر من الكفاة كان على السيد الفضل وإن كان أقل من الكفاة عتق العبد ولم يكن للسيد عليه سبيل لأنه لو فعل ذلك بعبد له غير مكاتب عتق عليه (قلت) أرايت أن مثل بعبد عبداً أعتق عليه في قول مالك (قال) لم أسمع فيه من مالك شيئاً وأرى أن يعتق عليه (قلت) وعبيد أم ولده إذا مثل بهم (قال) أرى يعتقون عليه ولم أسمع من مالك (قلت) فعبيد مكاتبه إذا مثل بهم (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن يكون عليه ما قصهم ولا يعتقون عليه لأن عبيد مكاتبه لا يقدر على أخذهم إلا أن تكون مثله فاسدة فيضمهم ويعتقون عليه (قلت) أرايت أن مثل بعبيد لابنه صغيراً يعتقون عليه في قول مالك (قال) قال مالك إذا عتق الرجل عبيد أو لاده الصغار وهو مليء جارا عتق فيهم وضمن القيمة لولده فأراه إذا مثل بهم عتقوا عليه وكانت عليه القيمة لولده مثل ما قال مالك أن

الصداق لا نصفه ولا غيره وكذلك في كتاب ابن الجلاب وهو خلاف قول مالك في موطنه وخلاف ما في المدونة ووجه هذا ما لا يعلم صدق الزوج فلعل الولد منه وأنه أراد طلاقها وتحريمها باللعان للأبد لئلا يكون عليه صداق فلما اتهم في ذلك ألزم نصف الصداق وهو خلاف المعروف في المذهب وقوله في المدونة أن الملاءنة لا متعة لها صحح على هذا التعليل فتعليل سقوط المتعة في اللعان بأنه فسخ وإن الله لم يوجبها إلا على المطلقين أصح من العلة التي علها في المدونة

كان مليا (قلت) أرايت ان جزرؤس عبيده ولحاهم أنراه مثله يعتقون عليه بها في قول مالك (قال) لا أرى ذلك مثله يعتقون بها (قلت) أرايت ان قلع أسنان عبيده أنراه مثله (قال) أخبرنا مالك أن زياد ابن عبيد الله إذا كان عاملا على المدينة أرسل إليهم يستشيرهم في امرأة سحلت أسنان جارية لها بالمبر حتى ذهبت أسنانها (قال) مالك فما اختلف عليه أحد من أيومئذ أنها تعتق عليها فاعتقها يريد مالك نفسه وغيره من أهل العلم قال وهو غنى سحلت أسنانها بردت فسلتك مثل هذا أرى أن يعتوا إذا كان على وجهه العذاب (قلت) أرايت ما يصيب به المرء عبيده يضرب به على وجهه الأدب فيقتأ عينه أو يكسريده أو ما أشبه هذا من القطع والشلل (قال) قال مالك لا أرى أن يعتق بهذا ولا يعتق إلا بما فعله به عمدا (قلت) أرايت ان خصاء أيعتق عليه في قول مالك (قال) نعم (قلت) أرايت ان مثل بعبد امرأته أو بخادمها (قال) يعاقب ويضمن ما نقص ولا يعتق عليه إلا أن تكون مثله فاسدة فيضمنهم ويعتقون عليه (ابن وهب) عن يحيى بن أيوب عن المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص (قال) كان لزنباع عبيد يسمى سندرا أو ابن سندر فوجده يقبل جارية له فأخذته فجبهه وجدع أذنيه وأفضه فأتى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرسل إلى زنباع فقال لا تحملوهم ما لا يطيقون وأطعموهم مما تأكلون واكسوهم مما تلبسون وما كرهتم فيبيعوا وما رضىتم فأمسكوا ولا تعذبوا خلق الله ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مثل بعبد أو أحرق بالنار فهو حر وهو مولى الله ورسوله فأعتقه رسول الله عليه السلام قال يا رسول الله أوصى بي فقال أوص بك كل مسلم (مالك) ابن أنس قال لمعنى أن عمرو بن الخطاب أتته وليدة قد ضربها سيدها بالنار وأصابها به فأعتقها (ابن وهب) عن مجزعة بن بكير عن أبيه عن سليمان بن يسار مثل ذلك قال وضرب عمر سيدها وأخبرني ابن وهب عن ابن أبي مليكة وابن الزبير أن سيدها أحى لها رخصا فأعتقها عليه فاحترق فرجها فقال عمرو ويحك ما وجدت عقوبة إلا ان تعذبها بعذاب الله قال فأعتقها وجلده (ابن وهب) عن رجال من أهل العلم عن ابن شهاب ويحيى وربيعة أن العبد يعتق في المثلة المشهورة (قال) ابن شهاب والمثلة كثيرة (وقال) ربيعة يقطع حاجبيه وينزع أسنانه هذا وما أشبهه (قال) يحيى كل ما كان مثلا في الاسلام عظيم يعاقب من فعل ذلك ويعتق عليه العبد (قال) ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب ان زنباعا كان يومئذ كافرا

❦ في الرجل يؤاجر عبده سنة ثم يعتقه قبل السنة ❦

(قال) وسمعت مالك يقول في الرجل يؤاجر عبده سنة ثم يعتقه (قال) مالك لا يعتق له حتى تتم السنة وإن مات السيد قبل السنة فهو حر من رأس المال إذا مضت السنة (قال) مالك ولا تنقض الاجارة لموت السيد (قال) سحنون فكذلك المخدم إلى سنة أو أكثر يعتقه سيده مثل موصفنا من أمر المستاجر إلا أن يترا المخدم المستاجر ماله فيه فيعتق كذلك قال مالك

❦ في الرجل يدعى الصبي الصغير في يديه أنه عبد وينكر الصبي ويدعى الحرية ❦

(قلت) أرايت لو أن صبيا صغيرا في يدر جل قال هذا عبدى فلما بلغ الصغير قال أنا حر وما أنا لك بعبد (قال) ❦ فصل ❦ وبتام اللعان تقع الفرقة بين الزوجين وإن لم يفرق بينهما الإمام وهذا موضع اختلف فيه أهل العلم اختلافا كثيرا فذهب مالك ما ذكرناه وقال الشافعي ان الفرقة تقع بتام لعان الزوج ولا تحل له أبدا وقال أبو حنيفة وبعض أصحابه ان الفرقة لا تقع بين الزوجين حتى يفرق الإمام بينهما فإن لم يفرق الإمام بينهما لم تحل له حتى يكذب نفسه فان كذب نفسه جلد الخلد وكان خاطبا من الخطاب وقيل انه ان كذب نفسه جلد الخلد وردت إليه امرأته وقيل اللعان طليقة ثانية وهو قول عبيد الله بن الحسن وقيل ان اللعان لا ينقض شيئا من

لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأراه عبداً ولا يقبل قوله إذا كانت خدمته له معروفة وحيازته إياه (قلت) أرأيت أن كان الصبي يعرب عن نفسه فقال له سيده أنت عبدى وقال الصبي أنا حر (فقال) هو مثل ما وصفت لك أن كان قبل ذلك في يدي يتخدمه وهو في حيازته لم ينفع الصبي قوله أنا حر وهو عبد له وهو رأيي وإن كان إنما هو متعلق به لا يعلم منه قبل ذلك خدمته له ولا حوزاياه فالقول قول الصبي (قلت) أرأيت أن قال رجل لعبد في يديه أنت عبدلى وقال العبد بل أنا فلان (قال) هو لمن هو في يديه ولا يصدق العبد في أن يصير نفسه لغير الذى هو في يديه (قلت) تحفظه عن مالك (قال) سمعت مالكا يسئل عن جارية كان معها ثوب فقال سيدها الثوب هو لى وقال رجل من الناس بل الثوب ثوبى وأنا دفعته اليها تبعه وأقرت الجارية أن الثوب للاجنبي دفعه اليها تبعه قال مالك الثوب ثوب السيد لأن الجارية جاريته إلا أن تكون للاجنبي بينة عما دعى ولا تصدق الجارية في إقرارها هذا فكذلك مسئلتك إذا لم يجز لها إقرارها في مالها الذى في يديها إذا أقرت به للاجنبي فكذلك رقبته لا يجوز إقرارها برقبته لغير سيدها إذا كانت في يديه

❦ في الرجل يدعى العبد في يدى غيره أنه عبده ❦

(قلت) أرأيت أن ادعت أن هذا الرجل عبدى فأردت أن استحلفه أن يكون ذلك لى (قال) ليس ذلك لك (قلت) فإن أقت شاهد أو احداً أحلف مع شاهدى ويكرن عبدى في قول مالك (قال) نعم ولم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أن مالكا قال في كتابه في الرجل يعتق العبد في أي الرجل بشاهد على حق له على الرجل الذى أعتق أن صاحب الحق يحلف ويثبت حقه ويرد عتق العبد فإذا كان هذا عند مالك هكذا رأيته يسترقه باليمين مع الشاهد (قلت) أرأيت لو أنى ادعت عبداً في يدى رجل فأقت عليه اليمة أنه عبدى أي يحلفنى القاضى بالله أنى ما بعته ولا وهبته ولا أخرج من يدي بوجه من الوجوه مما يخرج به العبد من ملك السيد (قال) نعم كذلك قال مالك (قلت) أرأيت العبد يكون يدر رجل فيسافر العبد أو يغيب فيدعيه رجل والعبد غائب فيقيم اليمة على ذلك العبد أنه عبده أي قبل القاضى بينته على العبد وهو غائب وكيف هذا في المتاع والحيوان إذا كان بعينه أي قبل القاضى اليمة على ذلك أم لا (قال) نعم يقبل اليمة إذا وصفوه وعرفوه وبيعة قضى له بذلك (قلت) تحفظه عن مالك (قال) لا ولكن هذا رأيي إذا وصفوه بنعته وجلوه (قلت) أرأيت لو أقت اليمة على عبد في يد رجل وقدمات في يديه أنه عبدلى أي قضى لى عليه بشئ في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا شئ على الذى مات العبد في يديه إلا أن ييم اليمة المدعى أنه غصبه لأنه يقول اشتريت من سوق المسلمين فمات في يدى فلا شئ على

❦ في اللقيط يقر بالعبدية أو الرجل يدعى اللقيط عبداً ❦

(قلت) أرأيت اللقيط إذا بلغ رجلاً فأقر بالعبدية لرجل أتجعله عبداً له (قال) لا يكرن عبداً له لأن مالكا قال للقيط حر (قلت) أرأيت أن التقت لقيطاً فادعت أنه عبدى (قال) لا يقبل قولك لأن مالكا قال للقيط حر فإذا علم أنه التقت فادعى به أنه عبد لم يصدق إلا بينة وهو حر (ابن طبيعة) عن يزيد بن أبي حبيب أن عمر بن عبد العزيز كان يقول في الذى يلتقط من الصبيان أنه يكتب فيه أنه حر وإن العصمة وهو قول عثمان عن النبي وطائفة من أهل البصرة أخذوا ذلك عنه ولا بن نافع في تفسير ابن حزم أن استحب للملاعن أن يطلق ثلاثاً عند الفراق من اللعان من غير أن يأمره الإمام بذلك كما فعل عويمر فإن لم يفعل أغناه من ذلك ما مضى من سنة المتلاعنين أنهم لا يتناكحان أبداً وذهب ابن لبابة إلى أنه إن لم يطلق طلق عليه الإمام ثلاثاً ولم يمنع من مراجعتها وقال أنه ظاهر الحديث عنه لا بكاتب أو سنة أو أجاجع هذا معنى

ينفق عليه من بيت المال (القاسم) بن عبد الله عن جعفر بن محمد - دعن أبيه عن علي بن أبي طالب أنه قال المنبذ حر

﴿ في العبيد يدعى أن سيده أعتقه ﴾

(قلت) أ رأيت أن ادعى العبد أن مولاه أعتقه أعتقه له (قال) قال مالك لا إلا أن يأتي العبد بشاهد قال ولو جاز هذا للعبيد والنساء لم يشأ عبد ولا امرأة إلا أوقفت زوجها وأوقف العبد سيده كل يوم يحلفه (قال) فقلنا لما لك فإن شهدت امرأتان في الطلاق أن ترى أن يحلف الزوج قال ان كاتما من تجر شهادتهما عليه رأيت أن يحلف يريد بذلك إلا أن تكررنا أمهاتهما أو بناتهما أو أخواتها أو جداتها أو من هو منها بطنه (قلت) وكذلك هذا في العتق (قال) نعم مثل ما قال مالك في الطلاق

﴿ في إقرار بعض الورثة أن الميت أعتق عبدا وينكر بقية الورثة ﴾

(قلت) أ رأيت لو أن رجلا هلك وترك ورثة نساء ورجالا فشهد واحد من الورثة أو أقر أن أباه أعتق هذا العبد وجر ذلك بقية الورثة (قال) قال مالك لا تجوز شهادته ولا إقراره (قلت) ويكون خطه من العبد رقيقا له في قول مالك (قال) نعم (قلت) فإن أقر هو وآخرون من الورثة بأن الميت قد أعتق هذا العبد (قال) قال مالك ينظر إلى العبد الذي شهدوا له فإن كان العبد ممن لا يرغب في ولائه ولا يس لولائه خطب جازت شهادتهما على جميع الورثة رجالا كانوا أو نساء ورجالا وان كان لولائه خطب قال مالك لم تجز شهادتهم وإن كان في الورثة نساء لأنهم ينهمون على جر الولاء فإن لم يكن في الورثة نساء وكانوا كلهم رجالا ممن ثبت لهم ولأولادهم هذا العبد جازت شهادتهما على عتقه على جميع الورثة إذا كانوا بحال ما وصفت لك (قلت) أ رأيت لو أن أخوين ورتاعن أبيهما عبدا ومالا فأقر أحدهم أن أباه أعتق هذا العبد في صحته أو في مرضه والثالث يحمل العبد (قال) مالك العبد رقيق كله يباع ولا يعتق على واحد منهما فإذا باعاه جعل هذا الذي أقر بان والده أعتقه نصيبه من ثمن العبد في رقة (قلت) فإن قال الذي أقر بما أقر به أما الذي يلزم من هذا الذي أقرت به فاني لا أبيع نصيب منه وقال الآخر الذي لم يقر بشيء لا أبيع نصيب منه (قال) مالك يستحب للذي أقر أن يبيع نصيبه من العبد فيجعل ذلك في رقة أن بلغ ما يكون رقة أو رقبا فيعتقهم عن أبيه الميت ويكون ولاؤهم لأبيه ولا يكون ولاؤهم له (قال) ابن القاسم وليس يقضى بذلك عليه (قلت) فإن لم يبلغ رقة (قال) قال مالك يشارك به في رقة ولا يأكله يشترها هو وآخرون (قلت) فإن لم يجد أي حملها في المكاتبين في قول مالك (قال) قال مالك يعتق بها في رقاب فيتم بها عتاقهم (قلت) وكذلك هذا في جميع الورثة زوجة كانت المقررة بالعتق أو أختا أو والدة فانه لا يجوز إقرارهم بالعتق وحالها في إقرارها كحال الأخ الذي وصفت لك في قول مالك (قال) نعم (قلت) أ رأيت أن هلك رجل وترك عبدا كبيرا وترك ابنين فأقر أحدهما أن والده أعتق هذا العبد لبعض أولئك العبيد وقال الابن الآخر بل أعتق هذا العبد أبي العبد الآخر والثالث يحملها أو لا يحملها (قال) يقسم الرقيق عليهما فأيهما صار العبد الذي أقر بعتقه في خطه عتق عليه ما حل الثالث منه وإن لم يصر العبد الذي أقر بعتقه في خطه وصار في حظ صاحبه فانه يخرج مقدار نصف ذلك العبد إذا كان ثلث الميت يحمله فيجعله في رقة أو في نصف رقة (قال) كلامه مختصرا وقيل ان فراق اللعان ثلاث تطليقات وتحل له بعد زوج ولم أر هذا القرل إلا أنه أخبرني بعض أصحابنا أنه في كتاب ابن شعبان

﴿ فصل ﴾ واللعان يجب في كل نكاح يلحق فيه الولدان كان فاسدا أو حراما لا يقران عليه خلافا لابي حنيفة وأصحابه ولا يكرن اللعان إلا عند الإمام في المسجد وبمحضر من الناس لان اللعان الذي كان في زمن النبي عليه السلام إنما كان عنده وفي المسجد وبمحضر من الناس وذلك مروي في الأحاديث الصالحة من

فإن لم يجد أعان به في آخر كتابة مكاتب بحال ما وصفت لك (قلت) أليس قد قلت يباع إذا أقرأ أحدهما بعثقه
 قول مالك فكيف ذكر القسمة ههنا (قال) انما يباع إذا كان لا ينقسم فاما إذا كان مما ينقسم فانه يقسم بحال
 ما وصفت لك والذي قال لي مالك انما هو في العبد الواحد لانه لا ينقسم (قلت) أرايت العبدان شهدله بالعتق
 واحد من الورثة أيعتق أم لا وهل يعتق نصيب الوارث منه في قول مالك (قال) قال مالك لا يخلف هذا العبد من
 هذا الوارث ولا يعتق منه نصيب هذا الوارث ولا نصيب غيره ولكن الوارث يؤمر ان يصرف ما صار له من
 مورثه من ثمن رقبة العبد في رقبة ان بلغت وان لم تبلغ جعلها في نصف رقبة أو ثلث رقبة فان لم يجد نصفاً أو ثلثاً
 من رقبة فيما صار إليه من حقه في رقبة العبد أعان نصيبه منه في رقبة مكاتب في آخر الكتابة الذي به يعتق
 المكاتب (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم (قلت) أرايت ان لم يبيعوا العبد وقالت الورثة لا يبيع ولكن انفس
 والعبد كثير يحملون القسمة (قال) ذلك لهم عند مالك (قلت) فان اقساموا العبيد واسمهم وان خرج العبد الذي
 أقرأ الوارث أن أباه أعتقه في سهمه أيعتق جميعه في سهمه أريعت منه مقدار حصته منه قبل القسمة (قال) قال
 مالك يعتق جميعه (قلت) بقضاء (قال) نعم ومما يدلك على هذا ألا ترى لو أن رجلاً شهد على عبد رجل أنه
 وأن سيده أعتقه فردت شهادته فاشتراه من سيده انه يعتق عليه إذا اشتراه أو ورثه (ابن وهب) عن عبد الجب
 وابن عمر عن ربيعة انه قال في رجل شهد أن أباه استق فلا بارأ من رقيقه (قال) ان كان معه رجل آخر
 يشهد على ذلك جاز ذلك على الورثة وان لم يكن معه غيره سقطت شهادته عنه وعن أهل الميراث
 وأعطى حقه وهو قول كبار أصحاب مالك (قال) سحنون هو قول مالك الا انه أحياناً يقول ان كان ممن
 يرغب في ولاته أو لا يرغب

﴿ في الرجل يقر أنه أعتق عبده على مال ويدعي العبد أنه أعتقه على غير مال ﴾

(قلت) أرايت لو أن رجلاً قال قد أعتقت عبدي أمس فثبتت بعتقه على مائة دينار رجعتها عليه وقال العبد
 بنت عتقي على غير مال (قال) القول قول العبد عندى ولم أسمع من مالك (قلت) أفيخلف العبد السيد (قال)
 نعم ألا ترى انه تخلف الزوجة للزوج (وقال) أشهب القول قول السيد ويخلف ألا ترى أنه يقول لعبده أذ
 حر وعليك مائة دينار فاعتق وتكون المائة عليه وائس هو مثل الزوجة يقول لها أنت طالق وعليك مائة در
 فهي طالق ولا شيء عليها

﴿ في الرجل يقر في مرضه بعثق عبده ﴾

(قلت) أرايت ان أقر في مرضه فقال قد كنت أعتقت عبدي في مرضي هذا أيجوز هذا في ثلثه (قال)
 ما أقر به انه فعله في مرضه فهو وصية وما أقر به في الصحة فهو خلاف لما أقر به في مرضه قال فان قام الذي أذ
 هو صحيح أخذ ذلك منه وان لم يقم حتى يعرض أو يموت فلا شيء لهم وان كانت لهم بينة إلا العتق والكفالة فان
 أقر به في الصحة فقامت على ذلك بينة عتق في رأس ماله وان كانت الشهادة انما هي بعد الموت أخذت الك
 من ماله وارثا كان أو غير وارث لانه دين قد ثبت في ماله في صحته (قلت) أرايت العبد يكون بين الرجلين في
 أحدهما على صاحبه انه أعتق نصيبه منه وصاحبه يكر ذلك (قال) أرى ان كان الذي شهد عليه موب
 أراي يسترق نصيبه ورايت أن يعتقه لانه بحسنة قيمة نصيبه منه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ذلك حديث مالك في موطنه في ملاعنة العجاني زوجته (قال) سهيل قتلنا عنا وأما مع الناس عندنا
 عليه السلام

﴿ فصل ﴾ ويستحب أن يكون اللعان في دبر الصلاة وبعد صلاة العصر لانه أشد الاوقات في اليمين لما
 لايمان بعد صلاة العصر ليس لها توبة وائس ذلك بلازم أعني في دبر الصلوات

كان الذي شهد عليه معسر الم أران يعتق عليه من نصيبه شيئاً لأنه لا قيمة عليه فلذلك تمسك بنصيبه
 ما وانظر إذا كان الشاهد موسراً أو معسراً فشهد على موسر فنصيبه حر وإذا كان المشهود عليه
 الشاهد معسراً أو موسراً لم يعتق على الشاهد من نصيبه شيء (قال) وهذا أحسن ما سمعت (قال)
 وقد قال هو وغيره لا تجوز الشهادة إذا كان المشهود عليه موسراً أو معسراً وهو أجود قوله وعليه
 الرواة

❦ في الرجلين يشهدان على الرجل بعق عبده ثم رجعا عن شهادتهما ❦

(أرأيت الشاهدين إذا شهدا على رجل بعق عبده فأعتقه السلطان عليه ثم رجعا عن شهادتهما (قال)
 إن العتق ماض ولا يرد العبد في الرق لرجوعهما عن شهادتهما ولم أسمع من مالك في قيمة العبد هل
 بهذان الشاهدان وأما أنا فأرى أن يضمنا للسيد قيمة العبد وكذلك يقول غيره من الرواة

❦ في الرجلين يشهدان على الرجل بعق عبده فترد شهادتهما عنه ثم يشتريه أحدهما ❦

وقال مالك إذا شهد رجلان على رجل أنه أعتق عبده فرد القاضي شهادتهما عنه ثم اشتراه أحدهما
 أنه يعتق عليه حين اشتراه (وقال) أشهب أن أقام على الإقرار بعد الشراء لأن قوله يومئذ لم يكن يلزمه
 أن يحد وقال كنت قلت باطلا وأردت أن أخرجه من يديه لم يكن عليه شيء

❦ في الرجل الواحد يشهد للعبدان سيده أعتقه ❦

وقال مالك إذا شهد الرجل لعبدان سيده أعتقه أو لامرأة أن زوجها طلقها حلف الزوج والسيد
 أو أباها أن لم يحلفا سجن حتى يحلفا وقد كان مالك يقول في أول قوله أن أباها أن يحلفا طلق عليه وأعتق
 رجوع فقال يسجن حتى يحلف وقوله لا تنحأ أحب إلى فانا أرى أن طال سجنه أن يحلف سبيله ويدين
 عليه ولا يطلق (قلت) أرأيت عبدا ادعى أن مولاه أعتقه وأنكر المولى ذلك أي يكون للعبد على مولاه
 لافي قول مالك (قال) لا يعين عليه (قلت) فان أقام شاهداً واحداً أو أقام امرأتين فشهدتا على العتق
 العبد مع الرجل أم مع المرأتين في قول مالك (قال) لا يحلف العبد ولكن يحلف السيد (قلت) فان
 يحلف السيد (قال) كان مالك مرة يقول أن أبي أن يحلف أعتق عليه ثم رجع عن ذلك فقال يسجن
 حتى يحلف (قلت) وتوقعه عن عبده وعن أمته إذا أقام شاهداً واحداً أو امرأتين وتحبسه حتى يحلف
 مالك (قال) نعم وإنما قال لي مالك هذا في الطلاق والعتق مثله (وقال) مالك وإنما تجوز شهادة النساء
 إذا كانت المرأتان ممن تجوز شهادتهما للمرأة على الزوج فقلت وما معنى قول مالك هذا (قال)
 إن أم المرأة وابنتها ونحوهما ممن لا تجوز شهادتهما لها وكذلك هذا في العتق (قلت) أرأيت أن شهدت
 أجنبية (قال) لا أرى أن يجوز (قلت) وكذلك العمة والخالة قال نعم لا يجوز لأن هذا ليس بمنزلة الحقوق
 للآل (قلت) وهذا قول مالك (قال) إنما قال لنا مالك جملة مثل ما أخبرتك (قلت) أرأيت لو أن رجلاً
 عبيده أن مولاه أعتقه فأقام شاهداً واحداً يحلف مع شاهده أم لافي قول مالك (قال) قال مالك
 مع شاهده ويكون رقيقاً ويحلف الورثة إن كانوا كباراً أنهم لا يعلمون أنه أعتقه

❦ وفي صفة اللعان اختلاف كثير من أصحاب مالك وغيرهم إلا أنه اختلاف متقارب فن أراد الوقوف
 عليه في مواضعه وسيأتي الكلام عليه في موضعه واختلف فيمن قذف أربع نسوة له في كلمة واحدة
 وبكر الأهرى استأعرفها منصوصة والذي يجب على مذهبه أن يلاعن لكل واحدة لأن اللعان
 لشهادة وتوأناب الشهود للزم أن يقيم الشهادة على كل واحدة منهم منفردة ويحتمل أن يكون يجزئه
 حائياً على القذف إذا قذف جماعة فكلمة واحدة وعلى الطهار بدليل أنه إذا ظاهر منهم في كلمة

﴿ في الامة يشهد طاز وجهها ورجل اجنبي بالعتق ﴾

(قلت) أ رأيت لو ان أمة شهد طاز بالعتق زوجها ورجل اجنبي (قال) قال مالك لا تجوز شهادة الزوج ولا المرأة لزوجها (قال) فلو شهد زوج لامرأته ورجل ان سيدها أعتقها كان أخرى ان لا تقبل شهادة

﴿ في اختلاف الشهادة في العتق ﴾

(قلت) أ رأيت ان شهد شاهدان على عبد ورثته من أبي شهد أحدهما ان أبي كان دبره وشهد آخر ان أعتقه صحيحا بتلا تجوز شهادتهما في قول مالك (قال) أرى انهما قد اختلفا ولا تجوز في رأيي (وقال) لان أحدهما شهدانه من رأس المال وقال الآخر من الثلث ولا يكون في الثلث الا ما أريد به الثلث وشاهد على رجل انه أعتق عبده بتلا وشهد آخر انه أعتق ذلك العبد عن دبر فهما لم يجتمعا في ثلث وا حلف مع كل واحد منهما وأبطل شهادتهما فان أبي أن يحلف سجن وان قال أحدهما الى سنة وقال بتل عتقه فقد اجتمعا على العتق واختلفا في الاجل حلف على شهادة المبتل فان حلف كان حرا الى سنة عجل العتق وان أبي أن يحلف حبس فخذ هذا على مثل هذا (قلت) أ رأيت ان شهد شهود على حر عبد لهذا الرجل وان هذا الرجل أعتقه وشهد غيرهم انه عبد فلان لرجل آخر ولم يشهدوا على عتق اذا تكافأت البيتان في العدالة فهو حر لان الحرية قبض وحوز ولا ترد حريته الا أن يأتي الذي أقام على العبودية بأمر هو أثبت من بينة الذين شهدوا على الحرية (وقال) غيره اذا كان العبد ليس في يده منهما (قلت) أ رأيت ان شهد رجل لرجل ان فلانا هذا الميت عبده وانه كاتبه وشهد له شاهد آخر انه وانه أعتقه (قال) أرى شهادتهما جائزة على اثبات الرق لانهما اجتمعا عليه وما اختلفا فيه من العتق فذلك لا تجوز شهادتهما فيه (قلت) أ رأيت ان شهد رجلان على أمة في يدها أمة فلان وهذا يدعيها وشهدا انه أعتقها أو دبرها أو كاتبها أو أعتقها الى أجل من الاجال وأتت أنا البينة انم وتكافأت البيتان في العدالة لمن يرضى بها (قال) أما الشهادة على اثبات العتق فاني أ جعلها حرة ولا الذي هي في يده لانهم قد شهدوا على هذه الجارية التي في يدها هذا الرجل انها حرة وأما في الكتابة واني لا أقبل شهادتهما وأ جعلها للذي هي في يده لان مالك قال اذا تكافأت البيتان فهي للذي هي (قال) سحنون وقال غيره من الرواة هي للذي هي في يده ولا ينظر الى قول من قال ان البينة على من ممن ليس هي في حوزة وليست البينة على من هي في يده فان ذلك ليس بمعتدل لانه لا بد لمن جاء بينة يتا ما يبدى من أن أكون له مانعا لما عندي وان لا يضرن حوزي وأن لا تكون حجة لغيري على ولا منع يكون باقوى من بينة مع حوز وقال انما ادعى الذي أعتق أو كاتب ما هو له ملك وانما يكون العتق بع الملك فالملك لمن ثبت له فكيف يحقق له العتق مالك ولم يثبت له لو قال أحدهما وهو المدعي ولدت عنده بينة وأقام المدعي عليه بينة انها ولدت عنده واعتدت البينة اما كانت تكون في يده الذي هي في يده بينة المدعي لان بينته لم تثبت له ملكا والعتق لا يكون الا لملك فلو قالت بينة المدعي ولدت عنده وأعتق العتق يوجب له ما لم يملك أ رأيت لو شهدوا انها للذي هي في يده يملكها منذ سنة وتشهد بينة المدعي يملكها منذ عشرة أشهر وانه أعتقها كان العتق يخرجها ولم يتم له ملكها

﴿ ثم كتاب العتق الثاني من المدونة الكبرى وبه يتم الجزء الثاني منها ﴾

﴿ ويليه الجزء الثالث وأوله كتاب المسكات ﴾

واحدة أنه يجزئه كفارة واحدة ثم قال وقد حكى الاصطخري عن اسماعيل القاضي أن جماعة ادع رجل ديننا خلف لهم عينا واحدة فعلى هذا يصح أن يكتبي لبعان واحد من كلهن وبالله التوفيق

﴿ ثم الجزء الثاني من مقدمات ابن رشد ويليه الجزء الثالث وأوله كتاب تحريم الربا في الصرف ﴾

To: www.al-mostafa.com